

فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

صفحة	عنوان
١	الزكاة
١	تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى
١	اختلاف العلماء فى أول وقت فرض الزكاة
٢	تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى أنواع المال
٣	اختلاف الأئمة فى أن الصدقة تجب فى كل ما أخرجه الأرض قليله وكثيره أو لا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق
٨	مسألة زكاة الخيل الساعة المتناسلة
١١	باب سبب زكاة القطر
١٢	أقوال العلماء فى أن صدقة الفطر فرض أو واجب أو سنة
١٣	أقوال الأئمة فى أن صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر أم لا
١٥	أقوال العلماء فى أن القدر الواجب فى صدقة الفطر من البرصاع أو نصف صاع
١٦	باب أنواع الزكاة
٢٢	باب أرضاء السعاة
٢٢	باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة
٢٨	باب البحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلاف
٢٩	باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم
٣٠	باب الاستدعاء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة
٣١	اختلاف العلماء فى المدبر هل يبرأ أم لا وبيان الغاى عند الحنفية رحمهم الله
٣٣	باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين
٣٧	هل تجب فى حلى النساء زكاة أم لا وأقوال العلماء فى ذلك
٣٥	اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير
٣٨	باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه
٣٨	هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ماله أو صوماً أو صدقة أو غير ما فيه أقوال للعلماء
٤٠	باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف
٤٦	باب البحث على الصدقة ولو بشئ أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار
٤٦	باب الحمل أجره يتصدق بها والتمنى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل
٤٩	باب فضل المنية
٤٩	باب مثل المنفق والبخيل
٥١	باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق وسخو
٥١	باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح أو العرفى
٥٢	باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر
٥٥	باب البحث على الأنفاق وكراهة الإحصاء
٥٦	باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره

صفحة	عنوان
٥٦	باب فضل اخفاء الصدقة ..
٥٨	باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصميم الثمين ..
٥٩	باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة ..
٦١	باب النهي عن المسألة ..
٦٣	اقوال العلماء في معنى المسكين والفقير والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة
٦٥	باب من تحل له المسألة ..
٦٦	باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلع ..
٦٨	باب كراهة المحرص على الدنيا ..
٦٩	باب فضل القناعة والبحث عليها ..
٧٠	باب التحذير من الاعتزاز برزية الدنيا وما يبسط منها ..
٧٣	باب فصل في التعتف والصبر والقناعة والبحث على كل ذلك ..
٧٤	باب اعطاء المؤلفات ومن يخاف على إيمانه ان لم يعط واحتمال من سأل بجفاء بحمله وبيان الخواارج واحكامهم ..
٧٧	اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفات هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا ..
٧٩	بحث شرعي يتعلق بتكفير الخواارج وغيرهم من اهل الأهواء والمحدثين وهل يقاتلون وممن يقاتلون ..
٨٠	سبب تسمية الخواارج بالخواارج وبالحوذية وشرح حالهم وكيف كان يدبرهم ..
٩٨	باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهو بنوها شرعاً وبما يطلب دون غيرهم ..
٩٩	اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة ..
١٠٣	باب اباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصفت الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرمة عليه ..
١٠٦	باب الدعاء لمن اتى بصدقته ..
١٠٧	باب ارضاء الساعي بالربط لحراماً ..
١٠٧	اقوال العلماء في جواز الصلوة على غير الانبياء ..
١٠٥	كتاب الصوم
١٠٥	بيان معنى الصوم للحنفي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي ..
١٠٥	الدليل على فرضية صوم شهر رمضان ..
١٠٥	المعاني المعقولة في الصّوم وشرح فوائده ومنافعه ..
١٠٦	باب فضل شهر رمضان ..
١٠٧	الدليل على جواز قول يومضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان ..
١٠٦	باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال وانه اذا غم في اوله وآخره انكبت على الشهر كله يومياً ..
١٠٦	مسألة يوم الشك واقوال العلماء في صومه هل يجب ام لا وعلى الثاني هل يجوز ام لا ..
١٠٩	اقوال العلماء فيما يثبت به الصوم والفطر من الشهود وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان ..
١١١	كراهة استقبال رمضان بصوم يوم او يومين نصاً عاماً ومن ذهب الى ان ذلك لا يوجب ..
١١١	الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين ..
١١٣	باب بيان ان لكل بلد رؤيته واداءهم اذا ارادوا التزاد به لا يشيت حكمه لما يدور عنهم ..

صفحة	عنوان
١١٢	هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالسابق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية ..
١١٣	باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمده للرؤية فإن عمّر فليكمل الثلاثون ..
١١٣	أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدد بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا
١١٥	باب بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم شهر أعياد لا ينقصان ..
١١٥	باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطول الفجر وإن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتحقق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الأقسام وهو الفجر الثاني بل الفجر وهل يكتفى بالأذان قبل الفجر أم لا
١١٤	مذاهب العلماء في مشروعية التأخير قبل الفجر وهل يكتفى بالأذان قبل الفجر أم لا
١٢٠	باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخير دو تجليل الفطر ..
١٢٢	باب بيان رقة انقضاء الصوم .. نروج التهاجر
١٢٣	باب النهي عن الإصصال ..
١٢٥	باب بيان أن العبرة في الصوم بدبيته عزله على من لو ترك شهوته ..
١٢٨	باب نكحة صر .. من طام عليه الفجر وهو جنب ..
١٣٠	باب تعليل تحريم الجماع في غمار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر المعسر ..
١٣٢	وإن بقي ذممة المعسر حتى يستطيع ..
١٣٣	مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة ..
١٣٣	فإن سقطت الكفارة بالأعسار المفارن لوجوب الكفارة أم لا ..
١٣٣	مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي أفسده الجماع أو كفارة بالكفارة ..
١٣٣	مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأشئ كان ..
١٣٥	باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن لا فضل لمن إطاقه بلا ضربه أن يصوم وطن شق عليه أن يفطر ..
١٣٦	مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً بما أثر سافر هل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا
١٣٤	اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الفرض وما هو الأفضل في حق المسافر للعلماء فيه مذاهب ..
١٣٠	باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة ..
١٣١	باب صد يوم عاشوراء ..
١٣٥	أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع ..
١٣٤	الدليل على صحة أنصافه لمن لم يؤمنه الذليل سواء كان رمضان أم غيره ..
١٣٩	باب تحريم صوم يوم العيد ..
١٣٩	مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم الفطر هل ينعقد أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينعقد نذره أم لا ..
١٥٠	أقول العلماء في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضي صحة المنهي عنه أم لا ..
١٥٣	باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ..

صفحة	عنوان
١٥٣	الدليل لمن قال لا يصوم يوماً من أيام التشريق جال خلافاً لمن رخص في صومها للتمتع إذا لم يجد الهدى ..
١٥٣	باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته ..
١٥٥	أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة ..
١٥٦	باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ صَبْرِكُمْ ..
١٥٤	باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يحج رمضان آخر من أظفر بحد ركعتين وسفر وحض ونحو ذلك ..
١٥٨	باب قضاء الصوم عن الميت ..
١٥٨	أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا ..
١٥٩	اختلفت في أن الصحابي إذا رأى شيئاً ثم أفتى بخلافه فالعبرة لما رآه أولاً رواه ..
١٦٠	الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح ..
١٦١	باب نذب الصائم إذا دعى إلى الطعام ولو يرد الأظفار وشوهد أو قتل أن يقول في صائمه وأنه يترك صومه عن الرثا فيحل في نحو ..
١٦٢	باب فضل الصيام ..
١٦٢	شرح حديث الصولي وأنا أكره به ونقل أقوال العلماء في تفسيره ..
١٦٦	باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حق ..
١٦٤	باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز نظر الصائم نفلًا من غير عذر ولا أولى استقامه ..
١٦٤	أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التنبه ..
١٦٨	هل يباح الأظفار من صوم التطوع بعد راء ولا عذر فيه أقوال العلماء وإذا أظفر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه ..
١٦٩	الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا أفسده بعد الشرع ..
١٧١	باب أكل الناس وشبهه وجماعه لا يفطر ..
١٧٢	باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحباب أن لا يتخلف شهر من صوم ..
١٧٣	أحكامه في كثرة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان ..
١٧٥	باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم فطر ..
١٧٩	كرهية صوم الدهر وأقوال العلماء فيه ..
١٨٠	اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وفطر يوم أفضل ..
١٨٢	باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والأثنين والخميس ..
١٨٣	استحباب صيام أيام البيض ..
١٨٥	باب صوم شهر شعبان ..
١٨٦	باب فضل صوم المحرم ..
١٨٤	باب استقبال صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان ..
١٨٤	باب فضيلة القدر المعلق على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ..
١٩٣	اختلاف العلماء في ليلة القدر ..
١٩٥	كتاب الاعتكاف
١٩٥	بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا ..
١٩٩	باب الاجتهاد في العشر الأواخر ..
٢٠٠	باب صوم عشرين ذي الحجة ..

صفحة	عنوان
٢٠١	كتاب الحج
٢٠١	باب ما يباح للحرم بحج أو عمره لبسه وبالألباح وبيان تحريم الطيب عليه ..
٢٠١	بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المترتبة فيه ..
٢٠٢	اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج ..
٢٠٢	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة غير مرة ..
٢٠٢	اختلاف اصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي ..
٢٠٢	قالا ليس المحرم إذا اراد أن يحرم ..
٢٠٣	الحكمة في تحريم لبس المخيط على المحرم ..
٢٠٤	أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الاحرام وتحريم الطيب على المحرم ..
٢٠٤	أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس السراويل إذا لم يجد الأزار ..
٢٠٨	أقوال العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستلامته بعده ..
٢٠٨	من أصابه طيب في احرامه من غير قصد منه فبادر إلى نائلته هل يجب عليه الكفارة أم لا ..
٢١٠	باب مواقيت الحج ..
٢١١	أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الاحرام إلى بعد الميقاتين أم لا ..
٢١١	اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمرى يلزمه الاحرام أم لا ..
٢١٢	بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره ..
٢١٢	أقوال العلماء فيمن جاوز الميقات مرثداً للنسك بغير احرام وفي تقديم الاحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج ..
٢١٥	باب التلبية وصفاتها ووقتها ..
٢١٦	هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢١٦	اختلاف العلماء في جواز تكبير الشعر في الاحرام ..
٢١٨	باب امر أهل المدينة بالاحرام من عند مسجد ذي الحليفة ..
٢١٨	باب بيان أن الافضل أن يحرم حين تنبئ به رحلته متوجهاً إلى مكة لأعقب الركبتين ..
٢٢٠	باب استحباب الطيب قبيل الاحرام في المهدن واستحبابه بالمسك وأنه لا يأس ببقاءه وببصره وهو بريقه ولمعانه ..
٢٢٠	أقوال العلماء في التطيب قبل الاحرام وجواز استلامته بعد الاحرام ..
٢٢٣	باب تحريم الصيد المأكول أو المبرئ أو ما أصلة ذلك على الحرم بحج أو عمره أو بهما ..
٢٢٣	أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا والتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصيد لأجله ..
٢٣٠	باب ما يتدب للحرم وغيره قتله من القواب في الحل والحرم ..
٢٣١	بيان أنواع القربا وتفصيل حكمها ..
٢٣٢	أقوال العلماء في أخا في غير الخمس من السباع بالخمس المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم في حالة الاحرام ..
٢٣٣	بيان تعريف الصيد الذي منع منه الحرم ..
٢٣٣	باب جواز حلق الرأس للحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها ..
٢٣٤	باب جواز الحجامه للحرم ..
٢٣٨	تحقيق حديث افطر الحجام والمجمر وبيان نسخه ..
٢٤٠	باب جواز ملاواة المحرم عينيه ..

صفحة	عنوان
٢٢٠	باب جواز غسل المحرم ببلده ورأسه ..
٢٢١	باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ..
٢٢١	أقوال العلماء في أن المحرم إذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال أو يبيح على إحرامه بعد الموت ..
٢٢٢	باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه ..
٢٢٢	تحقيق الإحصاء في الحج وأقوال العلماء في أن الإحصاء هل يكون بالمرض أم لا ..
٢٢٥	مسئلة الاشتراط في الحج وأقوال العلماء في مشروعيته ..
٢٢٦	باب صحة إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض ..
٢٢٦	باب بيان وجوه الإحرام أنه يجوز أفراد الحج والتمتع والقران وجواز دخال الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسك ..
٢٢٨	الدليل على أن المرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها أن تترك العمرة وتكمل الحج مفردة ولزمها عدم إرفاق العمرة ..
٢٢٩	اختلاف العلماء في أنه هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة أم لا ..
٢٥٠	اختلاف العلماء في أن القارن يكفي طواف واحد وحج واحد ويلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند ..
٢٥٢	الحنفية من أنه يطوف طوافين ويسعى سعيين ..
٢٥٢	الدليل على تعدد السعي على القارن ..
٢٥٥	بيان أنواع الإحرام وبيان حل كل منها ..
٢٥٥	اختلاف العلماء في أنواع الإحرام أيها أفضل ..
٢٥٦	اختلاف العلماء في أنه عليه السلام في حجة الوداع كان مفردًا ومتمتعًا وقارنًا وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار ..
٢٥٦	عند الحنفية بغاية الانصاف ..
٢٦٣	حجة من جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران ..
٢٦٢	أقوال العلماء في أن جواز فسخ الحج إلى العمرة هل استمر بعد عام حجة الوداع أم لا ..
٢٦٥	الجواب عن أحاديث الفسخ والدليل على أنه كان رخصة في ذلك الوقت ..
٢٦٦	الاعتناء في شهر الحج هل يكره أم لا للمكي ..
٢٦٨	النزول بالمحصب سنة ..
٢٦٣	أقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه أحكام الحج أم لا ..
٢٦٥	أخلفت أقوال العلماء في المنفعة التي نحل عنها عمر رضى الله عنه في الحج ..
٢٦٦	باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢٦٩	سنية طواف القدوم ولاضطباع والرمل ..
٢٦٩	الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان أم سنتان ..
٢٧٠	التجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعزلة بأذان وإقامتين وهو شك عند الحنفية ..
٢٨٤	التجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة واحدة عند الأمام الأعظم رحمه الله ..
٢٩٠	تكفير الكبائر بالحج والكلام على حديث عباس بن مرداس ..
٢٩٢	أقوال العلماء هل يستحب الرمي لكبا أو شيئًا ..
٢٩٤	باب جواز تعليق الأحرام وهو أن يحرم إحرام كإحرام فلان فيصير محرمًا بإحرام مثل إحرام فلان ..
٢٩٨	باب جواز التمتع ..
٣٠١	باب وجوب الدم على المتمتع وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ..

صفحة	عنوان
٣٠٢	باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد - - - - -
٣٠٣	باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد - - - - -
٣٠٤	باب في الافراد والقران - - - - -
٣٠٥	باب استحباب طواف القد والحاج والسعي بعده - - - - -
٣٠٥	باب بيان ان المحرم يعمد لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القد وكذلك القارن - - - - -
٣٠٨	باب جواز العمرة في شهر الحج - - - - -
٣٠٩	باب اشعار البدن وتقليمه عند الاحرام - - - - -
٣١٠	الدليل على مشروعية الاشعار وتحفيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته - - - - -
٣١١	باب من طاف بالبيت حل - - - - -
٣١٢	باب جواز تقصير المعتمر من شعوه وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كون حلقه او تقصيره عند المزملة - - - - -
٣١٣	باب جواز التمتع في الحج والقران - - - - -
٣١٤	باب بيان عدم عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه - - - - -
٣١٤	اقوال العلماء في العمرة هل هي واجبة كالحج ام سنة مؤكدة - - - - -
٣١٥	باب فضل العمرة في رمضان - - - - -
٣١٦	باب استحباب دخول مكة من الثانية العليا والمخرج منها من الثانية السفلى ودخول بلد من طريق غير التي خرج منها - - - - -
٣١٤	باب استحباب البيت بذي طوى عند ارادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها غدا - - - - -
٣١٨	باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاول في الحج - - - - -
٣٢٠	باب استحباب استلام الركنين يمينين في الطواف دون الركنين الآخرين - - - - -
٣٢٢	باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف - - - - -
٣٢٣	باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بحجر ونحوه للراكب - - - - -
٣٢٣	باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج الا به - - - - -
٣٢٤	باب بيان ان السعي لا يكره - - - - -
٣٢٤	باب استحباب احاطة الحاج التلبية حتى يشهر في رمي جمرة العقبة يوم النحر - - - - -
٣٢٤	الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيها وخلاف الادل - - - - -
٣٢٨	باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة - - - - -
٣٢٩	باب الافاضة من عرفات الى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة - - - - -
٣٣١	باب استحباب زيادة التغليس بصلاة العجم يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر - - - - -
٣٣١	باب استحباب تقدير الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اخر الليل قبل رحمة الناس و - - - - -
٣٣٢	استحباب الملك لغيرهم حتى يصلوا العجم بمزدلفة - - - - -
٣٣٣	اقوال العلماء في الرمي هل يجوز قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر لا - - - - -
٣٣٣	اقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة - - - - -
٣٣٤	باب رمي جمرة العقبة من بعض الوادي وتكرار قوله من يساره ويكره من كل حصاة - - - - -
٣٣٥	باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر اكتفاء ببيان قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا عني مناسككم - - - - -
٣٣٦	باب استحباب كون حصص الجمار بفرد حصص الحنات - - - - -

صفحة	عنوان
٣٣١	باب بيان وقت استحباب الرمي
٣٣٤	باب بيان ان حصص الجمار سبع
٣٣٤	باب تفصيل الحلق على التقصير وجواز التقصير
٣٣٩	باب بيان ان السنة يوم النحران رمي ثوبين ثم يحلق ولا يتلاء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المالحق
٣٣٠	باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي وتقدير الطواف عليها كلها
٣٣١	أقوال العلماء في وجوب الترتيب بين طواف يوم النحر
٣٣٢	باب استحباب طواف الأفاضة يوم النحر
٣٣٥	باب استحباب نزول المحصب يوم النفر وصلوة الظهر وما بعدها به
٣٣٨	باب وجوب المبيت بمضي ليل إلى أيام التشريق والترخيص في تركه لاهل التقاية
٣٣٨	باب فضل القيام بالسقاية والشاء على أهلها واستحباب الشرب منها
٣٣٩	باب الصدقة بالمحرم الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها
٣٥٠	باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة لكل واحد منها عن سبعة
٣٥١	باب استحباب نحر الأبل قياً ما معقولة
٣٥٢	باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد وان لم يبعث
٣٥٢	لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك
٣٥٣	باب جواز ذكوب البدنة المهذلة لمن احتاج اليها
٣٥٥	باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق
٣٥٤	باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض
٣٥٩	باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها
٣٦٣	باب نقض الكعبة وبنائها
٣٦٩	باب الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوهما اول الموت
٣٦٩	أقوال الأئمة في جواز الحج عن الغير
٣٤١	أقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه
٣٤٢	باب صحة حج الصبي وأجر من حج به
٣٤٣	باب فرض الحج مرة في العمر
٣٤٥	باب سفر المرأة مع محرماً إلى الحج وغيره
٣٤٤	أقوال العلماء في شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة
٣٨٠	باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفر حج او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر
٣٨١	باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره
٣٨٢	باب استحباب النزول بطاء ذوالخليفة والصلح بما اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها فمريضاً
٣٨٣	باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الأكبر
٣٨٣	باب فضل يوم عرفة
٣٨٥	باب فضل الحج والعمرة
٣٨٦	باب نزول الحاج بمكة وتورث دورها

صفحة	عنوان
٣٨٨	باب جواز الإقامة بمكة للمهاجرين بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام للإقامة ..
٣٨٨	باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها ألا لمنشد على الدوام ..
٣٩٠	أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه ..
٣٩٤	باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة ..
٣٩٤	باب جواز دخول مكة بغير إحرام ..
٣٩٤	باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حد حرمتها ..
٣٩٨	أقوال العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها ولا اخذ صيدها مثل حرمة مكة وليس كذلك ..
٤٠٩	باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاوائها وشدة تحمها ..
٤١٠	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والذئال إليها ..
٤١١	باب المدينة تنفخ خبيثها وتسمى طابة وطيبة ..
٤١٣	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أرادهم به إذا به الله ..
٤١٣	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار ..
٤١٣	باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت ..
٤١٥	باب فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره ..
٤١٤	باب فضل أحد ..
٤١٤	باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة ..
٤١٤	فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها ..
٤١٨	فضل مكة والمدينة وإيهما أفضل من الآخر وأقوال العلماء في افضلية القبر الشريف ..
٤٢٣	باب فضل المساجد الثلاثة ..
٤٢٣	باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ..
٤٢٥	باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته ..
٤٢٦	كتاب النكاح - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً ..
٤٢٦	بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته ..
٤٣٠	بيان آفات النكاح ..
٤٣١	باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤونة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ..
٤٣٣	ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذاهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه ..
٤٣٨	باب نذوب من رأى امرأة فتوكت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها ..
٤٣٩	باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نكح ثم أبيع ثم نكح واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ..
٤٣٩	أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا بل ينعقد صحيحاً ويبطل الشرط ..
٤٣٣	لبسط الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما تمسك به الشيعة ..
٤٣٤	تحقيق أن المتعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والخير فيها مرة أو مرتين ..
٤٣٩	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ..
٤٥١	باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ..
٤٥٢	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ..

صفحة	عنوان
٢٥٩	باب تحريم كساح الشغار وبطلانه ..
٢٦٠	باب الوفاء بالشروط في الكساح ..
٢٦١	باب استبدال الشيب في الكساح بالنطق والكبر بالسكوت ..
٢٦٢	بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت ..
٢٦٣	مآله العلماء وان الكساح هل ينقد بجارية النساء بغير ولي ام لا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان
٢٦٤	الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد كساح المرأة ..
٢٦٩	تحقيق حديث كساح الابوي وحديث ايها امرأة تكعت بغير إذن وليها الخ ..
٢٧٢	باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة ..
٢٧٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه ..
٢٧٥	باب نذير من اراد كساح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفها قبل خطبتها ..
٢٧٦	باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ونحوه حليل وغير ذلك من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجفت به
٢٧٨	اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتوا لحد يد ..
٢٧٨	اقوال العلماء وان اقل المهر هل هو موقت من الشارع ام لا بل مفضل الى رأى الزوجين ..
٢٨١	الدليل على جواز ثبوت العقد بدون لفظ الكساح والتزويج ..
٢٨٢	هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقاً ؟ - اختلف العلماء في ذلك ..
٢٨٣	اقوال العلماء في جواز كون الاحارة صداقاً ..
٢٨٥	مصالح الوليمة ..
٢٨٦	باب فضيلة اعتاقه امتد - ثم يتزوجها ..
٢٨٦	اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا ..
٢٨٩	اقوال العلماء في انه هل يصح جعل عتق الامة صداقاً ام لا ، بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك ..
٢٩٣	باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واثبات وليمة المرس ..
٢٩٨	باب الأمر بأجابه الداعي الى دعوق ..
٢٩٨	اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجب او سنة ..
٥٠١	باب التحلل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رقيقاً وتفرض عدتها ..
٥٠٢	اقوال العلماء في عقد كساح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت به التحليل للاول او يشترط له الكساح الصادر عن رغبة ..
٥٠٤	باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع ..
٥٠٨	باب جواز جماعه امرأته في قبلها ومن ولائها من غير تعرض للدير ..
٥٠٨	الدليل على حرمة الوطئ في الدير ..
٥١١	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ..
٥١٢	باب تحريم افشاء ستر المرأة ..
٥١٢	باب حكم العزل ..
٥١٦	باب تحريم وطئ الحامل المسبية ..
٥١٤	باب جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل ..
٥١٩	تقرير العلامة السيد الزاهد الكوثري ..

وذلك يستدل على تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية
 المعلقة على فرضية مادية بالأخلاق وثبتت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلم يأمرنا ولا يبينها ونحن نفعله استناداً بصحيح رجاله الصحيح إلا بأما
 الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهمل المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو قال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل
 فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تأييد الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد اخرج البيهقي
 في الدلائل حديثاً، واسطة المذكور من طريق المخازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة اخرجوه من حديث ابن أبي
 لكن من طريق مسلم بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله اعلم - وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمواساة
 والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو انصباب حد الشرع انصباب كل جنس بما يحتمل المواساة وترتب مقادير الواجب بحسب المؤنة والتعب في
 المال فاعلاها واقلها تعباً الركا ز وفيه الخمس لعدو التعب فيه ويليهِ الزرع والتمرفان سقى بماء السماء ونحوه ففيه العشر لا نصفه ويليهِ الذهب
 الفضة والتجارة وفيها يبيع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليهِ الماشية فإنه لا يباعها إلا وقاص بخلاف أنواع السائمة والله اعلم
 وقال الشيخ العارن المحقق رحمه الله الداهلي قدس الله روحه أعلم أن عمدة ما روي في الزكاة مسلمان ومصلحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها
 أحضرت الشكر والشكر أجمل الأخلاق صانعاً في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه أخاف أن يبقى قلبه متعلقاً بالمال وحذوب بذلك ومن تمرّن بالزكاة واذل
 الشكر من نفسه كان ذلك نافعا له وأنفع الأخلاق في المعاد وبعد الأخبات لله تعالى هو مصداق النفس فكما أن الأخبات تبعاً للنفس هي من الطلوع
 إلى الجبروت فكذلك الصفاة تبعاً لها البرادة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل المسحاة وقهر الملكية البهيمية وأن يكون الملكية
 هي الغالبة وتكون البهيمية منصبة بصيغتها آخذة حكمها ومن المنهات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم الصابر على الشدائد
 في الكرميات بأن يحرم عليه ألم الدنيا لا يقاؤه بالآخرة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وصنبت أعظمها وهو بذل المال مجدد ووقرت
 بالصلاح والأيمان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لئن كن من الصالحين لئن كن من الصالحين لئن كن من الصالحين لئن كن من الصالحين
 وايضاً فإنه إذا حدثت لمساكين حاجة شديدة واقترعت تدبير الله أن يسد خلته بأن يلهمه اتفاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك انبساط قلبه
 للإلهام وتحقق له بذلك انشراح روحاني وصار معدن الرحمة الله تعالى تافعا جادا في تهذيب نفسه والألهام المحلى المتوجه إلى الناس نواياهم
 التنصلي في فوائد - وايضاً فالزواج السليم يجلب على رقة الجنسية وهذه خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق الراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس
 فمن نقد لها ففيه ثمة يحب عليه سداها - وايضاً فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد البركات على ما بيننا فيما سبق - ومصلحة ترجع إلى المنة
 وهي أنها تجمع لأهلالة الضعفاء وذوي الحاجة وتلك الحوادث تقدر على قوم وتزوج على آخرين فلذلك يكن السد بينهم ومواساة الفقراء وأهل الحاجة
 لهكوا وما توجروا - وايضاً فظلم المدينة يتوقف على ما يكون له قوام معيشة الحفظة الذين يئمن عنها والمدبرين السائسين لها ولما كانوا على ملين
 للمدينة عللاً نافعا مشغولين به عن اكتساب كفاهم وجب أن يكون قوام معيشتهم عليها ولأنفاقاات المشرك لا تسهل على البعض أو لا يقدر
 عليها البعض فوجب أن يكون جباية الأموال من الرعية سنة - ولما لم يكن اسهل ولا اوفى بالمصلحة من أن يجعل إحدى المصلحتين مضروبة بالآخرى
 أدخل الشرع أحدها في الأخرى ثم مست الحاجة إلى تعيين مقدار الزكاة إذ لو لا التقدير لفقرت المفسرط ولا عتدى المعتدى ويجب أن يكون فيه
 يسيرة لا يجردون بها بالاً ولا ينجح من بخلهم ولا تثقيل يعسر عليهم دائماً وإلى تعيين المقدار التي تجب فيها الزكوات ويجب أن لا تكون قصيرة
 يسر دورها فيصراقاتها فيها وأن لا يكون طويلة لا ينجح من بخلهم ولا يبدى على المحتاجين والحفظة ألا بعد انتظار شديد ولا اوفى بالمصلحة
 من أن يجعل القانون في الجباية ما اعتاده الناس في جباية الملوك العادلة من رعاياهم لأن التكليف بما اعتاده العرب واليه وصدر
 كالنصر الذي الذي لا يجردون في صدورهم حرجاً منه والمسلم الذي اذهبت اللفة عنه الكلفة أقرب من اجابة القوم ووافق للرحمة بحجم الإثابة
 التي اعتادها ملوك الصالحين من أهل الأقاليم الصالحة وهو غير ثقيل عليهم وقد تكلفها العقول بالتعبول أربعة الأول أن تؤخذ
 من حوائج الأموال النامية فإنها أحوج الأموال إلى الذي عنها لأن النوايا تتم بالآثار ودخارج البلاد وكان إخراج الزكاة أخف عليهم
 لما يرون من التزايد كل حين فيكون التعمم بالغنم والأموال النامية ثلاثة أصناف الماشية المتناسلة السائمة والزرع والتجارة - والثاني
 أن تؤخذ من أهل الدثور والكنوز كما هو أحوج الناس إلى حفظ المال من السارق وقطاع الطريق وعليهم انفاقات لا يسر عليهم أن تدخل
 الزكاة في تضاعفها والثالث أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس مرغية تعب كد فأن الجاهلية وجواهر العلماءين فإنها بمنزلة

تحقيق الأصل والمكمل للمعنى في فرض الزكاة وأخلاق مقاديرها وتعيين انصباب في أنواع المال

حدثني عمر بن محمد بن بكير الناقد قال ناسفيل بن عيينة قال سألت عمر بن يحيى بن عماره فأخبرني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

الاجتنان يخف عليهم إلا اتفاق منه والراجح أن تلزم ضربايب على رؤس الكاسبين فانهم عامة الناس وأكثرهم واذ جبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفا عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من الهلجان النائية وحصانا الزرع وحيا الثمرات في كل سنة وهي أعظم أنواع الزكاة قد را حول لها ولا تخاف جمع قصولا مختلفة الطبائع وهي مظنة الغناء وهي مادة صالحة لمثل هذه المقديرلات - والله سبحانه وتعالى أعلم الله قوله سألت عمر بن يحيى بن عماره الخ قال لأبي المسلول عنه مفهوم من السياق وهي اقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة الى آخره ذكر قوله ليس فيما دون خمسة أوسق فجاءه من طريقين إلى الجواب عن أبي سعيد بن خزيمة هذا الحديث كحل واحتمل وقد وقع كذلك في رواية لمسلم وهو ستون صاعا بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي الجهم عن أبي سعيد بن خزيمة هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا وخرجه أبو داود أيضا لكن قال ستون صاعا والدارقطني من حديث عائشة الصاع والوسق ستون صاعا وليقع في الحديث بيان المكيل بالأسق لكن في رواية لمسلم ليس فيما دون خمس أوسق من تسير ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تسير صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق وللفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى أقل لأنه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يلتزم بقوله كذا في النظم قوله صدقة الخ أخرجهم الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو حنيفة ما أخرجته الأرض فابا بلخ خمسة أوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال أبو حنيفة في كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره العشر سواء سقي سحيا أو سقته السماء إلا القصب الفارسي والحطب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان أحدهما وجوب الزكاة في هذه المحدثات والثانية أنه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الأما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة صحيحة ولا يليق التلغظ بها في حق إمام متقدم علما وفصلا وهذا وقرا إلى الصحابة والتابعين الكبار كاسيما ذلك من شخص مرسوم بين الناس بالعلم الغيبي والزهد الكثير ولا نصات في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لأهل الدين ولا ينحس العبارة إلا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنابذة الأحاديث الصحيحة لأبي حنيفة وحده بل نسبها أيضا إلى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي وقال أبو عمر هذا أيضا قول زفر بن ربيعة عن بعض التابعين فان مذهب هؤلاء مثل مذهب أبي حنيفة وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سواد عن الفضل بن عمر بن عبد العزيز قال فيما ابتعت الأرض من قليل أو كثير العشر وأخرج نحوه عن مجاهد إبراهيم النخعي وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل - أم - وقد رواه ابن أبي شيبة عن حماد بن الزهري فقول حماد رواه عن منذر عن شيبة عنه قال في كل شيء أخرجت الأرض العشر ونصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر بن عماره أنه كان لا يورث في الثمرة شيئا وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب إلى لك عمر بن عبد العزيز إلى أهل اليمن قال ابن خزيمة وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحامد بن أبي سليمان في غاية الصحة - أم - قال العيني وم واجتج أبو حنيفة ومن معه بمادواة البخاري من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون أركان عشر والباقي العشر ما سقى بالإنعام نصف العشر وما رواه مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون أركان عشر والباقي العشر ما سقى بالإنعام نصف العشر وما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أدخل ما سقت السماء وما سقى بعلا العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر وهذا الأحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق وقيمة الوسق أربعون رهما - أم - قال الشيخ أبو بكر الرازي الجصاص أيضا فقد روى ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة فحما نزل به زكاة التجارة بأن يكون سأل سائل عن أقل من خمسة أوسق طحاما أو تمرا للتجارة فأخبر أن لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الأحاديث - أم - وهذا التأويل لا يتجوز عن بعد ويرد ما أخرجه البخاري والبيهقي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حماد بن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفارق والسنن فكتب فيه ما سقت السماء وكان سحيا أو بجلأ فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق حلت له بالرشاء أو بالدالية فيه نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق وأخرجه الحاكم في المستدرک أيضا بهذا الإسناد - ولكن قد حطوا الحديث في استاده كثيرا قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود الخولاني الدمشقي وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر

كتاب الزكاة

اختلاف العلماء في أن الصدقة تجب في كل ما أخرجته الأرض قليلا وكثيرا أو أكرها حتى يبلغ خمسة أوسق

ابن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن حماد بن عدي الصدقات بطوله وفيه الدييات وغير ذلك قال ابو داود وهذا وهم من الحكم ورواه محمد بن يحيى بن
 زياد عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري وكذا حكي غير واحد انه قرأه في اصل يحيى بن حمزة وقال التماسي هذا اشبه بالصواب سليمان بن ارقم
 متروك وقال ابو يعلى الموصلي عن ابن معين ليس بعرف وليس يحيى بن حمزة الحديث وقال ابو حاتم لا بأس به يقال انه سليمان بن ارقم وقال ابن المديني منكر
 الحديث وصنفه وقال غير واحد من ابن معين ليس بشي قال عثمان بن الدار في ارجائه ليس كما قال فان يحيى بن حمزة روى عنه احاديث حسنا كلها
 مستقيمة وقال البغوي سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة اصحيم هو فقال ارجوان يكون صحيحا وقال ابن عدي
 للبرقي اصل في بعض ما رواه حمزة عن الزهري لكنه افسد اسناده ورواه سليمان بن داود هذا الجوزي الاسناد وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم في جميع الكتب
 اصح من كتاب عمر بن حزم وقال ابن حبان سليمان بن داود الخولاني من اهل دمشق ثقة مأمون وسليمان بن داود اليماني لا شيء وجهي يرويان عن الزهري
 قال البيهقي قد اثنى على سليمان بن داود ابو داود ورواه عثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث الذي رواه في الصدقات
 موصول الاسناد حسنا قلت اما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في انه صدوق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة ان الحكم بن موسى
 غلط في اسم والي سليمان فقال سليمان بن داود وانما هو سليمان بن ارقم فمن اخذ بهذا ضعف الحديث ولا سيما مع قول من قال انه قرأه كذلك في اصل
 يحيى بن حمزة فقد قال صالح حمزة نظرت في اصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمر بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح كتبني
 مسلم بن الحجاج هذا الكلام وقال الحافظ ابو عبد الله بن مندة قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري واما من صححه فآخذ به علي
 ظاهر في انه سليمان بن داود وقوى عندهم ايضا بالمرسل الذي رواه عمر بن الزهري والله اعلم وذكر ابن حبان ان ابا الحسن روى عن شعيب عن الزهري
 بعض الحديث ذكره في تحذيب التهذيب وقال بعض الحفاظ من المتأخرين نسخة كتاب عمر بن حزم تلقاها الاربعة بالقبول وهي متواترة كنسخة عمر بن شعيب
 عن ابيه عن حماد وهي دائرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود الخولاني عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن حماد وكلاهما ضعيف
 بل المرتجي روايتهما سليمان بن ارقم وهو متروك لكن قال التماسي رضي الله عنه في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكذا في نصب العلية وفي نيل الاوطار وكتاب عمر بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتعلق الناس له
 بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم كتابا اصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة ام - قلت وقد حكيتا قريبا بذهب عمر بن عبد العزيز والزهري في المسألة انما
 كانا بوجان العشر في قليل ما اخرجت الا ارض وكثيره - وكتب عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن بذلك مع ان الدارقطني روى في سننه والحاكم في
 مستدركه عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حاتم لا نصارى التابعي الثقة ان عمر بن عبد العزيز حين استخلف ارسل الى المدينة يلتمس محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمر بن حزم كتابا يابني صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم في الصدقات فوجد عند آل عمر بن
 الخطاب كتاب عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم فاما عمر بن عبد العزيز فحمله على الصدقات ان ياخذ واما في ذلك
 الكتابين ، وهذا يقوى الظن بانه رضي الله عنه وكذا الزهري لم يجد تحديدا الا وساق في كتاب عمر بن حزم وكذا في غيره والله اعلم والشيخ العلامة
 الا توردهما الله قوتي حديث عمر بن حزم وحمل حديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) على العشر لكنه صرح به الى العمل يا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد رخص في العرايا وهذا النقد فلم يوجب فيها صدقة لان العربية نفسها صدقة وانما فائدة الخبز ان ما تصدق به صاحب العشر
 يحسب له ولا تجب فيها صدقة ترفع الى بيت المال ولا يضمنها كما قاله المخصص في شرح ما روى عن ابي سعيد مرفوعا انه قال ليس في العرايا صدقة
 قلت ولا يستشكل هذا التوجيه بما رواه الدارقطني عن علي بن ابي طالب مرفوعا ليس في الخضر اوسق صدقة ولا في العرايا صدقة ولا فيما دون خمسة
 اوسق صدقة فان في اسناده الضعيف بن حاتم ولا يضمنها نعم يا بابه ما ساق في عتله المثلث من حديث ابي حنبل ليس في حنبل
 تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وباقى بعض روايات جابر لا صدقة في شئ من الزرع او الكرم حتى يكون خمسة اوسق ولا حمل من حديث ابي هريرة
 ولا حمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة اوسق ، فان العربية انما تعرف في التمر والثمار لا في سائر الحبوب والزرع فكيف يستقيم حل الحمل المشتمل
 على جميع المعشلات على العرايا - وقد روى البيهقي باسناد عن الزهري قال سمعت ابا امامة بن سهل بن حنيف يحدث في مجلس سعيد بن المسيب
 السنة مضت ان لا تؤخذ صدقة من نخل حتى يبلغ خرصها خمسة اوسق - وهذا ظاهر في ان المتضمن بيان نصاب الصدقة كما في قرينة من الزهري
 ولا وافي لا بيان ما استقر من الحساب والله سبحانه وتعالى اعلم - وقد اجمعت الشيخ الا نور رحمه الله لما اختار من مسلك ابي حنيفة بما رواه الطحاوي
 في باب العرايا من طريق حماد بن مسلم عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

رخص في العربية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة وقال في كل عشرة اقناء قنوي صنع في المسجد للمساكين - قال وما تمسك به أحد من
 الحديث قوى واخرجه الحافظ في التمهيد عن ابن خزيمة في الموضوعين ولم يخرج هذه القطعة (اي في كل عشرة اقناء قنوي) ولا اعلم باعث على اخراجها
 القطعة ام - قلت اخرجه الطحاوي بالاسناد السابق ثم قال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الوهي قال اخبرنا ابن اسحق قال كبريا سنة ١٠٠ مثله غير انه
 قال ثم قال الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ولم يذكر قوله في كل عشرة اقناء ام - فتوقع الاختلاف في ذكر هذه الزيادة وحذفها وطريق الطحاوي
 المشتمل على هذه الزيادة فيه عنفة ابن اسحاق كما رأيت وقد اخرج هذا الحديث الثاني واحد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق ابراهيم
 حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان من جابر وهذا فيه روايتان اسحق بصيغة التثنية وليس فيه ذكر الزيادة وقد اخرج ابراهيم
 باب حقوق الحال من طريق محمد بن مسلمة عن ابن اسحق عن محمد بن يحيى وفيه أمر من كل جاذ عشرة اوسق من التمر بقنوي عل في المسجد للمساكين وهذا
 كما تراه يخالف ما روى الطحاوي من الزيادة قال الحافظ وفي الباب حديث آخر اخرجه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
 حاشط بقنوي عل في المسجد حتى للمساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل اي على حفظها او على قنوتها وانما رايه البخاري في بعض ترجمته هذا
 الاختلاف يورث التردد في قبول تلك الزيادة والله اعلم - قال المجتهد رحمه الله ويحتمل ان حنيفة في ذلك بقوله تعالى **وَأَنفِقُوا حَقَّهُ** **يَوْمَ**
حَصَادِهِمْ - وذلك لما دلل على جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محمداً في المقدار الواجب لان قوله **حَقَّهُ** يجعل مقتضى البيان وقد ورد البيان في
 مقدار الواجب وهو العشر ونصف العشر يحتمل فيه بقوله تعالى **أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ** وذلك عام في جميع الحاج
 ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يفتل بين القليل والكثير - ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار
 المحل فيه فوجب ان يستقط اعتبار المقدار كما لو كانوا لغنائم واخرج مقتضى المقدار وجد في الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة)
 والجواب عن هذا ان حنيفة من وجوه أحد ها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر ان أحدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء
 على استعمال أحدهما وتلقاه الناس بالقبول واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقاً
 على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومها أولى وكان قاضياً على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخاً او
 يكون تأويله معمولاً على معنى لا ينافي في شيء من خبر العشر - وايضاً فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في إيجابه في الموسوق وغيره خمس
 الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بياناً للمقدار ما يجب فيه العشر لان حكمه لبيان ان يكون شاملاً للجميع ما يقتضيه
 البيان فلما كان خبر الاوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عمومياً في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد
 البيان لمقدار ما يجب فيه العشر - وايضاً فان ذلك يقتضي ان يكون طرئوسق يقتضي إيجاب الحق بلوغ مقدار خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب
 في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد يوجب تخصيص مقداراً لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به
 ساقط مردول لا اتفاق السلف الخلف على خلافه وليس ذلك لقوله عليه السلام في الزكاة ربع العشر قوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه
 لا شيء من الزكاة الا وهو داخل في الوزن والاواق مذكورة للوزن فجاز ان يكون لمقدار جميع النقة المذكورة في الخبر الآخر - وايضاً فقد ذكرنا ان الله
 حقوقاً واجبة في المال غير الزكاة فنسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصفاء قال انسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجاءت ان
 يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت بحقوقه تعالى **كَذَٰلِكَ أَحْصَى الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَنزَلْنَاهُمْ**
بَيْنَهُمْ ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصلت طرحت للمساكين واذا كدست واذا نقيت واذا علمت كيله عزلت زكاته وهذه الحقوق غير واجبة اليوم
 فجاء ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبراً في تلك الحقوق واذا احتمل ذلك لم يصح تخصيص الآية والاثر المتفق على نقله به ام
 قال الشيخ بدر الدين في الاحاديث التي تعلق بها اهل المقالة الاولى (اي معتبرها المقدار) اخباراً أحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ام وقال
 ومن الاصحاب من جعل حديث الباب منسوخاً ولم يفرق في خبره قاعدة فقالوا اذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فان علم تقديم الخاص على العام
 خص العام بالخاص كمن يقول لبيدة لا تعط لأحد شيئاً ثم قال له اعط ذيل ادرها وان علم تقديم الخاص على العام ينسخ الخاص بالعام كمن قال
 لبيدة اعط ذيل ادرها ثم قال له لا تعط لأحد شيئاً فان هذا نسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابيان وهذا هو المأخوذ به وقال محمد بن شعيب الملقب بهذا
 اذا علم التاريخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط وهذا لم يعلم التاريخ فجعل العام آخر احتياطاً ام - وقال الشيخ ابن المهدي
 والمحصل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام ويقول به عارضان ويطلب
 الترجيح ان لم يعرف التاريخ وان عرفت فالتأخر عام وان كان العام كقولنا يجب ان يقول بموجب هذا العام هذا لانه لما تعارض مع حديث الاوساق

ولا قیما دون خمس ذوق

في الإيجاب فيما دون الخمسة الاوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط فمن تركه المطلوب في نفس الأصل الخلف في تركه هنا ولو لأخشية الخروج
عن الحرم لا يظهرنا صحة أى اظهار مستعينا بالله تعالى - ام - قال العلامة ابن رشد المالكي في بداية المجتهد ولكن حمل الجمهور عندنا بخصوص
على العموم هو من باب ترجيح الخصوص على العموم في الجزء الذي تعارض فيه فان العموم فيه ظاهر بخصوص فيه نص فتأمل هذا فانه السبب الذي
مير الجمهور الى ان يقولوا بنى العام على الخاص وعلى الحقيقة ليس بنياً فان التعارض بينهما موجود إلا ان يكون الخصوص متصلاً بالعموم فيكون استشكل
واحتمل ابي حنيفة في النصاب بهذا العموم فيه ضعف فان الحديث انما خرج مخرج تبين القدر والواجب منه - وقال الحافظ ابن القيم ولا تعارض
بينهما بمحل الله بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر انما ازيل به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين منفرداً
بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب نسكت عنه في هذا الحديث وبنيته نصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح
الصريح الحكم الذي لا يحتمل غير ما دل عليه البتة الى الجمل المتشابه الذي غايته ان يتعلق فيه بعموم لم يقصد وبما به بالخاص الحكم المبين
كبيان سائر العمومات بما يختصها من النصوص ويا لله العجب كيف ينصرون عموم القرآن والسنة بالقياس الذي احسن احواله ان يكون مختلفاً
في الاحتجاج به وهو عمل اشتباه واضطراب اذا من قياس الا وتكمن معارضته بقيا من مثله او دونه او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة
فانها لا تأخرها الا سنة تأمعة معلومة التأخر والمخالفة - ثم يقال اذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والخصيص لا ذكر
لها في النص فهل اخصصتموه بقوله لا زكاة في حب ولا شجر حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تنصرون العموم بالقياس فهل اخصصتم هذا العام والقياس
الجلى الذي هو من اجل القياس واصحّه على سائر انواع المال الذي تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة لم يشر بها الله ورسوله في مال الا ويجعل
له نصاً كالماشي والذهب والفضة ويقال ايضاً فهل اوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى **خُلِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ**
(قوله تعالى أَتَقِفُوا مِنْ طَيْبَاتِ مَا كَسَبَتْ فَوَانه يعلم كل مكسوب) ويقولون صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا ثدى زكاتها الا بطر لها
يوم القيامة بقاع قرقر ويقولون صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى زكاتها الا اصغت له يوم القيامة صفاً من نار - وهلا
كان هذا العموم عندكم مقدماً على احاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض سقط وموجب فقد من المرجح احتياطاً وهذا في غاية الوضوح
وبالله التوفيق - ام مع زيادة - وقال ابن قدامة في المغنى ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق متفق عليه - وهذا خاص
يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله في سائمة الا بالزكاة بقوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله في الزكاة ربع العشر
بقوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا نه مال تجب فيه الصدقة فلم يجب في سيده كسائر الاموال الزكائية وانما لم يعتبرا لئلا يحول لانه يمكن
مناوئة باستحصاده لا ببقائه واعتبار الحول في غيره لانه مظنة الكمال النماء في سائر الاموال والنصاب اعتبر لئلا يبلغ حد يحتمل المواناة منه فلهم
اعتبر فيه، يحققه ان الصدقة انما تجب على الاغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الغنى بدون النصاب كسائر الاموال الزكائية - ام -
وايه يشير قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا على من ظهر غنى وقوله تعالى **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُقْفُونَ قُلِ الْعَفْوَ** ما زاد على الجوارح - قال الشيخ ولو الله
الذهلى قدس الله روحه انما قدر من الحب والتمر خمسة اوسق لانها تكفي اهل البيت الى السنة وذلك لان اهل البيت الزوج والزوجة
وثالث خادم او ولد بينهما وما يضاف من ذلك من اهل البيوت وغالب قوت الانسان رطل او من من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار
كفاهم لسنة وبقيت بقية لتواضعهم او ادمهم - ام - واما ما قيل ان السبب هو الارض النامية اى بالخارج تحقيقاً في حق العشر لئلا يجوز تعجيل
العشر لانه حينئذ قبل السبب فاذا اخرجت اقل من خمسة اوسق ولم توجب شيئاً كان اخلا للسبب عز الحكم فقال الشيخ ابن السامري حقيقة
الاستدلال انما هو بالعام السابق لان السببية لا تثبت الا بدليل يجعل والمفيد لسببيتها كذلك هو ذلك والا فالحديث الخاص افاد ان السبب
الارض النامية يا خراج خمسة اوسق فصاعداً الا مطلقاً فلا يصح هذا مستقلاً بل هو فرع عن العام المفيد سببيتها مطلقاً - ام - والله تعالى اعلم -
وسألت بعض بايعات مجلدة البحث في شرح حديث جابر فيما سقت الاغنام العشر فانتظر - قوله ولا فيما دون خمس ذود ان الذود بعثتم
المجته وسكون الواو بعد هاء مطعنة قال الزين بن المنير اصناف خمس الى ذود وهو مذكر لانه يقع على المذكر والمؤنث واصنافه الى الجمع لانه يقع على
المفرد والجمع واما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره انه يقع على الجمع انتهى ولا كما ذكره ابن الدود من الشلافة الى العشرة
واته لا واحداً من لفظه وقال القرطبي اصله ذاد يذو اذا دفع شيئاً فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه صغر الفقر وشدة الفاقة
والحاجة وقد قال ابن السامري قد استعمل الذود هنا في الواحد على نظير استعمال الرهط في قوله تعالى **يَعْتَقُ رَهْطاً** - ام - قال التورثي الرواية

صدقة ولا فيما دون خمسة اواق صدقة وحديثنا محمد بن ربح بن المهاجر قال انا الليث بن عروة عن ابي
 قال ناعبد الله بن ادريس كلاهما عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بهذا الاسناد مثله وحديثنا محمد بن ربيع
 قال ناعبد الله بن ابراهيم بن جريح قال اخبرني عمرو بن يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وشار النبي صلى الله عليه وسلم بكفه بخمس اصابعه ثم ذكر مثل حديث
 ابن عيينة وحديثنا ابو كمال فقييل بن حسين الجعدي قال نا بشر بن عيسى بن مفضل قال ناعمار بن غزوية عن يحيى
 ابن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة
 وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقص
 وزهير بن حرب قالوا ناعبد الله بن ابراهيم بن جريح عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار
 الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ولا حب صدقة وحديثنا
 اسحق بن منصور قال ناعبد الله بن ابراهيم بن جريح عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار
 عن يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار

المشهور خمس ذود باضافة خمس الى ذود وروى بقوي خمس ويكره ذود بل كلامه والمعروف الاول ونقله ابن عبد البر والقاضون بالجمهور
 قوله صدقة الخ قال العيني فيه بيان اقل الاصل التي يجب فيها الزكاة فيمن انما تجب الزكاة في اقل من خمس ذود من الاصل فاذا بلغت خمسا مثله
 وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا لا يجزئ وليس فيه خلاف - ا - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما قدر من الاصل خمس ذود
 وجعل زكوته شاة وان كان الاصل ان لا تؤخذ الزكاة الا من جنس المال وان يجعل النصاب عددا لا يال لان الاصل اعظم المواشي حشة وسكرها
 فائدا يمكن ان تذبح وتركب وتحلب يطلب منها النسل ويستند فأبوابها وجودها وكان بعضهم يفتي بخائب قليلة يكفيها الصرمة (هي من
 عشرة الى عشرين) وكان البعيد يسو في ذلك الزمان بعشر شياه وثمان شياه واثنى عشرة شاة كما ورد في كثير من الاحاديث فجعل خمس ذود في حكم
 ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة - ا - قوله ولا فيما دون خمسة اواق الخ زاد مالك من العيق واواق بالتثنية وبأثبات التثنية مشددا
 وحققا جمع اوقية يضم الحفرة وتشد يد التثنية وحكي بعضهم وقية بحذف الالف فخر الواو ومقلد لادقية في هذا الحديث اربعون درهما بالانفاق
 والمراد بالدرهما الخالص من الفضة سواء كان مصروبا او غير مصروب قال ابو عبيد ان الدرهم ليس معلوم المقدار حتى جله عبد الملك
 ابن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احال بنصاب الزكاة على الجمهور
 وهو مشكل والصواب ان خمسة مثاقيل من ذلك انه لم يكن شيئا منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فعشرة مثاقيل وزن
 عشرة وعشرة وزن ثمانية فانفق الرؤى على انهم يشكوا بغيره ويصيرون غافرا واحدا وقال غيره لم يتغير المثل في جاهلية ولا اسلاما الدرهم فاجتمعوا
 على اكل سبعة مثاقيل عشرة طاهركا والقيم وقال الشيخ بل الذين وعدوا الشرع نصاب كل جنس بما يحتل المواصلة فنصاب الفضة مثاقيل وهو ثمانية دراهم
 بنظر الحديث والاجماع واما الذهب فمصر من مثاقيل والمعول فيه على الاجماع الا ما روي عن الحسن البصري والزهري انهما قال لا يجزئ اقل من اربعين مثقالا ولا شهر من
 الوجبة عشرة مثاقيل لا بما قاله الجمهور وقال القاضي عياض وعن بعض السلف جوب الزكاة في الذهب ما يبلغ قيمته مائة درهم وان كان دون عشر مثاقيل
 قال هذا القائل لا زكاة في العشر حتى يكون قيمتها مائة درهم فاما زاد الذهب الفضة على النصاب يختلف فيه فقال مالك والليث والثوري
 والشافعي وابن ابي ليلى وابو يوسف وعامة اهل الحديث ان فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص وروى ذلك
 عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة وبعض السلف لا تسئ فيما زاد على مائة درهم حتى يبلغ ربعين درهما ولا فيما زاد على عشرين
 دينارا حتى يبلغ اربعة دنانير فاذا زادت ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة دنانير درهم فجعل لها وقصا كما ماشية - ا - ثم ذكر الشيخ
 احاديث المذهب ابي حنيفة ثور قال والحب من النوى مع وقوفه على هذه الاحاديث الصحيحة كيف يقول ولا في حنيفة حديث ضعيف : يذكر
 الحديث المتكلم فيه ولم يذكر غيره من الاحاديث الصحيحة (تسبيه) ذكرها القاضي شاة الله الميا في نصاب الزكاة في الفضة
 ثنتان وخمسون توحيه ونصفها وهو الصواب عند مشايخنا قوله صدقة الخ قال في حجة الله البالغة وانما قدر من الزكاة خمس اواق لانها مقدار
 يكفي اقل اهل بيت سنة كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في اكثر الاقطار واستقر عادات البلاد المختلفة في الرخص والخلل فذلك - ا -
 قوله ليس فيما دون خمسة اواق الخ هذا هو في الاصول خمسة اواق وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو وكحل واحال قاله النووي قوله من ثم لا حب صدقة الخ

خسة اوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس اواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال ناسفين الثوري عن اسمعيل بن أمية هذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن لطف قال ناعبد المزيق قال انا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية هذا الاسناد بمثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير انه قال بدل التمسكتي حدثنا هرون بن معروف وهرون بن سعيد الايلي قالانا ابن وهب قال اخبرني عياض بن عبد الله عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة وحديثي ابو الطاهر احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن شرح وهرون بن بن سعيد الايلي وعمر بن سواد والوليد بن شجاع كلهم عن ابن وهب قال ابو الطاهر نا عبد الله بن وهب عن عمر بن الخطاب ابا الزبير حدثه انه سمع جابر بن عبد الله يذكر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الاغمار والغنم العشور وفيما سقت بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن التميمي قال قرأت على ملك عن عبد الله بن زيد بن عيسى عن سليمان بن عمار عن عمار بن مالك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عيكة ولا في فرسه صدقة وحديثي عمرو الناقد زهير بن حرب قالانا ناسفين بن عيينة قال نا ايوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن عمار عن عمار بن مالك عن ابي هريرة قال عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عيكة ولا فرسه صدقة وحديثي يحيى بن عمار قالانا ناسفين بن عيينة قال نا ايوب بن زيد

تبرئتم التاء المثناة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد المزدق ثمانية المثناة وفجر الميم قوله من الورق الخ قال اهل اللغة يقال ذق
ورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضرباً ومغفراً واختلف اهل اللغة فاصل مغفيل يطلق في الاصل على جميع الفضة وقيل حقيقته
المضرب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم الا مجازاً وهذا قول كثير من اهل اللغة وبما ذكره قال ابن قتيبة وغيره وهو مذهب الفقهاء ولم يأت
في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه احاديث يتحد يد نصابه بشرين مثقالاً وهي ضعافت لكن اجمع من يعتد به في الاجماع على ذلك و
كذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون العشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الاغار والعيم الخ بفتح الغين المحجمة
وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال ابو عبيد هو ما جرى من المياه في الاغار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على
الارض كذا في الشرح - قوله العشور الخ قال النوري ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر وقال القاسمي عياض ضبطناه عن علامة شيوخنا
بفتح العين جمع وهو اسم للخروج من ذلك وقال صاحب مطالع الانوار اكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح وهذا الذي اعناه من الصواب ليس
بصحيح وقد اعترف بان اكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر - قلنا اتفقوا على قوله عشر اورا اهل الذمة بالضم وهو الصواب جمع عشر لا فرق
بين المملطين ، ام - قال لطبري والحكمة في فرض العشر انه يكتب بعشر امثاله فكان الخرج للعشر تصديق بكل ماله فاقم - قوله بالسانية الخ هو
البحير الذي يسقى به الماء من الميث ويقال له الناصم يقال منه سنايسنواذا انسق به قال الحافظ وذكر البجير كالمثال ولا قال بقرو وغيرها
كذلك في المحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث اخذ ابو حنيفة رحمه الله لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل رقيه مقدراً فدل على وجوب
الزكاة في كل ما يخرج من الارض قلت او اكثر - قال ابن المنذر كان نعلوا احكاماً قاله غير نغان وقال السجسي لقد كذب في ذلك فانه لا يخفى عنه من قاله
غيره وانما عصبية تحمله على ان يحجب مثله - قلت قول ابى حنيفة مذهب ابراهيم النخعي ومجاهد وسجاد وزفر (والزهري) وعمر بن عبد العزيز ذكر ابو عمر
وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود واصحابه فيما لا يوسق وقال القاسمي بن كثير المالك في عارضة الاحوذى واقرى المذهب في المسألة مذهب
ابى حنيفة دليله واحفظها للمساكين ولولاها قياً ما بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد راجع الجوهري ان يخرج عموم الحديث من سبيل
ابى حنيفة بان قال ان هذا الحديث لم يأت للعوام وانما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقبل ويكفر مؤمنه وابدأ في ذلك ما عاهد وليس بمجتنع ان يقتضيه الحديث
الوجهين العموم والتفصيل وذلك الخ في اليربوع والاصح في التأويل انتهى - كذا في عمدة القاري وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم
وغيره في اوائل الباب والله اعلم - قوله في عبده ولا فسوسه صدقة الخ استدل بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول و
عطاء والشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي واحمد واسحق واهل الظاهر ما نعهقوا لا زكاة في الخيل ومن قال بقولهم
ابو يوسف وجه من اصحابنا وقال الترمذي والعل عليه اي على حديث ابى هريرة المذكور في الباب عند اهل العلم انه ليس في الخيل اسائة صدقة
ولا في الرقيق اذا كانوا من الخدم صدقة الا ان يكونوا التجار فاذا كانوا التجار وفيما نهم الزكاة اذا حال عليها الحول وقال ابراهيم النخعي وسجاد بن اسلمان وابو حنيفة

مسألة زكوة أخير السائمة الفئاسلة

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حاتم بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحدثني أبو الطاهر وروى عن يزيد بن عيسى قالوا أنا ابن وهب قال أخبرني
وزيد بن جبير الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى قاضين قالوا الفتوى على قولهما (أي الصاحبين) وكذا يقر قولهما أبو زيد بن أسود
الأسرار والطاوي في معاني الآثار وأما شمس الأئمة وصاحب الحنفية ففتحنا قول أبي حنيفة رحمه الله وأجمعوا على أن الأمان لا يأخذ صدقة الخيل
جاءوا في البدائع الخيل أن كانت تعلت للركوب أو الحمل أو الجمح أو سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً وإن كانت
تسار للدر والنسل وهي تكلو رواتنا يجب عندنا فيها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والإناث المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور
عدهم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السواك من الأبل والبقر والغنم أنه يجب الزكاة فيها وإن كان كلها إناثاً أو ذكراً كذا ههنا
والصحيح أنه لا زكاة فيها لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ولا نعلم فيها بالدر والنسل ولا زيادة اللحم لأن لحمها غير ما كثر عند خلاف الأبل و
البقر والغنم لأن لحمها ما كثر في زيادة اللحم فيها بالسمن غير زيادة الدر والنسل والله أعلم - أما حديث الباب فقال الشيخ ابن المهدي كذا
أن هذه الإضافة للفرس المنفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرن زيد كذا وكذا يتبادر منه الفرس الملايس للأنسان ركوباً ذهاباً وحبشاً عرفاً وإن
كان لغة أعم من ذلك والعرف أمك ويؤيد هذه الأداة قوله في عبداً ولا شك أن الصيد للتجارة يجب فيه الزكاة فعلمنا أنه لو يرد النسي عن عموم العبد
بل عبد الخلد وقد روى ما يوجب حمله على هذا الحمل ولم تكن هاتان القريبتان العربية واللفظية وهما في الصحيحين في حديثنا ما نفي الزكاة يطوله
وفيه الخيل ثلاثه هي رجل أجزو رجل ستر ورجل ورجل ورجل وساق الحديث إلى قوله فاما التي هي له ستر فرجل ربطها تحتها وتعقها ولم ينس حق الله في
رقابها ولا ظهورها ففي ذلك الرجل ستر الخيل فقوله ولا في رقابها بعد قوله ولم ينس حق الله في ظهورها يردنا ويل ذلك بالعارية لأن ذلك مما يمكن
على بعد في ظهورها فغطت رقابها ينفي إرادة ذلك إذا لم يثبت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة وهو في ظهورها حمل منقطعة العزاة والحاجب و
غرض ذلك هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يفتن أن تأويلنا في الفرس أقرب من هذا بكثير لما حققه من القريبتين ولأنه تخصيص العام
وبما من عام إلا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز حمله على زكاة التجارة لأنه عليه السلام سئل عن الحجير
بعد الخيل فقال لم ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الحجير وما قيل أنه كان واجباً ثم نسخ بديل ما روى الترمذي
والنسائي عن أبي عوانة عن أبي السخري عن عامر بن صخر عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل الرقيق فما أتا
صدقة الزكاة وله طريق آخر عن أبي السخري عن الخرف عن علي قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث فقال كلاماً عندي عن أبي السخري يحتمل أن يكون
روى عنهما والعفو لا يكون إلا عن شيء لازم فمنع بل يصح أيضاً ترك الأخذ من الاستبداء تفضلاً مع القدرة عليه فمن قدر على الأخذ من أحد
وكان محققاً في الأخذ غير يلزم فيه فتركه مع ذلك تكملاً ورفقاً به صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقرعة وقد رأينا هذا الأمر قد أقر في زمن
عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روى فيه جارية عن مالك حديثاً صحيحاً أخرجه الدارقطني عن جارية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره
قال رأيت أبي يقول الخيل ثم يدفع صدقها إلى عمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عمر بن دينار أن جبير بن طه أخبره أنه سمع علي بن أبي نعيم
يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو علي بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمانعة قلو صندم البانث فمضى بغير نقال غضبي يعل وأخوه فرس إلى فكتب
إلى علي بن أبي نعيم فأتاه فأخبره الخبر فقال إن الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت أن فرساً يبلغ هذا فما أخذ عن كل أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً
أخذ من كل فرس ديناراً فقرأ على الخيل ديناراً ديناراً - وروى أيضاً عن ابن جريح أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يعيد في
الخيل وإن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتى عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعل صدقة
الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها
أن شئت في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وإن شئت فالقيمة فيكون في كل ما نقي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكر أو أنثى فقد ثبت أصلها على
الإجماع في كفاية الواجب في حديث الصحيحين ثبتت الكمية وتحقق الأخذ في زمن الخلفيتين عمر وعثمان من غير تكبير بعد اعتراف عمر بأنه لا يفعل
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر علي ما أخرج الدارقطني عن جارية من مضرب قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا أسوأ الخي
ورقيقاً وأنا نحب أن نتركه فقال ما فعله صاحبنا قبل فأفعله أنا واستشار أصحابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا حسن وسكت علي فساله
فقال هو حسن لو لم تكن جزية راتبة يؤخذ من بما يعطيك فأخذ من العز من عشرة دراهم ثم أعاده قريشاً منه بذلك السند القصص وقال فيه فوضع
على كل فرس ديناراً ففي هذا أنه استشارهم فاستحسنوه وكان استحسنه علي بشرطه وهو أن لا يؤخذ منه بعدة وقد قلنا بمقتضاه إذا قلنا

فحروقه عن ابيه عن عراك بن مالك قال سمعت ابا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الصدقة الا صدقة الفطر وحل شي زهير بن حرب قال ناعلى بن حفص قال نا ورقاء عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل منعه ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتقيد ابن جميل الا انه كان فقيراً فاغناه الله واما خالده فانكم تظلمون خالداً قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله واما العباس

ليس الا انما ان يأخذ صدقة سائمة الخيل جيراً فان أخذ الامار هو المراد بقوله يؤخذون بما مئني للمفعول اذ يستعمل ان يكون استحسانه مشروطاً بان لا يترعوا بما لمن بعد من الائمة لانه ما على المحسنين من سبيل وهذا حيث يفرق كلامهم في الاستحسان انما هو لقبولها منها فما اذا تترعوا بها وصرفوها الى المستحقين لا لا يجاب قلنا رواية فوضع على كل قرص ديناراً من ثبائهم على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر لم يعل حتى من كل قرص ديناراً فقر على كل ديناراً يجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك ان ذلك هو مبدأ اجتهدهم وكانوا والله اعلم وان ما قد مناه من حل ثلث مائة الزكاة فيفيد الوجوب حيث اثبت في رقابها حقاً لله ورتب على الخرج منه كونها له حيث سئل يعني من النار هذا هو المعروف من كلام الشارع كقولهم في عائل الثبات كمن له ستمائة من النار وغيره ولا يملكه لا معنى لكون المراد ستمائة في الدنيا بحيث يظهر النعمة اذ لا معنى لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في رقابها فانه ثابت وان نسي ثبوت الوجوب وعدم اخذه عليه السلام لانه لو يكن في زمانه اصحاب الخيل السائمة من المسلمين بل اهل الابل وما تقدم اذا اصحاب هذه انا هم اهل المداين والدائنت والاراحة وانما افقت بلاههم في زمن عمر وعثمان - ا - قلت فحل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتق للركوب والغزو بدليل انه قرن بين الخيل والرقوق والمراد منها عبيد الخيل والمراد عفوت عن اتيانكم بها الي الا ما في امر اوجبها عليكم رأياً كما في العبد الا في ما كلفكمكم باحضارها عندى لقله حالها بالغاية وان كانت واجبة فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقابها بل اذوه فيما بينكم وبين الله تعالى ثلثاً كما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء اخذوا صدقتها ولكن لم يصفوها في اخذها لتضييقهم في الابل والغنم ابقاءً للامر على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - قال ابن السام والعل لمخظم في نقد بل اوجب ما روى عن جابر بن قوله عليه السلام في كل قرص ديناراً كما ذكر في الامار عن المداقطين بناء على انه يجوز في نفس الامر لو لم يكن صحيحاً على طهارة الحديثين اذ لا يزمن عدم العمة على طهارة اعدوها ظاهراً ونفس الامر على ان الفحص عن ما خذهم لا يلزمنا اذ يكلفنا العلم بما اتفقوا عليه من ذلك - والله اعلم - قوله الا صدقة الفطر فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده المسلم او الكافر اذا كان الخدمه فان نفى الصدقة في المستثنى منه انما هو من عبيد الخدمه لا عن عبيد التجارة باتفاق المجاهير والله اعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اي ساعياً على الصدقة وهو مشعر بانها صدقة الفرض لان صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة وقال ابن القصار لما امكن الايتى انما صدقة التطوع لانه لا يظن بمولاه الصباية انهم منعوا الفرض وتعقب بانهم ما منعوه طهر محمد او لا اعتادوا اما ابن جميل فقد قيل انه كان منافقاً ثواب بعد ذلك كذا حكاه المهلب وجزء القاضى حين في تعليقه ان فيه نزول ورواه عن عاهد الله الآية انقضى والمشهد انما نزلت في اهلية واما خالده فكان متاولاً باجره ما حبسه عن الزكاة وكذلك العباس لاعتقاده ما ساقى التصريح به ولهذا عن را النبي صلى الله عليه وسلم خالداً والعباس ولم يجد ابن جميل قوله فقيل منعه ابن جميل - قال ذلك عمر رضي الله عنه قال الحافظه وابن جميل لما رقت على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزناد ابن الزناد عن ابيه عن عبد الله بن عبيد الله ان يعطوا الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبح عن اثنين العباس وخالده قوله ما ينعتر ابن جميل ان بكسر القاف اي ما يتكررا ويكره الا انه كان فقيراً فاغناه الله وهذا مما لا يكره ولا يعلم ان يكون له كذا ان النعمة فيكون المراد به المتفق على حله ولا عيب فيه غير ان سيوفهم - بمن قول من ضرب الكتاب - قال الحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ولانه اذ لو يكن له عذر الا ما ذكر من ان الله اغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمه - فترج بسوء الصنيع في مقابلة الاحسان - قال الاعرج ناقل عن بعضهم كان ابن جميل منافقاً فسمع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله وما تظلموا الا ان اغناهم الله ورسوله من فضله فان يتوبوا اليك خير لهم - فقال استتابني في كتاب وصححت - قال هو قوله فاغناه الله في البخاري فاغناه الله ورسوله قال الحافظ انما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نفسه لانه كان سبياً له في الاسلام فاصبح غنياً بعد فقره بما افاد الله على رسوله واباح لامتته من الغنائم قوله قد احتبس الزاد اي حبس قوله ادراعه الزاد جمع درع قوله واحناه الزاد في البخاري واعتاد قال الحافظ بضم المشاة جمع عند فضيتين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعة ايضا قيل هو ما يعتد الرجل من الدواب السلام وقيل الخيل خاصة يقال قرص عتيد اي مبدئ معد للركوب سراج الثوب اقوال قوله في سبيل الله الزاد

بشرح صحيح مسلم

فهي على وسئلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت أن عمر الرجل صنو أبيه **ح** حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
وقتيبة بن سعيد قال لا تأمك **ح** حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
هذه القصة على وجه واحد هان المحنة صلى الله عليه وسلم لم يقبل أخبار من أخبره بمنع خالد جلا على أن لا يصير بالمنع وإنما نقوه عنه بناء
على ما فهموه ويكون قولهم تظلمونه أي بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتجيب سلاحه وخيله ثأنيها أغرظوا أخوا
للتجارة فطالبع بزيكاه قيمتها فاعلمهم عليها الصلوة والسلام بانه لا زكاة عليه فيما حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون حجة لمن اسقطا الزكاة عن
الاموال المحبسة ولين رويها في عروض التجارة ثالثها ان كان نوى باخرها من ملكه الزكاة عن ماله لان احدا لا صنف في سبيل الله وهم
الحيا هذين وهذا يقوله من يجيز اخراج القيم في الزكاة كالحضنة ومن يجيز التعجيل كالشافعية كذا في الفهم - قوله فهي على ومثلها معها في صحيح
البخاري فهي عليه صدقة ومثلها معها قال المحافظ فعلى هذه الرواية (أي رواية البخاري) يكون صلى الله عليه وسلم على الزكاة بتضعيف صدقته ليكون
ارفع لقدروا ثبته لذكره وانفي للزكاة عنه فالحنفي فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف اليها مثلها كروا ودلت رواية مسلم على انه صلى الله
عليه وسلم التزموا بخارج ذلك عنه لقوله فهي على وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله ان العلم صنو الاب تفضيلا له وتشريفاً، وجمع بعضهم بين رافعي
علي ورواية عليه بان الاصل رواية علي ورواية عليه مثلها الا ان فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عز ابن ناصر وقيل معنى قوله فهي على أي هي
عندي فمن لا نفي استسلفت منه صدقة عاين وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي اسناده مقال في الدارقطني
من طريق موسى بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا كنا اجتمعاً فتجملنا من العباس صدقة ماله سنتبرع بها لمسلم وروى الدارقطني ايضاً
موصلاً كذا في نسخة وفيه واسناده المرسل في الدارقطني ايضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأقى العباس
فاغلاظه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان العباس قد اسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وفي اسناده ضعف واخرجه ايضاً هو الطبراني
من حديث ابن رافع نحو هذا واسناده ضعيف ايضاً ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته سئلت ابن
وفي اسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ولو ثبت لكان رافعاً للاشكال وليرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات وفيه رد لقول من قال
ان قصة التعجيل انما وردت في وقت غير الوقت الذي بحث فيه فخر الأخذ بالصدقة وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد
في النظر بجمع هذه الطرق والله اعلم وقيل المعنى استسلفت منه قدر صدقة عاين فأمر ان يقاس به من ذلك واستبعد ذلك بانه لو كان وقع
لكان صلى الله عليه وسلم أعلم عمر بانه لا يطالب العباس وليس ببعيد، وما وقع عند ابن خزيمة فهي له بدل عليه فقال البيهقي اللام هنا يعني على
لثنتين الروايات ثلث المنهج واحد وقيل معناها فهي له أي القدر الذي كان يراد منه ان يخرجها لاني التزمت عنه بأخراجه وقيل انه أخرها عنه
ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عاين قاله ابو عبيد وقيل انه كان استدان حتى فاوى عتيلاً وغيره فصار من جملة الغاريين فبلغ
له اخذ الزكاة بهذا الاعتبار كذا في الفهم - قوله عمر الرجل صنو أبيه أي مثل ابيه وفيه تعظيم حق العم - كذا في الشرح - قال البيهقي ومعه صنو
اصله واصل ابيه واحد واصل ذلك ان طلع الخلال من عرق واحد **باب زكاة الفطر** ويقال صدقة الفطر قال العلامة الزيد في
في شرح الاحكام سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال ايضاً زكاة الفطر بكسر الفاء في آخرها تاء كاخامز الفطر التي هي المرادة بقوله تعالى
فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا وقال ابن الرفعة بضم الفاء واستدرب والمعنى انما وجبت على الخلقة تركية للنفس وتنمية لعلها قال وكعب بن الجراح
زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلوة تجهز نقصان الصوم كما يجبر السجود ونقصان الصلوة وقال في المجموع يقال للمخرج فطر بالكسر لا غير كذا في
شرح المنهاج وفي كتب اصحابنا باب صدقة الفطر هكذا في الهداية ومختصر القدرى والكناز والمختار والمجموع ووقع في الوقاية والنقاية والاصلاح و
الدرياب صدقة الفطر بزيادة التاء في آخره وعدة بعضهم من محن العوام وقال ان زييل الفطر لفظ اسلا على اصطلاح الفقهاء كانه من الفطر التي
هي في النفوس الخلقة ام - يعني انما كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية ووقع في القاموس ان المعربة
فاعتبر عليه الشيخ ابن حجر المكي في شرح اللباب جلب عليه التذكير وقد احرقت له في شرحي على القاموس واجبت من سبب خلطه الحقائق الشرعية
بالحقائق اللغوية في كتابه المذكور وليس هذا عمله ام - قلت وفي شرح القاموس وصرح الشهاب في شفاء الحليل بانما من لا يحيل في انما مراد
الصاغاني من ذكره مستند كتابه على الجمهور بيان ان قول الفقهاء الفطر صلي من بر على حذف المضاف أي صدقة الفطر تحذف المضاف في قيمت
الها في المضاف اليه لتدل على ذلك قال الزبيدي والشيخ ابن حجر رحمه الله نسب اهل اللغة قاطبة الى الجمل مطلقاً وليت شعري اذا جملت اهل
اللغة فمن ذا الذي علم وهل الحقائق الشرعية الا فروع الحقائق اللغوية ام - ثور ايراد المؤلف هذا الباب هنا هو المشهور وعند المصنفين

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من شئ أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكره عقيب الصوم اعتباراً لترتيبه الطبيعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو ملحوظ صاحب البسوط
من ائمتنا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا
من الوفاة المالية مع انقطاع درجتها من الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب
النهاية وانما رجع هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاعف لا المضاعف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها
المثوبة من الله سميت بها لان بما يظهر صدق الرقبة في تلك المثوبة كالصدق تظهر به رغبة الرجل في المرأة - ا - قلت انما كانت درجة
صدقة الفطر محطة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فثبتت بالكتاب اعلى درجة مما ثبتت بالسنة
وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشئ الى شرطه وفيه قول اخر انه من قبيل اضافة الشئ الى سببه
والخيار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر الحد الذي في الجوهرة القول الثاني بصيغة التبريض حيث قال هذا من اضافة الشئ الى شرطه
كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشئ الى سببه كما في حج البيت وصلاة الظهر وقال صاحب البحر بعد ان نقل القول الاول وهو محاذ لان الحقيقة
اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس بدليل التعدد بتعدد الرأس وجعلها في اصول عبادة فيها معنى المؤنة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب منه
ولذا لو شرط لها كمال اهلية فوجبت في حال الصبي المجنون خلافاً لما ائتمى قوله فخرج من نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر
لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدة تجمع في التفريق وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي ويا بكر بن كيسان الخاصم
قالا ان وجوبها نسخ واستدل بها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان
تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتلقب بان فاسادة لاويًا بجحولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل عليه على النسخ كاحتمال
الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انما سادة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر ابن الملقا
من الشافعية واذا لو قوله فرض في الحديث يحسنه قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في حرم الشرع الى الوجوب فالحمل على قوله
ائتمى - وقال ابو عمر قوله فرض يحتمل وجهين أحدهما وهو الاظهر فرض يحسنه واجب والاخر فرض يحسنه تدركا نقول فرض القاضى نفقة البيتيم
اي قدرها والذي اذهب اليه ان لا يزال قوله فرض عن معنى الايجاب الا بدليل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شدوذ
اوفي معنى الشذوذ ام قال الشيخ ابن الهمام وفي لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلاة والسلام امر بزيادة الفطر ومعنى لفظة فرض
هو معنى امر ايجاب وكلام الثابت يظن انما يفيد الوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشترطه ليس على وجه يكفر جاحداً فهو معنى
الوجوب الذي نقول به غاية الامر ان الفرض في اصطلاحهم اعتراف من الواجب في عرفنا فطلقوه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه
عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام امر صاعاً بطن مكة يتأدى ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغيرا وكبيراً حراً ومولوك الحث
فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو عرضاً للاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً وان يكون من
صرويات الذين كالمخمس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع فطناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يفرق كان المتيقن الوجوب بالحنن
العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله زكاة الفطر هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها التصديق والاحتفاظ
وثبت ان قوله تعالى قد افهم من شركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى المحافظ انها داخلة في عموم قوله تعالى واتوا الزكاة
فبين الله عليهم تفصيل ذلك وقول قيس بن عبادة المأثور قريباً (فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا) ايضا يؤيد الى المعادلة بين الزكاة
وصدقة الفطر والله اعلم - قال المحافظ واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر
من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقة بالاكل بعد طلوع الفجر والاول
قول الثوري واصلحوا الشافعي في الجهد واحد في الرأيتين عن مالك والثاني قول ابي حنيفة والليث والشافعي في القولين والرافعة الثانية
عن مالك وبقوة قوله في بعض احاديث الباب امر بما ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازني قولا الخلف يستثنى على ان قوله الفطر
من رمضان الفطر المتبادر في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطاري بعد فيكون بطول الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال
بذلك لهذا المحرك ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب
فيطلب من امر آخر قوله صاعاً من شئ من امر ان تعصب صاعاً على التمييز اذ انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على

أقول العلماء فإن صدقة الفطر فرض واجب أو سنة

عجل بن رافع قال قال عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخم زكاة الفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينا نحن كل صغير وكبير حرم وعملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم نزل نخزجه كذلك حتى كان ملحوة فرأى أن مدتين من بئر تعدل صاعاً من تمر على أن قيم ما على الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يضبط ويماثل في بعض الأحيان أخرج أصع من حنطة ويدل على أنه خطأ ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطر أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بأخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر إلى أن قال أو نصف صاع من بئر قال فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل نذل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ونظر أبو سعيد إلى الكيل، أم - ثم يبيح بعد ذلك كله ما رواه أبو داود وروى الدارقطني في سننها وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن صعير العدوي وقد اختلفت فيه في الاسم والنسبة والمكان فالأول أهو ثعلبة بن أبي صعير وهو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير أو عبد الله بن ثعلبة بن صعير عن أبيه والثاني أهو العدوي أو العدوي فبطل العدوي نسبة إلى جده الأكبر عدوي وقيل العدوي وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال أبو علي النسائي في تهذيب المهمل العدوي يضم النال المعجمة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير أبو محمد حليف بني زهرة رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف احمد بن صالح والثالث أهو أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر أو قيم من كل رأس أو هو صدقة الفطر صاع من بئر أو قيم على كل اثنين قال في الأصل ولعله لا يمكن أن يحرف لفظة رأس إلى اثنين أم - لكن تجد رواية بين اثنين وهي من طريق الصحيح التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر بيروا ويومين فقال أدوا صاعاً من بئر أو قيم بين اثنين أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حرم وصغير أو كبير وهذا سند صحيح - وما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في نواحي مكة إلا أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حرم أو عبد صغير أو كبير مدان من قح أو صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب - أم وهو مهمل فان ابن جريج فيه عن عمرو بن شعيب ولرسيم منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والإمانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاعاً فصاح أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدان من قح أو صاع من شعير أو تمر وأللال ابن الجوزي له يعلى بن صالح قال ضعفه قال صاحب شقيق هذا خطأ منه لا تعلموا أحدًا ضعفه لكنه غير مشهور الحال عندنا إلى حاترو ذكر غيره أنه مكي معروف أهل العباد وكنيته أبو الحسن وذكر جماعة روى عنه منهم الثوري ومقرن سليمان وذكر ابن جبان في كتاب الثقات وقال يعقوب - أم - فليبق فيه إلا الأرسال وهو حجة بانفراده عند جمهور العلماء وعندنا شافعي إذا اعتضد برسل آخر يروى من غير شيوخ الأكرخان حجة وقد اعتضد بما قد مر من حديث الترمذي وما رواه أبو داود والنسائي عن الحسن بن ابن عباس أنه خطب في آخر رمضان بالبصرة إلى أن قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع قم الحديث رواه ثقات مشهورون إلا أن الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مهمل فانه لم يسمع أهل الأصول يعلم فوهذا - وما رواه أبو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدنين من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدنين من حنطة قال في التقييم استاده صحيح كالشمس وكونه مرسلًا لا يضر لأنه مهمل سعيد ومراسيله حجة أم - وقيل الشافعي حديث مدنين خطأ حملها البيهقي على معنى أن الأخبار الثابتة تدل على أن التعديل بمدنين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم وحاصله أنه ربح غيره وإن كان هو صحيحاً وهو ليس بلازم بل القدر اللازم أن من قال ذلك كعائشة أو حفصة وقت خديجة لم يكن عندنا علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علم أولئك عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مغلطاً ذلك لكن ليس بلازم ابته بل يجب البقاء مع عدمه نال ينقل وجوده منه عليه السلام على وجه الصحة فيجب قبوله على أنه لا يبعد فإن الأخبار تفيد أن فرضه في الحنطة كان بكفة ما رسل المنادي به وذلك أنما يكون بعد الفقه ومن لم يجزئ غيبته في وقت الملاء واشتغاله عند حضورها وهم لما كانوا فيها على خلق سفر يأخذون في أهله وما روى فيه ما يعلم إلا أنه نهى بها أخيراً إلا ما وجد في مسند من طريق ابن المبارك عن ابن أبي شيبة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمر بالمد الذي يفتنون به وحديث ابن أبي شيبة صالح للثابتات سيما وهو من رواية أمه عنه وهو ابن المبارك لو تفرغنا إلى شرب الثكاف في السميات كان ثبوت الزكاة على مدنين منسحقاً إذ لا يحكموا بالرجوع إلى الشك والله أعلم قوله عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال قال المزني هذا

قال أبو سعيد فاما انا فلا ازال اخرجه كذلك وحل شني محمد بن رافع قال تابعنا الرقاق قال انا ابن جريح عن الخوثر
ابن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن عياض بن عبد الله بن ابي سرح عن ابي سعيد قال كنا نخرج زكوة الفطر من ثلاثة اصناف
الاقط والتمر والشعير وحل شني عمرو الناقد قال نلنا ثمة بن اسمعيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن ابي
سرح عن ابي سعيد النخعي ان معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر اترك ذلك أبو سعيد قال
لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من
شعير او صاعا من اقط وحل شني يحيى بن يحيى قال انا ابو خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شني محمد بن رافع قال انا ابن ابي ذباب
قال انا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر ان تؤدى قبل
خروج الناس الى الصلوة حل شني سويد بن سعيد قال نا حفص بن يحيى ابن ميسرة الصنعاني عن زيد بن اسلم ان ابا صالح
ذكوان اخبره انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها
الا اذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفاة من نار

هذا الحديث مما استندركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسلمة تخرجه فرواه عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب
عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلا زور فان اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله اعلم
قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب ان بعضهم الذال للجمعة وبالباء الموحدة قاله النووي قوله لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد
فيه دالة على انه لو كان في الفطرة الا التمر والشعير والاقط والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر انه انما اترك على معاوية
على اخرجاه المدين من التمر لانه ما كان يعرف التمر - قال الحافظ في تاريخه وخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما عن طريق ابن اسحق عن عبد الله بن عبد الله بن شريك
عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكر ما عندنا صدقة رمضان فقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر او صاع
حنطة او صاع شعير او صاع اقط فقال له رجل من القوم او ما كان من شعير فقال لا تلك قيمة معاوية مطرية لا قبلها ولا اعل بها قال ابن خزيمة ذكر
الحنطة في خبر ابي سعيد غير محفوظ ولا ادرى من الوهم وقوله فقال رجل انما ادال على ان ذكر الحنطة في اول القصة خطأ اذ لو كان أبو سعيد اخبرهم
كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا لما كان الرجل يقول له او ما كان من شعير وقد اشار ابو داود الى رواية ابن اسحق هذه وقال
ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة في ظاهره يقتضيه وجوب الاداء قبل صلوة العيد ولكنه محمول على الاستحباب
وذلك يحصل الغناء للفطر في هذا اليوم ويستريح عن الطواف ووقع في حديث اخرهما بن سعد عن ابن عمر قال اخبرهم يعني المساكين عن طواف هذا اليوم
وكل الخطا والاجماع على هذا الاستحباب في معالي السنن لم يحك الترمذي في خلافا ما اجاز نقلهما عليه تأخيرها عنه فمما خلافت قال الشيخ بهاء الدين البغوي
وقد ذكرنا فيما مضى ان وقت وجوب صلاة الفطر عند ابي حنيفة بطريق الفريدي هو قول الليث بن سعد قال في رواية ابن القاسم بن وهب في رواية عن
عبد بن اخرج جزء من لمة الفطر اول جزء من لمة الفطر في رواية شعبة بن جابر بن ابي ليلى الفطر هو قول الاوزاعي واصل بن ابي صالح في الحديث كان قال في
القديم بعد ما اتمى بطلوع فجر يوم الفطر وبه قال ابو ثور ومع هذا كله يستحب ان يخرج قبل ذهابه الى الصلوة العيد دل عليه حديث الباب **باب**
أثم مانع الزكوة - قوله لا يؤدى منها حقها الحجة في وجوب الزكوة في المذكورات لان العقاب انما يكون على ترك واجب وفي المرقاة قال
النوريشي الصبر لمع الذهب والفضة دون لفظها اذ لم يرد بها الشيء المحتفل به وافية من الدنانير والدرهم وما على تأويل الاموال ما هو
الى الفضة فاما ان يرب ويعلم حال الذهب منها ايضا قليل ارا ذلك واحدا منها والذهب مؤثث لانه يجنب العبد وقد جاء الحسن بن علي بن فضال
والنوريشي فيكون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيقتروها بعد ايتهم واكتفى ببيان صاحبها عن بيان حال صاحب الذهب لان
الفضة اكثر اشتغالها في المعاملات من الذهب واشهر في ثمان الاجناس ولذا اكتفى به في قوله عليه السلام وليس فيما دون خمس اواق من الزوق صدقة
كذا في المرقاة - قوله صفاة من نار اي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفاة - قوله صفاة من نار اي جعلت الفضة صفاة من نار اي جعلت الذهب
وهي ما طبع عربيا وقربت من فروعها على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله صفاة من نار اي جعلت الفضة صفاة من نار وفي الفعل ضمير الذهب والفضة
وايضا ما بان التأويل السابق واما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتى وهو كذا الطيبي بعينه قوله من نار اي جعلت له
صفاة من نار اي جعل الذهب والفضة صفاة من نار اي جعل صفاة من نار او كما انها مأخوذة من نار يعني كان صفاة من نار اي جعل الذهب والفضة لفظ

حق يقضه بين العباد فيرى سبيلهما إلى الجنة وأما إلى النار قيل يرسل الله فالإبل قال ولا صاحب إبل لا يؤدى منها حقها ومن حقها حلها يوم وروها إلا إذا كان يوم القيامة بظلم لها بقاء فقرأوا فما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطوء بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أو لاهأ رده عليه أخرها

ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كركع الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يؤتى سيئاتهم الكافرين غير مبين كذا في المرقاة قوله حق يقضه بين العباد الخ على بناء المفعول أي يحكم قال القاري وفيه إشارة إلى أنه في العذاب بقية الخلق في الحساب أم قال العراقي في شرح الترمذي يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضه فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار والجنة ويحتل أن المراد حتى يشهر في القضاء بين الناس ويحب القضاء فيه لما في أولها وأوسطها وآخرها على ما يريد الله وهذا أظهر أم قال ولان في شرح التفسير قد يشير إلى الأول قوله في يوم كان مقداره غيثان آتت سحابة ويقال إنما ذكر في مع من استيعاب ذلك اليوم بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وإن احتمل أن يكون فصل مرة في وسطها وأوله والله أعلم قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية والارادة وقوله سبيله مفعول على الأول ومنصوب بالمفعول الثاني على الثاني وفي نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أي هو سبيله قال النووي رحمه الله ضبطناه بضم الياء وفتحها ويرفعه لمرسبيله ونصبها وفيه إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار يومئذ لا يقدر أن يروح إلى النار فضلا عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما إلى الجنة الخ أن لم يكن له ذنب سواء وكان العذاب تكفيراً له قوله وأما إلى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه ردة على من يقول أن الآية مختصة بأهل الكتاب ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بعزم اللفظ لا بخصوص المسبب مع أنه لا دلالة في الحديث على خلوه في النار قال شارح الأحياء وفي دخول المسلم في هذا الوعيد ردة على المرتبة حيث يقولون أنه لا يضرب مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتاية السنة مشحونتان بما يخالف قولهم اعتدوا عن ذلك بأن المراد به التعذيب لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو باطل ولو صح قولهم لا تقع الوتوق عما جاءت به الشرائع واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدى إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالإبل الخ أي هذا حكم النوق فالإبل ما حكمها قوله لا يؤدى منها حقها الخ أي الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أي المندوب ومن تعبيضية قال القاري وأما ذكره وقع استطراداً وما ينبغي أن يعتق به من له مروة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً لما هو مقرر من أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب فعل محرر الله إلا أن يحمل على تمت القحط أو حالة الاضطراب أو على وجوب ضيافة العمال قوله حلها الخ قال النووي بفتح الهمزة المشددة وحكى سكنها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم وروها الخ قيل الورد والأتان إلى الماء ونزبه الأتان إلى الماء فان الإبل تأتي للماء في كل ثلاثة وأربعة وربما تأتي في ثمانية قال اللطيفي ويحتمل حلها يوم وروها أن يستعمل الباطن المارة وهذا مثل غيبه عليه الصلوة والسلام عن الجنة ذهاب الليل أراد أن يصوم بالنهار ليحضرها الفقراء قال ابن بطال يريد حتى الكرم والمواساة وشرعت بالخلق لا أن ذلك فرض وقال أيضاً كانت عادة العرب التصديق باللبن على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال والحق حقان فرض عين وغيره فالجلب من الحقوق التي هي من مكالم الأخلق وقال اسمعيل القاضي الحق المفترض هو الموصوف المحرم وقد تحدث أمور لا تحدث فيجب فيها المواساة للضرورة التي تنزل من ضعيف مضطر أو جاع أو عار أو ميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التي تنزل بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا قبل فرض الزكاة - قال المحافظم ووقع عند أبي داود من حديث أبي هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال أطلق فحملها وأعاد دلوها ومختمها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بظلمها الخ أي التي ذلك صاحب على وجه تلك الإبل قال القاضي قد جاء في رواية للبخاري بخط وجهه بأخفافها قال وهذا يقضه أنه ليس من شرط الباطن كونه على الوجه وإنما هو اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطما مكة لأنبساطها قوله بقاء فقرأ الخ القائم الأرض الواسعة المستوية يعولها ماء السماء والقرقر بفتح القافين الأملس وقيل المستوى أيضاً من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة قوله وأفرها كانت الخ أي أكثر عدداً وأعظم سمناً وقوى قوة في شرح السنة يريد كمال حال الإبل التي وطئت صاحبها في القوة والسمن ليكون أثقل لوطنها - قال المحافظم ولا تخافوا تكون عند على حالات مختلفة فتأتي على أحملها ليكون ذلك أنكى له لثقة ثقلها قوله فصيلاً واحداً الخ أي ولد الإبل قوله تطأه بأخفافها الخ أي تضربه وتدوسه الإبل بأرجلها - قوله وتعضه بأفواهها الخ بفتح العين أي تفرغه وتقطع جلده بأسنانها - قوله كلما مر عليه أو لاهأ رده عليه الخ كذا في أصل مسلم كلما مر عليه أو لاهأ رده عليه أخرها قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصوابه ما في الرواية التي بعد من طريق سهيل عن أبيه كلما مر عليه أخرها رده عليه أو لاهأ وبهذا

في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال بقرها الغنم قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم بها بقايع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطه بقرنها ونطؤها باطلاً فيها كلما مر عليه أو لاها ردة عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل اجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً ونحراً ونواء على اهل الاسلام في له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فمضى له ستر واما التي هي له اجر فرجل

ينظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي وحكاه القرطبي وأصح وجه الرد بأنه انما يرد الاول الذي قد مر قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد. ثم اجاب بانه يحتمل ان الحصان اول الماشية اذا وصلت إلى آخرها تشبه عليه تلاخعت بها آخرها ثم اذا ابدت الاول الرجوع بادت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى اول حتى تنتهي إلى آخر الاول وكذا وجهه الطيب فقال ان المعنى ان اكلها اذا مرت على التنايع إلى ان تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى ان تنتهي أيضاً إلى الاول والله اعلم كنه الفقر فتأمله. قوله فالبقر والغنم الخ أي كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها الخ أي من فوائدها وصفاتها شيئاً وقال الطيب أي قرونها سليمة قوله ليس فيها عقصاء الخ أي ملتوية القرنين وقوله جلعاء أي التي لا قرن لها وقوله عضباء أي مكسورة القرن ونحو الثلاثة عبادة عن سلامة قرونها ليكون اجرهم المستطوع وظاهر الحديث ان هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وإن كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر البحث ان يعيد الله تعالى الأشياء على ما كانت عليه في الحالة الاولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلطها أو كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سبباً لعلابره على وجه الشدة والله اعلم. قوله تنطه الخ بقرها الطاء وتكرر في القاموس نطه كمنعه وضربه أصابه بقرنه فقوله بقرها اما تأكيد واما تجريد قوله ونطؤها باطلاً فيها الخ جمع ظلت قال النووي انظف للبقر والغنم والطباء وهو المنشق من القوائد والحقت للبير والقدر للادنى والحقار للقرى وابغى والحقار قوله الخيل ثلاثة الخ قال الطيب جواب على اسلوب الحكيم. وله توجيهان فلهذا ذهب الشافعي معناه دع السؤال عن الرجوع اذ ليس فيه حق واجب ولكن اصل غير مرجع من اقتنائها على صاحبها من المضيق والمنفعة وعلى مذهب أبي حنيفة معناه لانه كل مما وجب فيها من الحقوق وحاصل ما سئل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمضيق إلى صاحبها فان قيل كيف يشتدل بهذا الحديث على الوجوب قلت بعطفت الرقاب على الظهور لان المراد بالرقاب الذوات اذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبفهوم الجواب الآتي في الجهر من قوله عليه الصلوة والسلام ما نزل على في الجهر ثم كذا في الرقابة. قوله هي لرجل وزر الخ أي ثقل واثم. قوله وهي لرجل ستر الخ أي لحاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج والسؤال قاله لاكثر واسترله من النار كما نية عليه ابن الميمون في تقريره المأز في مسألة زكاة الخيل والله اعلم. قوله وهي لرجل اجر الخ أي ثوابه قوله فلما التي هي له وزر فرجل الخ قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ التي وقعت في بعضها الذي وهو اوضح واظهر وعلى النسخة المشهورة لا يظهر ان يكون التقدير فخير لرجل ربطها رياءً الخ أي يرى الناس عظمتها في ركوبه وحشمتها ويفخر باللسان على من دونه من الانسان فيقال انه يرى خيل كذا وكذا قوله ونواء على اهل الاسلام الخ بكسر الهمزة والمد أي منازعة ومحاداة لهم والرواية عن ابي جهم والظاهر ان هذه الاشياء قد تفرقت في الاماكن من كل واحد منها مذهبهم على حدة قوله في له وزر الخ أي على ذلك القصد الذي في جملة مؤكدة مشعرة باهتمام الشارع والتدبير عنه قوله ولما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله الخ قال ابن الملاك ليجاهد والصواب ما قاله الطيب من انه لو رده إلى الجهاد بالنية الصالحة اذ يلزم التكرار ام. وايضاً اذا الادب به الجهاد فتكون له اجر فكيف يقال انها له ستر وقال الطيب بعضه رواية غيره ورجل ربطها ثياباً وتعقفاً. قوله حق الله في ظهورها الخ أي بالعادية للركوب والفحل والحمل عليها في سبيل الله مثلاً. قوله ولا رقاها الخ الظاهر ان الحق الثابت في رقاها ليس الا الزكاة واقله المانعون فقالوا الحافظ ابن حجر قيل المراد حسن ملكها وتهدئتها وقيامها والشفقة عليها في الركوب وانما خص رقاها بالذكر لانها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى في فتح بدر رقيقاً وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد والى حنيفة وخالفه صاحباه وفقهاؤهم الا مصار قال ابو عمر لا أعلم احداً سبقه إلى ذلك نام. قلت ويؤيد القول الاول ما سبق من طريق حميل ولا ينس حق ظهورها وبطونها والله اعلم وقد تقدم مما تحقق زكاة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة من اوائل كتاليب الزكاة فليراجع واول السند في حديث الباب بان المراد لم ينس شكر الله لاجل اباحة ظهورها وتقليد

ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام في مرج اوروضة في اكلت من ذلك المرج او الرضعة من شئ الا كتب له عدة ما اكلت
 حسناً وكتب له عدة ارواشا وادواها حسناً ولا تقطع طولها فاستثنت شرفاً او شرفين الا كتب الله له عدة آثارها
 وارواشاً حسناً ولا يمتصها صاحبها على نحر فشربت منه ولا يريد ان يسقيها الا كتب الله له عدة ما شربت حسناً قيل
 يرسل الله فالخمر قال ما انزل على في الخمر شئ الا هذه الآية الفاظة الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شراً يره **وحدثني** يونس بن عبد الله على الصدقي قال اتنا عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سفيان
 عن زيد بن اسلم في هذا الاستناد يخبرني حديث حفص بن ميسرة الى آخره غير انه قال ما من صاحب بل لا يؤذي حقها ولم يقل
 منها حقها وذكر فيه لا يفقد منها فصلاً واحداً وقال يوكي بها جنباً وجهته وظهر **وحدثني** محمد بن عبد الملك الأموي
 قال اتنا عبد العزيز بن الحنا قال اتنا سميل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب
 كنز لا يؤذي ذكوته الا اتى عليه في نار جهنم فيجعل صفائحاً فيكوي بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عياده في يوم كانت
 مقادير خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب ابل لا يؤذي ذكوتها الا يبط لها بقاع قرقر
 رقابها وذلك المشرك الذي بالعارية والله اعلم **قوله** ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام فيه اشارة الى ان المراد به الجهاد فان نفعه متعلق
 الى اهل الاسلام **قوله** في مرج اوروضة الخ يفهم الميم وسكون الراءى معنى في النهاية هو الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب اوتسبح
 واجار متعلق بربط وروضه عطفت تفسيراً والروضه اخق من البرعى وفي نسخة المصايير بلفظ او قال ابن الملك شك من الرواي **قوله** من شئ الخ اي من
 العلف والا زهار قل اوكثر **قوله** حسناً الخ بالرفع نائب الفاعل ونصب عدد على نزع الخافض اي بعد ما ذكرناها وروى ابن ماجه من حديث عقيم التميمي
 مرفوعاً من الربط في سبيل الله ثم عليه علفه بغير كان له بكل حبة حسنة **قوله** بدل ارواشا وادواها حسناً الخ لان بها قضاء حوائجها مع ان اهلها
 قبل الاستحالة غالباً من مال صاحبها **قوله** ولا تقطع طولها الخ بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ والطول والطيل حبلها
 الطويل الذي شد احد طرفيه في يد الفرس والاخر في يد اذنيه وتروى من جوانبها ولا تذب لوجها **قوله** فاستثنت الخ قال ابو عبيد
 الاستبان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستثنى من طولها يرحم فيه من النشاط وقال الجوهري هو ان يرفع يديه ويظهر جملتهما وقال غيره
 ان يلجم في عدوه **قوله** شرفاً او شرفين الخ يفهم الشين المعجمة والراء وهو العالي من الارض وقيل المراد هنا طلقاً وطلقين وفي المرواة
 وانما سمى شرفاً لان الدابة تقدر حتى تبلغ شرفاً من الارض اي مرتفعاً تقف عند ذلك وقفة ثم تعد ما بدا لها **قوله** عدة آثارها وارواشاً الخ اي
 خطاها وارواشاً في تلك الحالة ولعله اراد بها الروث هنا ما يشتمل البول واسقطه للعلم به منه **قوله** على ظهر الخ يفهم الماء وسكونها **قوله** ولا يريد
 ان يسقيها الخ اي شرب الخيل منه والحال ان صاحبها لا يؤذي ذلك **قوله** عدة ما شربت حسناً الخ قال الطبري فيه مبالغة فاعتد لها شراباً لانه
 اذا اعتبر ما تستقدره النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا اذا احتسب مالا نية له فيه وقد وردنا لكل امرئ ما نوى فما كان ما اصاب
 الاحتساب فيه قال ابن الملك ما اصل انه يجعل لما لكها بجميع حركاتها وسكناتها وفضلاتها حسناً قال الحافظ في تفسيره ان الانسان يؤجر على
 التفاصيل التي تقوم في فعل الطاعة اذا قصد اصلها وان لم يقصد تلك التفاصيل **قوله** الا هذه الآية الفاظة الجامعة وتشهد المعجزة سنها
 جامعة لشمولها لجميع الانواع من طاعة ومعصية وسماها فاظة لانها دأب في معناها قال النووي وفيه اشارة الى التمسك بالعموم وصحة الحديث **قوله**
 على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يجزى به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يحكم بالوحى ويحجب الجمهور
 القائلين بجواز الاجتهاد بانه لم يظهر له فيها شئ **قوله** فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره الخ اي مقدار غلة او ذرة من الحبوب الطائر في الهواء **قوله** شرفاً او شرفين
 قلواعاً الخ احد اعلى بركوها ثياب ولواستعان بركوها على فعل معصية يعاقب **قوله** ما من صاحب كنز الخ قال العيني م قال ابن سيدة الكنز اسم
 للمال ولما يجوز فيه وجهه كنوز كنز يكثر كنزاً واكثره وكثر الشئ في الوعاء والارض يكثره كنزاً غيره في يد وفي المغنث الكثير اسم للمال المدفون
 وقيل هو الذي لا يدري من كنزه وقال الطبري هو كل شئ مجموع بعضه الى بعض بطن الارض كان او ظهورها وقال القرطبي اصله العلم الجمع
 ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخبر ما يكثره المرء الصالحة اي يضمه لنفسه ويجعله واعلم
 ان الكنز المستحق عليه الرعي كل مال له ثؤدة كنزته وكل مال اديت كنزته فليس يكنز وان كان تحت سبع ارضين رداءة نفع عن ابن عمر وروى نحوه
 عن ابن عباس وجابر بن ابي هريرة مرفوعاً عن عمر بن الخطاب اي مال اديت كنزته فليس يكنز وان كان مدفوناً في الارض واتي مال له ثؤدة
 كنزته فهو كنز يوكي به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال الثوري عن ابي حصين عن ابي الضحى عن جعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه قال

كأقرب ما كانت تسكن عليه كلها مضطج عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
 ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم إلا يؤدى زكوتها إلا يطعم لها بقاع قرقر كما وفى ما كانت تخطوه
 بأظلافها وتتطحنه بقرونها ليس فيها عصفار ولا جلعاد كلها مضطج عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين
 عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قال سهل ولا أدري
 أذكر البقر أم لا قالوا فالخيل يرسل الله قال الخيل في نواصيها أو قال الخيل معقود في نواصيها قال سهل أنا أشك الخيل
 إلى يوم القيامة الخيل ثلاثة فمنى لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزير فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
 ويؤيدها له فلا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له اجرا ولو رعاها في مخرجها أكلت من شئ إلا كتب الله له بها اجرا ولو
 سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها اجر حتى ذكر الاجر في ابوالها واقداسها ولو استنتت شرقا او شرفا فرب كتب
 له بكل خطوة تخطوها اجرا واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكميلا ولا ينسئ حتى ظهورها وبطنها في عشرين
 ويسترها واما الذي هي وزير فالذي يتخذها أشرا ويطر ويبدن خاويراء الناس فذلك الذي هو عليه وزير قالوا فالخيل
 يا رسول الله قال ما انزل الله على فيها شيئا الا هذه الآية الجا معه الفاقة فمن يغفل مثقال ذرة خيرا يترك ومن يغفل
 مثقال ذرة شرا يترك حل ثنا قتبية بن سعيد قال نا عبد العزيز بن الدراودي عن سهل بن عبد الله بن الاسناد وساق الحديث
 وحل ثنا محمد بن عبد الله بن بزيغ قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن القاسم قال نا سهل بن المصالح بهذا الاسناد
 وقال بدل عصفار عصفاء وقال الفكيوى بها جنبه وظهرة ولم يذكر جبينه حل ثنا لهر بن زبيد عن ابي ليلى قال نا ابن وهب
 قال اخبرني عمر بن الخرنج ان بكير احدته عن فكيوى عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المروءة المروءة لله
 اربعة آلاف فما دونها نفقة فما كان اكثر من ذلك فهو كنز وهذا غريب وقيل هو ما فضل من المال من حاجة صاحبه اليه قال النوى وانفق ائمة
 اختلفوا على القول الاول وهو صحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من حبس كنز لا يؤدى زكوته وذكر عقابه وفي الحديث الاخر من كان عند مال فلم يؤد زكوته مثل
 له شجاعتا اقصر وفي آخره فيقول انا اترك وقال ابن عبد البر والجمهور على ان اكثر المنعوم ماله زكوة وقوله وقال ولم يخلف في ذلك الا طائفة من اهل الزهد
 كل ذر وسبأ ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تسترق عليه ثم تقدم تفسير الاستنات في شرح اول حاشية الباب قوله وتخطه
 بقرونها قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحب البها فلو حاقب بها ما نفع الزكوة وفي ذلك معاملة له بنقيض قصد الله منه وهو الا نفاق
 ولا انتفاع بما عنده منها كان ما قصد الانتفاع به أضرب الاشياء عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال
 غير متبخر لان المال لما يخرج زكوته غير مطهر قوله الخيل معقود في نواصيها قال العيني قوله معقود مراد به على انه خير المبتلى المخور وهو قوله الخيل
 والحيلة خير المبتلى الاول ومعنى قوله معقود ملازم لها كانه معقود فيها وهو من باب الاستمارة الملكية لان الخير ليس محسوس حتى تعقد عليه الناصية
 ولكنهم يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكمون على المحسوس مما لا فائدة في الزور والنواهي جمع ناصية وهي تصاير الشر وهو الشعر
 المسترسل على الجمجمة وخضر النواهي بالذكر لان العرب تقول غائبا فلان مبارك الناصية فيكون بها عز لا تسان وقوله الخيل الى آخره لفظه عام و
 المراد به الخصوص لانه لو يرد الا بعض الخيل بدليل قوله الخيل الثلاثة ام فقد روى احمد من حديث اسماء بنت يزيد مرفوعا الخيل في نواصيها
 الخير معقودا بدلا الى يوم القيامة فمن دبطها عقد في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شيعها وجوعها ورقها وطمعها وادواها وابوالها فلا حاق
 في موازني يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخير في الحديث الاخر الصميم الاجر والمغنم فبين انما اراد الخيل الغازية في سبيل الله لا انما على كل
 وجوعها ويحتل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اي انما يصدق ان يكون فيها الخير فاما من ان يبطها لعل غير صلي لم يحصل لوزن لربا في ذلك الا ما لا حاق
 قال عياض في هذا الحديث صحيح وجيز لفظه من البلاغة والعدوية ما لا مزيد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بيد الخيل والخيل
 قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتسب باخا ذ الخيل من خير وجع الاموال والطيبات والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى
 ان ترك خيرا فاصبغة وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفصيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها
 مثل هذا القول وفي النسائي عن انس بن مالك لم يكن شئ احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النوى وفيه دليل على بقاء الامانة
 والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة ببسائر اى حتى تأتى الريح الطيبة من قبيل اليمن فيقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح
 قوله يتخذها أشرا ويطر اما البطر الطغيان عند الحق واما البزغ فيغم الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحري بنحو حديث سهيل عن ابيه حل شنا اسحق بن ابراهيم قال انا عبد الرزاق ح و
 حدثني محمد بن رافع واللفظ له قال انا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب بيل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط
 وقدر لها بقايم قتر تسكن عليه بقوائمها واحقاقها ولا صاحب بيل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
 لها بقايم قتر تنطو بقرورها وتنطو بقوائمها ولا صاحب بيل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
 قتر تنطو بقرورها وتنطو باطلا فها ليس فيها جثاء ولا منكسر قرنها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه الا جاء يوم القيمة شجاعا
 اقرع يتبعه فاعا فاه فاذا اتاه فومنه فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فاناعته غنى فاذا رأى ان لا بيل منه سلك يد في فيه
 فيقضمها قضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألنا جابر بن عبد الله عن ذلك فقال مثل قول عبيد
 ابن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل يرسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة
 غملها ومينجتها وتحمل عليها في سبيل الله حل شنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قال قال ناعبد الملك عن ابي الزبير عن
 وهو يعني الاشتر والبطر قوله اكثر ما كانت قطا من صفة قط الدهر اى في ما مضى من الزمان قال النورى وفي قط لغات حكاهن الجوهري في الفصحى
 المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثم ادغم والثانية قط بضم القاف
 تتبع الضمة الضمة كقولك مديا هذا والثالثة قط بضم القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء الخففة وهي قليلة هذا اذا كانت
 بضم الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو لاكتفاء فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة فقط فان اضفت قلت قطك هذا الشيء اى حسبك وقطى وقطى
 وقطه وقطاه قوله وقدر لها اى بقم القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جثاء اى بقم الجيم وتشديد اليمى من القى لا قرن لها
 قوله شجاعا اقرع اى صير ماله على صورة شجاع وهو بضم الهجاء ثم جيم الحية الذكر وقيل الذى يقوم على ذنبه ويؤشب الفارس ولا قرع
 الذى تقترع رأسه اى تعط لكثرة ستمه وفي كتاب ابي عبيد بن عمير اقرع لان شعر رأسه يتعطف بجمعه السم فيه وتعقبه القراز بان الحية لا تشعر
 برأسها فلعل يذهب جلد رأسه وفي تهذيب الازهرى سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تتمط فروة رأسه وقال القرطبي الا قرع من
 الحيات الذى ابيض رأسه من السم ومن الناس الذى لا شعر برأسه كذا في الفهرست وقال السدي ولعل ذلك اى مثله شجاعا فى بعض الاحوال
 وما سبق من قوله صفت له صفاغ في حال اخرى فلا منافاة - وقال الشيخ العاروف ولى الله الدهلى قدس الله روحه اسبب الباعث على كون
 جزء مانع الزكاة على هذه الصفة شيئا من احدهما اصل والثاني كما لو كده وذلك انه كما ان الصورة الذهبية تجلب صورة اخرى كسلسلة اخط
 النفس المحالب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متخالف في الزهر ليست على حضور صورة متخالفات اخرى كالبنوة والابوة وكما ان استلزام التيمم
 الحنى به وتوران بخاره في القرى الفكرية يهتز النفس لمشاهدة صور النساء في الحلو وكما ان امتلاء الاوعية بخاريا في يمينه والنفوس بالاشياء
 المؤذية الهائلة كالنيل مثلا فكذا تلك المدارك لتقتضيه بطبيعتها اذا افيضت قوة مثالية على النفس ان تبتل بخلها بالاموال فاعلم سائقا وان
 يجب ذلك تمثل ما قبل به وتعلق في حفظه وامتثلت قواه الفكرية به ايضا فاعلم سائقا يتألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها
 بذلك فمن الذهب والفضة الكرى ومن الابل الوطأ والعطر على هذا القياس ولما كانت الملا على علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب التزكيات
 وتمثل عندهم تأذى النفوس البشرية بما كان ذلك مبعدا لفيض هذه الصورة في وسط الحشر والفرق بين تمثله شجاعا وتمثله صفاغ انا
 الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالا فيتمثل في نفسه صورة المال شيئا واحدا ويمثل احاطتها بالنفس تطورا وتأذى النفس بها بلسم الحياة البقية
 في السمع قصه الغايات والثاني فيما يغلب عليه حب الدهر والذناير بأعيانها ويتعاضد في حفظها وتمتلا قواه الفكرية بصورها فتقتل تلك الصور
 كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنزك الذى اى فائدة هذا القول الحسنة والزيادة في التخديب حيث لا ينفعه الدنم قال الطيبي وفيه نوعان
 لمزيد غفقتة وهما لانه شر انك من حيث كان يرجو خيرا قوله سلك بيل اى معناه ادخل قوله فيقضمها قضم الفحل اى بقم الضاد يقال قضت
 الدابة شعيرها كبر الضاد تقضمه بفتحها اذا اكته وانما خضر اليد بالانضم لان المانع الكثر يكتسب المال بيديه قوله ومينجتها اى قال اهل
 اللغة المينجة ضربان احدهما ان يعطى الانسان آخر شيئا هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاشياء وغير ذلك الثاني ان المينجة ناقة
 او بقرة او شاة ينفع بلبنها وبرها وصوفها وشعرها زمانا ثم يرددها ويقال منعه بمنحه بضم النون في المضارع وكسر ها فاما حلبها يورددها
 ففيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه اهلون على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها في المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم

هكذا وهكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم ما من صاحب بل ولا بقروا
 غم لا يؤدى زكواتها الا جاءت يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته سطة بقرتها وتطو باطلا فها كلما نفدت
 آخرها عادت عليه اولها حتى يقضى بين الناس حل شناه ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو معاوية عن الاعشى
 عن المعمر بن رزق قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فذكر نحو حديث وكيع غير انه قال
 والذي نفسي بيده ما على الارض رجل يموت فيدم ابل او بقرا او غنما لم يؤد زكواتها حل شناه عبد الرحمن بن سلام الجعفي
 قال نا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يسرني ان لي احدا ذهب تأتى
 على ثالثة وعندى منه دينار الا دينا راصده لديني على حل شناه محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة
 عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حل شناه ابو بكر بن ابي شيبة ويحيى بن يحيى و
 ابن غير وابو كريب كلهم عن ابي معاوية قال يحيى انا ابو معاوية عن الاعشى عن زيد بن وهب عن ابي ذر قال كنت

المحدث يحنه اشار بيده اشارة مثل هذه الاشارة ومن بيان الاشارة قوله هكذا وهكذا الخ ثلاث مرات والمراد بالثلاث الجمع لانه
 اقل مرات الجمع قال النووي في الحديث على الصدقة في وجوه الخير وانه لا يقتصر على نوع من وجوه الخير بل يتفرع في كل وجه من وجوه الخير يحضر
 قوله من بين يديه ومن خلفه الخ بيان للاشارة واشتملت هذه الرواية على الجهات الاربع وتقوم من الجهات في واسفل والاعطاء من قبل كل منهما
 ممكن لكن حذف للدور وقد فسر بعضهم الانفاق من وراء بالوصية وليس قيدا فيه بل قد يقصد الصحيح الاختفاء قيد من وراء فلا يعطيه من
 هو امامه قوله وقليل ما هم ما هم مبتدأ وقيل خبره وما زائدة مؤكدة للقلة اي المستثنون قليل او من يفعل ذلك قليل وهو مقتضى
 قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات قليل من الناس وقيل لما قاله تعالى وقليل من عبادي الشكور واشارة الى افضلية الفقراء لانه
 طرية اسلم والله اعلم قوله كلما نفدت الخ قال النووي هكذا ضبطناه نفدت بالدال المهملة ونفدت بالذال المعجمة ونحو الفاء وكلاهما صحيح
 قوله ما يسرني الخ اي ما يحبني ولا يحصل لي سر به قوله ان لي احدا الخ احد بصفتين جبل معروف بالمدينة وفي رواية ابي شهاب عن الاعشى
 عن البخاري في الاستيذان فلما ابصر احدا قال ما احب ابره تحول لي ذهب يملك عندي منه دينار فوق ثلاث وفي بعض الروايات مثل احدا ذهب
 قال الحافظ ويمكن الجمع بين قوله مثل احدا وبين قوله تحول لي احدا بعمل المثلية على شئ يكون وزنه من الذهب وزن احدا والمحول على ما اذا
 انقلب ذهباً كان قدر وزنه ايضا - قوله تأتى على ثالثة الخ اي ليلة ثالثة قيل وانما قيد بالثلاث لانه لا يتبعها تفريق قدر احد من الناس
 في اقل منها غالباً ويعبر عليه رواية يوم ليلة فالاولى ان يقال الثلاثة اقصى ما يحتاج اليه في تفرقة مثل ذلك والواحدة اقل ما يمكن
 قوله الا دينار الخ بالرفع - والنصب الرفع جائز لان المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب وتوجه الرفع على ما قاله
 الطيبي ان المستثنى منه في حيز الرفع اي كسرني ان لا يبقه منه دينار الا دينار الخ قوله ارصده لديني الخ اي اعده واحفظه وهذا الارصاد
 امر من ان يكون لصاحب دين غائب حق يحضر في اخذ ثا او لاجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفي - ووقع في رواية الاحنف ما احب ان لي
 مثل احدا ذهباً أفقده كله الا ثلثة دنائير فظاهره في محبة حصول المال ولو مع الانفاق وليس مراداً وانما المعنى نفى انفاق
 البعض مقتصر عليه فهو يجب انفاق الكل الا ما استثنى وسائر الطرق تدل على ذلك ويؤيده ان في رواية سليمان بن يسار
 عن ابي هريرة عن احمد ما يسرني ان احدا كره هذا ذهباً انفق منه كل يوم في سبيل الله فيمضي ثلثة ايام وعندي منه شئ الا شئ
 ارصده لديني ويحتمل ان يكون على ظاهر والمراد بالكراهة الانفاق في خاصة نفسه لاق سبيل الله فهو محبوب وفي الحديث الحديث على
 الانفاق في وجوه الخير وان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث انه لا يحب ان يبقى بيده شئ من الدنيا
 الا لانفاقه فيمن يستحقه واتا الارصاد ولمن له حق وفيه تعديم الدين على صدقة التطوع وفيه جواز الاستعراض وقيل ابن بطال
 باليسار اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا ديناراً قال ولو كان عليه اكثر من ذلك لم يرصد لادامته ديناراً واحداً لانه كان احسن
 الناس قضاء قال ويؤخذ من هذا انه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيخرج عن ادائه وتعقب بان الذي فهمه من لفظ
 الدينار من الوحدة ليس كما فهم بل انما المراد به الجنس واما قوله في الرواية الاخرى ثلثة دنائير فليست الثلثة فيه للتليل بل
 للمثال والضرورة الواقعة وقد قيل ان المراد بالثلثة اقسام كفايتها فيما يحتاج الى اخراجه في ذلك اليوم وقيل بل هي دينار للدين كما في
 الرواية الاخرى ودينار للانفاق على الاهل ودينار للانفاق على الضيف ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيد في كثير الطرق بالشيء

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر إلى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر
قال قلت لبيك رسول الله قال ما أحب أن أأخذ ذاك عندي ذهباً أمسى ثلاثة عندي منه ديناراً لا ديناراً اصد
لدين إلا أن أقول به في عباد الله هكذا خائبين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشيت فقال يا ابا ذر قال
قلت لبيك رسول الله قال أن الأكرين هم الأقلون يوم القيمة ألا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الأولى
قال ثم مشيت قال يا ابا ذر كما أنت حتى أتيتك قال فما نطق حتى توارى عني قال سمعت لفظاً وسمعت صوتاً قال فقلت لعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم له قال فسمعت أن أتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى أتيتك قال فانتظرته فلما جاء ذكرته
له الذي سمعت قال فقال ذلك جبريل عليه السلام أتاني فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت
وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثمنه قتيبة بن سعيد قال ناجو من عبد العزيز وهو ابن رفيع عن زيد
ابن وهب عن أبي ذر قال خرجت ليلة من الليل إلى فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشي وحده ليس معه إنسان قال فظننت
على الأجهار فيتناول القليل والكثير كذا في الفقه قوله في حرة المدينة في الحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به
الوعدة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الأرض التي حجارها سود وهي تشمل جميع جهات المدينة التي لا حارة فيها وهذا يدل على أن قوله
في رواية المعمر بن سويد عن أبي ذر انتهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هذا الأخير من رب الكعبة ذكر قصة المكثرون
هي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق كذا في الفقه قوله إلا أن أقول به في عباد الله هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاستثناء فيؤخذ منه
أن نفى محبة المال حقيقة بعدم الاتفاق فيلزم محبة وجوده مع الاتفاق فما دام الاتفاق ستمتراً لا يكره وجود المال وإذا انتفى الاتفاق ثبتت كراهية
وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد رُحِّل أو أكثر مع استمرار الاتفاق قوله هكذا خائبين يديه هو المراد بهذا الخائب
أنه جميع وجه المكابر والخير قوله أن الأكرين هم الأقلون في المواد الأكار من المال والافتقار من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مثلاً أو ثلث
بما دل عليه الاستثناء بعد الاتفاق قوله كانت إلا أي الزم مكانه ولا تبرح حتى أتيتك قوله حتى توارى عني أي غاب شخصه قوله سمعت لفظاً
وسمعت صوتاً أي هرفهم الغين واسكانها لفتان أي جلبة وصوتها غير مفهوم قوله عرض له أي بضم أول حرفه على البناء للمجهول وفي بعض الروايات
فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم أي تعرض له بسوء قوله فسمعت أن أتبعه أي أردت أن أذهب إليه وفيه ادب إلى ذكر مع
النبي صلى الله عليه وسلم وتربيته أحواله وشغفه عليه حتى لا يدخل عليه أدنى شيء ما يتأذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح أي فيه أن أمتك لا امر
الكبير والوقوت عند أولى من الاحتجاب بما يخالفه بالرأي ولو كان فيما يقتضيه الرأي توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى
قوله ذكرته الذي سمعت أي سألته عنه وفيه استقراء التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية أو علمية أو غير ذلك قوله ذاك
جبريل أي الذي كنت مخاطبه أو ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة أي رتب ودخل الجنة على الموت بغير شرك بالله وقد ثبت الوعيد
بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر ويعد دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستقراء قوله وان زني وان سرق أي فيه المراجعة في العلم بما تقر
عند الطالب في مقابلته يسمعه ما يغفل ذلك لأنه تقر به عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار رواها عن أبي ذر فلما سمع أن
مات لا يشرك دخل الجنة استغفر عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقهر على هاتين الكبيرتين لا تحاكم لغيره فيما يتعلق بحق الله وحقوقه
وقد حل الخباري هذا الحديث على من تاب عند الموت وحله غير على أن المراد بدخول الجنة أهم من أن يكون ابتداء أو بعد المجازاة على المحصية وقد
تقدم الكلام في وجوه تأويله في أبواب الأيمان فليراجع من مظانته قال الطبري قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطلات ذريعة
إلى طرح الكايف وإبطال العمل فظن أن ترك الشرك كان وهذا يستلزم طغي بساطا للشرعية وإبطال الحد ودوان الترغيب في الطاعة والتخدير
عز المحصية لا تأثير له بل يقتضيه الإخلاص من الدين والإخلاص من قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوح في الخبط وترك الناس سداً محمليين
وذلك ليفض إلى خراب الدنيا بعد أن يفرض إلى خراب الآخرة مع أن قوله في بعض طرق الحديث أن يعبد ويتقرب بجميع أنواع الكايف الشرعية وقوله
ولا يشرك به شيئاً يشمل معنى الشرك الجلي والخفي فلا راحة للتعسك به في ترك العمل لأن الأحاديث إذا ثبتت وجبهم بعضها إلى بعض فأنما في حكم الحديث
الواحد فعمل مطلقاً على مقيداً يحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن رفيع أي بقاء ومهمل مصغر وعبد العزيز هذا كل
سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لق بعض الصحابة كأنس قوله وحده ليس مع إنسان أي تأكيد لقوله وحده ويحتمل أن يكون لرفع توهم أن يكون
معه أحد من غير جنس إلا إنسان من ملك أو حنفي وفيه حسن الأدب مع الأكابر وإن الصغير إذا رأى الكبير ومنفرداً لا يتسود عليه ولا يجلس معه

يَا رَبِّ احْكُمْ عَلَى الْمُعْتَدِينَ وَبَشِّرِ الْمُتَّقِينَ يَا مُوسَى

يحيى عليه في نار جهنم فيوضع على حكمة ثلثي آدم حتى يخرج من نقص كتفيه ويوضع على انقص كتفيه حتى يخرج من حكمة نديه ينزل قال فوضع القوم رؤسهم فما رأيت احدا منهم رجع اليه شيئا قال فأكبروا وابتعثه حتى جلس الى سارية فقلبت ما رأيت هؤلاء الا كرهوا ما قلت لهم فقال ان هؤلاء لا يعقلون شيئا ان خليل ابا القاسم صلى الله عليه وسلم وعالي فاجبتة فقال ان ترى احدا فنظرت ما على من الشمس وانا اظن بالله يعثني في حاجة له فقلت اراه فقال اكسر في اني مثله ذهب انفقته كله الا ثلاثة دنائير هو لا يجوع الدنيا لا يعقلون شيئا قال قلت مالك ولا خوزك من قرش لا تعارجهو تصيب منهم قال لا وربك لا اسألهم عن دنيا ولا استفتيهم عن دين حتى الحق بالله ورسوله وحلثنا شيبان بن فرخ قال نالوا الاشهب قال نالحيد العصرى عن الاحنف بن قيس قال كنت في نفر من قرش فمرا ابوذر وهو يقول كثيرا الكانزين بكى في ظهورهم يخرج من جنوبهم وبكى من قبل افقائهم فخرج من جياهم قال ثوثي ففقد قال قلت من هذا قالوا هذا ابوذر قال فقمنا اليه فقلت ما شئ سمعتك تقول قبيل قال ما قلت الا شيئا قد سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم قال قلت ما تقول في هذا العطاء قال خذ فان فيه اليوم معونة فاذا كان ثمتا لا يدريك فدعه **حلثني** زهير بن حرب صحب بن عبد الله بن نمير قال اناسف بن عينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى يا ابن آدم

المرء وسكون الجمجمة بعد ما فادى الحجرة الحماة واحد ما رضة قوله يحيى عليه السلام اي وقد عليه قوله فيوضع على حلة ثدى احدهم ثم الحماة
ليتم الحماة المرحلة والامر هو انشر من الثدي وطال ويقال لها قراد الصدوف في المحرك طنا الشدين طرفاها وعرضا صغرى هو انش الشى من السرة والامر
وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدي للرجال وهو الصحيح قوله من نخص كفيه ثم يضم النون وسكون الجمجمة بعد ما ضا ومجمة العظم الدقيق الذى على
طرف الكتف او على الكتف قال الخطاين هو الشاخص منه واصل التعض الحركة فمضى ذلك الموضع نعضاً لانه يتحرك بحركة الانسان قوله يتزلزل
اي يتحرك ويضطرب الرضف من لعض كفته حتى يخرج من حلة ثديه وفي رواية الاسماعيلى فيجلبل بجميعه هو بعض الاول قوله فارأيت احدا منهم

[illegible]

أَنْفَقُ أَنْفَقُ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلٌّ شَأْنًا مِنْ بَابِ فَجِ
 قَالَ لَعَلَّ الرِّزْقَ مِنْ هَاهُنَا قَالَ نَامِعٌ عَنْ رَاشِدٍ عَنْ هَامِ بْنِ مُسَبِّحٍ أَخْبَرَنِي عَنْ هَبِ بْنِ مَسْبُوحٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَرِهَ اللَّهُ
 مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِنْفِقُ أَنْفَقُ عَلَيْكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغِيضُهَا سَحَاءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
 أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْ ذَلِكَ الْإِنْفِقُ وَالْأَرْضُ فَأَنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبَيْدَةُ الْآخِرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ
 قَوْلُهُ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ الْإِنْفِقُ الْأَوَّلُ يَفْعَمُ أَوَّلُهُ وَمُسْكُونُ الْقَفَاتِ بِصِنْعَةِ الْأَمْرِ بِالْإِنْفِقِ وَالثَّانِيَةُ يَضُمُّ أَوَّلُهُ وَمُسْكُونُ الْقَفَاتِ عَلَى الْجَوَارِحِ بِصِنْعَةِ
 الْمَضَارِعِ وَهُوَ رَدُّهَا بِالْخَلْعِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَفِي مَرْكُ تَقْيِيدِ التَّقِيَّةِ بِشَيْءٍ مَعِينٍ مَا يَرْتَدُّ إِلَى أَنْ الْحَقُّ عَلَى الْإِنْفِقِ
 يَشْمَلُ جَمِيعَ أَقْوَامِ الْخَيْرِ - قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ الْإِنْفِقُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَدُ اللَّهِ تَعَالَى الْعَيْنُ فِي حَقِيقَةِ لَكُمَا لَا كَالْإِيْدِي الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ وَقَالَ الْمَازِيُّ
 قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ مَا يَتَأَوَّلُ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا كَانَتْ بِحَسْبِ الْمُنَاسِبَةِ لِلشَّمَالِ لَا يُوَصَفُ بِهَا الْبَارِي سَجْدَتُهُ وَتَعَالَى لَا تَحْتَضِرُ أَثْبَاتُ الشَّمَالِ وَهَذَا يَحْتَضِرُ
 التَّحْدِيدُ وَيَقْدَسُ اللَّهُ سَجْدَتُهُ عَنِ التَّجْسِيدِ وَالْحَدِّ وَغَايَةُ طَبْعِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِمَا يَفْهَمُونَهُ وَإِرَادَةُ الْإِبْرَاهِيمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْقُصُهُ
 الْإِنْفِقُ وَلَا يَسْكُنُ خَشْيَةَ الْأَمَلِاقِ جَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَكَلَّ وَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِي النَّعْمُ يَسْمَعُ الْيَمِينَ لِأَنَّ الْإِنْفِقَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ قَالَ وَتَحْتَمِلُ
 أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ قَدْرَةَ اللَّهِ سَجْدَتُهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ صُنْعُهُ وَقُوَّةُ وَإِنْ الْمَقْدُورَاتُ تَقَعُ بِهَا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَخْتَلِفُ
 قُوَّةُ وَضَعُفًا يَخْتَلِفُ فَعَلْنَا بِالْيَمِينِ وَالشَّمَالِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَمِثْلُهَا الْحَدِيثُ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّابِعَةِ الثَّانِيَةِ
 وَبَيْدَةُ الْآخِرَى الْقَبْضُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَتُهُ سَجْدَتُهُ وَتَعَالَى وَاحِدَةً فَأَنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا الْخِلَافَاتِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَيُنَادِي لَا يَكُنْ إِلَّا بَيْدَتَيْنِ عَنِ
 قَدْرَتِهِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ مَا يَلِدِينَ لِيَفْهَمُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ بِمَا اعْتَادَ مِنْ الْخُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ هَذَا أَخْرَجَهُ الْمَازِيُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ قَوْلُهُ مَلَأْنِي
 بِلِقْمِ الْمِيدِ وَمُسْكُونُ الْأَمْرِ وَهِيَ مَعْنَى الْقَبْضِ بِأَنْفِقِ مَلَأَنَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ - قِيلَ وَغَلَطَ وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ تَذَكَّرَ وَتَوَثَّقَ وَالْمَازِيُّ مَرَّقَهُ
 مَلَأْنِي أَوْ مَلَأَنَ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْغِنَى وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَلَأَ خَاتِمَةَ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ قَوْلُهُ سَحَاءٌ الْإِنْفِقُ الْحَافِظُ بِلِقْمِ الْمِيدِ مَشْقَلٌ مَرْدُودٌ
 إِلَى دَائِمَةِ الصَّبِّ يَقَالُ سَحَاءٌ بِلِقْمِ أَوَّلِهِ مَشْقَلٌ يَسْمَعُ بِكُسْرِ السَّيْنِ فِي الْمَضَارِعِ وَيَحْزَنُ ضَمَّتْهَا وَضَبَطَ فِي مَسْلُومٍ سَحَاءٌ بِلِقْمِ الْمِيدِ قَالَهُ الْحَافِظُ فِي الْقَوْمِ قَوْلُهُ
 لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ الْإِنْفِقُ الْمَجْتَمِعِينَ بِلِقْمِ أَوَّلِهِ أَيْ لَا يَنْقُصُهَا يَقَالُ غَاضُ الْمَاءِ يَغِيضُ إِذَا انْقَضَ وَغَايَتُهُ اللَّهُ لَا زَرْعَ وَمَعْنَى - قَوْلُهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْإِنْفِقُ
 عَلَى الظَّرْفِ الْخَفِيِّ قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا سَحَاءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْإِنْفِقُ الْقَوْلُ فِي ضَبْطِهَا بِوَجْهِينِ نَصَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعُهَا النَّصَبُ عَلَى الظَّرْفِ
 وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ الْإِنْفِقُ تَنْبِيْهُ عَلَى وَضُوحِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَصِيرَةٌ قَوْلُهُ فَأَنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ الْإِنْفِقُ لَمْ يَغِيضْ قَالَ الطَّبْرِيُّ
 يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ فِيهِ مَعْنَى التَّرَقُّي كَانَهُ لَمْ يَقِلْ مَلَأْنِي أَوْ هُوَ جَوَازُ النِّقْصَانِ فَازِيلُ بِقَوْلِهِ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ وَقَدْ يَتَلَقَّى الشَّيْءُ وَلَا يَغِيضُ
 فَتَقِيلُ سَحَاءً إِشَارَةً إِلَى الْقَبْضِ وَقَدْ يَمِيدُ عَلَى الْأَسْتِمْرَارِ مَزْكُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ثُمَّ ابْتَدَعَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى ذِي بَصَرٍ وَبَصِيرَةٍ
 بَعْدَ أَنْ اشْتَمَلَ مَزْكُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتُمْ عَلَى تَطَاوُلِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ خُطَابٌ عَامٌّ وَالْمُزَكَّرُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ قَالَ وَهَذَا الْكَلَامُ إِذَا اخْتَلَفَتْ بِجُمْلَةٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
 إِلَى مَعْنَاهُ أَنَّهُ ابْنُ زِيَادَةَ الْغِنَى وَكَمَالِ السَّعَةِ وَالْهَيَاةِ فِي الْجُودِ وَالْبَسْطِ فِي الْعَطَاءِ - كَذَا فِي الْقَوْمِ - قَوْلُهُ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ الْإِنْفِقُ الْحَافِظُ فِي الْقَوْمِ مَنَاسِبَةٌ
 ذَكَرَ الْعَرْشَ هُنَا أَنَّ السَّمْعَ يَتَطَّلَعُ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
 كَانَ عَلَى الْمَاءِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَاضِي فِي بَيْدَةِ الْخَلْقِ بِلِقْمِ الْمِيدِ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
 أَوْ - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِبْرَاهِيمُ وَظَاهَرُ قَوْلِهِ وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ كَذَلِكَ حِينَ الْخَلْقِ بِذَلِكَ وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ
 خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى الْمَاءِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَاءِ الْمَاءُ الْبَحْرُ بَلْ هُوَ الْمَاءُ تَحْتَ الْعَرْشِ كَمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي
 حَدِيثٍ - قَوْلُهُ وَبَيْدَةُ الْآخِرَى الْقَبْضُ الْإِنْفِقُ الْقَوْلُ فِي ضَبْطِهِ بِوَجْهِينِ أَحَدُهُمَا الْقَبْضُ بِالْفَاءِ وَالْآخَرُ الْمُنْشَأَةُ تَحْتَ وَالثَّانِي الْقَبْضُ
 بِالْقَفَاتِ وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنََّّهُ بِالْقَفَاتِ وَهُوَ السُّجُودُ لَا كَثَرَتِ الرِّوَايَةُ قَالَ وَهُوَ الْأَشْهُرُ وَالْمَعْرُوفُ قَالَ وَمَعْنَى الْقَبْضِ
 الْمَوْتُ وَأَمَّا الْقَبْضُ بِالْفَاءِ فَلَا حَسَانَ وَالْعَطَاءُ وَالرِّزْقُ الْوَاسِعُ قَالَ وَقَدْ يَكُونُ بِحَسْبِ الْقَبْضِ بِالْقَفَاتِ أَيْ الْمَوْتِ قَالَ الْبُكَرَاوِيُّ الْقَبْضُ
 الْمَوْتُ قَالَ الْقَاضِي قَيْسٌ يَقُولُونَ فَاضَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ إِذَا مَاتَ وَطَيُّ يَقُولُونَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالظَّاءِ وَقِيلَ إِذَا ذُكِرَتْ نَفْسُ الْبَاطِلِ بِالضَّادِ
 وَإِذَا قِيلَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى وَبَيْدَةُ الْمِيزَانِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ فَتَدْرِكُ عِبَارَةً عَنِ الرِّزْقِ وَمُقَادِيرُهُ وَقَدْ يَكُونُ
 عِبَارَةً عَنْ جُمْلَةِ الْمُقَادِيرِ وَمَعْنَى يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ قِيلَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الرِّزْقِ بِقَدْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَيُوسِعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ
 تَصَرُّفِ الْمُقَادِيرِ بِالْخَلْقِ بِالْعَزِّ وَالذَّلِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْحَافِظُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَبْضِ الْمَنْعُ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ سَحَاءٌ اللَّيْلُ

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدل بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فبين يديك عن عيينك وعن شمالك **حل شيء** يعقوب بن ابراهيم المدائني قال نا اسمعيل يعني ابن علية عن ابي عن ابي الزبير لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا تروى الروايات الصحيحة بمثل هذا فالحل اياه ايضا كان يقال لما انما والحقبة بفتح التثنية واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل الحقبة وتعيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبيد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب ابن لؤي واسيد وعبيد وعويج في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدني اسلم قد عينا قبل عمر فكنتم اسلامه واراد الهجرة فسأله بنو عدني ان يقيم على ادين شاء لانه كان يفتق على املهم وابتاعهم ففعل شرا جاعلا من اهل المدينة ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام ومن ابي بكر وعمر وروى المحرث في مسند ياستاد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ما كان اسم الذي يعرف به نعيمًا - **قوله** بثمان مائة درهم قال الحافظ لم اتفق الطريق على ان ثمنه ثمان مائة درهم الا ما اخرجه ابو داود ومطير بن هشيم عن اسمعيل قال سبيع مائة او تسع مائة - **قوله** فدفعها اليه الخ اي الى مولا - قال الحافظ لم اتفق الروايات على ان بيع المدبر كان في حياة الذي دبره الا ما رواه شريك عن سلمة ابن كهيل بهذا الاستاد ان رجلا مات وترك مدبرا ودينار فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجه الدارقطني ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريك اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاحمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولا قال وقد اتفقت طريق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة السيد الا ما اخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقيل على الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة مولا المذنب قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابي شيبة عن ابي نعيم ووجه الحديث في الرواية المذكورة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات قد عابه النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي فمات من بقية الشرط اي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المدبر مات فمات من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فوقع الغلط بسبب ذلك والله اعلم - **قوله** فلذي قرابتك الخ اي اما وجوبا واما استحبابا - **قوله** فهكذا وهكذا الخ قال الطبري كتابه عن التفرق اشتاكا على من جاءه عن عيينة وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك الخ قال النووي في هذا الحديث فوائد منها الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراحمت قدم الا وكذا وكذا ومنها ان الافضل فصدقة التطوع ان ينعم في جهات الخير ووجه البر بحسب الصلحة ولا يتخصص في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهره للشافعي وموافقيه في جواز بيع المدبر ايم قال الشيخ بيد الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند اجبض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروى ببيع المدبر ابدا وهو قول الشافعي واحمد اسحق وكذا قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ببيع المدبر وهو قول سفيان الثوري ومالك والاوزاعي، ام وشبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجانين والشاميين والكونيين رحمهم الله قال العيني وفي التلويح اختلف العلماء هل المدبر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مدبره واجازه الشافعي واحمد وابو ثور واسحاق واهل النظار وهو قول عاكشة ومجاهد الحسن وطائوس وكرهه ابن عمر بن زيد بن ثابت وعبد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي الخنيس وابن ابي ليلى والليث بن سعد وعزاه الى ابي داود لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد ببيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكي مالك اجماع اهل المدينة على بيع المدبر او هبته وعند ثمة الحنفية المدبر على نوعين مدبر مطلق نحو ما اذا قال لجدك اذا مت فانت حر او انت حر او امرت او انت حر عن دبر مني او انت مدبر او دبرتك فمات هذا استه لا يباع ولا يرهوب ويستخدم ويحرق وتوطأ المدبرة وتكفر وتعتق المولى يعقن المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه اي ثلث قيمته ان كان المولى فقيرا ولو كان مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديونا بدين مستقر في جميع ماله، الموزع الثاني مدبر مقيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا او سفي هذا فانت حر او قال ان مت الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجد الشرط والا فيجوز بيعه - واجم الجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع المدبر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر مدبره سيد لا يبيع السيد مدبر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع اهله مدبرا او دعه على ماله تدبيره لسفهه ولكونه مدبرا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات فلما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للهلكة نقض عليه فعله فباعه رفيقا غير مدبر وحينئذ فلا مساس له بمحل النزاع وامثال هذه المتصرفات

اجاز ان يبيع المدبر في مال غيره او في مال نفسه او في مال غيره

عن جابر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال قال له أبو بكر كبر يقال له يعقوب وساق الحديث بعنه حتى

من الحقوق التي تخص بالبنى صلى الله عليه وسلم ليس لغيره فيها نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالمؤمنين من انفسهم واثبت بان تصرف فيهم وفي اموالهم ما يملكونه وما لا يملكونه في حق انفسهم نصحا لله وراقة بغير نظيرة ما في السان من اعتناقه صلى الله عليه وسلم عبدا اتاه يشكو ايلام مولاة وضربه وما في الطواوي من بيعه صلى الله عليه وسلم عليه في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان المحرور كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم يباع رجل يقال له شراق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسر او قسر فالهاتين الى ميسرة ذكره في التاميم والمنسوخ فلم يكن فيه دلالة على جازيعة الا ان بعد النسخ والما يفيد استصحاب ما كان ثابتا من جواز بيعه قبل التدبير اذ لو يوجب التدبير ذوال الرق عنه ثوبا يأتاه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يباع المدبر ولا يرهب وهو حر من ثلث المال قدر نفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن ضعف الدارقطني رفعه وصح وقعه واخرج الدارقطني ايضا عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من الثلث وضعت ابن ظبيان والحاصل بان وقعة صح وضعت رفعه فعل تقدير الرق لا اشكال وعلى تقدير الوقت نقول الصحابي جيند لا يبايعه النصف البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يبايعه لو قال صلى الله عليه وسلم يباع المدبر - او - وجزا الحافظ حال الدين الزيلعي - على حديث جابر عن المدبر المقيد قال الا ان يشترطوا كونه مدبرا مطلقا وهو لا يقدر من على ذلك ام قلت لكن دواية اليه في ان حدث به حادث فاما كالصريح في كونه مدبرا مطلقا فان فقها تبايعهم الله قد عدوا هذا الصيغة وامثالها من التدبير المطلق والله اعلم قال الشيخ ابن الهمام ايضا ثبت عن ابى جعفر انه ذكر عنده ان عطاء وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتقد عن جابر فانه ان يبيعه فيتضمن دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدت الحديث عن جابر انما اذن في بيع خذ منه رواه الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم كوفي عن ابى جعفر قال ابو جعفر هذا وان كان من الثقات الا ثبات ولكن حديثه هذا مرسل وقال ابن القطان هو مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابى سليمان العزري وهو ثقة عن ابى جعفر انتهى فلو لم تضعيف عبد الغفار لم يصح فقههم ابو جعفر وهو محمد الباقر الامام من علي زين العابدين بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيع من نفعه ولا يمكن لشقة اما في ذلك الا لعله بذلك من جابر راوى الحديث وقال ابن العربي قول من قال بعمل الحديث على المدبر المقيد وان المراد انه باع خدمة الجند من يلب دفع الصائل لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا راسخ في تأويل ما يخالف اعتقاده من الستة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة لغيره من البيع من العمل باطلاقة وانت اذا علمت ان المحرور كان يباع للدين ثم نسخ وان قوله في الحديث يباع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا جزم في الا عموم لها وان قوله اعتق عن دبر او دبر اعوز المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيدا انه اعتق عن دبر منه وانما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابى جعفر مرسل تابعي ثقة وقد اقمنا الدلائل على وجوب العمل بالمرسل بل وتقديره على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعا ان المرسل حجة موجهة بل سالمة عن المعارضة وكذا قول ابن عمر ان لم يصح دفعه يعضد امام وفي جملة القاري قال ابو الوليد الباجي (المالكي) ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملاخيها لقرن وهو حضور ومتوافرن، ام - فظهر لك تحامل ابن العربي لو غلطه، قال العلامة ابن الترمذي في الجوهرة النقية ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتجك ثم ذكر عن الدارقطني انه خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابى جعفر مرسل قلت اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولت فيه ولا يجعل ان يكون عند عبد الملك حديثان احدهما عن ابى جعفر مرسل انه عليه السلام يبيع خدمة المدبر هكذا امر فعله عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسل ومستند او ليس من قصر به فلم يسنده حجة على من حفظه واسند اذ كان ثقة وابن طريف وابن فضيل مرسلان مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي ان يخفى واحدا منهما فخرج البيهقي من حديث محمد بن احمد عن طريق عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابى جعفر مرسل ثم ذكر ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه ليرى عن ابى جعفر فيما علمه الشافعي من ثبت حديثه ولوروا ومن ثبت حديثه فهو منقطع عيال فان اتصل انما قلت قد تقدم مرآته رواه عنه الحكم وهو من اخرج له الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لهم لم تقدم له من ثبت حديثه وتقدم ايضا انه مرسل ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه وانما هو مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابى جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكر الشافعي فيما بعد ويحتل ان يراى ببيع الخدمة الاجابة كما روى عن جابر قال عليه السلام كان له ارض فلينزعها او يزارها ولا يبيعها قلت له لعني انكره قال نعم ويمكن ان يعمل مع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، ام - فصح ما في حديث جابر يبيع خدمته ومنفعة بان كبره ولا حظرة تفي بها بلغة اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان من انصار يقال له ابو بكر

الليث شلتان يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن اسحق بن عبيد الله بن ابي طلحة انه سمع اس بن مالك يقول كان ابو طلحة اكثر انصارى بالمدينة ما لا وكان احب امواله اليه يترجأ وكانت مستقبله المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام ابو طلحة رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل يقول في كتابه كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الي يترجأ وانما صدقة لله ارجو بها ودخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بخ ذلك مال راخ ذلك مال راخ وت سمعت ما قلت فيها

تقدم في الطريق الاولى انه كان من بني عذرة فلعله كان من بني عذرة وحالت الانصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة والصدقة على الاقربين والزوجه والاولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله اكثر انصارى اي اكثر كل واحد من الانصار والاضافة الى النفقة النكرة عند اللادة التفضيل سابع كذا في الفهم قوله ما لا اي من الخلق كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتعاذ البسيتين والعقار وقال ابن عبد البر وفيه رد لما يروى عن ابن مسعود انه قال لا تتخذوا الضبعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان احب امواله اليه اي قال الحافظ فيه حواضا حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد اخبر تعالى عن الانسان فذلكه يحسب الخبز كشيد والخبز هنا المال اتفاقا - قوله يبرح الى بفتح الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء والمهمل والماء وجاء في ضبطه اوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء وبكسر الراء وبفتح الراء وضمتها وبالمد والنقص فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة يبرحها بفتح الراء وكسر الراء وتقدمها على التختانية ثرجاء مهمل وفتح هذا صاحب الفائق وقال هو من فيلاد من البراح وهو الارض الظاهرة المتكشفة وعند ابن داود باربعاء وهو بابشباع الموحدة والباقي مثله وهو من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهزء فان اربعاء من الارض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا ان تكون سميت باسمها - قال الباقى اقصها بفتح الباء وسكون الراء وفتح الراء مقصور وكنا جرمة الصفاني وقال انه فيجلى من البراح قال ومن ذكره بكسر الموحدة وظن انها بئر من اهل المدينة فقد صحف نقل ابو العباس في عن ابن خلدون انه جرما نعام كربة من كلمتين بتركلة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلفت في حاء هل هي اسم رجل او امرأة او مكان امنيفت الباء وهي كلمة تروى للابل كالأبل كانت تروى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت اليها اللفظة المذكورة كذا في الفهم - قوله مستقبله المسجد اي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قوله يدخلها اي وفي بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول اهل العلم والفضل والخواص والبسيتين والاستقلال بظلمها والاكل من شربها والراحة والانتزاع فيها وقد يكون ذلك مستحقا يترتب عليه الاجرا اذا قصد به اجما من النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة قوله من ماء فيها طيب اي يعني العذب ولذا ترجم عليه البخاري استعذاب الماء اي طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب الماء احاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفهم ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدل على الترفه المذموم بخلاف تطيب الماء بالماء ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف وما شرب الماء الحلو وطلبه فباح فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء الملم تفضيلة قال وفيه دلالة على ان استطابة الاطعمة جائزة وان ذلك من فعل اهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا طيبات ما أحل الله لكم نزل في الذين زادوا الامتناع من لذات المطاعم قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما امتن بها على عباده بل نهي عن تحريمها يدل على انه اراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وان كانت نعمة لا يبايها شكرهم وقال ابن المنير اما ان استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فوجه ما الاستدلال بذلك على الذين الاطعمة فبعيد - قوله ان الله عز وجل يقول في كتابه ان ومن عمل بالآية ابن عمر فقد روى البخاري من طريقه انه قرأها قال لم اجد شيئا احب الي من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو لا اني لا اعود في شئ جعلته لله لتزوجتها - كذا في الفهم - ولعله في الله عنه لم يطعم على حديث تضييع الاجر ثلاثين كما سبق في كتاب الايمان والله اعلم - قوله وان احب اموالي الي فيه فضيلة لا يطلخ لان الآية تضمنت الحث على الاتفاق من المحبوب فترقى هو الى اتفاق احب المحبوب فنصوب صلى الله عليه وسلم رايه وشكر عز ربه ففعله ثم أمره ان ينقض بما اهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله بخ - قوله ارجو بسترها اي البراسم جامع لانواع الخيرات والطاعات ويقال ارجو ثواب بترها قوله وذكرها اي اقدمها فاخرها لاجلها هناك وعن ابن مسعود البر في الآية الجملة والتقدير على هذا ابواب البر قوله فضعها اي اصر فيها حيث شئت قوله بخ اي بفتح الموحدة وسكون التختانية وقد تنزه مع التثقل والتخفيف بالكسر والرفع ويخفف المتنون لغات ولو كررت فالاختيار ان تنزه لا في وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعا ومعناها تخفيف الامر في الاعجاب ونظيرها في الحديث به كلمة "واهواه" قوله ذلك مال راخ اي من البرم اي ذخير كلابن وتامر وقيل هو فاعل يحسن مفعول اي هو مال مرابح فيه وفي بعض روايات البخاري راخ يعني بالاختناية فضعها راخ عليه اجرة قال بطال

باب فضل النفقة والصدقة على الاقربين
الزوجه والاولاد والوالدين ولو كانوا مشركين

[illegible]

ابن همام بن محمد بن حميد قال انا عبد المولى قال انا مع جميعا عن هشام بن عروة في هذا الاسناد عتيقه وحديثنا عتيقه الله
ابن معاذ العنبري قال نايلي قال نا شعبة عن عدى وهو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابى مسعود البدرى عن النسيطة
الله عليه السلام قال ان المسلم اذا انفق على اهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة وحديثنا محمد بن بشار وابو بكر بن
نافع كلاهما عن محمد بن جعفر وحديثنا ابو كريب قال وكيع جميعا عن شعبة في هذا الاسناد وحديثنا ابو بكر بن ابى
شيبه قال نا عبد الله بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء قالت قلت لرسول الله ان اقمى قد مت على وهى
راغبة او راهبة افاصلها قال نعم وحديثنا ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابى بكر
قالت قلت لرسول الله قد مت على اقمى وهى مشركة

قوله انا همام بن محمد بن حميد بنون فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت نون الجمع فصارت بنوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
فادغمت الواو فى الياء فصارت بنوى بضم النون وتشديد الياء ثم ابدلت من ضمة النون كسرة لاجل الياء فصارت بنوى والله اعلم بحقيقة الحال كذا
في عدة القارى، قوله لك فيها جريا انفق عليهم الخ قال المحفوظ رواء اكثر بالاضافة على ان تكون ما موصولة وتحت ابو جعفر القزاعلى بنزول
تنوين جرح على ان تكون ما ظرفية ذكره للثقة الشيم برهان الدين المحرث بحلب قوله عن عبد الله بن يزيد الخ هو الخطي بفتح الحجة وسكون الطاء
المعجمة وهو صحابى انصارى روى عن صحابى انصارى قوله عن ابى مسعود البدرى الخ هو عتيقة بن عمر رضى الله تعالى عنه قوله على اهله الخ
يحتمل ان يشمل الزوجة والا قارب ويحتمل ان يختص بالزوجة ولين به من علاها بطريق الاولى لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب
اولى - قوله وهو يحتسبها الخ قال النووي معناه اراد بها وجه الله تعالى فلا يدخل فيه من انفقها فاهلا ولكن يدخل تحتسب طريقه في الاحتساب
ان يتذكر انه يجب عليه الاتفاق على الزوجة واطفال اولاده والهلوك وغيرهم من تجب نفقته على حسب احوالهم واختلاف العلماء فيهم وان غيرهم
متن ينفي عليه مندوب الخ لا اتفاق عليهم فينفق بنية ادا ما أمر به وقد املنا لاحسن اليهم والله اعلم، وقال القرطوبى افاد منطوقه ان الاجر
في الاتفاق لما يحصل يقصد القرية سواء كانت واجبة او مباحة وافاد مفهومه ان من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن ثبت ان مقتضى النفقة الواجب
لا كما معقولة المعنى واطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر والقرية الصادرة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاتمة
التي حرمت عليه الصدقة وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كميته ولا كيفيته قوله كانت له صدقة الخ قال الطبري ما ملخصه
الاتفاق على الاهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هى افضل من صدقة
المتطوع وقال المصنف على النفقة على الاهل واجبة بالاجماع وانما سماها الشارعة صدقة خشية ان يظنوا ان قيامها بالواجب لا اجرة فيه وقد عرفنا ما
في الصدقة من الاجرة ففهمنا انها لهم صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الاهل الا بعد ان يكونهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع
وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق بخلة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها الى اللذة والتأنيل والتحصيل
وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شئ الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فمن ثمر جازا اطلاق
الخلة على الصداق والصدقة على النفقة - قوله قد مت على اقمى الخ اسمها قتيلة بالقات والمثناة مصغرة بنت عبد العزى بن سعد بن بنى مالك
ابن حنبل بكسر الحاء وسكون السين المهملين وكان ابو بكر طلقها في ابجاهلية وقيل اسمها قتيلة بسكون الختائية وقيل قتيلة بسكون المثناة من فوق
والراء هم هو الاول - قوله وهى راغبة او راهبة الخ بالشك والطبرانى من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة
عند ابن حبان جاءته تني راغبة وراهبة وهو يؤيد رواية الطبرانى والمصنف انها قدمت طالبة في بواينها لها خاتمة من ردها اياها خاتمة هكذا
فسره الجمهور ونقل المستغفرى ان بعضهم ادله فقال وهى راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة وردة ابو موسى بانه لم يقع في ثنى من
المرآيات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة اى في شئ تأخذ وهى على شركها ولهذا استأذنت اسماء في ان تصليها ولو كانت راغبة في الاسلام لم يخرج
الى اذن لشيوخ التألف على الاسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامر فلا يحتاج الى استينافه في ذلك قوله قال نعم وفي الطريق الاخرى
نعم صلى الله عليه وسلم زاد البخارى في الادب عقب حديثه عن الحميد بن عبد الله بن عيينة قال ابن عيينة فأنزل الله فيهم الاية فذكر الله عن الذين لم يؤمنوا
في الذين كان ذلك وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن ابى حاتم عن السدى انها نزلت في ناس من المشركين
كانوا الذين شئ جانباً للمسلمين واحسنه اخلاقا، قلت ولا منافاة بينهما فان السبب خاص اللفظ علم فتيقنا اول كل من كان في صفته والدة اسماء

باب أصول أبواب الصدقة على الميت

هذا الباب من صحيح مسلم في أبواب الصدقة على الميت

في عهد قريش اذ عاهدهم واستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت قد مت على أمي وهي رغبة أقاصل أمي قال نعم
صلى أمك حل شئنا محمد بن عبيد الله بن نعيم قال نعم بن بشر قال ناهشام عن أبيه عن عائشة ان رجلا أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال ليس رسول الله أن أمي أقتلته نفسها ولم توص واظن أنها لو تكلمت تصدقت أنفها أجران تصدقت عنها قال نعم
وحدثني زهير بن حرب قال قال يحيى بن سعيد حدثنا أبو كريب قال قال أبو أسامة حدثني علي بن حجر قال أتانا علي بن حجر
وحدثنا الحكم بن موسى قال أتانا شعيب بن إسحاق كثرهم عن هشام بهذا الإسناد وفي حديث أبي أسامة ولم توص كما قال
قال الخطابي فيه ان الرحمة الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستتبط منه وجوب نفقة الأب الكافر وأما الكافرة وان كان الولد
مسلمًا، أم وفيه موارد على الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة قال الحفاظ ثم البر والصلة والاحسان لا يستندوا التحريم التوارد والمنهي عنه في قوله
تعالى لا تجعلوا أموالكم عتقًا بالليل والنهار ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من حلالها ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله من حلالها ولا تأكلوا
قريش اذ عاهدهم هذا إذا جاز بك ما بين الحديثية والفتح باب وصول أبواب الصدقة عن الميت إليه قوله ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
قال هو سعد بن عبادة رضي الله عنه وأمه عترة - قوله أقتلته نفسها الخ بضم اللام على صيغة المجهول ومعناه ماتت فجأة
يقال أقتلت فلان على صيغة المجهول واقتلته نفسه أيضًا ونفسها نصب على التبيين ومفعول ثان بجحد سلبت ويروي برفع النفس وهو ظاهر
والمراد بالنفس هنا الروح وقد ورد في حديث عروة بن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موت الفجأة راحة للمؤمن واسف للفاجر قال قلت
درو الإردود من حديث عبيد بن خالد السلمي رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال موت الفجأة أخذة أسف ولا أسف على فاعل من الصفاة المشتبهة
والأسف بفتحين اسم وايضه أخذة غضبان في الوجه الأول وأخذ غضب في الوجه الثاني ومعناه انه فعل ما أوجب الغضب عليه ولا انتقام منه
بان أمانته من غير استدلال ولا حضور لذلك وروى أحمد من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بغيره من الموت الفجأة
قلت أجمع بينهما بان الأول محمول على من استغنى وتأهب والثاني محمول على من فرط وقال ابن بطلان وكان ذلك والله اعلم في موت الفجأة من تحت
حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرهما من الأعمال الصالحة - قوله قال الخ في جواز الصدقة عن الميت وان ذلك ينفعه بولي
وأب الصدقة إليه ولا سيما ان كان من الولد - قال العلامة ابن عابد بن ردة المختار صرح علما ثانياً بابا يجمع عن الغير ان للأسان ان يجعل أبواب
عليه لغير وصلة وأوصافه وأوصافه وأوصافه كذا في الهداية بل في زكاة التكايفية عن الحيط الا فضل لمن يتصدق بقليل ان يوزع لجميع المؤمنين
المؤمنات كذا في تصول الميهود ولا ينقص من أجره شيء، أم - وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة
كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها إلى الميت عند ما يخلو غيرها كالصدقة والجمع وخالف المعتزلة في الكل، أم - قال الشيخ ابن الهارم وقتسوا
بقوله تعالى وإن كنتم لا تعلمون إلا ما سئله وسعى غير وليس سعيه وهي وان كانت مسوقة فصالحا في مصنف إبراهيم وموسى عليهما السلام فحيث لا يتوجب
بأنكار كان شريعة لنا على ما عرفت والجواب أنما وان كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتل أنما نحت أو مقتلة وقد ثبت ما يوجب المصداق ذلك وهو
في العيصين انه صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحى يشترى كبشين عظيمين سمينين اقرنين أحمرين مرجوحين فذبح
أحدهما عن أمته من شهد لله بالوحدانية وله بالبلغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد ورواه أحمد وأبو بكر والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة
رضي الله عنه وأخوه أبو نعيم في ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن أبي بصير سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبش
اقرنين أحمرين مرجوحين فلما وجههما قال إني وبهت وكبش الأية اللهم لك ومنك عن محمد وأمه باسم الله والله أكبر ثم ذبح رواء الحارث وقال
صحيح على شرط مسلم بنقص المتن ورواه ابن أبي شيبة عن جابر انه صلى الله عليه وسلم إلى بكشين عظيمين اقرنين مرجوحين فاطمعت أحدهما
وقال بسم الله والله أكبر اللهم عن محمد وآل محمد ثم ذبح الآخر وقال بسم الله والله أكبر اللهم عن محمد وأمه عن محمد لك بالتوحيد وشهد بالوحدانية
وكذا رواه الصحيح وأبو يعلى في مسندهما وروى هذا الحديث من حديث أبي داود رواء أحمد وأبو الطبراني وابن أبي شيبة ومن طريقه رواء أبو يعلى والطبراني ومن
حديث ابن بن مالك رواء ابن أبي شيبة أيضًا والدارقطني فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت فخرجه فلا يجد ان يكون القدر
المشترك وهو انه ضحك عن أمته مشهور يجوز تقييد الكتاب به بما يحمله صاحبه أم - ثم ننظر إليه والى حديث الباب والى ما رواه أحمد عن عبد الله
ابن عمر ان العاصم بن واثل نذر في الجاهلية ان يخر ما يذبحه وان هت من العاصم نحر حصته خمسين وان هت من العاصم نحر حصته خمسين وان هت من العاصم نحر حصته خمسين

عن ذلك فقال أما أبوك فلما قرأ بتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمتي لو فئت أئمتها أن تصدقت أئمتها قال نعم قال إن لي محرقاً فانا أشهدك أني قد تصدقت به عنها وما رواه أحمد والنسائي عن الحسن عن سعد بن حيازة أن أمة ماتت فقال يا رسول الله إن أمتي ماتت فأتصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سقى إناذ قال الحسن في تلك سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلاً قال يا رسول الله أنه كان لي إمرأتان في حال حياتهما فكيف لي بهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم إن من الميز بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك وإن تصوم لهما مع صيامك فهذه الآثار وما قبلها وما في السنة أيضاً من غيرها كثير قد تركناه بحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئاً من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواتر وكذا ما في كتاب الله من الأمر بالعدل والوفاق في قوله تعالى وَقُلْ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كُنْتُ مَعْتَصِماً وَمِنَ الْأَخْبَارِ بِاسْتِغْفَارِ الْمَلَائِكَةِ الْمُتَوَسِّلِينَ وَاسْتِغْفَارِ الْمُؤْمِنِينَ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ سَبَقُونَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَكَلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ قُطِيعٌ فِي حَصُولِ الْأَنْتِفَاعِ بِغَيْرِ الْغَيْرِ فَيُحَالَت ظَاهِرُ الْآيَةِ الَّتِي اسْتَدْلَاهَا إِذَا ظَاهَرَهَا أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اسْتِغْفَارُ أَحَدٍ لِحَدِّ أَحَدٍ بوجه من الوجوه لأنه ليس من سعيه فلا يكون له منه شيء ففتحتنا بانتفاء إرادة ظاهرها على صلاته فتعقبت بالمرحبة العامل وهو أولى من النعم، قلت والذي يجتث المؤمن على إهداء الثواب لأخيه المؤمن إنما أحسن المهدى له إلى المهدى في دينه وأدنى ما وأما مجرد عظمتها ومحبتها في القلوب لها علم من اتصافه بحال الأمور ومكارم الأخلاق وكونه ذريعة للخير وسيلة للمهذبة والفلاح ولا أقل من اتصافه بالإيمان وما يتبعه من الأعمال حسب ما وفق له فليس منشأ إهداء الثواب في جميع هذه الصور إلا عمل أعمال المهدى له العقلية أو الغالبية فانه هو البايع عليه والمحرك لذلك إلهي الأهل في قلب المهدى ولو لا إيمان المهدى له لما اجترأ مؤمن على إهداء الثواب إليه فالإهداء إنما يتسبب من إيمانه وحسناته ولا شبهة في أن أعمال المهدى له كلها داخلية في ذاته فلهذا لم يوجب الله له ما يصل إليه من ثواب يعلو من ثوابه وحسناته وثمرات حسناته بالحقيقة والكافرة لما كان صفاً ليدن من الإيمان ولم يكن له سعي فيه وفيما يتبعه من الإيمانيات لم يوجب له وصول الثواب إليه ولو أهدى أحداً إليه بمجمله وسفاهه كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر بن العاص - والله أعلم - وقد ثبت في ضمن إبطالنا القول المعتزلة انتفاء قول الشافعي ومالك مرجعاً إلى الله في العبادات البدنية بما في الآثار والله سبحانه هو الموفق - وقد قال العلامة ابن عابد بن م - ما من عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حذره المتأخرون من إلهامه في وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له عقبها ولو غاب عن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها إلى القبول ومقتضاء أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له وهذا اختاروا في إهداء الثواب إلى المهدى ما قرأته إلى فلان وما عتدنا قالوا وصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام ولو صلي وأصدق وجعل ثوابه لغيره من الأصوات والأحياء جاز أن يصل ثوابها إليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتاً أو حياً والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والتفعل - وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض - وفي كتاب الميراث للحافظ أبي عبد الله الدمشقي الشافعي في تبيين الجزية ما حاصله أنها تختلف في إهداء الثواب إلى الحي فقليل يصح لا إطلاق قول أحمد يفعل الخير ويجعل نصفه لأبيه أو أمه وقيل لا يكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذلك كانت في اشتراطية ذلك عند الفعل فقل لا تكون الثواب له فلهذا تبرع به وإهداء لمن أراد كأهله شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتفاعه عنه وهو الذي وعده القول الأول لا يصح إهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرية بهما عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجوز عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نفع الله تعالى بالفقر والأفلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهدى به بل يقطعه كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لو اشترط ذلك في حديث الحج عن النبي صلى الله عليه وسلم أن نفعه لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكن كما لو نوى أن يحب أو يبتغي أو يتصدق ويصنع إهداء نصف الثواب أو ثلثه كما نص عليه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل منهم ثلثه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وباقي لنفسه - م - بل من - قلت لأن سئل ابن حجر عن رجل عا لوقراً لأهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كالملا فاجاب بانه أفتي بجمع الثاني وهو الثلاث بسعة الفضل (تتمه) ذكر ابن حجر في الفتاوى والفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع إهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لأن جنته الرقيح لا يتجزأ عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلوة عليه وسؤال الوسيلة له قال وباتبع السبكي وغيره في الرقعة بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص إلا ترى أن ابن عمر كان يعتزم عنه صلى الله عليه وسلم عمراً بعد موته من عزة وحرارة ابن الحنفية وهو في طبقة الجنيد عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حجة وضحى عنه مثل ذلك، اه - قلت وليت فحذرك بخط منيف الحنفية الشهاب أحمد بن الشلبى ثم صاحب البحر نقل عن شرح أرطية للزيرى ومن جملة ما نقله ابن عقيل من الخبلة

وانما اعيدت في قوله وفي بضع احدكم لان هذا النوع من الصدقة اعرب قوله اياتي احدا شهوته الخ اي يقضيها ويقبلها. قوله اكان عليهما
وزن الخ قال الطيبي اقمه خذوا الاستفهام على سبيل التقرير بين لو وجاها تأكيد في الاستغفار في ارايته. قوله اذا جئتم في الحال الخ اي وعدكم
الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذ به اكثر من الحلال فان لكل جليل لذة والنفس بالطبع اليها تميل والشيطان الى مساعدتها اقبل والموتنة
فيها عادة اقل قوله كان له اجر الخ قال القاري فالاجر ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها ووضعها كالمباداة الى الاطعام في العيد وكما في المحرم
وغيرها من الشهوات النفسية الموافقة للاهوال الشرعية ولذا قيل الهوى اذا صادف الهدى فهو كانه يد مع العسل ويثير اليه قوله تعالى ومن اقل
ومن اتبع هواه ينفذ الله من الله هذا ما سخرني وخطري الي والله اعلم. قوله على ستين وثلاث مائة مفصل الخ بالاضافة والمفصل
بفتح الميم وكسر الصاد طينعة العظمين في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاوي الخ اي بعد تلك المقاصل، قال الطيبي اضعف
الثلاث وهي حرفة الى مائة وهي نكرة واعتذر بان الملازمة فلا اعتداد بها ولو ذهب الى ان التعريف بعد الاضافة محقق في خمسة عشر جزءا التركيب
لكان وجها حسنا، ام وقال الحافظ ومحمّد ان يكون ضمن السلاوي معنى العظم او المفصل فلما اضعف عليه كذلك يعني في الرواية الآتية بلفظ كل سلاوي
من الناس عليه صدقة والمفصل على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظمه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظمه مقاصل يمكن
بها من القبض والبسط وخضعت بالذكر لما في التصريح بما من دقائق الفوائد التي اختص بها الآدمي قوله عيشي يومئذ الخ اي وقت اذ فعل ذلك
قوله وقد زخر نفسه الخ اي ابدلها ونحوها. قوله قال ابو نؤمة وربما قال عيسى الخ من الاصا لا من المشي، قال النووي وقيل لاكثر رواية كتاب
مسلم الاول عيشي بفتح الياء والشين المجمة والثاني ضمها وبالسين المائلة ولبعضهم عكسه وكلاهما صحيح واما قوله بعد في روايته الملامد وقال انه
عيسى فبالهجمة لا غير واما قوله بعد في حديث ابى بكر بن نافع وقال فانه عيشي يومئذ فبالهجمة باتفاق فم قوله على كل مسلم صدقة الخ اي على سبيل
الاستحباب المتأكد او على ما هو اعرف من ذلك والعبارة صالحة للايجاب والاستحباب كقوله عليه الصلوة والسلام على المسلم مست خصال فذكر منها ما هو
مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليم مكارم الاخلاق وليس ذلك يرضى اجماعا قال ابن بطال واصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله مستطوعا
به وقد يطلق على الواجب ليجري صاحبه الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه. قوله ان الخ
اي ما يتصدق به كانه فمهم من لفظ الصدقة العطية فساو اعين ليس عند شئ فبين لمران المراد بالصدقة ما هو اعرف من ذلك ولو باعثة
المملوك ولا امر بالمعروف وهل تلتقي هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوما لقيامه من الغرض الذي اخل به فيه نظر الذي يظهر انها غير
لما تبين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المقاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فانه عيشي يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله
يعمل بديه الخ قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال وفيه الحث
على فعل الخير مما اسكن وان قصد شيئا منها ففصرفه فلينتقل الى غيره قوله يعين ذا الحاجة الخ يحتمل ان تكون الامانة بالفعل او بالمال او بالعباءة
او بالذلة او بالصيحة او الدماء. قوله المملوك الخ اي المستثني وهو اعرف من ان يكون مظلوما او عاجزا قوله بالمعروف والخير الخ شك من الراي

قال أريت أن لم يفعل قال يسيك عن الشرافة صدقة وحل ثنا محمد بن المثنى قال ناعبد الرحمن بن محمد قال
 ناسبعة بهذا الاسناد حل ثنا محمد بن رافع قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلاطي من الناس
 عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعبدل بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيحمله عليها او يرفع له عليها مئذنا
 صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها الى الصلوة صدقة وتيط الاذى عن الطريق صدقة
 وحل ثنا القسمين ذكرنا قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد المزيق بن همام
 ابن يسار عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصير العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول احدهما
 اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ اي يحجز او كسل قوله فانه صدقة الخ كذا وقع هنا بضم الموحى وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامساك قال ابن
 ابن المنير انما يحصل ذلك للمسك عن الشر اذا نوى بالامساك القرية بخلاف محض الترك والامساك اعم من ان يكون عن غيره فكانه تصدق عليه
 بالسلامة من ان لا يقع شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبي وانما هو
 للايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة اخرى فمن امكنه ان يعمل بيده فيتصدق وان يغني الملهو وان يات
 بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك لنفسه فيلحق بالجميع ومقصود هذا الباب ان اعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الاجر ولا سيما في حق من لا يقد
 عليها ويفهم منها ان الصدقة في حق النقاد عليها افضل من الاعمال النافعة ومحصل ما ذكر في حديث الباب انه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما
 بالمال او غيره والمال اما حاصل او مكتسب وغير المال اما فعل وهو الاغاثة واما ترك وهو الامساك ، ام وقع في آخر حديث ابن ذر عن الموهل ويجزئ
 عن ذلك كله ركعتا الضحى وهو يترك ما قد مناه ان هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض لان الزكاة لا تكمل بالصلوة ولا العكس فدل على
 افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكره الا بالعرف وهو من فطره الكفاية فكيف تجزئ عنه صلاة الضحى وهي من التطوعات قال
 الحافظ والمزني يظهر ان المراد ان صلوة الضحى تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحق للمؤمن ان يسع في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله
 التي هي بعد هذا لان المراد ان صلاة الضحى تقضى عن الايام بالعرف وما ذكره وما كان كذلك لان الصلوة على جميع الجسد فتترك المفاصل كلها
 فيها بالعبادة وكان صلواتها الضحى خضبت بالذكر لكونها اول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد اشار في حديث ابن ذر الى ان صدقة السلاط
 مخارية لقوله يصير على كل سلاطي من احدكم وفي حديث ابن هزيمة كل يوم تطلع في الشمس وفي حديث عائشة فيسمى وقد زجره نفسه عن النار قوله كل
 سلاطي من الناس الخ بضم الملهو وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفخر اي اعلة وقيل كل عظم يحوت صغير وقيل هو في الاصل عظم يكون
 في فرس اربعة واحد وجهه سواء وقيل وجهه سلاطيات قوله عليه صدقة الخ اي على كل سلاطي والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل
 من اعضائه فوجب الصدقة على السلاط مجازاً وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية اي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ اي
 على صاحب السلاط والعائد الى اليوم ومحدث اي فيه وتوصيفاً ليوم بذلك كفاية للتصديق على التعميم كما قالوا في قوله تعالى ما من منة الا في الآخرة
 ولا طاعة الا في الآخرة والحاصل ان الشئ اذا وصفت بوصف يعبر جميع افراده يصير نصفاً في التعميم ، قاله السدي رحمه الله قوله يعبدل بين
 الاثنين الخ فعل يعبدل المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزان ومن آياته يريكم الله في قوله وتعين الرجل في دابته الخ قال ابن بطال واذا
 اجر من فعل ذلك بداية غيره فاذا حمل غيره على دابة نفسه احتساباً كان اعظم اجراً قوله وبكل خطوة الخ بغير الخاء المرة الواحدة وبالضم ما بين
 القدمين قوله وتيط الاذى الخ اي تزيله عن الطريق كالشوكا والعظم والقذر - قوله حل ثنا معاوية بن مرزوق الخ بضم الميم وفقر الزاى تشديداً
 الرأى الشكيلة المكسرة ومم الى مرزوق عبد الرحمن - قوله ما من يوم الا فانية ومن ذاك لتأكيد الاستغراق - قوله لا ملكان ينزلان الخ قال السدي
 لا يقال لا فانية في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس من ذلك اذ لا يحصل به ترغيب ولا تهيب يردن التماع لاننا نقول تبليغ الصادق يقوم مقام
 التماع فينبغي للحاق ان يلاحظ كل يوم هذا الدماء بحيث كأنه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يسمع من الملكين لفعل وهذا هو قائم انما
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على ان المقصود بالذات الدماء لهذا وعلى هذا سواء علوا به ام لا والله اعلم - قوله اللهم اعط منفقاً خلفاً الخ اي منفقين
 من هله في عمله قوله خلقاً الخ اي موصفاً عظيماً وهو العوض عن ما لم او موصفاً في الدنيا ويدل في العقب لقوله تعالى وما كنا نقف بمؤمن شئ فهو موصوفه
 وهو حياً اتراراً قال الحافظ اما الخلف فاجنامه اولى ليتناول المال والثواب وغيرها وكمن منفق مات قبل ان يقع له الخلف المالى يكون

اعطى نسيكا تلقا حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير قالانا وكيع قال ناشبة ح وحديثنا محمد بن المثني واللفظ له قالنا
 محمد بن جعفر قال ناشبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا
 فيوشك الرجل يمشي بصدقة فيقول الذي اعطىها لوجنتها بما بالامس قبلتها فاما الان فلا حاجة لي بها فلا يجدر من يقبلها
 حل ثنا عبد الله بن براد الاشعري وابو كريب محمد بن العلاء قالانا ابو اسامة عن يزيد بن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليا تين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحدا يأخذها منه ويرى
 الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكدن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براد وتري الرجل حل ثنا
 قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن هبيل عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركوة ماله فلا يجد أحدا يقبلها منه وحتى تعود ارض العرب جلا عانا
 وحل ثنا ابو الطاهر قال نا ابن وهب عن عمر بن الحارث عن ابي يونس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

خلفه الثواب المتخذ له في الآخرة او ينفع عنه من سوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكا الخ اي من مسك عن خيره لغيره والتقدير يا لعطية في هذا
 للشاكلة لان التلف ليس بعطية قوله تلقا الخ يحتمل تلف ذلك المال بعينه او تلف نفس صاحب المال او المارديه فوات اعمال بالبر والتشغل بغيرها
 قال النووي لا نفاق الممدوح ما كان في اطاعات وعلى العيال والضيقات والطعونات وقال القرطبي وهو ميم الواجبات المندوبات لكن المسك عن
 المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يقبل عليه البخل المزموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرج به - قوله تصدقوا الخ اي
 اغنموا التصديق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا منه الغنى في اخذ مسك فالحق تصدقوا قبل ان لا تصدقوا فاقول ومن اغنموا
 مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فالحجاب ان الواحد يثاب ثواب المجازاة والفصل والثاني ثياب ثواب الفضل فقط والاول ابرم والله اعلم
 كذا في الفقر - قوله فيقول الذي اعطىها الخ والحكمة كل رجل عرضت عليه وكان من قبل مستحقا لها - قوله فلا يجد من يقبلها الخ قال الحافظ يحتمل ان
 يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزم البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو ظيروا وقع في حديث عدي بن حاتم وفيه لمن
 طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبالا كفه ذهبا يلتمس من يقبله فلا يجد واخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن
 ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتي بابا المال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما
 يبرح حتى يرجع بماله يتدن كرم من يضعه فيه فلا يجد فيرجع به قلاخى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابي هريرة الذي ساق في النسخ
 فظاهره يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارثة بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابرم لا والله اعلم
 عدي لا يشاء من الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدي ان الاولين وقعا وشاهداهما وان الثاني
 سيقع فكان كذلك لكن بعد من عدي في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط علم العدل وایصال الحقوق لاهلها حتى استغفوا واما قبض المال الذي
 يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم بقيام الساعة ام وسياق بيان ذلك في حديث ابي هريرة - والله اعلم -
 قوله بالصدقة من الذهب الخ حخته بالذكر مبالغة في عدو من قبلها وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة اخر النظاهرة
 اريد بجدة العدد الكثيرة ويؤيد ما في حديث انس وتكثر النساء وفيه الرجل حتى يكون خمسين امرأة القيمة الواحد اي من يقوم بأمرهن والاولى لاهلها اشعارا
 بما سوسم به - من كون الرجال قواما على النساء قال القرطبي في التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطوات ام لا ويحتمل ان يكون ذلك
 يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيترد به الواحد ، بغير عدد جهلا بالحكم الشرعي من الحافظ وقد جعل ذلك من امارة الزمان من
 اهل هذا الزمان مع دعوة الاسلام والله المستعان - قوله ياتن به الخ قال النووي اي يفتن اليه ليقو ويحاجهم ويثبت عنهم كقبيلة يفتن
 رجلا لها واحد فقط وبقيت نساءها قيل ان يد لك الرجل ليدان - فمن يقوم بجرائهم ولا يطعم فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة
 النساء الخ قال النووي سببه كثرة الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحة كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج اي القتل وقال الحافظ
 الظاهر غملا لمة محضه للسبب آخر بل يفد ما الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من الكون ويكثر من يولد من النساء - قوله وهو ابن عبد الرحمن
 القاري الخ بتشديد الاء منسوبة الى القادة القبيلة المعروفة قوله وبقيض الخ بفتح الاء اي يسيل من كثرته من كل جانب كالسيل يسيل الى الخلق اليه
 كل الميل قوله مر دجا الخ بضم الميم جمع مرج وفي النهاية المرج الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيه الدواب الخ تحل تسرح مختلطة كيف شاءت
 قوله واعمارا الخ اي مياها كثيرة جارية في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلموا ويحرضون عنها فنفية محتملة لا تزرع ولا تسقى من

لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يموت رب المال من يقبله منه صدقة ويدعى اليه الرجل فيقول لا أرب لي فيه
وحل شئنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كريب ومحمد بن يزيد الرقاعي واللفظ لواصل قالوا تأمل محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقي الأرض أفلاذ كبد ها أمثال الاستطوان من الذهب الفضة فيجي القاتل
فيقول في هذا قتلتي ويحي القاطع فيقول في هذا قطعت يدي ثم يدعونه فلا يأخذ
منه شيئاً حل شئنا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن زكريا عن سعيد بن سجيل بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه
مياها وذلك لقللة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقللة الأقال وعدد ما فراغ لذلك ولا هتامة قوله حتى كثر
فيكم المال الخ قال الحافظ والتقييد بقوله فيكم يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسام أموال الغزى المرم
ويكون قوله فيفيض حتى يموت رب المال إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تفرغ ماله وقنع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجيب
من يقبل صدقة ويكون قوله وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي به إشارة إلى ما يقع في زمن عيسى بن مريم فيكون في هذا الحديث إشارة
إلى ثلاثة أحوال الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثوبيل فيه يكثركم المال الثانية إلى الفضة من الكثرة بحيث
أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من ثوبيل يكون رب المال وذلك ينطبق على ما وقع في
زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة فيه الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يموت صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته و
يزداد ما يعرضه على غيره ولو كان من لا يستحق الصدقة فيأتي أخيه فيقول لا حاجة لي فيه وهذا في زمن عيسى عليه السلام وأما وقال في موضع آخر
ويحتل أن يكون هذا الأخير لاستغناء كل من نفسه عند طريق الفلانة فلا يلزم على أهل فضل عن المال وذلك في زمن الدجال وأما بحصول
الامن ألفظ والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عند يده غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم وأما عند خروج النار التي تسوقهم إلى
المحشر فيعتر حينئذ الظهور وتباع المحلقة بالبحر الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولده
وأهله وهذا أظهر لا حتمالات وهو ما تناسب لصنيع البخاري والعلو عند الله تعالى قوله حتى يموت رب المال من يقبله الخ قال الحافظ لم يمتد
أوله وضمم إلهاء ورب المال منصوب على المفعولية وقادله قوله من يقبله يقال فقه الهمة وأوله يقال أهمة ألا مقلقة وقال
التتوي في شرح مسلوخ بطور بوجهين أشهرهما الضم أوله وكسر إلهاء ورب المال متعول والفعل من يقبل أي يجزته والثاني بفتح أوله وضم إلهاء ورب
فعل ومن مفعول أي يقصد الله اهله - قوله لا أرب لي فيد الخ بفتح الهمة والراء أي كالحاجة لي به لاستغناء في عنه قوله محمد بن يزيد الرقاعي الخ منسوخ
إلى جملته وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاع بن سماعة أبو هشام الرقاعي قاضي بغداد - قوله تقي الأرض الخ مضارع من التقي أي تقي الأرض
قوله أفلاذ كبد ها الخ بفتح الهمة جمع الفلذة وهي القطعة المقطوعة طويلاً وسمى ما في الأرض كبدًا تشبيهًا بالكبد التي في بطن البعير لأنها أحب ما هو
مغنياً كما أن الكبد أطيب ما في بطن البعير وأما قلنا في بطن البعير لأن ابن الأعرابي قال الفلذ لا يكون إلا للبعير فالخ في بطن البعير كوزها
وتقرها من بطونها إلى ظهورها قوله أمثال الاستطوان الخ بضم الهمة والطاء وهو جنس الأسطوانة واحد وهو الساية والعمود وشبهه بالأسطوانة
لعظمه وكثرته - قوله من الذهب والفضة الخ قيل معناه أن الأرض تلحق من بطنها ما فيه من الكوز وقيل ما ربح فيها من العروق المعدنية قوله
في هذا قتلتي الخ أي في طلب هذا الغرض ولا حل تحصيل هذا المقصود قتلتي من قتلتي من أنفس قوله ويحي القاطع الخ أي قاطع الرحم لشدة الحرص
على المال قوله قطعت يدي الخ بصيغة المجهول ولو روي معلوماً لكان له وجه أي تسبب لشطط يدي قوله ثوبيل عنيته الخ بفتح اللال أي يكثر كوزها
قاعة الأرض من الكثرة والمحدث لاستغناءهم عنه قوله ولا يقبل الله إلا الطيب الخ جملة معارضة بين الشرط والجزاء وفيه إشارة إلى أن غير الحلال
غير مقبول وإن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم قال القرطبي وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرمان لأنه غير مملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه
والمصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموماً منهيًا من وجه واحد وهو محال قوله إلا أخذها الرحمن الخ ولعل ذكر الرحمن
للاشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه قوله بيمينه الخ قال المازني قد ذكرنا استحالة الجارية على الله سبحانه وتعالى وإن هذا الحديث
وشبهه إنما عارضه على ما اعتادوا في خطابه ليفهموا أن الله تعالى هنا من قبول الصدقة بأخذها في الكف وعن تضعيف أجرها بالتربية قال القضاة في
لما كان الشيء الذي يرتضى ويغفر لخطيئته باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعمل للقبول والأرض كما قال الشاعر إذا ما رايه رفعت الجحش
تلقاها عرابي باليمين - قال وقيل عرابي باليمين هنا عن حجة القبول والرضا إذا الشال بضمة في هذا قال وقيل المراد بكفت الرحمن هنا وبيمينه كذا

تدفع اليه الصدقة واما اخفاها الى الله تعالى اضافة ملك واختصاص لوضع هذه السدقة فيها لله عز وجل وقال ابراهيم بن الميمون الكناية عن الرضا
والقبول بالملك باليمين للثبوت المعالي المعقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات اى لا يتشكل في القبول كما لا يتشكل من عين
التلقى للشيء عينية لان تناول كالتناول لمعهود وكان المتناول به جارة وقال الترمذي في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمنون
بمذهب الاثر ولا ينزهون فيها تشبيها ولا يقولون كيف هكذا يدعى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وانكروا المحبة هذه الروايات انتهى وقال
المخطا بذكر اليقين في هذا الحديث معناه حسن القبول فان العادة تجرت من ذوق الادب بان تصالح اليقين عن مشايخ الاشياء والدينونة واما ما يشر بهما
الاشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف الى الله تعالى من صفات الابدان لان الشئ المحل المنقص في الضعف وقد مر في كتابنا يدعيه يمين وليالي
عندنا الجارية انما هي صفة جام بها التوقيف فمن نطقها على ما جاءت ولا تكلفها وهذا مذهب اهل السنة والجماعة - انتهى - وقد تقدم بعض ما يتعلق
بأمثال عند النعمان واصفات في شرح حديث النزول من ابواب صلوة الليل فليراجع قوله حتى تكون اعظم من الجبل الخ والظاهر من المراد لبعضها
ان عينها تعظم لتثقل في الميزان ويحتمل ان يكون ذلك معبرا بيمين شويب قوله فله الخ بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لا تدعى الخ فينظم
وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع افلام كعدو وعاء وقان اوزيد اذا فحت الفاء شدت الواو واذا كسرتما سكنت اللام كجرو وضرب به المشل
لانه يزيد زيدا بينة وكن الصدقة نتائج العمل واحوج ما يكون المنتاج الى التسمية اذا كان فطما فاذا احسن العناية به انتهى الى حلا الكمال ولكن ذلك على
ابن آدم سيما الصدقة فان المبدأ الصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها ليكسبها نعمت الكمال حتى يتهنى بالتضييع الى نصاب تقع المناسبة
بينه وبين ما قدر نسبة ما بين التمر الى الجبل - قوله او فضينه الخ والفصيل ولد الناقة اذا فصل من ارضاع أمه فصيل يحسنه مقبول كجرح وقيل
يحسنه مجروح ومقتول - قوله من كسب طيب الخ معنى الكسب المكتسب والمواد به ما هو اعظم من تعاطي التكتب او حصول المكتسب بغير تعاطي كالميراث
وكانه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال - قوله او قوصه الخ بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الغنمية قوله ان الله طيب الخ قال القاصي
رحمه الله الطيب ضد الخبيث فاذا وصف به تعالى اريد به انه منزوع عن النقائص مخلص عن الاوقات واذا وصف به العبد مطلقا اريد به
انه المتعزى عن زائل الاخلاق وقبائح الاعمال والمخل بأضداد ذلك واذا وصف به الاموال اريد به كونه حلالا من خيالات الاموال ومخالفات
انه تعالى منزوع عن العيوب فلا يقبل ولا ينبغي ان يتقرب اليه الا بما يناسبه في هذا المعنى وهو خيرا ما هو الحلال كما قال تعالى كن تبتا لو اذبح حتى
تشفقوا مما يحبون قوله يا ايها الراسل كلوا من الطيبات الخ هذا النداء خطاب لجميع الانبياء ولا فهو خوطوا يذ لك دفعة واحدة لا خروا رسلا
في اوقات مختلفة بل على ان كل واحد خوطب في زمانه ويمكن ان يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الانبياء او باعتبار انه تعالى ليس عنده صبح
ولا مساء وفيه تنبيه عليه على ان اياها الطيبات شرح قديم واعراض على الرهبانية في رفضهم اللذات واما ما الى ان اكل الطيب مورث العمل
الصالح وهو ما يتقرب به الى الله تعالى قوله يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم كما قال اى حلالاته او مستلذاته وتبته واشكر طيبه
ان كثر اياته لعبادته وفيه اشارة الى ان الله تعالى خلق الاشياء كلها لعباده كما قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانه خلق
عباده لمعرفته وطاعته كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من دنيهم ولا يذوقون الا طوعهم قوله يطيل السفر
الى وجه الطاعات كجرح وزيارة مستحبة وصلة رحم وجماد وتعلو العلو وغير ذلك قوله يمد يديه الى السماء الخ لانها قبلة الدعاء

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كيليلية وأما حجاب النار

يأبى يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأبى يستجاب لذلك **حل شناعون بن سلام**
 الكوفي قال نازهي بن مغيرة الجعفي عن أبي إسحق عرعيل الله بن معقل عن عدي بن حاتم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمره فليستقر له ثمرة فليستقر له ثمرة فليستقر له ثمرة فليستقر له ثمرة فليستقر له ثمرة
 ابن خشرم قال ابن حجر ناو قال الأثران أنا عيسى بن يونس قال نا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر أشم
 منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر باين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمره زاد ابن حجر قال الأعمش
 حدثني عمر بن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه ولو بكلمة طيبة وقال إسحاق قال الأعمش عن عمر بن مرة عن خيثمة
 قوله يارب يارب الخ أي فائلا مكر يارب وفيه إشارة إلى أن الذنوب بلفظ الرب مؤثر في الإجابة لا يذنبه بالاعتقادات يان وجوده فاقض
 عن تربيته واحسانه وجوده وامتنانه قوله وقضى بالحرام الخ بعضهم القين وكسر اللذان المعجمة الخفة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخ
 المصابيح وقعت مقيدة بالتشديد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ المشكوة والمخفى في قوله بالحرام الخ أي في أي بالحرام من
 صغره إلى كبره قال الأثران ذكر قوله وقضى بالحرام بعد قوله مطعمه حرام ما لأنه لا يلزم من كون المطعم حراما التغذية به وأما تنبيهها به على استواء
 حاليه اعني كونه منقفا في حال كبره ومنقفا عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى ياطنه فاشار بقوله مطعمه حرام إلى حال كبره وبقوله غذى بالحرام
 إلى حال صغره وهذا دل على أن ترتيب في الواو ذهب المظهر إلى الوجه الثاني وترجح الطيبي الوجه الأول ولا يمنع من الجمع فيكون إشارة إلى أن
 عدم إجابة الدعوة إنما هو لكونه مضيقا على تلبس الحرام والله تعالى أعلم بما لم أره من قوله فاني يستجاب لذلك الخ أي من أين يستجاب لمن هذه
 وكيف يستجاب له قال الأثران رحمه الله وفيه أيضا أن يان حل المطعم والمشرب مما تنوقت عليه إجابة الدعاء ولذا قيل إن الدعاء جناحين أكل
 الحلال وصدق المقال قال الترمذي رحمه الله تعالى إن الله يرحم العبد الذي أتى فيه السقم أخذ منه الحمد وأصابه الشدة وعلاه الغيرة فطفق
 يدعو الله على هذه الحالة وعندنا أنها من مظان الإجابة فلا يستجاب له ولا يعاين بأمره وشقائه لأنه ملتبس بالحرام صارت النفقة من خير حكمها
 قال الطيبي رحمه الله فاذ كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم
 طوبى لبيد اخذ بعتان فرسه في سبيل الله اشعت رأسه مغبرة قد مائة أم - قال وكل هذه الحالات حالة على غاية استحسان الداعي للإجابة وذلك
 تلبية الخيبة على أن العتار وقوى والحاجز مانع شديد قال الأثران رحمه الله قوله فاني يستجاب لذلك الظاهر أنه استبعاد لا يأس وعلى كل تقدير
 فالاستبعاد في حق من جمع بين الثلاث **باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأما حجاب من النار - قوله**
 أن يستتر من النار الخ أي يجعلها سترا وحجابا من النار قوله عن خيثمة الخ بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعد ما مثلته هو ابن عبد الرحمن الجعفي
 قوله عن عدي بن حاتم الخ هو الطائي المشهور قوله ما منكم من أحد الخ ظاهر الخطاب للصحية ويلحق به المؤمنون كلهم سابقهم ومقصودهم أشار
 إلى ذلك ابن أبي جبر في قوله ليس بينه وبينه ترجمان الخ بفتح الهمزة وضم الجيم ويضمان ويفتان وهو الذي يترجى الكلام أي يقلبه من لغة إلى أخرى
 والمراد أن الله سبحانه وتعالى يكلمه ويخاطب العبد بلا واسطة ولم يكن في هذه الرماية ما يقول لو كان بينه وبينه ترجمان في رواية أخرى ثلثون له أو أوتك مالا
 فليقولن بل ثلثون له أو أوتك مالا فليقولن بل - قوله فلا يرى إلا ما قدم الخ أي ما قدمه من أعماله السيئة وفي رواية محمد بن خليفة
 فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ورأيت خيثمة في المعتلة في ذلك وقوله أمين وأشم بالنصب فيها على الظرفية
 والمراد بها العين والشمال قال ابن خزيمة نظر العين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان من شأنه إذا دهمه أمران يلتفت يمينا وشمالا يطلب الخوف
 قتل ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقا يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يفضي به إلى النار كما وقع في رواية
 محمد بن خليفة - كذا في القم - قوله فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه الخ قال ابن خزيمة والسبب في ذلك أن النار تكون في ممره فلا يمكنه أن يجي عنها
 إذا لم يكن له مخرج وعلى الضابط وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف وقلنا نعم البيهقي في البحث عن مرسل عبد الله بن بابويه بسند رجاله ثقات
 رفعه كافي أنكم باليوم حتى من دون جهم وقوله حتى بعضهم بعضهم أجمع بعد ما مثلته مقصور جمع جات وأنكم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان السالي
 الذي يكون عليه أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم وغيره يكون يوم القيامة على مثل حال قوله ولو بشق تمر
 كسر المعجمة نصفها أو جانبها أي اجعلوا بيتكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشق يسير وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وأجل
 وأن لا يحتقر ما يتصدق به وأن اليسير من الصدقة يساوي المتصدق من النار قوله ولو بكلمة طيبة الخ قال ابن خزيمة المراد بالكلمة الطيبة هنا

باب من المنفق والجحيل

ولم يلفظ بشر بالمطوعين وحديثنا محمد بن بشار قال حدثني سعيد بن الربيع **رح** وحديثه اسحق بن منصور قال نا
ابو اود كلاهما عن شعبة بهذا الاسناد وفي حديث سعيد بن الربيع قال كنا نحامل على ظهورنا **وحديثنا** زهير بن حرب
قال ناسفان بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به الرجل ينجى اهل بيت ناقة تدعى بجس وتروح بعسان
ابوها لعظيم **وحديثنا** محمد بن احمد بن ابى خلف قال نا زكريا بن عدي قال نا عبد الله عن زيد بن عدي بن ثابت عن ابى
حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نعى فذكر خصا لا وقال من منح صيحة غدت بصدقة وراحت بصدقة
صباحها وغبوقها **وحديثنا** عمر الناقد قال ناسفين بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال عمر وحديثنا سفيان بن عيينة قال وقال ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم **مسئل المنفق والمنفق في كمثل رجل عليه**

والنكته فيه التوهم بالخاص لان السخرية من المقل اشد من المكثر غاليا والله تعالى اعلم - **قوله** كنا نحامل على ظهورنا **رح** قال الفتوى محنته
نحل على ظهورنا بالاجرة ونصدق من تلك الاجرة او نصدق بها كلها فنفه التخصيص على الاعتناء بالصدقة وانه اذا الركن له مال يتوصل الى تحصيل
ما يتصدق به من محل بالاجرة او غيره من الابواب المباحة **باب فضل المنحة** - **قوله** يبلغ به **رح** معناه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فكانه قال
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل ينجى اهل بيته ناقة تدعى بجس وتروح بعسان **قوله** رجل ينجى اهل بيته ناقة
ياكلون لبنها مدة ثريد وهذا اليه وقد تكون المنحة عطية للرقبة بناقها مؤبدة مثل الهبة **قوله** تدعى بجس **رح** قال السندي قال الشراح بعض
العين وتشهد بالمسئلة في القدر واما العشاء بالمسئلة والمدفقيل يعني العس ايضا وقد وقع في بعض النسخ بعثا بالهبة والمدفقيل لم يشرع في الشراح له
والظاهر ان المراد حينئذ بقدر ما يتعسر والله تعالى اعلم **قوله** وتروح بعسان **رح** قال الحافظ اشارة الى ان المستعير لا يستأصل لبنها - **قوله** ان اجرمنا
لعظيم **رح** قال القاري ولعل بعض اخفاء العرب كانوا يذمون هذه العطية لانها مخالفة لطبع الكرام على طريق النجاسة فمدحها رعا عليه هوانا ما كيد
كله لا يترك كله وان القليل له اجر يزيل ذنبا جليل **قوله** من منح منحة النعم **رح** في بعض النسخ منحة بفتح الميم والمنحة بالنون والمنحة وزن عظيمة
هي في اصل العطية قال ابو عبد الله المنحة عند العرب على وجهين احدهما ان يعطى الرجل ساجه صلة فتكون له والآخر ان يعطيه ناقة او شاة فيمنع
بجلها ويرها زمنا ثم يرد بها والمراد في حديث الباب عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم يرد بها لصاحبها وقال القزاز قيل لا تكون المنحة الا ناقة
او شاة والاول اعرج - **قوله** غدت بصدقة **رح** قال الحافظ الاثنان من الصدقة والعطية فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق
الصدقة على المنحة مجاز ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس الهبة والهدية **قوله** صباحها وغبوقها **رح** الصبح
بفتح الصاد الشرب اول النهار والغبوق بفتح الغين اول الليل والصبح والغبوق منصوبان على النظر وقال القاضي عياض هما مجروران على ابدل
من قوله صدقة قال ويعلم نصحهما على الظرف **باب مثل المنفق والجحيل** **قوله** مثل المنفق والمنفق **رح** قال الفتوى هكذا وقع هذا الحديث
في جميع النسخ من رواية عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله **رح** في باقي الروايات مثل الجحيل والمنفق وتفسيرها آخر
الحديث يبين هذا وقد يجمل ان صحة رواية عمر هكذا ان تكون على وجهها وفيها محذوف تقديره مثل المنفق والمنفق وقسمها وهو الجحيل وحذف
الجحيل للدلالة على المنفق والمنفق عليه كقول الله تعالى **رح** اي والبرد وحذف ذكر البرد لدلالة الكلام عليه واما قوله والمنفق فوقع
في بعض الاصول المنفق بالتاء وفي بعضها المصدق بجزءها وتشديد الصاد وهما صحيحان واما قوله كمثل رجل فمكلا وقع في الاصول كلها كمثل
رجل بالافراد والظاهره تغيير من بعض الرواة وصوابه كمثل رجلين ولما قوله جنتان او جنتان فالاول بالياء والثاني بالنون ووقع في بعض الاصول
عكسه واما قوله من لدن شديهما فكذا هو في كثير من النسخ المختلة واكثرها شديهما بضم الشاذلي وواحدة مشددة على الجمع وفي بعضها ثديهما بالثنية
قال القاضي عياض وقع في هذا الحديث اوها من كثرة من الرواة وتصحيح وتخريف وتقديم وتأخير ويعرج صوابه من الروايات التي بعده فمنه مثل
المنفق والمنفق وصوابه المنفق والجحيل ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جنتان ومنه قوله جنتان او جنتان بالشك وصوابه جنتان
بالنون بلا شك كما في الحديث الآخر بالنون بلا شاة والجنتان الدرهم ويدل عليه الحديث نفسه **قوله** فأنزلت كل حلقة فنجحها وفي الحديث الآخر جنتان من جديده من قوله
سيفت عليه او مرث كذا هو في النسخ مرث بالراء قيل ان صوابه مدت بالذال فيجوز سبقت وكما قال في الحديث الآخر انيسط لكنه قد يصح مرث
على نحو هذا المعنى والسابق الكامل وقد رواه البخاري ما دلت بلل مخففة من ما اذا مال ورواه بعضهم ما رت معناه سالت عليه وامنت و قال
الازهر معناه نردت وذهبت وجاءت يعني لكها ومنه قوله واذا اراد الجحيل ان ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هم المتصدق بصدقة استعت عليه حتى تعفى اثره واذا هم بالخيل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يداها الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يؤتسعها فلا يستطيع **وحل شي** سويد بن سعيد قال حل شي خص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدون تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد الحمد على ان تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد عتيق فاصبحوا يتحدون تصدق على غني قال اللهم لك الحمد الحمد على غني لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدون تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد قبلت اما ان زانية تسحق بها عن زناها ولعل الغني يتبر فيفق ما اعطاه الله ولعل السارق يستعقب بها عن سرقة **وحل شي** ابوبكر بن ابي شيبة وابوعامر الاشعري وابن نمير وابوكريب كلهم عن ابي اسامة قال حدثني برید عن حماد بن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الامين الذي يتصدق ورعا قال اعطى امر به فيعطيه كاملا مؤثرا طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر له به اهل المتصدقين **وحل شي** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعا عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله

وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه **قوله** قال رجل ان وقع عند احد من طريقي ابن طيعة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل **قوله** لا تصدقن ان هو من باب الالتزام كالتزامك مثلاً والقسم فيه مقدركا كما قال والله لا تصدقن - كذا في النسخ **قوله** الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل اخلاص **قوله** في يد زانية ان هو لا يعلم انها زانية **قوله** تصدق الليلة ان بعض اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على ان الصدقة كانت عند شخص خاصة باهل الحاجة من اهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة **قوله** اللهم لك الحمد على زانية ان قال الحافظ المهر المهر لك الحمد اي لا لان صدقتي وقعت بيدي من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك با رادك او لا رادك فان ارادة الله كلها جميلة قال الطيبي لما عزم على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حياء لله على انه لم يقدر ان يتصدق على من هو استحقاقاً منها او اجري الحمد مجرى التسليم في استحالة عند شاهد ما يتعجب منه تعظيماً لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضاً فقال اللهم لك الحمد على زانية اي اني تصدقت عليها فهو متعلق بحدوث انتي - ولا يظن بعد هذا الوجه وما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الاول وانه سلم وفوض وحض بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لانه المحجوز على جميع الحال لا يصل على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى غلاما يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - **قوله** لا تصدقن بصدقة اخرى احلها تقع في محلها وفيه استحباب اعادة الصدقة اذا لم تقع الموقع **قوله** فاق في رواية الطبراني في مسند الشاميين فساء ذلك فاق في منامه **قوله** اما صدقتك فقد قبلت ان اي صدقاتك كلها مقبولة فلا تخشون من متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في ركعة الفرض ولا دلالة في الخبر على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عند نائه لودفع الركعة بتجزئة لمن يظنه مضرباً فان انه غني او ابوه وابنه لا يعيد لانه اتي بما وسعه حتى لودفع بلا تخير لو يجز ان اخطأ وتفصيل الفرض وتحقيق الدلالة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر المتخير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدعة ولو ظهر لك عدم القبول **قوله** ولعل الغني يعتبر ان اي يعطه ويتذكر **قوله** يستعقب بها عن سرقة ان اي امام طلقا او مدة الاكتمال وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انه يركبان للمعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كما قال القرآن يكون كفراً -

باب اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرف **قوله** ان الخازن المسلم الامين قال الحافظ قد قيد الخازن فيه بكونه مسلماً فاخرج الكافر لانه كانية له وبكونه أميناً فاخرج الخائن لانه ما زور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً اي بكون نفسه بذلك طيبة لا يهدم النية فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها ام - **قوله** الذي ينبغي ان يعطاه مكسورة مثقلة وخفيفة **قوله** موثراً ان يفتح الفقه المشددة اي تأثراً فهو تأكيد وكبرها حال من الفعل اي مكثراً اعطاه **قوله** طيبة به نفسه ان اي راضية غير شحيحة بالعطاء **قوله** قيد فعه الى الذي امر له به ان قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاول ان لقوله ما أمر به وعدم نقصان ما أمر به لقوله كاملاً مؤثراً وطيباً لنفس بالمتصدق ان بعض الخزان والخلع لا يرضون بما أمر به من الصدقة واعطاه من أمر له لا اني مسكين آخر - **قوله** احد المتصدقين ان غضب على جميع روايات الصحيحين بفتح الفاء على التثنية كما يقال القدر احد الساتين مبالغة اي الخادم والمتصدق بنفسه متصدق فان لا ترجيح لاحدهما على الآخر

باب امر الخازن الامين لا بد ان يعطى
دقيقاً غير مفسدة بأذنه الصريح او العرف
دقيقاً غير مفسدة بأذنه الصريح او العرف

صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره وما كسبت للغازن مثل ذلك لا ينقص أجرهم أجر بعض شيئاً **وحدثناه** ابن أبي عمير قال نا فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاستاد وقال من طعام زوجها **حدثننا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما كسبت لها بما انفقت للغازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً **وحدثناه** ابن نمير قال نا ابى أبو معوية عن الأعمش بهذا الاستاد نحوه **حدثننا** أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير وزهير بن حرب جميعاً عن حفص بن غياث قال ابن نمير حدثنا حفص عن محمد

في أصل الأجر فتألو ولا يلزم منه ان يكون مقدار الثوابهما سواء لان الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي انه لم يرد الا بالانصاف
وليصح ان يقال على الجمع ويكون معناه انه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكر ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها الخ اي من طعام زوجها
الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى - قوله والخازن مثل ذلك الخ اي بالشرط المذكور في حديث ابي موسى - قوله لا ينقص لهم
اجر بعض شيئاً الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ويحتمل ان يراد مساواة بعضهم بعضاً والله اعلم كذا في الفقه، قال النووي مع حاشا
الياب ان المشارك في الطاعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة ان له اجراً كما لصاحبه اجر وليس معناه ان يزاوجه في اجره والمراد المشاركة
في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب لهذا ثواب ان كان احدهما اكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابيهما سواء بل قد يكون ثواب هذا اكثر وقد يكون
عكسه فاذا اعطى المالك نخازنه او امرته او غيرها مائة درهم او نحوها ليوصلها الى مستحق الصدقة على باب داره او نحوها فاجر المالك اكثر وان اعطاه
زمانة او غنيفاً ونحوها ما ليس له كثير قيمة ليلزم به الى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذاهب اليه بأجرة تزيد على الزمانة والغنيف
فأجره اكيل اكثر وقد يكون عمله قد رغب في مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء واما قوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وان
كان احدهما اكثر كما قال الشاعر اذ امت كان النكس نصفان بيننا، وأشار القاضي الى انه يحتمل ايضا ان يكون سواء لان الأجر فضل من الله
تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرى بقبول ولا هو بحسب الأعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء واختار الاول وقوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما
ليس معناه ان الأجر الذي لاحدهما يزحمان فيه بل معناه ان هذه النفقة والصدقة التي اخرجها الخازن او المرأة او المملوك ونحوهم بأذن المالك
يترتب على جملتها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيبك ماله ولهذا نصيب لعله فلا يزاوجه صاحب المال العامل في
نصيب عمله ولا يزاوجه العامل صاحب المال في نصيب ماله واعلم انه لا يلد للعامل وهو الخازن والزوجة والمملوك من أذن المالك في ذلك فأت
لم يكن أذن اصلاً فلا أجر لاحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم عند تصرفهم في مال غيرهم بغير اذنه والاذن ضربان احدهما الأذن الصريح في النفقة
والصدقة والثاني الاذن المفهوم من اطراء العرت والعادة كأعطاه السائل كسراً ونحوها مما جرت العادة به واطرد العرت فيه وعلموا بالعرف رضاه
الزوج والمالك به فآذنه في ذلك حاصل وان لم يتكلم وهذا اذا علم رضاه لاطراد العرت وعلم ان نفسه كنفوس غالب الناس في السامحة بذلك الرضا
به فان اضطرب العرت وشك في رضاه او كان شخصاً يشك بذلك وعلم من حاله ذلك او شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله الا بصريح
آذنه واما قوله صلى الله عليه وسلم وما أنفق من كسبه من غير امره فان نصف أجره له فمعناه من غير امره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون
معها اذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الأذن الذي قد بيناه سابقاً انا بالصريح واما بالعرت ولا بد من هذا التأويل لانه صلى الله عليه وسلم
جعل الأجر مناصفة وفي رواية اخرى او دفلهما نصف أجره ومعلوم انهما اذا انفق من غير اذن صريح ومعرفة من العرت فلا أجر لهما بل عليهما وزعفتين
تأويله واعلم ان هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فان زاد على المتعارف لم يجز وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا
انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم الى انه قد يعلم رضا الزوج به في العادة وتبته بالطعام ايضا على ذلك
انه يسمح به في العادة بخلاف الدرهم والدينار في حق اكثر الناس وفي كثير من الاحوال واعلم ان المراد بنفقة المرأة والعيل الخازن النفقة على
عيل صاحب المال وعلفاته ومصالحه وقاصديه من ضيعت وابن سبيل ونحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح او العرت والله اعلم - انتهى كلام
النوري رحمه الله وقال الشيخ بديل الدين العيني ان ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وبأختلاف احوال الزوج من مسامحته ورضاه بذلك او
كرهته لذلك وبأختلاف الحال في الشيء المنفق بين ان يكون شيئاً يسيراً يساه به وبين ان يكون له خطر في نفس الزوج فيجوز بمثل ذلك ان يكون ذلك
ربطاً بنحو فاساده انما هو بين ان يكون يخرجه لا يشبه عليه الفساد قوله صلى الله عليه وسلم الخ والزوج مثلاً اجرها قوله من غير ان ينقص من اجورهم شيئاً الخ هكذا وقع في صحيح البخاري
بالنصب قال العلامة السدي اي من غير ان ينقص ذلك وهو ثبوت الأجر لكل مثل ما لا آخر من اجورهم اي اجور الثلاثة الذين هم المرأة والنزير

باب فصل في نكاح النكاحين من نكاح النكاحين

ابن زيد عن غير مولى أبي اللحم قال كنت ملوكاً فأسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق من مال مولى بشي قال نعم والأجر بينكما نصفان وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عمر بن مولى أبي اللحم قال امرئ مولاى ان اقلد لحماً فجاء في مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاى فضربنى فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال لوضربه قال ليطي طعاًى بغير ان أمره فقال الأجر بينكما حل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد المزيق قال نا مكرم عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نا حديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بأذنه ولا تأذن في بيته وهو شا هذا كتابنا وما أنفقنا من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له **حل ثنا** أبو الطاهر وحولته بن يحيى النخعي في اللفظ لا في الظاهر قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا اقرب مما ذكره النووي رحمه الله تعالى اعلم قوله عن غير مولى أبي اللحم لاى مولاى سمي به لانه كان لا ياكل اللحم وقيل كان لا ياكل ما ذبح على الاضنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطبري والظاهر ان وجه تسميته انه أبى اللحم ان يعطيه مولاى الى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القارئ في المقاتلة قوله مولى الخ بتشديد الياء قوله نعم الخ هذا محمول على ما سبق انه استأذن في الصدقة بقدر يعلم رضا سيده به قوله ان اقلد لحماً الخ بتشديد اللام من القلة وهو الشق طوكاً قوله بغير ان أمره الخ بغير اذن اياه قوله الأجر بينكما الخ قال النووي هذا محمول على ان غير انصدق بشي يظن ان مولاى يرضى به ولو يرضى به مولاى فغير أجر له فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاى أجر له ما له تلفت عليه وحتى الأجر بينكما اى لكل منكما أجر وليس المراد ان أحدهما يرضى بالمال يتقاسمونه وقد سبق بيان هذا قريباً فلهذا ذكرته من تأويله هو المختار وقد وقع في كلام بعضهم ولا يرضى من قصده، وقال الطبري لم يرد به اطلاق قيد العبد بل كرم صنيح مولاى في ضربه على أمره بتين رشة فيه فتحك السيد على اعتباره الأجر والصفر عنه فهنا تعليم وارشاد لأبى اللحم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلمها شاهد الخ اى حاضره وفي بعض الروايات وزوجها شاهد قال الحافظم رواية وبعلمها أفيد كان ابن حزم نقل عن اهل اللغة ان البعل اسم الزوج والسيد فان ثبت وكذا الحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى يلقى به السيد بالنسبة لامته التي يحل له وطئها قوله ألا يأذنه الخ قال النووي رحمه الله هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذى ليس له زمن معين وهذا النهى للتحريم صرح به اصحابنا وسببه ان الزوج له حتى الاستمتاع بها في كل الايام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا واجب على التراخي فان قيل فينبغي ان يجوز لها الصوم بغير اذنه فان اراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فالجواب ان صومها يمنع من الاستمتاع في العادة لانه يجب انتهائك الصوم بالفساد، ام - وفي معنى الغيبة ان يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال الحافظم وفي الحديث ان حتى الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لان حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع، ام - وفي رواية الحسن بن علي عن عبد الرحمن لا تصوم المرأة غير رمضان واخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في اثناء حديث ومن حتى الزوج على زوجته ان لا تصوم تطوعاً إلا بأذنه فان نعلت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن في بيته الخ لا تأذن احداً بالادخول في بيت الزوج قوله وهو شا هذا الخ قال الحافظ وهذا القيد كما فهم له بل خرج فخرج الغالب والأغلبية الزوج لا تقتضى الاباحة للمرأة ان تأذن لمن يدخل ببيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع للبشر الا احاديث الواردة في النهى عن الدخول على المغيبات اى من غاب عنها زوجها ويحتمل ان يكون له مفهوم وذلك انه اذا حضر تيسراً استدل به وازا غاب تعدى فلو كانت الضرورة الى الدخول عليها لم تقتض الى استدلاله لتعدى - قوله ألا يأذنه الخ قال النووي في هذا الحديث اشارة الى انه لا يفتات على الزوج بالأذن في بيته إلا بأذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به اما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادتة بأدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضرهم غائباً فلا يفتقر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله انه لا بد من اعتباره اذا نه تفصيلاً او اجمالاً كذا في الفهم - قوله فان نصف أجره له الخ تقدم معناه قال الحافظم ويحتمل ان يكون المراد بالانصاف في حديث الباب الحبل على المال الذى يعطيه الرجل ونفقة المرأة فاذا انفقت منه غير علمه كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على اهله كما ثبت من حديث سعد بن ابى وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التي تختص بما يؤتى هذا الحبل ما اشرجه ابو داود وعقب حديث ابى هريرة هذا قال والمرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوتها ولاجر بينهما ولا يعى لها ان تصدق من مال زوجها إلا بأذنه - **باب فصل من ضم الى الصدقة غيرها من** (نواخ البر - قوله من أنفق زوجين الخ قال القاضي قال المهر وى في تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان او عبيدان او عبيرات

من ماله في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال بوبكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بغير ابيعير وقيل درهم ودينار درهم وثوب قال وانزله يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل انما يقع على الواحد اذا كان معه آخر ويقع النور ايضا على الصنف ونشر بقوله تعالى وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً والمطلوب تشفيح صدقة بأخرى والتنبيه على فضل الصدقة والمنفعة في الطاعة ولا سكتا رمتها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية أي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك كما في الفهم - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شبيب عن الزهري من انفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاول اصح وظهر كذا قال القاضي عياض رحمه قوله نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - قوله يا عبد الله وفي المراتب الآتية في الباب أي قل فيمنونه باسمه - قوله هذا خير الخ قيل معناه لك هنا خير وثواب غبطة وقيل معناه هذا الباب فيما نعتقد خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فأدخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه ان كل من يريد اعتقاد ذلك الباب افضل من غيره سكتا في الشرح وقال الحافظ رحمه وقوله هذا خير ليس اعم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتنويه فيه للتعظيم وبه يظهر الفائدة - يعني ان نظائره يحسن فاضل لا يحسن افضل وان كان اللفظ قد يؤيد ذلك قلنا انه زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي رحمه الظاهر من هذا امر اية ان من انفق زوجين يتأدى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الانفاق ههنا تركه بالمتأداة الكدائية والآفة هو يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافق سؤال أبي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرأية واما حمله قوله نودي على البناء من جميع الابواب فجعل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لا ابواب الجنة واهليها فذلك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسبه سؤال أبي بكر رحمه على الوجه المذكور في هذه الرأية الا ان يتكلم فيه ويقال معناه وهل يدعى احد من تلك الابواب كل ما اى غير المنفق زوجين وهو مع بعد يستلزم عطف قوله صلى الله عليه وسلم وان يكون منهم ان ابا بكر رحمه ليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الرأية على المتأداة من باب واحد وحيداً يظهر التناقض بحسب الظاهر بين هذه الرأية وبين الآتية فاما تقدير ان المتأداة من جميع الابواب وتفيد ان ابا بكر رحمه ما سأل ان احداً يتأدى من تمام الابواب ولا بل مدح الذي يتأدى من تمام الابواب وهذه الرأية تختلف تلك في الامرين كما لا يخفى الخلاف ما لم يقع من بعض الرواة وهو الظاهر فمثل هذا ما لم يحل علمنا ما اقتضاه المجلسين من ان صلى الله عليه وسلم وجه الى الآتية المتأداة من بابين ثانياً بالمتأداة من تمام الابواب بخبر كل مجلس بما اوصى اليه من بابين في المجلس الاول من تمام الابواب في المجلس الثاني مدح ذلك المتأداة عليها هو الاثنان بكل مجلس بشرط النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان يتأدى من تمام الابواب الله تعالى اعلم بالصواب قوله دُعي من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في عمله طاعته ذلك قوله من باب الريان الخ قال العلامة في باب الريان تنبيهاً على ان العطشان بالصوم والواجب سيرة و ما قبلته اليه هو مشتق من الرقي قوله ما على اسير يدعى الخ مانافية ومن زائدة وهما مع ما اولى من ضرورة واحتياج علم من دُعي من باب واحد من تلك الابواب ان لا يدعى من باب اخر للحصول المقصود وهو دخول الجنة وهذا نوع تمهيد لأداة السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها أي سألت عن ذلك بعد معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد الى الباب الا من سأل من باب واحد يحصل مراده بدخول الجنة قوله نعم الخ أي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكريماً لهم لكثرة صلواتهم وجاهد درهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقلة من يدعى من تلك الابواب كلها وفيه إشارة الى ان المراد ما يتطرق به من الاعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يجمع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له والآفة دخوله انما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما أخرجه مسلم عن عمر من توصاه قال شهدنا لا اله الا الله الحديث وفيه فحتم له ابواب الجنة يدخل من أيها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهره انه يعارضه به يحمل على انما تقم له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المتأداة والله اعلم - (تسليمه) قال الزوي رحمه قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

باب البحث على الصفة وهو بالقليل ولا يمنع من القليل الاحتقار
باب فضل اخفاء العبدية

فيوم الله عليك حل ثمانين غير ثمانين بشرنا هشار من عباد بن حمزة عن اسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خول حاتم وحسين
محمد بن جابر وهو من بني عبد الله قال لا تاجح من محمد قال قال ابن جرير اخبر ابن ابي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير اخبره عن اسماء بنت ابوبكر
انها جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله ليس لي من شئ الا ما ادخل علي الزبير فعمل علي جناح ان اخرج مما يدخل علي فقال لا تظني ما
استطعت لا توتي فيوم الله عليك وحل ثمانين بن يحيى قال انا الليث بن سعد ح وحل ثمانين بن سعيد قال انا الليث بن سعيد عن سعيد بن ابى
سعيد عن ابي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا نساء المسلمات لا تحقرن حارة ولا بارها ولو كن من شاة **حل ثمانين**
ابن جرير محمد بن المنذر جنيح عن يحيى القطان قال زهير بن يحيى بن سعيد عن عبد الله قال قال الزبير بن عتيق بن حفص بن عاصم
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله

الاول عمار بن ياسر قال فيوم الله عليك ان بالنصب لكونه جوابا للمنى وكذا قوله في الرأية الاولى فيجمع الله عليك قال التورى هو من لا يقابل
اللفظ باللفظ للغير كما في قوله تعالى وتكروا وتكر الله ام - والمعنى لا يجمع في الرءاء وتجن بالثقة فتجارتى بنى ذلك قوله الاما ما دخل علي بالثقة
والزبير هو ابن العوام كان زوجها قوله ارضني ام اى على يقال رضىه اعطاه عطاء غير كثير او قليلا من كثير قال التورى هذا محمول على اعطاه الزبير
لنفسه سبقت وغيرها او ما هو ملك الزبير كما يكره الصدقة تصد بل رضى بها على عادة فالتناس وقد سبق بيان هذه المسئلة قريبا قوله ما استطعت
معناه ما يرضى به الزبير وتقديره انك والرضى مراتب مباحة بعضها فوق وكلها يرضاهما الزبير فافعل اعلاها او يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك
كذا في الشرح - **باب البحث** على الصفة ولو بالقليل ولا يمنع من القليل الاحتقار قوله يا نساء المسلمات ان قال التورى فذكر القاصى في اعرابه ثلاثه اوجه
اخرها واشهرها انفسا وجرا المسلمات على الاضافة قال الباجي بهذا رويها عن جميع شيوخنا بالمشرق وهو من باب اضافة الشئ الى نفسه والموصو الى صفة
والاخر الى الاختص كسجد الجاهل الغري للآخره وهو عند الكونيين جائز على ظاهره وعند البصريين يقدح فيه عندنا اى مسجد المكان الجامع بجانب
المكان الغري وللدل الحياة الآخرة وقد رها يا نساء المسلمات الواجعاات المؤمنينات قيل تقديره يا فاضلات المؤمنينات كما يقال هؤلاء رجال القوم اى
ساداتهم وفاضلاتهم اوجه الثاني رفع النساء ورفع المسلمات ايضا على معنى التداء والصفة اى عيا النساء المسلمات قال الباجي وهكذا يروى اهل بلدنا والوجه
الثالث رفع نساء وكسر انا من المسلمات على ان منصوب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيد العاقل برفع زيد وفضل الجاقل والله اعلم **قوله** لا تحقرن الا نعم
حرف المضارعة والبنون الثقيلة اى لا تستحقن هذا شئ **قوله** لجارتها ان اى هذه تملأ بجارتها **قوله** ولو كن من شاة الم بكسر الفاء والمهمل بينهما داء
ساكنة واخره نون هو عظم قليل اللحم وهو البعير موضع الحافر للفرس ويطلق على انشاء مجاز او نونه زائدة وتيل وصلية واشير بذلك الى المبالغة في اهل الشئ
اليسار وقوله لا الى حقيقة الفرس لانه لو تجر العادة بالهلا اى لا تمنع جارة من الهدية تجارتها الجور وهذا لا استقلال له بل ينبغي ان تجرد لها بما تيسر وان كان
قليلا فهو خير من العدم وذكر الفرس على سبيل المبالغة ويحتمل ان يكون النسي انما وقع المهدى اليها وانما لا تحقر ما يهدى اليها ولو كان قليلا وحمله على الاعمال
ذلك اولى وفي حديث عائشة يا نساء المؤمنات تهادوا ولو كن من شاة فانه ثبت المودة وبذلك الضغائن وفي الحديث الحظر على التهادى ولو باليسار لا ت
الكثير قل لا يتيسر كل وقت اذا تواصل اليسار صار كثيرا وفيه تحصيل المودة واسقاط التكلف كذا قال الحافظ ابو ابي الهبة وقال في الادب ويحتمل ان يكون
الحديث من باب النهى عن الشئ امر بصدقه وهو كناية عن القابح التواد وكفاية قال التواد والجاء جارتها بجد ولوحقرت فيتساوى في ذكر الغنى والفقير خفض
النهي بالنساء لانهن موارد المودة والبغضاء ولا هن اسرع انفعالا في كل منها وقال الكرماني يحتمل ان يكون النهى للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدى اليها ذلك
ولا يتم حله على المهدى اليها الا يجعل اللام في قوله لجارتها مجع من ولا يمنع حله على المعنيين انتهى **باب فضل اخفاء العبدية** قوله اخبر زهير بن عبد الرحمن
خبيب بن حماد المجعة وهو خطيب الله الراوى عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب هو جد عبيد الله المذكور **قوله** سبعة ام العبد لا مفهوله اذ
قد ورد ما يدل على الزيادة وقد بسطها الحافظ في الفقه ثم قال وقد وردت الجميع في الامالى وقد افردت في جزء سميت معرفته الحاصل الموصلة الى الظلال
قوله وظله ام قال في الفقه قال عياض اضافة النظم الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشريعا يحصل امتياز هذا
على غيره كما قيل للكتب بيت الله مع ان المساجد كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه
عياض وقيل المراد بظل عرشه وويل عليه حكمة سلمان عند سعيد بن منصور بآسان حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث فاذا كان المراد ظل
العرش استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو راجع بجزء القرطبي ويزيد ايضا تقييده لك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك
في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند البخارى في كتاب الاحاديث - **لم** - قال اللقائى في شرح المشكوة وفيه اشكال لما ورد من دون الشمس من الروس المستلزم لكونه
تحت العرش المستلزم لعدم الظل اذ لا يظهره الا الشمس واجاب ابن جرير بجمع دعوى انه لا يظهره الا هو وقال الا ترى ان ابجته لا شمس فيها مع قوله عليه السلام

[illegible]

ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالان ابن فضيل عن عمارة عن أبي
زريعة عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجرا فقال أما وأبيك
كنتبأ أنه أن تصدق وانت صبيح شحيح تشقى الفقير وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان
كذا وقد كان لفلان وحديثنا أبو كامل الجحدري قال سألت أبا عبد الله لو أحد قال ناعمة بن القعقاع عن هذا الاستناد يخرج حديث
جريح غير أنه قال أي الصدقة أفضل وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن نافع عن
عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة اليل لعلنا
خير من اليل السفلى واليل العليا المنقحة والسفلى السائلة وحديثنا محمد بن بشارة ومحمد بن حاتم وأحمد بن عبد الله جميعا

ان يكون المراد بالجميع من يوصيه وانما دخل كان في الثالث اشارة الى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتل ان يكون الاول الوارث في الثاني الوارث والثالث الوصي له قلت ويحتل ان يكون بعضهم وصية وبعضها اقرارا ام - الا ان قوله الاول كان لفلان ظاهر انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول المنتصق المحتضر فالاربع هو قول الخطابي وانه اعلم قال الخطابي في الحديث ان تعين وفاء الدين والتصدق في الخيا وفي الصحة افضل منه بعد الموت وفي المرض اشارة صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله وانت صحيح حريص تامل الغنى الى آخره لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويترن له من امكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى الاشقيان ان يعثروا لغيركم اكلية وايضا فان الشيطان ربما نيت له الحيف في الوصية او الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض اهل الترف يعصون الله تعالى في اموالهم مرتين يجازون بها وهي في ايدى يديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها اذا خرجت عن ايديهم يعني بعد الموت واخرج الترمذي يا ستاد حسن وصحة ابن حبان عن ابي الدرداء مرثيا قال مثل الذي يعشق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي اذا شيع وهو يرجع الى معنى حديث الباب روى ابو داود وصححه ابن حبان من حديث ابي سعيد الخدري مرفوعا لان يتصدق الرجل في حياته وصحته بدوهم خيره من ان يتصدق عند موته بمائة - قوله الاول قد كان لفلان الخ اي وقد صار المال الذي تصرف فيه في هذه الحالة ثلثه حقا للوارث وانت تصدق بجميعة فكيف يقبل منك وقال اللطيف قيل اشارة الى المنع عن الوصية لتعلق حق الوارث اي وقد كان لفلان الوارث ام - قال النووي ويحتل ان يكون المعنى انه قد خرج عن تصرفه وكامل ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة الى صدقة الصيغ الشيم قوله اما وابيك لتنبأه الخ هو من تنبأ المشددة فيجوز اخباره على بناء المفعول الخاطب مع النون الثقيلة قال بعض المحققين على حاشية السندى ربما يتوه من هذه اللفظة المباركة انها كلمة تسما اقم بها صلى الله عليه وسلم في خاطره معارضته بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد شاركه فتغلب عليه الحيرة وانت ترى ان الحلف لا يكون من الخائف عقلا الا بشئ معطو او محبب في هذه الكلمة لو فرضنا انه حلف كان صلى الله عليه وسلم قد حلف بكافرة لله فضلا عن ان يكون محبوبا له فضلا عن ان يكون معظما افيشهد بذلك عقل عاقل لا والله فقد ثبت ان هذا ليس بحلف بل هو تعجب من حال الاعرابي والعرب كما يستعملون في عاودا تعذر الوافى مقلد التمسك كذلك يستعملونها في مقام التعجب ولهذا في كلامهم نظائر كثيرة ونحن اهل الهند نقول في مثل هذا المقام تيريه باب كي شاباش هذا والله اعلم انتهى وقد تقدم معنا الكلام على امثال هذه الكلمة في باب بيان الصلوات التي هي احاديث اركان الاسلام من كتابنا كيمان فليراجع باب بيان اركان الالهي خير من الالهي السفلى وان الالهي العليا هي المنفقة وان السفلى هو الاخذة - قوله وهو يذكر الصدقة والتعفف الخ والطعن انه كان يحض الغني على الصدقة والفقر على التعفف عن المسألة قوله والالهي العليا المنفقة الخ قال ابو داود قال لاكثر عن حماد بن زيد المنفقة وقال واحد عنه المتعفة وكل قال عبد الوارث عن الرب انتهى قال النووي ويحتل صحة الرأيتين ام قال الحافظ وم قد اخرج ابن ابي عمير في المستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن عيسى والالهي العليا المعطى وهذا يدل على ان من رآه عن نافع بلفظ المتعفة فقد صحف وقال ابن ابي عمير رواية مالك أولى واشبه بالاصول ثم قال الحافظ وم بعد نقل الروايات الكثيرة الصحيحة فهذا الاحاديث متناقضة على ان الالهي العليا هي المنفقة المعطية وان السفلى هي المسألة وهذا هو المعتد وهو قول الجمهور وقيل الالهي السفلى هي الاخذة سواء كان يستألم بغير سؤال وهذا أبه قور واستند الى ان الصدقة تنفع في الله قبل الالهي السفلى عليه قال ابن العربي التحقيق ان السفلى يد السائل واما يد الاخذ فلا لان يد الله هي المعطية ويلا الله هي الاخذة وكلتاها عليا وكلتاها عينية انتهى - وفيه نظر لان البحث انما هو في ايدى اكدمين واما يد الله تعالى فباعتبار كونها مالك كل شئ نسبت يد الى الاعطو وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يد الى الاخذ ويد العليا على كل حال واما يد الاكدي فهي اربعة

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال نا عمر بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيوم بن خزام حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة ان يدا العليا خير من اليد السفلى وليندا بمرئع
 وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عمرو وسعيد عن حكيوم بن خزام قال سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني

يد المخطوط وقد تضمنت الاخبار بانها عليا ثانيا يد السائل وقد تضمنت بانها سفيان سواء اخذت ام لا وهذا موافق لكيفية الاعطاء والاخذ
 غالبا وللقبالة بين العلو والسفل المشتق منها ثانيا ليد المخطوط عن الاخذ ولو بعد ان قد ايد يد المخطوط مثلا وهذه توصف بكونها عليا علوا معنويا
 رابعها يد الاخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفيان وهذه بالنظر الى الامر المحسوس ولما المعنوي فلا يطمح فقد تكون عليا
 في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها عليا قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة لا الاخذ بغير سؤال اذ حال ان يكون اليد
 التي ايعم لها استعمال فعل باستعماله دون من عرض عليه اتيان شيء نأى به او تقرب الى ربه متنفلا فرما كان الاخذ لما اتيه له افضل وأروع
 من الذي يخطئ انتفى وعن الحسن البصري اليد العليا المعطية والسفل المانعة ولم يوافق عليه قال الحافظ ومحصل ما في الآثار المتقدم من ان
 اعطى لا يدي المنفقة ثم المتعفة من الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال واسفل لا يدي السائلة والمالعة والله اعلم وفيه تفضيل الغنى مع القيام
 بحقوقه على الفقر لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع التوسط وفي المرواة قال الشيخ ابو الخليل السهمي في أبواب
 الميراثين واجمعوا الى الصونية علوان الفقر افضل من الغنى اذ كان مقربا بالرضا فان اجمع يحتمل يقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد
 السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها الفضيلة بأخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول
 الشيء فيها ام - وتوضيحه ان الغنى باعطائه بعض المال تقرب الى الله باختيار الفقير والفقر يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويشتبه
 ناله (تسوية) قال القرطبي وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نص برفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله
 ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجاسم الداني في اطراف الموطن ان التفسير المذكور مدبر في الحديث ولم يذكر مستندا لذلك ثم وجبت في كتب العسكري
 في الصحابة بأستاذ له فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مرثان اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى
 ولا احب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المعطية فهذه لا يشعربان التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن طريق عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نحدث ان العليا هي المنفقة كذا في الفقر قوله عن ظهر غنى ثم قال الحافظ رحمه الله ان افضل الصدقة
 ما وقع من خير عتاج الى ما يتصدق به لنفسه او لمن تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهير في مثل هذا اشبهاء لكلامه والمخطوط افضل الصدقة
 ما اخرج الانسان من ماله بعد ان يستحق منه قدا الكفاية ولذلك قال بعد وابدا من يقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النواشب التي
 تنويه ونحو قوله مركب من السلامة والتكثير في قوله غنى للمتعمم هذا هو المحتل في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما اعتيت به من غنى
 عن المسألة وقيل عن السببية والظهور ان اي خير الصدقة ما كان سببا غنى في المستحق وقال النووي من ههنا ان التصديق بجميع المال مستحب
 لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو من يصبر على الاضاعة والفقر فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المفهم حجة على
 علي تأويل الخطابي بالآيات والا حاديث الواردة في فضل المؤثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة حمد من مقل والمختار ان
 مفضل الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المستحق محتاجا بعد صدقته الى احد فمعنى الغنى في هذا
 الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الصريحة كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه وستر العورة والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الاذى
 وبهذا سبيله فلا يجوز الا يفرم بل يحرم وذلك انه اذا اضر غيره به ادى الى الهلاك نفسه او اضرارها او كشف عورتهم فمراعاة حقه اولى على كل
 حال فاذا سقطت هذه الواجبات لم يحرم الا يثار وكانت صدقته هي الافضل لاجل ما يتجمله من مريض الفقر وشدة مشقته في هذا لا يندفع التعافى
 بين الأدلة ان شاء الله تعالى ام - وقال لقارئ المراد اما غنى مالي فضلا عما اعطاه ولما غنى قلبي مستحل على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر
 بجميع ماله فقرأه صلى الله عليه وسلم لم اعرف من حاله مام - واراد غيره من الصحابة ذلك فأمره بأمسك بعض ماله والله اعلم قوله وابدأ من غنى
 قال الحافظ رحمه الله اني سمعت عليا يقول عاى الرجل أهله اذا غنى مالي فضلا عما اعطاه ولما غنى قلبي مستحل على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر
 على ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الاولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد اطفالا كانوا او
 بالغين انما وذكرنا اذا لم يكن له مال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الأنثى ثم نفقة

في
الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب

ثم قال ان هذا المال خضر حلو فمن اخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن اخذه بأسراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالتل
ياكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا نصيبه على الجهم صمى وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا نا
عمر بن يوسف قال نا عكرمة بن عمار قال نا شداد قال سمعت ابا امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم انك ان تبذل
الفضل خير لك وان تمسكه شرا لك ولا تلام على كفافة ابداء من تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا نصيبه
ابن ابي شيبة قال نا زيد بن الحباب قال اخبرني مغيرة بن صالح قال حدثني ربيعة بن يزيد لدر مشقي عن عبد الله بن عامر الجصبي
قال سمعت مغيرة يقول انا كره واحاديث الاحاديث كان في عهد عمر فان عمر كان يحث الناس في الله سمعت رسول الله صلى الله
على الالب ان كان نواصي فان كانت له مال فلا وجوب على الالب - قوله خضر حلو الخ خضر بفتح الخاء كسر اضداد اجتمعين قال الحافظ وحده
ان صورة الدنيا حسنة موقنة والعرب تسمى كل شيء مشرقا خضر خضر قال ابن الاثير قوله المال خضر حلو ليس هو صفة المال وانما هو التشبيه
كأنه قال المال كالبعلة الخضراء الحلو او التل في قوله خضر وحلو باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهر الدنيا او على صفة فائدة المال اي ان الحيلة
به او العيشة وان المراد بالمال هنا الدنيا لانه من زينتها قال الله تعالى الثمن والبنون زينته الدنيا وقد وقع في حديث ابي سعيد ايضا
الخروج في السنن الدنيا خضر حلو فبتوافق الحديثان ويحتمل ان يكون التام فيها للمبالغة والحاصل انه صلى الله عليه وسلم شجعه بالرخية فيه
والميل اليه وحرص النفس عليه بالفكره الخضراء المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة الى الالبس والحلو مرغوب فيه على انفراده
بالنسبة الى الماض فالاجاب بها اذا اجتمعا اشد قوله فمن اخذه بطيب نفس الخ وفي بعض الروايات بسخاوة نفس اي بغير شره ولا حاجة اي
من اخذه بغير سؤال وهذا بالنسبة الى الاخذ ويحتمل ان يكون بالنسبة الى المعطى اي بسخاوة نفس المعطى اي انشراحه بما يعطيه قوله يا شراف نفس الخ
المراد يا شراف النفس تطلعها اليه وتعرضها له وطعمها فيه قوله وكان كالذي ياكل الخ اي كان هذا السائل لاخذ الصدقة في هذه الصورة
لما يستطع عليه من عدم البركة وكثرة الشرع والهمة كذا آفة يزاد سقيا بالاكل وهو معتبر عنه بجرع البقر في معناه مرض الاستسقاء. وقيل ان
التشبيه بالجمجمة الراعية وفي هذا الحديث وما قبله وما بعده الحث على التخفف والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وان كان قليلا والاحمال في الكسب
وانه لا يفترا لسان بكثرة ما يحصل له بأشرا من غيره فانه لا يبارك له فيه وهو قريب من قول الله تعالى يحق الله الربا او يورث الصدقات ه
وقال ابن ابي حنيفة في حديث حكيم فرائد منها انه قد يقع الزهد مع الاخذ فان سخاوة النفس هو زهدا تقول سخنت بكذا اي جادته وسخنت عن كذا اي
لم تلتفت اليه ومنها ان الاخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فبهتت ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب للمثل
لما لا يعقله السامع من امثلة لان الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فبائن للمثال المذكور ان البركة هي خلق من خلق الله تعالى
وضرب لهم المثل بما يعرفون فالاكل انما ياكل ويشبع فاذا اكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي على
يتحصل به من المنافع فاذا اكثر عنده لمرا بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه انه ينبغي للايمان ان لا يبين للطالب ما في مسأله من المنفعة الا
بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع مثلا فيحتمل ان ذلك سبب لمنعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة والله اعلم
وفي الحديث ايضا ان سؤال الاعلى ليس بعار وان ردا السائل بعد ثلاث ليس بكره وفي مسند اسحق بن راهويه زيادة من ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى حكيم بن حزام ما اعطاه فقال حكيم يا رسول الله ما كنت اظن ان تقصر بي دون احد من الناس فزاده ثم استزاده حتى رضى فذكر نحو
الحديث قوله ان تبذل الفضل خير لك الخ هو بفتح هـ وان ومعناه ان بذلت الفضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وان
امسكته فشر لك لانه ان امسك عن الواجب استحق العقاب عليه وازامسك عن المندب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله
شرا - قوله ولا تلام على كفافة الخ بالفتح وهو من الرنق القوي وهو ما كفت عن الناس واغنى عنهم وصحة قوله لا تلام على كفافة ان قد لا حاجة للاول
على اصحابهم في حفظه وامساكه وهذا اذا لم يتوجه في الكفافة حتى شرعي كمن كان له نصاب كرى ووجبت الزكاة بشرطها وهو محتاج الى ذلك النصاب
لكفاؤه وجب عليه اخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة كذا قال النووي رحمه الله قوله وابدأ بمن تعول الخ اي ابتدئ في اعطائه الزكاة على قدر
الكفافة بمن توفقه ويلزمك تفقده والغرض ان العيال والقرابة احق من الاجانب وقد بين بآب النسخ عن المسألة قوله عن عبد الله بن عامر
اليعصب الخ هو احد القراء السبعة وهو لعن الصاد وتحمها منسوب الى بني محجب قوله يا كره واحاديث الخ وفي بعض النسخ والا حاديث ومراد
معارضة النبي عن الاحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من الخرافات عن اهل الكتاب وما وجد في كتبهم من غير ما ثبت بل لا يهملونهم
بالرجوع في الاحاديث الى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبطه الامر دشنا فيه ونحوه من الناس من سطوته ومنعه الناس من المسألة الى الاحاديث

عليه السلام وهو يقول من يريد الله خيراً يَفْقَهُهُ في الدين وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما انا خازن فمن اعطيتُه عن طيب نفسي فمبارك له فيه ومن اعطيتُه عن مسئلة وشرة كان كالأذى يأكل ولا يشبع **حدثنا محمد بن عبد الله بن منير** قال ناسفيل عن عمرو بن وهب بن مكيه عن اخيه هثمارة عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتجفوا في المسألة فوالله لا يسألني احدكم شيئاً فخرج له مسألة مني شيئاً واناله كاره فيبارك له فيما اعطيتُه **وحدثنا ابن ابي عمير** المكي قال ناسفيل عن عمرو بن دينار قال حدثني وهب بن مكيه ودخلت عليه في داره بصنعاء فاطعنني من بحرة في داره عن اخيه قال سمعت معاوية بن ابي سفيان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر مثله **وحدثني حرملة بن يحيى** قال انما ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت معاوية بن ابي سفيان وهو خطيب يقول اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من يريد الله به خيراً يَفْقَهُهُ في الدين وانما انا قاسم **ويعطي الله** **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال نا المغيرة يعني الحزامي عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

طلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الاحاديث واشتهرت السنن قوله يَفْقَهُهُ الخ اي يفهمه وهو سكتة الهاء لا هنا جواب الشرط يقال فَعَقَهُ بالضم اذا صار لفقته له سجية وفقة بالفهم اذا سبق فيه الى الفهم وفقة بالكسر اخافهم قال العيني قوله يفهمه اي يجعله فقيهاً في الدين والفقه لغة الفهم وعرفنا العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية بالاستدلال ولا يناسب هنا الا المصنف الغوي ليتناول فهم كل علم من علوم الدين ام فقد مر في الدار في عمر بن قيس قال قلت للحسن يومئذ في شيء قاله يا ابا سعيد هكذا يقول الفقهاء قال ويحك هل رأيت فقيهاً قط انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بما جرمه المداوم على عبادة ربه وفي رواية انما الفقيه من انفق عينا قلبه فنظر الى ربه كذا في المصنف ويؤيد ما في رواية من يرد الله به خيراً يَفْقَهُهُ في الدين يفسره في اللغة رُشِدَ رواد ابو نعيم في الحلية عن ابن مسعود وتكره في اللغة ان التثنية للتعظيم لا لا المقام يفتنيه اي خيراً عظيماً قال السدي على انه يمكن حمل الخير على الاطلاق واعتبار نزول غير الفقه في الدين منزلة العدل بالنسبة الى الفقهاء في الدين والحاصل ان الكلام في علم الفقه وان لم يعط الفقه في الدين كانه ما يريد به الخير - ١ - وقد اخرج ابو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم يسأل الله به والمصنف صحيح كان من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طالبا لفتح فيصير ان يوصف بأنه ما يريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم قوله ومن اعطيتُه عن مسئلة وشرة الخ قال النووي غرضه النهي عن السؤال والتفتي العلماء عليه اذا لم تكن ضرورة واختلت اصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين اصحهما انما حرام لظاهر الاحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شرط ان لا يذل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذى المسؤول فان فقد احد هذه الشرط فحرام بالاتفاق والله اعلم قوله لا تتجفوا في المسألة الخ اي لا تبالغوا ولا تتجفوا من الخوف في المسألة اذا لم فيها واشتقاق الخوف من الخاف لا من يشتمل على وجه الطلب كاشتغال الخاف في الخطية وقيل معنى الخاف في المسألة ما خذ من قولهم الخاف الخاف اذا مشى في الخلف الجبل وهو اصد كانه يتعلم الخشونة والطلب قوله فوالله لا يسألني احدكم اي بالاحكام قوله فخرج قوله فيبارك له الخ بالنصب مجازية سمعية في الاخراج قوله واناله كاره الخ اي لذلك الشيء يعني لاطعامه اولذلك الاخراج الدال عليه يخرج قوله فيبارك له الخ بالنصب مجازية قال الطبري نصبه على معنى الجمعية او لا يجمع عطائي كاره الخ البركة - ١ - وفي نسخة بالرفع فيكون كقوله تعالى ولا يؤذون لهم فيجتنبون لقول قال الغزالي من اخذ شيئاً مع العلم بان ياعث المعطى الحياء من اهل البيت والحاضرين ولو لا ذلك لما اعطاه فهو حرام اجماعاً ويلزمه رده او رد بدل له اليه او الى ورثته - قوله فاطعنني من بحرة الخ يجوز ثم مررت وشجر الجوز كثير بارض العرب من بلاد اليمن قوله وانما انا قاسم الخ قال النووي ومثناه ان المعطى حقيقة هو الله تعالى وليست انا معطياً وانما انا خازن على ما عدى ثم اقسوا أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كطها بمشيئة الله تعالى وتقديره والانسان مصروف مأروب وقال النووي يثق اعلان النبي عليه الصلوة والسلام اعلوا اصحابه انه لم يفضل في قسمة ما اوحى الله اليه احداً من أمته بل سوى في البلاغ وعدل في القسمة وانما التفاوت في الفهم وهو واقع من طريق الخطاء ولقد كان لبعض الصحابة رضى الله عنهم يسمع الحديث فلا يفهم منه الا الظاهر الجلي ويسمعه آخر منه راو من بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الشيخ قطب الدين في شرحه انما انا قاسم يعني انه لم يستأثر بشيء من مال الله وقال النبي عليه الصلوة والسلام مالي بما افاء الله عليكم الا الخمس وهو مود عليكم وانما قال انا قاسم طيبين انفسهم لطفاً من الله في العطاء فمال الله والعباد لله وانما قاسم يardon الله ماله بين عبادة قلت بين الكلامين لكون لان الكلام الاول يشعر بان القسمة في تبليغ الرضى وبيان الشريعة وهذا الكلام صريح في قسمة المال ولكل منهما وجه كذا في عدة القاري يؤيد المعنى

عليه السلام قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فتزده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين
يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يقطن له فيصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا **حدثنا يحيى بن ايوب قتيبة**
الثاني ما مر في الطريق المأفية من قوله ومن أعطيت من مسألة وشراء الخ والله اعلم قوله ليس المسكين الخ والمسكين مفيد من السكن قاله
القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حرمانه ولذا قال تعالى **أَوْسِقِكُنَا دَامَتْ رِيحُ** اي لاصق بالتراب فهو بمنزلة الميت قوله يطوف على
الناس الخ اي يدور ويتردد على الابواب قوله فتزده اللقمة الخ اي ليس المسكين من يزد على الابواب ويأخذ لقمة فان من فعل هذا
ليس بمسكين لانه يقدر على تحصيل قوته والمراد ذكر من هذا فعلة اذ المكين مضطر - قوله لا يجد غنى يغنيه الخ اي لا يجد شيئا او مالا يغنيه
عز غيره وكيفيه، قال الحافظ فيه دلالة لمن يقول ان الفقير آمنوا من المسكين وان المسكين الذي له ثمن لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا ثمن
له ويؤيده قوله تعالى **إِنَّمَا السَّقِينَةُ تَحْتَ السَّكِينَةِ يَنْتَوِيحُونَ فِي الْبَحْرِ** فتماهر مساكين مع ان لهم سفينة يعملون فيها وهذا قول الشافعي
وجمهور اهل الحديث والفقهاء وعكس آخرون فقالوا المسكين آمنوا حاله من الفقير وقال آخرون هما سواء وهذا قول ابن القاسم صاحب مالك
وقيل للفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال ظاهر ايضا ان المسكين من انصفت بالتحقق لعدم الاحتياج في السؤال لكن
قال ابن بطال معناه المسكين الكامل وليس المراد في اصل المسكين عن الطواف بل هي كقوله **أَنْتُمْ مَنْ** من المفلس المحشي وقوله تعالى **لَيْسَ الْبِرُّ**
الْأَيْة وكذا قرأه القرطبي وغير واحد الله اعلم ام - وقال اصحابنا الحنفية رحمهم الله الفقير من له دون نصاب هكذا هو في النجاشية لصاحب الشريعة
وتبعه صاحب الدرر وقال صاحب الهداية الفقير من له ادنى شئ والمسكين من لا شئ له وهذا مروي عن ابي حنيفة وقد قيل على العكس وكل وجه ام
والاولى الصريح وهو المذهب كما في الحاشي وقال ابن المماز الفقير من له مال دون نصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمسكين من لا شئ
له فيحتاج للمسئلة لقوته وما يورثه به ويحل له ذلك بخلاف الاول فانه لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد سترة بدنه وعند بعضهم لا يحل
لن كان كسوبا او يملك خمسين درهما ويجزى صرحت الزكاة لمن لا تحل له المسئلة بعد كونه فقيرا ولا يخرج من الفقر ملك نضب كثيرة غير نامية اذا
كانت مستغرقة في الحاجة ولذا قلنا يجوز للعالم وان كانت له كتب تساوي نصابا كثيرة على تفصيل ما ذكرنا فيما اذا كان محتاجا اليها للتدريس او
الحفظ او التصحيح لو كانت ملكا على راس له نصاب تام لا يحل دفع الزكاة له لانها غير مستغرقة في حاجته فلم تكن كشياب البذلة وعلى هذا جميع
آلات المحتارين اذا ملكها صاحب تلك الحرنة والحاصل ان النصاب ثلاثة نصاب يوجب الزكاة على ماله وهو النافي خلفه او اعدا وهو سائر
من الدين ونصاب لا يوجبها وهو ما ليس احدهما فان كان مستغرقا في الحاجة ماله حل له اخذها والاحرم عليه ككتاب تساوي نصابا لا يحتاج
الى ملكها او آثار لا يحتاج الى استعماله كله في بيته وعبيد فرب لا يحتاج الى خدمته وركوبه ودار لا يحتاج الى سكنها فان كان محتاجا الى ما ذكرنا
حاجة أصلية فهو فقير يحل دفع الزكاة له وتحرر عليه المسئلة ونصاب يجرم المسئلة وهو ملك قوت يومه او لا يملك لكنه يقدم على الكسب او يملك
خمسين درهما على الخلاف في ذلك ام - ولا خلاف في انهما صفتان لان العطف في الآية يقتضي المغايرة بينهما وانما اختلفوا في انهما صفتان او صنف
واحد في غير الزكاة كالوصية والوقت والنذر فقال ابو حنيفة بالاول وهو الصحيح وقال ابو يوسف والثاني فلواصحي يملك ماله لقلان وللفقراء
المساكين فله قول ابي حنيفة لقلان ثلث الثلث ولكل من الفريقين ثلثه وعلى قول ابي يوسف لقلان نصف الثلث وللثانيين النصف الآخر
وكذا الوقت والنذر ذكره في الاسلام ان الصحيح قول ابي حنيفة م قال القاري في المرافاة واما ما ذكره بعض الشافعية من انه عليه الصلوة والسلام
تعوذ من الفقر في حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث الترمذي فمد فرج لان حديث الترمذي قيل ضيف بل قال البيهقي روى انه عليه
الصلوة والسلام تعوذ من المسكنة ايضا ثم حمل ذلك على انه استعاذ من فتنه الفقر والمسكنة الذين يرجع معناه الى غاية القلة المؤدية الى ما ورد
كما قاله في القرآن يكون كفرا او اراد به فقر القلب والحاصل انه استعاذ من فتنه الفقر دون حال الفقر كما انه استعاذ في الصحيحين من فتنه الغنى
لان حال الغنى وقد تحمل المسكنة التي سألها على التواضع لانها لا تلهيها بان لا يجش في زمر الاغنياء المتكبرين ام - قال الزبيدي واما الآية
اي **إِنَّمَا السَّقِينَةُ تَحْتَ السَّكِينَةِ** فلا دلالة فيها على ان المسكين احسن حالا من الفقير فانما لو كان له واما كما نوافيها اجراء كانت عارية لهم
ويدل على ذلك قراءة من قرأ المساكين بالتشديد او قيل لهم مساكين تركبنا على حالهم كما يقال لمن ابتلى ببيلة مسكين وهذا فاش في لغة عربيين
او كما فهم كانوا مقهورين بغير الملك وقد يقال للذليل المقهور مسكين كما قال تعالى **صُرِفَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ** نقله صاحب المصباح قوله
ولا يقطن له الخ بصيغة مجهول اي لا يعلم باحتياجه قوله فيصدق عليه الخ بالرفع والنصب مجعولا قوله ولا يسأل الناس شيئا الخ بل يجنى
حال نفسه وفيه ان المسكنة انما تتحد مع الغنى عن السؤال والصبر على الحاجة وفيه استحباب الجفاء في كل الاحوال وحسن الارشاد بوضع الصدقة

انما العلم في معنى المسكين والفقير والاحتياج الى العلم
وتفصيل القائل ان لا يسأل الناس شيئا وقوله المسئلة

ابن سعيد قال ابن ابي ناسه و هو ابن جعفر قال اخبرني شريك عن عطية بن يسار مولى ميمونة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بالذي تزد القمرة والتمرة واللقمة واللقمة ان المسكين المتعفف اقربوا الى الله كذا كونه الناس الحقا وحل شنيه ابو بكر بن اسحاق قال انا ابن ابي مريم قال انا محمد بن جعفر قال اخبرني شريك قال اخبرني عطية بن يسار وعبد الرحمن بن ابي عجرة انهما سمعا ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث اسمعيل وحل شنيه ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن علي عن معمر بن عبد الله بن مسلم اخي الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال المسئلة با حاكم حتى يلتقي الله وليس في وجهه مزرعة نحو وحل شني عمرو بن ابي قال حدثني اسمعيل بن ابراهيم قال انا معمر بن اخي الزهري بهذا الاسناد مثله ولم يذكر مزرعة وحل شني ابو الطاهر قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني الليث عن عبيد الله بن ابي جعفر عن حمزة بن عبد الله بن عمر ان سمع اباة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيمة ليس في وجهه مزرعة نحو وحل شني ابو بكر بن ابي عجرة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل الناس لم يضره تكلم فاما يسأل جبرا فليستقل اولئك وحل شني هناد بن السري قال نا ابو الاحوص عن بيان بن ابي بشر عن قيس بن ابي حازم عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان يغد وأخذكم فيحط على ظهره فيصدق به ويستغنى به من الناس خيرا من ان يسأل رجلا اعطاه او صغره ذلك فان اليد العليا افضل من اليد السفلى وايدى من تعول وحل شني محمد بن حاتم قال حدثني يحيى بن سعيد عن اسمعيل قال حدثني قيس بن ابي حازم قال انا ابي تينا ابا هريرة فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لان يغد وأخذكم فيحط على ظهره فيبعه ثم ذكر بمثل حديث بيان وحل شني ابو الطاهر ويونس بن عبد الله بن ابي حازم قال اخبرني عمرو بن الحرث عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف ان سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يحترق احدكم وان يحترق ومنعها فمن صفته التعفف دون الاحاح قوله لا يسألون الناس الحقا فانهم معناه قريبا ودوى احمد وابوداود والنسائي وصح ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه مرفوعا من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف في رواية ابن خزيمة فهو ملحف ولا وقية اربعون درهما ولا حم من حديث عطية بن يسار عن رجل من بني اسد رفعه من سأل وله أوقية او عدلها فقد سأل الحقا ولا حم النساء من حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده رفعه من سأل وله اربعون درهما فهو ملحف قوله مزرعة نحو الخ بضم الميم مع سكون الزاي بعدها عين مملعة او قطعة يسيرة من اللحم قال الطبري م اي يأتي يوم القيامة ولا حياه ولا قدام من قوله لفلان وجه في الناس اي تلذ ومزلة او يأتي فيه وليس على وجهه لحم اصلا اما عقوبة له واما اعلاها بجملة ام وذلك بان يكون علامة له يعرفه الناس بذلك العلامة انه كان يسأل الناس في الدنيا فيكون تقصيرا لخاله وشيئا لخاله واذا لاله كما اذ لك نفسه في الدنيا وارق ما وجهه بالسؤال ومن دعاء الامام احمد المهر كما صليت ورجي عن سعد بن عذرة فصن ورجي عن مسكة غيرك قال الحافظ م ولا قول من الحديث عن ظاهره وقد يؤيد ما أخرجه الطبراني واليزار من حديث مسعود بن عمرو مرفوعا لا يزال الصديق يسأل هو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقال ابن ابي حجرة معناه انه ليس في وجهه من الحسن شيء لان حسن الوجه هو ما فيه من اللحم ثم مال اللحم الى حمله على ظاهره والى ان السرف فيه ان الشمس تدنو يوم القيامة فاذا جاء لا حمر بوجه كانت اذية الشمس له اكثر من عذبة قال والمراد به من سأل كثيرا وهو غنى لا تحمل له الصدقة واما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه ما انتهى قوله فكثيرا الخ اي يسأل لجمع الكثير من غير احتياج اليه قوله فاما يسأل جبرا الخ اي قطعة من نار جهنم يعني ما أخذ سبب العقاب بالنار وحمله جبرا للمبالغة فهذا كونه ثم ان الذين ياكلون أموال اليتيم نكالا لئلا يكون في بطونهم نكالا اي ما يوجب نارا في العقاب وعادا في الدنيا ويجوز ان يكون جبرا حقيقة يعذب به كما ثبت لما نهي الزكاة قوله فليستقل اولئك كثيرا الخ اي ليطلب قليلا او كثيرا ولا ينظر في عاقبة امره قال السدي الامر بالتوبيخ والتلذذ مثله في قوله تعالى ومزقناه قبايعا ام قوله فيحط على ظهره الخ اي يبيع الحطب ويتصدق ببعض ثمنه ويستغنى به عن السؤال قوله خير له من ان يسأل الخ فيه المحض على التعفف عن المسئلة والتبذره عنها ولو اتممت المرأ نفسه في طلب الرزق وادركت المشقة في ذلك ولو لا فخر المسئلة في نظر الشرع ليرفضل ذلك عليها وذلك لما يخل على السائل من ذم السؤال ومن ذل الرزق اذا لم يعط ولم يدر على المسئول من الضيق في ماله ان اعطى كل سائل واما قوله خير له فليست بجدا فقل التفصيل اذا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب، ويحتمل ان يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شر والله اعلم وقال السدي قوله خير من ان يسأل رجلا اي

بجواز الأخذ بغير سؤال ولا تعلق

من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يُصيب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيصة محتناً يا كلهاصاً محتناً وحل شأناهما من معرفت قال ناعبد الله بن وهب وحديث حرمة بن يحيى قال أنابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطيه أفقر إليه منى حتى أعطاني مرة ما لا أفعلت أعطيه أفقر إليه منى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك وحديث ابن بطاهر قال أنابن وهب قال أخبرني عمر بن الحرث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطيه يا رسول الله أفقر إليه منى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ فتموله وتصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يورد شيئاً أعطيه وحديث ابن بطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى الم بكسر الحاء وفتح الجيم أى العقل الكامل، قال النووى فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منتهى قوله لقد أصابت فلاناً فاقة أى يقوم ثلاثة على رأس الأَشهاد فائتلين هذا القول والمراد بالمبالغة في ثبوت الفاقة، قال الاستدقاق وهذا كناية عن كون تلك الفاقة محققة لا عجيبة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقة لشهدوا بها والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفي هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن المالك وهذا على سبيل الاستحسان فلا يخطئ ليكون أدنى علم براءة السائل عن التهمة في ادعائه وأدعى الناس إلى سرعة اجابته وخضع بكومهم من قومه لا يحرمهم العالمون بحاله وهذا من باب التنبين والتعريف إذ لا مدخل لحدوث الثلاث من الرجال في شيء من الشهادات عند أحد من الأمة قيل إن الأعداء لا يثبت عند البعض إلا بثلاث أو بأشهاد على النفي فثبت على خلاف ما اعتيد في الأثبات الحاجة وقال السيد جمال الدين نقلنا عن الترمذي أخذ بنظره الحديث بعض أصحابنا وقال الجمهور يقبل من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرفت له مال فلا يقبل قوله في تلفه والأعداء لا يثبتون وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال - كذا في المرقاة - قوله ما سواه من أى هذه الأقسام الثلاث من المسألة قوله محتناً، قال النووى هكذا هو في جميع النسخ محتناً ورواية غير مسلمة محتناً وهذا واضح ورواية مسلمة صحيحة وفيه إضمار رأى اعتقد محتناً أو بكل محتناً، أم - والصحت بصمتين وبسكون الثاني وهو أكثر وهو الحر المأذون الذي لا يحمل كسبه لأنه يبعث البركة أى يذهبها - واختلف فيمن تحمل له الزكوة والمسألة قال الترمذي في حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كما لا يخفى وابن المبارك واحمد واسحق قال وسمع قومي ذلك فقالوا إذا كان عند خمسون درهماً أو أكثر وهو محتكج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قول الشيخ وغيره من أهل العلم انتهى، وقال الشافعي قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه ماله مع ضعفه ونفسه وكثرة عياله وفي المسئلة مثلاً آخرى لا تطيل بذكرها وقد تقدم من تفصيل ما عند أصحابنا في الباب السابق تحت قوله لا يجد غنى يغنيه فليراج - باب جواز الأخذ بغير سؤال ولا تطلع، قوله أفقر إليه منى أى أحوج قوله وأنت غير مشرب أى غير منقطع إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا وقال الأثر يضيق عليه أن يورده إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك أى وما لا يكون لك شأن لا يجيئك هناك لا يستطلع اليه استشرافاً عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها في طلبه حتى أن الأمأمر أحد بن حنبل شترى شيئاً من السوق فجعله بئان الحمام فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمر له أن يعطى قرصاً لبيان فعرض عليه فاستمع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذ ففتحت الولد من امتناعه أو كما وأخذ ثانياً فسأل الأمأمر فقال نعم لتأخذ ولأرى العيش وتعم منه أشارت على مقتضى الطبع البشري فاستمع له لك وتناخروا وجادة الخنزير من غير إشراف في تلك الحال فأخذ قوله فتموله أو تصدق به أى ادخله في مالك أن كنت محتاجاً وتصدق به أى على أفقر منك أن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بك الأفضل لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذه للعطلة وبما شره للصدقة بنفسه أعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمرؤ لما في النفوس من الشغف على المال - قوله ولا يورد شيئاً أعطيه أى قال الحافظ هذا يعرّفه ظاهره في أنه كان لا يورد ما فيه شبهة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الثغرى وهو أخو صفية زوج ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وقام أميراً عليها في غير طاعة خليفة

قال ابن ابي عمير وحديثي ابن شهاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ثلثا قتيبة بن سعيد قال ثلث عن بكر بن سعيد عن ابن الساعدى والمالكى انه قال استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بعملية فقلت انما عملت لله وأجرت على الله فقال خذ ما أعطيت فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصرت فيما يخصل منها من المال على ما يراه ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنداً ان له حقاً في بيت المال فلا يضرب على أي شيء وصل اليه او كان يرى ان التبعة في ذلك على الآخذ الأول او ان المستعمل انما كوراه لا آخر في الجملة وحقاً في المال المذكور فلما لم يميز واعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله ما اتاك من هذه المال من غير سؤال ولا استئذان فخذ فرائى انه لا يستثنى من ذلك الا ما عله حراماً محضاً قوله قال عمر وحديثي ابن شهاب بمثل ذلك الم معناه قال قال عمر فخذت كتابه قال ولا بد للفقاري من النطق يقال مرتين وانما حذفوا أحداً في الكتاب اختصاراً وأما قوله قال عمر وحديثي فمكذوبة في النص وحديثي بالرواية وهو صحيح ولم يصح عنه ان عمر حدث عن ابن شهاب باحد شيء عطف بعضاً على بعض فمهما ابن وهب كذا فلما اراد ابن وهب رواية غير الأول اتي بالرواية العاطفة لانه مع غير الأول من عمر معطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه قوله عن السائب بن يزيد الم هو الصحابي المشهور ادركه من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين وحفظ عنه وهو من أوخر الصحابة موتاً وآخر من مات منهم بالمدينة وقيل محمود بن الربيع وقيل محمود بن لبيد قوله عن عبد الله بن السعدى الم هو عبد الله بن وقلان بن عبد شمس يقال اسم أبيه عمر وقلان جد و يقال قدامة بل لـ قلان وعبد شمس هو ابن عبد ودين نصر بن مالك بن حبل بن عامر بن لؤي من قريش وانما قبل له الم السائب لان اباها كان مسترضعاً في بني سعد - وقد وقع في صحيح البخاري من طريق شبيب بن السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدى رجل هو حبيب بن عبد الغزى كان من اعيان قريش واسلم في الفتح فقيه اربعة من الصحابة في نسق السائب وحبيب وابن السعدى وعمر بن عبد الله عنهم وقد سقط حبيب بن اسناد مسلم رحمه الله وقد ثبت على هذا السقوط ابو علي الجياني في المازي وعياض وغيرهم قال الحافظ لم وقد وقعت المعارضة لمسلم والبخاري في هذين الحديثين الرباعين فأورد مسلم الراعى الذي في سنن اربع نسق تمام الاربعة واورد البخاري منقصة واحدة كما تقدم في اوائل كتاب الفتن وهو ما رواه الزهري عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة عن زينب بنت جحش قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من النوم محمراً وجهه الحديث فقد اخرج مسلم من طريق عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة بنت ام حبيبة عن زينب بنت جحش فسقط ذكر حبيبة من سنن البخاري واورد البخاري الراعى الذي في سنن اربعة رجال تمام الاربعة واورد مسلم منقصة رجل وهذا من لطائف ما اتفق وقد اتفق شعيب على زيادة حبيب في المسند الزينبي عند النسائي وسفيان بن عيينة عنه ومعه عند الحميدي في مسند ثلاثه عن الزهري وقد جزم النسائي وابو علي بالسكن بان السائب لم يسمعه من ابن السعدى قال النورى رويناً عن الحافظ عبد القادر الراوى في كتابه الرباعيات ان الزينبي وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث رووه عن الزهري يذكر حبيب ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة قال ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حبيب واختلف على عمر بن زواه ابن المبارك عنه كالنعمان ورواه سفيان بن عيينة وموسى بن اعيان عنه كالجملية ورواه عبد الرزاق عن عمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر قال والصحيح الأول قلت ومقتضاه ان يكون سقوط حبيب من رواية مسلم وهما منه او من شيخه والا فلا ذكر ثابت من رواية غيره قوله عن ابن السعدى المالكى الم قال النورى المالكى صحيح منسوب الى مالك بن حنبل بن عامر ما قوله الساعدى فأنكره قالوا وصوابه السعدى كما رواه الجهم ومنسوب الى بنى سعد بن بكر كما سبق والله اعلم - قوله أمرني بعملية الم بضم المجمة وتخفيف الميم أى أجرة العمل وأما العمالة بفقر العين ففى نفس العمل - قال الحافظ ورويت في الجزء الثالث من فرائد بكرونيش ابوري الزيات من طريق عطية الخراساني عن عبد الله بن السعدى قال قدمت على عمر فاسل ائى الفت دينار فرددتها وقلت انا عنها أغنى فذكر أيضاً بخبره واستفيد منه قد اتممته المذكورة - قوله فعملت الم بتشديد الميم أى أعطاني أجرة على قال الطحاوى فليس معنى هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال التي يقيمها الامام وليست هي من جهة الفقير ولكن من الحقوق فلما قال عمر اعطه من هو أفقر اليه منى لم يرض بذلك لانه انما اعطاه بغير الفقر قال ويؤيد قوله في رواية شعيب خذ فتؤله قد لـ ذلك على انه ليس من الصدقات - وقال الطبري في حديث عمر الم دليل الواضح على ان من شغل بشي من اعمال المسلمين اخذ الرأى على عمله ذلك كالولاية والقضاة وجباة النعم وعمال الصدقة وشبههم لا يعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمل على عمله وذكر ابن المنذر ان زيد بن ثابت كان يأخذ الاجر على القضاء واجهم ابو عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حقاً لقياهم وسعيهم فيها قوله فقلت مثل قولك الم قال النورى في هذا الحديث منقبة لعمر وبيان فصله وزهده وايثاره قلت

باب كراهة الحرص على الدنيا

اذا أعطيت شيئا من غير ان تسأل فكل وتصديق **وحدثني** هرون بن سعيد الايلي قال نا ابن وهب قال قال خبرني عن عمر بن الخطاب عن بكير بن الاشج عن نسر بن سعيد عن ابن السعدى انه قال استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة بمثل حديث الليث **وحدثني** زهير بن حرب قال قال تاسفين بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حبت ائنتين حبت العيش المال **وحدثني** ابو الطاهر حمله قالانا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حبت ائنتين طول الحياة وحبت المال **وحدثني** يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وقيس بن سعيد كلهم عن ابي عوانة قال يحيى انا ابو عوانة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يهر من آدم ونيث منه ائنتان الحرص على المال والحرص على العمر **وحدثني** ابو عثمان الميموني وعبد بن المثنى قالانا معا ذين هشام قال حدثني ابي عن قتادة عن انس ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال قلب الشيخ شاب على حبت ائنتين طول الحياة وحبت المال **وحدثني** ابي بن بشار قالانا محمد بن جعفر قال ناشية قال سمعت قتادة يحدث عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه **وحدثني** يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وقيس بن سعيد قال يحيى انا وقال الاخران نا ابو عوانة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف وكذا لابن السعدى فقد طابق فعله فعل عمر سواء، قوله فكل وتصديق الخ اى خذه ولا ترده - قال الطبري اختلغا فيه بعد اجتماعهم على انه امر نذير فيقول هو لرب كل من أعطى عطية اى قبولها كائنا من كان وهذا هو الزجر يعنى بشرط عدم السؤال واشراف النفس وقيل هو مخصوص بالسلطان ويؤيده حديث سمر في السنن الا ان يسأل في السلطان وكان بعضهم يقول يجرى قول العطية من السلطان وبعضهم يقول يكره وهو محمول على اذا كانت العطية من السلطان الجائر والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور من تصرفت السلف والله اعلم والتحقيق في المسئلة ان من علم كون ماله حلالا فلا فرق في عطيته ومن علم كون ماله حراما فحرم عطيته ومن شك فيه فالاحتياط طرده وهو الورع ومن لم يباح له اخذ بالأصل - كذا في الفتح - وقال المنزوي والصحيح انه ان غلب الحرام حرمت وكذا ان كان مع عدم الاستحقاق وان لم يغلب الحرام وكان الأخذ مستحقا فيباح وقيل يندب في عطية السلطان فتدبره والله اعلم - قال ابن المنذر اجم من رخص فيه بان الله تعالى قال في اليهود سمعوا نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تأخذوا من الدنيا شيئا الا بما نزلنا بها من سلطان وقد رخص الشارع ورعه عند مجرى مع علمه بذلك وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بان أكثر أموالهم من ثمن الخمر والتخزير والمعاملات الفاسدة، وفي حديث الباب ان الامام ان يخطب بعض رعيته اذا رأى لذلك وجها وان كان غيره اخرج اليه منه وان رخصته الامم ليس من الادب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ما آتاكم الرسول فخذوه ولا تؤاخذوا بالذات ولا سيما في تحذير الآية، قال ابن المنذر والوجه في تحليل الافضلية اى افضلية أخذ المال ان الأخذ أعون في العمل وأكبر للنسيئة من التارك لانه ان لم يأخذ كان عند نفسه متطوعا بالعمل فقد لا يجتهد من أخذ رخصا الى انه غير ملتزم بخلاف الذي يأخذ فانه يكون مستشعرا بان العمل واجب عليه فيجهد جده فيها وذهب بعض الصوفية الى ان المال اذا جاء بتغير سوال فله قبله فان الراد له يعاقب بجوراء العطاء وقال القرطبي في المنه فيه ذمرا لتطلع الى ما في ايدي الأغنياء والتشرف الى فضوله وأخذ منهم وهو حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون الى التوسيع فيها فهو الشارع عز الأخذ بهذه الصورة المذمومة قبحا للنفس ومخالفة لها في هوائها - انتهى **باب كراهة الحرص على الدنيا قوله** قلب الشيخ شاب **وحدثني** زهير بن حرب عن ابي هريرة بن زيادة في اذله قال ان ابن آدم يصنع جسمه ويخلجه وقلبه شاب، قال المنزوي هذا مجاز واستعارة ومعناه ان قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم في ذلك كحكم قوة الشاب في شابه هذا صوابه وقيل في تفسيره غير هذا ما لا يرتضى وكأنه اشار الى قول عياض هذا الحديث فيه من المطابقة ويدلج الكلام الغاية وذلك ان الشيخ من شانه ان يكون آماله وحرصه على الدنيا قد طليت على ولا جسمه اذا انقضى عمره ولوقت له الا انتظار الموت فلما كان الامر بضد ذم قال والتعبير بالشاب اشارا الى كثرة الحرص وتجدد العمل الذي هو في الشباب أكثر ويهم اليقظة لكثرة الرجاء عادة عند هم في طول اعمارهم ودار استقامتهم في الدنيا قال القرطبي في هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر كثرة المال وان ذلك ليس محمود وقال غيره الحكمة في التخصيص مجازين ان احب الاشياء الى ابن آدم نفسه فهو راعى بها فاحب نل ذلك طول العمر أحد المال لانه من اعظم الاسباب في دوام الصحة التي ينشأ عنها غلب طول العمر فكما الحق بقرب نفاذ ذلك اشتد حبه له ورغبته في دوامه قوله يهر من آدم الخ بقية الراد اى يشيب - قوله ويشيب منه الخ بكسر اللامين المعجمة وتشديد اللام المعجمة اى ينجو ويقوى من اخلاقه وخصاله ائنتان قوله الحرص على المال الخ اى على جمعه ومنعه قوله والحرص على العمر الخ اى بتطويل امله وتسويق عمله وتجهيد اجله قوله لابتغى واديا ثالثا الخ بالفتح المحجمة وهو افتعل بجنى الطلب قوله ولا يملأ جوف ابن آدم الخ وفي بعض الروايات الآية ولن يملأ جوف

ابن آدم التراب ويتوب الله على من تاب **وحديثنا** ابن المشي بن بشار قال ابن المشي نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلا أدري أشئ أنزل أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة **وحديثنا** حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له وادياً آخر ولن يملأه إلا التراب والله يتوب على من تاب **وحديثنا** زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن لابن آدم واد من ذهب أحب أن يكون اليه مثله ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب والله يتوب على من تاب قال ابن عباس فلا أدري أمن القرآن هو أم لا وفي رواية زهير قال فلا أدري أمن القرآن أم لا **وحديثنا** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاث مائة رجل قد قرأوا القرآن فقال أنت خير أهل البصرة وقراءهم فاتلو ولا يطلون عليكم الأمد فتقسطوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم وانا كنا نقرأ سورة كنا نشتبهها في الطول الشدة براءة فأنسيتها غير أني قد حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغ وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب كنا نقرأ سورة كنا نشتبهها بأحدى المسبحات فانسيتها غير أني قد حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيمة **وحديثنا** زهير بن حرب وابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

وفي أخرى ولا يملأ نفس ابن آدم قال الكرماني ليس المراد حقيقة في عضول عينيه بقربة عدل لا خصار في التراب إذ غيره يملأه أيضاً بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للاعتلاء فكانه قال لا يشيع من الدنيا حتى يموت فالغرض من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبادة وشك هذا يحسن فيما اذا اختلفت مخارج الحديث واما اذا اتحدت فهو من تصحيف اللفظ، كذا في النظم **قوله** إلا التراب أي تراب القبر فنية تنبيه عليه على أن الجمل الحديث المحرر مركز في جملة الإنسان كما أخبر الله تعالى سبحانه عنه في التراب حيث قال بلغ من هذا الحديث والمقال قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذا لا مسكتكم خشية الإله قاطبة وكان الإنسان نترولا قال الحافظ ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المراد لا يفتقر طبعه حتى يموت فاذا مات كان من شأنه أن يرفق فانادفن صلب عليه التراب فلا خوفه وفاء وعينه ولم يبق منه موضع يحتج إلى تراب غيره واما النسبة إلى الفم فلكونه الطريق إلى الوصول للجوف **قوله** ويتوب الله على من تاب أي أن الله يقبل التوبة من المحرر كما يقبلها من غيره قيل فيه إشارة إلى ذكر الاستكثار من جمع المال ونعتي ذلك والحصر عليه للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تاب يحتمل أن يكون تاب المحضر اللغوي وهو مطلق الرجوع أي رجع عن ذلك الفعل والحق وقال الطيبي يمكن أن يكون معناه أن الكاذب مجبول على حب المال وأنه لا يشيع منحه إلا من حفظه الله تعالى ووقفه لازالة هذه الجملة عن نفسه وقيل ما هو موضع ويتوب موضعه أشعاراً بأن هذه الجملة من مودة جارية مجرى الذنب وإن أزالها ممكنة بتوفيق الله تعالى وتسديد والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يؤق نفع نفسه فأولئك هم المفلحون ففيه إضافة الشئ إلى النفس لالة على أنه غريزة فيها وفي قوله ومن يؤق إشارة إلى إمكان أزالة ذلك ثمر رب الفلاح على ذلك قال وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب فان فيه إشارة إلى أن الكاذب خلق من التراب ومن طبعه القبض واليأس وإن أزالته ممكنة بأن يعط الله عليه ما يصلح حتى يتم الحلال الزكية والحصول المرغوبة قال تعالى والبلد الطيب بخرم نبأته ياذن ربه والذين يحبون لا يخترجون إلا بكداً فوقع قوله ويتوب الله موقع الاستدراك أي أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يسر الله تعالى عليه **قوله** أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة أي المتقدم في حديث زهير بن آدم ويشب منه اثنان فهو الذي شك فيه أن شئ ههنا وياق العذر عن كونه ليس على أسلوب القرآن، قاله الأثيري **قوله** سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة بالنسبة لم يه عنه فانه أحد المكثرين ومع ذلك فتحه كان أكثره عن عباد الصلبة **قوله** فلا أدري أمن القرآن أم هذا الذي شك فيه ابن عباس من غير الذي شك فيه أن شئ قاله الأثيري وفي أحاديث الباب ذكر الحصر الشره ومن ثمر آثار السلف التقليل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف **قوله** فانسيتها غير أني قد حفظت منها أي قال القرطبي يحتمل أنما إحدى السور المتلوة الآن أنسيتها وبقى منها في حفظه الآية المنسوخة وقال عياض النسج في القرآن على ثلاثة أقساماً منسوخة وبقي لفظه وهو أكثر المنسوخ وما نسج لفظه وحكه كثر ثلاث رضعات يحرم من

باب فضل التوبة والخير عاقل

قال اناعبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخوف ما اخاف عليكم يا خیر ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الارض قالوا يا رسول الله وهل ياتي الخیر بالشر قال لا ياتي الخیر الا بالخیر لا ياتي الخیر الا بالخیر ان كل ما انبت الربيع يقتل او يهلك الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتلأت خاضتها استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وتلطت ثم عادت تأكلت ان هذا المال خضر خلوقة فمن اخذه بحقه ووضعه في حقه فعم المعونة هو ومن اخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع وحل شئني على بن حجر قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام صاحب الدثرائي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال ان ميتا اخاف عليكم بعدى ما يفهم عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل آو يا ابي الخیر يا بشر يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل فقيل ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورايت انه ينزل عليه فافان يسمع عنه الرخصاء وقال اتي هذا السائل وكانت حدة فقال ان لا ياتي الخیر بالشر وان ميتا ينبت الربيع يقتل ويهلك الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتلأت خاضتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رزعت وان هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن اعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذ بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيداً يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدعية اولها تشبيه المال وغوره بالنبات وظهور ثابته تشبيه المنهك في الاكتساب باليهام والمملكة في الاكتمال وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشرع في الاكل والامتلاء منه ولا يبعث تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى اذرى الى المبالغة في الجلب به بما تطرحه البهيمه من السلم ففيه اشارة بدعية الاستقلال به شرعاً وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وقضه بالشاة اذا اشدت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فانها من احسن حالها سكوتاً وسكينة وفيه اشارة الى ادراكها لمصالحها وتدارسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمه الغافلة عن دفع ما يضرها وسببها تشبيه المال بالصراف الذي لا يؤمن ان يتقلب عدواً فان المال من شأنه ان يجرز ويشد وثاقه محباله وذلك يقتضيه منعه من مستحقه فيكون سبباً لعقاب مقتنيه وتامتها تشبيه اخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها تزيان نافع وسرناقع فان اصابها العارفة الذي يحتز عن شرها ويعرف استخراج تزيانها كان نعمة وان اصابها الغبي فقد القى لبلاء الممك وتوضيحه ما قال الخواجه عبيد الله النقشبندى رحمه الله ان الدنيا كالحيمة فكل من يعرف رقيتها يجز له اخذها والا فلا فليل وما رقيتها فقال ان يعرف من اين يأخذها وفي اين يصرفها قوله ان هذا المال خضر خلوقة الخ فقد مر شرحه قبل ارباب قوله فعم المعونة هو اي ما يعان به على الطاعة ويدفع به ضررات المؤنة اذ المراد بالمعونة الوصف بمبالغة اي فعم المعين على الدين - وصغير هو راجع الى المال قال الحافظم وفيه اشارة الى عكسه وهو جيش الرفيق هو من عمل فيه بغير الحق وقوله كالذي يأكل لا يشبع ذكر في مقابلة فعم المعونة هو قوله يسمع عنه الرخصاء الخ بضم الراء فعم الجملة والمجبة والمذ هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى واصل الرخص بفتح ثو سكوت الغسل ولهذا فسر الخطابي انه عرق يرحض الجبل لكثرت قوله ان هذا السائل الخ قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها اي وفي بعضها اي وكلمة صحيح فمن قال اي او اين فها عجز ومن قال ان فمعناه والله اعلم ان هذا هو السائل الممدوح الخاذق القطن ولهذا قال وكأنه حمل ومن قال اي فمعناه اتيكم فخذت الكاف والميم والله اعلم قوله وكأنه حمل والحاصل انه لا مؤه ولا حيث راوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا انه انخفضت ثم حمدوه آخر المارادوا مسئلة سبب الاستغناء ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم واما قوله وكأنه حمد فاعذوه من قرينة الحال - قوله وان ميتا ينبت الربيع الخ قال الحافظم ومما فيه للتكثير وليست من للتبعيض لتوافق رواية كلنا انبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مهمل سعيد المعتبري قوله ونعم صاحب المسلم هو الخ اي نعم رفيقه هو قوله لمن اعطى منه المسكين الخ في فضيلة المال لمن اخذ بحقه وصرفه في وجع الخير وفيه نجدة لمن يرتحم الغني على الفقير والله اعلم - قوله او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ شئت من يحيى بن ابي كثير قاله الحافظم قوله ويكون عليه شهيداً يوم القيمة الخ اي نجة عليه يوم يشهد على حرصه واسراره وانه انفقته فيما لا يرضاه الله تعالى ولو يؤذ حقه من مال الله لعباده الله قال الحافظم يحتمل ان يشهد عليه حقيقة

حل ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابى سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ عند قال ما يكن عندي من خير فلن اذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يصبر يصبره الله وما اعطى احد من عطاء خير و اوسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال قالنا عبد الرزاق قال انا معمر بن الزهري بهذا الاسناد نحوه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابى شيبة قال نا ابو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن ابى ايوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن ابى عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد افلح من اسلم وزرق كفاقا وقنعه الله بما آتاه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابى شيبة وعمر الناقدا الوصيل لا يخرج قالوا نا وكيع قال نا الاعشى **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا عبد بن فضال عن ابيه **علاهما** عن عمارة بن القعقلع عن ابى زرعة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم

بان ينطقه الله تعالى ويجوز ان يكون مجازا والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب** فصل للتعفف والصبر والقناعة والحش على كل ذلك **قوله** فقد ما عندكم بكم الفاء اي فرغ **قوله** ما يكن عندي من خير اي مال وما شرعية وفي بعض الروايات ما يكون فما حينئذ موصولة متضمنة معنى الشرط **قوله** فلن اذخره عنكم اي اجله ذخيرة لغيركم معروفا بكم وداله جملة وقيل مجبة وفيه ما كان عليه من الاستغناء **قوله** امر الله **قوله** ومن يستعفف الا قال القرطبي اي يمتنع عن السؤال **قوله** يعفه الله اي يشد يد الفاء المفتوحة اي انما يعفا ربه على استغفائه بصيا وجهه ودفع ما عنده وقال ابن التين معناه اما ان يزرقه من المال ما يستغفبه عن السؤال واما ان يزرقه القناعة والله اعلم **قوله** ومن يستغن اي بالله عن سواه **قوله** يغنه الله اي فانه يعطيه ما يستغني به عن السؤال ويخلق في قلبه الغنى فانما يغني النفس بما تقدم تقريره **قوله** ومن يصبر وفي بعض الروايات ومن يصبر اي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر الى ان يحصل له الملق **قوله** يصبره الله اي فانه يعطيه ويمكثه من نفسه حتى تنفذ دله وتدفع الغنى الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفر بمطلوبه **قوله** خير واوسع من الصبر اي قال النووي وكذا ونسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحش على الاستغناء عن الناس من التعفف عن سؤالهم بالصبر المؤكل على الله وانتظار ما يزرقه الله وان الصبر افضل ما يعطاه المراد لكون الجزاء عليه غير مقدرا ولا محروجا وقال ابن الجوزي لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق واظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملا لله في الباطن فيقع له المهر على قدر الصدق في ذلك واما جعل الصبر خيرا لعطاء لانه حبس النفس عن فعل ما تحبه والزماها بفعل ما تكره في العاجل فما لو فعله وتركه لتأذى به في الآجل، وقال الطبري معنى قوله من يستعفف يعفه الله اي ان عفا عن السؤال ولولم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه ان اعطى شيئا لم يتركه مالا الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ومن زاد على ذلك فاظهر الاستغناء فتصبر ولو اعطى لم يقبل فذلك ارفع درجة فالصبر جامع لمكارم الاخلاق **قوله** عن ابى عبد الرحمن الحبلي هو منسوب الى بنى الحبيل والمشهور في استعمال الحديثين صتم الباء منه والمشهور عند اهل العربية فتحها ومنهم من سكتها قاله النووي رحمه الله **قوله** ورزق كفاقا اي قال النووي فيه فضيلة هذه الاوصاف والكفافة الكفاية بلا زيادة ولا نقصان. وقال القرطبي هو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضررات ولا يلحق باهل الترفهات ومعنى الحديث ان من انقصت بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظهر به غيبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا اي اكفهم من القوت بما لا يرهقهم الى ذل المسئلة ولا يكون فيه فضول تبث على الترفه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفاف لانه افايد عول نفسه وآله بأفضل الاحوال وقد قال خير الامور واسطها اشق، وفيه ما اخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن ابى بكر عن ابن عباس انه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب افضل او رجل كثير العمل كثير الذنوب فقال لا اعدل بالسلامة شيئا فمن حصل له ما يكفيه واقنع به آمن من افات الغنى وافات الفقر وقد ورد حديث لوصح لسان نعم في المسئلة وهو ما اخرجه ابن ماجه من طريق تميم وهو ضعيف عن انس رفعه ما من غني ولا فقير الا وفي يوم القيامة انه آتق من الدنيا قوتا وقد سئل ابن بطال عن مسألة التفضيل بين الغني والفقر بكلام طويل حاصله ان الفقير والغني متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقر وغنا من الحواض فيمدح او يذم والفضل كله في الكفاف لقول تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا وسياتي قريبا وعليه يحمل قوله اسالك غناي وغنا هؤلاء واما الحديث الذي اخرجه الترمذي اللهم اجني مسكينا وامتنى مسكينا الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به ان لا يحاوزه الكفاف انتهى لمختصا، ومن جزم الى تفضيل الكفاف القرطبي في المنهج فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبية الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفاف فكان الاول اول حالاته فقام بواجب ذلك من مجاهد

من سأل بجوابه ربي الخوارج واحكامهم

احكام

بقوله صلى الله عليه وسلم

اجعل رزق آل محمد قوتا **سئل** عثمان بن ابي شيبة وزهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم **عن** ابي اسحق انا قال
 الاخران ناجون عن الاعمال عن ابي واسئل عن سليمان بن ابي ربيعة قال قال عمر بن الخطاب قس رسول الله صلى الله عليه وسلم قسما
 فقلت الله رسول الله خير هؤلاء كان احق به منهم قال نعم خير وتبين ان يستأوني بالخش او يستأوني فلست ببا خيل
 النفس ثور فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في حلة الاعنياء فقام لوجب ذلك من بدله لمستحقه والمواساة به والابتداح اقتصاره منه على ما سئل
 ضرورة عياله وهي صورة الكفاف التي مات عليها قال وهي حالة سليمة من الغنى والمطر والفقر المؤلم وايضا فصاحها معدود في الفقراء لانه لا ينفق
 في طيبات الدنيا بل يجاهد نفسه في الصبر عن القل الزائد على الكفاف فلم ينفق من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذلك المسئلة انتهى
 ويؤيد ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وما اخرجه الترمذي عن ابي هريرة رفعه وارض بما قسم لك تكن اغنى الناس كذا في الفهم - قوله
 رزق آل محمد قوتا الخ قال النووي والقوت ما يسد الرق وفيه فضيلة التقلل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك وقال
 ابن بطال فيه دليل على فضل الكفاف واخذ اليلغة من الدنيا والزهديما فوق ذلك دغبة في توفير نعيم الآخرة واشار لما يبيح على ما يفرض فينبغي
 ان تقتدي به أمته في ذلك ام قال القاري وحكم الكفاف يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمنهم من يعتاد قلة الاكل حتى انه يأكل
 في كل اسبوع مرة فكفاه وقوته تلك المرة في اسبوع ومنهم من يعتاد الاكل في كل يوم مرة او مرتين فكفاه ذلك ايضا لانه ان تركه اخره ذلك
 ولم يقو على الطاعة ومنهم من يكون كثير العيال فكفاه ما يسد رقب عياله ومنهم من يقل عياله فلا يحتاج الى طلب الزيادة وكثرة الاشتغال
 فاذا قل الكفاية غير مقلد ومقلد غير معين الا ان المعهود ما به القوة على الطاعة والاشتغال به على قدر الحاجة **باب اعطاء المولفة**
ومن يخاف على ايمانهم ان لم يعط واحتمل من سأل بجوابه ربي الخوارج واحكامهم قوله لغير هؤلاء كان احق
 هو تنبيه لظنة ان الاشارة بالاعطاء هو بحسب الفضيلة والسابقة في الدين فبين له صلى الله عليه وسلم وجه اشارة بقوله لغير هؤلاء
 قوله لغير هؤلاء الخ قال الابن الاظهر انه بلسان الحال قال عياض وهو المعنى انهم اشتطوا على السؤال على وجه يقتضيه انه ان اجابهم
 ايها حباهم وان منعهم كذوب وبخلوه فاختر ان يعطى اذ ليس الخجل من خلقه صلى الله عليه وسلم ومدلادة وتأنقا كما قال صلى الله عليه وسلم
 ان من شر الناس من اتفاه الناس لشدة وكما امر الله سبحانه باعطاء المولفة قلوبهم ام كذا في احوال احوال المعلم قال النووي ففيه مدراة اهل
 المحالة والقسوة وتألفهم اذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال اليهم لهذه المصلحة ام - وقد وقع الخلاف في اعطاء المولفة وحاصل اذكرة
 الشوافع على ما يخصه الزبدي في شرح الاحكام ان هذا الصنف اما كفارا ومسلمون والكفار اما ان يرجح خيرهم وكيف شرهم وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعد على قولين احدهما نعم والمسلمون على اربعة اشترط شفاء يعطون ليرغب نظرا وشر في الاسلام واخرون لا يعطون
 نيا قهر على الاسلام (ولعل الصيغ ليتقوى ثباتهم) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعد قولان احدهما لا والثاني نعم وعلى هذا
 فمن اين يعطون قولان احدهما من الزكوة والثاني من خمس الخمس والضرب الثالث قوم مسلمون يملهم قور من الكفار ان اعطوا قاتلوه وقومهم
 قوم من اهل الصدقات ان اعطوا او جبر الصدقات (لعله جابوا الصدقات اي من الجباية) نعمته (اي عن الشافعي) فيه اربعة اقوال احدها
 انهم يعطون من سهم المصالح والثاني من سهم المولفة والثالث من سهم الغزاة من الزكوة والرابع وهو الذي عليه اصحابه انه من سهمين
 الغزاة والمولفة وقال احمد حكم المولفة باق لم ينسخ ومق وجلا امام قوم من المشركين يخاف الضرب منهم ويعلمون انهم مصلحة جازات
 يتألفهم ببال الزكوة وعنه رواية اخرى حكمهم منسوخ وهو مذهب ابي حنيفة وقال مالك لا يعطى للمولفة سهم ولا ينفق المسلمين عنهم هذا
 هو المشهور عنه وعنه رواية اخرى انهم احتاج اليهم بل من المسلمين او لغرض الشفاعة استألفهم الامام بوجود العلة هذا على وجه الاجمال
 وقد روى ابن جرير في تفسيره باسناد الى يحيى بن ابي كثير قال المولفة قلوبهم جماعة من عدة قبائل ثم عدت هرق قال اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
 كل رجل منهم مائة فاقه الاعباد الرحمن بن يربوع وحريط بن عبد العزى فانه اعطى لكل رجل منهم خمسين واسند ايضا قال عمر بن الخطاب
 حين جاءه عيينة بن الحصن الحق من تكبر فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر يعني ليس اليوم مولفة واخرج ابن ابي شيبة عن الشعبي انما كانت
 المولفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت وفي اسناده جابر الجعفي وفي شرح الكذا هو اصناف ثلاثة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرهم على الاسلام لاعلاء كلمة الله فكان يعطيهم كثر يراهم اعطى ابا سفيان وصفوان والاقهر وعيينة وعباس بن مرداس كل احد
 منهم مائة من اهل الجبل وقال صفوان لقد اعطاني ما اعطاني وهو ان يرضى الناس اي فما زال يعطيني حتى صار احب الناس الي - وفي مجمع الزوائد عن
 ابن بن مالك قال ان كان الرجل لياقي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسد للشئ من الدنيا لا يسد لاله فما يسمى حتى يكون الاسلام احب اليه الدنيا

حدثني عمر الناقد قال حدثنا اسحق بن سليمان الرازي قال سمعت مالكا ح وحدثني يونس بن عبد الاعلى واللفظ له قال

وامنيها وفي رواية ان كان الرجل ليس بالنبي صلى الله عليه وسلم الشئ للدين فيسمل له والباقي بعينه روى ابو يعلى ورجاله رجال الصحيح واللفظ له
للشيخ الامام ابى بكر الرازي المجتهد روى عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن جراح بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عيينة بن حصن و
الاقرع بن حابس الى ابى بكر فقال يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا سبعة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايأها و
كتب لها عليها كتاباً واشهد وليس في القوم غيرنا فانطلقا الى علي بن ابي طالب فالتا سمع عمر مافي الكتاب تناوله من يمينهما ثم فعل فيه فمحا فمزا
وقال لا قتالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكمما والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذها فاجمدا جديدا
لا يرعى الله عليكم ان رعيتم قال ابو بكر رحمه الله فترك ابى بكر الصديق رضي الله عنه التدين على عمر فيما فعله بعد امضائه بالحكم بليل على
انه عرفت من هب عمر فيه حين نجه عليه وان سهر المؤلفة قلوبهم كان مقصودا على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدو
الكفار وانه لو لم يراهم ساءت في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فزع الحكم الذي مضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرفت بتنبه
عمر ايأه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد مثله ام - وفي شرح النفاية لعلى القارى ولم يكر احد من الصحابة ذلك (اي ماجرى بين عمر ابى بكر)
مع ما يتبادر من كونه سبباً لاثارة المنازعة او ارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائد هره على حقيقته وان مفيدة على لفظة اكثر من المضادة المتقابلة
ليأدروا الى انكاره ام - اي فلما تركوا الامكار صار نوعاً من الاجماع على ذلك قال بعض الفضلاء المصريين من اهل عصرنا وهذه الرواية لا تقضي
سقوط هذا السهم وانما ذلك اجتهاد من عمر لا يتعلل من المصلحة استقرار هذا التأييد لهذين الرجلين الطامعين وامثالهما بعد الايمان من ضرر
ارتدادها لو ارتداد الان الاسلام قد ثبت في اقوالهم حتى انه لا يترتب على قولها لو ارتداد احدى فتنة واحتمل ايضاً بانه لم ينقل ان عثمان وعلياً اعطيا
احداً من هذا الصنف وهذا لا يدل على سقوط السهم انما هو خبر سلبى لا حجة فيه وقصارى ما يدل عليه ان الخليفةين لم يعرض لهما حاجة الى
تأييد احد من الكفار لذلك وهو لا ينافي بثبوته لمن احتاج اليه من الائمة بعدهما ام - قلت وجواب هذه المناقشة يؤخذ من تقرير التحقيق من اصحابنا
رحمهم الله قال صاحب البينات ثبت باتفاق الامة ان النبي صلى الله عليه وسلم اما كان يعطيهم شيئاً لغيره على الاسلام ولهذا ساء هو الله المؤلفة
قلوبهم والاسلام يومئذ في ضعف واهله في قلة واولئك كثير ذو قوة وعدداً ويومئذ محمد الله عز الاسلام وكثرا اهله واشتدت دعائمه ورجح
بنيتهم وصار اهل الشرك اذلة والحكم متى ثبت محققاً يحضه خاص ينتهي بندهاب ذلك المعنى وقت - قال الشيخ ابى بكر المجتهد
الرازي قال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعترأ الله
الاسلام واهله واستخفى بهم عن تألف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانتها ذلك لتركهم الجهاد ومنى اجتمعوا وتواحدوا لم يحتجوا الى تألف غيرهم
يأل يعطونه من اموال المسلمين وقد جرى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف كما مر - وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال لم يوافق
قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ام - وفي شرح النفاية ثم اختلفت كلام القوم في وجه سقوطهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع
ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فمنهم من انكسب جواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح من المذهب
ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء دعائه كانهما صور رمضان بأنتهاء واعترض بأن الحكم في البقاء لا يحتاج الى علة كما في الرقي و
الرمي والاضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب حتى العبد في الرقي وللذل بقاء في ضمنه وبحكمة لا حجة
في الاخيرين ولا ذل فيها ولا يحكم ببقائه بعد زوال السبب فلو اعطوا منها بعد لزوم ذلك الاسلام وانه لا يجوز فكان من قبيل انتها الشئ
بأنتهاء علة فلا جرم اجمعت الصحابة على قطعه اذ لا نسخ بعده عليه السلام ام - قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء والحاصل انه اختلف في
وجه سقوط هذا الصنف بعد النبي صلى الله عليه وسلم بعد بقاء الكتاب بالى حين وفاته صلى الله عليه وسلم ثم تركت النسخة ايأل هذا النهاية ورجحه شارح المختار والتاخذ هنا
هل هو الاجماع او دليل الاجماع اظهرها الثاني بناء على انه لا جماع الا عن مستند بايل فادة تعيين الحكم بحياة صلى الله عليه وسلم وموافقة
الصديقين وسائر الصحابة لعشر في ذلك دل على انه كان نوعاً عالمين بما هنالك والآية التي قرأها عمر ونقد ذكرها نظم ان يكون دليل الاجماع
ام - قل - فيه ان الآية ملكية وآية المؤلفة مدنية فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وانما قدراً لها غير تأييد وتذكير الا ان الاسلام
عز يزوان الحكم الاصل هو ما يشير اليه هذه الآية والتأليف انما وقع على طارئة قد نالت اليوم بحمد الله فرجع الأمر الى اصله فالصواب ان كفاء
بما قال ابن عابدين ام انه على القول بأنه لا جماع الا عن مستند يجب عليه بيل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم او تعيين الحكم
بحياته او كونه حكماً مطلقاً بانهما علة وقد اتفق انتها على بعد فاته لكن لا يجب علينا نحن بيل لا جماع كما هو مقور في محله ام - او يقال

أنا عبد الله بن وهب قال حدثني مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء تجراني غليظ الحاشية فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال يا محمد مرني من مال الله الذي عندك فالتفت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك ثم أقبله بوطئه حل شاة زهير بن حرب قال نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا هتمام وحدثني زهير بن حرب قال نا عمر بن يونس قال نا عكرمة بن عمار وحدثني سلمة بن شبيب قال نا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي كلهم عن اسحق بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وفي حديث عكرمة بن عمار من الزيادة قال ثم جئته إليه جذبة رجم نبي الله صلى الله عليه وسلم في نحر الأعرابي وفي حديث هتمام فبدأ به حتى انشق الرداء

ان مستند الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ في آخر الأمر يؤخذ من غنيته وهو فائدة على فقرهم وضمير فقرهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلفة كافر أو غنياً. قال ابن عابدين رحمه الله في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي لا يجمع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيًا بالنسبة إليه فيصنع نسخته للكتاب، أم كذا في رد المحتار - وفيه ان الزكاة تدفع إلى العامل عليها ولو كان غنياً فلتما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ أنه على الاتصاف بالفقر لم يدل على اختصاصها بالمسلمين أيضاً والله اعلم - ثم قال الزيدى وممن قال هو من قبيل أنهما الحكم بانتهاء علمه وقد تفقأتهما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلّة الغائية أو الدافع لهما أنه يحصل به فائتي ترتيب الحكم وهو الاعزاز عند الدافع الذي هو علمه لأن الله تعالى أعز الإسلام وأعزى عنه وعن هذا قال صاحب الغاية عدم الدفع لهما كأن تقرير لهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنسخته لأنه كان الاعزاز وهو الآن في عدمه وتلقبه الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير ان هذا لا ينفي النسخ لأن لمصلحة الدافع حكوى شري كان ثابتاً وقد ارتفع وفاته الأمر أنه نسخ لردال علمه، أم - وقال صاحب الكشف سقوطه تقرير لهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث المعنى لأن الدافع إليه في ذلك الوقت كان أعزاً لأهل الإسلام لكثرة أهل الكفر والأعزاز في ذلك في عدم الدفع لكثرة أهل الإسلام ونظير ذلك العلة في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد أهل الديوان كان الوجوب على العاقلة بسبب النصرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعشيرة وبعد بالديوان والله اعلم، أم - لكن ناقش فيه ابن قلادة في المعنى بقوله قال الزمري لا علم شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلافاً بين وبين الكتاب السنة فان الغنى عنهم لا يوجب دفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم فتدعي الحاجة إلى إعطائهم أعطوا فكل ذلك جميع الاصناف إذا عدم منهم صنعت في بعض الزمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فإذا وجد حكمه كذا ههنا، أم - وقال الشوكاني والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقبلوا على إدخالهم تحت طاعته بالقسور الخلب فله أن ينفق عليهم ولا يكون لغشوا الإسلام تأثير لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً، أم - ومن الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي حنيفة أن حق المؤلفة باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك، أم - قلت لراجد هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله في كتابنا إلى الآن وليته ثبت والله الموفق قوله كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء ما في بعض الروايات برداء وثوب مخطط على ما في النهاية - قوله تجراني إلى بقع النون وسكون الجيم نسبة إلى تجران بلد معروف بين الحجاز والشام ابن كافي النهاية وغليظ الحاشية أي الطهرت قوله فأدركه أعرابي الخ في رواية الأوزاعي غيابة أعرابي من خلفه قوله فجذبه الخ بقع الجيم الموحدة بعدها ذال مهيمة وفي رواية الأوزاعي فحذبه وهو بمعنى جلد قوله وقد أثرت بها الخ أي في صفحته قوله من شدة جذبه الخ قال القاري وصدق الله تعالى في قوله ألا عراب أشد كفراً ونفاقاً وأجداً رأى أن لا يعكروا حدوداً ما أنزل الله عنك رسولك قال المحافظم وزاد في روايته ههنا ان ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته وجميع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلبه وامسك بشويه لما دخل فلما كاد يدخل الحجره خشي ان يفوته فجذبه، قوله ثم لي الخ أي ثم وكلامك أن يعطى الخ - قوله من مال الله الذي عندك الخ أي من غير صنيع لك في إعطائك كما صرح به في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال أبيك قبل المراد به مال الزكاة فإنه كان يظهر بعضه إلى المؤلفة قوله فالتفت إليه الخ أي نظراً إليه تعجباً ثم ضحك تلهفًا - قوله فضحك الخ وفي رواية الأوزاعي فبشتم - قال المحافظم وفي هذا الحديث بيان حمله صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النصرة المال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام وليتأخيه الزلافة بعد في خلقه الجميل من الصغر ولا غصه والدفع بالحق هي احسن قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها بحمله قوله في نحر الأعرابي الخ أي فصدقه ومقابلته من شدة جذبه قال الطبري أي استقبل صلى الله عليه وسلم غيرة استقبلاً ألتاناً وهو معنى قوله وإذا التفت التفت معاً وهذا يدل على أنه لم يتغير ولو تأثر من سوء أوجهه، قوله فجأذبه الخ أي هو جذبه

وحق بقيت حاشيته في عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شيا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن ابن ابي مليكة عن
المسور بن عخرمة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية ولم يعط عخرمة شيئا فقال عخرمة يا بنى النبط بنا الى رسول
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني قال فدعته له فخرج اليه وعليه قباء فقال خبات هذا لك
قال فنظر اليه فقال رضي عخرمة وحل شيا ابو الخطاب زياد بن يحيى الحسائي قال نا حاتم بن وردان ابو صليح قال نا ايوب
السختياني عن عبد الله بن ابي مليكة عن المسور بن عخرمة قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية فقال لي ابي عخرمة
الناطق بنا اليه عسي ان يعطينا منها شيئا قال فقال لي على الباب فتكلم فخرجت النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء
وهو يزنيه محاسنه وهو يقول خبات هذا لك خبات هذا لك حل شيا الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قال نا
يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح بن ابن شهاب قال نا اخبرني عامر بن سعد عن ابيه سعد انه اعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رهطا وانا جالس فيه قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منه رجلا لم يعطه وهو اعمى جبري

في الرواية السابقة يقال جذب وجذب لغتان مشهورتان قوله وحق بقيت حاشيته الخ قال القاضي يحتمل انه على ظاهره وانا الحاشية
انقطعت ولقيت في العنق ويحتمل ان يكون معناه بقى اثرها لقوله في الرواية الاخرى اثرت بها حاشية الرواد قوله اقبية الخ جمع قباء بفتح
القاف باللوحة ممدود فارسي معرب وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم قوله ولم يعط عخرمة الخ في حال تلك القصة ولا فقد وقع في
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه وعزل عنها واحدا محرمه وعخرمة هو الدال السور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قريش ومن العادة
بالنسبة انصاب الحرم وتأخر اسلامه الى الفتح وشهد حنيناً واعطى من تلك الغنيمة مع المؤلفة ومات سنة اربع وتمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة
سنة ذكره ابن سعد كذا في الفتح قوله وعليه قباء منها الخ قال المحافظ ظاهر استعمال الحريم ليل ويجوز ان يكون قبل النوى ويحتمل ان يكون المراد انه
نشر على اكتافه ليراه عخرمة كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي ان يكون منشورا على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق
الحل على البعض وقد وقع رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهريه محاسنه وفي رواية حاتم فقلت له واستقبله بأزاره قوله خبات هذا لك الخ
هو من باب التايب قوله فقال رضي عخرمة الخ قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام اى هل رضيت قال
ابن النين يحتمل ان يكون من قول عخرمة قلت وهو المتبادر للذهن كذا في الفتح والله اعلم قوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية
وفي بعض الروايات اهديت له قال ابن بطال ما هدى الى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له اخذته لانه في وله ان يحب من اشاء
ويؤثر به من شاء كالفى واما من بعد فلا يجوز له ان يختص به لانه انما اهدى اليه لكونه اميرهم قوله فخرج النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوة الولد فصارت سببا للخروج اذ لا منافاة بينهما قوله خبات هذا لك الخ زاد في رواية حماد بن ابي المسور
هكذا دعاه ابا المسور وكأنة على سبيل التايب له بذلك ولذا الذي جاء مصعبه والا فكنيسة في الاصل بوصفان وهو اكبر اولاده ذكر ذلك
ابن سعد وزاد حماد ايضا في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئذان اهل السن ومن في معناه رياء لعطية والكلام
الطيب قوله عن ابيه سعد الخ هو ابن ابي وقاص احد العشرة المبشرة واسم ابي وقاص مالك قوله انه اعطى الخ وتقديره انه قال اعطى
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي ان سعد راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخطى ناسا ويترك من هو افضل منهم في الدين وطقن
ان العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وطقن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الانسان المتروك فاعلمه به وحلف انه يعلمه ومثما
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فلما فهم من النبي عن الشفاعة فيه وقع اخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن
حال ذلك الانسان فقال ليرسل الله مالك عن فلان تذكرنا وجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطاه من المرقاة الاولى ثم نسبته فأراد
تذكره وهكذا المرة الثالثة الى ان اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم انا
لا أعط الرجل وغیروا حب الى منه مخافة ان يكره الله والثالث معناه اني اعطى ناسا مؤلفة في ايمانهم ضعفت لولم اعطهم كثيرا فيكثير الله في
النار وترك اقواما هم احب الي من الذين اعطيتهم ولا اتركهم احقا لله لانهم لا ينقص دينهم ولا اهل الايمان به بل اكلهم الى ما جعل الله في قلوبهم
من النور الايمان التامة واثق بانهم لا ينزل ايمانهم لكان له قد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمر بن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي
بدال اوسى فقامه فاعطى رجلا وترك رجلا فبلغه ان الذين ترك عطاياهم فقال تعالى ثوابي عليه ثوابا ما بعد فوالله في لا اعطى الرجل وأدع الرجل
والذي ادع احب الى من الذي اعطى ولكني اعطى اقواما ارفع قلوبهم من الجحيم والهلع واكل اقواما اكلوا جلا جعل الله في قلوبهم من الخير وهو خير الى الخ

[illegible]

اى أرضنا هربنا عندي قوله فقمك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ليتوجه الي وهذا مسلك أدب قوله فسارتم في التاديب
 مع الكبار وانهم يسارون باكان من باب التذكير لهم والتنبية ونحوه ولا يجاهر بهم فقد يكون في المجاهرة بهم مفسدة قوله ما لك عن فلان ان يه
 اى سبب لعنك عنه الى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم بجهل ان ذكر في الحديث جواز الشفاعة عند الامام فمما يعتقدا الشافع جواز وتنبية
 الصغير للكبير على ان يظن انه ذهل عنه ورجعة المقسوخ اليه في الامر اذا لم يؤذ الى مفسدة قوله او مسلك اخر باسكان الواو- تلقين له بالا حسن وهو الجزم
 بالاسلام الظاهر فثبت الايمان الباطن وكان سعدا لكما لا اشتغال قلبه بما كان فيه لم يتفطن لهذا التلقين فذلك تكرره منه في المرة الثانية والثالثة
 الجزم بالايمان والله تعالى اعلم وفي الحديث من الفوائد التقوية بين حقيقى الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينض عليه قال
 الراغب والاسلام في الشرع على ضربين أحدهما دون الايمان وهو الاعتراف باللسان وبهم يحقن الدم حصل معه الاعتقاد اوله يحصل واياته
 قصد بقوله تعالى قال كذبت الاعراب امنا قل كذبت قلوبكم ولكن قلوبكم اسلامتوا والى قوله اسلمتكم الله والثاني فوق الايمان وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاد القلب
 وقاء بالفعل واستسلام الله تعالى في جميع ما قضى وقد كما ذكر من ايمهم عليه السلام في قوله تعالى اذ قال لعزيرك اسلمت قال اسلمت لرب العالين
 قوله اى لا عطي الرجل ان فيه ان من اشير عليه بما يعتقده المشير معلى لا ينكر عليه بل يدين له وجه الصواب فيه الاعتقاد الى الشافع اذا كانت
 المصلحة في ترك اجابته وان لا عيب على الشافع اذا ردت شفاعته لئلا يكون قوله خشية ان يكتب الخ قال لا يلى يعنى لذته وتخييله النبى صلى الله عليه وسلم
 ان لم يخطئه فيكفر وقيل غير ذلك قوله انا لا اى سعدا قد تعد مضبطة واشبه على الكلام على هذا الحديث وما يتعلق به من الجحى في كتاب الايمان
 في باب تألف قلب من يخاف على ايمانه لصنفه والنهي عن القطع بالايمان من غير دليل قاطع فلا يرجح قوله قالوا يوحى الخ قال السهيلي حنين
 الذى عرف به المكان هو حنين بن قافية ويقال لغزوة حنين غزوة اوطاس تسمية لها بالموضع الذى كانت فيه الوقعة قوله حين افاء الله على
 رسوله الخ قال الحافظ لم اى اعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين واصل الفخى الرد والرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فينا لانه رجع من جانب
 الى جانب فكانت اموال الكفار تحتيت فينا لانما كانت والاصل للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل واللفظ طارى عليه فاذا غلب الكفار على شئ من المال فهو
 لطريق التعدي فاذا غنمها المسلمون منهم فكانت رجع اليهم ما كان لهم قوله من اموال هوازن الخ قبيلة شامية- وبلغ السبى يومئذ ستة اكرافى نفس
 من التسك والاطفال وكانت الابل اربعة وعشرين الفا وانعم اربعين الف سنة كما في الفقه قوله يغفر الله لرسول الله الخ قال الطيبي هذا القول طوط
 وتحميد لما يرد بعد من الكتاب كقوله تعالى عفا الله عنك ليم اذنت لهم ام- قال الأبو والعدو لهم في قوله ذلك ما ذكر من انه حديث استأنف
 قوله وسيوفنا تقطر من دم ما نهم الخ قال الطيبي هذا من باب قول العرب عرضت الناقة على الحصن ام فهو من القلب الاصل ودم ما نهم تقطر
 من سيوفنا ويحتمل ان يكون من ينجى الباء الموحدة وبالغ في جعل الدم قطر السيوف قال الأبو يعنون انهم ليس لهم وسابقة ولا قدم في الاسلام
 وقال القارئ ولا يسجدوا لكون القديري سيوفنا باعتبار ما عليها تقطر من دم ما نهم وهو اشعار بقرب قتلهم كفار قريش وایما الى انهم اولى بزيادة البر بالجملة
 حال مقربة للجملة الاشكال قوله فخذت ذلك الخ على صيغة المجول من الحديث اى اخبر النبى صلى الله عليه وسلم بقا لهم وقال ابن اسحاق عن
 ابى سعيد الخدرى ان الذى اخبر النبى صلى الله عليه وسلم بقا لهم سعد بن عباد ولفظه لما اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اعطى من تلك العطايا

وحدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت ابن مسعود قال لما فتحت مكة قسم الغنائم في قرين فقالوا ان هذا لهم العجب ان شئونا تقطع من ورائهم وان غنائمنا تروى عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال اما ترى من ان يرجع الناس الى الدنيا الى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لو سلك الناس ادنيا او شعبيا وسلك الانصار واديا او شعبيا لسلكوا دى الانصار وشعب الانصار **حدثنا محمد بن المثنى** وابراهيم بن محمد بن عرفة يزيد بن جهم على الاخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عوف عن هشام بن زيد بن اسد عن اس بن مالك قال لنا كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بدارهم ونعمهم مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء فادبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نادين لم يحلطينيما شيئا قال لتفت عن عيني فقال يا معشر الانصار فقالوا البئس يا رسول الله انبشركم معك قال ثم التفت عن يساره فقال يا معشر الانصار قالوا اليك يا رسول الله انبشركم معك قال وهو على فلاة يكسأ فترى قال نا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب ثوب كثيرة فقسم في المهاجرين والطلائع والبيضا فقالوا انصار شيئا فقالوا انصار اذا كانت الشدة فحن ندعى ويخط الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال

يا هم وترجعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اراد بذلك وجوب متابعتهم اياهم فان متابعتهم حتى على كل مؤمن لانه صلى الله عليه وسلم هو المتبع المطاع لا التابع المطيع **قوله** قسم الغنائم في قرين الخ المراد بهم من فتحت مكة وهو فيها والغنائم التي اليها كانت غنائم حنين وكان ذلك بعد الفتح بشهرين **قوله** قالوا هو الذي بلغك الخ اي قال فقها وهو الذي قاله ناس من اهل مكة استأفروا فلا منافاة بينه وبين ما سبق ولعل ذلك كان منهم بعد ان سكتوا اول مرة فلا ينافيه ما سياتي انهم سكتوا والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** وابراهيم

ابن محمد بن عرفة الخ يعني من ملين مفتوحين **قوله** هوازن وغطفان وغيرهم الخ اي انضاف اليهما ثقيف وناس من هلال قولهم بدارهم ونعمهم الخ وكان خروجهم بالاموال والنساء والاطفال بأمر نبيهم هو مالك بن عوف المضرى وكان دريد بن الصمة الجشمي قد اشار عليه بخلافه فلم يقبل منه مشورة وسأى ما فيه من الحكمة الالهية التكوينية **قوله** عشرة آلاف الخ اي من الصحابة الذين فتحهم مكة والطلائع كانوا ألفين من اهل مكة ومن انضاف اليهم قال القاضي وقوله في الرواية الآية قد بلغنا ستة آلاف وهو من الرواية عن انس والله اعلم **قوله** ومعه الطلقاء جمع طليق والمراد به من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم المن عليه يوم فتح مكة من قرين واتباعهم قال يعني الطليق هو الاسير الذي اطلق عنه اسره وحتى سبيله ويراد بهم اهل مكة فانه صلى الله عليه وسلم اطلق عنهم وقال لهم اقول لكم ما قال يوسف لا تتريب عليكم ايور **قوله** ولم يعط

الانصار شيئا الخ قال الحافظ رحمه الله في ان العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة وقال القرطبي في المفهوم الاجراء على اصول الشريعة ان العطاء المذكور كان من الخمس ومنه كان اكثر عطاياهم وقد قال في هذه الغزوة للاعرابي مالي من انا والله عليكم الا الخمس والخمس مرحم وقد فيكم اخرجه ابو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمر وعلى الاول فيكون ذلك محصورا بهذه الواقعة وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن انس في الباب حيث قال ان قرينا حدثني عن ابي اهلية ومصيبة واتى اردت ان اجارهم وانا لهم قلت الاول هو المعمل سياتي ما يؤكد انهم يعني ما سبق من قولهم وان غنائمنا ترد عليهم وما ياتي في هذه الرواية من قولهم ويعطى الغنائم غيرنا ثم قال الحافظ رحمه الله في القرطبي جزوه (الواقدي ولكنه ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا خالف وقيل انها كان تصرف في الغنيمة لان الانصار كانوا انهم مواظموا حتى وقعت الهزيمة على الكفار ففر الله امر الغنيمة لنبيته وهذا معنى القول السابق بانه خاص بهذه الواقعة واختار ابو عبيد انه كان من الخمس وقال ابن القيم اقتضت حكمة الله ان فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبايل العرب في الاسلام وكانوا يقولون دعهم وقومهم فان غلبهم جرحنا في دينه وان غلبوا كفونا امره فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجمعهم الى الله وتابوا بحريمه وكان من الحكمة في ذلك ان يظهر ان الله نصر حوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بكثافة قومه عن قتاله ثم لما قد الله عليه من غلبته اياهم قد وقع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليستين لهم ان النصر الحق انما هو من عند الله لا بقوتهم ولو قد ان يغلبوا الكفار ابتداء لرجح من رجع منهم شأنا من الراس متعاطفا فنزل هزيمة ثم اظهر النصر ليدخلوا مكة كما دخلها صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعا متخشعا واقتضت حكمته ايضا ان غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الايمان من قبله لما بقي فيه من الطبع البشري في محبة المال فقسمه فيهم ليطمئن قلوبهم وتجمع على محبته لانها جلبت على حب من احسن اليها ومنع اهل الجهاد من اكابر المهاجرين رؤساء الانصار مع ظهور استحقاتهم جميعها لانه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصورا عليهم

يا معشر الانصار يا حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار اما ترضون ان يذهب الناس بالدينار وتذهبون بجل تحوزونه الى بيوتكم قالوا بلى يا رسول الله رضينا قال فقال لو سلك الناس وادينا وسلكت الانصار شعبي الاخذت شعبي الانصار قال هشام فقلت يا ابا حمزة انت شاهد في هذا قال ابن ابي عمير حدثنا عن ابي عبد الله بن معاذ وحامل بن عمر ومحمد بن عبد الله بن علي قال ابن معاذ ان المعتز بن سليمان عن ابيه قال حدثني الشامي عن انس بن مالك قال افتتحنا مكة ثم انا غزونا حنيننا قال فجاء المشركون بالحسن صفوف رأيت قال فصقت الخيل ثم صفت المقاتلة ثم صفت النساء من وراء ذلك ثم صفت الغنم ثم صفت النعم قال ونحن يشرك كثير قد بلغنا ستة آلاف على حجة خيلنا خالد بن الوليد قال فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهرنا فلم نلبث ان انكشفت خيلنا وفرت الا غراب من نعلم من الناس قال فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا آل المهاجرين يا آل المهاجرين ثم قال يا آل الانصار يا آل الانصار قال قال انس هذا حديث حمزة قال قلنا لبيك يا رسول الله قال فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فابى الله ما اتينا حتى هزمهم الله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصرناهم اربعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال فنزلنا قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كخو حديث قتادة وابي الشيثان وهشام بن زيد حدثنا محمد بن ابي عمر المكي قال قال ناسف بن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعه عن رافع بن خديج قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقصر بن حابس كل انسان منهم

بجلافة قمته على المؤلفة لان فيه استحلاب قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضوا ريسهم فلو كان ذلك العطاء سببا لدخولهم في الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعضهم من دونه في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يقسم فيهم من اموال اهل مكة عند فتحها قليلا ولا كثيرا مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينهم على ما هم فيه فترك الله قلوب المشركين لغزوهم فراى كثيرهم ان يخرجوا معهم اموالهم فسلموا وابتاعهم فكانوا غنيمة للمسلمين ولولم يقبض الله في قلبهم يسهم ان سوقه معه هو الصواب لكان المرأى ما اشار اليه ربيع بن خثيمة فكان ذلك سببا لتبعضهم عن غنيمة المسلمين ثم اقصت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويكمل من قلبه تمتلئ بالايان الى ايمانه ثم كان من قام بالتأليف رد من سبي منهم اليهم فان شرت صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسر والترعب فصرحت عنهم شر من كان يجاورهم من اشد العرب من هوازن وتقيت بما وقع لهم من الكسر وما قبض لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك ما كان اهل مكة يطيقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها واما فضة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتدس رؤسهم ان ذلك كان من بعض اتباعهم ولما شرم لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوا من عيين وراوا ان الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله الى المدينة فسلوا عن الشاة والباعر والسياب من الانثى والصغير ما حازوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حيا وميتا وهذا داب الحكيم يعطى كل احد ما يناسبه انتهى المختصا قوله فسكتوا لم يجعل على ان بعضهم سكوت وبعضهم اجاب قاله الحافظ - قوله تحوزونه الى بيوتكم اي تجمعونه بالحمل المملحة والزاي من الحوز قوله فقلت يا ابا حمزة اي هو انس بن مالك رضي الله عنه قوله وابن ابي عمير اي هو استفهام انكار يقرانه ما كان ينبغي له ان يظن ان انس انسابي عن ذلك قوله حدثني الشامي عن انس بن مالك رضي الله عنه قوله وعلى حجة خيلنا اي بضم الخاء فيهم وفيه الجهم كسر النون قال شمر الجنبية هي الكتبية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما مجتبتان ميمنة وميسرة يجانبي الطريق والقلب بينهما كذا في الشرح - قوله تلوي خلف ظهرنا اي قال في جمع ايجاد اي تلوي من لوى عليه اذا عطف ويروى بالتخفيف يروى تلوي بالذال وهو قرينه قوله يا آل المهاجرين اي قال النورى هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة يال باللام مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها باللام التعريف التي بعدها قوله هذا حديث حمزة اي قال النورى هذه اللفظة ضبطها في صحيح مسلم على اوجه احكامية كسر العين الميم وتشديد الميم والياء قال القاضي كذا روي هذا الخبر عن عامة شيوخنا قال وفتر الشاة والكتابي عن كذا كذا الا انه بضم العين والثالث عي بفتح العين وكسر الميم الشدة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت اي حدثني به عبيد وقال القاضي على هذا الوجه معناه عندي جماعتي اي هذا حديثهم قال قتادة العين البمل الجماعه وانشد عليه ابن دريق في الجمهرة افنيت ثما وجد ثما قال القاضي هذا اشد شبه بالحديث والوجه الرابع كذا كذا الا انه بتشديد الياء وهو الذي ذكره الحميدي حسب الجمع بين الصحيحين وفسره بعموي اي هذا حديث فضل اعمامى وهذا الحديث الذي حدثني به اعمامى كما هو حديث باقر الحديث عن مشاهدته ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتعرق فحدثه به من شهد من اعمامه او جماعته الذين شهدوه ولهم قال بعد قال قلنا لبيك يا رسول الله والله اعلم - قوله ثم انطلقنا الى الطائف ام كان سبب سيره صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل دل ثقيت الى الطائف لحجا اليه مالك بن عوف رئيس هوازن وتحصن بالجمع

أَتَجْعَلُ عَجْبِي وَغَيْبَ الْعَبِيدِ
بَيْنَ عَيْكِنَةِ وَالْأَمْرِجِ
فَمَا كَانَ بَدْرًا وَلَا حَابِسَ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْجَمْعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهَا
وَمَنْ يُخَفِّضُ الْيَوْمَ لَا يَرْجِعْ

[illegible]

لا شيء عدها زعم عمران لا يحفظها فقال لا ترصون ان يذهب الناس بالشاة والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحاكم الانصار شعار والناس دثارا ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولوسلك الناس ادنيا وشعبا السكك ادى الانصار وشعبهم انكوا متلفون بعدى اثره فاصبر واحتق تلقوني على الحوض **حجلا** ثانيا زهير بن حرب عثمان بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم قال اسحق انا قال الاخران فاجري عن منصور عن ابي ابل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فاعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل واعطى عيينة مثل ذلك واعطى ناسا من اشراف العرب اشرهم ثم مثل في القسمة فقال رجل الله ان هذه لقسمة فاعل فيها وما اريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانيته فاخبرته بما قال قال فتعير وجهه

فصرناك وطريفا فآويتك وماتلا فراسينك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من عثمان بن ابي عدي عن حبيب عن ناس بلفظ افلا تقولون جنتنا غانقا فآمتك وطريفا فآويتك وعنه ولا تنصرف قالوا بل المن علينا الله ولرسوله انتهى واغا قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا من الانصار قالوا ففى الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم فانه لولا هجرة اليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيره فرق نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك بقوله اترصون الخ ويرى الا ترصون فيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اخفوا به بالنسبة الى اخفى به فيهم من عرض الدنيا الفانية كذا في عمدة القاري **قوله** زعم عمران لا يحفظها الخ في هذا رد على من قال ان الرواية كنى عن ذلك عمدا على طريق التأديب **قوله** الانصار شعار الخ الشعار بكسر الشين بعد هاء معلقة خفيفة الثوب الذي يلبس الخيل من الجسد والدرثار بكسر الدال ومثث خفيفة الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط جهم منه وارا ايضا انه رباطه وخاصته وانهم الصق به واقرب اليه من غيره زاد في حديث ابي حبيب اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء ابناء الانصار قال فبكى القوم حتى اخضوا واحمروا وقالوا رضينا برسول الله قسما وحقا **قوله** وبولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار الخ قال الخطابي ارا هذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضوا ان يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادية والبلادية والاعتقادية والنسابة ولا شك انه لو ردوا لكان انتقال عن نسب آباءه لانه مستغنى قطعا واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فانه من الاقرب الى القسمة وكانت المدينة دار الانصار والهجرة اليها امرا واجبا اي لولا ان النسبة المحجرية لا يسع تركها لا تنسب الى دارك قال ويحتمل انه لما كانوا اخواله لكونهم اعمى المطلب منهم ارا ان ينسب اليهم بهذا الولادة لولا مانع الهجرة وقال ابن الجوزي يريد صلى الله عليه وسلم تغير نسبه ولا يحجره واغا ارا انه لولا ما سبق من كونه حبا لا تنسب الى المدينة والى نصره الذين فالتقدير لولا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا تنسب الى دارك وقال القرطبي معناه التمسك باسمك وانتسب اليك كما ينسبون الى الجحيم وتربيتها سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشرف فلا تتبدل بغيرها وقيل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعدا **قوله** فقال رجل ان هذه لقسمة الخ قال المحاذق في رواية الاعشى (عنه الجعفي) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قيس بن عمرو بن عوف وكان من المنافقين وفيه تعقيب على مغلطاتي حيث قال لمرآا احل قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وجوز ما به حرص بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن واخطائي ذلك فان قصصه حرص بن زهير السعدي كما سأتى قريبا من حديث ابي سعيد الخدري **قوله** وما اريد فيها وجه الله الخ اي الاخلاص له قال القاضي عياض رحمه الله حكر الشرع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو يكفر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما شبهه الى ترك العدل في القسمة وانما هو منها بان كبر وصغاره فهو صلى الله عليه وسلم محصور من الكبراء والاعاجم واختلوا في امكان وقوع الصغار ومن جوزها منع من امت نبيها الانبياء على طريق التقيص وحديث قلعه صلى الله عليه وسلم لوعياقب هذا القائل لانه لم يثبت عليه ذلك واغا نقله عنه واحل رد هذا لولا ان يراى بما ادعاه قال القاضي هذا التأويل باطل بل نفعه **قوله** اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخطابه خطاب الخراجة بحضرة الملائكة اذ نعى وخالد النبي صلى الله عليه وسلم قتله فقال معاذا الله ان يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين اذعه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه لكنه صبر استبقاء لانفسه وذا ليعتبر لئلا يتحدث الناس ان يقتل اصحابه فينفر او قد رأى الناس هذا الضنن في جماعتهم وعدوه من جنتهم ام - واقا من هذا الرجل المتفق من الانصار كما في رواية الاعشى فلو كان من قبا لهم والله اعلم **قوله** فاحبرته بما قال الخ فيه جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليجز روا القائل وفيه بيان ما يباح من الخفية والنجمة لان صورتهما موجودة في صحيح ابن مسعود وهذا لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان قصدا من مسعود كان نعم النبي

معاذ الله ان يتخلف الناس الى اقبل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم كثر قوت منكم كما
يترقى السهم من الرمية **حل** شكا محمد بن المثنى قال ناعدا لوقاب المثنى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني ابو الزبير
انه سمع جابر بن عبد الله ح **و** حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا زيد بن الحباب قال حدثني قرقم بن خالد قال حدثني ابو الزبير
عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم مغنا نو ساق الحديث **حل** شكا هناد بن السري قال نا ابو الاحول
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بحث علي وهو باليمن بذهبية في تربتها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقشها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الا قرع بن حابس الخنظلي وعيينة بن بدر
الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثم احدثني كلاب وزيد الخير الطائي ثم احدثني بها ان قال فغنصت

من طريق جابر عن عمار بن القعقاع بسند فيه فقام عمر بن الخطاب فقال لرسول الله الا احترب عنقه قال لا ثم احدثني فقام اليه خالد بن الوليد
سيف الله فقال لرسول الله الا احترب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلا منهما سأل - قوله معاذا الله ان يتخلف الناس لم قال الاسماعيلي
انما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يترك ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام امر الاسلام
ورسوخه في القلوب لنفهم من الدخول في الاسلام واما بعد صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا هم اظهروا ايمهم وتركوا الجماعة وضالوا في الأمة
مع القدح على قتالهم وقد ذكر ابن بطال عن المحلب قال التالت انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة فقاموا اذا
لعل الله الاسلام فلا يجب التالت انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة فقاموا اذا
المتافقين عليه الصلوة والسلام يعلمه بنفا قهره لا مكان اشهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والصحابه والحكم للظاهر فلو قتلهم يعلم بما
اسمهم من النفاق لوجد المنفر من الدخول في الاسلام ما يقول وارتاب الشارح وارجح المعاند وارتاع عن الدخول في الاسلام غير واحد لذلك كان
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتخلف الناس ان محمدا يقتل اصحابه فينفر عن الاسلام وقد قال ابن الموزان في القصار لو اظهروا النفاق لقتلهم
قوله لا يجاوز حناجرهم **ال** قال القاضي فيه تاويلان احدهما معناه لا تقعه قلوبهم ولا ينفعون بما تلوا منه ولا لهم حظ سوى تلاوة الفقه والخبرة
والخلق اذ بها تقطيع الحروف والثاني معناه لا يصح لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل **قوله** يمحوت منه **ال** قال ابن بطال المرقح الخروج هذا لاهل
اللغة يقال مرق السهم من الغرض اذا اصابه ثورفد منه فهو يرمى منه مرقا ومرقا وان غرق منه وامرته الرامي اذا فعل ذلك به ومنه قيل مرق
البرق لخروجه بسرعة **قوله** من الرمية **ال** بكسر الهمزة وتشديد اللام في الرمية هي الصيد المرمى فحيلة يحسنه مغفولة فادخلت فيها الهاء وان كانت
فحيلة يحسنه مغفولة يستوى فيه المذكور المؤث للاشارة لقتلها من الوصفية الى الاسمية وقيل ان شرط استواء المذكور المؤث ان يكون الموضوع مذكورا
معه وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤث قبل وقوع الوصف لقول خذ ذبيحتك اي الشاة التي تريد ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها جئت ذبيحة والحق
يخرجون من الاسلام خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من أخرى ولم يتبق له شيء من الرمي وسألت ايضا حقه في الروايات الآتية -
قوله عن عبد الرحمن بن ابي نعم **ال** عبد الرحمن هو ابن زياد ونعم بضم النون وسكون الهمزة **قوله** بد هبة **ال** في معظم النسخ بفتحين بغير تصغير
وفي بعضها بفتح هبة على التصغير قال الحافظ وكأنة أثبت على معنى الطائفة والجملة وقد وثق الذهب في بعض اللغات (تمثيله) هذه القصة
غير القصة المتقدمة في غزوة خيبر وهو من خلطها بها واختلعت في هذه الذهبية فقيل كانت نخر الخس وفيه نظر وقيل من الخس وكان ذلك
من خصائصه انه يضره فصنف من الاصناف والصلفة وقيل من اصل الغنمة وهو بعيد كذا في الفتح - **قوله** في تربتها **ال** اي لتصل من تربتها
كما سألت **قوله** بين اربعة **ال** كانوا من المؤلفين وكان كل منهم رئيس قومه **قوله** الا قرع بن حابس الخنظلي **ال** ثم احدثني مجاشع جيم خفيفة و
شين محجة مكسورة قال ابي وقد مررته قيمي وليس باختلاف لان حظلة من بني قيس **قوله** وعيينة بن بدر الفزاري **ال** نسب الى جد ابيه وهو
عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وكان رئيس قيس في اول الاسلام وكنته ابوامالك وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الاحمق المطاع وارتد
مع طليحة ثور عاد الى الاسلام - **قوله** وعلقمة بن علاثة العامري **ال** كان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل وكانا يتنازعا عن الشرف فيهم فمتمت اخوان
ولهما في ذلك اخبار شديدة كذا في الفتح - **قوله** ثم احدثني كلاب **ال** بنو كلاب بطن من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر **قوله** وزيد الخير
الطائي **ال** قال النووي كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعد هذا زيد الخيل باللام وكلاهما صحيح وقيل له زيد الخيل لعائته بهاء و
يقال لم يكن في العرب اكثر خيلا منه وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام لانه كان فيهم من الخير
وقد ظهر اثر ذلك فانه مات على الاسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر **قوله** ثم احدثني بها ان قال ابي بنوتيهان

قريش فقالوا أليط صنديد نجد ويد نحنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنما فعلت ذلك لأنما تقهر فجا رجل كذا الحديث مشرف الوجنتين غائر العينين ناتي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله ان عصيته أيا مني على اهل الارض ولا تاتوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون انه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من ضغطني هذا قوما يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون اهل الاسلام ويكفون اهل الاوثان يقرعون من الاسلام كما يقرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد، حل شتا قتية بن سعيد قال تاعبدوا واحدا عن عمارة بن القعقاع قال تاعبدوا الرحمن بن ابي نعيم قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول بعث علي بن ابي طالب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبة في اديوم مفرط لم تحصل من ترابها قال فقسما بين اربعة نفر بين عيينة بن بدر والاقمر بن حابس وزيد الخيل والراعي اما علقمة بن علاثة واما عامر بن الطفيل فقال رجل من اصحابه كتبا نحن احق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأمنوني بطن من طي قوله صنديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصنديد وهو الزئير - قوله فجا رجل الخ هو ذو النورصة القتيبي كما سيجي من رواية ابي سلمة وغيره وعنه داود اسم تافع ورثته السهيلي قوله كذا الحديث الخ نعم الكاف اي كثير الحديث قوله مشرف الوجنتين الخ بشين محجمة وقاء اي بارزها والوجنتان العظماء المشرفان على الخدين كذا في النغم - وفي شرح مسند الوجنة نحو الخ وفي واوها الحركات الثلاث ويقال لجة اجتمعتهم قوله فاير الحينين الخ بالعين المحجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد ان عينيه داخلتا في عجايرها لاصقبتين بقعر الحديقة وهو عند الجحوظ - قوله ناتي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من النوء اي انه يرتفع على ما حوله قوله مخلوق الرأس الخ سيأتي في بعض روايات الباب سيرة اهل القائل وكان السلف يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقة الخوارج حتى جميع رؤسهم قوله فمن يطع الله ان عصيته الخ انما في الرعدة نفسه صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات أو لمست احق اهل الارض ان يطيع الله قوله ان من ضغطني هذا الخ بضاي محجنتين سكوتيتين بينهما تحتانية مهمزة ساكنة وفي آخره تحتانية مهمزة ايضا وفي بعض النسخ بصادين مهملتين فلما بالضاد المحجمة والمراد به النسل والعقب وزعمون الاثير ان الذي بالمهمل بمحناه وحكي ابن الاثير انه روى بالمد بوزن قنديل قوله يقتلون اهل الاسلام الخ قال الحافظ وهو ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من الخفيات فرفع كما قال، وقال الآبي ومن عجيب امرهم ما ياتي اخو حنين خرجوا من الكوفة منابذين لعل من صلى الله عنه نقوا في طريقهم مسلما وكافرا فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا ذمة نبيكم في الذي - قوله لأقتلنهم قتل عاد الخ اي قتلا عامما مستأصلا بحيث لا يبقى منهم من كان كما قال تعالى قتل نزي كهنتين بآيتيه ولما يرد انه يقتلهما لا لانهما قتلت بما عاد بعينها ويحمل ان يكون من الاضائة الى الفاعل ويراد به القتل الشدي بالقرى اشارة الى انهم موصوفون بالشدة والقوة ويريد انه وقع في طريق أخرى قتل ثور، كذا في النغم - قوله في اديوم مفرط الخ بظا محجمة اي مد يورق بالقرط قوله لم تحصل من ترابها الخ لم تحصل من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخلصها بالسبك قاله الحافظ قوله اما علقمة بن علاثة واما عامر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزويانه علقمة بن علاثة كما هو جزم في الروايات والله اعلم قال الحافظ وكان علقمة رجلا عاقلا لكن كان عامرا اكثر منه عطاء وارتد علقمة مع من ارتد شرعا ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز وعامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من اصحابه الخ قال الحافظ لم أفت على اسم قوله كما نحن احق بهذا كما انه يترى من العدل عز الحق الى غيره ويريد باضائة عدم العدل اليه صلى الله عليه وسلم انه انما وقع على وجه الغلط في الرأي وامور الدنيا والاجتهاد فيها بمصالح اهلها وانه من الامر الذي يجوز له اصفر عنه لانه اعانته اليه عدم العدل في القسم على وجه التهمة له، كذا قال الآبي في حديث عبد الله المتقدم قلت قريبا يكلم الانسان بكلمة ويكلم الآخر بمثلها او بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف الاعتقاد والنية والجهة وخصوصيات الاحوال فيخرج كلاهما على عملين متباعين لما يعلم من تباين احوايهما من خارج - وهذا كما قال اهل الحديث في قولهم اثبت الربيع بالقل انه مجاز اذا صدر من مؤيد وحقيقة اذا صدر من دهرى، ألا ترى ان الحب قد يشكو حبيبه فيما طلبه بما يقا طيب العدل والعدل ولكن الحبيب يسأله عن محبة ويصف عنه بل ربما ينسب بشكواه ويتسود بزياد حبا له واستئناسا منه ولا يتم العدل والبعوض يمثل ذلك الكلام ابدا بل يزداد تغنى وتغصبا منه، فقول رجل من اصحابه صلى الله عليه وسلم كما نحن احق بهذا من هؤلاء وقولهم اذا كان الشدة نحن ندعى ويعطى الغنا ثم غرنا وقولهم يعطى صنديد نجد ويكفنا وهكذا كلمة ان نساءك ينشدنك العدل انما كان من باب شكوى الحبيب الى الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسر الحقيقة في الملبطن وامتناد القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة الى الجور عن الحق والعياذ بالله كما زعمه

وانا آمين من في السماء يأتي بخير السماء صباحا ومساء قال فقال رجل غائرا العيين مشرب الوجنتين ناشرا الجنبته
كث اللحية مخلوق الراس مشير الاذار فقال يرسل الله اتق الله فقال ويلك اولست احن اهل الارض ان يثقي الله قال
ثروى الرجل فقال خالد بن الوليد يرسل الله الا اضرته عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد وكمن مضل يقول
بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لو اومر ان انقلب عن قلوب الناس ولا اشرق بظهورهم
ذوا الخوصرة المغصوب المطرود في قوله اعدل واتق الله يا محمد وحاشا جابه الرفيع صله الله عليه وسلم عن ذلك وهو امر العاديين والمتقين
وقد قال في حقه صلى الله عليه وسلم اني لا اشهد على جرد وقع في بعض الرمايات التي نقنها في الفجر فجعل يقيم بين اصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئا
فقال يا محمد ما اراك تدخل فدن على الجمل المتقابل على ما قال من الكلام الجاني واقد مر عليه من الخطاب السبي كونه لم يعط صرة تلك العيبة
وانه لو اعطى لم يقل شيئا من ذلك - قوله وانا امين من في السماء الخ قد حكى البيهقي عن ابي بكر الصديق قال العرب تضع في موضع على نقوله فيشتر
في الارض وقوله ولا صليتك في جندع الضل فقد لك قوله من في السماء على العرش فوق السماء كما صحت الاخبار بذلك، ام - والجمعة التي يصليها
عليها انها سلمة والجمعة التي يصليها على غيرها من كل صفة من صفة من غير ذلك وغيره فحدثت هذه الامة كن وقد مره يحيل وصفه
بالتحيز فيها والله اعلم وكذا في الفقه - قوله لا لعله ان يكون يصلي الخ فيه استعمال لعل استعمال اعسى تنبيه عليه ابن مالك وقوله صلى الله عليه وسلم
طريق المفهوم على ان تارك الصلوة يقتل وفيه لفظ كذا في الفقه، وارضه وجهه تنفيذه العلامة العيني في شرح البخاري فيدراج قوله ان انقلب عن
قلوب الناس الخ بنون وقامت لقلبه بغيرها موصلة اي انما امرت ان آخذن بظواهرهم وروى عن قتادة بن النضر انما منع قتله وان كان قد استرجع لقتل نبالا
يخون الناس انه يقتل اصحابه ولا سيما من صفة قال اخاف في الحديث الكف عن قتل من يقتل الخروج على الامام وانما نصب لذلك حريا او يستعد
لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوه وحكي اسطوري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده واسند عن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الخوارج بالقتل
عنه ما لم يسلطوا دما حراما او يخذلوا مالا فان فعلوا فقتلوه ولو كانوا ولدني ومن طريق ابن جرير قلت لعطاء ما يحل لي قتال الخوارج قال اذا قطعوا
السبيل واخافوا الامن واستند الطبري عن الحسن انه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج فقال اعمل املك باناس من الرأى قال الطبري
ويؤيد ان النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بأحد يقولون الحق بانهم شر ما خبرنا قلوبهم ذلك وان كان حقا من جهة القول فانه قول لا يجاوز
حقوقهم منه قوله تعالى ائبى يقتل الكافر الطيب والقتل الصالح بركة فآخرون اصل السلام الموافقة للقول الطيب هو الذي يرفع
القول الطيب قال وفيه انه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحجة عليهم من عاظم الى الرجوع الى الحق والاعانة اليهم دالي ذلك اشهر
البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل الخ لمن ذاك تكدير الخوارج وهو متفق عليه نعيم البخاري حيث قرعه بالمحدثين وافرد عنهم المتأولين بالجمعة
وبذلك صرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح انه كفر لقوله صلى الله عليه وسلم يرقون من الاسلام والادلة لا تلتزمه قتل عاد وفي
لفظ غود وكل منهما انما هلك بالكفر بقوله هو شر الخلق ولا يصح بذلك الا الكفار ولقوله انهم انفس الخلق الى الله تعالى وحكمهم على كل من خالف
معقدهم بالكفر والتحليل في النار فكانوا هم احق بالامم منهم ومن جنم الى ذلك من آفة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاواه اخرج من
كفر الخوارج وقلة المفضل تكفيرهم لعلام العبيبة متفق عليه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجمعة قال وهو عندى احتجاج صحيح
ومن جنم الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد ان سر احاديث الباب فيه الرد على قول من قال لا يخرج احد من الاسلام من اهل القبلة
بعد استخفافه حكمه الا بقصد الخوارج منه عا لثا فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويقرون القرآن ويمر قون من الاسلام ولا يتخلفون منه بشي
ومن المعنومهم لم يتركوا استتلال دماء المسلمين واموالهم الا جفا منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه ثم اخرج بسند صحيح عن ابن جابر
وذكر عند الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويحكمون عند متشابهه ويؤيد القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من
حديث ابن مسعود لا يحل قتل امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث وفيه التارك لدين المفاقر الجماعة وورد في بعض الروايات الصحيحة المارق من الدين
التارك للجماعة قال الشيخ الانور رحمه الله والمارق من الدين جعل الحافظ مصلدا قد لا في هو المريد ونقل فيه شواهد من الاحاديث وهذا القول
اي المروق من الدين والاسلام هو اورد في الخوارج في الاحاديث المشهورة فكان حكمه كذلك، ام - قال القرطبي في المفهم يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل
المذكور في حديث ابن مسعود ان ظاهر مقصوده انه خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا امه بشي كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميها بحيث
لم يتعلق من الرمية بشي وقد اشار الى ذلك بقوله سبق الغرث والدمر وقال صاحب الشفا فيه وكذا لقطع كفر كل من قال فوكا يتوصل بدال تضليل
الامة او تكفير الصحابة وحكماء صاحب الرضا في كتاب الرمة عنه واقرة قال الشيخ الانور رحمه الله والحق ان حديث المروق يدل على ان المارقة

والجمعة التي يصليها على غيرها من كل صفة من صفة من غير ذلك وغيره فحدثت هذه الامة كن وقد مره يحيل وصفه

بالتحيز فيها والله اعلم وكذا في الفقه - قوله لا لعله ان يكون يصلي الخ فيه استعمال لعل استعمال اعسى تنبيه عليه ابن مالك

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين فصا روا كفاً رَأَيْتُ يا أبا أمامة هذا
شئاً نقولُه قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم النجاشي في إشارات الحق عليه السلام واستاد وحسن أم وحسنه القردى
مختصراً قال الحافظ لم يذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فسقاً وإن حكمهم بالإسلام مجرى عليهم ولتلقظهم بالشهادتين
ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا لتكفيرهم المسلمين مستلدين إلى تأويل فاسد وجرحهم ذلك إلى استباحة دماء عفا لغيرهم أموالهم
والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي رحمه الله أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم مرفوعة من فرق المسلمين وإجازة ما كتمهم
أكل ذبايحهم وأغمر لا يكفر من ماداموا مسلمين بأصل الإسلام وقال عياض كانت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً عند المسلمين من غيرها
حتى سأل العقيد عبد الحق الأمامي المصطفى عنها فاعتد بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقفت قبله القاضي
ابن بكراً فلا بد من أن لو صرح القوم بالكفر ما قالوا أقول لا تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي رحمه الله في كتاب التفرقة بين الأيمان والزندقة الذي
الاحتراز عن التكفير ما وجد لي سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتحديد خطأ والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ
في سفك دماء مسلم واحد، ومما أحججه من تركهم قولهم في بعض أحاديث الباب بعد وصفهم بالمرتق من الدين كمرق السهر في نظر الراي
إلى أنهم إلى أن قال فيتماري في الفوعة هل علق بها شئ قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله
يقار في الفرق لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقد الإسلام يبقين لم يخرج منه
الآبقيين قال وقد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا فقال من الكفر فزروا، قال الحافظ رحمه الله هذا إن ثبت عن علي يمكن على أنه لو كان
معتقد هو الذي أوجب تكفيرهم عندهم من كفرهم وفي احتجاجه بقوله يقار في الفرق نظر فإن في بعض طرق الحديث أن كمر لم يعلق منه شئ
وفي بعضها سبق الفرث والدرو في بعضها وينظر في الفرق فلا يرى بصيرة كما سيأتي عند مسلم في الباب وطريق الجمع بينهما أنه ترد في الفرق
شئ أولاً ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهر ولا بشئ منه من الراي شئ ويمكن أن يحيل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله يقار
إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شئ قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم ظاهر في الحديث قال فعلى القول بتكفيرهم يفتنون
ويقتلون ونسبوا أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البيت إذا شقوا العصا
ونصبوا الحرب فأتوا من استسرى منهم مبلغة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يحتج في رد يد عنه اختلف فيه على وجهين
في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئاً، وقال الشيخ الأجل ولما قال الله الدهوى قدس الله روحه في المسوى قال الأمام
الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات كفرهم ولم يحل بذلك قتالهم بلخنا أن علياً لم يسمع رجلاً يقول
لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال عليه السلام حتى أريد بما بطل لكم علينا ثلاث لا نعتك مسجداً لله أن تذكر اسم الله ولا نعتك
الفتح ما دامت أيدكم مع أيدينا ولا نبدلكم بقتال، وقال أهل الحديث من الخبائيل يجوز قتلهم وأقول الظاهر هندی حدية ورواية قول أهل الحديث
أما رواية فقوله صلى الله عليه وسلم فإن لم يقتلوه قتلوه قتلهم وأما قول علي بن أبي طالب فمعه أن الأسارى على الأمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع
يده من الطاعة فيكون باعياً وأطاع الطريق وإذا أنكروا ضربه من ضربات الدين يقتل لذلك لا لا أسارى على الأمام بيان ذلك أن المفتي
إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فهو قتلهم هذا الرجل
عند الأئمة لا التكرار في مسألة التكفير حسب ما أظهروا ولواته أظهروا التكرار الشفاعة يوم القيامة أو أنكر الخوارج الكثرة وما يجري مجرى ذلك من الثابت
بالدين بالضرورة لحكم بالكفر وأما حديث أولئك الذين عفا الله عنهم ففي المناققين دون الزنادقة بيان ذلك أن المخالفة للدين الحق أن لم يعترف
به ولم ينه عن له لا ظاهر ولا باطن فهو كافر وإن اعترف بلسانه وتلبس على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به طاهر لكنه يقتل بعض ما ثبت
من الدين ضرورة بجلالات ما تفرم العصابة والتابعون واجتعت عليه الأمانة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر المحبة النافعة
حتى لكن المواد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار النافعة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في
الخارج جنة ولا نار فهو زنديق، وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين عفا الله عنهم في المناققين دون الزنادقة، وأما رواية فلان الشرع
كما نصب القتل جزاء لا ارتداد ليكون من جرة للزندان وذبا عن الملة التي انقضت فكل من نصب القتل في هذا الحديث وأمثال له جزاء للزندان
ليكون من جرة للزنادقة وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثم تأويل تأويل لا يخالفت قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق
الأئمة وتأويل يصادح ما ثبت بالفاطم فذلك الزندقة فكل من أنكر روية الله تعالى يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المتكبر التكبر

قال ثم نظر اليه وهو مقف فقال انه يخرج من شخصي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاؤز حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية قال لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل قومٍ وحشاً ثناء عثمان بن أبي شيبة ناجير عن

أبو بكر الصراط والحساب سواء قال لا أتقى هؤلاء الرماة أو قال أتقى جملهم لكن الحديث مأثور فذكر تأويلاً فاسداً لا يصح من قبله فهو الرزيق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها أو قال إن النبي صلى الله عليه وسلم غامر النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعد أحد ابني وإمامه النبوة وهو كونه إنساناً مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن القيام على الخطأ في ما يرى فهو موحى في الأمة بعد ذلك الرزيق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحقيقة والشافية على قتل من يجري هذا الجوى والله تعالى أعلم بالصواب، أم قال الشيخ الأورم بعد نقل هذه العبارة واستفيد منه تعبير الرزيق وحكمها وإن التأويل في الضرر ريات لا يدفع الكفر، أم وقال في موضع آخر من رسالته بعد شرح الأحاديث فخرج من هذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث كما مر عن المستوي وقد نسب السند إلى عنده سنان النسا في اليهم وهو قول فحل وكذا نسب في فتح القدير اليهم وخرج عن الفرق بين الجود والتأويل في القطعيات والله سبحانه وتعالى أعلم وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحفظ أحد كرواية وصلاً مع صلواتهم وصياً مع أعمالهم وليست قراءته إلى قراءتهم شيئاً فخذ هذا الجمل النبوية أصلاً في مسألة التكفير في كآحرف القرآن كلها كانت وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء أما الاختلافات حلالاً متفقاً وعدلوا وأما الاختلاف أصحاب النصايف فمتهمون بئى باهل الأهواء واختبر حالهم ورأى صرهم على الذين فتنوا دأبتهم عليهم بحيث لا تحق ولا تدور ومنهم من له بيتل بهم ولم يسير غورهم في يجد من التكفير شيئاً على الأصل وهو المراد بقوله لا يكفر أهل القبلة أي الأصل فيهم ذلك لا بناء على خصوص الحال، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأينا احتياطاً فأن له مقاماً فقد حنط الرجل نظر الجاني هو خارج منه من باب آخر فبقية في هذا الاحتياط ومن جود لا يدركنا فأنما اعلنا ههنا ما ندن الله به واحتطنا ما رأينا حقه والله على ما نقول وكيل وله الحمد على كل حال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي في المدخل يحمل هذا العلم من كل ملت عدله ينفون عنه تحريف الدين وإتخاها، أم بطلين وتأويل الجاهلين وهو كلاً خرج من مشكوة النبوة ومصايير السنة وحسيناً الله وتعلوا لوكيل انتهى كلامه في رسالته الكفا والمحدثين وهي رسالة نافعة جداً وأجيدة في بابها محققة على علم غزيرة يجب مطالعتها لمن يريد الخوض في مسألة التكفير فأن المسئلة مهمة والأقوال فيها مضطربة وبادئة منتشرة ومطافها متكررة ولهذا تدفع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط أو الشك والتردد فجزى الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين فإنه قد كشف الحجاب عن وجه الحق والصواب وقطع عرق الالتباس والارتباب وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ونظم فبسطه، أم كفا رملنا أول بما لم نزل عليه حتى يبين الصريح لمن يبين وكفى وشق حتى لا يبقى مجال للشبهة والالتباس لمن شرح الله صدره للإسلام وكان له تذييل، بقى الجمع وهو حميد قلله الجمل أولاً وأخيراً باطناً وظاهراً فإنه حميد حميد - قوله وهو مقف الخ أي مولى قد أعطانا فقهه قوله يتلون كتاب الله رطباً الخ قيل المراد الحدق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله وقيل المراد أنهم يراطلون على تلاوته فلا تروا أن يستهزؤ به وقيل هو كان يترعن - أن النصب به حكاهما القرطبي ويرجع الأول ما وقع في رواية أبي الوثاك عن أبي سعيد عند مسلمة يقرن القرآن كالحسن ما يقرئه ابنه، ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلمة عن أبي بكر عن أبيه قوماً أشد ما احتله ذنقة استهزؤ بالقرآن أخرجه الطبري قوله لا تقتلهم قتل قومٍ وحشاً وفي رواية حميد بن مسروق المتقدم لا تقتلهم قتل عدو ولم يرد فيه قال الحافظ وهو أراجيح واستشكل قوله لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل قومٍ وحشاً واجب بانه أراد ادراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيوف ولم يكن ظهر ذلك في زمانه وأول ما ظهر في زمان علي رضي الله عنه وهو مشهور في الحديث أن كون الرجل مصلياً لا يمنع قتله مطلقاً كما يرويه قوله فيما قبل لعله أن يكون يصلي فأن قوله لا تقتلهم قد ورد في حق قوم يحرق أحدهم كرواية صحيحه وصيامه صحيح صيامه قال ابن هبيرة وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن وقتنا لهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أول، قال الشيخ الأورم رحمه الله وليس ذلك أكراً هامداً موبائلاً هو كره على الحق الذي وثقت حقيقته فهو عين العدل وعين الصواب قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى لا آكراه في الدين الآية المسئلة الثانية قوله تعالى لا آكراه عموماً في نفي آكراه الباطل فأنما آكراه باحق فأنه من الدين وهل يقتل الكافر إلا على الدين قال حب الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله وهو مأخوذ من قول، تعالى وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً وَلَا يَكُونَ لِلدِّينِ عِوَاءٌ وعادة في المسئلة وقال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يحب ربك من قوم ينادون إلى الجنة بالسلاسل، أم - وأحق أن آكراه على الحق الذي كان ويفوحه بدنياً ليس بأكراه

رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها قال لا أدري من الحزبية ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها قوم تحفرون صلا كما هم مع صلاتهم فيفكرون القرآن لا يحيا وزحلوقهم وحناجهم

ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عنيوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع السكان إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معاً وإلى الشام ورجع علي بن أبي الكوفة فغارة الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكاناً يقال له حرورية بفقر المهلة ولما بين الأولى ومضوية ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكوفة بفقر الكوفة وتشد يد الوادع المذليشكري وشهدت بفقر المهلة والمواقع بعد هاتين المثلثة التي أرسل إليها علي بن أبي عباس فظاهرهم فرجع كثير منهم معه ثم خرج إليهم علي بن أبي عاصم ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ثم اشاعوا أن علياً نائب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك علياً فخطب أكره ذلك فتنا وامن جوارحه السيد الحكيم قال الله فقال كلمة حتى يرد بها باطن ظلالهم كمر علياً ثلاثاً أن لا نعبدكم من المساجد ولا من زكوة من النسخ ولا نبد لكم بقتال ما لم تجدوا ثباتاً وأخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الخروج فأسروا وأعلى الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر رضاها بالتكليم ويتوب ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسولهم ثم اجتمعوا على أن لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستمرضوا الناس فقتلوا من اجتمعوا من المسلمين ومنهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً على ربة على بعض تلك البلاد ومعه ربة وهي حامل فقتلوه وبقرها بطن سريته عن ولد فبلغ عسكراً فخرج إليهم في الجيش الذي كان هياً للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان وبلغ منهم ثلاث دورات الحشر ولا قتل من معه الا نحو العشرة فهذا المختص أول أمرهم ثم انقسم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا من خلائفة علي بن أبي طالب حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً بن بعد أن دخل علي بن أبي طالب في صلاة العجم ثم لما وقع صلح الحديبية ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له الخيلة وكانوا متفرجين في امة ذرية وابنه عبد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر يزيد وابنه منهم جماعة فأبادهم بن قتل وحبس طويل فلما مات يزيد ووقع الاتفاق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الامصار الا بعض أهل الشام ثم اذمر أن فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق والي ايمامة مع مجدة بن عامر وزاد غيرة على معتقد الخوارج ان من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجوا الحصن وقطعوا يد السارق من الابطوا وجبوا الصلوة على الخائض في حال حيضها وكفر من ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان قادراً وان لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عند هو حكر الكافر وكفوا عن اموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً وقتلوا من ينسب إلى الاسلام بالقتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم ومنهم من يدين عواوكة ثم يفتك ولم ينزل البلاد بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن ابي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفروا بهم وقتل جمعهم ثم لم ينزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال ابو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق للخوارج عشر من فرقة وقال ابن حزم أقرهم إلى قول أهل الحق الا باضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا أدري من الحرورية الخ هذا يغير قوله في الرواية التي تليها وأشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم واثامه فان مقتضى الأول انه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ومقتضى الثاني انه ورد فيه ويمكن الجمع بان مراده بالنفي هنا انه لم يحفظ فيه نصاً بلفظ الحرورية وانما سمع قصته هو التي تدل وجود علامتهم في الحرورية يا نعمهم قوله ولم يقل منها الخ قال الحافظ لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك وإنما أخرجه الطبري من حديث آخر عن أبي سعيد بلفظ من أمي فستد ضعيف لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ سيكون يدي من أمي قومه وله من طريق زيد بن ثابت عن علي بن يخرجه قوم من أمي ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بان المراد بالامة في حديث أبي سعيد الامة الاجابة وفي رواية غيره امة الدين قال النوري وفيه دلالة على فقه العصابة ويحرمهم من الالفاظ وفيه اشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وانهم من غير هذه الامة قوله تحفرون صلاتهم الخ بفقر الوادع اي تستقلون قوله صلاتهم صلاتهم الخ قال الحافظ ووصف عاصم اصحاب غدة الحرورية بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على المسنة أخرجه الطبري - وعنده من طريق سليمان التيمي عن ابي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوماً يدايرون في عيول حتى يعجبوا الناس وتجبهم انفسهم ومن طريق حفص بن ابي اسحق عن عه بلفظ يتممون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبري في قصة مناظرة الخوارج قال فأتيتهم وقد خلت على قومه لم أشأ اجتهاداً منهم ليريدوا كما أتت ثفن الابل ووجههم معلومة من آثار الجود وأخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه ذكر عند الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال ليسوا

يكرهون من الذين مرق السهم من الرمية فينظر الزاى الى سهمه الى فصله الى رصا له فيتمارى في القوة هل علق بها
 من الذم شئ حل شئ ابوالظاهر قال اتعبد لله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة
 ابن عبد الرحمن عن ابى سعيد الخدرى ح وحديث حملة بن يحيى واحمد بن عبد الرحمن القهري قال انا ابن وهب قال اخبرني
 يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة بن عبد الرحمن والضحاك الحمداني ان اباسعيد الخدرى قال بيتا نحن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يقيم قما انا ذوا الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويلك ومن يعدل اذا المر اعدل قد خيبتك وخسرتك ان لم اعدل فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله اتدنى لي فبأضربت
 عنقه قال ثم ان الله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلواته مع صلواتهم وصيامهم مع صيامهم بغير دن القرب لا يجوز تراقيم
 اشدا اجتهدا من الرهبان قوله مرق السهم من الرمية الخ شبهه مرقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه
 ومن شدة خروجه لقوة الراى لا يعان من جسد الصيد شئ فلهذا لا ينتفعون بالدين بل يخرجون منه بسرعة ويخرجونه قوله فينظر الى سهمه
 قوله الى فصله يدل من قوله الى سهمه اي ينظر اليه جملة ثم تقصيرا والمصل حدية السهم (يعني يكره ان يترك كالمصل) قوله الى رصا قما كبر البراء
 ثم صلة ثرفاء اي عصبه الذي يكون فوق مدخل المصل الرصا جمع واحد وصلة بحركات يعني يترك باره قوله فيتمارى في القوة الخ اي يري
 في فصله ووصافه شيئا من اثر الله ثم ينظر الى القوة فيتشكل هل بقي فيها شئ من الدم والقوة موضع الترمز السهم قال ابن التبارى الفرق بين
 ويؤتى وقد يقال قوة بالهله (يعني يترك نوك) قوله هل علق بها من الدم شئ الخ قال الأبي والتمارى في القوة فيه مجزئة لانه اشارة الى ما وقع فهم
 من الخلاف بين الامامة في تكفير هوام - وقد تقدم منا قديما تفصيل الخلاف وحواش المكفرين من هذا القارى في القوة فراجعوه ، والذي يظن للصيد
 الضعيف والله اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم فيتمارى في القوة مؤيد بظاهر ما اختاره شيخنا فاسم العلوم والخبرات نداء الله ضريحه واحتاط به
 في حق بعض اهل البدع لما شل عنهم فقال انى لا اتيهم كفاتا ولا مؤمنين بل لهم عندى منزلة بين المنزلتين ثم نبه على ان المراد بالمنزلة عندى
 ليس ما هو مراد المعتزلة عند الله فاخبرهم عن الفاسق متركب الكبيرة ليس مؤمنا ولا كافرا في الواقع بل هو نوع مستقل برزخى بينهما كما ان المنفى
 نوع مستقل بين الذكر والانثى ففصل الامر دائما اردت بالمنزلة بين المنزلتين ان هؤلاء المبتدعين الضالين لا يسعنا ان نحكم عليهم بالقتل بأفهم
 كفارا ومسكون لتعارض الأدلة وتمايز وجوه الكفر والاسلام وان كانوا داخلين حتما في احد الشقين بحسب الواقع وعلو الله سبحانه وتعالى فافهم
 عندنا علما الشك بحيث لا تقطع بل تخولهم في هؤلاء ولا هؤلاء وهو في الواقع لا يخرجون عن احد المقامين الايمان او الكفر وهذا كما ان المالك الشكول عند الفقهاء
 لا يسمى طاهرا ولا نجسا بل هو منزلة بين المنزلتين بحسب حكمهم واجتماعهم في انه في الواقع لا يخرج عن احد الطرفين اما طاهر اما نجس كما يحتل سرى
 ذلك والله اعلم هكذا افاد رحمه الله في بعض كتابه وعلى هذا التقرير فالنفي عن الفرق الذي ورد في بعض الروايات برأيه نفى التيقن لا تيقن
 النفي والله اعلم قوله والفضائل انهم انى هو ابن شرجيل المشرق بكر اليم وسكون المجعة وقم الرواد منسوب الى بطن من همدان قوله انا ذوا
 ذوا الخويصرة الخ كذا اوردته البخارى في علامات النبوة من صديق شعيب عن الزهري انا ذوا الخويصرة واورد في قتل الخوارج والمحدثين من طريق
 معمر جاء عبد الله بن ذى الخويصرة بزيادة الابن قال الشيخ بد الدين العيني م ذوا الخويصرة بضم الخاء المجعة وقم الرواد وسكون المياء آخر الحروف و
 كسر الصاد المهملة وبالراء مصغرا الخاصم وفي تفسير النجلى بيتا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنا ثم هو ان جاء ذوا الخويصرة القمي اصل
 الخوارج فقال اعدل قال هذا غير ذى الخويصرة الباني الذي بال في المسجد وقال ابن الاثير في كتاب الاذواء ذوا الخويصرة رجل حماني من بني تميم وهو
 الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في قسمه اعدل انتى ولما ذكره السهيلي عقبه بقوله ويذكر عن الواقدي انه حرقوص بن زهير الكبي من سعد غنيم
 وكان حرقوص هذا مشاهدا كثيرة مشهورة محمودة في حرب العراق مع الفرس ابى عمر رضى الله عنه ثم صار خارجيا قال وليس ذوا الخويصرة هذا هو
 ذوا المشية الذي قتله على رضى الله عنه بالنهر وان خاله اسمه نافع ذكره ابو داود وقيل المعرف ان خاله انما يتا ساه حرقوص وهو الذي حمل على رضى
 الله عنه ليفتله فقتله على رضى الله عنه قوله وهو رجل من بني تميم الخ وفي حديث عبد الله بن عمر هذا البزار والطبري رجل من اهل البادية حدث
 محمد بأمر الله قوله دعه فان له اصحابا انى لم يخفى وت الحكم بقتله وسيجب ان يظهر له اصحاب على الهيا التي ذكرت وتقع في رواية افلم يخرج انما
 يقولون مثل قوله قال الخاف ظم قوله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا انى ظاهر ان ترك الامر بقتله بسبب ان له اصحابا بالصفة المذكورة و
 هذا لا يقتض ترك قتله مع ما اظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما وجه فاحتل ان يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخارى لانه وصفهم بالمباينة
 في العبادة مع اظهره ان لا سلام فلوا ذن وقتله لمكان ذلك تنفيرا عن دخول غير هو في الاسلام قوله لا يجوز تراقيمهم الخ بثلاثة وقاف جمع ترقق

يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى ان يوصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى ان يضل فيه شيء وهو القدر ثم ينظر الى ان يضل فيه شيء سابق الفرت والدم آيتهم رجل اسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة ومثل البضعة تكرر ويخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيده فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قال لهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحديثي محمد بن المثنى قال ناين ابي عدي عن سبلان عن ابي نصر عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون

بفتح اوله وسكون الراء وضمت القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نقرة الفم والعاتق واضعنان قراء محمد لا يرضيها الله ولا يقبلها وقيل لا يعلون يا نعتان فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم كرامة وقال المنوي المراد أنهم ليس لهم فيه حظ الامر وه على سائرهم لا يصل الى حلقهم فضلاً ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتذبره بوقوعه في القلب قلت وهو مثل قوله فيهم ايضاً لا يجا وزايمهم حناجرهم اي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم **قوله** يمرقون من الاسلام كما يمرق الخ قال الحافظم اي يخرجون من الاسلام بفتنة كخروج السهم اذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يحق بالسهم ولا شيء منه من المرمى شيء فاذا التمس الرامي همه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب او خطا فاذا المرمية عاق في شيء من الدم ولا غيره فحق انه لم يصبه والغرض انه أصابه والى ذلك أشار بقوله سبق الفرت والدم الذي جاوزهما ولو يتعلق فيه منها شيء بل خرجا بعد **قوله** كما يمرق السهم من الرمية الخ وفي حديث اش عن ابي سعيد عن احمد بن ابي اؤد الطائفة لا يرجون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى قوة **قوله** ثم ينظر الى نضيه الخ بفتح النون وكسر الصاد معجمة وتشديد الباء آخر الحروف وهو عود السهم بلا ملاحظة ان يكون له فصل وریش وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون - **قوله** وهو القدر الخ اي عوده **قوله** الى قد ذه الخ بضم القاف ومجتمعين الاولى مفتوحة جمع قلة وهي ريش السهم يقال لكل واحد قذة ويقال هو اشبه به من القذة بالقذة (وهنا تجمل على مثال واحد ليعتبر كاي) **قوله** سبق الفرت والدم الخ يعني جاوزهما الفرت وهو السرجين ما دام في الكرش وحاصل المعنى انه من سرباً في الرمية وخروج لم يتعلق به من الفرت والدم شيء فشيء خروجه من الدين ويوغل في امره فبئس خروج ذلك السهم **قوله** آيتهم اي علامتهم **قوله** او مثل البضعة الخ بفتح الباء الموحدة وسكون المعجمة اي القطعة من اللحم **قوله** ذكرنا ذكر الخ يعني تضطرب بخي وتذهب واصلة تكرر ذكر من باب التفعّل فخرقت احدى التائين والذكر ذرة صوت اذا اندفع سمح له اختلاط **قوله** على حين فرقة من الناس الخ قال المنوي ضبطوه في الصحيح بوجهين احدهما حين فرقة بجاء مفعلة مكسورة ونون وفتحة بضم الفاء في وقت افتراق الناس اي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والثاني خاير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وراء وفتحة بكسر الفاء اي افضل الفرقتين والاول اكثر واشهر ويؤيد ذلك الذي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فانه بضم الفاء بلا خلالات ومعناه ظاهر وقال القاسمي على رواية الخاء المعجمة المراد خاير القرون وهم الصديق الاول قال او يكون المراد علياً في اصحابه فعليه كان خروجه حقيقة لانه كان الامام حينئذ وفيه حجة لاهل سنتان علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لا يستأمن مع قوله صلى الله عليه وسلم يقتلهم اهل الطائفتين بالحق وعلي واصحابه الذين قتلهم وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اخبر بمحل وجري كله كلف الصبح ويضمن بقاء الامم بعده صلى الله عليه وسلم وان لم يشكك وقوة خلافت ما كان المطلبون يشيرونه وانهم يفترقون فرقتين وانه يخرج عليه طائفة مارقة وانهم يشهدون في الدين في غير موضع التشديد ويبالغون في الصلوة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الاسلام بل يمرقون منه وانهم يقاتلون اهل الحق واهل الحق يقتلونه وان فيهم رجلاً صفة يله كذا وكذا فهذه انواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد **قوله** ان علي بن ابي طالب قال لهم الخ في رواية فلم ين عبد الله وحضر مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة قتلهم لم تكن له لكونه كان القاتل في ذلك **قوله** فامر بذلك الرجل الخ اي بالرجل الذي قال صلى الله عليه وسلم رجل اسود احدى عضديه ومثل ثدي المرأة ومثل البضعة تكرر ويخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيده فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قال لهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحديثي محمد بن المثنى قال ناين ابي عدي عن سبلان عن ابي نصر عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون

في قوله من الناس سيماهم الخلق قال هو شر الخلق أو من أشر الخلق أي الطائفتين إلى الحق قال فضرب البني
صلوات الله عليهم لهم مثلاً أو قال قولا الرجل يرى الرمية أو قال الغرض فينظر في النصل فلا يرى بصيرة وينظر في النضق
فلا يرى بصيرة وينظر في القوق فلا يرى بصيرة قال قال أبو سعيد أنتم قتلتمهم يا أهل العراق حل شئنا شيان بن
فروخ قال قالنا القوم هؤلاء الفضل الحمداني قال أبو نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تترقى
مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق حل شئنا أبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد قال قتيبة فإنا
أبو عوانة عن قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون في أمي فرقتان فيخرج من
بينهما مارقة يلي قتلها أو لا هم بالحق حل شئنا محمد بن المشنجد شاعداً وأدع عن أبي نصر عن أبي سعيد
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تترقى مارقة في فرقة من الناس فيقتلها أولى الطائفتين بالحق حل شئنا محمد بن الله
قلت فلذلك قال أبو سعيد هنا على تحت النبي صلى الله عليه وسلم فافهم فإن فيه دقة، كذا في عدة القاري قوله في فرقة من الناس ثم بضم القاء
أي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيماهم الخلق الخ قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر هو الأصغر وبه جاء القرآن
والمدة والثالثة السيماء بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالخلق خلق الرأس وفي الرواية الأخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة خلق
الرأس ولا دلالة فيه وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام وقد تكون بحلال كما قال صلى الله عليه وسلم رجل أسود أحد عضديه مثل
ثدي المرأة ومعلوم أن هذا ليس بحرام وقد ثبت في سنن بلخ وأود باستاد على شرط البخاري وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد خلق
بعض رأسه فقال لأهل بيته كلوه أو أتركوه كله وهذا صريح في إباحة خلق الرأس لا يحتمل تأويله قال صاحبنا خلق الرأس جائز بكل حال لكن إن شق عليه فمحمّد
بالدهن والتسميم استحب خلقه وإن لم يشق استحب تركه، أم - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيماهم الخلق أو قال التسديد وهو الملقب
والموحدة يلحق الخلق وقيل أبلغ منه وهو عجن الاستيصال قال الكوفي فيه أشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذي العلامة فيستلزم
أن كل من كان محمّدي الرأس فهو من الخوارج والأمر بخلاف ذلك اتفاقاً ثانياً السلف كانوا لا يحلقون رؤسهم إلا للنسك أو في الحاجة والخوارج
اتخذوه دليلاً فصار شعاراً لهم وعرفوا به يعني المبالغة في الخلق قوله هو شر الخلق أو من أشر الخلق الخ هكذا هو في كل النسخ أو من أشر
بالألف وهي لغة قليلة والمشهور شر يغير اللف وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم وتأوله الجمهور وأشر المسلمين ونحو ذلك علم - كذا
قال النووي وفي صحيح البخاري وكان ابن عمر يراه هو شر خلق الله وقال غموا نطقوا إلى آيات نزلت في الكفار فعملوها على المؤمنين وفي حديث
عبد الله بن خباب يخبر عن أبيه عند الطبراني ثم قتلوا الظلمة الشدة وأظلموا الأرض وفي حديث أبي ذر الآتي في الباب شر الخلق والخلقة
قال المحقق فظروا وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم إحدى الطائفتين إلى الحق الخ أي اقربها إليه وفي رواية أولى الطائفتين بالحق
قال النووي هذه الرعايات صريحة في أن علياً رضي الله عنه كان هو المصيب للحق والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا
بغاة متأولين وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا، أم -
وقال الأبي كان الشيخ يقول الصحبة حصنت على معاوية يعني في وجوب التأويل عند بآته مجتهد وذكر الغزالي عن بعض أئمة رأى في مناهج القضاة
قد قامت وأحضر على معاوية ثوبين زمان أنصرف علياً وهو يقول حكلي ورب الكلمة ثواباً بعد معاوية وهو يقول غفر لي وأكبر
وقد أخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي ذر الزراري قال جاء رجل إلى عيسى فقال له أتي
أبغض معاوية قال له لو قال لانه قاتل علياً بخير حتى فقال له أبو زرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما
قوله فلا يرى بصيرة الخ بفتح الياء الموحدة وكسر الصاد المهملة وهو الشيء من الدم أي لا يرى شيئاً من الدم يستدل به على أصالة الرمية
وتقدّم تفسير النصل والنضق والفرق عن قريب - قوله وهو ابن الفضل الحمداني الخ هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الألف نون
قوله تترقى مارقة الخ تقدّمنا تفصيل هذا المروق في شرح الحرورية فلا حاجة إلى أعادته قوله يكون في أمي فرقتان الخ إشارة إلى فرقة
علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فيخرج من بينهما مارقة الخ فان قلت قوله فرقتان يقتضيه أن تكون المارقة خارجة منهما معاً، قلت هو كقولهم
يخرج من بينهما الكوثور والمرحان قال الكشاف لنا التقيا وصاراً كالشيء الواحد جاز أن يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
من جميع البحر ولكن من بعضه ونقول خرجت من البلدة وأما خرجت من محلة من محلة بل من محلة واحدة من دور قوله تلى قتلهم الخ أي تولى
وتبأشر قوله أو لا هم بالحق الخ أي أولى أمي وأقربهم بالتصواب وهو إشارة إلى علي كرم الله وجهه فانه الذي قتلهم حتى تفرقوا ببلادهم

الفرار يرى قال تاجهم بن عبد الله بن الزبير قال ناسفان عن حبيب بن ابي ثابت عن الضحاك المشرقي عن ابي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قوم يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم اقرب الطائفتين من الحق
حل ثناهم بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الاثيم جميعا عن وكيع قال الاثيم ثنا وكيع قال ثنا الاعشى عن خزيمة
عن سويد بن غفلة قال قال علي اذ احدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان آخر من السماء احب الى من ان اقول
عليه ما لم يقل واذا حدثكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم

والجرحين ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي قال قال النور هو كبر الميم واسكان الشين المجهة وفقر الراء وكسر اللغات وهذا هو الضحاك
الذي ذكره جميع اصحاب المؤلفات المختلفة واصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه ضبطه بفقر الميم وكسر الراء قال
وهو تصحيف كما قالوا وتقوا على انه منسوب الى مشرق كبر الميم وفقر الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة
من رواية حمزة واجد بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة ام ضبطه بكسر الميم وضمها قوله عن خزيمة ام بفقر الخاء المجهة والمثلثة بينهما
ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة بفقر المهلة وسكون الواو المحضة لاثية ولجدة صلبة قوله عن سويد بن غفلة ام بفقر الميم والقاء مخضرم
لوسم من النبي صلى الله عليه وسلم على الصبح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين تقضت كايدي
من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمر بن علي سنة اثنيتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو حفيظ كفي ايامية نزل الكوفة
ومات بها قوله قال علي بن ابي طالب قال الدرقطني لم يصح لسويد بن غفلة عن علي بن مرفوع الا هذا قوله اذ احدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لهما انه اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يترجم ولا يورث واذا لم يثبت عنه فعل ذلك ليحدثك من يحاربه ولانك استدل بقول

الحرب خدعة ام قال القاضي فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلان آخر كبر الخاء المجهة اى اسقط قوله من السماء زاد
الرواية والثوري في روايتهما الى الارض أخرجه احمد بنهما وقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء فقطظف بالطير وتجرى في الريح فكأن
قوله فان الحرب خدعة ام قال الحافظ في الحرب خدعة حديث مرفوع وخدعة بفقر المجهة وضمها مع سكون المهلة فيها وبضمها اوله
وفقر ثمانية قال النورى اتفقوا على ان الاول اقصر حتى قال تلعب بلغنا انما لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه خدعة بالاسكان انما تخدع
اهلها من وصف الفاعل باسم المصداق وانما وصف المفعول كما يقال هذا المديهم ضرب الامير اى مضربه وقال الخطابي معناه انما امر واحد
اى اذا خدم مرة واحدة لم يقتل عثره وقيل الحكمة في الامتنان والثناء للذلة على الروح فان الخلد ان كان من المسلمين فكأنه حصصهم على ذلك
لمرة واحدة وان كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكروهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسد ولوقل وفي اللغة الشا
صينة المبالغة كهمزة وكثرة وحكي المتدري لغة رابعة بالقوم فيها قال وهو جمع خدع اى ان اهلها بهذه الصفة وكأنه قال اهل الحرب خطاة
قلت وحكي مكي وعبد الواحد لغة خامسة كسر اوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطى واصل الحديث اظهر امره اضمار خلافة وفيه
التعريض على اخذ الحديث في الحرب والندب الى خلل الكفار وان لم يتيقظ لذلك لم يأمن ان يتعكس الامر عليه قال النورى واتفقوا على جواز
خدع الكفار في الحرب كيفما امكن الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال ابن العربي الخلد في الحرب يقع بالتعريض ولا يكتفى بخلافك
وفي الحديث الاشارة الى استعمال المرئى في الحرب بل الاحتياج اليه اكدم من الشجاعة ولهذا وقع الاقتصار على شي اياه هذا الحديث وهو قوله

الجمع عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة اى الحرب الجيدة لصاحبها الكلمة في مقصودها انما هو الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة
حصول الظفر مع الخدعة بغير خطر (تكميل) ذكره الواقدي ان اول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله
سيخرج في آخر الزمان ام قال الحافظ وهذا تفصيل حديث ابي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاه انهم خرجوا في خلافة علي بن ابي طالب
الا حديث الواردة في امرهم واحباب ابن التين بان المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا
قبل ذلك اكثر من ستين سنة ويمكن الجمع بان المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان حديث سفينة الخرج في السان وصيحه ابن جابر وغيره مرفوعة
الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم باليمام في اخر خلافة علي بن ابي طالب سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله
عليه وسلم بدول الثلاثين بنحو ستين ام والذي يظهر للجد النضيف والله اعلم ان هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي بن ابي
سفيان مقتضاه على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو اخبر عن اقوام واناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في

أحداث الأسنان سفها ما أحلهم يقولون من خير قول البرية يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم يؤمنون من الذين كما يقرئ
السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **ح** حدثنا علي بن
يونس **ح** حدثنا محمد بن أبي بكر الملقب وأبو بكر بن نافع قالنا ناعبد الرحمن بن مهدي قال ناسفان كلاهما عن الأعمش بهذا
الاسناد مثله **و** حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نافع بن حجاج **ح** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب **ح** زهير بن حرب قالوا أنا أبو معوية
كلاهما عن الأعمش بهذا الاسناد وليس في حديثهما غير قول من الذين كما يقرئ السهم من الرمية **و** حدثنا محمد بن أبي
المقدمي قال نا ابن علية **ح** وحماد بن زيد **ح** وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نا حماد بن زيد **ح** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا أنا اسمعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكرنا الخوازمي فقال
فيهم رجل **ح** حدثنا جرجير اليلد أو مؤدك اليلد أو مشك اليلد

آخر الزمان، ونحن نقف هذا اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتقين القاديين الملائعين وغيرهم من شتات المتقربين المحدثين الزائعين
وزي انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حرفا حرفا من غير شك ولا امتراء ولا يسع المتضمنين اذا رأوا أجمعهم كثرهم وهذا
الزمان الأخير إلا ان يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما ينبئهم إلا ما أتوا وتليها، نعم لا ننكر دخول الخوازمي الذين خرجوا على
علي رضي الله عنه تحت عزم الفاظ الحديث مع غطر الجوع في آخر الزمان أو تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله
عنه في رواية عبد الله بن أبي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناسا في آخر الزمان فقالوا كان اولئك البغاة المشايعين
قدوة لهم في الطاعة للاحقين وهو كلهم شر الخلاقين اجمعين كما ورد في احاديث سيئ المصيرين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم
شرايت في عدم القاري قلت يسقط السؤال من الاول ان قلنا بتعدد خروج الخوازمي وقد وقع خروجهم مرارا قوله **ح** حدثنا الاسنان **ح** بمهمة
ثم مثلثة جمع حدث بفتحين والحديث هو الصغير السن هكذا في اصح الروايات ووقع في بعضها خلل بضم اوله وتشديد اللال قال في المطالب
معناه شباب جمع حديث البش وجمع حديث مثل كرام جميع كبر وكبار جمع كبير والحديث الجديد من كل شيء ويطلق
على الصغير بهذا الاعتبار والأسنان جمع سن والمراد به العمر المراد به شباب قوله **ح** سفها ما أحلهم **ح** جمع حلو بكسر الهمزة والمراد به العقل
والهنة ان عقولهم رديئة والسفاهة الأصل الخفة والطيش وسفه فلان رأيه اذا كان مضطربا لا استقامة فيه قوله يقولون من خير
قول البرية **ح** هو من الملقوب والمراد من قول خير البرية أي من قوله الله قال الحافظ **ح** ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر
وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا لله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند المطبري قال خرجنا مع
علي رضي الله عنه فخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلوهم وفي حديث آخر عن أبي سعيد عن أبي داود والطبراني يحسنون القول
وتيسرون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه على يقول الحق لا يجاوز هذا ولشأننا الى حلقه قوله لا يجاوز حناجرهم
نقد وشرحه والخناجر بالحاء المهملة والنون جمع خنجر بوزن قسورة وهو الخاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرء
ما يلي الفم قوله **ح** فان في قتلهم أجرا **ح** أي اجرا عظيما قال النووي **ح** هذا نصير بوجوب قتال الخوازمي والبغاة وهو اجماع العلماء قال القاضي
اجمع العلماء على ان الخوازمي وأشباههم من اهل البدع والبيعتي حتى خرجوا على الامام وخالفوا رأى الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد ثلاث
والاعتدال اياهم قال الله تعالى **ح** فقاتلوا الذين يتبعون حتى تفر إلى أمر الله **ح** لكن لا يجزى على جرحهم ولا يتبع منهم موهوك لا يقتل اسيرهم ولا تباح أموالهم
والمخرجوا عن الطاعة وينتصروا الحرب لا يقتلون بل يؤعطون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفر بايديهم فان كانت يدي
ما يكفرون به جرت عليهم احكام المرتدين قوله **ح** عن عبيدة عن علي **ح** عبيدة بن عبيدة بن عمر السلماني قوله **ح** ذكر الخوازمي **ح**
تقدم منا قريبا وجه تسميته بهذا الاسم وبيان اصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع قوله **ح** رجل محمد بن اليلد **ح** قال عياض **ح** هو بضم الميم يكون
الخا فخر الدال من اقصا اليلد وهو بضم الميم وسكون الواو ويحتمل ولا يهمن ومعناه ناقص اليلد ايضا ويقال فيه وبين اليلد ايضا ومشدن
هو بضم الميم وسكون اللام وفتح الدال ومعناه صغير اليلد مجتمعها كشدن وشدن الذي وهو في رواية العذري مشد من بضم الدال وبعد ها وادو
اصله مشد ووشدود تقدم الدال على النون كما قالوا جذب وجذب وعاش وعثى في الارض وقيل معنى مشدن كثير اللحم مسترخيه قال
ابن دريد **ح** شد الرجل ثدا اذا كثرت لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تذكر في الاول يوافق ما يأتي من
قوله كطبي شاة قلت انما كان يوافق لان الشدن اذا قسر بقصير اليلد وافق رواية كطبي شاة وان فسر بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

لولا ان تطهروا لحدثتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت تمتعت من محمل صلى الله عليه وسلم قال اي ركب الكعبة اي ركب الكعبة اي ركب الكعبة حدثنا ابن عدي عن ابن عوف عن محمد بن عتيبة قال لا احد يركبها الا ما سمعت منه فذكر عن علي بن خويلد عن ابي ريث عن ابي عبد الله بن حميد قال لنا عبد المطلب بن همام قال ناعبد الملك بن ابي سليمان قال ناسلة بن كهيل قال حدثني زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتكم الى قراءتهم بشئ ولا صلواتكم الى صلواتهم بشئ ولا صيامكم الى صيامهم بشئ يقرءون القرآن كما انتم الله وهو عليهم ولا تجادلوا صلواتهم ولا يقرءون من الاسلام كما يقرءون من الرمية لويلكم الجيش الذين يصيبون ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تجلوا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعنه قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الندي عليه شعرات بيض فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يخلعونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فأتهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة ابن كهيل فانزلني زيد بن وهب منزلا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التفتينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الترابي فقال لهم العوازم والملك وسئلوا سيوفكم من جفونها فان اخاف ان ينشدكم كما نشدكم يوم حروك فوجوا فوخشوا برماهم سئلوا السيوف وشجرهم الناس برماهم قال قتل بعضهم على بعض ما اصاب الناس يومئذ الا رجلا من فقال علي القسوة فيهم فلو عذبوا فقاموا على انفسهم حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض قال اخرهم فوجدوا ما يمل الارض فكلوا ثم قال صلى الله عليه وسلم بلغه فقاموا الى عبيدة السلماني

كالبيضة تكثر لان البيضة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تطهروا الا البطر الخبيث وشدة النشاط - قوله يحسبون انه لهم اي هم يحسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعاويهم الباطلة وليس كذلك بل حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يصد الخروج منه ومن غير ان يختار دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن تيمية في الصارم المسلول ٣٢٧ والفرق هنا انه كما ان البردة تجرد عن السب فكذلك قد تجرد عن قصد تبديل الدين وادارة التكنيب بالرسالة كما تجرد كقرا بليس عن قصد التكنيب بالرواية وان كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفع من قال الكفران لا يقصد ان يكفر وقال الشيخ الانور المرق هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤدى هذا اللفظ وحقه - قوله الجيش الذين يصيبونهم يعني يقاتلونهم قوله ما قضى لهم اي ما كتب وكتب لهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم قوله لا تجلوا عن العمل اي اتركوا على المحسنات انجالا على المشورة التي تثيرها ايها قوله مثل حلة الندي اي هي الحبة على راسه قوله عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ طبري وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يده شعرات سود والاول اقوى قوله قد سفكوا الدماء الحرام اي دماء المسلمين كعبد الله بن خباب وسريته قوله واغاروا في سرح الناس الخ في جميع الجهاد واغاروا على سرجه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين قوله فانزلني زيد بن وهب منزلا الخ قال المنوي هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها من كان ذكره وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكره في محالهم بالجيش منزلا منزلا حتى يبلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كلا جاء مبيها في سنان النسا في وهناك خطيبهم علي رضي الله عنه وروى له هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه قوله من جفونها اي اغارها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبون معناه الغد - قوله فاني اخاف ان ينشدكم كما نشدكم اي يطلبكم بالصبر بالايان لو تفاوتوا بالبرم من بعيد فالقرا الرماح وادخلوا فيهم بالسيوف حتى لا يجدوا فرصة قد يذكروا تدبروا فادهموا والتمهم قوله فوخشوا برماهم الخ وشجوا بتشديد حاء مفتوحة اي رماهم بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف قوله وشجروهم الناس الخ بفتح الشين المجهول والجيم الخفة اي داخلهم ويطعنهم وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرمح اذا تظاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس هم اصحاب علي رضي الله عنه قوله وما اصاب من الناس يومئذ الا رجلا من فقال علي القسوة فيهم فلو عذبوا فقاموا على انفسهم حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض وقد تعلق مرصعنا من كلام المؤرخين مما ذكره الحافظ طبري في الفتح انه لم يجر منهم الا الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض ولا قتل من معه الا علي رضي الله عنه الا نحو العشرة - وما في الصحيح اصم والله تعالى اعلم بالصواب قوله فقاموا اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان اللام حجة قبيلة معروفة وهو بطن من مراد قاله ابن الجوزي في العجستان اسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولزمه وسمع عمر وعليا وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

أحدثت الأسنان سفهاً ما لا يحلوا يقولون من خير قول البرية يقرنون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقرنون من الذين كما يقرن
 السهم من الرمية فاذا القيمة وهم فاقتلوه فان في قتلهم اجر الممن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** اسحق بن ابراهيم بن عيسى بن
 يونس **حدثنا** محمد بن ابي بكر الملقب وابوبكر بن نافع قال لا نأخذ من عبد الرحمن بن مدي قال نأخذ من كلاهما عن الاعشى هذا
 الاسناد مثله **حدثنا** عثمان بن ابي شيبة قال نأخذ من جريح **حدثنا** ابوبكر بن ابي شيبة وابوكريب زهير بن حرب قالوا تا ابو معوية
 كلاهما عن الاعشى هذا الاسناد وليس في حديثهما يقرنون من الذين كما يقرن السهم من الرمية **حدثنا** محمد بن ابي
 المقدمي قال نأخذ من علي بن عتبة وحماد بن زيد **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال نأخذ من زيد **حدثنا** ابوبكر بن ابي شيبة
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالوا تا اسمعيل بن علي بن عتبة عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
 فيهم رجل **حدثنا** زيد بن ابي ابيد او مؤد بن ابيد او مثله في اليد

آخر الزمان، ونحن نشأ هذا اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتبعين القاديين الملاعين وغيرهم من شيطان المتفكرين المحدثين الذين انزعيت
 وزنى انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانظروا فيها عليهم حرفاً من غير شك ولا اعتناء ولا يسمع المؤمنين اذا راوا جمعهم وكثرة قهرهم وهذا
 الزمان الاخير الا ان يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما ينبغي هو الايماناً وتسلماً، نعم لا ننكر دخول الخوارج الذين خرجوا على
 على رضى الله عن تحت عموم الفاظ الحديث مع بعض الجرح من قديم الزمان او تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعربه قول على رضى الله
 عنه في رواية عبيد الله بن ابي رافع عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً في الاخرى صفتهم في هؤلاء فكان او تلك البغاة السابقين
 قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهو كلهم شر الخلائق اجمعين كما ورد في احاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم
 ثواباً في عمدة القارى قلت يسقط السؤال من الاول ان قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرات **قوله** احداث الاسنان الم بهمة
 ثم مثله جمع حديث الشيخ اوجع حديث قال ابن النير **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة
 معناه شباب جمع حديث الشيخ اوجع حديث قال ابن النير **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابي بكر بن ابي شيبة
 على الصغير بهذا الاعتبار والاسنان جمع سن والمراد به العمر المراد انهم شباب **قوله** سفهاً ما لا يحلوا الم جمع حليم بكسر الهمزة والميم والمراد به العقل
 والمعنى ان عقولهم رديئة والسفه في الاصل الخفة والطيش وسفه فلا رايه اذا كان منطرباً لا استقامة فيه **قوله** يقولون من حين
 قول البرية تا الم المراد من قول خير البرية تا من قول الله قال المحفوظ ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم كما حكم الله في جواب على رضى الله عنه كما سياتى وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
 علي بن ابي طالب في حربه وفيه يخرج قوله تكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث اسحق بن ابي سعيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
 ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر وفي حديث اسحق بن ابي سعيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
 تقدم شرحه والخارج بالحاء المهملة والسين ثمة الجيم جمع حجرة بوزن تسورة وهو الحاقوم والعلوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طهر المرء
 ما على الفم **قوله** فان في قتلهم اجر الم الم اى اجراً عظيماً، قال المنوي ربه هذا نصير يوجب قتال الخوارج والباغاة وهو بايع العلماء والفقهاء
 اجمع العلماء على ان الخوارج وانشأهم من اهل البدع والبعى متى خرجوا على الامام وخالفوا راي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم دون المقاتلة
 والاعتدال اليهم قال الله تعالى "فقاتلوا الذين كفروا الى امر الله" لكن لا ينجز على جريحهم ولا يبتغ منهزهم ولا يقتل اسيرهم ولا يباح اموالهم
 ولا يخرجوا عن الطاعة وينتصروا للحرب لا يقاتلون بل يعطون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لا يكفر بايديهم فان كانت
 ما يكفر من به جرت عليهم احكام المرتدين **قوله** عن عبيدة عن علي بن ابي عبيدة بن جعفر العيني هو عبيدة بن عمر السلمي **قوله** ذكر الخوارج الم
 فقد من قريتنا وجه تسميته عبد الله الاسم وبيان اصلهم ومبدأ أمرهم قليلا **قوله** رجل **حدثنا** زيد بن ابي ابيد او مؤد بن ابيد او مثله في اليد
 الخافض الدال على ان قصير اليد هو بضم الميم وسكون الواو وبضم ولا يفهم ومعناه ناقص اليد ايضاً ويقال فيه ويدن اليد ايضاً ومثله
 هو بضم الميم وسكون اللام وفيه الدال ومعناه صغير اليد مجتمعا كشد ودق الشد وهو في رواية العذري مشدق بضم الدال وبعد ها وادو
 اصله مشدق ومشدق تقدم الدال على لزوم كما قالوا جند وبجذوعات وعثى في الارض وقيل معناه مشدق كثير اللحم مسترخيه، قال
 ابن دريد ثلث الرجل ثداً اذا اكثر لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تكثر في الاول يوافق ما ياتي من
 قوله كطبي شاة قلت انما كان يوافق لان الشدن اذا فسر بقصير اليد وافق رواية كطبي شاة وان فسر بكثرة اللحم استرخا به وافق قوله

الايلى قال تايبن وهب قال اخبرني عن ابي ايوب عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اني لا نقيلب الى اهل فاجد التمرة ساقطة على فراشي ثم ارفعها لا أكلمها ثم اخشى ان تكون صدقة فاليقيا محل شئنا نحن نرفع
 قال تايب بن نلق بن همام قال تايب عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
 احاديث منها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الله اني لا نقيلب الى اهل فاجد التمرة ساقطة على فراشي اوني يتيقار فرفعها
 لا أكلمها ثم اخشى ان تكون صدقة فاليقيا محل شئنا نحن نرفعها قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه
 عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد تمره فقال لولا ان تكون من الصدقة لا أكلمها وحديثنا ابو كريب قال ابو اسامة
 عن زائدة عن منصور عن طلحة بن مصهر عن قال تايب بن همام قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه
 من الصدقة لا أكلمها وحديثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه
 الله عليه وسلم وجد تمره فقال لولا ان تكون صدقة لا أكلمها وحديثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه
 ملك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن زوف بن الحارث بن عبد المطلب حدثه ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه
 قال اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقال والله لو بعثنا هذين الغلامين قال لي وللفضل بن عباس الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلما فاعترها على هذه الصدقات فاديا ما يؤذي الناس واصبا ما يصيب الناس قال
 فبينما هما في ذلك جاء علي بن ابي طالب فوقف عليهما فذكر له ذلك فقال علي

في انقري و قوله قل ما استغفركم عن آخره ولو احلها لاله اوشك ان يطعنوا فيه ولقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم
 بما وثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان الصدقة او ساخ الناس كما رواه مسلم واعلم ان ظاهر قوله لا تغل لنا الصدقة علم محل صدقة الفرض
 والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وسلم وتعقب بانه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا
 في رواية عن احمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة واما آل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكثر الحنفية وهو المعصوم عن الشافعية
 والحنابلة انها تجوز لصدقة التطوع وكذا الفرض لان المحرم عليهم انما هو وساخ الناس وذلك هو الزكاة لصدقة التطوع وقال ابو يوسف انها
 حرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لا يفصل وفي شرح الكنز لافرق بين الصدقة الواجبة والمطوع ثم قال وقال بعض اصحابنا لصدقة التطوع ام
 قال الشيخ ابن المصنف فقد ثبت الخلاف على وجه يشعر بحرمة النافلة وهو الموافق للجماعات فوجب اعتباره فلا بد ان يعلم النافلة الآ على وجه
 الهبة مع الادب وخفض الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثر الاشياء اليك حديث لحم بسيرة الذي قصد في به عليها
 لم يأكله حتى اعتبره هدية منها فقال هو عليها صدقة ولنا منها هدية وانظارها كانت صدقة نافلة وايضا لا تخصيص للجماعات الا بالبدل ام
 قال الطحاوي في شرح معاني الآثار والنظر ايضا يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع في ذلك (اي في التحريم) وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ومحمد رحمهم الله تعالى وقد اختلفت عن ابي حنيفة في ذلك فروى عنه انه قال لا بأس بالصدقات كلها عديني هاشم وذهب في ذلك عندنا الى
 ان الصدقات انما كانت حرمت عليهم من اجل ما جعل لهم في الخمس من صحتهم والقول في فلتا انقطع ذلك عنهم خرج الى غير هديوت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم محل لهم بل كان ما قد كان محرم عليهم من اجل ما قد كان محرم لهم وقد حدثني سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة في ذلك مثل قول ابي يوسف في هذا المأخذ ام وهذا صريح في ان الطحاوي ما اختار رواية الحل عن ابي حنيفة بل اخذ بالرأي ايتا لى
 وافقت قول ابي يوسف وهي ظاهر الرأي التي ذكرها او كما من استواء حكم التحريم في الفريضة والتطوع والله اعلم قوله فاليقيا الخ قال المحققون وقد
 روى احمد عن طريق عن ابن شعيب عن ابيه عن حنيفة قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه قال تايب عن همام بن منبه
 ثم ذكرت تمرا كان عننا من تمر الصدقة فما ادرى من ذلك كانت التمرة او من تمر اهل فذل لك أسهرى وهو محمول على التمتع وانه لما اتفق له اكل
 التمرة كحافى هذا الحديث وقلق ذلك صار يجد ذلك افا وجد مثلها ما يدخل التردد تركه احتياطاً ويحتمل ان يكون في حالة اكلها ايها كان في
 مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المصنف انما تركها صلى الله عليه وسلم توتراً وليس بواجب لان الأصل ان كل شئ في بيت الانس
 على الاباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب الأولى ام قوله
 لولا ان تكون من الصدقة لا أكلمها الخ لولا خشية ان تكون منها قوله بتمرة في الطريق الخ ظاهره جواز اكل ما يوجد من المحرمات طبع في الطرقات
 لانه صلى الله عليه وسلم ذكر انه لم يمنع من اكلها الا توتراً خشية ان تكون من الصدقة التي حرمت عليه لا كونها مرمية في الطريق فقط وقد اخرج ذلك

لا تفعلوا فوالله ما هو بفاعل فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا إلا نفاسه منك علينا فوالله لقد نلت حشر رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفاسه عليك قال على رسول الله صلى الله عليه وسلم المظهر سببها إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذاننا ثم قال أخرجنا ما نصره إن ثم دخل ودخلنا عليه وهو يومئذ عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يا رسول الله أنت ابن الناس وأوصل الناس وقد بلغنا الكساح فجئنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذى إليك كما يؤذى الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه قال وجعلت تب تليغ اليأس من وراء الحجاب أن لا تكلمنا قال ثم قال إن الصدقة لا تنبغي لأهل محمد أشباهي أو ساخ الناس أذعوا المحمية وكان على الخمس ونوف بن الحرث بن عبد المطلب قال فجاءه فقال للمحمية أنكم هذا الغلام ابتنتك للفضل بن عباس فأنتمة وقال نوف بن الحرث أنكم هذا الغلام ابتنتك لي فأنتحتني وقال المحمية أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يسمه لي حدثنا هرون بن معروف قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد

قوله في أول الحديث الباب على فراشي فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا لخشية أن تكون صدقة فولو يمش ذلك لاكلها ولم يذكر تعريفا فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف كقولهم يقال فلان لقطعة لقطعة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك كذا ما لا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع أن الأمر يأخذ المال المضاف للحفظ واجب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لا نهلس في الحديث ما ينبغي أو تركها عزا لئلا يتبع بها من يجد لها من غل له الصدقة وإنما يجب في الأمر حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله أعلم قوله فوالله ما هو بفاعل إلا قال الذي الأظهر في حلقه أنه مستند فيه لعقضية الحسن بن علي رضي الله عنهما

قوله فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحجاء ومعناه عرض له وقصد - قوله إلا نفاسه منك علينا الخ معناه حسدا منك لنا قوله فما نفاسه عليك أي ما حسدتك ذلك قوله أخرجنا ما نصره الخ قال النووي هكذا هو في معظم الأصول بلادنا وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل نصره إن بعضهم التاء وفيه الصاد وكسر الراء ويجوز هنا أخرى ومعناه تجعأته في صدره كما من الكلام وكل شيء بحقه فقد صرح به ووقع في بعض النسخ تسره إن بالسين من السرا ما تقولونه لي سيرا وذكر القاضى عياض فيه أربع روايات هاتين الثلثين والثالثة تصدبان بأركان الصاد ويجوزها دال محملة معناه ما ذكرنا في قال وهذا رواية السمرقندي الرابعة تصوران بفقر الصاد وبواو مكسورة قال هكذا ضبطه المحمدي قال القاضى وروايتان عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال والصحيح ما قدمناه عن معظم نسخ بلادنا ورجمه أيضا صاحب المطابع فقال الأصوب نصره إن بالصاد والراءين قوله فتواكلنا الكلام الخ أي التحمل كل واحد منا على الآخر من استعنت النعم فتواكلوا أي وكل بعضهم إلى بعض قوله وقد بلغنا الكساح الخ أي الحمد كقولنا تعالى حق إذا بلغنا الكساح قوله خضرنا أن نكلمه الخ أي كتمه ثانيا قوله بلع اليأس الخ هو بضم التاء و اسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال للمع ولع إذا اشترب به أو بهد - قوله أن الصدقة لا تنبغي لأهل محمد الخ قال النووي دليل على أنها محرمة عليهم سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند أصحابنا أم وأما زها الطحاوي وغيره للعاملين منهم لا يجره وقال ابن عابد بن فلا محل للعامل الهاشمي تنزيها للقرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شعبة الترمذي وكان يمنع العامل الهاشمي من أخذ صريح في السنة - قوله إنما هي أو ساخ الناس الخ أي إنما تطهير لا هو الهوى ونفوسهم كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتذكرهم بما هم في آيات الله كفاية الناس قال الشيخ العارف الكبير ولي الله الدهلوي قدس الله روحه إنما كانت أو ساخا لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلاء وتوقع فداء عز العبد في ذلك فيتمثل بملار ذلك الملاء على أفعالي وهذا يسمى عندنا بالوجود التشبيهي فتدرك بعض النفوس العالية فيها ظلمة وأيضا فإن المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة وهماة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم أن الكسب بهذا النوع شر وجع المكاسب لا يليق بالمطهرين والمنتهى بهم في الملة وفي هذا الحكم سراً آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم أن أخذها لنفسه ويجوز أخذها لخاصته والذين يكون نفهم بمأزلة نفعه كان مظنة أن يظن الظالمون ويقول القائلون في حقه ما ليس بحق فأراد أن يبيد هذا الباب بالكلية ويحرم بأن منافعها راجعة إليهم وإنما تؤخذ من أغنياءهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحدا إليهم تقريبا لهم من الخير وإنما ذكروا لهم من الشراء - قال السنوي لما كانت الصدقات أو ساخ الناس ولم يلاحظت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أنه كيف أنما سمعنا لبعض أمته ومن كمال الإيمان المراد أن يحب الأخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباحها لهم عزيمية بل اضطربنا وكبر أحاديث تراها ناهية عن السؤال فخطأ الحازم إن يراها كالميتة فمن اضطرب غير يأثم ولا عاد فلا أثر عليه قوله ادعوا المحمية الخ ساء لي ضبطه ونسبه في آخر الباب قوله ما صدق عنهما من الخمس الخ قال النووي

باب على إباحة الهدية التي على التعديل، وأكلها كالأكل، وسكها بطريق الصدقة، وبين أن الصدقة إذا قبضها المصلد، فاعليه زال عنها وصف الصدقة، وحلت الحلال من غير أن كانت الصدقة محرمة عليه.

عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب اخبره ان ابا
ربيعه بن الحرث والعباس بن عبد المطلب قالوا لعبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس ائتيا رسول الله صلى الله عليه
وساق الحديث بخبر حديثك وقال فيه فالتى على رداءه ثم اضجع عليه وقال انا ابو حسن القرم والله لا اريو مكانى حتى يرجع
اليكم ابنا نجا بحورا يعتما بهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الحديث ثوقا لنا ان هذه الصدقات انما هي أو ساق
الناس وانما لا تحل لمح ولا آل محم صلى الله عليه وسلم وقال ايضا ثوقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى محبة بن جزو
وهو رجل من بني أسد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعمله على الاخماس حثل شاة قتية بن سعيد قال نالني ح و
حدثنا محمد بن عمر قال انا الليث عن ابن شهاب ان عتيق بن السباق قال في خبري زوجه النبي صلى الله عليه وسلم اخبرني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال هل من طعام قالت لا والله يارسول الله ما عندنا طعام الا عظم من شاة أعطيته
مولاتي من الصدقة فقال قريته فقد بلغت عظمها حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقدي واسحق بن ابراهيم جميعا
عن ابن عيينة عن الزهري بهذا الاستاذ نحوه وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا وكيع ح وحدثنا محمد بن مثنى
وابن بشار قالانا محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة عن قتادة عن انس ح وحدثنا عتيق بن الله بن معاذ واللفظ له قال نالني
قالنا شعبة عن قتادة سمع انس بن مالك قال اهدت بريرة الى النبي صلى الله عليه وسلم تحما تصدق به عليها فقال هولها صدقة
ولنا هدية حدثنا عبيد الله بن معاذ قال نالني قالنا شعبة ح وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى
يحتمل ان يريد من سهم ذوى القربى من الخس لا من ذوى القربى ويحتمل ان يريد من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس قوله عن عبد الله
ابن الحرث بن نوفل الهاشمي ان قال النوفى سيق في الحديث الى قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل وكلاهما
يجمع والاصل هو رواية مالك ونسبه في روايته يرس الى جده ولا يتنع ذلك قال النسائي ولا نعلم احدا روى هذا الحديث عن مالك الا جويرية بن اسلم
قوله انا ابو حسن القرم ح قال النوفى هو بنون حسن واما القرم فمعا الراء مرفوع وهو السيد واصله نعل الابل قال الخطابي معناه المقدم في المعزة
بالامور والرأى كالفعل هذا اصح الالوجه في ضبطه وهو المدح وفي نسخ بلادنا والثاني حكمه القاضي ابو حسن القرم بالواو بأضانه حسن الى القوم
معناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكمه القاضي ايضا ابو حسن بالتثنية والقوم بالواو مرفوع اي انا من علمت رأيي ايها القوم وهذا ضعيف
لان حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه قوله لا اريو مكانى في بفتح الهنزة وكسر الواو اي لا افرقه قوله يرجع اليكما ابنا نجا ح قال النوفى
لهذا ضبطناه ابنا نجا بالتثنية ووقع في بعض الاصول ابنا نجا بالواو على الجمع وحكاها القاضي ايضا قال وهو وهم والصواب الاول وقال وقد يجمع
لثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله بحورا يعتما بهما ح هو بفتح الحاء المهملة اي بحجاب ذلك قال الزهري في تفسيره يقال كلمته فمارة على
عورا ولا حيزا اي جوابا قال ويجوز ان يكون معناه الخيبة اي يرجعنا بالخيبة واصله المحور الرجوع الى النقص قال القاضي هذا شبه بياق الحديث
لنا والشرح - قوله محبة بن جزو اما محبة فميم منه توحه ثوحاء مهملة ساكنة ثم ميم اخرى مكسورة ثوباء مخففة واما جزو فبفتح مفتوحة ثوباء ساكنة
زهري هذا هو الاصح قال القاضي هكذا لقوله عامة الحفاظ واهل الاتقان ومعظم الزهراء وقال عبد الغنى بن سعيد يقال جرى بكب الزأى يعني في الياه
لذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي وقال ابو عبيد هو عندنا جزء مشد الزأى واما قوله وهو رجل من بني اسد فقال القاضي كذا وقع والمحافظة انه
من بني زبيد لامن بني اسد بابنا حرة الحسن للنبي صلى الله عليه وسلم وكلامه وان كان المحمدي ملكا بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها
المصدق عليه زال عنها وصفا الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محروقة عليه قوله اعطيت مولاتي من الصدقة في جواز الصدقة لولائي
رواه الشيخ رضي الله عليه وسلم واما اذا وجهه صلى الله عليه وسلم فقد نقل ابن بطال انهم لا يخلون في ذلك اي عند رجل الصدقة بتألف الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر ابن بطال
ان الخل لا يخرج من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة قالت انا آل محمد لا نحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على تخبرها قلت اسناده اوعائشة حسن فخرجها
ابن شيبة ايضا وهذا لا يقدم فيما نقلنا من بطال كذا في الفقه قوله فقد بلغت عظمها ح قال الحفاظ في حديث امر عتيق من زبابة الزكوى اي انما لما نصرفت
فيها بالهدية لصحة ملكها انما انتقلت عن حكم الصدقة فحلت عمل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة كما سيأتى في الهبة
هذا تقرير ابن بطال بعد ان ضبط عظمها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسرها من المحول اي بلغت مستقرها والاولى اولى ثوقا في ابواب الهبة محملا بكسر الهبة
يقع على الزمان والمكان اي نلنا عا حكم الصدقة المحروقة على وصارت حلولا في الحديث ان الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي اعطيا بالبيع الهدية وفيها
قوله عن قتادة سمع انس بن مالك في التسمية على التسمية ليس قتادة لا من عن في الراية الاولى وصرح بالسمع في الثانية قوله ولنا هدية ح قالنا نالني فارتدت

قالنا محمد بن جعفر قال ناشئة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة واتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحم بقر فقبل هذا ما تصدق به
 على بريدة فقال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابوكريب قالنا ابو عطية تاهشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصدقون عليها وقد رى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال هو عليها صدقة ولكوهدية فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الوشبة قالنا حسين بن علي عن زائدة عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة سمعنا **وحدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا ناشئة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم يقول سمعت
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو القاسم قالنا ابن وهب قال قال خبرني مالك بن اسد عن ربيعة عن القاسم عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهو لنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن
 خالد عن حفصة عن ام عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلتا لحم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندكم شئ قالت لا الا ان شئتم به فبعت الشاة التي بعثتم بها اليها قال انها
 قد بلغت فاكلها **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام النخعي قالنا المرحوم يعنى ابن مسلم عن محمد بن وهبان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا اتي بطعام سأل عنه فان قبل هدية اكل منها وان قيل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى ابوكبير الوشيعي
 وعمر بن الناقض النخعي عن ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى عن ابي عبد الله بن معاذ
 والافظه قال قال ابن عمر بن مرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيه قوم نضيل قال اللهم صل على
 الصدقة الهدي حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه بان الصدقة من الصدقات الاخرى وذلك ينهي عن غش الحط وذلك الاحتياج الى
 الترحم عليه والرفق به ومنه ليدفع اليه المهدى اليه واكرامه به نعمها عليه فيها غاية العزة والرفعة لديه وايضا فمن شأن الهدية مكانة في الدنيا
 ولذا كان عليه الصلوة والسلام باخذ الهدية وشيئ عنها عوضها فلا يمنة الدبة فيها بل مجرد المحبة كما يدل عليه حديث تهادوا عابوا وادوا وادوا جزاء الفضل
 ففي الحديث لا يجازي الا المولى ام قال لا يقيح لا يقال كونه للصدقة واسلخ الناس وانما مطهرة للمال هو صفة لا يزيله عنها الهدية بحالنا نقول كونها
 وصفا ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزول وانما هو وصف حكمي جعل بالشعر والشعر قائم برفق الله عنها واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من
 فضة بريدة وام عطية ان لها شئ ان يأخذ من سهم العالمين اذا عمل على الزكاة وذلك انه انما يأخذ على علم قال فلما حل بها شئ ان يأخذ ما يملكه بالهدية
 ما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يعلم له اخذ ما يملكه بعلمه لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لادراج النبي صلى الله عليه وسلم
 لا خوفه تواين انفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم ولستكر عليه ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه
 فيها كما تقدم تقريره والله اعلم **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر **قوله** بلحم بقر
 وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصدق على مولا في بشاة من الصدقة فمولا الى ان يؤخذ به - ا - والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ثلاث قضيات
 اي سنن واحكام فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن اعنت وتخييرها في دفع الشكاح
 حين اعتقت تحت عبد - سياق بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتابنا الشكاح **قوله** هل عندكم شئ **قوله** اي من الطعام **قوله** الا ان نسيبنا
 بالنور والمهجة والمروحة مصغرا اسم ام عطية قال الحافظ وفيه اشارة الى ان ادراج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة كما حرمت عليه
 لان عائشة قبلت هدية بريدة وام عطية مع علمها بانها كانت صدقة عيها وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقل ما للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك انهم لم يكتفوا بدين لها ان حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا
 ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث ام عطية مع حديثها في قصة بريدة لان شأهما واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حصله
 ان الصدقة اذا قبضها من محل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت ليمان يتناولها اذا اهديت له او بيعت فلو تقدم حديثي
 القصتين على الاخرى لأعني ذلك عن اعادة ذكر الحكم ويجعل ان تقع القصةان دفعة واحدة **قوله** اذا الى بطعام زاد احمدا بن حبان من
 طريق حاد بن سلمة عن محمد بن زياد من غير اهل **قوله** سأل عندهم فيه استعمال الوعر والفص عن ابي المصنف المشارب **باب** اللعالمين
 اتي بصديقته **قوله** عن عمر بن مرة **قوله** اي ابن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تباي صغير لم يسم من الصحابة الا من ابن ابي اوفى قال شعبة
 كان لا يدنس - **قوله** اللهم صل عليهم **قوله** قال النوري في هذا الدعاء وهو الصلوة انتقال لقول الله عز وجل **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ** ام واستدل به
 على استحباب دعاء اخذ الزكوة لمعطياها وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنابلة ونجها لبعض الشافعية وتذهب بأنه لو كان واجبا لعل النبي صلى الله

باب اللعالمين الزكوة

باب أرضاء السامعي بالربط راض

أقول الصلاة على النبي

فأتاه إلى الجوف في بصدفته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى **وحل ثنا** ابن عمر قال ناعبد الله بن أدريس عن شعبية بهذا الاستاذ غير أنه قال صل عليه **حل ثنا** يحيى بن يحيى قال أنا هشيم **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال تاحض بن غياث وأبو خالد الأحمر **وحل ثنا** محمد بن شفي قال ناعبد الوهاب بن أبي عدي وعبد الله على كاهن عن داود **وحل ثنا** زهير بن حرب واللفظ قال ناعبد الله بن إبراهيم قال أنا داود عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاكم المصديق فليصبر عنكم وهو عنكم راض

عليه السلام السعاة ولأن سائر ما يأخذ الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكل ذلك التركة وأما الآية فيجوز أن يكون الربط خاصاً بهم لكن صلواته سكناً لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى **وَصَلِّ عَلَى نبيهم** قال ادع لهم فما خرج النساء في من حديث وإبل بن جبرانه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بحث بئناً فحسنة في التركة لله يبارك فيه وفي آبله، واستحب الشافعي في صفة الصلاة أن أجزأك الله فيما أعطيت وجعله لك طمأنينة وبارك لك فيما أبقيت **قوله** اللهم صل على آل أبي أوفى أي يري بأوفى نفسه لأن آل أبي أوفى يطلق على ذاك الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أوفى من مزايا آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى اتباعه، واسم أبي أوفى علمته من خالدين الحارث الأسدي ثم هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين واستدل به على جواز الصلوة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن القيم وهذا الحديث يكره عليه وقد قال جماعة من العلماء يدل على أخذ الصدقة بالمصديق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أميل إليه يقول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا لا يكره غير الأنبياء بالرضاء والغفران والصلوة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لا يمكن من الأمر المعروف وإنما أحدث في حولة بني هاشم وأما المتكلم فلا امرئ فيه حديثاً نصاً وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله أن ثبت (أي حديث فصلوا على أنبياء الله) لأن الله تعالى شاهده رسلاً وأما المؤمنون فاختلعت فيه فتيل لا يجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كاتقدم وقالت طائفة لا يجوز مطلقاً استقلالاً لا يجوز تبعاً فيما ورد به النص وأما الحق به لقوله تعالى **لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا** ولأنه لما علمه السامعي قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمه الصلوة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المقهور أبو المعالي من الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين وقالت طائفة يجوز تبعاً مطلقاً ولا يجوز استقلالاً وهذا القول إلى حيفة وجماعة وقالت طائفة تكره استقلالاً لا تبعاً وهي رواية عن أحمد وقال النووي هو خلاف الأولى وقالت طائفة يجوز مطلقاً وهو متضمنه منيع البخاري وأجاب المالكون عن حديث الباب نظائره بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاء أباشا وليس ذلك لأحد غيرها، قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشركه غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان مصناه صحيحاً ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقته وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد بن رجل وإن كان مصناه صحيحاً لأن هذا الشعار صار شعاراً لله سبحانه فلا يشركه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى **وَصَلِّ عَلَى نبيهم** ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صل على وعلى زوجي فقال اللهم صل عليها فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم والصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ولم يثبت عنه إذن في ذلك ويقوى المنع بأن الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً لأهل الأهواء يصلون على من يعظونه من أهل البيت وغيرهم وهل المتع في ذلك حرام أو مكروه أو خلاف الأولى حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأذكار ومجموع الثاني وقد روى إسماعيل بن إسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فإن ناساً من الناس التسوا عمل الدنيا لعل الآخرة وإن ناساً من القصاص أحدثوا في الصلوة على خلفائهم وأمرهم محمد بن الصلوة على النبي فإذا جاءك كتاب بهذا فمهره أن تكون صلواتهم على النبيين ودعائهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم اخرجهم عن ابن عباس بأسناد صحيح قال لا تصلح الصلوة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار أم وقد تقدم نقل كلام ابن القيم في هذا

المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الصلوة فراجع **باب** أرضاء السامعي بالربط راض **قوله** إذا أتاكم المصدق فليصبر عنكم وهو العامل **قوله** فليصبر عنكم أي يبرح **قوله** وهو عنكم راض أي الجملة حال قال النبطي ذكر المسبب أراد السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمرتضى والمعنى تلقوا بالترحيب وأما ذكره إجماعاً ليرجع عنكم راضاً وإنما عدل إلى هذه الصيغة مبالغة في استرئاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال راضوا مصديكم وإن ظلمهم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حبكم إجماعاً ليرجع عنكم راضاً عما قاله عياض فيمنعنا من حرص على طاعة الأئمة وترك مخالفتهم وكل ذلك حسن

باب فضل شهر رمضان

الذي عرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شهر رمضان
وإن سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان

حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا حدثنا أسلم عن وهو ابن جعفر عن أبي هبيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء رمضان فتمت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وضيق الشياطين وحل شئ حرمة

من أعظم طاعات الأسلام وأيضا فان اجتماع طوائف عظمى من المسلمين على شئ واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضا معونة لهم على الفعل ميتة عليهم ومشيقة أيامهم وأيضا فان اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خاتمهم وعامتهم وأدى ان ينعكس انوار كرامتهم على من دورهم ويحيطد عوهم وراهم واذا واجب لقيام ذلك الشهر فلا حق من شهر نزل فيه القرآن ارتخت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدس ام قال الشيخ بـ الدين العيني ومختلفوا في صوم وجب في الاسلام ولا فليل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة ايام من كل شهر لا تنة صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة ايام رواه البيهقي ولما فرض رمضان خير بيته وبين اكل طعامه ثلثه اجمع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان قوله عن أبي هبيل عن أبيه الخ قال لما نظم ابو هبيل هروناض من مالك بن ابى عامر بن عمر بن الحارث بن ابي غيمان بالخير المعجزة والختانية كما يحيى عمو مالك بن اش بن مالك وابو تايح كبراد وك عمر رضي الله عنه قوله اذا جاء رمضان الخ فيه دليل بجواز ان يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة ونقل عن اصحاب مالك الكراهية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية ان كان هناك قرية تصرف الى الشهر فلا يكره والجهر على الجواز وتمت الماتون بحديث ضعيف عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من اسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان ما خرج ابن عدي في الكامل وصنفه قال الترمذي واسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت بالبدليل صحيح ولو ثبت انه اسم لم يلزم منه كراهة لم قال ابن عابدين ومعامسة الشافعي على انه لا يكره لجيئه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم صام رمضان اياهنا واحتسبا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسماء الله تعالى ولئن ثبت فهو من اسماء المشرقة كالحكيم كذا في الدراية واعلموا انهم طبقوا على العلم في ثلاثة اشهر هو مجموع المضافات اليه شهر رمضان وربع الاول والاخر فحذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة الا انهم جزؤوه لا غير أجروا مثل هذا العلم بحري المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد زهر ومقتضاها ان رجب ليس منها خلافا للصالح الصفدي وتبعه من قال شعرا ولا تصنف شهرا للفظ شهر الا الذي اوله الرواء قادر ولذا زاد بعضهم قوله شعرا واستثنى من قال رجباً فيمنع لانه فيما روه ما سمع وفي المواهب وشرحه اعلم ان لفظ رمضان مشتق من الرمض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمضان رمضان بضم السين من باب تعب وهو شدة الحر لان العرب لما الادوا ان يصنعوا اسماء الشهور وافقوا ان الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك لولا فقه الوضع الازمنة فقالوا رمضان ذكر حتى استعملوها في الالهة وان لم توافق ذلك الزمن كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع وذلك حين ارجعت الارض اولها برمض بفتح الميم الذي هو ضيق لان التسمية به ثابتة قبل الشرع الذي عرف منه انه يرمد مرض الذنوب قال القاري في رمضان ان صح انه من اسماء الله تعالى فغير مشتق او راجع الى معنى الغافر اي نجو الذنوب ويحتمل قوله فتمت الا قال القاري بالتخفيف وهو اكثر شأما في التزيل والتشديد لتشديد المفعول قال السدي في فتح ابواب الجنة اي تقريرا للرحمة والعباد وهذا يدل على ان ابواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جئت عذب شفحة لهم الا انواب اذ ذلك لا يقتضيه دواهم كونها مفتحة لهم الا ابواب قوله غلقت ابواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد اكثر قال السدي غلقت اي تبعيد العقاب عن العباد وهذا يقتضيه ان ابواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى اذا جاء يومنا فتحت ابوابها جواز ان هناك غلق قبل ذلك وغلقت ابواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه اذ يكفى في عذابهم بفتح باب صغير من القبر الى النار غير ان ابواب المعهودة الكبار قوله وصعدت الشياطين الخ بالمهلة المضمومة بعونها ثبيلة مكسورة اي شلت بالاصفا وهو الاغلال وهو يعني سلسلت في الرماية الاخرى وفي الفتح قال عياض يحتمل ان الحديث على ظاهره وحقيقته وان ذلك كله علامة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولتتم الشياطين من اذى المؤمنين ويحتمل ان يكون اشارة الى كثرة الثواب والعفو وان الشياطين يقلل اغواءهم فيصرون كالمصفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم فتمت ابواب الرحمة قال ويحتمل ان يكون فتح ابواب الجنة عناية عما يقع الله لعباده من الطاعات ذلك اسباب لدخول الجنة وغلقت ابواب النار سبابة عن صرمت المعاصي لانه لا ينافيها النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعذيبهم عن الغفلة وتزيين الشهوات قال الزين بن المنذر والاول اوجه ولا ضرورة تدعو الى صرمت اللفظ عن ظاهره واما الرماية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن تصفد الرحمة والاصل ابواب الجنة بليل ما يقابلها وهو غلق ابواب النار واستدل به على ان الجنة في السماء لا قامة هذا مقام في الرماية وفيه فطر وجوه التوريتي شارح المصالح بلا احتمال لاخير وعبارته فتح ابواب السماء كناية عن تنزل الرحمة واذا لة الغلق

ابن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن ابي اسحاق انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب جهنم وسلبت الشياطين وحل شئ من محمد بن حاتم والحلواني قالوا حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني تافع بن ابي اسحاق ان ابا هريرة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بعث الله ملائكة على كل بيت يقرأون القرآن على من فيه من النعمان قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بعث الله ملائكة على كل بيت يقرأون القرآن على من فيه من النعمان قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بعث الله ملائكة على كل بيت يقرأون القرآن على من فيه من النعمان

عن مصاعد اعمال العباد تارة يبذل التوفيق واخرى بحسن القبول وفتح ابواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصوامع عن رجس الفواحش والاختصاص من البواعث على المعاصي ليقمع الشهوات وقال الطبري فائدة فتح ابواب السماء لتوفيق الملائكة على استحقاق فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة وفيه اذا علم المكلف ذلك باخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بأرحمة وقال القرطبي بعد ان يفتح عمله على ظاهره فان قيل كيف نزل الشر واللعن في راحة في رمضان كثيرا فلو صدقت الشياطين لوقع ذلك في ابوابها انما تنقل عن الصائمين الصوم الذي هو حفظ على شئ طعمه وحسنت آدابه او المصنف بعض الشياطين وهو المرحه لا كملهم كما ورد في بعض الرمايات او المقصود لتقليل الشر رفيه وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه أقل من غيره اذ لا يلزم من تصديق جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان لذلك اسبابا غير الشياطين كنفوس الخبيثة والعدوات العبيثة والشياطين الانسية ام قال ابن العربي لا يتعين في مخالفة والمعاصي ان تكون من وسوس الشيطان اذ قد يكون من النفس وشهواتها سلمنا انها من الشيطان فانه ليس من شرطه ان يجرها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد يكون مع بدع عنها لانها من فعل الله تعالى فكيف يوجد الا في جسم المسحور والعين عند سحر السحر والعائن كذلك توجع عند وسوسته من خارج ام وقال الشيخ الاجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه آخرون هذا الفضل (لاورد في احاديث انباء) انما هو بالنسبة الى جماعة المسلمين فان الكفار في رمضان اشد عمها وذكرا فضلا لا منهم في غيره لتمامهم في هتك شعائر الله ولكن المسلمين اذا صاموا وقاموا وتغنوا من كلهم في حجة الاثار وحاطت دعوتهم من ولائهم وانكسرت اضواءهم من نورهم وشملت بركاهم جميع فتقربوا وتقرّب كل حسب استعدادهم من النجيات وتباعدوا عن المحللات صدق ان ابواب الجنة تفتح في رمضان وان ابواب جهنم تغلق لان اصلها الرحمة والحننة والان اتفاق اهل الارض في صفة تجلب ما يناسبهم من محمّد الله كما ذكرنا في الاستسقاء والحج وصدق ان الشياطين تسلسل عنهم وان الملائكة تنتشر فيهم لا والشيطان لا يؤثر الا في من استعدت نفسه لآثره وانما استعدادها له لغلوها البهيمية وقولنا تفتح وان الملك لا يقرب الامن استعداد له وانما استعدادها بظهور الملكية وقد ظهرت وايضا فومضان مظنة الليلة التي يفرق فيها كل امر حكيم فلا حرم ان الانوار المتشابهة والملكية تنتشر حيثش وان اضدادها تنقبض ام والله سبحانه وتعالى اعلم قوله عن ابن ابي اسحاق انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بعث الله ملائكة على كل بيت يقرأون القرآن على من فيه من النعمان قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بعث الله ملائكة على كل بيت يقرأون القرآن على من فيه من النعمان

باب وجوب صوم رمضان في شهر رمضان
رواية المصنف رحمه الله تعالى في آخره
أحكمت على الشهر ثلاثين يوما

مستند يوم الثلاثاء واقرال العلماء في صوم
هل يجب ان يكون عطايا فعله في كل يوم

وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأي الامام في الصوم والفطر واحتمل الاول بانه موافق
لرأي الصحابي لدوي الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر عن ابي هريرة قال بلغنا فاقدر الله قال نافع فكان ابن عمر اذا سئلي
من شعبان تسع وعشرين بيت من ينظر فان رأى ذلك وان لم ير ولم يحل دون منظره سبحان ولا قتر اصبح مفطرا وان حال اصبح صائما ولما ما
روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو تمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه فالجمع بينهما انه في الصورة
التي وجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال وشهد بثبوته من لا
يقبل الحكر شهادته فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير مخصص وتكون
غير دليل قال ابن عبد الهادي في تقييده الذي دللت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه اثنى شهر غرة كل ثلاثين سواء في ذلك شعبان
ورمضان وغيرهما فلهذا فاقويه فاحكموا لعد قبحي في الجملتين وهو قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاحكموا العدة اي غم عليكم
في صومكم وافطروا ببقية الاحاديث تدل عليه قاله في قوله فاحكموا العدة للشهر اي عدة الشهر ولم يخص صله الله عليه صل شمس دون شهر الاكمال
اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره وذلك ان لو كان شعبان غير مرام هذا الايمان لبيته فلا يكون رواية من روى فاحكموا عدة شعبان غم لغيره قال
فاحكموا العدة بل مبينة لها ويؤيد ذلك قوله في النهاية الاخرى فان حال بينكم وبينه صحاب فاحكموا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا اخرجه
احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من
شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فاحكموا العدة شعبان فظهر مما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما اوجز حكم
الصوم والفطر كليهما على الرؤية فاكان الشهر تسعة وعشرين وكامل العدة اذا جاءها وقطع ذانها ولا وهم والوساوس الناشئة من غير دليل
شرعي بقوله صل الله عليه صل الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال في الخواص وشرحه وفيه (اي في حديث الباب) ديس علمانه لا يجوز
صوم يوم الشك) هو ما يحدث الناس انه من رمضان ولغيره وشهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثين) وان لم يقع شك بالخص المذكور (من
شعبان عن رمضان) اذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لانها من شعبان بنقل الحديث ولذا عيب على من فطر الشك بذلك ام - قال ابن عبد البر
ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعمر بن الخطاب وحنيفة بن عياض وابو هريرة بن ابي اسد والنسائي
ام - وذهب جماعة من الصحابة الى صومه قال الشوكاني والحا صل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والمحنة
ما جاء ناعن الشارع وقد عرفت به واما حديث تقدم رمضان يوم او يومين وحديث التسعة من شعبان فسيا في الكلام عليه عن قريب ان شاء الله تعالى
قال صاحب البدائع من اصحابنا اختلفت المذاهب في ان افضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر وينتظر قال بعضهم لا فضل بان يصوم لها روقا
عائشة وعن رضى الله عنها انما كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نضوم يوما من شعبان احب اليانا من ان نفطر يوما من رمضان
فقد صاما ونبها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدا الصوم بين ان يكون من
رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو افطر لدا الفطر بين ان يكون في رمضان وبين ان يكون في شعبان فكان الاحتياط في الصوم وقال بعضهم
الا فطار افضل وبه كان يفتي محمد بن مسلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالافطار وشرب
من الكوز بين يديه المستفتي وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لاعتاده الناس فيفتات ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتي به
العوام لئلا يظن انه يجتال زيادته على صوم رمضان هكذا روى عن ابي يوسف انه استفتى عن صوم يوم الشك فافتى بالفطر ثم قال المستفتي فقال
فلما دنى منه اخبره سرا فقال اتى صائمه بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان تيقن قبل الزوال انه من رمضان عزم على الصوم وان تيقن
افطرا ام - وفي الخطاوي على الدلائل اختلفت في فضيلة صومه وقطر والمختار ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية والبحر
نقل صاحب النهر عن السيراج ان الفتية به التلوم ثم لا فطار وان كان من الخواص فراجعه متأسلا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب ان خطب في اليوم الذي شك فيه فقال لا اتي بما كنت اصحاب رسول الله صل الله عليه وسلم وسألتهم وانهم حدثوني ان
رسول الله صل الله عليه صل قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فأتوا ثلاثين يوما فان شهد شاهدين مسلمين فصوما
وافطروا ليقول النسائي مسلمان ذكر الحديث الحاذق والمختص لم يذكر فيه تدحا وسانا ولا باس به على اختلاف فيه كذا في نيل الاوطار وعن عمار بن
ياسر من صام اليوم الذي يشك فيه فقد صام ابا القاسم محمد صل الله عليه صل قال في المنهاج اخرجه الخمسة الا احمد وصححه الترمذي وهو المنهاج
تعليقا قال الحافظ استدله على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مسند

حتى تروا الهلال ولا تظروا حتى تروه فان أغنى عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فصرّب بيديه فقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا ثلثون يوماً في الثالثة صوموا الرؤيته وأفطر الرؤيته فان أغنى عليكم فاقد رؤاه **ثلاثين** **حدثنا** ابن غير **حدثنا** أبو جعفر عبيد الله بهذا الاسناد الشهر هكذا وهكذا وهكذا فان غفر عليكم فاقد رؤاه **ثلاثين** **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الاسناد قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فقال الشهر تسع وعشرون الشهر هكذا وهكذا وهكذا وقال فاقد رؤاه ولو يقل **ثلاثين** **حدثنا** زهير بن حرب **حدثنا** اسمعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تظروا حتى تروه فان غفر عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** حميد بن مسعدة الباهلي **حدثنا** بشر بن المنفلوط **حدثنا** سلمة وهو ابن علفمة عن نافع عن عبيد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون فاذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فأفطروا فان غفر عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** حميد بن مسعدة الباهلي **حدثنا** بشر بن المنفلوط **حدثنا** سلمة وهو ابن علفمة عن نافع عن عبيد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فأفطروا فان غفر عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** يحيى بن يحيى بن يحيى بن ابي ربيعة بن ابي جحر قال يحيى اخبرنا وقال لا اخرون **حدثنا** اسمعيل عنده لا يختلفون في ذلك وخالفهم الجمهور في المالك فقال هو موقوف واجواب انه موقوف لفظاً مرفوع حكماً - **قوله** حتى تروا الهلال ان لم ليس المراد تعليق الصور بالرؤية في كل احد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك اما واحداً على وجه الجمهور او اثنان على رأي آخرين ووافي الخفية على الاول الا انه خصوا ذلك بما اذا كان في السماء علة من غيم وغيرها ولا متى كان محمولاً قبل الا من جمع كثير ليقبح العلم بخبره بعد خفاؤه عامسوا الواحد واستدلوا على قبول الواحد بما روى عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصاموا وامن الناس بصيامه رواه ابو داود والدارقطني وقال تقدم به مهران بن محمد عن ابن وهب هو ثقة وعن عكرمة عن ابن عباس قال جلدنا عرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال انشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال انشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن للناس فليصوموا غداً رواه الخمسة الا احمد ورواه ابو داود ايضا من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة مرسلاً بجمعه وقال فامر بلال الا فنادى والناس ان يقصموا وان يصوموا واستند المخالفون بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المازني قريباً وفيه فان شهد شاهدان فليصوموا وان فطرهما او اتوا بالحد في المنطق باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما واجابوا لان بان التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم **حدثنا** ابي اسحاق عليه قوله بالمنطوق ودلالة المنطوق ارجح واما التأويل بالاحتمال المذكور فتستغنى تجوز دحيم اعتبار مثله لكان مفصلاً الى طرح اكثر الشبهة - وهذا كله في الصور واما في الفطر فقال النووي لا تجوز شهادة عدلي واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فحوزه بعدل، ام ومفهوم **حدثنا** عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد عرفت في اول الشهر عيسى بن عمر بن ابن عباس كما تقدم واما في آخر الشهر فلا ينتهض مجرد القياس لمعارضته مع اجتماع الجماهير في العمل بفهمه وظهور الفرق بين الصور والفطر والله تعالى اعلم **قوله** فان أغنى عليكم الخ اي ستر عليكم قال النووي فان غفر عليكم معناه حال بيكر بينه غيم يقال غم وأغمى وغنى يغني ويغنى يغنيها والغين مضومة فيها ويقال غنى يغني الغين وكسر الباء وكلها صحيحة **قوله** فاقد رؤاه الخ في نيل الاوطار قال الهل اللغة يقال قد رأت الشيء اقية وأتدركه كبر الدلائل وضمتها وقد رته وأتدركها كلها بمعنى واحد وهو من التقدير بما قال الخطابي معناه عند الشافعية والخفية وجه دوران السلف الخلف فاقد رؤاه تمام الثلاثين يوماً لا كما قال احد بن حنبل وغيره ان معناه قد رته تحت السماء فانه يكلف في رد ذلك الرهايات المصحة بالاثنتين كما تقدم ولا كما قال جماعة منهم ابن سريج ومطهر بن عبيد الله وابن قتيبة ان معناه قد رته جسد المنازل قال في الغفر قال ابن عبد البر لا يصح من مطهر واما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن سريج ان ذله فاقد رؤاه الخ خطاب من خصه الله بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب للعلم لان كما قال ابن العربي ايضا يستلزم اختلاف وجوبه فندان فيجب توقير بحسب الشئ في التمر على آخرين بحسب العدة وقال هذا بعيد عن الضلالة - **قوله** الشهر هكذا وهكذا الخ وأشار الى ما يصابع به العشر بيمين وقيض الاربعة في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله في الرأية اخرى تسع وعشرون وفي هذا الحش جواز استناد الاشارة المضمرة في مثل هذا قوله فاقد رؤاه **ثلاثين** الخ قال ابن بطان في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوا بين التبدل وانما المعول رؤية الاهلة وقد تخينا عن الكلف ولا شك ان في مراعاة ما غرض حتى لا يرد الى الايات لظنون غاية السكت **قوله** انها الشهر تسع وعشرون الخ قال الحافظ طاهر حصار الشهر في تسع وعشرين مع انه لا يفسح

قوله حتى تروا الهلال ان لم ليس المراد تعليق الصور بالرؤية في كل احد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك اما واحداً على وجه الجمهور او اثنان على رأي آخرين ووافي الخفية على الاول الا انه خصوا ذلك بما اذا كان في السماء علة من غيم وغيرها ولا متى كان محمولاً قبل الا من جمع كثير ليقبح العلم بخبره بعد خفاؤه عامسوا الواحد واستدلوا على قبول الواحد بما روى عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصاموا وامن الناس بصيامه رواه ابو داود والدارقطني وقال تقدم به مهران بن محمد عن ابن وهب هو ثقة وعن عكرمة عن ابن عباس قال جلدنا عرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال انشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال انشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن للناس فليصوموا غداً رواه الخمسة الا احمد ورواه ابو داود ايضا من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة مرسلاً بجمعه وقال فامر بلال الا فنادى والناس ان يقصموا وان يصوموا واستند المخالفون بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المازني قريباً وفيه فان شهد شاهدان فليصوموا وان فطرهما او اتوا بالحد في المنطق باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما واجابوا لان بان التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم حدثنا ابي اسحاق عليه قوله بالمنطوق ودلالة المنطوق ارجح واما التأويل بالاحتمال المذكور فتستغنى تجوز دحيم اعتبار مثله لكان مفصلاً الى طرح اكثر الشبهة وهذا كله في الصور واما في الفطر فقال النووي لا تجوز شهادة عدلي واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فحوزه بعدل، ام ومفهوم حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد عرفت في اول الشهر عيسى بن عمر بن ابن عباس كما تقدم واما في آخر الشهر فلا ينتهض مجرد القياس لمعارضته مع اجتماع الجماهير في العمل بفهمه وظهور الفرق بين الصور والفطر والله تعالى اعلم قوله فان أغنى عليكم الخ اي ستر عليكم قال النووي فان غفر عليكم معناه حال بيكر بينه غيم يقال غم وأغمى وغنى يغني ويغنى يغنيها والغين مضومة فيها ويقال غنى يغني الغين وكسر الباء وكلها صحيحة قوله فاقد رؤاه الخ في نيل الاوطار قال الهل اللغة يقال قد رأت الشيء اقية وأتدركه كبر الدلائل وضمتها وقد رته وأتدركها كلها بمعنى واحد وهو من التقدير بما قال الخطابي معناه عند الشافعية والخفية وجه دوران السلف الخلف فاقد رؤاه تمام الثلاثين يوماً لا كما قال احد بن حنبل وغيره ان معناه قد رته جسد المنازل قال في الغفر قال ابن عبد البر لا يصح من مطهر واما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن سريج ان ذله فاقد رؤاه الخ خطاب من خصه الله بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب للعلم لان كما قال ابن العربي ايضا يستلزم اختلاف وجوبه فندان فيجب توقير بحسب الشئ في التمر على آخرين بحسب العدة وقال هذا بعيد عن الضلالة قوله الشهر هكذا وهكذا الخ وأشار الى ما يصابع به العشر بيمين وقيض الاربعة في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله في الرأية اخرى تسع وعشرون وفي هذا الحش جواز استناد الاشارة المضمرة في مثل هذا قوله فاقد رؤاه ثلاثين الخ قال ابن بطان في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوا بين التبدل وانما المعول رؤية الاهلة وقد تخينا عن الكلف ولا شك ان في مراعاة ما غرض حتى لا يرد الى الايات لظنون غاية السكت قوله انها الشهر تسع وعشرون الخ قال الحافظ طاهر حصار الشهر في تسع وعشرين مع انه لا يفسح

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ حُدَّ شَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَقْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ عَصَيْتُمْ عَلَيَّ كُفَرْتُمْ عَلَيْهِمُ الشَّهْرُ فَقَدْ أَتَلَّثَنِي حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَلَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاقْطِرُوا فَإِنْ عَصَيْتُمْ عَلَيَّ كُفَرْتُمْ عَلَيْهِمُ الشَّهْرُ فَقَدْ أَتَلَّثَنِي حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْيَمَ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدِرُوا رَمَضَانَ بِصِيَوْمِ يَوْمٍ

بعض الغين وكسب الهمزة مشددة ومخففة قوله لا تقدرُوا رمضان بصوم يومٍ واحد قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام يومٍ واحد الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتجمل الرجل بصيام قبل دخول رمضان بخمسة رمضان انتهى - وإنما اقتصر على يومٍ أو يومين لأنه الغالب فيمن يقصد ذلك وفي كثير من العمل عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته الهلال وأقطروا لرؤيته فان غم عليكم فاعلموا ثلاثين فقلنا يا رسول الله ألا تقدر قبله بيومٍ أو يومين فنغضب قال لا ابن النخعي ظهر من أن الاقتصار على يومٍ أو يومين إنما وقع لاقتصار السائلين على ذكر هذا العدد والله أعلم قد قطع كثير من الشافعية بأن ابتداء المنع من قبل السادس من شعبان واستدلالوا بحديث العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً إذا انقضت شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرضائي من الشافعية يحرم التقدم بيومٍ أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد في الترمذي وقد قال أحمد بن حنبل إنهم أنكروا وقد استدللوا عليه على ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الخطابي وفي الشرح الكبير على المنع وقد جرح هذا الحديث (أي حديث الباب) بمجهول على جرح التقديم بأكثر من يومين وروى عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كان النصف من شعبان فأصكروا عن الصيام حتى يكون رمضان وهذا حديث حسن فيجوز الأول على الجواز وهذا على نفي الفضيل جمعاً بينهما وقد جمع الخطابي بين حديث النبي وحديث العلامة يان حديث العلامة محمول على من يفتقه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يجتاز بزمه لرمضان قال في الفقه وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في المنع عن تقديم رمضان بصوم يومٍ أو يومين فتقيل على التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظراً لأن مقتضى الحديث أن لا تتدبمه بصوم ثلاثين يوماً أو أربعة أيام جاز وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بغيره وفيه نظر لأنه يجوز من له عادة كما تقدم وقيل لأن الحكم معلق بالرؤية فمن تقدمه بيومٍ أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وفي الفقه وهذا هو المذهب ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لأنه قد لا يكون له فيه وليس من الاستقبال في شيء - وقال صاحب السبل السبع من أصحابنا من يصيام في الأيام المكرهة أن يستقبل الشهر بيومٍ أو يومين بأن تعلم ذلك أن استقبال الشهر بيومٍ أو يومين يوم الزيادة على الشهر ولا كذلك إذا وافق صوماً كان يصومه قبل ذلك لأنه لو استقبل الشهر بغيره في يوم الزيادة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصل شعبان برمضان - أم - وقال الشيخ العزوف الكبير رضي الله عنه هوى قدس الله روحه وأعلم أن من مقاصد الحجة في باب الصوم سد ذرائع التعمق ورد أحده في المتعمقون فإن هذه الطاعة كانت شائعة في اليهود والنصارى وتحاشى العرب فيها وإن اعتمد بالصوم هو قهر النفس لمقاومة البدن عواشياً فيها زيادة التفرغ وفي ذلك تحديف دين الله وهو ما بزادة الكفر والكيف فمن أنكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يومٍ أو يومين إلا أن يكون لجل كان صوم يومٍ أو يومين في يوم من صوم رمضان ولا يورثه وذلك لأنه ليس بين هذا وبين رمضان فصل فلعلمه أن أخذ ذلك المتعمقون سبباً فيهم كما منهم الطبقة سبباً فيهم وهو خطأ لا يجوز في العلم المتقن أن يفتخروا بموضع الاحتياط لأنهم ومنه يوم الشك ومن أنكره في الوصال وترغيب في التحوير والأمر بتأخيرهم وتقديره نظر فكل حال تشدد ونعني من صنع الجاهلية ولا اختلاف بين قوليه صلى الله عليه وسلم أنه عليه السلام إذا انقضت شعبان فلا تصوموا وحديث أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ينوم شهرين متتابعين الأشعبان وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل في نفسه كذا يوم الفجر وأكثر ذلك يهر من باب سد الذرائع وضرب مظان كلية فائدة صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الشيء في غير محله أو يجاوز أحواله الذي أمر به المانع عاف الشزج وعلل الخاضر وغيره ليس بماؤمن نجتاجون إلى ضرب تشريع رسد تمنع - أم - دق كمال المعلون أقل عن عياضهم وكان بعض أصحابنا يأمر بالفصل بين شعبان ورمضان بفطر يومٍ أو يومين - أم - وألذي يخطر بالبال والله سبحانه وتعالى أعلمون ما ذكر في حديث أم سلمة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم صام شعبان برمضان محمول على المبالغة في بيان التقرب كما أن عائشة رضي الله عنها قالت في حديثها ما كان يصوم في شهر كان يصوم شعبان كان يصوم - أقل لآيل كان يصومه كله ، فأرادت بالكل راجعاً إلى كثرة مبالغة وعلى التيسيل لأن كان يتركه صلى الله عليه وسلم

كراهة استقبال رمضان بصوم يومٍ أو يومين
وقد سئلوا عما ذهبوا إليه

أما حديث أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
فإنه يورثه

ولا يؤمن إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه وحديثنا لا يحيى بن بشر الحريزي حدثنا معاوية يعني ابن سلام وحديثنا
 ابن مثنى حدثنا أبو عامر حدثنا هشام وحديثنا ابن مثنى وابن مثنى وابن مثنى وابن مثنى حدثنا أبو حذاف بن عبد المجيد حدثنا أبو حذاف
 حدثني زهير بن حرب حدثنا حسين بن محمد حدثنا شيبان بن طخف عن يحيى بن أبي كثير هذا الاسناد نحوه حدثنا عبد بن حميد
 أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أن لا يدخل على أرواحه شهر إلا قال الزهري فأخبرني
 عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة أعطت هرة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بئك لي فقلت
 يا رسول الله أنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهر إلا دخلت من تسع وعشرين أعطت هرة فقال إن الشهر تسع وعشرون
 حدثنا محمد بن زكريا أخبرنا الليث وحديثنا قتيبة بن سعيد اللفظ له حدثنا ليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتزل نساءه شهر فخرج الينا في تسعة وعشرين فقلنا إنما اليوم تسعة وعشرون فقال إنما الشهر
 وصلى سيدنا ثلاث مرات حبس صبيحاً واحدة في الأخرة **حدثني** هرون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قال حدثنا حجاج
 ابن محمد قال قال ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول عتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه شهر فخرج الينا
 صباح تسع وعشرين فقال بعض القوم يا رسول الله إنما أصبحنا للتسع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن الشهر يكون
 تسعاً وعشرين ثم طبق النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثلاثاً مرتين بأصابع يديه كلها والثالثة بتسعة منها **حدثني** هرون بن عبد الله
 حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريح أخبرني يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي أن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث أخبره
 أن أم سلمة أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف أن لا يدخل على بعض أهله شهراً فلما مضت تسع وعشرون يوماً غدا عليه ليل
 راح فليل له حلفت يا نبي الله أن لا أدخل عليك شهراً قال إن الشهر يكون تسعاً وعشرين يوماً **حدثنا** أسحق بن إبراهيم
 أخبرنا دارود وحديثنا محمد بن مثنى حدثنا الضحاك يعني أبا عامر جميعاً عن ابن جريح بهذا الاسناد مثله **حدثنا** أبو بكر
 ابن أبي شيبه حدثنا محمد بن بشر حدثنا اسمعيل بن أبي خالد حدثني محمد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص قال ضرب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيده على الأخرى فقال الشهر هكذا وهكذا ثم نقص في الثالثة أصبعاً **حدثني** القاسم بن ذكرى حدثنا
 حسين بن علي عن زائدة عن اسمعيل بن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا عشراً
 وتسعاً مرة **حدثني** محمد بن عبد الله بن قهزاد حدثنا علي بن الحسن بن شقيق وسلمة بن سليمان قال أخبرنا عبد الله يعني
 ابن المبارك أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد في هذا الاسناد بمعنى حديثيما **حدثنا** يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب قتيبة وابن
 قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن محمد وهو ابن أبي حرقلة عن كريب أن أم الفضل بنت
 الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال فقد مت الشام فقضيت حاجتها واستعمل علي رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال
 ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال حتى رأيتموه الهلال فقلت رأينا ليلة
 الجمعة فقال أنت رأيته فقلت نعم وراه الناس صاموا وصاموا مغوية فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل
 ثلاثين أو نراه فقلت أو لا تكلفن برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشك يحيى بن يحيى
 يكون يوماً أو يومين من آخر الشهر والله تعالى أعلم بالصواب - قوله الأجل كان يصوم صوماً أي أن يوافق صوماً يعتاده كما لو كان عادة تزاوج
 يوم الخميس الجمعة فوافق ذلك يومين من آخر شعبان أو كان يصر صياماً شعبان فوصله إلى آخر أيام الشهر وكان عادته صيام ثلاثين يوماً من آخر كل شهر
 فمثل شعبان أيضاً كما يأتي في حديثنا السر - قوله أقسم أن لا يدخل على أرواحه تمهيداً لغيره في بيان أن شاء الله تعالى في الإيلاء قوله لما مضت
 تسع وعشرون ليلة الخ قال النووي وفي رواية فخرج الينا في تسعة وعشرين فقلنا له إنما اليوم تسعة وعشرون وفي رواية فخرج الينا صباح تسع وعشرين
 فقال إن الشهر يكون تسعاً وعشرين وفي رواية فلما مضت تسع وعشرون يوماً غدا عليه ليل راح فقال إن الشهر يكون تسعاً وعشرين
 يوماً عليه رواية فلما مضت تسع وعشرون يوماً وقوله صباح تسع وعشرين أي صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوماً وهي صبيحة ثلاثين من آخر الشهر
 تسعة وعشرون أنه قد يكون تسعة وعشرين كما صرح به في بعض هذه الروايات والله أعلم وأما ذلك الشهر كان كذلك كما في بعض الروايات
باب بيان أن لكل بلد من بلدانهم وأهلها رأياً في الهلال يبلون لا يثبت حكمه ما بعد عنهم قوله واستعمل علي رمضان في بعض الروايات من أن كل
 قوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ظاهر للدلالة للترجمة قال الحافظ وقولنا اختلت الروايات في ذلك على من ذهب

باب بيان أن لكل بلد من بلدانهم وأهلها رأياً في الهلال يبلون لا يثبت حكمه ما بعد عنهم

باب بيان أن لكل بلد من بلدانهم وأهلها رأياً في الهلال يبلون لا يثبت حكمه ما بعد عنهم

لرؤيته فان اغشى عليكم فاحملوا العدة **حدثنا يحيى بن يحيى** قال اخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** **حدثنا** معمر بن سليمان عن اسحاق بن سويد عن خالد عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر اعيد لا ينقصان في حديث خالد شهر اعيد رمضان وذو الحجة **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** عبد الله بن ادريس عن حبيب بن الشبي عن عدي بن حاتم قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال رسول الله اني اجعل تحت سادتي عقلا ابين عقلا اسود

الشهر الاول الى رؤيته هلال الشهر الثاني وانما هو عودها على الهلال اشارة الى كبر جرمه وهو الذي يدل عليه سياق جواب ابن عباس اي ان الله يخلق كبريا ليكون الاظهر للبصار ويخلقه صغيرا فتدري وقد يرى فتكمل العدة ثلاثين كما تكمل في الغيم قوله فان اغشى عليكم فاحملوا العدة الخ اي عدة شعبان ثلاثين يوم - **باب بيان قول رسول الله عليه وسلم شهر اعيد لا ينقصان** قوله شهر اعيد لا ينقصان الخ وقد اختلفت الناس في تأويل هذا الحديث على اقران قال الزين بن المنير لا يخفى انما منعا عن الاعتراض اقربا ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العلة بخلاف ما كان منها شهر عظيم فلا ينبغي وصفا بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحاق وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضة ان كان تسعة وعشرين او ثلاثين زام وهذا مراد من قال لا ينقصان في ثواب العمل فيها وقيل لا ينقصان معان جاء احدهما تسعة وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وهذا القول مشهور عن السلف وقيل لا ينقصان معاني سنة واحدة على طريق الكثرة الاغلب وان ندر وقوع ذلك قال الحافظ وهذا اعدل ما تقدم ذكره وجد وقوع كل منهما تسعة وعشرين وعن الخطابي قيل لا ينقص اجر ذي الحجة عن اجر رمضان لفضل العمل في الشهر والاخر عند اكثره هو المفضل الذي ذهب اليه يحمي رحمه الله فان قلت ذوا الحجة انما يقع الحج في الشهر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وقامه في ذلك رمضان فانه يصام كله مرة فيكون تاما ومرة يكون ناقصا قلت قد يكون ايام الحج من الايام والنقصان مثل ما يكون في آخر رمضان بان يغني هلال ذي القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم نقصانه فيقع عرفة في اليوم الثالث من اواخر الشهر من ذوقه ان اجروا الوابين يعرفتموه لا ينقص عن الاخط فيه وقال ابن بطال قالت طائفة من بعرفة مخطأ شامل لجميع اهل الموقف في يوم قبل يوم عرفة تراعى انما يجزى عنه لانها لا ينقصان عن الله من اجزى المتقين بالاجتهاد كما لا ينقص اجر رمضان الناقص وهو قول عطاء والحسن رابي حنيفة والشافعي رحمه الله وفي الحديث الشدي واما صدقنا علم في ذي الحجة فبان في الخبر الحديث ان عشر ايام ذي الحجة افضل من سائر الايام واحال ان صوم اليوم العاشر مكروه تحريفا فالمراد ان صوم اليوم العاشر انما هو الى الضحى فان الامساك الى الضحى ثابت بالحديث وليس معنى الا تسعته بالصوم فيقول حاشا الى ان صيام عشرة ذي الحجة ليست الا تسعة ايام وبعض النعمان يمكن بعض العاشر النقص ايضا انما اجره الله تعالى اعد وعلمه انه قال العيني رحمه الله وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس تبا على وجود المشقة انما بل الله ان يتفضل بالحاق النقص بالتا في الثواب منه اسندل بعضهم لما لك ربي اكتفاء ولم رمضان بنية واحدة قال لا جعل الشهر بجلته عبادة واحدة فاختص له بالنية وما يستفاد من هذا الحديث انه يقتضي التسوية في الثواب بين الشهر الكامل وبين اشهره انما قصه فافهم **قوله** رمضان وذو الحجة الخ اطلق على رمضان انه شهر عظيم لهم من العيب ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم المغرب وترايتها اسويبه التزوي من حديث ابن عمر - وصلاة المغرب ليلة تهرق وأطلق كونها وترايتها لقرها منه وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس كما في الفجر - **باب بيان ان الدخول في رتبة يحصل بطلوع الفجر** له الاكابر يبره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي يتعاقبه لا كما في الدخول في الصوم ودخول وقت الصلوة بل غير ذلك وهو الفجر الثاني بيني الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الا في حكمه هو الفجر الثاني المستطير في الاكابر انما انشراح وهو الذي نزل في ان نزلت حتى يتبين لكم الخ قال ما فظم ظاهره ان عدنا كانت صا - ذلك هذه الآية وهو مقتضى تمامه لا يرم وليس كذلك لان نزول من نور الضوم من منتقما في اول الفجر وسلاهي كان في التسعة او العاشر كما ذكرنا ابن اسحاق وغيره من اهل المذاهب فانما ان يقال ان الآية التي في حديثنا انما نزلت بعد ان نزلت في فرض الصوم وهو بعيد جدا واما ان قيل اتول بعد هذا لعل المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على عهد اسلامي لما بلغني نزل الآية او في السابقين حذرة تقديره لما نزلت الآية ثم قلت فاسلمت وقطعت الشراعت وقلت في احد حديثه من طريق بخالد بن علق رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يصلي الصلوة والصياة فقال صل كما وصم كما فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الابيض من الخيط الاسود قال فاعلمت اني لم يكن الحديث **قوله** عقلا ابين عقلا اسود في رواية بخالد فاعلمت

في قوله فاحملوا العدة الخ اي عدة شعبان ثلاثين يوم - **باب بيان قول رسول الله عليه وسلم شهر اعيد لا ينقصان** قوله شهر اعيد لا ينقصان الخ وقد اختلفت الناس في تأويل هذا الحديث على اقران قال الزين بن المنير لا يخفى انما منعا عن الاعتراض اقربا ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العلة بخلاف ما كان منها شهر عظيم فلا ينبغي وصفا بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحاق وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضة ان كان تسعة وعشرين او ثلاثين زام وهذا مراد من قال لا ينقصان في ثواب العمل فيها وقيل لا ينقصان معان جاء احدهما تسعة وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وهذا القول مشهور عن السلف وقيل لا ينقصان معاني سنة واحدة على طريق الكثرة الاغلب وان ندر وقوع ذلك قال الحافظ وهذا اعدل ما تقدم ذكره وجد وقوع كل منهما تسعة وعشرين وعن الخطابي قيل لا ينقص اجر ذي الحجة عن اجر رمضان لفضل العمل في الشهر والاخر عند اكثره هو المفضل الذي ذهب اليه يحمي رحمه الله فان قلت ذوا الحجة انما يقع الحج في الشهر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وقامه في ذلك رمضان فانه يصام كله مرة فيكون تاما ومرة يكون ناقصا قلت قد يكون ايام الحج من الايام والنقصان مثل ما يكون في آخر رمضان بان يغني هلال ذي القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم نقصانه فيقع عرفة في اليوم الثالث من اواخر الشهر من ذوقه ان اجروا الوابين يعرفتموه لا ينقص عن الاخط فيه وقال ابن بطال قالت طائفة من بعرفة مخطأ شامل لجميع اهل الموقف في يوم قبل يوم عرفة تراعى انما يجزى عنه لانها لا ينقصان عن الله من اجزى المتقين بالاجتهاد كما لا ينقص اجر رمضان الناقص وهو قول عطاء والحسن رابي حنيفة والشافعي رحمه الله وفي الحديث الشدي واما صدقنا علم في ذي الحجة فبان في الخبر الحديث ان عشر ايام ذي الحجة افضل من سائر الايام واحال ان صوم اليوم العاشر مكروه تحريفا فالمراد ان صوم اليوم العاشر انما هو الى الضحى فان الامساك الى الضحى ثابت بالحديث وليس معنى الا تسعته بالصوم فيقول حاشا الى ان صيام عشرة ذي الحجة ليست الا تسعة ايام وبعض النعمان يمكن بعض العاشر النقص ايضا انما اجره الله تعالى اعد وعلمه انه قال العيني رحمه الله وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس تبا على وجود المشقة انما بل الله ان يتفضل بالحاق النقص بالتا في الثواب منه اسندل بعضهم لما لك ربي اكتفاء ولم رمضان بنية واحدة قال لا جعل الشهر بجلته عبادة واحدة فاختص له بالنية وما يستفاد من هذا الحديث انه يقتضي التسوية في الثواب بين الشهر الكامل وبين اشهره انما قصه فافهم **قوله** رمضان وذو الحجة الخ اطلق على رمضان انه شهر عظيم لهم من العيب ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم المغرب وترايتها اسويبه التزوي من حديث ابن عمر - وصلاة المغرب ليلة تهرق وأطلق كونها وترايتها لقرها منه وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس كما في الفجر - **باب بيان ان الدخول في رتبة يحصل بطلوع الفجر** له الاكابر يبره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي يتعاقبه لا كما في الدخول في الصوم ودخول وقت الصلوة بل غير ذلك وهو الفجر الثاني بيني الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الا في حكمه هو الفجر الثاني المستطير في الاكابر انما انشراح وهو الذي نزل في ان نزلت حتى يتبين لكم الخ قال ما فظم ظاهره ان عدنا كانت صا - ذلك هذه الآية وهو مقتضى تمامه لا يرم وليس كذلك لان نزول من نور الضوم من منتقما في اول الفجر وسلاهي كان في التسعة او العاشر كما ذكرنا ابن اسحاق وغيره من اهل المذاهب فانما ان يقال ان الآية التي في حديثنا انما نزلت بعد ان نزلت في فرض الصوم وهو بعيد جدا واما ان قيل اتول بعد هذا لعل المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على عهد اسلامي لما بلغني نزل الآية او في السابقين حذرة تقديره لما نزلت الآية ثم قلت فاسلمت وقطعت الشراعت وقلت في احد حديثه من طريق بخالد بن علق رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يصلي الصلوة والصياة فقال صل كما وصم كما فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الابيض من الخيط الاسود قال فاعلمت اني لم يكن الحديث **قوله** عقلا ابين عقلا اسود في رواية بخالد فاعلمت

[illegible]

يقول ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم **ح** حدثنا ابي حنيفة حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن ام مكتوم الا عني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرق هذا **وحدثنا ابن غير حدثنا ابي حنيفة عبد الله حدثنا القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة****

كان في رمضان خاقصة كما في الفجر وكذا جزمه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تحريم الزلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدا منكم اذان بلال من سجدة فحمل للتناوب المذكور سابقا بين بلال وابن ام مكتوم على رمضانات متعددة وحدثنا الا ان العبد قد نام الذي صحته كثير من اهل العلم كما قال ابن رشد في البداية واما مثله على غير رمضان من سائر ايام السنة والله تعالى اعلم واما مسئلة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قد بر الله روحه انه لو ثبت من الاحاديث الا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو موضع النزاع او لقصر من التسمير او التذكير او غيرها فلا دالة فيها على كونه للفجر اصلا نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليس بجم فاشكروا ويوقظنا بكم وهو دال على التذكير ولعل فكلوا واشربوا على التسمير وليس في شيء من الآثار اشارة الى كونه لصلوة الفجر بل التوارث وعامة احاد الباب المؤذنة بتكرار الاذان وعدم كماله كتمامه بالاول يشعر بكون التأذين الاول لا لصلوة الفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الاجماع على عدم جوازه في سائر الاوقات فليأت ببرهانه ما يصح على ان التأذين الاول من بلال او ابن ام مكتوم على اختلاف الزمانات انما كان لصلوة الفجر وفي الكبريت الاحمر للشعراني ناقلا عن الشيخ الاكبر صاحب المغتربات مذهبهم ان الاذان قبل الفجر ليس بأذان حقيقة وإنما هو ذكر لله عز وجل بصورة الاذان تحريضا للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فاذا اطلع الفجر فنهلك الاذان المشرع اعلا ما يدخل وقت الصلوة قال ولهذا ابتدأهم بالشعير للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواظبة وانشاد الشعر الحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلموا الناس ان الاذان الاول ما كان الا لغرض الايقاظ للتأذين لا لدخول الوقت وقال الشيخ عمن يروى به عن ابي امير اليان في شرح بلوغ المرام وفي الحديث شرعية الاذان قبل الفجر لا لاشهر لصلوة الاذان فان الاذان شرع كما سلف للاعلام بدخول الوقت وللدعاء السامعين بحضور الصلوة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد اخبر صلى الله عليه وسلم بوجده شرعيته بقوله ليوقظناكم او يرجع قائمه رواه الجماعة الا الترمذي والقاتلاني وهو الذي يصلي صلوة الليل ورجوعه عوده الى النوم او قعوده عن صلواته انما سمع الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا بحضور الصلوة وانما هو كالنسيئة الاخيرة التي تفعل في غنة الاعصار لاي في بلاد اليمن غابته انه كان بالفاظ الاذان قال فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت اليه من جهة العمل بما ثبت ثم قال ان بلالا لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل للمؤذن لها واحدا وهو ابن ام مكتوم ام - وايضا قوله ان بلالا يؤذن بليل يحتمل على بعد ان يراد بالتأذين محض الاعلام لا الكلمات المختصه كما نقل عن السرخسي الحنفى في فتح الباري وحينئذ هذا الكلام ان بلالا يؤذن بليل انما صدر منه صلى الله عليه وسلم للاعلام بما وضع له الاذان الاول لا لرفع الالتباس والاشتباه الواقع بين التأذينين والمقصود التنبيه على ان التأذين الاول ما وضع للنسج عن السجور بل للاعلام ببقاء الوقت الصالح للتسج والتفكير وان هذا الوقت ينتمى الى التأذين الثاني والله اعلم والتأذين والاذان قد اطلق في غير موضع على الاعلام المجرد قال الله تعالى **وَإِذَا نَادَىٰ مِنَ النَّاسِ يَوْمَ نُبْعِ الْكَافِرِينَ إِذَا هُمْ فِي النَّاسِ** وقال **وَإِذَا نَادَىٰ مَوْذِنٌ بَنِيكُمْ** قوله حتى يؤذن ابن ام مكتوم الخ وفي صحيح البخاري من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه وكان رجلا اعشى لا ينادى حتى يقال له اصبحت اصبحت وفي بعض الروايات حتى يقول له الناس حين ينظرون الى بزوغ الفجر او ان قالوا يحافظون واقترب ماية الى فيه ان اخافه جعل علامة لتسليم الاكل والشرب وكانت له من يراعى الوقت بحيث يكون اغنامه مقارنا لا ابتداء طرخ الفجر وهو ادا بالبروغ وعند اخره في الاذان يعترس الفجر في الافق ثم ظهر ان انه لا يلزم من كون المراد بقوله اصبحت اى قارب الصبح وقوع اذانه قبل النبوة لاحتمال ان يكون قوله ذلك يقع في آخر جزء من الليل واذا انه يقع في اول جزء من طلوع الفجر وهذا وان كان من بعد ما في العادة لتيسر يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم امويين بالملوك فلا يشركه فيه من لم يكن بتلك الصفة وقد روى ابو ثور من وجه آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان ابن ام مكتوم يتروى الفجر فلا يخطئه قوله قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا التنية المحفوظ على ان قائله القاسم في حديث عائشة ولو نيت هذه الزيادة في حديث ابن عمر قال فيه حجة لمن ذهب الى ان الوقت الذي يقع فيه الاذان قبل الفجر هو وقت السجور هو احد الاوجه في المنهج واختاره القليل في شرح المنهاج وحكى بعضه عن القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوي وكلاهما بن دقيق العيد يشعر به فانه قال بطلان حكماء يرجع هذا بان قوله ان بلالا ينادى بليل جبري يتعلق به فائدة للتأذين قطعاً وذلك اذا كان وقت الاذان مشتملاً على ان يكون عند طلوع الفجر بنين صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع الاكل والشرب بل الذي يمنع

ح وحدثنا اسحاق اخبرنا عبد **ح** وحدثنا ابن مثنى حدثنا حماد بن مسعدة كلهم عن عبيد الله بن كليب عن
 نحو حديث ابن مثير **ح** حدثنا اسحق بن ابراهيم عن سليمان التيمي عن ابي عثمان عن ابن مسعود قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدكم منكم اذان بلال الا ان قال نداء بلال من سجدة فانه يؤذن او قال ينادي ليبرج فاعلم
 ويوقظ ناعثكم وقال ليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفرج بين اصبعيه **ح** وحدثنا ابن مثير
 حدثنا ابو خالد يعني الاحمر عن سليمان التيمي بهذا الاسناد غير انه قال ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجميع اصابعه ثم تكسها
 الى الارض لكن الذي يقول هكذا وضع المسبحة على المسبحة ومثله **ح** وحدثنا ابي بكر بن ابي شيبة حدثنا معتمر بن سليمان
ح وحدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا جعفر المعتمر بن سليمان كلاهما عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وانتهى حديث المعتمر
 عند قوله يمينته ناعثكم ويرجع قائمكم وقال اسحاق قال جعفر في حديثه وليس ان يقول هكذا ولكن يقول هكذا يعني الفجر هو المعترض
 وليس المستطيل **ح** وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد الله بن سودة القشيري حدثني والدي ان سمعت عمر
 ابن جندب يقول سمعت محمد بن عبد الله عليه السلام يقول لا يغتر احدكم ببلال من السجود ولا هذا البياض حتى يستطير **ح** وحدثنا
 زهير بن حرب حدثنا اسحق بن عيسى عن عبد الله بن سودة عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يغتر بكم اذان بلال ولا هذا البياض حتى يصير حتى يستطير **ح** وحدثني ابو ابراهيم الزهري حدثنا حماد يعني ابن زيد حدثنا
 عبد الله بن سودة القشيري عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتر بكم من سجودكم اذان
 بلال ولا بياضه الا في المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا وحكاه حماد بن عيسى قال يعني معترضاً **ح** وحدثنا عبد الله بن حماد
 حدثنا ابي حدثنا شعبة عن سودة قال سمعت سمرة بن جندب وهو يخاطب يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يغتر بكم
 نداء بلال ولا هذا البياض حتى يبدى الفجر او قال حتى ينفجر الفجر **ح** وحدثنا ابو داود اخبرنا شعبة اخبرنا سودة

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى ويقويه ايضا ما تقدم من ان الحكمة في مشروعيته التأهب كادراك
 الصبح في اول وقتها ومخبر النور في اكثر تركته ان مبداه من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن
 ويتربص بجلدانه للدماء ونحوه فاذا تقرب طلوع الفجر نزل فاعبر ابن ام مكتوم فنبأ هب بالطهارة فغيرها ثم يرق ويشعر في الاذان مع اول طلوع الفجر
 وهذا مع وضوح مخالفة لسياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل ووراء ذلك القول اخرى معروفة والفقهيات وقال
 السدي قوله لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا كناية عن قلة التفاوت بينهما وقرب احداهما من الاخر لا التحديد فلا بد وان كان يستقيم حيث ان يقول
 تكلموا وكيف يصح ان يقال انه ينادي ليرجع قائمكم فان هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الاكل وغيره والله تعالى اعلم **قوله** من سجدة من سجودكم ان يفجر اوله
 اسم لما يركل في السجود ويجوز انصته وهو اسم الفعل **قوله** ليرجع قائمكم ان يفجر اياه وكسر الجيم تخففة يستعمل هكذا لازماً ومتعدداً يقال رجع زيد
 رجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية (وقامكم ان نصب على المفعولية) فعمل هذا من وراء بالضم والتثنية اخطا فانه يصير من التجميع وهو الترتيب
 وليس مراداً هنا وانما معناه يرد انقاماً على الحقيقة لانه لا يخلو من الصلوة الصلوة في الصلاة فانه لا يخلو من الصلاة فانه لا يخلو من الصلاة فانه لا يخلو من الصلاة
 لها بالفضل ونحوه وليفتقر من لم يفتقر كذا في الفتح مع زيادة يسيرة - **قوله** وليس ان يقول هكذا في اطلاق القول على الفعل اي يظهر **قوله**
 وصوب يده ورفعها الى فوق وطأ الى اسفل **قوله** وفرج بين اصبعيه **ح** كما نكأ جمع اصبعيه ثم فرجها ليحكي صفة الفجر
 الصادق لانه يطلع معترضاً ثم يبعث الاذن ذاهباً عينا وشما لا يخلو من الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرجان فانه يظهر في اعلى
 السماء ثم ينخفض **قوله** حتى يستطير **ح** وفي حديث طلق بن علي عند الترمذي وكلاهما اشروا حتى يقتض لهما الاحمر قال الخطابي معنى الاحمر ههنا
 ان يستبطن البياض المعترض اوائل حمرة، ولا بن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعاً الفجر فجران فاما الذي كأت ذنب السرجان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه
 ولكن المستطير اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق للآية المأخوذة من قوله تعالى حتى يبين لكم الخطيئة الا بغير من الخطيئة
 من الفجر قال الجصاص ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر لا يبين المعترض في الاذن قبل ظهور الحمرة يحرمه الطعام والشراب على الصادق عليه السلام
 بعد بن حاتم انما هو بياض النهار وسواد الليل ولم يكره حمرة، واستبين في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطلوع الفجر قال الجصاص وذهب جماعة
 من الصحابة وقائمه الاغصان من التباين وصاحبه ابو بكر بن عياش الى جواز الاستحباب الى ان يتفجر الفجر فروي سعيد بن منصور عن ابو الاحوص عن عاصم بن
 زر عن حديثه قال تحرينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير ان الشمس لم تطلع واخرجه الطحاوي من روجه آخر عن عاصم نحوه وروى

ابن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلث من اصابها قلت كذا كان قد راى بينهما قال الحسين آية وحديثنا
 عمر الناقدي حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا همام بن وحيد حدثنا ابن مسعود بن نوح حدثنا عمر بن عامر كلاهما عن قتادة بن
 الاسناد وحديثنا يحيى بن يحيى اخبرنا عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يزال الناس بخيرا ما عجلوا الفطر وحديثنا قتيبة حدثنا يعقوب بن وحيد بن زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن يحيى
 عن شفيان كلاهما عن ابي حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثنا يحيى بن يحيى واوكريب بن
 العلاء قال الا خبرنا بـ مغيرة عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن ابي عطية قال دخلت انا وسهم في علي عاتشة فقلنا يا ابا
 المؤمنين رجلا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم احدهما يعجل الفطر والآخر يؤخر الفطر فبينما
 تقع موقع الشكر لتلك النعمة فقول ابن الهيثم انه من سنن امرسليين غير صحيح - قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من
 في الحديث تائس الفاضل اصحابه بالمؤكلة وجواز امشي بالليل للعاجلة ان يزيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الاجتماع
 وفيه حسن الادب والعبارة لقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من سنن امرسليين غير صحيح - قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من
 ثلث من اصابها قلت كذا كان قد راى بينهما قال الحسين آية وحديثنا يحيى بن يحيى واوكريب بن العلاء قال الا خبرنا بـ
 يكون من سنن امرسليين غير صحيح - قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من ثلث من اصابها قلت كذا كان قد راى بينهما قال الحسين آية
 قال البخاري يعني قد رثت خمس ساعة راي ابي حازم في ذلك وقتا مقورا فاضا - ام - فاشترى ذلك بالخليل الشرب في رمضان وهو ايسر
 المصلين من حيث حضورهم الجمعة وأهوت عليهم من اكل سقما اذا خروا ليعلموا انهم لا يعلون خيرا في الله اعلوا قال فكلب فيكون
 بعمال الدين وكانت العرب تقدم الاوقات بالاعمال كقولهم قد رثت شاة وقد خرجوا من زيد بن ثابت عن ذلك الى التخليد بالقرآن
 الى ان ذلك الوقت كان وقت العبادة بالثلاثة ولو كانوا يقدرون بخير العمل لقال مثلاً قد رثت شاة وقال ابن ابي جهم غيلة
 الى ان اوقاتهم كانت متفرقة بالعبادة وفيدت خيرا ليعلموا انهم لا يعلون خيرا في الله اعلوا قال فكلب فيكون
 بأكنته فيفعله لانه لو لم يتسخر لا يجوع فيسحق على جوعه ولو تسخر في جوعه لليس لثمن في جوعه بغيره من يفسد عليه النور فقد يفسد في ترك
 الصبر ويخرج الى الجحيم بالسرور وقال فبدا يفتي بغيره في جوعه بغيره من يفسد عليه النور فقد يفسد في ترك
 فقد بغي عليه فيمنع من الافطار في رمضان - ثم رايه لا يزال الناس بخيرا ما عجلوا الفطر والآخر يؤخر الفطر فبينما
 قال الشيخ رضي الله عنه في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله ما عجلوا الفطر الا اذا جرد في حديثه واذا جرد في حديثه واذا جرد في حديثه واذا جرد في حديثه واذا جرد في حديثه
 مقتضين به ولهم في ذلك ما عجلوا الفطر والآخر يؤخر الفطر فبينما
 له من وهو هو الخ - وقد راي ابن حبان واسامة بن زيد في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان قال المثلث والحكمة في ذلك ان لا يزد في شهر من السبل ولا في غيره بالصائغ والقوى في العبادة والتفق العلماء على ان محل ذلك اذا تحقق
 غروب الشمس في الدنيا - يا خيرا لعلمين وكذا عدا - من في الحديث قال ابن دقيق العيد في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 النجوم وليس هذا السبب في وجوده الخ - بـ في الحديث قال ابن دقيق العيد في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اولى بان يكون سبب هذا الحديث فان الشيعة اربابا ناسا موجودين عن تحريمه صلى الله عليه وسلم بذلك في الفطر - قال - ومن ذلك ما روي في
 المذكور شعرا لاهل البيت وسمعة لهم في زماننا في شرح المصالح ما تركه ومغالطة مما لا يوجد في الحديث - قال ابن عبد البر واذا جرد
 في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اسره انسان افتر - في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 نوبته ذلك اقول بل يضر حيث يعقوبه السنة - في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومبادرة الى قبول ان سبب من حضره الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا التأخير تقديري - في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الضلال ولو في عبادة - قوله عن ابن ابي - في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروجه

الصلوة قالت أيهما الذي يجعل الإفطار ويجعل الصلوة قال قلنا عبد الله يعني ابن مسعود قالت كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد أبو كريب والأخر أبو موسى **وحديثنا** أبو كريب أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقالت لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يجعل المغرب الإفطار والأخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يجعل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **حدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب وابن نمير والتفقا في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو مخوية وقال ابن نمير حدثنا أبي وقال أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمر عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يترك ابن نمير فقد **وحديثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله انك تعلم أني أنزل فاجد لنا فنزل فجرح فأتاه به فشرى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بيده إذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر وعطاء بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يزول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال لئن علمنا غداً فنزل فجرح له فشرى ثم قال إذا رأيتم الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحديثنا** أبو كامل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سیرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعطاء بن العوام **وحديثنا** ابن أبي عمير أخبرنا سفيان بن حمر وحدثنا اسحق بن عمار جري كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ نا أبي حمر وحدثنا ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث ابن مسهر وعطاء بن عبد الواحد وليس في حديث أحدهما منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم وحده

وابن سعد والوداود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والأخر أبو موسى الخ قال الطبري الأول عمل بالعزيمة والسنة والثاني بالرخصة - ولعل المراد بالتجمل المبالغة فيه وبالتأخير عدمها والله أعلم قوله لا يالو عن الخير الخ أي لا يقصر عنه **باب** بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار **قوله** عن عاصم بن عمار كان مولد عاصم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يسمع منه شيئاً **قوله** إذا قبل الليل الخ أي من جهة المشرق وأدبر النهار من جهة المغرب والمراد به الأقبال وجود الظلمة تحسباً قال المحاذق وذكر في الحديث ثلاثة أمور لا غنا وان كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن أقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون أقباله حقيقة بل بوجود أمر يضيء الشمس وكذلك إخبار النهار فمن ثم قيد بقوله وغربت الشمس إشارة إلى اشتراط تحقق الأقبال والأدبار وانما بواسطة ذلك لا يسبب آخر **قوله** فقد افطر الصائم الخ أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد إذا أقام نجيد وأتمه إذا أقام بهتمامه ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطراً في المحرك كوز الليل ليس ظناً للصيام الشرعي وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأما الترجيح الأول فقال قوله فقد افطر الصائم لفظ خبر ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوم واحلاً ولم يكن للترغيب في تجييل الإفطار معنى - وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حدثاً ليوافق الأمر الشرعي ولا شك أن الأول أرجح - ويرجح الأول أيضاً رواية شعبة بلفظ فقد حل الإفطار وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب الوصال **قوله** فاجد لنا الخ بجميع ثم جاء جملة وهو خلط الشيء بغيره والمراد هنا خلط السورين باللام وتحريكه حتى يستوي والمجروح بكسر اللام عود مجع الرواس ليساطية الأشربة وقد يكون له ثلاث شعب **قوله** أن عليك غداً الخ ومعنى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا صياماً وكان ذلك في شهر رمضان كما صرح به في رواية يحيى بن يحيى فلما غربت الشمس أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجرح ليفطر فقرأ في الخطاب آثار الضياء والحرق التي يدعى وبالشمس فظن أن الفطر لا يحل إلا بعد ذهاب ذلك واحتل عند أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها فأراد تنكيره وإعلامه بذلك ويؤيد هذا قوله أن عليك غداً التوهمة أن ذلك الضوء من النهار الذي يجزئ صومه وهو معنى لو أمسيت أي تأخرت حتى يد غل المساء وتكريره المراجعة لغلبة اعتقاده على أن ذلك غداً يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً إنما فقهه من زياده الأعلام بقياء الضوء وفي الحديث أن الفطر على التمر ليس واجباً إنما هو مستحب لو تركه جاز

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة **حل ثني** زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان عن ثوبان عن ابي ثعلبة عن ابي اسحق قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحجبت فقمت الى جنبه وجاء رجل فقام ايضا حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصليها عندنا قال قلنا له حين اصبحتنا اقمنا لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ بواصل رجل الى الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يؤصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يؤصلون انكم لستم مثلي اما والله لو تمادى الى الشهر لو اصلت وصلا لا يكمن المتعقون تعمقهم **حل ثني** عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن ابي اسحق قال واصل رجل الى الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فبأخذه ذلك فقال لو مدت لنا الشهر لو اصلنا وصلا لا يكمن المتعقون تعمقهم انكم لستم مثلي او قال لي لستم مثلكم وتحملوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ان قال بالحافظ وقع لسلفه شيء غريب فانه اخرج عن ابن غير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ولفظ عمارة المذكور عند ابي اسحق يعني ربي وسبقني وقد عرفت ان روايت ابن غير عند احمد بن حنبل في حديثي وليش لك في ثني من الطرق عن ابي هريرة الا في روايت ابي اسحق ولم ينفرد بها الا عاصم بن ابي الجود عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه هكذا هو في جميع النسخ حتى بخير الف ويقع في طرف بعض النسخ احس بالالف وهذا هو الفصح الذي جاء به القرآن واما احس بجنت الالف قلعة قليلة وهذه الراية تصح على هذه اللغة **قوله** يتجوز في الصلوة ان اي تخففه ولتقصر على الجواز المجزى مع بعض المندوبات ويجوز هذا الصلوة **قوله** ثم دخل رحله ان اي منزله قال لا نهري رجل الرجل من العرب هو منزله سواء كان من حجر او من اوسر وغيره **قوله** لو تمادى الى الشهر ان وفي بعض النسخ تمادى وكلاهما صحيح وهو يخفف في الراية الاخرى **قوله** يدع المتعقون ان هو المشدون والامور المجاوزون الحمد في قول او قل والتعق المبالغة في تحلف ما لم يكلف به وعنى الراية قوله في اول شهر رمضان ان قال لنزوي كذا هو في كل النسخ بلادنا وكذا نقله القاضي عن اكثر النسخ قال وهو وهو من الراية واصله آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله وليش في الاحاديث ام قال الزقاق في شرح المواهب يمكن تصحيح هذه الراية بانه واصل في اوله ومدين وثلاثا وفي آخره كذلك فكل الراية صا على اوله وهو لا يدل على ان ناشأته لاحتمال انهم انظر واصله ثانيا - **قوله** انكم لستم مثلي ان قال بالحافظ واسئل عما يجتمع هذه الاحاديث على ان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر واختلف في المنع المذكور ففيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وهذا خلف السلف فذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اخت ابي سعيد ومن التابعين بعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وابو الجوزاء كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيره رواه الطبري وغيره ومن ثم ما تقدم في الباب انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو كان النبي التحريم لما اقره على فعله فعلم انه اراد بالهي الرحمة لهم لا التحريم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما عرفت في الليل خشية ان يفرض عليهم ولم يكره على من بلغه انه فعله من لم يشق عليه سيأتي نظير ذلك في صيام الدهر من لم يشق عليه ولم يقصد وافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد لم يكره هذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائمه في اليوم والليلة اكله فاذا اكلها في السحر كان قد فعلها من اول الليل الى آخره وكان اخف بحسبه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لو شق على الصائمه والا فلا يكون قربه وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وغيره واحتمل التحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائمه اذ لم يجعل الليل محلا لسوا الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعية يوم الفطر فاجابوا ايضا بان قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من حرم لهم ان حرمه عليهم وما واصلته بهم بعد تحريمه فلم يكن تقريظا بل تعريفا وتكديلا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لا فحرم اذا ياشروا ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قولهم لما يترتب عليهم من الحلال في العبادة والتقدير فيها هو اهم منه اريح من وظائف الصلوة والقدرة وغير ذلك والجرح الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يخفى به لقوله لست في ذلك مثلكم وقوله لست كما يشك هذا مع ما مضى من ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابي قلقت ويدل على انه ليس بمحرم حديث ابي داود الذي يأتي التبيين عليه في آخر الباب فان الصحابي

ليكون أبلغ في الشقة بما أوردنا بما كنا من النبي صلى الله عليه وسلم وعزلتها منه ومحبتها لها وقد روى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلي فقلت اني صائمة فقال وانا صائمة فقبلي وهذا يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل كاللترقة بين الشاب الشيخ لان عائشة لم كانت شابة فعولها كان الشاب مظنة ليجعل الشهوة قرقى من قرقى وقال المازري ينبغي ان يعتبر حال القبيل فان أثارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى اليه وان كان عنها المذي فمن رأى القضا عنه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا يمنع للمنع منها الا على القول بسد الذريعة قال ومن بدع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها ارايت لو قمضت فاشار الى فقه بدع وذلك ان القمضة لا تنقض الصوم وهو اقل الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند همدان اوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك اوائل الجماع ما والحدث الذي أشارا اليه أخرجه ابو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو ومحمد بن خزيمة وابن حبان والحاكم ومثنيهما) روى ابو داود وحسنه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبيلها ويعص لساعها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبعه يقبيلها الذي خالط طريقها والله اعلم وكذا في القمض - **قوله** فسكت ساعة الخ ليتنكر قولها قال النسائي والله اعلم قوله يملك اربعة ايام فقه المهرج والراء على المشهور وهو الحاجة تربط به الشهوة وقد يرى بكسر المهرج وسكون الراء ويفسر تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العضو اريد منها العضو المخصوص كذا ذكر في شرح السنن والفاث ورد في التوريشي بأنه خارج عن سنن الادب قال الطبري ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية ضاعى الله عنها ذكرت انواع الشهوة متروكة من الأذى الى الأعلى فبدأت بمقتلها التي هي القبلة ثم نزلت بالمباشرة من نحو المداخلة والعائقة اذ ادت ان تعبر عن الجماع فكننت عنها بالأرب وأتى عبارة احسن منها ام - وفيه ان المستحسن اذا ان الارب يحض الحاجة كناية عن الجماع ما ذكرنا ذكرنا في غير ولائنا لا نفي كما لا يخفى لاسيما في حضور الرجال ثم المصنعة كان أغلبكم وأقدمكم على منع النفس مما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك رادت بملكه عليه حاجته فعه الشهوة فلا يخاف الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيره القبلة والملاسة باليد كذا في المرقاة - **قوله** يباشر هو صا ثم الخ التقبيل اخض من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص واصل المباشرة التقاء البشريتين وليست على الجماع سواء أوجر أو لم يجر ليس الجماع مراد ا هنا - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلوا كمال الصور انما هو تنزيهه عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية الشيطانية فأما تذكر النفس الاخلاق الخسيسة وتخييلها لهيئات فاسدة والأحراز عما يفضى الى الفطر يدعوا اليه فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم لا يرفث ولا يصفي فان ساءب احد اوقاتك فليقل اني صائم وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يلع قول النور والعل به فليس لله حاجة في ان يتبع طبعه شهابه والمراد باللفظ نفي الكمال ومن الثاني اقل الحاجب والحجيم فان الحجيم تعرض للأفطار من الضعف والحاجة لانه لا يامن من ان يصل شيء الى جوفه من الملازمة والتقبيل والمباشرة - وكان الناس قد أفرطوا ونعتقوا وكادوا ان يجبلوه من مرتبة الركن فبين النبي صلى الله عليه وسلم قوة ونعلا أنه ليس مغطر ولا منقص للصوم وأشعر بأنه ترك الأول في حق غيره بلفظ الرخصة وأما هو فكان مأمورا ببيان الشريعة فكان هو الأول في فقهه وكذا سائر ما نزل فيه من درجة المحسنين الى درجة عامة المؤمنين - والله اعلم قال المحافظ وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم كرهها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية وروى ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قرقى تحريمها واحسنها بقوله تعالى قال ان باشر وذن آية فمنع من المباشرة في هذه الآية غائرا واجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو المبتن عن الله تعالى وقد أح المباشرة بما أن الراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله اعلم - ومن أنفق بأفطار من قبح فرما ثم عبد الله بن شامة أحد فقهاء الكوفة ونهله الطحاري عن قوم لم يمتهم وباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيح عن ابيه روى وقال

الا ما ذهبت الى ابي هريرة فردت عليه ما يقول قال فحدثنا ابا هريرة وابو بكر حاضر لك كلة قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالت لك قال نعم قال فما علم ثور ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فخرج ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك انا في رمضان قال كذلك يصح حديثا من غير حلو ثم يصوم وحل شئى حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وابو بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملكه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلو فيغتسل ويصوم وحل شئى حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني عمر وهو ابن الخطاب عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الخجيري ان ابا بكر حدثه ان مران ارسله الى ام سلمة يسأل عن التحلل يصوم جنباً أي صوم فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع لا حلو ثم لا يطر ولا يقضى وحل شئى يحكيه بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وام سلمة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم وحل شئى يحكيه بن يحيى ابن ابي قتيبة وابن حجر قال ابن ابي حنيفة بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن عمر بن حزمه عن ابي انصاري

من اهتمامه بالعلم ومساكن الدين قوله سمعت ذلك من الفضل الخ وفي رواية النسائي انما كان اسامة بن زيد حدثني فحمل على ان كان عنده عن كل فها ورواية اخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من تصرفت الرواة منهم من اجمع الرجلين ومنهم من اقتصر على احدهما ومنهم من لونه كمن ابي هريرة احدا كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب بوقية استعمال السلف من الصحابة والتابعين الراسل عن العول من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بانته لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة واما بينهما لما وقع من الاختلاف، قال المحافظ فاستدل - قوله فخرج ابو هريرة عما كان يقول الخ قال العلماء رجوعه اما لوجان رواية امر المؤمنين فخرجوا ذلك صريحا على رواية غير مع ما في رواية غيرهما من احتمال ان يحل الامر بذلك على الاحتياط في غير الفرض وكذا النبي عن صوم ذلك اليوم واما الاعتقاد ان يكون خبره اثره في نسخا لا غير غيرهما وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستدل بالجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صادف لك اجماعا او كالا لجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء لو هدم ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثورده عليه بانه لم يطل بل احال على رواية صادق الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى اعتدله بطلان خبره عن الصيام كان منع في ليل الصوم من الاكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثور ابا ج الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة النسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثورج عنه بعد ذلك لما بلغه قلت وبقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديث لعله فيها قد غفل الله لهما تقدما فاما آخر واشأ الى آية التيمم وهما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد قروا ابن دقيق العيد بان قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى النساء كنتم يقضي اباحة الوطى في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضمهم ان يصوم فاعل ذلك جنب ولا يفسد صومه فان اباحة التسيب الشئى اباحة لذلك الشئى قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول اسند، وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة اربع لموافقة ام سلمة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمنقول وهو ان الفضل شئى وجب بالأنزل وليس في فعله شئى يحرم على صائر فقد يحتلوا النهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتصوره اجماعا كذلك اذا احتلوا لابل هو من باب الأول واما ما يمنع الضائر من عمل الجماع غائبا وهو شبهه بن يعنى من التقييد وهو محرم لكن لا تطلب وهو حلال ثور اخر وفق عليه لونه اورعه لم يحرم ذلك عليه وجميع بعضه بين الحديثين بان الامر في حديث ابي هريرة امر أشاد الى الفضل فان الفضل ان يغسل قبل الفجر لو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل الزور هذا عن اصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكره على حله على الخشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بما مر بالفظر بالنسخ عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لاعتدافه بالحق ورجوعه اليه كذا في التيمم قوله لا يطر ولا يقضى الخ وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا نطع دمها ليلا ثم طلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من العلماء

وإنما أضاف الخبر إلى الخبرين فثبت في رتبة الخبرين حتى يستطيع
القول في الخبرين فثبت في رتبة الخبرين حتى يستطيع

ابوطالة أن أبا يوسف مولى عائشة أخبره عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهو مع
من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلوة وأنا جنب فأصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا تدركني الصلوة وأنا
جنب فأصوم فقال لكنت مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال الله أني لأرجو أن أكون أخشاكم الله وأعلمكم
بما اتقى حل ثنا أحمد بن عثمان النوفلي حدثنا أبو عاصم حدثنا ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف عن سليمان بن زياد أنه سأل أرسلة
عن الرجل يصوم جنباً أيصوم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من غير احتلام ثم يصوم حلاً ثنا يحيى بن يحيى أبو بكر
ابن أبي شيبة وزهير بن حرب بن نعيم كلهم عن ابن عيينة قال يحيى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان
قال هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم

كافّة صومه إلا ما حكي عن بعض السلف مما لا يعلم صحه عنه أولاً - قوله ابوطالة أن بعض الطاء المحملة - قوله يستفتيه وهو مع
صرح في الرد على من قال إن حديث عائشة في صومه الجنب محمول على أنه من الخصائص النبوية مع أن الخصائص لا تثبت إلا بدليل بالانحياز في جميع الجمل
في غير رمضان على الصائم وهو محبوب الكفارة الكبرى فيه وبإيحاءها وأما تجب على المؤمنة المحرمة تثبت في ذمة المؤمن حتى يستطيع
قوله عن حميد بن عبد الرحمن الم - أي ابن عوف قال الحافظ م هكذا تروى عليه أصحاب الزهري وقد جعت منه في جزء من طرق هذا الحديث أكثر
من أربعين نقلاً قال وقد عني به (أي يحيى بن أبي هريرة هذا) بعض المتأخرين عن أحدكم شيوخنا فكلوا عليه في مجتهدين جمع فيها النقائذ وفائدة قوله
جاء رجل الم قال الحافظ لم أفت على تسمية إلا أن عبد الغني والمجمل وتبعوا من يشكوا لجزءاً بآية سلمان وسلمة بن صحروني حتى استدلوا ما أخرجه ابن أبي
شيمية وغيره من طريق سليمان بن زياد عن سلمة بن صحروني أنه طاهر من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حررت رقية قلت ما أملك
رقية غيرها وضرب صفحة رقبته قال فطمع شهر بن مسكين قال هل أصبت الذي أصبت الأمز الصيام قال فاطمعت شهر بن مسكين قال الذي بعثك
بالحق ما نأطع ما قال فاطمعت صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك وانظروا فيها واتقوا فان في قصة المجامع في حديث الباب أنه كان صائماً كما سيأتي
وفي قصة سلمة بن مسكين أن ذلك كافي لا كافي في سنن أبي حنيفة فاقترعوا ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني بياضة وفي قصة الكفارة وكونها من ثمة في كونها
منها كان لا يقدح على شيء من خصائصها اتحاد القصةين - قوله قال هلكت الم زاد عبد المجيد بن عمر عن الزهري جاز رجل وهو يفت شعر ويدق صدره
ويقول هلك الأبعد والحمد لله إلى حفصة يطمع وجهه ويحجج بن أطاة يمدح ويذم وفيه من ابن السائب عند الدارقطني ويحيى بن عبد الله الترمذي استدلى بهذا جاز
هذا الفعل والقول من وقعت له معصية ويفرق بذلك بين معصية الدين والدين في مجوز وفي معصية الدين لما يشرب الخمر من شدة الندم وصحة الانقلاع
ويحتمل أن تكون هذه الواقعة قبل التي من نظم الحجة وخلق الشعر عند المعصية واستدل به أيضاً على أنه كان عاملاً لأن الهلاك والاحراق الذي سيأتي
في حديث عائشة عاز عن العيصين المؤدي إلى ذلك فكانه جل المتوقع كالأقرب وإن وقع فغير عنه بلفظ الماضي إذا تقرّب ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة
على الناس وهو مشهور قول مالك والجمهور وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناس أن يتركوا ما يتركوا واستفسارهم عن جملته هل كان عن علي وأسيان وترك
الاستئصال في الفعل ينزل منزلة العموم والقول كما اشتهر والجواب أنه تدبر في حاله بقوله هلكت احتقرت فدل على أنه كان عاملاً عازاً بالقرآن أيضاً
فدخلوا النسيان في الجمل في غير رمضان وفي غاية البعد استدلال هذا على أن ترك المعصية لا حد فيها وأرجاه مستفتياً أنه لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية وقد ترجم لذلك البخاري في الحد وما أشار إلى هذه القضية وتوجيهه أن محبته مستفتياً يقتضي الندم والتوبة والنهي
أما جعل الاستئصال مع الاستئصال مع الصلاة وإيضاحه لعوقب المستفتي كان سبباً لترك الاستئصال وهو مفسد فاقصر ذلك أن لا يعاقب هكذا
فترجم الشيخ في الدين لكن وقع في شرح السنة للبخاري أن من جامع متعباً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعز على سوء صنيعه وهو محمول على
من لو وقع منه ما وقع من صاحب هذه القضية من الندم والتوبة قوله هل تجد ما تعتق رقية الم قال السدي كلمة ما مصدرية أي هل تجد اعتاق رقية
وحمل النوفلي على أنه بدل من ما فعله هذا ما موصوفة كما هو صولة كما هو السدي على أن لا يلزم الإبطال النكرة عن المعرفة إلا أن يقال يجوز أن يحمل على ما هو
وقال السدي طي قلت يجوز أن يكون رقية مفعول تعتق وعلى ما عرفت والتقدير هل تجد شيئاً أو لا تعتق منه وهذا أرجح ليوافق ما بعده وهو قوله هل تجد
ما تطهر ستين مسكيناً انتهى - قوله رقية الم قال الحافظ م استدلى بأطلاق الرقية على جواز إخراج الرقية الكافرة كقول الحنفية وهو يفتي على أن السب
إذا اختلف أهل الحكم هل يقيم المطلق أولاً وهل يقيمه بالقياس أولاً والأقرب أنه بالقياس من يثبت التقييد في مواضع أخرى - أم قال الأبي في محل المطلق
على المقيّد إذا اختلف الموجب كالظهار مع القتل في الرقية فالذي ينقله الأصوليون لأن مذهب مالك وأكثر أصحابه عدمه يحمل كذهب أبي حنيفة في أنظر كالمظهر

شهرين متتابعين قال لا قال فخل جحدا قطع شهرين مسكينا قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا في رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال من الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه اقتضت ان عدم استطاعته لشدة شبعه وعدم صبره عن الوقوع فنشأ لنا فعية نظر هل يكون ذلك عندئذ لا شدة الغنى حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم او لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك بالتحقق به من يجد رغبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواحد واما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن حيد بن المسيب في هذه القصة ^{في} انه قال في جوابه هل تستطيع ان تصوم اني لأدفع الطعام ساعة فما أطبق ذلك في استاءه مقال وعلى تقدير صحتة فعله، عتق بالأمرين ونصر العيني رحمه الله في كلامه ابن دقيق العيد ^{في} قوله ما قطع شهرين مسكينا ثم فيه ان الواجب اطعام ستين مسكينا خلافا لما روى عن الحسن ^{الله} رأى ان يطهر أربعين مسكينا عشرين صاعا حكاها ابن التين عنه وكما عن ابن حنيفة انه قال يحزبه ان يدفع طعام ستين مسكينا الى مسكين واحد قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب ابن حنيفة لم يعرف مذهبه فيه وحكى من غير معرفة ومذهبه انه اذا دفع الى مسكين واحد في شهرين ^{في} فلا يكون الحديث حجة عليه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الأيام فكان في اليوم الثاني كمسكين آخر حتى لو أعطى مسكينا واحدا كل يوم واحد يصح الأمر يومه ذلك لأن الواجب عليه التفريق ولو يوجد، كما في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب ان يعتق رقبة فينقل نفسه وقد صح ان من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار واما الصيام فمتا سبته ظاهره لانه كالقائمة بجنس الجناية واما كونه شهرين فلانه لنا أمر بصابرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولا فلهذا أقصد منه يوما كان كمن أفسد الشهر كله بحيث ان عبادة واحدة بالزوج فكثرت شهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصده واما الاطعام فمتا سبته ظاهره لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين، ثوان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على خصال وهو الصوم وحتى الاحرار بالاطعام وحتى الارقاب بالاعتناق وحتى الجنان بشرب الامثال وفيه دليل على ايجاب الكفاية بالجماع خلافا لمن شذف فقال لا تجب مستند الى انه لو كان واجبا لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاسقاط كما سيأتي بالبحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفاية ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا يصيام قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يمتد الى توجيهها مع مضام الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحياب في تقديم الطعام على غيره من الخصال، وسأل الأمير عبدالرحمن بن معاوية أول ملوك بني أمية بالاندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يحيى وافناء بالصوم سكنت الحاضرون ثم سأله بعد خروجه يوم تفتت بالخيبر في الثلاث فقال لو خيبرته وطئ في كل يوم واعتق فلو ينكر واعليه، وفي الحديث ايضا ان الكفاية بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي ^{في} لان، لبي صلى الله عليه وسلم لقله من أمر بعد علمه كأم آخر وليس هذا شأن التغيير ونزع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التغيير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حنت فاستغفرت فقال له المفتي اعتق رقبة فقال لا أحد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لو يكن محققا بحقيقة التغيير بل يحمل على ان ارشاده الى العتق لكونه أقرب لتبني الكفاية وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التغيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترتيب بان الذين رَووا الترتيب عن الزهري أكثر من روى التغيير قال الحافظ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسا او ازيد - ويترجم الترتيب بان داويه حكى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التغيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على انه من تصرف بعض الرواة اما لقصده الاختصارا وغير ذلك - ويترجم الترتيب ايضا بانه أحوط لان الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتغيير او بالاختلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايات كالحديث القرطبي بالتحمل على التعدد وهو بعيد لانه لا القصة واحد والمخرج مقتضى الأصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتغيير على الجواز وعكسه بعضهم فقال آوى الرواية الاخرى ليست للتغيير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلا ان يعتق رقبة او يصوم ان عجز عن العتق او يطعم ان عجز عنها وذكر الخطاوى ان سببا لبعض الرواة بالتغيير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفاية الى عتق رقبة او صيام شهرين او الاطعام قال فرواه بعضهم مختصرا مقتضرا على ما ذكر الزهري انه آل الية الأمر قال وقد قص عبدالرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها فمعه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه أهلك قال فصارت الكفاية الى عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا، قلت وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صالح بن ابي الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رقبة

فأطعمه أهلها وحل ثنا سمعني بن إبراهيم أخبرنا جابر عن منصور عن محمد بن مسلم الزهري بهذا الاسناد مثل مرواية ابن عيينة وقال بعرف فيه ثم هو الزنيل ولم يذكر فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنفاه **حل ثنا يحيى بن يحيى** و محمد بن زحر قال أخبرنا الليث **ح** وحدثنا قتيبة حدثنا ليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن هرة أن رجلاً وقع بأمرأته في رمضان فاستغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هل تجد رقبة قال لا قال وهل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فأطعموا ستين مسكيناً **و** **حل ثنا محمد بن رافع** حدثنا سمعني بن عيسى أخبرنا مالك عن الزهري بهذا الاسناد أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعق رقبة ثم ذكر بعثل حديث ابن عيينة **حل ثنا** رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح حدثني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أباه ربه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعق رقبة أو يطعموا ستين مسكيناً **حل ثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

حق أنرى منه لهوائه لأن المذهب مقرر على الثاني قال ابن بطال وأقرى منه أن الذي ففته غير الذي أثبتته الزهري ويحتمل أن يريد بالنواجد
الانبياء عجائزاً فخرها النواجز مرة وبالانبياء مرة قال الحافظم والذي يظهر من مجموع الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان في معظم أحواله لا يزيد على
التبسم وربما زاد على ذلك فضحك والمكروه من ذلك إنما هو لا كثره وإنما لا فراطية لأنه يذهب الوفاق قال ابن بطال والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله
ما واظب عليه من ذلك فقد جرى البخاري في أبواب المفرد وابن ماجه ومجيبين عن أبي هريرة رفعه لا تكلم الضعيف لأن كثرة الضحك تفتت القلب - قوله
فأطعمه أهله الخ قال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذهب فقيل إنّه دل على سقوط الكفارة بالأعسار والمقارن لجريها لأن الكفارة انقضت
إلى النفس ولا إلى العيال ولعن ابن النجاشي استقرأها في فتمته إلى حين لم يماره وهو أحد أقوى الشافعية وجزوه عيسى بن دينار من المالكية قد
قال الأوزاعي يستغفر لله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالأعسار والذي أفن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو
خاص بهذا الرجل وإلى هذا الإمام الحرمان ورد بأن الأصل عدم الخصوصية قال الشيخ تقي الدين وهو من ذلك أن يجعل الإعطاء لأجل جهة الكفارة
بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرأها في فتمته مأخوذة من هذا الخبر
وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لأن العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاستسقاط لئلا لا يتأخر ويجوز ثم أمره بأخراج الخبر
دل أن لا تسقط عن العاجز ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو القدر - أم - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي أقصد
المجاميع الكفارة بالكفارة أدلة ربيع التصريح والصحيح بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الأوزاعي يقضيه أن كفر بغير الصو وهو وجه للشافعية
أيضاً قال ابن العربي استسقاط القضاء لا يشبه منطلق الشافعي إذ لا خلاف في القضاء لكونه أقصد العبادة وأما الكفارة فأنما هي لما انتزعت من أكثر ما قال
وأما كلام الأوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية لابي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخره أبو يعقوب
من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحدث الليث عن الزهري في الصحيحين
بدونها وقعت الزيادة أيضاً في مهمل سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن وعمر بن كعب في مجموع هذا الطريق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً - أم - وهذه
الفتنة هو قول مالك وإلى حنيفة وأصحابه وأثرى وأبي ثور محمد واسحق رحمهم الله تعالى كما في عدة النفاي - قوله وهو الزنيل الخ قال النووي
ويقال للعرق الزنيل بفهم الزاي من غير وزن والزنيل بكسر الزاي وزيادة نون قل ابن ديل حتى نسبوا لأنه يحمل فيه الزنيل قوله بمثل حديث ابن عيينة
قال عياض تعقب على مسلم ف قيل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لأن حديث مالك بأو على التخيير وذكر القطر حديث ابن عيينة على الترتيب بل
وتعيين الجامع وسلم أشهر صدقاً أن يخفى عليه هذا فإن حديث مالك وإن كان أشهر بطلاناً به وأعلى التخيير ولم يحتجعت رواية الموطأ عنه في ذلك فقد
الوليد بن مسلم وإبراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعن إسحق بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم
قوله أمر رجلاً أظفر في رمضان الخ قال الحافظم استدلى به على إيجاب الكفارة على من أقصد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية المحفنة
والجمهور حملوا قوله أظفر هنا على المقيد في الرملة الخ وهي قوله وقعت على أهلي وكأنه قال أظفر بجماع وهو أولى من دعوى القطبي وغيره فتعد القصة
واجب من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس لكل علم الجامع بجماع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم قال وقد وقع حديث عائشة نظيره ما وقع في حديث
أبي هريرة فحفظوا الرليات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية سائق مسلم أسأدها وسائق أبو عوانة في مسخره منها أنه قال أظفر في رمضان والعقبة
واحدة ونحوها فمحمّد فيحصل على أنه أراد أظفر في رمضان بجماع - أم - قال الشيخ ابن الهمام في قوله أمر رجلاً أظفر في رمضان الحديث علق الكفارة
بالأظفار فإن قيل لا يفيد المطلب لأنه حكايته واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك المقطع بالمرحاض لا بالأعضاء فلا دليل فيه أنه الجامع أو بغيره

من يسطر الكفاية بأحاسان المختار لمحمد بن الكفاية

من أن هذا العلم في سبيل قضاء اليك
الذي أنفصل الجاهل أنفصل الكفاية

من أفسد حياهم مطلقاً أي شيء كان

فلا مفسك به لأحد بل قائل الدليل على أنه أريد جماع الرجل وهو السائل لحيثه مفسكاً كذا لك برواية من نحو عشرين رجلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه
 طناً وجه الاستدلال به تعليقها بالأفطار في عبارة الروي أعني أبا هريرة إذا أدانته فهو من خصوص الحال التي يشاهد ها في قضائه عليه الصلوة
 السلام ومع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطار لا باعتبار خصوص الإفطار فيعبر عنه بتمسكه وهذا كما قالوه في أصولهم في مسألة ما إذا نفل الروي
 بلفظ ظاهر العموم فاختاروا اعتباره ومثله يقول الروي قضى بالشقعة الجارية لما ذكرنا من المعنى فهذا مثله لا نقاداً وتسن تأمل، قال وأخرج
 الدارقطني أيضاً في كتاب الحلال في حديث الذي وقع على امرأته من سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أفطرت
 في رمضان متعمداً الحديث وهذا من أجل سعيه عن كثير من لا يقبل المهرل وعدنا هو حجة مطلقاً، أم سكت وفي مجمع الزوائد عن أبي
 قال جلد رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني أفطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بش ما صنعت قال قمتاً مرات
 قال اعتق رقبة الحديث قال المهيشي رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات، أم - وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رجلاً أكل في رمضان فأسره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعق الحديث وأعله بأبي محشر وعن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظها ما أخرجه الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشير عن اسماعيل عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل، أم - وهشير مدرس كثير التدليس فلا يقبل عنخته كما صرح به، والمحكي أن هذه الأدلة لا تخلو عن ضعف أسناد أو ضعف دالة على
 المطلوب فلا تصلح أن تكون دليلاً على ثبوت المسئلة وأسائله، نعم تعتبر في مع من الاستسها والتأييد بعد ثبوت أصل المسئلة، أما ثبوته فقال
 صاحب البلاء نعم من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالمواقة والقياس عليها، أما الاستدلال بما فهموا من الكفارة في الواقعة وجبت كونها أفساداً
 لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر على ما نطق به الحديث والأكل والشرب أفساداً لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر فكان إيجاب الكفارة هناك
 إيجاباً ههنا دالة والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وهذان أحدهما مجمل والآخر مفسر أما المجمل فالاستدلال بحديث الأعرابي ووجهه ما
 ذكرناه في الخلافات وأما المفسر فلا تفساداً لصوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشريعاً لكونه قبيحاً والكفارة تصليماً رافعة له لأفهام
 حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والإيمان والأعمال الصالحة رافعة للسيئات إلا أن الذنوب مختلفة المقايير وكذا الروافع لها
 لا يعلم مقاييرها إلا الشارع للأحكام وهو الله تعالى فسق ورد الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر
 كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنقض لا بالتعليل والقياس والله أعلم، أم - قال الشيخ ابن الهمام دالة نص الكفارة
 بالجماع تفيد وجوباً بالأكل والشرب للمسلمين أن من علم استواء الجماع والأكل والشرب في أن ركن الصوم الكف عن كل ما شرع لزوم عقوبة
 على من فوت الكف عن بعضها جزئياً ولو لم يمتدحها على من فوت الكف عن بعضها أكثر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على أهلية الاجتهاد أو
 بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالمهما أن المؤثر في لزومها تقويت الركن لا خصوص ركن، أم ثم قال صاحب البلاء نعم ما وجه
 القياس على الواقعة فهو أن الكفارة هناك وجبت للزجر عن أفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف لها تصليماً لزجراً والحاجة تست
 إلى الزجر أما الصلاة فلا من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه اعتاق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فأطعم
 ستين مسكيناً لا تمتنع منه وإنما الحاجة إلى الزجر فلو جرد الزجر إلى الطبع والأكل والشرب إلى الجماع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل
 والشرب أكثر لأن الجموع والعطش يقل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شراً ههنا من طريق الأولى وعلى هذه
 الطريقة يمنع عدم جواز إيجاب الكفارة بالقياس من أن الدلائل المنقضية لكون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، أم ولكن يجتلي في قلب
 الجدل الضعيف أن الوصف المؤثر الذي هو مناط الحكم والمنصوص هل هو أفساد الصوم بالجماع خاصة أو أفساد بالمفطر الكامل مطلقاً والطاهر
 من إيجاب التكفير ببقارة الظهار هو الأول فإن المظاهر يحرم أمره على نفسه تحريمًا غليظاً بافتحاش القول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظهار
 وهكذا الصائت في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريمًا غليظاً بنيهته ومصادفته ذلك الوقت الشريف المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر صار
 حكمهما واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بأنظار الأقوال وأغشها ثم حث فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فما ترقى الجماع والأكل
 ضرورية فكيف يكون المفطر يأكل كل ملحوظ بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، نعم تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند
 الحنفية ما إذا أرادوا به فقال ابن عابد بن مذكروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورةً ومصحف في الأكل الفطر صورة هو الابتلاع والمضغ كونه ما يصلح
 به البين من غن أو إلوداء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فطراً ولا في نحو الاحتقان لوجود المضمض فقط كما علة في الهداية وغيرها
 وفي المحيط أن الأصل أن الكفارة تجب حتى أفطر بما يتغذى به لا بالزجر وإنما يحتاج للزجر بما يؤكل عادة بخلاف غيره لأن الامتناع عنه ثابت

عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حدثنا محمد بن زهير** عن المهاجرات **حدثنا الليث بن يحيى** بن سعيد عن عبد الله بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها قالت جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق لي فقال وطئت امرأتى في رمضان فقال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فأمره ان يجلس فحماه عرقان فيهما طعام فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتصدق به **وحدثنا محمد بن مثنى** اخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني عبد الرحمن بن القاسم ان محمد بن جعفر بن الزبير اخبره ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة تقول أتى رجل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في أول الحديث تصدق تصدق وكأقوله نهارا **حدثني** ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان عبد الرحمن بن القاسم حدثه ان محمد بن جعفر بن الزبير حدثه ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال لي رسول الله احترقت احترقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال أصبت أهلى قال تصدق فقال الله يا نبى الله ما أقدر عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن المحترق أنفقا فقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله أغثونا فوالله أنا نجيا قال فكلوه **حدثنا يحيى بن يحيى** وعبد بن ربيع قال لا اخبرنا الليث **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفجر في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحاديث من أمره **حدثنا يحيى بن يحيى** والوكبر بن ابي شيبة وعمر الناقد اسحق بن ابراهيم

طبيعة كثير من الحرج في الاحتياج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم وكل ما يؤكل عادة مقصودا او غير مقصودا فهو مما يتعدى به ولما غيره فليحذر بالاحتياط في ان كان في نفسه مغذيا والدم ملحق بما يتعدى به لما فيه من صلاح البدن والله اعلم - **قوله** عن يحيى بن سعيد هو الانصاري **قوله** عن عبد الرحمن بن القاسم في اسناده هذا اربعة من التابعين فينسب كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن بن بيان صفيان من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر اما ابن عمه عبد الرحمن واسط النابغيات - **قوله** احترقت في مكانه لما اعتقد ان مكرب لا شرع في النار اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال ابن المحترق اشارة الى انه لو أصبر على ذلك لاستحق ذلك فبدل ذلك على ان كان عادلا كما سبق، قال النووي وفيه استعمال المجاز وانه لا يخار على مستعمله، **قوله** تصدق تصدق في قال عافظ وقد استدلل به لما لك حيث جرح في كفارة الجماع في رمضان بالا طعام دون غيره من الصيام والعنف ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصتها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة اشار الى هذا الجواب الجاهل والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد ومفسر ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فابع ليخى بالفاو والمحلة فجاء رجل من بني مياضة فقال احترقت وقعت بامرأتى في رمضان قال اعتق رقبة قال لا اجد لها قال اطعم ستين مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولينس لفظه متنا ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يقع في هذا المزمع اذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، **باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية** اذا كان سفره مرحلتين فأكثروا الافضل لمن اطاقه بلا ضرر ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر **قوله** عن ابن عباس انه اخبره ان قال القاسم هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السقرة سقيا مع ابويه بمكة فله يشاهد هذه القصة فكانه سمع من غيره من الصحابة **قوله** عام الفجر في فخر مكة **قوله** حتى بلغ الكديد في فخر الكا وكسر اللام المحلة مكان معصية وقع تفسيره في نفس الحديث بانه بلا عسفان وقد يدعى بضم القاف على التصغير وفي بعض الروايات الكدية حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال المبكرى هو بن ابي نعيم رجم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكا في الغميم بفتح الميم وهو اسم واد امل عسفان قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي افطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان ام - **قوله** يتبعون الأحاديث فالأحدث في قال النووي في هذا محمول على ما علموا منه الشيخ اورد في حاشيته ان الثاني من جوارها والا فتد طات صلى الله عليه وسلم على بغيره وتوضا مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة او مرات قليلة لبيان جوازها

باب جواز الصوم والنظر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين فأكثروا الافضل لمن اطاقه بلا ضرر ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر **وحدثنا أبو بكر** حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم عن طاووس عن ابن عباس قال لا يقبل علم من صام لأعلى من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر **وحدثني** محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب يعني ابن عبد المجيد حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم رجعوا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة **وحدثنا** سعيد بن مسعود حدثنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن جعفر بن عبد الاستاذ وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وأغاروا ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن مثنى وابن بشار جميعاً عن محمد بن جعفر قال أبو بكر حدثنا عنده عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد عن محمد بن عمر بن الحسن عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قالوا رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البتان تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً إبدان الصلابة رضي الله عنهم قد حدثنا بهذا الأحاديث في موضع رخصة السفر كما يظهر من سياق حديث ابن عباس وابن سعيد الخدري رضي الله عنهما فكأنهم فرموا أن الرخصة إنما حصلت بالحقيقة مشقة السفر أو تأديت بخوف لقاء العدو أو فساد العمل بما تأكل أو محتماً والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله ليبراه الناس إنما فيه إشعار بأن الفضيلة الغفر لا تحقق بين أجمدة الصوم أو حتى المحب والبرء وأوطن به الرعية عن الرخصة بل الحق بذلك من يقتدى به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ليكون الفطر في حقه فذلك الحالة أفضل لفضيلة البيان - قوله من شاء صام ومن شاء أفطر فيهما ابن عباس رضي الله عنهما من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز للأزويية وسبق في حديث جابر وابن سعيد ما يوضح المراد والله أعلم **قوله** حتى بلغ كراع الغميم لم يصرح بالفتح والمجاء منقلاً قريب من عسفان مسمى ذلك المسمى كراعاً لأنه يشبه كراع الغنم وهو ما دون الركبة من الساق ذكره ابن حجر وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة والكراع جانب مستطيل من الحرة تشبيهاً بالكراع والفتح والفتح والإبراج **قوله** أولئك العصاة إنما قال عياض وصفهم بذلك لأنه أمرهم بالفطر لمصلحة التقوى على أفعالهم لفرغوا حتى عزى لهم بعد قال النووي أو يحل على من تصبى بالشوم قال غيرهما أو اعتبره مبالغة في حقه على الفطر دفعاً بهم وقال الطيبي التعريف في العصاة للجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حده لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى دفع قهر الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه ويقبلوا رخصة الله فمن أبي فقد بالغ في العصيان كما قال ولا ينبغي هذا في حق الصلابة وقد أكره غيره كذا في شرح المواهب - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إنما قال الحافظ م تبيين من رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الأنعم **قوله** فرأى رجلاً إنما قال الحافظ م لو كانت غزوة من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لم يكن أن يفتر به لقول ابن الدار أنه لم يكن من الصلابة في تلك السفرة إنما غيره وزعم مغلطاً أنه إبراهيم بن عيسى ذلك لمهمات الخطيب في هذه القصة ، **قوله** وقد ظل عليه إنما جعل عليه ظل انعكاس الشمس قيل غيره ذلك **قوله** ليس البتان تصوموا في السفر إنما البيان يشتر بأن سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس البتان تصوموا في السفر هو ما ذكر من المشقة ومن روى الحديث مجردة أفلا خلاص القصة وبذكرنا من اعتبار مشقة المشقة يجمع بين الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالجواب أن الصوم لمن قرى عليه أفضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم أو عجز عن قبول الرخصة أفضل من الصوم أن من لم ينجح المشقة بخير بين الصوم والفطر قد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفطر من صام في السفر وجب عليه قضاءه في حضر لظاهر قوله تعالى قِيدَ ثَمِينٍ لَيْلٍ أُخْرَى ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البتان الصيام في السفر ومقابلة البتان الأثر وإذا كان أشد في صومه لم يجزئه وفيما يقول بعض أهل الظاهر وحكى عن محمد بن عبد الله بن هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم احتجوا بقوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ قالوا ظاهر فعلية عدة أو لاجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فافطر عدة ومقابل هذا القول قول من قال أن الفطر في السفر لا يجوز إلا لخوف من نفسه الهلاك أو اشتد المشقة كحالة الطير عن قوم وذهب أكثر العلماء منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قرى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأثر وأحمد وإسحاق وقال الآخرون هو غير مطلقاً وقال الآخرون أفضل ما يسره الله لقوله تعالى يَرْزُقْكَ اللَّهُ يَكْفُرُ الْيُسْرَ فَإِنْ كَانَ الْفَطْرُ يَسْرُ عَلَيْهِ فَهُوَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ وَإِنْ كَانَ الصِّيَامُ أَيْسَرُ مِنْ يَسْرِهِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَيَشَقُّ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَالصَّوْمُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَخِاتَمِ الْبَلَنَدِيِّ وَالَّذِي يَرْتَجِحُ قَوْلَ الْجُمْهُورِ وَلَكِنْ تَذَكُّرُ الْفَطْرُ أَفْضَلُ مَنْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ تَحَنَّنَ بِهِ وَكَذَلِكَ مَنْ ظَنَّنَ بِهِ الْأَعْرَاضُ عَنْ قَبُولِ الرِّخْصَةِ

اختلاف العلماء في جواز الصوم في السفر في غير رمضان وهو لا فصل في ذلك ما ذكرناه في مواضع

حدثنا عبد الله بن معاذ حدثنا ابني حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال سمعت محمد بن عمرو بن الحسن يحدث انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً مثله **وحدثنا** احمد بن عثمان بن وهب حدثنا ابو داود حدثنا شعبة بهذا الاسناد ونحوه وزاد قال شعبة وكان يلبغني عن يحيى بن ابي كثير انه كان يزيد في هذا الحديث وفي هذا الاسناد انه قال عليكم بخصة الله الذي رخص لكم قال قلنا سألته لم يحفظه **حدثنا** هناد بن خالد حدثنا هناد بن يحيى حدثنا قتادة وقد روى احمد بن من طريق ابني طه قال قال رجل لابن عمر اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الخس مثل جبال عرفة وهذا يحمل على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه ما يجلب الرأيا اذا صار في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشكر الى ذلك ابن عمر فروو الطبري من طريق محمد بن عيسى قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال احصايك اكفروا الصائرون ارفعوا للصائرون وقولوا فلان صائراً فلا تزال كذلك حتى يذهب اجرک ومن طريق محمد بن ايضاً عن جناد بن سمينة عن ابني خزيمة قاله وسألت من طريق مودق عن انس ذهب الملقطون في البحر واجتمع من منع الصور ايضاً بما وقع في الحديث الماضي ان ذلك كان آخر الأمرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالأخير من قطعه وعصموا ان صومه صلى الله عليه وسلم في السفر مستوح وذهبوا ان لا يفتروا من ان هذه الزيادة ملهجة من قول الزهري وبأنه استدلى الى ظاهر الخبر من انه صلى الله عليه وسلم أقر بعد ان علم ونسب من صام الى العصيان ولا حاجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرجه من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم صام بعد هذه القصة في السفر هذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن شبهة صلى الله عليه وسلم على الصائمين الى العصيان لأنه عزيمهم فقالوا وهو شاهد لما قلناه من ان الفطر افضل لمن شق عليه الصوم يتأكد ذلك اذا كان يحتاج الى الفطر التقوي به على لقاء العدو واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فنسب الحديث الى ابن عمر بن الخطاب بن رواة تركب في عاصم الاشعري ولفظه ما قرأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في حرشد يذ فاذا رجع من القوم قد دخل تحت ظل شجرة فيمضج كحججحة الراجح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اصحابكم ائى وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر ان تصوموا في السفر عليكم برخصة الله التي رخص لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال ويقال بر دق بنو انعيد أخذ من هذه القصة ان كلمة الصوم في السفر محقة بنى هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم وليثق عليه او يؤذى به الى ترك ما هو أقوى من الصوم من وجوه القرب فينزل قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال ولما نعت في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبارة بعينه ومعه لا يختص السبب قال وينبغي ان يتنبه للفرق بين السبب والسياق القرآن على تخصيص العام وعلى مراد المستعملين مجرد ورود العام على سبب فان بين العامين فرقاً واختصاصاً جوهرياً احداهما يوجب فأن السبب مجرد ورود العام على سبب لا يقتضيه تخصيص به كقول آية السرعة في قصة سرقة رداء صفوان، واما السياق والقرآن الدالة على مراد المستعملين المرشدة لبيان الجملات وتعيين احتمالات كما في حديث الباب وقال ابن المنير في الحاشية هذه القصة تشرباً من اتفاق له مثل انقول لذلك ان الله يسأله في الحكم واما من سلم من ذلك ونحوه فهو في حوزان الصوم على صلبه والله اعلم وحمل الشافعي لفظ البر كما ذكر في الحديث على من أبى قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان يبلغ رجل هذه الشبهة في صومه ولا نافذة وقد أخص الله تعالى له ان يفطر هو صحيح قال ويحتمل ان يكون معناه ليس من البر الذي الذي من خالفه أثر وحرز ابن خزيمة وغيره بالحق الأول وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الصالح الذي هو على مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون بر إلا ان لا يفطر قد يكون بر من الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً قال وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فأنه لو أراد اخراجه من اسباب المسكن وكلها وانما اراد ان المسكين الكامل المسكدة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي ان يسأل ولا يقطن له ام قال العبد الضعيف عفا الله عنه ان الصيام وكل ما غيره من العبادات البدنية والمالية وانضمها انما هي صورة البر فقط اما حقيقة البر فما ليس بالاتباع او امر اشارع مع مراعاة موارد ما والعل في كل من يأتى حقه وعلينا فالصيام في السفر ايضاً لا يتصور كونه بر حقيقة إلا اذا وقع على الوجه المذكور فيكون بر بد الصائرون تضرراً ولا اختفاء ولا يكون معرطاً ولا عيباً عن قبول رخصة الله ولا يخاف على نفسه الا عجب الرب كما صام في السفر مع رخصة المقطرين ولا يفوت ما هو أهم من الصوم ونظر الشارع كالتقوى على الجهاد مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر نفى البر فيه كنفية في قوله تعالى ليس البر ان تؤكوا وجوهكم قبل ان يخرجكم من مكة قال بكونه خطأ عاماً شاملاً للمسلمين مع قوله عز وجل **قَوْلُ** وَتَحْمِلُ شَطْرَ الْحُمْرِ وَالْحُمْرُ لَعَلَّ هَذَا مراد من قال ان نفى البر في الحديث لا يستلزم نفى الجواز والله سبحانه وتعالى اعلم **قَوْلُهُ** فَلَمَّا سَأَلْتَهُ لِمَ حَفَظَهُ اِنْ قَالَ لِحَافِظِهِ الضَّيْفُ فَيَسْأَلُهُ يَرْجِعُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخٍ يَحْيَى كَانَ شُعْبَةً لِمَا يَحْيَى فَقُلْتُ عَلَانِ شُعْبَةً اخبرانه كان يلبغني عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في

انكروا مَصِيحُوهُمُ عَدُوَّهُمْ وَالْفَرْقِيُّ لَكَرْفَاطُورٍ اَوْ كَانَتْ عَزْمَةٌ فَاَفْطَرْنَا ثُمَّ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ سَأَلَ حَنْزَلَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ لَشَيْءٍ فَصَمُّوا وَاشْتَبَتْ فَاَفْطَرُوا **حَدَّثَنَا أَبُو التَّيْمِيعِ** النَّوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ أَنَّ حَنْزَلَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ اسْرَجُ الصُّوْرَةَ أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ قَالَ صُمْ إِنْ شِئْتَ وَأَفْطَرْ إِنْ شِئْتَ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو معاوية عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا اسْرَجَ الصُّوْرَةَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كَرَيْبٍ قَالَ لَأَحَدُنَا ابْنٌ غَيْرُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ كَلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِي رَجُلٌ أَصُومُ فِي السَّفَرِ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الطَّاهِرِ هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ لَا يَلِي قَالَ هَارُونَ حَدَّثَنَا وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي مَرْوَةَ عَنْ حَنْزَلَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ فَمَلَى عَلَى جَنْحَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ رِخْصَةٌ مِنْ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ قَالَ هَارُونَ فِي حَدِيثِهِ هِيَ رِخْصَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنَ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ الْأَحْمَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَمْرِ الدَّرَجَةِ عَنْ أَبِي الدَّرَجَةِ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا يَتِمُّ صَاحِدًا ثُمَّ لَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُسَيْمٍ الْقَعْبَنِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيِّ عَنْ أَمْرِ الدَّرَجَةِ قَالَتْ قَالَ أَبُو الدَّرَجَةِ لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدٍ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى أَنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا نَا أَحَدًا ثُمَّ لَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ النُّعْمَنِ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

قوله وكانت غزوة إلى وجه قولهم وكانت غزوة ما ذكر من أنهم مضوا إلى الجند وهو تفسير للأحاديث الأخرى أن قوله فكانت رخصة كان في موضع ثم غزوة واظن في موضع آخر أي بعد منه وان توقعه إنا كان ليأخذ وبالفضل لما رأوا حافظاً عليه حتى قيل إن الناس ينتظرون إلى ما فعلت فأنزل إلى حالهم و اظن دفعاً بهم وكان بالمؤمنين رؤفاً رحيمًا وقال الهلبلي في قوله فاطممة يحتفل أن يكون في يومه يوم عيد تبيين هذا الصور ويحتفل أنه فيما يستقبلون بعد يومهم ويبيتون فطرته **قوله** اسم الصوامع أي أتباعه واستدل به على أن الكراهية في صيام الدهر كدلالة فيه لأن التتابع يصدق بدين صور الدهر فإن ثبت النهي عن صوم الدهر لم يوافق هذه هذا الأذن بالسرم بل الجميع بينهما واضح. **قوله** عن أبي مروان الخضر رضي الله عنه في قوله **قوله** هو رخصة من الله أن هذا يشعر بأنه سأل عن صيام وهذا يدل على أن لعنة فيعطي قيتين سمحة مع عاتقة كما تقدم سمحة من أبي مروان عن حمزة - **قوله** هو رخصة من الله أن هذا يشعر بأنه سأل عن صيام الغرضية وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب أصح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عن طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه أنه قال يا رسول الله أني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أفطر فيكون ديني أجمع فقال أي ذلك شئت يا حمزة - **قوله** فلا جناح عليه إلا أن يجزيه من جعل الفطر أفضل لقوله فيه فحسن وقال في الصور لا جناح ولا حجة فيه لأن قوله لا جناح إنما هو جواب لقوله هل على جناح ولا يدل على أن الصوم ليس بحسن وقد وصفها معاذ في الأخرى بحسن قلت وإنما لم يدل على أن الصوم ليس بحسن لأن في الجناح اعتور من الوجوب والندب والآية والكرهية كذا قال الأبي في شرحه **قوله** عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جناح على من وجب عليه الصوم ولا يباح له أن يفطر ولا يباح له أن يفطر **قوله** في شهر رمضان الخ قال المحافظون وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة **قوله** بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانت جميعاً في سنة واحدة وقد استثناه أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت سفرة أخرى وأيضاً فإن في سياق الأحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياماً كانوا جماعة وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث غيره عن نافع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم بلد ويوم الفتح الحديث ولا يصح حمل أيضاً على بلد لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم والله تعالى أعلم **قوله** لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة الخ فيه دليل على أن الكراهية في الصوم في السفر من قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة **باب** استحباب الفطر للمحتاج بعرفات يوم عرفته **قوله** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية الآتية مولى أم الفضل، فقتل النخعي وغيره من الأئمة أنه مولى أم الفضل حقيقة ويقال له مولى ابن عباس ملازمته وأخذ عنه وأتبعه إليه وقال المحافظون من قال مولى أم الفضل فباعاً اعتباراً وصله ومن قال مولى ابن عباس فباعاً اعتباراً مآل إليه حاله لأن أم الفضل

باب استجاب الله للحاج بغير فوات يومه

يُصُومُهُ فَلْيُصُومْهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفَةَ حَدَّثَنَا رُوْحٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْتَسِرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عَدْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بِزَيْدٍ سَوَاءً **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْتَلَانِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عَدْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمِنْ شَاءَ صَلَّاهُ وَمِنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كَرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي معاوية قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ خَلَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَعَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ إِلَى الْغَدَاءِ فَقَالَ وَلَيْسَ لِيَوْمٍ يَوْمَ عَاشُورَاءَ قَالَ وَمَا عُمَرُ قَالَ إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كَرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْأَسْنَادِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَبُحَيْبٌ بْنُ سَعِيدٍ الْفُطَيْمِيُّ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْفُطَيْمِيُّ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عُمَارَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ سَكَنٍ أَنَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ فَكُلْ قَالَ إِنِّي صَائِمٌ قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا اخْتِمْ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَذْ أَبْصَرْتَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصُومُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتُ مُفْطِرًا فَاطْعَمْتُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الشَّيْثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي نُورٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُ نَاعِنْدَهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَ **وَحَدَّثَنِي** حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْرُوفَةَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ قَدَمَتْ قَدَمُهَا خَطِيبًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ابْنُ عَلِيٍّ وَأَكْرَمُ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُومْ وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ بِشَلَامٍ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِينُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْأَسْنَادِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُومْ وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَكَوْنُ **وَحَدَّثَنَا** يُحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ غَالِبٍ

فَرَضًا أَوْ نَفْلًا - قَوْلُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ إِذَا قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَحَتِّمًا فَابْرَحِيَّةٌ يَقْدَرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَالشَّافِعِيُّ يَقْدَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَاكِلٍ أَكْمَلَ التَّأَكِيدَ وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَهِيَ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ الْآنَ مِنْ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ كَانَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ فَرْضًا وَهُوَ يَأْتِي عَلَى فَرْضِيَّتِهِ لَمْ يَنْفَخْ قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَحَصَلَ الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ وَزَوَى عَنْ ابْنِ كِرَاهَةِ قَصْدِ صَوْمٍ وَتَحْيِينِهِ بِالصُّومِ وَالْعِلْمَاءُ يَجْعَلُونَهُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ نَعْيِيْنَهُ لِلْأَحَادِيثِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ نَوَيْتُ كَمَا كَانَ مِنَ الْوَجوبِ وَتَأَكَّدَ النَّدْبُ - قَوْلُهُ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ إِذَا تَرَكَهُ صَوْمُهُ عَلَى وَجْهِ الْوَجوبِ كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ وَتَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ إِذَا يَرْغَبُنَا إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ إِذَا يَحْتَنُّنَا وَيُرَاعِي حَالَتَنَا وَيَتَفَقَّصُ عَنْ صَوْمِنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَتَفَقَّصْنَا - قَوْلُهُ فِي قَدَمَتْ قَدَمُهَا فِي بَعْضِ الرِّهَالِيَّاتِ عُلَمَتْ - نَكَاتُهُ تَأْخِيرُكَ أَوَ الْمَدِينَةِ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ جَاءَهَا مُعَاوِيَةُ بَعْدَ أَنْ اسْتَخْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَأَخْرَجَتْهَا سَنَةٌ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ قَوْلُهُ ابْنُ عَلِيٍّ وَكَرَاهِيَّةُ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْعَارُ بَأْسَ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَرْفَعْهَا هَتَمًا بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فَلِذَاكَ سَأَلَ عَنْ عِلْمَاءِهَا وَبَلَّغَهُ عَنْ بَكْرِ صِيَامَهُ أَوْ بِوَجْهِهِ قَالَ عِيَّاضُ وَاسْتَدْعَاهُ وَالْعِلْمَاءُ تَنْبِيْهُ لَهُ عَلَى الْحُكْمِ وَاسْتَعَانَةً بِمَا عِنْدَهُ مِنْ مَا عِنْدَهُ أَوْ تَوْجِيْهُ - قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ إِذَا قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رَوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الْوَأَمْرِ بِصِيَامِ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامُ خُصٍّ بِالْأَدَلَّةِ عَلَى تَقْدَمِ وَجْهِهِ أَوَ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ فَرَسَهُ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَنْتَهِى قَضَى هَذَا الْأَمْرُ السَّابِقَ بِصِيَامِهِ الَّذِي صَارَ مُتَرَفَعًا بِزَيْدٍ ذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ إِذَا صَلَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ الْغَدَاءِ

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فاستلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى ونجى اسرائيل على فرعون فخص نضومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن اولي بكم منكم فامر بصومه **وحديثنا** ابن بشار وابو بكر بن تافع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي بشر بهذا الاسناد وقال فسألهم عن ذلك **وحديثنا** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن ابي الربيع عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فخص نضومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم مثلنا احق واولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر بصيامه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ابي الربيع بهذا الاسناد الا انه قال عن ابن سعيد بن جبير لم يسمه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عبد الله قالوا حدثنا ابو اسامة عن ابي عبيد عن قيس بن مسleme عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى واول العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لتوث الامم بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنسبة للعلماء ثم زيادته يأمر من اكل بالامساك ثم زيادته بأمر الاعتقالات ان لا يرضع فيه الاطفال ويقول ابن سعد الثابت في مسندهما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه واما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لمن عشت كأصوات الناس في العاشر ليرغبه في صومه وانه يكفر سنة واثق تأكيد ابلغ من هذا انتهى كلامنا في الحفاظ وهذا صريح في اختياره ان صوما عاشوراء كان واجباً في مبداء الامر ثم نسخ كما زعمه المحقق مع انه كان قبل ذلك قد نزع من اقوال العلماء انه لم يكن فرضاً وهذا رد على الحنفية في مسألة التبيين ولكن ظهر له وجه الصورة بعد والله الحمد (تنبيه) قال علي القاري في شرح المشكاة هذا كله على نقد يروحه رواية النسائي قوله ولو كتب الله عليكم صيامه من كل امة ولا فالحال انفقوا على انه من كل امة معادية لمخرجهم ام - **قوله** فوجد اليهود يصومون ام قال الحفاظ واستشكل ظاهر الحديث لاقتضاء انه صلى الله عليه وسلم حين قدمه المدة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسواله عن مكان بعد ذلك في المدينة لانه قبل ان يقبل ما علم ذلك وغايته ان في الكلام حدثنا تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً فالحاصل ان عليه ان تأخر الى ان دخل اليه الثانية قال بعض المتأخرين يحتل ان يكون ميام كل من على حسب الاشهر الشمسية فلا يتبع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول فيقع الاشكال بالكلية حكاه قرع ابن القيم في الهدى كما قال صيا اهل الكتاب اياه عيسى سائر الشمس، قلنا فما ادعاه من رفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المسلمين ان يصوموا عاشوراء بالحساب المعروف من رجال المسلمين في كل عصر في صيام عاشوراء انه في الحجاز لا في غيره من الارض ونعم وجعل في الطبرستان باسناد وجيد عن زيد بن ثابت قال ليس برعب عاشوراء باليوم الذي يقول الناس اما كان يوم تستر فيه الكعبة وقطس فيه الحبيشة وكان يدر في السنة وكان انكس يا تون فلا لنا اليهودي بسا لونه فلما مات اوتوا زيد بن ثابت فسأوه وسئل حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانية لا ادري ما معنى هذا قلت ظفرت بمناه في كتاب الآثار القليلة لابي الرحمان البيروقي فذكر ما حاصله ان جملة اليهود يعتقلون في صيامهم ثم اعياهم من كتب التجويز السنة عند هدمية لا هلاكية قلت فمن شر احتاجوا الى من يعرف الحساب ليعملوا عليه وفيك فطع هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فآخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يبنون في صومهم الا بالاهلة هن الذي شاهدناه منهم فيحتل ان يكون فيهم من كان يعتبر بالشهور بحساب الشمس لكن لا وجود له الا كمن كما انقض الذين احتجوا الله عنهم انهم يقرولون عزير بن الله تعالى الله عن ذلك **قوله** هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى ام ولا حمل من حديث ابي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - **قوله** نحن اولي بموسى منكم ام نحن افرق بمتابته منكم فانا موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين واتم مخالفون لها في التخيير والتحويل والمتعلق بالامور المشوب بالترجييع - **قوله** نحن احق واولى بموسى ام لا نقوله تعالى فيهم اهل الله اقتله وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال الحفاظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون احق اليه بصلواتهم او تواتر عند الخبر بذلك زاد حياض او اخبره به من اسلم منهم كما بن سلاه ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصومه قبل ذلك فتاوية ما في القصة انه لم يحث له يقول اليهود تجدين حكروا غامض صفة حال وجواب سؤال ولو تختلف الروايات عن ابن عباس رضي في ذلك

وتخذه عيلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت و**حَدَّثَنَا** احمد بن المنذر حدثنا احمد بن أسامة حدثنا
 أبو العباس قال أخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وقد قال أبو أسامة فحدثني صدقة بن أبي عمران عن قيس بن مسلم عن
 طارق بن شهاب عن أبي موسى قال كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذون عيلاً ويلبسون ثيابهم فيه خيلتهم وشارتهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت و**حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد جميعاً عن سفين قال أبو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال بأعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام يوماً يطلب فضله على الأيام ألا هذا اليوم ولا شهر إلا هذا الشهر يعني رمضان و**حَدَّثَنَا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق
 أخبرنا ابن جريح أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد في هذا الاسناد بمثله **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن
 ابن عمر عن الحكم بن الأعرج قال سمعت أبا عبد الله وهو متوسل بماء في زمزم فقلت له أخبرني عن صوم عاشوراء فقال
 إذا رأيت هلال المحرم فاعدوا وصوم يوم التاسع صائماً قلت هكذا كان محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم و**حَدَّثَنَا**
 محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن معوية بن عمر و**حَدَّثَنَا** الحكم بن الأعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسل بماء
 عند زمزم عن صوم عاشوراء بمثل حديث حاجب بن عمر **حَدَّثَنَا** الحسن بن علي الحلواني **حَدَّثَنَا** ابن أبي مريم **حَدَّثَنَا** يحيى بن

ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ كان مع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب
فذلك قال القرطبي لعل قريناً كانوا يستندون في صومه الى شرع من صنع كابر ابيهم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ان يكون بحكم الموافقة
لهم كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خيراً فلما هاجر وجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمر بصيامه احتفل فلك ان يكون ذلك
استئذاناً لليهود كما استألفهم بأستقبال قبيلته ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداءً به فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في
الوقت الذي يجب فيه موافقة اهل الكتاب فيما لم يثبت عنه، ام قال القرطبي مع انضمام من شرعه تعظيم الايام التي اظهر الله سبحانه فيها
الرسول فاستحسن فيها الصوم **قوله** صومه اختار ظاهره ان الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصاموا فيفضل فيه لان يوم
لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامهم موافقة شرع السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لכן لا يلزم من تعظيمهم له
واعتقادهم بانه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابى موسى هذا،
فيما أخرجه البخاري في المحرقة بلفظ اذا اناس من اليهود يعظون عاشر ايامه يصومونه ويسلمون وجد آخر عن قيس بن صليان ساءه قال كان اهل خيبر
يصومون يوم عاشر ايام يتخذونه عيداً ويلبسون نساً هرفية عليهم وشاركهم **قوله** وشاركهم الإشارة بالثبوت اجماعاً بلاهية وهي الهيئة المحنة
والجمال اى يلبسون لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الإشارة والشورة يضم الشين واما المحلى فقال اهل اللغة هو فتح الحاء واسكان اللام مفرد
جمعه حلى يضم الحاء كسرهما والضم اكثر واشهر وقد قرئ بجها في اسبع واكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيها **قوله** حدثنا ابن عيينة
عن عبيد الله بن ابى نزياد **قوله** قال اخبرني عبيد الله بن ابى نزياد منذ سبعين سنة **قوله** الا هذا اليوم **قوله** الاشارة الى
نوع اليوم كالى شخصه ومثله **قوله** تعالى لا تلهيكم زينةكم ولا ثيابكم ولا ثيابكم فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عاشر ايام افضل
الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس استدل ذلك الى علمه فليس فيه ما يرد على غيره وقد روى مسلم عن حديث ابى قتادة مرفوعاً ان صوم عاشر ايام
يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهر ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشر ايام وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشر ايام منسوبة
الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ذلك كان افضل **قوله** يعني رمضان **قوله** وانما جمع ابن عباس بين عاشر ايام
رمضان وان كان احدهما واجباً والاخر مندوباً لا لاشتراكهما في حصول الثواب والفضل **قوله** اخبرني عن صوم عاشر ايام وفي رواية الترمذي من
طريق هناد بن ابراهيم عن وكيع اخبرني عن يوم عاشر ايام اتي يوم اصوره وهذا ظاهر في ان مقصودة السؤال عن كيفية صوم عاشر ايام لا عن تعيين
يوم عاشر ايام اتي يوم هو **قوله** واصبح يوم التاسع صائناً وفي رواية الترمذي ثم اصبح من يوم التاسع صائناً وفيه تنبيه لمن يريد صوم عاشر ايام
ان يتبدل من يوم التاسع فيصوم على وجه التوطئة وان تبدل لصوم عاشر ايام ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاشر فقط وقد روى عن ابن عباس ما يدل
على هذا المعنى، قال البخاري حدثنا ابن مردوق قال شاذ **قوله** م قال ثنا ابن جريج قال اخبرني عطلة انه سمع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم
التاسع والعاشر فهذا ظهر مراد ابن عباس بحديث الباب نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الاكثر على ان عاشر ايام
هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشئذ والتمية وقيل هو اليوم التاسع لعل الاول اليوم مضاف الى الليلة للمناسبة وعلى الثاني

قال الشيخ بن عبد الله بن العتيق قدس سره في هذا الحديث على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وقال بعضهم واجب بأن ذلك يتوقف على أن يصوم يوم عاشوراء كان واجبا والذي ياترجم من أقوال العلماء أنه لو كان فرضا انتهى، قلت أراد بهذا البعض الحفاظ على جرحه الله وقد تقدمت في شرح حديث معاوية في الباب نقل كلامه وبنهنا هناك أنه رحمه الله قد ثبت الوجوب ببلغ في أثباته بعدما كان يترجم عدمه فلا حاجة إلى إطالة البحث معه في مسألة الوجوب مع أن الأحاديث تنادي بأعلى صحتها أن صوم عاشوراء كان فرضا وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة أن صوم يوم عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان فمن شاء صام ومن شاء ترك ذكره ابن شداد في أحكامه، وقال الحفاظ أبو جعفر الطحاوي بعد نقل الآثار عن هذه الآثار وجوب صوم عاشوراء وفي أنه صلى الله عليه وسلم يصوم بعد ما أصبحوا أمره بالأمسك بعد ما أكلوا دليل على وجوبه إذا لم يصم في الليل بالأمسك إلى آخر النهار جدا لكل ولا يصوم لمن لم يصم فيه وفيه دليل أيضا على أن من كان عليه صوم يوم بعينه ولو كان نوى صومه من الليل تجزئه النية بعد ما أصبح والأكثر أن عليه أنه كان فرضا ونحو بصوم رمضان، قال الحفاظ وعنه تقدير أنه كان فرضا فالأمر بالأمسك لا يستلزم الإجزاء فيحصل أن يكون الأمر بالأمسك لحرمته الوقت كما يؤمن من قدر من سفر في رمضان ثم إذا كان يوم من أيام الشهر رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي في أمره بالقضاء بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمار أن أسلم أئمت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا نعم فبقية يومكم وقضوه وعليه تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يترتب ترك القضاء - أم - قلت حل الصوم على معنى الأمسك عدل عن حقيقة اشترعية على المعنى اللغوي بلا ضرورة والاحتمال إذا كان ناشئا من غير دليل لا يعتبر به نعم لفظ الصيام في حق الأكلين كما ورد في بعض الروايات يحمل على معناه اللغوي والحديث قد مر في صريحنا بين الأكلين ومن لم يأكل فأمره بالأكلين بأمسك بقية اليوم والذين لم يأكلوا بالصوم ولو كان المراد بذلك الاشتقاق الأمسك دون الصوم الشرعي فأشقة فائدة كانت في ذلك التحقيق، أما الحديث الذي ذكره وفيه الأمر بالقضاء فقد أخرجه الطحاوي أيضا بأسناده عن عبد الرحمن بن سلمة الخزازي عن عمار قال غدتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وقد تقدمت فينا فقال أصتم هذا اليوم فقلنا قد تقدمت فقال أتموا بقية يومكم والحديث واحد وعجزه متحد فهذا كما ترى كالصحيح في أن الأمر بالقضاء في مثل أبي داود والنسائي إنما كان للأكلين دون غيرهم وأن المراد بقوله لا في جواب قوله صلى الله عليه وسلم يومكم هذا لفظ الصوم لأجل التقدي لا نفي النية فقط وقد سلموا الحفاظ بنفسه في أبواب عاشوراء أن عبد الله بن داود وغيره ممن كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بأمسك فالحديث على تقدير صحته لا ينافي فالتدول على التفريق بين الأكلين وغيرهم من حيث أن الأكلين أمرهم بالقضاء ذلك اليوم مع الأمر بأمسك فالحديث على تقدير التثبيت يدل أيضا على فرضية صوم عاشوراء إذا ذاك والأما معنى الأمر بالقضاء - قال الشيخ أبو بكر الرازي - فإن قيل أفلا جازى ترك النية له (أي صومه) من الليل لأن الفرض لم يكن قد مضى ذلك الوقت وأما من فرض من هذا الموضع في بعض النهار فدل على أنه لم يترك النية من الليل ولما جازى ترك فرض الصوم فغير جائز ألا أن يوجد له نية من الليل قيل له لو كان إيجابا للنية من الليل من شرط صحته لوجب أن يكون عدمها مانعا لصحته كما أنه لما كان ترك الأكل من شرط صحته الصوم كان وجوده مانعا منه وان لا يختلف في ذلك حكم الفرض المبدئي في بعض النهار وهو ما تقدم فرضه فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأكلين بالأمسك وأمرهم مع ذلك بالقضاء لأن ترك الأكل من شرط صحته ولم يأمر تارك النية من الليل بالقضاء وحكم لهم بصحة صومهم إذا ابتدأوه في بعض النهار ثبت بذلك أن إيجاب النية من الليل ليس بشرط في الصوم المستحق العين وصار ذلك أصلا في نظائره مما يوجب الإنسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه أنه يصوم بنية يجدها بالنهار قبل الزوال فإن قيل فرض صوم عاشوراء منسوخ بوضع رمضان فكيف يستدل بالمنسوخ على الصوم فثبت الحكم من قبل له أنه وإن نسخ فرضه فلم ينسخ دلالة فيما دلت عليه من نظائره، ألا ترى أن فرض النية إلى بيت المقدس قد نسخ ولم ينسخ بذلك سائر أحكام الصلاة وكذلك قد نسخ فرض صلاة الليل ولم ينسخ سائر أحكام الصلوة ولم ينسخ نيتها من الاستدلال بقوله تعالى فاقراءوا ما تيسر من القرآن في آيات التحذير في إيجاب القراءة بما شاء منه أن كان ذلك نزل في شأن صلاة الليل، أم - قال الحفاظ واسمهم - كما لا يشترط النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام ... ياب الصيام من الليل فلا يصام له لفظ النسائي ولا في داود والترمذي من لو جمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له واختلاف في رفعه ودفعه - قال أبو داود - أنه الوقت أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الخوف أصح ونقل في العلل عن الجاربي أنه قال هو خطأ وهو حديث - نظر - ابن عمر موقوف قال النسائي والصواب فيه موقوف ولذا لم يخرجوه الشيخان وقار أحسن ما له عن ذلك الأسناد وقال الحاكم في الأربعين وفيه - ياب - أن النسائي والصواب فيه موقوف ولذا لم يخرجوه الشيخان وقار أحسن ما له عن ذلك الأسناد وقال الحاكم في الأربعين

الدليل على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان أو غيره

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتيمة صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتيمة بقرية يومه فكننا بعد ذلك نضومه ونصوم صبيانا الصغار منهم ان شاء الله ونذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرج صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً قال الحافظ في الفتح وعمل اظهركم ان جماعة من الأئمة فصحا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات، لم يظن في هذه الأقوال وعرفت مقادير قائلها يترجم عند الوقت ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فليتيمة صومه فليتيمة صومه على نفي الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفي وجوب التيمم كما سبق - قال صاحب البدائع اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل والصيامات كلها ان ينوي وقت طلوع الفجر ولكنه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من الصلاة حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر ان كان الصوم ديناً لا يجوز بالاجماع وان كان عتياً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمنذور المعين يجوز وقال زفره ان كان مسافراً لا يجوز صومه عن رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار الا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة المنع من نية الفجر في أول النهار ان قوله تعالى انما كان الحلال لكم ان تنزلوا بالليل الى الليل اباح للمؤمنين الأكل والشرب والحمل في ليل رمضان الى طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه لان كلمة ثم للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متاخراً عن أول النهار وأمر بالصوم أمراً بالنية اذ الصحة للصوم شرعاً بالنية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن أول النهار وقد أتى به فقد أتى بالأمور به فيخرج عن العهد وفيه دلالة ان الأمساك في أول النهار يقع صوماً وجدت فيه النية ولو توجع لان تمام الشيء يقتضيه سابقية وجود بعض منه ولانه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود كركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والحلية ولا كلام في سائر الشرائط وانما الكلام في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الامساك وقت انقضاء المتعارف الامساك في أول النهار شرط وليس بركن لان ركن العبادة ما يكون شاملاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الامساك وقت الغداء المتعارف فاما الامساك في أول النهار فمعتد فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن اذ لا يعرف كونه وسيلة للمحال بخلاف ان لا ينوي وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الامساك الذي هو ركن عبادة لا ما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات واما الحديث فموقوف على الاجاد فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصح مكملاً له فيحصل على نفي الكمال كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدليلين بقوله لا مكان واما صيام الفضل والنذر والكفارات فاصابها في وقت متعين بها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنقل موضوع له شرعاً الا ان يعتنه غيره فاذا لم يمتنع الدليل صوماً آخر بقي الوقت متعيناً للقطر شرعاً فلا يملك تغييره فاما ههنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد صامه لوجوه ركن الصوم وشرائطه على ما بيننا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخو ابوا الحسين المديني نزيل بصرة وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سمع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عفراء اخو الربيع بتشديد الياء مصغر وابوها معوذ بن كيسان الوادي والتشديد بوزن معلوم وعفراء هي أم معوذ قوله صبيانا الصغار منهم ان شاء الله الخ وقع لسلمة في تقييد الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييد بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى، والمفغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعاً في عاشوراء ورضعاً فاطة فيثقل في افواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرصعن الى الليل وريضة بغير الرء وكسر الزاي كذا ضبط بعضهم اي الحافظ بن جبر قال العين وضبطه شيخنا بضم الراء، أخرجه ابن خزيمة وتوقت في صحته قال الحافظ واستأذنه لا بأس به واستدل بمحمد بن الحنفية على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كانت من كان في مثل الشن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قد منه من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الأصول ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكماً المرفوع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤال الهدياء عن الاحكام مع ان هذا لا يحال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والفرائض الا عند البلوغ الا ان اكثر العلماء استحسنوا تدريب الصبيان على العبادات رجاء البركة وانما يتأخر

باب في حكم يوم النحر

فجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بأكلي أحدهم على طعام أعطيناها إياه عند الإفطار **وحل شناه يحيى بن يحيى** حدثنا أبو معشر العطار عن خالد بن ذكوان قال سألت الربيع بنت معوذ عن صوم عاشوراء قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قرى الأنصار فذكر بثلاث بشر غير أنه قال ونصنع لهم اللعبة من العهن فذهب به معنا فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يقيموا صومهم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله مولى ابن أذهر أنه قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فحلبا فصلة ثم انصرفت فخطب الناس فقال إن هذان يومان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من تسكركم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال فتقبل عليهم إذا التزمهم وإن من غفر الله لهم ما جؤر وفي النسخ الجمهور على أنه لا يجب الصوم على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنه يوم من يوم التمرين عليه إذا أطا قرة وحل أصحابه بالسبع والعشر كالصلوة وحل احتياقا بأثني عشرة سنة واحد في رواية بعشر سنين وقال لا وزاعي إذا أطا ق صوم ثلاثة أيام متتابعات لا يضاعف فيه من حل على الصوم والاول قول الجمهور والمشهور عن مالك أنه لا يشترع في حق الصبيان وفي صحيح البخاري وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه نشتون في رمضان ويك وصبيانا صيام فظهره قوله اللعبة التي يضم اللام وهي التي يقال لها لعب البنات **قوله من العهن** أي بكسر العين المهملة وسكون الهاء هو الثوب وقيل الثوب المصبوغ **قوله عند الإفطار** أي قال النووي هكذا هو في جميع النسخ عند الإفطار قال القاضي فيه عذرت وصوابه حتى يكون عند الإفطار فيهم الكراهة وكذا وقع في البخاري من رواية مسلم وهو معنى ما ذكره مسلم في الزهراء الأخرى فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يقيموا صومهم **باب تحريم صوم يوم العيد** **قوله** عن أبي عبد الله مولى ابن أذهر وفي مصنف عبد الرزاق عن أبي عبد الله مولى عبد الرحمن بن عوف قال البخاري قال ابن عيينة من قال مولى ابن أذهر فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب قال ابن التين وجه كون القولين صوابا ما روى أنها اشتركا في قوله وقيل يحل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز ما بانه كان يكثر ملازمة أحدهما الآخر أما نحن متناه أولنا أخذ عنه ألا تتقوله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر وجزمنا الزيادة بآية ربه أنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعمل هذا فنسبته إلى ابن أذهر في المجازية ولعلنا بالانطباق إليه بعدت عبد الرحمن بن عوف قال الحافظ في الآفاق في يوم العيد اسمه سعد بن عبيد بن أذهر وهو عبد الرحمن بن أذهر بن عوف ابن أخ عبد الرحمن بن عوف **قوله ثم انصرفت فخطب الناس** أي في تقديم صلوة العيد على الخطبة وقد بين بآية واضحة وعنه قول ابن هذين في التعليل لك أن أحاضرا بشيأ إلى هذا والناصب بشيأ إلى هذا فلما جمعا اللفظ قال هذا تقريبا للحاضر على القائل **قوله يوم فطرهم** يرفع يوم فطرهم أنه خبر مبتدأ محذوف في تقديره أحدهما وكذا وقع في بعض الروايات أما أحدهما فيوم فطرهم فائدة وصفه اليومين بالاشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وأظها إتمامه وحده فطرهما بعد ولا آخر لاجل التسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرم صومه لو كان مشرعا لغيره في غير فطرهم عن علة التحريم بالأكل من التسك لأنه يستلزم الخروجه ويزيد فائدة التنبيه على التعليل والمراد بالتسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً - وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء التذوق والتفارة والنطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع - وأختلفوا فيمن نذر صوم يوم فطرهم هل ينقض نذره أم لا قال الشعبي ج إذا قال لله علي صوم يوم النحر فاطر وقضى فهذا التذرع صحيح عندنا مع إجماع الأمة على أن صومه وصوم الغطر مغيان قال مالك لو نذر صوم يوم فطرهم أو نحر يقضيه في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه وهو قول لا وزاعي وقال الشافعي وشرحه أحمد لا يصح صوم يوم العيد ولا التذرع بصومه وهو رواية إلى يوسف وابن المبارك عن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إن نذر صوم النحر لا يصح وإن نذر صوم غل وهو يوم النحر صح - **م** - وقال المحقق العلامة ابن أمير الحاج في شرح التحرير ثم هذا المذكور من إطلاق صحة نذر صوم يوم العيد في أيام التشريق وأنه يفيق ويقض ولو صامها أجراه هو المصطوف في كثير من الكتب المتأخرة وفي شرح مختصر القندري للحارثي رجل نذر صوم يوم النحر صح نذر عند ثاقب ظاهر الرواية وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يصح وبه قال زفر الشافعي والتوفيق إذا عذر النذر يوم النحر لا يصح فعمل رواية أبي يوسف عنه هذا وإن قال الله على صوم غل كان الغل يوم النحر في يوم صومه وعليه يحل ظاهر الرواية - **م** - قلت وقد روي هذا التفصيل عن أبي حنيفة الحسن على ما في المصنف وغيره وهو يشهد بان ظاهر الرواية إطلاق الصحة كحاشي مائة الكتب يتلخص أن هذه المسئلة عن أبي حنيفة ثلاث روايات الصحة مطلقاً وهي ظاهر الرواية ومنعها مطلقاً وهي رواية أبي يوسف وابن المبارك عنه أيضاً كما ذكره بعضهم وبه قال مالك كما في بعض المواضع والشافعي وأحمد والتفصيل وهو رواية الحسن عنه وبواقفه مافي رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك لو نذر صوم يوم فطرهم فواتق يوم فطرهم ونحر يقضيه ووجه أنه لما نص على يوم النحر قد صرح بما هو منتهى عنه بخلاف ما إذا نص على فطرهم فقد أركفوها الله على صوم يوم حصى فلا يصح وغداً وهو يوم حصى فيعبر بكر المصطوف في الحاشية وغيرها عزوه إلى أبي يوسف خلافاً لفرقة ثور توجيه قول أبي يوسف بأن ما يرجع إلى إنسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه بمنزلة ما يرجع إلى الله تعالى عليه

باب في حكم يوم النحر

أقول العمل في أن النسي عز لا يقال الشرعية هل يقتضيه معنى النسي عنه أم لا -

في وقت بعينه ومعلوم أنها لو حاصرت في يوم من رمضان لزمها قضاءه فكذلك هذا كما في شرح الحدادي غير وجبه بالنسبة إلى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لأنه أضيف إلى اليوم وهو محله وأما مرض الحيض منع الأدلة لا الوجوب عند صدق النذر وصار كذلك لها صور عند فحشيت يجب القضاء وجعل الاتفاق أو صور قد جرى حاضراً يجب القضاء، فنصرت انقطاع الدم والمستثنان في الفتاوى الظهيرية بخلافه يوجب حاضراً لا غيراً لتضعه إلى محله شرعاً انتهى - قال الحافظ وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النسي هل يقتضيه صحة النسي عنه، قال الأكثر لا - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما عجز المسلم البزروي في رسالته النسي المطلق نوعان، نهي عن الأفعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونهي عن التصرفات الشرعية مثل الصلاة وما أشبه ذلك فالنسي عن الأفعال الحسية دلالة على كونها قبيحة في نفسها لم يلحق في أعيانها بخلاف ذلك إذا قلنا الدليل على خلافه وأما النسي المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبحاً لا يقتضيه نهي عن غير النسي عنه لكن متصللاً به حتى يبيح النسي مشرعاً في إطلاق النسي وحقيقته وقال الشافعي بل يقتضيه هذا القسم قبحاً في عينه حتى لا يبيح مشرعاً ما أصلاً بمنزلة القسم الأول إلا أن يقوم الدليل فيوجب أثبات ما احتمله النسي ولاء حقيقته على اختلاف الأصول قال صاحب الكشاف في شرح هذا الكلام فحقيقته النسي وموجبه عندنا في الأفعال الشرعية أن يثبت القبح في غير النسي عنه وإن بقي النسي عنه مشروطاً ليتصور امتناع المكلف عند اختياره ومحملة أن يثبت القبح في عين النسي عنه فلا يبيح مشرعاً ما أصلاً ويصير النسي مجازاً عن النسي فالنسي المطلق محل على حقيقته وهي أن يكون النسي عنه قبيحاً لا غير مشرعاً ما أصلاً إلا أن يقوم الدليل على خلافه فيجب أثبات محتمله وهو أن يكون قبيحاً بعينه غير مشرع أصلاً كما في قوله تعالى **وَمَا كُنْكُمْ بِأَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ** - وحقيقته عند الشافعي أن يثبت القبح في عين النسي عنه فلا يبيح مشرعاً ما أصلاً كما في الفعل الحسي ومحتمله أن يثبت القبح في غير النسي عنه فيبيح النسي عنه مشرعاً كما كان فالنسي المطلق محل على حقيقته وهي أن يكون النسي عنه قبيحاً بعينه غير مشرع أصلاً إلا أن يقوم دليل يصره عن هذه الحقيقة فيجوز على محتمله وهو أن يكون قبيحاً لا غيراً كالنسي عن الصلاة في الأرض المغصوبة والمبيع وقت الذل والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة أن النسي المطلق عن الأفعال الشرعية يدل على إطلاقها عند أكثر أصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه وإليه ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك وإليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي كالغزالي وإبي بكر التقي والشافعي وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الفساد في العبادات ودون المعاملات وهذا هو مختار ابن القيم في التحريم ثم لا بد من تفسير الصحة والبطالان والفساد توضيحاً لهذه الأقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطاً للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجوب القضاء ولم يجب فصله من ظن أنه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصالح على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كونه لا عقد سبباً لترتيب ثمراته المطلوبة عليه شرعاً كالبيع للمالك وأما البطالان فمعناه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تختلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسباباً مفيدة للأحكام على مقابلة الصحة وإما الفساد في عبادات البطلان عند أصحاب الشافعي وكلامهم عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحيح الباطل وهو ما كان مشرعاً ما أصله غير مشرع بوصفه، وذكر صاحب الميزانية أن الصحيح ما استجمع أركانه وشرايطه بحيث يكون معتبراً شرعاً في حق الحاكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح وبيع صحيح إذا وجد أركانه وشرايطه قال وتبين بهذا أن الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل أعاد مرجع إلى ذاته من وجود أركانه وشرايطه الموضوع له شرعاً، وأما الفساد ما كان مشرعاً في نفسه فانت انت المعنى من وجهه للملازمة ما ليس بمشروع إياه بحكم الحال مع تصور الانفصال في الجملة والباطل ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة أما الانعدام معني التصرف كبيع الملية والدراوكة غلام أهلية للتصرف كبيع المجنون والعبي الذي لا يعقل - وأما الصحة عندنا قد يطلق القضاة على مقابلة القضا كما يطلق على مقابلة الباطل فإمكاننا على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع ما أصله ووصفه جدياً بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً بخلاف الفاسد فإنه مشروع ما أصله دون وصفه فالنسي عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن النسي عنه يصح لاستقاط القضاء في العبادات كما إذا تذر صوم يوم أو غير ذلك وأداه فيه لا يجب عليه القضاء ولترتيب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشرعاً ما أصله ثم القائلون بالفساد لغة تنسكوا بأن السلف فهموا الفساد من النواهي - وهو رأي اللسان فدل أن ذلك ثابت لغة وإجاب الآخرون بأننا لا نسلك أصحابنا تنسكوا للفساد بل للتحريم والمنع ونحن نقول بهم - قال الحنفية ولنا ما أجربهم محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع أن النسي على الله عليه السلام نهي عن صوم يوم الخوف قال أنما ما يمكن أن يكون ولا يكون والنسي عتماً لا يكون لغو لا يقال للأعشى لا تبصر للأدعي لا تبصر وبأنه إن الله تعالى أتى عبداً بالامر النسي بناء على اختياره من اطاعه بأمره بما أيقارها أمر والانتها عن ما نهي بأختياره نال الجنة بفضلها ومن عصاه بتركها لا بتركها ولا بتركها استحق النار بعد له ولا يتلوا بالنسي إنما يتحقق إذا كان النسي عنه متصور لا لوجود بحيث لو أقدم عليه يوجب حتى يبيح

قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الاثنين ويوم الفطر وحل ثلثا قتيبة بن سعيد حدثنا جابر عن عبد الملك وهو ابن عمار عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حديثا فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم اسمع قال سمعته يقول لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحل ثلثا أبو كامل الجحدي حدثنا عبد العزيز بن المختار العبد مبتلى بين أن يقدم على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه مختارا عن تحقيق الفعل للنهي فيكون عدل الفعل مضاعفا لكسبه اختيارا وهذا موجب حقيقة النهي وإما المنع فليبان أن الفعل لم يبق متصورا لوجود شرعا كما لتوجيه البيت المقدس وحل الأخوات لم يبق مشروعا أصلا وصلا باطلا شرعا فامتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا تعلق له باختياره ولهذا لا يثاب عن الامتناع في المنسوخ قال حبيب القواطي في الجواب عما ذكرناه أن الفعل الشرعي وجوده بأمرين بفعل العبد وبإطلاق الشرع فبأنه لا يطلق فلينبغي مشروعا فاما تصور الفعل من العبد فليجوز في حاله فيصح النهي بناء عليه ببينة أن العبد مأذون بالصوم مأثوم به وليس في وصية إلا النية والأماك فاما اعتباره وصيرورة عيادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار وصيرورة صوما لنزول أذن الشرع وإطلاقه فليكن الفعل صوما نظرا إلى نزال إطلاق الشرع وكان صوما نظرا إلى فعل العبد وإذا بق تصور الفعل من العبد صح النهي وتحقق ولهذا لو ارتكبه كان عاصيا مستحقا للعقاب لا تركابا لغيره وأما في وسعه وطاقته من فعل الصوما أليس في وسعه في جميع الأحوال ألا هذا القلب الذي وجد منه قال وهذا لأن الصحة والفساد معنيان متعلقان من الشرع وليس إلى العبد ذلك إنما إليه إيقاع الفعل بأختياره فان وقع على رفق أمر الشرع وإطلاقه صح وألا فلا قال ولهذا أبطلنا صوما الليل وصوما الحائض مع تحقق الأمساك حشا وصوما لأنه لما روافق أمر الشرع لم يشب له الحقيقة الشرعية قلت وحاصله يؤول إلى أن النهي راجع إلى الفعل المتصور من العبد حشا لشرعا والحوادث فيه أنا لاسلام أن فعل العبد يدل على اعتبار الشرع إياه يستعمل بالاسم الشرعي حقيقة فإن الصوم اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يستعمل صوما حقيقة ألا ترى أن الأمساك في الليل لا يسمى صوما وان وجدت النية لعدم اعتبار الشرع آياه وإذا كان كذلك كان غير النهي إليه مجازا لا حقيقة والنهي ورد عن مطلق الصوم ففعل على حقيقة التام لا بدليل يوضحه أن الصوما فاما صوما بصورته ومضاه وكذا البيع ومضاه الصوما كونه صوما في حكم الله تعالى ومضاه البيع كونه صوما للملك فأذا لم يوجد المعنى لم يبق للصورة عبث فلا يسمى صوما وبيعا أو مجازا كسمية صورة الأسد أسدا أم - والذي يظهر للعبد الضعيف المذنب والله أعلم أن النهي عن التمهات الشرعية بنفسه لا يدل على كون المنهي عنه قبيحا لعينه ولا على كونه مشروعا بأصله بل مقتضاها أنها موقوفة المنهي عنه فقط أعظم من أن يكون لعينه أو لوصفه ويكفي لتصحيح النهي إذا كان الكلام على حقيقة الشرعية مكانا مشروعا عيته قبل النهي حتى لا يكون شيئا بقول من يقول للأدعي لا تطر ولا داعي لا تبصر كجانبه عليه الأماك فحل رحمه الله وأما في إمكان أن كان في نذر العبد إيقاع الفعل على وجه يعتبره الشارع قبل ورود هذا النهي فالنهي عن صوم يوم العيد لسانا يدل بلفظ الصوما في الحقيقة الشرعية ولا شك أنه كان ممكنا بالإمكان العقلي الشرعي كليهما ما لم يأت النهي عنه كما في سائر الأيام وهذا القلب من إمكان الشرع عيته كفي لتصحيح ورود النهي عليه - بفعل الكلام فإن تلك الشرعية هل بنعت قائمة أم بطلت بفعل النهي فليس هذا من مفتضرة دلالة النهي وإنما يحصل العلم به من قرآن ودلائل خارجة عن قول النهي فتارة يترجم عند الجمهور بطلان المنهي عنه وتارة يقول عند مشروعه في حذاته ومقتضوا النهي في كلتي صورتين هو عدم المنهي عنه من قبل النهي فيما كان أمكنه إيجاده من المستقبل وسر المسئلة أن إيجاب الفعل المشروع لا يتحقق إلا بأمرين فعل العبد الحسي وإيقاعه بحيث يعتبره الشرع وأما عدمه فلا يحتاج إلى إبطال الأمرين جميعا بل ينعدم المركب بعدم إعدام بعض أجزائه فالنهي عن فعل شرعي إنما يستلزم كون ذلك الفعل مقدرا ولو ببعض أجزائه لا أن المطلوب إعدامه من قبل العبد المنهي بأي طريق أمكن فافهم انتهى العبد عن فعله حصل المراد وإن لم ينه ففعل ليجوز الشرع فعله أم لا فهذا أمر مسكوت عنه مفوض إلى الشرع لا إلى العبد وحينئذ فالنهي لا يمكن أن يكون كإبطال شرعية الفعل المنهي عنه بأصله كما في ولا تتكلموا أنا وكلموا ولا تأكلوا أنفسنا في أنفسنا مع إبطالها بوصفها كما في الجمع عند النداء والله سبحانه وتعالى أعلم فلو رجع ذلك كله نقول أنه ورد في مسألة الباب لفظ عند المؤلف هو كما لتقرر على بطلان صوم العيد وإن يوم العيد ليس بجلبين للصوم شرعا وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحقيقة الخبر فهو محمول على حقيقة ما لم يصح عنها صاروا فاقصروا ذلك إخبارا من النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذين اليومين لا يصلم فيهما الصيام فلو بقى صائما مع إيقاعه الأمساك فيهما كان قبل صلح الصيام فيهما من رجه قبيح بذلك أن ما وقع من الأمساك ولو بنية الصوم من العيد في اليومين المذكورين فليس بصيام عند الشرع ليكون محذورا حذرا مرجوحا في سائر ما غايريه وبمثل هذا قد قرر الشيخ الأمام أبو بكر الرازي في حديث معاوية بن الحكم السلمي أن صلاتنا هذه لا يصلم فيها شيئا من صلاة الناس كما سبق في موضعه فتسوله نهي عن صوم يومين إلا في أمساك وعن بقره أيام التشريق تبعا - قاله السند على

باب كراهة أفراد الجمعة بغير الأربعة

غير انه قال فتأديا وحل شناعم الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الحميد بن جابر عن محمد بن عتيار بن جعفر بن أبي
 جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبصرة أن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت حل شناعم
 محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الحميد بن جابر بن شيبه انه أخبره محمد بن عتيار بن جعفر انه سأل جابر
 ابن عبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل شناعم أبو بكر بن أبي شيبه قال حدثنا حفص أبو مغوية عن الأعمش عن
 حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده وحل شناعم أبو بكر بن جابر بن شيبه أخبرني الجعفي عن زائدة
 للمقتنع قد ذكر مثله لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفاً بالنسبة إلى ما فانه يقوى أحد احتمالين في رواية عبد الله بن عباس
 حيث قال فيها لم يرض عن أبيهم فاحتمل أن يكون مرادهم من لها الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام القوي في الجملة فيحتمل الوقت وقد مر
 يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر عائشة ويحيى ضعيف إبراهيم بن الحنفية فكانت
 روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله اعلم، أم قلت وما وقع عند الطحاوي من حديث
 يزيد بن سنان قال (أي عائشة وابن عمر) لم يرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم أيام التشريق إلا المحصر مقتنع فالظاهر أنه خطأ من أن
 فان الطحاوي لما احتج عليه في آخر الباب أعاده قال ومن ذلك حديث يزيد بن سنان الذي ذكرناه من بعد عن ابن عمر عائشة انها قالت لا يؤمر
 لأحد في صوم أيام التشريق إلا المحصر مقتنع فقولنا ذلك يجوز أن يكون إلى آخر ما قال وهذا صريح في خطأ من كتبه بصيغة الرفع الصريح والله اعلم
 بما ذكرناه أن الأحاديث المرفوعة ليس فيها استثناء والمقتنع وغيره بل هو عامة شاملة لكل أحد قال الطحاوي بعد إخراج الأحاديث الكثيرة فلما ثبت هذا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن صيام أيام التشريق وكان نهيًا عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفيها المقتنعون والقارون يوم السبت منهم
 متمتعاً ولا قارناً ودخل المقتنعون والقارون في ذلك النهي أيضاً، أم وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي الميحيي قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن صوم يوم الفطر يوم النحر وأيام التشريق في أخبار متواترة مستفيضة وافق الفقهاء على استعجالها وأنه غير جائز لأحد أن يصوم هذه الأيام
 عن غير صوم الجمعة لأن فرض ولا من نفل فلم يجز صومها عن الجمعة لعزم النهي عن الجميع ولما اتفقوا على أنه لا يجوز أن يصوم يوم النحر وهو من أيام
 الحج للنهي الوارد فيه كذلك لا يجوز الصوم أيام منى ولما لم يجز أن يصوم من عتقه رمضان لقوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" وكان الخطأ المذكور
 في هذه الأخبار قاصياً على إطلاق الآية موجباً لتخصيص القضاء في غيرها وجب أن يكون ذلك حكم صوم التمتع وإن يكون قوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ"
 ثلثة أيام في الحج في غير هذه الأيام قال أبو بكر دايد لما قال "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" أيام في الحج ولم يكن صوم هذه الأيام في الحج لأن الحج قائم في هذا
 الوقت لم يجز أن يصومها، فان قيل لما قال "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" أيام في الحج وهذا من أيام الحج وجب أن يجوز صومها فيها قيل له لا يجب ذلك من وجوب
 أحدها أن نهي النبي عليه السلام عن صوم هذه الأيام قاص عليه وعخص له كما خص قوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" نهيًا عن صيام هذه الأيام
 والثاني أنه لو كان جائزاً لكانه من أيام الحج لوجب أن يكون صوم يوم النحر أجوز لأنه أخص بأفعال الحج من هذه الأيام، والثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم
 خص يوم عرفة بالحج بقوله الحج عرفة فقوله "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" أيام في الحج يقتضي أن يكون آخرها يوم عرفة، والرابع أنه روى أن يوم الحج الأكبر
 يوم عرفة وروى أنه يوم النحر وقد اتفقوا أنه لا يصوم يوم النحر من أيام الحج فلو لم يصوم يوم الحج من الأيام المنهي عن صومها أخرى أن لا يصوم فيها
 وأيضاً فإن الذي يثبت بعد يوم النحر أنها من توابع الحج وهو من أيام الحج فلا اعتبار به في ذلك فليس هو أيام الحج فلا يكون صومها صوماً في الحج و
 أنا القول في صومها بعد أيام منى فانها أصحاً بنا للحج وروى لقوله تعالى "فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَوْ يَحِلُّ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" لجعل
 أصل الفرض هو الهدى ونقله إلى صوم مقيد بصفة وقد فات فوجب أن يكون الواجب هو الهدى كقوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" مستأينين
 وقوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" فغير جائز وقوعها عن الكفارة الأعلى الصفة المشددة، أم - باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم
 لا ينفرد عنه قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة أن يعنى أن يفرد بصومه لما أخرجه النسائي من طريق يحيى بن
 والمنصور بن عمار وحض بن غياث ولفظ يحيى أنه صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة بصوم قال أي ورب الكعبة ولفظ حفص
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً ولفظ المنصور جابر أسئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله نعم ورب هذا البيت أن فيه جواز الخلف من غير استحلاف للتأيد الأمر إضافة الرواية إلى الخلوقات المعظمة تنويعاً بتعظيمها قوله
 إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده قال الحافظ هذا الحديث وأبعد يقيد النهي بالطلاق في حديث جابر بن زيد الزيادة التي تقدمت من تقيد

عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام

الاطلاق بالأفراد ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيامه عادة بصومه كما يصوم أيام البيض ومن لوادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قد مر مثلاً أو يوم شغل فلان قوله لا تختصوا إلا قال النووي هكذا وقع في الأصول تختصوا ليلة الجمعة ولا تختصوا يوم الجمعة بأخبار تارة في الأول بين الحاء والصاد ويجز فيها في الثاني وهما يصحان قوله ليلة الجمعة بقيام الخ فيه دليل على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلوة وقراءة وغير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف في يومه تخصيص ليلة الجمعة بقراءة وسورة كرو ورويت بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعينه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رمضان ولو ثبت حديثها لكان مخصصاً لها من عموم النهي لكن حديثها لا يثبت العلم عليه وحكمها بالعدم موضوع - كذلك في شهر بلوغ المرام قوله بصيام من بين الأيام الخ واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ونقله البراء الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال برحق الطبري يفرق بين العيد والجمعة بان الاجتماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد لو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجتماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل ابن المنذر ابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان بن داود قال ابن حزم لا يغلظ لهم مخالفاً من الصحابة وفيه الجمع بين الين في التزوية وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره - بل هذه صاحب الالختار والصور المنذوب ولو منع ذلك قال ابن عابد بن حزم به في الخبر وكذا في الخبر وقال أن صومه بأفراط مستحب عند العامة كالأشهر والخميس كراكل بعضهم - أم - ومثله في المحيط معكلاً بان لهذا الأيام فضيلة ولربك في صومها تشبه بقراء أهل القبلة فوافق الأعياد وتبعه في ترك الأيضاح من كراهة أفراد بالصوم قول البعض في الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند إلى حنيفة ومجل لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر - أم - وظاهر الاستشهاد بالأثر أن المراد بلباس الاستحباب وفي الخميس قال أبو يوسف جاز حديث في كراهته أنه لا يصوم قبله أو بعده فكان الاحتياط أن يعظم اليه يوماً أو آخره - أم - قال ط قلت ثبت بالسنن طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما هو في شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فعله إذا صام ضعف عن فعلها - أم - وقال مالك في الموطأ لم يصح أحد من أهل العلم والعقود من يقتدى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان حجة - قال النووي فعملنا الذي قاله هو الذي رأاه وقد رأيت غير مخالفت ما رأيت هو والسنن مقدمة على ما رأاه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذراً فإنه لم يبلغه قال اللادوي من أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه - واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم من كل شهر ثلاثاً يوماً وقد كان يفطر يوم الجمعة حتىه الترمذي ورواه النسائي أيضاً ومحمد بن حبان وابن عبد البر وابن حزم قال الحافظ لم يسن فيه حجة لأنه يحتل أن يربط كان لا يتعد فطر إذا وقع في الأيام التي كان يصومها وهذا خلاف الظاهر وقد جرى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر يوم الجمعة قط وروى عن ابن عباس نحوه فالظاهر بأباحتها مطلقاً من غير كراهة وهو قول أبي حنيفة ومجل كما نقله عنهما العيني في شرح البخاري ولكن لا ينبغي أفراد لما سبق من الأدلة لعدم حديث جويرية في البخاري يدل على أن الأفراد لا يخافون شيء من الكراهة والله أعلم واختلف في سبب النهي عنه على أقوال أقواها وأولها بالصواب عند الحافظ لكونه يوم عيل والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الأولين بصيامهم في غير واجاب ابن القيم وغيره بأن شهجه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتقت عنه صورة التقرى بالصوم قال الحافظ وقد ورد فيه صريحاً أحاديثان أحدهما رواه الحاكم عن أبي هريرة عن يوم الجمعة يوم عيل فلا تجعلوا يوم عيل كأيام صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي وقال من كان منكم منوطاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب ذكرناه ولكن لا يظهر على هذا الترجيح سبب النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي كما في حديث الباب وقال النووي قال العلماء والحكمة في النهي عن أن يوم الجمعة يوم دعا وذكر عبادة من الغسل والتكبير إلى الصلوة وانتظارها واستماع الخطبة واحتفال الذكر بعد القول بالله تعالى فإذا قضيت الصلوة فأتوا في الأرض وأيقنوا من فضل الله وأذكروا الله كثيراً وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطرية فيكون أعز له عونه الوقت وأداتها بنشاط ونشر لها والتنازح من غير ملل ولا سامة وهو لظهور الحاجة يوم عرفة فمرة فإن الشئله الفطر بحسب تقريه لهذا الحكمة فاقبل لو كان كذلك لم ينزل النهي والكراهة بصوم قبله أو بعده لبقائها في الجواب أنه يحصل له بنفسيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبره أن يحصل من فتور وتقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المختار قال الحافظ وفية فطر فإن الجهران لا يخسر في الصوم بل يحصل جميع أفعال الخير فيلزم منه جواز أفراد لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقرم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قائل بذلك وقال الشيخ رحمه الله

حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها **وحدثني** عمر بن سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر ففعلنا بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** **وحدثنا** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير بن جهم بن سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهرقي حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الأسناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد المطلب أخبرنا ابن جهم حدثنا قال ابن عباس ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصرّوا فيهما أن يصرّوا فيهما مكان كل يوم مسكينا قال الحافظ لم يوطئ في هذه القراءة نفي الطاء وتشديد الواو مبدئ للمفعول مخفف الطاء من طوى بضم واو بوزن قطع وهذه قراءة ابن مسعود أيضا وفي النسخة عن عمرو بن دينار يوطئونه يكلّفونه وهو تفسير حسن أي يكلّفون إطاقته قال وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن لا يحذف من القراءة المشهورة وإنما المعنى وعلى الذين لا يطيقونه فديته وأنه كقول الشافعي قلت يدين الله أبرح فأعلا أي لا أبرح فأعلا ورد بدل الالة التعليل على النفي بخلاف الآية ويشبه هذا التأويل أن لا أكثر على أن الضيف في قوله يطيقونه للصيام فيصير تقديرا الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فديته والقراءة لا يجب على المطيق وإنما تجب على غيره والجواب عن ذلك أن في الكلام حذف فاقديره وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطر فديته وكان هذا في أول الأمر هذا أكثر ترسيخ وصار الفدية للعاجز إذا أفطر لما على قراءة ابن عباس فلا فدية لأنه يجعل الفدية على من تخلف الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر فيكفره هذا الحكم باقي قال الشيخ أبو بكر الرازي أن الآية الأولى وهي قوله وعلى الذين يطيقونه لا عالة منسوخة ما ذكره من رويته عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصنفه بديا وأن المطيق للصوم منهم كان غير ابن الصيام والأفطار والفدية ليس هذا من طريق الرازي لأنه حكاه حال شاهد هذا وعلموا أنها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أيهم عليها أم - وأما إيجاب الفدية على الشيخ الكبير وقوة ثبوتها بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظارهم فصارت ذلك إجماعا لا يسمع خلافه أم وقد نقل العيني من اختلاف العلماء فيه خلافا وإجماعا مختلفا يخرج بآجمع من قبله أن ثبت - قوله حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها وهي قوله تعالى **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** كما هو المصترم في الرواية الثانية - قوله فسختها صريح في دعوى النسخ - رحمه ابن المنذر من جهة قوله **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** قال لا فاعلا كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** أنه لا يطيق الصيام **بَاب جواز تأخير قضاء رمضان** **وحدثنا** أبو يحيى ومصطفى آخر من أنظر بعد كرم من سفيان بن عيينة ونحو ذلك، قوله حدثنا يحيى بن سعيد قال الحافظ بن يحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وهذا مخطأ نقل عن الحافظ الضياء أنه انظره وليس كما قال فإن الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يرد له أبدا سلمة وليس له من معاوية عنه رواية وأما ما يروى عن زهير قوله كان يكون على الصوم قال العيني وفاته واجتماع كان مع يكون بذكر أحلاما بصيغة الماضي والآخرة بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا راد الاستمرار وتكرار الفعل وقيل لفظة يكون زائد كما قال الشاعر وجيران لنا كانوا كراما - قوله **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** قال العيني وما يستفاد من الحديث أن القضاء موعود ويصير في شعبان مضيقا وينبغي منعه من أجله - فضله في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فإن دخل فالقضاء واجب أيضا فلا يسقط وأما الأ طعام فليس في الحديث له ذكر بالنفي ولا بالإيجاب وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولم يذكر الله تعالى الأ طعام وإنما قال **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** قال الحافظ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يشبه بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه جملة من الصحابة فيقول المطاوع عن جهم بن أبي بكر قال وجرد عن من من الصحابة لا أعلم من روى فيه مخالفا - انتهى وهو قول الجمهور ومخالفة في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه والجمهور أي قول جهم بن أبي بكر ومن قال بالأحاديث من غير كنهه بأخرى في ذلك فقال يطعوه ولا يصدوم قال المطاوع في قوله **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ارتفاع الشغل يجوز أن يكون على أنه حال فعل محذوف تقديره قالت عني الشغل ويجوز أن يكون متبعا لمحذوف - أخبرنا قال في الشغل هو المنافع لها والمراد من الشغل أعاكمت هيئة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم متروكة لا تمتنع عنه في جميع أوقاتها إن أراد لك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبره عائشة لقضاء صومه قال الكوفي ثم فإن قلت شغل منه يعني فخر عنه وهو عكس المقصود إذ التزم أن لا يشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المنافع من القضاء لا الفروع منه قلت المراد الشغل بالحاصل من

عن جهم بن أبي بكر قال وجرد عن من من الصحابة لا أعلم من روى فيه مخالفا - انتهى وهو قول الجمهور ومخالفة في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه والجمهور أي قول جهم بن أبي بكر ومن قال بالأحاديث من غير كنهه بأخرى في ذلك فقال يطعوه ولا يصدوم قال المطاوع في قوله **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ارتفاع الشغل يجوز أن يكون على أنه حال فعل محذوف تقديره قالت عني الشغل ويجوز أن يكون متبعا لمحذوف - أخبرنا قال في الشغل هو المنافع لها والمراد من الشغل أعاكمت هيئة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم متروكة لا تمتنع عنه في جميع أوقاتها إن أراد لك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبره عائشة لقضاء صومه قال الكوفي ثم فإن قلت شغل منه يعني فخر عنه وهو عكس المقصود إذ التزم أن لا يشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المنافع من القضاء لا الفروع منه قلت المراد الشغل بالحاصل من

باب قضاء الصوم عن الميت

أقول اعلم في هذا الموضع من الصيام عن الميت

يحيى بن سعيد هذا الاسناد قال فظننت ان ذلك لما عاين من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقول **وحل ثنا محمد بن شريك** عن عبد الوهاب **وحل ثنا عمرو الناقد** ثنا سفيان كلاهما عن يحيى هذا الاسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم **وحل ثنا** محمد بن ابي عمير **وحل ثنا** عبد العزيز بن محمد الدارودي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن ابي ثوبان عن عبد الرحمن بن عاتشة انما قالت ان كانت احلنا لك فطر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان **وحل ثنا** هرون بن سعيد الكلابي واحمد بن عيسى قال **وحل ثنا** ابن وهب اخبرنا عمرو بن الحارث عن عتيق بن عبد الله بن ابي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحل ثنا** اسلم بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس **وحل ثنا** الاعمش جمة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل من قول يحيى بن سعيد الرازي كما صرح به ابن حجر في روايته الآتية في الباب - وهذا خرج للمؤلف من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي طه بدان هذه الزيادة كما ساقى في الباب لكن فيه ما يشعر بما هو قوله فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ رحمه الله ان يكون المراد بالمعية الزمان اي ان ذلك كان خاضعا بزمانه وروى الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله بن عاتشة ما قضيت شيئا ما يكون علي من رمضان الا في شعبان حتى يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول لسانه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نيتها فيقبل ويلبس من غير رخصة فليس في شغلها بشئ من ذلك كما يمنع الصور الملتصقة الا ان يقال كانت لا تقوى الا بآذنه لم يكن يؤذن لاحتمال حاجته اليها فاذا صانق الوقت اذن لها وكان صلى الله عليه وسلم عليه يكثر الصيام في شعبان فذلك كانت لا يهتم بها القضاة الا في شعبان فذلك كانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم تحبته نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستطعن من جميع اوقاته ان اراد ذلك ولا تدري متى يريد ولا تستأذنه في الصور عفاقة ان يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه وهذا من عاداتهم وقد اتفق العلماء على ان المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلمها حاضرا لا باذنه لحديث ابي هريرة الثابت في مسنده ولا تصوم الا باذنه وقال الياحي والظاهر انه ليس للزوج جبر على تأخير القضاة المشعبان بخلاف صوم التطوع ونقل المقرئ عن بعض اشياخه ان لها ان تقصر بغير اذنه لانه واجب ويحل الحديث على التطوع كذا في عمدة القاري **باب** قضاء الصوم عن الميت - قوله من مات وعليه صيام امر عام في المكلفين لقضية عليه صيام قوله صام عنه وليه الخ خبر بجواز تقديره فيصم عنه وليه وليس هذا الامر لاجوب عند الجمهور ويبلغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض اهل الظاهر اوجبه فحلله لم يثبت بخلافه على قاعدتهم وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث وعن الشافعي في القديم القول بوجوبه على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول ابو ثوبان وجماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافيات هذه المسئلة ثابتة لا على خلافها بين اهل الحديث في تحتها فوجب العمل بما رواه ثوبان في سنن الى الشافعي قال كل ما قلته وهم عن النبي صلى الله عليه وسلم علاقه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعي في المحل يد وما لك وابو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واحد واسحق وابو عبيد لا يصام عنه الا الذين هم على العموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس اما رمضان فيطعم عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له واما حديث عائشة فهو تقرير لقاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله احق ان يقضى يعني ان العلة مشتركة بين التندر وقضاء رمضان بل القضاء اقوى وجوزا لكونهم واجبا من الله تعالى بخلاف التندر لكونهم واجبا من الصلابة بالتزامه تصاد صيام رمضان دينا بطريق الاولى فاما المالكية فاجازوا عن حديث الباب بدعوى على اهل المدينة كما دهم - قال مالك رحمه الله ولم يصح عن احدي من الصحابة ولا من التابعين رضي الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا ان يصوم عن احدي ولا يصوم عن احد - ام طاهما ذكره البخاري في ابواب النذور معلقا عن ابن عمر انه امر امرأة جعلت أمها على نفسها صليق بقاء فقال صلى عنها ثم قال البخاري وقال ابن عباس نحو فاجوز عنه انه صم عن ابن عمر كذا عن ابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الوطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول لا يصوم احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وروى النسائي في سننه الكوفي بأسناده عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وجمع الحافظ بينهما بان الثبوت في حق من مات والتخي في حق الحي قال العيني النقل عنه في هذا مضطرب فلا يقوم به حجة واحد وهكذا ادعى ابن عبد البر الاضطراب فيه كما في المقعر قلت وكلاهما ان يقال ان ابن عمر وكذا ابن عباس احبوا اداء الصلوة عن الميت في جانب الاثبات انه لا بأس بان يصلي الحي عن الميت متبرعا بطريقين اهله الصلوة تقع الصلوة عن الحي ويصل ثوباها الى الميت فيمنعه في الجملة واما قولها في جانب النفي فيجوز على نفي النية عن الغير بحيث تقع عن الميت ويقض عنها

عليه وغيره قد وقع الإشارة إلى هذا التطبيق في ما أخرجه جيل المراق عن ابن عمر قال لا يصلين أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد إن كنت فاعلاً تصدقت عنه أو أهديت وفي التمهيد لابن جرير ولو كنت أنا أفضل ذلك لتصدقت وأهديت فأثبت لأهل هذه ونفى النية وكلها الخفية في هذا لا في ذلك قال ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار وإن صام أو صام عنه لا معنى له لا يجوز قضاء عما على الميت ولا فلو جعل له ثواب الصوم والصلوة يجوز ويؤيده ما روى الترمذي من طريق الأشعث عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فليطعمه مكان كل يوم مسكين قال الترمذي في شرح الموطأ أسنده حسن وقد تبحر الترمذي والبيهقي وغيرهما دفعه على ابن عمر وضعفوا رفعه قال العيني في رفع هذا الحديث قتيبة في رواية الترمذي عن عثمان بن القاسم قال احمد صدق ثقة وقال ابو داود ثقة ثقة وروى له الجماعة وهو يروي عن الأشعث وهو ابن سوار الكندي الكوفي نص عليه المنزى وثقه يحيى في روايته وروى له مسلم في المتابعات والأربعة (قال ابو زرعة لين وقال ابن علي يكتب حديثه وقال عثمان بن ابى شيبة صدق قيل حجة قال لا - وقال ابو زرعة لا نعلم احداً ترك حديثه الا من هو قليل المعرفة وضعفه الاكثر) وعجل بن عبد الرحمن بن ابى ليلى قال الجلي كان فقيهاً صاحب سنة صدقاً جازماً الحديث روى له الأربعة وتخلو فيه الاكثر لسوء حفظه فمثل هؤلاء الذين رفعوا الحديث لا يترك عليهم لان معهم زيادة علوم وصحة الموقوف مسلمة عند الكل فهي قينة على ان المرفوع قد اجاد فيه المروى المضطع مع ان اقرطبي حسن اسناده وليفقه ما روى الطحاوي في اسناده عن عمار بن عبد الرحمن قلت لعائشة ان امي توفيت وعليها صيام رمضان ايصلم ان اقضى عنها قالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك قال ابن الترمذي في الجهر المنقوشاً صحيح فهو عائشة امر المؤمنين رضي الله عنها رواية حديث الباب قد اختلفت بجلالات ما روت به وهكذا ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت عنه بأساً وصحيح لا يصح احداً عن احداً كما تقدم وهو روى الحديث الثاني من احاديث الباب وايضاً الصوم عبادة بدنية محضة فلا تنضم الدنيا فيها كالصلوة وايضاً لا بد خلها النية في الحياة فذلك بدل الموت لان العبادات فرضت على حجة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية الا باغاب البدن فيهم يظهر الا فتية ادا والنور بجلالات الزكوة وشجوها فان الابتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس بالغير وقد نقل الطبري وغيره الامام على ان النية لا تدخل في الصلوة كما في التفرغ ولعل ملأه اجمع الصحابة والتابعين فمن بعدهم محجوج باجماعهم والحاصل ان الحنفية والمالكية ومن وافقهما انما اضطروا الى تأويل احاديث الباب لهذه الأدلة قال الما وروى ان قوله في حديث عائشة صام عنه وليه اي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو طعام وهو نظير لالتزامه المسلم اذا لم يجد الماء فسمى بالبدل باسم المبدل فكذلك هنا قال الطبري تأويل الحديث انه يتدارك وليه بالاطعام فكانت صاماً وقال الحافظون وتعقب بأنه ضرب للفظ عن ظاهره بخلاف دليل - ام - قلت الادلة الماضية كافية بل انزل من الكفاية بخلاف هذا التأويل وصرفه عن الظاهر من غير تعسف نعم قوله صلى الله عليه وسلم نصوى عن أمك في حديث ابن عباس وقوله صلى الله عليه وسلم صوم عنها في حديث بريدة قد صدر في معارض الجواب عن قولها أفأصوم عنها فكانت صلى الله عليه وسلم قسراً على ما سألتها والظاهر انما أرادت بئوالها ألا الصوم الحقيقي لا الاطعام وحمل كلامها على الاطعام لا يخلو عن تعسف فالوجه ان السليم يحكم بان التأويل المذكور في حديث عائشة لا يجري في حديث ابن عباس وبريئة الا بتكلف بارد والله اعلم - قال الشيخ الا نور رحمه الله ونحن نقول انه لا حاجة الى تأويل حديث الباب صم لفظ الصوم فيها عن ظاهره بل المراد بقوله صام عنه وليه وقوله صوم عنها هو الصوم الحقيقي لكن لا بطريق النية بل بطريق التبرع بإصال الثواب قد اجاب على الله عليه وسلم عن قولها أفأصوم عنها بقوله صوم عنها لما رأى من حرصها على ائصال الخير والثواب لأمتها ولا شك في انه ينفع له في الجملة فاما انه يقع قضاة علم عليه ويبرأ ذمته عن الواجب فليس في الحديث دلالة على هذا - قلت وهذا توجيه لطيف لو كان ما ورد في حديث ابن عباس من التشبيه بقضاء الدين ولا سيما قوله في رواية زيد بن ابى أنيسة عن الحكم قال أدليت لو كان على أمك دين فقضيت به أكان يؤذى ذلك عنها قالت نعم قال فضوى عن أمك وهذا كالصرح في ان صومها عن أمها يؤذى ما على أمها من دين الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب - قال الشيخ يلد الدين العيني ولنا قاعدة أخرى في مثل هذا الباب وهي ان الصحابي اذا روى شيئاً ثمره في بخلاته فالبقرة لما رآه وقال بعضهم الراجم ان المختار ما رواه لا دلالة لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتماع مستند لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عند اذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمنظون انتهى قلت الاحتمال الذي ذكره باطل لانه لا يلبي بجلالة قدر الصحابي ان يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل اجتهاده وحاشي الصحابي ان يحسد عند المنص بخلاته لانه مصادمة للنص وهذا لا يقال في حق الصحابي وانما فتواه بجلالات ما رواه انما يكون لظهور نسخ عند وقوله ومستند فيروى بخلاته كلامه لانه لو لم يتحقق عند ما وجب له العمل لما انقضى بخلاته ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق الى العمل بخلاف ما رواه وقوله اذا تحققت الى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمنظون

اختلاف عن الصحابي اذا روى شيئاً ثمره في بخلاته فالبقرة لما رآه وقال بعضهم الراجم ان المختار ما رواه لا دلالة لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتماع مستند لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عند اذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمنظون انتهى قلت الاحتمال الذي ذكره باطل لانه لا يلبي بجلالة قدر الصحابي ان يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل اجتهاده وحاشي الصحابي ان يحسد عند المنص بخلاته لانه مصادمة للنص وهذا لا يقال في حق الصحابي وانما فتواه بجلالات ما رواه انما يكون لظهور نسخ عند وقوله ومستند فيروى بخلاته كلامه لانه لو لم يتحقق عند ما وجب له العمل لما انقضى بخلاته ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق الى العمل بخلاف ما رواه وقوله اذا تحققت الى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمنظون

عن مسلم البطين عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن أختي ماتت وعليها صوم شهر فقال أ رأيت لو كان عليها دين أكنت تعفينه

يقول لجل المطنون قلنا المطنون الذي يستند به هذا القائل هو المطنون عند الصبيان الذي تأتي بجلالات ما روى لأن حاله يقتضي أن لا يكون الحديث الذي رواه غير الظن والله أعلم انتهى. قلت وقد نقل مرنا البحث في أن على الصواب وفتره بجلالات ما رواه دليل على نسخ روايته في مقدمة هذا الشرح وفي باب وفتح الحكي من كتاب الظهارة فليدراج (تشييه) حديث عائشة في الباب قد اتفق عليه الشيخان ولكن نقل العيني في شرح البخاري عن حماد قال سألت احمد بن عيسى عن عبد الله بن ابي جعفر عن محمد بن جعفر عن عمة عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام فقال اربعين لله ليس بغيره وهذا من قبل عبد الله بن ابي جعفر وهو متكرر لا حاديف وكان قتيبة ما الحاديف فليس هو فيه بذلك. أم والله أعلم قولهم عن مسلم البطين المرفوع المرحلة وكسر المحلة ثم تحتانية ساكنة ثم زين. **قوله** ان امرأة أتت الخ وفي رواية زائدة الآية عن سليمان الأعمش جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظي واقتن من عدائتي وعياري القاسم على السائل امرأة وزاد ابو حريز في روايته انها ختمية. **قوله** ان أختي ماتت الخ خالف ابو خالد جميع من رواه فقال ان أختي واختلف على ابي بشر عن سعيد بن جابر فقال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه ان أختها خرجت احملاً قال جامعته ذات قرابة لها انها اختها والماتت وهذا يشعر بان القدر فيه من سعيد بن جابر كذا في الفقه. **قوله** عليها صوم شهر الخ هكذا في أكثر الروايات وفي رواية ابي حريز خمسة عشر يوماً وفي رواية ابي خالد شهرين متتابعين وكذا في حديث بريث من طريق ابن عمر عند مسلم وصوم شهرين. قال الحافظ ورواية ابن خالدة تفي بان لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بجلالات روايته غيره فانهما محطاة الرواية زيد بن ابي نسيه فقال ان عليها صوم نذر وهذا واضح في انه غير رمضان وبيان ابو بشر في روايته سبب النذر فروى احمد من طريق شعبة عن ابي بشر ان امرأة ركبته ابو حنيفة ان تصوم شهر فامتنعت قبل ان تصوم فأتت أختها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ورواه ايضا عن هشيم عن ابي بشر نحوه واخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقلائد بعضهم ان هذا الحديث اضطرب فيه المرأة عن سعيد بن جابر فنهى من قال ان السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال ان السؤال وقع عن نذر منتهى من نذر بالصوم ومنهم من فتره بالجم لما تقدم في أوخر الحج (من صحيح البخاري) والذي يظهر انما قضتان ويظهر ان السائلة في نذر الصوم ختمية كما في رواية ابي حريز المعلقة والسائل من نذر بالجم بجنبة كما تقدم في موضعه. انتهى كلامه. قال العيني ورواه عليه بقوله ايضا وقد فتره في أوخر الحج ان مسلماً روى من حديث بريث ان امرأة سألت عن أختي وعن الصوم معاً فلهذا يدل على اتحاد القضية والحج ان الحديث مضطرب للاختلاف الشديد في كون السائل رجلاً وامراً والمسئول عنه أختاً أو أمراً وكون السؤال عن حج او صوم ثم في عدة الصوم مع اتحاد المخرج والجمع بينهما لا يمكن إلا بتصفت شديد كما يظهر من مراجعة الفقه ولهذا قال ابن عبد الملك فيه مضطرب عظيم يدل على وهم المرأة وبدن هذا يقبل الحديث وقال بعضهم ما ملخصه ان الاضطراب لا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث وزد بانه كيف لا يقدح والحال ان الاضطراب لا يكون إلا من وهم كحمار هو ما يضعف الحديث. كذا في عمدة القاري والله أعلم **قوله** قال أ رأيت لو كان عليها الخ فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون اوجه ووقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلفت فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب المنقح التشبيه على وجه الدليل اذا تريت على ذلك مصلحة وهو اطيب لتفهم استقوى وادعى لأفعاله وفيه ان وفاء الدين المالي عن الميت كان معلوماً عند مقرر أو لهذا حسن الأخاق فيه. قال العيني وم قوله لو كان على أمك دين أكنت قاضيته معرباً بذلك على ان ادب ان طاعت به نفسه لانه لا يجب على ولي الميت ان يؤذي من حاله عن الميت ديناً بالاتفاق لكن من يتزعم به انتفع به الميت وبرت ذمته وقال ابن خزيمة من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان ونذر او كفارة واجبة ففرض على أوليائه ان يصوموه عنه هدا وبعضهم ولا اطعموا وذلك اصلاً أو صلب بذلك ولو روى به وقال ابن بطال التشبيه والمثيل هو القياس عند العرب وقد أجمع المزي في حديث الباب وغيره على من أنكر القياس قال وأول من أنكر القياس ابراهيم النخعي وبعده بعض المعتزلة ومن ينسب الى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة فقد قاس الصحابة بعدهم من التابعين وقفها على مصادري الله التوثيق وتعقب بعضهم كالملة التي ادعاها ابن بطال بان انكار القياس ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه ومن التابعين من علموا الشعبي من فقهاء الكوفة وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة. قال والقياس على نوعين صحيح وهو المشتغل على جميع الشرائع وفاسد وهو بجلالات ذلك فالمراد هو الفاسد ولما الصحيح لا اذمة فيه بل هو ما سوريه انتهى بختصار. وقد ذكر الشافعي شرط من له ان يقين فقال يشترط ان يكون عالماً بالاحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ويستدل على ما احتل التأويل السنة والاجماع فان لم يكن فبالقياس على ما في السنة فان لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف واجماع الناس ولو لم يكن له مخالفت قال ولا يجوز القول في شيء من العلم الا من هذه الأوجه ولا يكون لاحد ان يقين حتى يكون عالماً بما صحه قبله من سنة واقاويل السلف واجماع الناس

الدليل على ان القياس حجة في دين شاططين

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال زهير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام وهو صائم فليقل اني صائم وحل ثني زهير بن حرب
 حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رواية اذا اصبح احدكم يوما صائما فلا يرث ولا يجمل فان امر
 شامته او قتله فليقل اني صائم وحل ثني حرمة بن يحيى الجعفي اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب
 اخبرني سعيد بن المسيب سمع ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصيام
 فيه في موطنه ان شاء الله تعالى - **باب نذب الصائم اذا دعى الى طعام ولم ير دالا فطار او شوترا او قوتل ان يقول اني صائم**
 وانه يازه صلو عن الرث والجل ونحو قوله وهو صائم فليقل اني صائم اي نذبا كما في المرقاة قال عياض هذا محمول على انه يقول ذلك
 اعتد ان لا يجرح بتخلفه شعثا وتياغضا والا فاختار النفل سقبت قال الآتي ثم انه لا يلزمه الحضور قال النووي فاذا اعتد بذلك فان سوغ في
 التخلت سقط عنه الحضور وان لم يسامح لزمه لان الصوم لا يمنع منه الحضور ولا يلزمه الاكل لان الصوم مانع الا ان يشق على صائم الطعام عدم اكله
 فيستحب له اكله ويشهد للزوم الحضور حل مسلم في ارباب الولية اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل
 في رواية الطبراني عن ابن مسعود وان كان صائما فليدع بالبركة كذا في الجامع الصغير للسيوطي قال ابن العربي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب
 كل مسلم فلما قسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء لذي المنصب ان يسترع الاجابة الا على شئ طوا وحديث حجة في انه لا يأكل اذ لو كان الاكل باحا
 ابتداء لم يرشد الى الاعتذار بالصوم قلت وياي الكلام على جواز الاكل وفي الحديث الحضر على حسن الشرة وبل عاة الكلفة وفي اللسان المختار ولا يطر الشايع
 في نفل بلا عذر ان قال والضيافة عند المضيف المضيف ان كان صاحبها ممن يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه الا فطار ولا الا هرا الصائم من المضيف
 قال ابن عابد بن وكذا اذا كان المضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للزوم
 اخيرا نسلم ولا فلا قال شمس الأئمة المحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب ويشهد لكونه ماعن راقصة سلمان مع ابي الدرداء رضي الله عنهما في صلاته
 قوله فلا يرث الخ بضم الفاء وكسرهما ويجوز في ما ضيه التثليث والمراد بالرفث هنا وهو نفق الرائ والفاء ثم التثنية الكراهة الفاحش وهو ليطن على هذا
 وعلى الجمل وعلى مقتباته وعلى ذكره مع النساء ومطلقا ويحتمل ان يكون لما هو اعلم منها قوله ولا يجمل الخ اي لا يفعل شيئا من افعال اهل الجمل كالصباح
 والسفك ونحو ذلك ولسميد بن منصور من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه فلا يرث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يباح فيه
 ما ذكره ما المراد ان المنع من ذلك يتأكد بالصوم قوله شامته او قتله الخ انا زعه قال الحافظ لم وقوله قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد
 بان يقتل لمن يرجع الى معن الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشامته على المفاعلة لان الصائم لم يورث ان كيف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
 المعنى اذا جاءه متعمدا لمقاتلته او مشامته كان يبدله يقتل او شتم او شتمت العادة ان يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك ان
 الصائم وقد نطق بالمفاعلة على التهيئ لها ولو وقع الفعل من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافاه الله قوله
 فليقل اني صائم الخ قال العين قال شيخنا زين الدين اختلف العلماء في هذا على ثلاثة اقوال احدها ان يقول ذلك بلسانه اني صائم حتى يعلم من يجمل
 انه معصم بالصيام عن اللغو والرفث والجل والثاني ان يقول ذلك لنفسه اي واذا كنت صائما فلا ينبغي ان اخذ صومي بالجل ونحوه فيزجر
 نفسه بذلك والقول الثالث التفرقة بين صيام الفرض والنفل فيقول ذلك بلسانه في الفرض ويقول لنفسه في التطوع ام - وادعى ابن العربي ان
 موضع الخلاف في التطوع اما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً - وقال النووي في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولو وجدنا الحكم
 قوله اني صائم في صائما الخ فائدة قوله اني صائم انه يمكن ان يكلف عنه بذلك فان اصره دفعه بالأخت فالأخت كالصائم هذا فيمن يروى عنه
 حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شامته فالمراد من الحديث انه لا يعمل بمثل عمله بل يقتصر على قوله اني صائم وانما تكبير قوله اني صائم فليقل
 الامتنان جازمه وعن عطاء بن رباح ونقل الزركشي ان المراد بقوله فليقل اني صائم من يقره بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كفت
 لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفت خصمه عنه وتحقبت بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز **باب فضل الصيام**
 قوله الا الصيام هو الخ اتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولا وفعل لا - ثم اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى
 الصيام وانا اجزي به مع ان الاعمال الصالحة كلها له وهو الذي يجزي بها على احوال احدها ان الصوم من حيث انه صوم لا يقع فيه الرياء كما
 يقع في غيره وليس لنفل الصائم فيه حظ بخلات غيره فان له فيه حظا للثناء اناس عليه ليعادته قال ابو عبيد في غريبه قد علمنا ان اعمال البركة لها
 لله وهو الذي يجزي بها قري واشهد علمه انما اخضر الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم ليعمله وانما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله
 عليه وسلم ليس في الصيام رياء حديثه شباية عن عقيل عن الزهري فذكره يعني من لا مال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوم فاما هو بالنية

وهذا قولنا الصيام والنجاة

التي تحقّق من الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطعم عليه عجزه فعله إلا الله فأضافه الله إلى نفسه ولهذا قال في الحديث يدعى شهوته من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بقلها وقيل بأن يعلم بغيره شيء بخلاف الصوم وأرضى بهذا الجواب المأزوم وهو القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت إليهم بخلاف الصوم فإن حال المحسك شيئاً مثل حال المحسك تقريباً يعني في الصورة الظاهرية قال الحافظ رحمه الله تعالى في قوله لا يدخل الرياء في الصوم فإنه لا يدخله الرياء بفعله وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية قد دخل الرياء في الصوم أضافاً من جهة الاختصاص بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها، ثانياً معنى قوله الصوم أي أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندى وقد تقدّم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم لي فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابن أمانة فروقاً عليك بالصوم فإنه لا مثل له لكن يعكس على هذا الحديث الصحيح علموا أن خير أعمالكم الصلوة - والشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة، وفي الكشاف عن أبي حنيفة أنه كان يفضل بين العبادات قبل أن يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخاصائص وأما ما وقع حديث أبو أمانة عند النسائي عليك بالصوم فإنه لا مثل له فمحمول على ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي أن الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف البهيمية ولا شيء مثله في صفة وجه الرحمن وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لي - ثالثاً الأضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال ^{الله} الله وإن كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف، قلت وهذا هو المراد عندى فتقول الله تعالى الصوم لي تنويه بشأن الصوم والصائر وحاصله أن الصائر أغايب ترك معظم ما لو فاتته الطبيعة والبرغية النفسية لمحض ابتغاء وجهي إلى زمان يقتضيه يدل عليه قوله في الروايات أخر لي طعامه وشرابه شهوته لأجل في هذه الجملة كأنها تفسير لقوله الصوم لي وفيه تسليّة عظيمة للصائمين المتجوّمين كما أحب الأهل الطارحين أكبر مسئلة لهم في جنب محبوبهم الحقيقي فوالله لا يقدر قد تولى الصوم لي إلا من ذاق طعم المهوى وخلط له جيبه مرارة العذاب بجلالة الخطاب وجبر قلبه المتكسر بتشريف إضافة فعله إلى نفسه ولا اعتراض بأن ما يتخلل من الشوائب ليس له غاية غير تحصيل مرضاته - رابعاً أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما اقرب الصائمين إليه بما يوافي صفاته أضافه إليه وقال القرطبي معناه أن أعمال الصائمين مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفته من صفات الحق كأنه يقول إن الصائر يتقرب إلي بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي - خامساً أن المحنة كذلك لكن بالنسبة إلى الملازمة لأن ذلك من صفاته قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والإنسان إذا سعى في قهر النفس وإزالة رذائلها كانت لعمله صورة تقديسية في المثال ومن أذكى العارفين من يتوجه إلى هذه الصورة فيجد من الغيب في عمله فيصل إلى الذات من قبل التنزيه التقديس وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لي - قال ويحصل أي بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبته - سادساً سبب الأضافة إلى الله أن الصيام لم يجبل به غير الله بخلاف الصلوة والصلاة والطواف ونحو ذلك قال القارئ في شرح المشكوك وصوم المستحق من الغواجن أو النجوم ليس تعبلاً للذوات بل ليتخلوا عن الكد ورات الجسمانية حتى يقدموا على ملاقات الصوار الحانية والله أعلم سابعاً أن جميع العبادات توفى منها مظالم الصيام روى ذلك البيهقي من طريق إسحاق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدّي عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم فيقبل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب إلى أن فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الأعمال حيث قال المفسر الذي يأتي يوم القيامة بصلوة وصلاة وصيام ويأتى قد شتر هذا وضرب هذا وأكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فافانيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاته فطرح عليه ثم طرح في النار فظلم أن الصيام مشترك مع بقية الأعمال في ذلك - قلت إن ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل له بما رواه أحمد بن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه كل العمل كفارة إلا الصوم الصلوة وأنا أنجز به وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولعله قال ركبوا ركعتين وتعالى كل العمل كفارة إلا الصوم ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظ كل ما يجعله ابن آدم كفارة له إلا الصوم وقد أخرج البخاري في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركبوا قال لكل عمل كفارة والصوم وأنا أنجز به فحذرت الاستثناء وكذا رواه أحمد عن عثمان عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها أن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية عثمان كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بينت الأسامي الاختلاف فيه في ذلك على شعبة وأخرجه من طريق قلندر ذكر الاستثناء فاختلف فيه

وأنا أجزى به فالذي نفس محمد بيده خلفه فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحدثنا** عبد الله بن مسleme
 ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا اللخيري وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصيام حجة **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه
 أيضًا على عند الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنق الرجل وأهله
 وماله وولد يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السرف لتعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة
 قال الحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هو الصيام
 ما وقع خلاصًا لما من الرياء والشوائب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العبادات الميم
قوله وأنا أجزى بهم الخ أي أني أعظم بجله مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وأما غيره من العبادات فقد أطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه
 أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأما تضاعف من عشرة إلى سبعائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يشيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله
 تعالى لا شئنا أن نوفي الصائم أجره بغير حساب والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن غير أنه قد ورد في
 غير ما حدث أن الصوم يوم بعشرة أيام وهي نص في أظهر التضعيف فبطل هذا الجواب قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكره بطلانه بل المراد بما أورده
 أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيد أيضًا العرب المستفاد من قوله أنا أجزى به لأن
 الكريم إذا قال أنا أتولى الأعطلة بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيله **قوله** فالذي نفس محمد بيده الخ أقسم على ذلك تأكيدًا
قوله خلفه فم الصائم الخ بضم الصاد الخ بضم الخاء وفي رواية تلخوف بضم الخاء واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة بعض
 الشيوخ يقولون بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي الرهين ويبلغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء وأصح غيره لذلك بأن
 المصدر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيوبه وغيره وليس هذا منها واتفقوا على أن المراد به تغير الرأفة فم الصائم بسبب الصيام
قوله فم الصائم الخ فيدروا على من قال لا تثبت الميم في القدم عند الأضافة التي في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره **قوله** أطيب
 الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ستره أن اثر الطاعة محبوب لحب الطاعة مقتضى فعل المثال مقام الطاعة
 فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة وأنشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم
 الغيبي رأى عين، أو - وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلوت أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزه عن استجابة الزوار
 الطيبة واستقبالهم والرائحة الكريمة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طباع تميل إلى شئ فيستطيعه وينفر من شئ فيستقذر على أقوال أصحابها
 أنه محراز واستعارة لأنه جرت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة من الاستعارة في الصور لتقريبه من الله تعالى قال المادري فيكون المعنى أن خلوت
 فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي هذا كروى يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليك وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني أن معناه أن الله
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ريح المسك كما قال في المكنون في سبيل الله الريح ريح مسك حكاه القاضى عياض الثالث أن المعنى
 أن صاحب الخلوت ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالأضافة إلى الخلوت وهما ضدان حكاه القاضى عياض أيضًا
 الرابع أن المعنى أنه يعتد برائحة الخلوت وينخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاه القاضى أيضًا الخامس
 أن الخلوت أكثر ثوابًا من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر ومائر مجامع الخير قاله الداودي وأبو بكر بن العربي وآله
 وقال النووي وهو الأصح السادس قال صاحب المفهرم محتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيعون ريح الخلوت أكثر مما يستطيعون ريح المسك
قوله الصيام حجة الخ زاد سمي بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار والنساء من حديث عائشة مثله ولا حمل من
 حديث ابن عبيدة بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرجها زاد الدارمي الغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين بآء الراميات متعلق
 هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه حجة أي يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي
 حجة أي ستره يعني بحسب مشرعيته فينبغي للصائم أن يصونه بما يفسد وينقص ثوابه واليه الإشارة بقوله فإذا كان يوم مواعيد أحدكم فلا يفرط
 إلى آخره ويصم أن يراد أنه ستره بحسب قائلته وهو أضعاف شهوات النفس إليه الإشارة بقوله يدع شهواته إلى آخره وقال ابن العربي إنما
 كان الصوم حجة من النار لأنه أساك عن الشهوات النار محفوفة بالشهوات فالجواب أنه إذا كفت نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك
 ساترًا له من النار في الآخرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقى شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به والصيام حجة فاذا كان يوم صوم واحدكم فلا يرفث يؤمئذ ولا يصعب فان سابه احد او قال له فليقل الى امر صائم اني صائم والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم اطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا اقطعت فم بقطره واذا خلت ربه فرح بصومه **وحل شئنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو معوية وكيع عن الاعش عن **وحل شئنا** زيد بن حرب **وحل شئنا** جابر عن الاعش **وحل شئنا** ابو سعيد الاشج واللفظ له **وحل شئنا** وكيع **وحل شئنا** الاعش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشرة مثاقيلها الى سبع مائة ضعف قال الله عز وجل

ويضاعفها علينا فلذلك كان من حقه تكثير من الحسنة بتزنيه لسانه عن الأقوال والأفعال الشهوية واليهما الإشارة في قوله فلا يرفث والسببية واليه الإشارة في قوله ولا يصعب الى الأقوال بقوله سابه والى الأفعال بقوله فليقل او قال له فليقل الى امر صائم اني صائم الى التثنية تضرب بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الاوزاعي ان الغيبة لقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم واقرط ابن حزم فقال يبطله كل حصية من متعل لها فذكر لصومه سواء كانت فعلاً او قولاً او عملاً بقوله فلا يرفث ولا يجمل ولما ورد في بعض الأحاديث من لم يرفع قلبه الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه قوله ولا يصعب الخ هكذا هو هنا بالسين ويقال بالسين والصاد وهو الصياح قوله اطيب عند الله يوم القيامة الخ هذا يقتضيان طيباً اعتادوا فلفظاً هو في الآخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والعزيم في طيب لسان طيب لسان الخ قوله هو الذي لا الآخرة أو الآخرة فلفظ من ابن الصلاح الخ قوله من عبد الله المالك في قوله استدلى ابن الصلاح باقوال العلماء وليس قوله انهم يخصصون الآخرة بل جزوا ما به عبارة عن الرضا والقبول فكما ما هو ثابت في الدنيا والآخرة ولما ذكرتم في القصة في الرواية فلا بد من الجزاء وفي ظهوره في الخلق في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله حيث يؤمر بأجتنابها واجتناب رائحة الطيبة فخصت القصة بالقبول في الرواية لا في الكمال في قوله تعالى انهم يخصصون الآخرة بل جزوا ما به عبارة عن الرضا والقبول فكما ثابتة في الدين كذا في شرح الاحياء للزبيدي في المرقاة قال بعض علماء الفضل ما يكره من الصيام على الطيب ما يستلزم من جنسه ليقاس عليه ما فوته من آثار الصور وتخليجها ام - وفيه إشارة الى انه لا يلزم من هذه العبارة عدم إزالة الخلوف بالسواك وغيره كما استدلى الشافعي بهذا الحديث على ان السواك بعد الزوال مكره لان نظيره قول الورد لذي اطيب من ماء اورد عندي وهو لا يستلزم غسل اليدين فكذلك هذا قولهم بغيرهما اصله يفرح بما فحزت الحجاز ووصل الضمير لقوله صام رمضان اي فيه قوله ففرح بفطره الخ قال القرطبي معناه ففرح بزوال جوعه وعطشه حيث أيسر له الفطر وهذا الفرح طبعي وهو الثاني للفرح - وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث انه قماح وهو خاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونه على مستقبل صومه قلت ولما نفع من الحمل على ما هو امر ما ذكر ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباهجاً هو الطبيعي ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شيء ما ذكره قوله ففرح بصومه الخ اي بجزائه وتوابعه وقيل الفرح الذي عند لقائه ربه اما الشرع بربه او ثواب ربه على الاحتمالين قلت والثاني اظهر انه لا يخصه الاول في الصوم بل يفرح حيث يقبل صومه وترتيب الجزاء الواز عليه كذا في الفهم ورواية ماسيان في الباب اذا لقي الله فجزاه فرح وقال الشيم واليه الهدى بعد الله روحه فالفرحة الاولى طبيعية من قبل وجوبه على نفسه والثانية الحمية من قبل تهيئته لظهور اسراره التنزيه عند تجرد عن غشايش الجسد وترفع اليقين عليه من فوقه كما ان الصلوة تورث ظهور اسرار العقلي الثبوتى ام - قوله كل عمل ابن آدم الخ اي كل عمل صالح لابن آدم يضاعف ثوابه فضلاً عن الله تعالى - قوله والحسنة بعشر امثالها الخ وهذا اعتل المضاعفة ولا يقدّر زاد الى سبع مائة ضعف قوله الى سبع مائة ضعف الخ زاد ابن ماجه بعد قوله الى سبع مائة ضعف الى ايشاء الله قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء في الحديث فوائد الاولى ظاهرة يقتضيه ان أقل التضخيم عشرة امثال وغايته سبع مائة ضعف قد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فقل المراد يضاعف هذا التضخيم وهو السبع مائة وقيل المراد يضاعف قولا للسبع مائة لمن يشاء وقد مرخ التضخيم بالكثر من السبع مائة في افعال كثيرة في اخبار صحيحة اكثر ما جاء فيه ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعاً من جملة ما شاع حتى يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة المحرم قيل وما حسنة المحرم قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقد اخرجنا ايضا الدارقطني في الافراد والطبراني في الكبير والبيهقي والجميع بين وبين حديث ابي هريرة هذا انه لم يرد حديث ابي هريرة انحاء التضخيم بل ابلغ في بعض طرقه بعد قوله الى سبع مائة الى اصناف كثيرة وفي اخرى الى ما يشاء الله فهذا الزيادة تبين ان هذا التضخيم زاد على السبع مائة والزائدة من الثمة مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي ابو بكر بن العربي قوله الى سبع مائة ضعف يعني بظاهر الجماد في سبيل الله فنية ينتهي التضخيم الى سبع مائة من الدين بنصر القرأت قد جاء في الحديث الصحيح ان العمل الصالح في ايام العشر احب الى الله من الجماد في سبيل الله الا ان الرجل خرج بنفسه الى الفرج

بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ وَفَسِيلِ اللَّهِ مِنْ تَطْيِيقِ الْإِخْرَاقِ وَكَاتِفِ حَقِّ

الأصوات فأنك لي وأنا أجزى به يدع شهرته وطعامه من اجل للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقليلته وعظمته
فيه أطيب عند الله من ريح المسك وحل ثلثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان عن أبي صالح عن أبي هريرة
والبسعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يقول ان الصو لي أنا أجزى به ان للصائم فرحتين اذا فطره
واذا التقى الله فرح والذي نفس محمد بيده تحبون فوالصائم أطيب عند الله من ريح المسك وحل ثلثنا اسحق بن عمار سبط
الهند لي حدثنا عبد العزيز يعني ابن مسعود حدثنا ابن مرقه وهو ابوسنان بهذا الاسناد قال قال اذا التقى الله فجزاه فرح حدثنا
ابو بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال حدثني ابو حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان فاجحة بابا يقال له الرثان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم احد غيرهم يقال اين
الصائمون فيدخلون منه فاذا دخل اخره لخلق فلم يدخل منه احد وحل ثلثنا محمد بن ربح بن المهاجوا خبرنا الليث عن ابن الهادي
عن عهيل بن الصالح عن النعمان بن ابي عتياب عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عسى يصير يومنا في

قال فهذان علان، قال العراقي في شهر الترمذي وعمل ثالث روى احمد في مسند التفتة في الحج تضاعت كالنفقة في سبيل الله الذي هم بسبعائة صنعت قال وعمل رابع وهو كلمة حق عند سلطان جائر ففي الحديث انه افضل الجهاد رواء (برداؤد والتروني وابن ابي عمير) من حديث ابي سعيد قال وعمل خامس وهو ذكر الله فانه قد ورد انه افضل الجهاد من حديث ابي الدرداء وابي سعيد وعبد الله بن عمر ومخلاف فذكر هذه الاحاديث مفصلة فليراجع قوله (الاصح) قال البيضاوي معناه ان الحسنات يضاعت جزائها من عشر مثالها الى سبعائة صنعت (الاصح) فلا يضاعت الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدرا ولا يحصى (الاصح) الله تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكلفه العبد وقال والسيك اختصار الصو بمجة المزية امر ان احدهما ان سائر العبادات ما يطلع عليه العباد والصوم شرس بين العبد وبين الله تعالى يفعلها خالصا له ويعلم به طائبا لرضاءه والى ذلك الاشارة بقوله فانه لى والاخر ان سائر الحسنات راجعة الى طهر المال واستعمال اليد والصوم يتضمن كسر النفس وتعرض البدن للنقصان وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات والى ذلك اشار بقوله يدع شهوته من اجلهم وقال الشيخ روى الله تعالى قدس الله روحه وسر استثناء الصوم ان كتابة الاعمال في حصانها انما يكون بوضوح صورة كل عمل في موطن من الخيال فخص هذا الرجل بوجه يظهر منها صورة جزائه المترتب عليه عند بقدره عن غواشي الجسد وقد شاهدنا ذلك مرارا وهذا ان الكنية كثيرا ما تتوقف في ابداء جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس اذ في بلائه دخل حرفة مقدار خلق النفس الصادر هذا العمل منه وهو لم يذوقه ذوقا ولم يعلمه وعلمنا انه قد هوس اختصارهم في الكفارات والذرات على ما ورد في الحديث فيقول الله اليه حينئذ ان كتبوا العمل كما هو قوضوا جزاءه الى، قوله يدع شهوته الخ المراد بها شهوة الجماع ويحتمل ان تكون اعظم وفي رواية لاحد اقايد شهوته الى آخره، قال الحافظ وقد يفهم من قوله بصيغة الحصر التنبيه على الجملة التي بما يتقن الصائم ذلك وهو الاخلاص لمخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمسك بالحصول للصائم الفضل المذكور لكن المدار ففهم الاشياء على الداعي القوي الذي يدر معه الفعل وجودا وعلما ولا شك ان من لم يرض في خطره شهوة شئ من الاشياء طول غماره الى ان اقل ليس هو الفضل كما عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه قوله وهو القطر الى الخ قال المنوي بفهم القاف والطاء قال البخاري في الخلايا مضافه البقال كانه نسبوه الى بيع القطنية قال القاضي وقال في الجاهي قرينة على باب الكوفة قال وقاله ابو ذر ايضا وفي تاريخ البخاري ان قطنان موضع قوله يقال له الزيان الخ بفهم الراود تشديد التختانية وزن فعلان من الرمي اسم على باب من الابواب الجنة، ووجه تسميته به اما لانه بنفسه ان كان لا تحار الجارية اليه ولا تعاروا الاشارة لطريقه لديه اولان من وصل اليه ينزل عنه عطش يوم القيامة ويدعم له الطرقة والنظافة في دار المقامة قال الزكريا الزيان فعلان كثير الرمي فيغير العطش حتى به لا يد جزء الصائمين على عطشه وجوعه واكتفى بذكر الرمي عن الشيخ لانه يدل عليه من حيث انه يستلزم وقبل لانه اشق ما فيه عطش الكبد لا يتم في شدة الحر اذ كثيرا ما يصير على الجوع دون العطش ثم قيل ليس المراد به المقصر على شهر رمضان بل الامانة المتواضعة من ذلك وكثر تعار قوله يدخل منه الصائمون الخ قال السدي المراد بالصائمين من غلب عليهم الصوم من بين العبادات ولعل غير الصائمين لا يفتي للدخول من هذه الباب وان دعي منه فمن يدعي من تمام الابواب لا يوفق للدخول من هذه الباب الا اذا كان من الصائمين فلا ينافي في الخلاصة حديث الدعوة من تمام الابواب والله تعالى اعلم بالصواب - قوله فاذا دخل اخرهم الخ هكذا وقع في بعض الاصول فاذا دخل اخرهم وفي بعضها فاذا دخل اولهم قال القاضي وغيره وهو وهو والصواب اخرهم قوله فلم يدخل منه احد الخ كذا في دخول غير هو منه تأكيد اذ ما قوله فلم يدخل فهو معطوف على اثنى اى لم يدخل منه غير من دخل وفي الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين - باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حتى قوله يصوم يوما في سبيل الله الخ وفي فوائد الى الطاهر الداعي من حديث ابي هريرة ما من مرابط برابط في سبيل الله فيصوم يوما في

سبيل الله إلا بعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً وحديثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي رزاف عن
 عن مهمل بهذا الإسناد وحديثنا عن منصور بن عبد الرحمن بن بشر الجدي قال حدثنا عبد الرزاق بن أبي رزاف عن جريح عن يحيى
 ابن سعيد ومهمل بن أبي صالح عنهما سمعا النعمان بن أبي عتيق عن الزرقى يحكي عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً وحديثنا أبو كامل فضيل بن حسين حدثنا
 عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبد الله حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت قال لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء قالت فقلت لرسول الله ما عندنا شيء قال فأتى صائفاً قالت فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأهديت لنا هدية

سبيل الله الحديث - قال ابن دقيق الميراث لاكثر استعمال هذا اللفظ (أي في سبيل الله) في الحج فدان محل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين
 قال ويحتمل ان يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت في الأقرب الأول كما يدل عليه حديث أبي هريرة (ولا يعارض ذلك ان اللفظ في الحج ادواو لان الصائم
 يضعف عن اللذة فان الفضل المذكور في حديث الباب يحتمل على من لم يتعش ضيقاً ولا سيما من اعتاده تصارده من الامور النسبية فمن لم يضعف الصائم
 فالصائم في حقه افضل لجميع بين الفضيلتين - قوله لا بعد الله بذلك الخ أول النووي وغيره المباحة من النار على المعافاة منها دون ان يكون المراد
 بهذه المسألة المذكورة في الحديث فذلك لا مانع من الحقيقة على ما لا يخفى ثم هذا يقتضي ابعاد النار عن وجه الصائم وفي اكثر الطرق ابعاد الصائم نفسه
 فاذا كان المراد من الوجه الذات كما في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه يكون معناها واحداً وان كان المراد حقيقة الوجه يكون لا بعداً من الوجه فقط وليس
 فيه ان يقتضي مجرد ان يناله النار الا ان الوجه كان أبعد من النار من سائر جسد وذلك لان الصائم يحصل منه الظن وحله الفهم لان الرقي يحصل في الشرب في الفم
 كذا في عدة القاري قوله سبعين خريفاً الخ الخريف زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول الصيف
 واشتاء الربيع لان الخريف اذكر في الفصول لكونه يحكي فيه الثمار قال القرطبي ورد ذكر السبعين لارادة التثنية كقوله انتهى - ويؤيد ان النسائي أخرجه الحديث
 المذكور عن عقبه بن عامر الطبراني عن عمرو بن عنبسة وابو يعلى عن معاذ بن النسي فقالوا جميعاً في مرأيا عماراً عماراً وفي بعض الروايات عمار بن عبد شمس بن
 عامر في حديث أبي امامة عند الترمذي جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض وفي حديث سلامة بن قنبر عند الطبراني في الكبير بعد عمار طار
 هو فرخ حتى مات هرباً واهتم الروايات فيها رواية سبعين خريفاً فاما متفق عليها من حديث ابن سعيد ويحتمل ان يكون ذلك بحسب اختلاف احوال الصائم
 في كمال الصوم ونقصانه والله اعلم باب جواز الصوم النافلة بنية من التها قبل الزوال جواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر في الأول كما في
 قوله هل عندكم شيء الخ اي من الطعام وفي رواية صحيحة هل عندكم من غداء يقيم المعجزة والدال المحملة وهو ما وكل قبل الزوال - كذا في المرقاة،
 قوله فأتى صائفاً يدل على جواز نية النفل في النهار وبه قال الاكثرون وقال مالك ودأود يجب التبييت كما في الفرض لعزم قوله عليه الصلاة والسلام
 لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وقد تقدم الجواب عنه، وتأول البعض حديث الباب على ان سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان في الصوم من الليل
 ثم ضعف عنه واداد الفطر لذلك قال النووي هو تأويل غاسل وسكت عليه جيد، قال ابن المنذر في اختلافنا فمن أصبح يريد لا فطار ثم يدل له ان يصوم تطوعاً
 فقالت طائفة له ان يصوم حتى ما بدله فذكر ابا الدرداء وابا طلحة وابا هريرة ومحمد بن عيسى وابا جابر عن ابن مسعود وابا ايوب رضي الله تعالى عنهم ثم قال
 به قال الشافعي واحمد وقال بعضهم والذين نقلوه ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال او بعده هو احول القولين للشافعي والذين
 نقل عليه في معظم كتبه التفرقة وقال مالك والناقلون لا يصوم الا ان يبيت الا ان كان يسر الصوم فلا يحتاج الى التبييت ولكن المعروف عن مالك
 والليث وابن ابي ذئب انه لا يصوم صيام التطوع الا بنية من الليل وقال مجاهد الصائم ما يحيا ما بينه وبين نصف النهار ومن نصف النهار اذا جاء وزد ذلك فاما بقوله بقل
 ما بقى من النهار وقال الشافعي من ادا الصوم فهو مختار ما بينه وبين نصف النهار وروى ابن ابي شيبة عن المعتمر عن حميد عن انس قال من حذر نفسه
 بالصيام فهو بالخيار وما لم يتحكم حتى يمتد النهار وقال شفيان بن سعيد احمد بن حنبل من اصبح وهو يتو الفطر الا انه لم يأكل ولم يشرب ولا وطئ فله ان
 ينوي الصوم ما لم يذهب الشمس ويعصر الصوم - قوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهدت لنا هدية الخ قال الشيخ ابو الحسن السدي في ظاهر انه عطفت
 قال اني صارت فيفيد انه كان في فطراني ذلك اليوم ومقادير الآية ان الا فطر كان في يوم آخر قال النووي وهاتان الروايتان حديث واحد الثانية
 مفسرة الاولى ومثبتة ان القصة والرواية الاولى كانت في يومين لا في يوم واحد كذا قاله القاسمي في ١، مستحق، ولم يثبت وجه التوفيق ولعل
 وجهه ان يقال كلمة فله العطفت بمعنى ثم للدلالة على ان الواقعة الثانية كانت بعد الاولى اي شربها لا يخرج يوماً آخر وهي بمعناها للدلالة على ان
 الواقعة كانت بعد الواقعة الاولى بقليل اي فبعد ذلك بقليل من الايام مخرج يوماً آخر ويمكن ان يقال القصة كانت في يوم واحد ومرادها بقولها

باب جواز الصوم النافلة بنية من التها قبل الزوال
 جواز الصوم النافلة بنية من التها قبل الزوال

أقول العلماء في صوم النفل هل يجزئ فيه التطوع
 أم لا بل يجب التبييت

أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ليرسل الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت خبئ قال هاتيه فحدثت به فأكمل ثم قال قد كنت أصبحت صائما

ثم اتانا يوما آخرى وقتا آخر جلا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الحبيب ، والله تعالى أعلم قولنا وجاءنا زور لم يفتح الزاوي الزوار ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قاله النووي - قوله وقد خبأت لك شيئا أي معناه جاءنا زور ومن معناه هدية خبأت لك منها أو يكون معناه جاءنا زور فأهدى لنا بسببه هدية خبأت لك منها ، قال حيض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدى لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت خبئ الزاوي يفتح الحاء المحملة وسكون الياء ثم علق بفتح الهمزة وقيل طعام يتخذ من الزبد والتمر ولا قط وقد يدل على القط بالفتح والزبد بالسكون وقد يدل السمن بالزيت - قوله قد كنت أصبحت صائما أي فيه جواز الفطر من صوم التطوع وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعدد وللمنع وإثبات القضاء بخلافه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكر الطحاوي وغيره - كذا في الفتح - قال الشيخ ابن الهيثم رحمه الله خلافاً بين أصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا قد من قصد أو غير قصد بلان عمر بن الخطاب للصائفة المتطوعة خلافاً للشافعي رحمه الله وإنما اختلفوا في رواية في نفس الفساد هل يباح أو لا ، ظاهر الرواية لا - ألا بعد من رواية المتفق عليه يباح بلا عذر ثم اختلف الشافعي رحمه الله على ظاهر الرواية هل الضياء عذر أو لا - وقد تقدم تفصيله قبل بابين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المتفق عليه أوجه ، أم ويستدل على روحه حديث الباب ويحدث أمهاني من طريق سمك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فداها بشراب فشرب ثم تناولها فشربت فقالت يا رسول الله أمانى كنت صائما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر روى أحمد والترمذي والطحاوي وفي رواية حماد بن سلمة عن سمك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان قضاء من رمضان قصوى يوماً مكانه وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه روى البيهقي في السان - وفي رواية لأحمد وإسحاق داود فقال يعني أن كان قضاء من رمضان الحديث ، قال الترمذي حديث أمهاني في إسنادة مقال وقال ابن الترمكاني والعيني هذا الحديث مضطرب سنداً ومتناً أما اضطراب منته فظاهر فقد ذكر فيه في بعض الروايات أنه كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائفة قضاء أو تطوعاً وكيف لا يلزمها قضاء ، قال الذهبي في مختصره من البيهقي و لا ربه يصح فان يوم الفتح كان صومها فرضاً لأنه رمضان وأنا اضطراب سنداً فاختلت على سمك فيه فتارة روى عن أبي صالح وتارة عن حمدة وتارة عن هارون أما أبو صالح فهو باذان ويقال بأذا مضطرب قال البيهقي في باب الكسر بالياء ضعيف لا يخرج بحظه وقال في باب أصل القسامة الجليل عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثك به كذب وفي السان الكبير للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن أبي ثابت كنا نسمي أبا صالح مولى أمهاني الدخول قال النسائي وقد مرى أنه قال في منهن كل شيء حدثك به فهو كذب وفي الفاضل للرازي عن أبي الدرداء عن غزن فارس الكتاب وإنما جده فجهول قال البخاري في تاريخه جده من ولد أمهاني عن أبي صالح عن أمهاني روى عنه شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي له يسمعه جده من أمهاني ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام التطوع وأخرج منه قبل تمامه أما هارون فجهول الحال قاله ابن القطان واختلفت في نسبة فضيل بن أمهاني وقيل ابن أمهاني وقيل ابن أمهاني وهذا وهم فانه لا يعرف لها بنت ، وقال النسائي اختلفت على سمك فيه وسمك ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحفيظ هذا أحسن أحاديث أمهاني وإن كان لا يخرج به وقال الشوكاني في إسناده أيضاً يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدق روى الحفظ أم قال ابن الترمكاني وقد روى النسائي وغيره من غير طريق سمك وليس فيه قوله فان شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمك غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حماد بن أبي صغيرة وأبي عوانة كلاهما عن سمك وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية أبي الأحوص عن سمك وأخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمك وقد قال البيهقي في حماد بن سلمة سأء حفظه في آخره فالحقا لا لا يخرجون بما يخالف فيه ويحبون ما يفردهم عن قيس بن سعد أم قاله ، والحاصل أن حديث أمهاني ليس بقوى عند المحققين فلا يخرج به على جواز فطر صوم التطوع بعد الشرع فيه ولا على نفى القضاء أما حديث الباب الفعل فظلمه جواز الفطر بخلافه عن كماله هو رواية المتفق عندنا ونحوها والشيخ ابن الهيثم رحمه الله الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندهم على ما أخرجه مسلم في أبواب الوضوء من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل أي فليدع ، قال الطحاوي ولو كان الفطر حراماً من غير أن كان لا فضل الفطر لأجابه الدعاء التي هي سنة أم - ويؤيد ما رواه العقيلي في تاريخه الضعيف من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمر عن أبي حنيفة قال أهديت لك هدية فخصها

هل يباح الإفطار من صوم التطوع بخلافه في رواية غيره أقوال العلماء وإذا فطر بعد الشرع فهل يلزم قضاءه أم لا -

هدية وهما صائمتان فأكلتا منها فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا يوما مكانه ولا تعودا أو دوة في ترجمة محمد بن أبي سلمة المكي وقال لا يباع عليه حديثه وقد ذكرناه في معمر بن الزبير وأما مسألة وجوب القضاء فقال الشيخ ابن الهمام لنا الكنت في السنة والقياس أما الكتاب فقوله تعالى ولا تطأوا أطعمكم قال تعالى ولا تطأوا أطعمكم ما كتبنا لها عليكم إلا أن تكتبوا من الله فمأزحوها حتى رعايتها الكنية سئقت في معمر بن زهير على عدم رعاية ما التزموه من القرب التي لو كتبت عليهم والقدر المؤدى عمل كذلك فوجب صيانتها عن الإبطال بمحدثين النصيان فاذا أضر وجب قضاءه فعاديا عن الإبطال، أم؟ أما السنة فقال الأئمة منها ما رواه الترمذي قال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا كثير بن هشام حدثنا جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أنا وحصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتبهنا به فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرنا إليه حصة وكانت ابنة أبيها فقالت يا رسول الله أنا كننا صائمتين فعرض لنا طعام فاشتبهنا به فأكلنا منه فقال اقضيا يوما آخر مكانه ورواه أبو داود والنسائي أيضا من رواية يزيد بن الهادي عن زيل مولى عروة عن عائشة قالت أهدى لي حصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله أنا أهديت لنا هديتنا فاشتبهنا بها فأفطرنا فقال لا عليكم ما صوما مكانه يوما آخر وأخرجه النسائي من رواية جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وأخرجه أيضا من رواية يحيى بن أيوب عن اسمعيل بن عتبة قال وعندي في موضع آخر وإسماعيل بن إبراهيم عن الزهري عن عروة عن عائشة قال يحيى بن أيوب حدثني صالح بن كيسان عن الزهري مثله قال النسائي وحدثني في موضع آخر عن صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد مثله، فإن قلت قال الترمذي رواه مالك بن انس ومعمر بن عبد الله بن عمر زياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة فهذا وقال الترمذي أيضا في العلل سألت محمد بن يحيى البخاري عن هذا الحديث فقال لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا قال وجعفر بن برقان ثقة وروى عنه في الحديث وكذا قال محمد بن يحيى الذهلي لا يصح عن عروة وقال النسائي في سننه بعد أن رواه هذا خطأ وقال بوجوه خالته بعد ذكره لهذا الحديث من رجليه صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد على يحيى بن أيوب وهو صالح واسماعيل بن إبراهيم مازك الحديث وجعفر بن برقان في الزهري ليس بشي وسفيان بن عيينة وصالح بن أبي الأخصر في حديثهما خطأ كثير قال وحافظ ابن شهاب يروونه مسلا - قلت وقد وصله آخرون فجعل عن الزهري عن عروة عن عائشة وهو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين ومحمد بن إدرية وصالح بن أبي الأخصر واسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان وحجاج بن اسباط واذا دار الحديث بين الأقطاع والأقوال فطريق الاتصال أولى وهو قول الأكثرين وذلك لأن طريق الأقطاع ساكت عن الرواية وحالها صا في طريق الاتصال بيان له ولا معارضة بين الساكت والناطق ولأن سلمنا أنه دوى مسلا أنه روى وقد وافقه حديث متصل وهو حديث عائشة بنت طلحة رواه الطحاوي قال حدثنا المنزني قال حدثنا الشافعي قال حدثنا سفيان عن طلحة بن يحيى عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله أنا قد خبأت لك حيسا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قريبه سأصوم يوما مكان ذلك قال محمد هو ابن إدريس سمعت سفيان عامة مجالستي أياه لا يذكر فيه سأصوم يوما مكان ذلك قال ثوراني عرضت عليه الحديث قبل أن يموت بسنة فأجاب فيه سأصوم يوما مكان ذلك ورواه البيهقي في سننه البكاء من طريق الطحاوي في كتابه المعربة أيضا، وقد صحح عبد الحق هذا الزيادة سأصوم يوما مكان ذلك كما في المرقاة ففي هذا الحديث ذكر القضاء فيؤيد حديث الزهري الدال على وجوبه لكن قال أحمد أن هذا الحديث قد رواه جماعة عن سفيان دون هذه اللفظة ورواه جماعة عن طلحة بن يحيى دون اللفظة منهم سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وعبد الواحد بن زياد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعليل بن عبيد وغيرهم وأخرجه مسلم في صحيحه من عبد الواحد وغيره دون هذه اللفظة وقال البيهقي في السنن الكبير رواية هؤلاء تدل على خطأ هذه اللفظة قال العيني وهذا الصواب الجاهل منه أن يخطئ ههنا أمامه الشافعي ويخطئ مثل سفيان بن عيينة والشافعي أمام ثقة وروى هذه اللفظة من مثل سفيان الذي هو من أكبر شيوخهم ثم لم يذكر خلافا عنه ثم يلفظ بعثل هذا الكلام البغيح لاجل تضعيف ما احتج به الحنفية ونقص عينية من جهة الشافعي ومن جهة شيخه وليس هذا من دأب العلماء التراسخين فضلا عن العلماء المقلدين، أم قلت ولكن في تهذيب التهذيب قال ابن عمار سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة فمن سمع منه في هذه السنة ورواه فسمعه لأشياء - قال يحافظ وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئا يصح أن يكون سببا لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة وذلك ما رواه أبو سعد بن السعدي في ترجمة اسمعيل بن أبي صالح المؤدق من ذيل تأييد بغداد بسند له قوي إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد يقول قلت لأبى عيينة كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزبد في أسأده وتفقص منه فقال عليك بالسامع الأول فاني قد سمعت وقد كرا بومجيب الرازي في زيادة

الدليل على وجوب قضاءه بالطريق إذا انفصل بعد الشروع

قال طلحة فحدثت عما هذا بهذا الحديث فقال ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شئنا مضاهها وان شاء أمسكها وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم فانا انما يومًا آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حيس فقال أريتيه فلقد أصبحت صائمًا فأكل وحل شئنا عمرو بن محمد التميمي حدثنا سمعنا من ابن ابراهيم عن هشام القرطبي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عهده ما شرع فيه وأبطله، ام - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقدم في الأصول، وقال الشيخ ابن الهمام والكل (أي كل) في تفسير الآية من الأقوال) فيبعد ان المراد بالأبطال إخراجها عن ان ترتب عليها فائدة أصلاً كما هو ترجيح وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية بأعتبار المراد دليل على منع هذا البطلان بل دليل على منع بدون قضاء فتكون دليل روية المنفعة على ما تقدمت من انما أهاجته القطر مع إيجاب القضاء ولهذا اعتدنا بها لان الآية لا تصلح باعتبار المراد منها على سوي ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد مر والطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر صحابه انه صام ثم خرج عليه رؤسه يقطر فقالوا لا ترك صائمًا قال بلى ولكن مرتب لي جارية لي فأصبتها وكانت حسنة فهمت بها وانا فاضيتها يومًا آخر وأخرج ابن خزيمة في المحلى من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يومًا على الصحابة فقال اني أصبحت صائمًا فمرت لي جارية فوكت عليها فماتت قال فلو رأوا ما شكوا عليه وقال له على رضى الله عنه أصبت حلالاً ولا تقضيه يومًا مكانه قال له عمر رضى الله عنه أنت احسنهم فتياً وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان بن عيسى عن ابن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشاً شديداً فأفطر فسأل عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمروه ان يقضيه يومًا مكانه وروى وجوب القضاء عن أبي بكر وعمر على ابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وامرأة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبيرة في قول ابن حنيفة ومالك وإبي يوسف ومحمد رحمهم الله - قال ابن الهمام واما القياس فحله الجرح والعرق النفلين حيث يجب قضاءها اذا أفسد، ام - فالمراد عند من أنصف وامع وجوب القضاء وهو لا حوط - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله تعالى في الآية بمنزلة امرئ لا هذا مقول مجاهد في هذه الآية وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب بهال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصدق بجزءه وأمسك بجزءه قوله أريتيه الخ امر من الأرادة وفي رواية ادنيه وارنيه كناية عنها لان ما يكون قريناً يكون مرثياً ذكره الطبري قوله فقد أصبحت صائمًا الخ قال القارئ أي مريد للصوم وقال بعضهم المراد الصوم اللغوي ومعناه لم أكل بعد شيئاً وقال ابن الملك أي كنت نويت الصوم في أول النهار قال القارئ وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وتقدم بيان الخلاف فيه باب أكل النسي وشرب جماعة لا يفطر قوله عن هشام القرطبي الخ هو هشام بن حسان الأزدي القرطبي وهو عبد الله البصري وقد مر في هذا الحديث البخاري الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام بن عمار عن ابن سيرين ولونيبه فظن الحافظ ثم هشام الدستوالي أي هشام بن ابي عبد الله أبو بكر البصري والنظار انه وهم والله اعلم - قوله فليتم صومه الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الأكثرين ان الصائم اذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا يفطر ومن قال بهذا الشافعي وابو حنيفة ودأود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاء والا واعي الليث يجب القضاء في الجماع دون الأكل وقال احمد يجب في الجماع القضاء والكفارة ولا شيء في الأكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً وهو القياس فان الصوم قد فات ركنته وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه أمر بالأستمرار معنى الذي يتصور ما وظاهر حمله على الحقيقة الشرعية فيمتسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بجمل الى قول ابن القضاة ان معنى قوله فليتم صومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفق القضاء قال وقوله قائماً اطعمه الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادر منه سلب الاضافه اليه فلو كان أظفر لأضيف الحكم اليه قال وتعلق الحكم بالأكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادراً بالنسبة إليهما وذكر الخالي لا يقتضي مفهوماً وقد اختلفت فيه القائلون بأن أكل النسي لا يوجب قضاءً واختلف القائلون بالافساد هل يوجب القضاء الكفارة او لا مع اتقانهم على ان أكل النسي لا يوجبها ولا ركل ذلك على قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الأكل ومن اراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فاعطى طريقه

عَنْكَ اللَّهُ بِمَعَاذِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ وَلَا أَفْطَرُهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِّثَنَا جَدُّهُ عَنْ أَبِي يُوَيْسَ وَهْشَامٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ جَدُّ وَاطْنُ الْيُؤَيْسِ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ أَفْطَرْتُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانُ **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَدُّهُ عَنْ أَبِي يُوَيْسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْنَادِ وَهْشَامًا وَلَا جَدُّهُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ مِلَّةٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ أَفْطَرْتُ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مِلَّةٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَطْلُعَ شَهْرٌ مِنْ صَوْمٍ قَالَتْ عِيَاضُ فِيهِ أَنْ صَوْمَ النَّفْلِ غَيْرُ مَخْصُصٍ بِوَقْتٍ بَلِ السَّنَةِ كُلِّهَا وَقَدْ لَهَ قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ أَنْ كُنَّا نَعْنِي عَنْ الْمَوْتِ وَالْآخِرَةِ لِسَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَعْنَتُهُ لثَلَاثَ بَقِيْنَ مِنَ الشَّهْرِ تَبْدَأُ بِثَلَاثِ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَآذِرًا إِلَى أَنْ مَاتَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثَ لَادَامَ الرِّسَالَةَ فَلَمَّا أَتَاهَا مَضَى إِلَى مَا وَارَاهُ وَمُسْتَقَرُّهُ قَوْلُهُ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ إِلَى دَاوَعِهِ عَلَيْهِ وَكَلَّا قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرْتُ إِلَى دَاوَعِهِ عَلَيْهِ قَالَهُ السُّدِّيُّ قَوْلُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيَّ النَّفْلِ مَتَابَعًا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ قَوْلُهُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيَّ الْبَلَاءِ قَالَ التَّوَيْمِيُّ رَمِىَ الرُّوَاةُ فِي نَقْلِ بَالْتُونَ وَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّسْرِ عَلَى الْخَطِّابِ كَأَنَّهَا تَقُولُ أَنْتَ أَيُّهَا السَّامِعُ لَوِ ابْصُرْتُهُ - قَوْلُهُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ أَيَّ الْبَلَاءِ بَرِيدٌ أَنْ يَصُومَ وَفِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصِمِ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ تَقْدِيرٍ بِهِ فَيُشِيرُ عَلَى الْأُمَّةِ وَهُوَ هِمٌّ رُفِعَ رَجِيمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ لَمْ تَرَمْ ذَلِكَ لَاقْتَدَرُ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَامَ وَطَبِخَ لِمَنْ أَقْدَرُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَيَّ أَكْثَرَ لِلنَّصَبِ وَهُوَ ثَانِي مَقُولٍ رَأَيْتُ وَقَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامًا وَالْمَجْعُوعُ كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَوُّعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي رَمَضَانَ قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ قَالَ الْخَافِظُ وَهَذَا يَسْتَبِينَ أَنْ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ ابْنِ دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ ثَانِيًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيَّ كَانَ يَصُومُ مَحْظُهُ وَلَقَدْ لَمْ تَرَمْ بِهِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يَقُولَ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ قَامَ فَلَنْ لَيْلَتِهِ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ قَدْ تَعَشَّى وَاسْتَقْبَلَ بَعْضُ أَمْرٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَدَلًا وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّايَةَ الْأُولَى مَسْقُوتَةٌ لِلثَّانِيَةِ مَخْصُصَةٌ لَهَا وَإِنْ الْمُرَادُ بِأَجْمَلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ عِيَاذٌ قَلِيلٌ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ وَاسْتِعْلَاقِ الطَّبِيعِيِّ قَالَ لَنْ الْكُلَّ تَأْكِيْدًا لِدَوَادَةِ الشُّمُولِ وَدَفْعِ الْجَوْرِ وَتَقْصِيرِهِ بِالْبَعْضِ ضَائِفَةً لَهُ - أَمْ - قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنَّ الْأَسْتِجَادَ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْحَرْثَ يَفْسَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسْمَاءِ وَالْخُرُوجِ مَقْعَدٌ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَةِ وَقَدْ لَقِيَ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الْعَرَبِ وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ قَالَ الطَّبِيعِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مَحْظُهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ تَوْهِيْدِهِ وَجِبَابِ كُلِّهِ رَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَشَاءِهِ طَوْرًا فَلَا يَخْلُفُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُرُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّ ابْنَ مِلَّةٍ قَالَ قَوْلُ عَائِشَةَ عَلَى الْمِيَالِغَةِ وَالْمُرَادُ الْأَكْثَرُ وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرْتُ عَنْ أَوَّلِ أَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرْتُ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ - أَمْ - وَلَا يَخْفَى كَلْفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ وَثَوْبُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ الْمُنْقَدَرُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانُ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآخِرِ فِي الْبَابِ اخْتَلَفَ فِي حِكَايَةِ أَكْثَرِ مَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَقِلُ عَنْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَبِيلِهِ وَغَيْرِهِ فَيَقْضِيهَا فِي شَعْبَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ ابْنُ لُطَّالٍ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ - وَقِيلَ يَصْنَعُ ذَلِكَ لِعَظِيمِ رَمَضَانَ وَوَدْفِهِ حَدِيثٌ آخَرُ خِلَافَ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ وَفِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةُ بْنُ مَوْسَى وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ وَبِإِصْحَاقٍ هُوَ مَعَارِضُ الصَّحِيحِ كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَادِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسْنَاهُ كُنْ يَقْضِيْنَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحِكْمَةِ فِي كُنْ يَصْنَعُ

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهر من السنة أكثر صياماً منه فشعبان وكان يقول خذوا من الأعمال ما تطيقون فان
الله لن يبل حتى تموتوا وكان يقول احب العمل الى الله ما دام عليه صاحبه وان قل **حديثنا** ابو الربيع الزهراني حدثنا ابو عروبة
عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان وكان يصوم اياماً
صام حتى يقول القائل لا والله لا ينظر ولا يفطر حتى يقول القائل لا والله لا يصوم **وحديثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع
عن عبد الرحمن بن شعيب عن ابي بشر عن ابي الاسود وقال شهر رمضان سنة من ذل المدينية **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن
قضاء رمضان الى شعبان لانه ورويه ان ذلك لكونه كن يشغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يقصد رمضان وصومه
مفتوح وكان يكثرون الصوم في شعبان قبل ما يصومون في شهرين غيره لما يقوته من الطلوع برك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديثنا **حديثنا** محمد بن
النسائي وابو داود وصحيفة ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لراك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال في ذلك شهر يغفل الناس
عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع عني انصاؤه والمراد بالرفع الرفع الخاص وورق الرفع العام بركة وعشياً
قال في المواهب شرحه فبين صلى الله عليه وسلم وجهاً لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه
لما كتبه احاط به (شهران عظيمان الشهر الحرام) رجب وشهر الصيام اشتغل الناس جميعاً فصام مغفراً عنه) مع رفع الأعمال فيه الى الله (وكثير من
الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روي ابن وهب بسند عن عائشة قالت ذكر
لبنى صلى الله عليه وسلم اناس يصومون شهر رجب فقال لهم هم من شعبان (وفي احياناً الوقت المغفول عنه بالطاعة فرائض منها ان تكون) اي الطاعة
(اخفوا واخفوا الخافل واسرارها افضل لا سيما الصيام فانه سر بين العبد ورببه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تتأني بما تشاهد من
احوال بني الجنس فاذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذ كثرت الغفلات اهلها تأني بعد عوم الناس فيشق على النفوس المستيقظين
طاعتهم فقلة من يقتدى بهم) وفضل العمل أشق وأثقل وان المنفرد بالطاعة بين الغافلين قد يرفع به البلاء عن الناس (وقد روي في صيام صلى الله
عليه وسلم شعبان صفة أخرى وهو انه تنعيم فيه الأجال) اي تغفل وتفرغ اسلم من يموت في تلك الليلة المثلثة من العام والقبل عن اسماء من سمعت من
أم الكتاب فيكتب في صحيفة ويسلم الى ملك الموت (فرى) عند ابي يعلى والخطيب غيرها (راسدا فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى
الله عليه وسلم في شعبان فقلت يا رسول الله ارأى أكثر صيامك وشعبان) وفي رواية أخرى احب الشهور اليك ان تصوم شعبان (قال ان هذا الشهر يكتب فيه
ملك الموت اسماء من يقبض فاحب ان لا ينسى اسمي الا وانا صائم) وفي رواية ابي يعلى ان الله يكتب كل نفس صفة تلك السنة فاحب ان يأتي اجل وانا
صائم اي يأتي كتابي اجلي وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرضي لصاحبها الموت على الخير وان من اولئك العبادة الصوم لانه يروض النفوس ويؤتو
الباطن ويلفرغ القلب للحضور مع الله (وقد روي مسلاً) عن التابعي بن زكريا عن عائشة (وقيل انه احم) من وصله بذكرها (وقد قيل في صوم شعبان معنى
آخر وهو ان صيامه كالتميز بين صيام رمضان لا يدخل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد تمرن الصوم واعتاده ووجد بصيام شعبان قبل رمضان
حلاوة الصوم ولذته فدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط) انتهى - قال الحافظ ولا تناقض بين هذا وبين ما تقدم من الاحاديث في التي عن تقدم رمضان
يصوم اياماً او يومين وكلاما جاء من النبي عز وجل نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر ان يحل النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخل تلك الايام في صيام احتياجه وفي الحديث
دليل على فضل الصوم في شعبان واجبة النوى عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم مع قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه محتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر
عمر فلو تمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعتداء بالسفر المرض مثلاً ما منع من كثرة الصوم فيه (ام تنبيه) قال العيون واما الاحاديث التي
في صلة النصف من شعبان فذكرها الخطيب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند المحدثين مقتطع اي منقطع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين
ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة متفاوتات فابا الصلاح يزعم ان لها اصلاً من السنة وابن عبد السلام ينكره واما الواقفي في تلك الليلة
فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك من يحيى بن خالد بن برمك انهما كانا مجوساً فادخلا في دين الاسلام ويا يهود به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الكامل
وذكرت له ذلك قطع جابر هذه البدعة المجوسية من سائر أعمال البلاد المصرية **قوله** خذوا من الأعمال ما تطيقون اي تطيقون الدوام عليه لا الضميمة واجتنبوا
التمتع في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبيانها واحتجاجاً بآفة فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره من كتاب الصلوة قبل كتاب
الترامة واحاديث القرآن فلا يراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك للحديث الاشارة الى ان صيام صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأني به فبذلك من اطاق ما كان يطبق
ان من اجد نفسه في شئ من العبادة خشى عليه ان يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان تلت اولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت
فالتقليل الدائم افضل من الكثير المنقطع **قوله** لن يبل حتى تموتوا اي لا يرفع اليكم اي لا يعرض عنكم ولا يقطع الاقبال بالرحمة عليكم وقد مر شرحه مبيناً

عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً قال فشدت عليّ قال وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تجد عفا
لعلك يطول بك عمر قال فصرت الى الذي قال لي النبي صلى الله عليه وسلم فلما كبرت وددت اني كنت قبلت رخصة نبي الله صلى
الله عليه وسلم **وحدثنى** زهير بن حرب حدثنا زكريا بن عباد حدثنا حنين بن يحيى بن ابي كثير عن هذا الاسناد
وزاد فيه بعد قوله من كل شهر ثلاثاً خياماً فان لك بكل حسنة عشر مثلاً لها فذلك الدهر كله وقال في الحديث قلت وما
صوم نبي الله داود قال نصبت الدهر لم يذكر في الحديث من قراءة القرآن شيئاً ولم يقل وان لزورك عليك حقاً ولكن قال وان
لو كذبت عليك حقاً **وحدثنى** القاسم بن زكريا حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني
زهر عن ابي سلمة قال واخبرني قد سمعته انا من ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن
في كل شهر قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في عشر ليلة قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في سبع ولا تزدد على ذلك **وحدثنى**
احمد بن يوسف الازدى حدثنا عمر بن ابي سلمة عن الاوزاعي قراءة قال حدثني يحيى بن ابي كثير عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني
ابو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله لا تكن بمثل فلان
قوله فشدت الخ اي على نفسي قوله فشدت عليّ الخ بصيغة المجهول قوله فلما كبرت الخ كبير الباء يقال كبير من باب علم وهذا قوله
واما كبير بالضم مجيء عظم وهو من باب حسن يحسن قوله وددت اني كنت الخ سبق معناه قرياً - قوله وان لولدت عليك حقاً الخ ومن حق الاولاد
الرفق بهم والالتفاق عليهم وشبه ذلك قال النووي فيه ان على الاب تأديب ولذا وتعليمه ما يحتاج اليه من وظائف الدين وهذا التعليم واجب على الاب
وسائر الاولاد قبل بلوغ الصبغة الصبية نص عليه الشافعي واصحابه قال الشافعي واصحابه وعلى الامهات ايضاً هذا التعليم اذا لم يكن اب لانه من باب
التربية ولهم مدخل في ذلك واجرة هذا التعليم في مال الصبي فان لم يكن له مال فعله من تكملة نفقة لانه مما يحتاج اليه والله اعلم - قوله اني
اخذت قوة الخ اي على اكثر من ذلك قوله عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهير الخ وفي صحيح البخاري مولى بني زهر وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ذكر
ابن حبان في الثقات انه مولى الاخنس بن شريق الثقفي وكان الاخنس ينسب زهيراً لانه كان من خلفاء حمير وجرم جماعة بان ابن ثوبان عامر فلهذا
كان ينسب عامراً بالاصالة وزهيراً بالحلف ونحو ذلك والله اعلم **قوله** قال واخبرني قد سمعته الخ قالوا ذلك هو يحيى بن ابي كثير قال الاسما على
خالفت ابا بن يزيد الطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن ابا بن يحيى عن محمد بن ابراهيم التيمي
عن ابي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله اقرأه في شهر قال اني اجد قوة قال في عشرين قال اني اجد قوة قال في عشرين قال اني اجد قوة قال في سبع ولا تزدد على
ذلك قال الاسما على ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابو سلمة بغير واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن ابي كثير كان يتوقف في قتل
ابي سلمة له ثور ذكر انه حدث به ابا الحسن كان يصرح بتجديده ثم توقف وتحقق انه معه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة ابا بن
شيبان اخف من ابا بن او كان عند يحيى عنهما ويؤيد اختلاف سياقه كذا في الفتح وقد تقدم في الباب من طريق عكرمة بن عمار عن ابي سلمة مصرحاً
بالسماع بغير توقف في قصة الصيام وقصة القرآن والله اعلم - قوله اقرأ القرآن في كل شهر الخ المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان
المقصود وقت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بغيره وذلك قيل ان ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله لانا نقول سلتنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه
الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول ليتني وقيلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اضاف الذي نزل آخره الى ما
نزل اوله فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذاك وهو عظمه وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم - قوله ابن الحكم بن
ثوبان حدثني ابو سلمة الخ هو عمر بن الحكم بن ابي الحكم واسم ابي الحكم ثوبان وقد تابع عمر بن ابي سلمة على زيادة ابن الحكم بن يحيى وابي سلمة ابن ابي العشر
ذكر البخاري تحليفاً قد اخرج البخاري بأسناده من طريق عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي قال حدثنا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن قال
واسطة قال الحافظ ونسبه البخاري على ان قيادة عمر بن الحكم بن المزيدي متصل بالاسناد لان يحيى قد صرح بسماعه من ابي سلمة ولو كان بينهما
واسطة لم يصرح بالتحديث قال وظاهر صحيح البخاري ترجيح رواية يحيى عن ابي سلمة بغير واسطة وظاهر صحيح مسلم مخالفة لانه اقتصر على الرواية
الزائدة والراجح عند ابي حاتم والدارقطني وغيرهما صحيح البخاري وقد تابع كلام المرأتين جماعة من اصحاب الاوزاعي فالاختلاف منه وكثارة
كان يحدث به على الوجهين فيعمل على ان يحكي حله عن ابي سلمة بواسطة ثورته فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم **قوله** لا تكن بمثل
فلان الخ الباء نامة قال الحافظ لما وقع عليه تسميته في شيء من الطرق وكان اجماع مثل هذا لفصل استرة عليه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
لم يقصد شخصاً معيناً وانما أراد تنفير عبد الله بن عمر من الصنيع المذكور قال العيني وهو الظاهر ان الابهام من احاد الرواة - والله اعلم

كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحديثي محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح قال سمعت عطية بن عمار
 أبا العباس أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أصوم أشكر وأصلي الليل فامأرسل
 إلي وأما لقيته فقال ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر وتصل الليل فلا تفعل فإن لعينيك حظاً ولنفسك حظاً ولاهلك حظاً
 فصمت وأقبط وصل وتروى من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تسعة قال أني أجدني أقوى من ذلك يا نبي الله قال صوم صيام
 داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر إذا لاقى قال من لي بهذه
 يا نبي الله قال عطاء فلا أدري كيف ذكر صيام الأبد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصام من صام الأبد لا يصام من صام الأبد
 قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل أي بعض الليل قال الحافظ وسقط لفظ من من رواية الأثر وهو مرادة قال ابن العربي
 في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجباً ولو كان واجباً لم يكن ثوابه بهذا المقدار بل كان يذهب ما بلغه من ثوابه واستحقاق الثواب
 على ما اعتاده المرء من الخير من غير تغريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة قوله فامأرسل الخ وأما لقيته الخ من غير إرسال
 قال الحافظ شك من بعض روايته (أي أياها) قال عبد الله كذا وأما قال كذا) وغلط من قال أنه شك من عبد الله بن عمرو لما سألني من أنه صلى الله عليه وسلم
 وسلم قصة إلى بيته فدل على أن لقاءه أياها كان غرض قصد منه إليه والله أعلم قوله فان لعينيك حظاً الخ أي نصيباً قوله ولا يفتر إذا لاقى
 أي لا يهرب إذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا عقيب ذكر صومه إشارة إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يهلك البدن ولا يضعفه بحيث يضره عن
 لقاء العدو بل يستعين بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجعل مشقة الصوم في يوم الصيام كانه لم يحدث بحيث
 يصير الصيام له عادة فإن الأمر إذا صار عادة سهلت مشاق قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ أي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام
 لا سيما عدم الفطر قال النووي معناه هذه الخصلة الأخيرة وهي عدم الفطر أصعب على كيف لي تحصيلها قوله فلا أدري كيف ذكر صيام الأبد الخ
 يعني أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصة إلا أنه حفظ فيها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يصام من صام الأبد وقد ذكرنا في
 وأجل هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا يصام من صام الأبد الخ قال ابن التين استدلل على كراهة صوم الدهر من هذه القصة
 من أوجه غيبه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وأمر بأن يصوم ويفطر وتوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على صام الأبد وقيل معنى قوله لا يصام من صام
 أي ما صار كقولته تعالى فلا صلتي ولا صلته وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا يصام ولا أفطر ما صام وما
 أفطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من أحد رواياته ومقتضاه أنما يحسن واحد الخلف بالنفي أنه لم يحصل إجماعاً للصوم لمخالفته
 ولم يفطر لانه أسسك، وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب البخاري وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن أبي شيبة
 بأسناد صحيح عن أبي عمرو الشيباني قال بلغ عشرين رجلاً يصوم الدهر فأتاه قعلا بالدرّة وجعل يقول كل يا دهرى ومن طريق أبي إسحق التميمي
 ابن أبي عيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأى هذا أصحاب محمد لو جوه واحجوا أيضاً يحسن إلى موسى رفعه من صام الدهر ضمنت
 عليه جهنم وعقد بيده أخرجه أحمد النسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهر أنها تضيق عليه حصره فيها لتشديد على نفسه وحمله عليها أو
 رغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضيه الوعيد الشديد فيكون حراماً وإلى الكراهة مطلقاً
 ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا يصام من صام الأبد أن كان معناه الدعاء فيأديج من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان
 معناه الخبر فيأديج من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم شرماً لم يكتب له الثواب لو جوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لأنه نفي
 عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفي النبي صلى الله عليه وسلم وعاد صاحب الدليل المختار صوم الدهر من المكروه تنزيهاً
 وفي الخلاصة إذا أفطر في الأيام المخفية المختار أنه لا بأس به، وفي البدل أنه قال بعض الفقهاء من صام سائر الأيام وأفطر يوم الفطر ولا ضير وإياها
 التشريق لا يدل على أن النفي ورد عليه أبو يوسف فقال ليس هذا عندى كما قال والله أعلم، هذا قد صام الدهر كأنه أشار إلى أن النفي عن صوم
 الدهر ليس لمكان صوم هذه الأيام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدي إلى التبتل المنهي عنه والله أعلم وفي جميع
 الروايات عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه روى الطبراني في الكبير وأسانيد حسن وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر
 وحملوا أخبار النبي على من صامه حقيقة فانه يدل على فيه ما حرم صومه كالعيد في هذا اختياراً من طائفة تروى عن عائشة نحوه وفيه نظر
 لأنه صلى الله عليه وسلم قد قال جازاً لمن سأله عن صوم الدهر لا يصام ولا أفطر وهو يؤذن بأنه ما أجرو ولا أشرو من صام الأيام المحرمة لا يقال فيه
 ذلك لأنه عند من أحاز صوم الدهر لا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحباً وحراماً وإيضاً فإن أياماً لم تحرم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرماً

كراهة صوم الدهر من المالكية

أصام من صام أبدا وحل ثنيه محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريح بهذا الأسناد وقال إن أبا العباس الشافعي أخبره قال
 مسلم أبو العباس السائب بن فروخ من أهل مكة ثقة عدل **وحل ثنيا** عبد الله بن معاذ حدثني أبي حدثنا شعبة عن جبيب بن عبد العباس
 في بمنزلة الليل **صيام** الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علمت تحريمها ولا يصلم الجواب بقولهم لأصام ولا أفطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون
 إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب الجهمي قال السبكي أطلقوا صيامنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حصة
 ولم يفوت أهل المراد الحق الواجب أو المندوب يتبعه أن يقال إن علمه أنه يفوت حقا واجبا حرم وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أو لم يصير كره أن
 كان يقوم مقامه فلا وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجى ذكر العلة التي جازى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه أنا فقلت
 ذلك هجرت عينك ونفقت نفسك، وأجاب عن حديث أبي موسى المتقدم كونه بمنزلة صفة صفت عليه فلا بد خلها فلهذا يكون على بعضه عن أو ضيق
 عنه وهذا التأويل حكاه الأثر عن عيسى بن دوحى روى عن أحمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيق
 فلا بد خلها ولا يشبه أن يكون على ظاهره ويخرج هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الظهور
 بالصوم ضيق الله عليه لنا فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرأ بالعبادة، قال الحافظ والأولى إجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقا واجبا
 بذلك فإنه يتوجه إليه الوعيد وقال الشيخ الأثيري ويحتمل أن يراد بحديث أبي موسى صوم الدهر بحكم التنزيل كما إذا صام من شهر ثلاثين ومضى الضيق
 هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله أعلم. ومن مجتهد أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فإن الحنة بعشر مثاقيل وذلك صيام الدهر
 وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وابتدعه شيئا من شؤله فكأنما صام الدهر قالوا فذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شابهه وإنما هو مطلوب
 وتعقب بأن التشبيه في الأصل المقدر لا يقتضيه جواز فضله عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثين وستين يوما
 من المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في النعم، قلت وظنير ما قال في حق من
 لم يستطع البقاء فان الصوم له وجاد والوجاء الاختصاص وهو مني عنه وفي حديث أبي حنيفة عن علي بن الجهم أنه قال إنه ذهب إلى أن صيام الدهر كمال
 تفسير ابن كثير من سرية الحديث قال الحافظ ثم اختلفت الجازون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم واحد أو فطر يوم واحد أو فطر
 جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا فيكون أكثر اجرا وكان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي وأما دليل بشرط أن لا يصوم
 الأيام المنهي عنها وإن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجرا على نفسه فإذا من ذلك فالصوم من أفضل الأعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل
 وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الأعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحق والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء بعبادة
 أو قضاء العادة التقصير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفائت من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالأولى التقصير المحكم الشارح
 ولما دل عليه ظاهر قوله لا أفضل من ذلك وقوله إنما حل الصيام من الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية إلى أن صيام داود أفضل وهو
 الحديث بل صريحه ويترجم من حيث المخذ أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يلتصق عليه بل قصفت
 شهرته عن العمل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب غائرا وأما تأوله في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد عجالات من يومهم يوما ويفطر يوما فإنه يتقل
 من فطر إلى الصوم ومن صوم إلى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه اشق الصيام وأيسر مع ذلك فالأمر من تقويت الحق كما تقدمت الإشارة
 إليه فيما تقدمت قريبا في حق داود عليه السلام ولا يفتر إذا لاقى لأن من أسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك أن سحر الصوم يهلكه وعلى ذلك يحمل قول
 ابن مسعود في ما رواه سفيان بن منصور بإسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام فقال إنى أخاف أن يضيضي عن القراءة والقرابة أحب إلي من الصيام
 نعم، افترض أن شخصاً لا يفوته شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت حقا من الحقوق التي خوطب بها لم يجد أن يكون في حقه أبجر وأما ذلك
 أشار ابن خزيمة فترجى الدليل على أن صيام داود إنما كان أعلى الصيام وأحبته إلى الله لأن فاعله يؤدي حتى نفسه وإلهام وزاد أيام فطر عجالات
 من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتصره في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أبجر وهو هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فمن يقتضي
 سألته أكثر من الصوم أكثر منه ومن يقتضي حاله أكثر منه ومن يقتضي حاله المزيج فعليه حتى إذا اشخص الواحد قد تختلف
 عليه الأحوال في ذلك وإلى ذلك أشار الغزالي أخيراً والله أعلم بالصواب - **قوله** ثقة عدل إلى وفي البخاري كان لا يتم في حديثه قال الحافظ
 فيه إشارة إلى أن الشافعي بصل دان يتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلكه المبالغة في الظاهر وغيره فأخبر الراوي عنه أنه كان يكثر شاملاً
 كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يحتمل مزيه من الحديث النبوي ويحتمل فعلها هو ما عرفت من ذلك والثالث أن يكون ذلك المكان مرغوباً عنه
 والواقع أنه نجة عند كل من أخرج الصحيح وأصح بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون **قوله** حدثنا شعبة عن جبيب بن عبد العباس هو جبيب بن

أخوات العلماء في حرماتهم أفضل
 صليهم يوم فطرهم وأفضل

سمع عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله انك لتقوم الدهر تقوم الليل في انك اذا فعلت لك هجعت له العين ونهكت لاصام من صام الا يد صوته ثلاث ايام من الشكر صوته الله بركته قلت فاني طيق اكثر من ذلك قال فتم صوم داود وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر اذا لاقى وحديثنا ابو بكر بن حنبلنا ابن بشر عن مسعر بن حنبلنا حبيب بن ابي ثابت بن عبد الله بن ابي اسحاق قال قلت لعبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم انك تفرح انك تقوم الليل وتقوم النهار قال اني افعل ذلك قال فانك اذا فعلت ذلك هجعت عينك ونهكت نفسك لعينك حق ولنفسك حق ولاهلك حق ثم وثق وصم وافطر وحديثنا ابو بكر بن حنبلنا ابن شيبه وزهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلوة الى الله صلوة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سلسله وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً وحديثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان عمر بن اوس اخبره عن عبد الله بن عمر بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم نصف الدهر احب الصلوة الى الله عز وجل صلوة داود عليه السلام كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثلثه ثم يرقد آخره ويقوم ثلث الليل بعد شطره قلت لعمر بن دينار وعمر بن اوس كان يقول يقوم ثلث الليل بعد شطره قال نعم وحديثنا يحيى بن اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد بن ابي قلابة قال اخبرني ابوالمسلم قال دخلت مع ابيك على عبد الله بن عمر فحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره صومي قد دخل على فالتفت له وسادة من ادم حشوها ليف فجلس على الارض وصارت الوسادة بيني وبينه فقال لي اما يكفينك من كل شهر ثلثة ايام

الي ثابته قوله هجعت له العين انما يفتر الجهم اي غارت او وضعت لكثرة التور قوله ونهكت انما يفتر الهاء اي هزلت وضعت قوله ونهكت له النفس انما يكبر لفاء اي لعبت وكلف قوله ولنفسك حق انما تعطيها ما تحتاج اليه ضررة البشرية مما اباحه الله للانسان من الاكل والشرب والراحة التي يقوم بها يدنه ليكون عون على عبادة ربه ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى لكن ذلك يختص بالتعاقبات القلبية قوله ولاهلك حق انما تنظر لهم فيما لا بد لهم من امور الدنيا والاخرة والمراد بالاهل النروجة او اعتد من ذلك مما يترجمه نفقته قوله عن عمر بن عمر بن اوس ان عمر الاول هو ابن دينار كما بينته في الرواية الثانية وعمر بن اوس الشقيق الطائفي هو تابعي كبير قوله احب الصلوة الى الله صلوة داود وحديثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان عمر بن اوس اخبره عن عبد الله بن عمر بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم نصف الدهر احب الصلوة الى الله عز وجل صلوة داود عليه السلام كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثلثه ثم يرقد آخره ويقوم ثلث الليل بعد شطره قلت لعمر بن دينار وعمر بن اوس كان يقول يقوم ثلث الليل بعد شطره قال نعم وحديثنا يحيى بن اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد بن ابي قلابة قال اخبرني ابوالمسلم قال دخلت مع ابيك على عبد الله بن عمر فحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره صومي قد دخل على فالتفت له وسادة من ادم حشوها ليف فجلس على الارض وصارت الوسادة بيني وبينه فقال لي اما يكفينك من كل شهر ثلثة ايام

يستخرج من نصيب القيام في بقية الليل وهذا هو النوم عند المحرم وانما صارت هذه الطريقة احب من اجل الاخذ بالرفق بالنفس التي يتخفى منها السامة وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يسلح قتيلاً حتى تموتوا والله يحب ان يديم فضله ويوالي احسانه وانما كان ذلك ارفق لان النوم بعد القيام يريح البدن وينهض من السهر ويزول الجسم بخلاف السهر الى الصباح وفيه من المصلحة ايضاً استقبال صلوة الصبح واداء النحر بشتا ما راى وانهما قريب الى عدم الرياء لان من نام السهر الاخير اصبح ظاهراً للون سليم القوي فهو اقرب الى ان يخفى عمله الماضي على من يراه اشارة الى ذلك ابن دقيق العيد وحكي عن قوم ان معنى قوله احب الصلوة هو بالنسبة الى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام اكثر الليل بل في دعوى هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الاجر بسبب زيادة العمل لكن لعارضه هنا اقتضاء العادة والحجبة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام وقدر ذلك القائل مع المقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا فالاولى ان يحكى الحديث على ظاهره وعمومه وانما عارضت المصلحة والمفسدة فقلنا ان تأثير كل واحد منهما في المحس او المنع غير محقق لنا فالطريق انما نفوض الامر الى صاحب الشرع ويجري على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا والله اعلم قوله قال نعم انما ظاهره ان هذا الترتيب بين الثلث والشرط من نصيب الراوي ويحتمل ان يكون عمر بن اوس ذكره بسند والله اعلم - قوله اخبرني ابوالمسلم ان ابن عظيم اسمه عامر فليل زيد بن اسامة الهذلي قوله دخلت مع ابيك انما هذا الخطاب لابي قلابة واسمه عبد الله بن زيد ولم أر زيد ذكرنا الا في هذا الخبر وهو ابن عمر وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجرجي قوله فالتفت له وسادة الخ يقال وسادة وساد بكسر الواو وتقولها هذيل بالهمزة بدل الواو او موضع عليه الرأس وقد يكفى عليه وهو المراد هنا - قال المصنف فيه اكمل الكبير وجواز زيادة الكبر تلميذ وتعليمه ومنزله ما يحتاج اليه في دينه وايتا التواضع وحمل النفس عليه وجواز ذكر الكرامة حيث لا يتأخر بذلك من ترد عليه قوله فجلس على الارض الخ فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستعلاء على جلسيه وفي كون

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ وَعُمَرُ بْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِلْإِسْنَةِ قَالَ أَحَدُ شَيْخَيْهِ جَعْفَرُ بْنُ شَيْخِ شَايِبَةَ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْدَانَ يَقُولُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَمْرُؤُنَا بِاللَّهِ رَبَّنَا وَبِالْإِسْلَامِ دِينَنَا وَنَحْمَدُ سُبُوحًا وَسَبِّعْتَنَا بِعَجَةٍ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا أَقْطَرُ وَلَا صَامَ وَمَا أَقْطَرُ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَقْطَرِ يَوْمٍ قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَقْطَرِ يَوْمَيْنِ قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّاهُ لَكَ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَقْطَرِ يَوْمٍ قَالَ ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهيثم وهو يوم البياض الثالث عشر الرابع عشر الخامس عشر والاربعون الحاقه بالواجب، ام نقل
وروي حديث ابن هريزة عن النسا ان كانت صائماً فصم الغراي البياض وفي بعض طرقه عند ان كانت صائماً فصم البياض ثلاث عشرة واربع
وخمس عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهال عند اصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نصوم البياض ثلاث عشرة
واربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر للنسا في من حديث جرير بن مرفوعاً صيامه ثلاثه ايام من كل شهر صيام الدهر ايام البياض صبيحة
الحديث واسناده صحيح قال الحافظ ومما رواه اصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم
ثلاثه ايام من غرة كل شهر وما روى ابو داود والنسا في من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثه ايام الاثنين
والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى فقد جمع بينهما وما قبلها اليه في ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثه ايام او يالي من ابي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر
ان الذي أمر به وحث عليه وصمى به اولى من غيره واما هو ففعله كان يعرض له ما يتغله عن مراعاة ذلك او كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل
ذلك في حقه افضل وتبرج البياض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ اعد له وكان الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة اذا وقع في
تفريق الكسوف صادف الذي يعتصم البياض صائماً فينتهي له ان يجمع بين انواع العبادات من الصيام والصلوة والصدقة بخلاف من لم يصمها
فانه لا يتأق له استعمال الصيام ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل الا ان صادف الكسوف من اول النهار ثم قال وقال شيخنا
في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البياض تسعة اقوال احدى لاتعين بل يكون تعيينها وهذا من مالك، الثاني اول ثلاثه من الشهر
قاله الحسن البصري الثالث اولها الثاني عشر الرابع اولها الثالث عشر الخامس اولها اول سبت من اول الشهر ثامن اول الثلاثه من الشهر الذي
يليه وهكذا وعن عائشة السادس اول خميس ثامن خميس التاسع اول اثنين ثم خميس ثامن الاثنين الثامن اول يوم العاشر العاشر عن
ابن الدبر اما التاسع اول كل عشر عن ابن شعيان المالكى قلت بقي قول آخر وهو آخر ثلاثه من الشهر عن النخعي فقلت عشرين، ام - ارجح القول الرابع كما
تقدم والله اعلم **قوله** احتسب على الله في النهاية الاحتساب في الاعمال الصالحة هو البذل الى طلب الاجر وتحصيله باستعمال انواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو فيها قال الطبري كان الاصل ان يقال اكرم من الله ان يكفر فوضع موضعه احتسب على الله على
الذي للوجوب على سبيل الوعد صالحة لحصول الثواب، **قوله** ان يكفر الخ قال اما المحرمين والمكفر الصغائر قال القاضي عياض وهو من اجل
السنة والجماعة واما الكبار فلا يكفرها الا التوبة ورحمة الله قلت رحمة الله تختم ان تكون بمكفر فغيره وقال المنوي قالوا المراد بالتوب الصغائر
وان لو تكن الصغائر يوجب تخفيف الكبار فان لو تكن رفعت الذرعات قال المظهر بكفير السنة الآتية ان يحفظه من الذنوب فيها وقيل ان يعطيه
من الرحمة الثواب قد يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة اذا جاءت واقعت له ذنوب كذا في المرة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة
والصلوة - وقد علم بان حكم صوم عرفة في باب استحباب الفطر للحاج يعرفات يوم عرفة - فلما راجع **قوله** وصيام يوم عاشوراء ثم نقله بسط الكلام فيه
في باب عاشوراء وظاهر الحديث ان صيام يوم عرفة افضل وقيل الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء مشرب الى موسى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة
منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان افضل وقال العلامة زدوق ذلك لان يوم عرفة جميع فضيلة العشر الى فضيلة اليوم ويشتركان في
كونها بشهر حرام والله اعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح المواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والشرع في
في صوم عرفة انه تشبه بالحاج وتوق اليه وتعرض للرحمة التي تنزل اليه وسمي فضله على صوم يوم عاشوراء انه خوص في نية الرحمة الثانية
ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت انقضت فعلى النبي صلى الله عليه وسلم الى ثمره الخوص في نية الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والنجاة
عن الذنوب اللاحقة بان لا يقبلها صميم قلبه فيجعلها صوم عرفة فله يومه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحته لما ذكرنا في النسخة مملوءة العيد

استحياب صيام أيام البيض

صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليحضرها في السبع الأواخر **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحضروا ليلة القدر في السبع الأواخر **وحل ثنا عمر بن الناقدة** زهير بن حرب قال زهير حدثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها **وحل ثنا** حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن أباه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلة القدر أناس تأمركوا قبل أن تدأوها في السبع الأول أن يأتوا منكم في السبع الغابر **قوله** أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر قال ابن الملك تبع الطبري أي خيل للمعنى المتأخر ذلك، وقال الحافظ رمي قيل للمعنى المتأخر أنها في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضي أن ناسا قالوا للمعنى ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام بل تفسيره أن ناسا أروها أي أروا وعلى تفسير هذا القائل أخبرنا بإيها في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيته **قوله** ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر الذي أضيق إليه الليلة فتبين المراد به التعظيم لقوله تعالى وقادراً لله حق قدير والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ولما يقع فيها من نزول الملائكة ولما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحجبها يصير في القدر وقيل القدر هنا التضييق لقوله تعالى ومن قبل على ربي رقة فليتحقق ومعنى التضييق فيها اختفاؤها عن العلم بتعيينها أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤخر القضاء والمعنى أنه يقدّر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وفيه صدق التورى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما تنكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ودواء عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد عكرمة وقتادة وغيرهم وقال التورثي أنما جاء القدر بسكون الدال لأن كان الشائع في القدر الذي هو مؤخر القضاء ففتح الدال ليعلم أنه لم يرد بهذا وإنما أُريد به تفصيل ما جرى به القضاء وأظهره وتحريره في تلك السنة لتفصيل ما يلحق به في مقادير السبع الأواخر **قوله** في السبع الأواخر الظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من الشهر وأول السبع الرابع أنما هو الثانية والعشرون ولكن سياحتي عقبه بن حريث عن ابن عمر عن عائشة في الباب بلفظ التسوها في العشر الأواخر فإن صنعت أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي يترجح الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى أن يفتحين أي أعلمهم وأبصرهم **قوله** رؤياكم أي قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد من أرىكم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجسمين قال ابن القيم كذا روى بن جرير الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر **قوله** قد تواطأت أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن القيم روى بغيره والصواب بالهمزة وصله أن يبطأ الرجل برجله مكان وظني صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستئناس بها والاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار وجماعة قول فليحضرها وفي بعض الروايات التسوها والفرق بينهما أن كلا منهما طلب وقصد ولكن معنى التحري يبلغ الاشتغال على الطلب بالجد والاجتهاد قال ابن القيم ظهر في أن طلبها في السبع مستند بالرؤيا وهو مشكوك لأنه إن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد في السبع شرط التحليل التمييز وهو كما أناسا وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة فانه لا تكون تلك الليلة عملاً لقيامها وجواب أن يقال الاستئناس بالرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بما على أمر وجودي غير محال لقامته ومنه استدلال عبد المطلب برؤياه على من وضع زمن وحين أراد حفره والحاصل أن الرؤيا رجع بها عليها في السبع وطلبها أمر وجودي لأنها أثبت بها حكمي وجودي ما قبل ادعاء الاستئناس بالرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم كما حداه في رؤيا الأذان قد علم الفقهاء فيما لو رأى منامه النبي صلى الله عليه وسلم على المنقوش منصفته حتى تكون رؤياه حقا وأمره بأمره يلزم فقالوا إن خالفنا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن في القدر من الرأى بأجره الدليلين لأن ما في القطة هو كما هو وإن كان غير مخالف فغير خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين أي أنها غير هامة من العشر الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقرينة قوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أي رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها وسيأتي التصريح باختلاف الروايات الآتية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يدل على كونه شامكا في تعيين سبع وعشرين أو وقوع التردد في نفس الرأى والله أعلم **قوله** في السبع الأول أي من العشر الأواخر وكذا قوله في السبع الغابر أي منها **قوله** في العشر الغابر أي البواقي وهي الأواخر وفي صحيح البخاري من طريق عتيق بن زبائن شهاب أن أناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأناسا أروها في العشر الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم

فالتسوها في العشر الخوابر وحل ثنا محمد بن سنان عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عقبة وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر الاواخر يعني ليلة القدر فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي وحل ثنا محمد بن سنان عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن جهملة قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان ملتصها فليتمسها في العشر الاواخر وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن جهملة ومعاوية عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيئوا ليلة القدر في العشر الاواخر وقال في السبع الاواخر وحل ثنا ابو اسباط عن حمزة بن يحيى قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آريت ليلة القدر ثم اعطاني بعض اهلي فتيئتها فالتسوها في العشر الخوابر وقال حمزة فتيئتها وحل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يكر وهو ابن مضر عن ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العشر التي في وسط الشهر فاذا كان من حين يعضه عشر من ليلة ويستقبل احدى وعشرين يرحم المستكبر ورحم من كان يحيا ورمعه ثم انه اقام في شهرجا ورفية تلك الليلة التي كان يرحم فيها فخطب الناس فامهم بما شاء الله ثم قال اني كنت اجاور هذه العشرة ثم بكيت الى ان اجاور هذه العشر الاواخر فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه وقد آيت هذه الليلة فأنسيئها فالتسوها في العشر الاواخر في كل وتر وقد آيتني اسجد في ماء وطين قال ابو سعيد الخدري مرطونا ليلة احد وعشرين فركعت المسجد في مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظرت اليه قد انصرف من صلوة الصبح وجهه مبتلى طيبا وماء وحل ثنا ابن ابي عمر حدثنا عبد العزيز يعني الكرماني عن يزيد بن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيا ورفي رمضان العشر التي في وسط الشهر ويساق الحديث بمثله غير انه قال فليثبت في معتكفه وقال جبينه مبتلى طيبا وماء وحل ثنا محمد بن عبد الله حدثنا المعتمر حدثني عمارة بن غزوة الانصاري قال سمعت محمد بن ابراهيم يحدث عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاواخر من مصليا ثم اعتكف

التسوها في السبع الاواخر قال الحافظ لما رأى قوم انما في العشر قوما انما في السبع كانوا كما فهم توافقوا على السبع فامهم بانتماسها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ولانه ليس عليه امر قلت ولما كان قوما في احدى الليالي العشر انما في السبع الاول مطلقا لا يستلزم وقوعها في السبع الاواخر فتمسها على التماسها في العشر الخوابر في حديث الباب فانما لا تخلو عنها لا محالة على رواية احد من رواها ثم قال في رواية عقبة بن حريث فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي فهذا درجة منزلة من التماس في العشر البواقي قول علي السبع البواقي ثم في بعض النسخ عن السبع بدل على وكلاهما صحيح قوله تحيئوا ليلة القدر ثم اي اطلبوا حينها وهو زمانها قوله آريت ليلة القدر ثم اي بعض قوله على الليلة لغير معين هو ملوئيا اي علمت بما اوتيت الرواية اي ابصر بها وانما آرى علامتها قوله وقال حمزة نسيئها ثم فتيئتها الاول يضم النون وتشديد السين والثاني بفتح النون وتخفيف السين والمراد انه نسي علم تعيينها في تلك السنة وساق الحكم على الاختلاف في سبب النسيان في واخر الباب فان قلت اذا جاز النسيان في هذه المسئلة جاز في غيرها فيفوت منه التبليغ الى الامة قلت نسيان الحكم الذي يجب عليه التبليغ لها لا يجوز ولو جاز وقوع ذكره الله تعالى كذا في عمدة القاري وقال الحافظ في الحديث ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه وذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك معسلة تتعلق بالتشريع كما في اليهود في الصلاة او بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عرفت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففانفت العبادة في غيرها وكانت هذا هو المراد بقوله عسى ان يكون خيرا لكم كما ورد في حديث عباد بن عباد البجلي - والله اعلم - قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيا ورفي رمضان العشر التي في وسط الشهر فليثبت من قوله ثم يدلى الى ان اي ظهر لي من الرأي ما ومن الروى قوله فليبت ثم قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ فليبت من المبيت وفي بعضها فليثبت من الثبوت وفي بعضها فليبت من اللب وكلاهما صحيح وقوله في الرواية الثانية غير انه قال فليثبت هو في اكثر النسخ بالثبوت من الثبوت في بعضها فليبت من المبيت ومعتكفه بفتح الحاء وهو موضع الاعتكاف قوله فأنسيئها ثم يضم الهاء من ان نسيانها من باب الاعمال قوله وقد آيتني ثم يضم التاء اجتماع الفاعل والمفعول ضميران لشي واحد وهذا من خصائص افعال التعدي رأيت نفسي قوله فركعت المسجد ثم من قوله وكنت الدمام اذا تقاطر كذا وكنت البيت قوله وجهه مبتلى طيبا وماء ثم قال الحافظ في الفوائد تروى في نسخة المصنف والصحاح على المثال وحله الجمهور على الاثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرق وجهه مبتلى طيبا وماء واجاب النووي بان الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة

العشر الأوسط في قبة تركية على سدة حصيد قال فأخذ الحصيد سبعة ففتحها في ناحية القبة ثم أطلع رأسه فكلما الناس فدنا منه فقال اني اعتكفت العشر الأولى المتس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الأوسط ثم أتيت فقبل لي انها في العشر الأولى فمن أحب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكفت الناس معه قال اني أريتها ليلة ونزلتني اسجد صبيحتها في طين وماء فاصبح من ليلة احد وعشرين وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوكت المسجد فأبصر في الطين والماء فخرج حين فرغ من صلوة الصبح وجنيته وروثه انفه فيها الطين والماء واذا هي ليلة احدى وعشرين من العشر الاخر وحل شتا عجم بن مثني حدثنا ابو عامر حدثنا هشام عن يحيى عن ابي سلمة قال تنكرت ليلة القدر فأتيت ابا سعيد الخدري وكان لمصديقا فقلت الان يخرج بنا الى النخل فخرج وعليه قميصه فقلت له سمعت رسوله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أريت ليلة القدر واني نسيتها اول نسيتها فالتسوها في العشر الاواخر من كل وتر واني رأيت اني اسجد في ماء وطين فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجع قال فرجعنا وامرني في صلاة وقراءة قال وجاءت سحابة فطرط في نحر سأل سقفت المسجد وكان من جريد النخل واقعت الصلوة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين قال حتى رأيت اثر الطين في جبهته وحل شتا عبد بن محمد بن محمد بن عبد المزيق اخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا ابو الوفاء حدثنا ابو زاعي كلاهما عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد نحوه وفي حديثنا ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من الضرب ولو جبهته واربعة اثر الطين حل شتا عجم بن مثني وابوبكر بن خلاد قالوا حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن المنصور عن ابي عبد الله الخدري قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان بلبس ليلة القدر قبل ان تنزل له قال فلما انقضت امر بالبناء فقوض ثم أتيت له انها في العشر الاواخر فامر بالبناء فبني فخرج علي الناس فقال اني أريت ليلة القدر واني خرجت لأخبركم بها فجدد رجلان قال الذين بن المنير ويحتمل ان يكون تركه سمع البجعة عاملا لتصديق رؤياه قوله العشر الأوسط ان هكذا هو في جميع النسخ والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها ان توصف بلفظ التأنيخ لكن وصفت بالذكر على الابداء والوقت او الزمان والتقدير الثلث كانه قال الليالي العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر قوله في قبة تركية في اي خيمة صغيرة من يؤد قوله على سدة كما في بعض السنين وتشديد الدال الباب قوله ثم أطلع رأسه بفتح الهنزة وسكون الطاء قوله ثم أتيت في بعض الهنزة وعبدالغاري ان جابر بن اناة في المزين فقال ان الذي تطلب امامك بفتح الهنزة والميموي قد أمك قوله انها في العشر الاواخر قال الطبري وصفه كالأول الاوسط بالمفرغ والاخير بالجمع اشارة الى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين قوله فليعتكف في امرهم بذلك لئلا يضيع سعيهم في الاعتكاف الخدري قوله وروثه انفه في الماء والطين من ليالي العشر لها ايضا اربعة الاف كما جاء في المراتب الاخرى قوله حدثنا هشام عن يحيى في هشام هو الذي استوائ ويحيى هو ابن ابي كثير قوله الان يخرج بنا الى النخل الخدري تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلافه ليتقن متايرين من مسئلته واجابة السائل لذلك قوله فخرجنا صبيحة عشرين في رواية النخلة فخرج اي النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين وفي رواية مالك حقا فاذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال الحافظ وظاهره بخالف رواية الباب مقتضاه ان خطبته وقعت في اول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون اول ليالي الاعتكاف في الاخير ليلة ثنتين وعشرين وهو متغاير لقوله في آخر الحديث فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته اثر الماء والطين من صبح احد وعشرين فأتيت فأتيت في الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا تكافؤ قوله في رواية مالك المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها اي من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح اليها تجوز قال ابن بطال هو مثل قوله تعالى لم يأتوا الا عشية أو ضحاها فاضافات الضحى والعشية وهو قبلها وكل شئ متصل بشئ فهو مضاف اليه سواء كان قبله او بعده وقد اطال ابن دحية في تقرير ان الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن ابي حاتم والدارقطني يعني رواية حديث الباب مستقيمة ورواية مالك مشكوكه وانشأ راي تأويلها بخبرنا ذكرته ويؤيد ما تقدم في الباب من طريق محمد بن ابراهيم عن ابن سلمة بلفظ فاذا كان من حين يضي عشرون ليلة ويستقبل احدى وعشرين يرجع الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح والله اعلم قوله فليرجع الى اي معنى في العشر الأوسط قوله من قرعة في بعض القاف والنزاي والعين المهملة هي القطعة الرقيقة من الخشب قوله فقوض في بقاء مضمومة وواو مكسورة مشددة وضاد موحدة ومعناه انزل يقال قاض البناء وانقضى اي تهدم وقوضته انا قوله لأخبركم بها الخ اي بتعيينها قوله فجدد رجلان في افاد ابن دحية انها على الله من الوصل وكعب بن مالك

يَحْتَقَن مَعَهُ الشَّيْطَانُ فَتُسَيِّئُهَا فَالتَّسْوِهَا فِي الشَّعْرَاءِ وَأَخْرَجَ مِنْ رَمَضَانَ الْقِسْمُوهَا فِي التَّاسِعَةِ السَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ قَالَ قُلْتُ يَا بَابِ السَّيِّئِ
 أَنْكَرَ أَعْلَمَ بِالْعَدَمِ مَنْ قَالَ أَجَلَ مَنْ أَحَقَّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ قَالَ قُلْتُ مَا النَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ قَالَ أَدَامَضْتُ أَحَدَ وَعِشْرِينَ فَالَّتِي
 تِلْيَهَا ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ وَهُوَ التَّاسِعَةُ فَأَدَامَضْتُ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ فَالَّتِي تِلْيَهَا السَّابِعَةُ فَأَدَامَضْتُ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ فَالَّتِي تِلْيَهَا الْخَامِسَةُ
 وَقَالَ ابْنُ خَلَدٍ مَكَانَ يَحْتَقَن يَحْتَقِنَانِ وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْكَلْبِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ خُثَيْمٍ
 قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ قَالَ ابْنُ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَدْنٌ - قَوْلُهُ يَحْتَقَنَانِ إِذَا بَشَّرَ بِمَا لَقِيَ مِنْهُمَا أَيْ يَدْعِي كُلَّ مَعْنَى أَنَّهُ الْحَقُّ وَفِي حَدِيثٍ عَمَّا عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ
 وَالْخَامِسَةُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَامِسَةَ مَذْمُومَةٌ وَأَمَّا سَبَبُ فِي الْعَقُوبَةِ الْمَحْذُورَةِ أَيْ الْحَرَامِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي يَحْضُرُ الشَّيْطَانُ تَرْفَعُ
 مِنْهُ الْبَرَكَةُ وَالْخَيْرُ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ الْخَامِسَةُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ مَذْمُومَةٌ قُلْتُ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِوُقُوعِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَحَلُّ الذِّكْرِ لَا لِلْفُتُورِ فِي الْوَقْتُ الْخَامِسَةِ
 أَيْضًا بِالذِّكْرِ لَا لِلْفُتُورِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَالَّذِي عَرَضَ فِيهَا لَدُنَّهَا ثَرَاغًا مُسْتَوْدَعَةً لِرَفْعِ الصُّلُوحِ وَنَحْوِهَا بِحُضْرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ تَحْطَأَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ قَالَ الْبَاقِي وَقَدْ يَذُوبُ الْبَعْضُ فَيَتَعَدَّى عَقُوبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَجُزِيَ
 بِهِ مِنْ سَبَبٍ لَهُ نِيْعٌ فِي الدُّنْيَا أَمَّا الْآخَرَةُ فَلَا تَزُرُّ زَاوَرَةً وَزُرَّخَتْ قَوْلُهُ فَتُسَيِّئُهَا إِخْرَافٌ وَفِي حَدِيثٍ عَمَّا عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ
 لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِالْمُتَخَصِّمِينَ وَقِيلَ لِمَ تُفْرَعُ فُرُوعُ بَرَكَتِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَقِيلَ التَّائِي رَفَعَتْ لِلْمَلَائِكَةِ لِأَنَّهَا تَقَالُ الطَّبِيعُ قَالَ بَعْضُهُمْ رَفَعَتْ أَيْ مَعْرِفَتُهَا وَالْحَالُ لَهُ
 عَلَى ذَلِكَ أَنْ رَفَعَهَا مَسْبُوقٌ يَوْقُوعُهَا فَذَا وَقَعَتْ لَوْ كُنَ لِرَفْعِهَا مَعْنَى قَالَ وَكَيْفَ أَنْ يَقَالَ الْمُرَادُ بِرَفْعِهَا إِذَا شَرَعَتْ أَنْ تَقَعَّ فَلَمَّا تَخَصَّصَتْ رَفَعَتْ بَعْدَ فَتَرْكِ الْمَشْرِعِ
 مِنْ زِلَّةِ الْوُقُوعِ قَالَ الْقَارِي وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ خَامَرَتْ رَفَعَتْ (لِللَّيْلِ) كَمَا تَوْهَمُ بَعْضُ الشَّيْخَةِ أَذْيَانِيهِ قَوْلُهُ فَالْقِسْمُوهَا بِأَنَّهَا مَعْنَاهُ فُرُوعُهَا مَعْرِفَتُهَا الَّتِي يَسْتَعِدُّ
 إِلَيْهَا الْأَخْبَارُ - قَالَ الْحَافِظُ هَذَا الْأَحَادِيثُ عَلَى سَبَبِ النِّسْيَانِ وَهُوَ التَّلَاحُ وَالْخَامِسَةُ وَقَدْ تَقَدَّرَ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى تِلْكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ
 يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ غَنِيَّتِهَا وَهَذَا سَبَبُ آخَرَاتِهَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّ بِأَنَّ تَكُونَ الرُّقْبَا فِي حَدِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهَا مَا يَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ لَا يَقْلُظُ وَأَنْ تَكُونَ
 الرُّقْبَا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ فِي الْقِطْعَةِ فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَامِسَةِ أَوْ يَحْمَلَ عَلَى الْحَاقَّةِ وَكَيْفَ النِّسْيَانِ وَقَعَ مِنْ عَيْنٍ عَنْ سَبَبٍ مِنْ سَبَبٍ وَكَيْفَ يَكُونُ
 الْحَقُّ يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ فَمَحَّتْ تِلَاحُ الرِّجَالِ فَقَمْتُ لَا حِجْزَ بَيْنَهُمَا فَغَنِيَّتُهَا لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِهَا وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْأَخِيرُ كَرَمٌ بِلِيلَةِ الْقَدْرِ قَالَ بَلَى فَكُنْتُ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ لَقَدْ قُلْتُ كَرَمًا وَأَنَا أَعْلَمُهَا ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا فَلَمْ يَكُنْ سَبَبُ النِّسْيَانِ وَهُوَ مَا يَقْرَأُ
 الْحَمْدُ عَلَى التَّعَدُّ وَقَدْ اسْتَنْطَبَ السُّكْرُ الْبَكِيرُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ اسْتَحْبَابَ كِتَابَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِمَنْ رَأَاهَا قَالَ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ لَبَّيْتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْبِرْهَا
 وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِيمَا قَدْ رَوَاهُ فَيَسْتَحْتَبُ اتِّبَاعَهُ فَوَ ذَلِكَ قَالَ الْقَارِي وَفِي شَرْحِ الْمُشْكُوفِ وَلَكِنْ فِيهِ خَدِشَةٌ إِنَّهُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا نَسَاءُ وَاجِبُ الْأَطْلَاعِ لَمْ يَزَلْ بِالْخَفِ
 فَمِنْ أَيْنَ لَغَايَةِ الْأَطْلَاعِ الْمَجْزُومِهَا كَانَتْ طَرِيقُ الْكَشْفِ ظَنِّي وَوَجْهُ الْعِلَامَاتِ الظَّاهِرَةِ فِيهَا غَيْرُ قَطْعِيٍّ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَذَلِكَ فَيَسْتَعِدُّ حَيْثُ
 أَحْبَابُهُ وَأَخْفَاهُ مَعَ هَذَا كَمَا قَالَ الْمُسْلِمُ يَسْتَحْتَبُ كِتَابَتَهَا وَلَحْلُهَا أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ ذَلِكَ عَنْ الْحَاوِي قَالَ وَكَيْفَ فِيمَا رَأَاهَا
 كَرَمَةً وَالْكَرَامَةُ يَنْبَغِي كِتَابَتُهَا بِالْإِخْلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الطَّرِيقِ مِنْ جِهَةِ رُبِّيَّةِ النَّفْسِ فَلَا يَأْمَنُ الشُّبْهَ وَمِنْ جِهَتَانِ لَا يَأْمَنُ الرِّيَاءَ وَمِنْ جِهَةِ الْأَدَبِ فَلَا يَشْتَغِلُ
 عَنْ الشُّكْرِ لِلَّهِ بِأَنْظَرِ إِلَيْهَا وَذَكَرَهَا لِلنَّاسِ وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْحَسَدَ فَيُوقِعُ غَيْرُهُ فِي الْحَزَنِ وَرُبِّيَّةِ أَنْ يَكُونَ يَقُولُ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ
 رُؤْيَاكَ عَلَى أَحَدٍ خَوْفُكَ الْآخِرَةَ (تَكْمِيلُ) وَقَعَ فِي حَدِيثٍ عَمَّا عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ
 وَأَنْ كَانَ عَمْدُ الرِّفْعِ أَرْبَعًا خَيْرًا وَأَوَّلُ مَنَّهُ لَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ فِيهِ لَكِنْ فِي الرِّفْعِ خَيْرٌ مِنْ رَجُلٍ لَا سَلَامَةَ مِنْهُ لِكُونِهِ سَبَبًا لِرِزَاةِ الْاجْتِهَادِ فِي الْقِسْمِ وَأَمَّا
 حَصْلُ ذَلِكَ بِرُكُودِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ فَالَّتِي تِلْيَهَا ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ بِالْيَاءِ وَفِي بَعْضِهَا
 ثَلَاثَانِ وَعِشْرِينَ بِالْألفِ وَالْوَاوِ وَالْأَوَّلُ أَصَوَّبٌ وَهُوَ مَنْسُوبٌ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ تَقْدِيرُهُ أَعْنَى ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ قَوْلُهُ وَهُوَ التَّاسِعَةُ إِخْرَافٌ قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا التَّفسيرُ لَا يَنْسَبُ مَا وَرَدَ مِنَ الْقِسْمِ وَأَوْفَرًا وَكَذَلِكَ ظَاهِرُهَا كَانَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُهَا فِي سَنَةِ لَيْلَةِ ثَلَاثِ
 وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ مِنْ قَوْلِ أَبِي أَنَّمَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَهَذَا قَوْلُ الْبَاقِي النَّاسِعَةُ مَا احْتَمَلْتُ هَهُنَا أَنْ تَكُونَ تَاسِعَةً مَا مَحَضَتْ وَأَتَاسِعَةً مَا بَقِيَ سَأَلَهُ وَ
 قَالَ انْتَفَرَّ عَنْ هَذَا الْعَدَدِ ثَوَالِثُ فِي الْمَدَائِنِ النَّاسِعَةُ لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَالتَّاسِعَةُ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ وَالْخَامِسَةُ لَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَالْحَقُّ
 عَلَى هَذَا تَحْقِيقَانِ وَسَبْعٌ يَقِينٌ وَذَكَرَ الْبَاقِي أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ حَكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَالَ هُوَ حَدِيثٌ مَشْرُوقٌ لَا أَعْلَمُ أَنْتَهَى - قُلْتُ بِنَاءً عَلَى الْمَدَائِنِ
 عَلَى عَتَبَاتِهَا وَهِيَ رَمَضَانُ تَأَقُّبًا وَبِنَاءً مَعْنَى الرِّسْعِ عَلَى عَتَبَاتِهَا وَفِيهَا كَالْإِيضَةِ - وَمِنْ شَأْنِ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ التَّسْوِهَا فِي الْعِشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى فِيهَا بَعْدَةُ تَبْقَى فِيهَا خَامِسَةٌ تَبْقَى قَالَ الرَّزْكَانِيُّ الْأَوَّلَى لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَالثَّانِيَةُ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **أُرِيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثَمَّ أَسَيِّئْتُهَا** وَإِرَانِي صَبِيحَتَهَا **الْحَجْدُ فِي مَكَّةَ وَطِينٌ قَالَ فَمُرْطَانًا** لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فَصَلَّ بِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْصَرْنَا أَنْشُرَ الْمَلِكِ وَالطَّيْنِ عَلَى جِهَتِهِ أَنْفَهُ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَعْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ** قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ **ابْنُ مَيْمُونٍ التَّمَوِيُّ** وَقَالَ وَكَعْبٌ تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعِشْرَةِ الْأَوَّلَةِ وَآخِرِهَا مِنْ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ** قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ وَعَاصِمِ بْنِ ابْنِ الْحَجَّاجِ سَمِعَا زَيْدَ بْنَ جُبَيْشٍ يَقُولُ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعِشْرَةِ الْأَوَّلَةِ وَآخِرِهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ فَقُلْتُ بَأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ خُذْ لَكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ قَالَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ أَوْ بِلَايَةِ النَّبِيِّ أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ ابْنِ جُبَيْشٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**

وَالثَّلَاثَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ هَكَذَا قَالَ نَالِكٌ وَقَالَ بَعْضُهُمَا مِمَّا يَصِحُّ مَعَهُ وَيُؤْتَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَثَمَّ مِنْ اللَّيْلِ إِذَا كَانَ الشَّهْرُ أَقْصَا كَانَ كَامِلًا وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي شَعْبٍ فَيَكُونُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ لَيْلَةَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا يَصَادَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَثَمَّ وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْعَرَبِ فِي النَّبِيِّ إِذَا جَاوَزَ نِصْفَ الشَّهْرِ فَإِنَّمَا يُرْجَوْنَ بِالْبَاقِي مِنْهُ لَا بِالْمَضِيِّ **قَالَ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ** وَهَذَا حَالٌ عَلَى الْمُنْتَقَالِ مِنْ وَثَمَّ إِلَى شَعْبٍ وَالْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْ بِمَتْنِهِ بِأَلْتَمَسَهَا فِي شَهْرٍ كَامِلٍ دُونَ ثَمَّ أَقْصَى بِالْإِطْلَاقِ طَلَبَهَا فِي جَمِيعِهِ الَّتِي قَدْ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً وَعَلَى النِّقْصِ أُخْرَى فَثَبَّتَ انْتِقَالَهَا فِي الْعِشْرَةِ الْآخِرَةِ وَقِيلَ إِنَّهَا خَاطِمُهَا بِالنِّقْصِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَمَامِ شَهْرٍ عَلَى يَقِينٍ **قَوْلُهُ** فَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ **الْحَجْدُ** هَذَا يَخْلُفُ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَوْلِهِ فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ فَطَرْنَا السَّمَاءَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَقَالَ لَعَلَّه بِالْصَّوْبِ **قَوْلُهُ** وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ **الْحَجْدُ** قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النَّاسِ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ وَهَذَا ظَاهِرُ الْأَوَّلِ جَارٍ عَلَى لَفْظِ شَأْنَةٍ لَمْ يَحْزَنْتِ الْمَضَافُ وَبَقِيَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا أَيْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ هَذَا بِالتَّصْغِيرِ هُوَ الْبُخَارِيُّ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ شَهِدَ الْعُقْبَةَ وَاحِدًا وَمَاتَ بِالشَّامِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الْحَدِيثُ (حَدِيثُ الْبَابِ) وَقَالَ فِي آخِرِهِ نَكَحَ الْبُخَارِيُّ عِيْسَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ يَعْنِي لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ حَتَّى يَصْبِرَ وَلَا يَشْهَدُ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا وَلَا يَوْمَ الْفِطْرِ فِي الْمَوْطَأِ وَابْنُ دَاوُدَ ابْنُ أَنَيْسٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّى أَكُونُ فِي بَادِيٍّ وَإِنَّا بِحَدِّ اللَّهِ أَصْلَى فِي بَيْلِهِ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ أَنْزَلَهَا بِهَذَا الْمَسْجِدِ أَصْلِيهَا فِيهِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزَلَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَصَلَّيْنَا فِيهِ **قَوْلُهُ** سَمِعَا زَيْدَ بْنَ جُبَيْشٍ **الْحَجْدُ** زُرْكَسًا أَنْزَلَ وَتَشْدِيدًا لِلرَّاءِ وَجُبَيْشٌ مُصَغَّرُ **قَوْلِهِ** مَنْ يَقْرَأُ الْحَوْلَ أَمْ أَيْ مِنْ يَتِمُّ لِلطَّلَاعَةِ فِي بَعْضِ سَاعَاتِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السُّنَّةِ قَالَ الْقَارِي **قَوْلُهُ** يَصْبُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ **الْحَجْدُ** أَيْ يَدْلُكُمَا يَقِينًا لِلْإِيمَانِ فِي تَبْيِينِهَا وَالْإِخْتِلَافُ فِي تَعْيِينِهَا وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْمَذْهَبَ الْمَشْهُورَ عَنْ أَمَامِنَا ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا لَا تَحْتَصِرُ بِرَمَضَانَ وَسَيَأْتِي بِسَطْرِ **قَوْلِهِ** إِنْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُفَ النَّاسَ **الْحَجْدُ** أَيْ لَا يَخْتَلِفُ عَلَى قَوْلِ وَاحِدٍ كَانَ هُوَ الصَّحِيحُ الْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ الَّذِي مِنْهُ الْفَتْوَى عَلَيْهِ فَلَا يَقُومُوا إِلَّا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَيَتَوَكَّأُونَ قِيَامَ سَائِرِ اللَّيَالِي فِي فَيُفَوِّتُ حُكْمَ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ الَّذِي نُسِيَ بِسَبَبِهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ **قَوْلُهُ** أَنَّهُ قَدْ عَلِمْنَا لَعَلَّ الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الظَّنِّ وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُ فِي أَخْرَاجِ الْحَدِيثِ **قَوْلُهُ** وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ **الْحَجْدُ** عَلَى الْأَغْلَبِ **قَوْلُهُ** ثُمَّ حَلَفَ **الْحَجْدُ** بِنَاءً عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ **قَوْلُهُ** لَا يَسْتَنْتَى **الْحَجْدُ** أَيْ حَلَفَ حَلْفًا جَارِئًا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ عَقِيْبَهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْحَالُ لَا تَفْعَلْ كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْإِيمَانَ وَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ جُزْمُ الْحَالِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ أَنْشَأَ اللَّهُ يَقَالَ حَلَفْتُ فَلَنْ يَمِيتَنِي فِيهَا شَيْءٌ وَلَا شَوْكَ وَلَا ثَنِيَّةَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ طَعْمًا وَاحِدًا وَاصْلَاهُ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْكَفُّ وَالرَّدُّ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ غَيْرُ فَقَدْ رَدَّ انْتِقَادُ ذَلِكَ الْإِيمَانَ **قَوْلُهُ** أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ **الْحَجْدُ** لَيْلَةُ الْقَدْرِ **قَوْلُهُ** لَا شُعَاعَ لَهَا **الْحَجْدُ** فِي رَوَايَةِ الرَّجُلِ مِثْلَ الطُّسْتِ وَابْنُ خَرِّمَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَّاسٍ تَصْبِيرُ الشَّمْسِ يَوْمَهَا حَرًّا ضَعِيفَةً، قَالَ الْقَارِي وَهَذَا حَالٌ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ عَلَى كُنْهَاتِ أَنْ يَحْلُفَ بِشَيْءٍ لَا يَقْطَعُ حَيْثُ بَنَى اجْتِهَادُهُ عَلَى هَذَا الْأَسْتَدْلَالِ قَالَ ابْنُ جُرَّاجٍ لَا شُعَاعَ لَهَا وَقَدْ بَيَّنَّا صَبِيحَةَ لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ طَلَعَتْ كَذَلِكَ أَوْ كَالِئِذِ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا تَنْضَامُ إِلَى كَلَامِهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ وَالشُّعَاعُ هُوَ بَارِي مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ عِنْدَ حُلُولِهَا مِثْلَ الْحَبَالِ وَالْقَضْبَانِ مُقْبِلَةِ إِلَيْكَ كَمَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا قِيلَ مَعْنَى لَا شُعَاعَ لَهَا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ لَكثَرَةِ اخْتِلَافِهَا وَتَرَدُّدِهَا فِي لَيْلَتِهَا وَنَزُولِهَا إِلَى الْأَرْضِ وَصُغُورِهَا تَسْتَرِبُّ بِاجْتِهَادِهَا وَاجْسَامُهَا لِلطَّبِيفَةِ ضَوْءُ الشَّمْسِ، أَمْ وَفِيهَا الْأَجْسَامُ لِلطَّبِيفَةِ لَا تَسْتَرِبُّ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيفَةِ نَعْمَ بَوَقِيلٍ غَلَبَ نَوَازِلُكَ اللَّيْلَةِ ضَوْءُ الشَّمْسِ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ الزَّمَانِيَةِ مِثْلًا فِي أَظْهَارِهَا الزَّمَانِيَةِ لَكَانَ وَجْهًا وَجِبْهًا، وَأَظْهَارُهَا فَائِزَةٌ كَوْنُهُ عِلَامَةً مَعَ أَنَّهَا يَوْجِدُ بَعْدَ انْقِضَاءِ اللَّيْلَةِ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى حُصُولِ تِلْكَ النِّعَةِ أَنْ قَامَ بِخِدْمَةِ اللَّيْلَةِ وَلَا فَيْتَأَسَّفَ عَلَى مَا فَاتَهُ مِنَ الْكِرَامَةِ وَيَتَذَكَّرُ فِي السُّنَّةِ الْآتِيَةِ وَأَنَّهَا تَحْجِلُ عِلَامَةً فِي أَوَّلِ لَيْلَتِهَا أَبَقَاءَ لَهَا عَلَى أَجْمَلِهَا وَالْحَبَابِ

قال سمعت عبد بن أبي لبابة يحدث عن زبني حكيث عن أبي بن كعب قال قال أبي في ليلة القدر - والله أتى لأغلبها قال شعبة وأكثر على هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها هي ليلة سبع وعشرين وإنما شك شعبة في هذا الحديث في الليلة التي أمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب بل عنه **وحديثنا محمد بن عباد وابن أبي عمير قال أحدهما أن** وهو القزاري عن يزيد وهو ابن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أياكم يليكم حين طلع القمر وهو مثل شفق جفنة

وقال في علمه قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تغشى، أم - قلت وبعضها يختص بما وقع في هذه ليلة القدر عليه وسلم كما نبه عليه أبو عرقيا نقله العيني والبعض الآخر يحتل وقوعه في بعض السنين دون بعض ولعل من أوجهم علاماتها ما تكون القلوب إلى العبادة فيها واستلذاذها بالطاعات القربات لا سيما تلاوة القرآن كالاستلذاذ بالذاتين المحبتين بل ازدياد منه والله سبحانه وتعالى أعلم - قال الحافظ واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له أم لا قيل يرى كل شيء ساجدا وقيل لا نوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاما أو خطبا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعائه من وفقت له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصوله لقوة شيء ولا سماعه واختلفوا أيضا هل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها له في الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة إلى الثاني ذهب الأكثر ويذكر لصا وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلغنا من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عباد عند أحمد من قامها إيمانا واحتسابا ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها فيكون المراد يوافقها في نفس الأمر من لم يعلم هو ذلك وفي حديث زبني حكيث عن ابن مسعود قال من يقيم الحول يصب ليلة القدر وهو محتل للقولين أيضا وقال النووي أيضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر سغفاه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جاز على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يتبع في نظري ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفقه له وإنما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول بأشراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً في بيت واحد وقال الطبري في اختار ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعباد لا يظهر في سائر السنين لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليلاً في السنة فضلاً عن ليالي رمضان وتعبه ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيحقق بها قومه دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصل له علامة ولم ينف الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ومن نرى كثيراً من السنين ينقص رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا يراها إلا من رأى الخوارق بل فضل الله وأسع ورتب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأوا الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبادة إنما هي بالاستقامة فأما استحيل أن تكون الكرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم - **قولنا** وهو مثل شفق جفنة الإكسير الشين وهو النصف والحفنة بفتح الجيم معرقة قال القاضي فيه إشارة إلى أنها إنما تكون في أواخر الشهر لأن القمر لا يكون كذلك عند طلوعه إلا في أواخر الشهر والله أعلم قال النووي وأعلم أن ليلة القدر موجودة بما سبق التنبيه عليه فأما ترى وتحققها من شاء الله تعالى من جهة آدم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الأحاديث السابقة في الباب وأخبار الصالحين بها وتوقع لها أكثر من أن تحصر أما قول القاضي عياض المهلب بن أبي صفرة لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش يهت عليه لسلافة تريبه - والله أعلم - أم - قال الحافظ وقد اختلفت العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في سائر الجمعة وقد اشتهر لنا في إخفاء كل منها ليقع الجح في طلبها، أم - وهذا أنا أذكر بعضاً من تلك الأقوال، الأول أنها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضي خزان وأبي بكر الرازي منهم ورؤى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عباد بن مذكر في الصحاح الخاتمة أن المشهور عن الأمام (إلى حقيقة) أنها تدور في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره، أم - قلت ويخبرنا ما ذكره سلطان العارفين سيدي محمد الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور وفي رأيها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الأخر منه رأيها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فانا على يقين من أنها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر، أم - الثاني أنها

مختصة برمضان يمكنه في جميع لياليه وهو قول ابن عمر رماه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية
الحجوزية عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحايلي وبعض الشافعية فروجه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في
شرح الهداية قول أبي حنيفة إنما تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها إنما في ليلة معينة منه بجهة وكذا قال النسفي في المنظومة
وليلة القدر بكل الشهر + دائرة وعينها هاندا

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الأواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان عليه السلام
التساقط فيه والسيارات تدل عليها من تأمل طرق الأحاديث والفاظها أكثره ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة
وغير ذلك مما يطالع عليه الاستقراء والله اعلم الثالث إنما ليلة سبع وعشرين من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم
قال ما أشك ولا أمترى إنما ليلة سبع وعشرين من رمضان أنزل القرآن وأخرجه ابوداود عن ابن مسعود أيضاً الرابع إنما أول ليلة من العشر الأخير
واليل إلى الشافعية جماعة من الشافعية لكن قال السبكي نه ليس يجوز ما به عندهم إنما هي ليلة ثلاث وعشرين روى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح مرفوعاً كما
تقدم قريباً في الباب قلت يا رسول الله إن ليادية كبرت فيها فترى ليلة القدر قال أنزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح معاً وفيه قال ليلة
القدر ليلة ثلاث وعشرين روى الحق في سنن من طريق البخاري عن رجل من بني يافعة له صحبة مرفوعاً وروى عبد الرزاق عن معمر بن اديب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً
من كان يحيا فليحيا ليلة سابعة قال كان أبو بكر ليلة ثلاث وعشرين وميمر الطبراني عن جريح عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث و
عشرين وروى عبد الرزاق عن طريق يونس بن سيف مع سعيد بن المسيب عن أبيه استقام قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق إبراهيم بن عيسى عن عائشة ليلة ثلاث و
عشرين أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين السادس إنما ليلة أربع وعشرين روى ذلك عن أبي سعيد مرفوعاً وحكى ذلك عن ابن مسعود والشعير والحسن قتادة وتجهه حديث
وأشبهه ان القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان، استأجع إنما ليلة سبع وعشرين وهو المجادة من مذهب احمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم
أبي بن كعب وحلف عليه كما مضى قريباً في الباب، وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال أياكم
يذكر ليلة الصهباء قالت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في الفقه ليلة الصهباء مات وفي مجمع الزوائد ليلة الصبا وإن ولم أفرهم هذه اللفظة)
ورواه ابن أبي شيبة عن حمير وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسعودي رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين (والحمد من حديث
مرفوعاً ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا بن المنذر من كان متحيراً فليتحيرها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في المعجم
وعن معاوية نحوه أخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقه له وقال صاحب
الحكا في من الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين كان العامة تعتقد أنها ليلة القدر وهذا اذا كان
الحال غير فتيه يعرف الاختلاف كما في الدلائل المختار الثاني إنما في أواخر العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها قال لأظفر وهو باجح
الاقوال وصلاً ليل ابورث والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التسع إنما تنتقل في العشر الأخير كعله قاله ابوتولابة ونص عليه مالك و
الشورى واحمد والشافعية وزعم الماوردي أنه متفق عليه وكما أخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في
تعيينها منه ويؤيد كونه في العشر الأخير حديث أبي سعيد البصري عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف في العشر الأوسط الذي تطلب
امامك وسيأتي ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الأخير أي في طلب ليلة القدر واعتكافات أزواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون
بهم فمنهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء ومنهم من قال بعض لياليه أدلج من بعض العاشر إنما تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط
عن أبي يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التعريب، وفيها للعلماء اقوال أخر بلغت ستة وأربعين وبعضها يمكن رده إلى بعض وان كان ظاهراً
التخاير ولا يرجح إنما في رمضان وإنما تنتقل وأرجاها العشر الأخير وأرجاها أواخر العشر وأرجاها العشر الأخير أحاديث وعشرين وثلاث وعشرين
عند الشافعية وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين والله اعلم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان أحدهما
ليلة فيها يفرق كل امرئكم فيما نزل القرآن ليلة واحدة وأما قوله بعد ذلك شيئاً فمما وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها
واتفقت إنما كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نزوح من انتشار الرحمانية ويحج الملازمة إلى الأرض فيتقن المسلمون فيها على
الطاعات فيتعكس انوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملائكة ويتباعد منهم الشياطين ويستجاب منهم أذعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان
في أواخر العشر الأواخر تنقل مرة تآخرها ولا تخرج منها من قصد الأولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الأواخر من رمضان
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى نبيكم قد تواتوا طئت في السبع الأواخر من كان متحيراً فليتحيرها في السبع الأواخر وقال أبيه هذه الليلة

ابن سعيد عن عمر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وانما رأسه بجناحه ففُضِرَ لها أراد الاعتكاف والعن الأخر من مضى فأمرت زينب بنياً ففُضِرَ وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بنياً ففُضِرَ فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر نظرت فإذا الأخبية ففتال أكبر شريذن فأمر بحبائمه لها من المسجد الأعظم وليس لهما أن تعكف في غير موضع صلواتهما من بيتها وإن لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه، أم - قال الشيخ أبو بكر الرازي رحمه الله وقد ورد في الحديث المرفوع أن صلوة المرأة في دارها أفضل من صلواتها في بيتها وأفضل من صلواتها في دارها وصلواتها في محلها أفضل من صلواتها في بيتها فلما كانت صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في المسجد كان اعتكافها كذلك، قال وإنما كره ذلك للمرأة في المسجد لأنها نصير لأشعة مع الرجال في المسجد وذلك مكره لها سواء كانت معتكفة أو غير معتكفة، قال ولما جاز للمرأة الاعتكاف باتفاق الفقهاء وجب أن يكون ذلك في بيتها لقوله عليه السلام ويؤمن خير لمن وسياق الكلام على حديث الأخبية قريباً وحمل القاري قولها في حديث الباب ثم اعتكفت أزواجه من بيتها على الاعتكاف في بيوتهن لما علم من عدم رضائهن عليه الصلوة والسلام لفعلهن ولا شك أنه خلاف الظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** صلى الفجر ثم دخل معتكفه الخ قال الحافظ في بيان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري قال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس أو لما أضحى على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تحلى بنفسه والمكان الذي أعد لنفسه بعد صلوة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وإجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هو به تعرض له لما منع المذكور فتركه ففعل هذا فالأدلة أحكاماً من إنا أن يكون شرع في الاعتكاف فبذل على جواز الخروج وإما أن لا يكون شرع فبذل على أن أول وقته بعد صلوة الصبح، أم قلت وقد مر صرح الحنفية بأن من شرع في الاعتكاف النفل ثم تركه لا يلزم قضاءه لأنه لا يشترط له الصلوة على الظاهر من المذهب وأما التأويل المذكور من جانب الجمهور في قوله ثم دخل معتكفه فلا يلائمه لفظة حديث الباب من قوله إذا اراد أن يعتكف وأوله بعض علماء العصر بأنه يحتل أن يكون المراد بالفجر فجر عشرين فكان صلى الله عليه وسلم إذا رآه الاعتكاف العشرة قبل وقته وقبل أن كان دخوله لينظر فيما يحتاج إليه ويتهيأ لاعتكافه وهو غير معتكف ثم يخرج فيصلي المغرب ثم يدخل الاعتكاف والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** وأنه أمر بحبائمه الخ بكسر الميم ثم موحدة وهو بالمد الخمسة من وبراء وصوت ولا يكون من الشعر وهو على عمودين وثلاثة وبحجج على الأخبية نحو البخاري والأخرى قال الثوري فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد يفرغ فيه مدة اعتكافه فالمرضيقي على الناس وإذا اتخذ يكون في آخر المسجد وراحته لئلا يضيق على غيره وليكون أخص له وأكمل وانفرد به **قوله** وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ ورواية الأوزاعي فاستأذنت عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها ففعلت فقبلة فسمعت بها حفصة ففعلت فقبلة وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغيا لأن روايتي ابن عيينة عند النسائي ثم استأذنت حفصة فأذن لها وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة - فقد فسرت الأوزاعي في هذه الروايات بحفصة وزينب فقط **قوله** فإذا الأخبية الخ أي مضروبة وفي رواية ابن فضيل أبصار أربع قباب يعني قبلة له وثلاثاً للثلاثة وفي رواية ابن عيينة عند النسائي قال لمز يد قالوا لعائشة وحفصة وزينب - **قوله** أكبر شريذن الخ بمنزلة استغفاراً ممدودة وبغير مد والياء بالنصب وفي رواية ابن فضيل ما علم من على هذا أن تزعموها وألتر في هذه الرواية مرفوع قال القاضي عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام (أبتر يردن) أي أجازوا لفعلهم لأنه نحات أن يكون غير منسوبة في الاعتكاف بل أردن القرب منه والمباهاة به وكان المسجد يجمع الناس ويحضر الأعراب والمنافقون - عن حنابلة والبخاري والخول والخول - ببذل بن بذر ذلك ولأنه صلى الله عليه وسلم إذا رآه عند فصار كأنه ومنزله بحضور مع أزواجه وذهب المقصود من الاعتكاف هو العزلة - الخ - ومع تعلقات الدنيا والأهمل من يتبعن المسجد بأخبيتهن وفوهله - وقال الشيخ أبو بكر الرازي - وهذا الخبر (أي حديث الأخبية) يدل على كل هذه الاعتكاف للنساء في المسجد بقوله أكبر شريذن يعني أن هذا ليس من البر ويؤيد على كراهية ذلك منه أن لو بعينه - في ذلك الشهر وقصصناه - حتى نقض ابنه من ولوسلغ لمن الاعتكاف عند لما ترك الاعتكاف بعد العزيمة ولما جاز لمن تركه وهو قربة إلى الله تعالى وفي هذا دلالة على أنه فأكبر اعتكاف النساء في المسجد فإن قيل قد مر في سفيان بن عيينة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمر عن عائشة وقالت في استأذنتني صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف فأذن لي ثم استأذنت زينب فأذن لها فلما صلى الفجر أي في المسجد ارجعاً بنية فقال ما هذا فقالوا زينب وحفصة ومما فذل أكبر شريذن فلم يعكفت فأخبرت في هذا الحديث بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ليس فيه أنه أذن لمن في الاعتكاف في المسجد ويحتمل أن يكون لأنه أذنهم إلى اعتكافهم في بيوتهم ويدل عليه أنه لما رأى ابنه من في المسجد ترك الاعتكاف حتى تركن أيضاً وهذا يدل على أن الأذن

حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر وحده

يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر

تفضيل لياليه على ليالي حشر رمضان فان عشر رمضان فضل ليلة واحدة وهذا جميع لياليه متساوية، ام ولكنه حديث ضعيف كما صرح به
الحافظ، ويحتمل ان يقال على تقدير صحته ان اجزيلة العشر المضاعف يساوي اجزيلة القدر الاصل الاصل والمضاعف المضاعف
كما قالوا قوله قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ونظاؤه والله تعالى اعلم، قال الزرقاني والتحقيق ما قاله بعض اعيان المتأخرين ان مجموع هذا
العشر افضل من مجموع عشر رمضان وان كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها، علان كون ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان
غير محقق اخذ تعينها اقول كثيرة مرت قبل هذه الموضع قوله حدثنا سفيان عن الأعمش ان هو سفيان الثوري وفي بعضها شعبة بدل سفيان
وكذا نقله القاسمي في رواية الفارسى ونقل الاول عزيمه هو والرها ليعيى مسلم والله تعالى اعلم - ثم كتاب الصوم يحمد الله واسأل النوفى
منه سبحانه وتعالى لاتمام بقية الكتاب بفضلته ومثله وان يحتمل على غير آيات

كتاب الحج

قال القسطلاني في المواهب أعلم ان الحج حلول بحضرة المجبوء وقوف بساحة الجود ومشاهدة ذلك المشهد العلى الرحمانى وأما على عهد العهد
الربانى ولا يخفى ان نفس الكون بتلك الاماكن شرف وعلو، وان التردد في تلك المواطن فخر وعز وفان الحان المحترمة لم تزل تفرغ على الحال فيها من حال
وصفها ليعرف فلم يحسبك في هذا ما يحكى في آيات من مجنون بن عامر رآى المجنون في البلياء كلباً فجاء على الدار فذبحه فلاموه على ما كان منه
وقالوا لم صنعت الكلب نبلاً فقال دعوا الملام فان عيني رأت منى في ليلى - ام - وقال الشيخ ولما الله الهوى قدس الله روحه المصالح المرعية
في الحج أمور منها تعظيم البيت فانه من شعائر الله وتعظيمه هو تعظيم الله تعالى ومنها تحقيق منة العرصة فكل دولة او ملة اجتماعاً يتواردها لا تسمى
الأماني ليعرف فيه بعضهم بعضاً ويستفيد الأحكام الملهة ويعظموا شعائرها وانجز عرصة المسلمين وظهور شوكتهم واجتماع جنودهم وتنويه مقامهم وهو
قوله تعالى ولذا جعلناك آية للنايين وآمناً ومنها موافقة ما توارث الناس عن سيدنا إبراهيم واسمى عليها السلام فاعلموا انما المسألة
الحنيفية وشيخها عالم العرب والنبي صلى الله عليه وسلم بعث لظهور هذه الملة الحنيفية وتعلو به كلمتها وهو قوله تعالى ملكاً اريككم ابراهيم فممن الزاوي
الحج فظهر على ما استفاض عن ائمتنا كمال الفطرة ومناساك الحج وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابراهيم فممن الزاوي فممن الزاوي فممن الزاوي فممن الزاوي
ومنها الاصطلاح على حال يتحقق بها الرق لغايتهم وخاصة كزول سقى والمبيت بمنى فانه لو يصطلم على مثل هذا الشئ عليه لم يستعمل
عليه لم يجمع كلمتهم عنيد مع كثرة ومنعها الاعمال التي تلعن بأن صاحبها موحد تابع للحق متدين بالملة الحنيفية شاكراً لله علماً انفعلى
اوائل هذه الملة كاسى بين الصفا والبروة ومنها ان اهل الجاهلية كانوا يجنون وكان الحج اصل دينهم ولكنهم خلطوا اعمالاً اخرى عن إبراهيم عليه
السلام وانما اخلاق منهم وفيها اشراك لغير الله كتعظيم اساطير وثلة والاعلال لمناصب الطاغية وكثرة لهم في التبتية لاشريك لك الاشياء الهلالية
ومن حق هذه الاعمال ان يهيم عنها ويؤكل في ذلك واعمالاً انتقوا فخرنا وعجبنا كقولهم نحن عن قطان الله فلا يخرج من حرمانه فانزل في ارضهم من حيث
اقاص الناس وكذا هم ابراهيم اي من ينزل فاذكر الله الذي لا اله الا هو فاذكر الله الذي لا اله الا هو فاذكر الله الذي لا اله الا هو فاذكر الله الذي لا اله الا هو
الصفا والمروة حتى نزل لان الصفا والمروة من شعائر الله ومنها انهم كانوا ايتوا فاقيا سائر فاسة فمن باب التعقيد والدين وفيها حرج للناس
من حقها ان ينسج ويحجر كقولهم يحتجب الحرام ودخول البيوت من ابوابها وكانوا يتسورون من ظهورها ظناً منهم ان الدخول من الجباب ارتفاق بينا في
هيئة الاحرام فنزل وكيس الذين انما البتوت من ظهورها وكساها هيمتها المتجاذة في موسم الحج ظناً منهم انها تمل بأخلاص المحل لله فنزل
ولا يحتاج عليكم ان تبشروا قضاة من كبريتهم وكاسحيا معان بجوا بلا نازد ويقولوا نحن المتوكلون وكانوا يضيئون على الناس وابتدون فنزل
وتزودوا فان خيرا الزايد التفتوى وكقولهم من انجز الفجر العرة في ايام الحج وقوله عاذاً نسلهم صفر بزر الدبر وعنه الا شحلت العرة لمن اعتمر في
ذلك خرج للأفا في حيث يحتاجون الى تصديق السفر للعره فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان يخرجوا من الاحرام بعرة ويحجوا بعد ذلك
وشدداً امر في ذلك فيكون على عادتهم وما ذكر في قوله ص - وفي شرح احياء العلوم الحج لغة القصد هكذا أطلقه ائمة اللغة وقيل بعضهم
بكونه الى معظم واستدل بقول الشاعر عجبون سب الزبير فان المزغفرا - وقال في النهاية الحج القصد الى كل شئ وخصه الشعر بقصد البيت
على وجه مخصوص وفيه لغتان الفقه والكسرة قبل الفقه المصطلح والكسرة الاسم وقال النووي في شرح مسلم الحج بالنسبة هو المصطلح والكسرة اسمها هو
الاسم منه واصله القصد وقال الحافظ ابن حجر الحج في اللغة القصد وفي الشعر الفصل الى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بالفقه والكسرة لغتان
فعل الطبرى ان الكسرة اهل نجد والفقه لغتهم وقيل هو بالفقه الاسم والكسرة المصطلح وقيل بالعكس - ام - وفي سياق عبارات اصحابنا هو شرعاً

الحج باب ما يجب على الحاج من شرائع

باب ما يجب على الحاج من شرائع

ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليس الحرام من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيادة مكان مخصوص وهو البيت الشعبي في نطلي مخصوص وهو شتر الخيم بفعل مخصوص وهو الطواغيت السعي والوقوف هو ما فيه المعنى اللغوي مع
 زيادة وصفت ام واختلفت العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والشهور اختلفت سنة وسبب جزاء النافعي في كتاب السير وصححه ابن الرقعة وقيل سنة
 خمس حكاه الواقدني بقتنه ضمام بن ثعلبة فان في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن حبيب ان قد ومكان سنة خمس من الهجرة وقال الطبرطشي وقد روي
 ان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل انه فرض سنة تسع حكاه النووي في الروضة وحكاها المادروي في الاحكام السلطانية
 وصححه القاضي عياض والقرطبي وصحبه ابن القيم في الهدى فقال الصيحي ان الحج فرض في اواخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس
 حج البيت وهي نزلت عام الوفود واخر سنة تسع وانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج الحج بعد فرضه عامًا واحدًا وهذا هو اللائق بحاله صلى الله عليه وسلم
 وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة بيت اوسيع او ثمان او تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة تسع ان فيها نزل قوله تعالى وآتوا
 الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر بالتمامه اذا شرع فيه فان هذا من وجوب ابتداءه ام وهذا كله لا يقتضيه نقل الحج قبل ذلك
 لا على وجه الفرضية في الترمذي من حديث جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم ثلاث حج تحب قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن
 حجر صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرجه ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حجها لا يعلو عدوها وقال ابن الاثير كان عليه السلام يحج كل سنة
 قبل ان يهاجر قال الحافظ الذي لا ريب فيه انه لم يترك الحج وهو مكة قط لان قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وانما يتأخرون منه من لم يكن بمكة
 ادعاه صنف واذا كانوا وهر على غير دين يحضون على اقامة الحج ويردونه من مفارقتهم التي اعتادوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظنون انه صلى الله
 عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جدير بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفا بعرفة وانه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب الى الاسلام
 عن ثلاث سنين متواليه انه حج ثم اختلف في الحج عند اصحابنا هل هو واجب على الفور او على التراخي وبالأول قال ابو يوسف اي في اول اوقات الامكان
 فمن أخره عن العام الاول أخره وصاحبنا الرازي عن ابي حنيفة كما في المحيط والحانية وشرح المجمع وفي الفتية انه المختار قال القدر في هو قول شافيا
 وبالثاني قال محمد لكن جواز مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج أخره ايضا وقت الحج عند الاصولييين يسمى مشكلا لوجهين الوجه الاول انه
 يشبه المصارع لانه لا يصح في عام واحد الا حج واحد وبشيء الظرف لان افعاله لا تستغرق اوقاته والوجه الثاني ان ابا يوسف لما قال بتعيين أشهر الحج
 من العام الاول جعله كالمعيار ومحل المناقاة بعد ما جعله كالظرف ولم يحجز كل منهما بما قال فان ابا يوسف لو حزمه لكان معيارا لقال من أخره عن
 العام الاول يكون قضاءه لا اداءه مع ان لا يقول به بل يقول انه يكون اداءه ولفظ لا يجوز مع انه لا يقول به بل يقول ان يجوز
 وان محتملا لو حزمه لكان ظاهرا لقال ان من أخره عن العام الاول لا يلا ثرا صلا اي لا في بقية حياته ولا في آخر عمره مع انه لا يقول به بل يقول ان من مات
 ولم يحج أخره فصل الاشكال ثوان القائل بالفور لا يحجزه بالمعيارية والقائل بالتراخي لا يحجزه بالظرفية بل كل منهما يحجز بالجمعين لكن القائل
 بالفور يتحج حجة المعيارية ويوجب اداءه في العام الاول حتى لو أخره عنه بلائذ انما تركه الواجب لكن لوقا في العام الثاني كان اداءه لا قضاء والقائل
 بالتراخي يتحج حجة الظرفية حتى لو اذاه بعد العام الاول كذا في التأخير لكن لو أخره مات ولم يحج أخره في آخر عمره وقال بعض اصحابنا المتأخرين والمعتدل
 ان الخلاف في هذه المسئلة ابتداء في ابا يوسف على بطلان حياط لان الموت وسنة غير نافذة في عمره حكم التوسع لظواهر الحال في بقية الانسان الله اعلم
 ومن قال ان الحج على التراخي الشافعي والثوري والشافعي ومن قال على الفور مالك والشافعي يقول هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا في شرح الاحياء وقال الآتي لما لقي في شرح صحيح مسلم والقول بالتراخي انما هو ما لم يخف الفوات وخوفه يكون يعجز السن وخوف تعاهد الامور على
 السن حجة ابن رشد بالتستين والله اعلم قوله ان رجلا سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطب يذكرك
 المكان وأشار نافع الرادي عن ابن عمر الى مقتد السجود فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة ووقع في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب
 بذلك في عزات فيجعل على التبعة ورويه ان حديث ابن عمر اجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة ام مختصا من القوم - قوله ما يليس
 المحرم الخ الاحرام لغة مصلة احرما فادخل في حرمته لا غشها وجعل حرمها في محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها
 غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع ان ذكر الخصوصية والمراد بالذكر التلبية ونحوها والخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليب اليد
 فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلو نوى ولم يلب او بالعكس لا يصير محرما وبطل يصير محرما بالنية والتلبية او باحدهما بشرط الاخر المختار ذكره
 المحام الشهد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شرعا في الصلوة بالنية لكن بشرط التلبية كالالتكبير كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار
 قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا قال النذري قال العلماء هذه الجواب من يدعي الكلام وجزمه لان ما يليس منحصرا فحصل التصريح به

اختلاف العلماء في سنة فرض فيها الحج

البيان ان النبي صلى الله عليه وسلم

اختلف اصحابنا الحنفية فاجعلوا له واجبة على الفور او على التراخي

بلائي

أسفل من الكبين

رحمه الله الشرط في الخفين القطع خلافاً لما حكاه ابنه أجاز لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكي عن عطلة مثله قال لأن في قطعها فساداً قال الخطابي يشبه أن يكون عطلة لم يبلغه حديث ابن عمر إنما الفساد أن يفعل ما فعلت عنه الشريعة فامتماً أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بفساد قال والعجب من أهل في هذا فإنه لا يكاد يخالف سنة تعلقه وقلت سنة تعلقه ويشبه أن يكون إنما ذهب إلى حديث ابن عباس الآتي في الباب بلفظ الخفان لمن لم يصل النعلين يعني المحرم ونحو حديث جابر الذي يليه قلت أجمعت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى الشيخ في حديث ابن عمر فأناب إليه في روى عن عمر بن الخطاب قال لم يكن ابن عباس بالقطع وقال ابن عمر لم يقطعها حتى يكون أسفل من الكبين فلا أدري أي الحديثين نسخ الآخر وروى الدارقطني عن عمر قال انظر أيهما قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فحطما عمر بن دينار على نسخ أحدهما الآخر قال البيهقي ورواه ابن عثرون وغيره عن نافع عن ابن عمر أن ذلك كان بالمدينة قبل الأحرار موثقين في رواية شعبة عن عمر بن عبد الله جابر بن زيد عن ابن عباس أن ذلك كان بالفتح وذلك بعد قصة ابن عمر بأجاب الشافعي عن هذا في أنه قال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن يكون عمر بن الخطاب أو شك فيه فلم يؤدّه وأما سكنت عنه وأما آذاه فلم يؤدّ عنه ومنها ما قالوا منهم ابن الجوزي أن حديث ابن عمر اختلف في رفعه ورفع ابن عباس لم يختلف في رفعه وأجيب عن هذا بأنه لم يثبت على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ولا شك أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بأسناد وصنف بكونه أصح الأسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسائر مخالفت حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصملي أنه شيخ بصري لا يعرفه - أم - قال في الفتح كذا قال وهو معروف مرفوعاً بالفقه عند الأئمة ، أم - ومثلما قاله ابن الجوزي أن الأمر بالقطع يحمل على الإباحة لا على الاشتراط علماً بالحديثين أجيب بأنه تعسف استعمال اللفظ في غير موضعه وقال ابن قدامة الحنفية ولا يقطعها علماً بالحديث الصحيح وخروجه عن الخلفاء أخذوا بالاحتياط قال العيني والأحسن في هذا أن يقال إن حديث ابن عباس قد مر في بعض طرقه الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رداً عن النسائي في سننه قال أخبرنا اسمعيل بن موسى عن حماد بن زيد بن أبي عيسى عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين فليقطعها أسفل من الكبين هذا أسناد صحيح اسمعيل بن موسى الجحدلي عن جابر بن زيد وغيره وبقية رجال الصحيح الزيادة من الثقات مقبولة على المتن الصحيح ، أم - قلت هكذا روى ذكر القطع في حديث جابر أيضاً عند الطبراني في المعجم الأوسط بالأسناد الصحيح الزيادة ما نقلت الأحاديث كلها والله الجدل - وأما ما ذكره ابن قدامة في المعنى من رواية ابن أبي موسى عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة رضي الله عنهن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية قلنا أخبرنا بهذا رجوع فلما وقف على أسنادها - وقال خرج أبو داود عن سالم أن عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حل شتمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجوع عن فتواه فهذا ما هو في حق المرأة المحرمة وفيه دليل على أنه يجوز لها أن تلبس الخفين بغير قطع والله تعالى أعلم وقال الحافظ في تاريخ طبرستان في هذا الحديث أن لافدية على من لبسها إذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بأنها لو وجبت لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا نه وقت الحاجة ، أم - قلت وهذا الذي حكاه عن الحنفية قد اختاروا الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه إلى أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله ولكن قال علي القاري في شرح المشكوة بعد نقل كلامه وفمنك ابن جماعة وإن شاء قطع الخفين من الكبين لبسهما ولا فدية عند الأربعة ، أم - وأغرب الطبري والنووي واتفقوا وابن حجر رحمهم الله فحكوا عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب الفائق وهذا الرواية ليس لها وجود والمذهب بل هو منتقده ، أم - وقد احتجنا وما عزي إلى الأمام من وجوب الفدية إذا قطعها مع وجود النعلين خلافاً للمذهب كما في شرح الباب ، أم - قلت فما ظنك بوجودها إذا قطعها مع وجود النعلين قول أسفل من الكبين أي المراد قطعها بحيث يصير الكبان وما فوقهما من السابق مكشوراً لا قطع موضع الكبين فقط كما لا يخفى ، قال العيني ، أم - والمراد بالكبين العظامان التامتان عند مفصل الساق والقدم ويؤيد ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظمورها وترك فيما قدر ما يمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن يتعد من الحنفية الكب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند مفصل القدمين معقداً للشرائط وقيل أن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند أهل اللغة هو ابن بطال والذي قاله هو لا يعرف وكيف والأمام محمد بن الحسن إنما في اللغة العربية فمن أراد تحقيق صدق هذا فلا يفتقر في مصنفه الذي وضعه على أو منافع يعجز عنه الفحول من العلماء ولا ساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الأصملي قاله الأمام فخر الدين ، أم - وأسند الخطيب البغدادي عن الشافعي قال رأيت

قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم
 القيصص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مشه ورشح لا زعفران ولا الخفين الا ان يجد اعلانا فليقطعها حتى يكونا
 اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورشح قال من لم يجد اعلانا فليقطعها اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى**
 وابو الربيع الزهري وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى بن خالد بن زياد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد اعلانا والحقان لمن لم يجد اعلانا يعني المحرم **وحديثنا يحيى بن يحيى**
 محمد بن يحيى بن جعفر **وحديثنا يحيى بن جعفر** قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 يخطب فمات فذكر هذا الحديث **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة **وحديثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا هشيم **وحديثنا**
 ابو كريب **وحديثنا يحيى بن جعفر** عن سفيان **وحديثنا علي بن خنيس** اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحديثنا علي بن خنيس** اخبرنا
 ايوب بن كثر **وحديثنا يحيى بن جعفر** عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد من مخططي بعرفات غير شعبة **وحديثنا احمد بن عبد الله بن حنبل**
 حدثنا زيد بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد اعلانا فليقطعها ومن لم يجد اعلانا فليقطعها ومن لم يجد اعلانا فليقطعها
وحديثنا شيكان بن فروخ حدثناهما **وحديثنا عطاء بن ابي رباح** عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو بالبحرانة عليه حبة وعليه خنوق فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله
 عليه وسلم الوحي فستر ثوب وكان يعلى يقول ودئت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي **وقال**
 ثور كرم المرأة المحرمة اني قلت هذا الاحتمال فيه بعد بل لا وجه في الجمع ان المراد من النبي صلى الله عليه وسلم ان يرفع الرجل ان يرفع يده فاما ليس بالثوب بل بغير
 لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النسائي من حديث عبد العزيز بن مهيبي عن ابي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يرفع الرجل جلده واسناده
 صحيح والحديث الذي ينهى النبي عن مطلق الزعفران محل المطلق على المقياد الذي فيه بل يرفع الرجل جلده ويؤثر في ك ما ورد في جواز لبس الثياب الزعفران والآخر
 للرجال فيما رواه اودود وادوان ماجه من حديث قيس بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فاصنعوا له ما تريد وداغتسل ثوبا بده علفه صفراء فرائت اش
 الورس عليه لفظان ماجه ورواه اودود من حديث ابن عمر مرفوعا كان يصنع بالصفرة ثيابه كلما حجت علمته ورواه النسائي وفلفظه ان ابن عمر كان يصنع
 ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح ولفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم لم يلبس بل اكل في
 النبي وواقفه اليه في هذا - ام - قال الحفاظ واستنبط من منع لبس الثوب الزعفران مع اكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ومن لا يكره
 خلافت وقال الحنفية لا يحرم لان المراد اللبس التطيب ولا اكل لا يعل متطيئا **قوله** السراويل لمن لم يجد اعلانا **قال القاري** وليس عليه فدية وهو قول الشافعية
 وقال ابو حنيفة وما لك رحمهم الله ليس له ليس السراويل فليل يشقه وياتر زيه ولوليه من غير فتق فعليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير فتق
 عند عدم الاثار ولا يتر منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحق للأذى وكلب المخطئ للعدو وقد صرح الطحاوي
 في الامار باباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخطئ كما قال به ابو حنيفة قيا على الخلفين كما اعترض
 الشافعية بان فيه اصناعة ما لضره ودما تقدم لعدم فرض انه بعد الفتق لا يستأثر العورة يجوز له ان يسه من غير فتق بل هو متعين واجبا لانه يفدي
 واما قول ابن جبر عن ابي حنيفة وما لك امتناع لبس السراويل على حديثه مطلقا فغير صحيح عنهما - **قوله** عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه ان ابو يعلى
 ابن امية القمي وهو المحدث بان منية بن ميمون وسكون النون وفيه التختانية وهي امه وقيل جنته **قوله** وهو بالبحرانة ان بكلمة الجيم والعين المحملة
 تشد اليه قال الكبرى كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف المراد ويسكن العين ولكن الخلاف في التختانية وهي بين الطائفت ومكة وهي الى مكة ادفى و
 قال ابن الاثير وهي قرب من مكة وهي في الحجل وميقات الاحرام وقال ياقوت حمي غير البحرانة **قوله** ابن راض العراق قال سيف بن عمر بن زهرا المسلمون لقتل
 القيس وقال يوسف بن ماهك اعتم بها ثلثة ثمانية عليهم الصلوة والسلام يعني بالبحرانة التي لقيت بمكة كذا في عمدة القاري وقال القاري بالبحرانة موضع
 معروف احرص منه النبي صلى الله عليه وسلم للضرورة وهو افضل من التخييم عند الشافعية خلافت - **قوله** برنائة على ان الدليل القوي اقوى عنده لان
 القول لا يصلح الاخر قصد والفعل محتمل ان يكون اتفاقا لا قصدا وقدم صلى الله عليه وسلم ما شهد ان اشتهر من التخييم وهو اقرب للمواضع من المحرم قوله
 وعليه اتفاقنا **قوله** نعم الخاء المحجمة نوع من التطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل على الرجل **قال القاري** ناهية عن سابق الاحاديث ان نزوله سبيل القضية قال
 النووي قد يخرج من قوله انه لا يحكم باجتهاده وقد يجاب بأنه لم يظهر له الاجتهاد حكم ذلك وانما اجابته بجملة الاجتهاد **قوله** فستر ثوب ام قال الاثير

قوله القاري في وجوب الثوب الزعفران مع اكل الطعام الذي فيه الزعفران

فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي قال فرجع عمر طرقت الثوب فنظرت إليه له غطيط فتلك
 وأحسبه لغطيط البكر قال فلما سري عنه قال ابن السكائيل عن العنبر أغسل عنك أثر الصفرة أو قال أثر الخلق وأخلع عنك جبتك
 يأتي أن الساتر له عمر وسأره أياك يحتمل أنه بأذن سابق أو مقارن أو باجتماعه رضي الله عنه **قوله** فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه لغط ستر وهو عمر رضي الله عنه **قوله** فرجع عمر طرقت الثوب الخ فان قيل إذا كان الحكر الست كما نقله فلما قدم عمر على رفع الثوب وقد علمت
 اختلافاً فمر عند موته صلى الله عليه وسلم هل يغسل دون ثوب حتى يصغوا اغسلوه في ثوبه قلت يحتمل الله أيضاً بأذن سابق أو باجتماعه وليس رؤية وجهه
 كنجاسة من الثوب للصل، كذا قال الأبي مخ - وقال النووي دفع عمر الثوب وإذا خال إلى صفوان رأسه كله محمول على أنهم علموا أنه صلى الله عليه وسلم لا يكره
 الاطلاع عليه فقلت الخ حال أن فيها تقوية للإيمان بالاطلاع على الوحي **قوله** غطيط الخ هو صوت النفس المتردد من التائر والمخى وسبغ لك شدة
 ثقل الوحي كما قال تعالى إنا سنلقي عليك حولا ثقيلاً قال الأبي قد قدمت حقيقة الوحي وانقسامه في كتاب الإيمان وأما لاشل من تلك الاشارة لصل
 ذلك الأشد هو الذي يخط له - وفيه أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة أشار إليه ابن المنير - **قوله** لغطيط البكر الخ بقوله الما الموحى
 وهو الفتى من الأبل والبكرة الفتاة والقلوب من لغة الجارية والبعير كالإنسان والناقة كالمرأة - **قوله** فلما سري عنه الخ بضم المهمل وتشديد الراء
 المكسورة أي كشفت عنه شيئاً بول شيء **قوله** أغسل عنك أثر الصفرة الخ وهذا أعز من أن يكون بشعر أو من أن يكون بشعر أو من أن يكون بشعر أو من أن يكون بشعر
 اختفت العلم واستعمل الطيب عند الاحرام واستلامته بعد فكرهه قوم ومنعه من هذا ك محمد بن الحسن ومنعه من هذا ك محمد بن الحسن ومنعه من هذا ك محمد بن الحسن
 إلى العاص وعطاء والزهرى وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم أبو حنيفة والثاني تمسكاً بحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بيده كرم حين أحرم وحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت ويسلم ويدبر في حجة الوداع وفي رواية للبخاري وطيبته عفة قبل أن يفيض
 وعنها كأي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والبصر بالصناد المهمل البرقي واللعان قالوا وحديث يعلى غامراً
 يقبل ما عليه لأن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نهي الرجال عن الزعفران وجواب آخر بأن قصته يعلم كانت بالجمعة أنه كاشيت في هذا الحديث وهو في
 سنة ثمان بلا خلاف وحديث عائشة المذكور في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وأما لو أخذ بالآخر فالأمر أن قلت أن ذلك الوبر الذي
 أبصره عائشة إنما كان بقايا ذلك الطيب وقد تعذر قلعها فبقى بعد الغسل أيضاً كان ذلك من خواصه لأن المحرم غامراً منع الطيب لئلا يبرح الريح
 والشارع معصوم وأيضاً كان من الاتيق راحته بعد الاحرام قلت قد ذكرنا أن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الزعفران
 مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم ودعى الخصوصية تحتها في الحديث ولقد روى ابن حزم عن طريقين حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن سالم بن عبد الله عن
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبته صلى الله عليه وسلم بيدي وروى عن كثر يعرض جباهه بالمسك ثم يرحل ثم يعرض فيسيل على وجهه
 فيرى ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يكره - انتهى - واستدل بحديث الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما في إحداهما ناسياً أو جاهلاً أو لم يعلم فياد إلى الزلة فلا كفارة
 عليه وهذا ذهب الشافعي وقال مالك أن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحاق الرايتين عنه يجب مطلقاً قال ابن بطال لولم يمت
 الفدية ليعتقها صلى الله عليه وسلم أي في حديث الباب لأن تأخير البهائم عز وقت الحاجة لا يجوز وفرق مالك فيمن تطيب أو لبس ناسياً بين من ياد فرغ
 وغسل وبين من لم يغسل والثاني أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تمادى ومع ذلك لم يصر بالقضية وقول
 مالك فيه احتياط وأنا قول الكوفيين والمزني مخالف لهذا الحديث وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجية كان قبل نزول
 الحكم ولولا انتظار النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى بخلاف
 من لبس أو كان جاهلاً فانه جعل حكماً استترة وقصر في علمه كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه وفي رد المحتار قال في الباب ثم
 لا فرق في وجوب الجزاء بين ما إذا حن عاملاً أو خاطئاً مبتدئاً أو عاتلاً ذاكر أو ناسياً عالماً أو جاهلاً طائعاً أو مكرهاً نائم أو منتهماً سكران أو صاحباً في
 عليه أو مفقداً مرسلاً أو معترلاً بما شرته أو بما شره غيره بأمره قال شارحه القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً بالاحرام على
 يأتى ولا تحرجه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العلماء شيئاً من هذه المحرمات وقال أنا أندي متوهاً أنزل بالقرآن
 الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح ويجوز فيه فانه يحرم عليه الفعل فإذا خالف أثر ولزمته الفدية وليست الفدية مجزية للأقدام
 على فعل المحرم فحالة هذا كماله من يقول أنا اشرب الخمر أنى والحديد يطهرى ومن فعل شيئاً ما يحكم بتجريمه فقد أخرج حجة من أن يكون مبروراً - ام -
قوله وأخلع عنك جبتك الخ أي وانزعها - استدل به على أن المحرم إذا صار عليه محظوراً نزعها ولا يلزمه فزيق ولا شقة خلافاً للنفخ والشعير حيث
 قال لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وعن علي بن نوح وكلاء عن الحسن وابن تلبية وقد وقع عند أبي داود

أحوال العلماء في استعمال الطيب
 غفلت أرواح واستسلمت بعد

من أصابه طيباً طهره من غير قصد منه
 فبادر إلى إزالة طيبه كإزالة الكفاة هكذا

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك وحل ثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن صفوان بن يحيى عن ابيه قال
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالبحرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات من الحجية وهو متوضئ بالخلوق فقال اني
 اخرومت بالعمرة وعلى هذا وانا متوضئ بالخلوق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل
 عني هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
 ابن ابراهيم وحديثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر قال اخبرنا ابن جريح وحديثنا علي بن خنيس واللفظه اخبرنا عيسى عن
 ابن جريح قال اخبرني عطاء بن صفوان بن يحيى عن امية بن ابي لهب قال كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني اري نبي الله صلى الله عليه وسلم
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثياب قد اظلم به عليه معاش من اصحابه
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه حجة متوضئ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعمرة في حجة بعد ان تقم بطيب فطر اليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكنت فجاءه الوحي فاشار عمر به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم فادخل رأسه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم
 يحضر الوجه يغط ساعة ثم شري عنه فقال ابن ابي لهب سألني عن العمرة انفا قال نعم الرجل فحج به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما الطيب
 الذي بك فاعسله ثلاث مرات اما الحجة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك وحل ثنا عقبه بن مكرم العمري عن محمد بن رافع
 واللفظ لابن رافع قال اخبرنا وهب بن جريح بن حازم حدثنا ابي قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء بن صفوان بن يحيى عن امية بن ابي لهب عن
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة قدامه بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه حجة فقال يا رسول الله
 بلغنا اطلع عند الحجة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفقه قوله واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك ما كان يعرف انما الحج قبل ذلك قال ابن
 كاسم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب الاحمر اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا هبنا
 واحد وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان الترك فعل قال اما قول ابن
 اداء الأدمية وغيرهما يشتركون فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التزكوة مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كما لو قوت ما بعده وقال
 النووي كما قال ابن بطال وزاد يستثنى من الاعمال ما يخص به الحج وقال الياحي المأمورية غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما في قوله لا الفقه
 كذا قال ولا وجه لهذا المحصر الذي تبت من طريق أخرى ان المأمورية الغسل والنزع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمر
 ابن دينار وعطاء في هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنع
 في عمرتك كذا في الفقه قوله وعليه مقطعات من الحجية المشددة وهي الثياب المخيطة وأوصفه بقوله يعني الحجة قوله وهو متوضئ الخ بالصاد
 والحاء المجتمعتين اى متلوث به مكثرتة قوله قد اظلم به الخ بضم اوله وكسر الظاء المجتمعتين اى جعل عليه كالظلمة وتبع عند الطبراني في الأوسط
 وابن ابي حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى وأنتموا الحج والعمرة لله وليستغاد من هذه المأمورية وهو لا تأمر بستر
 وجوب اجتناب ما يقع في العمرة كذا في الفقه قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحديبية والمنظم يؤيد وقصة الباب كانت بالبحرانة
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكر ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم قوله احرم بعمرة في حجة بعد ان تقم بطيب
 وهذا يدل على ان السؤال انما وقع عن استدانة الطيب بعد الاحرام لا عن استعماله عند الله اعلم قوله فادخل رأسه الخ كانه علم ان ذلك لا يشق
 على النبي صلى الله عليه وسلم قوله يعط الخ بضم اوله وكسر الغين المجتمعتين وتشديد الطاء المحملة اى يفخر من الغبطة وتقلد معناه قريبا قوله فاعسله
 ثلاث مرات الخ في صحيح البخاري قلت لعطاء ادا لا نقاء حين أمره ان يغسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفقه القائل هو ابن جريح وهو حال على انهم
 من السابق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتمل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظة غسل مرة
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لثمة عنده ثبته عليه عيانا ام وفي رواية ابن داود امره ان ينزعها ثوبا ويغسلها مرتين ثلاثا
 قال النووي ما انما أمر بالثلاث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت بمرّة كفت ولتحجب الزيادة ولعل الطيب الذي كان على
 هذا الرجل كثير ويؤيده قوله متوضئ قوله فانزعها الخ بكسر الزاي اى اطلعها فوثرها وأخرجها قوله ثم اصنع في عمرتك الخ هذا يدل على ان المأمورية
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم قوله عقبه بن مكرم الخ بفتح الراء قوله وهو مصفر الخ هو اسم فاعل من التصفير والحية بالنصب
 مفعول به باب موقفت الخ جمع موقوفات بمعنى الوقت المحدود واستبعاد المكان اعنى مكان الاحرام كما استبعاد المكان للوقت
 في قوله هنا لك اي في الموقوتين ولا ينافيه قول الجمهوري الموقوتات موقوتة لانه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجواز وكأنه في البحر استد

الحجرات

ان اخبرني بعمره وانا كما ترى فقال انزل عنك الحجة واغسل عنك الضنفر وما كنت صانعا في حجابك فاصنعته في حجابك وحل
 اسحق بن منصور اخبرنا ابو علي عبد الله بن عبد المجيد حل شارح بن ابي معروف قال سمعت عطاء قال اخبرني صفوان بن يحيى عن ابيه
 قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه حبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله اني احرمت بعمره فليكن فعلك فسكت عنه
 فلم يرجع اليه وكان عمره ثمانين سنة فأتاه رجل عليه الحجة فقلت لعلي بن ابي طالب انزل عليه الوحي فلما انزل عليه الوحي
 ختم عمره بالثوب فحجته فأتته رأسه في الثوب فظفرت اليه فلما سري عنه قال انزل الشايل أنفا عن العمة فقام اليه الرجل
 فقال انزل عنك حجتك واغسل اثر الخلق الذي بك وافعل في غيرك ما كنت فاعلا في حجابك وحل شارح بن يحيى وخلف
 ابن هشام وابو النبيع وقتيبة جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الحجة ولاهل نجد من

الى ظاهر ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني واهل الشام ما هو الواقع كذا في الصحاح
 ثوابهم ان الميقات المكان يختلف باختلاف الناس فاعلم ثلاث اصناف آفاق وحل اي من كان داخل المواقيت وحرق وذكر انفقها احكام كل
 واحد من الاصناف الثلاثة مفصلة وسياتي ذكر بعض منها في هذا الشرح ان شاء الله تعالى قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس له الله
 روحه الاصل في المواقيت انه لما كان لايتيان مكة شعقا كثيرا تاركها لغلو نفسه مطلوبا وكان في تحصيله الانسان ان يخرج من بلد حرج ظاهر
 فان منهم من يكون قطره على سيرة شهر وشهرين واكثر وجب ان ينحصر أسكنة معلومة حول مكة يخرجون منها ولا يخرجون الاحرام بعدها ولا بد ان يكون
 تلك المواضع ظاهرة مشهورة ولا يخفى على احد وعليها مذهب لاهل الآفاق فاستقر ذلك وحكم بهذه المواضع واختار لاهل المدينة البجلاء المواقيت لانهما
 محيطا الوحي وماذا لايمان وحار الحجة واول قرينة آمنت بالله ورسوله فأهلها آخر بليل لغوا في اعلاء كلمة الله وان يخصوا بزيادة طاعة الله وايضا
 في اقرب الاقطار التي آمنت وزمان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلصت ايمانها بجلالات جواثي والطائف وقيامه وغيرها لا يخرج عليها قوله
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اي حد واصل التوقيت ان يجعل الشيء وقت يختص به ثواب فيه فأطلق على المكان ايضا وقال
 ابن دقيق العيد وقوله وقت هنا يحتمل ان يراد به التحديد اي حل هذه المواضع للاحرام ويحتمل ان يراد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه
 الاماكن بالشرط المقرر وقال عياض وقت اي حل ذلك وقد يكون بمعنى واجب ومنه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا انما
 قوله ذا الحليفة الخ بضم ففتح وسكون الياء مصغر الحليفة بالفتح اسم بنت في الماء معروف كذا في رد المحتار قال الحافظ وخو الحليفة مكان معروف
 بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن خزيمة وقال غيره بينهما عشرة مراحل قال النووي بينهما وبين المدينة ستة اميال وام قيل سبعة وقيل اربعة
 قال العلامة القطبي فمنسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودي في تاريخه قد اخبرني ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي
 المعروف باباب السلام العتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة تسعة عشر راف ذراع بتقدم المنشاة الفوقية وسبعائة ذراع بتقدم السنين واثنان
 وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذي الحليفة ام - قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذي الحليفة المستعمل الان
 والله اعلم - ام - قال في الفقه وما مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وما يذكر يقال لها بئر علي ام وعلى هذا ليس بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه
 قوله الحجة الخ بضم الجيم وسكون الميملة وهي قرينة خربة بينها وبين مكة خمس مراحل او ستة وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر
 وسياتي في حديث ابن عمر انما مصيعة بوزن علفه وقيل بوزن لطيفة وسميت الحجة لان السيل اجحف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون بئر
 فوق بينهم وبين بني عيل فجاءهم الحملة وكسر المرحلة وهو الخراج وحرب فأخرجوه من يارب فازلوا مهيعة فجاء سيل فاجتمعهم على استاصمهم فبقيت الحجة
 قيل انما تذهب اعلامها ولربن الاسود مخفية لا يكاد يعرفوها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من
 المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الحجة ينصف مرحلة او قريب من ذلك (يجوز) قال القطبي ولقد سألت جماعة من له خبرة
 من عمرها ثمانين سنة فأتاه رجل عليه الحجة فقلت لعلي بن ابي طالب انزل عليه الوحي فلما انزل عليه الوحي ختم عمره بالثوب فحجته فأتته رأسه في الثوب فظفرت اليه فلما سري عنه قال انزل الشايل أنفا عن العمة فقام اليه الرجل
 فقال انزل عنك حجتك واغسل اثر الخلق الذي بك وافعل في غيرك ما كنت فاعلا في حجابك وحل شارح بن يحيى وخلف ابن هشام وابو النبيع وقتيبة جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الحجة ولاهل نجد من

وأهل اليمن يكتلم قال فممن لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ومن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة فيترك صفة، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعد ما نون وضبط صاحب الصحاح (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالف التووي
 فحكى الاتفاق على تحطته فذلك لكن على عياض عن تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق والجبل المذكور
 بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكي الرأي عن بعض قس مله الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال
 له قرن المنازل والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول وفي أخبار مكة للفاكي أن قرن الثعالب جبل مشرف على سفلى من بينه
 وبين مسجد منى العن غمامة ذراع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في
 حديث عائشة في آيتين النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوه إلى الإسلام ورده عليه قال فلم استغن إلا وأنا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن السخني
 في السير النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة أوليس القرني إليه لأنه منسوب إلى قرن بن ربيعة بن ناجية بن مراد أحد أجداد
 أبي بقرم القات والراء قول كاهل اليمن أن أراد به والله أعلم ببعض أهل اليمن من يسكن تهامة فإن اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما تقدم لأهل نجد
 عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كلها في المصاحف اللطيفة قوله يلزم أن يفهم التسمية واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم يم مكان على مرحلتين
 من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها الممر بالحرة وهو الأصل واليه تسهيل لها وحكي ابن السكيت فيه يرمي برأين بدل اللامين وفي رد المحتار رجل من
 جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قال بعض شراح الناسك، قال البكري أهله كنانة وتبعد أوديته إلى البحر قوله فمن لهم إلى الضيف في لهم ثلث
 على المواضع والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد أي هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لأهلها فحزبت المضائق أقام المصنف إليه
 مقامه قاله التووي، وفي الفقه قوله من ضيف جماعة المؤنث وأصله من يعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة قوله ومن أتى عليهم إلى
 أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلاداً ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا يحال فيه إذا لم يكن له
 ميقات معين ولذلك يدخل فيه خلاص كالشأن إذا أراد الحج فدخل المدينة فمبقاته فدخلته لا يجتازها عليها ولا يخرج حتى يأتي الميقات الذي هو
 مبقاته الأصل فإن أخر أساء ولم يزمه دمر عند الجمهور وراطين التووي والاتفاق ونفي الخلاف في شرحه لسلكوا المذهب فلهذا المسئلة فلهذا أرادوا من
 الشافعي والأقوال المشروعة لما لكية أن الشافعي مثلاً إذا جاز هذا الحليفة بغير إحرام إلى مبقاته الأصل وهو بحجة جازله ذلك وإن كان الأفضل
 خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في الفقه قال صاحب الجرح من أصحابنا في شرح قول الكنتز ومن مع ما يعني من غير أهلها وقد
 انفردت بالحجوزة الجبيع الأحرار فلا يجب على المدين أن يحرم من مبقاته وإن كان هو الأفضل وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عند تأويله منه
 أن الشافعي إذا مر على الحليفة في ذهابه لا يلزمه الإحرام منه بالطريق الأولى وإنما يجب عليه أن يحرم من الحليفة كالمصري، أم - وقال الإمام محمد
 ابن الحسن رحمه الله في موطنه وقد مرخص لأهل المدينة أن يحرموا من الحليفة لأنها وقت من المواقيت يكتفون النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه
 من أحب منكم أن يستمتع بشيئهم إلى الحليفة فيفعل أخبرنا بذلك أبو يوسف عن اسحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم وفي
 شرح النقاية ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهد وأحرماً إذا حاذى واحد منهما وأحرماً من بعدهما أولى ولو لم يحرم المدين ومن عناه
 من ذي الحليفة وأحرماً من الحليفة لأشياء عليه وكرو وفقاً وعن أبي حنيفة يلزمه دفرهم قال الشافعي لكن الظاهر هو الأول لما روي في الحديث
 من قوله عليه السلام من لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم فمن جاوز إلى الميقات الثاني صار ميقاتاً له وقال في المجلج قال أبو حنيفة ثم
 في أهل المدينة إذا جازوا الحليفة إلى الحليفة فلا بأس بذلك وأحب أن يحرموا من ذي الحليفة لا تحمداً وصلوا إلى الميقات يجب لمعاة
 حرمته، أم (تدليل) قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في نهر أو بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة فعليه أن يحرم إذا
 حاذى آخرها ويعتبر بالاجتهاد وعليه أن يحتمل فافاً لم يكن بحيث يحاذي فعلاً مرحلتين المكة وتعلل هو بالحاذاة الحاذاة القريبة من الميقات
 والأخيراً المواقيت باعتبار الحاذاة قرن المنازل، ذكر في بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة فالحجة الرابعة للجد الضعيف أن الحاذاة
 حاصلة فهذه الميقات فينبغي على مذهب الحنفية أن لا يلزم الإحرام من رابع بل من خليس القرية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذياً لأخر المواقيت
 وهو قرن ناجية بجوابين الأول أن إحرام المصري والشافعي لم يكن بالحاذاة وإنما هو بالممر وعلى الحنفية وإن لم تكن معروفة وإحرامه قبلها احتياطاً
 والحاذاة إنما تعتبر عند عدم الممر وعلى المواقيت، الثاني أن مرادهم الحاذاة القريبة ومحاذاة المارين لقرن بعبارة لأن بينه وبينه بعض جبال
 والله أعلم بحقيقة الحال، أم وقد نظر في الجواب الثاني أخوه صاحب التمهيد أظهر مراده ببعض أهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله
 قوله من أراد الحج والعمره أن استدل بمنه عليه أن الإحرام يختص بمن أراد الحج والعمره فمفهومه أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمره لا يلزم

أولاً العلم بأنه هل هو من غير أهل مكة أم لا
 الثاني الجواب بأن مكة -

الخلاصة أن المتردد إلى مكة بغير قصد
 الحج والعمره يلزمه الإحرام ولو لم

فمن كان ذو فحش فمن أهله وكذا فذلك حتى أهل مكة يهلون منها

الأحرام وقد اختلف العلماء في هذا - فذهب الزهري والحسن البصري والثقات في قول ومالك في رواية وابن وهب وأصحاب الظاهرية أنه لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام ومن ذهب عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية وهي قوله الصحيح والثقات في المشهور عنه وأبو ثور والحسن بن حي لا يصح لأحد كان منزله من وراء الميقات أن يدخل مكة إلا بالإحرام فإن لم يفعل أسأه ولا شيء عليه عند الثقات وأبو ثور وعند أبي حنيفة عليه حجة أوجع وقال أبو عمر لا بأس بدخول مكة بغير إحرام في الميقات ومن يدين من الاختلاف مكة ويكافئ في اليوم والليلة أنه لا يؤمر من بذلك لما عليه فيه من المشقة وأبو عمر بن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب، قال علماء أئمة الحرم والله وحرم تأخير الإحرام عن المواقيت لا فاق قصد دخول مكة ولو لم يكن كجواز الرؤية والمنزلة أو التجارة والحج بالآفاق في هذا الحكم الحرمي والحلي ما أخرجه إلى الميقات بخلاف ما إذا بقي في مكانه فلا يجزئ ما لو قصد الآفاق موضعاً من الحل لتخليص وجدة قصداً أو لئلا عند الحاجة فحله كما أوردت بالإحرام فإذا دخل به التحق بأهله فله دخول مكة بالإحرام وحل لأهله داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسك الحج، كذا في البدل المختار وغيره، أما احتياج الحجزين بحدوث الباب فهو استدلال بمفهوم القيد المغالبي هو تنقيص عند التحفية ومع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من أتى مكة بغير إحرام فهو كمن أتى مكة بغير إحرام، فيه مضاعف أو ضار إذا كان الحج والعمرة كما قال الثوري في شرح المشورة أو يكون كناية عن إرادة دخول مكة وهذا ألطف والسكتة في اختيار هذا التعبير التنبيه على أن ليس من شأن المسلم قصد دخول مكة مع حرمها من فضيلة الحج والعمرة ويشهد صحة هذا التأويل ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً لا يحج إلا بالإحرام، قال الحافظون في أسناده خفيف (عن سعيد بن جبيل كما في شرح النفاية) قلت قد ضغفه البعض ووثقه جماعة وأخرجه ابن عدي من وجهين ضعيفين وأخرجه المشافعي عن ابن عباس بأسناد صحيح جيد لكنه موقوف، قلت فهذه الموقوفات الصحيحة يشترط صحة مرفوع خفيف فهذه المنطوق أولى من المغفول المخالف في قوله ممن أراد الحج والعمرة ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير إحرام حكمه مخصوص له ولا صحابه بذلك الوقت ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم ما أرى مكة لا تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً يعني في الدخول بغير إحرام للأحرام على حل الدخول بعد صلى الله عليه وسلم للقتال مع الأحرام كذا قاله الطحاوي وابن المبرق وغيرهما، قال الشيخ محمد بن عبد الله السدي في المواهب اللطيفة وأما ما رواه الطحاوي بأن ذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار وإن المراد بذلك جواز دخولها بغير إحرام كما تحريم القتل والقتال فيها لا يجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها حتى فقد نفع الشيخ أبو الحسن السدي بأن ذلك مخالف لتصريح الحديث فإن في حديث أبي شريح عند الشيخين فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أحلت لي ساعة من نهار فهذا تصريح بأن الساعة إنما أبيحت له في القتال لا في دخول مكة بغير إحرام ولذا قال الثوري في حديث أبي شريح دلالته على أن مكة تبقى حلالاً للإسلام إلى يوم القيامة ونفي المترخص إذا قاتل في رياسة دينه وفي دعواه الأجاج نظر فقد حكى القتال والمأورد وغيرهما القول بعد حل القتال أصلاً في مكة ونقلوا ذلك عن محقق الشافعية والمالكية - أنتم كلامه قلت وبالله التوفيق أن الإحرام إنما شرع لمريد مكة لتعظيم تلك البقعة الشريفة بسبب كونها حراماً وما ودلت هذه الآثار أن مكة لم تحل لأحد كان قبله صلى الله عليه وسلم ولا تحل لأحد بعده وإنما أحلت له ساعة من نهار ثم عادت حراماً كما كانت إلى يوم القيامة فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان دخلها يوم دخلها وهي له حلال فكان له بذلك دخولها بغير إحرام لا يرفع الحلة وهو حرمتها التي أجلها أمرها دخلها بالإحرام فإن الله تعالى صيها حلالاً ولم يبقها حراماً في حق صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأصحابه كانوا تبعاً له صلى الله عليه وسلم ومن الواضح المحلى أن دخول مكة من غير إحرام أهون من القتال فيما فلا يعقل ابتعاذه حراماً في حق لو أمر الإحرام بعد صيرورته غير حرام من عند الله فحق القتال فالظاهر أن قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي ساعة يشمل هذه وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم - وهذا التقرير قد أشار إليه الطحاوي في جوابات كلامه وإن قد تبنت لعمري قرة شيخنا المحقق قدس الله روحه في دوس الحديث والله الموفق - قوله فمن كان ذو فحش فمن أهله يعني من كان بين الميقات ومكة ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم حكم أهل المواقيت نفسها والحج هو على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاق، - قوله فمن أهله أي موضع إحرامه من بيته ولو كان قريباً من المواقيت ولا يلزمه الذهاب إليها - قوله وكذا فذلك أي الآفاق لا يوجب إلى آخره - قوله حتى أهل مكة يهلون منها أي لا يجتازون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه بل يجرمون من مكة كالأفاق الذي بين الميقات ومكة فإنه يجرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليجرم منه وهذا خاص بالحج -

بأنه من أهل مكة لا يوجب الإحرام

قال ومحمد بن اهل اليمن يكره وحديثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن ايوبي قتيبة وابن حجر قال يحيى اخبرنا وقال الآخرون حديثنا اسمع
ابن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يحملوا من ذوات الحليفة واهل الشا
من الحنفية واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر واخبرته انه قال ومحمد بن اهل اليمن من يكره حديثنا اسمع بن ابراهيم اخبرنا
ابن عبد الله بن حاتم بن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الله يسأل عن محمد بن اهل اليمن فقال سمعته ثم انقطع فقال ابو يحيى يعني النبي صلى
الله عليه وسلم وحديثنا يحيى بن زهير بن حرب بن ابي عمير قال ابن ابي عمير عن شاذان عن الزهري عن عمار بن ابي ابيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يحل اهل المدينة من ذوات الحليفة ويحل اهل الشام من الحنفية ويحل اهل نجد من قرن قال ابن عمر في كبري ولم اسمع ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ويحل اهل اليمن من يكره وحديثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا
ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الله يسأل عن محمد بن اهل اليمن فقال سمعته ثم انقطع فقال ابو يحيى يعني النبي صلى الله عليه وسلم
من ذوات الحليفة والطريق الآخرة الحنفية ومحمد بن اهل العراق من ذوات عرق ومحمد بن اهل نجد من قرن ومحمد بن اهل اليمن من يكره

لما رفعه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفق الفقه ما بال علم بطريق التلمذ والله اعلم قوله امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل
المدينة ان يحملوا من ذوات الحليفة وهو خبر ينفذ الامور ولا يرد بلفظ الخبر الا اذا ثبت تأكيده وتأكيده لا امر للوجوب سين
في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالافتقار - واختلفت فيمن جاوز الميقات من غير الحليفة
فلو جرم فقال الجمهور ان يؤزره دم فاما لزوم الدماء قبل ذلك غير هذا واما الأمر فلا ترك الواجب ذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب مقابل قول سعيد
ابن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن خزيمة وقال الجمهور لو رجع الى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدماء قال ابو حنيفة بشرط ان يعود مكنتا وقاله
بشرط ان لا يبعد واحدا لا يسقط بشئ، كذا في الفقه - واما التقديم فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز ولا فصل التقديم عليها اي على المواقيت
تقديم الاحرام على اشهر الحج اجعلوا انه مكره كذا في التناهي وغيره فيجب حمل الفضيلة من ديرة اهل على ما اذا كان من داره الى مكة دون اشهر الحج كما
قيد به قاضي خان وانما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تعظيما وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بها من
الاماكن القاصية ودوى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمر بن حصين من البصرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القاصية
وقال عليه السلام من اهل من المسجد لا يصعب بجرق او حجة غفر له فاقبل من ذنوبه رواه احمد وابو داود وبنحوه شوهذوا الفضيلة مقيمة بما اذا كان يملك
نفسه دوى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله - كذا في فتح القدير - قوله فقال سمعته ثم انقطع فقال آراءه في حقه هذا الكلام ان ابا الزبير قال سمعت جابرا
ثم انقطع اي وقف عن دفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم قال انه يضم الهرة اي أطلقه رفع الحديث فقال انه يعني النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في
الترامية الاخرى احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله احسبه رفع لا يخرج هذا الحديث مرفوعا لكونه لم يجرم برفعه كذا في الشرح، قوله في الطريق
الآخرة الحنفية الخ اي محل الطريق الآخرة الحنفية، وتقدم نقل المذهب فمن هو بين ميقاتين فلا يراجع - قوله من ذوات عرق الخ بكسر العين و
سكون الزايد بعدها قات ثم يبدل لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وهي ارض سبخة تنبت الطر فلهذا بين مكة مرحلتان والمسافة اثنتان واربعون
ميلا هو الحد الفاصل بين نجد واهامة - ورد في صحيح البخاري عن من حديث ابن عمر قال لما فتح هذه المصارف اي الكوفة والبصرة اتوا عمر فقا لوا يا امير
المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا عن طريقنا وانا ان اردنا قريشنا شق علينا قال فانظر لحدسها من طريقكم فحدثنا
لهذه ذات عرق وظاهر ان عمر حدث له ذات عرق بأجتهاد منه، وقال الشافعي في الامور لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حدث ذات عرق وانما اجمع
عليه الناس فلهذا يدل على ان ميقات ذات عرق ليس منصوبا وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة
لما لك وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب انه منصوب وقد وقع ذلك في حديث جابر عن مسلم
الا انه مشكوك في رفعه اخرجه من طريق ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابرا يسأل عن محمد بن اهل اليمن فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكره واخرجه ابو عوانة في مسنده بلفظ فقال سمعت احسبه يري النبي صلى الله عليه وسلم وقلاخرجه احمد من رواية ابن طهية وابن ماجه من رواية
ابراهيم بن يزيد كلاهما عن ابي الزبير فلم يثبت في رفعه وتبع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمر السهمي كلاهما عن احمد وابي داود والنسائي وهذا
يدل على ان الحديث أصلا فلعل من قال انه غير منصوب لم يبلغه او رأى ضعف الحديث باعتبار ان كل طريق لا يغلو عن مقال ولهذا قال ابن خزيمة
روى في ذات عرق اخبرنا لا يثبت شئ منها عند اهل الحديث قال ابن المنذر لم نجد في ذات عرق حديثا ثابتا في الحديث بجميع الطرق يقوى كما ذكرنا
واما اهل الشام من اهل العراق لم تكن فحدث يومئذ فقال ابن عبد البر في غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم في ذات عرق لا لاهل المواقيت فحدثه كذا

وقال احمد بن حنبل في مسنده في ذات عرق لا يثبت شئ منها عند اهل الحديث
وفي تقديم الاحرام على المواقيت وعلى اشهر الحج -

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد

علمنا أنها ستفهم فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق أنتم - وبهذا إيجاب الماء وردى وكثرت الأواب الحج من الغفر، وفي أبواب الاعتصام قوله
أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ أي بأهل بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدي كسرى وعمله من الفرس والعرب فكانت قال لم يكن أهل
العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم، ويعكر على هذا الجواب كراهة الشام فلعن مراد ابن عمر في العراقين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل
منهما إنما صلاهما معاً بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس والله أعلم - أم - قال الشيخ ابن الهمام والحق أن ما رواه البخاري عن ابن عمر بنيد أن عمر رضي الله عنه
لم يبلغه توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فإن كان كذلك لكانت توقيتة حسنة فقد وافق اجتهاده توقيتة عليه الصلوة والسلام ولا فهو واجتهاً دى أم
وقال ابن قدامة رحمه الله ويحوز أن يكون عمر من سألته لم يبلغوا توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فقال لك برأيي فأصابك وافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
فقد كان كثير الأصابة رضي الله عنه وإذا ثبت توقيتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر فالأحرار منه أولى أن شمل الله تعالى، قال الحافظ ومما أخرجه
ابن مردود والترمذي من حديث آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق المشركين ففقد لغز به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه
فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميثقات الوجوب الحقيقي ميثقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق ومنها أن العقيق
ميثقات لبعض العراقيين وهو أهل الكلايين والآخر ميثقات أهل البصرة فغرد ذلك في حديثنا لأن عندنا الطبراني وأسناده ضعيف **باب التلبية**
صحتها ووقتها قوله أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم هي مصدر لشيء أي قال لبيك ولا يكون عاملاً مضمراً، وأصل لبي لبي على وزن فعل
لا تفل فقلت الباء الثالثة ياء استعانة للاثلاث بآت ثقلت الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها، واختلفت في لفظ لبيك ومعناه أما لفظة تثنية عند
سيبويه يراد بها التثنية في العدد والعدد مرة بعد مرة لأنها حقيقة التثنية بحيث لا يتناول إلا فردين وقال يونس هو مفرد واليه في كالياء في ذلك
وعليك وأليك يعني في انقلابها ياء الانصاف لها الضمير وأما معناها فقل معناها أجابة بعد أجابة أو أجابة لأجرة قال ابن الأثير وشك حنا تياي
تحننا بعد تحنن وقيل معناها أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة من التي بالمكان كذا ولبي به إذا أقام به ورضه وقيل محبتي لك من قولهم امرأته تلبته
إذا كانت محبة لزوجها وأما طعة على ولدها وقيل غير ذلك، قال الحافظ لا أول منها أظهر وأشهر لأن الحور مستحب للرجال الله آياه في حجر بيته
ولها من دعا فقال لبيك فقد استجاب، قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، انتهى،
وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس وعجابه وعكرمة وعطلة وقتادة وغير واحد وأسانيدهم
قوية وأقوى أنه عن ابن عباس وأخرجه ابن منيع في مسنده وابن أبي حاتم في طريقين فأبوس بن اوطيئة عن أبيه عنه قال لما فرغ إبراهيم عليه السلام من ما أبيت قيل له
أذن في الناس بالحج قال لبي ما يبلغ صوته في الأذن وعلى المبلغ قال فما دى إبراهيم ما كان الناس كتب عليهم الحج إلى البيت العتيق فصعده من بين السماء الأرض فالتفتون أن
التاسع يثبون من أفضى الأرض يلبون ومن طريق ابن جرير عن عطلة عن ابن عباس وفيها جوابه بالتلبية وأصل الجبال أرحام النساء أول من اجابها أهل اليمن فليس جرح
من يؤمن إلى أن تقوم الساعة إلا من كان اجاباً بإلهام يؤمن قال ابن المنير في الحاشية وفي مشروعية التلبية تحية على الكرامة الله تعالى العباد بان وفردهم على بيته إنما كان
بأشد عامرته سبحانه وتعالى، أما حكم التلبية ففيها مذاهب أربعة ذكرها الحافظ وأحق عند الحنفية ما في الجمهور أن خصوص التلبية سنة
فإذا تركها أصلاً أو نقص عنها أرتكب كراهة التنزيه وإن قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر وقول من قال أنها شرط ملادة ذكره بقصد بد التغطية لا
خصوصها، قوله لبيك اللهم لبيك الخ أي أقمت ببلدك إقامة بعد أخرى واجبت لذلك أجابة بعد أخرى وحلة اللهم عني يا الله معترضة بين
المؤكد والمؤكد (شرح الباب) فالثنية لافادة التكرار كما في كراهة البصر كرتين أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتأكيد ذلك قوله لبيك لا شريك
لك الخ ثبت بعد اللهم لبيك مرتين وفي رد المحتار قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقت على لبيك الثالثة ولما روي لا تمتعاً فراحه - أم -
قلت مفسرنا في القمستان في الوقت على الثانية فإنه مستعمل على قوله لبيك اللهم لبيك فقال لبيك لا شريك لك استثنافاً فإن مفاداً أن الاستثناء
بقوله لبيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضاً ما تنقح وكذلك يستحسن الوقت على لبيك الرابعة قوله أن الحمد الخ
بكسر الهمزة وتفهم قال في الحاشية لأنه عليه الصلوة والسلام فعله وروى في الإنيابة بأنه لم يعرف نعم علماً كثره الأفضلية بأنه استثنافاً للثناء
فكثرت التلبية للذات بخلاف الفهم فإنه تعليل للتلبية أي لبيك لأن الحمد لك والنعمة والملك وتعليق الأجابة التي لا نهاية لها بالذات أدنى منه
باعتبار صفة واعتراض بان الكسر يجزأ أن يكون تعليلاً مستأنفاً أيضاً ومنه وصل عليه من أن صلاتك سكر لله، إنه ليس من أهلك ومنه علو
إنيك العلم أن العلم نافع واجيب بأنه وإن جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستثناء لا ولو يثبت بخلاف الفهم وليس فيه سوى التعليل

باب التلبية

والنعمه لك والملك لا شيء لك فقال كان عبد الله من عمر يزيد فيما لبيتك لبيتك وسعدك

[illegible]

والخير بيليك لبيك والربغاء اليك والعمل **وحدثنا** محمد بن عباد **حدثنا** حماد بن عيسى عن اسمعيل بن موسى بن عتبة
 عن سالم بن عبد الله بن عمر بن نافع مولى عبد الله بن حمزة عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استنق
 به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة اهل فقال لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
 لك قالوا وكان عبد الله بن عمر يقول هذه تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع كان عبد الله بن عمر مع هذا لبيك لبيك
 لبيك وسعديك والخير بيليك لبيك الربغاء اليك العمل **وحدثنا** محمد بن عيسى بن شاذان عن ابي بن سعيد عن عبد الله بن ابي
 نافع عن ابن عمر قال تلقفت التلبية من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديثهم **وحدثني** حمزة بن عيسى بن
 ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب قال فان سالم بن عبد الله بن عمر اخبرني عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات
 وان عبد الله بن عمر كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكعب بذي الحليفة ركعتين ثم اذا استوت قائمة عند مسجد
 ذي الحليفة اهل هؤلاء الكلمات وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يقول يا هلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء
 الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك لبيك وسعديك والخير في يدك لبيك والربغاء اليك العمل **وحدثني** عباس بن
 عبد العظيم الصوري حدثنا النضر بن محمد النخعي حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا ابو زميل عن ابن عباس قال كان المشركون يقولون
 لبيك لا شريك لك قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلكم قد قيل فيقولون لا شريك لك تملكه

عن لبيك ولا سعاد الساعدة في النياحة خاصة - كذا في المرفوعة - قوله والخير بيليك الخ اي منحصر في فضلك من صفات القدرة والارادة ومن فحق
 الجلال والجلال فيكون اشارة الى انه تعالى محمود في كل الفعل او هو من باب الكثرة والافعال لا مركلة لله والخير والشركة بقدره وفضائه او من باب
 حسن الادب في الاضافة والنسب كما قيل في قوله تعالى واذا امرت فهو يشفيان ومن هنا ورد والشر ليس اليك اي لا ينسب اليك ادنا قاله القاري
 في المرفوعة قوله والربغاء اليك والعمل الخ يروي بفتح الراء وهو المشهور والربغى بضم الراء مع الفصح في نظيرة العلياء والعلو والنعمة والمنعى و
 عن ابي علي الفخري مع القصر الى الطلب المسألة والربغية الى من يباع الخير قال الطيبي وكذلك العمل منته الى اذ هو المقصود منه ام - ولا يظهر ان
 التقدير والعمل لك اي لو حمدك ورضاك او العمل بك اي بأمرك وتوفيقك او المعنى امر العمل راجع اليك في الرخ والقبول قوله اذا استوت به راحلته
 قائمة الخ اي رفته مستويا على ظهرها فالباء للتعدية وقيل به حال وكذا قوله قائمة قوله عند مسجد ذي الحليفة الخ واختلف المرفوعات عند
 الله عليه وسلم في حال اهلاله من اين يلبس وجهه في وجه الجمع بينهما عن قريش ان شاء الله تعالى قوله اهل الخ اي رفع صوته بالتلبية وروي احمد النسيان
 او بها قوله تلقفت الخ هويقات ثراء اي اخذتها بسرعة قال القاضي وروي تلقفت بالنون قال والاول رواية الجمهور قال وروي تلقفت بالياء ومعناها
 متقاربة قاله النوري قوله يهل مبدأ الخ كبس الباء وفتحها اي شعر بالصمغ او الحناء او الخطى وادله كان به عند قال ابن الملك النليد هو
 الصفاق شعر الرأس بالصبغ او الخطم وغير ذلك كيلا يتخلل الغبار ولا يصيبه شيء من الهواء ويقعها من حر الشمس وهذا جازع عند الشافعي رحمه الله
 وعندنا يلبس به من ان يلبس فيه طيب لانه كغطية الرأس ودان ان كان فيه طيب قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحنان
 يلبس برأسه قبل الاحرام مشكل لانه لا يجوز استحباب التغطية الكاملة قبل الاحرام بخلاف الطيب ام - ويمكن جملة مع الحديث على التليين اللغوي
 من جمع الشعر لقصه من تخليته متفرقا ففي القاموس تليد الصوت ونحوه تلاخل ونزق بعضه بعضا كذا قال القاري في شرح المشكوة - قال في الفخر
 ولكن هذا لا خير يريده ما رواه ابو داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 بغير المصلتين ويحتمل انه بكسر المجهة وسكون الهجاء وهو ما يغسل به الرأس من خطي او غيره قلت ضبطناه في روايتنا في سنن ابو داود والمصليتين
 وقدمه في البخاري في اللباس عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عثمان قال سمعت عمر بن عبد الله بن عثمان يقول لا شربوا بالتلبية (روى في صحيحه) وكان ابن عمر
 يقول لقد بليت رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ الخ انظروا انه قد عرفت انه كان يري ان ترك التلبيد او في اخبر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها فسمع حفصة ان
 لبيت راى قلدت هذا وفي قصته من خرج عن غيره فانه يبعث يوم القيامة مبدأ الخ لم يكعب بذي الحليفة ركعتين الخ او ركعتين الاحرام في الدخايل وحسن ذلك
 شفعا يعرض ركعتين في الغاية الخامسة كذا في الفخرية جزء في البحر السراج قوله كان المشركون يقولون الخ قال لا يري الاصل في الاحرام الباطلة وسما التي هو كسر
 ان لا يتصل ولكن نقلت هذه لبيان ان من رأى منكرا لم يقدر على تغييره اليها فانه يبيده بالقول لان قد قد انحر قوله ولا يكسر الدال كسرها مع التوير فيها
 اي كفك هذا الكلام فاقصر عليه ولا تقربوا ما بعد من الاستثناء قوله لا شربوا الخ الظاهر فيه الرفع على البدلية من المحل كما في كلمة التوحيد فاختار

تأليف الكلمات بغير التليين

باب ۱۰ بیان اہل اللہ کی تہذیب کا حرام و حلال و صحیح و غلطیہ
باب ۱۱ بیان اہل الفضل و الحجۃ شیعہ، بہار و حرام و متوجہ الی ذکرہ و القبول و کفر و کفر۔

وما ملك يقولون هذا وهو يطوفون بالبيت وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله سمع أباة يقول ينزل في هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الآمن عند المسجد يعني ذا الحليفة وحل ثنا كاتبة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الأحرار من البيداء قال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الآمن عند الشجرة حين قام به فغيره وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن إسحاق عن المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

[illegible]

مولى بنى تميم وليس بابنه وابن ابن جريح الفقيه المكي مولى بنى أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد ايقن
 ان هذا عمه وليس كذلك **قوله** تصنع اربعا اى اربع خصال **قوله** لولا احد من اصحابك اى اى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراءى بعضهم
 والظاهر من السياق انفراد ابن عمر ذكر دون غيره ومن زعمه عبيد وقال المازني يحتمل ان يكون مراده لا يصنع من غيرك محمته وان كان يصنع بعضها
قوله من الاركان اى اركان الكعبة الاربعة وظاهره ان غير ابن عمر من الصحابة الذين زعمه عبيد كانوا يستولون على اركان كلها وقد فهم ذلك عن معاوية
 وابن الزبير **قوله** الا اليمانيان اى بتحقيق الياء الاولى ويشترط قال الطبري رحمه الله اى للذين في البحر الاسود واليماني والاكحان يستبان الشاميين ام
 فقيهما تغليب ائمة استمها النبي صلى الله عليه وسلم لثما بقاء على بن ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستلامه بحج منسأه ابا الياسد ابا القبله اوجها ولما تكلم
 اليماني فابايل على الصحيح من مذهبه - كذا في المراجعة **قوله** السبئية اى بكسر الهمزة على السين لاشعر فيها مشتقة من السبب وهو الحلق قاله في التعليل وقيل السبب
 جلا لبقرا المد بوزن بالقرظ وقيل بالسبب بضم اوله وهو ثبت يندرج فيه قاله صاحب المصنف وقال المروى قيل لها سبئية لانها نسبت بالندى اى لا كانت به يقال
 رطبة منسبة اولية - قال ابو عبيد كذا في الجاهلية لا يلبس الخال المذمومة اهل السعة واستعمل ذلك بشعر **قوله** تصنع بالصفرة اى بصفرة
 الوحده وحكى نسخها وكسرهما - قال الجيني - ولم يلفظ الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر اختلغا في المراد منها فقال للقاضي عياض لا يظهر ان المراد صبغ
 الثياب لانه اخبر انه صلى الله تعالى عليه لم يصنع ولم يقل انه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصفيل ابن عمر بحننه واجهر
 يانه عليه الصلوة والسلام كان يصفر بحننه بالورس الزعفران اخرج ابو داود وذكر ايضا في حديث آخر احتجاجه به يانه عليه الصلوة والسلام كان يصنع
 بما يشابه حقه عامته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه المصنف قال الحافظ -
 واخبرنا انا من حديث عبد الله بن جعفر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي مسند عبد الله بن مصعب الزبيري
 وفيه ضعف واخبرنا الطبراني من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه صبغ ازاره ووداده بزعفران فيه زباد ومجهر وضرب المستغرب قول ابن
 لم يروى في الثوب الا صبغ حديث وقد ورد فيه عدة احاديث كما ترى قال الهلب المصنف اخرج الامامون الى النفس وقد اشار الى ذلك ابن عباس في قوله تعالى
 صَفْرًا قَاتِعًا لَوْنَهَا تَسْمَرُ النَّاطِلِينَ **قوله** اهل الناس اى اى ادفعوا اصواتهم بالتلبية حين راوا هلال ذى الحجة - **قوله** حتى يكون يوم التروية اى
 الثامن من ذى الحجة وملا ده فتهل انت حينئذ واختلفوا في سبيل التسمية بيوم التروية على قولين حكاهما الماورى وغيره احدهما لان الناس يروون فيه من
 الماء من زمهر لانه لو يكن غيث ولا بغير ماء والثاني انه اليوم الذى ذكرى فيه آدم عليه الصلوة والسلام حواء **قوله** عيس الا اليمانيان اى قال القاضى
 عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركبتين الشاميين وهما معا بلا اليمانيان لا يستلمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين
 ثم ذهب لخلاف وتخصيص الركبتين اليمانيان لانها كانتا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام بخلاف الركبتين الاخيرين لانها ليس على قواعد ابراهيم عليه
 الصلوة والسلام ولما ارداهما عبد الله بن الزبير على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستمسها ايضا ولو نفي الا ان كذلك استملت كلها اقتداء به صرح بذلك
 عياض - وقال ابن عبد البر عن جابر واسم ابن الزبير والحن والحسين رضي الله عنهم وانما كانوا يستلمون اركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف
 عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال احدهما ليس شئ من البيت مجزأ والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليماني وهما المعروفان اليمانيان
 ولما رأى عبيد بن جريح - علة يفعلن على خلاف ابن عمر انه عز ذلك قال الحافظ - واجاب الشافعي عن قول من قال ليس شئ من البيت مجزأ باننا نرى
 استلامهم بجر البيت وكيف يجزوه وهبوط به ولذا انتبه السفتي وأتركوا ولو كان ترك استلامها مجزأ لما كان ترك استلامها بين الاكابر المجزأ
 فاكل به ويؤخذ منه حفظ المراتب واعطاء كل شئ حقه ونزيل كل احد منزلته (فائقة) في البيت الربعة اركان الاول له فضيلتان كمن الحج الاسود
 فيه - كونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط وليس الاخيرين شئ منهما فذلك - يقبل الاول رسله الثاني فقط ولا يقبل الاخيران ولا يستلمان هذا
 على ان المجزأ واستحب بعضهم تقبل امركن اليماني ايضا - اه - وهو قول محمد بن مناصبنا قيا ساعد الركن - بحافشهم المشقة **قوله** النعال التي
 جمع نعل وهو وثبة قال ابن الاثير هي التي تسمى بالاسامومة وقاد ابن العربي النعل لباسا لا نبياء وانما اتخذ الناس غيرها لما في ارضهم من الطين
 وقد يطلق النعل على كل ما يلقى القدم قال شمس النعل النعلة ما وقيت به القدم **قوله** ليس فيها شعر اى قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر

لَا أَنْ أُطْلَى بِقَطْرٍ أَنْ أَحَبَّ إِلَى مَنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ مَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْبِحَ عَجُوزًا أَنْفَضَ طَبِيبًا لِأَنَّ
أُطْلَى بِقَطْرٍ أَنْ أَحَبَّ إِلَيَّ مَنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدْلُ حُرَامِهِ ثَرَفُ طَائِفٍ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ
أَصْبَحَ عَجُوزًا وَحَلَّ شَنَايِحِي بَنُ جَبِيبِ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ابْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ
يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُطُوفٍ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَصْبِحُ عَجُوزًا أَنْفَضَ طَبِيبًا وَحَلَّ شَنَايِحِي
أَوْ كَرِيبَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَشُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لَأَنْ أَصْبِحَ مُطْلَبًا بِقَطْرٍ أَنْ أَحَبُّ
إِلَيَّ مَنْ أَنْ أَصْبِحَ عَجُوزًا أَنْفَضَ طَبِيبًا قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتَهَا بِقَوْلِهِ فَقَالَتْ طَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَرَفُ طَائِفٍ فِي نِسَائِهِ
ثُمَّ أَصْبَحَ عَجُوزًا وَحَلَّ شَنَايِحِي بَنُ جَبِيبِ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ الصَّعْبِ
ابْنِ جُنَابَةَ اللَّيْثِ أَنَّهُ أَهْدَى لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاتِلًا وَحَشِيًا

وهو بالابواء او بوجان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلتأتان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال
 اتألم كرهة عليك الا تأخروا **وحل ثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح وقتيبة جميعاً عن الليث بن سعد** **وحل ثنا عبد بن حميد**
 شرط اطلاق اسم البعض على الكل المتلازم كالرقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والنظر واما اطلاق العين على
 الرابية فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو رقيب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشدوك
 اللغوي كما عده الأكثر منها ثوران في هذا الحمل ترجيحاً للأكثر أو تحكمه فلو تلك الرابية بناء على ان الروي رجع عنها تبيناً لغلطه قال الحميد في كان شيئاً
 يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحر حار وحش وربما قال يقطر دماً وربما لم يقل ذلك وكان فيما خلا قال حار وحش
 ثم صارت إلى الحر حش مات وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبيينه غلطه أولاً والله اعلم وقال القرطبي يحتمل ان يكون الصب
 أحضار الحار مذبوخاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقد مر له فمن قال اهدى حاراً أراد بقائه مذبوخاً لا صياً ومن قال لم يحرم
 أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه أهله له حياً قلما رده عليه ذكاه وأناه بعضه منه ظناً انه انما رده عليه لمخيه يختص بجملة
 فاعمله بأمتناعه ان حكمه الحجز من الصيد حكم الكل قال وجميعهما ممكن أو لم من توهم بعض الروايات والله اعلم قوله وهو بالابواء ان يفهم
 المنع وسكون الموحدة وبالمثل جيل من عمل القرع بضم الفاء والراء بعد ما مهلة قيل سمي الابواء لوبائه على القلب قيل لان السيول تبتوؤة
 أي تحلله قوله او بوجان الخ شك من الراوي وهو يفهم الواو وتشديد اللال وأخوها لون موضع بقرب الجحفة ووقع في حديث عمر بن أمية
 انه كان بالجحفة ووجدان اقرب إلى الجحفة من الابواء فان من الابواء إلى الجحفة ثلاثون ميلاً ومن وذان إلى الجحفة ثمانية
 اميال وبالشك جزم أكثر الرواة وجزم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بوجان وجزم عمر بن عبد الرحمن بن اسحق ومحمد بن عمر بالابواء الذي
 يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطلة عنه على الشك ايضاً - قاله الحافظ رحمه الله قوله فرده ليه
 قال الحافظ اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه الاماروا ابن وهب والبيهقي من طريقه بأسانيد حرمين طريق عمر بن أمية ان الصب اهدى
 للنبي صلى الله عليه وسلم بحر حار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم ام - قال الشيخ ابن الملق ومات قبل هذه الرواية منكورة فان جميع الروايات
 انه لم يأكل منها الا في هذه الرواية احسن منه ان جميع بعد ثبوت صحة هذه الرواية بان الذي تعرضت له تلك الروايات ليس سوى انه رده وعلى
 بالاحرام توسكت الكل على هذا القول من ان يكون لما رده معللاً بذلك بناءً على ظن انه صيد لاجله ذكر له انه لم يصيد لاجل فقيله
 بعد الرد وأكل منه وهذا جمع على قول من يشترط عدم الاصل في اكله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الرواية التي ذكرناها قال وهذا
 اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكانت رد الحاشي وقيل اللحم ام - الا ان هذا جمع بانشاء ما شكل آخر وهو رد روايته انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت
 عليها الراوي ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عتبر بالبعض عن الكل في رواية رد اللحم وفيه ما قدمناه ام قال الحافظ ويحتمل ان يحل
 القول المذكور في حديث عمر بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده انه جزم بوقوع ذلك في الجحفة وهو في غيرها
 من الروايات قال بالابواء او بوجان ام - قال الزهري في كتابه لما رده لانه محرماً اهدى له بعد ما حل فقيله وهذا جمع حسن ام - قوله ما في رواية
 أي من الكراهية لرده هدي كما في رواية الترمذي وغيره - قوله اتألم كرهة عليك الخ قال عياض ضبطناه في الروايات لم نرده بفهم الدال وأي
 ذلك المحققون من أهل العربية قالوا الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من المحذور يرفع في الروايات التي توجبها له ضمة الهاء بعد ما قال وليس
 الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصح لتعريفه عليه بانه ضعيف وأوهو صيغة انه نصيب واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ووقع
 في رواية الكشميهني بفتح الهمزة ادغام لم نرده بضم الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كذا في الفتح قوله الا انما حرم الخ بضمين اح
 محرمون والحرم جميع حرام وهو من احرم بنسب - وفي رواية سعيد بن ابن عباس لو اننا محرمون لقبلة منكم قال الحافظ واستدل بهذا
 الحديث على تحريم الاكل من حرم الصيد على المحرم مطلقاً لانه انقصر في التعليل على كونه محرمًا فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
 على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عيسى الصعب هذا ولما أخرجه ابو داود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لناس من اهل
 اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حار وحش وهو محرم فاني يا كنه قالوا نعم لكن يجازى هذا الظاهر اخرجه مسلم
 ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له لحم طير وهو محرم فوفى من اكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن قتادة المذكور
 في الباب بعد حديث عمر بن سلمة ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرم فأمر بالبكر ان يقسمه بين الرفاق اخرجه مالك وهو
 اصحاب الشنن ومحمد بن خزيمة وغيره وباجازة مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع المجتهدين ما اختلف من ذلك بان احداً

افراد العلماء فان المحرم من كل ما
 والتفصيل فيما اذا صيد لاجله او لم يصيد لاجله

القبول لمحمولة على ما يصيد من الحلال لنفسه ثم هي من المحرم وأما حديث الرذيمة لمحمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصاد على
الأحرار عند الاعتدال الصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرمًا فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلو دل على نفيه وقد بينه
في الأحاديث الأخرى وتوكل هذا المجموع حديث جابر عن قوم صيدوا لغيرهم حلال ما لم تصيدوه أو يصادوا لغيرهم الترمذي والنسائي وابن خزيمة وقد قال
الشافعي في الامران كان الصعب أهدي للحمائل أخيا فليس للمحرم أن يذبح حماره وحشي وان كان أهدي له تخاف أن يحتمل أن يكون عنده صيدا لم ينقل
الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التارة كذا في الفتح وذكره بالفاء وفي نسخ الترمذي المطبوعة وتركه بـ ودر في
نصيب الماتية وتركه بأمر الله تعالى قال شيخنا المحمدي قدس الله روحه ليس حديث الصعب نصا فيما قاله الشافعي من تعليل الرذيمة بل هو اصطياح لأجل المحرم
هو ناطق بأن رده ما إذا وقع بكونه محرمين وليس محض كونه محرمين ما نذا - أكل صيد الحلال عند الجحيم وكما دل عليه الأحاديث الأخرى بل من تمتة هذه
العلة وهو غير منصوصة فيحتمل أن يكون رده لظنه الاصطياح لأجله كما قال الشافعي ويحتمل أن يكون الرذيمة أن الاصطياح قد وقع بأشياء رذيمة
أصحابها المحرمين وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر وأما كان جهل بعضهم بالمشقة في كلتي الصورتين سواء أوقفنا على محل الحديث هو ما قاله الشافعي
ولكن رده صلى الله عليه وسلم إنما وقع تنزهاً وسداً لذرائع المتوسع في أكل الصيد المحرم وحما المأثم لئلا يفيض استغناء بعض مالائيس بدو التماس
فيما به بأس في آخر الأمر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذي ما ثاب إلى ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الزيلعي في التزييع أن الشافعي نهي
الله عنه مع أبي حنيفة رضي الله عنه في إباحة أكل المحرم ما صيد لأجله وأما رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه، أم والمشهور موافقة الشافعي
مع مالك وغيره في التحريم وليعلم أن مسألة الإباحة تحكي عننا في من الهداية بصيغة الأيأس وقد مررهم فقهاً أشاءهم الله أن الغالب استغناء ما فيها
تركه أولى وحديثه يمكن حمل رده صلى الله عليه وسلم في حديث الصيد على العمل بالأولى والأحب وقوله في حديث أبي قتادة وحديث عمر بن أمية أن ثبت
بيان الإباحة والله أعلم وأما حديث جابر فما لم تصيدوه أو يصادوا لغيرهم الترمذي والنسائي وابن خزيمة وقد مررهم فقهاً أشاءهم الله أن الغالب استغناء ما فيها
السلامة يجب جعله له حتى سألهم عن مواعيد الحلال كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وسلم أكلوا ما وجدوا من الصيد وأما ما سألهم عن ما وجدوا من الصيد
إذا فلو كان من الموانع أن يصادوا لغيرهم لفظه فسلك ما يسئل عنه منها في التخص عن الموانع لم يجب بالحكم عند خروجه عنها، أم قلت مع أن العادة قاضية
بأن مثل هذا الحيوان أي الحمار والوحشي في عظم جشده وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لأن يأكله هو وحده وكان الوقتادة إذا ذك ذلك في السفر لم يكن معصاة
رفقته المحرمين فيغلب على الظن والله أعلم أنه كان نوى تشريكه في صيده ولا يستأجره بأعلم بقرائن الحال من تميز اصطياحه كما بين عليه قوله في
المرآيات فلم يؤذ نوري به واجبوا لو أني أبصرت نبيه عليه شيخنا المحمدي قدس الله روحه قال الشيخ ابن الهمام وهذه المسألة كالصريح في نفي كون اصطياح
المحرم فاعلموا في حديث جابر ويقدم عليه لقوة بثوبته أذهو في الصحيحين وغيرهما من الكتب استتبعات ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد
أخ (انقطاع) لأن المطلب بن خطيب لم يسمع من جابر عند غير واحد كذا في رجاله من فيه لين، أم وقد فضل الحافظ في التلخيص، ويعين ثبوت ما ذهب
إليه إذا كنا يقوم دليل على أن صاحب الهداية من التاويل بوجهين كون الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم أكلوا ما وجدوا من الصيد أن يصادوا ويحتمل
فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع أن يملكه فياكل من لحمه والحمل على أن يراد أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان أن يبرأه
يكون بطلانه فليكن عمله هذا دعاء للمعاضة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ في حديث الصعب جواز رده الهدية لعله وفيه لا اعتدال
عن رده الهدية تطييباً للقلب لمحمدي وأن الهدية لا تدخل في الملاءة لا بالقبول وإن قد تم على ملكها لا تصير ملكاً لها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده
من الصيد المحتنع عليه اصطياحه وقال ابن المنير حديث الصعب يسئل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيكون أن يقال
قوله فرده عليه لا يستلزم إباحة أكله بل يحجز أن يكون أمره بإرساله أن كان حياً وطرحه أن كان مذبوحاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم
وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يحجزه الاعتناع بطل رده عليه أصلاً لا اختصاره به قوله وفي حديث الليث وسلم أن الصعب بن جثالة خذ
لنبي جلاله من مسد الصعب رضي الله عنه قوله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدى الصعب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من مسد ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

سمعت منصوراً يحدث عن الحكم وحديثنا ابن مشن و ابن بشارة الا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم وحديثنا
عبد الله بن معا حدثنا الى حدثنا شعبة جميعاً عن جبيب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس في رواية منصور عن الحكم اهدى
الصعب بن جثامة الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل حمار وفي رواية شعبة عن الحكم عجز حمار وحش ليقطردما وفي رواية شعبة عن
جبيب اهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فزده وحديثنا زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال
اخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن ارقم فقال له عبد الله بن عباس يستنكره كيف اخبرني عن
الحرم اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حرام قال قال اهدى له عضو من لحم صيد فزده فقال انا لا نأكله انا حرم
وحديثنا قتية بن سعيد حدثنا سفيان عن صالح بن كيسان ح وحديثنا ابن ابي عمر اللفظ له حديثنا سفيان حدثنا صالح بن
كيسان قال سمعت ابا محمد مولى ابي قتادة يقول سمعت ابا قتادة يقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا
بالقاحة فمنا المحرم ومنا غير المحرم اذ بصرت باصحابي يتراؤن شيئاً فنظرت فاذا حمار وحش فأسرحت فزهرى واخذت رعي
ثم ركبت فسقط مني سوطي فقلت لا يصح بي وكانوا محرمين ناوولوني السوط فقالوا والله

قوله رجل حمار وحش ثم تقدم الحديث في اختلاف هذه اللفاظ ووجه الجمع بينهما قريباً فراجع قوله سمعت ابا محمد مولى ابي قتادة ثم هو نافع مولى
ابي قتادة ولا من طريق سعد بن ابراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى ابي قتادة ولم يكن مولى ابي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن ابي سلمة ان نافعاً مولى بني غفار فتوصل من ذلك انه لم يكن مولى ابي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق
الغفارية وكان يقال له مولى ابي قتادة نسب اليه ولم يكن مولا قلت فيجوز ان ينسب اليه لكونه كان زوج مولا له اولاً وزوجه اياه او نحو ذلك كما
وقع لمقام مولى ابن عباس وغيره والله اعلم - كذا في الفقه - قوله بالقاحة ثم بالقاء ثم المحملة المحققة هذا هو الصواب المعروف في جميع
الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال القاضى كذا قديماً ها الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالقاء وهو هم والصواب القاح وهو
واحد على نحو ميل من السقياء وعلى ثلاث مراحل من المدينة كذا في الشرح قال المحقق ووقع في حديث ابي سعيد ان ذلك وقع وهو بصغان وفيه نظر والصحيح
ما في حديث الباب من وقوعه بالقاحة - قوله ومن غير المحرم الخ وسيأتي من طريق عثمان بن عبد الله بن وهب عن عبد الله بن ابي قتادة احرماً
كلهم الا ابا قتادة قال في المذهب اللطيفة وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمرة الحديبية فبلغ الرحاء وهي من ذى الحليفة على اربعة
وثلاثين ميلاً اخبروه ان عدداً من المشركين بوادى غيبة فيمنعهم من مهران ليقتلوا اغراهم فخرج طائفة من اصحابه فيهم ابو قتادة الى حجة الوداع
شهرهم وهذا هو الذي وقعت اليه الاشارة في بعض روايات حديث ابي قتادة فأنبأنا بعد بغية فتوجهنا نحوهم وغيبة ففتحوا الخيل للمجيء بها
تحتية ساكنة ثوقاً مفتوحة ثوها قال الكبرى هو لم يبق غفار بن ملكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبنى ثعلبة يصعب فيراء رضى
ويصعب هو في البحر فلما استوا ذلك حتى ابوقتادة واصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فاحرموا الاهوا فاستخرجوا لانهم لم يحاذوا المنيقات دما
لم يقصد العرة وبها يرتفع الاشكال الذي ذكره ابو بكر الاثرم قال كنت اسمع اصحابنا يتجربون من هذا الحديث ويقولون كيف جازل في قتادة ان يحاذوا
المنيقات وهو غير محرم ولا يدرى ما وجهه قال حتى وجرته في رواية من حديث ابي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرمنا قلما
كان يمكن كذا اذا نحن ابي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجه الحديث فانما جازله ذلك لانه لم يخرج يري ملكة قلت وهذا ينافيه
ما جاء في بعض روايات حديث ابي قتادة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاحرمنا مكة واخرج ابن حبان في صحيحه والبخاري من حديث عياض بن عبد
عن ابي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وهو محرمون حتى نزلوا
بصفان فالحاصل ان ابا قتادة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره باخذ الصدقات وكانت
طريقهم مكة فاحرموا كلهم غيره بناء على انه لم يقصد ذاك مكة توساً مع النبي صلى الله عليه وسلم بناء على انما الطريق حتى يبلغوا الروحاء فاحرموا
بالحد فتوجه صلى الله عليه وسلم مع اصحابه محرمين فلما استوا رجع على حاله التي كان عليها فسامع له التأخير لذلك، ثم قلت وقد تقدم
من في باب المواقيت حكاية ما قاله الامام محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ انه رخص لاهل المدينة ان يخرجوا من الحجة فلا يحكموا في قضاء
الا اذا ثبت مجازاً من الحجة من غير احرار ولم يثبت نعوذ الله التي فيها ذكر عسفان تدل على تأخير الاحرام من الحجة ولكن نظرياً في الحفاظ
وصحح خلافها كما قد مناه قريباً وقيل كانت هذه القصة قبل ان يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت والله اعلم - قوله يتراؤن شيئاً الخ
يتناعلون من الروية، قوله فنظرت فاذا حمار وحش الخ وفي بعض الروايات فوا حماراً وحشياً قبل ان يراه ابو قتادة فلما رآه تركوه حتى جاءه فسلم

لا نغنيك عن شيء فمزلات فتناولته ثور كبت فادركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعنته برمح فعقرته فانيت به أصحابي فقال
 بعضهم كوه وقال بعضهم لا تأكلوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمامنا فحرك فمرى فادركته فقال هو حلال فكلوه **وحديثنا**
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك **7** وحديثا قتيبة عن مالك فيما قرأ عليه عن أبي النضر عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه فحرمين وهو غير محرر فرأى حماراً أوحشياً فاستوى على فرسه فسأل
 أصحابه أن يباينوه سوطه فأبوا عليه فسألهم محمد فأبوا عليه فأخذه ترشد على الحمار فقلعه فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال نساها طعمة أطعمكموها الله **وحديثنا** قتيبة عن ذلك
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في حمار الوحش مثل حديث البراء بن عازب في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال هل معكم من لحم شيء **وحديثنا** صالح بن يسار الأسدي حديثا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن أبي كبر عن
 عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق إلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأخروا أصحابه ولم يحرم

قال النووي كذا ذكر في أكثر الروايات حار وحش وفي رواية أبي كامل المحرمى إذ دأوا حرو وحش فجعل عليها ابوقنادة فقهر منها أتاناً فاكلوا من لحمها فهذه الرواية تبين أن الحار في أكثر الروايات المراد به أنشأ وهو الإحسان وسميت حاراً عجائزاً - قوله لا تغنيك عليه بشئ إلا زاد في بعض الروايات أنا محرمون وفيه دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الأكل فإنه على قتل الصيد أو أنه اجتهد منهم قوله فانزلت فتناولته ثم وقع في بعض الروايات عند الناس في اختلاس من بعضهم سوطاً ورواية الباب أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه نقصاً أو فاحشاً فطهره احتياج الاختلاص لانه لو طلبه منه اختياراً لا امتنع، كذا في الفهر - قوله وهو وراء أكمة ثم فجأت من الشئ من حجر واحد قوله فقهره الزمى قتله وأصل الحرق الحرج وفيه أن عمر الصيد ذكاته قوله فقال بعضهم كاهوا ثم روى عن علي أوجه أعمر أكلوا والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهم ثم طأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن عبد الله بن موهب فاكلوا من لحمها قال فقالوا أكلنا لحمنا ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حازم ثم جئت، بل فوقها فيه ياكلون ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهو حرم وفي الفهر فيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي فلو تخافوا بالقراب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تخافوا من المجتهدين ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعيب ذلك علينا وكلنا أكل تمسك بأصل الأباحة والامتنع نظراً إلى الأمر الطارئ وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة قوله أما صانعنا ثم يقول قوله هو حلال فاكلوه الخ قالوا لحافظ صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لأن الحرب فوكت الصيغة على مقتضى السؤال ولو يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكر في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما ذكرنا ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد أبي داود والطحاوي السجدي عن عائشة ولفظه فقال أكلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عند سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي حميل وعطاء بن يسار وإبي صالح كاسياتي في الصبي من البخاري ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند اسحق ومن رواية عباد بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وتفرد معمر بن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لرواي أبي حازم كما أخرجه اسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال فآخره فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت إنما اصطدته لك فأمر أصحابه فأكلوه ولم ياكل منه حين أخبرته إني اصطدت له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي تفرد بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعطيه ابوقنادة أنه اصطاد من أجله فلما علمه امتنع، أم - وفيه نظر لانه لو كان حراماً ما أقره النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل من ماله إن علمه ابوقنادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك ليبين الجواز فأن الذي يحرم على المحرم إنما هو أن يأكل من صيد من أجله وأما إذا أتى بلحمه لا يدري المحرم صيداً ولا غيره فحمله على أصل الأباحة فأكل منه لو يكن ذلك حراماً على الأكل، انقضى - ويحتمل أن يكون تكلفه عليه الصلوة والسلام عن أكله على تقدير صحة هذه الرواية تنزهاً وتقاضاً كما قترناه في حديث الصعبي بن جثامة في أوائل الباب وقال الشيخ عبد المستدق في إجماعه للبطيفة والاولى أن يقال أن رواية معمر زيادة لمخالفتها للثقات الأثبات فلا عبرة بها والله أعلم، أم - قوله وإلى بعضهم الخ الاظهر أن الاختلاف وقع بينهم وأما ما رواه به فأكل بعضهم وأمسك بعضهم ثووقع الأكلون أيضاً في الشك بعد الأكل والله أعلم - قوله إنما عظمته الخ بضم الطاء أي طعمه - قوله في عامر المحمدي الخ وسيأتي من طريق عثمان بن موهب خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً وخرجنا معه قال الأسلمي هذا رأى رواية عثمان ابن موهب غلطاً فان القصته كانت في عمرق وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الحجادة لا على ساحل البحر وأصل السرأى إذا د

وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَدُوًّا بِغِيظَةٍ فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي بِيضِيحَ بَعْضِهِمْ إِلَى أَدْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِجَمَارٍ وَحِشٍ فَخَلَجْتُ عَلَيْهِ فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ فَاسْتَعْتَمَهُمْ فَأَبَوُا أَنْ يَعْينُونِي فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَخَشِينَا أَنْ نَقْطَعَ فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْفَعُ فَرَسِي شَأً وَأَسِيرُ شَأً فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جُوفِ اللَّيْلِ فَقُلْتُ إِنْ لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَالَ تَرْكُتُهُ بِيَتَّقِينَ

خرج محرمًا فصرعوا الاحرام بالجل غلطاً، قلت لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز السائغ وايضاً فالج في الاصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً البيت
ولهذا يقال للمحرم الحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن ابي بكر المقدسي عن ابي عوانة بلفظ خرج حاجاً ومعتزلاً اخرجه البيهقي فثبت ان
الشك فيه من ابي عوانة وقد جزئ محمداً بن ابي كثير بان ذلك كان في عمره الحديسي وهذا هو المعتدل كذا في الفتح - قوله وحديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما حدث بعضهم اوله على البناء للجهنم قوله ببيعة الخ اي في عينة وهو بفخ الغين المجعة بعد هياك ساكنة ثم قات مفتوحة ثم
هنا قال السكوني هو ملك بنى غفارين مكة والمدنية وقال يعقوب هو قليب بنى ثعلبة يعصب فيه له صنوى ويصوب هو في البحر وقد سبق تلخيص
لقصة في وائل شرح هذا الحديث فراجع قوله فبينما انا مع اصحابه الخ اي اصحابه الذين كانوا مع ابي قتادة حين جمر طائفه منهم الى جهة
العد قوله يصحك بعضهم الخ قال النووي هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا يصحك الى يتشدين الياء قال عياض وهو خطأ وتصحيف وانما
سقط عليه لفظه بعض والاصواب يصحك بعضهم الى بعض كما في سائر الطرق والروايات ثم اخرج لضعفها بأهم لم يصحوا اليه لكانت اكبر اشارة
وقد قال بهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم احد امر او اشارة لاهله قالوا لا واذا دل الحمرم الحلال على الصيل لم يأكل منه اتفاقاً وانما اختلفوا في
وجوب الجزاء ونحوه - وتعليقه النووي بانه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الاخرى وليس في واحد منهما دلالة ولا اشارة فان مجرد
الصحك ليس فيه اشارة قال بعض العلماء وانما صحوا كالتجبا من عروض الصيل لهم ولا قد تم لهم عليه قلت قوله فان مجرد الصحك ليس فيه اشارة
صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي فان قوله يصحك بعضهم الى بعض هو مجرد صحك وقوله يصحك بعضهم الى فيه مزيد امر على مجرد الصحك
والفرق بين الموضوعين انهم اشاروا في رواية فاستوفوا في صحك بعضهم الى بعض والوقت لا يمكن رآه فيكون صحك بعضهم اليه بغير سبب باحثاً
له على النقطتين الى رواية ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية ابي النضر عن مولى ابي قتادة بلفظ اذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت انظر
فانهم حار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا تدري فقلت هو حمار وحش فقالوا هو ما لآيت ووقع في حديث ابي سعيد عند ابن الزوار والطحاوي ابن حبان
في هذه القصة وجاء ابو قتادة وهو حل ففسدوا رؤوسهم كراهية ان يحلوا البصار هو له فينطق فيراه ام - فكيف يظن بهم مع ذلك انهم صحوا
اليه فثبت ان الصواب ما قال القاضي وفي قوله الشيخ قد صحت الرواية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحلها لم يقع في طرفين مختلفين
وانما وقع في سياق اسناد واحد ما عند مسلم وكان مع من اثبت لفظه بعض زيادة علم سالمة من الاشكال في مقدمة كذا في الفتح - قلت ليس هذا
من باب الزيادة بل هو من اختلاف الرواية في مدخل الى هل هو لفظ بعض ارباب المستكملة فند كل من رواة اللفظين زيادة علم ليس مع غيره وليس نفس
صحكهم الى ابي قتادة اشارة ولا دلالة على الصيل فانهم كما صحك بعضهم الى بعض تجباً من عروض الصيل لهم ولا قد تم لهم عليه كذلك وقع الصحك
حين نظروا الى ابي قتادة تعجباً من حصول القدرة له ولا التفات له اليه فسبب الصحك موجود في كلا الجانبين وبه يحصل كمال التعجب الا انهم
تسكروا وفسد رؤوسهم وتركوا النظر الى الصيل وقت يحيى ابي قتادة كراهية ان يكون احدهم اليه سبباً لقطنة له وهذا غاية الاحتياط منهم رضي الله عنهم
والله اعلم - قوله قطعته فاثبتته الخ بالمشقة ثم المشقة اي جلته فاثبت في مكانه لاحراك به قوله فاستعنتهم بالخ وفي رواية ابي النضر
فأتيت اليه فقلت لهم قوموا فاحملوا فقالوا لا غنة فحملته حتى جئت بهم - كذا في الفتح - وقال السدي قوله فاستعنتهم بالفار فيقتضيه انه ما مات
من طعن بل اخذوه ودجوه ولذلك احتاج الى الاستعانة بمهر استعانة في الحمل وغيره والله اعلم والظاهر هو الاول والله اعلم قوله وخشيتنا
ان يقتطع الخ اي نصيرهم مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا ان يقتطعوا دونك وبين
ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند ابي عوانة بلفظ وخشيتنا ان يقتطعنا العدو - قوله ارفع فوسى شأوا الخ ارفع بالتحقيق والتشديد اے
استكفه السير شأوا بالشين المعجمة بدها من ساكنة اي تارة والمراد انه يركنه تارة ويسير بسببولة اخرى وفيه جواز سوق الفرس للحاجة
والرفق به مع ذلك لقوله واستير شأوا قوله تركه تبعم الخ اختلفت في ضبطه والاشهر كسر المشقة من فوق وفخها وسكون العين المهملة وكسر
الحاء وبالنون هو عين مارة على ثلاثة اميال من السقياء بعضهم السين المهملة وسكون القاف وتخفيف الياء آخر الحروف والقصر هي قرية بين مكة و
المدنية من اعمال النفر بعضهم الفاء وسكون المراء وبالنون المهملة قال المبكرى الفرع من اعمال المدينة الواسعة والصفراء وعمالها من النفر منضاً اليها

وهو قائل المسقى فالحقمة فقلت يا رسول الله ان اصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله وانهم قد خشوا ان يقتطعوا ذوقك
انتظرهم فانظرهم فقلت يا رسول الله اني اصطلت ومعى منه فاضلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للقوم كلوا وهو محرمون
حدثني ابو كمال المحمدي حدثنا ابو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم حاجتنا وخرجنا معه قال فصرت من اصحابه فيهم ابوقتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى تلقوني قال فاخذوا
ساحل البحر فلما انصرفوا قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم احرصوا كلهم الا ابوقتادة فانه لم يحرم فيبيناهم يسبيرون اذ رأوا شجر وحش
فعمل عليها ابوقتادة فعقر منها اناثا فنزلوا فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحما ونحن محرمون قال فعملوا ما بقي من اللحم لاننا
فلما اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انا كنا احرصنا وكان ابوقتادة لم يحرم فرائنا شجر وحش فعمل عليها ابوقتادة
فعقر منها اناثا فنزلنا فاكلنا من لحمها فقلنا ناكل لحصيد ونحن محرمون فعملنا ما بقي من لحمها فقال هل منكم احد امرء او اشار
اليه بشئ قال قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها **وحدثني** محمد بن مثنى بن سعد بن جعفر حدثنا شعبة عن حماد بن شعبة
القاسمي عن زكريا بن يحيى عن عبد الله بن عثمان بن عبد الله بن موهب عن جده الاسود في رواية شيبان فقال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انكم احد امرء ان يحمل عليها او اشكالها وفي رواية شعبة قال شترتموا واعتنموا واصطلت فقال شعبة ولا ادري قال
اعتنموا واصطلت **وحدثني** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي اخبرنا يحيى بن حسان حدثنا معوية وهو ابن سلام اخبرني يحيى
اخبرني عبد الله بن ابي قتادة ان اياه اخبره انه غرام رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة الخندق قال فاهلوا بغير غزير وقال
فاصلت شجر وحش فاطمعت اصحابي وهم محرمون ثم ايتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنبأته ان عندنا من لحم فاضلة
فقال كلوه وهم محرمون **وحدثني** احمد بن عبد الصبوح حدثنا فضيل بن سليمان التميمي حدثنا ابو حازم عن عبد الله بن ابي
قتادة عن ابيه انه خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم محرمون وابوقتادة فحمل وساق الحديث وفيه فقال هل معكم منه
شئ قالوا معنا رجلة قال فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله وهو قائل المسقى قال النورى روى بوجهين اصحهما واشهرهما بفتح بين الالف اللام من القبول اي تركته في الليل يتدبرن وعزمه ان
يقبل بالحق اي يبعث قوله وهو قائل اي سيقبل الوجه الثاني انه قابل بالياء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف فان صح فحناه ان تعين موضع
مقابل بلسقيا فعمل الاول الضير في قوله وهو للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضير للمضجع وهو تعين ولا شك ان الاول صواب واكثر فائدة واغرب
القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول او من القائمة والاول هو المراد ههنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان يتعفن وهو يقول كاصحابه
اقصد المسقى **قوله** ان اصحابك يقرؤون عليك السلام فيه مبلغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام بلغة
لانه يحتل ان يكون وقع وليس في الخبر ما يفيقه كذا في الفهم وقال العيني وفيه استحباب ارسال السلام الى الغائب قالت جماعة يجب على الرسول تبليغه
وعلى المرسل اليه الرد بالجواب **قوله** انتظرهم الى بصيعة فعلم الامر من الانتظار وقوله فانظرهم بصيعة فعل الماضي **قوله** اني اصطلت الخ قال النورى
هكذا هو في بعض النسخ اصطلت بفتح الصاد المخففة وهو صحيح ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ صطلت وفي بعضها اصطلت وكلمة صحيح **قوله**
ومعى منه فاضلة الخ بضم حجة اي فضلة قال الخطابي قطعت فصلت منه فمى فاضلة اي باقية والضير في منه يعود على الصيد المخدوف الذي
حل عليه اصطلت **قوله** كلوا وهو محرم الخ فيه ان الحلال فاصاد ولم يعنه في ذلك محرم ولم يشر اليه ولم يدل عليه جواز المحرم لكل من صيده سواء
كان اصطياده لاجل المحرم او لنفسه فان ابقتادة انما حمل على الصيد بعد ما عرف انهم اجماعا لانه اُبهر كما في بعض الروايات فكان صيد لاجل المحرم والواقع
وقد تقل بسط الكلام فيه قريبا فراجعه وفي الموهب اللطيفة قال ابن حزم ولم يشك احد في ان ابقتادة لم يصيد الحمار الا لنفسه ولا اصحابه وهو محرمون
فلو عيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل **قوله** اذ رأوا شجر وحش الخ في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على افراد الحمار
بالرثية وافادت هذه الرواية انهم من جملة المحرمين المقتولين كان انا اي اني فعل هذا واطلاق الحمار عليها يجوز **قوله** فكلوا ما بقي من لحمها الخ فيلزم
ما صاده الحلال جاز للمحرم كله وهذا يقرب من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاصطياد **قوله** اشترتوا في المرقاة
والفرق بين الدلالة والاشارة ان الاولى باللسان والثانية باليد وقيل الاولى في الغلب والثانية في الحضور وقيل كلناهما بفتح واحد وهو حرام
على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم في وجوب الجزاء عليه شرائط علمها كتب الفقهاء **قوله** او اعتنموا واصطلت الخ قال النورى
روى بتشديد الصاد وتخفيفها وروى صلتا وقال القاضي روينها بالتخفيف في اصدت او صلتا امر توبيا لصيد لا جعلت من يصيد وتقبل معناه

قال فقلت للقاسم أفرأيت الحية قال تقتل بصغر لها **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا غندر عن شعبة **وحدثنا**
ابن مثنى وابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحدأة **وحدثنا أبو الربيع الزهراني**
حدثنا حماد وهو ابن زيد حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم
العقرب والفأرة والحدأة والغراب الكلب العقور **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال حدثنا ابن نمير حدثنا هشام بهذا
الاسناد **وحدثني** عبد الله بن عمر القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور **وحدثنا عبد بن حميد**
أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قالت أم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم ثم ذكر
بمشل حدثنا يزيد بن زريع **وحدثني** أبو الطاهر حمزة قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن
عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة والكلب العقور والعقرب
والفأرة **وحدثني** زهير بن حرب وابن أبي عمير عن ابن عيينة قال زهير حدثنا شافعين بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحرم والحرم والفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب العقور
إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند أنه لا يثبت عندنا إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف بالمتابعة والحقيقة و
عدمه علامته لا يجمع بين الحقيقة واجاز لا يجوز نعو الحق ما عقر من السباع بالكلب العقور يجامع العقرب صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب لا
إم - وفي الهداية قد ذكر الذئب في بعض الروايات قيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه - إم قال ابن الهيثم يعني في الحقيقة بدلالة
ولا بد من تعيين ذلك الموجب للحاق في الدلالة والذي يدور عليه كلامه هو كونه مبتدئيات بالأذى وضمها إلى ذلك مخاطبتها بمعنى كونها تعيش
بالأخطاف والانتهاك - وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكلب العقور وغير العقور والمستأنس المتوحش منها سواء لأن المتوحش في ذلك الجنس
وإن كان وعندهما العقور أيام المساعدة لما روي أبو داود في المراسيل وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور فعلم أن المراد بالكلب العقور الذي ذكر وصفه بالعقور
يراد به الكلب الوحشي لا يمكن عقورا متدينا بالأذى فأفاد أنه وإن كان صيد إلا أنه في كونه عقورا ويكره ما في المراسيل تميم النوع ينفي الجزاء
لأن أصله صنفه مؤد وهو الصيد ولا يخر ليس بصيد أصلا كذا في فتح القدير وقال المحققون اختلاف العلماء في غير العقور ما لم يرض بأقنانه فصهر بتجريم
القاضي الحسين والماوردي وغيرهما وقع في الإجماع على الجواز واختلاف كلام النووي فقال في البيع من شرح المهذب لاختلاف بين أصحابنا
في أنه محترمة لا يجوز قتلها وقال في التيمم الغصن غير محترمة وقال في الحج بكثرة قتلها كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتلها تقتصر
الرافعي وبعض الرضا وادانها كراهة تنزيه والله أعلم **قوله** تقتل بصغر لها إم يضم الصا داي بمذلة وإم أنه وقته منصوب في رواية سعيد
ابن المسيب وغيره وقد خرج البخاري عن عبد الله بن مسعود قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم في غاريبه أذتل عليه والمرسلات وأنه ليلتها
وأنه قتلها من فيه وإن فاه لربط بها أذنب عذبة فقلت النبي صلى الله عليه وسلم الله يلهيها لقتلها الحديث قال البخاري إنا نروى هذا من من الحرم
وأما قوله يقتل الحية بأسا **قوله** والحدأة الإم بصيغة التصغير وقيل كثر ثابت في الدلالة هذه الصيغة وقال الصواب الحديث أو الحدأة أو الحدأة
وزيادة هذا وبالتشديد غيرهم قال والصواب أن الحدأة ليس من هذا وإنما هو من التحدى يقولون فلان يتحدى فلانا أي ينازعه ويقال له وعن ابن
إلى حاتم أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحدأة ويحرمونه الحدأة وكلها خطأ وأما الزهري فصوره كذا في الحاشية في بد الخلق من الفقه وقد تقدم بعض
ما يتعلق به في شرح الحديث في أوائل الباب فليس يرجع **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن أبي يوسف عن طريق حمزة بن
أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني - لم يرد عبد الله بن عبد الله عن عمر قال قالت حفصة قال لحافظ وظهر هذا أن لابن وهب عنه عن
الزهري فيه اسناد بن سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة وقيل كان ابن عيينة يكره طريق الزهري عن عروة ولكن طريق الزهري عن عروة رواها
أيضا معمر بن قتيبة في الباب رواها أيضا سعيد بن أبي حمزة عن حماد بن أبي نصر عن حماد بن عبد الله بن مسعود عن حماد بن عبد الله بن مسعود عن حماد بن عبد الله بن مسعود
عن عروة هشام بن عروة عن سلمة عن حماد **قوله** خمس فواسق يقتلن في الحرم والحرم الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور
ألا أنهم اختلفوا في المصنف فقيل كونه مؤد فيجوز قتل كل مؤد وهذا قضية مذهب مالك وقيل كونه مؤد لا يكره هذا كل ما يجوز قتلها لا يكره
على أحمر فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقسم على الخمس ألا أنهم لم يحقوا بها الحية لثبوت الخبر والذئب لم يكره لثبوت الخبر والذئب لم يكره لثبوت الخبر

في الحديث يقتل في الحرم وفي حد الحرم

[illegible]

في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال أتجد شاة قال أجد شاة قلت لأفترت هذه الآية فيقول يترن حين يصلي أو صدقته أو شك فقل أصم ثلاثا أو أيا ما رواه أطمع
وفي رواية عطاء الخراساني قال أصم ثلاثا أو أيا ما رواه أطمع ستة مساكين قال أفترت قد علم أنه ليس عندى ما أنسك به وشوخه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب
وسياق الآية يشعر بتلذذ الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل فلهذا المتأخر من غيره بل التبرع في إعانة الصالحين الذين خوطبوا بشفاعتهم بل كان أكثرهم
يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والأطعام وعرف من روايتي أبي الربيع أن كعبا اقتدى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق ما يشعربه بأنه اقتدى بالذبح
لأن لفظه صم وأطعم وأنسك شاة قال فخلقت رأسى ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب قال أخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله
خرى قال أطعم ستة مساكين وسياق بقية هذا الحديث في شرح بعض روايات الباب فانتظر - **قوله** حدثنا سيف بن أحمد بن سليمان أو ابن أبي سليمان
قوله ورأسه يتهاوت الخ أى يتساقط شيئا فشيئا **قوله** صم ثلاثا أو أيا ما رواه في هذه السنة مبنية على الكتاب لا إطلاق الفدية في القرآن وتقييدها
بالسنة وفيه تحميم على الحرم والخصصة في حلقها إذا آفاه القمل أو غيره من الأوجاع **قوله** يفرق الخ يفرق الفاء والراء وقد تسكن قاله
ابن فارس وقال لا زهر في كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسمونه وآخره قات - وفي القاموس الفرق مكبا بالمدنية يسمع ثلاثا أصح ويحرك أو
هو انصاع أو يسمع ستة عشر طلا - ام - وهذا الترويد بأويل علي بن الحسين فرقا فلا يستلزم كونه ثلاثا أصح كونه ستة عشر طلا حتى يتفرع عليه
أن انصاع خمسة أطال ثلث كما زعمه الحافظ والله أعلم وقد علم البحث في الصاع والماء مشروحا في كتاب الطهارة فليراجع - **قوله** أو أنسك ما ليس الخ أى
إذا لم يقال نسك ينسك بضم السين وكسرهما في المضارع والضم ثامر **قوله** والفرق ثلاثا أصنع الخ وأخرج الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن
فعل فيه قال سفيان والفرق ثلاثا أصنع فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخر **قوله** إذا ذبح شاة الخ قال عياض ومن ترجمه
تبعنا في عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فاما ذكر شاة وهو المخلوط فيه بين العلماء فقلت يعكس عليه ما أخرجه أبو داود من طريق
نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدى بقرة وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت
عن نافع عن ابن عمر قال حلق كعب بن عجرة رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهدى بقرة ولجيد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع
عن ابن عمر قال اقتدى كعب من أذى كان برأسه فحلقه بقرة قلدها وأشعرها وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار
قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع أولك حين أصابك الأذى في رأسه قال ذبح بقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلفت عليه في الواسطة الذي
بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أصابه كعب فحلقه في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقاري
عن أبو هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله، كذلك في الفهم - **قوله** ثلاثا أصنع من عمل أى لكل مسكين نصف
صاع من التمر قال الحافظ ولا يصح عن حماد بن عمار عن شعبة نصف صاع طعام وليس بن عمر عن شعبة نصف صاع خبطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى
تقتضيه أنه نصف صاع من زبيب فإنه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لابد من ترجيح أحدى هذه الروايات لا غلظة
واحدة ومقام واحد في حق رجل واحد قلت الحفظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام ولا اختلاف عليه في كونه تمر أو خبطة
لعله من تصرف الرقة وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقل الخجما أبو داود وفي أسندها ابن اسحاق وهو حجة في المخاض لا في الأحكام إذا خاض
والحفظ رواية التمر فقد وقع الجرح بها عند مسلم من طريق أبي قتادة ولم يختلف فيه على أبي قتادة وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب

عن علقمة بن إلى علقمة عن عبد الرحمن بن الأعرج عن ابن جينة أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم بطنه فمكة وهو محرم وسط رأسه
قال أبو النبي صلى الله عليه وسلم عن المجنونة للنساء وعن المواصلات ولم يحرمها بقله على أصحابه أسناد صحيح والحالة بالصحابي لا تنصروا وقوله ابتداء
على أصحابه يتعلّق بقوله في وقد مرّ ابن أبي شيبه عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه عن أصحابه عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا إنما نحن النبي
صلى الله عليه وسلم عن المجنونة للنساء وكرهها للضعيف أي لئلا يضعف قال ابن الهمام ولا بأس بسوق بنية تتعلق بذلك أي بحديث أفطر الحاجم والمحجوم
(المحجوم) روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل يحجّر في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الأمام أحمد أنه قال هو أصح ما روى في الباب وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
وأحمد من حديث شاذ بن أسود أنه مرّ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يحجّر بالبيع لثمان عشرة خلت من رمضان فقال أفطر
الحاجم والمحجوم وصحّوه ونقل الترمذي في عنه الكبري عن البخاري أنه قال كلاهما عند صحيح حديث ثوبان وشاذ وعنه ابن أبي شيبة أنه قال حدثنا ثوبان
وحديث شاذ وصحّحناه ورواه الترمذي من حديث رفع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال أفطر الحاجم والمحجوم وصحّحه قال وذكر أحمد بن حنبل أنه قال
أصح شيء في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغ أحمدان ابن معين ضعفه وقال أنه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت فقال إن هذا مجاف
وقال يحيى بن زهير بن ثابت من خمسة أوجه وقال بعض الحفاظ مستوات قال بعضهم ليس بأقواله بعيداً - وقد جمع طرقه ابن مندة عن ثمانية وعشرين
من الصحابة وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي في شرح مسئلة الأمام لا يظنّ فمؤلفه تسعة عشر نصراً من الصحابة قد عثرت على روايتهم لهذا الحديث في عمل
الله يطعن على رويته من روى غير هذا من الصحابة وقال الخطوط وقد اطلبنا السني في تحريم طرق هذا المتن وبيّنا الاختلاف فيه فاجاد وأفاد -
قلت ولكن متردّد في قوله بالبيع في حديث شاذ فأن بالبيع معروفة بالمدينة وكان صلى الله عليه وسلم حينئذ بككة والله أعلم قال الشافعي بعد
ذكر حديث شاذ أفطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أحجم وهو صائم ثم إن حديث ابن عباس أمثلهما أسنادهما أن توقى أصل المجنونة كان
أصح إلى احتياطاً والقياس مع حديث ابن عباس والذي أحفظه عن الصحابة والتابعين وعلمنا أهل العلم أنه لا يضر أحدًا من المجنونة ما قلنا وكان هذا هو الترتيب
في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عتب حديث أفطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بأن المجنونة تقطر على صحبة الحديث
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بزيادة وإما نبصر فقال إلى الرخصة والله أعلم وأول بعضهم حديث أفطر المحجم والمحجوم على أن المداواة إنما سيفطر إن
كقوله تعالى إني أنكيت أعينهم شكرًا أي ما يؤكل اليد ولا يصف بعد هذا التأويل، لأنه لا يضر وصول الدم ولا ضعف القوة أيًا، وقال البخاري في شرح المسنة
معناه أي تعريضاً لا أفطرا ما أحجم فلا يضر من وصول شيء من الدم إلى جوفه عند مضغه وإما المحجوم فلا يضر من منضعه فتنزع خراج الدم فيؤثره
إلى أن يفيطره الفارق بين هذا وسابقه أنه قطع بأن مال أمرهما الفطر والبغى لم يقطع بل قال لا يضر من التعرض للوقوع وقيل معنى فطر أفعلا
فعلًا مكرهًا وهو المجنونة فصارت كأصحاء غير متلبسين بالعبادة أي بالصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جرحهم لما علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك بخبر
من لغا يوم الجمعة خلاصة له أي ذهب جرحه - قال الشيخ الأئمة قدس سره في قوله وحديث أفطر المحجم والمحجوم معناه أنه قد أفطر إذا دخل
المنقص في صومه وإنما يظهر في أحكام الآخرة لا أحكام الدنيا مثل الغيبة ومن العلل وإن الشريعة ربما تترخص في أحكام الآخرة وتبني عما هو غائب عن
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة أي قطع الوصلة بين الرب وعبده والصلوة ليست باطلّة في حكمها الدنيا، ثم قال بعد نقل كلامه في
ليس المداواة ما قال ابن تيمية بل المداواة على أن لا ينسب بحالة الصور الطهارة وكان في حين ما حرم صور المحجّبة ثم نسخ كما في البخاري وفي الحديث المتفق
والجناية أيضًا نجاسة - قلت هذا لا يخفى بطفه فان في الصور تشبه باللائكة وحالة التلطيح بالتمت ولا سيما الدماء تنافي من جرحهم كما يشعر بقوله تعالى
حاكّ عنهم أن تجعل فيهم من يفسد فيهم ويسفك الدماء والله أعلم - قوله عن علقمة بن إلى علقمة بن إلى علقمة بن إلى وهو مدني تابعي صغير متبع
أنه أمر وهو علقمة بن إلى علقمة وأسمها جارية قوله وسط رأسه الخ بغير المملة لمركز الدائرة وبكونها اسم (مجمع الجبال) ولهذا قالوا الساكن متحرك
والمتحرك ساكن وقد ذكر أهل اللغة فروقاً بينهما من إذا ألزمت من الساكنين للعلامة الزيدية - وخالف حديث ابن جينة هذا حديث
أحمد فآخره أبو داود والنسائي وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان من طريق حماد بن عمار عن قتادة - قال أحمد بن حنبل وهو مدني تابعي صغير متبع
على ظاهر القدر من وجه كان به ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا داود وحكي عن أحمد بن سعيد بن أبي عثيرة رواه عن قتادة فأرسله وسعيد أحفظ من حماد
ليست هذه بعلّة قادمة والمجمع بين حديثي ابن عباس أنس وأصحّ الجمل على التقدير أشد إلى ذلك الظاهر، وذكر في فضل المجنونة في الرأس مثل ضعيف
أخرج ابن عدي وقال لأطباء أن المجنونة في الرأس نافعة جداً وفي حديث الباب دليل يجوز أن المجنونة للمحجم. قال النووي إذا أراد المحجم المجنونة لغير حاجة
فإن نفضت قطع شعره في حواه لقطع الشعر فإن لم تنضمّ جازت عند الجرح بوجوهها ما لك وعن الحسن فيها القدح وإن لم يقطع شعره وإن كان لضررة

فوضع اليه على الثوب فطأ طأه حتى بدلى رأسه ثم قال لا تسأت فصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت صلى الله عليه وسلم يفعل وحديثنا

ابن جريح أخبرني زيد بن أسلم بهذا الإسناد وقال فأمر أبو أيوب بيديه على رأسه جميعاً على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال ليس من لابن عباس إلا أن أريك ابتداءً وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن حمزة عن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم خذ رجل من بعده فو قص فمات فقتل اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخيروا رأسه

وقال عياض دل كلامهما إنما اختلفا في تحريك الشعر إذا خلافت وغسل الرأس في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحات المسوران يكون في تحريكه ما يدل على بعض الدواب أو طرحتها وابن عباس كان يعلم أن هذا في الأوب على القول كيف كان يغسل رأسه قلت فاستند بالشور والاجتهاد ومستند لابن عباس النص وذلك رجاء ليس هو قاله الأبي رحمه الله - قوله فطأ طأه الخ أي أناله عن رأسه قوله هكذا رأيت صلى الله عليه وسلم يفعل الخ قال القاري في شرح المشكاة يجوز غسل الرأس بحيث لا ينفك شعره إلا خلافت أما لو غسل رأسه باغضى عليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله وبه قال مالك وقال الصدقة ولو غسل بأشنان فيه طيب فإن كان من رأسه ما اشتاناً فعليه الصدقة وإن ساه طيباً فليده الدم كذا في قاضيه في ملح غسل رأسه بالحوض والصابون والتل ونحوه لأشئ عليه بالجلع وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف أنه دخل حماماً بالحفة وهو حمرى قال أيعبأ الله بأوساخنا شيئاً يعني فليس فيه من فدية رقيقه رد على مالك أن في إزالة الوسخ صدقة والتحقيق أنه لا ينبغي للمحرم أن يغسل رأسه إلا بالوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام المحرم أشعث أغبر قوله لا أماريك ابتداءً الخ أي لا تجادل ذلك واصل المراد استخراج ما عند الإنسان يقال أمر أعلان فلائناً إذا أخرج ما عند قاله ابن الأبارى وأطلق ذلك في الجفالة لأن كلاماً من التجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجية وفي هذا الحديث من الفوائد متناظرة الضميمة في الأحكام ومرجعهم إلى النصوص وقبولهم لغير الواحد ولو كان تابعياً وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معقولاً لكان في قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وانت نجم فبأيتنا أتدري من بعدنا فكافه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل لأن جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل وانصاف الصحابة بعضهم بعضاً وفيه استئثار الفاضل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلاخ حالة النظارة ولكن لا بد من عقد المبرر عنه وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلك به إذا أمن تناثره واستدل به على أن تحليل شعر الحية في الوضوء باق على استحبابه خلافاً لمن قال بركه كالموتى من لاشأ فقيه خشية انتات الشعر لأن في الحديث تحريك رأسك وأسد بك ولا فرق بين شعر البرص والحية إلا أن يقال إن شعر الرأس صديق التحقيق أنه خلاف الأول في حق بعضه ونوعه قاله السبكي الكبير والله أعلم بأب ما يفعل بالمحرم أخامات قوله خذ رجل من بعده

أي سقط وقوله فوق قص منى المفعل أي أنكر عنقه، والوقص كسر الحوق والمراد بالرجل المذكور قال الحافظ لم أفت على اسمه وكان سقوطه عند الصحابة من عرفة قوله اغسلوه بماء وسدر الخ قال العيني فيه غسله بالسدر وهذا يدل على أنه خرج من الأحرار وعكس صاحب الترهيم فقال غسله بالسدر يدل على أنه جائز للحر وفيه رد على مالك وأبي حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لأن الأصل عدم جواز غسل المحرم بالسدر فلو أنه خرج من الأحرار أو أمر بغسله بالسدر، أم قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي أنه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله أعلم قوله وكفونوه في ثوبيه الخ وللشافعي في ثوبيه الذين أحرم فيهما نية جواز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا وكفن الضميمة واحد وإنما لم يذكر ثانياً أحكاماً له كما في الشهيد لم يرد على ثوبيه، كذا في عمدة القاري - قوله ولا تخيروا رأسه الخ وسيأتي في الباب ولا تخنطوه وفي رواية وكفونوه طيباً، قال العيني أحجم به الشافعي وأجاز استحواضه وإزالة الظاهر فإن المحرم على إحرامه بعد الموت وبهذا يحرم ستر رأسه وتطييبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب أبو حنيفة ومالك وأبو داود إلى أنه يصنع به ما يصنع بالكحل وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطائفة لا تخافا دة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم أخامات ابن آدم أن تقطع عنه الأذن ثلاث وأحرامه من عمل ما ليس من الثلاث فينبغي أن ينقطع بالموت وكان الأحرار لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم هو واجب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص الحكمة في ذلك استيقاظ شعاع الأحرار كاستيقاظ دهر الشهيد أو قلت لأنه لو أنه ورد على خلاف الأصل وكيف ورد على خلاف الأصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الأصل في الموت وإما قوله ولا تخنطوه إلى آخره فهو مخصوص بالدليل عليه قوله الحكمة وذلك الآخر وفيه الرد على كلامه ببيان ذلك أن استيقاظ دهر الشهيد مخصوص به فكذلك استيقاظ شعاع الأحرار مخصوص بالموقوف وأجازوا عن الحديث بأنه ليس عاماً بل فظه لأنه في شخص معين ولأنه لم يقل يعذب بل يوقىة فليلا لا نه محرم فلا يتعدى حكمه إلى غيره

أقول الغرض من هذا الخبر أن الغرض من غسل الرأس بالماء هو إزالة الوسخ لا الطهارة بالكلية - بالجلال والجلال

فان الله يبعثه يوم القيامة مكيًا وحديثنا ابو الربيع الزهراني قال حدثنا محمد بن عمرو بن دينار وابو جابر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذ وقع من راحلته قال ايوب فاقصته اذ قال فاقصته وقال عمر فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسكر وكفونوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحنطوا رأسه قال ايوب فان الله يبعثه يوم القيامة مكيًا وقال عمر فان الله يبعثه يوم القيامة مكيًا وحديثنا عمر الناقض حدثنا اسماعيل بن الأبليل وقال اغسلوه بماء والحرم لا يجوز غسله بماء، ام - وقد نفي عن نغضية وجهه ايضا كما في الطرق الآتية مع ان الحرم الحى لا ينهى عن نغضيته عند هرو وفي عملة انقارى وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ختمها ووجهه ولا تشبهوا باليهود ورواه اللادقطنى بأسناده عن عطية عن ابن عباس يرفعه وحكموا بين القطان بصحته ولفظه ختمها ووجهه مذكور وفي الموطأ ان عبد الله بن عمر مات ابنه واقف وهو محرم كفته وختم وجهه وراسه وقال لولا انا محرمون لحنطناك يا واقف وفي المصنف باسانيد جيا عن عطية قال وسئل عن الحرم لفظه رأسه اذ مات قبل غطى ابن عمر وكشف غيره وقال طائفة يغيب راس الحرم اذ مات وقال الحسن اذ مات الحرم فهو في حلال ومن حديث مجالد عن عامر اذ مات الحرم فذهب امرأته ومن حديث ابراهيم عن عائشة اذ مات الحرم فذهب امرأته وحكى ابن حزم انه سمع عن عائشة تحنيط الميت المحرم اذ مات ونظيره رأسه ومن جابر عن ابي جعفر قال الحرم لفظه رأسه ولا يكشف، ام وفي الفقه وقال ابو الحسن بن القضاويريد تعميم هذا الحكم (اي ان ذكره في حديث الباب) في كل محرم لقائل ان الحرم يوم القيامة مكيًا كما جاهد ان الشهيد يبعث وجرحه يشجب دما وأجيب بأن الحديث ظاهر في ان العلة في الاصل كونه كان في الدنيا وفي كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتعمم تخصيصه انما قال شيخنا المحمود قدس سره روحه وما دام في ظهوره ليس بظاهر بل الظاهر ان علة الامر المذكور انما هو كون ذلك الشخص بحيث يجب ملبيا وهل هذا هو الوصف في الآخرة يثبت لكل محرم كائنا من كان اول ذلك الشخص بعينه بخصوصيات توجد فيه وتوجب التنويه بعمله من كونه محرمًا بالجم متشرفا بمعية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك انفسك ثم موتها الفجا في موقفا على تلك الهيئة يوم معرفة بعرفات عند الصغائر موقوف النبي صلى الله عليه وسلم لا مثالا فالحديث لا يدل على تعيين احالة الاحتمالين والضمائر كلها في قوله صلى الله عليه وسلم اغسلوه وكفونوه ولا تحنطوه ولا تشبهوا باليهود فان تنويه به في غير ذلك الشخص من غير تعرض لوصف الاحرام والحال حد وجوه التخصيص القواعد الشرعية العامة لتكفي الاموات وكلنا انقطع عن عمل العاملين بالموت تقتض استواء المحرم وغيره في الحكم ما لم ينص الشارع على استثناء الحرم والقياس ايضا يؤيد كما صرح به ابن دقيق العيد فان من مات كائنا او ساجدا او متعصما مثالا فلا يقول انه يدل فن على تلك الهيئة ولا يحسن لترتيبها هو المحقول الا قيس وهذه القواعد العامة لقصة جزئية يغلب على الظن اختصاصها بمجردها وهذا كما قال الحافظ في صلوته صلى الله عليه وسلم على حمة دون سائر الشهداء يحتمل ان يكون ذلك لما حقق به حمة من الفضل والعجب ان الشافعية تصر فوا هنا من وجهين فجعلوا القضية الشخصية الخاصة عامة في حر المحرمين ثم خصصوا بها القواعد العامة الشرعية التي ذكرناها وهم مع ذلك يحسبون انهم يثبتون على ظاهر الحديث فهذا كما ورد في شمائل الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز ان الجنة لا يدخلها يجوز قولك تبكي فقال اخبروها انما لا يدخلها وهي يجوز انهم المعاني سورة الواقعة فيقطن في يادى الرأى ان يجوز مشيت على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والحققة ان الظاهر هو اخبارها صلى الله عليه وسلم فيما بعد اى كونها يجوز احوال الدخول وانما ضل الله عنها لم تلقت الى السياق وتعمق فيه فحملت لفظ الجوز على ما هو اعلم من الدنيا والآخرة وهكذا قد يقع الاختفاء في الظهور فلا تغفل - قوله فان الله يبعثه المكي هذا الرجل قوله ملبيا ان اى حال كونه قاتلا بليكا والمخطئة يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ليكون ذلك علامة له كجدة كالتشديد يأتى واواجهة تشجب دما وفيه ان من شرع في طاعة ثم حال بينه وبين اتمام الموت برحى له ان الله تعالى يبعثه في الآخرة من اهل ذلك العمل ويقبله منه اذا صحت الهيئة ويشهد له قوله تعالى ومن يخرج من بيني لمحيا الى الله الآية - قوله رجل واقف ان فيه اطلاق لفظ الواقف على الركب قوله قال ايوب فاقصته ان من الايقاض هوشا لان الاصح هو الثلاث اى وقصته كما في رواية عمر وفي صحيح ثعلب وقص الرجل اذا سقط عن دابته فاندقت عنقه فهو موقوف وعن الكسائي وقصت عنقه وقصا ولا يكون وقصت العنق لنفسها وقال الخطابي معناه انما صرخته فكسرت عنقه وقال اقصته بتقدير الصاع الممثلة على العين المهمة ليس بشئ والتقصع هو كسر العظم ويحتمل ان يستعار لكسر الرقبة واما الاقصاص اى بتقدير يم العين فهو افعال الهلاك اى لم يلبث ان مات وقال الجوهري يقلل ضربا فاقصده اى ففكته مكانه يقال قصص العلة اى قتلها وقصع الماء عطشه اى اذهب وسكته قوله وقال عمر فوقصته ان قال الحافظ يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوتعة والراحلة بان تكون اصابتها بولان وقع والا اقل اظهر قال الكرماني فوقصته اى راحلته فان كان ذلك حصل بسبب الوقوع فهو مجاز وان حصل من الراحلة بعد الوقوع فحقيقة، قوله ولا تحنطوه انما بالحاء المهملة لا تنسوه حنوطا، وكان الحنوط للميت كان مقررا عند هرو قال النوى والحنوط يفتح الحاء ويقال الحنوط

ابراهيم عن ايوب قال ثبت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكر
ما ذكره عن ايوب وحل ثنا علي بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريح اخبرني عمر بن دينار عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس قال قبل رجل حراماً مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بغيره فقص وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر والبسوه ثوبه ولا تخشروا رأسه فأنه يأتي يوم القيمة يلبى وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قبل رجل حراماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمثله غير انه قال فأنه يبعث يوم القيمة ملكياً وزاد لم يمت سعيد بن جابر حيث خر وحل ثنا ابوكريب حدثنا وكيع عن ثفيان
عن عمر بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً أقصصه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تخشروا وجهه ولا رأسه فأنه يبعث يوم القيمة ملكياً وحل ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابونشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابى بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فقصته فأنه فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تمسوه بطيب ولا تخشروا رأسه فأنه يبعث يوم القيمة ملكياً وحل ثنا
حسين بن محمد بن ربي حدثنا ابو عوانة عن ابى بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا
عليه السلام فأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يمس رأسه فأنه يبعث يوم القيمة ملكياً وحل ثنا
محمد بن بشار وروى ابوكريب نافع قال بن نافع اخبرنا محمد بن شعيب قال سمعت ابى بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فأقصصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فأنه يبعث يوم القيمة ملكياً وحل ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابى الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس فمات

بكبرائهم وهو اخلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره قوله قبل رجل حراماً قال النوى هكذا هو ومعظم النسخ وفي بعضها حراماً
هو الوجه ولأول وجه ويكون حالاً قد جاءت الحال من التكرار على قلة قوله ولا تخشروا وجهه ولا رأسه قال الحافظ وقد تمسكوا بالاحتياط ومن
وافقهم من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قولها لا تخشروا وجهه فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية وجهه مع انه لا يقولون بظاهر هذا الحديث
مات محرم ما دام المحرم رآه وبظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مقالة وترد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو
من بعض روايته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهر الصحة ولفظه عن مسلم بن طريق اسرايل عن منصور وروى الزبير كلاهما عن سعيد بن جابر عن
ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تخطوا وجهه وقال ابو الزبير لا تكشفوا وجهه واخرجه النسائي من طريق عمر بن دينار عن سعيد بن جابر بلفظ
ولا تخشروا وجهه ولا رأسه واخرجه مسلم ايضاً من حديث شعيب عن ابى بشر عن سعيد بن جابر بلفظ ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به
بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه انفق وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أخظم من كل من روى هذا الحديث فلم يلحق
روايته انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية، ام قلت وهذا مع أنه من التعمت لما فقه مراده فان النبي عن التطيب ليس مقصوداً على خارج الرأس
عند احد فما علمه وصدا الحديث واخر من الفاظ الحديث ونصته هكذا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ان يكفن في ثوبين ولا يمس
طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه، فقوله خارج رأسه ووجهه متعلق بقوله وان يكفن في ثوبين اي يكفن فيهما
بحيث يبيح الرأس الوجه خارجين عنهما مكشوفين كما هو المصريح في سائر الروايات خلافاً لما في بين رواية شعيب وغيره حتى يرجع روايته بالاحتياط
والله اعلم، وقيل يتأول هذا الحديث على ان النبي عن التطيب وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صياحه للرأس فأمره بغطا وجهه
لأنه من ان يغطي رأسه، ام روى سعيد بن منصور من طريق عطية قال غطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين اي من اعلاه وفي رواية ما دون عينيه
وكأنه أراد من يلا احتياطاً لكشف الرأس والله اعلم وتعمت الأتباع هذا التعليق لا يجرى على اصل الشافعي لأنه لا يقول بساكن الرأس، قلت والعجب
انهم لم يروا هذا الاحتياط في المحرم حتى مع أنه أحق به من الميت كما هو الظاهر قوله اخبرنا ابونشر قال قال النوى ابو بشر هذا هو العتبر في
الويل بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الصفي رضي الله عنه ونفرد مسلم بالرواية عن ابى بشر هذا فقروا على ثوبه
قوله ملكاً الخ قال يعني هو من التلبيد وهو ان يجعل المحرم في رأسه شيئاً من الصمغ ليلصق شعره فلا يشعث في الاحرام أو كبر عياض رواية التلبيد

له كذا وقع في الفتح والذي في النسخ المروية عن قتاد بن ربعي عن سلمة بن كهيل عن النوى الحديث الأول من طريق زهير عن ابى الزبير وفيه والبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسلوه بماء وسدر ان يكفنوا
وجهه ثم رواه من طريق اسرايل عن منصور وفيه ولا تخطوا وجهه ١٢

باب في حديث آخر الفسار واستجاب انفسا الى الادراك والاعراض

لوق اريد الحج وانا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجّي واشترط لي ان محلي حيث جيتني وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق
اخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة مثله **حل ثنا محمد بن بشير** حل ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ابو اسحق محمد بن بكر
عن ابن جريح **ح** وحل ثنا اسحق بن ابراهيم واللفظ له اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع طاووسا وعكرمة مولى
ابن عباس عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان امرأة ثقيلة والى اريد الحج
فما تأمرني قال اهلي بالحج واشترط لي ان محلي حيث تجبني قال فادركت **حل ثنا** محمد بن عبد الله حدثنا ابو داود الطيالسي
حدثنا جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس ان ضباعة ادايت الحج فامرها النبي صلى الله عليه وسلم
ان تشرط ففعلت ذلك عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحل ثنا** اسحق بن ابراهيم ابو الوهب القيلي عن احمد بن خراش قال
اسحق اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو عامر وهو عبد الملك بن عمرو حدثنا رباح وهو ابن ابي معروف عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لضباعة حجّي واشترط لي ان محلي حيث تجبني وفي رواية اسحق امر ضباعة **وحل ثنا** هناد بن السري وزهير بن
وعثمان بن ابي شيبه كلاهما عن عمدة قال زهير حدثنا عمار بن سليمان عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه
عن عائشة قالت نعت اسماء بنت عميس بمحمد بن ابي بكر الشجرة

قال الاخير وحلوا (اي الحنفية والمالكية) الحنفية على انه قضية عين وان ذلك مخصوص بضباعة قال الزندي ولم ير بعض اهل العلم الاشارة الى الحج
وقالوا ان اشترط قلبي له ان يخرج من احرامه فيرونه كمن لو بشرط قلبي على الخطابي ثوابا في من الشافعية مخصوص بضباعة وكلامهم احمريه ان
معناه محلي حيث جيتني الموت اي اذا ادركتني الوفاة انقطع حرامى قال الزندي انه ظاهر الفساد ولم يأت وجهه، والله اعلم، واما **وحل ثنا** شيخنا المحمود بن
الله دوحه معناه انما الاشترط عند الحنفية انه لا تأخير له في جواز الفحل فان الاحصاء عندهم يتحقق بالمرض ايضا ولو بشرط ومع ذلك لا نسلك
الاشترط عبت فان الحب لا فائدة فيه اصلا والفاضة لا تقصر في تغير الاحكام فيجوز ان يكون الارشاد الى الاشترط لتسليتها نفسها وتكين قلبها
وازالة ما كان ينجس في صدرها من عرض احوال تمنعها عن اتمام ما احرمت به فان المؤمن المنيع في اعز على عمل من الاعمال المحنة عزها جازما متحتما وشرع
فيه من غير تردد وتلعم ثم يعرض له في خلافة من الموانع التي تعوقه عن العمل شق عليه فتشبه بالخروج منه بالغاية ولولعل بل لا مشرعى كما لا يخفى
على من تأمل في قصة الحديبية واحاديث فتح الحج الى الغزوة بخلاف ما اذ اشعر الانسان في عمل وصرح بتعليق اتمه على شرط واستحضر من لايت رمانه
في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكانت لو يلزمه فهذا لا شبهة انه لا يتضيق لتركه ولا يتحجر لرفضه ان الحج اليه لعارض يمنعه من اتمام
فالاشترط في الاحرام من اقل الامر يقون عليه شأنه ويسهل عليه امره وهذه فائدة عظيمة للاشترط لا سيما في حق من يتوقع لحرق العوائق حصول الاحصاء
فكيف يصح القول بكون الاشترط باطلا لا فائدة فيه على تقدير جواز الفحل من الاحرام من غير اشترط والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب هو الحق
لا صابة الحق في كل باب (تنبيه) قال الشيخ الا نور رحمه الله لعل الامام البخاري لم يوافق الحنفية في المسئلة فانما خرج حديث ضباعة في التكاح و
لو خرج في الحج وهذا يعلم من عادته بالاستقراء ان الحديث اذا ورد في مسئلة ولم يخرج في بابيه مع كونه مخرج فيه بل حوله من مطلقته واخرجه في
غير موضعه فكان هذا التنبية منه على انه لا يختاره وتلك المسئلة ونظيره اذا خرج حديث الركعتين بدل الترتيب لسا ولم يوجب الترجمة عليه ما لم يخرج
في ابواب الترتيب لخرجه في الركعتين قبل الفجر قال ومانبه احد على هذه العادة، ام سقلت قد تنبه لها ابن المرباط فقال ان عدم ذكر البخاري وحل ضباعة
في الحج كدالة على ان الاشترط عندنا لا يصح وقال العيني في نظر لا يخفى ولم يبين وجه النظر ومع ذلك ليس ما ادعاه الشيخ الا توبع من العادة بمطرد فقد
اخرج البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولم يخرج في ابواب الصلوة اصلا مع انه لا شبهة في كونه اليق بها فيما بين التشهد
وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وانا شاكية الخ اي مرضية، والشكاية المرض **قوله** امرأة ثقيلة الخ اي اثقلها المرض **قوله**
فادركت الخ معناه ادركت الحج ولم تتحل حتى فرغت منه **باب احرام النساء** واستجاب غسلا للاحرام وكذلك الخاض **قوله** نفست
اي ولدت وهو بكسر الفاء لا غير وفي النون لغتان المشهورة منها والثانية فقها سقى نفاسا لخرجه النفس وهو المولود والارضيا، قال القاضي وخجى
اللغتان في السجدة ايضا يقال نفست اي حاضت بغية النور وضمتا قال ذكرهما صاحب لا فعال قالوا انكر جماعة الصم في الحيض **قوله** اسماء بنت عبد
بالنصف غير زوجة الصلوة رضي عنها اجل موت جعفر وتزوجها علي بعد موت الصديقين وولدت له يحيى، كذا في المرقاة **قوله** بمحمد بن ابي بكر الخ وهو من اصغر
الصحابه قتله اصحاب معاوية بعصر سنة ثمان وثلاثين، قاله على القاري - **قوله** بالشجرة الخ وفي رواية بذي الحليفة وفي رواية بالبلاء هذه المواضع
الثلاثة متقاربة فالشجرة بذي الحليفة واما البلاء فهي بطن ندى الحليفة، قال القاضي يحتمل انها تزك بطرقت البلاء لتبعد عن ان يكون كان من ان

وكاين الصفوة المرفوعة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى رأسك وامتشط واهل بالبحر ودعى احمرته
 قدوى مكة حال كوني حائضا، اما ابتلا وحيضا فقد كان يسهل او قريب منها قبل دخول مكة كما يسهل في الطريق الا كنيته في الباب قول لم انقض رأسك
 اي شعره **قوله** ودعى لعمره الخ وفي رواية فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالبحر واترك العرق قال ابن الملك رحمه الله
 اي امرني ان اخرج من احرام العمره واتركها باستباحة المحظورات من التمشيط وغيره لدفع القدره على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض وقال الطبري
 اي امرني ان اخرج من احرام العرق واسليم عظومات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه أحرم رجلي العرق اي قضاه وهذا ظاهر قال الشيخ محمد بن
 السدي رحمه الله في شرح مسند الامام الاعظم **وقال** استدلل بذلك الكوفيين على ان المرأة اذا اهلت بالعمره متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك
 العرة وتهل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دعو فرض العمره كما حققه الشيخ على القاري في شرح المسند وقال الجمهور في معنى قول النبي صلى الله
 عليه وسلم دعى عمرتك او اسكن عن عمرتك او ارفعى عمرتك ان تترك التحلل منها وقد عمل على الخ تصدير فارتد وقالوا لا يلزم من نقص الدرس وامتشطه ابطال
 العمره بناء على انها جائز ان تارة بعد ان الى الفتك لكن يكره الامتشاط بغير عدل وقال بعضهم ان عائشة كان يمسح من اذى برأسها فابح لها كما
 أباح لكعب بن عجرة بحق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالبحر
 اذا كانت لم يأت رأسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وهذا لا ينافي هذه الوجه كلها مردودة بناء على
 ان الاصل في الامتشاط استعمال المشط ولا يصل في ذلك تنفيل الشعر وعدم العمل بالمشط لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وصريح الاحاديث
 وأولو اكل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلاص ما ذهبوا اليه فقالوا لما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل
 بنسك وفي رواية كل اصحابك يرجع بحجر عمره غيري وفي رواية اعمرت ولو اعتمر عدل احد فأرجع انا بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما
 وقع في نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم في حديث جابر بان عائشة اهلت بعمره حتى اذا كانت يسهل كانت فاحضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 اهل بالبحر حتى اذا ظهرت طائت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجز في نفسي اني لما طفت بالبيت حجت
 حجيت قال فحرمها من التمتع ولمس من طريق طأوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك قالوا هذا صريح في انها
 كانت قارئة لقوله قد حلت من حجك وعمرتك وانما أعمرها من التمتع نظيها لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معمرة وقد وقع في رواية
 لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشيء تابعها عليه قالوا وما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد اعتمرت
 من التمتع فقال هذا مكان عمرتك ثم حاضه العرق المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشأوا الحج متفرقا فطف هذا فحل حائض
 عمرتان فالعجب منهم رجوعوا عن ظاهري النصوص والتفتوا الى التاويلات وليت شعري ما صرغهم عن ذلك ولا ظاهري الروايات حديث عائشة
 يقتضي ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهي حائض واستمر حيضها حتى جاء يومعرفة فانما تحل من احرام العمره وتحرم احراما مستأنفا للحج
 فتأتى بأفعالها حتى تفرغ منه ثوان شادت فضت عمرتها التي رفضته كما فعلته عائشة ربه وهو الحج عند الحنفية بناء على ان النفل يلزم بالتمتع
 وان شادت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر في قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشيء تابعها عليه لان ذلك
 يفهم انما لو لم تكن على النبي صلى الله عليه وسلم ما امرها بقضاء العمره ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لو طلع على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع
 فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته صلى الله عليه وسلم قال لها هذا مكان عمرتك وهي التي وقع لها الامر في اعرت بأمرها من غير الله العلم
 ثم قال الشيخ عابدين في موضع آخر قولها يصدر الناس بحجر عمره واصد بحجة وعمره وانما خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقتصارها
 على حجتها وهذا هو الذي يفهم من حديثها نعم روي عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك
 لحجك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن يتأيد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها في مقالها اذا تفرغ
 عليها في ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التمتع هذه مكان عمرتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل
 على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك على حد قوله ازيل
 من الاحرام على قدر نصيبك فانما رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوبا قربت الاحلال اضطربت
 الى الخروج منه لدن ماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعالها حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى
 ما حصل لها في هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلب والاسف على ما فاتها من اجزا التمتع الذي حصل لاشكالها ولهذا
 كانت بتلك حزينة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك اي العمره التي كنت أحرمت بها ولو يتحقق انما معها

الذي على ان المرأة اذا اهلت بالعمره متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك
 العرة وتهل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دعو فرض العمره كما حققه الشيخ على القاري في شرح المسند وقال الجمهور في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم دعى عمرتك او اسكن عن عمرتك او ارفعى عمرتك ان تترك التحلل منها وقد عمل على الخ تصدير فارتد وقالوا لا يلزم من نقص الدرس وامتشطه ابطال العمره بناء على انها جائز ان تارة بعد ان الى الفتك لكن يكره الامتشاط بغير عدل وقال بعضهم ان عائشة كان يمسح من اذى برأسها فابح لها كما أباح لكعب بن عجرة بحق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالبحر اذا كانت لم يأت رأسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وهذا لا ينافي هذه الوجه كلها مردودة بناء على ان الاصل في الامتشاط استعمال المشط ولا يصل في ذلك تنفيل الشعر وعدم العمل بالمشط لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وصريح الاحاديث وأولو اكل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلاص ما ذهبوا اليه فقالوا لما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل بنسك وفي رواية كل اصحابك يرجع بحجر عمره غيري وفي رواية اعمرت ولو اعتمر عدل احد فأرجع انا بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما وقع في نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم في حديث جابر بان عائشة اهلت بعمره حتى اذا كانت يسهل كانت فاحضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالبحر حتى اذا ظهرت طائت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجز في نفسي اني لما طفت بالبيت حجت حجيت قال فحرمها من التمتع ولمس من طريق طأوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك قالوا هذا صريح في انها كانت قارئة لقوله قد حلت من حجك وعمرتك وانما أعمرها من التمتع نظيها لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معمرة وقد وقع في رواية لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشيء تابعها عليه قالوا وما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد اعتمرت من التمتع فقال هذا مكان عمرتك ثم حاضه العرق المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشأوا الحج متفرقا فطف هذا فحل حائض عمرتان فالعجب منهم رجوعوا عن ظاهري النصوص والتفتوا الى التاويلات وليت شعري ما صرغهم عن ذلك ولا ظاهري الروايات حديث عائشة يقتضي ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهي حائض واستمر حيضها حتى جاء يومعرفة فانما تحل من احرام العمره وتحرم احراما مستأنفا للحج فتأتى بأفعالها حتى تفرغ منه ثوان شادت فضت عمرتها التي رفضته كما فعلته عائشة ربه وهو الحج عند الحنفية بناء على ان النفل يلزم بالتمتع وان شادت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر في قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشيء تابعها عليه لان ذلك يفهم انما لو لم تكن على النبي صلى الله عليه وسلم ما امرها بقضاء العمره ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لو طلع على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته صلى الله عليه وسلم قال لها هذا مكان عمرتك وهي التي وقع لها الامر في اعرت بأمرها من غير الله العلم ثم قال الشيخ عابدين في موضع آخر قولها يصدر الناس بحجر عمره واصد بحجة وعمره وانما خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقتصارها على حجتها وهذا هو الذي يفهم من حديثها نعم روي عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن يتأيد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها في مقالها اذا تفرغ عليها في ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التمتع هذه مكان عمرتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك على حد قوله ازيل من الاحرام على قدر نصيبك فانما رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوبا قربت الاحلال اضطربت الى الخروج منه لدن ماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعالها حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى ما حصل لها في هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلب والاسف على ما فاتها من اجزا التمتع الذي حصل لاشكالها ولهذا كانت بتلك حزينة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجك وعمرتك اي العمره التي كنت أحرمت بها ولو يتحقق انما معها

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاهتمت فقال هل هناك مكان
عمرتك فطاف الذين اهلوا بالبيت وبالصفاء والمرحمة ثم حلوا ثم طافوا طواف آخر بعد ان رجعوا من منى فحجهم وأما
الذين كانوا اجمعوا الحج والعمره

يعني طوافك الواحد كأنه يساوي طوافين والنسك الواحد يقوم مقام النسكين في احراز الاجر والثواب لما نلت من المشقة والكلفة والنصب
في هذا الباب ولان من قواعد الشرع ان من كان عازما على الفعل عزما جازما وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظر ائمة كثيرة فقد
ذكر بعضها في باب من ادرك ركعة من الضلوة فقد ادرك الضلوة بل المتمتع للفعل قد يعدل فاعلا له عند هو ولو لم يشتر فيه لوجود الموانع كما قال
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه جمع له بين الأمرين (اي القران والتمتع) أحدهما بفعله والثاني بتعميه ووحده له فأعطاه
أجرهما ففعله وأجرهما نواه وتعميه. اهـ فكيف لا يساوي طواف عائشة طوافين للحج والعمره في الاجرة فان الحج قد ادا به بالفعل والعمره كانت قد شرعت
فيها واستمرت على احرامها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى اعلم بالصواب - بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الرايات يعد
طواف الافاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا فيحتمل ان يأول بما أولناه به قوله يسعك طوافك تحجك وعمرتك اي نكأ ذلك قد حلت منها
جميعا ويحتمل ما قاله الشيخ ابن التمام ان معناه لا يستلزم الخروج منها بعد قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمره قبل تمامها
ويكون عليها قضاء وهذا لا يترى الى قولها في الراية الاخرى في الصحيحين ينطلقون بحج وعمرة وانطلق بحج فاقترعها على ذلك ولو يكره عليها وأمر أهلها
ان يعرفوا من التعمير وهذا لانها اذا مرت طفت الحيض حتى وقفت بغيره صارت لا فاضة للعمرة وسكوتها صلى الله عليه وسلم الى ان سألته انما يفيض
تراخي القضاء لا عدم لزومه اصلا اهـ - قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر في حوانا الخوة بالحجاز سفرنا وحضرنا وارادوا المحرم عومة كما
سألت في التصريح به قوله الى التمتع ثم يقيم المثناة وشكركم النون وكسر الملهمة مكان معروفة خارج مكة وهو على اربعة اميال من مكة الى جهة
المدينة كما نقله الفاكهي قال لمحب الطبري التمتع بعد من ادق الحل لمكة يقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه
أدق الحل فقد تجوز قلت او اراد بالنسبة الى بقية الحجات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال انما سمي التمتع لان الجبل الذي من بين
الدخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والراوى نعمان، كذلك في الفقه وقال على القاري وقيل بين مسجدتها وبين انصاب الحرم وغيره
وهذا يدل على ان اعمارها من التمتع كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه ابو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن اردت أختك عائشة فأعمرها من التمتع الحديث وفي رواية الاسود عن عائشة فاهي
مع اخيك الى التمتع وفي رواية فاخرجني الى التمتع وهو صريح بان ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها
بلفظ أخرج يا أختك من الحرم وأما ما رواه احمد بن حنبل من طريق ابن ابي مليكة عن عمار في هذا الحديث قال ثم ارسل الى عبد الرحمن بن ابي بكر فقال احملها فحملها
حتى يخرج من الحرم فوالله ما قال فخرجها الى الجمرات وكذا الى التمتع في رواية ضعيفة لضعف ابي عامر الخزاز الراوى له عن ابن ابي مليكة ويحتمل
ان يكون قوله فوالله ان من كل امر من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الرايات المقتضية بالتمتع مقلدة على المطلقة
فهو اولى ولا يتم مع صحة أسانيدها والله اعلم - قال الحافظ وعمره التمتع هل تعين لمن كان بمكة ام لا واذا لم تعين هل لها فضل على الاعتدال
من غيرها من جهة الحل او لا قال صاحب الهدى لنقل انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرة اقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخل الى
مكة ولو يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثوبين لمكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن احد من الصحابة انه فعل ذلك في حياته الا عائشة
وحلها. اهـ - ولعل فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلاف السلف في جواز الاعتدال في السنة اكثر من مرة فكرهه مالك وخالفه مطر بن
وطائفة من اتباعه وهو قول الجمهور واستثنى ابو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر واما ما التشرقي ووافقه ابو يوسف الا في يوم عرفة واستثنى الشافعي
البائت بغيره لروى ما للتشرقي وفيه وجه آخره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقا كقول الجمهور والله اعلم واختلفوا ايضا هل يتعين التمتع لمن
اعتمر من مكة فروى الفاكهي غيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع ومن طريق عطاء قال
من ادرك العمره من هو من اهل مكة او غيرها فليخرج الى التمتع او الى الجمرات فيحرم منها وافضل ذلك ان يلقى قفئا من ميقاتا من مواقيت الحج قال الحافظ
ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التمتع ولا يشترع مجازة كمالا فينبغي مجازة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات
العمره الحل وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالاحرام من التمتع لأنه كان اقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة في حديثها
قالت وكان اذنا من الحرم التمتع فاعتمر من مكة قال ثبت بذلك ان ميقات مكة للعمرة الحل وان التمتع غيره في ذلك سواء في الحل كان عمرتك الحج صريح

احكام العلماء في اهل مكة التمتع
من اعتمر من مكة او لا

فأشماطافوا طوافاً واحداً

في كونهما قضاء لعمرتها التي كانت أحوت بها ثم رخصتها فبلغ فأشماطافوا طوافاً واحداً ثم قال في قوله تعالى هذا دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد عن طواف الركن وأنه يقتصر على فعل الحج وتندرج أفعال الحج كلها في فعل الحج ويجوز أن قال الشافعي وهو محكي عن ابن عمر وجابروا عائشة ومالك وأحمد وأبو حنيفة وأبو حنيفة يروونه طوافان وسعيان وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والشافعي والعلامة أبو بكر قولاً في مذاهب أحمد ومحمد بن حنيفة ومالك بن أنس والله تعالى في تعدد المسح للقارن والمفتتح قال صاحب الهداية ولنا أنه طواف للصبي بن محمد طوافين وسعي سجين قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه هات لنا سنة نبيك صلى الله عليه وسلم قال الشافعي ابن الهمام وهذا الاستدلال متوقف على صحة حديث صبي بن محمد والذي قد مر منه من تصحيحه في القرآن أفانضه عن الصبي قال أهل البيت بما معاً فقال عمر رضي الله عنه هات لنا سنة نبيك - وليس فيه أنه قال في ذلك عقيب طوافه وسعيه مرتين، لا جرم أن صاحب المذهب رواه على النص الذي هو حجة وذلك أن أبا حنيفة رضي الله عنه روى عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الصبي بن محمد قال ألقبت من الجزيرة حاجلاً قائلاً إلى إن قال فيه قال يحيى عمر له فصنعت ما فاق قال فضيت فطقت طوافاً العرفي وسعيت سعي العرفي ففعلت مثلك الحج ففعلت حراماً ما أقسمت أصنع بما يصنع الحاج حتى قضيت آخر تسلي قال هات لنا سنة نبيك صلى الله عليه وسلم قال الزبيري في عقود الجواهر أورد ابن خزيمة في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الصبي بن محمد ولويد مكره الخنعة فضلاً أنه أورد عمر بن الخطاب وذلك لأن الخنعة توفى سنة ميت ويتبعين وما تروى والصبي بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بصيغة التصغير ابن محمد التلعلي بفتح القوقية وسكون الحجة ثم لا يمسكورة من الخنعة ابن إدراك أبا النعمان رضي الله عنه سلماً ولكن لم يرو حتى توفي صلى الله عليه وسلم لذلك قال ابن الترمذي والخنعة أن لو يدعى عمر ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر في إسناده ما نصه وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه مهله مقبول غير أن ابن سعيد بن المسيب بن سيرين وإبراهيم الخنعة عندهم صحيح ثمانية من الأعراس قلت لأبراهيم أنا حدثني حديثاً فأسند فقال له أفلت عن عبد الله بن عمر بن مسعود فاعلم أن هذا حديثاً إذا سميت لك أحداً فهذا الذي سميت ثم قال في هذا ما يدل على أن مرسل الخنعة أقوى من سائده وهو محكي كذلك الخنعة قد نقل السيرة عن ابن معين أنه قال مرسل إبراهيم أحب إلي من مرسل العجيب إلى من مرسل أسامة بن عبد الله والشافعي سيد بن السمين الخنعة قال الشافعي محمد بن عبد الله واستدل الخنعة بحديث الصبي وما أخرجه النسائي في سننه الكبرى عن حماد بن عبد الرحمن عن الأضراري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال عقلت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف طوافاً واحداً ثم سعى سعيين وحل في أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك حماد بن عبد الرحمن قال في الجواز في التقريب مقبول مرة كره ابن حبان في الثقات فلا الثقات لا تصحيف لازمي هذا خرج محمد بن الحسن في كتابه ثمانية أبا حنيفة تامنصور بن المعتمر عن إبراهيم الخنعة عن ابن نصر السلمي عن علي رضي الله عنه قال إذا هطلت بالحج والعمرة فطاف طوافاً واحداً وسعى سعيين بالصفاء والمروة قال منصور فقلت عجباً هذا هو يعني بطواف واحد من قرن فحدثته بهذا الحديث فقال لو كنت سمعته لأوفيت بالبطوافين وأما ما رواه فلا في إسناده وهذا وإن كان موقوفاً على علي بن محمد بن حكيم الرقع - إم، كما يحكي في بحث السمع، قلت وفي أسناده أبو نصر السلمي قال الحافظ في اللسان ولا يدرى من هو وقال ابن حبان في تحفة ابنه عبد الرحمن وأبو مجهول لا يدرى من هو ولا يعلم له سماع من علي، قال الشافعي عاباً وأخرج الدارقطني عن محمد بن يحيى لا يدرى نأبى عبد الله بن داود عن شعبة بن حميد بن هلال عن مطرف عن عمر بن أنس بن حصان أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعيين ومحمد بن يحيى قد وثقه ابن حبان والدارقطني والحافظ - وأما قول الدارقطني أن محمد بن يحيى حدث به من حفظه فوهم والصواب بهذا الإسناد أنه صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً وسعى سعيين وليس فيه ذكر الطواف ولا السعي ويقال أنه دمج عن ذكر الطواف والسعي وحدث به علي الصواب ثم أسند عنه به أنه صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً وسعى سعيين فلو يكره فيه الطواف ثم أسند إلى عبد الله بن داود بذلك الإسناد أيضاً أنه قرن، الخنعة - فقد أجاب ابن الهمام أن غاية ما هناك أنه كان يتصلحاً حياً وتارة ينشط فيذكر الحديث تماماً وزيادة الثمة مقبولة ما لم تقع متافية ولا منافاة هناك لا يبرهن ذلك حديثاً آخر يرويه وقد أخرج ابن أبي شيبة قال ثنا هشيم بن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن علياً وابن مسعود قالوا في القرآن بطواف طوافين وسعيين وقد أخرج الدارقطني لابن مسعود حديثاً مرفوعاً يحسنه ما روي عنه موقوفاً ولكن لا يورده لأن في أسناده أبو برة عمر بن يزيد وهو متروك فالتفتين بالموقوف لأن له حكم الرقع كما قد مر وقد مر عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما رواه علي وعمران وأسماء أسانيد ضعيفة فلذلك لم نستغل بذكره وأصح ما روى عنه ما أخرجه الشيخان أنه أراد الحج عام نزل الحجاج ابن الزبير فقبل له أن الناس كانوا بينهم قتالاً تارة يخاف أن يصدر ذلك فقال لقد كان لكر في رسول الله أسوة إذا صنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين الحج والعمرة وأهدى هدياً فلم يخرج ولم يسلم من شيء حرره حتى كان يوم النحر فحرق وحلق ورأى أن قد قضى طوافاً واحداً وسعى سعيين فقال كذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أخرجه عن عائشة من قولها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فطافوا طوافاً واحداً وقد أخرج

أخلاق العلماء في أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد وأبو حنيفة وسعيان والدليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد وأبو حنيفة وسعيان

ابن ماجه عن جابر وابن عمر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطعم هروا مصابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا لم يهرقهم تحتهم
وفي اسناده ليث بن ابي سليم قال بن سعد والطيقات كان رجلا صالحا الا انه ضعيف الحديث يسأل عطلة وطاوسا عن شيء فيختلفون فيه
فيروى عنهم شيئا واحدا من غير تعدل لذلك انتهى واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافا واحدا في حجة
وعمرته قال في التقيم اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضا وفي اسناده
الربيع بن صبيح وهو ضعيف واخرجه ايضا من حديث ابي قتادة وفي اسناده علي بن عامر وهو ضعيف قال في التقيم هكذا وجدته في اثنين صحيحين
والصواب ما صح من علي والله اعلم قلت وعاصم بن علي كان كثير الاوهام واخرج الدارقطني ايضا من حديث ابي سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن
ابن ابو ليلى وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتمسك الشافعي ومالك واحدا في اظهر من ابيته بهذه الاحاديث وقالوا يخرج طوافا واحدا سمى واحدا
واستدلوا ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العرة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهم ان يقولوا من نوى الحج لزمه الفدان
ولولم يوه ولم يقل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان اشتهر بالحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتا للعره خلافا لما كان عليه أهل الحجة
فانهم كانوا يرون العرة في شهر الحج من ايجز الفجر ثم حديث ابن عمر وعائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكلا جدا لان قول عائشة وانما
الذين جمعوا الحج والعره فانما طافوا طوافا واحدا يقتضيه انهم اكتفوا بالطواف الذي طافوه عند قدومهم ولم يطوفوه وانما اكتفوا بطوافا واحدا
ولاشك انه صلى الله عليه وسلم طاف او لا حين قدم وطاف ثانيا طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احدا الطوافين المذكورين
واول الشجر ابو الحسن السدي في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافا واحدا وهو طواف الافاضة والذي طافوا او لا
كان طواف القدوم الذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حلقوا فافهم طافوا او لا فرض العرة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض
فلا فرق بين الطائفتين الا بصفة الافاضة فطواف من فطر احرام الحج كان مرتين فرضا وطواف من لم يحل كان مرة فرضا انتهى - قلت وهذا
لا يفهم الا من احبوا النبي صلى الله عليه وسلم ان طفت او لا بنية كذا واخر بنية كذا ومما لم يقله الراوي لا يجوز الفعل ليس لنا الا العمل بعمله
النبي صلى الله عليه وسلم وجوبا لقوله خذ واعتي مناسككم وكون فعله بيا نالجمل قوله تعالى والله على الناس حجة البينة فيحرم الاحتكام العقلية
ان يسيروا لنا ان نحل بعضنا على الوجوب بعضها على الندبية فليعمل المنصف، وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر عن ابي ان قد تصطوف طواف
الحج والعره بطواف الاول يقتضيه ان الطواف الذي يجزئ عنهما هو الذي حين القدوم ويؤيده ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قد مضى
لهما طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منهما جميعا وفي رواية أخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافا واحدا يوم يدخل مكة وفي بعض
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدى وفي أخرى ثم طاف
لها طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منهما حتى حل منهما جميعا في رواية أخرى ثم انطلقا لمحل بها جميعا حتى قدوسكة
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يخرج ولم يحل حتى كان يوم الغرف فخر وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعره بطواف
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدوم وعند التأمل وجدنا ابن عمر من روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه افاض يوم النحر ثم رجع فصلة الظهرية قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلي الظهرية ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم
فعله كما اخرج مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعة طوافات ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحره يوم النحر
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه الحديث وقد روى ايضا طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدوم والقول بانه ما كان يرى احد
الطوافين او كان يرى ركنية كل منهما بعيد جدا لان ما رذك لما على اخبا صلى الله عليه وسلم له بالنية في كل من الطوافين ولم يقل ذلك
فحديث ابن عمر من خاضه مشكلا جدا فكيف يتم التمسك بهذا وان يسيروا لنا افعال حديث علي بن رستم من نحو من الطوافين والسعيان مع عدد
تشكيك فيه فتنبه - انتهى كلام السدي رحمه الله - وقال شيخنا المحو قدس الله روحه اعلما ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا
بالبيت في حجة الوداع ثلاثة اطواف الاول يوم دخول مكة الرابع من ذوالحجة والثاني طواف الافاضة لما شرف ذوالحجة والثالث طواف الوداع الرابع
من ذوالحجة فهذه قد ثبت ثبوتها لامة له ولا مرية فيه ولا يستطيع احد من له ادق مسائل بالعلم ان يكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافا واحدا للزمن القول بانهم لم يطوفوا من الا بتدانا الى انتهاء الطوافا واحدا وهذا صريح ابطالان
عند الكل لكونه خلافا للواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله على ما لا يخالف الواقع ولهذا اوله الجمهور بان معناه انما طافوا طوافا
واحدا اي طوافا لم يكن للحج والعره فلما اضطررنا الى التأويل وقد بدد القيد ولم يبق في ايديهم ظاهر الحديث فأتى من يلهيهم في لوم وتغيير على الحنفية ان

[illegible]

ينحدر هدية ومن أهل بيح فليتوجه حجة قالت مائنة فحضرت فلما زال حاضها حتى كان يوم عرفة ولم أهل إلا بعرة فأمر في رسول الله
صله الله عليه وسلم أن انقض رأسى وامتشط وأهل بيح وارتك العرة قالت ففعلت ذلك حتى إذا قضيت حتى بوشى رسول الله
صله الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر وأمر في أن اعتمر من التتبع مكان عمرى التي أذكرنى بالحج ولم أحل منها وحل شتا
عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع
فأهلكت بعرة ولم أكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرى لا يحل حتى يحل منهما
جميعا قالت فحضرت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله ان كنت أهلكت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسك وامتشطى
وأمسكن عن العرة وأهل بيح قالت فلما قضيت حتى أمر عبد الرحمن بن أبي بكر فأردنى فأعسر من التتبع مكان عمرى التي أمسكت عنها
كيف جعلوه عرة وهل كانوا أمورين في ذلك بالطواف والسعى بنية العرة ثانيا فأخبر رضى الله عنه بأنه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم
الى تكرار السعى اذ ذاك بل كلهم طافوا بين الصفا والمروة طوافا واحدا حتى القاصتين المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدوا الشارع من قبيل العرة
مع فقلان يتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصا بذلك العام كما دل عليه احاديث إلى ذكر عثمان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسعي
بسط الكلام فيه والله اعلم - قوله فليتوجه حجة الخ هذا يظهر بيقين انه ما أمره بغير الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى
الله عنهم هو انه أمرهم لو سقى الهدى بغير الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى أو امر بالغير لمن لم يسق الهدى فلا ناقة
والله اعلم قاله السدي في حاشية مسطور وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب اوجه الليث او شيخه عقيل فان الحديث
رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنها ويتبين ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر من لم يكن معه هدى أن يطاف وحده حتى يحل عبد الملك جماعة
من الحفاظ فرووه على خلاف رواه قوله فحضرت الخ أى برفت قبل دخول مكة قوله حتى كان يوم عرفة الخ قال الحفاظ ابن القيم في الهدى اما موضع حضيضها
فقبول بيت بلال وب موضع ظهرها قد اختلف فيه فقيل بعرة فكذا روى محمد بن عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهي حاض وكذا تنافى بينهما والحديثان
صحيحان وقد جعلهما ابن حزم على معنيين فظهر عرفة هو لاغتسال الموقوف عنه قال لانها قالت تطهرت بعرة والتطهر غير التطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها
انه يوم الفجر وحديثه في صحيح مسطور قال قد اتفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حاضفا وهما اقرب الناس منها وقد روى ابو داود وحديثه في صحيح
حديثنا حديث بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة فاسلموا اخرجوه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن هلى بن زيد بن جده عن
البطاء طهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث منكر خالف لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولها انها طهرت ليلة البطاء وليلة البطاء كانت
بدن يومها لثى اربع ليال وهذا محال الا انما لم تدرنا وجنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعلق بها لا تهاى مادون عائشة وهو اعلم بشما
قال وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد
ابن سلمة لوجه آخرها انه احفظ واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه موثوقا بخبرها عن نفسها وحديثه فيها لاخبار عنها الثالث ان الزهري روى عروة
عنها الحديث وفيه فلما زال حاضها حتى كان يوم عرفة وهذه الخاتمة هي التي يتبين بها هذا والقاسم عنها لكن قال عنها فطهرت بعرة والقاسم قال يوم الفجر
قوله وارتك العرة الخ أى بالخروج عن احرامها قوله حتى إذا قضيت حتى الخ القصة بعرة الاول - قوله معى عبد الرحمن بن أبي بكر الخ وامه امرؤيان والدة
عائشة فهو شقيقها وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وتاخر اسلامه الى ايام الهجرة فاسلم وحسن اسلامه قال ابو الفرج في الاغانى لم يجز
مع ابيه لانه كان صغيرا وخرج قبل الفجر في فتية من قرش منهم معاوية الى المدينة فاسلموا اخرجوه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن هلى بن زيد بن جده عن
قال الحفاظ وفيما قال نظره الذي يظهر انه كان فخرنا بذلك لكونه لم يدخل مع أهل بيته في الاسلام وخبره وقيل انما اسلم بوط الفجر ويقال انه شهد بدرا
مع المشركين وهو اسنودى ابى بكر قال الزبير بن بكار كان رجلا صالحا وفيه دعابة وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب وحديث ذكره وكان
عبد الرحمن بن أبي بكر لم يجرب عليه كذبة قطره قال ابن عبد البر كان شهيدا لاسيا حسن الرى وشهيدا لائمة فقتل سبعة من اكارهم ولما خطب من ان في اخذ البيعة
ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلية كلامات قيصم كان قيصم مكانه لانفل والله ابد افعت اليه معاوية يود ذلك بمائة الف فوهوا وقال
لا ابيع ديني بدينى وخرج الى مكة فمات بها قبل ان يتم البيعة لي يزيد وكان مائة رجاء من نومة ناما بها كانت على عشرة اميال عن مكة فمات فدفن بها
ولما بلغ ما أشد خبره خرجت حاجة فوقف على قبره فبكى واشتدت آيات متعجبين بوفاء في اخيه مالك - وكذا كذا في جزيرة حنيفة ومن الله حتى قيل ان يصلى
فلما نقر ما كان في وما كان بطول الاجتماع لم يبت ليلة معاه ثم قالت لو حضرتك دفنتك حيث مت لما بكيتك قوله اذكر الحج ولم أحل منها الخ أى لم أحل منها اصطلا
معرفا مطلقا بآتيان افعال العرة والله اعلم قوله وامسكن عن العرة الخ أى أمسكت عنها برقصتها وترك احرامها كما قد من ذلك لائل اللالة عليه في شرح

احتمل ان يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وهو مدعانا وان يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فعليتنا ان
 ننظر اولاً في انما ائتم في عرفت الصحابة اولاً وثانياً في ترجيح اى الفريقين بالدليل ولا دل بين في ضمن الترجيح وثالثاً دلالات أخر على الترجيح مجردة
 عن بيان عمومها عما قاله الاول فاما الصحيحين عز سعيد بن المسيب قال اجمع على وعثمان بن عفان فكان عثمان بن عيسى عن المتعة فقال على ما تريد
 الى امر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال على ما ترى لا استطيع ان ادعك فلما رأى على ذلك اهل بها جئنا
 هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري اختلف على وعثمان بن عفان والتمعة فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى
 ذلك على ما اهل بها جئنا فها بين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محلاً بها وسياتيك عن على بن التمهريه ويقيد ايضاً ان الجمع بينهما
 تمتع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على اظهار مخالفة تقرير لما فعله عليه السلام وانه لم يفرق ففرق وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة
 التي نهى عنها عثمان هي القرن قد لا يكون الذين عتقها وتضمن اتفاق على وعثمان على ان القرن من سمي التمتع وحديث يجب حمل قول ابن عمر
 تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي تسميه قرناً ولو لم يكن عنه ما خالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح
 مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافاً واحداً ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان قوله يلفظ المتعة في ذلك
 الحديث الفرد المسمى بالقرآن وكذا يبرز مثل هذا في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعتقنا معه ولو لم يوجد عنه غير ذلك
 فكيف وقد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرب أحدك حديثاً عسى الله ان ينفك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
 بين حج وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل قرآن يحرمه وكذا يجب مثل ما قلناه في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره تقدم
 ولو لم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد ما هو ظاهر فيه وهو ما في سنن ابن داود عن النخعي حديثاً زهير بن معاوية حديثاً ابو اسحق عن عمار هذا
 سئل ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين فقالت عائشة لقد علم ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثاً سوى التي
 قرن بحجته وكذا ما في مسلم عن ان ابا موسى كان يفتي بالتمعة يعني بقتنهما وقول عمر بن الخطاب لعبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله واحصاه اى فعلوا ما يعنى
 متعة فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقرآن وهو فعلوا النوع المخصوص باسم المتعة في عرفنا بواسطة فتح الحج الى عمر ويدل على اعتراف عمر به
 عنه صلى الله عليه وسلم ما في البخاري عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انى العقيق يقول انى الليلة آت من ربي عز وجل فقال صلى في
 هذا الوادي المبارك ركعتين وقل عرفة في حجة ولا بد له من امتثال ما أمر به في منامه الذي هو وحى وما في ابى داود والنسائي عن منصور بن بكاه
 عن الاعشى كلاهما عن ابى واثر عن الصبي بن معبد التتالي قال اهللت بها معاً فقال عمر حديث لسته نبيك محمد صلى الله عليه وسلم روى من طرق
 أخرى وصححه الدارقطني قال واصحة اسناداً حديث منصور ولا عيش عن ابى واثر عن الصبي بن عمر واما الثالث ففي الصحيح عن بكر بن عبد الله المزني
 عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بلحج والعرفة جميعاً قال بكر فحدثت ابن عمر فقال بلحج وحده فقلت انما فحدثت بقول ابن عمر
 فقال انس ما تعددنا الا بصيائنا سمعت النسيج صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حجاً وعمره وقول ابن الجوزي ان اناساً كان اذا ذاك صبياً لقصد تقديم
 رواية ابن عمر عليه غلط بل كان من انس في حجة الوداع عشرين سنة وواحد وعشرين او اثنتين وعشرين او ثلاثاً وعشرين سنة وذلك انما اختلف
 في انه توفي سنة تسعين من الهجرة واحد وتسعين واثنين وتسعين او ثلاث وتسعين ذكر ذلك الذهبي في كتاب العبر وقدم النبي صلى الله
 عليه وسلم المدينة وستة عشر سنين فكيف يسوغ الحكم عليه بسن انصبا اذ ذاك مع اننا نأبى ابن عمر انس في السن سنة واحدة وستة وبعض من
 ثوان رواية ابن عمر عن علي بن ابي طالب معارضته بروايته عند التمتع كما مضى وعلمت ان مراده بالتمتع القرن كما حققته وثبت عن ابن عمر قوله وتسميته
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه آنفاً ولم يختلف على ان احد من الرواة في انه عليه السلام كان قارئاً قالوا واختلف عن انس ستة عشر
 داوياً انه عليه السلام قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان كان خادمه لا يفارقه حتى ان في بعض طرقه كنت اخذ بزمارناقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بخرتها ولعابها يسيل على يدي وهو يقول لبنيك حجة وعمره معاً وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز وحيد ونجي بن
 ابى اسحق انهم سمعوا انسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حجاً وعمره وحجاً وروى ابو يوسف عن مجيب بن سعيد الانصاري عن انس
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حجاً وعمره معاً وروى النسائي من حديث ابى اسما عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل
 بالحج والعمرة حين صلى الظهر وروى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس مثله وذكر كعب بن جندب عن مصعب بن سليم قال سمعت
 انساً مثله قال وحديثاً ثابت البناني عن انس مثله وفي صحيح البخاري عن قتادة عن انس اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر فذكرها و
 قال حمزة مع حجة وذكر عبد الزراق حديثاً معمر عن ابيوب عن ابى قلابة وحيد بن هلال عن انس مثله فهو لاء جماعة من ذكرنا فلو تيق شعبة

افضل وان لم يسبق لنا التمتع وهذه هي طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول احمد والنبى صلى الله عليه وسلم لو ثبت انه كان جعلها عمرة مع سوتة الهدى بل وقد انه كان جعلها عمرة ولم يسبق الهدى، ينبغي ان يقال فأي الامرين افضل ان يسوق وليترك السوق ويتبع كحاو النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله، قيل قد تعرض في هذه المسئلة امران احدهما انه صلى الله عليه وسلم قرن وساق الهدى ولم يكن الله سبحانه ليختار له الا افضل الامور ولا سيما وقد حكمه الوحي به من ربه تعالى وخير الهدى هديك والثاني قوله لو استقبلت من امرى ما استبريت لما سقت الهدى لجليلها عمرة فهذا يقتضيه انه لو كان هذا الوقت الذي تحل فيه هو وقت احرامه لكان احرم بمجرع ولم يسبق الهدى لان الذي استبره هو الذي فعله وصحبه فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو انما له لو كان مستقبلا لما استبره وهو الاحرام بالعمرة دون هدى ومعلول ذلك لا يختار ان ينتقل عن الفضل الى المفضول بل انما يختار الفضل وهذا يدل على ان آخر الامرين منه ترجيح التمتع، ولما نصح القرآن مع الشوق ان يقول هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا الاجل ان الذي فعله مفضول مرجح بل لان الصحابة شق عليهم ان يحملوا من احرامهم مع بقائه وهو حرام وكان يختار موافقته لم يفعلوا ما امر به مع ان شراح قبول ومحبته وقد ينقل عن الفضل الى المفضول لما فيه من الموافقة لقلوب كما قال العائشة لو ان قريشا حادى بجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابا يذبحون فيه ما هو الا الى الاجل الموافقة التاليت قصار هذا هو الا وفي هذا الحال فلكل اختيار للتمتع بلا هدى وفي هذا جزم بين ما فعله وبما يؤيد فتمت ان يكون الله سبحانه قد جمع له بين الامرين احدهما بفعله له الثاني بتبنيه واداءه فاعطاه اجرا فاعطاه اجرا فاعطاه ثمنا وكيف يكون تركه يتخلله التحلل ولم يسبق فيه الهدى افضل من تركه لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه ما تبرزنه وكيف يكون تركه افضل في حقه من تركه اختار الله له واتاه الوحي من ربه فان قيل والتمتع وان تحلله تحلل لكن قد تكرر فيه الاحرام وانشاء عبادة محبوبة للرب والقرآن لا يكره فيه الاحرام قيل في تعظيم شعائر الله بسوق الهدى والتقرب اليه بذلك من الفضل باليس في مجرد تكرار الاحرام ثم ان استدلاله بامته قائم مقام تكرار وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه فان قيل فأيما افضل افراديا في عقيبته بالعمرة او تمتع يحل منه ثم يحرم بالعمرة عقيبته قيل معاذ الله ان نظن ان تركنا قط افضل من تركنا الذي اختاره الله لافضل الخلق وسادات الامة وان نقول في تركه لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة الذين حجوا معه اهل ولا غيرهم من اصحابه انه افضل مما فعلوه معه بأمر فكيف يكون حج على وجه الارض افضل من الحج الذي حجه صلوات الله وسلامه عليه وأمر به افضل الخلق واختاره لهم وامرهم بفعله ما حله من الاشياء اليه ووداه كان فعله ولا يحج قط اكل من هذا وهذا ثم قال واما من قال لي يا حج وحده ثم ادخل عليه العمرة وطق انه بذلك تحميم الاحاديث فعنده انه رأى احاديث افراديه بالحج صحيحة فحمله على ابتداء احرامه ثم انه اتاه آيت من ربه تعالى فقال قل عمرة في حجة فادخل العمرة حينئذ على الحج قصار قارنا ولها قال للبراء بن عازب اني سقت الهدى وقربت فكان مفردا في ابتداء احرامه قارنا في اثنتائه وايضا فان احد الميعل انه اهل بالعمرة ولا يلى بالعمرة ولا افراد العمرة ولا قال خرجنا لاثنوى الى العمرة وقالوا اهل بالحج والى بالحج وافرد بالحج وخرجنا لاثنوى الى الحج وهذا يدل على ان الاحرام وقع وكذا بالحج ثم جاءه الوحي من ربه تعالى بالقرآن فليكن بها فسمعها انفس تليق بها وصديق ومعه عائشة وابن عمر جابر يلى بالحج وحده اذ وصداقوا، قالوا وبهذا تنق الاحاديث وينزل عنها الاضطراب واركب هذه المقالة لا يجيزون ادخال العمرة على الحج ويرونه لغوا ويقولون ان ذلك خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم غيره قالوا وما يدلك على ذلك ان ابن عمر قال لي يا حج وحده وان قال اهل بها جميعا وكلها صا دفان فلا يمكن ان يكون اهلالة بالقرآن سابقا على اهلالة بالحج وحده لانه اذا احرام قارنا لم يكن بان يحرم بعد ذلك حج مفرد وينقل الاحرام الى افراد فتعين انه احرام بالحج مفردا فسمع ابن عمر عائشة وجابر فنقلوا ما سمعوه ثم ادخل عليه العمرة قارنا فلهما جميعا لما جاء الوحي من ربه فسمعها انفس يهل بها فنقل ما سمعوا ثم اخبر عن نفسه بانه قرن واخبر عنه من تقدم ذكره من الصحابة بالقرآن فافقت احاديثهم وذلك عنها الاضطراب التناقض قالوا ويدل عليه قول عائشة رز خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منك ان يهل بحج وعمرة فليقل ومن اراد ان يهل بحج فليقل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج واهل به ناس معه فهذا يدل على انه كان مفردا في ابتداء احرامه فلهذا ان قرآن كان بعد ذلك ولا يلى ان في هذا القول من مخالفة الاحاديث المتقدمة ودورها التخصيص للنبى صلى الله عليه وسلم باحرام لا يصح في حق الامة ما يرويه ويطلبه ومثله ان اشأ قال صلى الله عليه وسلم ان الله يطلع الظهور يا نبى الله ثمرك وصعد جبل البلاء واهل بالحج والتمتع حين صلى الظهر في حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له صلى الله عليه وسلم في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة فذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روى عمر بن الخطاب وروى انفس انك فعله سواء نصلى الظهر يواى الحليفة ثم قال لبيك حجا ومجرع - امرت فمن قال اهل بالحج لا يلى من قال اهل بها لان القارن يجوز له التلبية بالحج وبالعمرة وبها جميعا عندنا ومن قال افراد بالحج وافرد بالحج فيحتمل الافراد في التلبية ايضا فيكون معناه ومعه قوله اهل بالحج واحدا - قال الحافظ ابن القيم ولا ريب ان قول عائشة وابن عمر افراد الحج يحتمل ثلاث معان، احدها الاهلالة في مفردا الثاني في افراد اعمال

الثالث انه حج حجة واحدة لم يجز معها غيرها بخلاف العرة فانها كانت اربع مرات ام - وقال الشيخ المانور رحمه الله وعندى مراده انه اعتمر وحج بأحرام واحد بدون التحلل بينهما مثل المتعمد فيسوق المهدى فانه يحل بينهما ولم يحل النبي صلى الله عليه وسلم مثل تأمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدايا فاستنكر الصحابة ان يحلوا ويروحوا الى منى وهذا كبره تقطر منيا ووجه استنكاف الصحابة رد سياق عن قريب ويمكن ان يقال في اوردنا بالحج وتمتع بالحج وقارن بأن اختلاف الصحابة ليس في احرامه عليه السلام بل الاحرام كان احرام القارن وانما اختلافهم في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اي لفظها انه ذكر لفظ الجواهر والعره او غيرها ولولنا ههنا لطيفة وهوان الشافعية قالوا في رواية شراقة بن مالك ان المزمع دخل في الحج اذ ان المراد به ان افعال العرة دخلت في افعال الحج فينبغي لنا ان نقول في اوردنا بالحج انما جعل بالحج والعمرة مفردا مفردا، انطق - واراد بقوله مولانا شيخه وشيخنا المحقق قدس الله روحه قال ابن القيم رحمه الله وما الذين قالوا ان احراما مطلقا لم يعين فيه نسكا ثم عيّن بعد ذلك لما جاء القضاء وهو بين الصفا والمروة وهو احد اركان الشا رحمه الله فعليه في كتاب اختلاف الحديث قال وثبت انه خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه ان من كان منهم اهلا ولم يكن معه هدى ان يجعلها عرة ثم قال ومن وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يخرج من المدينة بعد نزول القمر من طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعره فيشبه ان يكون احفظ لان مقتضى الامتلاء عينين فانظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء وعند ارباب هذا القول انشد في الصيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر حجّا ولا عمرة وفي لفظ يلقى لا يذكر حجّا ولا عمرة وفي رواية اخرى خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا الحج حتى اذا نادى من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ان يحل وقال طاوس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمي حجّا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم اهلا بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها عرة الحديث - وقال جابر بن عبد الله الطويل في سياق حجة النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجدة ثم ركب القصر حتى اذا استوت به نأته على البداة نظرت الى ملاجري من بين يدي من ركب وماش وعن عبيد بن ربيعة عن ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعلو تأويله فما عمل به من شيء علمناه فاهل البيت لبيتك اللهم لبيتك لبيتك لبيتك ان يحل والنسك لك والملاكم لاشريك لك واهل الناس بهذا الذي يحلون به ولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبية فاعبر جابر انه لم يزد على هذه التلبية ولم يذكر انه اضاف اليها حجّا ولا عمرة ولا قرأنا وليس في شيء من هذه الاعان ما يناقض احاديث تعيين النسك الذي احرم به في الابتلاء وانما القرآن فاما حديث طاوس فهو مرسل لا يعارض به الاساطين المسندات ولا يعجز انتضاله بوجه صحيح ولا حسن ولو صح فانتظاره للقضاء كان فيما بينه وبين الميقات فجاءه القضاء فهو بذلك الراى انا وآب من ربه تعالى فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمر في حجة فهذا القضاء الذي انتظر جاءه قبل الاحرام فعين له القرآن وقول طاوس نزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة هو قضاء آخر غير القضاء الذي نزل عليه يا حرامه فان ذلك كان بوادي الحقيق وانما القضاء الذي نزل عليه بين الصفا والمروة قضاء القيسم الذي امر به الصحابة الى العرة فحينئذ امر كل من لم يكن معه هدى منهم ان يسمي الى عرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عرة وكان هذا امر حرم بالوحى فأنه لما توقروا فيه قال انظر الى الذي امركم به فافعلوه فاما قول عائشة رضي الله عنها خرجنا لا نذكر حجّا ولا عمرة فهذا ان كان محفوظا عنها وجب حملها على قبل الاحرام والا فاقض سائر الرغبات الصحيحة عنها ان منهم من اهل عند الميقات بالحج ومنهم من اهل بعره وانما من اهل بعره واما قولها تليق لان ذكر حجّا ولا عمرة فهذا في ابتداء الاحرام ولم يقل انما ستمر واعلى ذلك الى مكة هذا باطل قطعا فان الذين جمعوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل بهم شهدوا على ذلك واخبروا به ولا سبيل الى ردوا يا قوم ولو هم عن عائشة ذلك لكان غايته انها لم تحفظ اهلها لمحدث الميقات او نفقة وحفظ غيرها من الصحابة فأثبتة والرجال بذلك اعلم من النساء واما قول جابر رضي الله عنه واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد فليس فيه الا اخبار عن صفة تلبية وليس فيه نفى لتعيين النسك الذي احرم به بوجه من الوجوه وبحال حال ولو كانت هذه الاحاديث صريحة في نفى التعيين لكان احاديث اهل الاثبات اولى بالاخذ منها لكثرة ما وصحتها وانصافها وانما مثبتة مبنية متضمنة لزيادة خفيت على من نفى وهذا يحمل الله واضم وبالله التوفيق، ام - وقال المحققان بن حجر رحمه الله بعد ذكر الدلائل على ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم قارنا وهذا يقتضيه رفع الشك عن ذلك والمصير الى انه كان قارنا ومقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من الافراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحاق بن راهوية والشافعية المزي في المنهاج وابو اسحق المروزي ومن المتأخرين في الدين السبكي وبجست مع النووي في اختياري انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا وان الافراد مع ذلك افضل مستند الى انه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد او لا ثم ادخل عليه العرة لبيان جواز الاعتناء في اشهر الحج ولو هو كما توابعه من غير الفجور والمخض يتعقب به كلامه ان البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عرعة الثلاث فانه احرم بكل منها في ذي القعدة عرعة الحديث التي صدرت

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافقين لهلال ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكرا أن يحل بعمرته فليحل فلو لا أني أهلك لأهلك بعمرته قالت فكان من القوم من أهل بعمرته ومنهم من أهل بالحج قالت فكنيت أنا عن أهل بعمرته فخرجنا حتى قد منامة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عي عمرتك واقض رأسك وامتشيط واهل بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة النحر قضى الله حجنا أرسل محي عبد الرحمن بن أبي بكر فأدركني وخرجني إلى التعيم فأهملت بعمرتي فقص الله حجنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي

عن البيت فيها وعمر القضيته التي بدلها وعمر الجعترنة ولو كان أراد باعتباره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفي في ذلك بأمر أصحابه أن يشعروا بحجهم إلى العمرة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل بكونه صلى الله عليه وسلم نعمته فقال لو لا أني سقت الهدى لأحللت ولا يبقى إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل والمشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتعوا تطييبا للقلب أصحابه لخروجهم على فوات موافقته ولا فالا أفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة ياترجم التمتع بأن الذي يفر من أن اعتمر بعد هافى عمره فختلفت في أجزاء ما عن حجة الإسلام بخلاف عمره التمتع فهي مجزئة بالإخلاص فترجم التمتع على الأفراد وبليده القرآن وقال من رجم القرآن هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بخلاف فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصريف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع والفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى قال القرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما عتقناه وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ العمرة من بلاد سغرى فالأفراد أفضل له قال وهذا أصل المذهب وأشبها بموافقة الأحاديث الصحيحة فمن قال الأفراد أفضل فعليه هذا يتناول لأن أعمال سفرين للمساكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجرا وتجزي عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف ، أم - وإلى هذا الأخير أشار محمد رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقدم والله تعالى أعلم - قوله موافقين لهلال ذي الحجة أي قرب طلوعه وميل إلى أنها قالت خرجنا لحسن بقين من ذي القعدة والخمس قربة من آخر الشهر فوافقا هو الهلال وهو في الطريق لانه دخوله مكة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافقين أي مقارنين له كذا في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلا لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لحسن بقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طلوعه من أوفى عليه اشرف وعلى هذا فعل لفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض النسخين فكتب النون موضع الباء والله تعالى أعلم - قوله فلو لا أني أهلك لأهلك بعمرته أي فيه اشعار بكون التمتع أفضل لمن لم يبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالفتح في ابتداء الاحرام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريبا - قوله فأدركني يوم عرفة وأنا حائض أي تقدم ذكر الاختلاف في موضع طهرها واجمع به ابن القيم وغيره بين الرهايات المختلفة والآن وقفت على كلام الحافظ في وجه الجمع فأقله وهذا نصه في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حوضها كان بهت قبل دخولها مكة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم لوتية ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة في أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت بصبيحة ليلة عرفة حتى قد منامتي وله من طريقه فخرجت في حجي حتى نزلنا منى فظهرت ثم طفتنا بالبيت الحديث واتفقت الرهايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقصر الزوى في شرح مسلم على النقل عن أبي محمد بن حنبل أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشوراء وأما أحمد بن حزم من هذه الروايات التي في مسلم وصححه بين قول مجاهد وقول القاسم إنما رأيت الطهر وهي بعرفة ولم تحتبئ للأغتسال إلا بعد أن نزلت منى أو انقطع الدم عنها بعرفة وأرأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى وهذا أول والله أعلم - قوله فلما كانت ليلة النحر قضى الله حجنا أرسل محي عبد الرحمن بن أبي بكر فأدركني وخرجني إلى التعيم ففعلت ذلك الله الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة - قوله وقد قضى الله حجنا أن لم تقل حجنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمره التعيم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بعد نفض العمرة والله تعالى أعلم - قوله ولم يكن في ذلك هدي أي ظاهر أن ذلك من قول عائشة في وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام والأصح أني من طريق علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في المحيض من طريق أبي أسامة عن هشام عن عروة قال في آخره قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك أي فتبين أنه في رواية علق وابن غير ويحيى ومن وافقه مودج وكذا أخرجه من طريق وهيب الحمادي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبو الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال الزيادة لم تكن قارئة حيث قال لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحافظ فاجاب عن ذلك أن هذا

والأصدقة والأصوم **وحدثنا** أبو كريب حدثنا ابن غير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا موافين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال ذي الحجة لا نرى إلا الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب منكم أن يحل بعرة فليحل بعرة وساق الحديث بمثل حديث عبد الله **وحدثنا** أبو كريب حدثنا وكيع حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين لهلال ذي الحجة من أهل بعرة ومن أهل بجة وعمره ومن أهل بجة فكتفت من أهل بعرة وساق الحديث بخروج بيتها وقال فيه قال عروة في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها قال هشام ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن جابر عن ابن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلاهدى من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر - وقال الشيخ محمد عابد السدي وقد أخرج مسلم عن جابر قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرعة يوم النحر وفي رواية عن ثناء بقرعة فاما ذبحه عن نسائه فالحديث فيه عن عائشة أيضا عند الشيخين **قالت** كذا يعني آتيت لجم بقرعة فقلت ما هذا قالوا ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه بالبقرعة وهذا ذبح عنهن كلهن وظاهر اللفظ يعطى أختها ضحية لهن ولا جل هذا أدخل عليهن من الجم بالبقرعة حيث ليس للأهل من الأضحية كما ليس للأهل من هدى القارن والمقتنع والرياء لفظ في المراتب ما يدل صريحا أنه ذبح البقرعة عنهن في مقابلة الهدى الواجب عليهن وأما ذبح البقرعة عن عائشة فقد اختلفت الرواة في حديث جابر فروى سعيد بن يحيى عن أبيه عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يقول نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يلفظ نحر عن عائشة ثوان رجعتا حديث الكثير صراحا ذلك محتملا لأن يكون هذا ما أهدى عن سائر المقتنعات ومحتملا لأن يكون ذبح البقرعة لرفضها العرة كما أشار إليه في حديث الباب والاحتمال الأول رتبة لا يجد مساعدا بناء على أنه لا يجب عليها شيء فأما ثانياً فمفردة بالحج بعد أن رفضت أحرام عمرتها وأما يجب الهدى على من كان قارنا أو مقتنعا وهي لم تكن كذلك فحينئذ الاحتمال الثاني، أي ذبح البقرعة عن رفضها للعره - والله أعلم وبه قال الكوفيون أنها إذا رفضت عمرتها وتحملت منها ثم أحرمت الحج أحراما مستأنفاً فإنه يجب عليها دم جناية وأما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم البقرعة عنها مع أجزاء الكليش اختيارا للأفضل والله أعلم - **ام قول** والأصدقة **التم** قال شيخنا شيخنا الحديث السها نفور رحمة الله في حاشيته البخاري قلت بفظ الصدقات تدل على أن المراد لم تكن أحدا من جهة ارتكاب المحظورات إذ في القرآن ليس إلا الهدى أو الأصوم - **ام قول** لا نرى إلا الحج **التم** بضم الزاي أي لا نظن وتقدم بعض ما يتعلق بهذا القول في أوائل هذا الباب تحت قوله فأهلنا بعرة فلا راجح - قال العلامة أبو الحسن السدي في حاشيته يمكن أن يقال أرادوا بهذا المقصود الأصل من الخروج ما كان إلا الحج وواقع الخروج الأجله ومن اعتمر فحرمته كانت تابعة للحج فلا يخالف ما سبق إنما كانت جمعة وكان في الصحابة رجال محترمون وما ينبغي في حديث جابر أنها كانت معمرة والله تعالى أعلم ويحتمل أنها حكايته عن غالب من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة في ذلك السفر - **ام** قال الجليل الضعيف عفا الله عنه ولا يمكن أن يراد بهذا الكلمات حال جميع الصحابة رضي الله عنهم فإن عائشة نفسها لم تكن داخلة فيه كما قرنا سابقا وقد صرح في المراتب الماضية بأنقسام الناس على أقسام مفردة ومقتنعة وقارن سبل المراد أن جماعة كثيرة منهم كانوا قد أحرموا بالحج وأهلوا به ومنع قولها لا نرى إلا الحج وكذا قول جابر فيما ساق من حديثه الطويل لسنانوى الأجله لسنا نعرف العرة أي كنا لا نذكر ولا نعلم إلا ما أحرمنا به من الحج وأنه هو الحج أو لا آخر ولا نعرف أن الحج قد يصير عمره بعد أحرامه وتبليته في أشهره والشرع في أدفاله حتى إذا دخلنا مكة وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الحج إلا العرة فحينئذ ظهر لنا أن كنا نعلمه حجنا ليقى حجنا بل هي عمره وإلى هذا المعنى يشيرنا في حديث ابن عباس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يكن معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحل بعرة فيحل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ليس بالحج بل هي عمره رواه أحمد ورجاله ثقات والله أعلم وقال ابن القيم بعد ذكر الأحاديث الدالة على كون عائشة محرومة بالعره قلت من العبد رذهة النصوص الصحيحة الصريحة التي لا يمكن تعلمها ولا مطعن فيها ولا تخفى تأويل البقرة بلفظ محمل ليس ظاهرا في أنها كانت مفردة فإن غاية ما احتج به من زعمائها كانت مفردة قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج فيها الله العجب أيضا بالمتنعه أنه خرج لغير الحج بل خرج للحج مقتنعا كما أن المغتسل للجناية إذا بدا فتوضأ لا يمتنع أن يقول خرجت لغسل الجناية وصدقت امرأته من رضى الله عنها إذا كانت لا ترى إلا الحج حتى أحرمت بعرة بأمره صلى الله عليه وسلم وكلامها يصدق ببضه بعضا **قوله** قال عروة في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها **التم** قال الحافظ وغيره هذا دليل على أن قوله قضى الله حجها وعمرتها ممدوح في سائر الروايات ليس هو من الحديث بل من قول عروة - وقال ابن بطال أنه من قول هشام عن عروة فقلت ولكن رواية عبد الله عن هشام صريحة في كونهم من كلام عائشة حيث قالت فقطع الله حجنا وعمرتنا بلفظ التكلم ففي هذه الرواية دليل على أن المراد بقوله قال عروة **التم** قوله رواية عن عائشة أنه لا قوله من تلقه نفسه والله أعلم **قوله** قال هشام لم يكن في ذلك

فام حجة الوديع فمتامن أهل بجرة ومتامن أهل بجر وعمره ومتامن أهل بالبحر وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبحر فأتامن أهل بجرة فحل وأما من أهل بجر وأجمع بجر والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر وحل شأنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمره النافذ زهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى إلا البحر حتى إذا كنا بسرب وأقرب منها حضمت فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابكي فقال أنفست يعني الحضيضة قالت قلت نعم قال هذه شئ كتب الله علي بنات آدم فاقض يا قاضي الحاج غير أن لا تطرفي بالبيت حتى تقسلي قالت فخطي رسول الله صلى الله عليه وسلم دل على إدراج هذه الجملة في الرواية الماضية كما حققنا هناك قول في إمامنا أهل بجر وأجمع البحر والعمره قال ابن القيم ما حدثني أبي الأسود عن عاتكة عن عائشة هذا وكذا حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها فجوحد ثيان فلا تتركها المحفوظا هذا أهل أن يكرهوا نقل عن أحمد بن محمد بن حنبل عن أبي الأسود وقال المحفوظ إبراهيم بن حزم هذا حديثان منكوران جدا قال ولا في الأسود في هذا النسخ حديث لا يخلو بذكره ووهنه وبطلانه والعجب كيف جاز على من رواه فان الزهري قد خالف بالأسود ويحيى بن عبد الرحمن وهو حافظ منهما وكذلك خالفهما غيره من له مزيد اختصاص بعائشة رة ثور قال أبو جهم فاسلموا لرحمة اللحيثين المنكوبين عن عائشة يعني الذين أنكروها ان يخرج روايتهما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا الحج او حج وعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر حين قصوا مناسك الحج انما عنت بذلك من كان معه الهدى وهذا تنفي النكرة عن هذين الحديثين وهذا تألف الأحاديث كقولها ام وهذا ما قدمناه في أوائل الباب من وجه التطبيق بين الأحاديث وقد كررنا هناك ايضا ان أمر صلى الله عليه وسلم من معه الهدى ان يحل بالحج مع عمره انما كان في حق المعتمرين الذين كان معهم الهدى والله اعلم وفيما ذكرنا من كلام أبي جهم بن حزم الذي نقله ابن القيم في الهدى ان ارتضاء بسكوته عبارة لمن كان يحوله محض النكار المحفوظ على حديثه وتوهمه ما يراه من غير ترجيح في أسأده فقد يكون منشأ النكار عدم التقطن لوجها لجمع بينه وبين سائر الروايات في بادي الرأي ثم إذا ظهر له وجه التوفيق بينهما بعد التأمل يحكمون بذهب النكرة والوهن عنه، ثم قد يتفاوت الافهام في مقام التطبيق فيظن واحد منهم ان الحديث منكرو وليس هو كذلك عند الآخرين ونظيره ما حكاه أبو جهم بن حزم على حديث لا يكره ان يكرهه منكرو باطل بلا شك لخالفه الأثبات في نزعهم ثورجاء ابن القيم فقال الحديث ليس بمنكر ولا باطل وهو صحيح وإنما اتى أبو جهم فيه من فهمه قال فردا حديث الثقات بطل هذا وهو ما لا سبيل اليه ام فليحفظ هذا التنبيه فانه نافع جدا قول في حقه حتى إذا كنا بسرب انما نفخ الممثلة وكسر الراء بعلاها فام موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو موضع من البصرة وقد يصح قوله المحفوظ واختلفت الأقوال في تقدير المسافة بينهما وبين مكة من ستة أميال إلى عشرة بل لا زل في صحتها في شرح النووي وغيره قول في انفس الرواية النون ومنها وانفخ انفس اي حضت واما الولادة فيقال فيه نفست بالضم ذكره الطبري قول في انفس شئ كتب الله الخ اي قد لا الله على بنات آدم قال القاري وفيه تسليط لها فان البلية اذا تمت طابت قال النووي ومعناه انك لست مختصة به بل كل بنات آدم يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والفاط وغيرهما وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله الكلام بانه شئ يكثرت وقوعه فبطل هذا الشئ يجب في حكمة الشرح ان يدفع عنه الحرج وان ليس له سنة ظاهره فلذلك سقط عنها (اي الحائض) طوات القوام والوجاع قول في حقه بنات آدم لم يستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بوجوم هذا الحديث على ان الحيض كان في جميع بنات آدم وانكره على من قال ان الحيض اول ما ارسل ودفع في بني اسرائيل وكأنه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأسانا صحيح قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تشوف للرجل فلقى الله عليهم الحيض ومنعهم المساجد وعزلهم عن عائشة نحوه قال الدودي ليس بينهما مخالفة فان نساء بني اسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقول به بنات آدم عام اريد به الخصوص قلت ويمكن ان يجمع بينهما مع القول بالنعيم بان الذي ارسل على نساء بني اسرائيل طول مكثه بمن عقوبة لمن لا ابتلاء وجوده وقد جرى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره ان قوله تعالى في قصة ابراهيم وامرأته قائم ففعلت اي حاضت والقصة متقدمة على بني اسرائيل بل لا ريب ودعى الحاكم وابن المنذر بأسانا صحيح عن ابن عباس ان ابتلاء الحيض كان على حواء بعوان أمهبطت من الجنة واذا كان كذلك فبنات آدم ميتاها والله اعلم كذا في الفقه قول في فاقض الخ المراد بالقضاء هنا الاواء وهما في اللغة بمعنى واحد قول في غير ان لا تطوفي بالبيت الخ هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة واما السعي فكالطواف اذا لم يصح الا بعد الطواف واختلفت في علل المنع من الطواف فمن شرط الطهارة في الطواف قال لا خلاف طاهر ومن لم يشترطها قال لان البيت في المسجد والحائض لا تدخل المسجد قوله وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال البخاري فيه احتجاج جماعة من العلماء في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران ومنع ذلك من قال ابن بطال لا ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لان قوله نحر عن ارجاء البقرة يحتمل ان يكون نحر عن كل واحدة منهن بقره قال وهذا غير مدعوق في التأويل ورد بان في نفعه رواية عروة عن عائشة فيجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة من نساها بقره ذكره ابن عبد البر من حديث الاوزاعي عن الزهري عن عروة وفي الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساها بقره

تأليفه من جملات الأئمة في هذا الفن

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وإلى بكر وعمر وذو اليسيرة

اول من بعدنا قال بل كرهنا هذه رجالا ساءه ثقات وقد تصدى ابن القيم في توهمين هذه الحديث بما لا يجد في ثقتهم لانه قال حديث الاشيت فليبين وجه عدم الثبوت وانظروا انه حمله على التوهمين لا على ما هو موافق لما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره الى يومنا هذا واطال فيه حتى في البيع ورفعت كبيرة هذا الحديث والحق ان يتبع والله اعلم - قلت ولما الكراه في الحديث بلال حيث قال احمد انه لا يثبت وقال المذني انه يشبهه الجمل فالجواب عنه ما نقلنا الشوكاني من الحافظ انه قال الحديث بلال من ثقات التابعين ، وقال الزرقاني في شرح المواهب على ان ابن حبان يرى ان من لم يوثق ولم يخرج ثقة وقد قال الحافظ في تقريبه انه مقبول في الزيادة وهي من الفاظ التعديل ولما لم يجز الحافظ المذني على ان يقول بجعل عيننا ولا بل قال شيبان المجهول وولسواته لا يصح للتحجية فحيث ابن عباس المتفق عليه كاتوا برون العمرة في اشهر الحج من افجوا الجوز في الاض الحديث صحيح في ان سبب الامر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام اهل العلم على ان اذا تسد حجة مضى فيه مع الفساد ، ام يعني فافا لم يحز فسخ الحج الفاسد فالصحيح اني اقدم بتقريره ، ام واما ابو بلال بن الحارث المزني فهو صحيح في ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب وانا قول ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من تهمه المعارضة بينه وبين سائر الاحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في ابى محمد بن حزم ان رآني فيه من فهمه فروا حديث الثقات بمثل هذا الوهم مما لا يسيل اليه ، والله اعلم - قال الشيخ محمد عبد السند في وقال ابن القيم وفيه ان سؤال سراقه كان عن جواز فسخ الحج الى الحرم بدليل ان سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسلم التي قد متناها من حديث جابر ولنا ان نقول ان سؤال سراقه انما كان باللعبة وهو يريها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن هطل عن جابر في باب عمرة التعميم وكذا من طريق يزيد ابن زريع عن حبيب المعلم في كتاب التمني ، وهذا يدل ان على خلاف ما يدل عليه سياق مسلم مع ان روايات مسلم لم تتفق على ذلك السياق كما تبين عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السند في ما قلنا الا ان الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاصا بالصحابة بالفسخ ومنهم ابو بكر وعمر ولو فوجوا ما امرهم به في حجة الوداع جواز استمرار الفسخ لمعدوا عن ذلك لما هو عليه من شدة الاتباع بهدي نبيهم صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كابي ذر وغيره ان ذلك خاص بالصحابة واقرى من ذلك ما قد متنا من حديث بلال بن الحارث فانه صرح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقه فان السؤال فيه محتمل للمذهبية اليه من تقرير جواز العمرة في اشهر الحج ومحتمل لجواز استمرار الفسخ ومحتمل لغير ذلك فالركون الى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يطرئ التاويل اليه اولى وأوثق واما ما اعترض به ابن القيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعترض قبل ذلك عمرا ثلاث في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة انهم لم يطلوا جواز الاعتناء في اشهر الحج الا بعد ما امر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك فلهذا ثلاث مرات فالجواب ان حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة مما كانت العمل السابقة انما خالية عن الحاق الحج بعدها فلهذا جواز الاعتناء على سبيل افراد في اشهر الحج واما الحاق الحج بعدها فريما كان يمنعه العقل بانه على ان العمرة في الاصل كانت ممنوعة في اعتقادهم وفي اشهر الحج فبعد فعله صلى الله عليه وسلم لها فيما رواها انها قائمة مقام الحج بدليل انه كانوا يسمون العمرة الحج الاصغر لما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينهما وبين العمرة فاما احتمال الخصوصية في الاتفاق بالنسبة في الزمان المذكور فاعوجج ذلك الى السؤال فلما جاز صلى الله عليه وسلم بجواز الاتفاق بما واستمر على الايد وهذا غاية ما ينهم من مجموع الأدلة فان في ترجيح بعضها على بعض افعال لبعض الاحاديث ولا شك ان الجمع بين الاحاديث المتعارضة مما امكن مقدم على الترجيح عند المحققين بناء على ان الاعمال مقدم على الاهمال والعلوم الحق عند الكبار المتقال - ام - وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض احاديث الفسخ فانتظر مفتشاً - قال الشيخ عابد السند في ثمة الاعتناء في اشهر الحج للاتفاق سائغ والكي له ذلك ان ليح من علمه فاما من حج من عامه فيكره في حقه الاعتناء فيها عند الكيفية لانه يعبر بمرقمتها ولا تمتع ولا قران لمكي فمن تمتع منهم او قرن كان عاصيا مسيئا وعليه درجانية لا يحل منه وهو المخرج عندهم اجاز بعضهم للمكي الاعتناء فيها ولو لم يخرج من عامه ولا يلزمه الدلالة انه لا يملك فضيلة التمتع واليه جزم صاحب النهاية والقاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار وكرو بعضهم للمكي الاعتناء فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله اعلم - ام - قلت والى هذا القول الاخير رحى الشيخ ابن الهمام بعد ما قلنا الى الجواز في فسخ القتل فقال ثم ظهر لي بعد نحو ثلاثين عاما من كتابة هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكي في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا - ام - وللبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله ، قوله مع ابى بكر وعمر وذو اليسيرة في هذا الحديث وكان على من قدم من ايام ومنه الهدى قال الحافظ في مجمع بيننا بان كلامنا ذكره اطلع جابر وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم والعمرى وهو صميم الثقات وتشيد الروا عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلو جعل وهذا عليه وقد نرى مسلم ايضا من طريق مسلم القرني وهو صميم الثقات وتشيد الروا عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلو جعل وهذا

الاعتناء في اشهر الحج

ثم أهلوا حين رآوها قالت فلما كان يوم الغزو طهرت فأمروني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقصرت قالت فأتينا بكم بقر فقلت أهذا فقالوا أهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر فلما كانت ليلة الحكة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وارجع بحجة قالت فأمروا عبد الرحمن بن أبي بكر فارفعني على حمله قالت فأتى لأذكر وأنا جارية حديثة السن أنقض فيصيبني حتى مؤخره قال الرجل حتى جئنا إلى المنعيم فأهلت منها بقر جزاء بقره الناس التي أعتقها **وحديثي** أبو أيوب الغيلاني حدثنا به حدثنا أحمد عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قالت لبينا بالحج حتى إذا كنا ببيت حنظل فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ساق الحديث بنحو حديث الملاحون غير أن حماد ليس في حديثه فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر وذوي السارة ثم أهلوا حين رآوها ولا قولها وأنا جارية حديثة السن أنقض فيصيبني حتى مؤخره الرجل **وحديثي** أسنيل بن أبي أويس حدثني خالي مالك بن أنس **وحديثي** بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام فرج الحج **وحديثي** عبد الله بن عبد الله بن نيار حدثنا أسحق بن سليمان عن أبيه عن محمد بن القاسم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهدى في شهر الحج وفي حرم الحج وليس لي الحج حتى نزلنا ببيت فخرج إلى أصحابه فقال من لم يكن معه منكوهدي فأحب أن يجعلها عمره فليفعل ومن كان معه هدي فلا فقهه إلا أن يجازي بها والتارك لها ممن لم يكن معه هدي فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهدى فكان معه الهدى ومع رجال من أصحابه لهم قوة فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال لا يبيك قلت سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة قال مالك قلت لا أصلي قال فلا يضرك فكوني في حجتك

شاهدنا حديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهدنا حديث عائشة في أن طلحة لم يفرق بذلك ودخل في قولها وذوي السارة فسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدى قوله ثم أهلوا حين رآوها الحج الذين تحلوا بقره وأهلوا بالحج حين رآوها الحج إلى متى ذلك في التوبة وهو الثامن من ذي الحجة قوله فاقصرت إلى أي خلفت طواف الأفاضة - قوله قلت ما هذا الحج ترجم عليه البخاري ذبح الرجل البقر نسائه من غير امره قال للحافظ وما قوله من غير امره فأخذه من استغفها وعائشة عن اللحم لتدخل به عليها ولو كان ذبحه بعلمها لم تحبهم إلى الاستغفار ولكن ليس ذلك ما قلنا للاهتمام فيجوز أن يكون علمها بذلك تقدم ما بين يكون استاذن في ذلك لكن لما دخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستغفرت عن ذلك أم قلت وقد تقدم قريباً أن هذا الأهداء منه صلى الله عليه وسلم كان عمن أعتق من نسائه وعائشة لم تكن داخلة فيه حتى يحتاج إلى استئذانها والاستغفار ما أتوا وقع عن عائشة لأن سائر النساء والله أعلم - قوله وارجع بحجة الخ صريح في كونها مفردة قوله أنقض فيصيبهم العين قوله مؤخره الرجل الرجل بقره الرواء وسكون المحلة هو للبيد كالسرج للفري وفي رواية فاعمرها من التبعيم وحملها على قتب فبقر القاف المثناة بعد ما موحدة رجل صديق على قدام السنام وتزوج عليه البخاري الحج على الرجل وكأنه أشار إلى أن التقشف أفضل من الترفه قال ابن المنذر اختلف في الركوب المشي للحجاج أيما أفضل فقال الجمهور الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكونه يحسن على الله تعالى ولا يتنهال ولما فيه من المنفعة وقال أسحق بن راهويه المشي أفضل لما فيه من التقرب فيحمل أن يقال يختلف باختلاف الأحوال لا يشترط العلم قوله جزاء بقره الناس الخ أي تقوم مقام عمرة الناس وتكفي عنها قاله النووي قوله أفردوا الحج تقدمه صناعته والحكم فيه قريباً فراجع قوله في شهر الحج الخ قال الحافظ وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أو لها شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الأئمة الثلاثة أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقيين ثم اختلفوا فقال ابن عمر بن عباس وابن الزبير وآخرون عشر أيام من ذوالحجة وهل يدخل يوم النحر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد وقال الشافعي والمشهور الصحيح عنه لا وقال بعض أتباعه تسع من ذوالحجة ولا يوم النحر ولا في ليلة يومه وهو شاذ قوله وحرم الحج الخ بضم الحاء المهملة والراء أي أعتقته وأمكنته وحالاته ودوى بقره الرواء وهو جمع حرم أي ممنوعات الحج قوله ولما لا الحج الخ والمقصود أنه ما كان يخطر ببالنا أن حجتنا هذه تصير بعد ذلك عمرة - قوله فأحب أن يجعلها عمرة الخ قال ابن القيم وهذا رتبة أخرى فترتبة التخيير عند المقيات فلما كان بمكة أمراً حتماً من لاهدي معه أن يجعلها عمرة ويحل من أحرامه ومن معه هدي أن يقيم على أحرامه - أم - وقال النووي قال العلماء خيرها وكذا بين الفسخ وعدمه فلا طرفة لهم وإنما ساء بالعمرة في أشهر الحج لا غير كانا يروها من إيجاب الفجر ثم حرم عليهم بعد ذلك الفسخ وأمرهم به أمر عزيمة والزهر آية وكرو تركه وهو في قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه لأنهم كان معه هدي والله أعلم قوله لهم قوة الخ أي قوة مالية وقد سبق على سوادهم وقوله فسمعت بالعمرة الخ قال النووي كذا هو في النسخ فسمعت بالعمرة قال القاضي كذا رواه مسلم ورواه بعضهم فمنعت العمرة وهو الصواب أم قلت وهكذا هو في صحيح البخاري فمنعت العمرة فرب قول الله تعالى الحج أشهر معتلة كانت قوله قلت لا أصلي الخ كناية عن أنها لحضت قال ابن المنذر كذا من الحيض بالحكم الخاص به إدامتها وقد ظهر أثر ذلك في بناء المؤمنين فكل من سكنين عز أحسن جواز الصلاة أو غير ذلك قوله نكروني في حجتك الخ أي فيها لم يقصو بالحج من الحج

فعمى الله ان يرثر فكيفها وانما انت من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهم قالت فخرجت في حقي حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفتنا بالبيت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب فدا عبد الرحمن بن ابي بكر فقال اخرج يا خنك من الحرم فليكن بعرة ثم لطف بالبيت فاني انتظر كما همها قالت فخرجنا فاهلكت ثم طفت بالبيت بالصفا والمروة فجننا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جرو الليل فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في اصحابه بالرجل فخرج فمر بالبيت فطاف به قبل صلوة الصبح ثم خرج الى المدينة وحل شئ يحيى بن ايوب حدثنا عبد الله بن محمد بن عيسى عن القاسم بن محمد عن امر المؤمنين عائشة قالت مئنا من اهل الحج مفردا او مئنا من قرن ومئنا من تمتع وحل شئنا عبد بن محمد بن محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن محمد قال حكيت عائشة حادثة وحل شئنا عبد الله بن مسكين بن قنبل حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سميل عن عمر قال سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبس بقين من ذي القعدة لا نرى الا انما الحج حتى اذا دنونا والا حرامه والله تعالى اعلم قاله السدي قوله فعمى الله ان يرثر فكيفها الخ اي يعطيك العزة ايضا وقد اعطاها بعد الحج قوله حتى نزلنا منى الخ اي في يوم النحر قوله المحصب بالفتح الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المعنوية وفي آخره باء موحدة وهو مكان متسع بين مكة ومنى وسمي به لاجتماع الحصباء فيه مجل السيل وانه موضع منهيط وهو لا يجر والباطل وحده بانه ما بين الجبلين الى المقابر وليست المقبرة منه وفيه لغة اخرى الحصباء بكسر الحاء قال العين وفيه النزول بالمحصب فظاهرا ان النزول فيه سنة كما قال ابو حنيفة وهو قول ابراهيم النخعي وسميل بن جابر طائوس وقال ابن المنذر كان ابن عمر يرويه سنة وقال نافع حصي النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده اخرجوه مسلمون نعم ابن حبيب انما الكاء كان يامر بالتحصيب ليتحبه وبه قال الشافعي وقال عياض هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين او كذا منه عند الكوفيين واجمعوا انه ليس بواجب واخرج مسلم عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهم كانوا ينزلون بالابطم واخرجت الائمة الستة عن هشام بن حرمة عن ابيه عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب ليكون اسم الخروج وليس بسنة فمضى نزل ومن شاء لم ينزله ام قال الشيخ ابن العاصم وجد المختار هرا اخرجته الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله ان تنزل فدا في حجتك فقال هل ترك لنا عقيل منزلا ثم قال نحن نازلون بجحيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن نازلون فلما جحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب ان لا يأتوا كحومهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب ام ثبت بهذا انه نزله قصدا ليري لطيفة صنع الله به وليتدكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الا ان الى حالة قبل ذلك اعني حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا امر يرجع الى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر الاقترار على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضوح الاكمل الذي دعا الله تعالى اليه عباده لينتفعوا به في دنياهم ومآلاتهم لا شك في انما النعمة العظمى على امتهم لانهم مظاهروا المقصود من ذلك المؤثر فكل واحد منهم جدير بتفكرها والشكر التام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم ايضا وعن هذا حصب الخلفاء الراشدين اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضى الله عنهم كانوا ينزلون بالابطم واخرج عنه ايضا انه كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النحر بالمحصب قال نافع قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ام وعلى هذا الوجه لا يكون كالرمل ولا على الاول لان الاربعة لم يلزم ان يراد بها المشركون ولم يكن بمكة مشركا عامر حجة الوداع بل المراد ارادة المسلمين الذين كان لهم علم بالحال الاول قوله يا خنك من الحرم الخ فيه ان من كان بمكة واراد العزة فميتاته لها الحل وانما وجب الخروج اليه ليجمع فيسكن بين الحل والحرم كما يجمع الحاج بينهما فان عرفات من الحل قوله ثم لطف بالبيت الخ اي بالصفا والمروة قوله فاني انتظر كما همها الخ حتى تأتيني قوله فطاف به الخ هذا هو طواف الوداع وهو واجب عند الحنفية وسنة عند الآخرين قوله لحبس بقين من ذي القعدة الخ فيه استعمال الفصح في التايه وهو بادام في النصف الاول يؤرخ بما خلا واذا دخل النصف الثاني يؤرخ بما بقي قال الحافظ وجرم ابن حزم بان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس وفيه نظر لان اول ذي الحجة كان يوم الخميس قطع المأثبات وتواتر ان وقوفه بعرة كان يوم الجمعة فتعين ان اول الشهر يوم الخميس فلا يصح ان يكون خروجه يوم الخميس بل ظاهر الخبر ان يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة البها والعصر في الحليفة كاعتين فدل على ان خروجه لم يكن يوم الجمعة فمابقى الا ان يكون خروجه يوم السبت وحمل قول من قال لحبس بقين ايمان كان الشهر ثلاثين فالتقى ان جنة تسع وعشرين فيكون يوم الخميس اول ذي الحجة بعد مضي اربع ليال لا خمس وهذا تنقذ الاخبار هكذا جمع الحافظ عماد الدين ابن كثير بين الروايات

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساو الهدى ان يحل قالت فحل من لم يكن ساو الهدى ونسأوه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحضت
فلو أطعت بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعرجة وحجة وأرجع أنا بحجة قال وما كنت طفت لئلا
قله من أمك قالت قلت لا قال فاذهبى مع أخيك إلى التتبع فاهل بيعة ثم صعدك مكان كذا وكذا قالت صفية ما أراى إلا حاسنكم
قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم الخرق قالت بنى قال لا بأس أنفري قالت عائشة فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد
من مكة وأنا منهبطة عليها وأنا مصعدة وهو منهبط منها وقال استحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويل بن سعيد عن علي بن مهران
عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقى لثقل كرجا ولا عقر وساق الحديث
بعنه حديث منصور وحل ثنا أبو بكر بن الأشيب وعبد بن شيبان وابن شاذان جميعا عن عبد الله بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن
علي بن الحسين عن فخر بن مولى عائشة عن عائشة أنها قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مضير من ذوالحجاء وخمس من ذوالحجاء وهو غضبان
بهذا قلت جباب الكرابي انه قال مرتين قبل القدم وبعد الثالث تكرار للاول وتأكيد له قوله ونسأوه لم يسقن إلا أى نسأه النبي صلى الله عليه وسلم
الهدى فحل لك أحلن قوله ليلة الحصة أى الحليلة التى بعد ليل التثريب التى ينزل الحجاج فيها في المحصب المشهور في المحصب سكوت الصاد وجاء
فتحها وكسرها وهى ارض ذات حصص قوله قالت صفية أى امر المؤمنين رضى الله عنها فأتها حاضت ببلان أفاضت يوم الخرق قوله ما أراى إلا حاسنكم
أى ما اظن فتى إلا حاسنة القوم عن المتوجه إلى المدينة لأن حضت وطافت بالبيت فلعلم بسبى يتوقعون إلى زمان طواف بعد الطهارة واستادوا الحسن
على سبيل الحجاز قوله عقرى حلقه أى الفقم فيها ثمر السكون وبالقصر بغيرتين وفى الزمالة التثريب وصوبه إبراهيم لان معناه الذى علمه العقر
والحلق كما يقال سقىا وحيا ونحو ذلك من المصداق الذى يدعى بها وعلى الاول هو نعت لا محالة ثم عقرى عقرها الله أى جرحا وقيل جعلها عاقرا كالتد
وقيل عقر قومها وصنع حلقى حلق شعرها وهوزية المرأة أو صاحبها وجمع حلقها أو حلق قومها يشوها أى اهلكهم وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للمخاض
فهذا اصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب فى قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وترتب يلاه ونحو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله صلى
الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت مع هذا فى هذا شئ كتبه الله على بيات آدم لما يشرب من الميل لها والختم عليها بخلاف صفية
قلت وليس فيه دليل على انقطاع قدر صفية عندا لكن اختلفت الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهى تكي أسفا على ما فاتها من الملك فسلها
بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد فى رواية) فأبى المانع فأنسب كلامها ما خاطبها به فذلك الحالة، كذا فى الفقم - قوله لا بأس
أنفري أى كبر النقاء وفى رواية أخرى وفى رواية فلتنفر وفى رواية قال اخروا ومعانيها متعارفة والمراد بها كلها الرجل من منى إلى حجة المدينة، قال العيني
أى ارجعى أجمعى إذ لا حاجة لك إلى طواف الوداع لأنه ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر، قال عائشة لعقها بالحصار ليس على الحائض التى قد أفاضت
طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرها بالمقام إذا كانت حائضا للطواف لوداع وكأهم وأجبر عليها كما يجب عليها طواف
الأفاضة إذ لم حاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك وبقى عمر فحلقناه لثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى
ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد مرى ابن ابن شيبان من طريق القاسم بن عبد الله كان الصحابة يقولون أنا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقل فرغت الأعراس فانه
كان يقول يكون آخر محمد هيا البيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غير فروى أحمد أبو داود والنسائي والطحاوى واللفظ لا بد من
طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن اوس الشافعى قال أتيت عمر فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم يحض قال لم يكن آخر محمد هيا البيت
فقال الحارث كذلك أنتان وفى رواية أبى داود هكذا حدثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسد الطحاوى يحدث عائشة ويحدثنا محمد بن مسلم عن أنس بن مالك
الحارث فى حق الحائض - قوله وهو مصعد من مكة أى فى مجمع البحار هو يجنى صاعدا من صعد لغة فصعد وهذا لا ينافى حديث فجعنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو فى منزله من جوف الليل كما مر قريبا لأنه كان قد خرج بعد ذهابها لطواف الوداع فلقيا وهو صاعد وبعد الطواف وهى لا حلة لطواف عرجها
ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النخعي وأما قولها فى الزمالة للمضنية فاذن فى أصحابه فتم بالبيت وطواف فيتاؤل على أن فى الحلال فتنمى وتاخي إذا وان
طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجا إلى العرة وقبل رجوعها وانعرج قبل طوافها للمرة قوله أو أنا مصعدة أى هذا شك من الراوى قوله قال حتى
منهبطة ومنهبط أى إلى بديل منهبطة ومنهبط والمخض واحد والمهبط خلاف الصعود قوله لا تذكر حجاً ولا عرة أى ولا ضايقة فذلك وقد تقدم ما يتعلق
به فى تحقيق أحرام النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أو خمس أى شكت منها أو من الراوى عنها وقد ثبت فى حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم
صبر أربعة مضيت من ذى الحجة قوله وهو غضبان أى ملأ من الغضب حين تأخر بعض أصحابه فمضى إلى العرة، قال النخعي أما غضب صلى الله
عليه وسلم فلا يخفى كحومة الشرع وترفعهم فى قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا وربك لا تؤمنون حتى يحكي بكم فيه خبركم ومنهم من لا يحكي بكم فيه خبركم

فقلت من اغضبك يا رسول الله ادخله النار قال فما شعرت اني امرت الناس بأمر فاذهم يترددون قال الحكم كاهم يترددون
احسب لو اني استقبلت من امري ما استدبرت ما شئت الهدى حتى شأته ثم احل كما حلوا **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ
حدثنا ابى حنيفة عن شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن ذكوان عن عائشة قالت قدم النبي صلى الله عليه وسلم الاربعة وخمس مضامين
من ذي الحجة بمثل حديث عند لم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب
حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن عائشة انها اهلكت بمرقة فقلت ولم تطف بالبيت حتى حاضرت فنسكت الناس كلها وقد
خرجوا فاصفيت **وكيف كان السكنا**، فغضب صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه من انتماء حرمة الشجر والحزن عليهم في نقص ايما هم يتوقفهم وفيه لالة لاستحباب
الغضب عند انتماء حرمة الدين **قوله** ادخله النار الخ دعاء واخبارا قاله القائل **قوله** فاذهم يترددون الخ اي في طاعة الامر وسأعته او في ارت
هذا الاطاعة هل هو نقصان بالنسبة **الحكم** **قوله** قال الحكم كاهم يترددون احسب الخ قال القاضي كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وان كان فيه اشكال
قال وزاد اشكاله تقييما وهو قوله قال الحكم كاهم يترددون وكذا رواه ابن ابي شيبة عن الحكم ومعه ان الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا
مع ضبطه لمعناه فشك هل قال يترددون او نحو من الكلام ولم يذكر احد احسب اي اظن ان هذا لفظه ويؤيده قول مسلم بعد في حديث عند لم يذكر
الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم **قوله** ولو اني استقبلت من امري ما استدبرت الخ تقدم في تحقيق احرام النبي صلى الله عليه وسلم وتفصيل بعض
وجوه الاحرام على بعض ما شرح به ابن القيم هذا الكلام يعني انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت احرامه لكان احراما لمعرو ولم يبق الهدى
لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضاه نصا خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بيد هو اما ان لم يقضاه انه لو كان كذلك لكان احراما لمعرو دون
هدى ام وقال ابن تقي في شرحه اي لو عنى هذا الرأي الذي رأيتما آخر وأمر تكويبه في اول امرى لما شئت الهدى اي لما جعلت على هديا واشعرته
وقلته وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى يخبره وافا يخبره يوم الخ فلا يصح له فتح الحج لمعرو ومن لا هدى معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه
صلى الله عليه وسلم لو كان متمتعا قال الخطابي انما قال هذا استطابة لنفسه اصحابه للايجاد في انفسهم انه امر هو بخلاف ما يفعله في نفسه ام قال
شيخنا الحمود قدس الله روحه وهذا التقى لم يقع منه لكون ما تمتا افضل مما اختاره الله له صلى الله عليه وسلم من القرآن بل لكونه أسهل حيث الصحابة
على قبول ما أمر به من فتح الحج الى المعرة واقرى وابلغ في التأثير في نفوسهم حين تخبروا وتوقفوا فيه وفي قصة المحمدية اظهر شيئا من هذا في الجاهل
في الشرط فلما فرغ من الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فافخروا ثم اخلصوا رؤسكم فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما انقضى
منهم واحد دخل على ام سلمة فذكر لها ما قال من الناس وفي رواية ابن اسحق فقال لها الا ترى الى الناس اني امرهم بالامر فلا يفعلونه فقالت يا رسول الله لا علم
فأفهم قد دخلهم أمر عظيم ما ادخلت لهم نفس من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح وفي رواية ابى الميمون فاشد ذلك عليه قد دخل امر ام سلمة فقال هلك
المسلمون أمرهم ان يفعلوا ويخبروا فلم يفعلوا قال فجلا الله عنهم يومئذ بالرسالة فقالت يا بني الله اتحب ذلك اخرج ثم لا تكلم منهم احدا حتى تخبر
بدنك وتدعو حالك فيحلك فخرج فلم يكلم منهم احدا حتى تحريته ودعا حالقه فحلقه فلما راوا ذلك قاموا ففخروا وجعل بعضهم يحلق بعضا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضا - فانظر كيف بادروا الى فعل ما أمرهم به بعد ما فعل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق غيرة فتطردوا ونظيره ما وقع لهم
في غزوة الفيم من امرهم بالفطر في رمضان فأبوا حتى شرب فشرابوا، وهكذا في حجة الوداع لو أمكنه الموافقة لهم على الفهم والاحلال بفعله لكان الامر
هيئا عليهم واذهب لما ضاقت به صدورهم ولكن سوق الهدى قد منع من الاحلال فلما تأسف على ما فاتته وتمنى ما تمناه قال لا بقي روكا وخذ منه
ان التمتع افضل لانه عمى ان يكون متمتعا وانما يتمنى الا افضل لان الشيء قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون باعتبار ما يقترب به ولا يلزم ان يكون
افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يقترب به انه قصد موافقة الصحابة في الفهم ما شق عليهم ام - قلت ونظيره عمى الانتقال من
الافضل الى الفضول قال ابن جرير العاصم في آخر عمره ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضياء مع ان كان يصوم صوم داود وهو
الصيام ينقض الحديث ولكن تمنى الله عنه انما كان له صلوة نفسه وتمنيه صلى الله عليه وسلم كان لمصالح ترجع الى امته حين شق على بعضهم لمثال
ما أمر به وكان هو الا صوب اذ ذاك والله اعلم قال العارف الكبير الشيخ دلى الله الهدى قدس الله روحه الذي بدلى رسول الله صلى الله عليه وسلم امور
منها ان الناس كانوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم يرون العرة في ايام الحج من افجر الفجر واذا النبي صلى الله عليه وسلم ان يبطل تخريفه ذلك بأمر وجه ومنها
اخرجوا كذا يجردون في صيد ورجعوا من قرب عملهم بالجماع عند انشاء الحج حتى قالوا انما في عرفة ومناكبنا تقطع منيا وهذا من التحقيق فالواذ النبي
صلى الله عليه وسلم ان يسئل هذا الباب ومنها ان انشاء الاحرام عند الحج اتز لتظيم البيت وانما كان سوق الهدى مانعا من الاحلال لان سوق الهدى
بمنزلة التذمة ان يتبع على عتمة تلك حتى ينجر الهدى والذي يلبتزمه الا انسان اذا كان حديث نفس ارضية غير مضبوطة بالفعل لا عبودية اذا اتزن

أهلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر سبعك طوافك للحجاء وعمرتك فأبى فبعث بها مع عبد الرحمن التميمي فاعقرت
 بعد الحج وحديثي حسن بن علي الحلواني حدثنا زيد بن الحباب حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن عائشة
 أنها حاضمت بسرة فظهرت بعرة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عيناك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وحديثنا
 يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا قرة حدثنا عبد الحميد بن جابر بن شيبه حدثنا صفية بنت شيبة قالت قالت
 عائشة يا رسول الله ايرجع الناس بأحجرين وارجع بأجر فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يطلق بها إلى التميمي قالت فأردفني خلفه على جمل لي
 قالت فجعلت أرفع فخاري أحمر عن عنق فيضرب رجلي بعلة الراحلة قلت له وهل ترى من أحد قالت فأهللت بعرة ثم أقبلنا حتى
 انتهينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالخصبة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالوا حدثنا سفيان عن عمرو بن
 ابن أوس أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يردف عائشة فيعمرها من التميمي حدثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا محمد بن عيسى عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال قبلنا فحملين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بحجر مفرد وأقبلت عائشة بعرة حتى إذا كنا ببيت عركت حتى إذا كنا ببيت عركت حتى إذا كنا ببيت عركت حتى إذا كنا ببيت عركت
 أن يحل منا من لم يكن معه هدى قال فقلنا حل ما قال الرجل كله فوافقنا النساء قطيبنا بالطيب لبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عمر
 إلا أربع ليال ثم أهللنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني أني قد حضنت
 وقد حل الناس ولم أحل ولم أطع البيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال إن هذا أمر كتب به الله على بنات آدم فاعتسلي ثم اهلي بالحج
 ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حللت من حجك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله
 اني اجد في نفسي اني لم أطع بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التميمي وذلك ليلة الحصة وحديثي محمد
 ابن حاتم وعبد بن محمد قال ابن حاتم حدثنا وقال عبد الله بن محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
 يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة وهي تبكي فذكر بمثل حديث الليث إلى آخره ولم يذكر ما قبل هذا من حديث الليث وحديثي
 أبو غسان المصنف حدثنا معاذ بن عيسى ابن هشام حدثني أبي عن مطر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عائشة في حجة نزل الله صلى الله عليه وسلم
 أهلت بعرة وساق الحديث يعني حديث الليث زاد في الحديث قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا إذا هويت الشئ تأبها عليه
 فأرسلها مع عبد الرحمن بن أبي بكر فأهلت بعرة من التميمي قال مطر قال أبو الزبير فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وحديثنا أحمد بن يوسف حدثنا زيد بن جابر وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال أخبرنا
 بها فضل وصارت مضبوطة وجبت رعايتها والضبط مختلف فأدناه باللسان وأقواه أن يكون مع القول فعل ظاهر علامة يختص بالحالة التي أرادها كالسوق
 - والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال النووي في الحديث دليل على جواز قول لوفى التائب على فوات أموري الدين ومصالح الشرع وأما الحديث الصحيح في أن
 لو تقهر عمل الشيطان فمحمول على التائب على حفظ الدنيا ونحوها فقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لوفى غير حفظ الدنيا ونحوها جميع بين الأحاديث بما ذكرناه
 والله أعلم قوله يوم النفر أي يوم الرجوع من منى قوله سبعك طوافك للحجاء وعمرتك أي طوافك بالصفا والمروة عليه مستوفى فراجع قوله فابتدأنا
 بحمد نعوذ بالله منه بل أبا عن الفضل الميسل في الفضل والله أعلم قوله فظهرت بعرة أي تقدم الجمع بينه وبين ما روي من ظهورها يوم النفر قريبا فراجع
 قوله راجع إلى تكسر التين وضمتا لفتان أو كشقه وإزيله، قوله لجلة الراحلة أي قال النووي المشهور في النسخ أنه يركب موحدة من أسفل وعين محملة
 مكسورة ولا موشدة والمخنة فيضرب رجل بسبب الراحلة أي في صورة من يضرب الراحلة ويكون قوله بعلة أي بسبب والمخنة أنه يضرب رجلها
 بعصا أو بسوط ونحو ذلك حين تكشف فخماها غيرت عليها فتقول وهل ترى من أحد أي نحن في خلا من الأرض وليس ههنا من يستأمنه
 قوله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار يروي عن عمرو بن أوس - قوله عركت عائشة أي هزفت العين والرسول
 ومعتاه حاضمت يقال عركت عرك عرك كأكعدت تعدد تعودا قوله ثم أهللنا يوم التروية أي وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وفيه
 أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحبت له أن يحرم يوم التروية قوله قد حللت من حجك وعمرتك أي سبق بيان معناه في شرح حديث
 عائشة من هذا الباب قوله إذا هويت الشئ أي معناه إذا هويت شيئا لا نقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتناء وغيره وأجابها إليه
 وقوله سهلا أي سهلا الخلق كبري الشمايل لطيفا ميسرا في الخلق كما قال الله تعالى وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ وفيه حسن معاشرة الأزواج
 قال الله تعالى وَاعْتَصِرُوا بِأَعْيُنِكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغُوا الْمَدِينَةَ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ والله أعلم كذا في الشرح قوله صنعت كما صنعت أي فعل المسراة

كأنى انظر الى قوله بيد يحركها قال فقار النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال قد علمت اني اتقاكم الله وأصد قكم وأتركوا لاهدي في حركات
كما تحلون ولواستقبلت من أمرى ما استدبرت لو اسق الهمدي فيجأوا فحللنا وطمنا قال عطلة قال جابر فقدم على من سعيته
فقال بما أهلت قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهدي أمكث حراً ما قال وأهدي لعل
هدياً فقال سراقه بن ملك بن جعشم يا رسول الله إنا منا هذا امر لا يد قال لا يد حل ثنا ابن نمير حدثنا ابن حبان عن عبد المسك
ابن ابي سليمان عن عطاء بن جابر بن عبد الله قال أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حج فلما قدمنا مكة امرنا ان نحل ونحلها عمر
فكبر ذلك علينا وضاعت به صدورنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فما ندرى شيء بلغه من التمام شيء من قبل الناس ففعل
رجمنا الناس آجلاً فلو الهدي الذي معي فعلت كما فعلت قال فأحللنا حتى وطئنا النساء وفعلنا ما يفعل المحلل حتى إذا كانت
هذه الاشارة التقط ويحتمل ان تكون الى محل التقط قوله فقار النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال لا زلفي رواية حماد خطيباً فقال بلغي ان اقاما
يقولن كذلك اقول له ولواستقبلت من أمرى ما سبق بيان معناه قال الحافظ فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب اصحابه وتلطيفهم بحملهم
قوله فقدم على من سعيته الخ بك السنين قال القاضى قوله من سعيته اي من عمله في السعي في الصدقات قال قال بعض علمائنا الذي في غير هذا الحديث انه انما سعت
عليها امير الامم لا على الصدقات اذ لا يجوز استئمان في ما سعت على الصدقات قال القاضى في قوله صلى الله عليه وسلم في سعيته من سعيته اي من سعيته في الصدقات
ولا لاله ولا يستعملها قال القاضى في قوله صلى الله عليه وسلم في سعيته من سعيته اي من سعيته في الصدقات قال القاضى في قوله صلى الله عليه وسلم في سعيته من سعيته اي من سعيته في الصدقات
هذا كلام القاضى وهذا الذي قاله حسن الاقوال ان السعي في الصدقات في مطلق الركايه وان كان اكثر استئمانها في الركايه على الصدقات
وما يدل لما ذكرته مثلاً حذيفة السابق في كتاب الايمان من صحيح مسلم قال في حديث رافع الايمان ولعلنا في زمان ما بالي ايكمل بايعت لمن كان مسلماً ليردني على دينه
ولئن كان نصرانياً ويهودياً ليردني على سابعه يعني الى عليه والله اعلم قوله قال يا اهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال السنوي ثم ذكر مسلم هذا
يقول حديث ابن مسعود الاشعري قال قلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خير بالبطاء فقال لم تجئت فقلت نعم فقال بم أهلت قال قلت ليتك لجلال
كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال قد احسنت طقت بالبيت بالصفا والمروة ثم حلت في هذا الحديثان متفقان على
بم أهلت قال أهلت بالهلالي النبي صلى الله عليه وسلم قال هل سقت من هدي قلت لا قال طقت بالبيت بالصفا والمروة ثم حلت في هذا الحديثان متفقان على
صحة الاحرام معلقاً وهران يحرم امرأاً كاحرام فلان فيتعقد احرامه ويصير محرماً بما احرمه فلان واختلفت آخر الحديثين في التحلل فأمر علياً بالبقاء على احرامه
وامر ابا موسى بالتحلل وانما اختلفت آخرها لانها احراما للنبي صلى الله عليه وسلم وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم الهدي فشاركه على ربه في ان معه
الهدي فلهذا امرع بالبقاء على احرامه كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم على احرامه بسبب الهدي وكان قارناً وصار على ربه قارناً واما ابو موسى فمكث معه هدي
فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم لولا ان كان معه هدي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لانه لولا الهدي يجعلها عمره وتحلل فامر ابا موسى بذلك فلذلك اختلف
امرع صلى الله عليه وسلم لهما فاعتد ما ذكرته فهو الضوابط وقد تأويلهما الخطابي والقاضي عياض تأويلين غير مرصنين والله اعلم ثم قال وفي هذا الحديثان
دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه انه يصح الاحرام معلقاً بان يئى احراماً كاحرام زيد فيصير هذا المعلق كزيد فان كان زيد محرماً بالبحر أيضاً
وان كان بعمر فبعمر وان كان بها نهباً وان كان زيد احراماً مطلقاً صار هذا محرماً احراماً مطلقاً فيصرفه الى ما شاء من حجر او عر ولا يلزمه موافقة زيد والضمان
او - قلت وفي فتح القدير اذا جهل الاحرام بين لم يعين ما احرمه جاز وعليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال والاصل حديث علي رضي الله عنه حين قدم من اليمن
فقال أهلت بما أهلت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه السلام فان لم يعين حتى طاف شوطاً واحداً كان احرامه للعره وكذا اذا أحصر قبل
الافعال والتعيين فتحلل بدموعين للعره حتى يجب عليه قضاءهما لا قضاء حجة او - فهذا يدل على ان الاحرام المعلق حكمه هذا الحنفية حكم الاحرام المجمع
اي يصح عندهم ولكن لا يلزمه موافقة من احرم على احرامه والله اعلم قوله فاهدي الخ اي في وقت الهدي ودم القران واسكت لأن محرماً وفي حديث ابن
قال فامسك فان معناه هدياً - قوله قال لا بد الخ وفي رواية فشبك اصابعه واحدة في أخرى وقال دخلت للعره في الحج مرتين لا بل لا بد بل قال النووي
معناه عند الجمهور ان العرة يجوز فعلها في اشهر الحج ابطالا لما كان عليه الحب اهلية وقيل معناه جواز القرن اي دخلت افعال العرة في افعال الحج
وقيل معناه سقط وجوب العرة وهذا ضعيف لانه يقتضي النسخ بغير دليل وقيل معناه جواز فسخ الحج الى العرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق
السؤال يعزى هذا التأويل بل الظاهر ان السؤال وقع من الفهم والجواب يقع مما هو اعرف من ذلك حتى يتناول التاويل المذكورة آية الثالث والله علم
كنا في فتح الباري - وقد تقدم في شرح حديث عائشة المجواب عن هذا التعقب منقولة عن الشيخ محمد عبد الله السدي فراجعته وقال لا بد في التبيين
بين الاصابع يبرح انه يعني القرن لان سؤال سراقه وأرد على قوله فمن لم يكن معه هدي فليحل ودم الهدي يتقرب والمفرد والمجتمعة القرن الذي

الحديث فافصلوا

الحديث فافصلوا حجكم من حرمكم فانه انكم يحكموا وانتم تعلمونكم وحل شئنا خلف بن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعاً عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت مجاهداً يحدث عن جابر بن عبد الله قال قال منافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبنيك بالحج فامرونا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعلها عمرق **حل شئنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعاً عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن اسماعيل المدني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال عن القوم حتى انتهى الى ابي فقلت انا محمد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى راسي فنزع زري الا على ثم نزع زري الاسفل ثم وضع كفه بين ثديي وانا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سئل عمر شئت فسالته وهو اعشى وحضر قت الصلاة فقام في نساجته ملتصقاً بها كلتا وضعها على منكبيه رجع طرفها اليه من صغيرها ووراءه على جنبه على المشجب فسلمنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسعين سنين لم يحج ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج فقد مر المدينة بشرك كثير كلهم يلبس ان يا تزيير رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من مهمات القواعد وهو من افراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ودواه ابو داود كرواية مسلم قال القاضى وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر واكثر وصنف فيه ابو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً ولو تفحصت زيد على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بكتابك منه في اثنائه شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبية عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فقال عن القوم ان قال عياض فبعد اعتناء الرجل بالاخلاص عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى راسي قال النورى فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فنزع زري الا على فيه ملاطفة الزائر ما يليق به وتأييده وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه **قوله** وانا يومئذ غلام شاب ان قال عياض هو على ان مرجح فعله ذلك به تأييده لصغر ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير الكبار اله ذميه ان تكلم الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك يا ابن اخي استجاب قول الرجل الزائر والضيف ونحوهما رجاء **قوله** فقام في نساجته قال النورى هو بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالحجيم هذا هو المشهور في شعر بلادنا وروايتنا بصحيح مسلم وسائر الروايات وتعرف في بعض النسخ في شأ مجزى النون ونقله القاضى عياض عن رواية الجمهور قال وهو المصنوب قال والساجدة والساج جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال ومحمداً ثوب ملحق قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيف قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوباً ملتصقاً على هيئة الطيلسان قال القاضى في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعه سيجان قال وقيل هو الخضر منها خاصة وقيل غير ذلك **قوله** على المشجب الخ بيم مكمورة ثم شين معجمة ساكنة ثوب مملوءة وهو اسم لا عوداً يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قال النورى فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا ان فيه جواز اامة الاعلى البصر وان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم والحاد حجة الوداع بفتح الواو مصدر ودع توديعاً كسكوا سلاماً وكسوا كلاماً وقيل بكسر الواو فيكون مصدر بالواو دعة وهو ما لودعه الناس او احرم في تلك الحجة وهي بفتح الحاء وكسرها قال الشمني لم يسمع في حادثة الحج الا الكسرة قال حماد الصمحاء الحججة المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس النحر كذا في المراقبة قال لا يري ر وحل جابر هذا عظيم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الذين بشئها صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولم يبق صلى الله عليه وسلم بعد حجة هذا القليل بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان **قوله** مكث تسعين سنين الخ بعضهم الكاوت ففتحوا اي لبث بالمدينة بعد الهجرة **قوله** ثم اذن في الناس الخ بعضهم كسر اللال المشددة اي اعلنوا بذلك ويحذرون ان يكون بفتحها لغة مبنية للفاعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انه الامر بالاذن معناه اعلم بذلك واتساعه بينهم ليتأخروا للحج معه وتخلوا المناسك والاحكام ويشهدوا اقراره وافعاله ويوصيه بيلغي الشاهد الغائب وتشيع دعوى الاسود وشيخ المراهلة القريش البعيد وفيه انه سيحب الامام اذ ان الناس بالامور المهمة ليتأخروا عنها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام وسفر صعبة ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج الخ اي يريد الحج وقاصداً **قوله** فقد ام المدينة بشرك كثير الخ قال القاضى تحقيقاً لقوله تعالى يا تزيير رجاءكم اي مشاة وعلى كل مقام اي لا يكون على كل بعير ضعيف يأتين من كل فج عتيق اي طريق بعيد ليشتهدوا متافعين لهم اي يحضرون منافع دينية ودنيوية واخرى وقال قد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا **قوله** فخرجنا معه الخ اي جلس بقين من ذي القعدة كما رواه النسائي بين الظهر والعصر وروى الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

فولدت اسماء بنت عميس محمد بن ابي بكر فاسكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسل واستشفي بثوب احرى فصرى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصورا حتى اذا استوت به ناقة على البدياء نظرت الى مد بصرى بن زيد من ابيات
 وعزيمته مثل ذلك وعزيمته مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك
 وثي يماوي اربعة وراهور **قوله** فولدت اسماء بنت عميس ثم بمهلين مصغرا الصباية الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنهما بعد موت جعفر بن زوجهما
 علي بن بعد موت الصديق فولدت له يحيى **قوله** محمد بن ابي بكر ثم وهو من اصغر الصحابة قتله اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين **قوله** كيف اصنع
 اي في الاحرام قال الزرقاني الظاهر انها ارسلت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطا ان اسماء ولدت محمد بن ابي بكر فذكر ذلك ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله اغتسل في ذلك ان اختال النساء للاحرار سنة كذا ذكره الطبري رحمه الله وهو للظفارة والظفارة لا يثوبه التيمم وكذا في الحائض
 وقد سبق بيانه في باب مستقل قال الزرقاني فيه صحة احرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسالها للاحرار وان كان الدخا رياء قال الخطابي
 وانما امرها بذلك وان كان اغتسالها لا يصح للتشبه بالطهارات كما امر من اكل يومعا شورا يمسك بقية النار وقال غيره للتنبيه على الغسل
 من سنن الاحرام **قوله** واستشفي في الاثنية بعد الغزوة اي احتجى ليجعل هناك ما يمنع من سيلان الدم نزحيا ان تظهر الفاسدة على حد هذا
 العبادة اذ لا يقدر على اكثر من ذلك قال النووي في امر الحائض والنفسه والمستحاضة بالاستشفاء وهو ان تشد في وسطها شيئا وتاخذ خرقه وتغمر
 يجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشد وفي وسطها وهو شبيهة بشفا المني بغير الماء **قوله** واحرم في الاثنية
 والتلبية **قوله** ركعتين في المسجد اي مسجد في الحليفة قال ابن العجي ومنسكه ينبغي ان كان في الميقات مسجد ان يصليهما فيه ولو صلاهما في غير المسجد
 فلا بأس ولو احرر بغير صلوة جاز ولا يصلي في الاوقات المكروهة وتجرى المكروهة عنها كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم لم يثبت له
 عليه الصلوة والسلم صلى الاحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الاحرام مبسوطة **قوله** ثم ركب القصورا
 قال النووي هي بفتح القات والمقد قال القاضى وتقع في نسخة العذري القصرى فيضم القات القصر قال وهو خطأ قال القاضى قال ابن قتيبة كانت للفتح
 صلى الله عليه وسلم نزل القصور والجعد والعضباء قال ابو عبيد العضباء اسم لنا قات النبي صلى الله عليه وسلم ولورتم بذلك لشيء أصابها قال القاضى قد
 ذكرنا انه ركب القصور وفي آخر هذا الخبر خطب على القصور وفي غير مسلم خطب على ناقته الجعداء وفي حديث آخر على ناقته خروما وفي آخر العضباء وفي
 حديث آخر كانت له ناقة لا تسبق وفي آخر حتى تخضرم وهذا كله يدل على انها مائة واحدة خلاص ما قاله ابن قتيبة وان هذا كان اسمها او
 وصفها لهذا الذي يخالط ما قال ابو عبيد لكن يأتي في كتاب التاريخ ان القصور غير العضباء كما سبقت فيه هناك قال الحري العضباء المجدع والحزور
 القصور والحضرمه والاعان قال ابن الاعراب القصور التي قطع طرفها وانما والجعداء كثر منه وقال لا يصح والقصور مثله قال وكل قطع في الاذن
 جدي فان جاوز الريع نى عضباء والمخضرم مقطوع الاذنين فان اصطلتا في صلباء وقال ابو عبيد القصور المقطوعة الاذن عرضا والمخضرمه
 المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرمه مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الاذن قال الحري في الحديث يدل على ان العضباء
 اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام القاضى - وقال محمد بن ابراهيم اليمى التابعي وغيره وان العضباء والقصور والجعداء
 اسم لنا قات رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعان اعلو **قوله** على البدياء اي الميقات العالي قدام ذوالحليفة بقرعها الى جهة مكة
 سميت بدياء لانها لا ينالها ولا اثر **قوله** نظرت الى مد بصرى اي قال النووي هكذا هو في جميع النسخ مد بصرى وهو صحيح ومعناه منتهى بصرى وتلك بعض
 اهل اللغة مد بصرى وقال الصواب مد بصرى وليس هو بتركيبها لثان المد اشهر **قوله** من ذلك ما شئ الخ قال الزرقاني فيه جواز الخ
 كذلك وهو جامع وانما الخلاف في الافضل فقال الجمهور الركوب للاقتداء به صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون على القيام بالمناساك
 ولأنه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهود وهو الاصح عند الشافعية ورتج طائفة من المذهب بين المشي ام وفي الدار المختارة تارك
 عن السراجية الخ را كتابا افضل منه ما شئ به يفتي ام - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رق المختار وقتل ما يدل على خلاص
 فليراجع **قوله** وعن عيمية مثل ذلك الخ اي نظرت عن عيمية مثل ذلك فهو ينصب مثل في الثلاث قال الولي بن طه بن النصب
 في الثلاث ويجوز الرفع على الاستثناات والمراد انه حضر معه خلق كثير وقد قيل انهم اربعون الفا كذا في شرح المواهب
 وقد تقدم مرأفته القارى في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم **قوله** وعليه ينزل القرآن الخ
 بضم اونه كما في شرح المواهب **قوله** وهو يعرف تأريه الخ اي على الحقيقة ومعناه الحق على القسك بما يجب به
 به من فعله في تلك الحجة **قوله** وما عمل من شيء الخ زيادة في الحق على القسك بما يجب به من شيء

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعاباين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا صعدنا مشى حتى اقي المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة فقال لواق استقبلت من امرى ما استديرت لمراسق الهدى وجعلتها عترة فمن كان منكول ليس معه هدى في قوله له الملك وله الحمد ثم نادى بعبادة ابي حاد ونجيت قوله انجز وعده الخ اي وفي بما وعد لاعلاء كلمته قوله ونصر عبده الخ اي عبده الخاص محمد صلى الله عليه وسلم على عدائه نصر عزيزا قوله وهزم الاحزاب الخ قال الطبري رحمه الله الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فحزموه الله تعالى بغير قتال ام - ويمكن ان يراد بهما نزاع الكفار الذين علموا بالهزيمة والفناء كذا في المرواة - قوله ثم دعاباين ذلك فقال مثل ذلك الخ قال الطبري ثم تقصص التراخي وان يكون الدعاء بعد الذكر وبين تقصص التعداد والتوسط بين الذكر بان يدعو بعد قوله على كل شيء قدير الدعاء ففعل من قال ما فرغ من قوله وهزم الاحزاب وحده دعابا شام ثم قال مرة اخرى هذا الذكر ثم دعاه حتى فعل ذلك ثلاثا فهذا انما يستقيم على التقديم والتأخير بان يكون قوله ثم دعاباين ذلك بعد قوله قال مثل هذا ثلاث مرات وتكون ثم للتراخي في الاخبار لا كما خر زمان الدعاء عن الذكر ويلزم ان يكون الدعاء مرتين ام - وفي الدعاء المختار ودعابا شام لان محمد لم يعين شيئا الا ان يذهب برؤية القلب ان تترك بالماورئ حسن ام - قال ابن عابدين قوله يذهب برؤية القلب او لا يتيسر بسبب حفظه له يحرق على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه يشيئ الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يحرق على لسانه ما يشبه كلام الله فتفسد صلواته كما نقله طعن الوهابية قوله حتى اذا انصبت قدماه الخ يشدا الموحدة والانصباب عجا من قوله وصبت الماء فانصبت اي انزلت قدماه قوله في بطن الوادي حتى اذا صعدنا الخ قال النووي هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضي عياض من جميع النسخ قال وفيه اسقاط لفظة لا بين منها وهي حتى اذا انصبت قدماه رمل في بطن الوادي ولا بينتها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير موضع مسطور وكذا ذكرها المحمدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سمع حتى خرج منه وهو يجيء رمل هذا كلام القاضى وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسطور حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سمع كما وقع في الموطأ وغيره والله اعلم - وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ثم يمشى باقى المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعد ولزم في الجميع او سمى في الجميع اجزاء وقائمة الفضيلة هذا مذهب الشافعي وموافقيه وعن مالك فيمن تركه السعي الشديد في موضعه روايتان احدهما كما ذكرنا والثانية تجب عليه اعادته ام - وفي الدعاء المختارنا قلنا من اللباب ويستحب ان يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شرط اي بخلاف الرمل والطران فانه محقق بالثلاثة الاول خلافا لمن جملته مثله فلو تركه او هرجل في جميع السبع فقد لاسد ولا شيء عليه وان عجز عنه صابر حتى يجبر فرجة والا تشبهه بالتمشى في حركته وان كان على ما تبحر حركتها من غير ان يركب احدا ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي رح والتمشى في السعي بين الصفا والمروة على ما ورد في الحديث ان هاجراما سئل عن علي عليه السلام لما اشتد بما الحال سمعت بينهما سعي بالاشان المجهود فكشفت الله عنها الحمد بأبداء زمزم والماء الرغيف والتمشا ان يعرف تلك البقعة فوجب شكر تلك النعمة على اولاده ومن تبعهم وتلك الآية الخافرة لتبتهت بهميتههم وتدلهم على الله ولا شيء في هذا مثل ان بعضهم عقد القلب بها فجعل ظاهره مضطرب عالفا لما لوت القوم فيه تذكرا عند اول دخولهم مكة وهو محاطة ما كانت فيه من العناء والحمد وحكاية الحال في مثل هذا ابلغ بكثير من لسان المقال قوله حتى اذا صعدنا الخ تكبير العين اي ارتفعت قدماه من بطن المسيل الى المكان العالي مشى المشى المعتاد قال القاري في شرح المشكوة وفي نسخة اصعدنا بالهمز قال الطبري اصعدنا كذا هاب في الارض مطلقا ومعناه والحديث ارتفع القديين عن بطن الوادي الى المكان العالي لانه في مقابلة انصبت قدماه اي دخلت في الحجة قوله ففعل على المروة كما فعل الخ فيه انه ليس عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا وهذا متفق عليه قوله حتى اذا كان آخر طواف على المروة الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور ان الزهلب من الصفا الى المروة يحسب مرة والرجوع الى الصفا ثمانية والرجوع الى المروة ثمانية وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا واخرها بالمروة وقال ابن بطة الشافعي وابي بكر الصديقي من اصحابنا يحسب الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا مرة واحدة فيقيم آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرد عليها وكذلك على المسلمين على تعاقبه لا زمان - والله اعلم ام - وفي رد المحتار تحت قول صاحب الدر المنثور ان الصفا والشروط السابعة بالمروة فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شروط والعود منها الى الصفا شروط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب الى المروة شروط واحد كالطواف فانه من الحج الى الحجر شروط وتمامه في الفقه وغيره قوله لمراسق الهدى وجعلتها عترة الخ يعني تمتعت من اول الامر من غير سوق الهدى وفي شرح المراهب اي لو سمع في هذا الرأي الذي يدينه آخر امركم في اول امرى لما شقت الهدى اي لما جعلت على هدنيا واشعرته وتلدته وسقته بين يدي فان من ساقته لا يحل حتى ينحصر وانما ينحصر يوم النحر فلا يبعده فخرج الحج بمرجعه ومن كاهدى معه يحجز له نصفه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتضا قال الخطابي انما قال هذا

فليصل وليجعلها عمرة فقام سراقة بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعنا هذا المركب فثبتك رسول الله صلى الله عليه وآله أصابعه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة في الحج مرتين لايل لأيلد وقد علي من اليمن بيد النبي صلى الله عليه وآله فوجد فاطمة من حل ولبست ثيابا صديقا واكتلت فانكرت لك عليها فقالت أن أبي أمرني بهذا قال فكان علي يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فحرقا علي فاطمة للذي صنعت مستفتيا لرسول الله صلى الله عليه وآله فذكرت عنه فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها فقال صدقت حرقا علي فاطمة حين فرضت الحج قال قلت اللهم أني أهل بما أهل به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحل قال كان جماعة اليهود صدقته ما ذهلت حين فرضت الحج قال قلت اللهم أني أهل بما أهل به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحل قال كان جماعة اليهود الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي صلى الله عليه وآله مائة قال فحل الناس كلهم فقصموا إلا النبي صلى الله عليه وآله ومكان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله فوصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

استطابة لنفسه اصحابه لتلاجه الى انفسه انه امرهم بخلاف ما يفعلون في نفسه قوله فقال سرقة بن مالك بن جشم ثم سرقة بن جشم السين ودار خفية وقامت وها الكنانى للددجى الذى ساخت خرسه فى قصبة الحجره واسفل فى الغمر وحين جشم بضم الجيم وسكون الهاء وضم الحجة وفحصا لغة حكاهما الجوهري وغده قوله واحدة فى الاخرى الى اى جاعلا واحدة منها فى الاخرى والحال مؤكدة قوله دخلنا ثمرة فى الجمرتين الى قال الزرقانى ثم وادعاهما لاصابع بعضهما

في بعض وكثيرهما متين امانا بالقول والفعل يستدعي ادخال احد المتسكين في الآخر وثبت حديث ابن عباس فان العمرة قد دخلت في الحج الى يوم القيامة **قوله** لا ائليس لعائنا هذا فقط **قوله** بل لا بدليل الخ تكرر للتأكيد في اخر الدهر لا بد الدهر وفي رواية تزل لا بد الاكد وهذا معنى فتح الحج الى العمرة عند اهل والظاهرية وقال الجهم **ومعنا** الحديث جواز فعل العمرة في شهر الحج الى يوم القيامة وان التصدي ابطال زعموا المجاهلية منع ذلك، وهذا الحديث قد سبق شرحه واضحا ولبسطا فيه من البحث في الباب الذي قبل هذا فليراجع **قوله** وقد علم من العين الخ لانه صلى الله عليه وسلم كان بعثه اليها **قوله** بيد النبي صلى الله عليه وسلم الخ نعم المياد وتكون المال جمع بدنة والمراد هنا ما يتقرب بدمجه من الابل، قال الزرقاني وظاهر هذا ان الابدن للمصطفى وفي النساء في قدم علي بن ابي طالب من اليمن بمكة وما ساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هديا فظاهر ان الهدي كان لعلي بن ابي طالب فاحتل ان عليا قد م من اليمن بمكة وهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر كل لاي واحد امنهما ام - وسيأتي الكلام على هذه البدن وتعيين ذابها قريبا ان شاء الله تعالى **قوله** ولبيت شيئا تصيبنا الخ اي صبرنا غير بيض فصيل عجبنا مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث **قوله** فانكر ذلك عليها الخ لظنه انها تابعت للنبي صلى الله عليه وسلم في احرامه ورأى انه باق على احرامه زاد في رواية ابي داود وقال من امره بمكة **قوله** ان ابي امرني بمكة الخ اي بالا حلال الذي نشأته اللبس والاحتفال لاجل اذها من المباح وهي عندنا سوريه او اربل بالامر لا باحة لاطلب الفعل **قوله** محرشا على غاطة الخ التحريش الاغراء والمراد هنا ان يكرهه ما يقتضه عتابها **قوله** مستقبيا الرسول الله

عنه عليه السلام قال انك تفتنني على امرئ وخبر الواحد مقبول يجوز انه فهم انه امرها بالاحلال ولا يلزم منه لبس الصبيح كما كان الحال
لقرب زمره الاحرام المأخوذ من امره لعموم القصاية وان لها امرا يختصها لاغا لطبعه منه فلا تغفل كما ما يفعله ازمم انها ليست من المتيقن
المهدي لان اباهما وزوجها ساقاه في حكم من ساقاه وفيه جواز قول الشخص بابي ولو كان محظنا وانه ليس بتحققه له فيؤخذ منه جواز قول المشركين
يريد النبي صلى الله عليه وسلم قاله الولي العرفي لمختصا قوله ماذا قلت حين فرضت الزماني لزمته على نفسك بالنية والتلبية قوله بما اهل بيوتك

فيه جواز الاحرام على غيره وقد سبق شرحه وبيان حكمه في الباب الذي قبله فلجاءه قوله فان مع الهدى الخ اي خلا اقدار ان اخرج من العمرة بالتحلل، قوله فلا تحلل الخ فمضى اي لا تقل انت بالخروج من الاحرام كالاحل حتى تفرغ من العمرة والجم قوله فحل الناس كلهم الخ اي اكثرهم ومعظمهم فهو علم اريد به الخصوص لان عائشة لم تحل ولو تكن متن ساق الهدى وقد تقدم شرحه في الباب السابق قوله وقصره الخ قال الطيبي وانما قصره مع ان الحلق افضل لان بيعهم بقية من الشعر حتى يحلق والحج، ام وليكون شعرهم في ميزان خيبر ايضا سببا لزيادة اجورهم وليكونوا

داخلين في المقصرين والمحلقين جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة، **قوله** فلما كان يوم التروية الخ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي به لأنه كانوا يرون ألبهم فيه استعداداً للتوقف يوم فتح مكة في عرفات ماء جاداً كما بناه شهر اللهيب (فائلاً) - في مناسك النورج يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر والحادي عشر بلعم القات وتشيد بالرهله لأنه يقرون فيه بينه والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر النفر الثاني - **قوله** فصل بما الظهور والعصر الخ كل صلاة لوقتها وفيه نذب التوجه إلى منى يوم التروية وكره مالك التقدم بها قبل ذلك

الشافعي رحمه الله عليه انه خلاص السنة وفيما ان ميتت هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه لاجماع
قاله النووي - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله والشرع في نزول منى فاما سوقا عظيما من اسواق الجاهلية مثل حكاظ والحجفة وفي الجاهلية وعينها وانما اسقطوا
عليه لان الحج بجميع اقسامه كثر من اقطار متباعدة ولا احسن للتجارة ولا ارفق بمجان ان يكون مواسمها عند هذا الاجتماع ولا نكحة تصديق عن تلك الحقبة المحيطة

والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس أمر بقبية من شعر يضرب له بتمر ثم قسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تفك قريش إلا أنه واقع عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبية قد ضربت له بتمر ثم نزل بها حتى إذا زاغ الشمس أمر بالقصواء فركبت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دعاءكم وادعائكم

قلوبكم يصير حاضراً بآدميهم وخاتمهم ونبينهم على النزول في قضاء مثل مني لحجروا وإن اختص بعضهم بالنزول لوجدوا في أنفسهم ولما جرت العادة بنزلها اقتضى دين العرب ومحبتهم أن يجتمع كل من في النخاخر والتخاخر وذكر آثار الآباء والدة جلدتهم وكثرة أعمالهم ليرى ذلك الأقاصى والأحاديث ويعود به الذكر في الأقطار وكان للاسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر فيه شوكة المسلمين وعدتهم وعودتهم ليظهر دين الله ويعدل صيته ويقلب على كل قطر من الأقطار أبقاه النبي صلى الله عليه وسلم وحق عليه وذب إليه ونجح النفاخر وذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أتت من ضياع قاصد ولا تهم لينة النجاج وعقيدة المولود لما رأى فيها من فوائد جلية في تدبير المنازل قوله حتى طلعت الشمس إن في إيمان السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس هذا مستوف عليه قوله وأمر بقبية أي أمر بضرب قبية بتمر قبل قد سلم إليها قال أبو أيمن لما اراد أن يظهر مخالفة الجاهلية لادان يظهر ذلك ابتداءً ليتقربوا للقبية قال النووي في هذا الحديث جواز الاستئذان للحرم بقبية وغيره أو خلافه في جواز النازل واختلاف في جواز الركاب فمن ذهبنا جوازاً وبركاً كغيره وكرهه مالك واحد ستاق المسئلة مبسوطاً في موضعها أن شاء الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر قوله بتمر ثم أتى بطن الوادي وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع يجذب عرفات وليست من عرفات قال النووي فيه استحباب النزول بتمر إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد نزول الشمس وبعد صلوات الظهر والعصر جميعاً فالسنة أن ينزلوا عرفة فمن كان له قبلة ضربها ويفعلون للوقوف قبل النزول فإذا زالت الشمس سارهم إلى كادام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين وخفف الثانية جالاً إذا فرغ منها صلى بجمرة الظهر والعصر جميعاً بينهما إذا فرغ من الصلوة سار إلى الموقف قوله ولا تشك قريش إلا أنه واقع في شرح المواهب ظاهر أنه ليس لقريش شك في شيء إلا في وقوفه عند المشعر فأنهم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال أبو أيمن في الظاهر في الآية أنها نائبة وان وقوفه نصب على إسقاط الجار أي ولا يشك قريش في أنه واقع عند المشعر أم وقال الطبري أي لو يشكون في أنه يخالفهم في المناسك بل يفتقروا بها إلى الوقوف فأتمهم جزوا بأنه يوافقهم فيه فإن أهل الحرم كانوا يقفون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له قرح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل أنه كل المزدلفة وهو بفتح العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله قوله كما كانت قريش تصنع في الجاهلية أي كانوا يقفون بالمزدلفة ويقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه وقد تهور أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع جماعة الناس قبل البعثة أيضاً قوله فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً أجاز فمعه جاز والمزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات وأما قوله حتى أتى عرفة فجاز والمراد قارب عرفات لأنه فترة بقوله وجد القبية قد ضربت بتمر فدل بها وقد سبق أن عرفة ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلوات الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة قوله حتى إذا زاغت الشمس أي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب المغرب قوله أمر بالقصواء أي تقدم ضبطها وبينما هي في أول هذا القول فركبت له أي على بنا الجمول مخففاً أي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم قوله فأتى بطن الوادي وهو عرفة بفتح العين وفتح الواو المهملين بعدها نون قال القاري موضع عرفات يسمى عرفة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود اليوم واختلف في محدثه والصحيح أنه منسوب لإبراهيم الخليل بأعتبار أنه أول من اتخذ مصلىً له وقيل غير ذلك قوله فخطب الناس أي قال للنزول فيه أنه يستحب للأمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمذنبون والمغاربة من المالكية وهو المشهور فقروا للنزول خالف فيها المالكية فيه نظراً لما هو قول العربيتين منهم والمشهور خلافه واتفق الشافعية أيضاً على استحبابها خلافاً لما توهجه عياض والقرطبي أم قال النووي ومذهب الشافعية أن في فجر أربع خطب مستوتة أحدها يوم السابع من ذوالحجة يخطب عند الكعبة بعد صلوة الظهر والثانية هذه التي يخطب يوم عرفة والثالثة يوم النحر والرابعة يوم المنة الأولى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد ويعد صلوة الظهر التي يوم عرفة فأما خطبتان وقبل الصلوة قال أصحابنا ويعلم من كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخيرة والله أعلم انتهى كلامه النووي وهذا الحنفية في فجر ثلاث خطب ألقاها ما ذكره النووي وثالثها في فجر يوم المنة في فجر يوم عرفة في كل خطبة من كل خطبتين يوم وكلمها سنة قوله أن دعاءكم وادعائكم وأموالكم إن زاد في بعض الطرق وأمرضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الاستئذان سواء كان ونفسه أو في سلفه قال الحنفية هذا الكلام على حديث المناسك وسفك دماءكم وأخذوا لكم وتلبسوا بكم أم وقال النووي في معنى أدت

حرام عليكم كحمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قدمي منصوص وخ ودماء الجاهلية موضوعة وان اول دم اضرع من دمائنا دمر ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ورياء الجاهلية موضوعة واول ما اصبغ ربنا ربنا عتاس بن عبد المطلب فانه منصوص وكله فاقنوا الله في النساء

دماء بعضكم على بعض حرام واموال بعضكم على بعض حرام وان كان ظاهرا للفظ ان دم كل واحد حرام عليه نفسه دمال كل واحد حرام عليه نفسه فليشبه لان الخطاب للجمهور والمخفى فيه مفهوم ولا يتعد ارادة المخفى الثاني اما الدم فواضح واما المال فيمنع تحريمه في غير الوجه لما ذكروا فيه شرعا قاله الولي العرفي وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما خطيب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسبحم جعلها كان اليوم يوم اجتماع وانما تنتم مثل هذه الفرصة مثل هذه الاحكام التي يراى تبليغها الى جمهور الناس قوله كحمة يومكم هذا اي يوم عرفة وشهركم هذا اي المحرم وبلدكم هذا اي مكة قال الزقاني في تقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترقى فالشهر اقوى من اليوم وهو ظاهر في الشهر لا شهره بل اليوم فاحترامه اقوى من احترام جزئه واما زيادة حرمة البلد فلا بد من محرم في جميع الشهور ولا في هذا الشهر وحده فحرمة لا تختص به فهو اقوى منه قال الحافظ في مشروعية ضرب المثل والحاق النظر بالنظر ليكون اذ هو للتسامح وانما شئبه حرمة الدم والعرض والمال بجرمة اليوم والشهر والبلد لان الخطابين بذلك كانوا لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك انشد العيب، وقال في موضع آخر ومن اطالت التشبيه في قوله كحمة يومكم هذا بعد ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقترنا عندهم بخلاف النفس والاموال ولا يرضون فكانوا في الجاهلية يستبشرون فطرا الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ولا يذكرون التشبيه اخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب اعم وقع بالنسبة لما اعتادوا الخطابين قبل تقرير الشرع ام قال الطبري هذا من تشبيه ما لم يتجر به العادة عاجزت به لانهم عالمون بحجوة الثلاث كما في قوله وكذا تفتقنا انجيل فوقفهم كأنه فلة كانوا يستبشرون بها ثم واموالهم في الجاهلية في غير الاشهر المحرم وغير ما فيها كأنه قيل ان دماءكم واسوا لكم كحمة عليكم ابل كحمة الثلاث، ام قال القاري ومع هذا لا يلزم من نسخها نسخها لانها غير تابعة لها بل مشتبهة بها والتشبيه غير لازم من جميع الوجوه،

قوله الام بالفتح والتخفيف للتشبيه - قوله كل شئ من امر الجاهلية الا الذي احسنوه والشرائع التي شرعها في الحج وغيره قاله في المنهم قوله تحت قدمي من بتشديد اللام مثله قوله منصوص الخ اي مرد وود بطل حتى صار كالشئ الموضوع تحت القدمين قوله ودماء الجاهلية موضوعة الخ اي متروكة لا تقصا ولا دية ولا كفارة قال القاري اعادها للاهتمام وليست عليه ما بعد من الكراهة وقال الولي العرفي يمكن انه عطفت خاص على عام لا ندرج دماها في امها ويمكن انه لا يندرج حمل امورها على ما ابتدعوه وشرعوا واجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعوه وانما اراد قطع النزاع بابطال ذلك لان منها ما هو حق ومنها ما هو باطل وما شئت لا يثبت قوله من دمايتنا الخ اهل الاسلام اى ابا في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها باهل بيتي، قال النووي فيه ان الامام وغيره ممن يامر بمعصية او ينهى عن منكر ينبغي ان يبدأ بنفسه وأهله فهو اقرب الى قبول قوله والى طيب نفس من قرب محمد بالاسلام قوله دمر ابن ربيعة بن الحارث الخ ابن عبد المطلب واسم هذا الابن اياس قاله الجمهور والمحققون وقيل حارثة وقيل قامر وقيل آدم قال الدارقطني وهو صحيح وبعض رواية مسلم وادى داود دمر ربيعة هو وهم لان ربيعة عاش حتى توفي في زمن عمر سنة ثلاث وعشرين وتأوله ابو عبيد بأنه نسب اليه لانه ولي دم ابنه وهو حسن ظاهر به تنفق الرايات - قوله كان مسترضعا الخ على بناء المحول اي كان لهذا الابن طائر ترضعه من بني سعد قوله فقتلته هذيل الخ

بها مصفومة فصححة مفتوحة قال الولي العرفي ظاهر انما تعربت قتله وذكر الزبير بن عدي انه كان صغيرا يحبسون في البيوت فاصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر كذا ذكره عياض والنوى وغيرها ساكنين عليه وهو مناف لقوله فقتلته هذيل لانهم غير بني ليث اذ هذيل بن مدركة ابن الياس بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كنانة بن عبد المطلب القاسم بن سلام في انسابه، انسخه، كذا في شرح المواهب قوله ورياء الجاهلية موضوعة الخ اي الزائد على رأس المال كما قال تعالى فكن ثيبك فلكم رؤسكموا لكم وهذا ايضا اذا المقصود مفهوم من لفظ رياء فاذا وضع الرياء قسما وضع الزيادة قاله النووي، قال الولي ولا شك ان عطفت هذا على امر الجاهلية من الخاص على العام لانه من احداثا قديم الفساد قوله واول رياء اضرع ربنا الخ ريانا خبرا مبتدأ وقوله رياء العباس بدل منه وخبر محمد ووت اي هو رياء العباس قوله فانه منصوص كل الامم يحتل هو صغائر رياء العباس تأكيد الوضحة ويحتل جميع الرياء اي رياء العباس منصوص لان الرياء موضوعة كله قاله الولي وانما ابتدأ في وضعه الجاهلية ورياءها من اهل الاسلام اهل بيته ليكون امكن في قلوب السامعين واسئل الاموال الطبع في الترخيص - قوله فاقنوا الله والنساء الخ قال الطبري هو عطفت من حيث المخفى على ما ذكره واموالكم اى فاقنوا الله في استباحة الدماء ونهب الاموال وفي النساء وهو من عطفت الطلب على المخير بالتأويل كما عطفت ولما تارة اليوم رياء الخجرون على قوله ان اصحاب الجنة وقال الولي العرفي يحتل ان الفاء زائدة لان في روايته بدلتها وانما

فانكم اخذتموهن بأمان الله واستحلن فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يؤطئن فرجكم اسلا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن
ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما كان تضلوا به ان اعتصمتم به كتاب الله وانتم
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من جعلها منع النساء من حقهن وترك انصافهن امرهم عينا بعبدة الشرع في انصافهم فكانت قيل
فبسبب ابطال امر الجاهلية انقرض الله في النساء والصفوهن فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحت السببية نحو ذلك الذي كنت في في النظر
مجازا نحو ذلك في القصص حيواتي ان النساء ظنن للتقوى المأمور بها قال النووي وفيه البحث على مراعاة حق النساء والرعية بمن ومعاشرتهن
بالمعروف وقد جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الرعية بمن وبما حقتهن والتعدي من التقصير في ذلك وقد جمعتها او معظمها في رياض الصالحين
قوله فانكم اخذتموهن بأمان الله وفي بعض النسخ بأمان الله قال المرقاني اي يا ائمة الله ائمتكم عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها
والقيام بعصاها الدينية والدنيوية قاله في المفهم وفي كثير من اصول مسلمة ان الله بلاها كما قال النووي وهو يقوى ان في قوله اخذتموهن وكذا على انها
كالابنة المحبوسة تحت زوجها وله الضمة فيها والسلطنة عليها ولما افقه قوله في حرمة اخرى فانه عوان عندكم جميعا فيه وهي الاسيرة ولكنها ليست اسيرة
خائفة كغيرها من الاسرا بل هي اسيرة آمنة **قوله** بكلمة الله الخ اي قوله فامساك بقرينة او تسمى باحسان قال الخطابي هذا احسن الوجه قال المازني
ويحتمل بآية الله المنزلة في كتابه قال عياض قيل هو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله ولا يحل لغير مسلم ان يترجم مسلمة وقيل كلمة الشهادتين التي يستحل
بها الفروج انتهى الى الصنيع التي تنقل بها من ايجاب قبول روج هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المتوجه للحاكم عليه على جهة الاتصاف او التحديد
وكذا النووي فقال المراد بأية الله والحكمة كالتحريم ككتاب كقرينة الآية وهذا هو الصحيح **قوله** ولكم عليهن ان لا يؤطئن فرجكم استحلال الزوج
بكلمة الله وعلوه تأكيد للصحة بين الزوجين انتقال اليهن ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحسن الزواج لانهم لم يخطبوا **قوله** تكرهونه الخ اي كرهون
دخوله في بيوتكم سواء كرهتم خاتمه او لا وبغيره لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احدا ولو امرأة او محرما من دخول
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهيته زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم **قوله** فان فعلن ذلك الخ اي بدن رضا كونهن قاصصا وبقرائن قلو
شككن انهم يكرهونه لو تمكن لان الاصل المنع **قوله** ضربا غير مبرح الخ بضم الميم وفيه الموحدة وكسر الراء المشددة وحاصلة اي غير شديد شاق من الزوج
وهو المشقة وقال الخطابي معنى الحديث ان لا يأذن لاحد من الرجال بدخول فيحدث اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب كالبينة
عينا ولا يعاد منه ربة فلما نزلت آية الحجاب وصار للنساء مقصودات نهي عن محادثتهن والقعود اليهن وليس المراد بوطئ الفرج هنا نفس الزنا لا بغيره
على الوجه كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اراد الزنا كان الضرب الواجب هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من المبرح دون الضرب الذي
ليس بمبرح وذكر المازني وعياض نحوه **قوله** ولهن عليكم رزقهن الخ اي وجوبا والمراد بالرزق المأكل والمشرب وفي معناه سكناهن **قوله** بالمعروف
اي على قدر كفايتهن دون سرفتهن ولا تقتدرا وباعتبار حالكم فقرا وغيث **قوله** لن تضلوا بعد الخ اي بعد ترك نايه فيكم او بعد التمسك به والعمل بما فيه
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح وذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيه شيئا عظيما فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا التثبوت
التام للسمع وتوجه الى استماع ما يرد بعد واشتاتت نفسه الى معرفته بتيه بقوله كتاب الله بالنصب يدل من مفعول تركت جزوه الى فان كان المراد
ولا يجوز رفعه خبر عن وى اي وهو ولم يترك السنن مع ان بعض الحكماء يستفاد منها لانه اجماع تحتها فان الكتاب هو المبين لكل بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة قال نسائي ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال تعالى لبيتن للناس ما نزل اليهم كذا في شرح المراهب، قال القاري وانما اقتصر على
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى وما لكم انتم ان تقولوا وما كنا نعلمه فانه هو فيلزم من
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه اية الى ان الاصل الاصل هو الكتاب **قوله** وانتم تسألون عني الخ بصيغة المجهول قال الخطيب عطف على مقدم راي قد
يلفت ما ارسلت به اليكم جميعا غير تارك لشيء مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت، بأي شيء تقيمون ودل على هذا المحدث والفاء في قوله فما
انتم قائلون **قوله** فما انتم قائلون الخ اي اذا كان الامر هكذا فبأي شيء تقيمونه **قوله** نشهد انك قد بلغت الخ اي بلغت الرسالة واديت الامانة
وفضعت الامانة وقال النووي العرفي تسألون عني في القيامة او بالبرزخ فما انتم قائلون حينئذ انتم على ما اظهره او لان في جوابي ويدرب عليها قولهم نشهد
اي في القيامة على الاظهر او لان قال وحلفت المعلن في الشهادتين على تبليغ جميع امري به ونصحي جميع الناس المرحومين والمؤمنين سيوجون **قوله**
فقال باصبعه السبابة الخ اي اشار بما **قوله** يرفعها الى السماء الخ اي رافعا ايها فاعل من فاعل قال او رفوعة فالحال من السابقة قال القرطبي هذه
الاشارة الى السماء لا انها قبل الدخول والاعلوا الله تعالى المعنوي لان الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو حكيم ايما كنتم

على ما في نسخة
الخطيب في نسخة
بعض

ويكنيها إلى الناس اللهم اشهد ثلاث مرات ثم اذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم يصل بينهما شيئا ثم يركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته الغصن وأما إلى الصخرات وجعل جبل المشاة ياربع

قوله يكنيها إلى الناس الخ يفهم التحتية وسكون النون وضمت الحاء بعد ما فوقية قال عياض كذا الرواية في مسلم وهو جليل المعنى قيل هو به يكنيها بموحدة وكذا روي عن شيخنا ابن الوليد هشام بن أحمد ومسلم ومن طريق ابن الأعرابي عن ابن داود في سننه بموحدة ومن طريق أبي بكر التمار عنه بقوقية ومعناه يرددها ويقليها إلى الناس مشيرة المهر وهو من نكب كناية إذا قبلها هذا كلامه في الإكمال وقال القرطبي يروي في هذه اللفظة وتقييد على من استدل من الأئمة المتقدمين بضم الباء وفتح النون وكسر الحاء مشددة وضم الباء بواحدة أي يدل لها إلى الناس وروى يكنيها بفتح الباء والنون وضم الحاء ومعناه يقلبها وهو قريب من الأول وروى يكنيها بقوقية وهي بعد ما أنقح - وفي الباب قال الأصمعي ضربته فكنته أي بالقوقية أي القاء على رأسه وتقع متشككا وذكره الفارابي في باب قتل فجعل أن يكون الحديث من هذا والمخنة يكنيها وفي المرافقة ويكنيها إلى الناس كالذي يضرب بها المرام عن النكت ضرب رأس الأمل إلى الأرض قوله اللهم اشهد الخ أي على حياضك بأمر قد أقره ما في قد بلغت والمخنة اللهم اشهد أنت أذكرني بك شهيدا وفي شرح الموطأ للزرقاني فإن قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمها الخطيب ما يحتاجون إليها في الخطبة الأخرى أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أخطب بفعله للمناسك من بيانه ما لقول لا نأخذ وضما ونحن يا هههه في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يعينون بمشاهدتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقرول وفيه حجة لئلا يكتفي بغيره من خطبة غيره فردة إذ ليس فيه أنه خطب خطبتين وروى في بعض الطرق أنه خطب خطبتين فصعقت كما قاله البيهقي وغيره، أنقح - وقد تكرر عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثم اذن الخ أي بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثم اقام فصل العصر الخ أي تجمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نساء عندا وعند الكواك والأوزاعي وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه في الدار المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وأقامتين قال ابن عابدين قوله بأذان أي واحد لأنه للإعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله أقامتين أي يقيم الظهر ثم يصل بينهما ثم يقيم العصر لأن الإقامة لبيان الشروع في الصلوة بخلافها بالجمع بالمزدلفة لأن الصلوة الثانية هناك تؤدى في وقتها فستستغنى عن تجديد الإعلام أما الثانية هنا ففي غير وقتها فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للإعلام بالشروع فيها - ولهذا الجمع أي الجمع بمرقات هذا المحفظة شروطة مذكورة في الفقه منها الإمام الأعظم أو ثابته وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى علم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وإنما جمع بين الظهر والعصر بمرقة وبين المغرب والعشاء بمرقة لأن للناس يومئذ اجتماعا لم يعدل في غير هذا الوطن والجماعة الواحدة مطلوبة ولا بد من أقامتهما في مثل هذا الجمع ليراه جميع من هناك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وإيضاحا فلان للناس اشتغال بالذكور الدوام وما وظيفة هذا اليوم ورعاية الأوقات وظيفته جميع السنة وإنما يترجم في مثل هذا الشيء البليغ التام وقوله وليرصل بينهما شيئا أي من السنين والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ أي أرض عرفات أو الأمام للعهد المراد موقفه الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في الوقوف بعرفة أن اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى داعين له متضرعين إليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمات ولذا كان الشيطان يومئذ دحرا واحقرا يكون وايضا فاجتماعهم ذلك تحقيق لحسن العرضة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام على ما يذكر في الأخبار عن آدم فمن بعده والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالحين أصل الصل في باب التوقيت قوله الصخرات الخ أي فتحين الحجارة الكبار في المقترحات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات وقد روي بطريق منتهيا وتعقبه الأبي رحمه فقال أن كان التورث على الصخرات صح فقد روي ولا يظهر أنه يجوز البطن عن الوجه والتقدير يجعل وجهه ناقصا وهذا أن كانت الصخرات في قبلته لأنه إنما وقف مستقبل القبلة وقال القرطبي يعني أنه علا على الصخرات ناحية منها حتى كانت الصخرات تحاذي بطن ناقته، قال الألباني العراق لأحاجة هذا لأن من وقف بجذله صخرة على ناقته صار ربطها بجذله أي إلى جانبها وليس يشترط في عاقبة بطن الناقة لها أن يكون عاليا عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل بقر المهرلة وسكون الموحدة والأمر طال من الرمل وقيل الضخم منه والمشاة تجمع ماش والمراد جعل صف المشاة ومجتمعهم صدين يديه وقيل أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث قاله عياض ومثلهما لأن الأمر لكه صدى القول الثاني وحكي الأول بقيل وقال النوروي روى جبل بمهلة وموحدة ساكنة وروى بجيم وفتح الباء قال عياض الأول أشبه بالحديث وجعل المشاة الخ مجتمعهم وجعل الرمل ماطال منه وفتح واما الجيم فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجال ولتعبه الذي المراق بأن تذكر من دوايته هذه اللفظة بوجهين وترتيب هذين المعنيين على هذين الوجهين لما رواه في كلامه القاضي لا في الأحكام ولا في المشاة في كلامه غيره أيضا، أم - وفيه استحباب الوقوف عند الصخرات قال النووي وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعور الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف لانيه فغلط بل الصواب جوار الوقوف في كل جزء

الجمع كقول المصنف رحمه الله في خطبة بمرقة
واقامتين وهو نساء عن الخطبة

واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ذهب الصفرة قليلا حتى غاب القصر أردت أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصور الزمان حتى إن رأسها لم يصب مورك رحله ويقول بين أيها الناس السكينة السكينة كما أتى حبلًا من الحبال أرغى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصل بها المغرب والعشاء

من أرض عرفات وإن الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند العشرات فإن عجزه فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة بكه الدين وقد اجتهدت في تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم واقف على بعض من يعتقد عليه من عدد في مكة وعلمنا حتى حصل الظن بتعيينه وأنه الفجوة المستقيمة المشرقة على الوقت التي عن يمينها وورائها صخرة متصلة بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي إلى الجبل أقرب قليل بحيث يكون الجبل قبل تلك بين يمين إذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك قليل ورامته ام - ونقله في اللباب أيضا باختصار قال القاضي محمد بن عبد والبناء المربع هو المعروف بخطه كبره ويرى من جداره صخرة مخرقة تتبع من ورائها من تلك الصخرات المخرقة وما ورائها من الصخرات السوداء المتصلة بالجبل **قوله** واستقبل القبلة الخ فيسحب استقبالها في الوقتين لا يجتمع **قوله** حتى غربت الشمس الخ قال القاري أي أضاءها أو كادت أن تغرب **قوله** حتى غاب القصر الخ قال القاري أي جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى نفوقه فحتمية قاية ولا بد أو حين يجتبه فنون وقيل أنه الصواب هو منهم السكينة وحتى وجه قوله عياض قال النووي باحتمال أنه على ظاهره وتكون الآية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفرة لأن من يراها يطبق مجازا على غيب معظم القصر فأن ذلك الاحتمال قولهم حتى غاب القصر في المراقبة بل صوابه حيز غاب القصر في نظرنا لا يظهر حتى لقوله ذهب الصفرة قليلا حين غاب القصر من كان القائل غفل عن قبله لعله وزهد عن العناية التي تطابق الدلالة **قوله** ولادف أسامة خلفه الخ في جواز الازداف إذا كانت الدابة مطيقة قد نظرت به الأحاديث **قوله**

وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأثروا الأثر أو ابتدأ السير ودفع نفسه نحوها أو دفع ثاقه وحمل على السير قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره أنه إذا دفع ثاقه بعد الغروب رة التحريم الجاهلية فأعم كانوا الذين عرفوا قبل الغروب لأن قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب أمر مضبوط وإنما هو مثل ذلك اليوم بالأمم المضبوط **قوله** وقد شق الخ بقوله الشين المحجمة والنون الخفيفة فقات حفاضهم وحيث **قوله** للقصور الزمان الخ أي ختمه وضيقه عليها وكفها به والزمان والخاطر ما يشق به رؤس الأبل من جمل أو سيرا ونحوه لتعاد وتساق به قاله عياض في المثنى **قوله** مورك رحله الخ بفتح الميم وسكون الرواء وكسر الراء فكلمات قطعة من جلد ممشوق شبه الخد فجعل في مقدم الرجل يضع الركاب رجله عليها متوركا ليستريح من وضوعها في الركاب فأراد بذلك أنه بالغ في جذب رأسها إليه ليكنها عن السير ورحله بفتح الراء وحاء محلة قال القسطلاني وفي نسخة من مسند رجله بكسر الراء بعد هاجيم قال النووي وفي هذا استحباب الرفق في السير من الركاب بالمشاة وأصحاب الدواب الضعيفة **قوله** ويقول بين أي يشير بها **قوله** السكينة السكينة الخ مرتين أي الزمان السكينة يعني الرفق والوقار والطائفة وعدم الزحمة فالنصب على الأغراء **قوله** حبلًا من الحبال الخ بجاء محلة مكسورة جمع جمل التل اللطيف من الرول الضخم وقد تقدم منها قريب **قوله** أرغى لها قليلا الخ أي أرضي للقصور الزمان أرغاء قليلا أو زمانا قليلا **قوله** حتى تصعد حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مرضع بين عرفه ومضى عياض والنووي وفي أمرو بالسكينة الرفق بالناس والدواب والامن من الإذابة غلات الحملة كما كان في أرغائه للقصور الرفق بالدواب لئلا يجتمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشن صلوات الله وسلامه عليه ما أؤلفه وأرجه **قوله** حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مرضع بين عرفه ومضى وكلمها من الحرم وهي المستأجرة جميع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهلة وسميت جمعا لأن آدمرا اجتمع فيها جميع خواهر فالزلف إليها أي دنا وقرب منها وحقارة انما سميت جمعا لأنه يجمع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لأن الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا وينزلون إلى الله تعالى أي يتقربون إليه بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من التزلف ولازداف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاض من عرفات أذلفوا إليها أي حضوا إليها ولقوا بها منها وقيل سميت بذلك لجمع الناس إليها في ذلك من الليل أي ساعات ام - وفي شرح الأحياء أصله من تلفة فأبدل من التل والقرين المخرج قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره الله روحه والسر في البيت بمزدلفة أنه كان سنة قديمة فيهم ولعلهم اصطالحوا عليها لما رأوا من أن للناس اجتماعا لم يعد مثله في غير هذا الموطن ومثل هذا مظنة أن يراهم بعضهم بعضا ويحيط بعضهم بعضا وإنما يترجمهم بعد المغرب وكانوا طولا النهار في تعب يأتون من كل فج عميق فلو تجشوا أن يأتوا مني والحال هذا لتعبوا **قوله** فصل بها المغرب والعشاء الخ أي جمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الأحياء للعلامة الزبيدي الخنفه قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة يأتها من العلماء وإن اختلفوا فيما لوصله كل صلاة في وقتها ففضل أكثر العلماء بحج وقال الثوري وأصحاب الرأي أن يصل المغرب دون مزدلفة فعليه الأعادة وجوزوا في الظهر والعصر أن يصل كل واحدة في وقتها صح كراهية ام - وقال القاري ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة لمزدلفة أو صلى إحدى الصلواتين مع الأمام والأخرى وحده جاز ويجوز أن يصل المغرب بعرفة أو في الطريق قال ابن حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة أصحابنا وأما مغربا أداء في الطريق أو عرفات ما لم يطلع الفجر هذا قول ابن حنيفة ومالك قال ابن

الحج في المغرب والعشاء والمزدلفة إذا كان داخل وأما إذا كان خارجا فلا بأس بجمعهم

بأذان واحد وأقامتين

يجزئه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعزات لا يوسّع الله أذناها في وقتها فلا تجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة في حين
 مسيئاً بتركها ولها حديث أسامة الصلوة أمامك معناه وقت الصلوة وبهم يفهم وجوب التأخير وإنما وجب ليكنته الجهر بين الصلوتين بالمزولة فكان
 عليه الأعادة بالوطيل الفجر ليصير جامعاً بينهما وإذا أطلع الفجر لا يمكنه الجمع فتسقط الأعادة بالمتح - قوله بأذان واحد وأقامتين إنما قال الزبيدي
 في شرح الأحياء هو الذي في حديث جابر الطويل عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزولة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولو يسمع
 بينهما شيئاً وهو قول أحمد لا يحق قول الشافعي وغيرهما من العلماء وبهم قال زفر من أصحابنا واختاره الطحاوي ورجحه ابن القيم واستدلوا بما تقدم من
 حديث جابر وحديث أسامة في الصحيحين وفيه فالحاء المزولة نزل فتوضأ ثم أقامت الصلوة فصل المغرب ثم أتاخ كل إنسان بيوتاً في منزله ثم
 أقامت الصلوة فصل العشاء ولو يصل بينهما شيئاً وقال أبو حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة لما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه
 قال قبلت مع ابن مريم عن عرفت إلى المزولة فأذن وأقام وأمر أنساً فأذن وأقام فصل بنا المغرب ثلاث ركعات ثم انقبت الدنيا فقال الصلوة فصل
 بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائهم فقيل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود وأخرج ابن أبي شيبة
 وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزولة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج
 الطبراني من وجه آخر عن أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزولة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير
 أفضنا مع ابن عمر فمألفنا جميعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انضمت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا المكان وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا شافعي عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة قال ابن القيم قد علمت ما في هذا من التعارض فان لم يرتجماً أنفق عليه الصحيحان على ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى
 تساقطاً كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفرائض بل أولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فافاً أقبل الأولى
 المتأخرة عن وقتها المعهود وكانت المعاصرة أولى أن يقرأها بعد ما والله أعلم وقال مالك بأذانين وأقامتين وأصح لم يلعب ابن مسعود رضي الله عنه
 أخرجه أحمد البخاري وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصل المغرب ثلاثاً ثم أعاد ثم أذن وأقام فصل العشاء ركعتين ومنهم من
 قال يجمع بينهما بأقامتين دون أذان ولا حتى يقرأها البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة
 ولم يجمع بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما وأخرجه أبو داود وقال ولم يناد في الأولى ولم يسمع على أثر واحدة منهما وفي رواية عنه أيضاً ولم يناد في واحدة
 منهما وحكي البغوي والمنذري أن هذا قول الشافعي وأصحاق بن راهويه وحكي غيرهما أن أصح قوله ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان
 ودليلهم ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى بجميع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انضمت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا المكان زاد النسائي ولم يجمع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وأخرجه أبو داود وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً واثنين وروى الجميع بأقامة
 واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجهما أبو داود وبه قال
 شافعيان الثوري وقال يقرأ فصلت أجزاءه قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهافت وقد تعلق كل من قال بقول
 منها نظاماً تضمنه ويمكن الجمع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي لكل صلوة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين
 ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما أذان تدل عليه رواية من صرح بأذان وأقامتين وأما قول ابن عمر لما فرغ من المغرب
 قال الصلوة قد يؤمهم الاحتفاء بذلك دون أقامة ويتأيد برواية من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتمل أنه قال الصلوة تشبيهاً للصلاة
 لئلا يشتغلوا عنها بأمر آخر ثم أقام بعد ذلك أو أمراً بأقامة وليس في الحديث أنه اقتصر على قوله الصلوة ولم يرقم ونقول العدة من هذه الأحاديث كلها أحسن
 جابر دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة معه زيادة على من روى الجمع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامتين
 فقد أثبت ما لو ثبتته من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أم الأحاديث فقد أثبت ما لو ثبتته من تقدم
 ذكره فوجب الأخذ به والوقوف عنده، ولو صح حديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلث حديث ابن مسعود الذي أخذ به مالك من أذانين و
 أقامتين لوجب المصير إليه لما فيه من أثبات الزيادة ولكن لا سبيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم
 والله أعلم - وفي عمدة القاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ حديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين
 مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروى ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة

ولم يثبت بينهما شيئا ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة

وهو ان يجمع بينهما بأذان وأقامة واحدة وتركوا ما روى ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً قلت لا تجيبهم هنا أصلاً أما وجوب فعله مالك فله فله اعتد على منيع عرف ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ وأما الكوفيون فأهمروا على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم، أم- وقال ابن حزم واشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فإنه روى عنه من جملة الجمع بينهما بأذان وأقامة واحدة وروى عنه أيضاً بأقامة واحدة وروى عنه موتوفاً بأذان واحد وأقامة واحدة وروى عنه مسنداً الجمع بينهما بأقامتين وروى عنه مسنداً بأذان واحد وأقامة واحدة، أم- قلت فقد ظهر ما نقلناه من الأحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لا سبيل إلى التخليق بينهما إلا بتعسف شديد لتوحد القصة وقد ترجع ما ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده لأن في تعلل الأقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو من أصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل إنسان بعباده كما ورد في حديث أسامة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قوله ولم يثبت بينهما شيئا أي من الفواصل السان، والمناخلة تسعة تسعة لا شتماء لها على التفسير فيه الموازنة بين الصلوتين المجموعتين، قال ابن مابدين رحمه الله وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطرح بينهما ولو شتماء مؤكدة على الصحيح ولو تطرح أعاد الأقامة كما لو اشتغل بينهما بغير آخره حين قال في شرح الباب ويحط سنة المغرب العشاء والتورجدها كما صرح به مولانا مهمل الرحمن الهاماني قدس سره السامي ومنسكده، أم- قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي للنوم تقوية للمبدن ورحمة للأمة ولأن في تحارة عبادات كثيرة يحتاج إلى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر في الموضع شرحه وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح لما تقدم له من الأعمال بعزة من الزوال من الزوال إلى ما بعد المغرب واجتهاده عليه السلام في الدعاء وسيره بعد المغرب إلى المزدلفة واقصر فيها على صلوة المغرب العشاء قصرها لها وجمعها لها جمع تأخير وقد بقيت ليلة مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توفيت قدماه ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في عزه من التعب قد قال أن يجدد عليك حقاً ولما هو يصد به يوم النحر من كونه خريصاً الشريفة المباركة ثلاثاً وستين ليلة وياق المائدة نخوة علي بن وهب إلى مكة لطواف الأفاضة ورجع إلى منى كما تبه عليه الوفاء في شرح تقريب الأساسين للنووي وفي الدر المختار ويحييها فاعلمنا أن شرف من ليلة القدر، أم- قال ابن مابدين قوله ويحييها أي ليلة العيد بأن يشتغل فيها أو في سعتها بالعبادة من صلوة أو قراءة أو ذكر أو صلاة على شري وخذ لك وقوله فاعلمنا الأفضل ثم قال ح أي حل دائماً لا في حق من كان بمزدلفة مانعاً، قال القاري ثم المبيت عندنا شتماء عليه بعض المحققين من الشافعية وقيل واجب وهو ذهب الشافعي وقيل ركن لا يصح إياه كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة وقال مالك لا نزول واجبة للمبيت شتماء وكذا الوقت بعد ثم المبيت بمحظم الليل الصحيح أنه بحضور لحظة بالمزدلفة قوله حين تبين له الصبح أي ظهوره، قال النووي فيه أنه يبالغ بتقديم صلوة العيم في هذا الموضع ويتأكد التأكيد بما في هذا اليوم أكثر من تأكد في سائر السنة لاقتران رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان وظافت هذا اليوم كثيرة فسق المبالغة بالتكبير للصبح ليتسع الوقت للوطائف وقال صاحب الهداية وكان في التخليق نوع حاجة الوقت فيجوز تقديم العصر بعزلة يعني لما جاز تحجيل العصر على فتحها للحاجة إلى الوقت بعد ما فلان يجوز التخليق بالفجر وهو في وقتها أولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام أي بقدر الميم والعين كما في القرآن وقيل كبير الميم حتى المشعر لأنه محل العبادة والحج والعمرة والحرم والحرمة وإخراج البخاري ومسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه وقال والمزدلفة وقال وقفت ههنا ومزدلفة كلها موقف أخرجه أبو داود والترمذي عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قمر فجمع بين أي قمر فوقف عليه وقال هذا قمر وهو الموقف وجمع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما مضى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهله ووقف ولم ينزل واقفاً حتى أسفر جذاً وأخرج سمي بن منصور عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهله لا تشقوا على أنفسكم إلا أن ما ههنا مشعر مكة وأخرج أبو داود عن ابن عمر قال المشعر الحرام المزدلفة كلها وقال اللخمي والمشعر من المزدلفة فإن المزدلفة ما بين مأزى عرفة ووادى محشر، أم- قال المحب الطبري قوله تعالى فإنما أفضتكم من عرفات فادركوا الله عند المشعر الحرام وقال أكثر المفتريين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه حديث ابن عمر السابق وحديث علي بن جابر المتقدم بأن ذلك على أن قرره هو المشعر الحرام وهو المعروف في كتب الفقه فتعين أن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر عياناً دفناً للاشتراك إذا جاز خير منه فترجح احتمال عند العارض فيجوز أن يكون حقيقة في قرح فيجوز إطلاقه على كل ما تضمنه آياه وهو ظاهر الاحتالين في الآية فإن قوله تعالى عند المشعر الحرام يقتضي أن يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها عند ما كانت كما هو بركة ولما زيد بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز أن يكون في المزدلفة كلها وأطلق على قرحه من تجوز الاشتغال عليه كلاماً وجهاً من جوه الجواز على إطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول حروف المعاني يقوم بعضها مقام بعض فقامت قرح مقام ق

فدعاه وكبره وهله

وفي الحديث والاثر ما يصدق على كل واحد من الاحتمالين، وقوله كبره موضع من المزدلفة وهو موقع قبرش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي
 الصحاح قبحه سمجبل بعرفة قال المحب الطبري وقد بقي عليه بناء فمن تمكن من الرقي عليه رقى والا وقفت عند مستقبل القبلة فيلعب ويكبر ويهمل
 ويوتد ويكبر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما تطلق عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقوف من درجة في وسطه مضيق بيزحم الناس
 على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضا وهو بدعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرجه الظاهره الواسعة وقد فكر ابن الصلاح في مناسكه
 ان تخرج جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضوع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستحدث في وسط
 المزدلفة ولا يتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولو اراد كبره لغيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للزبيدي
قوله فدعاه الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة فأجيب ان قد غفرت لهم
 ما خلا المظالم فان أخذ المظالم منه قال اي رب ان شئت أعطيت المظلوم من الجحنة وغفرت للمظالم فلم يجيب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب
 الى ما سألت قال فغفرت رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تهتم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باني أنت وأمي ان هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما انذني
 اضحكك الله شك قال ان عبد الله ابليس لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لأمتي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعوا الويل والشبور
 فأضحكني ما رأيت من جرحه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود من الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه قال الزركلي اي سكنت عليه فهو عند صالح المظلة
 وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين من طريق وقد ضقت بالحافظ بن حجر فيه كراساه قوة الحجاج في حرم
 المغفرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح او حسن او ضعيف او منكروا وموضوع قال فاجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث
 العباس بن مرداس فانه مخرج في مسند احمد اخرج ابو داود وطرفا منه وسكت عليه علمي رأي ابن الصلاح ومن تبعه حسن وعلى رأي الجمهور كذا لكن باعتبار
 انتماء الطرق الاخرى اليه ثم قال الحافظ انما كلامه حديث عباس بن عفراء يدخل في حد الحسن على رأي القزويني ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق لطرق
 ذكرها قال واورد ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كناية منكرة الحديث جلال ولا ادري التخليط منه او من ولد وهذا لا ينقص
 دليلا على انه موضوع فقد اختلفت قول ابن حبان في كناية فذكره في الثقات وفي الضعفاء وذكر ابن منداه انه قيل ان له رواية منته صلى الله عليه وسلم
 واما ولد عبد الله بن كنانة فقيه كلام ابن حبان ايضا وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غايته ان يكون ضيقا ويعتضد بكثرة طرقه واورد حديث
 ابن عمر في الموضوعات ايضا وقال فيه يمد العزير بن ابي رقاد تفرقه بين نافع عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على الترهة احببانه وهو مردود فانه
 لا يقبضه انه موضوع مع انه لم يفرقه به بل له متابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ لمخصصا وهو كلام متيقن امام في الفن فلا
 عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتج به وقال الطبري بعد في ابيه حديث ابن عمر انه محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقاها
 مع العزم على انه يوفي اذا قدر ما يمكن توفيقه وقد مر اه اي حديث العباس بن مرداس البيهقي والسنن الكبرى بخبر رواه ابن ماجه سابقا وكذا
 الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابيه وابن عدي ومحمد بن ابي بكر في مسندهما ان قصصهم اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي
 وله شواهد كثيرة فخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت والريعي وابن مبيع من حديث انس وابن جابر بن ابي نعيم وابن حبان
 ابن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابي هريرة وابن منداه من حديث عبد الله بن زيد ذكره في تمام الحافظ في مؤلفه فخرج حديث عباس بن مرداس
 فان حذر بشرا هذا فقيه الحجية وان لم يصح نحن في غنيته عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا قَدْ دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ" وظلوا بعضهم بعضا دون الشرط
 فيدخل في الآية انتحى وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بالحقوق
 ولا تسقط الحقوق انفسا فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لانها حقوق
 لا تزيب اما الذنب تأخيرها فنظر في تأخير يسقطها بل هي نفسها فلما اخرجها بعد اى الحج تجدد اثر آخر فالج المبرور يسقط اثر المخالفة لا الحقوق قال
 ابن تيمية من منعه قتلان الحج يسقط ما رجب عليه من الحقوق يستتاب ولا يقتل فجعله مردئا بهذا الاعتقاد ولا يسقط حتى الادى بالحج اجماعا والمكلم
 كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابد بن مرداس يقال بسقوط نفس الحق اخامات قبل القدر على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه
 ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه
 كما مر في الحديث - ثم قال اعلو ان تجوز هو تكفير الكبار بالحجرة والحج مقاد لمقل عياض الاجل على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير
 المظالم ايضا بل القول بتكفير اثر المظالم وتأخير الصلاة ينافيه لانه كبيرة وقد كفرها بالحج بلا توبة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا قَدْ دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"

تدبر الكبرياء والحكمة والحج والعبادة

ووجد فلم ينزل واقفا حتى اسفر جلدًا فذفع قبل ان تطلع الشمس ادعت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسيما فلما
 ذفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به فطعن بجرجين فطعن الفضل بنظر الميم فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل
 فحول الفضل وجهه الى الشق الآخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الآخر على وجه الفضل فضرب وجهه من
 الشق الآخر بنظر حتى اتى بطن فحسب فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرعاً على الكبر كلما سوي الكبر فانه قد يغنى بشفاعته او يحضر الفضل والحاصل كما في الجرحان المسئلة تخليد فلا يقطع
 بتكرار الجرح للكبائر من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجد ان فمواحق من يعجل بقريله تعالى فاذكروا الله عند المشركين
قوله فلم ينزل واقفاً الخ قال ابن عابدين هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيوتة بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر واجبة خلافاً للشافعي فيما حكمه في
 الباب شرحه قال الشيخ وفي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما شرع الوقوف بالشعر الحرام لانه كان اهل الجاهلية يتفخرون ويتراؤن فابذل من ذلك
 اكثر فذكر الله ليكون كايحاء عن عذوبته ويكون التوحيد في ذلك الوطن كالمثانة كانه قيل هل يكون ذكر كرم الله اكثر اذكر اهل الجاهلية
 من فخرهم اكثر **قوله** حتى اسفر جلدًا الخ اي اضله الفجر اضاءة تامة قال المحب الطبري وهذا كمال السنة والمصيبة بالمزدلفة وعليها اعتبار من واجب
 ذلك وقال ابو حنيفة قالوا لم يكن بما بعد طلوع الفجر لزمه دولا لعدم من مضى او غيره فان كان بها اجزاء وان لم يكن قبله وهو ظاهر ما نقله البغوي عن
 مالك واحمل **قوله** فدفع قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه قد دفع قبل طلوع الشمس وبه اخذ الجمهور قال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة
 والشافعي وعلماء العلماء لا ينزل واقفاً فيه يدعونه كركب حتى يسفر الصبح جلدًا كما في هذا الحديث وقال مالك يلحق منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري
 عن ملائس قال كان اهل الجاهلية يدعون من عرفه قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة جرد ان تطلع الشمس يقولون اشرق ثيابي فاحر الله هذه وقدم
 هذه قال الشافعي يعني قدم المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيما الخ بنفع الواو وكسر الحمة حسناً وضيئاً فوصفه
 بوصف من يفتن به **قوله** مرت به فطعن الخ بضم القاء والحين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسفينة وسفن واصبل الطعينة البعير الذي عليه
 امرأة ثم تسمى به المرأة مجازاً للاستعانة بالبعير كما ان الرواية اصلها الجمل الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجرجن الخ قال القسطلاني بنفع الياء
 وضمتها وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ فوضع يده على وجه الفضل الخ فوضع يده على وجه الفضل الخ فوضع يده على وجه الفضل الخ
 النووي في الحديث على غرض البصر عن الاجنبات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا محض قوله وكان ابيض وسيما حسن الشعر يعني انه بصفتين
 النساء به بحسنه وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لرى عنق الفضل فقال له اساس لويت عنق ابن عمك قال لايت
 شيئاً وشأ به فلو آمن الشيطان عليهما فهايدل عليا ان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من راي منكراً
 وامكنه انزاله بيده لزمه انزاله فان قال بلسانه ولم يركبك المقول له وامكنه بيده اثم باكان مقتصر على اللسان والله اعلم **قوله** من الشق الآخر الخ
 اي من غلبة الطبع **قوله** حتى اتى بطن محسراً الخ بضم الميم وفجر الحاء وكسر السين المشددة المصليتين واختلغا في محسرة فبطل هو وادبان مزدلفة وفي
 قيل باحسنة في مزدلفة فهو منها واحسنة في معنى فخر منها وصوبه بعضهم وقد جده ومزدلفة كلها موقوف الى بطن محسرة فيكون على هذا قد اطلق بطن
 محسرة والوارد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائئاً وسبق بذلك لانه محسرة فيل اصحاب الفيل اي اعيان وقيل لان محسرة
 ساكنية ويتجههم وحسرة الناقة اتبعها وقال ابو جعفر الطحاوي ليس وادى عشر من معنى ولا من المزدلفة قال استثناء في قوله الاول ويحسرة قطع **قوله**
 فحرك قليلاً الخ اي حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفي الدليل المختار فاذا بلغ بطن محسرة اسرع قدر رمية حجر وقال الشافعي في الآخر تحريكه صلى الله عليه وسلم
 الراحلة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه اوى الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة
 يستحبون هذا الوادي وادى النمل يقال ان رجلاً اصطاد فيه فزلت ناره فحرقته وقال الاسنوي وظهر لي محسرة اخرى حكمة الاسراع وهو انه مكان نزول فيه
 العذاب على اصحاب الفيل القاصدين هذه البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح امره المار على هذا ثمرد ونحوه فذلك قال فيه وهذا
 عاذته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي ينزل فيها يا س الله باعلاه قال الشيخ وفي الله الدهلوي قدس الله روحه انما وضع بالمحسرة لانه محل هلاك
 اصحاب الفيل فمن شاك من خات الله وسلطوته ان ليتشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب لما كان استشهاده من اخفاء غضب ففعل
 ظاهر من كرمه منبه للنفس عليه ام قال الزرقاني وهذا الجواب مبني على قول الامام خلافة هو ان اصحاب الفيل لم يخلوا الحرم وانما اهلكوا فخر اوله والله
 اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووي فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو في الطريق الذي ذهبت الرعفات وهذا
 من قول اصحابنا يدل على مراتب في طريق ضيق ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين فلا يتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة

رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحرف فخر ثلاثاً وستين بيده ثم اعطى علياً فخرها غير وأشركه في هديه ثم امر من كل يد بربعة فجعلته
فجعلت في يدي ففطنت فأكلا من لحمها وشراباً من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخنزير قال النووي اما قوله فماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصه الخنزير فهكذا هو في النسخ وكذلك نقله القاضى
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخنزير قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضى رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل
هو الصواب بل كما يحقه غيره ولا يتم الكلام الا كذلك ويكرن قوله حصه الخنزير متعلق بحصيات أى وماها بسبع حصيات حصه الخنزير يكبر مع كل حصاة فجعل
الخنزير متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب، ام كلامه النووي - وعندى أن اتصال حصي الخنزير بقوله مع كل حصاة اقرب
لفظاً والسبب محقق ومع هذا الاعتراض ولا تخطئة على أصل النسخين فان تعلقه بحصاة وحصيات لا يتأني في وجوده مثل لفظاً او تعلقاً برباعته انه اذا كان
موجداً فهو واضح معنى ولا يكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه أى كحصه الخنزير بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان
وماساقي في الحديث عن جابر رواه القزوينى بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصه الخنزير وروى مسلم عنه بلفظ يرموا بمثل حصي الخنزير يرمو وجود المثل
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المرقاة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي أن يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة
على ظاهر إبهامه كانه ما قد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل إبهامه كأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطن في إبهامه سبابة
وهذا هو الأصح لأنه لا يسر المعتاد، والمخلاف في الأولوية والاختاراً عاماً مقولاً لا لبساً قال في التمهيد هذا بيان المذهب اما الجواز فيكون ولو لا كبر
مع الكراهة، ام - وفي حديث ام حبيب عند احمد بن داود وابن ماجه وأردحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً
واذا رمية بالحجارة فادموا بمثل حصي الخنزير قال لزم قائل أى لا يقتل بعضكم بعضاً لا بالحجارة ولو قصد حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما أرادوا
بعضهم ببعض بالمزاحمة فسماء مثلاً بجازاً بقرينة قول الراوى أو كما وأردحم الناس لكن قوله واذا رمية بالحجارة فادموا بمثل حصي الخنزير تدل على النهي
عن القتل الحقيقي بان يرموا بجازاً اذا اصابت شخصاً قتله ولعل المراد الامران بناء على استعمال اللفظ في حقيقة وعجازه قاله الولي وامرهم
مع رمية بمثلها لا يرمونهم لرمي رمية كثر قهر، ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخنزير لان دونهما غير محسوس
ونفخها رما يودي في مثل هذا الموضوع قوله روى من بطن الوادي الخ قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للمري في بطن الوادي بحيث تكون منى عنقه
والمزلة عن عينيه ومكة عز يساره وهذا هو الصحيح الذي جاء به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما رمى أجزاء - ام وفي رد المحتار
وروى جرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزحاً من فوق، قوله ثم انصرف الى المنحرف الخ قال لزم قائل وضعه مع قوله وكلها منحرفاً في الحديث قال ابن التين من النبي
صلى الله عليه وسلم عند الحجر الاوى التي تلى المسجد للخرزفي، فضيلة على غيره لقوله هذا المنحرف وكل منى من قوله فخر ثلاثاً وستين بين الخ قال النووي هكذا
هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده وكذا نقله القاضى عن جميع الروايات سوى ابن ماجة فانه رواه بدنه قال وكلامه صواب والا ولصوب قلت وكلامه حري
فخر ثلاثاً وستين بن تسيه قال الشيخ ولي الله الدهلوى رحمه الله انما تخربين هذا الحد ليشكروا اولاة الله في كل سنة من عمره بدنه قوله فخرها غير الخ
نعم المحجة والموحدة والراء أى ما بقي من البدن وكانت مائة وفي اربع ازد عن علي لما خروصه صلى الله عليه وسلم بدنه فخر ثلاثين بيده وامرهم فخر ماؤها
وفيه ايضاً عن غرة بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال ادعوا الى ايا حسن فذمى له على فقال خذ بأسفل الحجر
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وأردف عليها وجمع الحافق على الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفرج ثيابه فخر ثلاثين بيده
وهي التي ذكرت في حديث علي واشتركه هو وعلي في فخر ثلاث وثلاثين بدنه وهي المذكورة في حديث غرة بغين مجة مفتوحة وقيل بحملة وقول جابر
فخر ثلاثاً وستين مراده كل ماله دخل في ثوبه اذ منفرداً به اودع مع مشاكرته علي ربه وجمع الحافق بين حديث علي وجابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فخر ثلاثين
ثم امر علياً ان يخرق سبعاً وثلاثين ثم خروصه صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وثلاثين قال فان ساع هذا والآخرة في الصحيح أصح أى مع مشاكرته علي ربه يلبتم مع
حديث غرة وان لم يذكره وذكر بعضهم ان حكمة خروصه ثلاثاً وستين بدنه تبيد انه قصد بها سعي عمر وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنه نقله عياض ثم قال
واظهاره صلى الله عليه وسلم فخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما رواه الترمذى واعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن
وهي تمام المائة انتهى - وما في الصحيحين عن انس خروصه النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبعة بدنه فلعلها التي اطعم هو عليها ووجعت ايضاً بانه اراد سبعة ابعرة و
لذا احتج بها الحارث وهذا خير من احتمال انه ما خروصه بالاسيغ لان احاديث جابر وعلي وغرة مصترحة بخلافه - قوله وأشركه في هديه الخ أى اشركه علياً
في نفس الهدى ويحتمل فخره وقوله من كل يد بربعة الخ أى من المائة - قوله ببضعة الخ بفتح الموحدة الثانية أى بقطعة من لحمها - قوله فأكلا من لحمها الخ
أى النبي صلى الله عليه وسلم وعلي فخرهما قال المظهرى الضمير الوثيث يعود الى القديكاً فما مؤنث سامع قال الطبري ويحتمل عوداً الى الهدايا، قال النووي قالوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقاض الى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبدالمطلب فيسكنون على زمزم

لما كان الاكل من نمل وأخلة سنة وفي الاكل من جيفة مكلفة وشقة جعلت في قدرها يكون تناولها من المرق كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من
الهدى والضحية ليس بواجب انتهى وفي المرقاة والصحيح أنه مستحب وقيل واجب لقوله تعالى **تَكُلُوا مِنْهُ** قوله فاقاض الى البيت ثم اى جمع وأسرهم الى بيت الله
لأنهم لم يفرقوا بين طواف الأفاضة والركن وأكثر العلماء ومنهم من يوجب حمله الله لا يجوز طواف الأفاضة بنية عيادته خلافا للشافعي حيث قال لو نوى عيادته
كأنه ما ورد منع وقم عن الأفاضة، كذلك المرقاة قال في الدلائل المختار وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم الفري وهو يوم النحر الأول الفضل ويمتد وقته
الى آخر العريان آخره عن أيام المذبح ثم وجب دم لترك الواجب هنا احتلاما كان - **قوله** فصل بمكة الظهر ثم في المواهب شرحه واختلاف بين صلى
النبى صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذى يوم النحر فى رواية جابر بن عبد الله عليه السلام صلى بمكة ونظيره فاقاض الى البيت فصل بمكة الظهر وكذا قالت عائشة
عند ابن داود وغيره وفي حديث ابن عمر والصحيح أن صلى الله عليه وسلم أقاض يوم النحر ثم رجع فصل الظهر غنى بهذا تعارض فريخ ابن جرير في كتاب تحفة الروادع
له قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة أوجه لأنها اثنتان وهما الأولى من واحد وثانيها لأن عائشة أخض الناس به ولهم من القرب والاختصاص
ماليين غيرها وثالثها لأن سياق جابر يحتمل صلى الله عليه وسلم من أولها الى آخرها التوسيع وهو حفظ للقصيدة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها
رعيته على أن الناسك وهو نزوله في الطريق فقال عند الشعب وتوضأ وضوء خفيفا فمن ضبط هذا القدر فهو ضبط صلواته الظهر يوم النحر وأولى ورأيها أيضا
فإن حجة الروادع كانت في آذار قد دمع من مزدلفة قبل طلوع الشمس الى منى وخطب بها الناس وشربها يد المائدة وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه وفي
الجمعة وحلق رأسه ووطيب ثم أقاض وشرب من ماء زمزم ودقعت عليهم وهو يسبقون وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقص في مقدار يمكن معه الرجوع الى
منى بحيث يدل ذلك الظهر في فصل آذار بخمسين فذلك جهة فالتفرد قال في القاموس الشهر السادس من الشهر والشمس مكية وتحت طاعة أخرى قوله ابن عمر يومئذى
أحدها بأنه لا يحفظ عنه في حجة صلى الله عليه وسلم أنه صلى الفجر بمكة بل إنما كان يصلى بمنى بالمسلمين مدة مقامه بمكة والثاني بأن حديث ابن عمر
متفق عليه في رواية البخاري ومسلم وحديث جابر من أفراد مسلم التي انفرد بها عن البخاري فحدث ابن عمر صحته فان روايته لا تحفظ وأشهر ولا تفارق الشيعين عليه الثالث
بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافهم فروى عنها أنه طاف ثم أفاض في رواية لا حول إلا في دائره التمدد عنها أنه صلى الله عليه وسلم أقضى الطواف الى الليل
وفي رواية عند ابن داود عنها أنه صلى الله عليه وسلم أقاض أى طاف طواف الأفاضة من آخر يومه والجمع وان أمكن بين رواياتها الثالث بأن قوله الى الليل الى
الى قرب دليل قوله في العريته الثانية من آخر يومه وذلك بالتيار وهو المراكبة لا والى فلو ضبط فيه وقت الأفاضة ولا مكان الصلوة تقدم روايته من ضبط
واثره أيضا بأن حديث ابن عمر صحته مند بلا نزاع لأن حديث عائشة من رواية محمد بن إسحاق بن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عنها وابن عمر
مختلفان في الأصححان أى برويته فهو من لو صحح به وطعن فيه كثير من الأئمة ومنهم من احتج به بشرط أن يصحح بالتمسك بالمتكلم لا بد من ذلك فهنا لا حجة به لا كما
وذلك أنه لم يصحح بالتمسك بل عنده أى الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقدم عن حديث عبد الله بن عمر لأن روايته ثقات حفاظ مشاهير
الصححة - وقد جمعنا بين الحديثين أى حديث جابر وابن عمر أحق حال أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة أول الوقت ثم رجع الى منى فصل بمكة الظهر ثم رجع
أخرى بأصابعه حين سألوه ذلك فيكون متنفذا بالظهر الثانية التي بينه - كما قال بناء على من ذهبه من صحة اقتداء المفترض بالمتكفل ثم ذكر أنه طاف قبل
الزيمان قال وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أقضى الزياره الى الليل فمضى على أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة قال ولا بد من هذا التأويل للجمع
بين الحديث وتحقيره الولى بأن ظاهر حديث ابن داود عنها أقاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلوة الظهر أى حين فرغ منها لا حين شرع
فيها إذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد انتهى فى منى هب شرحه قال على القارى رحمه الله بعد كرمه أو ليه الموقوف لاجل فعله صلى الله
عليه وسلم على القول المختلف في جوابه فيقول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع الى منى فصل الظهر بأصحابه أو يقال للمرابطين حيث تعارضتا
فقد تبايننا فثبت صحة بمكة لكونها فيها أفضل شرعا قال قال النووي وأما الحديث المراد عن عائشة وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الزياره يوم النحر
الى الليل فمضى الى منى أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الحديثين قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل
لأنه رسالة عليه لا لفظ ولا معنى ولا حقيقة ولا مجازا مع الغرابة في عرض كلامهم الى أنه عاد للزيارة فالأحسن أن يقال معناه جواز تأخير الزيارة
مطلقا الى الليل أو أمر بتأخير الزيارة نسائه الى الليل وقول بن حجر قد ذهب محمد بن غير صحيح لما ثبت عدمه عليه الصلوة والسلام مع من والى والله تعالى أعلم
انتهى وفي رد المحتار ذكر في الباب أنه صلى الظهر بعد الرجوع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة و
مال إليه في الفتح وقال في شرح الباب أنه أظهر نقلا وعقلا وتما فيه - **إم** قال الشيخ الأنور قدس الله روحه ويمكن أن يقال أنه عليه الصلوة والسلام
مجيئا أيضا متقدما خلعت رجل من أصحابه رضى الله عنهم **إم** وهذا الاحتمال قد ذكره القارى أيضا في المرقاة - **قوله** يسكنون على زمزم أى يفرقون منها

وعمره كملها موقت ووقفت ههنا وجمع كلها موقت وحل ثنا السخري بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن عوف بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى على عيبيه فرمل ثلاثا ومشى اربعاً وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قريش ومن كان ذريتها يقفون بالمزدلفة وكانوا يستمون الحنص وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذالك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** وحل ثنا ابو كريب حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام عن ابيه قال كانت العرب تطوف بالبيت عذرة الا الحنص والحنص قريش وما ولدت كانوا يطوفون عذرة الا ان يعطيهما الحنص شيئا فيعطى الرجال والنساء النساء وكانت الحنص لا يخرجون من المشرك وكافّة وكان الناس كلهم يبلغون عرفات قال هشام فحدثني ابن عن عائشة قالت الحنص هم الذين

بل يجوز لكم الخرفي منازلكم من قولكم وقتت ههنا الخ اي قرب الصغرات **قوله** وعرفة كلها موقف الخ اي الا بطن عرفة **قوله** وقتت ههنا الخ اي عند المشعر الحرام يزود لفة وهو البناء الموجود بها الآن ، كذا في المراتة - **قوله** وجمع كلها موقف الخ اي المزدلفة قال الزوي في هذه الفاظ سيان رتق النبي صلى الله عليه وسلم بأمته وشفعته عليه في تنبيههم على موضعهم في يوم عرفة فانه صلى الله عليه وسلم ذكر لهم مكانا كحل والحجاز فالا كحل موضع نحو وقوفه والحجاز كل جزء من اجزاء المخروجر من اجزاء عرفات وجزء من اجزاء المزدلفة وهي جمع بفتح الجيم واسكان الميم وسبق بيانه **قوله** آفي الحجرا في هذا الحديث ان السنة الحجاج ان يبدأ اول تقدمه بطواف القدوم ويقدم على كل شئ وان يتلوا الحجر الأسود في اول طوافه وان يروى في ثلاث طوافات من السبع ويشي في الاربعة الاخيرة وسياتي في هذا مكانه وانما حديث ذكر مسلم واحد فيه ، والله اعلم **قوله** ومن دان دينه الخ اي اتبعه في دينه واقدم عليه واتخذ له ديناً وعبادة **قوله** يقفون بالمزدلفة الخ قال سفيان بن عيينة وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمتم غير حركوا سخط الناس بحركم فكانوا لا يخرجون منه دواء الحميد في مسند **قوله** وكانوا يقيمون التحشيم بضم الحاء المحملة وسكون الميم وسين محملة ، ردوا ابراهيم الحربي عن مجاهد قال الحسن قريش ومن كان يأخذ ماخذها من القبائل كاللاوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغفران ونحوهم مني مصعصة وبني كنانة الابن بكر والاحم في كلهم العرب الشديد ومتوايد لك ما شهدوا على انفسهم وكانوا اذا اهلوا الحج او عمر لا ياكلون لحماً ولا يضربون بزراً ولا شعراً وانما قد سوا مكة وضغوا شيا بهما التي كانت عليه يروى ابراهيم ايضا من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال سموا حسياً بالكمة لانها حياء جوهها ابيض يضرب الى السواد انقعه والاول شهر واكثره وانه من الشمس وهو التشدد وذكر الحربي عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال كانت قريش اذا خطب اليهم الفريش اشترطوا عليه ان يذللهم على دينهم فدخل في الحرس من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وقرب بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من اقطاعات قرشية لاجميع القبائل المذكورة كذا في الفتح - **قوله** فذلك قوله عز وجل ثوابي صواغ ظاهر ان المراد بقوله تعالى الا فاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الا فاضة من مزدلفة لانها ذكرت بشيء بعد ذكر الامر بالذكر عند المشعر الحرام واجاب بعض المفسرين بان الامر بالذكر عند بعد الا فاضة من عرفات التي سيقت بلفظ التحشيم على المكان الذي تشرع الا فاضة منه فالتقدير فاذا افضمتم اذكروا الله تعالى انتم كنتم افاض الناس لا من حيث كانت الحرس فيضيون او التقدير فاذا افضمتم من عرفات الى المشعر الحرام فذكروا الله عند ذلك من المكان الذي يفيض فيه الناس ذكره الحافظم ، ثم قال واما الاتيان في الآية بقوله ثم قيل لم يفيضوا وهذا اختيار الطحاوي قيل لقصد التاكيد لا الحصر الترتيب والمفعول فاذا افضمتم من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الا فاضة التي تفيضونها من حيث افاض الناس لمن حيث كنتم تفيضون قال الزمخشري وموقع ثوبنا موقعها من قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الي غيرك يرفقاً ثم لتفادتا بين الاحسان الى الكريم والاحسان الى غيره وكذلك حين امرهم بالذكر عند الا فاضة من عرفات بين لها مكان الا فاضة فقال ثم افيضوا من عرفات ما بين الا فاضتين وان احداها مروي الاخرى خطأ قال الخطابي فضم قوله تعالى ثم لا يفيضوا من حيث افاض الناس الامر بالوقوف بعرفة لان الا فاضة انما تكون عند اجتماع قبله وكذا قال ابن بطال وزاد بين الشارعين بدل الوتوف بعرفة ومنتهى **قوله** عرفة الخ قال الاقوي من فواحيهم انما كانوا عليها في الجاهلية وفيها نزول فلما فعلوا فاجتنبوا قالوا وجسنا عليها انما ناءوا ولهم الامر صلى الله عليه وسلم قبل حجة بعلم ان لا يطوف بالبيت عريان وكانت الحرس ومن اعطته الحرس يطوفون بشيا به **قوله** انزل الله عز وجل فيهم ثم افيضوا من حيث افاضكم فقال الحافظم وقرئت برواية ثالثة ان الخطاب بقوله تعالى افيضوا النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به من كان لا يفت بعرفة من قريش وغيرهم وروى ابن ابي حاتم وغيره عن الضحاك ان المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره وادور في الشواذ الناسي بكسر السين يوزن القاصي وكذا اول اصم نحو الوقوف بعرفة موروث عن ابراهيم الحارثي الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال كنا ونحرفا بعرفة فانا ان من مرج

عن المتعة وكان على يائز بها فقال عثمان لعلي كلمة ثم قال علي لقد علمت اننا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الجبل ولكننا كنا
 خائفين وحل ثيبه يحيى بن جيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد مثله وحل ثنا محمد بن
 محمد بن بشارة الاحول ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجتمع علي وعثمان بعسفان فكان عثمان يخفي
 عن المتعة او العرة فقال علي ما تريد الي امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تخفى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع
 ان ادعك فلما ان رأى على ذلك أهله جميعا وحل ثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالوا حدثنا ابو معاوية
 عن الاعشى عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة وحل ثنا ابو بكر بن
 ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن قتيبة عن شريك عن عياض العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا رخصة يعني
 المتعة في الحج وحل ثنا قتيبة حدثنا جرير عن فضيل عن زبيل عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا يصلح المتعتان الا لثلاثة
 كثير قضاء البيت وانصلت عمارته العام كله وتكون مخالفة عليه انما هي ليدل على الجواز ولا يظن انه يحرم وان غير الافراد لا يجوز ان قال للبعد
 الضعيف عفا الله عنه الاحتمال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان بن عيسى عن المتعة وان جميع بينهما وايضا في رواية النسائي ولا سيما على فقال
 عثمان تراني اني الناس انت تفعله وظاهر ان عليا رضي الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فالتعين ان علي عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعره تمسحا كان او
 قرانا في سفر واحد ومقصوده رضي الله عنه القريض على انشاء السفرة لكل نسك فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمره كوفية افضل
 عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيقه في باب بيان وجوه الاحرام وقد دجرت في هذه المسئلة والله اعلم ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع
 للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضي الله عنه فقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموفقين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد
 عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالحجفة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعره الى الحج اتتموا الحج واخلصوه في اشهر الحج فلو اخرجتموه هذه
 العرة حتى ترووا هذا البيت ذويتين كان افضل فان الله قد اوسع في التحريم فقال له علي عرفت اني استرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص
 الله للعباد بما في كتابه تصديق عليهم فيها وتنهي عنها وكانت لذي الحاجة والثاني الدار ثم اهل علي في بكرة ورجع معا فاقبل عثمان بن عفان في على الناس
 فقال ائمت عنهما اني لو انهما كانا اشترى به فممن شاد اخذه ومن شاء تركه فهو له يرحم في تعيين مراده وعرضه رضي الله عنه قوله اجل ان
 باسكان اللام اي نعم قوله ولكننا كنا خائفين لم قال عياض معناه فسخ الحج في العرة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في عرق القضاء سنة
 سبع لكن لم يكن في تلك تمتع انما كانت عرة فقط وقال القرطبي اختلف في ما شئ اختلفا فليل في الفسخ منه عثمان وراه خاصا بالصحاب في حجة الوداع
 واجازة على رده وراه مائما وخائفين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما قضته الآية من الامر بالانتم وقيل انما اختلفا في التمتع اختلفا فيهما
 فيه انما هو في افضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فخائفين معناه خائفين ان يكون اجسر الافراد اعظم وبخاف على ان يقتدى بعثمان في
 ذلك ويترك التمتع والقران اهل بها ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان اداه الحج يكون تمتعا وافرادا وقرانا واخلافا في جواز اشلاية وانما
 اختلفت فيهما افضل والراجح العيم وفي جوازه ومنعه من الخلافا ما رأيت وقد ظهر بما قلناه من كلامه اشلاية بمعنى قول القاضي يعني بالخروج نحو الفسخ
 وضعف تفسير النووي له بخروج العدة كذا في شرح الكافي رحمه الله وقد سبق قريبا ايضا ما اراد عثمان رضي الله عنه بالتمتع ولكننا كنا خائفين
 فقال الحافظ في رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكر وسعيد بن المسيب وهما اعل من عبد الله بن شقيق فله قول ذلك والتمتع انما كان في
 حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس ام قلبي ولو صحت هذه الزيادة قلعل المراد بقوله خائفين ان يفتونا
 احدا بالنسكين في محبته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى او ان تقع في خلافا ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة بل صلحتم فخصت
 بهما من جعل الافراد تمتعا والله اعلم قوله لا استطيع ان ادعك لم قال النووي فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة ولاية الامور وغيره في تحقيق
 ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي لم لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه
 ان التمتع والقران جائزان وانما في عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لم يكن خشى على رده ان يعمل غيره انتهى على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما مجتهد بل جود
 وفيه ان المجتهد لا يلزم مجتهدا آخر بتقليد لعدم انكار عثمان على علي في ذلك مع كون عثمان الامام فاذا ذلك والله اعلم قوله اهل جميعا ان في البيهقيان
 بالفعل مع القول قاله الحافظ قوله لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة انما قال النووي معنى هذه الرواية والتي بعدها ان فسخ الحج الى التمتع كالاصحاب
 في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقا بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا وحكمته ابطال ما كانت عليه المباحلية
 من منع العرة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا الكلام على التضمنه حديث ابي ذر مشروفا في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع قوله لانا خائفين قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج **وحدثنا** قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال سمعت ابراهيم النخعي وابراهيم التيمي قتل اباهم ان اجمع العمرة والحج العام فقال ابراهيم النخعي لكن ابوك لم يكن يهوى بذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن ابراهيم التيمي عن ابيه انه مر بابي ذر بن الريرة فذكر له ذلك فقال انما كانت لنا خاصة دونكم **وحدثنا** سعيد بن منصور وابن ابي عمير جميعا عن الفزاري قال سمعت حدثنا عمران بن معاوية اخبرنا سليمان التيمي عن غنيم بن قيس قال سألت سعد بن ابي وقاص عن المتعة فقالت فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة **وحدثنا** ابي بكر بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وقال في روايته يعني مغوية **وحدثني** عمرو الناقد حدثنا ابراهيم الزياتي حدثنا سفيان **وحدثني** محمد بن ابي خليف حدثنا روح بن عباد حدثنا شعبه جميعا عن سليمان التيمي بهذا الاسناد مثل حدثنا وفي حديث سفيان المتعة في الحج **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا الجوري عن ابي العلاء عن مطرف قال قال علي بن حصين اني لاحدك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم واعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطاه الله من اهله والعشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك له منه عنه حتى مضى لوجه ارتأى كل امرئ بعد ما شأنا ان يرتضى **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم ومحمد بن جابر كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجوري في هذا الاسناد وقال ابن خاتمة في روايته ان ابا رجل برأه فاشاء يعني عمر **وحدثني** عبد الله بن معاذ حدثنا ابي حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف قال قال لي عمران بن حصين احذ لك حديثا عسى الله ان ينفعك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم يمه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وكان يسلم على حتى اكرهت فارتكزت الكوفة فادب النوري صنفه انما اصلحنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلنا ما فيه ثم صولنا احدا بعد ذلك الى يوم القيامة والله اعلم قوله عن المتعة ان اى متعة الحج كما في الرواية الاخرى قوله كافر بالعرش الخ وفي الرواية الاخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النوري اما العرش فبعض العيون والراء وهي بيوت مكة كما فهمت في الرواية قال ابو عبيد بن حميت بيوت مكة عرشا لا كما عيلان تنص في ظلال قال يقال لها ايضا عرش بالراء وواحد عرش كفس فلوس ومن قال عرش فواحد عرش كليب وقيل في حديث آخر ان عمران اذا نظر الى عرش مكة قطع التلبية وامام قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالاشارة بهذا الى معاوية بن ابي سفيان وفي الحديث الكفر هنا وجهان احدهما ما قاله المازني وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة كما قال الكوفي اذا لم يترك الكفر وهو القرى وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه اهل الكفر هم اهل القبر يعني القري البعيدة عن المصدا وعن العلماء والوجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى والمراد انا غنمنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضى عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العمرة التي كانت ستة سبيع من الهجرة وهي عمر القضاء وكان معاوية يومئذ كافرا وانما اسلم بعد ذلك عام الفم سنة ثمان وقيل انه اسلم بعد عمر القضاء ستة سبيع ولجميع الاول وامام هذه العمرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم فلوركن معاوية فيها كافرا ولا يمت بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضى عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بغير العيون اسكت الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضى هذا تفصيل وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج ام ولعل معاوية رضي الله عنه ايضا اراد بالمتعة ما اراده عثمان وعمر رضي الله عنهما والله اعلم قوله عن مطرف الخ هو ابن عبد الله بن النخعي قوله قد اعطاه الله من اهله الخ قال القاضى معطاه الله من اهله اباح لهم ان يحرموا بالعمرة حين اتوا ميقاتهم ذوالحليفة يعني بالعشر الاخير من ذوالحجة لاضد آتوه في السادس منه ويحتمل ان يريد عشرين في الحجة فاحتملوا بقرانهم من العمرة في الخامس منه قوله فلم تنزل آية الخ قال النوري وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على ان مراد عمران ان التمتع بالعمرة في الحج حرام وكذلك القرن وفيه التصريح بانكاره على عمر بن الخطاب منع التمتع وقد سبق تأويل فعل عمران لم يرد ابطال التمتع فقدم الكلام على بيان مراد رضي الله عنه مشرعا في واخر باب بيان وجوه الاحكام فراجع **قوله** اوتاه كل امرئ بعد ما شاء الخ قائل ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم ان مطرف المراد عند لثبوت ذلك في رواية ابي رجاء عن عمران قاله الحافظ **قوله** يعني عمران وهو قول من عني عنها كما قرأ من يد ما تناه الله في ذلك كما في الفقه وفيه قول الاحتياط في الاحكام من الصحابة وانكار بعض المجتهدين على بعض النصوص واما تعبير بقوله رجل فليست هذا القول في زعمه لا توهم القائل كانه اشار الى ان مثل هذا القول لما خالف للنصوص لا يليق بشأن المجتهدين التخيير صدق عنه بل ينبغي ان ينسب الى رجل من آحاد الرجال وهذا هو محل ما اكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الائمة الكبار رحمهم الله تعالى وايانا وهو خير الراجلين **قوله** جمع بين حجة وعمره الخ هذا يعكس على عياض غيره في جزم عمران المتعة التي عني عنها عمر عثمان هي فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها كما في الفقه **قوله** وقد كان يسلم على الخ قال النوري قوله يسلم على هو بفتح الهمزة المشددة وقوله فارتكزت هو بضم التاء والفتحة السلاوة على ثورتك فبفتح التاء اي تركت الكفر فعاد الى الله على معنى الحديث ان عمران بن حصين كانت به بواسير فكان يصبر على ألمها وكانت الملازمة تسلم عليه فالتوى فانقطع سلامه عليه ثم ترك الكفر فكانت فساد سلامه عليه ام وفي شرح الآتي قال القاضى

وحل شاة محمد بن مثنى وابن بقار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت مطرا قال قال لي عمران بن حصين بنثل حديث معاذ **وحل شاة محمد بن مثنى وابن بقار** قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن مطر قال بعثت الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني كنت محدثك باحد حديث لعل الله ان ينفعك به بعدني فان عشت فاكتم عني وان مت فحدث بها ان شئت انه قد سئل علي واعلم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حجر وعمره ثلثين سنة في كتاب الله ولم يرد عنه نهي الله صلى الله عليه وسلم قال رجل برأيه ما شئت **وحل شاة اسحق بن ابراهيم** اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا سعيد بن ابي عوف عن قتادة عن مطر بن عبد الله بن النخعي عن عمران بن الحصين قال اعلان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجر وعمره ثلثين سنة في كتاب الله ولم يرد عنه نهي الله صلى الله عليه وسلم قال رجل برأيه ما شئت **وحل شاة محمد بن مثنى** اخبرنا محمد بن مثنى عن عمران بن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في القرآن قال رجل برأيه ما شئت **وحل شاة حجاج بن الشاكر** حدثنا عبد الله بن عبد المجيد حدثنا اسمعيل بن مسعود حدثني محمد بن واسع عن مطر بن عبد الله بن النخعي عن عمران بن حصين بهذا الحديث قال تمتع نبي الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه **وحل شاة احمد بن عمر** اخبرنا ابن بكير اخبرنا ابن بكير عن عمران بن حصين قال قال عمران بن حصين نزلت آية للتمتع وكذا الله يعنى متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثين سنة في كتاب الله ولم يرد عنه نهي الله صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل برأيه ما شئت **وحل شاة محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن عمران بن حصين قال قال عمران بن حصين بمثل ما غيراته قال وفعلنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قيل وامرنا بما حلت شي عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني ابني عن جدي حدثني عتيق بن خالد عن ابن شهاب عن سائر بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدى فساق معه الهدى من ذوا الحليفة وباد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساق الهدى ومنهم من لم يحل فاما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليم الملائكة عليهم السلام عليه كرامة له ففيه اثبات كرامات الاولياء وفيه جواز الكرم قلت كراه الملائكة عليهم السلام غير الانبياء عليهم السلام والسلام والصحة وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكي عن بعض التلاميذ من شيوخه زناد من قال اليوم كرمتمني الملائكة يستتاب والحديث برده عليه والصواب ان ذلك يختلف بحسب حال من رآه فان كان متصفا بالصلاح تجوز عنه واذا رجع عن قول ذلك بحسب ما يراه الحاكم ومن هذا المعنى ما يتفق لبعضهم ان يقول قيل لي وخوطبت وكان الشيخ يشدد القول فيه وفي تناوله على من زعمه وتركه رسول الله عليه حين اكتمى ينظر لقوله في حديث السبعين الفا وعلى ربهم يتوكلون **قوله** باحد حديث الا طاهر انما ثلاث فصاعدا ولم يذكر منها الا حديثا واحدا وهو الجمع بين الحج والعمرة واما اخباره بالسار فليس حديثا فيكون باقي الاحاديث محدثا ومن الرواية كذا في الشرح **قوله** ينفعك بما يهدي اليك اي بالعمل بها وتعليمها الغير قاله النووي **قوله** فاكتم عني الخ اراد به الاخبار بتسليم الملائكة عليه لانه كره ان يشاع منه ذلك في حياته لما فيه من التبرع من الفتنة بخلاف ما بعد الموت كذا في الشرح **قوله** وحل شاة احمد بن عمر اخبرنا ابن بكير اخبرنا ابن بكير عن عمران بن حصين قال قال عمران بن حصين نزلت آية للتمتع وكذا الله يعنى متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثين سنة في كتاب الله ولم يرد عنه نهي الله صلى الله عليه وسلم حتى مات **باب وجوب الذم على المقتنع** وانه اذا اعد له لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **قوله** تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قال القاضي قوله تمتع هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران اخرا ومعناه انه صلى الله عليه وسلم احرم ما ولا بالحج مفردا اثر احرم بالعمرة فصارت قارنا في آخر امره والقارن هو تمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لانه ترقية باتحاد الميقات والاحرام والفعل ويتبين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الابواب السابقة من الجمع بين الاحاديث في ذلك وعن روى اخرا الذي صلى الله عليه وسلم ابن عمر الراوي هنا وقد ذكره مسلم بعد هذا كذا في الشرح قلت قد تقدم منا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام تحقيق كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم واشتباها هناك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا من ابتداء الامر اظهرنا وجوه التوفيق والترجيح بين الروايات فليراجع **قوله** فساق معه الهدى الخ اي من الميقات وفيه الذم الى سوق الهدى من الميقات ومن الاماكن البعيدة وهي من السنن التي اغفلها كثير من الناس **قوله** فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج استشكله القائلون بانه صلى الله عليه وسلم كان مفردا في اول الامر ثم ادخل العمرة على الحج فصارت قارنا قال الحافظ واما الشك هنا قوله بانه اهل بالعمرة ثم اهل بالحج لان الجمع بين الاحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على انه بانه اهل بالعمرة ثم ادخل عليه العمرة وهذا يابن لعكس ما يجب بان المراد بوجوه الاملاول اي لما ادخل العمرة على الحج بها فقال لتبنيك بعمرة درجة معا وهذا مطابق لحديث ابن المتقدم لكن قد اكره ابن عمر ذلك على الناس

باب وجوب الذم على المقتنع وانه اذا اعد له لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله

باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقتي التحلل

الله عليه السلام قال للناس من كان منكرا اهدى فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكرا اهدى فليطف
 بالبيت بالصفا والمروة وليقف صبرا ولا يجزئ من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكرا اهدى فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة
 طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن اول شيء ثوبت ثلاث اطواف من السبع ومشى اربعة اطواف ثم ركب
 حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يحل من شيء حرم
 منه حتى قضى حجة وشعره في يوم النحر واقاص فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اهدى في ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني ابني عن جدي حدثني عقيل بن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعه بالحج الى مكة وتمتع الناس به
 بمثل الذي اخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعه بالحج الى مكة وتمتع الناس به
 عن عبد الله بن عمر ان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأن الناس كلوا ولم يحل انت من عمرتك قال اني
 ليدت رأسي وقد ريت هدي فلا احل حتى انحر وحل ثنا ابن غير حدثنا خالد بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة
 فيقول ان يحل الخمارين عمر عليه كونه اطلق انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما في ابتداء الامر ويعين هذا التأويل قوله في فصل الحديث وتمتع الناس لا فأت
 الذين تمتعوا انما يدعي بالحج لكن فسبحوا بهم الى مكة حتى حلوا بعد ذلك مكة ثم حجوا من عامهم ام - قوله فانه لا يحل من شيء حرم منه الا فيه حجة على الشا
 ومن واقفه في ان سوق الهدى لا يمنع التحلل عند كراهي الظاهر قوله وليقف صبرا قال النووي معناه انه يقبل الاطواف السعي والتقصير ويصير حلالا
 وهذا دليل على ان الحل اول التقصير نسك وهو الصبح وقيل استباحة محظورة وانما امر بالتقصير ودون الحل مع ان الحل افضل ليقبله شعر يحلقه
 في الحج قوله ولا يحل الا هو امر معناه الخبر ان قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه قاله احمد ويحتمل ان يكون امرا على الاباحة لقول ما كان عليه حراما
 قبل الا حلال قوله ثم لم يحل بالحج الا اي يحرم وقت خروجه الى مكة ولهذا ان يشترط الدلالة على التراخي فلم يرد انه يحل عقب احلاله من مكة قوله
 وليهدى الا اي ليزيح الهدى يوم النحر بعد الرمي قبل الحل، وهذا لا يتبع واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولي الله الهدى قدس الله روحه
 في الهدى التوبة بفعل سيدنا ابراهيم عليه السلام فيما قصد من ذبح ولده فذلك للمكان طاعة لربه وتوحيده اليه والتذكر لنعمة الله به وبابيه اسماعيل عليه
 السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثمينة النفس اى تنبيهه ونما وجب على المتمتع والقارن شكر النعمة الله حيث وضع عنهم صراح اهل بيته
 في تلك المسئلة - قوله فمن لم يجد هديا الاى لم يجد الهدى بذلك المكان ويحقق ذلك بان يعد الهدى او يعلم ثمنه حينئذ او يجد ثمنه لكن يحتاج
 اليه لأمر من ذلك او يجد لكن يمنع صاحبه من بيعه او يمنع من بيعه الأبقار فيقبل الى الصوم كراهي نفي القرآن، وكذا في الفقه وفتر صولنا العجز عن
 الهدى بان لا يكون في ملكه فضل عن كفاته قدر ما يشترى به الدية ولا هو الدية في ملكه قوله ثلاث ايام في الحج الاى في أشهر وقيل يوم النحر ولا يفضل ان
 يكون آخرها يوم عرفة، وكذا في المرواة - قال الحافظان فانه الصوم وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صوم يوم التثنية
 لهذا قولان للشافعية اظهرهما لا يجوز قال اصحابنا من حيث الدليل المجوز ام - وهذا الحنفية لا تجزئ وقد تقدم بسط الكلام فيه في ابواب الصوم قوله
 وسبعة اذارج الى الهله الا قال النووي اما صوم السبعة فيجب اذارج وفي المروى بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبتنا انه اذارج الى اهله وهذا هو الصواب
 لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني اذا فرغ من الحج ورجع الى مكة من مناه هذا القولان للشافعية ومالك والثاني قال ابو حنيفة ام - والرجوع الى الاهل كناية
 عنه عن الفرار عن افعال الحج وقال القاري قوله اذارج الى اهله اى توسعة ولو سلم بعد ايام التثنية بركة جاز عندنا قوله وطاف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حين قدم الا فيه اثبات طواف مقدم واستقبال المولى فيه وان الرمل هو الخشب وان لم يصلي ركعتي الطواف انما يستحب ان تحل المقام وقد سبق بيان
 هذا كله وسنذكره ايضا حيث ذكره مسلم بعد هذا ان شاء الله تعالى قال الحافظ ومما استدلل به على ان الحل ليس بركن وليس بواجب لانه الركن من ترك
 ذكره في هذا الحديث ان لا يكون وقعه بل هو داخل في عموم قوله حتى قضى حجة قوله لم يحل من شيء الا استدلل به على ان التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم
 خلافا لابن عباس وهو واضح - قوله وفعل مثل ما فعل الاى اشار الى عدم خصوصيته بذلك باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقتي التحلل والحج المفرد
 قوله ولم يحل انت الا بكسر اللام الاولى اى لم تحل واظهار التخصيص لغة معروفة قوله من عمرتك الاى قال النووي وهذا دليل المذهب الصحيح المحتج الذي
 قدمناه مضادا لثالثه في ابواب الشافعية مرات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع فقولها من عمرتك اشارة الى المروءة المضمومة الى الحج وفيه
 ان القارن لا يتحلل بالطواف السعي ولا في وقتي التحلل من اوقات بركات الرمي والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالافراد اياها في حجة
 ام - قوله اني ليدت رأسي والتبديل ليدت فيه شيء ليلتصق به - قوله حتى انحر الاى سوق الهدى مانع عن التحلل

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بنحوه **وحديثنا** محمد بن مثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلقوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى أفر **وحديثنا** ابن أبي عمير حدثنا هشام بن سليمان المخزومي وعبد الجيد عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال حدثتني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا حججنا أن نحل من عمرتنا ما نحل من عمرتك ان حفصة فقلت يا نعمتكم ان تحل قال اني لبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى أفر هدي **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن خزيمة بن المغيرة عن معمر بن وهب عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فاهل بقرعة وسار حتى اذا ظهر على البليدة التفت الى أصحابه فقال يا أمهات الأوطار اشدكم اني قد وجبت الحج مع العرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدي **وحديثنا** محمد بن مثنى حدثنا يحيى وهو القطار على كل حال مع قطع النظر عن كونه قارئا قال الحافظ رحمه الله واستدل به على ان من ساق الهدى لا يقبل من حل العرة حتى يحل بالحج ويفترقه منه لا يجعل العلة في بقائه على أحرامه كونه اهلي وكذا وقع في حديث جابر رواه ابنه لا يحل حتى يخرج الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ويؤيده قوله في حديث عائشة فأمر من لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا يحل بك ذلك متطافرة واجاب بعض المالكية والثاقبية عن ذلك بان السبب في عدم تحلله من العرة كونه داخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجه كان مفقودا وقال بعض الغلاة ليس لمن قال كان مفقودا عن هذا الحديث انفصال لان من قال به استشكل عليه كونه على عدم التحلل يسوق الهدى ان عدم التحلل لا يمنع على من كان قارئا عند قوله حتى أحل من الحج ان لا يتناقض هذه الرواية السابقة لان القارن لا يحل من العرة ولا من الحج حتى يخرج فلا حجة فيه لمن تمتك بانه صلى الله عليه وسلم كان معتمرا لان قول حفصة ولم تحل من عمرتك وقوله هو حتى أحل من الحج ظاهر في انه كان قارئا واجاب من قال كان مفقودا عن قوله ولم تحل من عمرتك يا حجة متعسفة كذا في المعجم **باب** جواز التحلل بالأحصار وجواز القارن وانقضاء القارن على طواف واحد **قوله** في الفتنة التي بينهما الرواية الثانية يعني حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير **قوله** معتمرا في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صدقت فتذكره ولا اختلاف فانه خرج ان الزبير لم يخرج فاما ذكرنا له ام الفتنة أو من العرة أو قال ما شاء أو بالأحرى فأضافها للحج فصل قارئا **قوله** ان صدقت في هذا الكلام قاله جوابا لقول من قال له انما تخاف ان يحل بينك وبين البيت كما وضحت الرواية التي بعده هذه وفي جواب الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذا رجع الشهادة قاله ابن عبد البر **قوله** صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النورى معناه انه اراد ان صدقت وحصرت تحللت كما تحللنا عامر الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل بانه اراد اهل بكرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بكرة والى الذي احصر قال ويحتمل انه اراد الامرين قال وهو الظاهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قد منا هو انهم قال الحافظ ونبيه ان من احصر بعد وبان منعه عن الضى في نسكه حججا كان او عمره جازله التحلل بان يؤذى ذلك ويغيره له ويحلق رأسه او يقصر منه **قوله** فاهل بكرة الحج والمراد انه رفع صوته بالأهلال والتلبية **قوله** على البيداء الموضع بين مكة والمدنية قدام ذي الحليفة وهو في الأصل المكان المسكوك والمفاضة **قوله** يا أمهات الأوطار أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالأحصار والاحلال قال النورى فيه صحة القياس والعلم به وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلم لا قاس الحج على العرة لان النبي صلى الله عليه وسلم اهلنا فاحل من الأحصار عامر الحديبية من أحرامه بالعمرة وحدها **قوله** اشهدكم اني قد وجبت اني الزمت نفسي ذلك وكان انه اراد ان يقدم من يريد الا قد اؤمهم فلا فالتلفظ ليس بشرط ونبيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل منعه اربعة اشواط هو وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان ابا ثور قد منع ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج **قوله** حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا هذه الرواية السابقة الاتية في الباب ظاهرة في ان الطواف المذكور اذا وقع في اول دخوله مكة فهو عندنا محمول على طواف العمرة وقد تراخى فيه طواف القدرم للحج كما سبق ايضا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القارئ ناقلا عن الطحاوي ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لم يطف بجمته (طوافا مستقلا) قبل يوم النحر كان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة انما يفعل للقدرم لانه من صلب الحجة فاكنته ابن عمر بالطواف الذي كان يفعله بعد القدرم في عمرته عن اعدائه في جمته **قوله** لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه ان قال النورى وغيره فيه ان القارن يقتصر على طواف واحد حتى احل هو وبنا ومنه الجواب وهو موافق في البوصيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشبهنا الكلام عليها وعلى ادلة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هنالك والله الحمد **قوله** واهدي في ان القارن يهدي وشد ابن حزم فقال اهدي على القارن

باب جواز التحلل بالأحصار وجواز القارن وانقضاء القارن على طواف واحد

في رسول الله أسوة حسنة **حاصل** شايحي بن يحيى وابو الربيع عن حماد بن زيد **و** حذنا عبد بن حيد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا
 ابن جريح جميعا عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن عيينة **و** حذنا شني هرون بن سعيد الايلي حذنا
 ابن وهب اخبرني عمرو وهو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن ان رجلا من اهل العراق قال له سئل على عرفة من الزبير عن رجل يخطب بالبحر فاف
 طاف بالبيت ابعث له ان لا يعل فقل له ان رجلا يقول ذلك قال فساأته فقال لا يعل من اهل البحر الا بالبحر قلت فان رجلا
 كان يقول ذلك قال بئس ما قال فتصل الى الرجل فساأته فقال فقل له فان رجلا كان يحذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 فعل ذلك وانشان أسامة والزبير قد فعل ذلك قال فحذته فذكرت له ذلك فقال من هذا فقلت لا أدري قال فما باله لا يأتيني بنفسه ليسألني
 أغلظته عراقيا قلت لا أدري قال فانه قد كذب قد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحذر تنى عائشة انما أول شئ يذنبه حين قدم مكة
 انه توضأ ثم طاف بالبيت ثم رجع ابوبكر فكان أول شئ بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ثم عمر ثم حججته مع إلى الزبيرين العوام فكان أول شئ بدأ به الطواف
 بالبيت ثم لم يكن غيره ثم رأيت المهاجرين ولا نصارى يفعلون ذلك ثم لم يكن غيره ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقصها بعمر
 وهذا ابن عمر عندهم افلا يسألونه ولا أحل من مضى ما كانوا يبدلون بشئ حين يصنعون أو لا هم أول من الطواف بالبيت

لكتبتين الخ قال العيني رحمه فيه الصلوة ركعتين خلف المقام فيقول ثمانية وقيل واجبة وقيل تابعة للطواف كان الطواف ستة فالصلوة ستة وان كانا واجبة
 فالصلوة واجبة ام - وقيل ابن المنذر لا اتفاق على جوازها في أي موضع شاء الطائفة الا ان ما لكلام كره ما في البحر ونقل بعض اصحابنا عن الثوري انه كان
 يعينها خلف المقام **قوله** أسوة حسنة الخ يضم المنة وكسر هاءى قلادة لاد الجارى بعد قوله أسوة حسنة وسأنا جابر بن عبد الله فقال لا يقربها حتى يطو
 بين المقام والمروة فاجاب ابن عمر بالاشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم كاستيفاء امر الناس لقلوبه صلى الله عليه وسلم خذ اعني مناسكك والقبلى
 صلى الله عليه وسلم ما تحلى قبل الله فيجب التمسك به واجاب جابر بن عبد الله بصريح النية عنه **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن الخ هو ابو الاسود التوفلى المدني
 المعروف ببيت عروة **قوله** ان رجلا كان يغتر اعني يهوى ابن عباس فانه كان يذهب الى ان من لم يسبق الهدى وأهل البحر اذا طاف يحل من حجه وان من اراد
 ان يسبق لم يجز لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق الهدى من اصحابه ان يجعلوها مرة **قوله** قد فعل
 ذلك الخ معناها امر به وعرفه ان هذا مذهب كل من عياش خلفه فيلجج به وروا فقه فيه تأس قليل منه ما سخط بن راهب وعرفه ان ما خذ فيه ما ذكر وجواب
 الجهم هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يفصحوا حجهم فيجعلوه عرفة ثم اختلفوا فذهب اكثر الى ان ذلك كان خاصا بهم ذهب طائفة الى ان ذلك
 حان لمن بعدهم واتفقوا كلهم ان من اهل البحر مفرقا لا يضطر الطواف بالبيت قبل ذلك اجماع عروة في حديث الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالطواف
 ولم يحل من حجة ولا صاع عرفة وكذا ابوبكر وعمر **قوله** أغلظته عراقيا الخ يعنى وهو يتعدون في المسائل قاله الخ فظن **قوله** انه توضأ ثم طاف الخ قال فاف
 اى جلد الوضوء لما تقدم انه كان يغتسل والمراد معناه اللعزى وعلى كل خلاف كدالة فيه على كون الطهارة شرطا للصحة الطواف لان مشرك عينا مجمع عليها وانما
 الخلاف في صحة الطواف بدونه فخذنا اغا واجبة واجمهور على انها شرط واما الاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة الا ان الله
 اباح فيه النطق فمد فوج لان الحديث ضعيف مما ان المشبه بالشي لا يستدعى المشاركة معه في كل شئ الا ترى الى جواز الاكل والشرب في الطواف بالاجماع
 مع عدم جوازها في الصلوة من غير نزاع **قوله** ثم لم يكن غيره الخ وكذا قال فيما بعد ثم لم يكن غيره وهكذا هو في جميع النسخ غيره بالخين امجة والياء قال القفا
 عياض كذا هو في جميع النسخ قال وهو تصحيف وصوابه ثم لم يكن عرفة بعنهم العين المعلقة والميم وكذا السائل لعروة انما سأله عن نحر البحر الى العراق على
 مذهب من رأى ذلك واتجه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل ذلك في جهة الودع فاعلمه عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جلد
 بعد هذا كلام القاضى قلت هذا الذي قاله من ان قول غيره تصحيف ليس كما قال بل هو صحيح في الرواية وصحيح في المعنى لان قوله غيره يتناول العمرة وغيرها
 ويكون قد روى الكلام ثم رجع ابوبكر فكان أول شئ بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره اي لم يغير البحر ولم ينقله ونسخه الى غيره ولا عمر ولا قرآن والله اعلم
 كذا في الشرح قال القاضى ثم يحتمل ان يكون هذا القول ثم لم يكن غيره من قول عائشة رضي الله عنها ويحتمل ان يكون من قول عروة والذي يدل عليه
 نسق الكلام انه من قول عروة والله اعلم **قوله** ثم رجع عثمان الخ قال الدارقطني ما ذكر من رجع عثمان هو من مكة لعروة وما قبله من كلام عائشة وقال
 ابو عبد الملك منتهى حديث عائشة عند قوله ثم لم يكن عرفة ومن قوله ثم رجع ابوبكر الخ من كلام عروة الخ فعمل هذا يكون بعض هذا منقطع
 لان عروة لم يردك ابابكر ولا عمر بعد ذلك عثمان وعلى قول الدارقطني يكون الجميع متصلا وهو الاظهر كذا في النسخ **قوله** ثم حججته مع إلى الزبيرين العوام
 الزبيرين بالكسر بدل من ابى اى مع والده الزبير رضي الله عنه **قوله** أول من الطواف بالبيت الخ قال الزبير في ان الحمر ما البحر اذا لم مكة فيخجله ان يبدأ

ثم لا يحلون وقد أئمت أي خالتي حين تقدمان لا بعد أن بشئ أول من البيت تطوفان به ثم لا تخلان وقد أخبرني أئمت أي اغما أقبلت
هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حدثنا** أسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد
ابن بكر أخبرنا ابن جريج **وحدثني** زهير بن حرب الملقب بالهذلي حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريج حدثنا ثوبان بن منصور بن عبد الرحمن عن
أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقم على أحرابه
ومن لم يكن معه هدي فليحمل فلو يكن معي هدي فحملت وكان مع الزبير هدي فلم يحمل قالت فليست شيأني ثم خرجت فجلست إلى الزبير
فقال قومي عني فقلت أنتخشي أن أثب عليك **وحدثني** عباس بن عبد العظيم العنبري حدثنا أبوشام الغيرة عن سلمة المخزومي
حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قد صا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملين بالحجر فذكر
بمثل حديث ابن جريج غير أنه قال فقال استرخي عني استرخي عني فقلت أنتخشي أن أثب عليك **وحدثني** هرون بن سعيد الأيلي أحمد
ابن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله بن أبي بكر حدثنا أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالحجر
تقول صلى الله على رسولنا لقد نزلنا معه ههنا ونحرم يومئذ خفاف الحقائق قليل ظهرونا قليلة ازودنا فاعتمدت أنا وأختي عائشة و
الزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللتنا من العشي بالحجر قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يستعمل الله **حدثني**
محمد بن حاتم حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة

بطواف القدم ولا يفعل شيأ قبله ولا يصلي تحية المسجد أول شيء يصنعه الطواف هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون
قوله ثم لا يحلون الخ فيه المصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق **قوله** وقد أخبرني أئمت أي هي أسماء بنت أبي بكر وأختها عائشة وأختها
من حيث كانت في الحج فليحمل فلو يكن معي هدي فحملت ^{نظمت} **قوله** فليست شيأني ثم خرجت فجلست إلى الزبير
قال الحافظ طواف القدم ثم قال في أبواب الجمر وفيه أي في الحديث الصحيح هو ذكرها لعائشة فمن طاف والواقع ما كانت حينئذ حائضاً وكذلك
هناك على أن المراد أن عائشة كانت في وقت آخر بعد البقي صلى الله عليه وسلم كان سياق رواية هذا الباب يابها فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت
له في حجة الوداع وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عموميه فإن المراد من عائشة لأن الطريق الصحيحة فيما أحاطت فلم تطف بالبيت
ولا تحلت من عمرتها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التمتع ثم حكى التبايل السابق وأما أرادت عمرتها أخرى غير التي في حجة الوداع فخطأه
قوله وفلان وفلان الخ كما سمعت بعض من عرقه من لم يسبق الهدى لم أفت على تعيينه وهو قد تقدم من عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك، كذلك في
قوله فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالاً وفي النسخ قال النووي لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فاق الطواف
ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بل بالحج فتقديرة فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسجدوا وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بما ظهر بها وتلاجموا
حلاله لا يحل قبل تمام الطواف ثم ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من السجدة بعد التحلق ولتعقب بأن المراد بجميع الركن الكفاية عن تمام الطواف لا سيما واستلزام الركن
يكون في كل طرفة فالحج فلما فرغوا من الطواف حلوا وأما التمسك بالحق فمختلف فيما يكافئ ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا قلت
وأراد بجميع الركن هنا استلزامه بغير طواف الركنين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبيح إلا تقدير وسعوا لأن السجدة شرط عند عمره فحلوا ما نقل
عن ابن عباس وأما تقدير حلوا في نظر في رأي عمره فان كان الحلق عند نسك فيقدر في كلامه والأفلا أم وقال عياض ولا حاجة في هذا الحديث لمن
لم يوجب السجدة لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفسراً من طريق أخرى صحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحل ما أجل على ما بين في الله علم
قوله فلم يحلل الخ هذا مغاير لما ذكرها الزبير من أصل في رواية عمره الماضية ورواية عبد الله بن أبي بكر في رواية صفية عن أسماء الزبير
لم يحل لكونه ممن سأن الهدى فان جمع بينهما بأن القصص المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي **قوله** ولا وقد سجد عند الجفاري
رواية عبد الله بن أبي بكر فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجهما مسلم مع ما فيها من الاختلاف فيرى ضيق الجفاري ما تقدم من رواية محمد
ابن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم **قوله** قومي عني الخ قال النووي إنما أمرها بالبقاء
مخافة من عرض قد يند منه كل من يشهوه أو تحبه فان السجدة حرام في الأحرار فاحتاط لنفسه بمباعدة عما من حيث اغما زوجه متحلاً قطع بها النفس **قوله**
استرخي عني استرخي عني الخ هكنا هروا النسخ من زين أي تباعد أي **قوله** بالحجر الخ بفهم المهمة وختم الجيم الخفيفة جل محرف بكاء وقد تكرر في الأشعار
وعمل المقبرة للمع فترا الحلق على صياح القائل إلى مكة وبين الخارج منها إلى صفي وهذا الذي ذكرنا يحصل ما قاله لا نزق في الفاكهي وغيرهما من العلماء
وأغرب السهلي فقال الحجون على فمخ وتلك من مكة وهو غلط **قوله** خفاف الحقائق الخ جمع حقيقة بفهم المهمة والباقيات بالمرحلة وهي ما احتقنه

عن ابيوب عن ابي العالية البراء انه سمع ابن عباس يقول هل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح قد مر الاربع مضين من ذي الحجة فصل
 الصبح وقال لما صلى الصبح من شلمان يجعلها عمره فيجعلها عمره **وحديثنا** ابراهيم بن دينار حدثنا روح **وحديثنا** ابو داود والمباركي
 حدثنا ابو شهاب **وحديثنا** محمد بن مثنى حدثنا يحيى بن كثير قال قال انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح وروايته خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح وفي حديثنا جميعا فصل الصبح بالجح
 خلا الجحضي فانه لم يبق له **وحديثنا** هرون بن عبد الله حدثنا محمد بن الفضل السدي حدثنا وهيب حدثنا ابيوب عن ابي العالية
 البراء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الاربع خلون من العشر فليكون بالجح فامرهم ان يجعلوها عمره **وحديثنا**
 عبد بن حميد اخبرنا عبد المارق اخبرنا معمر عن ابيوب عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بذي الحجة
 وقد مر الاربع مضين من ذي الحجة وامر اصحابه ان يحولوا الاحرام من ذمة الا من كان معه الهدى **وحديثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
 قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة **وحديثنا** عبد الله بن معاذ والفضالة حدثنا ابي حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عمره سقتناها فمن لم يكن عنده الهدى فليحل الحل كله فان العرة قد دخلت في الحج الى يوم القيمة
وحديثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت ابا جرة الضبي قال سمعت فها في ناس عن ذلك
 فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بما قال ثم انطلقت الى البيت فمكت فأتاني آت في منامي فقال عمره متقبلة وحج مبرور
 قال فأتيت ابن عباس فاخبرته بالذي رأيت فقال الله اكبر الله اكبر سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
 فبين لهم انهم يتحلون الحل كله لان العرة ليس لها الاصل ولما وقع في رواية الطحاوي في الحل فحل الحل كله قوله عن ابي العالية البراء ان يشهد
 الرواء كان يري النبل واسمه زياد وقيل غير ذلك وهو غير ابي العالية الراجي وقد اشتركا في الراية عن ابن عباس كذا في الفقه قوله **وحديثنا** ابو داود والمباركي
 هوسيليان بن محمد ويقال سليمان بن داود وابو جهم الميباركي بفقه الراية منسوب الى الميباركي وهو بليدة بقرى واسطرينها وبين بغداد وهي على طرقت حجة كذا
 في الشرح وقال الحافظ وقع في كلام بعضهم ثنا سليمان بن داود الميباركي في صحفها اشرف سليمان بن داود واقام هوسيليان بن محمد فقد جزم بذلك الحاكم ابو عبد الله
 وفتح ابو اسحق الحبال وغيره وقال ابن قانع ابو داود الميباركي مسلم وقال ابو عروبة في صحيفته ثنا محمد بن علي بن داود ثنا سليمان بن داود والميباركي وكان من اصحاب
 الحديث قوله اصبح بذي طوى الخ قال الزوري هو بفتح الطاء وضمتها وكسرها ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره الاصح الا شهر الفقه ولو ينكر كما لا يصح
 وآخرون غيره وهو مقصور ومنون وهو واد محرف بقرى مكة قال القاضي ووقع لبعض الخرافة في الجاهل بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل
 لمن قال يستحب الصوم دخول مكة فحاشا لا لئلا وهو اعم الوجهين لاصحابنا وفيه قال ابن عمر عطلوا الحج واسحاق بن راهويه وابن المنذر في الثاني
 دخولها لئلا وغار سوا لا فضيلة لاحد مما على الاخر وهو قول القاضي ابى الطيب والمادودي وابن الصليغ والعبدري من اصحابنا روى قال
 طاووس والثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يحتج بدخولها لئلا وهو افضل من التماس والله اعلم قلت وفي هذا المختار
 المستحب دخولها فحاشا كذا في الثانية والله اعلم - قوله هذه عمره استمعنا جميعا الخ قال القاري الاستماع هنا تقديم العدة والفرار
 منها فهو محمول على معنى التفرغ الى التفرغ وقال الآتي لا يعتال فيه انه احرم وقتا لان الاشارة عنه الى عمره الفصح ومعنى استمعنا
 استمعتم او يكون ادخل نفسه سمع فيها ولكن قام المانع وهو كون الهدى معه ام - قوله فان العدة قد دخلت في الحج الخ اي فاشهره قال
 ابن الملك يعني ان دخولها فيه في اشهره لا يفتقر هذه السنة بل يجوز في جميع السنين قوله سمعت ابا جرة الخ بالحجيم والرواية عنه نهر بن عمر
 قوله تمتعت الخ قال الآتي مع الاظهر انه لا يفتقر بالمتعة المتعة في اشهر الحج والفاهون لهم الذين كرهوا في اشهر الحج وهو منقول عن
 ابن عمر وغيره وسجد ان يريد بما الفصح قوله فها في ناس الخ قال الحافظ لم اقف على ما هو وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يخفى
 عن المتعة كما روى مسلم من حديث ابي الزبير عنه وعن جابر وقتل ابن ابي حاتم عن ابن الزبير انه كان لا يرى التمتع الا للصحرى وافقه
 علقمة وابراهيم وقال الجمهور الاختصاص بذلك للصحرى قوله فامرني بما الخ اي ان استمر عليها قوله عمره متقبلة الخ اي هذه
 عمره متقبلة قوله الله اكبر الخ يدل على انه تأيد بالرواية واستبشر بها ففيه الكبر عند المشرق وفيه استئناس بالرواية فيما يقوم
 عليه الدليل الشرعي لما دل عليه الشرع من عظم قدرها وانما جزء من ستة واربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والتزج لا ينافي
 الحصول قوله سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو خير ميت لم يولد في هذه سنة ويجوز فيه النصب اي وافقت
 سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم الخ على الاختصاص **باب** اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

فانه يسمى ثلاثة اطواف بالبيت ثم يمشي اربعة ثم يصلح بمحبتين ثم يطوف بين الصفا والمروة **وحديث** ابو الطاهر حرملة بن يحيى قال حرملة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سأل عن عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم حنين يقدم حنين ثلاث اطواف من السبع **وحديث** ثناء عبد الله بن عمر ابن ابيان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج ثلاثا وشمى اربعاً **وحديث** ثناء ابو كامل الجعفي حدثنا سليم بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر روى من الحج الى الحج وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله **وحديث** ثناء عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك بن حماد حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج ثلاثا وشمى اربعاً **وحديث** ثناء ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك بن جبر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المثلثة اطواف من الحج الى الحج حدثنا يحيى بن حماد بن حبان حدثنا عبد الله بن ابي نزياد حدثنا الجعفي عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاث اطواف وشمى اربع اطواف استأثر هو فان قومك يزعمون انه ستة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت فوالله صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال للمشركين ان محمداً واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهرل وكانوا يجسدونه قال فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثاً

ان يكون سعيه شديداً في بطن المسيل وهو قدر محروق **قوله** يسمى ثلاث اطواف ام مراده رمل وسماه سعيًا عجلاً لكونه يشارك السعي في اصل الاسراع وان اختلفت صفتها **قوله** ثم يصلح بمحبتين الخ اي يركع ركعتين وهما واجبة عندنا على الصحيح وقيل ستة **قوله** ثم يطوف بين الصفا والمروة الخ قال النووي في دليل عروج الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهبه ومذهب الجمهور وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم **قوله** اذا استلم الركن الاسود الخ فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح حديث جابر الطويل **قوله** من الحج الى الحج الخ قال النووي في هذا الرمل يشترط في جميع المطاف من الحج الى الحج واما حديث ابن عباس للمذكور بعد هذا بقيل قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاث اطواف وعشوا ما بين الركنين فمنسوخ بالحديث الاول لان حديث ابن عباس كان في عمره الفضل ستة سابع قبل فقه مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظهاوا للقوة واحتاجوا الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا جالوسا في الحج وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوي ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ستة عشر رمل من الحج الى الحج فخرجوا ليعلموا بحجته المتأخر ام - وقال الحافظ لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يركع ركعتين في حرم مكة وقد اقبل في حرمه فخرج من ذلك لاحتمال ان تكون له حكمة ما اطلع عليها فقرأ ان الانبياء اولي من طريق المشقة وايضا ان فاعل ذلك اذا فعله تنكر السبب الياعث على ذلك فيستذكر نعمة الله عليه اعز الاله واسلام واهله ، ويؤيده انهم اقتصر على اعادة المشركين على الاسراع اذا مر من جهة الركنين الشاميدين لان المشركين كانوا يأتون تلك النية فاذا مر بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت ستة مستقلة ام - **قوله** حدثنا سليم بن اخضر الخ هو بضم السين واخضر الجند والاضداد المجهتان - **قوله** رمل المثلثة اطواف الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ المتعذرة وفي ثلث منها الاطواف وفي اندر منه ثلاث اطواف فاما ثلاث اطواف فلا شك في جوازها ونصاحتها واما المثلثة الاطواف بالبيت واللام فيها فاضحية خلاف مشهور بين النحويين منعه البصريون وخرجه الكوفيون لما الثلاث اطواف بتعريف الاول وتكثير الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين وهذا الحديث يدل لمن خذله وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد وصيغة منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذه الثلاث درجات وتدرجها مسر هكذا في كتاب المصنوع وقد سبق التنبيه عليه ، **قوله** صدقوا وكذبوا الخ قال العلامة السندي يري ان قوله سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهو في ذلك صادق والثاني انه فعله تشريفاً للناس وقصداً لاقتداء غيره فيه وهو في ذلك كاذبون وذلك لانه ما فعله الا ضرر وقولوا الطعن المشركين واهذا سبيله لا يكون ستة والله تعالى اعلم ام - قال الأبي هو قوله كذبوا تشديداً في الخبر وكذا كان يكره ان يقولوا خطاوا ام - قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه وخالفه جميع العلماء من الضعفاء والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير يس في الطوافات السبع وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالك اذا ترك الرمل لم يزد له وكان مالك يقول به ثورج معناه ، دليل الحج هو ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في حجة الوداع في الطوافات الثلاث كالأول وشمى في الرابع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لنا خذوا منا سكر حتى والله اعلم - **قوله** من الحج الى الحج هكذا هو في معظم النسخ

في نسخة بستان الركنين البابين في الطواف دون الركنين الآخرين

ويشوا الركنين قال قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا استأذنه فأن قوما يزعمون أنه سنة قال صدقوا وكذا قال قلت ما قولك صدقوا وكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكثر عليه الناس يديه فلما كثر عليه ركب المشي التمس أفضل حل ثيابي في البيت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب المشي التمس أفضل حل ثيابي في البيت قال حدثنا سفيان عن ابن أبي حنيفة عن أبي الطفيل قال قلت لابن عباس إن قوما يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب البيت بين الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذا قال **وحدثني محمد بن رافع** حدثني يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن الأبرج عن أبي الطفيل قال قلت لابن عباس أرايت قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفة لي قال قلت رأيت عند المروة على ناقه وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون **وحدثني** أبو البريم الزهري حدثنا حماد يعني بن زيد عن أبي الربيع عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم محطى يثرب قال المشركون أنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم المحطى ولقوا منها شدة فجاسوا ما يلي الحجر وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرموا ثلاثة أشواط ويشوا ما بين الركنين

الهنل بضم الهاء واسكان الزاى وهكذا حكمه القاضي في المشرق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم قال وهو وهو والصلاب الهزال بعضهم الهله وزيا قال قلت وللول وجه وهو أن يكون للفر الهال لأن الهزل بالنغم مصدر هزلته هزالا كضربه ضربا وتقديره لا يستطيعون يطوفون لأن الله تعالى هزلهم والله أعلم **قلت في الشهر** قوله صدقوا وكذا قال النوى يعني صدقوا فانه طاف راكبا وكذا قال ابن الرويب أفضل بل المشي أفضل وإنما ركب النبي صلى الله عليه وسلم للعدا الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه أجمعوا على أن الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز وإن المشي أفضل منه لا لعذر الله أعلم **قوله** حتى خرج العواتق إلى جمع عاق وهو الكبر البالغة أو المقاربة للبلوغ وقيل التي تزوج بحيث بذلك لأنها عتقت من استحرامها وبها وأبدا لها والخرج والمقرب التي تغسله الطفلة الصغيرة وقد بينت هذا في صلوة العيد **قوله** عن أبي الطفيل قلت لابن عباس أرايت أن أبا الطفيل هو عمر بن الخطاب الذي ولد لعمر أحد قال مسلم مات أبو الطفيل سنة ثمان مائة وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنتين مات ويقال مات سنة ثمان مائة وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه كنت بمكة سنة عشر مائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا هذا أبو الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة ثمان مائة وقال موسى بن اسمعيل ثنا مبارك بن فضالة ثنا كثر بن عمار سمعت أبا الطفيل بمكة سنة سبع مائة يقول ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحكة قطرة وقال ابن السكن دوى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجود ثابته ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يرد عن عهده إلا بضم الباء وفيه الدال وضم العين المشددة أي يدعون منه قوله تعالى يومئذ يحسون إلى تارة يحسون وقوله تعالى فذلك الذي يدعون النبي في الشهر **قوله** يكفرون الخ وفي بعض الأصول من صحيح مسلم يكفرون كما ذكرناه من أن كراهة وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر وهو لا ينتهز قال القاضي هذا صريح قال وهو رواية الفارسي والأول رواية ابن مهران والعهدي كذا في الشهر وفي أحمال أحمال المعتمد الرشيد سنة فمرا بظهر الكوفة فإذا جملوا الجحون راكبا على قصبة وخطفه الصبيان فأمر أن يلقى إليه فقال للرسول لا تروعه فأناله الرسول فقال لجملوا الجحون أمير المؤمنين فقال الرشيد السلام عليك يا جملوا فقال وعليك السلام يا أمير المؤمنين فقال الرشيد إن اليك يا جملوا فقال لجملوا كفى الرشيد اليك فقال الرشيد عظيما جملوا فقال براعظك هذه قصورك وهذه قبورك فقال زدني فقال أحسنت قال يا أمير المؤمنين من رزق الله مالا وحجلا فواسى من ماله وعفت في جماله كعب فودعوا أن لا يبرأ فظن الرشيد أنه يريد شيئا فقال قدما ما بقضاء دينك قال كلا لا تقص ديني بدين آدم الحق على أهله واقص دين نفسك من نفسك قال الرشيد قدما ما إن يخرج عليك فقال يا أمير المؤمنين إن الله لا يعطيك وينسأ لك كيف يك يا أمير المؤمنين إذا أوقفك الله بين يديه وسألك عن التقدير والتقدير فاحتفت الرشيد العبرة فقال للعاجب كفت يا جملوا فقال رجعت أمير المؤمنين فقال لجملوا إنما يقصد عليه أنت وأمر ليك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد أحاجة يا جملوا قال لا أنرا في ولا أراك ثم قال يا أمير المؤمنين حدثني فلان عن قدامه ابن عبد الله الحنفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرة العقبه على ناقه صبيد وليس ثم ضرب ولا طرح ولا أليك ولا تخرج **باب** استحباب استلام الركنين اليمينين في الطواف دون الركنين الآخرين **قوله** وقد وهنتهم حتى يثرب الخ بضم الهمزة وتشديد الهاء وتشديد الهاء تضعفهم ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية وفي النبي صلى الله عليه وسلم من تهتبه بذلك وإنما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية لا تسموا فاطمة الله على ما قالوا كذا في النغم **قوله** ثلاثة أشواط الخ الأربعة بفتح الهمزة بعدها سمجة جمع شوط بفتح الشين وهو الحرجى ثم إلى الثانية والمروية هنا لظن حول الكعبة قال الحافظ في المحل بحواز تسمية الطرفة شوطا ونقل عن مجاهد الشافعي كراهة **قوله** ويشوا ما بين الركنين الخ أي اليمينين وكان هذا

ليرى المشركين جلداه فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحشى قد وهنتهم هؤلاء اجل من كذا وكذا قال ابن عباس لم ينعفه
ان يامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم **وحل ثنا** عمر الناقذ بن ابي عمر احمد بن عبد الله بن عيسى قال
ابن عبد الله حدثنا سفيان عن عمار عن عطاء عن ابن عباس قال انما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت الذي يرى المشركين قوته
وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا الليث **وحل ثنا** قتيبة حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه
قال لما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت الا الركبتين اليماينين **وحل ثنا** ابو الطاهر ومحملة قال ابو الطاهر اخبرنا عبد الله
ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من اركان البيت الا الركبتين
والذي يليه من فودور الجحيمين **وحل ثنا** محمد بن شمس حدثنا خالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ذكر ان رسول
صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني **وحل ثنا** محمد بن شمس وزهير بن حرب عن عبيد الله بن سعيد جميعا
عن يحيى القطان قال ابن شمس حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثنا نافع عن ابن عمر قال ما تركت استلام هذين الركبتين اليماني والحجر
منذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما في شدة ولا رخا **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابن غير جميعا عن
ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن عبيد الله عن نافع قال

في عمر القضاء سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحجر الى الحجر فوخذ يا اخرا فالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله
ليرى المشركين جلداهم ثم نفع الحميم واللامر قوتهم لهذا الفعل لانه اقطع في تلك الجهر والمخ في كذا يتهم قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعرة و
السلاح ونحو ذلك للكتاب لا يرد ذلك من الرواية المذمومة وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول وربما كانت بالفعل الاولى قوله ان يامرهم
ان يرموا الحج ان يرموا البضيم وهو في موضع مفعول يامرهم يقول امرته بكذا وامرته كذا قوله الا الابقاء عليهم ما بكسر الحنة وسكون الواو بعد افعالها
والمدى الرقن بجره والاشفاق عليهم والمغفرة لم ينعفه من امرهم بالرمول في جميع الطوافات الا الرقن بجره قال القرطبي روىنا قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على انه
فاعل ينعفه وبالنصب على ان يكون مفعولا من اجله ويكون في موضع ضمير عائش على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله كذا في النسخ قوله انما سئل رسول
صلى الله عليه وسلم عن البيت الا الركبتين اليماينين الخ اي دون الركبتين الشاميين واليمانيين بتخفيف الياء على المشهور كانت
الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكانت جعائين العرض والمعرض وجوز سينويه التشديد وقال ان الف زائدة والركن اليمانيان هما الركن
الاسود والركن اليماني الذي على من فودور الجحيمين وانما قيل لهما اليمانيان للتعليب كما في الابوين والقرين والعمرين وامثالهما قال المتوفى وقد اجتمع
الامة على استحباب استلام الركبتين اليماينين وانفق الجماهير على انه لا يمس الركبتين الاخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير
يستلموا اركانها قال الحافظ في النسخ وقد تقدم قول ابن عمر انها ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركبتين الشاميين لان البيت لم يتم
على قواعد ابراهيم وعلى هذا الموضع حل ابن التين تبعنا ابن المقصود استلام ابن الزبير لهما لانه لما عمر الكعبة اتوا البيت على قواعد ابراهيم فقلنا خرج
الاخر في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير يافرح من بناء البيت وادخل فيه من الحج ما اخرجه منه ورد الركبتين على قواعد ابراهيم خرج الى التعمير
واعتمد طواف البيت واستلموا اركان الاربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير اطاف الطائف استلموا اركان جميعها حتى قتل ابن الزبير واخرج
من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حج استلم اركانها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغوا من بناء البيت طاف به سبعا يستلمان اركانها وقال
اللدودي ظن معاوية انها كانت البيت الذي وضع عليه من اول وليس كذلك لما في حديث عائشة والجهمور على ما دل عليه حديث ابن عمر رضي الله
وعنه واستلام جميع اركانها ايضا عن جابر وافس والحسن والحسين من الصحابة رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين ويشعر ما في حديث
عبيد بن جريح انه قال لابن عمر ايتك تصنع اربعا لما حلت من اصحابك يصنعها فذكر منها وبيتك لا تمس من اركانها الا اليمانيين الحديثي بان الذين
راهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كان لا يقتصرن في الاستلام على الركبتين اليماينين وقال بعض اهل العلم اختصاص الركبتين مهين بالسنة
ومستند التعميم القياس كذا في النسخ وقال القاضى ابو الطيب اجبت ائمة الاصهار والفضلاء على انهما اي الركبتين الشاميين لا يستلمان قاله اقا كان
فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف واجمعوا على انها لا يستلمان والله اعلم **قوله** الحجر والركن اليماني الخ قال النووي يحجبه
الجهمور في انه يقتصر بالاستلام في الحجر الاسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافا للقاضى ابو الطيب من الشافعية **قوله** في شدة ولا رخا الخ
اي في زحام ولا خلا قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لم يزلوا حاضرين في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور ومن طريق القاسم بن محمد قال
رايت ابن عمر يراهم على الركن هتيدى ومن طريق اخرى انه قيل له في ذلك فقال هربت الا فتنة اليه فأييد ان يكون فؤادي معهم وروى القاضى

باب أخبار تقييل الحجر الأسود والظن

رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل **وحديث** أبو الطاهر خبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة بن دعامه حدثه أن أبا الطفيل البكري حدثه أنه سمع ابن عباس يقول لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم غير الركنين اليمانيين **وحديث** حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن عمر **وحديث** هزير بن سبيد الأحملي حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن شهاب عن سالم بن أبيان أن أباة حدثه قال قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال أم والله لقد علمت أنك حجر ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك زاد هرون في روايته قال عمر **وحديث** عثمان بن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم **وحديث** شافع بن أبي بكر المقلدي حدثنا حماد بن زيد عن يونس عن ابن عمر أن عمر قبل الحجر وقال في كأيك وإني لأعلم أنك حجر ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك **وحديث** ثناء خلف بن هشام والمقدمي وأبو كامل في رواية بن سعيد كلاهما عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال رأيت الأعمش يعني عمر قبل الحجر ويقول الله إني لأقبلك وإني أعلم أنك حجر وأنت لا تضر ولا تنفع ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك وفي رواية المقدمي وأبي كامل رأيت الأعمش **وحديث** شافع بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن نمير جميعاً عن أبي مغوية قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم بن عباس بن ربيعة قال رأيت عمر قبل الحجر ويقول إني لأقبلك وأعلم أنك حجر ولو لا أني رأيت من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذي، أم وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبلة بلا صوت بلا إيالة لأنه سنة وترك الأيالة واجب **قوله** ثم قبل يده **قوله** قال المقاري ولعل هذا في وقت الزحام أم ساء حيث لا يقدر على التقبيل، قال في المهذبة وإن أسكتهم أن يمس الحجر شيئاً في يده أو يمس يده ويقبل ماس به فعل وذكر في فتاوى قاضي خان محرر الوجه باليد مكان تقبيل اليد **قوله** منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل **قوله** أي الاستلام المطلق أو المخصوص إذ ثبت الاستلام والتقبيل عنه عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين وروى الميهدي في مسنده أن ابن عباس يعني الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا فعلت وروى الحاكم وصححه عن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام وسجد على الحجر حين قبله بحجته وشأن مالك كما عرفت به عياض وغيره في التكرار ندب تقبيل اليد وقوله أن الجود عليه بدعة **قوله** غير الركنين اليمانيين **قوله** الظاهر منه أن حكم الركنين سواء والاستلام به قال محمد بن الحسن م من أصحابنا قال الزبيدي في شرح الأحياء والأحاديث ما لا علم ما ذهب إليه محمد حتى قال بعضهم أن الفتوى عليه، قال الترويض وأما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله بل يقبل اليد بوجده استلامه هذه مذهبتنا وبم قال جابر بن عبد الله والوسميد الخدري وأبو هريرة وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد بوجده وعن مالك رواية أنه يقبله وعن أحمد رواية أنه يقبله والله أعلم **باب** استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف **قوله** أما والله **قوله** في صحيح البخاري من طريق زيد بن أسلم قال للركن أما والله الحديث وظاهره أنه خاطبه بذلك وإنما فعل ذلك ليسمع المحاضرين **قوله** رأيت الأعمش يعني عمر رضي الله عنه، والأصل الذي أغمر الشعر عن مقدم رأسه وفيه أنه لا بأس بقبضه ووصفه الذي لا يكرهه وإن كان قد يكرهه غيره مثله **قوله** إني لأقبلك ولا تنضر ولا تنضر **قوله** أي بلاته وإن كان امتثال ما شرع فيه يمنع بالجزء والشباب فمحمداً أنه لا قدر له على نفع ولا ضرر وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تنضر ولا تنفع وأشاع عمر هذا في الموسم ليشهد أهل البلدان ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان والله أعلم كل في شرح النووي رحمه الله، قال القاري ومن غرائب المتون ما في ابن أبي شيبة في آخر مسنده إلى بكر رضي الله عنه قال رجل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الحجر فقال يا رسول الله ما فعلت قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ذلك، قال المطيري وإنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد ببداية الاستلام فخشى عمر أن يظن أن الحجر إنما كان استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأجر كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه أتياح لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لأن الحجر ينفع ويضر بل أنه كما كانت الجاهلية تصفه في الأولئك قال الحطاب حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال إن الحجريين الله في الأرض يصان فجماعها ومعاذ الله أن يكون لله جارية وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي معناه يمين الله في الأرض أن من صانحه في الأرض كان له عند الله حمد وجرى العامة بأن العهد يعقل الملك بالمصافحة لمن يريد رآته والاختصاص به فحاطبهم بما يعبدونه وقال المحب الطبري مثله إن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أذل ما يقدم يستلمه تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى وفي قول عمر هذا

باب بيان ان السعيد الصفار المروى عن مالك بن يحيى الجواليقي

فَأَنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ **وَحَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بَكْرِ
عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَأْسِ بَيْتِهِ بِالْبَصِيفَةِ
وَالْمِرْوَةِ لِرَأْيِهِ النَّاسَ وَلَيْسَتْ لَهُ عِشْرَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ خَشْرَمٍ وَلَيْسَتْ لَهُ نَقْطَةٌ **وَحَدَّثَنَا** الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ
حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَسْحَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى عِوَاءٍ
يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَضْرِبَ عَنْهُ النَّاسُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْوُدَاعِيُّ حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خُرَيْزَةَ قَالَ
سَمِعْتُ أَبَا الطَّفِيلَ يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ يَمْنَنُ مَعَهُ وَيَقْبِلُ الْحَجَّ **وَحَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى
قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ سَكَنَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي اشْتَكَيْتُ فَقَالَ طُوفِي مِنْ رِوَايَةِ النَّاسِ أَنْتِ رَاكِبَةٌ قَالَتْ فَطَفَعْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ يُحْكِلُ إِلَى جَنْبِ بَيْتِهِ
وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ **وَحَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَبُو مَغْوِيَّةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قُلْتُ
لَهَا أَيْ لَاظُنُّ رَجُلًا لَوْلَا رِطْفُ بَيْنِ الصُّفَا وَالْمِرْوَةِ مَا خَرَّ

حالي استلامه قريبا حيث امن ذلك وان يكون في حالي انقارته بعيدا حيث خاف ذلك كذا في الفقه قوله فان الناس عشوه الخ بضعفت الشين اى
ازوجوا عليه قوله الحكم بن موسى القنطري الخ بفتح القات قال سمعنا هون قنطرة بردان وهي محلة من بغداد كذا في الشرح قوله كراهية ان يضرب
عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالياء وفي بعضها يصرف بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح كذا في الشرح قوله حدثنا معمر بن خزيمة
الخ هو خزانة مفتوحة ومعنومة الفقه اشهر ومن يحاكمها القاضي عياض في المشارق والقائل بالضم هو ابو الوليد الباجي وقال النجاشي هو بالغفر ويجوز الخ والاد
منقولة مشددة ثمة حجة ثروا وثوال فجعله كذا في الشرح قوله ولقيت النجاشي الخ قال النجاشي وردان السفتان يستلركن ويقبل يدك فان لم يستطع ان يستلم
يدك استلمه بشئ في يدك وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك فعلى ذلك رواية لا يقبل يدك وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يدك
على فمه من غير تقبيل قوله عن ام سلمة الخ هي والد زينب الراوية عنها قوله الى اشكلى الخ اى انما ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية قوله طرقى من
وراء الناس الخ انما امرها ان تطوف من وراء الناس ليكون استلما ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدانتها ففى الحديث جواز الطواف للمراكبة ان كان لغزاة
وليقضى بالركبة المحمولى قوله وانت راكبة الخ اى على غير ركائفى بعض المرفقات قال ابن بطال فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يول بحملها المسجد
اذا احتج الى ذلك لان ولها لا ينجم بخلاف غيرها من الدواب وتجب بانه ليس فى الحديث كدالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين فلهذا
فيحتج بخفى التلوين يمنع الدخول وقيل ان ناقته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة اى مذبذبة معلية فيؤمن منها المسجد من التلوين وهي سائرة
فيحتمل ان يكون بعيدا فوسيلة كان كذلك والله اعلم كذا في الفقه وقال النورى وهذا الحديث كدالة فيه لانه ليس من ضره زهره ان يقول او يروث فى
حالة الطواف انما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما انه صلى الله عليه وسلم اقترا دخال الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم بل
قد وجب لك ولا يهنا لو كان ذلك محققا لانه المسجد منه سواء كان نجسا او طاهرا لانه مستقذر قوله حينئذ يصطلى الخ وكانت هذه الصلوة صلوة الصبح
وفى بعض الروايات فطوى على يديك والناس يصلون يا ببيان ان السجدة بين الصلوة والمرورة لكن لا يصح الحج الاية قوله ما خذ ذلك الخ والاد
ان السجدة بين الصلوة والمرورة ليس بواجب عندنا وهذا يخالف النجاشي ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن جارية بنت
ابى جحره بكسر المشكاة وشكرت الحليم بعد هارلة ثوالف ساكنة فزله وهي احدى نسبه بنى عبد المطلب قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل ابى حسين فزليت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليدروا مشقة السجدة وعفته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السجدة اخرجه الشافعى واحسن وغيره وفى
استاد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه صنعت ومن ثوال بن المنذر ان ثبت فهو محقة فى الوجوب قلت له طريق اخرى فى صحيح ابن خزيمة مختصرة
وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأول واذا انعمت الى الأولى قويت واختلف على صفية بنت شيبة فى اسم العصابة التى أخبر عنها ويجوز ان تكون اجناتا
عن جماعة فقد وقع عند الدارقطى عنها اخبرتنى نسوة من بنى عبد المطلب فلا يصح فى الاختلاف العدة فى الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني
مناسككم واستدل بعضهم بحديث ابى موسى فى هلاله وقد تقدم وفيه طعن بالببيت وبيان الصلوة والمرورة واختلف أهل العلم فى هذا فالجمهور
قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن ابى حنيفة واجب يحجر بالدم وبه قال الثورى فى الناسى لا فى العامل وبه قال عطلة وعنده سنة لا يجب تركه ففى
ويم قال الشافعى فقله ابن المنذر واختلف عن احمد كنهه الاقوال الثلاثة وعندنا الحقيقة تفصيل فيما اذا ترك بعض السجدة كما هو عندهم فى الطواف بالببيت
ام وما اختاره المحققين من وجوبه وانجبارا بالدم وهو رواية عن احمد قال ابن قدامة وهو اقرب الى الحق قال الشيخ ابن الماورا قد قلنا بوجوبه (اى من)

قالت لم قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية فقالت ما امر الله حج امره ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ولو كان كما تقول لكان فلا يحتاج عليه الا ان يطوف بجما وهل تدري فيما كان فاك انما كان خاتك ان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما اساف ونائلة ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما الذي كانوا يصنعون في الجاهلية قالت فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخرها قالت فطافوا وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام بن عروة اخبرني ابي قال قلت لعائشة ما ارى على حجنا حان لا الطوف بين الصفا والمروة قالت لم قلت لان الله عز وجل يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخره فقالت لو كان كما حديث جديبة بنت ابي نمير التميمي ذكره اذ مثله لا يزيد على فائدة الوجوب وقد قلنا به اما الركن فاعلمت عندنا بديل مقطوع به فاشيائه بهذا الحديث اثبات بغير دليل فحقيقة الخلل في ان مفاد هذا الدليل ما اذا والحق فيه ما قلنا لان نفس الشيء ليس الاركنه وحده ارمع شئ اخر فاما كان ثبوت ذلك الشئ قطعاً لزم في ثبوت الركنه القطع لان ثبوتها هو ثبوتها فاذا فرض القطع به كان ذلك للقطع بها وتقديم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة والصلوة ام - واما الحكم في مشروعية السجدة فقد تقدم بيانها في شرح حديث جابر الطويل فليراجع قوله قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخره فاقصد الآية على رفع الجناح فلو كان واجباً لما ألتزمنا ذلك لان رفع الأضحية المباح ويزداد المستحب بأشياء لا تجوز ويزاد الوجوب عليها ببقاء التارك ومحصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الأضحية عن الفاعل واما المباح فيحتاج الى رفع الأضحية عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لا تخبرهم من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يستمر في الاسلام فنخرج الجواب مطابقة لسؤالهم واما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ولا مانع ان يكون الفعل اجباً ويعتقد الانسان امتناع ايقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا تجنح عليك في فرك ولا يستلزم ذلك في الوجوب ولا يلزم من نفي الأضحية عن الفاعل نفي الأضحية عن التارك فلو كان المراد مطلق المباحة لنفي الأضحية عن التارك وقد وقع في بعض الشواهد بالفظا الذي قالت عائشة انها لو كانت الامانة كانت كذلك حكاه الطبري وابن ابي اود في المصنف ابن المنذر وغيره عن ابي بن كعب ابن مسعود وابن عباس اجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي وقال غيره لا حاجة في الشواهد اذا خالفت المشهور وقال الطحاوي ايضاً لا حاجة لمن قال ان السجدة مستحبة بقوله فمن تطوع خيراً لانه راجع الى اصل الحج والعمرة لا الى خصوص الشئ اجماع المسلمين على ان التطوع بالسجدة لغير الحاج والمعتبرين من الله اعلم كذا في الفقه - قوله ما امر الله حج امره اتم قال العين نفى اتمام الشئ لا يدل على نفى وجوده فلا يشبهه الركبة ام - وعلى تقدير التسليم فهو مذهب صحفية في مسألة اختلف فيها وايضاً هو نفي الثبوت قوله ولو كان كما تقول لم قال العلامة السدي اي لو كان المقصود والمراد بالنص لنقول وتزعم من عدم الوجوب لكان فلا يحتاج عليه ان لا يطوف بها تريد ان الذي يستعمل الدلالة على عدم الوجوب تعييناً هو رفع الأضحية عن التارك واما رفع الأضحية عن الفعل فقد يستعمل في المنع او الواجب ايضاً بناء على ان الخطاب يترفع فيه الأضحية فخطب على وفق زعمه بنفي الأضحية وان كان واجباً وفيما نحن فيه كذلك فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب عيناً لكان الحكم الاولين بهذه الدلالة هو ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف قال ابن ابي عمير عروة لعدم الوجوب بالآية لا فائدة لت على رفع الحج عن الفعل بل ان رفع الحج منه يعمل على عدم الوجوب فهاضمة عائشة بان رفع الحج اعم من الوجوب والندب والاباحة والكرامة ولا عمر لا يدل على الاختصاص على التبيين واغايير الاستدلال بالآية لو كان التلاوة ان لا يطوف بها لانه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحج عن التارك وهو خاتمة عدم الوجوب انتم قوله كانوا يهلون الخ اي يجيئون قوله على شط البحر الخ قال عياض هذا هم فاعلم ما كانوا قطعاً على شط البحر واما ما كانا على الصفا والمروة انما كانت مناة مما يلي جهة البحر ام - وروى النسائي باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كانا على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف ونائلة كان المشركون اذا طافوا تمسحوا بهما الحديث وروى الطبراني وابن ابي حاتم في التفسير بسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الانصار ان الشعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وروى الفاكهي واسماعيل القاسمي في الاحكام باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالضم فاعلم ما يلي اساف وثمن بالمرقة يدعي نائلة فكان اهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام روي بها وقالوا انما كان ذلك يصنعها اهل الجاهلية من اجل او ثأنهم فامسكوا عن السعي بينهما قال فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وذكر الواحد في اسبابه عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه زعم اهل الكتاب انهما زنيا في الكعبة فمسخا حجربن فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما طالت المدة هبطا والباقي نحوه وروى الفاكهي باسناد صحيح الى ابي جابر نحوه في كتاب مكة لعمري شعبة باسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قال قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية فنزلت ومن طريق الكشي قال كان الناس اول ما اسلموا كرهوا الطواف بينهما لانه كانا صنمان منهما صنم فنزلت فهما حكمهم فخرج قوة رواية ابن معاوية هذه - قوله الذي كانوا يصنعون في الجاهلية ان هذه الرواية تقتضي ان حجهم انما كان لتلايفها

تقول لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزل هذا في اناس من الانبياء كما نوا اذا اهلوا اهلوا المسألة في الجاهلية فلا يصل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما قد مواعيد النبي صلى الله عليه وسلم للمحج ذكروا ذلك له فأنزل الله عز وجل هذه الآية فلم يري ما أنزل الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة وحل شئنا عمر الناقص بن ابى عمر جيعا بن ابن عيينة قال ابن ابى عمر حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ما أدى على احد لم يطف بين الصفا والمروة شيئا أو أبان ان لا يطوف بينهما قالت بئس ما قلت يا ابن أخي طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل لنا الطاعة التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولو كانت كفرا كما تقول لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بها قال الزهري فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبته ذلك وقال ان هذا العلم لقد سمعت رجلا من اهل العلم يقولون انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون ان طوافنا بين هذين المحجرين من امر الجاهلية وقال الآخرون من الانصار انما أمرنا بالطواف بالبيت لم نؤمر به بين الصفا والمروة فأنزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فادها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء وحل شئنا محمد بن رافع حدثنا حجين بن المثنى حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني عروة بن الزبير قال سألت عائشة وسألت ابا عبد الله بن جحوة وقال في الحديث فاما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقالوا يا رسول الله انما كنا نتخرج ان تطوف بالصفا والمروة فأنزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما قالت عائشة قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف وحل شئنا حملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون مناة فخرجوا ان يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آباؤهم من احرم مناة لم يطف بين الصفا والمروة وانهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين اسلموا فأنزل الله عز وجل في ذلك ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم وحل شئنا ابو بكر بن ابى شيبة حدثنا في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام ابطال افعال الجاهلية الا ما أذن فيه الشارع فحشوا ان يكون ذلك من امر الجاهلية الذي يبطله الشارع وهذا بخلاف ما تقدمه رواية ابى اسامة الآية بعدها وكذا سألوا حديث الباب من طريق الزهري فانها كلها متفقة على ان يخرج عن الطواف بين الصفا والمروة انما وقع كركم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ويقفون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك قال الحافظ فيمقتل ان يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما علما اقتضته رواية ابى معوية ومنهم من كان لا يفرهما علما اقتضته رواية الزهري واشتركا الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونهم كان عندهم جميعا من افعال الجاهلية فيجمع بين الفريقين بهذا وقد اشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله اعلم قوله لمناة الخ بقوم الميم وتخفيف النون وبعلال الف تاء مشتقة من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الجلي كانت منجزة نصبها عمر بن موسى بن جهم الجهمي وكانوا يعبدون وقبل هي منجزة فهايل يعبدون وصيت مناة لان النساء كان يفي بها اي تراق وقال الحارثي هي على سبعة اميال من المدينة واليهما شيوخا من مناة قوله الطاغية صفة لمناة اسلامية وهي على زنة فاعلة من الطغيان ولوروى لمناة الطاغية بالاضافة ويكرن الطاغية صفة للزفة وهم الكفار يحان كذا في عمدة القاري قوله بالمشلل الخ بضم الميم ونحو الشين المجهول تشديد اللام الاولى المفتوحة اسم موضع قريب من قديم من جهة البحر ويقال هو جبل الذي يهيطن منه الى قديم من ناحية البحر وقال البيهقي هي شبة شرقية على قديم وقال السقا هو عند المحفة والله اعلم قوله ان هذا العلم الخ قال المنوري هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي يروى ان هذا العلم النون وكلاهما صحيح ومنه الاول ان هذا هو العلم المتقن ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة قوله ولقد سمعت الخ ان قال مجله هو ابو بكر بن عبد الرحمن المذكور قوله ولو نؤمر به بين الصفا والمروة الخ يعني انما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة كما قولنا ان لا يطوفوا بالبيت العتيق حل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله بعد نزل ولا يطوفوا بالبيت قوله فادها الخ بضم الهاء اي اظنها قوله في هؤلاء وهؤلاء الخ وحاصله ان سبب نزول الآية على هذا الاسلوب كان للزفة على الفريقين الذين يخرجون ان يطوفوا بينهما لكونهم من افعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهم لم يكرن قال السدي لم يكرن هذا يكون وجه التوفيق بين رواية حديث عائشة ايضا بان يقال يخرج طواف من السعي بين الصفا والمروة لاسباب متعددة فنزلت الآية في الكل والله تعالى اعلم قوله انما كنا نتخرج الخ اي نتخرج من المحج ونغات الآية قوله قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف على كونه فرضا او واجبا او مندوبا بل على ما هو من ذلك الله أعلم

ابو مغوية عن عاصم عن ابي اسحاق قال كانت الانصاريون ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله
 فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما **حدثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع**
جابر بن عبد الله يقول لم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا **وحدثنا عبد بن حميد اخبرنا**
محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح بهذا الاسناد مثله وقال الاطواف واحد **وحدثنا يحيى بن ابي اسحق قتيبة بن سعيد**
وابن حجر قالوا حدثنا اسماعيل بن جريح اللفظ له اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن كريب مولى ابن عباس
عن اسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم المشعر الحرام الذي يكون المزدلفة
انا خ فبال ثوبه فصببت عليه الوضوء فترصا وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصلى ثم ردت الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع قال كريب اخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل ياتي حتى بلغ الجمرة **وحدثنا اسحق بن ابراهيم بن علي بن خشرم كلاهما عن عيسى بن يونس قال**
باب بيان ان التمتع لا يكره قوله ولا اصحابه **قال السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون اياه في النسك وهو القرآن انما انفصل**
بعد تعدد السبع فحق التمتع ايضا ام قلت وقد اشبهنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف القارن في شرح حديث عائشة من باب بيان
 وجوه الاحكام والله الحمد **باب استحباب اقامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر قوله** عن اسامة بن زيد ان ابي بن حاتم
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولديه ولجزة محبة **قوله** ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم تكبرا لذل اي ركبت ولادة وفيه الترحيل للرفع
 من عرفات والارادة على التمتع وحده اذ كانت مطيعة وارتدت اهل الفضل ويعد ذلك من اكرامهم للرديف لمن سواه اذ به قال ابن المنير والظاهر ان
 صلى الله عليه وسلم قصد باراقه اسامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتفق له في ذلك الحال من التلبيح **قوله** الشعبية لا يكره في التلبيح المعجم هو الطريق
 في الجبل والامر فيه للعلم والمراد الشعب الخ من الذي ياتي ذكره **قوله** فصببت عليه الوضوء الا بغير الوضوء الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخ منه
 الاستعانة في الوضوء واللقم فيها تفصيل لا يخفى اما ان تكون في احضار الماء مثلاً او في صبغ على المتوضأ او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل
 خلافه والثاني مكروه الا ان كان لغرض واختلف في الثاني والاولى انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو اما لبيان
 الجواز وهو حينئذ افضل فحقه والاضحية ١٠ وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض اصحابنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكروه تنزيها وخلاف الاول
 فقال العلامة ابن عبد بن ١١ بعد ذلك الاقوال المختلفة والظاهر ان خلاف الاول اعترف بكل مكروه تنزيها خلاف الاول ولا عكس لان خلاف الاول قد لا يكون
 مكروها حيث لا دليل خاص بترك صلاته الصلوة وبه يظهر ان كون ترك السجدة راجعا الى خلاف الاول لا يلزم منه ان يكون مكروها الا بنبه خاص لا ت
 اكراهته حكوا حتى فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم **قوله** وصنوة خفيفا **قال** النووي رخصته بأن ترصا مرة مرة او خفف استعمال الماء بالنسبة
 الى ثياب عاتمه صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في الرواية الاولى فيكون يسهل الوضوء او لرفع له على العادة **قوله** الصلوة يا رسول الله انما هو انصت على الاقوال
 او على الحديث والتقدير ان يزيد الصلوة ويذكره قوله في بعض الروايات **قوله** يا رسول الله ويجوز الرفح والتقدير حات الصلوة وفيه تذكير التابع بما تركه
 متبوعه ليفعله او يتذكره عنه او يبين له وجه صوابه وكان اسامة ظن انه صلى الله عليه وسلم نسي صلوة المغرب ولما رأى وقتها قد كان ان يخرجها وخرج فاعلمه
 النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجمع مع الشاء بالمزدلفة ولم يكن اسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك كذا في الفقه **قوله** الصلوة
 امامك **قال** الصلوة بالرفع وامامك بفتح الهزء وبالنصب على الظرفية اي الصلوة ستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اي الصلوة بين يديك ومحنة
 امامك لا تفوتك وستذكرها وفيه دليل هو مشروعية الوضوء للذكر على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئا وانما توضأ ليستدير
 الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الى ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلته المار حينئذ قاله الحافظ **وقال** الخطابي وتجوز في الوضوء لانه لو لم
 ان يصل به فلم يزل وارادها اسبغته **قوله** حتى اتى المزدلفة فصلى **قال** اي فصل بعد تجهيد الوضوء مع اسبغته كما ثبت في الروايات **قوله** ثم ردت الفضل
 اي ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب **قوله** غداة جمع **قال** هو فجر الجمع واسكان اليوم وهو المزدلفة وهو ما كان
قوله حتى بلغ الجمرة **قال** اي واما ما قال الحافظ في هذا الحديث ان التلبية تسمى الى رمي الجمرة يوم النحر وبعد ما يشرع الحج في التحلل وروي ابو المنذر
 باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعرا بالحج فان كنت حاجا فلبت حتى يلا حلقك وبدء حلك ان ترمى جمرة العقبة وروي محمد بن منصور
 من طريق ابن عباس قال حجبت مع عمرا حتى عشة حجة وكان ياتي حتى يرمي الجمرة وبأسمائها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري احمد اسحق واتباعهم
 وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو من ابن عمر كان يباود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا اخرج

استحباب ما جاء في الحج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة والآخر

الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيها وظهور لا يكره

ابن سليمان وعبد الله بن نمير وحميد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام والنضر فوق النضر
وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عن علي بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان
 ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب العشاء بالمزدلفة **وحل ثنا** قتبية وابن رزح عن
 الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وقال ابن رزح في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان امير اهل الكوفة على عبد الله بن الزبير
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 والعشاء بالمزدلفة جميعا **وحل ثنا** حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر اخبر
 ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب العشاء بجمعهم ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين
 فكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى مات الله تعالى **وحل ثنا** محمد بن منته حديثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة
 ابن كهيل عن سعيد بن جبيرة انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك **وحل ثنا** ابن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ذلك **وحل ثنيه** زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلاحها بأقامة
 واحدة **وحل ثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال جمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بين المغرب العشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بأقامة واحدة **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله
 ابن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبيرة افضنا مع ابن عمر حتى اتينا جميعا فصل بين المغرب والعشاء
 بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان **وحل ثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي
 شيبة وابو كريب جميعا عن ابي مغوية قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الأليقاتها الأصلون صلاة المغرب العشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها **وحل ثنا**

حتى اني سمعته يقول على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية التبر في الدفع من عرفة الى مزدلفة (الجملة لا يستعمل
 للصلاة لان المغرب لا يصل الا بجمع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلتين من الوقار والسكينة عند الترجمة ومن لا يسلح عند عدم الزحام فيزداد السعة
 كما نرى يحسون على السؤال عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه ليتقوا به في ذلك قوله والنضر فوق النضر اي ارفع من غيره
 قوله ليس بينهما سجدة اي يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة وبمعنى الصلاة قوله بأقامة
 واحدة اي تقدم الكلام على وحدة الاقامة وتعددها في شرح حديث جابر الطويل قوله عن ابي اسحاق قال قال سعيد بن جبيرة قال قال النوري هذا من
 الأحاديث التي استدل بها الدارقطني فقال هذا عندى وهم من اسمعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرود عن ابي اسحاق
 عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال واسمعيل وان كان ثقة فهو زور اقرب من حديث ابي اسحاق منه هذا كلامه وجوابه سابق بيانه مرار في نظائر اداة
 يجوز ان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالمنحصر في صحيح لا مقدم فيه والله اعلم - **باب استحباب زيادة التغليس بصلاة**
الجمعة يوم النحر بالمزدلفة والميا لغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر قوله عن عمارة الإهوا بن عبد قوله قبل ميقاتها اي قال العلماء مناه
 قبل وقتها المعتاد في كل يوم ميا لغة في التبرك ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى يأتيه
 بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر
 حين طلع الفجر وله وللناسي حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل
 عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر قائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت
 المعتاد فانه لما اخرا المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتا لها فلم يصليها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله الا بجمع
 قال النوري وكذا يعرفات ايضا في النظرين كاعند الناسي (اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) عن ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الاوقات بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناسي اني قال شيخنا
 المحمدي قدس الله روحه حينئذ المراد بقوله الاصلين المغرب بمزدلفة فانها اخرت والعصر بعرفة فانها قدمت فهاتان اصلتان قد وقع
 فيها التحول عن وقتي اداها المعهودين في غير هذا اليوم حقيقة فاستطاع بذكر الفجر كونه مقتولا ايضا عن وقتها المستحق المعتاد في سائر الايام
 وان كان لم يتحول عن وقته الا صلى والله سبحانه وتعالى اعلم قال النوري اخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود ما رأيت عليه الصلاة والسلام

باب استحباب زيادة التغليس صلاة الجمعة يوم النحر بالمزدلفة والميا لغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

عثمان بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير عن الاعمش بهذا الاسناد وقال قبل فتمتا بغنيس وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حل ثنا افلم يعني ابن حميد عن القاسم عن عائشة قالت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزفة تدفع قبله وقبل حطة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة قال فاذن لها فخرجت قبل دفعه وحسبنا حتى اصبحنا فدفعنا بدفعه وكان اكون استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة فاكون ادفع يا ذنه احب الي من مفروح بعلمه حل ثنا اسحق بن ابراهيم وعمر بن مثنى جميعاً عن الثقف قال ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت كانت سودة امرأة منخبة ثبطة فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقيض من جمع بليلى فاذن لها فقالت عائشة فليتي كنت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة وكانت عائشة لا تقيض الا مع الامام وحل ثنا ابن ميار حدثنا ابي حنيفة عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة قالت وددت اني كنت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم استاذنته سودة فاصلى الصبح بمنى فارى بحجرة قبل ان ياتي الناس فقيل لعائشة فكانت سودة استاذنته قالت نعم انما كانت امرأة ثبطة فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن لها وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا الاسناد نحوه وحل ثنا محمد بن ابي بكر الملقدي حدثنا يحيى وهو القطان عن ابن جرير حدثني عبد الله بن مولى اسلم قال قالت لي اسماء وهي عند جدار المزفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت ارحلني فارحلنا حتى رمت بالحجرة فوصلت في منزلها فقلت لها اي ههنا لقد غاب القمر قالت كلا اي بني ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن للمظن حل ثبته على بن خشره اخبرنا عيسى بن يونس صلى الله عليه وسلم الا لم يقاتلنا الا على منع الجمع والسفر قال يعني وما ورد في الاحاديث من الجمع بين الصلوتين في السفر فمعناه اجمع بينهما فعلاً لا وقتاً فعلاً ذكره القسطلاني وقد سبق ايضا في المسئلة بدلائلها في كتاب الصلوة فيلزم قولنا بغنيس الخ قال السدي م اي انه عكس تغليفاً شديداً يخالف المتغليس للمعتل لانه صلى الله عليه وسلم قبل ان يطالع الفجر قد جاء في حديثه وحديث غيره انه صلى بعد طلوع الفجر يا استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في او اخر الليل قبل رحمة الناس استحباب امكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة قولنا تدفع قبله الخ اي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقيض من جمع بليلى فاذن لها قولنا حطة الناس الخ بفتح الحاء وسكون الطاء المصطلح في الرحمة قولنا ثبطة الخ بفتح التاء المثناة وكسر الباء الموحدة واسكانها وفتحة في الكتاب يا ثبطة الخ اي ثقيلة الحركة بطيئة من التشبيط وهو التعوين قولنا ولان اكون استاذنت الخ بفتح اللام فهو مبتدل وخبره احب وقولها مفروح به اي ما يفرح به من كل شئ قال العلامة السدي في الحاشية قاله ابي المفضل به كل شئ محبوب له بالبحر يفرح به كحياة فغير هذا احب الي من حرام نعم انفع وقاله ابي قبل ذلك قال الاصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعرك بكونه علة لانه لو شعر به ما اراد ذلك لاخصاص سودة من بذلك الوصف الا ان يقال ان عائشة رأت ان العلة هو الضعف لا خصوص ثقل الجسم ويحتمل انما قالت لانها شكتها في الوصف كما روى في بعض الروايات وذكر شيخنا نقلاً عن ماجرى في درس شيخه ابن عبد السلام انه صلى الله عليه وسلم كان يحبها فطعمت في الاذن لذلك ولا يخفى ذلك تلك القاعدة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب انتم هذا غير ظاهر فان الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث واما اذن النبي صلى الله عليه وسلم اياها فكان بسبب استئذنها فلما استاذنت عائشة لاذن لها ايضاً على ان ما ذكره اهل الاصول هو ان ذكر الحكم كذلك يشع بالعلية لا بحصر العلية وذلك الوصف فيجوز ان يكون علة اخرى يقتضيه الاذن لعائشة وهذا ظاهر فافهم شرحا حصل كلام عائشة انما ادعت على فعلت في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثقل عليها الدفع مع الامام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعلته مع النبي صلى الله عليه وسلم واحب الي ان تفعل ما فعلت صلى الله عليه وسلم فتمت لذلك انما استاذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الدفع حتى دفعت قبله صلى الله عليه وسلم فكانت فعلت كذلك بعد ايضاً فصار ذلك سبباً للراحة في حقها والله تعالى اعلم انتم كلهم السدي م قوله صفحة الخ اي ثقيلة الجسم قوله حدثني عبد الله بن مولى اسماء الخ هو ابن كيسان المدني يكنى ابا عمر قوله قلت انتم الخ قال الحافظ ومغيب القمري تلك الليلة يقع عندنا مثل الثلث الاخير ومن ثم قيل في الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المغني لا نعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة بليلى من جمع الى منى قوله اي ههنا الخ اي ههنا وهو في غير المكان وبعد ههناون ساكنة ومفروضة واسكانها اشهر ثم تلو مشاة من فوق قال ابن الاثير وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم وفي التشبية ياهنتان وفي الجمع ياهنات هنوات في المذكر هن ونان وهنون قوله لقد غاب القمر الخ اي لقد غاب القمر على الوقت المشرع قالت لا قوله اذن للمظن الخ بضم الظاء المعجمة جمع طليعة وهي المرأة في

باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في او اخر الليل قبل رحمة الناس واستحباب امكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة -

عن ابن جريج بهذا الاسناد وفي رواية قالت لاي نبى ان نبى الله صلى الله عليه وسلم اذن لخطبته وحل شتى محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد ح وحل شتى على بن خشرم قال اخبرنا عيسى جيبا عن ابن جريج اخبرني عطاء ان ابن شؤال اخبرنا انه دخل على ابي حنيفة فاخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها من جمع ليليل وحل شتا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن جينار ح وحل شتا عمر الناقل حدثنا سفيان بن عمر بن دينار عن سالم بن شؤال عن ابي حنيفة قال كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ففكس من جمع الى موفى رواية الناقل ففكس من مزدلفة وحل شتا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن ابي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول اخبرني رسول الله

الهدج ثواطق على المرأة مطلقاً، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خضع لتجهيل بالضعفة وعند من لم يخصص فخلعت
في ذلك الحنفية فقالوا لا يرمى جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر اعادةها وبهذا قال
اهل الحنابلة والجمهور زاد احقاق ولا يرميها قبل طلوع الشمس فيه قال النخعي ومجاهد الثوري وابو ثور وراى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطائوس
والشعبة والثالثي واحق الجمهور بجعل ثابن عمره في الباب واحق احقاق بجعل ثابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي بن ابي طالب عبد المطلب لا ترميها
ابعد حتى تطلع الشمس وهو حديث حسن اخرجه ابوداود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن المروزي وهو يضمن المسئلة ونفع الراوي بعدها
نون من ابن عباس واخرجه الترمذي والطحاوي من طرق من الحكم عن مسعودته واخرجه ابوداود من طريق جبيب عن عطاء وهذا الطريق يقرى بعضهم
بعضاً ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان واذا كان من رخص له منع ان يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرض له اولى والجمهور يحيلون هذا الحديث على
النبي عن ترك ما هو اولى وافضل واحق الثاني بجعل ثابن اسما هذا لاسيما برواية تلي داود بلفظ فقلت انارمينا الجمرة بليل وعكستا وبزيه ما اخرجه الطحاوي
من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال اجبني النبي صلى الله عليه وآله على رجل مع اهله وامرني ان ارمي مع الفجر وقال ابن المنذر السنن لا يرمى الا بعد طلوع الشمس
كما فعل النبي صلى الله عليه وآله ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنة ومن روى حينئذ فلا اعادة عليه ما لا اعلم احكاماً قال لا يجزئه، قلت لكن
قوله في حديث ابن عباس ان ارمي مع الفجر ليس معناه قبل الفجر وما حديث اسما فقد بالغ فيه مولى اسما في بيان التكبير وتوقع في اطلاق الليل على الناس
الشديد وقال الطحاوي في الجواب عن حديث اسما المذكور يحتمل ان يكون ايراد بالتغليس في الدافع من مزدلفة ويجوز ان يكون ايراد بالتغليس في الرمي
فاخبرت ان نبي الله صلى الله عليه وآله لم يرم في التغليس لما سألها عن التغليس به من ذلك والله اعلم قال الحافظ واستدل بجعل ثابن اسما ايضا
على اسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ولا دالة فيه فان رواية اسما ساكتة عن الوقوف وقد بينته روايتان عمداً لآتيه في الباب فلا تختلف
السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرم مزدلفة ولم يرمزل بما فعله وهو من نزل بما شؤ دفع منها في احدى وقت كان من الليل فلا دالة عليه و
للمنفعة مع الامام وقال عياض وقتادة والزهرى والثوري من لم يرمي بما فعله فسقط عليه دعوه وقول ابي حنيفة واسحق وابو ثور وروى
عن عطاء وبه قال الاوزاعي لا دالة عليه مطلقاً وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمر
مرفوعاً انما جمع منزل لدفع المسلمين وذهب ابن بنت الثاني وابن خزيمة الى ان الوقوف بما ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله
ابن المنذر عن علقمة والنخعي والحب احقر قالوا من لم يرمي بما فاتته الحج ويجعل احرامه عمره، ام وقال في الهداية ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليست
حقه لتركه بخير عندنا يازمه الدرهم، ام قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله وفي الاسرار ذكر علقمة وجه الركبة قوله تعالى فادكروا لله عند المشعر الحرام
قلنا غاية ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام بالانكسار لاجل الذكر ابتداء وهذا لان الأمر فيها انما هو بالذكر عندنا لامطلقاً فلا يتحقق الاستقبال اذا لم يكن
عندنا فالمطلوب هو المقيد فيجب القيد ضرورة لا قصدنا فاجبنا على ان نفس الذكر الذي هو متعلق الأمر ليس بواجب انتفى وجوب الأمر فيه بالضرورة
فانتفى الركبة ولا يوجب من الآتيه وانما عرفنا ايجاب بخيرها وهو اواها صاحب السنن الاربعة عن عروة بن مضر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من شهد صلاة هذه وقفت معانيق يرفع وقد بركة قبل ذلك ليلاً او نعلماً فقد ترجحة قال الحارثي صحيح على شرط كانه اهل الحديث وهو قاعدة من
قواعد اهل الاسلام ولم يخرجها على اصلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا الشيعة وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ثم اخرج عن عروة بن الزبير
عن عروة بن مضر قال جلث رسول الله صلى الله عليه وآله بالموت فقلت يا رسول الله اثبتت من جبل طيئى اطلت مطيئى واتعبت نفسي ولا الله ما في جبل
من تلك الجبال الا وقفت عليه فقال من ادرك معنا هذه الصلوة يعني صلوة العجم وقد اتي عرفه قبل ذلك ليلاً او نعلماً فقد ترجحة، وقصته تفقه على به
تمام الحج وهو يصلح لافادة الوجوب لعدم القطعية فكيف مع حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يقدم من ضعة اهله فيقفون عند المشعر الحرام بالزود
بليل فياكرهون الله ما يداهمهم ثم يحزنون قبل ان ينف الكمام وقبل ان يدفع منهم من يقدم منى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا تواروا بالجمرة

أقول يا معلم في إلهي هل يحزن قلبك طرد الناس

وَقُلْ طَاعُوا اللَّهَ وَطَاعُوا الرَّسُولَ

اقول انك لا تعرف البرزخية

باب في جمرات العقبة من بطون الوادي في مكة المكرمة

صلى الله عليه وسلم في الثقل أو قال في الضعفة من يجمع ليلى وحل شتا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبد الله بن أبي يزيد أن سمع ابن عباس يقول أنا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله وحل شتا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن عطاء عن ابن عباس قال كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله وحل شتا عبد الله بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرنا عطاء بن عباس قال بعثني بنو الله صلى الله عليه وسلم من جمع في ثقل بني الله صلى الله عليه وسلم قلت ابغضك أن ابن عباس قال بعثني بيليل طويل قال لا أكذلك بحرقك له فقال ابن عباس رمينا الحجرة قبل الفجر وابن الفجر قال لا أكذلك. وحل شتا أبو الطاهر حرولة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبرنا عبد الله بن عمر كان يقدّم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمرحلة بالليل فيذكر من الله ما يدرعون قبل أن يفتت الامم وقبل أن يفتح منهم من يقدّم معنى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعثك فاذا قد واصلوا الحجرة وكان ابن عمر يقول انصرخ أو تلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شتا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فيقول له إن أنا سيرونا من فوقها وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدّم ضعفة أهله فيجلس ويأمرهم أن لا يرموا الحجرة حتى تطلع الشمس فان يد لك فتنتي الركن لا يسقط للعدل أن كان عند يمين أصل العبادة سقطت كلها أو أخرت أمان شرع فيها فلا تتم إلا بأركانها وكيف ليست هي سوى أركانها فمنع هذا لا يمكن لمحقق متى تلك العبادة أصلاً أم والله تعالى أعلم قوله في الثقل إلى بفتح المثناة والثقات ويجوز أن يكون في الضعفة إلى بفتح العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هو الصبيان والنساء فقط ذلك يدخل فيه المشائخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضعف في هاشم وصبياً فهو بيليل وداود ابن جابر في الثقات وقوله ضعفة بنو هاشم هم من النسب والصبيان والمشائخ العاجزون وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزعماء عليهم كذا في عمدة القاري، قوله ما بالهم لم يغيرهم أي ما ظهر لهم واشعر لك بانه لا توفيق لهم فيه قوله فاذا قد واصلوا الحجرة إلى فيه كدالة على جواز رمي جمره العقبة قبل طلوع الشمس وتقدم بيان الخلاف فيه قوله رخص فأولئك إلى بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص من الأصناف قال العيني والأول أظهر وأصح لأن الرخص من الرخص الذي هو ضد الغلظة واجتزبه ابن المنذر بقول من أوجب المبيت بمنزلة على غير الضعفة لأن حكمه لم يرخص له ليس يحكم من رخص له قال ومن زعموا أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم أخص أصحاب السقاية وللوعاء أن لا يبيتوا به قال فان قال لا تعدوا إلى الرخص مواضعها فليست تلك هنا ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع الكامن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى - وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والفخري والشيع من ترك المبيت بمنزلة فأنه الحج وقال عطاء والزهر في ثمانية والشافعية والكنفون وإحقاق عليه صرحوا ومن يأت بها لم يجز له الدخول قبل النصف وقال مالك إن تركها فلم ينزل فعليه دعوان نزل فلا دمر عليه متى دفع، كذا في الفهم - وفي الدر المختار ثم وقع بمنزلة وقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لوماً كان في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لأشبهه بالإمام قال ابن عابد بن رم وهذا الوقت واجب عندنا لا يستتبع بمنزلة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعية فيها كما في الباب وشرجه، باب رمي جمره العقبة من بطن الوادي وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة قوله رمى عبد الله بن مسعود إلى اختلف في حكم رمي الجمرات فحرم على أن يوجب بتركه بدعوى المالكية سنة مؤكدة فيجوز وعندهم رواية أن رمي جمره العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابله قول بعضهم أنها إنما تشرع للتكبير فإن تركه وكبر أجزأه حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها قوله جمره العقبة إلى قال الحافظ ومتاز جمره العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء اختصها بغير الفجران لا يوقف عندها وترى مخي ومن أسفلها استحياءاً، وجمره العقبة هو الجمر الكبير وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الأضار عندها على الحجرة اسم للجمع المحص سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال جمر بن فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى المحص الصغار جمرًا فصارت تسمية الشيء بلازمه وقيل لأن نادى إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جبريل يديه أي أسرع فسميت بذلك، قوله بسبع حصيات إلى روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بسبع فلو شئ عليه فزواية عند يتصدق بشئ وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التلذذ بجمره بدعوى الشافعية في ترك حصاة مثل وفي ترك حصتين مثلان وفي ترك ثلاثه فالتلذذ وعن الحنفية إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صانع ولا قدر قوله يكبر مع كل حصاة إلى فيما استحباب التكبير مع كل حصاة واجتماع على أنه لو ترك التكبير لا شئ عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جمره العقبة قال اللهم اجعله نجاساً بوراً وذنباً مغفوراً، كذا

باب حديث أبي حمزة العقبية عن أبي بكر الصديق عن أنس بن مالك

فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحديثنا من كتاب بن الحارث التميمي
 أخبرني ابن مسعود عن الأعشى قال سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو خطيب على المنبر الغوا القرآن كما ألفه جبريل السورة التي
 يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران قال فلبقت إبراهيم فأخبرته بقوله فسيده وقال
 حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جرة العقبة فاستبطن الوادي فاستتر خلفها فوهاها من بطن الوادي
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها فقال هذا والذي لا اله غيره مقام الذي
 أنزلت عليه سورة البقرة وحديثي يعقوب الدرقى حدثني ابن أبي زائدة ح وحديثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان كلاهما
 عن الأعشى قال سمعت الحجاج يقول لا تقولوا سورة البقرة واقتصا الحديث بمثل حديث ابن مسهر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة
 حدثنا غندر عن شعبة ح وحديثنا محمد بن مشز و ابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد أنه حج مع عبد الله قال فرأى الجرة بسبع حصيات وحمل البيت عن يساره وصلى عن يمينه وقال هذا مقام الذي أنزلت عليه
 سورة البقرة وحديثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة بهذا الاستاد غير أنه قال فلما أتى جرة العقبة وحديثنا أبو بكر
 ابن أبي شيبة حدثنا أبو الهيثم ح وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا يحيى بن يعلى أبو الحياة عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن
 ابن يزيد قال قيل لعبد الله أن أناسا يرمون الجرة من فوق العقبة قال فوهاها عبد الله من بطن الوادي ثم قال من ههنا والذي
 لا اله غيره وأنها الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحديثنا اسحق بن إبراهيم وعلى بن خشرم جميعا عن عيسى بن يونس قال ابن خشرم
 أخبرنا عيسى عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول
 في الفصح وفي الدهر المنشور للسيوطي أخرجه البيهقي في سننه عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه رأى الجرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم
 اجعله نجاة من رزاه ذنبًا مغفورًا وعملًا مشكورًا وحديثنا ابن أبي زائدة ح وحديثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة بهذا الاستاد غير أنه قال فلما أتى جرة العقبة وحديثنا أبو بكر
 عليه سورة البقرة الظاهر أنه إذا ما يقول إن كثيرًا من أفعال الحج المذكور فيها فكانت قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك من هذا ذلك على
 أن أفعال الحج توقيفية وقيل خص البقرة بذلك بطولها وعظم قدرها كثرة ما فيها من الأحكام قوله سمعت الحجاج بن يوسف الإجماع المشهور
 لم يقصد الأعشى الرأية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن رجوع إليه في ذلك بخلاف الحجاج
 وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فروع عليه إبراهيم بن النخعي بأرواء عن ابن مسعود من الجواز قوله كما ألفه جبريل ح قال القاضي عياض إن كان الحجاج
 أراد بقوله كما ألفه جبريل تأليفه لأي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه أي أن في المصحف فهو إجماع المسلمين وإجماعهم أن ذلك تأليف النبي صلى الله عليه وسلم
 وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في أثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو إجماعهم من الأئمة وليس بتوقيف قال القاضي
 وتقدم ههنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يريد أن ينظم الآية لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان رضي الله عنه ولا يخالفه والظاهر أنه أراد
 ترتيبه بأي لا ترتيب السور قوله فسيده ح قال الأوزاعي بعد كلامه يحتل ما ناسبه حيث لا نه تذكر بالقضية أماله الحبشية قوله وحمل البيت عن
 يساره ح قال المحافظ ووقع في رواية أبي حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جرة العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة أخرجه الترمذي الذي
 قبله هو الصحيح وهذا شاذ في استاء السعدي وقد اختلط وبالأول قال الجمهور وجزم الراعي من الشافعية بأنه يستقبل الجرة ويستدير القبلة وقيل
 يستقبل القبلة ويجعل الجرة عن يمينه وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواد استقبالها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها
 أو وسطها والاختلاف في الأفضل قوله حدثنا أبو الهيثم ح وفيه الميم وفيه الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة تحت والله أعلم باب استحباب
 رمي جرة العقبة يوم النحر آتيا وما كان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم قوله على راحلته ح قال الشافعي يستحب لمن وصل
 منى ركبًا أن يرمي جرة العقبة يوم النحر ركبًا ومن وصلها ماشيًا أن يرميها ماشيًا وفي اليومين الأولين من التشريق يرمي جميع الجمرات ماشيًا وفي اليوم
 الثالث ركبًا وقال ابن جريج يستحب يوم النحر أن يرمي ماشيًا ذكره الطبري رحمه الله وقال العلامة ابن عابدين ح والضابط عندنا أن كل من يقف بعين
 فأنه يرميه ماشيًا وكل من يركب ركبًا لا يركب هذا التفصيل قول أبي يوسف له حكاية مشهورة ذكرها (ط) وغيره وهو ركب ركبًا من المشرك
 كصاحب الهداية والحائلي والبلدلي وغيرهم وأما قوله فذكر في الجران الأفضل الركوب في الكل على ما في الحائلية والمشرك في الكل على ما في الظهيرية
 وقال فخصان في المسئلة ثلاثه أقوال وبقي الشيخ كمال الدين بن الهدام في الظهيرية بأن إذا ما ماشيًا أقرب إلى التواضع والتخشوع وخصوصًا
 في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من لا يركب بينه وبين الركبة ورميه عليه الصلوة والسلام ركبًا إنما هو ليظهر

عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب الله وأهله أحب الله وأهله

لناخذ وامنا سلكم فاني لا ادرى لعلكم لا تجدون محققا هذه **وحدثني** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن اكيون حدثنا معقل عن زيد بن ابى ائيسة عن يحيى بن حصين عن جدته ام الحصين قال سمعتها تقول حجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرائته حين رى حجرة العقبة وانصرفت وهو على راحلته ومعه بلال واسامة احدثا ما يقوده راحلته والاخر رافع ثوبه على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا كثير اثم سمعته يقول ان امر عليك عبد محمد حجتا قالت اسود يقودكم كتاب الله تعالى فاسمعوا له واطيعوا **وحدثني** احمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن ابى عبد الرحيم عن زيد بن ابي ائيسة عن يحيى بن الحصين عن ام الحصين جدته قالت حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرائت اسامة وبلالا واحدا ما اخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رى حجرة العقبة قال مسلم واسم ابى عبد الرحيم خالد بن ابي زيد وهو خال محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الاورور **وحدثني** محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رايت النبي صلى الله عليه وسلم رى الحجرة بمثل حصاة الخبز **وحدثنا** فضل بن يحيى كطراف ابا امام وفي المرتبة وروى البيهقي وابن عبد البر انه عليه الصلوة والسلام رى ايام التشرى ثانيا لاد البيهقي فان سمع هذا كان اول ما يلبس وقال غيره قد سمعوه التردى وغيره وزاد ابن عبد البر وفعل جماعة من التحفاد بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من نعل الناس ولا خلاف انه عليه الصلوة والسلام رقت برفة راكبا وروى البخاري ثانيا وذلك محقق من حديث جابر وام يستثنى منه رى حجرة العقبة في اول ايام الفجر كما لا يخفى **قوله** لناخذ وامنا سلكم الخ قال المنوي هذه الامور الامور معناه خذ وامنا سلكم هكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدم في هذه الامور التي آتيت بها في تحقيق من لا يزال والافعال في الهيات هي امور الحج وصفته وهي مناسك فخذ وهاعني واقبلها واحفظها واعلمها واعلموها الناس وهذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتمون امسلكم وقال السدي في حاشيته لناخذ وامنا سلكم واعلموها وتحفظوها فمنا امر ياخذ الناسك وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك اصلا بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل لال كثير من الفقهاء بهذا الحديث على وجوب غير ظاهر اذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء اذ جميع المناسك والسنن يجب اخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية وهي غلبة على الفهم والله تعالى اعلم **قوله** لعلكم لا تجدون محققا هذه الخ قال الزرقاني لعل او اظن ويحتمل ان لعل للتحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيرا وقال المنوي فيه اشارة الى ترويعهم واعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم وحثهم على الاعتناء بالاخذ عنه وانتهاء القصة من ملازمته وتعلم امور الدين وبهذا سميت حجة الوداع والله اعلم **قوله** عن جدته ام الحصين الخ بهيتمين مصنف الامامية الصوابية لقسم وبني بعض المرأة اباهما اسحاق قال الزبير لراة لغيره **قوله** رافع ثوبه الخ اي ثوبا في يده يعني بظلمة بثوب مرتفع عن راسه حيث لوصل الثوب الى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنوي فيه تظليل الحور على راسه بثوب وغيره وهو من هبتا ومن هبتا من هبتا سواء كان راكبا او نازلا وقال مالك واحمد لا يجوز وان فعل لم يمتنع الفدية وعن احمد روايت انه لا فدية واجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز ووافقونا على انه اذا كان الزمان يسيرا في المحل القديمة وكذا لو استظل بده وقد يحتج بحديث عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رايت مضر يا فسطا طاحية رجع رواه الشافعي والبيهقي بسناد حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه انه ابصر رجلا على بعيره وهو محرق استظل بينه وبين الشمس اضطر من حرمت له رواه البيهقي بسناد صحيح وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محرق يضئ للشمس حتى تغرب الا غربت بن نوب حتى يعود كما ولدته امه رواه البيهقي وضغفه واخره الجهمي روي عن ام الحصين وهذا الحديث كوفي مسلم ولانه لا يسمى لبسا واما حديث جابر فضميد كما ذكرنا جميع انه ليس فيه غي وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه غي ولو كان حديث ام الحصين مقول عليه والله اعلم اهـ ويؤيد الاستقلال بالقبة المضرية في عرفه وقد تقدم **قوله** عبد محمد بن ابي نعيم الجهمي والمال للمحلة المشددة والجهم القطم من اجل العضو ومقصود التنبيه على غاية خسته فان العبد خيس في العادة ثور سوا نقص آخر وجعله نقص آخر وفي الحديث الآخر كان راسه فدية ومن هذه المصنفات مجموعة فيه فهو في غاية الخسة والعادة ان يكون متهنا في ارض المحال فامر صلى الله عليه وسلم بطلانه ولى الامر ولو كان هذه الخمسة نادما يقودنا بكتابه الله تعالى قال العلماء معناه ما دأبوا متسكين بالاسلام والدعاء الى كتاب الله تعالى على اي حال كانوا في انفسهم وادبا فمروا خلافتهم ولا يشق عليهم العصاب اذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع ان شرط الخليفة كونه قوشيا فالجواب من وجهين احدهما ان المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة ونوابه لا ان الخليفة يكون عبدا والثاني ان المراد لوقهر عبد مسلم واستولى بالقهر فقلت احكامه ووجبت طاعته ولو لم يشرع العصاب عليه كذا في الشرح للنوري رحمه الله **باب** استحباب كون حصه الجار بقدر حصه الخبز **قوله** بمثل حصه الخبز الخ فيه دليل على استحباب كون الحصص في هذا القدر وهو كقدر حبة الباقلا

ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر بن ادريس عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحجرة يوم النحر ضحى واما بعد فاذا زالت الشمس **وحديثنا** على بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس اخبرنا ابن جريج اخبرنا
 ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحديثنا** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن اخنوخ
 حدثنا معقل وهو ابن عبيد الله الجعفي عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستجار ثور وري الجمار ثور
 والسعي بين الصفا والمروة ثور والطواف ثور اذا استجمر احدكم فليجتر ثور **وحديثنا** يحيى بن يحيى ومحمد بن نعم قالوا اخبرنا
 الليث بن سعد **وحديثنا** قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن ابي عبد الله قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق طائفة من اصحابه وقصم
 بعضهم قال عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمت الله الخلقين مرة او مرتين ثور قال والمقصرين **وحديثنا**
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين
 يا رسول الله قال اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن سفیان
 عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن تميم حدثنا ابي ثناء عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

او النواة او الانملة فيكون اصغر من ذلك والكبر منه وقد سبقت المسئلة في شرح حديث جابر الطويل وفي موضع آخر من هذا الشرح والله اعلم **باب**
 بيان وقت استحباب الرمي **قوله** يوم النحر **قوله** في يوم النحر فغيرها بالاجماع وقوله ضحى اي وقت الضحوة
 من بعد طلوع الشمس الى ما قبل الزوال **قوله** فاذا زالت الشمس اي بعد الزوال في النحر والى وقت الضحوة
 كمنافقين فاذا زالت الشمس رمينا قال الحافظ وفيه ما يدل على ان السنة ان يرمي الجمار في غير يوم النحر بل في يوم النحر والى وقت الضحوة
 وطائوس فقال لا يجوز قبل الزوال مطلقا وخصر الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقال اسحق بن عمار ان يوم النحر ايام
 وفي كتب اصحابنا واما اليوم الرابع وهو يوم النفر فيجوز الرمي قبل الزوال قال ابن عابدين اي محرم عند الامام ابي حنيفة استسما مع الكراهة التنزيهية
 وقالوا لا يصح اعتبارا بامساك الايام ومنه به مروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال ان الهما وخرجه البيهقي عنه اذا انتفى النهار من يوم النفر فقد حل
 الرمي والصدك والانتفاخ الارتقام وفي سنة طلبة بن عمر ضعفه البيهقي قال ابن الهيثم ولا شك ان المعتد في تعيين الوقت للرعي في الاول من
 اول النهار وفيما بعد من بعد الزوال ليس لافعله كذلك مع انه غير محمول (اي لا يدخل العقل فيه) ولا يدخل فيه قبل الوقت الذي فعله في فعل الصلوة والسلام كما لا يفعل
 في غير ذلك المكان الذي لم ينف فيه على الصلوة والسلام وانما روي على الصلوة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يروى قبله ام - واعلم ان روى جابر ايام التشريق يسن في البئر
 عندنا وهو ان يبل الجمر الاول التي تلي مسجد الحيف في الوسط ثم جرة العقيق ويحتمل ان يقف عقب يومه الاول عند ما مستقبل القبلة وانما طويلا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقف لك عند الثانية ولا يقف عند الثالثة ثبت صحة ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل هذا في كل يوم من الايام الثلاثة
 والله اعلم ويحتمل رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا وبه قال جمهور العلماء وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قد مرنا في اختلاف
 قول مالك في ذلك واجمعوا على انه لو ترك هذا الوقت للماء فلا شيء عليه الا ما حكى عن الثوري انه قال يطعم شيئا او يمرق **باب**
 ان حصا الجمار سبع **قوله** الاستحباب اي الاستحباب بالاجماع **قوله** الاستحباب بالاجماع **قوله** الاستحباب بالاجماع **قوله** الاستحباب بالاجماع
 في بحث الاستحباب انه سنة وفي الباقى بالسبعة **قوله** وري الحجرة ثور **قوله** وكلها واجبة وكذا السعي بين الصفا والمروة **قوله** والطواف ثور
 كلها فرائض عند الجمهور وعندنا اربعة اشواط فرض والباقي واجب **قوله** فليجتر ثور **قوله** قال القاري ان الظاهر ان المراد بالاستحباب هو التجر فان
 يكون بوضع العود على جرة النار فيرتفع التكرار وهو اولى من قول القاصي عياض وبعده الطيب ان المراد بالاول الفعل وبالثاني عدم الاجتهاد
 قال السدي؟ يحتمل عندي في وجه التكرار ان يحمل الاستحباب في هذا الحديث في احكام المصنعين على الاستحباب وفي الموضع الآخر على التجر كغيره
 المبيت ونحوه والله تعالى اعلم **باب** تفصيل الحق على التقصير وجواز التقصير **قوله** مرة او مرتين الخ الثالثة فيه من الليث ولا
 فاكثر هو من قول لما رواه مالك كما ساقى بعد قوله قالوا والمقصرين الخ قال الحافظ لراقت في شيء من الطرق على الذي تولى المسائل في ذلك بعد البحث
 الشدي ولما رواه في قوله والمقصرين معطوفة على شيء مما تقدم ذكره قل وارحم المقصرين وهو يحتمل العطف التلقيني كقوله تعالى قال ابي جابر
 للناس لئلا ياتوا قال ومن ذريتي **قوله** قال والمقصرين الخ فيه اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تداخل بينهما السكوت بلا عذر **قوله** اخبرنا
 ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن سفیان عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن تميم بن ميار الخ قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد مرنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ان
 ابراهيم بن سفیان صاحب مسطوراته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثا موضع اولها في كتاب الحج وهذا موضعه وقد سبق التنبيه على قوله

باب تفصيل الحق على التقصير
 وجواز التقصير

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للخلق ثلاثاً وللنفس من مرة ولم يقل كعب حجة الوداع وحل ثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري وحل ثنا قتيبة حدثنا حاتم بن عيسى بن سعيد كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع بن
 ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحل ثنا يحيى بن يحيى خبرنا حفص بن غياث عن هشام بن محمد
 ابن سيرين عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحل ثنا يحيى بن يحيى خبرنا حفص بن غياث عن هشام بن محمد
 ليس على النساء خلق وانما على النساء التقصير والترمذي من حديث علي بن ابي طالب ان خلق المرأة رأسها وقال جهور الشافعية لو خلقت اجزاها وبكره وقال
 القاضي ابو الطيب حين لا يجوز والله اعلم ام قلت وفي الدنيا المختار وحلقها كحل افضل ام - قال ابن عابدين رمى هو سنون وهذا في حلق الرجل
 وبكره المرأة لانه مثله في حقه كحلق الرجل لحية واشار الى انه لو اقصم على خلق الرية جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
 حلق جميع الرأس او تقصير جميعه كافي شهر اللباب ام - وقال الشيخ كمال الدين بن الساجور رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق كما ان مقتضى الدليل في الحلق
 وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي ادين الله به والله سبحانه وتعالى اعلم ام - وفي الحديث ايضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع ربه تكرار
 الدعاء لمن فعل المباح من الامرين الخيرة فيها والتنبيه بالتركاء على الرحمان وطلب الدعاء لمن فعل المحذور وان كان مروجاً - **قول** سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا لم يسمع فيما سوى هذه الطريق من احاديث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر
 او في حجة الوداع قالوا والمقتضى في شيء من طرق حديث ابي هريرة الماصي التصريح بالموضع ولا التصريح بسماعه ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع
 لقطنا بانه كان في حجة الوداع لانه شهد الحديبية وقد وقع تعيين الحديبية من حديث جابر بن عبد الله في حجة الوداع في كتاب الشان له ومن طريق
 الطبراني في الاوسط ومن حديث المسويين محرمه عند محمد بن اسحق في المغازي ومن حديث ابي سعيد عند احمد بن ابي شيبة والطبراني في المعجم
 ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لاهل الحديبية للحقائين ثلاثاً وللمفسرين مرة ومن حديث ابن عباس عند احمد بن ماجه
 وغيرهما وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابي هريرة السولي عند احمد بن ابي شيبة ومن حديث احمد بن محمد السولي عند مسعودي ومن حديث قارب بن
 الاسود الثقفي عند احمد بن ابي شيبة ومن حديث ارملة عند الحرث بن ابي سامة ومن حديث ابن عرقال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 وانا من اصحابه وقصر بعضهم فقال للمهر ارجع الخلقين الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بن ابن عمر الاحاديث
 التي فيها تعيين حجة الوداع اكثر عدد الا أنهم خمسة من الذين سبوا الحديبية لاهل الحديبية واحم اساذلان بعضهما في الصحابة في الحديبية
 فليس شيء منها في واحد منها قال التوري ولا يبعد ان يكون في ذلك وقع في الموضوعين وقال عياض كان في الموضوعين وكذا قال ابن دقيق العيد انه
 الاقرب وقال الحافظ بل هو المتعين لظواهر الروايات بذلك في الموضوعين وكلها صحيحة وان كان بعضها اعم واكثر فلا يقتضي طرح غيرهما
 الجمع بالتدقيق ان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديبية كان بسبب خوف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من المخزن
 لكونهم منعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك في الوصول اليه بالقتال فثما لقب النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قرشياً
 على ان يرجع من العار المقبل فلما امرهم بالاحلال من العرة توقروا فاشارت ام سلمة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم واخبرها بتوقفهم وخوف
 ملهم من التوقف ان يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم فقالت اخرين ولا تكلموا احد منهم وادع الحلاق ليحلق لك فافهم يقولون ففعل فنتبعوا فحلقوا
 فحلق بعض وقصر بعض في رواية الطبراني وابن سعد الحديث ابي سعيد ان الصحابة حلقوا يوم الحديبية الا عثمان وابا فتادة ففصلوا ولم يحلقا
 قال الجلال البلقيني فيحتمل انهما اللذان قالوا والمقصود فكان من ياد الى الحلق اسرع الى امثال الامر من انقص على التقصير وقد وقع التصريح
 بهذا السبب في حديث ابن عباس فان في آخره عند ابن ماجه وغيره انه قالوا يا رسول الله ما بال المحققين ظاهرت لهما بالترجم اي ذكرته ثلاث مرات
 قال لا تخف لم يشكوا في ان ما فعلت احسن مما قام في انفسهم واما السبب في تكرار الدعاء للخلق في حجة الوداع فقال الحافظ الاول ما قاله الخطابي
 وغيره ان عادة العرب انما كانت تحب توفير الشعور والذين بها وكان الحلق فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشوق ومن زكى الاعاجم فذلك
 كرهوا الحلق واقصروا على التقصير انتهى - **باب** بيان ان السنة يوم النحران يرمى فيه ثوب يحلق والابتداء في الحلق بالحجاب
 الايمن عن رأس المخلوق **قوله** فأتى الجمره الم فيه انه يجب اذا قدم منى ان لا يجرع على شيء قبل الرمي بل يأتي بالجمرة واكتبها كما هو في بعضها
 يذهب فينزل حيث شاء من منى **قوله** ثم قال للحلاق خذ الخ قال بالتوري واختلوا في اسم الحلق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
 وقيل هو خراش بن أمية وهو معجيتان ام والصحيح ان خراشاً كان الحلق بالحديبية والله اعلم كذا في الفهم وله قصة في ذلك فاستد احمد كما ذكرها
 في المواهب **قوله** واشار الى جانبه الايمن الخ قال التوري فيه استحباب ابتداء بالشق الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة

باب بيان ان السنة يوم النحران يرمى فيه ثوب يحلق والابتداء في الحلق بالحجاب الايمن من رأس المخلوق

باب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الذم وعلى المديح تقديم الطعن عليها

الاثنين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن نمير وابو كريب قالوا حل ثنا حفص بن غياث عن هشام بهذا الاسناد اما ابوبكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشارسيد الى جانب الايسن هكذا فقسم شعرة بين من يليه قال ثم اشار الى الحلاق والى جانب الايسر فحلقة فاعطاه امر سليم واماني رواية ابى كريب قال فبدا بالشق الايسن فوزعه الشعرة والشعرين بين الناس ثم قال بالايسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابوطحمة فذعه الى ابى طحمة وحل ثنا محمد بن مثنى قال حل ثنا علي بن حدثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جرة العقبة ثم انصرف الى البدن فخرها وانحاجا حابس و قال بيده عز راسه فخلق شقه الايمن فقسمه فيمن يليه ثم قال اخلق الشق الآخر فقال ابن ابوطحمة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنبل ثنا سفيان قال سمعت هشام بن حسان يخبر عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجرة ونحر نسكه وخلق ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال اخلق فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقت قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قالوا (اي الحنيفة) يندب العبادة بين الحائق لا المحاق الا ان يصحح بين يفيدي الكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشارس الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب ام - واقول بوافقه ما في الملتقط من الامم حلقت رأسي فخطأت في الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدا بالايمن فلما اردت ان اذهب قال دفن شعرك فوجبت فدفنته ام - (وهو) اي فهذا يقيد رجوع الامام الى قول المحجم ولذا قال في الملباب هو المختار قال شارحه كما في منكر ابن العجمي البحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخير وان دفعها هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السرخسي عند الشافعي يبدا بيمين الحلاق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولرغمه الى احد الستة اولى وقد صح بدلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعد كلامه وقد اخذ الامم بقول المحجم ولو يكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه ام ملخصا ومثله في المعارج غاية البليان قوله ثم جعل يعطيه الناس الخ وفي رواية للبخاري كان ابوطحمة اول من اخذ من شعرة قال الحافظ هو ابوطحمة الانصاري زوج امر سليم والمدة انس وقد اخرج ابو عوانة في صحيحه هذا الخبر من طريق سعيد بن سليمان ابن ماسقة عن محمد بن عبد الرحيم عند البخاري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فخلق رأسه ودفع الى ابى طحمة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فامر ان يقمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى بالحجرة ونحر نسكه ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعرة والشعرين واعطى الايسر امر سليم وفي لفظ ابوطحمة ولا ينافي في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول ابوطحمة كلا من الشقين فلما الايمن فوزعه ابوطحمة بأمره واما الايسر فاعطاه لامر سليم بوجهه بأمره صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احملي في روايته لتجعله في طيبها وعلى هذا فالصحيح في قوله يقمه في رواية ابى عوانة يعرف على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرك ادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه الموازنة بين الاصحاب في العطية والمهديتا قول فيه ان الموازنة لا تستلزم مساواة وفيه تنفيل من يتولى الترقية على غيره ام - قال المزني وفيه انما قسمه في اصحابه ليكون تركه باقية بينهم كونه لهم وكان ذلك المقتضاب الاجل وخصر ابوطحمة بالقسمه اتفاقا الى هذا الموضع لانه هو الذي حضره ولعله وبني فيه اللابن قوله فوزعه الشعرة والشعرين الخ قال لا يفي ذكر الشعرة والشعرين يدل على كثرة المحاضرين وفيه التبرك باثنا الصالحين قوله ها هنا ابوطحمة الخ استقيم قوله الى البدن الخ بعضهم فسكون بدنة ياب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الذم وعلى المديح تقديم الطعن عليها حلها قوله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الخ قال الحافظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن محمد بن جعفر واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزمري هذه عن عيسى عن الاصبغ بن منبه عن الزمري وغايتان بعضهم ذكر ما لو تكرموا الاخر واجتمع من مروي عنه روايتان بن عباس ان ذلك كان يوم الخوارج بالموال وهو على رحلته في طيعة الحجرة قوله فجاء رجل الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وسأبأت انهم كانوا جماعة لكن في حديث سامة ابن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم - قوله لم اشعر الخ اي لم افطن يقال شعر بالشئ شعورا

فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لما شعر

اذا فطنت له وقيل الشعور والعلو ولم يفهم في هذه الآية متعلق الشعور وقد بينه يونس عند مسطور لفظه لما شعر ان الرمي قبل الخمر فخرجت قبل ان ارمي وقال خر لما شعر ان الخمر قبل الحلق فخرجت قبل ان اخرج وفي رواية ابن جريح كنت احسب ان كلنا قبل كلنا وقد بين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح واشباه ذلك وتوقع في رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسطور فخرجت قبل ان ارمي وقال اخر افضت الى البيت قبل ان ارمي وفي حديث معمر بن احمد زيادة الحلق قبل الرمي ايضاً كما حصل ما في حديث عبد الله بن عمر السؤالي عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والخمر قبل الرمي والافاضة قبل الرمي والاوليان في حديث ابن عباس ايضاً وعند الدارقطني من حديث ابن عباس ايضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث ابن سبيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن عبد الله السؤالي عن الافاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والافاضة معاً قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علمته الطحاوي ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عند ابى داود والسؤال عن السعي قبل الطواف، وادعى الحافظ ابن القيم ان هذا الاخير غير محفوظ كما نقله عنه في بذل الجهد ولم يبين وجهه ولما رواه لاحد غيره وتضمن الحافظ في تأويله فقال واما ما وقع في حديث اسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم شرطاً طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى قبل الطواف أي طواف الكركن ولم يقل بظاهر حديث اسامة الا بعد وعطاء فقال لا لولم يطق للقدوم ولا غيره وقد مر السعي قبل طواف الافاضة بمجاهد اخرج عبد المولى عن ابن جريح عنه، ام - قلت ولا اشكال فيه عند اصحابنا فانهم يحولون كسائر احاديث الباب على نفى الحرج بخلاف الاثر لعذر الجمل كما سيأتي وكيف يصح تأويل الحافظ جميعاً ان السعي بين القدوم والافاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الابواب السابقة فكيف يتوعد رجل في صحة فعل شارك فيه سائر فداؤه والله علم قوله اذبح ولا حرج الخ اعلان وظالفة يوم الخراب لبعة اشياء بالاتفاق وهي حجرة العقبة ثم خر الهدى اذبحه ثم الحلق او التقصير ثم طواف الافاضة وفي حديث انس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي من فأتى الجمر فوثقها ثم اتي ما نزل منى فخر وقال للحاق خذ ولا يني داود بن ثور ثم خر حلق وقلا جميع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب الا ابن جهم لما لم يكن استثنى لقارن فقال لا يحل حتى يطوف كأنه لاحظ انه في محل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (وزاد في ذلك ابن دقيق العيد) واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجمعوا على اجزاء في ذلك كما قاله ابن تدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع فذكر اصحابنا الحنفية ما حاصله ان الطواف لا يجب بترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بالري ثم الحلق فقط فلو حلق المفرد او غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والمتمم دون المفرد قبل الذبح او ذبحاً قبل الرمي فعليه دم ايضاً ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لتترك السنة وهذا كله عند ابى حنيفة، وقال الاوزاعي ان افاض قبل الرمي اهرق دمًا وقال مالك في الحلق قبل الرمي القدية لا لقائه التفت قبل شيء من التحلل وفي تقديم الافاضة على الرمي الدم، نقله الترمذي في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه اعادة الطواف فان توجهه الى بلد بلا اعادة رجب عليه دم، ووفق احوال بين العامة والناسي او الجاهل كما سيأتي وروى عن ابن عباس كما سيأتي ان من قد مر شيئاً على ثمن فعليه دم ورويه قال سيد بن جابر وقادة والمحسن والفتح وذهب الشافعي وصاحبنا الى حنيفة وجوب السلت والعلم له وفقهوا اصحاب الحديث الى عدم وجوب الترتيب بين الطواف المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للسائلين ولا حرج اي لا يتيق عليك فهو ظاهر في دفع الاثر والقدية معاً لانهم الضيق يشملها ووجوب القدية يحتاج الى دليل ولو كان واجباً لم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيره وقال القليوبي لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج الا وقد اجزأ الفعل اذ لو لم يجز له الامر بالاعادة لان الجمل والنسيان لا يضيعان عن امر الحاكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يتركه جاهلاً او ناسياً لكن يجب عليه الاعادة والعجب من يجعل قوله ولا حرج على نفى الاثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجباً يجب بتركه دم فليكن في الجميع ولا فاما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج واما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حجتكم قال فمن حلق قبل الذبح اهرق دمًا عنه رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح فقد اجاب بان المراد ببلوغ حمله وصوله الى الموضع الذي يحل فيه فيه وقد حصل وانما يتم ما اراد ان لو قال ولا تحلقوا حتى تقصروا، كما قال الحافظ في الفتح واجاب الشيخ ابن المهيمن عن حديث الباب ان نفى الحرج يتحقق بنفي الاثر والنساء فيعمل عليه دون نفى الجزاء فان في قول القائل لما شعر ففعلت ما يفيد انه ظهر له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذلك قد مر عندنا وعلى قوله

انما العلم في رجب بالترتيب بين طوافي يوم النحر

ولا لم يسأل اولي عتيدته لكن قد يقال يحتمل ان الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ان ذلك الترتيب متعين
فقدّم ذلك الاعتقاد وسأل عما يلزمه به فيبين عليه الصلوة والسلام في الجواب عدم تقيته عليه بنفي الحجرج وان ذلك الترتيب مسنون لا واجب الحق
انه يحتمل ان يكون كذلك وان يكون الذي ظهر له كان هو الواقع الا انه عليه السلام عذرهم الجهل وامرهم ان يتحلوا منا سكرهم وانما عذرهم بالجهل كان
الحال كان اذ قاله في ابتدائه واذا احتل كلامه فالاختيار اعتبارا والتعيين والاخذ به واجب في مقام الاحتياط فيتم الوجه الى حقيقة امره
قد خرج الطحاوي عن ابن سريج المحدث ما قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجمهرين من رجل حلق قبل ان يرى قال لا حرج ومن رجل فبحر
قبل ان يرى قال لا حرج ثم قال عباد الله وصنع الله من وجلة الضيق والحرج وتعلموا منا سكرنا فها من دينكم قال الطحاوي رحمه الله افلا ترى انه امرهم
يتعلموا منا سكرهم ولا يحرموا الا يحسنوا فدل ذلك ان الحرج والضيق والحرج وتعلموا منا سكرنا فها من دينكم قال الطحاوي رحمه الله افلا ترى انه امرهم
ابن شريك الذي قد كثرت فيما تقدم من هذا الباب ما يدل على هذا المعنى ايضا احد ثمانية من رزوق قال ثمانية وهب سعيد بن عامر قال ثمانية شعبة عن زياد
ابن علاقة عن اسامة بن شريك ان الاعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخيه شيئا مظلوما فاذ لك الذي حرم وهلك افلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله
ان الله عز وجل قد نفع الحرج عن عبادة الامن اقترض من اخيه شيئا مظلوما فاذ لك الذي حرم وهلك افلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام انما كانا اعرابا لا علم لهم بمنا سكرنا فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا حرج على الاباحة منه لجهل التقديري ذلك والتأخير فيما
قد سوا من ذلك واخروا ثم قال لهم ما ذكر ابراهيم بن مهاجر عن جابر بن عبد الله بن جابر عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجة او غيره فليهرق لذلك دما حدثنا
قال ثمانية بن يحيى قال ثمانية ابراهيم بن مهاجر عن جابر بن عبد الله بن جابر عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجة او غيره فليهرق لذلك دما حدثنا
نصر بن مزروق قال ثمانية الخصيب قال ثمانية وهيب بن ايوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس مثله فبهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه
او آخره دما وهو احد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل يرشد عن شيء قدم ولا آخر من امر الحج الا قال لا حرج فليكن معنى ذلك عنده معنى
الاباحة في تقديم ما قدمه ولا في تأخيرها آخر ما ذكرنا اذ كان يوجب في ذلك دما ولكن كان معنى ذلك عندنا على ان الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله
عليه وسلم كان على الجهل منهم بالحكمة كيف وقع ذلك من جهلهم فاما في المتأخرات فليعلموا منا سكرهم قال ثمانية بن جابر عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجة او غيره فليهرق لذلك دما
اسامة بن شريك ان الله عز وجل قد نفع الحرج عن عبادة الامن اقترض من اخيه شيئا مظلوما وفي بعض الروايات كما في قوله من اقترض من حرج رجل مسلما لانه عدان
الحرج المنفعة في الحديث ليس معنى الفدية ونحوها بل هو معنى نفي الاثم والفساد كما قال ابن الهيثم في قوله قال الله عز وجل ان الله عز وجل قد نفع الحرج عن عبادة الامن
وجوب تقديم الذم على الحق بقوله ولا تخلفوا وروى سكر حتى يبلغ الله الذي تحمله معهم ثم يلا احاديث الصحة فقد مضى في حديث جابر بن عبد الله بن جابر عن ابن عباس
محلة وفي حديث حنيفة بن ابي نابت راسي قد كنت هدي فلا احل حتى نخرجوا من جمع الحديثين ان بلغ الهدي محلة انما اريد به نخوة لا مجرد وصوله
الى مكان الحبل كما زعمه الحافظ فتم ما قاله النخعي وكنذا ابو حنيفة ومن وافقه ان الحق مرتب على الذم وجوبا اذ كان نفس الذم واجبا كما في
القارن والمتنع دون المنع وهذا الترتيب كالضريح في قوله عز وجل ويكن كسر واسم الله في آياته متعلوكة على ما ذكره قهقر من بحرته الا انما فكروا
صحتها واظهرها الباش القدرين في قوله تعالى انهم ولهم وليهم في قوله تعالى انهم ولهم وليهم في قوله تعالى انهم ولهم وليهم في قوله تعالى انهم ولهم وليهم
عن الذم وظهر الآيات ان طواف الزيارة ينبغي ان يكون بعد قضاء ما التفت لنا آخره في الذكر فيبذل ايمان الله به وهو الايق يشان الدخيل على الملوك
كما تبه عليه الشجر وفي الله الذي روى عنه الله تعالى واما الرمي فلو جرت تقديم الذم عليه يلزم قلب الموضوع وذلك لان الرمي قد شرع تد كالأمر في ابراهيم
عليه الصلوة والسلام حين أمر بذهبه ولان فاعترض له الشيطان عند الجمرة فرماه بسبع حصيات فوافقه على الذم بعد طرح الشيطان واخلط التوهم
الله سبحانه وتعالى كما ورد في حديث ابن الطفيل عن ابن عباس ولفظه ثم ذهب به اى بأبراهيم جبريل الزجوة العقبه فعرض له الشيطان قوله بسبع
حصيات حتى ذهب ثم عرض له عند الجمرة الوسط فرماه بسبع حصيات وثلاثة الجبين وعنه اسمعيل قميص ابيض فقال يا بابت انه ليس لي ثوب
تكفنتي فيه غيره فاخضعه حتى تكفنتي فيه فعالج به ليخلعه فتدوى من خلفه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالتقت ابراهيم فاذا هو بكيش ابيض اقرو
اعين ربه احمد الطبراني في الكبير قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي كذا المعال نزل جبريل على ابراهيم فرأه به فصله عن الظهور المغربي
والعشاء والصبح ثم غلبه من معنى الى عروة فصلى به الصلواتين الظهر والعصر ثم رقت به حتى غابت الشمس ثم وقع به حتى اتى المزدلفة فنزل بها
فبات فصل الصبح كما عجل ما يصله احد من المسلمين ثم وقع به كما بطأ ما يصله احد من المسلمين ثم افاض به حتى اتى الجحيم فرأها ثم ذبح وحلق ثم افاض
البيت فطاف به ثم رجع به الى منى فاقام فيها تلك الايام ثم اوحى الله الى محمدا ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا (ذهب عن ابن عمر) مرفوعا وموقوفا وقاد
المحفوظ الموقوف ام قلت لكنه فوحم المرفوع وقد اتبع محمد صلى الله عليه وسلم ملة ابراهيم كما امر الله فادى لنا سكر حبا ما كان ابراهيم اذ هادنا

فخرجت قبل ان ارى فقال ارم ولا حريم قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قد مر ولا آخر الا قال فعل ولا حريم
وحل شئ حرمه بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة التميمي انه سمع عبد الله بن عمر
للسليلين خذ واعني مناسكهم وقال تفوا على مشاعركم فانكروا على ما رث من اربابكم ابراهيم كما قال الله تعالى ولله ايتكم ابراهيم وهذا كله يدل على
وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرمي والذبح والحلق والطواف بالصلاة عن وكالة هذه
الاداء على الوجوب صدق قولي وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج من الزمان بالاجزاء عن المكان كما اشار اليه ابن الهيثم في
مطالبيته هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من رواية الجيرة بسبع حصيات الحجرة التي عند العقبة ثم انصرفت فخره يد ثم حلق فقد حل ما حرم عليه
من شأن الحج رواه الزوارق في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس برفة فبره عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغلاة ان شاء الله تعالى
قد نعمت من جمع فمن رجا الجيرة القصوى التي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرفت فخره يد ان كان له شوط او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج
الاطيبا ونساء ولا عين احل طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) واما حديث اقل ولا حريم الدال بظاهره على ان الترتيب غير راعى فقد نقل
الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قررنا القوله بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرمي والحلق والطواف وكلها احصايت
صريح في نفى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الافعال ولو اجل الى ان مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة ومما شاع
ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نفقة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبيتته صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها فقيه انه
قد ترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على القواعد العامة المعروفة من الشرع ونجسب ان فيها غنية عن بيان المسئلة في ذلك الوقت يخصه
ونظيره على ما ذكرنا في الجاهلية في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن فاطمة عن اسماء بنت ابى بكر قالت افطنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم نحر
ثم طلعت الشمس قيل له شام فأمروا بالقضاه قال بن من قضاه وقال معمر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان حرمه بالقضاه
محول لانه استند فيه الى دليل آخر واما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا نفيه فالقضاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامامة ولكن
لحديثه صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولوبيته نقل الدنيا وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حريم في حديث الباب
يحتل ان يراد به نفى الاثر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا فهو لكون الجمل عذرا مقبولا في حقهم هذا والله اعلم
عند البيهقي في صحيحه الاحكام الشرعية وقد مر المحدث فلم يبق حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهم خاصة واما الحكم العمومي فقد يقال
عليه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يبق النبي صلى الله عليه وسلم الحج الا وقد اجزا الفعل ولو لم يجزئ الامر بالاجزاء
الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخليط بين الامرين فان الافعال التي اقامها من الحلق والرمي وغيرها قد اجزأتها واعتد بها الشرع وبرق فتمت من تلك
الواجبات فكيف يؤمر بأعادتها نعم فانه واجبا آخر مستقل وهو الترتيب بين هذه الافعال المتوفاة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف
لصحة المستحق ولكن سوء الترتيب بينهما كائنا جناية مستقلة توجب الفدية الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم على من حلق قبل حذته
من ضرورة (مر من اودى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وقع الحلق قبل حذته من غير ضرورة فربما يد هذا بقول ابن عباس للذي
دعا الطاهري وابن ابوشيبه ولقطة من قدم شيئا من حجه او اخره فله هرق ومما في سنده ابراهيم بن مهاجر مضعف واخرجه الطاهري بطريق آخر
ليس ذلك المضطرب حاشا بن مروق حدثنا انخسب حديثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله قال فهذا ابن عباس احد من
عنه عليه السلام فعل ولا حريم لم يكن ذلك عنده على الاباحة بل على ان الذي فعله كالمجمل بالحكم فعدله واهمهم ان يتعدوا مناسكهم فقلت
وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقة غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمكي في هذا الاسناد انه صحيح
على شرط مسلم واما ما ذكره الشيخ محمد عابد السندي في المواهب اللطيفة ان ابني هقي اخبر عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
من قدم من نسكه شيئا واثرا فلا شئ عليه وقال هذا مرفوع مقلد على موقوفه ام فاشئ فيه يزيد على حديثه المرفوع الذي سياتي
في الباب بلا خلاف ولا حريم فقوله فلا شئ عليه ايضا عمل على ما سلمنا عليه قوله لا حريم اي لا شئ عليه من الاثر واعادة فعله على غير الترتيب
نعم ليس في رواية البيهقي قصص بصدور هذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكن لا ريب فيه
كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شئ عليه في ترك الترتيب عذرا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ ياثب تركه والظاهر عندنا
والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الروايات ورواه بالحقن ومع ذلك لم يفتقر باسناده حتى انظر فكيف هو
فانه سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال قوله ارم ولا حريم الحج قال عياض ليس امرا بالاجادة وانما هو واجبة فاما فعله لانه سال عن امر

ابن العاص يقول وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول المقاتل منهم يا رسول الله اني
 لم اكن اشعر ان الرمي قبل الخوف فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فامروا حرج قال فطفق آخر يقول اني لما شعر
 ان الخوف قبل الخلق فخلقت قبل ان اخوف يقول آخر ولا حرج قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض
 الامور قبل بعض اشبهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا ذلك لا حرج وحل ثنا حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا
 ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى آخره وحل ثنا علي بن خنيس مر اخبرنا عيسى عن ابن جريح قال
 سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بيثا هو خطيب يوم الغر
 فقام اليه رجل فقال ما كنت احب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاءه آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا
 قبل كذا وكذا لهؤلاء الثلث قال لا حرج وحل ثنا عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر وحديث سعيد بن يحيى الحموي
 حدثني ابي جهم عن ابن جريح هذا الاسناد اما رواه ابن بكر فكر واية عيسى الا قوله لهؤلاء الثلث فانه لم يذكر لك واما يحيى الحموي
 ففي روايته خلقت قبل ان اخبرني قبل ان ارمي اشباه ذلك وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال
 فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وحل ثنا ابن ابي عمر وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقه ينفخ فجاهه رجل يعض حديث ابن عيينة وحل ثنا محمد بن عبد الله بن
 قهزاذ حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجحمة فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان
 ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي قال
 ارم ولا حرج قال فما رأيته سئل يومئذ عن شيء الا قالوا فاعلموا ولا حرج وحل ثنا محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب حدثنا
 عبد الله بن طائوس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير
 فقال لا حرج وحل ثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ان قال الحافظ اجمعه ويقوله في رواية مالك لما شعر بان الرخصة تختص بنفسه او جهل لا بمن تعبد قال حيا
 المنة قال لا حرج من احل ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لما شعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان
 واجبا لما سقط بالسهموا للترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احمد قولي وجهه
 ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله خذوا مني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم او قعوده تأخيره قد تزلت بقول السائل
 لما شعر فبنتها الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العدم على اصل وجوب الاتيك في الحج وايضا فالحكم اذا ثبت على وصف يمكن ان يكون معتبرا بالحيز
 اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم المتأخذ وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه باحق العدم به اذ لا يساوي اما التمسك بقول
 الراوي فاسئل عن شيء الم فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعى فاجابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة
 الى حال السائل لا ليدل على احد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العدم والله اعلم - ام - قلت وهذا التقرير بكلمة لا يتخالف الحنفية فانه
 قائلون بعدم الفرق بين العابد وبين الناسى والجاهل من حيث وجوب الفدية واما من حيث نفى الاثم فمما تاملت بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى
 الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق وانما الخلاف في اعادة نفى الفدية معه فلا اكثر قال في المحرر الم بعض اقتصر على نفى الاثم فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العابد وغيره فان العابد اذا ترك الترتيب لو اذبح الفدية قال بالاحكام ابن عابدين ثم ناقلا عن شرح
 اللباب للقدري وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عاكلا يأتى ولا تخرجه الفدية والعزم عليها من كونه مأميما قال
 النووي وبما انكسب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا اذى متوها انه بالزام الفداء تخلص من زوال المعصية وذلك خطأ أعبر به وحل
 فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف الله وزنته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول انا اشرب الخمر واذ
 والحديث يهين ومن فعل شيئا ما يحكم بغيره فقلنا حجة من ان يكون مبرورا ام قوله لهؤلاء الثلث الم اى المخلق والنحر والرمي والظواهر ان
 الاشارة المذكورة من ابن جريح وقيل اخرى الشبان من روايت مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيه مفسر كالتقدم كذا في الفهرست قوله فقال لا حرج الم زاد اليه هو

باب استحباب طواف الاضحية يوم النحر

بالحصىة قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعد ذلك حلتنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريباً لأحد ثنا
عبد الله بن غير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت نزلوا لا يطعم ليس بسنة إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن كان اسمهم
الخروج إذا خرج حلتنا أبو بكر بن أبي شيبة حلتنا حفص بن غياث ح وحديثه أبو الروم ح حلتنا حماد يعني ابن زيد ح و
حلتنا أبو كامل ح حلتنا يزيد بن زريع ح حلتنا جليل الجهم ح حلتنا هشام عن هشام بهذا الأسناد مثله وحلتنا عبد بن حميد ح حلتنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر بن الزهرى عن سالم بن أبي بكر وعمر بن عمر قالوا نزلوا لا يطعم قال الزهرى وأخبرني عمرو عن عائشة أنها لم تكن تفعل
ذلك وقالت إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان منكرًا اسمهم الخروج وحلتنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو حنيفة بن إبراهيم
وابن أبي عمير ح حلتنا عبد الله بن عطاء عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس قال ليس بالتحصيب شيء إنما هو نزل
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلتنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعًا عن ابن عيينة قال زهير
حدثنا سفيان بن عيينة عن صالح بن كيسان عن سليمان بن يسار قال قال أبو رافع لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل
الابطح حين خرج من منى لكنني حدثت فضربت قبته فجاؤ فنزل قال أبو بكر بن رواحة صالح قال سمعت سليمان بن يسار وفي رواية قتيبة
خرج من مكة ولكن حدثت وضربت قبته فجاؤ فنزل وجهه المختار ما أخرجه الجماعة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله إن نزل غدا في حجتك فقال
هل ترك لنا عقيل من نزلنا قال نعم نازلون غدا بخيفت بني كنانة حيث تقامت قريش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نخرج من نازلون غدا بخيفت بني كنانة حيث تقام على الكفر وذلك أن قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم
بفالمطلب أن لا يتكلموا بكلام يوجب حقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني كنانة المحصب، أم قُتبت بهذا أنه نواه قصدًا ليرى لطيفة صنع
الله به ولينكر فيه نعمه سبحانه عليه عند مقايستهم نزوله به لأن إلى حاله قبل ذلك أنه حال انحصار من الكفار فأتى الله تعالى وهذا امر يرجع
إلى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلاة والسلام من النصر والانتصار على أقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع التي الذي دعا الله تعالى إليه
عبادة لينتفعوا به في دنياهم ومآلهم لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته لا نعم مظاهر المقصود من ذلك المؤيد وكل واحد منهم جدير بتفكرها والتفكر
التام عليها لأنه عليه إيمان فكان سنة في حقه كان معنى العبادة في ذلك تحقيق في حقه أيضًا ومن هذا حاسب الخلفاء الراشدين، كذا في شرح المشكوك
للقاري ر **قوله** بالحصىة الخ بفهم الحاء واسكان الصاد وهو المحصب **قوله** ليس بسنة الخ أي قصدة أو من سنن الحج فحق أنه ليس من السنن
الذي يلزم فعله قاله ابن المنذر قد نقل الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك **قوله** اسم الخروج الخ أي أسهل لتوجهه إلى
المدنية ليستوى في ذلك الباطن والمعتدل ويكون مبيتهم وقيلهم في السحر وحيلهم إلى المدنية وقال الطبري لأنه كان يترك فيه ثقله متاعه
أي كان نزوله بالباطن ليرك ثقله ومتاعه هناك ويدخل مكة فيكون خروجه منها إلى المدنية أسهل قال القاري وفيه أنه لا ينافيه قصد النزول
به للمعنى الذي ذكره ابن الأثير **قوله** إذا خرج الخ أي إذا أراد الخروج إلى المدنية، **قوله** ليس بالتحصيب شيء الخ أي من أمر المناسك الذي لا يثم
فعله وخالفه في ذلك ابن عمر فكان يراه سنة وليست له بأمر الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر كانوا يزلون به **قوله** قال أبو رافع الخ مرسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسمه أسلم في أشهر الأقال العشرة **قوله** فضربت قبته الخ أي خيمته توقيفًا من الله تعالى قال أبو بكر بن محمد أنه لم يسمع قوله نزل
عند أن شام الله تعالى خيفت بني كنانة لأنه في قول الأمر بالنزول فيه **قوله** فجاؤ فنزل الخ قال الحافظ لكن لما نزل صلى الله عليه وسلم كان النزول فيه
مستحبًا أتباعه لتقريبه على ذلك وقد فعله الخلفاء بعد كما تقدم ثم قال فالحاصل أنه من سنة كعائشة وابن عباس أراها أنه ليس من المناسك
فلا يلزم تركه شيء ومن انتبه كان عمر إذا دخله في عمر التأسى بأقواله صلى الله عليه وسلم كالأنزاع بذلك وتحت أن يصلح بالظهور والعصر والمغرب والعشاء
ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهم أمرهم في ذلك للمختار وإذا نزل مكة نزل استنًا ولو ساعة بالحصص، أم - فتال
ابن عابد بن رم قوله ولو ساعة يقف فيه على راحلته يدعى كيصلي في الأصل السنة وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلح فيه الظهور والعصر والمغرب
والعشاء وهيجة كيدخل مكة (حجر) وفي شرح النفاية للقاري ولا ظهور أن يقال أنه سنة كفاية لأن ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعه ثم ينبغي
لأمر الحج وكذا غيرهم أن يزلوا فيه ولو ساعة أظهارًا للطاعة، أم - وفي المدة أنه استحب مالك لمن يقتدى أن لا يدع النزول به وسمع من لا يقتدى
به في تركه وكان يقتضيه سراً وفي العلانية يفتي بجميع الناس **قوله** قال أبو بكر بن رواحة صالح الخ قال النوى كذا هو في معظم النسخ ومعناه أن الرأية
الأولى وهي رواية قتيبة وزهير قالوا فيها عن ابن عيينة عن صالح بن كيسان وأما رواية أبي بكر فبها عن ابن عيينة عن صالح قال سمعت سليمان
هذه الرواية أكمل من رواية عن لأن السامع يحجب به بالإجماع وفي العتقة خلاف ضعيفة أن كان قالها غيره لم يسلم قد سمعت المسئلة ووقع في بعض

قال عن ابي ابراهيم وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم حل شئ حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نزل ان شكركم الله غدا يجيء بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وحل شئ زهير بن حرب حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ثني الاوزاعي حدثني الزهري حدثني ابو سلمة حدثنا ابو هريرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمكة نحن نازلون غدا يجيء بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة حالف على بني هاشم بن المطلب ان لا يتأخروا ولا يأتوا يهودهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابو بكر في رواية صالح في رواية عن صالح قال سمعت سليمان والصواب الرواية الاولى وكذا نقلها القاضي عن روايتي الجهمود وقال في الصواب قوله وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتح الشام والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه ومنه قوله تعالى وتخيّل أنّك لكثر قوله ان شاء الله ان هو لم يسبيل التبرك والاستئصال لاية قوله بجيت بني كنانة ان الخيف بفتح الخاء ما اخذ عن غلظ الجبل وانفتح عن مسيل الله قوله حيث تقاسموا ان يفتح قريشا قوله على الكفر ان لا يتأخروا ولا يأتوا يهودهم ولا يؤخروا يهودهم في الشعب كما ساق تفصيله، قيل انما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزل في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكروا الله تعالى علما انهم به عليه من الفهم العظيم وتمكنهم من دخول مكة فاهرا على رغوات من سعة في اخراجها منها ومباينة في الصغر من الذين اساءوا ومقابلهم بالحق والاحسان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قوله ونحن بمكة هذا ظاهر في انه قاله في حجة الوداع فيحل قوله في بعض روايات الاوزاعي جيز اطم قد مر مكة اي صادرا من شياها لطوات الروائع، وورد في بعض الروايات انه قال ذلك زمن الفهم وفي بعضها حين اراد حنيننا اي غزوة الفهم لان غزوة حنين عقب غزوة الفهم فيحل للمقد اي وقومه مرق في حين عقب غزوة الفهم واخرى في حجة الوداع والله اعلم قوله نحن نازلون غدا ان يعلم من بعض الروايات انه قال ذلك عدلة يوم الفخر والمراود بالقد هنا تلك عشر ذي الحجة لانه يوم النزل بالهقب فهو مجاز في اطلاقه كما يطلق اس على الماضي مطلقا ولا فاش في العيد هو القدي حقيقة وليس مطلقا قاله الكرماني، كذا في شرح المواهب قوله وبني كنانة ان قال الحافظ رحمه الله اشعار بان في كنانة من ليس قريشا اذا عطفت يقتضي المغيرة فبترجم القول بان قريشا من ولد فهر بن مالك على القول باخيه ولد كنانة نعم لعقب المنصر غير ذلك ولا ما لك غير فهر قريش ولد المنصر كنانة وما كنانة فاعقب غير المنصر فلهذا وقعت المغيرة قوله ولا يتأخروا يهودهم في رواية محمد بن مصعب عن الاوزاعي عندنا حمل ان لا يتأخروا يهودهم ولا يتأخروا يهودهم في رواية داود بن رشيد عن الوليد عندنا ما على وان لا يكون بينهم وبينهم شئ في اعتر هذا هو المراد بقوله في الحديث على الكفر قوله حتى يسلموا اليهم ان يسلموا اليهم اوله واسكان المهمل وكسر اللام قال ابن اسحاق وموسى بن عقبة وغيرهما من اصحاب المغازي لما رأت قريش ان الصحابة قد نزلوا ارضا اصابتها ما اثار اي ارض الحبشة وان عمر اسروا ان الاسلام فشي في القبايل اجعروا على ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبلغ ذلك ابا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فادخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبهم ومنعوه ممن اراد قتله فاجابوه الى ذلك حتى كفاهم ففعلوا ذلك حمية على عجة الجاهلية فلما رأت قريش ذلك اجعروا ان يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كنانا ان لا يأتوا يهودهم ولا يتأخروا يهودهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ذلك وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن خازم بن هاشم بن عبد مناف بن عبد المطلب الذي كتبها المنصر بن الحارث وقيل طلحة بن ابي طلحة العبدري قال ابن اسحاق فاخذت بنوها ثم وبنا المطلب الى ابن طالب فكانوا معه كلهم الا اياهم فكان مع قريش وقيل كان ابتداء حصرهم في الحرم سنة سبع من المبعث قال ابن اسحاق فاقتلوا على ذلك سنتين او ثلاثا وجزر موسى بن عقبة بانها كانت ثلاث سنين حتى جحدوا ولو يكن ياتيهو شئ من الاقوات الا خفية حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على انه ارسل البعض اتاربه شيئا من المصلات الى ان قام في نقص الصحيفة نفر من اشقهم في ذلك صنيعة هاشم بن عمر بن الحارث العامري وكانت امرأته تحتها شون بن عبد مناف قبل ان يتزوجا حيلة فكان يصلمهم وهو في الشعب ثم شئ الى زهير بن ابي امية وكانت امه عاتكة بنت عبد المطلب فكلمه في ذلك فوافقه ومشيا جميعا الى المعلم بن عدي والى نضعة بن الاسود فاجعروا على ذلك فلما جلسوا بالجحيم تكلموا في ذلك واتكروا وتواطوا عليه فقال ابو جهمل هذا امر قبيح يبيل وفي آخر الامر خرجوا الصحيفة نزلوها وابطلوا حكمها وذكر ابن هشام انه وجد في الارضة قد اكلت جميعها فيها الا اسم الله تعالى واما ابن اسحق وموسى بن عقبة وعروة فذكر ان عكرمة ان الارضة لتدعى اسم الله تعالى الا اكلته وبقي ما فيها من الظل والقطيعة فالله اعلم كذا في الفهم، قال البرهان ما حاصله وهذا ثبت من الاول فعله تقدير تساوي الثمانيين يجمع بانهم كتبوا النسخين فأبقت في احدهما ذكر الله وفي الاخرى خلاقه وعلقوا على اهل الكعبة والاخرى عندهم فأكلت من بعضها اسم الله ومن بعضها ما عداه لئلا يجتمع اسم الله مع ظلمه وانتهى قال في الرواية فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك

باب جوارز الاشكاله والصلح والجزاء المبدل من ذل البقر وكل واحد منها عن سبعة

وأجلتها وإن لا اعطى الجزاء منها وقال عن نعطيه من عندنا **وحل شئنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حوب
قالوا حل شئنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري بهذا الاسناد مثله **وحل شئنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا سفيان وقال اسحق اخبرنا معاوية
ابن هشام اخبرني ابي كلاهما عن ابن ابي نعيم عن مجاهد عن ابن ابي ليلى عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في حل شئنا اجزا انما
وحل شئنا محمد بن حاتم ومحمد بن مروق وعبد بن حميد قال عبد الخبير قال قال الاخران حل شئنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني
الحسن بن مسلمان مجاهد اخبرنا عبد الرحمن بن ابي ليلى اخبرنا ان علي بن ابي طالب اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يقيم
عليه بدل منه وامر ان يقسم ببل نه كلهم بحومها وجودها وجلالها في المساكين لا يعطى في جزائها منها شيئا **وحل شئنا** محمد بن حاتم
حل شئنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن مالك الجزري ان مجاهدا اخبرنا ان عبد الرحمن بن ابي ليلى اخبرنا ان علي بن ابي طالب
اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمثله **وحل شئنا** قتيبة بن سعيد حدثنا مالك بن حمر **وحل شئنا** يحيى بن يحيى واللفظ له قال
قراة علي بن مالك عن ابي زرير عن جابر بن عبد الله قال اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البذرة غرسية والبقرة غرسية
الآن يطعموا يا كل ام والصحيح كافي الهداية وشروها انما سواد في جوارز سبعها ما ينقطع بعينه دون ما يستهلك وايدة في الكفاية ما روى ابن سماعة
عن محمد بن اسحق عن ابي بصير عن ابي اسحق عن ابن المنذر عن ابن عمر عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
والتصدق في ثمنه **قوله** واجلها ان يكسر الجيم وتشديد اللام جمع جلال بكسر الجيم وتخفيف اللام وهي جمع تحمل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير
من كساء ونحوه وفي صحيح البخاري عن ابن عمر انه كان يتصدق بجلالها قال المحدث ليس التصديق بجلال الدين فخرضا وانما صنع ذلك ابن عمر انه اراد
ان لا يرجع في شئ اهل بيته الله وكافي شئ اصيف اليه، انفع **قوله** وان لا يعطى الجزاء منها شيئا ان المراد منع عطية الجزاء من الهدى عوضا عن الجزاء
كما بينته رواية ابن جريح كاتبة في الباب بلفظ لا يعطى في جزائها منها شيئا، قال البخاري واما اذا اعطى الجزاء كاملة ثم تصدق عليه اذا كان فقيرا كما يقبل
عليه الفقراء فلا بأس بذلك وقال غيره اعطاء الجزاء على سبيل الاجرة ممنع كونه معاوضة واما اعطاه صدقة او هدية او زيادة على حقه فالقبول
الجواز ولكن اطلاق الشارعة ذلك قد فهم من منع الصدقة لئلا تقع مساحية في الاجرة لأجل ما يأخذ فيرجع المال معاوضة، قال القرطبي ولما رخص في
اعطائها الجزاء منها في اجرة كذا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير **قوله** قال عن نعطيه من عندنا اي اجرة، والقاتل على رضاه عنده
اد النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا ظهر، قاله القاري في المرافة **قوله** ولا يعطى في جزائها **وحل شئنا** فقال ابن التين الجزاء بالكراس
للقول وبالضم اسم للسواط قطع هذا فينبغي ان يقال بالكراس بد صحت الرواية فان صحت بالضم جاز ان يكون الجزاء لا يعطى من بعض الجزاء وارجوة
الجزاء وقال ابن الجزري وتبعه المحدث الطبري الجزاء بالضم اسما يعطى كالعالة وزنا ومنه وقيل هو لكسر كالحجامة والخياطة وهو غير الفقه
قال ابن الاثير الجزاء بالضم كالعالة ما يأخذ بالجزاء من الذبحية عن اجرة واصلا اطراف البعير الراس واليدان والرجلان سميت بذلك لان الجزاء
كان يأخذها عن اجرة، كذا في الفقه **قوله** ان علي بن ابي طالب اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الحافظ في حديث علي بن ابي طالب اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
والوكان في فخر الهدى والاستحارة عليه والقيام عليه وتفرقة وان من جيب عليه شئ الله فله تخليصه ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئا من نفقته
على المساكين، ام - وفيه تحليل البدن قال القاضى التحليل سنة وهو عند العلماء مختص بالابل وهو ما اشتهر من عمل السلف قال ومن رآه مالك الشافعي
وابو ثور واسحاق قالوا يكون لعبد لا شعاعا ولا يسلط بالدم قالوا ويحب ان تكون قيمتها ونفاسها بحسب حال المهدى وكان بعض السلف يحلل بالوشى
وبعضها بالجرة وبعضهم بالقباض والملاصق والانظر قال مالك وتشق على الاسفة ان كانت قليلة الثمن لئلا تسقط قال مالك وما علمت من ترك ذلك
الا ابن عمر استبقا للثياب لانه كان يحلل الجلال المرتفعة من الاماط والبرود والمجرب قال وكان لا يحلل حتى يقدر من مقي الى عرفات قال ودرو عنه
انه كان يحلل من ذوال الحليفة وكان يعقد اطراف الجلال على اذناها فاذا شئ له نزعها فاذا كان يوم عرفه جعلها فاذا كان عند الخبز نزعها لئلا
يصيبها الدهر قال مالك واما الجمل فيزنع في الليل لئلا يزعق الشوك قال واستحب ان كانت الجلال مرتفعة ان يترك شقها وان لا يحللها حتى يقدر
الى عرفات فان كانت ثمن يسير فمن حين يجره يثقب ويحل قال القاضى وفي شق الجلال على الاسفة فائدة اخرى وهي اظهار الاشعار لئلا يستتر تحتها
وفي هذا الحديث الصلوة بالجلال وهكذا قال العلماء وكان ابن عمر اولا يكسوها الكعبة فلما اكسيت الكعبة تصدق بها والله اعلم **باب جوارز**
الاشترار في الهدى واجزاء البدنة والبقرة كل واحد احل منهن ما عن سبعة **قوله** البدنة غرسية ام اي الابل وظاهر ان البقرة
لا تسمى بدنة وهو كذلك بالنسبة لغالبيتها في القاموس البدنة محركة من الابل والبقرة كالاخصية من الغنم قد الى مكة شرفها الله لذلك
الاشترار وفي النهاية البدنة واحدة الابل سميت بها لعظمها وسمي على الجمل والناقة وقد تطلق على البقرة ام كذا في المرافة **قوله** والبقرة غرسية ام

[illegible]

باب استحقاق بعث الهادي الى الحرمين من قبل اهل المدينة واستحقاق تقديريه في ذلك القلبي وذات القلبي

ثربعت بها إلى البيت وأقام بالمدينة فاحرم عليه شيء كان له حلالاً وحديثي علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدمشقي
قال بن حجر حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم بن أبي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهلال
أفقت قلابة ما يبدي ثم لا يجيبك عن شيء لا يجيبك عنه الحلال وحديثنا محمد بن مشقة حدثنا حسين بن الحسن حدثنا ابن عوف
عن القاسم عن أم المؤمنين قالت أنا فقلت تلك القلائد من عندهن كان عندنا فاصبر فبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً أو يأتي ما
يأتي الحلال من أهله ما يأتي ما يأتي الرجل من أهله وحديثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت لقد رأيتني أفقت قلابة لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فبعثت به ثريفة فبينا حلالاً وحديثنا
يحيى بن يحيى والبرك بن أبي شيبة والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت رأيتني أفقت القلابة لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثت به ثريفة لا يجيبك شيئا ما يجيبك
المحرم وحديثنا يحيى بن يحيى والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
قالت أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيت غنماً فقلت لها وحديثنا اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثني ابن حنظلة
محمد بن سحادة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنا نأخذ القلائد فنرسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً المحرم
منه شيء وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على طلح عن عبد الله بن أبي بكر عن عرق بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى
عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً محرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت بهدي فأكتبني أني بأمرك
قالت عرق قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا فقلت قلابة لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم قلدها رسول الله
آخر التقليد والأشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره قوله عن أم المؤمنين رضي الله عنها كما ورد في بعض روايات أبي النجيم الأساطيل
قوله من عن أكبر الجملة وسكون الملهدي الصوت وقيل هو المصبوغ منه وقيل هو الأحمر خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلائد من
الأخبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول من سبعة ومالك وقال ابن التين لعله ما رواه الأول مع القول بجواز كونها من الصوف والله أعلم
قوله لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم ترد الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم قال الحافظ
قال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأله لم يبلغهم الحديث ولم يخل لهم حجة إلا قول بعضهم أنها تصنع من التقليد حجة
ضعيفة لا المقصود من التقليد العلامة وقد ناقضوا على أنها لا تستعمل لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها والحنفية قد أصابوا بقولهم ليست الغنم من المقتد
فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى قال الشيخ بهاء الدين العيني وهذا افتراء على الحنفية ففي أي موضع قالت الحنفية أن الغنم ليست من الهدى بل أشهر
مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدي من النعم المحرم ليتقرب به قالوا وأدناه شاة لقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدى إبل
ولهم رغم ذكرها وأنا إنما حتى قالوا هذا بلا حجاج وإنما ذهبوا إلى التقليد في البنية والغنم ليست من البنية فلا تقلد لهدى المتعارف بتقليد ما
أذكره كان تقليد ما استيسر لها تركها وقالوا في الحديث المذكور نذر به الأسود ولم يذكر غيره على ما ذكرنا وأدعى صاحب البسوط أنه أثر شاذ فإن قلت
يقال تركها وقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه أن ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يرقى بها مقلدة وعن أبي جعفر رأيت الكباش مقلدة وعن عبد الله
ابن عبيد بن عيران الشاة كانت تقلد وعن عطاء رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة قلت ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي
سيقت في الأحرام وإن أصحابها كانوا محرمين على أن يقولوا نعم ومنعوا الجواز وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة قوله حدثنا محمد بن سحادة الخ
يحيى مصنومة ثور حاد مهيئة مخففة قوله ابن زياد وكتبنا ابن زياد وهو عبيد الله بن زياد وعبيد الله الذي قتله الحسين بن علي قال الحافظ
هو وهو تبه عليه الغسان ومن تبعه قال اللزوي وجميع من تحمله على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ أن زياد بن
أبي شيبان كتب إلى عائشة وكان شيخ مالك حدث به كذلك في رضى بنى أمية وإنما بعد هدم فكان يقال له ألا زياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية كان
يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة الشقة تحت عبيد الله المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في
خلافة معاوية شهد جماعة على أقرار إلى شيبان بأن زياداً ولد فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زياداً على العراقيين البصرة والكوفة
جمعهم له ومات في خلافة معاوية سنة ثلث وخمسين، أم قوله ليس كما قال ابن عباس الخ وقال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس
في ذلك بدعة ورتب الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا أن يكون حلف ابن الزبير على ذلك إلا أنه قد علم أن السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور
حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عمار حدثنا عمار بن عبد الله بن عمار حدثنا عمار بن عبد الله بن عمار حدثنا عمار بن عبد الله بن عمار

بجواز ركوب البقرة المملوكة من اهل الجاهلية

صلى الله عليه وسلم لم يرد ثوبت بما مع ابي فلم يرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نحو الهدى وحل شئنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن احمد بن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن مسروق قال سمعت عائشة وهي من وراء الحجاب تصفق وتقول كنت اقبل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبت بها وما يمسك عن شيء مما يمسك عنده المحرم حتى نحو هدى بن حنبل حدثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود حم وحدثنا ابن مديني حدثنا ابي حنبلنا ذكر يا كلاهما عن الشعبي عن مسروق عن عائشة بتبلى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل شئنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يستوقد منة فقال اركبها قال يا رسول الله ما بينة فقال اركبها

عائشة أوله كعبة يطوف بها قال ابن التين خالت ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روي في ذلك بحجة ان يصار اليه ولعل ابن عباس وجع منه انفع وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم يفرغ بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة قال ابن المنذر قال عمر بن علي وقيل بن سعيد وابن عمر بن عباس والنفخ وعطاء وابن سيرين وآخرون من اهل المدينة واهل حرم عليه ما يحرم على المحرم قال ابن مبرد وعائشة وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً والى ذلك صار فقهاء الامصار وقد ذهب سعيد بن المسيب الى انه لا يجنب شيئاً مما يجنبه المحرم الا بالجماع لئلا يجمع رواد ابن ابي شيعة عنه بأسناد صحيح نعم جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس في نسخة ابي اليمان عن شعيب عنه واخرجه ابيه في من طريقه قال الاول من كشف العمى عن الناس ويتر لهم السنة وذلك عائشة فذكرها الحسن بن عرفة وعمر عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة اخذوا به وتركا فتوى ابن عباس والله اعلم وكذلك في الفقه قوله مع ابي في تفتيح الهرة وكسر الوحدة الخفيفة تريد بذلك اياها اياها الصديقين واستفيد من ذلك وقت البعث والله كان في سنة سبع عام حج ابو بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك عليها بجميع القصة ويحتمل ان تريد ان آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذي يليه حجة الوداع لئلا يفتن طائفة من ذلك كان في اول الاسلام ثم نزع فلا ردت انالة هذا اللبس قوله حتى نحو الهدى ان غاية لقوله فلم يحرم الا لبيان انه حرم عليه شيء بعد التحليل لبيان انه لم يحرم عليه شيء أصلاً فلا بد من القول بالاجل انما بعد فظاهر لا يقول احد بخلافه وما قبله فاحرم اصلاً اذ لو كان شيء حراماً لكان الى هذا الحد فاذ لم يكن الى هذا الحد فلا حرمه اصلاً وهو المطلوب فالغاية في مثل هذا الاقادة الامر قال المحافظ رحمه الله حتى نحو الهدى وانقص امره ولم يحرم وترك احرامه بعد ذلك اخرى وادلى لانه اذا انتفى في وقت الشهية فلان ينتفع عند انتفاها الشهية أولى وحاصل اعتبار ارضاء عائشة على ابن عباس انه ذهبي الى ما افتى به قيساً للتولية في امر الهدى على المباشرة له فثبتت عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير والشئ بنفسه وان كان له من كونه اذا كان ما يمتريه ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنقص وان الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم التأميم به حتى تثبت الخصوصية قوله تصفق الخ وفي البخاري عن مسروق ان عائشة فقالت لها يا أم المؤمنين ان رجلاً يبحث بالهدى الى العجة ويحلب في المصير فيصحران تقلد يده فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس قال فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب الحديث اى ضربت احد يديها على الاخرى تعجباً او تأسفاً على وقوع ذلك باب جواز ركوب المدينة المملوكة لمن احتاج اليها قوله في يسوق بدن من الخ في حديث انس بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا رسول الله انما يركب الله الخا بدينة الخ قال المحافظ فظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونه هدى فذلك قال المحاذنة والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال له لما زاد في مراجعته وبك واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً او متطوعاً به لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حصة الهدى من ذلك قد علمنا الحكم لا يختلف بذلك وادرج من هذا ما اخرج احمد من حديث علي بن ابي طالب عن ابي بكر بن ابي رجيل هدي فقال لياس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال يعيشون في امرهم يركبون هدياً اي هدى النبي صلى الله عليه وسلم ساءه صلحهم وباجواز مطلقاً قال مرة بن الزبير نسبة ابن المنذر لاحد من اصحابه قال اهل الظاهر وهو الذي حرم بالانوى في القرصة تبعاً لاصل في الضحايا ونقله في شرح المذهب من الفقهاء والمأدوى ونقل فيه عن ابي حاتم والبنديجي وغيرهما تعقيب بالحاجة وقال المزي في ان تجزؤه بغير حاجة بخلاف النص وهو الذي وحاه الترمذي عن الشافعي واحمد بن اسحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وابي حنيفة واكثر الفقهاء وقيل صاحب الهداية من الحنفية بالاصطلاح المذكور وهو المنقول عن الشعبي عن عدي بن ابي شيبة ونقله لا يركب الهدى الا من لا يحيل منه بكاً ولفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر وتبرجوله البيهقي يركب اذا اضطر ركوباً غير فادح وقال ابن العربي عن مالك يركب للضرورة فاذا استراح نزل ومتنفس من فتنه بالضرورة ان من ماتت ضرته لا يعود الى ركوبها الا من ضرته اخرى والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالضرورة وانحاء الركوب بانحاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر بن عمر فافظ اركبها بالضرورة

معه ببلدة يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فيعي بشأنا أن هي أبدعت كيف يأتي بما فقال لأن قدمت البلد لا أستوفين
عن ذلك قال فاضحيت فلما نزلنا البطاء قال نطلق إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدنته فقال على الخبير سقطت
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بست عشرة بنية مع رجل وامرءة فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف اصنع بما أبدع عليهما
قال انحرهما ثم اصنع نعليهما في دهما ثم اجعله على صفتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من اهل رقتك وحل ثنا يحيى بن يحيى
حالة تنسب اليه قوله فأزحفت عليه الخ قال لنروي هرويق الهنزة واسكان الزاوي وفهم الحامد المهمة هذا رواية المحدثين لا خلاف بينهم فيه قال
الخطابي كذا يقول المحدثون قال وصوابه فالجود فأزحفت بضم الهنزة يقال زحف البعير اذا قاموا زحفه وقال المهروري وغيره يقال ازحفت البعير
وازحفه السير بالالف فيها وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وأزحفت لثان وازحفه السير وازحفت الرجل وقف بعيره فحصل ان الحامد
الخطابي ليس بمقبول بل الجسيم جائز ومضى ازحفت وقف من الحلال والاعياء ام - والحاصل ان زحف الثلاثي ليس الا قاصدا وزحف بالهنة يستعمل
قاصدا ومتعلقا **قوله** فيعي بشأنا ثم ذكر صاحب المشرق والمطالع انه دعى على ثلاث اوجه احدها وهي رواية الجمهور في بيان من من الاعياء
وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها فوطعت عليه في الطريق كيف يعمل بما والوجه الثاني في بيان واحدة مشددة وهي لغة بجعة الاولى والوجه
الثالث ففني بضم العين وكسر لنون من العناية بالشئ والاهتمام به كذا في الشرح **قوله** ان هي أبدعت الخ بضم الهنزة وكسر الدال وفهم العين اسكان
الثاء ومعناه كلت وأحييت وقفت قال البرعي قال بعض العرب لا يكون الا بلاغ الا يظلم وظلم البعير هو غمره في مشيه قال الكوفي والحديث
يرد عليه لان المراد فيه عطيت او وقفت بالكلية ألا تراها قال أزحفت عليه فيعي بشأنا ان هي أبدعت نكلامه يدل ان الابداع اشتد
الازحافت على رواية كسر ان على الشرط من قوله ان هو وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنزة ان من اجل عظم فعله هذا يأتي ما تقدم ام **قوله** لا تخفين
عن ذلك الخ بالحاء المهمة وبالفاء ومعناه لأسألك سؤالاً لا يلحقك عن ذلك يقال اخضع المسئلة اذا ألتمت فيها واكثر منها **قوله** فاضحيت الخ بالضاد
المجبة وبعد الحاء ياء مشددة تحت قالوا معناه صرحت في وقت الفصح **قوله** على الخبير سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الانسان بعض ما دحته الحاجة
وانما ذكر ابن عباس ذلك ترغيبا للسامع في الاعتناء بخبره ومثاله على الاستمالة له وانه علم بحق **قوله** مع رجل الخ اي ناجية الاسلم كما في القصة
قوله واستره الخ بتشديد الهم اي جعله اميرا فيها اي ليخبرها بمكة **قوله** بما أبدع على الخ بصيغة المجهول اي بما حبس على من الحلال من تلك البدن
ولم يقل ابدع في لانه لو كان كذلك لكانت بنية يسوقها بل قال ابدع على لتضمين معنى الحبس كما ذكرنا **قوله** انحرها ثم اصنع نعليهما
الموحدة ويجوز فتحها وكسرها اي نعلها الخ التي قلنا تما في غنقها - **قوله** ثم اجعله على صفتها الخ اي كل واحدة من النعلين على
صفحة من صفحتي ستامها ليعلم من ربه انه هدى فيأكله من يتقنه من الفقهاء - **قوله** ولا أحد من اهل رقتك الخ بضم الراد وسكون الفاء
وفي القاموس الرفقة شلثة اي رفقاتك فاهل ذاك والاضافة ببيانية قال الطيبي سواء كان فقيرا او غنيا وانما منعوا ذلك قطعاً لا طمعا لئلا يخبرها
احد ويطلع بالعطب ام - قال المازني نهاه عن ذلك حاية ان يتساهل فيخبره قبل اوانه قال القرطبي لانه لو لم يخبرهم امكن ان يبادر فيخبره قبل اوانه
وهو من الموضع التي وقعت في الشرع وحلت ما كمل على القول بسد الذرائع وهو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظره ام - قلت وقد
استعمل اصحابنا ابيك كثيرا في مسائلهم والله اعلم قال النووي وفي المراد بالرفقة وجهان لا صاحبنا احدهما انهم الذين يخاطبون المحدث في كل واحد
دون باقي القافلة والثاني وهو الاحتمال الذي يقتضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور اصحابنا ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان
السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيلهم آيات هذا موجود في جميع القافلة فان قيل اذا تجوزوا لاهل القافلة اكله وترك في البر يتكلم
طومة للسباع وهذا اضاعة مال قلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه و
قد اتى قافلة في اثر قافلة والله اعلم - واختلف العلماء في اكل من الهدى اذا عطب فخرو قال الكوفي ما عطب من هدى التطوع قبل بلوغه محله
اباح لصاحبه ان ياكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا ياكل منه صاحبه ولا سائقه ولا اهل الرفقة لنقض الحديث وقال مالك الجمهور
لا ياكل منه صاحبه ويخلف بينه وبين الناس وان اكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور انه لا بد من اكل صاحبه فيما عطب وهو موضع بيان واما ما
عطب من الهدى الواجب قبل النحر فقال مالك والجمهور ياكل منه صاحبه ولا غنيا لان صاحبه يضمه لانه تعالى بذمته واختلف هل له بيعه
فمنعه مالك واجازه الجمهور واما ما بلغ من الهدى محله فجمهور مذهب مالك انه لا ياكل من ثلثه من الجزء والفدية ونذر المسكين وياكل منها
سوى ذلك وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف قال الحسن ياكل من الجزء والفدية وقال مالك ان فعل فلا شئ عليه فيما وقال الشافعي
لا ياكل من الواجب وياكل من التطوع والنسك ويهدي ويتصدق وهذا المتعة والقرآن عند نسك وقال ابو حنيفة لا ياكل من هدى التمتع

باب جرح بطون الوداع وسقوطه على الخائف

والبوكر بن أبي شيبة وعلى بن حجر قال يحيى خبيرنا وقال الآخران حدثنا اسماعيل بن عمار عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة برقة مع رجل ثم ذكر يثقل على عبد الوارث لم يذكر اول الحديث **حل** ثني ابو عثمان
 المسموع حل ثنا عبد الله بن علي حل ثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذوقيا ابا قبيصة حدثنا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت مني شئ فخشيت عليه موتا فاغرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضر به صفحتها
 ولا تطعمها انت ولا احد من اهل بيتك **حل** ثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفين عن سليمان بن الاحول عن
 طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون آخر عمره بالبيت
 قال زهير ينصرفون كل وجه وله يقل في **حل** ثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن الرشيد واللفظ لسعيد قال حدثنا سفين عن ابن
 طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخر عمرهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض **حل** ثني محمد بن
 حل ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفتي ان
 والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها ام - قال في اللامخانة روي جرحا كله بل يندب كالا ضحية من هدي التطوع اذ ابلغ الحمر والنتنة والقران ولو اكل
 من غيرها ضمن ما اكل ام - قال ابن عابدين قوله اذا باع الحرة فقيده لما سألني من ان حل لا يتعلق به لغير الفقراء مقيد بلوغه محله قال صاحب البحر
 والفرق بينهما انما ابلغ الحرة في يده لا راقه وقد سملت فالاكل بعد حصولها واذ المبلغ في يده تصديق ولا كل ثنائه وفي اللامخانة وديق
 بدل هدي واجب عطية تعيب بما عتقته وضعت ناشك ولو تطوعا غيره وصنع فلا ذم له بل يندب به وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدي للفقراء
 ولا يطعم ولا يطعم منه غيا لعدم بلوغه محله لم يتغير ليد في باب المهرول على المظفر عند اصحابنا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
 ثمان عشرة بدنة الم فذكر الم اربعة بدنة عشرة بدنة في النوى يجوز انما قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في
 قوله ست عشرة نفرا الزيادة لانه مفهوم عدد ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلوة والسلام استعمل على هديه ناجية بن خديج
 الأسلي وامره ان يتقدم بها وقال كان سبعين بدنة فهذا مخالف لرواية مسلم المهر الا ان يقال العاد المذكور في رواية مسلم يخص بخدمة
 ناجية له والباقي لغيره من رفقاته كما يدل عليه قوله واثرة فيها والله اعلم **باب** وجوب طواف الوداع وسقوطه عن
 الحائض **قوله** ينصرفون في كل وجه الم اي طريق طائفا وغير طائف **قوله** لا ينفرن احد كوا الم اي النفر الاول والثاني ولا يخرج من احد كمن
 مكة والمراد به الاقافي **قوله** آخر عمره بالبيت الم اي بالطواف كما رواه ابو داود قال النوى فيه دالة لمن قال يوجب طواف الوداع وانه اذا تركه
 لم يزد وهو الصحيح فمن هنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن المصفي والحكم ومحمد والنوري ابو حنيفة واحمد اسحق وابو ثور وقال مالك وداود بن النضر
 هوسنة لاشئ في تركه وعن محمد روايتان كالزهبين ام - قال المحافظ والذي رأيته في الاوسط الاين المتذر لانه واجب الامر به الا انه لا يجب بتركه
 شئ ام - قال الشيخ والى الله الدهلي قدس الله روحه الشريف على ايجاب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر تصويرا لكونه هو
 المقصود من السفر وموافقة لعادته في توديع الوفد ولو كان عند المنقر والله اعلم - وقال الشيخ ابن الهادي رحمه الله طواف الوداع واجب يستحب ان
 يجعله آخر طوافه في الكافي للحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ما شاء ولكن لا يفضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابى يوسف والحسن
 اذا اشتغل بعد بل ومكة يعيد للصوم وانما يعتد به اذا فعله حين يصعد واجيب بانه انما يستلزم مكة للنسك فحين تم فراحه منه جاء
 اوان السفر فطوافه حينئذ يكون له اذا حال انه على عزم الرجوع نعم روي عن ابى حنيفة رحمه الله انما اذا طاف للصوم ثم اقام الى العشاء قال
 احب ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون بين طوافه ونفر حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل المظهر والاسم عقيب ما اصبحت اليه ليس ذلك
 بجمع اذ لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثريدا
 له ان يخرج ليس عليه طواف صل وكذا فانت الم لان العود مستحب عليه ولا نصار الم معتم ليس على المعتم طواف الصل ذكره في التحفة وفي اثباته
 على المعتم حديث ضعيف رواه الترمذي وفي البدائع قال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف الصل لانه وضع تخم انك الم وهذا المعنى
 يوجد في اهل مكة **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها النساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق علماء اهل العلم وقد نقله بسط الكلام عليه
 وذكر ما روي عن بعض السلف من خلافة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفتي الم
 ولعل هذه الحادثة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وابو بكر بنه وبين اهل المدينة من المراجعة في صحيح البخاري عن عكرمة ان اهل
 المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت شرعاً صحت قال لهم تمنعوا قالوا لا تأخذ بقولك وندم قول زيد قالوا قد تم المدينة فاسألوا

نقص الحائض قبل ان يكون آخر عهدها بالبيت فقال له ابن عباس اما لا تسفل فلانة الا انصلي بهل مها بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس ويضحك وهو يقول ما اراك الا قد صدقت **ح** ثنا قتبية بن سعيد حدثنا ليث **ح** وحدثنا محمد بن زهير حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابى سلمة وعمر بن عاتشة قالت حاضبت صفية بنت يحيى بعد ما افاضت قالت عاتشة فذكرت حينما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احابستنا هي قالت فقلت يا رسول الله انها قد كانت افاضت فطافت بالبيت ثم حاضت بعد الافاضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست فليست **ح** ثنا ابو الطاهر حمزة بن يحيى واهل بن عيسى قال احمد حدثنا وقال الاخران اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد قالت طحلت صفية بنت يحيى زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد ما افاضت طاهرا بعثل حديث الليث **ح** ثنا قتبية بن يحيى بن سعيد حدثنا ليث **ح** وحدثنا زهير بن حرب حدثنا شفيان **ح** وحدثنا محمد بن مثنى قال حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صفية قد حاضت بعنف حديث الزهري **ح** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا ابي عبد الله القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنا نخوف ان تحيض صفية قبل ان تفيض قالت فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احابستنا صفية قلنا قد افاضت قال فلا تأ **ح** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفية بنت يحيى فقد ساءت المدينة فساروا فكان فين سألوا ام سلمة فذكرت حديث صفية وفي رواية الشافعي فقالوا لا تأبى ان تفتتنا اولم تفتنا زيد بن ثابت يقول لا تشفر وفي رواية ابى داود الطيالسي من طريق قتادة عن عكرمة فقالت الانصا ولا تأبى يا ابن عباس وانت تخالف زيد فقال سلوا صاحبكم امر سليمان قوله اما لا تسفل فلانة الخ قال المنوي اما لا تسفل فلانة وفيه الامور والامالة الخفيفة هذا هو الصواب المشهور وقال القاضي ضبطه الطبري الاصيل اما لا تسفل فلانة الخ المعروف وكلامه العربي فمخترها الا ان تكون على لغة من يميل قال المازري قال ابن المازري قوله ما فعل هذا اما لا تسفل فلانة الخ لا تسفل فلانة فدخلت ما زامة لان كما قال الله تعالى فاما ترى من البشر اسفلا فالتقرب لا عز لفعل كما تقول العرب ان زارك فزرك ولا فلا هذا ما ذكره القاضي وقال ابن الاثير في عمدة الغرب اصل هذه الكلمة ان وما قد دعت النون في الميم وما زامة في اللفظ لا حكم لها وقد ماتت العرب كما لا يخفى قال العوام شيبون اما لهما فقصرهما القها يا وهو خطأ ومعناه ان لم تفعل هذا فليكن هذا والله اعلم **قوله** فلانة الانصارية الخ في رواية الاسما على سل ام سلمة وصوابها **قوله** هل مها بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي رواية الطيالسي ان ام سلمة قالت حضرت بعد ما طفت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افرق فذكرت قصته صفية رضي الله عنها **قوله** فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس الخ وفي رواية البيهقي من طريق خالد بن عكرمة ثم ارسل زيد بعد ذلك الى ابن عباس فاني وجدت قلت كما قلت فله ارسلا الى اولاد ثعلبة بعد كما يدل عليه قوله في حديث الباب يضحك واعلم **قوله** صفية بنت يحيى الخ بعضهم الحاء وكسرها والضم اشهر **قوله** احابستنا هي الخ ما نعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي اردنا التوجه فيه فلما منه صلى الله عليه وسلم افاضت طوافا فافاضت وانا قال لك لانه لا يتركها ويحمله ولا يامر بها بالتوجه معه وهي باقية على احرامها فيعتام الى ان يقيم حتى تطهر وتطوف وتحمل الحمل **ثاني** **قوله** فقلت يا رسول الله انها قد كانت الخ في الباب من بعض الطرق فقالوا يا رسول الله انها قد افاضت وفي بعضها ان صفية هي قالت نعم في جواب قوله صلى الله عليه وسلم اكنتم افضت يوطئ الخ وجاء في بعض الطرق حجتها فافضنا يوم النحر فحاضت صفية فاراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من اهله فقلت يا رسول الله انها قد افاضت والحديث وهذا مشكل لانه صلى الله عليه وسلم ان كان علما غشا طافت طواف الافاضة وكيف يقول احابستنا هي وان كان ما علم وكيف يريد وقاعها قيل الفصل الثاني ويحجب عنه بان صلى الله عليه وسلم عليه السلام اراد ذلك منها الا بعلان استأذنه نسائه وطواف الافاضة فاذن لهم فكان ياتيك على انها قد حملت فلما قيل لها انها حاض جزا ان يكون وقع لها قبل ذلك حتى منها من طواف الافاضة فاستغفر عن ذلك فاعلمت عائشة انها طافت ممن قال عنه ما خشي من ذلك والله اعلم **قوله** في الفجر قال الاخي وقول عائشة انها قد افاضت من فقهما وعلمنا ان من افاض لا تويم عليه فلذلك ذكرت ذلك **قوله** فليست فليست وفيه دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض وان طواف الافاضة ركن لا بد منه وانه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها وان الحائض تقيم له حتى تطهر فان ذهبت الى وطنها قبل طواف الافاضة بقيت محرمة وقد سبق حديث صفية هذا وبها احرامه ضبطه معنا في فتحه في اوائل كتاب الحج في باب بيان وجوه الاحرام والحج **قوله** كنا نخوف الخ تعني بمخافتة عائشة **قوله** فلا تأ الخ بالتزوير اي فلا تحبس علينا انما اذا افاضت لانها فعلت ما وجب عليها فلهذا نص في انه ليس على الحائض طواف وداود وفي ابى داود والنسائي مرفوعا انه عليها اجاب عنه الطبري بانه منسوخ بحديث عائشة هذا وهو في الصحيحين

قد حضرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلماءنا أئمة الدين طافت معكم بالبيت قالوا بلى قال فخرج من حداثي المحرمين
 موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أراد من صفية بعض ما يريد الرجل من أهله فقالوا انما نحن بآراء رسول الله قالوا انما يستأقوا لربهم قالوا يا رسول الله انما
 قد زارت يومئذ قال فلتنظر معكم حداثي محمد بن المنثري وابن بشار قالوا لا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة ح وحديثنا عبد الله
 ابن معاذ واللفظ له حدثنا إلى حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفذ
 إذا صفية عليها خباياها كهيئة حنية فقال عقرى حلفت أنك لا تستأقن ثم قال لها أكنيت أفصيت يومئذ فخرجت قالت نعم قال فأنفري
 وحديثنا يحيى بن يحيى والوكيع بن أبي شيبة والوكيع بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عبد الله بن عمار عن أبي بكر بن عبد الله بن عمار
 جميعاً عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الحكم غير أنها لا تذكران كهيئة حنية وحديثنا
 يحيى بن يحيى التيمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسماء وبلال
 وغيرهما بطريق عديدة وحديثنا إبراهيم بن أبي سلمة في الصحيحين أيضاً قوله قالوا بلى أن يكون معهم ذكر وغيب على الأئمة قاله الأئمة قال
 فخرج من أي فمخرج معكم قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير إلى قال النوري هكذا وقع في معظم النسخ وكذا نقله القاضي عن معظم النسخ قال
 وسقط عن الطبري قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير قال وسقط لعنه قال فقط لابن الحناء قال القاضي واظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم
 شك فيه فالحق في المحفوظ الصواب وتبني على الحاقه بقوله لعنه قوله بعض ما يريد الرجل من أهله إلى أي الجماع وفيه حسن أدب عائشة في العبارة
 قوله انما قد زارت يومئذ في الخبر في ذلك دليل لمذهب الشك في أبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطوات الأفاضلة طيات الزينة وقال مالك
 يكره وليس للكرامة حجة لعدم قوله إذا صفية على باب خباياها إلى قال الحافظ وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب
 من وقت النفوس من منته واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد
 سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خباياها الذي هو وقت الرحيل بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة قوله عقرى حلفت
 تقدم في باب بيان وجود الأحكام تحقيق معناه قال الطبري رحمه الله هكذا روي على وزن فاعل بالتثنية والظاهر عقرى وحلقاً بالتثنية أي عقرها
 الله عقرى وحلقها أحلقاً يعني قتلها وجرحها أو أصاب حلقها ورجع وهذا دعاء لا يراد وقوعه بل عادة العرب التكلم بمثله على سبيل التلطيف وقيل هما
 صفتان للمرأة يعني أنها تحلق قومه أو تحقرهم أي تستأصلهم من قومه أم - وقيل انما مصدران والقصر الجرح والقتل وقطع العصب الحلق أصابع
 ورجع في الحلق أو الضرب على الحلق أو الحلق في شعر الرأس لأن يفعلن ذلك عند شدة المصيبة وحققا أن يتوكل لكن بديل التثنية بالالف اجراء
 للوصول مجرى الوقت أم - وفيه أنه لا يساعده اسمها بالياء وقيل انما تثنية فعلان أي جعلها عقرى أي عاقراً أي حقيقاً وحلقاً أي جعلها صابغاً
 الحلق ثور هذا وأمثال ذلك مثل تربت يداي وشكلته أمه مما يقع في كلامهم للدلالة على تحويل الخبر وإن ما سمعه لا يوافق له لا للصدق في وقوع الخبر
 الأصل والدلالة على التماسه قوله قال فانفري إلى سبيلها أي اخرجي إلى المدينة من غير طواف الوداع فإن وجوبه ساقط بالعداء بالبيت
 دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها قوله دخل الكعبة إلى كان ذلك في علم الفقه كما وقع مبيهاً في الروايات
 الصحيحة التي يأتي بعضها في الباب وفيه استحباب دخول الكعبة وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من فوجأ من دخل البيت دخل في
 وخرج مغفوراً له قال البيهقي تغرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحبابه ما لم يؤاخذ بدخوله قال بعض العلماء ويعتبر بدخوله الرحمة
 والحزامة ما أمكن فإن أكثر داخلها في هذا الزمان وحكم أقل من قبلهم وطاعتهم أقل من عصيانهم قال ابن العربي المثل لله الذي اغتنانا من مائة
 الشيعة بأخراج الحجر من الكعبة الشريفة فقد ثبت أنه عليه السلام قال لعائشة حين سألت دخول الكعبة صلى فيه فأنته - نعماء قال الحافظ وروى ابن
 أبي شيبة من قول ابن عباس أن دخول البيت ليس من الحج في شيء وحكى القسطنطيني عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ورواه ابن أبي شيبة
 عليه السلام أنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرمًا وإماماً وراه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 من عندها وهو قري العين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف أن أكرت شقتك على أمته فقد تمسك به لصاحبها القول المحكي بكون
 عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سأتى بعد ما بين أنه لم يدخل في الكعبة في غير مرتين إن القصة كانت في حجته وهو المطلوب في ذلك
 جزء البيهقي وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سأتى وكان إذا لم يكن من أئمتها جلاوت عالم الفتح ويحتمل أن يكون
 صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد جرحه فليس في السياق ما يمنع ذلك وسأتى النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة

والاعادة في الروايات
 والاعادة في الروايات
 والاعادة في الروايات

وعثمان بن طلحة الحجبي فأغلقها عليه ثم كسث فيها قال ابن عمر فسألت بلالاً أحيان خرم ما صم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل
عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعرج وسراة وكان البيت يومئذ على

في حجة، أم قال الشوكاني حله على الرجوع إلى المدينة بعيد جداً، وقال الألباني ولكن في سناد حديث عائشة اسمعيل بن عبد الملك بن أبو الصغير ومعه
قوله وعثمان بن طلحة الحجبي هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ويقال له الحجبي بفتح الموحدة والحجيم ولأن
بينه المحبة بحجبه الكعبة ويعرفون لأن بالشيبين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عثمان هذا لا دلالة وله أيضاً صحبة ودواية
قوله فأغلقها عليه أم أي أغلقها عثمان وفي الموطأ فأغلقها عليه والصغير لعثمان وبلال وفي رواية آتية فأجأوا عليها الباب قال الحافظ
والجمع بينهما أن عثمان هو الملبأ لذلك لأنه من وظيفته ولعل بلالاً ساعد في ذلك ورواية الجهم يدل على أنها الأبريد لك والمراد به وأما المحكمة
في إغلاق الباب فقال بعض العلماء يحتمل أن يكون في ذلك ثلاث زواجر عليه لتوفر ما عيهم على مراعاة أفعاله لياخذوا عنه وليكون في ذلك أسكن لقلبه
والجمع لخشوعه وأما دخول معه عثمان ثلاثاً ليعلم أنه عز عز ولاية الكعبة وبلالاً وأسامة لئلا يمتدح منته وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان
يخيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو ذو فطنة علم بالبطم عليه لأن أبابكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال
ومن ذكره لم يذكره في ذلك قوله فسألت بلالاً أن هذا هو المحفوظ أنه سأل بلالاً ووقع عن يمينه من طريق العلان بن عبد الرحمن عن
ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة فقلنا على حجة وكذا أخرجه البراء بن رباح والطبراني من طريق
أبي الشنابلة عن ابن عمر قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا ولمس والطبراني من وجه آخر فقلت ابن أبي عمير قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا ولمس
حل على ما سأل بلالاً السؤال، ثم أراد زيادة الاستشبات في مكان الصلوة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عمر عن عبد الله بن مسعود
ونسيت أن أسامة صلى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزمه عياض بوهو الذي أتى أن أسامة صلى بها من عند مسلم وكأنه لم يفت على بقية الروايات و
لا يدارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه لكنه
كتب في نواحيه فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أتتهما اعتدل في ذلك على غيره وحيث نفاها أراد أن في علمه لكونه ليريه صلى الله عليه وسلم حين صلى
وسياق مزيد ليطبق فيه في آخر هذا الباب أن شاماً لله تعالى وفي الحديث من الفوائد سؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتمال به والحجة بخلافها
ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يحتمل للشئ بنفسه لأننا نقول هو فرح ينضم إلى نظائر مثله لوجب العلم بذلك وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه و
فضيلة ابن عمر شدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل بها قوله عمرو بن دينار وعمر عن ابن عمر في هذه الرواية التي
رواها يحيى بن عمار عن مالك وفي رواية أسامة بن زيد عن مالك عن عثمان بن عفان عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية عثمان بن
ابن الحسن والبراءة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وافقه وفي رواية عثمان بن
عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره قال المذاهب قطي لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك وسياق في رواية إلى أسامة وعبيد الله عن نافع بن
العمودين المقدمين وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وليس بين هاتين الروايتين
مخالفة ولكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على استعارة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ولهذا عقب البخاري
برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث شئ أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث أفرس أشار إلى أحاديثه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال الكوفي لفظ العمود
جنس يحتل الواحد ولا اثنين فهو محتمل بثبوت رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على
غير سمتهما ولفظ المقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم قلت ويؤيد أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب وأخذوا من مقام
أبراهيم صلى الله عليه وسلم (من صحيح البخاري) فإن فيها بين الساريتين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما فاحتمل
أنه كان ثم عموداً آخر من اليمين لكنه بعيد على غير سميت العمودين فيعم قول من قال جعل عن يمينه وعمودين وقول من قال جعل عموداً عن يمينه وعمود
الكرام في احتمال آخر وهو أن يكون هناك ثلاث أعمدة مصطفة فيصطلي الجانب الأوسط فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يفتقر إلى الذي
صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجته مسبوقة بهذا الاحتمال، كذلك حققه الحافظ في باب الصلوة بين السور من الفقه، ثم قال في باب الحج
قد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب الصلوة بين السور بما يغني عن إعادة تكرار ما ذكرناه من تقدم ذكره فوقع في رواية فليح عند البخاري في
المغازي بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره

سنة اربعة ثم صلى **حدا** ثانيا ابو الربيع الزهلي في وقفية بن سعيد ابو كامل الجعدي كلهم عن حماد بن زيد قال ابو كامل حدثنا حماد حدثننا ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فنزل بفناء الكعبة وارسل الى عثمان بن طلحة فقام بالمفتح ففتح الباب قال ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم بلال اسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وامر ايوب فاغلق قلبوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن مسعود ان الناس فتلقت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال على اثره فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين العوجين تلقاه وجهه قال نسيت ان اسأله كم صلى **حدا** ثانيا ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن ايوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح على ناقه الاسامة بن زيد حتى اتناخ بفناء الكعبة ثم دعا عثمان بن طلحة

وقال في آخر روايته وعند المكان الذي صلى فيه مره حواء وكل هذا اخبارها كان عليه البيت قبل ان يهد ويبنى في زمن ابن الزبير فلما الان فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع ان بين موقفه صلى الله عليه وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة اذرع وجزء من رقبته من الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه ابو داود ومن طريق عبد الرحمن بن هدي والدارقطني في الغرائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه وصلى بينه وبين القبلة ثلاثة اذرع وكذا أخرجه ابو حنيفة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا فيه الجوز ثلاثة اذرع لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة وفي كتاب مكة للارزقي والفاكهي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر ان صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار خذعين او ثلاثة قطع هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة اذرع فانه نعم قد ما في مكان قد ميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء وقعر ركبتاه او ايداءا وجهه ان كان اقل من ثلاثة والله اعلم **قوله** ثم صلى ثم قال الحافظ يستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلوا عليه لم جاء فاننا عند البيت فدخله فصل فيه ركعتين فكانت تلك الصلوة اما كون الكعبة كالسجدة المستقلة وهو تحية المسجد الحرام ثم قال وفيه تحية الصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويتحقق به الفرض اذا فرق بينهما في مسئلة الاستقبال المقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا تقم الصلوة داخلها مطلقا وعلله بانه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الامر باستقبالها فيجعل على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية وانظروا في الطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلوة الفرض داخلها وجوب الاماعة وعن ابن عمر الحكم الاجزاء وصحنا بن عبد البر وابن العربي وعن ابن جبيب لعبد ابل او عن اصبتان كان متعلا وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل في قبة بعض اصحابه بغير الرقابت وانما في الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض او منعه فكانت اشارة الى اختلاف النقل عنه في ذلك، ومن الشك ما نقله النووي في زوائد الروضة عن الاصحاب ان صلوة الفرض داخل الكعبة ان لم يحرم جماعة افضل منها خارجا ووجه الاشكال ان الصلوة خارجا متفوق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحتها افضل من المختلف ام **قوله** فقام بالمفتح الى بكسر الميم وفي الرواية الاخرى المفتاح وما لفتان **قوله** فلبثوا فيه مليا الى طويلا **قوله** فبذرت الناس ان في رواية ايوب وكنت رجلا شاكيا قويا فبذرت الناس فبذرتهم **قوله** ونسيت ان اسأله كم صلى ثم ورد في رواية يحيى بن سعيد عن البخاري قال (ابو بلال) نعم ركعتين وقد استشكل الاساعلي وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر بن طريق نافع وغيره انه قال نسيت ان اسأله كم صلى قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة وغيره بالكيفية ونسئ هو ان يسأله عنها واجواب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعلم في قوله في هذه الرواية ركعتين على التقدير المتحقق له وذلك ان بلالا اشبه له انه صلى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بغير تنقل والفاء باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعهما لما عرفت بالاستقراء في رواية فيله هذا فقره ركعتين من كل مؤمن عمره من كل مؤمن بلال وقد جعلت ما يزيد هذا وسية فامنا جميعا تحريين اليدين شيئين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن ابي رزاد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلال ثلث ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هبنا فاشتا ربنا اي صلى ركعتين يا ابا برة واذا ربي فلهذا في قوله نسيت ان اسأله كم صلى على انه لم يسأله لفتنا ولم يجبه لفتنا وانما استفاد منه صلاة الركعتين بأشارة لا بلفظه وانما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان اسأله كم صلى يحتمل ان مراده اني لم أتفق هل زاد على ركعتين او لا واما ما نقله حريص ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد لفظان لان ابن عمر قد قال نسيت ان اسأله كم صلى قال وانما دخل ابو عمر عليه بين ذكر الركعتين بعد قوله كلامه ثم ودوا لفظا فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فذكرهم من موطن في موضع كذا قال الحافظ في الفتح ثم ذكر رواية يحيى بن عمار قال قال فاجب من لا قدما على تعليق جبل من جبال الحفظ بقوله من خلفه عليه وجه احمد بن الحسين فقال ليف برعوا

فقال استنى بالمفتاح فذهب الى أمه فأتته فقلت ان تعطيني هذا السيف من صلي قال فاعطته
 اياه نجاه به الى النبي صلى الله عليه وسلم فدفعه اليه ففتح الباب ثم ذكر بمثل حديث حماد بن زيد وحديثي زهير بن حرب
 حدثنا يحيى وهو القطان حم وحدثنا ابراهيم بن ابي شيبة حدثنا ابواسامة حم وحدثنا ابن غير واللفظ له حدثنا جندب عن
 عبيد الله عن تافع عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فاجأوا
 عليه الباب طويلا ثم فتح فكدت أول من دخل فقلت بلال أفلقت ابن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بين العمودين
 المقدسين فنسيت ان أسأله كم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثي حميد بن مسعدة حدثنا خالد بن عيسى بن الحارث
 حدثنا عبد الله بن عون عن تافع عن عبد الله بن عمر انه انفتح الى الكعبة وقد دخلها النبي صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة ورجل
 غيره عثمان بن طلحة الباب قال فمكثوا فيه مليا ثم فتح الباب فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وركبت الدرجة فدخلت البيت
 فكدت ابن صلى النبي صلى الله عليه وسلم قالوا غمنا قال ونسيت ان أسأله كم صلى وحديثي قتيبة بن سعيد حدثنا ليث
 حم وحدثنا ابن زحر اخبرنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أمية انه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت هو
 وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاعقدوا عليه الباب فلما فتحو اكبت فاذل من رجلي فقلت بلال أسأله هل سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم صلى بين العمودين اياي انا وحديثي حميد بن مسعدة عن ابن زحر اخبرنا ابن زحر
 عن ابن شهاب اخبرني سالم بن عبد الله عن زيد قال رأيته يسأله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال
 وعثمان بن طلحة ولم يدخلوا معهم احد ثم خلقت عليه قال عبد الله بن عمر اخبرني بلال وعثمان بن طلحة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين حميد بن مسعدة عن ابن زحر اخبرنا ابن زحر عن ابن شهاب عن سالم
 عن ابن زحر اخبرنا ابن زحر قال قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول ان أسامة بن زيد لما دخل البيت دعاني في نواحيه فكتبها ولم يصل
 عن دخوله ولكني سمعته يقول خرجني أسامة بن زيد الى النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعاني في نواحيه فكتبها ولم يصل
 سكت نسلم والله الموفق قوله استنى بالمفتاح روى عبد الرزاق والطبراني من جهة من روى الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
 يوحنا فتح استنى به ففتح الكعبة فاطاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر حتى انه ليخبر منه مثل الجمان من العرق ويقول ما يحبس فسعى
 اليه رجل وجعل المرأة التي عندها المفتاح وهي ام عثمان واسمها سلفة بنت سعيد تقول ان اخذ منك لا يعطيكه ابدا فلم يزل بها حتى اعطت
 المفتاح فجاء به ففتح ثم دخل البيت ثم خرج فجلس عند السقاية فقال علي بن ابي طالب انا اعطيت النوة والسقاية والحجابة ما قوم بأعظم نصيبا منها
 فكره النبي صلى الله عليه وسلم مقالة ثور دعا عثمان بن طلحة فلذع المفتاح اليه، روى ابن عازم من مهمل عبد الرحمن بن سابط ان النبي صلى الله
 عليه وسلم دفع مفتاح الكعبة الى عثمان فقال خذها خالدة حفرة اني لو ادفعها اليكم ولكن الله دفعها اليكم ولا ينزعها منكم الا ظالم ومن طريق ابن جبر
 ان عليا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اجمع لنا الحجابة والسقاية فنزلت ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها فدعا عثمان فقال خذها
 يا بني شيبة خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم ومن طريق علي بن ابي طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني شيبة كله اعمال يصل اليكم من
 هذه البيت بالمعروف كذا في الفتح قوله او يخرج من هذا السيف قال السدي كناية عن قتله نفسه ولعل مراده بذلك تخويفها وتعطيه والله
 تعالى اعلم قيل لعلمنا اسلمت فلذلك دعيت قوله فلم يصل فيه حتى خرج الخ قال بعض العلماء روى عن عثمان بن عفان عن ابن عمر عن ابي
 بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما اسلمت فاشعلت النار لاسامة ونارة للاخيه الفضل مع انه لم يشب ان الفضل كان معهم الا في رواية
 شاذة وقد روى احمد بن حنبل عن ابن عباس عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما دخل مكة فاشعلت النار لاسامة ونارة للاخيه الفضل مع انه لم يشب ان الفضل كان معهم الا في رواية
 صلوة فيها عن اسامة من رواية ابن عمر عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما دخل مكة فاشعلت النار لاسامة ونارة للاخيه الفضل مع انه لم يشب ان الفضل كان معهم الا في رواية
 جهة انه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النوري وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي اسامة باهم لما دخلوا الكعبة
 اشتواوا بالداء فري اسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل اسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقرأ بلال لقربه منه ولم يره اسامة ليجد واشتغل الله ولا باعلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجب عنه بعض
 الاعدا ففقاها علا بظنه وقال المحب الطبري يحتمل ان يكون اسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة فلم يشهد صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وشهد له ما رواه ابو داود
 الطيالسي في مسنده عن ابن ابي ذئب عن عبد الرحمن بن عمار عن عمار بن عبد الله عن اسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة

زمن يزيد بن معاوية حين شزا واهل الشام فكان من امره ما كان تركه ان الزبير حتى قدام الناس لموسم يريد ان يخرجهم
 كنت ضبطت لاهل البلاد واحكمت الامور فاما الآن اذ صارت افاعي ومائة ايتى نراق فوليت من هو اجد رجلا مشي قتل ياخذ. جمع لا لضعفك
 ابن قيس الغنوي فأتى فقال قبا السورى يا امير المؤمنين فعرفه الخيزرق انما روى فرائته يعصب شرقا فوجت في اخير فقال به يزيد بن الزبير فقال
 يا امير المؤمنين عشتريك وقومك وبلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمه ارف ان تغف عنهم فقال اخرج قتل ياخذ رجلا دعوى سلمون حقة الموى
 فجاء رجل اخر ثا الراس كانا يقطع رجله من وحلاد اشبه قتل فقال فيم السورى يا امير المؤمنين. ثم به الخبر فقال انى قدمت اليك وانى ابيك
 فيهم فقال قتل دعوا العتب وهات الراى فقال رى ان تعث اليهم جيشا كشيئا فليطه قديجيدية ارجاهم فقال يزيد انت لها ولا اهل ضيف
 فقال ان امرتى بمصارعتهم فاذ اضعف منهم وان كنت تريد الراى والتدبير فانا قوتى قال فيجهر فخرج منادى يزيد بنا دى فى الناس ان يسروا الى الحجاز
 على اعطياهم وزيادة مائة دينار معونة فانتدب الى ذلك اشياش القاليس فيهم اكبر من ابن نجسين ستة فلما فرغ مسلمون جهازه دخل على يزيد
 فودعه وقال له سر على بركة الله وار حدث بك حادث فاستخلف على الناس حصين بن غنم المسكنى واذا نزلت بالمدينة فاندراهم لاثلاثان اياها
 ودخلوا فيما خرجوا عنه فانتدبت منهم الى ابن الزبير وان ابوا فاجزهم اقتال وان ظهرت عليهم فاجم المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام واسلحهم المال
 فلما اشرف على المدينة باهل الشام خرجوا اليه في جموع كثيرة وهشة قتال لم ياحسن منهم قلبا رآهم اهل الشام هابهم وكبروا فقتلهم فاسلحهم
 مسلم يدعوهم الى الطاعة ودية يزيد وقال يا اهل المدينة انى اكره اذقة به نكروا بها كحركم وانى اؤجلكم ثلاثا فمن ارعوى وراجح الحق فليكن
 منه وانصرف من ذكر الى هذا المحدث الذي يكد وجهه عليه المراق واغتنق واذا نبيك كذا قتل عذرا نا اليكم فقتلوا اعداء الله لا تشق بجموعكم ووزنكم
 ان تجوزوا اليه اتركنا كرحى فقا نلكنو لا تكون من نيكو علينا لغزو ميت الله لثمينوا وتلحم افيه ابدا فلما فرغ الاجل زاده مسلم باهل الشام فقتل
 انقص الاجل ما تصنعون ائتسار من امرتكم بون قالوا بل نحاب فوقم القتال بالجو وكانت الهزيمة على اهل المدينة وهى وقعت اشارة المشهورة وانواع
 مسلم المدينة ثلاثا ثم اخلا المدينة عليهم ليزيد على ما فهم عييل له ان شاء يلح وان شاء اعتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بنى حارثة من
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من حجتهم فكانت الهزيمة وصرح الناس والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا فى المطرقات وبقت القتل من
 وجوه الناس سبعة من قريش والانه ما روى وجوه الموائى من منى هم من النمل والصبيان والاهليل والموائى عشرة آلاف وقيل ان الذين مات من
 القراء سبعة ثم رحل مسلم الى مكة فلما بلغ قد يدا حضرة الخوفا فاستخلف على اهل الشام حصين بن غنم المسكنى بعد يزيد اليه بذلك حسيما
 تقدم من قتل حصين مكة فهاصلها وبنى البيت بالمخنيق وحرقتها فبعد انقضاء اربعة وستين يوما من الحصار رجع ابن الزبير الى يزيدات
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام موته فناداهم ابن الزبير ان طاعتكم هلك فلو اذرتة آتون فلم يصدقوه لوطا استبقوه رجوا سواين الى الشام
 وبايع اهل الشام لزيد بن معاوية بن يزيد وهو ابن نيف وحشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثوثوفى معاوية بن يزيد بعد
 يوم ما من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وثوفى يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافة ثلاثه اعواما وثمانية اشهر وثوفى
 مروان بعشرة اشهر من خلافة ولويج لابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موت معاوية بن يزيد بالبحار ومكة وتسمى بالخليفة
 واذا عن له سائر الارض الا الارمن بعد ان اقام الناس شهرين بلا خليفة وبحث حاله الى الحجاز والشرق وبقي خليفة الى ان قتلته الحجاج بمكة بعد
 ان حوصر بمالقة وذكر ابو عمر في التقصى ان مالكا رحمه الله كان يقول ابن الزبير احق بالخلافة من مروان وابنه قوله احترق الخ تغدس في
 كلامه البياسى ان حصين بن غنم المسكنى الموجه من قبل يزيد رعى البيت بالمخنيق وحرقه وقيل في تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع
 قبسا على رجه فطار شرا فاحترق السارية فاحترق البيت قال السهيلي وقيل ان شرا فطارت من اى قبس وقيل من يد امرأة قوله حين
 غزاه اهل الشام الخ يعنى حين غزى اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبيت الله قوله فكان من امره ما كان الخ وللغالى فى كتاب مكة من
 طريق اى اويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احرق اهل الشام لكعبة وموها بالمخنيق وهت الكعبة قوله تركه ابن الزبير اى ليراه
 اهل الافاق ليشنع بذلك على بنى امية - قوله يريد ان يخرجوا الخ قال النوى اما المعروف الاول فهو يخرجهم بالجم والواد بعد مهاجرة من الهجرة
 اى يشجعهم على قتالهم باظهار قبح فعالهم هذا هو المشهور فى ضبطه قال القاضى ورواه العذرى يخرجهم بالجم والباء الموحدة ومعه يستبهرهم
 وينظر ما عندهم فى ذلك من حمية وغضب لله تعالى ولنبيته واما الثانى وهو قوله يخرجهم فربوا بالحاء المملدة والواد والباء الموحدة واوله مفتوح
 ومعه لا يفيظهم اى رونه قد فعل بالبيت من قوله جريت الاسد اذا غضبته قال القاضى وقد يكون معناه يحلهم على الحرب ويخرجهم عليها و
 ويؤكد عزائمهم لذل لك وقال روى اخرون يخرجهم بالحاء والزاي يشد قوتهم ويميلهم اليه ويجعلهم خرباله وناصرين له على مخالفيه وحزب الرجل

على أهل الشام فلما صعد الناس قال يا أيها الناس شيروا على في الكعبة ألقوها ثيابي بناؤها أو أصطلم ما وهي منها قال ابن عباس
 قال قد فرقتي رأي فيها أرى أن تصطلم ما وهي منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وأحجارا أسلم الناس عليها وثبت عليها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم سارقا سرق بيتي حتى يجده فكيف بيت ربكماني مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمر في لما
 معه الثلاث أجمع رأي على أن يتقصها فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فالقي منه
 حجارة فلما لويده الناس أصابته شيء تتابعوا فتقصه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمى فستر عليها الستور حتى ارتفع منها
 وقال ابن الزبير إني سمعت عائشة تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن الناس حدث محمد بن بكرهم بكفر وليس عندي من النفقة
 ما يقربني على بناءه لكنك أدخلت فيه من الحج خمسة أذرع ولجئت لها بأبيد خل للناس منه وبأبي يخرجون منه قال فأنما اليوم
 أجدا نفق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس أذرع من الحج حتى أتى أشانظر الناس إليه فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة
 ثمان عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصه فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل له بابان أحدهما يلدخل منه والآخر يخرج منه
 فلما قتل ابن الزبير كتبته الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك وخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أسس نظير إليه
 من مال إليه وتحارب القوم قالوا قوله فلما صعد الناس إلى يعني انصرفوا عن التوسم قال ذلك لأهل مكة ويحتمل الذي انصرفوا عنه يعني خواص
 أهل التوسم قوله أشيروا على فيه دليل لاستحياب مشاورة الأماة والفضل والعرفه في الأمور المهمة قوله قد فرقتي رأي في قال النووي
 هو بضم الفاء وكسر المراءى كشفت وبين قال الله تعالى وقولنا فرقنا ما فصلناه وبيناه هذا هو الصواب فوضيها هذه اللفظة ومعناها ومكلا
 ضبطها التقاضي المحققين وقد جعله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غير الصحيحين فرق بفتح الفاء معجز خاتم أكرمه عليه غلطا والحمد
 في ضبطه وتفسيره قال الكوفي ورجح ابن الزبير حين اختلاف الصحابة عليه بحدوث عائشة في قوله كان أح أو أحترق بيته الخ قال ابن لا تتم هذه
 الحجة بطلانها لأنه يروى عليها ما ذكر ابن عباس وما ذكر مالك للرشيد وإنما تتم بانتسابها إلى حديث عائشة قوله حتى يجده الخ قال النووي هكذا هو
 في أكثر النسخ يجده بضم الياء وبإل واحد وفي كثير منها يجده بلامين وهما بمعنى قوله حتى يصعد رجل الخ وقال ابن حبان في جامعه عن داود
 ابن سفيان عن عمار قال خرجنا إلى منى فأدنا ثلاثا ننظر العذاب وارتيق ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنو نسيه فهدى في رواية إلى أو ليس
 الملك كورة شرع له ما كان يصطلم أن يعاد في البيت فينوبه فنظروا إلى ما كان لا يصطلم منها أن يعني به فأمره أن يحمله في حوت الكعبة فيدين وتتبعوا
 قواعد إبراهيم من شواجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ثم أدرأها بعد ما معنوا فنزل عبد الله بن الزبير فكشفتوا له عن قواعد
 إبراهيم وهي حفرة مثال الخلف من الأبل فأنقضوا له أن حركوا تلك القواعد بالعدل فنقضت قواعد البيت ورأوه بنيا فأمروا بوطأ بعضها ببعض
 فجعل الله وكبره ثم أحضر الناس فأمرهم بوجوههم وشارفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوا ورأوا بنيانها منصلا فاشهر هو على ذلك قوله فستر عليها
 الستور الخ قال النووي المقصود بهذه الأحكام والستور أن يستقيم المصلو في تلك الأيام ويمر فواضع الكعبة ولم تزل تلك الستور حتى ارتفع البناء
 وصار مشاهدا للناس فأنزلها لخصو المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة واستدل القاضى عياض بهذا المذهب ما لا في أن المقصود بالاستقبال البناء
 لا البقعة قال وقد كان ابن عباس يشار على ابن الزبير بنحو هذا وقال لمان كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة فقال له جابر وصلوا إلى موضعها
 في القبلة ومذهب الشافعي وغيره جواز الصلوة إلى أرض الكعبة ويجزيه ذلك بلا خلاف عند سواء كان بقي منها شاخص أو لا والله أعلم -
 قال الحافظ وما قول الحلب أن الفضاء لا يسمى بيتا وإنما البيت البنيان لأن شخصا لو حلف لا يدخل بيتا فأنه في ذلك البيت فلا يحدث بدخوله فليس
 بواجب من المشروع من الطواف أشهر الخليل بالاتفاق فعلمنا أن لطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بأحد حرمة البيت لأن العبادات لا يسقط بالمقعد
 عليه منها بفوات المجوز عنه فحرمة البقعة ثابتة ولو قلنا لجدارها ما الميمن فمتعلقة بالمرتبة ويؤيد ما قلناه أنه لو أهدم مسجد فنقلت حجراته إلى موضع
 آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كانها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد فنزل على أن البقعة أصل المسجد وبجلاوات العكس أشار إلى ذلك
 ابن المنير في الحاشية قوله إني سمعت عائشة تقول الخ قال لا في كان المناسب أن يكون هذا حين الاستشارة فحين قال ابن عباس لكن العطف
 بالواو والأظهر أن ابن عباس لا يخفى عليه ذلك ولكن رأى أنه فرق بين بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها وبنائه غيره وأنه لو بناها صلى الله عليه وسلم
 لكان بناءه أوقع في النفوس من بناء أسلم الناس عليه ورأى ابن الزبير عكس لعله وهو قوله فأنما اليوم أحد ما نفق ولست أخاف الناس ولكن يروى عليه
 أعنى على قوله أحد ما نفق ولا أخاف الناس ما ذكر ابن عباس ما ذكر مالك للرشيد قوله حدث محمد بن بكرهم بكفر وروى محمد بن علي عن الصفة
 المشبهة قوله وكان طول الكعبة الخ أي في الأرفق إلى السماء كناية عليه السند في حاشيته قوله ثمان عشرة ذراعا الخ وروى من وجه آخر أنه كان

باب الحج عن العاجز لزمانة وهو من الحج

حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن موسى حدثنا شيكان بن اشعث بن ابي الشعثاء عن الاسود بن يزيق عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج وسأق الحديث بمحض حديث ابي لا حوص قال فيه ما شأن بابك من تفقا لا يصنع اليك لا يسلم وقال عفاقة ان تنفر ولو بمجر وحمل شيخا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عمار له قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الاخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأجيز عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيكان بن اشعث تنفر ألفاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علماء الثمرة التي خشيها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوا اليه الا انقلد بالفرد وهم باب الحج عن العاجز لزمانة وهو من الحج قول له كان الفضل بن عباس لم وهو اخو عبد الله وكان اكبر ولد لابي العباس وبه كان يكنى قوله امرأة من خثعم لم بفهم المجبة وسكون المشقة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر اليها في رواية شعيب وكان الفضل رجلا وضيقا اى جليلا واقبلت امرأة من خثعم وضيقه فطعن الفضل ينظر اليها واجبه حسنها قوله يصرف وجه الفضل في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر اليها فالتفت بيده فأنزل يدين الفضل فرفع وجهه عن النظر اليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي فلو حق عن الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاما جليلا فاذا جاءت الحجازية من هذا الشق صرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه الفضل الى الشق الاخر فاذا جاءت الى الشق الاخر صرف وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاما حدثا وجارية حذرة فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطال في الحديث ان الفضل بالبصر خشيته الفتنة ومقتضاه انما اذا امتنت الفتنة لم تخشيه وقال ويؤيد انه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجهه الفضل حتى اذن النظر اليها لا عجايبه بها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه مغالبة طبائع البشر لان آدم وضعفه عاكب فيه من الميل الى النساء لا عجايبه بمن وفيه دليل على ان نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم ازواج النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لامر النبي صلى الله عليه وسلم الخشمية بالاستئذان والمصحب وجه الفضل قال وفيه دليل على ان سائر المرأة وجهها ليس فرضها قال المحافظ وفي استدلاله بقصة الخشمية لما اذماه نظرا لا عجايبه كانت محرومة والله اعلم قوله ادركت ابي شيخا كبيرا لم اتلفت المر ايات كلها عن ابن شهاب عن ابي السائل كانت امرأة وانما سألت عن ابيها وخالفه يحيى بن ابي اسحق عن سليمان فاتفق المرأة عنه على ان السائل رجل ثرا اختلفوا عليه في اسناده ومتمنه وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات ان ابي مات وفي بعضها ان ابي عجز وكبر وفي بعضها ان امرأة سألت عن أمها وفي بعضها ان ابي ادركه الحج مع تسمية السائل بحسين بن عوف الخشعي في أخرى تسميته بابي العوث بن حصين الخشعي قال المحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكان تسميته معه فسألت ايضا والمسئول عنه ابو الرجل وأمه جديقا ويقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم ولما راي معه بنت له حسنة فجعل لا يراها يرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه ان يتزوجها وجعلت التفت اليها وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يرضيها فكان يرضي حتى دى جبرقة العقبه فعلى هذا فقول الشاذية ان ابي لها ارادت به جدها لان اياها كان معها وكانت أمها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليعمع كلامها ويراه رجلان يتزوجا فلما ابرضاها سأل أبوها عن ابيه ولما نزع ان يسأل ايضا عن أمه وتفضل من هذه الروايات ان اسم الرجل حصين ابن عوف الخشعي واماما ووقع في الرواية الأخرى انه ابو العوث بن حصين فان اسنادها ضعيف قوله شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة قال الاطبي شيخا حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل ان يكون حاله ايضا ويكون من الاحوال المتداخلة والمغتراب ويوجب على الحج بان أسلم وهو بهذا الصفة وقوله لا يستطيع ان يثبت على الراحلة زاد في رواية يحيى بن ابي اسحاق وان شدة خشيته ان يموت قوله أفأجيز عنه لم اى يجوز لي ان أنوب عنه فأجيز عنه لان ما بعد لقاء المداخلة عليها الهمة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فعمل يقضي عنه وفي حديث علي هل يجوز عنه قوله قال نعم لم قال الشيخ بدل الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج من غير ما كان مضطرا وبه قال بو حنيفة واصحابه والشاذية الشاذية واحد واسحق وقال مالك والليث والحسن بن صالح لا يحج احد عن احد الا عن سميت ليجز حجة الاسلام وحاصل ما في مذهب مالك ثلاث احوال مشهورة لا يجوز زانها يجوز من الولد ثلثا لثلاثا يجوز ان اوصى به وعن الفقيه وبعض السلف لا يحج لغير سميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وان اوصى به وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عمر ان قال لا يحج احد عن احد ولا يصح احد عن احد وكذا قال ابراهيم الفقيه وقال الشافعي لا يحج لغير سميت ولا عن غيره ولا يحج لغير سميت عن الميتم عن فرضه ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى به اوله لوص وهو واجب فتركته وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئذان في حجة النظم على اهل البيت

والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله ان المرأة لا يجوز ان تجز من الرجل وهو حجة لمن أجازوه وقال الخطابي فيه جواز الجز من غيره اذا كان معصوماً ولم يجز مالك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه وقال صاحب الهداية الاصل ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او صوماً او غيره عند اهل السنة والجماعة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه ضمن بكبشين احدهما من نفسه والاخر من أمته والعياذ بالله محضه كالزكاة وبدنية كالصلوة ومركب منها كالحج والنياحة تجز في النوى الاول ولا تجز في الثاني بحال وتجز في النوى الثالث عند الجوز ولا تجز عند الاقد رقة والشرط العجز الدائم الى وقت الموت وظاهر المذهب ان الحج يقع عن المجموع عنه لحديث الخشمية وعند محمد ان الحج يقع عن الخارج للآخر ثواب المنفعة وقال ابن بطال اختلص في المريض يأمر عن حج عنه ثم يصح بعد ذلك فقال الكوفيون وابو ثور لا يجزيه وعليه ان الحج وقال احمد احتج بجزيه الحج عنه وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون وابو ثور يجزيه من حجة الاسلام وللشافعي ثم قولان احدهما هذا والاخر لا يجزى عنه وهو أصح القولين، ام - قال الحافظم واستدل بحديث الباب على ان الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه نص صريح بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تقع النية فيها كالصلوة، وأجيب بان قياس الحج على الصلوة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية صاعداً لا يرجع إلحاقها بالصلوة على إلحاقها بالزكاة ولهذا قلل المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلوة ومن غلب حكم المال الحق به بالصلوة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير اذا وصى به ولم يجزوا ذلك في الصلوة، وقال عياض لاجحة الخالف في حديث الباب لان قوله ان فريضة الله على عباده الحج معناها ان الزام الله عباده بالحج الذي وقعه بشرط الاستطاعة صادق بل بصفة من لا يستطيع فهل الحج عنه اى هل يجوز لي ذلك او هل فيه اجر ومنفعة فقال نعم وتعقب بان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال، وسألت في الطريق الآتية عند مسلمان ابن شريح كبير عليه فريضة الله في الحج ولا حمل في رواية الحج مكتوب عليه وأدعى بعضهم ان هذه القصة مخترعة بالخشمية كما اختص سالم مولى ابي حنيفة بـ بجواز ارضاء الكبير حكاه ابن عبد البرم وتعقب بان الاصل عدم الخصوصية لا يحج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن جبيب صاحب الواضحة بأستادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه وليس لاحد بعد ولا حجة فيه لصنع الاستادين مع ارسالهما وقد عارضه قوله في حديث الخشمية عن البخاري اقضوا الله فانه احق بانوفاء، وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخشمية مخالف لظاهر القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شك في ترجحه من جهة نواته ومن جهة ان القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً قال ولا يقال قد اجابنا النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو كان طئراً عكلاً أجبته لها لانا نقول انما اجابها عن قولها أفأحج عنه قال حي عنه لما رأى من حرصها على اصال الخير والثواب لا ينها، ام - وتعقب بأن في تفسير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة، ام - فان قيل ان الاصل في الاستطاعة اى في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من ان استطاعوا اليه سبيلاً هو القوة بالبدن قال تعالى فما استطاعوا ان يظفروا وما استطاعوا ان يلقوا اى ما قدر اى لا قوا فاذا قال القائل فلان مستطيع او غير مستطيع فالظاهر منه السابق الى الفهم هو القدر والتأخر فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن العزيز بحج مالك ظاهر القرآن والجواب ان حديث الزاد والرحلة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه منها صحيح ومنها حسن فان قلت قال ابن حزم الاخبار في ذلك في احدها ابراهيم الجزى وهو ساقط مطمح وفي الثان الحارث الأعور وهو كذب والثالث مرسل ولا حجة فيه والرم ايات في ذلك عن الصحابة وهدية كما رتبته على ذلك ابن العربي وغيره وقال البرعري ذلك من وجوه منها مرسل ومنها ضعيفة والجواب عن هذا ان حديث انس الذي مضى ذكره في اول باب وجوب الحج (من البخاري) أخرجه الحاكم لم يروى عنه وهو حديث صحيح فان قلت قال البيهقي وذكر مرة حماد وسعيد لا يرى الاوهما لان ابن ابي عمير روى عن قتادة عن الحسن مرسلاً وهو المصنف وكذا روى ابو يونس بن حبيب قلت هذا ظن منه وتوه من غير جزم والظن لا يثبت به الاحاديث ولا تقوى وقوله كذا روى ابو يونس غير موجه لان الدارقطني روى من حديث مخارق عنه عز الحسن بن انس رضى الله عنه الحديث مستنداً بتقليد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزاد والرحلة كذا في عمدة القاري - قال الشيخ الاثرم ان بكر الرازي في احكام القرآن بعد ذكر حديث الخشمية أجاز صلى الله عليه وسلم ما يسهل المرأة ان تجز عن أبيها ولم يلزم الرجل الحج بنفسه فثبت بذلك ان من شرط الاستطاعة امكان الوصول الى الحج وهو لا بد وان لم يلزم الحج بانفسهم افا كانوا واجدين للزاد والرحلة فان عليهم ان يجزوا غيرهم عن الحج عن المريض والزمن والمرأة انا حضر قهر الوفاة فعليه ان يؤصوا بالحج وذلك ان وجود ما يمكن به الوصول الى الحج في ملكهم يلزمهم فرض الحج في مواضعها فالمرءة فعله بأنفسهم لان فرض الحج يتعلق بعينين احدهما بوجوده في الزاد والرحلة وامكان فعله بنفسه فعلم ان كانت هذه صفته الخروج والمخاض الاخران يتعد فعله بنفسه لمرض او كبر سن او فناء اولها امرأة لا يجوز لها ولا زعيم يحج معها فهو لا يلزمها الحج بأموالها عند الاياس والعجز عن فعله بأنفسهم فاذا أجز المريض والمرأة عن انفسها لم يلزمها

المريض ولم يقبل المرأة محرماً حتى ماتا أخرهما وأن برئ المريض ووجرت المرأة محرماً لها وتولى الخشمية للنبي صلى الله عليه وسلم إن أدركته
فرضية الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستحى على الرحلة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم إياها بالحج عنه يدل على أن فرض الحج قد انزله في ماله وإن لم يشب على
الرحلة لأنها أخبرته أن فرضية الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير فلم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم قولها ذلك فهذا يدل على أن فرض الحج قد انزله في ماله
وأمر النبي صلى الله عليه وسلم إياها بفعل الحج الذي أخبرته أنه قد انزله يدل على أن فرضه أيضاً، أم وقال العلامة ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار
فرض على مسلم صحيح أي سأل عن الآفات المانعة عن القيام بالأداء منه في السفر فلا يجب عليه مقعد ومقاهر وشيخ كبير لا يشب على الرحلة بنفسه وأعمى وإن
وجد قائماً ومحبوساً وخائف من سلطان لا بأنفسه ولا بالنياحة في ظاهر المذهب عن الأمام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الحج عليهم و
يجزئهم إن زال العجز وإن زال العجز فأباهم وأحاصل أنه من شرائط الوجوب عنه ومن شرائط وجوب الأداء عند ما وثرة الخلاف تظهر في وجوب
الحج واجاب ولا يصح كما ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قد تخرج قبل الخروج إلى الحج تقرب ديناً في ختمته فلهذه الأحكام فلو خرج
ومات في الطريق لم يجب الأيصال لأنك لم تخرج بعداً لا يجباً ولو تخلصوا الحج بأنفسهم سقط عنهم ظاهر التحفة اختصاراً وكذا الاستيعاب في وقاه في التعمق وثني
على أن الصحة من شرائط وجوب الأداء، أم من الحج والتمهر وحكي في الباب اختلاف الصحيح وفي شرحه أنه شئ على الأول في النهاية وقال في البحر المحقق
أنه المذهب الصحيح وأن الثاني صحته قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم من المصنف أم قال السيد الضعيف عفا الله عنه والعبد الجليل
إلى قول الأمام رحمه الله تعالى فإن وجد الإنسان الرحلة الذي هو شرط لوجوب الحج ليس معناه عجزه ووجودها الحسنى عند بل بحيث يقدر على استعمالها في
الوصول إلى البيت وقت الوجوب وألا فوجودها كالمعدم في حقه وهذا كما قال سبحانه وتعالى *فَلَمْ يَجِدْ فَإِنَّمَا هِيَ إِصْبَاقُ الْبُخَارِ* فإن الماء إذا كان
موجوداً ولكن لا يقدر المتوضئ على سبيله لا يجب عليه الوضوء ويجوز له التيمم بالاتفاق لأن المقصود من وجوب الماء هو القدرة على استعماله
من لم يقدر على استعماله مع وجوده الحسنى فكأنه لم يوجد الماء في حقه وهكذا ينبغي أن يفهم في هذا المقام والعلم عند الله الملك العلام واستدل
بعموم حديث الباب على جواز صحة حج من لم يحج نية عزه غيره ويقال له حج الصبر أو بالصلاة المصلحة وهذا مذهب الخشمية رحمهم الله فصرح في الدر المختار
بجواز ذلك ولكن قال أن غيره أولى لعدم الخلاف، قال ابن عابدين رمى خلاف الشافعي فإنه لا يجوز حجه، قال ولا يخفى أن التعليل بفيدان الكراهة
تنزيهية لأن ملحة الخلاف مستحبة فافهموا - قال المحافظ وخالفه الجمهور فخصه بمن حج عن نفسه واستلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة
 وغيره من حديث ابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلي عن شبرمة فقال أحجبت عن نفسك فقال لا قال هذا عن نفسك ثم
أحج عن شبرمة قال الشيخ ابن المصنف رحمه الله في فتح القدير هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس والرواية كلها تنفقت فرفعه جده
ابن سليمان قال ابن معين عده أثبت النكس في سعيد بن أبي عروبة وأما جده محمد بن عبد الله الأنصاري ومحمد بن ميسرة البرقي فقد انفقت كلها عن
سعيد ووقفه عند سعيد رواه أيضاً سعيد بن منصور وحديثا شافعيان عن أيوب عن أبي قلابة عن سمع بن عباس رجلاً يلي عن شبرمة وذكره وقوفاً
وليس هذا مثل ما ذكرناه غير مرة في تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع لأن زيادة تقبل من الثقة فإن ذلك في حكم مجرد عن قصته واقعة فالوجه
رواه واحد عن الصحابي يرفعه وآخر عن نفسه فقط فإن هذا يتقدم فيه الرفع لأن الموقوف حاصله أنه قد ذكره ابتداءً على وجه إعطائه حكم شرعي ولو
جواباً للسؤال ولا ينافي في هذا كون ما ذكره ما أثره عند عن النبي صلى الله عليه وسلم أم في مثل هذا وهي حكمية قصته وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع من يولي
عن شبرمة فقال له ما قال أو ابن عباس رضي الله عنهما سمع من يولي عن شبرمة فقال له ذلك فهو حقيقة التعارض في شيء وقع في الوجود وأنه وقع
في ذلك الزمن أو في زمن أخو جعفر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره وتجويز أن يكون وقع في زمنه عليه السلام ثم وقع بجعفر ابن عباس سماعه رجلاً آخر
يلقب عن شبرمة فقال من شبرمة فقال لا أو قريب يعين ذلك فهو وإن لم يتبع عقلاً لكنه بعيد جداً في العادة فلا يندفع به حكم التعارض الثابت
ظاهراً بالتحكم فيهما تران أو يرجح وقوعه في زمن ابن عباس لأن أحكام الحج كانت خفية في زمنه عليه الصلاة والسلام حتى وقع الخطأ في ترتيب
أحكام كثيرة فسألوه عنها فقال رجل لما شئتم فخلقت قبل أن أفهم وكشيت وولدتا تركوا السؤال ابتداءً ظناً منهم بأن لا ترتيب معيناً فحدث
فإنما ليست أركاناً لعلمهم أن الحج عرفة عنه عليه الصلاة والسلام والطواف بسبيل الكتاب فلما رأوا أن الذي فعله عليه الصلاة والسلام خلاف
ذلك الترتيب فزعموا إلى السؤال فحدثهم بالجهل في ذلك الوقت فماتوا حج الإنسان من غيره فأمر بإياه القياس فإن العقل لا يقتضي جوازه إذا خلى
والنظر في مفهومه والتكاليف ملوماً قد مناه أول الباب فلم يكن يقدم عليه ذلك الرجل إلا سؤالاً ثم يتفق أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم عليه
فيغيره بالحكم بخلافه في زمن ابن عباس رضي الله عنه فإنه قد ظهرت الأحكام وعرف جواز النياحة واشتهر حديث الخشمية وغيره بعكس الناس
وهم تكرار ذلك فهو مظنة أن يعلم أصل جواز النياحة فيفعل بالسؤال فيكون قول ابن عباس رأياً منه وكان ابن المفسر ذكر في كتابه أن بعض العلماء

أقول الظاهر أنه هل يجوز الرجوع إلى الحج
من غير أن يكون حجاً لنفسه

باب في حق الجوارح من غير ما يجرى به

وحدثني علي بن خشرم وأخبرنا عيسى عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير جميعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضمنت هذا الحديث ان سعيد بن ابي عزة كان يحل به ما لم يصح ف يجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبا بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد منعت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عنقته ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب على ما يدل وهو اطلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حكي عن بريك من غير استقراءها عن جميعها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدثنا شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه بذلك يحصل الجمع ويثبت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازها والذي يقتضيه النظم في الصلوة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بملاك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اقل معنى الامكان فيما أثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه ومع ذلك لا يجوز لان النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تارك فعله فيجوز قوله عليه الصلوة والسلام يحرم عن نفسك ثوبين شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض العصاة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بما حاجت عن نفسها او لا وان لو رد لنا طريق علمه بذلك جمعنا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدثنا شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلموا انتهى قال الامام الضعيف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حاجت مع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ثوبين هل تجزى عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا راحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم نعم حكي عنه ولما كان جمعا عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ لا يقع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنيفة القتيب اقول وظاهره (اي كلام الجرحي) يفيد ان الصلوة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه انما يعلقه بالطلاق الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصلوة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقت مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فليتأمل ام - قلت وقد اتي بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتوجه في سبب الاعتقاد ان فيه السيد احمد بادشاه والفت فيه رسالة وافق سيد عبد الفتى النابلسي بخلافه والفت فيه رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر فيحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عيال بليل حرم عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرم عظيم ايضا ولما انا في ابلع باطلاقة الكراهة المتصرف الى التحريم فيقتضيه ان كلامه في الصلوة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقهاء ثم قد تناقضوا في الحج عن اللبائ شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو مالك في نفسه ان قد على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفاق فلما صار ملكا وجب عليه حتى يوفوا نفلا لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصلوة الفقيرة كذلك لان قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بطلاقها ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الصلوة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجة عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فليتأمل ، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر ، قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجزى بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابها قد روى على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا **قوله** عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه من خثعمية قال ابن جريح وتابعه عمر بن الخطاب قالوا يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير جميعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضمنت هذا الحديث ان سعيد بن ابي عزة كان يحل به ما لم يصح ف يجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبا بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد منعت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عنقته ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب على ما يدل وهو اطلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حكي عن بريك من غير استقراءها عن جميعها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدثنا شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه بذلك يحصل الجمع ويثبت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازها والذي يقتضيه النظم في الصلوة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بملاك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اقل معنى الامكان فيما أثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه ومع ذلك لا يجوز لان النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تارك فعله فيجوز قوله عليه الصلوة والسلام يحرم عن نفسك ثوبين شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض العصاة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بما حاجت عن نفسها او لا وان لو رد لنا طريق علمه بذلك جمعنا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدثنا شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلموا انتهى قال الامام الضعيف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حاجت مع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ثوبين هل تجزى عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا راحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم نعم حكي عنه ولما كان جمعا عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ لا يقع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنيفة القتيب اقول وظاهره (اي كلام الجرحي) يفيد ان الصلوة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه انما يعلقه بالطلاق الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصلوة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقت مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فليتأمل ام - قلت وقد اتي بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتوجه في سبب الاعتقاد ان فيه السيد احمد بادشاه والفت فيه رسالة وافق سيد عبد الفتى النابلسي بخلافه والفت فيه رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر فيحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عيال بليل حرم عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرم عظيم ايضا ولما انا في ابلع باطلاقة الكراهة المتصرف الى التحريم فيقتضيه ان كلامه في الصلوة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقهاء ثم قد تناقضوا في الحج عن اللبائ شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو مالك في نفسه ان قد على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفاق فلما صار ملكا وجب عليه حتى يوفوا نفلا لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصلوة الفقيرة كذلك لان قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بطلاقها ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الصلوة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجة عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فليتأمل ، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر ، قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجزى بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابها قد روى على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا **قوله** عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه من خثعمية قال ابن جريح وتابعه عمر بن الخطاب قالوا يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير جميعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضمنت هذا الحديث ان سعيد بن ابي عزة كان يحل به ما لم يصح ف يجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبا بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد منعت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عنقته ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب على ما يدل وهو اطلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حكي عن بريك من غير استقراءها عن جميعها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدثنا شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه بذلك يحصل الجمع ويثبت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازها والذي يقتضيه النظم في الصلوة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بملاك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اقل معنى الامكان فيما أثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه ومع ذلك لا يجوز لان النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تارك فعله فيجوز قوله عليه الصلوة والسلام يحرم عن نفسك ثوبين شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض العصاة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بما حاجت عن نفسها او لا وان لو رد لنا طريق علمه بذلك جمعنا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدثنا شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلموا انتهى قال الامام الضعيف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حاجت مع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ثوبين هل تجزى عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا راحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم نعم حكي عنه ولما كان جمعا عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ لا يقع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنيفة القتيب اقول وظاهره (اي كلام الجرحي) يفيد ان الصلوة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه انما يعلقه بالطلاق الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصلوة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقت مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فليتأمل ام - قلت وقد اتي بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتوجه في سبب الاعتقاد ان فيه السيد احمد بادشاه والفت فيه رسالة وافق سيد عبد الفتى النابلسي بخلافه والفت فيه رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر فيحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عيال بليل حرم عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرم عظيم ايضا ولما انا في ابلع باطلاقة الكراهة المتصرف الى التحريم فيقتضيه ان كلامه في الصلوة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقهاء ثم قد تناقضوا في الحج عن اللبائ شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو مالك في نفسه ان قد على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفاق فلما صار ملكا وجب عليه حتى يوفوا نفلا لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصلوة الفقيرة كذلك لان قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بطلاقها ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الصلوة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجة عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فليتأمل ، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر ، قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجزى بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابها قد روى على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا

والله اعلم بالصواب

عن ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
من انت قال رسول الله فرميت اليه امرأة صبيها فقالت اهلنا حج قال نعم ولك اجر وحل ثمنك ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
وحل ثمنك ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
الهلج قال نعم ولك اجر وحل ثمنك ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
وحل ثمنك ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عامر يا رسول الله

والطبري من حديث علي بن مسكين عن السائل المذكور وقع عندنا الخبر عن الفراء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
ايضا كان معه، يا ايها الصبي اجبر من حجركم قوله لقي ركبنا في بعض الروايات من نسخة بكسليم كما جزم به النووي وغيره وكل عياض في المشافى
فأفوقها من اصحاب الابل في السفر من بنية الدواب ثم اتسع لكل جماعة قوله بالروحاء في بعض الروايات وسكون الواو وحاء محذوف ملاحظة قال عياض
في المشافى من عمل الفجر بينهما وبين المدينة نحو اربعين ميلا وفي نسخة ثمانية وثلاثون وفي كتاب ابن ابي شيبة ثلاثون ميلا زاد في رواية ابن داود فلم
عليهم قوله قالوا المسلمون اني نحن مسلمون قوله من انت اني قال القاضي عياض يحتل هذه الكلمة كان ليلا فليبره صلى الله عليه وسلم
ويحتل كونه غار الكهول برؤسهم صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لعم هجرته فأسلموا في بلدانهم ولما جروا قبل ذلك قوله فقال رسول الله اني انا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فرميت اليه امرأة صبيها في بعض الروايات من نسخة بكسليم كما جزم به النووي وغيره وكل عياض في المشافى
الكسر الفجر بلا ترجم شبه الهروج الا انه لا قبة عليها قوله قال نعم اني له حج النفل وقال عمر بن الخطاب في كتابه حسناته حوث السيات نقل الزكاة
في شرح المواهب قوله ولما اجرا زادها على السؤال ترغيبا لها، قال القاري اي اجرا السببية وهو قوله ما كان محققا او اجرا النياية في الاحوال الروي
والايقاف والحمل في الطواف والسبح ان لم يكن ممثرا ام - وقال عياض واجرها فيما تكلفه وامره وذلك وتعليمه وتجنبه ما يجب تجنب الهدم ام -
قال النووي فيه حجة للشافعي وبالك واجم وجاهد العلماء ان حج الصبي منعقد صحه ثاب عليه وان كان لا يجزيه عن حجة الاسلام بل يقع تطوعا
وهذا الحديث صريح فيه وقال ابو حنيفة لا يصح حجة قال اصحابه وانما فعلوه تترتاله ليعتاده فيقطعه اذا بلغ وهذا الحديث يرد عليهم قال القاضي
لا خلاف بين العلماء في جواز الحج للصبيان وانما منعه طائفة من اهل البدع ولا يلتفت الى قوله بل هو مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه
واما حج الامة وانما خلافه في حنيفة في انه هل منع حجهم وتجرى عليه احكام الحج وتجب فيه الفدية ودعوا المحجوبان وسائر احكامها بالغ فابو حنيفة
يمنع ذلك كله ويقول انما يجب ذلك تترتالا على المتعلقين بهم ويقولون تجرى عليه احكام الحج في ذلك ويقولون حجة منعقد تقع فقل ان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل له حججا، قال القاضي ولا يجوز على انه لا يجزيه فانما بلغ عن فضيلة الاسلام الا فرقة شذت فقالت بجزيه ولم تلتفت العلماء الى قولها ام
قلت قد تقدم نقل ما قاله اصحابنا في حج الصبي في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي الدرر المختار قولوا حرم صبي عاقل او احر حرمه
ابوه صار محرما وينبغي ان يجزئه قلبه ويلبسه ازارا ورواء (مبسوط) وظاهره ان احرامه عنه عقله صحه فمع علمه اولى، وقال في اللباب و
شرحه وينبغي لوليه ان يحبسه من محظورات الاحرام كلبس الخيط والطيب ان ارتكبهما الصبي كاشي عليهما ام - لان احرامه غير لازم ولو شرع فيه
لعدم اهلية الزوم عليه والله تعالى اعلم - قال ابن عابدين قوله (اي صاحب الدرر المختار) او احر عنه ابوه المراد من كان اقرب اليه بالنسب
فلما جتمع والد واخ يحرم الوالد كما في الخانية والظاهر انه شرط الاولوية ام - قال النووي وصفت احرام الولي عز على المحجوز ان يقول بقلبه جعلته
محرما باب فرض الحج مرة في العمر قوله خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني بكيت بالروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
عليه وسلم انما حج في العاشرة وفرض الحج كان سابقا قبل ستة عشر قسما تسع الا ان يكون قاله ايضا في حجة الوداع قوله فرض عليكم الحج اني في قوله
والله على الناس حج البيت قوله فقال رجل اني هو الا قسرين حابس قوله اكل عامر بالهصب لقد اى اناس ان انهم جعل علموا او فرضوا
ان نجر كل عامر قال النووي واختلافه لا ضروري في ان الامر هل يقتضيه التكرار والصحيح عند اصحابنا لا يقتضيه والثاني في يقتضيه والثالث يتوقف
فيما زاد على تركه على البيان فلا يحكم بأقتضائه ولا يمنع وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف لانه سأل فقال اكل عامر ولو كان مطلقا
يقتضيه التكرار او عدمه لو سأل ونقل لما للنبي صلى الله عليه وسلم الاحاجة الى السؤال بل مطلقا محمول على كل واحد وقد يجب الاخرون عنه بأنه سأل
استظمارا واحتياطا وقوله ذروني ما تركت كظاهر في انه لا يقتضيه التكرار قال الماوردي ويحتمل انه انما احتل التكرار عند من روي آخر

فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فاما هالك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه

لان الجوفى اللغة قصد فيه تكرارها عند التكرار من جهة الاشتقاق لاسن مطلق الامراء - قال في المرقاة والاظهر ان معنى السؤال قياسه على ما شاع من الاموال من الصلوة والصوم وزكاة الاموال ولم يرد ان تكرار كل عامر النسبة الى جميع المكلفين من جملة الحال كما لا يخفى على اهل الكمال قوله فسكت حتى قالها ثلاثا اى قال السائل الكلمة التي تحكمها ثلاثا، قال القارى قيل انما سكت زجرا له عن السؤال الذى كان السكوت عنه أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت عما يحتاج الامة الى كشفها فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نوا عنه لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تكرر ما بين يدي الله وتقولوا والاقدام عليه ضرب من الجهل ثم لما رآه صلى الله عليه وسلم لا يكرر ولا يقنع إلا بالجواب الصريح صرح به فقال لو قلت نعم اى فرضا وتقديرا ولا يعبدان يكون سكوته عليه الصلوة والسلام منظرا للموحى والالهام قول لو قلت نعم لوجبت لم قيل ولا علم ان الايجاب كان مقتضا اليه، قال الحافظ واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يجتهد في الاحكام لقوله لو قلت نعم لوجبت واجاب من منع باحتمال ان يكون راجح اليه ذلك في الحال، قال ابن الهمام وقوله لو قلت نعم اى آخره يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين لا فائدة لو هنا امتناع نعم قيل منه ثبوت لقيضه وهو لا والتصريح بنفى الاستطاعة ايضا، ام - واستدل به على ان جميع الاشياء على الاباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع واستدل به على ان النبي عز كثره المسائل المتعمق في ذلك قال المصنف في شرح السند المسائل على وجهين احدهما ما كان على وجه التعليم لما يحتاج اليه من امر الدين فهو جائز بل ما ترويه لقوله تعالى فاستأذناهم لعل الذين كبروا كبروا وعلى ذلك تنزل اسئلة الصحابة عن الانفال والحلاوة وغيرها، ثانيهما ما كان على وجه التعذر المتكلم وهو المراد في هذا الحديث والله اعلم ويؤيد ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذكر السلف فضل احمد من حديث معاوية ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاغواط قال الاوزاعى هو شدد المسائل وقال الاوزاعى ايضا ان الله افاض الامان بحجرو عبيد ببركة العلم القى على لسانه المغالطة فلقد رأيتهم اقله الناس علما وقال ابن رجب سمعت ما حكاه يقول المراد في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل وقال ابن العربي كان النبي عن السؤال في العمل النبوى خشية ان ينزل ما يشق عليهم فاما بعد فقد آمن ذلك لكن استدل بالنقل عن السلف بكرهه الكراهة في المسائل التي تقع قال وانه مكره ان لم يكن حراما الا للعلماء فانه فرعون ومهدا وافتق الله من يعلمهم بذلك ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم، انتقاه لخصا، وينبغي ان يكون محل الكراهة للعلماء اذا شغله ذلك عما هو اهم منه وكان ينبغي تخصيص ما يكثر وقوعه محجورا عما يندر ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان - قول لما استطعتم اى وما قدرتمكم انما في الحجر في كل عامر ولا يكلف الله نفسا الا وسعها قول ذروني ما تركتكم فيه ان الاصل عدم الوجوب وانه لا حكم قبل الشرع، قال الحافظ والمراد بهذا الامر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية ان ينزل به وجوده وتحريمه وعن كثرة السؤال لما فيه غالب من التعذر وخشية ان تقع الاجابة بما يستشغل فقد يوقى لترك الامثال فتقع الخالفة، ام - وقال القزطلي رحمه الله ذروني اى احبوا اللفظ على مثل قوله الظاهر لغة وان سلم لغيره فلا تنكر وافي الاستقصاء خوف ان يكثر الجواب فالحسن في الحديث جوا المرة الواحدة لا فاما لدول اللفظ وان سلم للتكرار فبمعين التعافل عنه ولا يكثر السؤال فيه خوف ان يكثر الجواب كما اتفق لبنى اسرائيل في البقرة اذ قيل لهم اذ جابرقه فلو يادروا وذبحوا الظهار صدق اللفظ وعدا وممثلين ولكن لما اكثروا السؤال كثر الجواب وشددوا فشدد عليهم وذنبوا على ذلك فخاف صلى الله عليه وسلم علمه مثل ذلك ولذلك قال انما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم قول من كان قبلكم من اليهود والنصارى قول بكثرة سؤالهم لم كسؤال الرؤية والكلام وقضية البقرة قاله في المرقاة، قال الكافي وفيه موجهية كثرة السؤال ومنه ما اتفق لأسد بن القرات مع مالك حين اكثروا السؤال بقوله فان كان كذا فان كان كذا فقال له مالك هذه سلسلة بنت اخرى ان اردت هذا فعليك يا اهل العراق الا ان يقال لا يلزم من المنع هنا المنع في غيره لما اشار اليه صلى الله عليه وسلم من انه في مقام التشرع فخاف الافتراض فيما يشق ولا يقد عليه قول واختلافهم على انبيائهم قال الكافي فهو زيادة على ما وقع فان الذى وقع انما هو الحاج في السؤال لا الاختلاف، ام وقال واختلافهم عطف على الكثرة لا على السؤال لان نفس الاختلاف موجب للحلاك من غير الكثرة يعنى اذا امرهم الانبياء بجد السؤال او قبله واختلفوا عليه لم فعلوا واستحقوا الهلاك، قول فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه اى قال الحافظ فيه اشارة الى اشتغال بالاهم المحتاج اليه عاجلا لا لاجتناج اليه في الحال فكانه قال عليكم بفعل الامر واجتناب النواهي فاجلوا اشتغالكم جميعا عن اشتغال بالسؤال عما يقع فيجب للمسلم ان يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في تفهمه لك والوقوف على المراد به ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العلميات يتشغل بتفصيله واعتقاده حقيقته وان كان من العمليات بذل سعة القيام

ما استطعتم وإذا نهيتم عن شيء فدعوه **وخل** شأ زهير بن حرب ومجل بن منشي قالوا حدثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة ثلاثاً

فلا وتركا فان وجد وقتاً زائداً على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعمير حكرها سيقع على قصد العمل به ان لو وقع فاما ان كانت المهمة مصروفة عند ملك الأمر والنهي الى فرض أمره وقبوعه وقد لا تقع مع الاعراض عن القيام بتعمير ما سمع فان هذا مما يدخل في النهي فالتفتة في الدين اغنيها فان كان للعمل لا للمرأة والمجمل قول ما استطعتم ان فان لا يدل لك كله لا يترك كله قال الطيبي هذا من اجل قواعدها اسلام ومن جوامع الحكم ويندرج فيه ما يصح من الاحكام كالصلوة بانواعها فانه اذا عجز عن بعض ركعاتها او شرب طهاياتي بالياقي منها قال النوري وهذا الحديث موافق لقول تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وما قوله تعالى اتقوا الله حتى تقاتلوه فقيها من ههنا احد ما انها منسوخة بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم والثاني وهو الصحيح والصواب فيه جزاء المحققون انها ليست منسوخة بل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم مفسرة لها ومبينة للمراد بها قالوا وحق تعالى هو امتثال امره واجتناب نهييه ولم يأمر سبحانه وتعالى الا بالمستطاع قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً شئاً ولا نفساً شئاً وسعها وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والله اعلم بالقول فدعوه الا قال المحفوظ ان هذا النهي عام في جميع الناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله كشراب الخمر وهذا على رأي الجمهور وخالف قوم ففسكوا بالعموم فتأولوا الاكراه على ارتكاب العصية لا يبيحها والصحيح عدم المخالفة اذا وجد ضرورة الاكراه المعقولة واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشئ محرر كخمر كادفع العطش به ولا اساقفة لقمة من عظمه والصحيح عندنا شأ فحبة جواز الثالث حفظاً للنفس فصار كالحل الميتة لمن امنطر بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نهضاً ففي مسطور ما ثلث فانه انه ليس به مؤل كنه داء ولا يداود عن إلى الدرر لم يرد فقه ولا تلاوا واجر امره من موطأ مرفوعاً ان الله لا يجعل شئاً امتي فيما حرمه عليهما او اما العطش فانه لا يقطع بشرها ولانه في معنى التداوى والله اعلم والتحقيق ان الامر باجتنب المنهي على عمومها لم يارضه اذن في ارتكاب منهي كالحل الميتة المضطر قال استدلل بهذا الحديث على اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناءه بالمأمورات لانه اطلق الاجتناب في المنهيات ولو جمع الشق في الترتيب وقيد في المأمورات بقدر الطاقة وهذا منقول عن الامام احمد فان قيل ان الاستطاعة معقولة والنهي ايضاً اذ لا يكلف الله نفساً شئاً وسعها تجاوبه ان الاستطاعة ناطق باعتبارين كذا قيل والذي يظهر ان التقييد في الأمر بالاستطاعة لا يدل على اللين من الاعتناء به بل هو من جهة الكف اذ كل احد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلاً فلا يصح عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترتيب بخلاف الفصل ان العجز عن تعاطيه محسوس فمن ثمة قيد في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي وعبر الطرف في هذا الموضع بان ترك المنهي عنه عبارة عن استصحاب حال عدمه او الاستمرار على عدمه ونفل المأمور به عبارة عن اخرجاه من العدم الى الوجود وقد اورد بان القدر على استصحاب عدم المنهي عنه قد تخلف استدلاله بجواز اكل المضطر الميتة واجيب بان النهي وهذا عارضه الاذن بالتناول في تلك الحالة وقال ابن قريش في شرح الاربعين قوله فاجتنبوه هو على اطلاع حتى يوجد ما يبيح كالحل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الاكراه والاصل في ذلك جواز التلطف بكلمة الكفر اذا كان القلب مطمئناً بالايان كما نطق به القرآن اشق - والتحقيق ان المكلف في ذلك كله ليس منهياً في تلك الحال وادعى بعضهم ان قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امثالاً للمأمور واجتناباً للمنهي وقد قيد بالاستطاعة واستوى ما خيئت يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الامر ونهى النهي ان العجز يكثر بقصوره في الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضطرار والله اعلم - **باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره قوله** لا تسافر المرأة ثلاثاً قال الحنفية فيباح لها الخروج بغير محرم فيما دونها يعني اذا كان لحاجة قال الشيخ رحمه الله ويشكل عليه ما في الصحيحين عز قريظة عن ابي سعيد الخدري مرفوعاً لا تسافر المرأة يومين الا معها زوجها او ذو محرم منها واخرجاً عن ابي هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسند ومسيرو ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ يومين داود بريداً وهو عند ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح علي بن ابي حمزة في صحيحه ثلاثاً امثالاً فيقول له ان الناس يقولون ثلاثاً - ايده بنقل وهو قال المنزه ليس فيه تباين فانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم قال في مواطن مختلفة بحسب الاستطاعة ويحتمل ان يكون ذلك كله تنبيهاً لاقل بالاعمال واليوم الواحد والعدد واقله والاثنان او الكثير واقله والثلاث اول الجمع فكأنه اشار ان مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر مع غير محرم فكيف بما زاد ام - وحاصله انه نهي عن الخروج اقل كل عد على منع خروجها عن البلد مطاقاً لا بحرم وزوج وقد صحح بالمنع مطلقاً ان حل السفر على اللغوي في الصحيحين عن ابي سعيد عن ابن عباس مرفوعاً لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر اربعة ينطلق على زاد ذلك وقد روي عن ابي حنيفة والي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يومين لا محرم ثم اذا كان المذهب اباحة خروجها ما دون الثلاثة بغير محرم فليس

الأومعها ذو محرم وحل شتا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن وحيد بن شاذان عن ابن نمير حدثنا إلى الزوج مستحبا إذا كان بينا وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا رخص محرم، انحر - وفي رواية الاحتار ودوى عن أبي حنيفة وابن يونس كراهة خروجها وحلها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (شرح الباب) ويؤيد حديث أبي بصير لا يحل للمرأة أن تمشي بالليل والليل أكثر من تسافر مسيرة يوم وليلة الأجمع في محرم عليها وفي لفظ مسيرة ليلة وفي لفظ يوم - وقال الطحاوي رحمه حديث الثلاث واجب استعماله على كل حل وبخلافه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم قال في وجوب علينا استعماله ولا أخذه في كلا الوجهين أولى ما يجب استعماله في حال وتركه في حال - أم - قال اللحد الضعيف عفا الله عنه مراده أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تنفذ عن امرئ من المتأخر على أحاديث ما دون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعلوم المقرب عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من امرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الشق الأول تأخذ بأحاديث ما دون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضا لأنه لا يعقل أصلا ثبت حرمة السفر في أقل من الثلاث دون ثبوتها فيها ولم يذهب إليه ذاهب بل ثبتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث ما دونها لأن حرمة السفر ثلاث أيام لا تستلزم ثبوتها فيما دونها فلما وقع المعارضة بين العام والخاص للاضطراب بين الأقل والأكثر لم يلزمنا ترجيحها حصل التردد فنقدم أحاديث المتأخر على الأقل كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن المتحقق من كل حال الأقرب الآخر طعن في أن يؤخذ بالآخر من المدة في السفر الواجب التحريم في معاملة مشكوك والوجوب اليقيني لا يرتفع ولا يدفع بالثالث يؤخذ بالأقل في غير الواجب من السفر لأن الاجتناب من الحرمة المحتملة أولى وأهم من فعله في الوجوب عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي وليس المراد من التحديد ظاهر بل كل ما يسمى سفر المرأة منجبة عنه إلا بالحرمة فسد في الثوري بغير المشقة البعيدة فمنعها ذلك القربة وتعد أحاديث الحد فقال القائلون زوجا أو محرما لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور وعند رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالإجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير المفروض الأصح زوج أو محرمة كافر أو مسلمة في دار الحرب أو أسيرة فخصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد لها رجلا مأمونا فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرقعة قالوا وإذا كان عموه مخطوفا بالافتاق فليخص منه حج الفريضة وإجاب صاحب المعنى بأنه سفر اضطروري فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا تخاف أن يمنع منها متيقنا بتحمل ضرر متوهم وكذا ذلك السفر الحج وقد روى اللؤلؤ قطي وصحة البرعوانة حديث الباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جبر عن عمر بن دينار بلفظ لا تجزئ امرأة الأومعها ذو محرم فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف ينحصر من يقية الأسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثلاث وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابي وصحة تسافر وحدها إذا كان الطريق أمانا وهذا حكمه في الواجب من حج أو عمره وأغرب القفال فطروه في الأسفار ركائها - أم - واختلفوا هل يجوز الزوج والمحرم شرط وجوب أمر شرط وجوب فلا يصح بنا فيه قولان والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأمان فحجب الأمان عن المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر (رحم) وفي النهروان وهو الأول في البداية ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيان واختاره في الفقه - أم - قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهر وابن أمير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أي حصة اللؤلؤ المختار) في محله قال وجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج لهما أن يمتنع من الخروج منها بعد أن يملكها ولا تفقد على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضرع منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها انفقت عليه وإن امتنع لمسكت نفقتها وترك الحج - أم - فافهم - ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص العموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر لأغلب وتعقبه بأن لكل ساقطة لافطة والمتعقب رأي الأمر المنادر وهو الاحتياط قال والمتعقب علم الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمان وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى يعني فليس لهما أن يتكررا على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأهم خلافة وتلاحقه بجليل عدي بن حاتم فوعا يوشك أن تخير الطوعية من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منازك الإسلام فيعمل على الجواز كذا في الحافظ - وفيه ان المقام لا يقتضيه مدح الطوعية على غيرها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم قوله الأومعها ذو محرم أو أي فيعمل ولم يصير بذكر الزوج وسيأتي في حديث أبي سعيد قال في الدار المختار ورجح زوجا أو محرما بالغ عاقل والمراهق كبا نفع غير محرم ولا فاني

المراة يومين من الدهر لاومعها ذو محرم منها وزوجها وحل شئنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن علي بن
 ابن عمير قال سمعت قرعة قال سمعت ابا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً فأعجبني وأكثرتني أن
 تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعه زوجها أو ذو محرم أو اقصى باقي الحديث وحل شئنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن
 مغيرة عن ابراهيم عن يونس بن محبوب عن منجاب عن قرعة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثاً
 إلا مع ذي محرم حل شئنا ابو غسان المشيخي وعبد بن بشر جميعاً عن معاذ بن هشام قال ابو غسان حدثنا معاذ بن هشام عن ابي عن
 قتادة عن قرعة عن ابي سعيد الخدري ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال إلا مع ذي محرم
 وقد اجاب عنه الحق تعالى من اصحابه بأنه كره اللفظ ادباً لا اصل الزيادة فانه من افضل الاعمال واجل القربات الموصلة الى ذي الجلال و
 ان مشروعيها محل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب قال بعض الحققين قوله لا الى ثلاثة مساجد المستثنى منه عند فاما ان يقدر عاماً
 فيصير لا تشد الرجال الى مكان في ايام كان لا الى الثلاثة او اخضع من ذلك لا سبيل الى الاول لا فضاء الى السبل لا سبيل الى الجادة وصلته الرحو
 طلب العلم وفيها فتعين الثاني والاولى انه قد مر ما هو اكثر من نسبة وهو لا تشد الرجال الى مسجد للصلاة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من
 منع شد الرجال الى الزيادة القبر الشريف وفيه من قبور الصالحين والله اعلم ويؤيد ما روي احمد بن حنبل عن شهر بن حوشب قال سمعت ابا سعيد ذكر
 عند الصلوة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للرجل ان يشد رحاله الى مسجد يتبع فيه الصلوة فيرجع الى المسجد الا قص
 ومسجد في شهر حسن الحديث وان كان فيه بعض الضعف وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لئلا تشد الرجال اليها غير البلاد
 الثلاثة ومرادى بالفضل ما شمل شهره باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً وامرهم من البلاد فلا تشد اليها لئلا تشد الرجال اليها غير البلاد
 ذلك من المنع باتسار المياهات قال وقد المتيسر ذلك على بعضهم فرفعوا شد الرجال الى الزيادة من غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن
 الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعلى الحديث لا تشد الرجال الى مسجد من المساجد والمكان من الامكنة لأجل ذلك المكان الا الى الثلاثة
 المذكورة وشد الرجال الى الزيادة او طلب علم ليس الى المكان بل الى المكان في ذلك المكان والله اعلم ام قلت ولا يخفى على احد من جملة الرجال والاحوال
 الزائرين الواهين الى المدينة المنورة ان مقصدهم الا الى الاصل ليس مجرد المكان العالي بل المتقرب الى المكين الامين صلى الله عليه وسلم والمكان لما
 هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل لا امر على الديار ديار بل على اقبل الديار وذا الجدار وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من
 سكن الديار وقال بعض العلماء ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى الثلاثة مسجداً من الفضيلة التامة انما هي في شد الرجال
 الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه حاكم وقد وقع في رواية احمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وهو لفظ ظاهر في غير التبريم قلت وفي هذا الجواب
 ما قالوا في حديث احمد الا في اثنين فان الحسد فيه يعني في اعتبار وهو محرم في جميع الطاعات ومباح في الحيوات فكان المراد بالحديث ان لا يغبط
 اعظمه او افضل من الغبطة في هذين الامرين وعلى هذا في حديث الباب انه ليس مسجد اولي وأحق بأن يشد اليه الرجل من هذه المساجد الثلاثة
 وهذا لا يخفى جواز السفر الى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الاخر الا ان يدل دليل خارجي على جواز فعل بمقتضاه وقد روي عن شعبة بأسناد صحيح
 عن سعد بن ابي وقاص انه قال صلاة في قبا احب الى من ان آتيت المقدس مرتين ولو لم يكون في قبا لصر بوا اليه اكباد الابل فهل هذا اللفظ
 يشعر بأن جواز شد الرجال ليس مقصوراً على المساجد الثلاثة والله اعلم قال الشوكاني واجم من قال بالشرعية بانه لم يزل داب المسلمين
 المقاصدين للحج في جميع الاوقات على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول الى المدينة المشرفة لقصد زيارته وكعبته وذلك من افضل الاعمال
 ولم ينقل ان احداً انكر ذلك عليه وكان اجماعاً وكذا قال الشيخ الا تورق من الله روحه ان دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو شئ من سفر
 السلف الصالحين الى المدينة المنيفة تواتر اعلياً وواجب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الشافي واما القول بانهم اذا دعا السفر الى المسجد النبوي
 وما ادعوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فعول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع الى الوجودات السليمة ولو كان الغرض من السفر لاداء الحج النبوي لا يتصل
 الى المسجد الا قصداً ايضاً كما روي في الحديث النبوي والحاصل انه لم يأت بجواب شاف يقبله الذوق الصحيح والله اعلم قال في المختار في زيارة
 قبره الشريف منديل قبل واجبة من له سعة ام قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره
 عليه الصلوة والسلام ثم يحصل له افا قدم زيارة المسجد ويستقيم فضل الله تعالى في مرة أخرى فيؤيد ان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 وابيلانه ولما فقهه فلا هو ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم فانه لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم
 وتذكر بالمرأة حتى يزورها من الثلاثة أي اربعة اشهر الزيادة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفر قوله لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم

باب استحباب الذكر اذا ذكرك وباب من بفتح الملهم بشرح صحيح مسلم

الاستاذ نخوة وحديثه ابن ابي عمير قال نا هشا بن عيسى بن سليمان المخزومي عن ابن جريح بهذا الاستاذ نخوة لم يذكر كماله
رجل بامرأة الاومعها ذو محرم **وحديثه** هارون بن عبد الله قال قال ناجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير
ان عليا الازدى اخبره ان ابن عمر عليه السلام كان اذا استوى على بعره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال
سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَ
مِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ وَسَوْءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَإِذَا رَجَعْتَ قَالَ هُنَّ زَادَ فِيهِمْ
آيِبُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ تَائِبُونَ لِرَبِّكَ حَامِدُونَ **وحديثه** زهير بن حرب قال قال اسمعيل بن علي بن عاصم الاحول عن عبد الله
ابن سرجس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يتعوذ من وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ الْحَوَارِ لَكُونِ

مانعة نفسها بفعلها قال لحافظ واستنبط منه (اي من حديث الباب) ان حرموا سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأم
بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لم أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور
عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخبر في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطاً ما رخص له فترك النذر قال النووي في الحديث
تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والحج بغير الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله
اعلم **قوله** وله بين كرو ولا يغفلون رجل بامرأة الا قال النووي هذا آخر الغزوات الذي لم يسمعها ابو اسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق
بيان اوله عند احاديث رحم الله الصنفين والمقصود ومن هنا قال الواحاحي حديثنا مسلم بن الحجاج قال **وحديثه** هارون بن عبد الله قال
حدثنا ناجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير الحديث وهو اول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا والله اعلم باب استحباب الذكر اذا ذكرك وباب
متوخا سفر حج او غيره وبيان الافضل من ذلك **قوله** ان ابن عمر عليه السلام قال لا في هوا خض من اهلهم لاشعار التعليم بالتكرار تأكيذاً
قوله كان اذا استوى على بعره الى قال الكوفي يشعركره منه وافاعته وكذا يقوله من ركب سفينة بل هو آخرى وكذا يقوله الرجل الا انه
لا يقول ما يختص بالركب كقوله سبحان الذي سخر لنا هذا قال النووي فيه استحباب هذا الذكر عند ابتداء السفر سواء رجع فيه او ما كثر في
جمعها في كتاب الا ذكر **قوله** سخر لنا هذا معنى **قوله** مقربين الى مطيقين اي ما كنا نطيع قهره واستخاله لولا تسخير الله تعالى آياته
لنا **قوله** لمنقلبون الى اي راجعون وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الأبي وقال الشيخ عبدالقادر الدهلوي رحمه الله تعالى في موضع
القرآن ان فيه تذكير سفر الآخرة بسفر الدنيا واستغفاراً منه اليه والله اعلم **قوله** البر والتقوى الى البر العمل بالمصالح والخلق الحسن والتقوى
الخوف الحامل على الخوف من المكره **قوله** انت الصاحب في السفر الى قال القرطبي الصاحب اليه يصحبك يحفظك والخليفة الذي يخلفك في اهلك
بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظرك عنهم ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الألف وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يربى وانما
يقال في مثل هذا كذا في شرح الأبي **قوله** من وعثاء السفر الى بفتح الواو واسكان العين المهيمة وبالهاء المثناة وبالمد وهو المشقة والشدة
قوله وكآبة المنظر الى كآبة بفتح الكاف وبالمد هو تغير النفس من حزن ونحوه **قوله** وسوء المنقلب الى ما يسوء منه والمنقلب بفتح اللام
المرجع **قوله** آيبون الى جمع آيب وهو الراجع واصل الآية الرجوع عما هو مذموم الى ما هو محمود وباقي الكلام في تفسيرها **قوله** لربنا حامدون الى
اي مثنون عليه بصفات كماله وشاكرون عوارف افضاله **قوله** والحور بعد لكون الى قال النووي هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم
بعد لكون بالنون بل لا يكاد يوجد في آخر بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحقاظ المتقون في صحيح مسلم قال نقاضي وهكذا رواه الفارسي وغيره
من رواة صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال نقاضي قال ابراهيم الحارثي
يقال ان عاصماً وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحارثي بل كلاهما روايتان ومن ذكر الرايتين جميعاً التزم في جامعها
وخلات من الحديثين وذكرهما ابو عبيد خلائق من اهل اللغة وغريب الحديث قال الترمذي بعد ان رواه بالنون ويروى بالراء ايضاً ثم قال كلامها
له وجه قال يقال هو الرجوع من الامان الى الكفر او من الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من الشر هذا كلام الترمذي وكذا قال
غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة الى الزيادة الى النقص قال المازري في رواية الراية قيل ايضاً ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن
الجماعة بعد ان كنا فيها يقال كرامة كرامة اذا وجد استقر قال المازري في رواية الراية قيل ايضاً ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن
الجماعة بعد ان كنا فيها يقال كرامة كرامة اذا وجد استقر قال المازري في رواية الراية قيل ايضاً ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن

قال قرأت على ملك عن يحيى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح التمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العرق إلى العرق كقارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة وحديثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا ناسف بن عيينة حم وحديثي محمد بن عبد الملك الكوفي قال ناعبد الغزي بن المختار عن سهيل حم وحديثي ابن غير قال نأبي قال ناعبد الله حم وحديثنا أبو كريب قال نأكيهم حم وحديثي محمد بن شعبة قال ناعبد الرحمن حم جميعا عن سفيل كل هؤلاء عن يحيى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديثنا الكوفي بن أنس وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى أنا وقال زهير نا جريح عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى هذا البيت فليزورني

سهلا يسيرا عندنا إذ معقرة كنت من التراب لا يتعاقلم عند رب الأرباب، كذا في المرقاة - قاله لا في لما كان الاستغفار مع الله تعالى عما لا تأتوه بذلك ويحتمل أنه استنطاق باب فضل الحج والعمرة قوله عن يحيى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخ قال ابن عبد البر تفرد يحيى بهذا الحديث واحتج الميراثا ناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن يحيى عن أبي صالح فكان سهيل لا يسمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرد يحيى به فهو من غير ما يصحح قوله كقارة لما بينهما الخ هذا ظاهر فضيلة العمرة وأما مكفرة الخطايا الواقعة بين العمرةين وقال ابن التين قوله العمرة إلى العمرة يحتمل أن تكون إلى عبادة مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار قال وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ في الإكثار عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك فكذا في الطهارة وكتاب الصلاة، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبار تركيهم فماذا تكفر العمرة والجواب أن تكفير العمرة مقيد بوضوئها وتكفيرها لا يجزئ عام لجميع عمر العبد فتغير من هذه الحيثية، قال المحافظ وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتناء خلافا لقول من قال يكبره أن يعتمر فما السنة أكثر من مرة كل ملكية ولمن قال مرة في الشهر من قديمه واستدل لهوا بنه صلى الله عليه وسلم لورفعها الأس من سنة إلى سنة وأفعاله على الوجوه أو التذنب - وتعقب بأن المندوب لم يخص في أفعاله فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد نذر في ذلك بلفظ فثبت الاستحباب من غير تعيينه اتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبا بأعمال الحج الأمان نقل من الحقيقة أنه يكبره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ونقل الأثر من أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليكون حلق الرأس فيها قال ابن قدامة وهذا يدل على كراهة الاعتناء عند في دون عشرة أيام قوله والحج المبرور الخ قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخلط بشئ من الأثورة نوحه النوى وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهو أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقوفه الماطل من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم - وقيل أنه يظهر بآخرة فإن رجع خيرا ما كان عرف أنه مبرور لا حول ولا حراك من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما أتاك الحج قال أطعم الطعام واقشاء السائل وفي مسنده منعت فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره، كذا في النسخ، قلت وفي مجمع الزوائد للحافظ نور الدين البيهقي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة قيل وما بره قال طعام الطعام وطيب الكلام رواه الطبراني في الأوسط واسناده حسن - أم - وقال ابن العربي وقيل هو الحج المبرور الذي لا معصية بعده قاله لا في وهو الظاهر لقوله في الآخر من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق إذا لم يفسق إذا لم يفسق شيئا من ذلك ولهذا عطفها بالفاء المشعرة بالتعقيب وإذا فسدت كان الحديثان يجتمعان وتفسير الحديث بالحديث أولى فإن قلت المتب على المبرور غير المرتب على عدم الرفث والفسق لأن المرتب على المبرور هو دخول الجنة وهو اخص من الرجوع بلا ذنب لأن المراد بدخولها الدخول الأول والدخول الأول لا يكون إلا مع معقرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب إنما هو في تكفير السابقة قلت إذا فسدت المبرور بذلك فسر المبرور لا ذنب بانه كناية عن دخول الجنة الدخول الأول المندكور قال ابن بريزة قال العلماء شرط الحج المبرور جليلة التفقة فيه وقيل بالملك رم رجل سرق مائة فتزجر به أيضا كرم الزنا قال أي والذي كاله الأهو وسئل عن حجر بمال حرام فقال حججه محزون وهو أثربيب جنائيه وبالحقيقة لا يرق إلى العالم المظهر إلا المظهر قلت القبول باخضار من الأجزاء لأن القبول عبارة عن ترتيب الثواب على الفعل والأجزاء عبارة عن سقوط القضاء - ولذلك قال يجزئ وهو أنه قوله ليس له جزاء إلا الجنة الخ قال النور في معناه أنه لا يقتصر لصاحبه من الأجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد أن يدخل الجنة والله أعلم أي ذنوبا أوليا - قوله فلم يرفث الخ الرفث الجماع ويطلق على التريض به وعلى الفسح في القول وقال الأزهري الرفث اسم جامع لكل ما يريه الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخصه بما خطب به النسائه وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا رفث ولا فسوق والجموع على أن المراد به في الآية الجماع لا الفسح - والذي يظهر أن المراد به في الحديث

باب نزول الحاج بكمة ونزولها

ولم يفسق رجم كما ولدته أمته وحل شناه سعيد بن منصور عن أبي عوانة وإلى الأحوص ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال أبو بكر بن منير وسفيان ح وحدثنا ابن منير قال نا محمد بن جعفر قال نا شعيب بن وهب قال نا منصور بن عيسى قال نا أسد بن حماد نا جميعاً من حج فلم يرث ولم يفسق حل شناه سعيد بن منصور قال نا هشيم بن عمار نا عن أبي حازم نا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شناه أبو الطاهر حمزة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خبرني يوسف بن يزيد عن ابن شهاب نا عن ابن حسين نا خبرنا عن محمد بن عثمان نا خبرنا عن أسامة بن زيد نا خبرنا أنه قال نا رسول الله أنزل في دارك بكمة قال وهل ترك لنا عقيل من ربايع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب وهو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا

ما هو عقر من ذلك واليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله في الصيام فإذا كان صوماً أحكم فلا يرث (فائدة) فاما الرث مثله في الماضي للمضارع والماضي الفتح والماضي والماضي والمستقبل والله اعلم - قوله ولم يفسق الخ أي لو أيت بسبب ولا معصية واصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت فسمي الخارج عن المطامة فاسقاً قوله رجم كما ولدته أمته أي بغير ذنب وظاهره غفران الصفات والكبائر والتباعد وهو من أقوال الشواهد الحديث الجاس بن مرداس المصنف بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فلا يرجع، وفي الفتح قال الطبري الفاء في قوله فلم يرث معطوف على الشرط وجوابه رجم أي صار والجاء والمجرور خبر له ويجوز أن يكون حكاية ما رواه شاذان في البراءة عن الذؤب في يوم ولدته أمته، ام - وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجم كهيئته يوم ولدته أمته، وذكرنا بعض الناس أن الطبري أراد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجبال كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بهذا الذكر البعض ترك ما دل عليه ما ذكر ويحتمل أن يقال أن ذلك يختلف بقصد لأن وجوه لا يورث في ترك من غير ذنوب الحاج إذا كان المراد به الجادة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة أو الجادة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الفاحش منها داخل في عموم الرث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى الطبري لا يؤثر أيضاً، ام (فائدة) قال القرطبي الجادة في الآية الخاصة فيما لا يليق، ام - وقبل هو المأداة مع الرفقاء والحج باب نزول الحاج بكمة ونزولها، قوله قال رسول الله أنزل في دارك بكمة الخ اختلف المرويات في وقوع هذا السؤال والجواب هل كان في فخر مكة أم في حجة الوداع وتقدم بسط البحث فيه، وبأبواب محتجبة نزول المحصب فليرجع قوله في دارك بكمة الخ اخرج الفاكهي هذا الحديث من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره ويقال أن النزال التي أشار إليها كانت دارها ثم بن عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسم أبين ولهم حين عمر بن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حتى أباه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم قوله وهل ترك لنا عقيل الخ أي ابن أبي طالب هو فقه العيز الجملة قوله من ربايع أو دور الخ الربايع جمع ربع يقع الراد وشكور الموحدة وهو المنزلة المشتق على أبيات وقيل هو الدار فلهذا فقوله أو دور أما لكيداً من شئت الراوي قوله وكان عقيل ورث أباطالب الخ قال الثقات محصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما كروضا كما قاله البيهقي وباعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم حقه منها بالحجرة وقد طالب به - فبايع عقيل الدار كلها، ام - وقال النووي قال القاضي عياض في قوله أنزل في دارك لعله أضاع الدار إليه صلى الله عليه وسلم لسكناء أباها مع أن أصلها كان لأبي طالب لأنه الذي كفلها ولأنه أكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على أملاك عبد المطلب حازها وحده لسنة على عادة الجاهلية قال ويحتمل أن يكون عقيل بايع جميعهم وأخرجهما عن أملاكهم كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين، قال الدارقطني فبايع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولما هاجر من بني عبد المطلب قوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقة ما نكته ففتح صلى وإن دورها ملكة إلا أهلها الحاكم سائر البلديات في ذلك فتورث عنهم ويحوز لهم جميعها وهرتها وأجارتها وهبتها والوصية بما وسائر التصرفات وقال مالك وأبو حنيفة ولا ورثوا في آخره ففتح عنوة ولا يجوز شيء من هذه التصرفات حنفية إن المسلم لا يرث الكافر وهذا من هذا العلماء كافة أما ما روى عن إسحاق بن راهوية بعض السلف أن المسلم يرث الكافر فلو جاز أن الكافر لا يرث المسلم وسأني المسئلة في موضعها مبسوطه أن شاء الله تعالى والله اعلم - واختلف في تفرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيل على ما يفسد هو عقيل ترك له ذلك تفضلاً عليه وقيل استمالة له واليها وقيل تصحيحاً للتصرفات الجاهلية مما تعيها أنكرته وفي قوله وهل ترك لنا عقيل من دار إشارة إلى أنه لو تركها لغيرهم لنزل فيها وفيه تعقب على الخطاب حيث قال إنما لم يرث النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها دور هجرته في الله تعالى بالحجرة فلم ير أن يرجع في شيء تركه لله تعالى وفي كلامه نظر لا يخفى ولا يظهر ما قدمته وإن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها لا مجرد نزوله في داره ليكنها أن أقام المدة المأذولة فيها وهو الممل للفسك وثلاثة أيام بعد والله اعلم قوله ولم يرثه جعفر الخ وهو المشهور بالطيار في الجناحين وطالب أسن من عقيل وهو من جعفر وهو من علي والتفاوت بين كل واحد والآخر

باب جواز الاقامة بمكة للمهاجرين بها جوازها لا ينافي مع جوازها في غيرها من بلاد الاسلام

حل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعقبة قال ثنا سليمان بن يعقوب بن بلال عن عبد الرحمن بن محمد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد يقول هل سمعت في الاقامة بمكة شيئا فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين اقامة ثلاث بعد الصدقة بمكة كأنه يقول لا يزيد عليها وحل ثنا يحيى بن يحيى قال اناسيان ابن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول لمكة ما سمعت في سكنى مكة فقال السائب بن يزيد سمعت العلاء او قال العلاء بن الحضرمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة بعد قضاء نسكك ثلاثا وحل ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعا عن يعقوب بن ابراهيم بن سعيد قال ابى عن صالح عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث ليل يكسفن المهاجرين بمكة بعد الصدقة وحل ثنا اسحاق بن ابراهيم قال قالنا عبد المطلب قالنا ابن جريج وأما له علينا اخبره قال اخبرني اسمعيل بن محمد بن سعيديت حميد بن عبد الرحمن بن عوف اخبرنا ان السائب بن يزيد اخبرنا ان العلاء بن الحضرمي اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مكث المهاجرين بمكة بعد قضاء نسكك ثلاثا وحل ثنا حجاج بن الشاعر قال انا الصالح ابن محمد قالنا ابن جريج بهذا الاسناد مثله وحل ثنا اسحاق بن ابراهيم بن محمد بن عوف عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فخر مكة لا هجرة

ايها الموسم وانما بيع الارض فغدا لا مابين جائز ولا كراهة قول واحد وعن الامام روايتان الجواز وعدمه والمفقه به الجواز وقد جرت مناظرة بمكة بين الشافعي واسحاق بن راهويه بنظري وكان اسحاق بن ابراهيم في كراهة ومروكة فاجاب الشافعي بقوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم وديارهم فاضربت الديار الى ما ليكمها وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح مكة من اخلق بابها فهو آمن ومن دخل دار ابى سفيان فهو آمن وبأية قد شافني عمر رضي الله عنه دار السجين أتري انه اشترى من مالكمها واغبر مالكمها قال سحنى فلما علمت ان الحجرة قد امنتى تركت قولي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب باب جواز الاقامة بمكة للمهاجرين بها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة ايام بلا زيادة، قوله سمعت العلاء بن الحضرمي اتم اسمه عبد الله بن حماد وكان حليف بني أمية وكان العلاء صحابيا جليلا ولاه النبي صلى الله عليه وسلم البحرين وكان يجاب الدعوة ومات في خلافة عمر بن عبد الله بن المصنف رحمه الله بنفق المصنفين اي بعد طواف الصدق قاله العيني وقال الحافظ اي بعد الرجوع من منى وفقه هذا الحديث ان الاقامة بمكة كانت حراما على من هاجر منها قبل الفتح لكن ايجلس قصد هاجرها منه فخرج او عمر ان يقيم بعد قضاء نسكك ثلاثة ايام لا يزيد عليها، قال المنوي في هذا الحديث ان الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة وحكي عياض انه قول الجمهور قال اجاز لهم جماعة يعني بعد الفتح فحوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه قال وانفق الجميع على ان الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم ان سكنى المدينة كان واجبا انصرف النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس اما غير المهاجرين فيخرجون له سكنى اي بلدا رادسوا مكة وغيرها بالاتفاق انفق كلام القاضي، ويستثنى من ذلك من اذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالاقامة في غير المدينة، وقال القرطبي المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة الى المدينة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعني به من هاجر من غير هاله الا انه خرج جوارا عن سؤاله لم يهاجر جوارا من الاقامة بمكة اذا كان قد تركها لله تعالى فأجابهم بذلك وأعلمهم ان اقامة الثلاث ليس باقامة قاله الخلافة والذوا را اعيان من كان فيمن مضى وهل يثبت عليه خلاف فيمن قد رده من موضع يخاف ان يفتن فيه في دينه فهل له ان يرجع اليه بعد انقضاء تلك الفتنة يمكن ان يقال ان كان تركها لله تعالى كما فعل المهاجرون فليس له ان يرجع لشي من ذلك وان كان تركها فرائدا بدينه ليس له ولم يقصد الى تركها لانا فله الرجوع الى ذلك انفق، وهو حسن متجه قوله بعد قضاء نسكك الخ قال الحافظ استدلل به ان طواف الوداع عبادة مستقلة ليست من مناسك الحج وهو أحد الوجوه في مذهب الشافعي لقوله في هذا الحديث بعد قضاء نسكك لان طواف الوداع لا اقامة بعده ومتى اتم بعد خروجه عن مكة طواف الوداع وقد سماه قبله قاضيا لمناسك فخرج طواف الوداع عن ان يكون من مناسك الحج والله اعلم بقلبك وهذا مبني على ان يفتر قوله بعد الصدق في الراجعية الاولى بما فتر به الحافظ يعني الرجوع من منى وطريقه ما فتر به العيني اعني طواف المصلى وهو طواف الوداع فلا يتم الاستدلال بل يكون دليلا على ان الحنفية من اتا طوافهم بعد طواف الزيارة اذا كان على غير السفر حتى لو طاف كذلك ثم اطل الاقامة بمكة ولم يتخذها حادرا لجواز طوافه والسحب ايقاعه عند لادة السفر، قوله بعد قضاء نسكك ثلاثا الخ قال المنوي هذا هو في اكثر النسخ ثلاثا وفي بعضها ثلاثا ووجهه ان يقدر فيه من وقت اى مكثه المباح ان يكسك ثلاثا والله اعلم باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلافها وشجرها ولقطتها الا لمنشد طوافها قوله لا هجرة الخ اي بعد الفتح وأقصوه

ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فانفروا وقال يوم الفتح فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات
 في بعض الروايات قال الحافظ اي بعد فتح مكة او المراد ما هو اعظم من ذلك اشارة الى ان حكمه غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه
 المسلمون انما قبل فتح البلد من يه من المسلمين احد الاثر الاول قادم على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء واجباته فالحجرة منه واجبة الثاني قد
 لكنه يمكنه اظهار دينه واداء واجباته فستحبه لشكر المسلمين ومعونتهم وجهاد الكفار ولا من من غيرهم والملاحة من روية المتكدر بينهم
 الثالث عاجز بعد من أسروهم من اذيعوا فحوز له الاقامة فان عمل على نفسه وتختلف الخروج منها أجراً قالوا وفي الحديث بشارة بان مكة تبقى دار اسلام
 ابداً قوله ولكن جهاد ونية الخ المخلصان وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها اذ صارت دار اسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج
 اليه وفسره بقوله فاذا استنفرتم فانفروا اي اذا دعيت الى الغزو فاجيبوا قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضاً في اول الاسلام على من أسلم
 لقلة المسلمين بالمدنية وحاجتهم الى الاجتلاء فلما فتح الله مكة ودخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد
 والنية على من قام به او نزل به عدو انتقم وكانت الحكمة ايضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من اذى ذو دين من الكفار فانهم كانوا يعدون
 من أسلم منهم الى ان يرجع عن دينه وفيهم من نزلت اية ان الذين كفروا هم المكة مكة ظالمين اقمهم ما قالوا فيهم كفروا لولا انكم تستضعفون في
 الارض قالوا انكم تكفرون ارض الله واستضعفتم بها فيكم الاية وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد علم الخروج منها وقد روي
 النسائي من طريق بخرين حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده مرفوعاً لا يقبل الله من مشرك عدا بعد اسلامه ويقاوم المشركين ولا يبي داود من حديث
 سمر مرفوعاً ان ابراهيم بن مسلم يقيم بين اظهر المشركين وهذا محمول على من لم يؤمن على دينهم قال الطبري وغيره في قوله ولكن جهاد ونية
 هذا الاستدراك يقتضيه مخالفة حكم ما بعد لما قبله والمخلصان الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة انقطعت
 الا ان المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرا من دار الكفر والخروج في طلب العلم والقرابة بالدين من العتات
 والنية في جميع ذلك قوله فاذا استنفرتم فانفروا الخ معناه اذا دعاكم السلطان الى غزوه فادعوا قال المزني يريد ان الخبير الذي انقطع
 بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة فاذا امركم الامام بالخروج الى الجهاد ونحوه من الاعمال الصالحة فاخرجوا اليه امر نفسه
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عتبه الامام وان الاعمال تعتبر بالنيات قال الحافظ في التمهيد وللناس في الجهاد حالان احدهما في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم والاخرى بعده فلما اولى في قوله ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية الى المدينة اتفاقاً ثوب جليل شرع هل كان فرض عين او كفاية قولان
 مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي وقال الباقر في حق عينا على المهاجرين دون غيرهم ويؤيد وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم الى
 المدينة نصير الاسلام وقال المهدي كان عينا على الانصار دون غيرهم ويؤيد مبايعته لم ينسحب الله عليه ليلة العقبة على ان يؤوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه فيخرج من قولهما انه كان عينا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين
 على التعميم بل في حق الانصار اذ اطار في المدينة طارق وفي حق المهاجرين اذ اريد قتال احد من الكفار ابتداء ويؤيد هذا ما وقع في قصة بلذ فيما
 ذكره ابن اسحاق فائدة كالصريح في ذلك وقيل كان عينا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها والتحقيق انه كان عينا على
 من عتبه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور الا ان تدعو الحاجة اليه
 كأن يبدل هو العدو ويتعين على من عتبه الامام ويتأذى فرض الكفاية بفعاله في المستمرة عند الجمود ومن تجتهد ان الجزية تجب بدلا عنه لا تجب
 في السنة اكثر من مرة اتفاقاً فليكن بدلها كذلك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي والذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم الى ان تم تلك فتوح معظم البلاد وانتشر الاسلام في اقطار الارض ثم صال الى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضا ان جنس جهاد الكفار متعين
 على كل مسلم انا بيد واما بلسانه واما بقلبه والله اعلم وسيأتي بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمه
 الله الخ اي حكمه بتجريمها وقضاء وظاهر ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين
 في قوله تعالى ومن دحكة كان الموتى وقوله تعالى او لكوني رباً انا جعلنا حرمآ آمناً قال الحافظ ومما يعارضه بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر
 ان ابراهيم حرم مكة لان المخلصان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بجتهاده وان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم يحرم مكة
 او المخلصان ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراماً او اول من اظهره بجلال الطوفان وقال الله طيباً معناه
 ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل قال ولأجل هذا كذا الخ بقوله ولا يحرمها الناس والمراد بقوله لا يحرمها
 الناس ان تحريمها ثابت بالشريعة لا مدخل للعقل فيها والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

والارض فهو حرام بحجة الله الى يوم القيمة

كحراموا الاشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله اي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا معنى قوله تعالى حرمت عليكم انتم اكلوا وطؤهن وحرمت عليكم الميمنة اي اكلها فحرم الاستعمال يدل على تعيين الحدوف قال وقد دل على صحة هذا المصنف اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الاساعة من غدار الحديث، قال وعبد اخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرماً الا اذا كان من يكثر التكرار وقتل من بسط القول فذلك في باب مواقيت الحج فليراجع قوله بحجة الله اي يحرمه وقيل المحرمه الحق اي حرام بالحق المانع من تحليله واستدل به وبالحديث الذي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخبر الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم ومن نقل الاجتماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقول ابن مغلطة بما ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي احدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن خمران مقتضى قول ابن عمر بن عباس وفيه ما لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن محمد بن عطاء وقال بر حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويدكر حتى يخرج وقال ابو يوسف يخرج مضطراً الى الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن ابي شيبة من طريق طائفة عن ابن عباس من اصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقاً فيها لان العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، كذا في فقه الباري، وقال في الدار المختار لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه الا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنثقي لكن عبارة الباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل او ارتد او زنى او شرب الخمر او فعل غير ذلك ما يرجح الحد ثم كذا لانه لا يتعرض له ما هو في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه، ام - وكذا سياتي في الماتن قبيل باب القود من الجنائيات مباح الدم الجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الم زاد الشارح هناك واما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجتماعاً، ام - ونقل في شرح الباب عن المنثقي مثل ما مر عن المنثقي من التفصيل وقال انه مخالف بظاهر الاطلاق فظهر ثوابه باتباع بقيقص منه في الحرم اجتماعاً، ام - وقال في شرح الباب واما لان اباءه عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر ايضا عن الخانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما، ام - قلت وتسام عبادة الخانية وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه فأفاد كلام الخانية وكلام الباب الماران الحد وكذا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيعرف فيما دون النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث اتوا الحد فيه لا لقيام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حتى العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد كذا حتى الرب ثباتاً وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما ما في صحيح البخاري من قطع يمين النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يفرغ يد الخزيمة بكفة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقته خارج الحرم والله تعالى اعلم - انتهى كلام ابن عابدين رحمه الله - قال الحافظ واما القتل فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يجازي أهلها فلو بغوا على أهل العدل فان امكن ردهم بغير قتال لم يجز وان لم يمكن الا بالقتال فقال الجهموي يقتلون لان قتال البغاة من حق رب الله تعالى فلا يجوز اضرارهم وقال الآخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم الى ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي وكذا دل نص عليه الشافعي واحباب اصحابه عن الحديث بجملة على تحريم نصب القتال بما يعلم اذاه كالمجنين بخلاف ما لو خصص الكفار في بلد فانهم يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قوله آخر بالتحريم اختاره القفال وخزيم في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أن حداً في الحل واستجرا بالحرم فلا امام الا حياؤه والخروج منه وليس للامام ان ينصب عليه الحرب بل يجاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما احدث لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فلهذا لا تقتل لأحد بعد ما بالمعنى الذي حلت له به وهو عارية أهلها والقتل فيها، وقال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قلة كذا النبي التحريم بقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام بحجة الله ثم قال ولم تحل لي الاساعة من غدار وكان اذا اذنا التاكيد ذكر الشيء ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتضيه نصيبه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما يجير له من ذلك مع ان أهل مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال والقتل

أول العلماء فمن جنى في غير الحرم لم يجز له

وانه لو حيل القتال فيه لاحد قبل ولو حيل الى الاساعة من بخار فم حرام بحجة الله الى يوم القيمة لا يحضد
شوكه ولا ينقر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

نصدهم عن السجلا الحرام واختارهم اهله منه وكفرهم وهذا الذي فيه ابو شريح كما سيأتي وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث مال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يردن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال
الخاص بما يعي كالمضيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسيأتي الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها
وذلك لا يقتض بما يستأصل قوله وانه لو حيل الى الهاء في انه صميم الشأن قوله الاساعة من بخار الى اي مقدار من الزمان والمراد به
ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر قد ورد عند احمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لما فتحت مكة قال كفوا السلاح لا خراجة عن بخار
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خراجة رجلا من بني بكر من قدام المزلوفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام خطيبا فقال ورايتهم مسندا ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستغفروا منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله وما كان خطا وقع
في الوقت الذي ايجز للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلا قال من حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصته من خطا
قوله لا يعضد شوكه الى اي لا يقطع ولو حصل التأذي به واما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذي فتحالفت الاطلاق
النص ولذا جرى جمع من متأخريه على حرمة قطعه مطلقا وصححه النووي في شرح مسنده واختاره في عدة كتبه كذا في المرقاة قال الحافظ ابو جاز
قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فاشبه الفواسق ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد ياب بلفظ ولا يعضد شوكه وصححه المتولي من
الشافعية واجابوا بان القياس المذکور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق ايضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالامتناع
بما اتكس من الحصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الرق نص عليه احمد ولا نلوه فيه خلافا لقوله ولا ينقر صيده الى بعض
اوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاضطهاد وقيل هو على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الانزعاج عن موضعه فان نفسه
عصه سواء تلف اوله فان تلف في نهاره قبل سكونه ضمن والا فلا قال العلماء يستغفروا من النهي عن التنفير تحريم الاطلاق لا أولى وقال عطية وهو
لا بأس بطرحه ما لم يفض الوقت له اخرجه ابن المشيبي وروى ابن ابى شيبة ايضا عن طريق الحكم عن شيخ من اهل مكة ان حاتم كان على البيت
فذكر على يد عمر بن الخطاب فطار فوقه على بعض بيوت مكة فجاءت حية فاكلته فحكروا على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن
عثمان غره قال النووي واما صيد الحرم فحرام بالاجماع على الحلال والحرم فان قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة اذا وود فقال يأثم ولا جزاء
عليه قوله ولا يلتقط لقطته الا من عرفها قال القاري لا يلتقط بصيغة الجهول ولقطته بضم اللام وقسم القات الى لا تؤخذ ساقطته
وقوله الا من عرفها بالتشديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصيغة العلوم وهو ظاهر اذا التقطها احد الا من عرفها
ليرد ما على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديث ابن عباس ابى هريرة المذكورين في هذا الباب علوان لقطه مكة لا يلتقط للملك بل للمترفين
خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لانها ايضا لا يمكن ان كانت للملك فظاهر ان كانت للآفاق فلا يجوز ان غاليا
من واديا لها فانا عرفها واجد لها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها
من البلاد وانما تخص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلد وقد لا يعرف فاحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واجتهد المنير
لهذه بظهور الاستثناء لانه في الحل استثنى المشتد فلعل ان الحل ثابت للمشتد لان الاستثناء من النقي اثبات قال ويلزم علم هذا
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها بالجواب ان التخصيص اذا دافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يسيما من
ملتقطها من صاحبها وجعلها التفرق لخلق الى الآفاق البعيدة فربما داخل الملتقط الطمع في ملكها من اول دولة فلا يعرفها فتسرى
الشائع عن ذلك وامر ان لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غير هذا اتفاق
بخلاف لقطه مكة فيشعر تعرفها لا مكان عودها الى فن صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية
ايضا لقطه الحرم حكمها كغيرها لاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اعرف عقابها اي وعائها وكأشياء اي رباطها وعرفها سنة واما
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لمنشد فقال في الفقر لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه
وتخصيص مكة حينئذ لدفع وهم يسقط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان ما وجد بها من لقطه فالظاهر انه للغريب وقد تفرقوا فلا يفيد

ولا يخل خلاها فقال العباس بن رسول الله ألا الأذخر فانه لقينم لم يسميتم فقال لا الأذخر وحل شني محمد بن داود قال يحيى
ابن آدم قال أنما فضل عن منصور في هذا الاستدلال لم يذكر في خلق السموات قال يدل القتال للقتل وقال لا يلتقط لقطته
الأم من عرفها حل شناقية بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح العدوي

المتريث فيسقط قوله ولا يخل خلاها إلا بصيغة الجرح ولاها بفتح الخاء مقصودا أي لا يقطع ناعما وحشيشها، قال بعض أئمتنا الخلا
مقصودا الرطب من النبات كما أن الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه الأكثرون، أم وهذا خلاص
المشهور من المذهب قال الثوري بعد قوله وكذا أن ذبح الحلال صيد الحرم أي لزمه قيمته ويهدى بها أو يطعم ولا يجوز منه الصوم أو قطع حشيشه أو
شجره أو أكله أو إلقاءه أو منبأ أو جافا أو يابسًا، كذا في المرقاة - قال الحافظ وفي تخصيص القيمة بالرطب إشارة إلى جواز رمي اليابس باختلاف
وهو أصح الوجهين للشافعية لأن النبت اليابس كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن الاستثناء الأذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش يدل
عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يخل حشيشها قال وأجمعوا على إباحة أخذها استئثنته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم
فلا بأس برعيه واختلافهم - وقال ابن عابدين ماعلم أن النابت في الحرم إما جاف أو متسكر أو أخضر أو غيرها والثلاثة الأولى استثناء من الضمان
كما يأتي وغيرها أما أن يكون الثمنه الناس أو لا الأول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزهر أو لا كما في غيلان والثاني أن كان من
جنس ما ينبتونه فكل ذلك والأفقيه الجزاء خافيه الجزاء هو النابت بنفسه وليس ما ينبت ولا متسكر ولا جافا ولا أخضر كما قرع في الجزاء -
قال الحافظ ومما استدلل به (أي بقوله ولا يخل خلاها) على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبم قال مالك والكوفيين واختاره الطبري و
قال الشافعية لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره، أم - وفي رد المحتار
ولا يرعى حشيشه أي عندها وجوز أبو يوسف للصوم في الحشيشة فانه منع الدواب عنه متعذر فتمامه في الهداية ونقل بعض الحاشين عن البرهان تأييد
قوله بما حصله من الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للأذخر وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم قد لا يبق من الغار
وقت تشيع فيه الدواب وفي قولهم صلى الله عليه وسلم لا يخل خلاها ولا يعص شوكها وسكونهم عن رمي إشارة لجواز ولا الكيفية ولا مسواة بينهما
ليحق بهم دلالة إذا قطع فعل لعاقلة والرعي فعل البهائم وهو جار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرعي ليلزم من اعتبار الضرر
معارضته بخلاف الاحتشاش، أم - لكن في قوله والرعي فعل البهائم لظننا أنها لو ارتدت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وإنما الخلاف في إرساله للرعي
وهو مضاف إليه، قوله يا رسول الله ألا الأذخر إنما بالتصريح منهم والأذخر كسب المهنرة والخاء المجهمة بينهما ذال مجة سكنة نبت معروف عند أهل مكة
طبيخ المير له أصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي بمكة أجوده وأهل مكة
يسقون به البيوت ببار الحشيش وليدل ونسب الخلل بين اللبنة في القبور ويستعملونه بذلك من الحلق في الوقود ولهذا قال العباس فانه
لقينم، ووقع في مهل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله أن أهل مكة لا يصبر لهم عن الأذخر لقينم وسوقهم وهذا يدل على أن
الاستثناء في حديث الباب ليريد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء، قوله فانه لقينم لم يسميتم بفتح القات
وسكون التثنية بعد ما نزل أي الحلال وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه قوله فقال الأذخر إنما هو استثناء بعض
من كل لدخول الأذخر في عموم ما يخله واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم ألا الأذخر باجتماعا ويرعى وقيل كان الله فوض له الحكم في هذا
المسئلة مطلقا وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه ان طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله، قال ابن المنير والحق أن سؤال العباس كان على
معنى الصراحة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغا عن الله أما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى مدد متع
فقد وهو، قال الحافظ ومما في الحديث جواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والعبادة إلى ذلك في الجوامع والمشاهد عظيم منزلة العباس عند
النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه، قوله عن أبي شريح العدوي لم قال الحافظ في كتاب الحج كذا
وقع هنا وفيه نظر لأنه خراعي من بني كعب بن ربيعة بن نجى بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبى أيضا، وليس هو من بني عدى كعاد في قرش
ولا عدى مضرب فلعلة كان حليف النبي عدى بن كعب من قرش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى، ثم قال في المغازي كنت جرت في
في الكلاء على حديث الباب في الحج أنه من حلفاء بني عدى بن كعب وذلك لأنني رأيت في طريق أخرى الكعبى نسبة إلى بني كعب بن ربيعة
ابن عمرو بن لحي ثم ظهر لي أنه نسب إلى بني عدى بن عمرو بن لحي وهو أخوة كعب ويقع هذا في الأنساب كثيرا ينسبون إلى أخى القبيصة
وأبو شريح هذا صحابي مشهور واختلف في أسمه أسلف قبل الفتح وحمل بعض الرواية قومه وسكن المدينة مات بها سنة ثمان وستين

انه قال عمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي ايها الامير ان تكتب قولاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يوم الفجر سمعته اذ نأى ووعاه قلبى ابصرته عيناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله فلا يحرمها الناس فلا يجعل الامرى يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال عمرو بن سعيد ام اي ابن الى العاص بن سعيد بن العاص بن امية المعروف بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان، قاله الحافظ قوله وهو يبعث البعوث الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالبحر وكان عمر بن الزبير في المدينة والعقبة مشهورة ووطنها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه الناس كل الحسين بن علي وابن الزبير واما ابن بكر فمات قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت ابيه واما الحسين بن علي فساد الى الكوفة كما سئل ايا عليا بيه فكان ذلك سبب قتله واما ابن الزبير فاعتصم بدمى عائد البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر امرأته على المنية ان يخرجوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمرو بن سعيد هذا قد اتر على الجيش عمر بن الزبير وكان معادياً لاهيه عبد الله وكان عمرو بن سعيد قد لاه شرطته ثم ارسله الى قتال اخيه فجهاد مروان الى عمرو بن سعيد فمات فامتنع وجداً وشيخ فذكر القصة فلما نزل الجيش ذاطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا أسهم عمرو بن الزبير فبعثه اخوه بسجن عادر وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة ممن اتهموا بالميل الى اخيه فأقاد هو عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب (تنبه) وقعه في السيرة لابن اسحاق ومغازى الواقلى ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابن شريح وبين عمرو بن الزبير فان كان محفوظاً احتمل ان يكون ابن شريح راجع اليه والبعوث والله اعلم قوله البعوث الخ جمع بعث بعث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المحض للقتال قوله ايها الامير الاصل فيه يا ايها الامير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون اعمى لقبول التهمة وان السلطان لا يخطأ ابداً استشهدا به ولا سيما اذا كان في امر يعرض به عليه فترك ذلك والخلافة له قد يكون سبباً لا تارة نفسه معاندة من مخاطبه قوله احسن لك الخ بالجزم لانه جواب الامر قوله قام به الخ صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره قوله في الغد الخ بالنصب اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة قوله سمعته اذ نأى الخ فيه اشار الى بيان حفظه له من جميع الوجوه وقوله سمعته اي سمعته عنه بغير واسطة وذكر الاذنين للتاكيد وقوله ووعاه قلبى تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته عيناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه من ليس اعتياداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل عمله القلب قوله انه حمل الله الخ هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب الثناء ببيان يلى تعليم العلم وتبيين الاحكام والمخاطبة في الامور المهمة قوله ولم يحرمها الناس الخ اي ان تحريمها كان بوحى من الله تعالى لامن اصطلاح الناس قوله فلا يجعل الامرى يؤمن بالله الخ فيه تنبيه على امتثاله لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما امر به واجتناب ما نهى عنه خوفاً من الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عندنا لاكثر خلافه وجوابه بان المؤمن هو الذى يتقاد بالاحكام وينزجر عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه نفى ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذى اداه انه من خطاب التحجير نحو قوله تعالى وعلى الله توكلا ان كسب مؤمنين فاحسن ان استحال هذا المنهى عنه لا يلى من يؤمن بالله واليوم الآخر بل يتأف به فهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ولقول لا يجعل لاحد مطلقاً يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم، كذا في الفقه قوله ان يسفك بها الخ بكسر اللام وحكى فتحها وهو صب الدم والمراد به القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريباً - قوله لا يعصدها شجرة الخ بكسر الصاد المعجمة وقدر الدال اي لا يقطع قال ابن الجوزى اصحاب الحديث يقولون يعصدهم الضاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسر ها والمعصده بكسر اوله الالة التى يقطع بها قال الخليل المعصده لمنهم من السيوف في قطع الشجر وقال الطبرى اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي خط الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى فاما ما ثبت في العاجية آدمى فاختلعت فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعى في الجميع الجواز ورثه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من الشجر الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة يؤخذ ببقية هدى وقال الشافعى في العظيمة بقره وفيما دونها شاة واجتمع الطبرى بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار بانه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئاً من شجر الحلال ولا قائل به وقال ابن العربى اتفقوا على تحريم قطع شجر المحرم الا ان الشافعى اجاز قطع الشجر من فرع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والثمار اذا كان لا يضرها ولا يهلكها ويجوز ان يقطع عطاء ومجاهد وغيره، كذا في الفقه

فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له ان الله اذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم ياذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب فقيل لابي شريح ما قال لك عمر وقال انا اعمل بذلك منك يا ابا شريح ان الحرم لا يعيد عاصيا ولا قاتلا ولا يدرك قاتلا بخبرته محل شئ زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعا عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نالوا زاعى قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابوسيلة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله واشتفى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانما لن نحل لاحد كان قبلي وانما احللت لي ساعة من نهار وانما لن نحل لاحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يتخيل شوكتها ولا تحل ساقطتها الا لمنشد

وسبق تفصيل مذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريبا فراجعه قوله ترخص الم من الرخصة قوله وقد عادت حرمتها الم او الحكم الذي في مقابلة اياحة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر قوله بالامس اي الامس من يوم الفتح والله اعلم قال السندي رحمه الله الظاهر ان المراد قد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله اعلم - قوله وليبلغ الشاهد الغائب الم قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة قد ازمه البلاغ وانه لم يمهلهم بلاغ الغائب عنهم الا وهو لازمه فرض العمل بما بلغه كما الذي ازمه السامع سواء والا لم يكن للامر بالبلغ فائدة قوله ما قال لك عمر الم اي في جوابك ، قوله لا يعيد عاصيا الم بالنزاع المجردة اي لا يعيد ولا يعصم قوله ولا قاتلا الم بالغاء وتشقيت المراد والمراد من وجوب عليه حلا القتل فهو رب المكة مستجيبا بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء واغرب عمر بن سعيد في ساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند قوله بخبرته الم فيتم المجرم واسكان انفراد ثم موحدة يعني السروقة قال ابن بطال الحرثية يالضم الفساد وبالفهم السقرة ، قال في الفتح وقد تضمنت عمر في الجواب والى بكلام ظاهره حتى ولكن اراد به الباطل ، قال ابن حزم ولا كرامة للطيم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واغرب ابن بطال فزعم ان سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد حال على انه رجح اليه في التفصيل لانه كره ويكره عليه ما وقع في رواية احمد انه قال في آخوه قال ابو شريح فقلت لعمر قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد امرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغتك فهذا يشمر بانه لم يوافقك وانما ترك مشافقتك ليجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكه وتا الى ابن بطال ايضا ليس قول عمر جوابا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من اصاب حث في غير الحرم ثوبا اليه انه يجوز اقامه الحث عليه في الحرم فان ايا شريح انكر بعث عمر الجيش للمكة ونصب الحرب عليها فاحسن في استدلاله بالحدوث وحاد عمر عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطبري بانه لم يجد في جوابه وانما الجواب بما يقتضيه القول بالموجب كانه قال له صم سماعت وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي انا فيه من قبيل الثاني فنت لكها دعوى من عمر بغير دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حث فعاد بالحرم فواداه حتى يصح جواب عمر فانه كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استتابه وكان يزيد امر ابن الزبير ان يبايع به بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغلوكا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائد الله وكان عمر يعتقد انه حاصر بامتناعهم من امتثال امر يزيد ولهذا صد كلامه بقوله ان الحرم لا يعيد عاصيا ثم ذكر بقرينة ما ذكر استطراد افعله شبهة عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين ابي شريح وعمر فيها اختلاف بين العلماء ايضا ، كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فليراجع - قوله ان الله حبس عن مكة الفيل الم اي منعه عنها والفيل بالغاء المكسورة بعد ها ياء تحتانية اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل اهل الفيل واشاء ذلك الى القصة المشهورة للعيشة في غزوه ومكة و معبروا الفيل فمتنعوا الله منهم وسلط عليهم الطير الايايل مع كون اهل مكة اذ ذاك كانوا كقذافا فحرمته اهلها بعد الاسلام اكد لكن غزوة النبي صلى الله عليه وسلم اياها محض صوري على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصته اصحاب الفيل مفصلة في كتاب الدييات من الفتح من شئتم الاطلاع عليه فليراجع قوله لن نحل لاحد بعدى الم قال ابن بطال المراد به الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى - ومحصله انه خبر يخفى النفي بخلاف قوله فلم نحل لاحد قبلي فانه خبر محض وما معنى قوله ولا نحل لاحد بعدى اي لا يحلها الله بعدى لان النسخ ينقطع بعد كونها خاتمة النبيين (صلى الله عليه وسلم) قوله ولا يتخيل شوكتها الم تقدم معناها والكلام عليه وذكر الشوكه حال على منع قطع غيره من باب اولي قوله الا لمنشد الم اي معرت واما الطالب فيقال له الناشد نقول نشدت الضلالة اذ طلعتها وانشدتها اذا عرفتها واصل الا نشاد والنشيد رفع الصوت كذا في الفتح - وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريبا فراجعه

ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يُقْدَى واما ان يُقْتَلَ فقال للمعبس الا الاذخر يا رسول الله فانا نجعله في قبورنا
وسويتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الاذخر فقال ابو شاه رجل من اهل اليمن فقال اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاه قال الوليد قتل للاذخر اعي ما قولك اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي معها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم حل شئني اسحق بن منصور قال فاعبى الله بن موسى عز شيبان عن يحيى قال اخبرني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة
يقول ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فخر مكة بقتيل منهم قتلوه فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب احلته
فخطب فقال ان الله حبس عن مكة الفيل سلط عليها رسوله والمؤمنين الا وانما التحل لأحد قبل التحل لأحد يعني الأولها
أحلت لي ساعة من النهار الا وانها ساعتي هذه حرام لا يجهط شوكها ولا يعضد شجر أوها ولا يلتقط ساقطتها الا لمنشد
من قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يعطى يعني الدية واما ان يقاد اهل القاتل قال فاجاب رجل من اهل اليمن يقال له
ابو شاه فقال اكتب لي يا رسول الله فقال اكتبوا لابي شاه فقال رجل من قرشي الا الاذخر فانا نجعله في سويتنا وقبورنا فقال

قوله ومن قتل له قاتل امان من قتل له قريب كان حيا فصار قتيلا بذلك القاتل قوله امان ان يفدى اخر بصيغة المحول او يحيط الله
واما ان يقتل اى القاتل يعني يقتض منه ولا يداؤد وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجها اخر عن ابي شريح فانه يخاف واحد ثلاث لما ان يقتض
واما ان يعرف واما ان ياخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يد يده اى ان اراد زيادة على القصاص والدية قال الحافظ بعد الكلام على تفسير قوله
عز وجل فمن عفى عنه من أخيه شئ فاقبضوا به بالمرءة فاقبضوا به بالمرءة واستدل به على ان الخيرة في القود واخذ الدية وهو الولي وهو
قوله المجموع وقرره الخطابي بأن العفو الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص ان لا تتبعه لاحد على الاخر لكن المعنى ان من عفى عنه
من القصاص الى الدية فعلى مقتضى الدية الاتباع بالمرءة وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية بأحسن وذهب مالك والثوري
والروحية الى ان الخيرة في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولو كان الخيار للولي لاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز للمحاكم ان يتحكم من شئت لاحد
شئين باحد مما من قبل ان يعلم به بان الحق له في احدهما فلما حكم بالقصاص وجب ان يحل عليه قوله فهو بخير النظرين اى ولي المقتول بخير
بشرط ان يرضى المجاني ان يغرم الدية وتعقب بان قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص انما وقع عند طلب اوليا المجنى عليه في العمل بالقود
فأعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود اجيب اليه وليس فيه ما دعه من تأخير البيان واخبر الطحاوي ايضا بأخبارهم
على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تعطيني كذا على ان لا اقتلك ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه ان
يحقق دمه نفسه وقال المحلل وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ان الولي اذا شغل في القود على مال ان شاء قبل ذلك وان شاء اقتض
وعلى الولي ابتلع الادنى فذلك وليس فيه ما يدل على كراه القاتل على بدل الدية واستدل بالآية على ان الواجب في قتل العمد القود والدية بدل
منه وقيل الواجب الخيار كما يشعر به حديث الباب وهما قولان للعلماء قال الترمذي وتظهر فائدة الخلاف في صورتها لو عفا الولي عن القصاص
ان قلنا الواجب احدهما من سقط القصاص في جيت الدية وان قلنا الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاصه لادية وهذا الحديث محمول على
القتل عمد فانه لا يجب القصاص في غير العمد قوله فقال ابو شاه الخ بما مر من رواية السلفي ان بعضهم ينطق بها بناء فآخروا وغلطه وقال هو
قاربي من قرين الذين بعثهم كسرى الى اليمن قوله اكتبوا لابي شاه الخ قال الترمذي هذا نص في جواز كتابة العفو في القرآن مثله حديث
علي رضي الله عنه ما عند الاماني هذه الصحيفة ومثله حديث ابي بصير كان عبد الله بن عمر يكتب ولا اكتب وجاءت احاديث بالنهي عن
كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور الامة لمعت بجوازها لانه لو ائمت بعدهم على استحبابه واجابوا عن احاديث النهي
بجوابين احدهما انها منسوخة وكان النهي في اول الامر قبل اشتها القرآن لكل احد فمنى عن كتابته غيره خوفا من اختلاطه واشتباهه فلتنا اشتهد
وامنت تلك المسئلة اذن فيه والثاني ان النهي تنزيه لمن وثق يحفظه وخيرنا استحبابه على كتابة والاذن لمن لم يوثق بحفظه والله اعلم
وقد بسطنا الكلام على كتابنا الحديث وتبين فيه في مقدمة هذا الشرح وبالله التوفيق قوله ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث فاجاب
قبيلة كانوا غلبوا على مكة وحسبوا فيها ثم اخبروا عنها فصاروا في ظاهرها وكان بنو كعب بن عبد مناف في الجاهلية وكانت خزاعة
حلفاء بني هاشم بن عبد مناف الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكانت بنو كعب حلفاء قريش قوله رجلا من بني ليث الخ ينسبون الى ليث بن بكر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقصة مبسطة في الفقه وغيره قوله واما ان يقتل اى من القود اى القصاص

باب في جواز دخول مكة بغير إحرام

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر وحل شئ سلمة بن شبيب قال نا ابن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل السلاح احدكم ان يحمل بمكة السلاح وحل شئنا عبد الله بن مسلمة القعنبي يحيى ابن يحيى وقتيبة بن سعيد نا القعنبي فقال قرأت على مالك بن انس اما قتيبة فقال نا مالك وقال يحيى اللفظ له قلت لما لك اقول انك ابن شهاب عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر فلما نزعاه جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقتلوه

باب النبي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة قوله لا يحمل احدكم ان يحمل بمكة السلاح الخ قال القاري اي بلا ضرورة عند الجمهور ومطلقا عند الحسن وحجة الجمهور دخوله عليه الصلوة والسلام عت امره القضاء بشرطه من السلاح في القرب ودخوله عليه الصلوة والسلام والفتح منهيا للقتال كذا ذكره عياض وبعده الطيبي وابن حجر وفيه بحث ظاهر اذا المراد بحمل السلاح ظاهر بحيث يكون سببا لرعب سلم او اذى احد كما هو مشاهد اليوم ويؤيد انه كان ابن عمر يبيع ذلك في ايام الحج واما عام الفتح فهو مستثنى من هذا الحكم فانه كان يبيع له ما لم يبع لغيره من نحو حمل السلاح، قال النووي وشذ عنهما عن الجماعة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه القدر ولعله اراد اذا كان محررا وليس لمغفر الدرع وغيرها فلا يكون مخالفا للجماعة والله اعلم - **باب** جواز دخول مكة بغير إحرام قوله قرأت على مالك بن انس الخ قيل ان مالك انفرده به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في الكلام على الشاذ واثنى ابن العربي وقضته له انه قد روى من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك، قال الحافظ وقد تتبعته طرقه حتى وقفت على احدى ثمر من العدل الذي ذكره ابن العربي والله الحمد قال ولكن ليس في طريقه شئ على شرط الصحيح الا طريق مالك ثم قال فيجوز قول من قال انفرده به مالك اي بشرط الصحة وقول من قال تويع اي في الجملة وعبارة الترمذي سألته من الاعتراض فانه قال بدل تخريجه حسن صحيح غريب لا يعرف كذا واحد من اهله غير مالك عن الزهري قوله كثر يثبت الى انه تويع في الجملة قوله وعلى رأسه مغفر الخ بكسر الميم وفتح الغاء شبه قلنسوة من الدرع قال الطيبي رحمه الله دل على جواز الدخول بغير إحرام من لا يريد المنسك وهذا أصح قولنا الشاذ في رحمه الله قال الشاذ ولنا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجاوزوا الميقات بغير إحرام وايضا الاحرام لتعظيم البقعة فيستوى فيه الحج والمغفرة غيرهما ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير إحرام حكم مخصوص بذلك الوقت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انما لم تحمل لاحد قبلي ولا تحمل لاحد بعدي وانما احللت الساعة من غار ثمر عات حرما، كذا في المرقاة وقد مر سبط الكلام على هذه المسئلة مع بيان المذهب في باب مواقيت الاحرام من هذا الشرح فليراجع، قال الحافظ وفي الحديث مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الحروب والعدو وانه لا ينافي التوكيل وقد تقدم في باب متى يحمل للمعتمر من ابواب الحجرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفا معها ومعه من يستره من اهل مكة فان يرميه احد المحرمي وانما احتاج المذنب لانه كان حينئذ محررا فاحتشى الصحابة ان يومية بعض شرفه المشركين بشئ يؤذيه فكانوا يحولونه لئلا يستره رأسه ويحفظونه من ذلك، ام - **قوله** حذره رجل الخ قال الطيبي هو البرزوخ الاسلمي فيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى ولاه الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النعمة - **قوله** ابن خطل الخ فبفتحين واختلف في اسمه قال الحافظ والجمع بين ما اختلف فيه من اهل الحديث انه كان يسمى عبد العزيز فلما أسلم سمي عبد الله واما من قال هلال فالتيس عليه يأنح له اسمه هلال بن ذلك الكلبي والنسب قيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب **قوله** متعلق بأستار الكعبة الخ قال الأبي تعلقه بأستار الكعبة فعله عيادة بالبيت **قوله** اقتلوه الخ قال الطيبي وكان قد ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه واتخذ جارتين تغنيان بهما النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام والحكم الاسلام فامر بقتله يعني قصاصا ويعلم منه ان الحرم لا يمنع من اقامة المحرم وعلى من جنى خارجة والتجأ اليه، اقول الظاهر انه اقام قتله لارتداده انفرادا او مع اتصافه بقتل المنفرد كما انه قتله قصاصا يحمل على انه اجاز ذلك له في تلك الساعة وما يدل على ان قتله لم يكن للقصاص عدم وجوب شرطه من المطالبة والدعوى الشما وبطل قول ابن حجر وتأويله حنيفة لانه بان هذا كان في الساعة التي احللت له وحينئذ مكة كغيرها بخلافها بعد ما روي بوضع المغفر لا تكليلا من وضعه فنقص امره ونفيه فحكمهم من يومه على انه عليه الصلوة والسلام قبل ان يدخل مكة اذن وقتل جماعة من الرجال والنساء وان كانوا متعلقين بأستار الكعبة منهم هذا وهو أشد هو كذا في المرقاة - وفي الفتح ان المراد بالساعة التي احللت له ما بين اول انوار دخول وقت الحج وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لانه قيد بالحديث بانه كان عند نزع المغفر ذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله وقتل ابن عباس ما أحل الله لأهل فيه القتل غيري اي قتل المغفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد باح له القتال في القتل

فقال نعم حل شئنا يحيى بن يحيى القيمي وقيتية بن سعيد الشافعي قال يحيى انا وقال قتيبة بن سعيد بن عمار الدهني عن ابى الزبير
 عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بخمار
 احمر وقي رواية قتيبة قال نا ابو الزبير عن جابر قال ثناء علي بن حكيم لا ودي قال لنا شريك عن عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر
 ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء وحل شئنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم
 قالوا انا وكيع عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس عليه عمامة سوداء
 وحل شئنا ابو بكر بن ابي شيبة والحسن الحلواني قالانا ابو اسامة عن مساور الوراق قال حدثني وفي حديث الحلواني قال
 سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال كان في نظر النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد انخبط فيها
 بين كفتيه ولم يقل ابو بكر على المنبر وحل شئنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن يحيى بن محمد الدارودي عن عمرو بن يحيى
 المازني عن عتيك بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها
 واتي حرم مكة المدينة كحار حرم ابراهيم مكة

معا في تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد ان قتل القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب
 النوراني بانه صلى الله عليه وسلم كان صاحبكم لكن لما لم يكن غدرهم دخل متاهبا وهذا جواب قوي الا ان الشأن في ثبوت كونه صاحبكم فانه
 لا يعرف في شئ من الاخبار صريحا قوله فقال مالك نعم اني نعوذ باني قال النوراني وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة
 ولا يقبل في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي اذا قرأ على الشجر قال لا اذ لم يكن فلان واخوه والشجر مضجع له
 فاهو لما يقرأ غير منكر فقال بعض الشافعيين وبعض اهل الظاهر لا يصح التمسك بالجماعان لم ينطق بما لا يصح السماع وقال جماهير العلماء من الهذليين
 والفقهاء واصحاب الأصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشئ بل يصح السماع مع سكوتيه والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال فانه لا يجوز لمكة
 ان يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال القاضى هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من التمسك نعم فاقاله توكيد واحتمال لا اشتراط
 قوله معا وقي بن عمار الدهني ان موضع الدلالة للملكة واسكان الهاء والنون مستحب الى دهن وهذا الذي ذكرناه من كونهم
 باسكان الهاء هو المشهور ويقال افتتاحا ومن حكي الفخر ابراهيم السمعاني في الانساب الحافظ عبد الغني، كذلك في الشرح قوله وعليه عمامة لم قال الحافظ
 زعم الحاكم في الاكامل ان بين حديث انس في المغفرة وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبه باحتمال ان يكون اقول ودخلها
 على رأسه المغفرة ثم انزلها وليس العمامة بعد ذلك فكل كل منها ما رآه ويؤيد ان في حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء
 اخرجه مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع احياض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت مرفوعة
 فوق المغفرة وكانت تحت المغفرة فاية لرأسه من صلب الحديد فلما اداس بذلك المغفرة كونه دخل متنهيا للعرب اراد جابر بذلك العمامة كونه دخل
 غير محرم وبهذا يندفع اشكال من قال لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محروما ولكن
 غط رأسه بعد ذلك فاندفع ذلك بتصريح جابر بانه لم يكن محروما - قوله سوداء اما قال النوراني وفيه جواز لباس الثياب السود وفي الرواية الاخرى
 خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الاسود في الخطبة وان كان لا يبيض افضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض
 واما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فيجاء ولكن الافضل البياض كما ذكرنا واذا لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بما تال الجواز والله
 اعلم وكذا في الشرح قوله قد انخبط فيها الخ قال النوراني هكذا هو في جميع نخب بلادنا وغيرها طرفيا بالتشية وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للمعدي
 وذكر القاضى عياض ان الصم ابا المعرف طرفيا بالافراد وان بعضهم رواه طرفيا بالتشية والله اعلم وسياتي بسط حكم رضاء العمامة في كتابنا
 اللباس ان شاء الله تعالى، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها ونحوها وبيان
 حرمها قوله واتي حرم مكة المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى
 يَوْمَئِذٍ لَنَبْنِيَنَّكَ اِلَى الْمَدِينَةِ فَاِذَا اُطْلِقْتَ تَبَادُلْ اِلَى قَوْمِكَ اَمَّا الْمَرَادُ اِذَا اُرِيدَ غيرُها بلفظ المدينة فلا بد من قيل في كل الجمع للثياب وكان
 اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَذُقْ اَلْطَّافَةَ مِنْهُمْ اَلْأَهْلُ يَثْرِبُ ويثرب اسم موضع منها سميت كلها به وقيل سميت يثرب بن قانية
 من ولد ارم من سام بن نوح لانه اول من نزل بها حكماء ابو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم ماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة وكان سخاها
 العالين ثم نزل بها طائفة من بني اسرائيل قيل ان رسلا موسى عليه السلام اخرجوه الزبير بن بكار في اخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزل بها الأوس

باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها ونحوها وبيان حرمها

اليوم والميلة والبنار في مسند واسماني طلحة زيد بن أبي سهل كائن في نيسابور واسمها سهلة أو صيلة أو
ميلة وغير يضم النون ونحو الغين المجهمة وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره راء مصغرة وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار ويجمع على
نقران قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها كحكم صيد مكة إذا ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخيل ولا اللعب به كالأ
يطلق ذلك نكبة، أم - وقال التورثي لو كان حراما لم يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز أن يكون نقباء وذلك ليس من الحرم قيل له
هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان قباء ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تحريم حرموا برياً في بريد والبريد أربع فرائض وقباء لا تبلغ
من المدينة فرسخاً فان قيل يحتمل ان حديث النخيل كان قبل تحريم المدينة او انه صاد من الحل، قلت لا تقوم الحاجة بالاحتمال الذي لا يشأ عن الحل
وايضاً صيد الحل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا بد علينا لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حالاً فيه وهذا فيه فوجب ترك التمسك به
لاطلاق النص لحرمه المحرم وقد روى الطحاوي بأسناده عن عمار قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش
فاذا خرج لم يدر اشتد وأقبل وأدبر فاذا احترى رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض فلم يتردد كراهة ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع
قد دخل فيها حرم منها وقد كانوا يؤذون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونها الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك خلاف
حكم مكة قلت واسناده صحيح واخرجه احمد ايضا في مسند والوحش واحدا للوحش وهو حيوان البر قوله روى عن الربيع وروى الغنم البقرة الغرس
الكلب كبروك الجمل وحشوم الطير قوله لم يتردد من ترمر اذا حترك فانه للكلاب وهو البراءين المهملين وروى الطحاوي ايضا من حديث
ابن ثعلبة بن عبد الرحمن عن سلمة بن اكوع انه كان يصيد ويأتي النبي صلى الله عليه وسلم من صيده فأعطاه عليه ثوبا فقال صلى الله عليه وسلم
ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتقمنا الصيد فصرتا نصيد ما بين تيت الى قناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق
لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا ثم قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما
يدل على احة صيد المدينة لا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو يحيا على موضع الصيد وذلك لا يجعل عكة فثبت ان حكم صيد المدينة
خلاف حكم صيد مكة قوله تيت كبس لئلا المثانة من فوق وسكون اليا آخر الحروف في آخره تاء مثناة أخرى ويقال تيت على وفون سيد وقال
الصائغان في جبل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكوة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد
بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق روى ابن ابي شيبة نحوه ورواه الطبراني بسند حسنه المنذعي قال في
الغنية وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على حجة ان صيد المدينة فان الامعة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه فخالفة زيادة
ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحما ترقي من نبات المدينة فكان للحما مزية على لحوم الصيد الذي
ليس منها كما ان ثمرها مزية على بقية الاثمار ويدل عليه ما في حديث ابن ابي شيبة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت
قلت في الصيد قال ايرضا خبرته بالناحية التي كنت فيها فانه كرهت تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني
في الاوسط وفيه كثير من زيد وثقة احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احد رجل صيبتا ونحيته فاذا جثموا تكلموا من شجرة ولومن عضاهه
وروى ابن ابي شيبة مثله والاكل منها لا يبيع الا بقطع او قطع وقد اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي فدل ان المراد من المنع في غير الحرم
منع استحباب لا تحريم او كان يفهم من ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضييق عليهم ولتوفر الصيود فنهواهم على وجه التشديد ارادة للتوسعة عليهم
في الاصطياد والانتفاع به كما قال المناذعي في تلويل حديث صيد تج واشجاره وهو ما قاله في شرح الامنة حماد اي وادى وج رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونحوها بحرية فيجوز الاصطياد فيه لان المقصود منه الكفاية العامة وقال الخطابي في معالم
ولا أعلم تحريمه صلى الله عليه وسلم وجا صفة الا ان يكون على سبيل المحل لئلا يزعزع متابع المسلمين ار قال أحاصد: وقد يحتمل انه كان ذلك
للتعريم ثم نسخ فكما اولوا ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا لوزن حقه واد الخريفة الى الطحاوي يحتمل ان يثبت ان سبب انني من صيد المدينة ونسخ بحرها
كون الحرة اليها واجبة فكان ليعمله بقية لزينتها ليستطيعوها ويألفوها لان بقوله ذاك ما يري في زينتها ويدعو اليها كما روى ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا طامرا للمدينة فاما من زينتها فلما انه طلعت الحرة ذلك فكذا هذا - فان قيل فصارت الامم محتملا أجيب فعاد
على ما كان وهو عدم التحريم لانه الأصل قلت والذي تحتمل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرثا والمدينة حرثا يختلف
عن حرمة مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بغير احرار وغيرها ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت اندراجها
فيه من حيث ورود التشديد في الغايظ في شأن مكة واجباب العقوبات على من جنى فيها على غير شاملة ما في شأن المدينة من وقوع النشال

لو كانوا يعلمون لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لاوائها وتخذها إلا كنت له
 شفيقاً أو شهيداً يوم القيمة **وحل** ثنا ابن أبي عمير قال قال نافع بن عوف بن مسلم قال قال النضر بن عوف بن مسلم
 عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثور ذكر مثل حديث ابن عمر وزاد في الحديث ولا يريد
 أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوق الرصاص وذوب الحديد في الماء **وحل** ثنا يحيى بن إبراهيم بن عبد بن
 حميد جميعاً عن العقدي قال عبدنا عبد الملك بن عمر قال قال عبد الله بن جعفر عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد أن سعداً
 يستعمل قوماً على كذا الآية أو يخلق خلقاً سواكم على خلاف صفتكم من الرغبة في الإيمان، وفي الاكتفاء بجزء الرشيد فلما خرج من المدينة يريد مكة
 أرسل إلى مالك مع الوبع بأربعة آلاف دينار فقال له مالك صنعها هناك فلما رجع الرشيد إلى المدينة أرسل إلى مالك أن ياتي به إلى المدينة السلام
 فرد إليه قال صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والمال حاضر لهم أس منه بشي وأحجم ابن رشد بالحديث على تفضيل المدينة على
 مكة ولا دليل فيه لأن كونها خيراً مطلقاً يصدق بصورة كونها خيراً من الشام لأن كل أرض، وقال العلامة السدي قال ذلك في ناس
 يترون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره كما سيجي هؤلاء الناس هو المراد بضمير لهم أي المدينة خير لأولئك التاركين لها من
 تلك البلاد التي يترون المدينة لأهلها فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة كما لا يخفى وقوله لو كانوا يعلمون ليس المراد به أنها خير
 على تقدير العلم بالمدينة خير لهم علموا أو لا بل المراد لو علموا ذلك لما فارقوها وقد جعل كلمة للامتثال لكن قد يقال كثير منهم يلبغهم الخبر فيقولون
 فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخبر ومع ذلك فارقوها فكيف يحرم لو علموا بذلك لما فارقوها قلت يمكن دفعه بأن المراد لو علموا بذلك عياناً
 وليس الخبر كما لمدينة أو يقال هو من تنزيل العالم الذي لا يعلم يعلم بمنزلة الجاهل كآفة ما علم هذا وقد يقال المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من
 أهل العلم إذا البلد الشريفة لا ينفع بها إلا أهل الشرف الذين يعلمون على مقتضى العلم وأما من ليس من أهل العلم فلا ينفع بالبلد الشريفة
 بل ربما يتضرر فخير من البلد ليست إلا لأهلها ومن يليق الإقامة فيها فافهم **قوله** رغبة عنها الخ قال القرطبي أي كراهة لها من رغبة
 عن الشيء إذا كرهته وقال المازني قيل ذلك خاص بزمان حياته صلى الله عليه وسلم وقيل عاماً ويدل عليه قوله في حديث يأتي على الناس من
 يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هكذا إلى الرخاء المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وهذا من جرح عنهما متين كان مستوطناً بها **قوله** إلا أبدل
 الله فيها من هو خير منها الخ والمفظة أنه لا يضر المدينة عدله بل ينفعها فقد ذهب إلى غيرها شره **قوله** على لاوائها وشدة قها الخ قال المازني
 اللاواء الجوع وشدة الكسب ضمير شدة كما يحتمل أن يعود على اللاواء ويحتمل أن يعود على المدينة **قوله** شفيقاً أو شهيداً الخ قال الأبي الحديث
 خرج مخبر الحق على سكانها فمن لم يتركها ولم يلحقها ولا واد دخل في ذلك لأن التعليل بالغالب والمظنة لا يضريه التحلف في بعض القصر
 كتعليل للقصر بمشقة السفر فإن الملك يقصر ولو لم يلحقه مشقة لوجود السفر قال عياض شئت في أو هذه هل هو للشك أو غيره ولم يخص
 شفاعته صلى الله عليه وسلم يسكن المدينة وهي عامة فأجبت بجواب استحسنته كل من وقع عليه وأنا أذكر لأن من لم يلحقه فقيل في أو أنها
 للشك ولا يصح لأنه رواه جماعة من الصحابة والسلف بهذا اللفظ ولو كانت للشك لما اتفقوا عليها بل لا ظهر أنه قاله صلى الله عليه وسلم كذلك
 ثم يحتمل أن يكون أعلم بهذه الجملة هكذا وتكون أو للتقسيم شفيقاً للصنيع وهو العصاة وشهيداً للآخرين وهو المطيعون أو شفيقاً لمن مات بعد
 وشهيداً لمن مات في حياته أو على غير ذلك مما الله سبحانه أعلم به وقد تكون أو هنا بمعنى الواو فيكون شفيقاً وشهيداً معاً وقد روي الأئمة له
 شفيقاً وله شهيداً لو أن كانت للشك على ما قيل فإن كان الصحيح الشهادة اندفع الاعتراض بتخصيص الشهادة لسكان المدينة وهي عامة لاهازلة
 على الشفاعة العامة وإن كان الصحيح الشفاعة حملت على أنها كفافة خاصة أمانها في دفع الدرجات أو بأكرامهم يوم القياسه وأما أن يظن
 في عرشه ويكوفهم في روحه أو على منابر من نور أو يسرع بهم إلى الجنة وغير ذلك من وجوه الميزة التي يختص بها بعض دونه بعض **قوله**
 إلا أذابه الله في النار الخ قال عياض هذه الزيادة (يعني قوله في النار) تدفع شكاً لا لحديث الأخر وتوخى هذا حكماً في الأخره ويحتمل
 أن يكون المراد من أذاه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضحى أمره كما يضحي الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير وتارة
قوله أذاه في النار الخ والماء ويحتمل أن يكون المراد من أذاه في الدنيا بسوء وأنه لا يهلك بل يذهب سلطاناً عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره
 فانه عرجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتياها وطلياً لغرقها في غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
 أتى ذلك جهاراً كما استباح مسلم بن عقبة وغيره وروي النسائي من حديث السائب بن خالد رفعه من أخوات أهل المدينة ظالمهم اغتياهم
 الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولا ينحرف عن حجة من حديث جابر أم قال الأبي والمراد بالأداة هنا العزيمة لا بالرضا حالاً إذا هرعبد

ركب القصر يا العقيق فوجد عبداً يقطع شجراً او يخطبه فسلبته فلما رجع سأل جارا اهل البعد فكلّموه ان يرّدوا على غلاما
او عليهم ما اخذوا من غلامهم فقال معاذ الله ان اردت شيئا نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم واين ان يرود عليهم وحدا
يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر جميعا عن اسماعيل قال ابن ايوب حدثنا اسماعيل بن جعفر قال اخبرني عمر بن ابي عمرو مولى
المطلب بن عبد الله بن جنيط انه سمع انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ النكس لغلما من
غلمانكم يجلس في اوطئ يوطئ يوطئ وراة فكنيت اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل وقال في الحديث ثم اقبل
حتى اذا بدا له احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرف على المدينة قال اللهم اني احرم ما بين جبليهما مثل شاة حرة

بستنة فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي ان العزم مؤاخذهم وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان قوله يا العقيق الاسم موضع قريب
من المدينة قوله فسلبه الخ اي اخذ ثيابه والسلب فبجنتين المصوب قوله فلما رجع سعد الخ اي الى المدينة قوله نقلنيما بتشديد النون
اي جعلني او اعطانيه نفعلا اي غنمة بأذنه لكل من رأى صائدا او قاطع شجران ياخذ سلبه قوله واي ان يرود عليهم الخ قال القاري وفي رواية
فلا ارد عليكم طعة اطمئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئتم دفعت اليكم ثمنه وفي أخرى انه كان يخرج فيجاءه الخاطب معه شجر رطب
فيأله فيكفر به فيقول لا ادع غنمة غنمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم واين لمن اكثر الناس مالا ام قال النووي رحمه الله هذا الحديث
صريح في الدلالة لذهب مالك والشافعي والحنابلة في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه ابو حنيفة ومالك قد مناه عنه
وقد ذكرنا مسند في صحيحه تحريمها مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وانس بن مالك وجابر
ابن عبد الله والي سعيد بن ابي هريرة وعبد الله بن زيد ورافع بن خديج وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيره هو ايضا فلا يلتفت الى من
خالف هذه الاحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم ان من صاد في حرم المدينة او قطع من شجرها
اخذ سلبه وهذا قال سعد بن ابي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولم يقل به احد بعد الصحابة الا الشافعي في قولها القديم
وخالفه ائمة الامم اقلت ولا تضرر الخ القهر اذا كانت السنة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على طبقه
ولم يثبت له دافع قال اصحابنا فاذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان ومجان احد ما يضر الصيد والشجر والكلأ كضمان حرمة مكة واصحابنا وبه
قطع جمهور المفسرين على هذا القديم انه يسلب لصائد قاطع الشجر والكلأ وعلى هذا فالمراد بالسلب مجان احد ما يضره ثيابه فقط واصحابنا
وبه قطع الجمهور انه كسلب القتل من الكفار فيدخل فيه نفسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القتل وفي مصحف السلب
ثلاثة اوجه لاصحابنا اصحها انه السالب هو الموافق لحديث سعد الثاني انه لمساكين المدينة والثالث لبثت المال واذا سلب اخذ جميع
ما عليه الا سائر المعرة وقيل يؤخذ سائر المعرة ايضا قال اصحابنا ويسلب يجرد الاصطياد سواء اتلفت الصيد ام لا والله اعلم ام قال
الآبي وم يذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديده انه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وانما هو حرمة دون ضمان وقال بعض العلماء
فيه المجزأ كحرمة مكة وللشافعي في القديم ما تقدم واما وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريبا في اوائل هذا الباب فليتذكر
قوله يحد مني الخ زاد في البخاري حتى اخرج الى خير قال الحافظ وقد استشكل من حيث ان ظاهره ان ابتداء خدمة انس للنبي صلى الله عليه وسلم
من اول ما قدم المدينة لانه صومعه انه قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين وفي رواية عشر سنين وخبر كانت سنة سبع فيلزم
ان يكون ابتداء خدمته اربع سنين قاله الدأودي وغيره واجيب بان معنى قوله لا يوطئ النكس لغلما من غلمانكم تعين من يخرج معه في
تلك السفر فعين له ابو طلحة انسا فيخط الالاف على الاستيذان في المسافرة به لاني اصل الخدمة فاما كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين
بذلك وفي الحديث جواز استئجار اليتيم بغير اجرة لان ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحمل الصبيان في الغزو وكذا قاله بعض الشراح وتبعوه
وقيه نظرا لان انسا حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لان خبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم
ذكر الأجرة عدم وقوعها قوله وقال في الحديث الخ اي بعد قصة ذكرها قوله يحبنا ونحبه الخ قال الحافظ والعلماء في معنى ذلك ان قولهم
انه على حذفت مضاف والتقدير اهل احد والمراد به لا نصار لا نوحوا به لانه ثانيا انه قال ذلك للسرة بلسان الحال اذا قدم من سفر لقرين
من اهل له ولقياهم وذلك فعل من يحبهم من الحب ان الحب من الجاهلين على حقيقة وظاهره كقول احد من جبال الجنة كما ثبت في حديث
ابي عيسى بن جابر مرفوعا جبل احد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة اخرج احد ولا مانع في جانب البلد من امكان المحبة منه كما جاز التفسير
منها وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب اسكر احد الحديث وقال السهيلي كان صلى الله عليه وسلم يحيا القائل الحسن

به إبراهيم عليه الصلاة والسلام مكة اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم وحل شئنا سعيد بن منصور وقتيبة
ابن سعيد قال أنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمر بن إلى عمر بن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
بعثه غير أنه قال أنا أحرور ما بين الأبيات وحل شئنا حامد بن عمر قال أنا عبد الواحد قال أنا عاصم قال قلت لأنس بن
مالك أحرور رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا إلى كذا فمن أحدث فيها حدثا قال ثم قال لي هذه شديدة
من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوما القيمة صرعا ولا علكا

والاسم الحسن ولا اسم حسن من اسم مشتق من الجارية قال ومع كونه مشتقا من الجارية فحركات حروفه الرفع وذلك يشهد بارتفاعه ويرى الأصل
وعوله فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظا ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله أعلم - قوله اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم
قال ابن المنير يحتمل أن تخص هذه الدعوة بالمدن الذي كان حينئذ حتى لا يدخل للمدائن حادث بعد ويحتمل أن تعم كل مكان لاهل المدينة
إلى الأبد قال الظاهر الثاني كذا قال وكلام مالك يحتمل إلى الأول وهو المعتمد وقد تغيرت المساميل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان
وقد وجد مصداق الدعوة بأن يورك في مدتهم وصاعهم بحيث اعتير قد رما أكثر فقهاء الأمصار ومقلدوه إلى اليوم في غالب الكفارات
قال ابن بطال عن الصليب دعاؤه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم ومدتهم خصهم من البركة ما اضطر أهل الأفاق إلى قصدهم في ذلك
المعيار المدعوله بالبركة ليجلبوا طريقه متبعة في معاشهم واداء ما فرض الله عليهم كذا في الفقه وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله البركة
النماء والزياة وتكون بمعنى الثبات في اللزوم وقيل يحتمل أن يكون هذه البركة دينية وهي ما يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة
والكفارات فتكون معنى الثبات في البقاء بها لبقاء الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل أن يكون دينية من تكثير الأكل في القدر بعد الأكل
حتى يكفي منه ما يكفي مثله من غيره وغير المدينة أو يرجع البركة في التصرف بها في التجارة وأرباحها أو إلى كثرة ما يحال بها من غلاتها وشاهاها وتكون
الزيادة فيما يحال بها لا تسلب عيشهم وكثرتهم بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم ملكهم من بلاد الخصب الربيع بالشام والعراق ومصر
وغيرها حتى كثرا يحال إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد ما هم وصارها شئنا مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين أو مرة ونصف وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضي عياض رحمه الله قال في كذا إلى كذا
حيث بينهما وسياق حديث على رضي الله عنه ما بين غير إلى ثور قوله فمن أحدث فيها حدثا إلى أي أظهر فيها منكرا أو بدعة وهي ما خالف الكتاب
والسنة كذا في المرواة قوله قال ثم قال لي هذه شديدة إلى قال لا إلى رحمه الله فاعل قال الثانية أنس فعلة روايتها إسقاط أو أي محدثا فالشدة
تكون في الوعيد المنع كور على الذنب وإيقان بيان وجه الشدة وذلك وعلى روايات شأها فيجعل الشدة أنها راجعة إلى ترتيب العقوبة عليها وحل
ويحتمل أنها على الكفارين معاً، ثم قال وجه الشدة فيه إما أن تكون لعنة الله وأبعدها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في
غير المدينة أو يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذهب بذلك في غيرها فأنه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله الإمام قال المحاذير فيه
جواز لعن أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعادين وفيما من الحديث والمؤوى للحديث في الإثم سوره والمراد بالحديث والحديث
الظلم والنظر على ما قيل أو ما هو أعز من ذلك قال عياض رحمه الله واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكليات والمراد بلعنة الملائكة والناس
المباعدة في الأبعد عن رحمة الله قال والمراد بالعز هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ليس هو كلعن الكافر وقال ابن بطال رحمه
ودل الحديث على أن من أحدث حدثا أو أي محدثا في غير المدينة أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وإن كان قد علم
أن من آوى أهل المعاصي أنه يشتركهم في الأثام فإن من رضي فعل قوم وعلمهم الحق بجمود لكن خصصت المدينة بالذكر شئنا لكونها مهيطة التي
وموطن التوكل عليه الصلاة والسلام ومنها انتشر الدين وأقطار الأرض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره السر في تخصيص
المدينة بالذكر إنما كانت أذالك موطن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت موضع الخلفاء الراشدين قوله والملائكة والناس إلى قال عياض
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمته تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاؤه عليه بالأبعد عن رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وإباده عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهو لا يوافقهم إلا عنون في قوله تعالى
وَيُذَوِّعُهُمْ لَأَلَا يَعْزُبُ عَنْهُمْ بَرٌّ وَلَا مَعِيَّةٌ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَرٌّ وَلَا مَعِيَّةٌ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَرٌّ وَلَا مَعِيَّةٌ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَرٌّ وَلَا مَعِيَّةٌ
ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري وعز الحسن البصري بالعكس وعز الأصم الصنف التوبة والعدل الفدية وعن يونس مثله لكن قال
الصنف الأكتساب وعن أبي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصنف الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس حتى

قال فقال ابن انس واوى محدثا حدثني زهير بن حرب قال نايزيد بن هارون قال نا عاصم الاحول قال سألت انساً
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين **وحدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك**
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في صاعهم
زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي قالانا وهب بن جرير قال نا ابي قال سمعت لؤش يحدث عن الزهري عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعفة ما بمكة من البركة **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**
صاحب المحكم الصخرى الرزن والعدل الكيل وقيل الصخر القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصنعة الدنية والعدل البديل وقيل الصخر الشفاعة
والعدل القدي لا تخافوا عدو المدينة ولا خير من البيضا وقيل الصخر الشوة والعدل للكفيل قاله إبان بن ثعلبة انشد له لا تقبل الصخر وهاتوا عدوا
نحصلنا على أكثر من عشرة أقوال، قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بما وقد
يكون معنى القدي أنه لا يجلب بره القيامة فدى يقتدى به بخلاف غيره من المذنبين بان يفديه من النار بهجودى وانصرافى كما رواه مسلم
من حديث ابي موسى الأشعري، قال لا ابنى وقد قلنا فى الكلام على حديث جابر بن عبد الله عليه السلام ان الاحباط انما هو عبارة عن بطلان العمل فنفى
وان القبول الخاص من الصخرة لان الصخرة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو مراد القاضى بقبول
الرضا وأنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصخرة وهذا كالصلوة فى الدار المخصوصة فانما هي صخرة أى مجزئة غير مقبولة أى لا ثواب عليها فى القول الصحيح
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصخرة حتى يكون ذلك احباطاً والله اعلم **قوله قال فقال ابن انس انا فاعل قال الاوى عاصم، قال النووى كذا وقع**
فى أكثر النسخ فقال ابن انس ووقع فى بعضها فقال انس بجوزت لفظة ابن قال القاضى ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر اياه هذه الزيادة لان سياق هذا الحديث من قوله الى آخره من كلامه ان لا وجه للاستدراك انس بنفسه مع ان
هذه اللفظة قد وقعت فى أول الحديث فى سياق كلامه انس فاشتتت الروايات قال وسقطت عند السمرقندى قال وسقطها هناك يشبه ان يكون
هو الصحيح ولهذا استدركت فى آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضى، ام ووقع فى رواية البخارى قال عاصم فأخبرنى موسى بن انس انه قال
اوى محدثا قال لا يحفظ ذكر الدار قطنى او الصراب عن عاصم عن النضر بن انس لا عن موسى قال والوهب فيه من البخارى وشيخه قال عياض
وقد أخرجه مسلم على الصواب قلت ان اراد انه قال عن النضر فليس كذلك فانه انما قال لما أخرجه عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن
ابن انس فان كان عياض اياه ان لا يحفظ صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسند عن عبد الواحد كذا أخرجه فى مسنده وابو يعلى فى المستخرج
من طريقه وقد مره عمر بن ابي قيس عن عاصم فبين ان يوضعه عند عاصم عن انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن ابيه أخرجه ابو عوانة فى مستخرجه
واو الشيخ فى كتاب الترهيب جميعاً من طريقه عن عاصم عن انس قال عاصم والمسمع من انس اوى محدثا نقلت للنضر ما سمعت هذا يعنى القول
الزائد من انس قال لكن سمعته منه أكثر من مائة مرة والله اعلم **قوله اوى اى ضمته اليه وحاشا قال عياض ويقال اوى أى بالقصر**
المدر فى الفعل اللازم والمتدى جميعاً لكن القصر فى اللزوم أشهر وافصح والمد فى المتدى أشهر وأصح قلت وبالله أعلم جاء القرآن العزيز فى قوله
قال الله تعالى اذ آتيت اذ آتيت اذ آتيت وقال والمتدى وآتيتا هما الى كربة **قوله حدثنا انا قال القاضى ولعله من هذا الحرف ألا محدثا**
بكسر اللام ثم قال وقال الامام المازرى روى بوجهين كسر اللام ونحوها قال فمن فهم أراد الاحداث نفسه ومن كسر أراد فاعل الحديث **قوله**
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتب الوعيد للشديد على المختل ولم أجده فى غير هذا الطريق فان صح فهو مخالف لما قد مره فى وائل
هذا الباب من مذهب الحنفية انهم يحملون النهى عن الاختلاف ونحوه على الكراهة مع اثبات الاباحة ويختلج فى قلبى ان الرواية وقع فيها اختصار
وحذف بعض الرواة ذكر الاحداث وابراء الحديث وكان الوعيد مرتباً على ذلك المحدث وكما هو المصريح فى سائر الروايات عن انس وايضاً
فليس فى هذه الرواية النصيح برهم هذه الجملة الى المنهى صلى الله عليه وسلم لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
فى مكيا لمعنا بكسر الميم آله الكليل ويشتبه ان يتخذ ذلك المكيا لرجاء البركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم ولا يستعان باهل البلد الذين
دعاهم قاله العينى فى عمدة القارى وسبق بيان البركة فيه وفى صاعهم ومثلهم قريباً **قوله وإبراهيم بن محمد السامى الخ هو السيد المصنف**
****قوله** ضعفة ما بمكة من البركة الخ أى من بركة الدنيا بقرينة قوله فى الحديث الآخر اللهم بارك لنا فى صاعنا ومثلاً ويحتمل ان يريد ما**
هو أضعف من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلوة بمكة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال
خطبنا على ثوبان بن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه ألا كتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قمر
سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل واشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم وأبين حياً إلى ثور
فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صراً أو
لأعداء وذمة المسلمين واحدة يسع بها أديانهم من ادعى إلى غير أبيه أو انتهى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة

من هذه المحنة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت افضلية له على الإطلاق وأما من تأخروا لك بأن يلزم
أن يكون الشارح واليمن افضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا واعداءنا ثم أقبل تعقب بأن التاكيد لا يستلزم التثنية
المصريح به في حديث الباب قال ابن حزم لا محجة في حديث الباب لهم لأن تكبير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة وردة عياض بأن
البركة اعتر من أن تكون في أمور الدارين والدين لا في الدنيا لا في الآخرة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة
والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الضاع والمذوق والنوى الظاهر أن البركة حصلت في نفع المكمل بحيث يكفي المذوق فيها من كافيته
في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و
لكل شخص والله اعلم **قوله** شيئاً نقرؤه الخ أي من الوحي كما يظهر من بعض الروايات **قوله** وهذه الصحيفة الخ أي الورقة المكتوبة **قوله**
تقد كذا في الخ قال النووي هذا نصير من على رضي الله عنه بأبطال ما ترجمه الرافضة والشيعة ويخترعون من قولهم إن علياً رضي الله عنه
أوصى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر وكثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكذا الشريعة وأنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بالعلم بطبع
عليه غيرهم وهذا دعوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكتفي في إبطالها قول علي رضي الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتابة العلم
أم - وقد تقدم تفصيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله المحمل والمنته **قوله** أسنان الأبل واشياء من الجراحات الخ قد
تنوعت الروايات في ذكرها في الصحيفة فبعضها العقل فكذلك الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغيرها من الأحكام قال الحافظ والجميع
بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله اعلم **قوله** ما بين غير
إلى ثور الخ غير نفخ العاين وسكون التختانية وفي رواية عاتر وزن فاعل هو جبل بالمدينة قال عياض لا معنى لا تكرار غير بالمدينة فإنه معروفة
وقد جاء ذكر في أشعارهم وانشد أبو عبد الله البكري في ذلك علق شواهد قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عند هو يقال له ثور
وأما ثور مكة وقال المحقق الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي حنيفة ومن تبعه فلا خبر في الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذله
أحد عن يساره جأنا إلى وراثة جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عن لطائف من العرب العارفين بتلك الأرض وبأفهامهم الجبال
فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتوارده وأعطاه ذلك قال فلما نأنا ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم كبار العلماء به لعدم شهرته وعدم كثرته
عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى **قوله** وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز
نقصها لنقص العاقد بها وكان الذي ينقص ذمة أخيه كالذي ينقص ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على أضياعه من محمد أمان كأهمه كالجسد
الواحد الذي إذا اشتكى بعضاً اشتكى كله **قوله** يسع بها أديانهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أدنى المسلمين مرتبة والمطعم أن ذمة المسلمين واحدة
سواء صلته من واحد أو أكثر شريف أو ضيع قال الطبري فافاً آمن أحد من المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه قال الحافظ فدخل في أديانها المرأة و
العبد الصبي المجنون فلما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة الأشياء ذكر عبد الملك يعقوب بن الماجشون صاحب مالك
لا يحفظ ذلك عن غيره قال إن أمر الأمان والأمان ما ونازل ما ورد مما يخالف ذلك على قضاء خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم
بذمتهم أديانهم وكالة على اغفال هذا لقاتل انتهى وجاء عن مجنون مثل قول ابن الماجشون فقال هو الأمان أمانه جاز وأن رده وأما
العبد جازاً لا الجمهور لأنه قاتل أو لم يقاتل وقال أبو حنيفة أن قاتل جازاً أمانه والأقلا وقال مجنون لما أذن له سيده في القتال أمانه لا أقلا
وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز قلت وكلام غيره يشعر بالنقص بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يقبل
والخلاف عن المالكية والحنابلة وأما المجنون فلا يصح أن يملكه إلا بالاذن لأن غرضنا من المسلمين فأمم أحدًا فان شاء
الامام أضياعه أو أفضله إلى أمانته وحكي ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في الحرب فقال لا ينقل أمانه وكذلك
الأجابر **قوله** ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه وأما ما لا يفتق إلى ولا غير مواليه

والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفا ولا عدلا وانتهى حديث ابى بكر وزهير عند قوله يسع بها أدناها لم يذكر ما بعد وليس في حديثها معلقة في قراب سنيته وحديثى على بن حجر السعدي قاله تعالى بن مسهر قال وحديثى ابوسعيد الاشجعي قال تاوكم جميعا عن الاعش بهذا الاسناد نحو حديث ابى كريب عن ابى مغوية الى آخره وزاد في الحديث فمناخف مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرحت ولا عدل ليس في حديثها من ادعى الى غير ابىه وليس في رواية وكيع ذكر يوم القيمة وحديثى عبيد الله بن عمر القوايري وعبد بن ابى بكر المقدسي قالوا تعالى في الخبر ابن مهدي قال ناسفيا عن الاعش بهذا الاسناد نحو حديث ابن مسهر وكيع الا قوله من تولى غير مواليه وذكر اللعنة له وحديثنا ابوبكر بن ابى شيبة قالنا حسين بن على بن الجحفي عن زائدة عن سليمان عن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن حدث فيها حديثا او أدى عهدا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صرحت وحديثنا ابوبكر بن النضر بن ابى النضر قال حدثنى ابو النضر قال ناعبيد الله الاشجعي عن سفيا بن عمر الاشجعي بهذا الاسناد مثله ولم يقل يوم القيمة وزاد وذمة المسلمين واحل يسع بها أدناها فمن اخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صرحت وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة انه كان يقول لو رأيت الظلمة ترتفع بالمدينة ما ذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وحديثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن لافع وعبد بن حميد قال السخري انا عبد المولى قالنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال ابو هريرة فلو وجدت الظلمة ما بين لابتيها ما ذعرتها وجلالتي عشر ميل احوال المدينة حتى وحديثنا قتبية بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن محمد بن ابى صالح عن ابىه عن ابى هريرة انه قال كان الناس اذا رأوا اولي الثمر حاثا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مثلنا اللهم ان ابراهيم عليه الصلوة والسلام عبدك وخليك ونبيك واتى عبدك ونبيك وانه دعاء ملكة واني ادعوك للمدينة بمثل ما دعاك ملكة

من كفر النعمة وتضييع حقوق الارث والولادة والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق **قوله** فمن اخفر مسلماً الى معناه من
نقض امان مسلماً فترى لك افرأمنه مسلماً قال اهل اللغة يقال اخفرت الرجل اذا نقضت عهدك وخفرت اذا امنته كما في الشجر **قوله** تترى بالثمن
معنى تترى ترى وقيل معناه تسعة وتبسط ومعنى ذمها افزعتم اوقيل نزعها اي لثقلها في الحديث الماضي ولا يفر صيد ها **قوله** وجعل اثني عشر
ميراً **قوله** وروى ابو داود من حديث علي بن زيد قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة برياً بريلاً لا يجنط شجرة ولا يعضد كلاً
ما يساق به الجمل **قوله** جاءوا به **قوله** قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه صلى الله عليه وسلم في الثمر للمدينة والصناع والمدن واعلامها
صلى الله عليه وسلم يا ابتداء صلاحها لما يتعلق بها من الزكوة وغيرها وتوجيه الخارصين وقال الكوفي م وقيل افا كانوا يؤثرون به على انفسهم **قوله**
ويروونه اولى الناس بما يسبق اليهم من خير ربحهم **قوله** وبأرك لنا في مدينتنا **قوله** اي في ذاتها من جهة سعتها وسعتها كلها وقد استجاب الله دعاءه
عليه الصلوة والسلام بان وسع نفس المسجون واحوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عمل من القوس المعتل القتال المتهياً بها في زمن عمره اربعون
الف قوس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الديورية والاخرية والحسية ككل في المراقبة **قوله** واي عبلك وبنيك **قوله** اي انا الذي يحرك
الحلة لنفسه مع انه خليل كما دل عليه قوله في مناقب ابى بكر وقد اتخذ الله صاحبك خليلاً لرعاية الأدب في تركه المساواة بينه وبين آباءه
واجلاده الكرام وقال الطيبي عدله نصيح بذلك مع رعايته الأدب الفخم قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض
الى قوله **قوله** حديث الطاهر انه اراد نفسه وفي هذا الادعاء من تفخيم فضله ما لا يخفى وقد سئل الخطيب عن شعر الناس فقال زهير النابغة
ثوقا ولو شئت لذكرت الثالث اراد نفسه ولو صرح بهم لم يفهم امره **قوله** بمثل ما دعاك ملكة **قوله** اي قال الاموي رح دعاء ابراهيم عليه السلام
هو قوله **قوله** فاجعل اذنك من الناس الاية ويعنى ما رزقهم من الثمرات بأن تجلب اليهم لعلهم يشكروه في ان رزقوا انواع الثمار حاضرة في
واولين فيه غم ولا شجر ولا ماء وقد جاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمًا آمناً عجي اليه ثمرات كل شئ رزقا من لدنه وقد جاب الله سبحانه
دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وصاحف خير المدينة على خير مكة في زمن الخلفاء في ان جلب اليها من مشارق الارض ومغاربها
كنوز كسرى وقيصرو وخاقان ما لا يحصى كثرة وفي آخر الامور بان الذين البها من اقصى الارض وشاسع البلاد

مثله معه قال ثم يدعى اصغر لميل له فيعطيه ذلك الثمر وحل شنا يحيى بن يحيى قال قالنا عبد العزيز بن محمد المديني عن
سهييل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بها والثر فيقول اللهم بارك لنا في ثمرتنا
وفي شئنا وفي مدنا وفي صناعنا بركة مع بركة ثم يعطيه اصغر من يحضره من الولدان وحل شنا حماد بن اسمعيل بن علي بن
قالنا ابي عن وهيب عن يحيى بن ابي اسحق امة حدث عن ابي سعيد بن ابي هريرة عن اصحابهم بالمدينة جهد شدة وانه اتي ابا عبد
الغدرى فقال له اني كثير العيال قد صابتنا شدة فأردت ان انقل عيالي الى بعض الريف فقال ابو سعيد لا تفعل الزم المدينة
فانا نخرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم اظن انك قد منعتنا عسقا فاقام بها ليالى فقال للناس والله ما نحن ههنا في شئ
وان عيالتنا تحكوف ما نأمن عليهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي بلغني من حالكم ما ادرى كيف قال
والذي احلف بكم او والذي نفسي بيده لقد هممت اوان شتمتكم لادري ما بيني وبينكم قال لا مرن بنا حتى نرحل ثم لا احل لها عقد حتى
اقد المدينة وقال اللهم ابراهيم علي الصلوة والسلام حرمة فاجعلها حرما والى حرمت المدينة ما بيننا وبينها ولا يحرق فيها دوما ولا يحل فيها سلاح
سلاح لقتال ولا يخطب فيها شجرة الا لتكلم اللهم برك لنا في مدنتنا اللهم برك لنا في صناعنا اللهم برك لنا في مدنا اللهم برك
لنا في صناعنا اللهم برك لنا في مدنتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة
شعب لا تقبل الا عليه لمكان يحرسها حتى تقدر اهلها ثقال للمناسر تجلوا فارتحلنا فاقبلنا الى المدينة فوالذي تحلف به او يجلف به
من تخادما وضعنا راحلتنا حين دخلنا المدينة حتى اغار علينا بنو عبد الله بن غطفان وما يحجبهم قيل ذلك شئ وحل شنا زهير
قوله ومثله معه الخ اي مثل ذلك المثل والمحنة بضعت ما دعا ابراهيم عليه الصلوة والسلام قوله ثم يدعى اصغر لميل الخ قال عياض فيه
ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالرفع اليهم اذ هم اولي لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل ان يطلع الجحير
يدفعها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر لميل يحضره اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان ولما من كبر فانه يتخلل يا اخلاق الرجال في الصبر ويلوح
انه تعاوى بنفاء الثمار وزيادة قهايد فها من هو في سن التمر والزينة كما قيل في قلب الراد في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة
الواقعة بين الولدان وبين ابا كورة لقرعها من الايلاع قوله اصحابهم بالمدينة جهد شدة الخ قال في الايلاع دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة
اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضر هذا كان شيخنا محبب والظاهر على ما قد مرنا ان البركة هي وتخصيل
القوت وان المدينيما يشيع ما يشيع ثلاثة امثاله بغيرها فنكون الشدة في تحصيل المد والبركة في تضعيف القوت به قوله الى بعض الريف
قال اهل اللغة الريف بكسر الراء هو الارض التي فيها زرع وخصب وجعلها ريات ويقال اريفتنا صرنا الى الريف اراقت الارض انصببت فهي ريفة
قوله وان عيالتنا تحكوف الخ يضم الخاء اي ليس عندهم رجال ولا من يحجبهم قوله نرحل الخ يا سكان الراد وتخفيف الحاء اي يشد عليها رحلها
قوله ثم لا احل لها عقد الخ معناها واصل المسير ولا احل عز را حلق عقد من عقد حملها ورحلها حتى اصل المدينة لمبا لغتي في الاسراع الى المدينة
قوله ما بيننا وبينها الخ المأزفة بمنزلة بعد اليم وبكسر الزاين وهو الجبل وقيل المصطفى بين الجبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين
جبلها كما سبق في حديث انس في رواية الله اعلم - قوله ان لا يحرق فيها دوما الخ قال القاري والمراد من هي اراقة الدم التي عن القتال المفضي
الى اراقة الدم لان اراقة الدم الحرام عن نوع منه على الاطلاق والبياح منه لم يحرم فيه اختلافنا يعتد به عند العلماء الا في حرمة دمه وقيل لا يسفك
دم حرام الا في سفك الدماء الحرام في مكة والمدينة اشتد تحريمها وقوله ولا يحل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لان التأسيس اول من التاكيد قوله
الا لعنت الخ بجريك الامم واسكانها في النهاية بأسكان الامم مصدر علفت علقا والفتح اسم الحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز اخذ
اوراق الشجر للعلف قوله ما من المدينة شعبي لا نقبل الخ قال النووي فيه بيان فضيلة المدينة وحرمتها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحرام
واستيعابها للشعاب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرقة المتألفة بين الجبلين وقال
ابن السكيت هو الطريق والجبل والنتيجه النور على المشهور وحكى القاسمي ضمها ايضا هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الا خفش
انقاب المدينة طرقها ونجاها - قوله وما يحجبهم قيل ذلك شئ الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبته لم تكن محمية محروسة كما اخبر
النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بني عبد الله بن غطفان اغاروا عليها حين قد منا ولم يكن قبل ذلك مجتمعهم ولا غارة عليها ما تعظمه ولا كان لهم عدو
يحجبهم ويشغلونهم بل سبب منعهم قيل قد منا حراسة الملائكة كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشجر هاجت
الحروب وهاجها الناس اي تحركت وحركوها وهجت زلزالا حركته الامر كله ثلاثا وما قوله بنو عبد الله فمكنا وتبع في بعض النسخ عبد الله بن غطفان

وصحها وبأربك لنا في صاعها ومدها وحول حناتها الى الحجة وحل شئنا ابوكريب قال نأربو سامة وابن نمير عن هشام بن عروة
 بهذا الاسناد نحوه **وحل شئنا** زهير بن حرب قال ناعثان بن عمر قال اخبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال ناافع عن ابن عمر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها كانت له شفيعة او شهيداً يوم القيامة **وحل شئنا** يحيى بن يحيى
 قال قرأت على مالك عن قطن بن زهير بن عويم بن الجهم عن مجيش مولى الزبير اخبره انه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في القينة
 فأتته صولة له فسلم عليه فقالت أني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لم عبد الله أقعدى لكاء فاني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاواؤها وشئتها الا كنت له شهيداً او شفيعة يوم القيامة **وحل شئنا**
 محمد بن رافع قال ناابن ابي قلاب قال ناالضحاك عن قطن الخزازي عن مجيش مولى مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها وشئتها كانت له شفيعة او شهيداً او شفيعة يوم القيامة يعني المدينة **وحل شئنا** يحيى بن يحيى
 وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يصبر على لاواء المدينة وشئتها احسن من أمتي الا كنت له شفيعة يوم القيامة **وحل شئنا** ابن ابي عمير قال ناأسفياء عن
 ابي هارون موسى بن ابي عيسى سمع ابا عبد الله القراظ يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر على
وحل شئنا يوسف بن عيسى قال ناالفضل بن موسى قال ناهاشام بن عروة عن صالح بن ابي صالح عن ابي عبد الله عن ابي هريرة

اعظم ورواه انه في رواية وأشد، قال القاري في شرح الشكوة ثم لاينا في هذا ما سبق انه عليه الصلوة والسلام قال لكلك انك أحب البلاد الى
 واثم أحب ارض الله الى الله وفي رواية لقد عرفت انك أحب البلاد الى الله وأكرمها على الله فان المراد به الميافة اكلانه لما أوجبه الله على الجاهل
 مجاورة المدينة وترك الوطن والشكوى علة الشكوى طلب من الله ان يزيل محبة المدينة في قلوب أصحابه لئلا يميلوا الى المدينة لئلا يميلوا الى المدينة
 بالحبية الزائفة الملائمة للملاذات نفس وفي مشاقها لا الحجة المترتبة على كثرة المشوبة فالحشية مختلفة ويؤيد ما قرئت ناه قوله فيما بعد وصحها قوله
 وصحها الخ اي اجعل هوامها وماها صحيحاً قوله وحول حناتها الى الحجة الخ قال المازري قيل كان أهلها يومئذ كغداة قال عياض وفيه حواش
 الدعا للمسلمين وجواز الدعا على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قوله لا فائدة في الدعا مع سبق القدر
 على بعض المتصوفة في قوله ان الدعا قاصح في التوكل والتمسك عن العبادة لا يستجاب منه الا ما سبق في القدر كونه خلافاً لمن قال بالبلاء وارت
 الدعا يصرف القدر على ظاهره بل جاء في الآثار وفيه مجزة له صلى الله عليه وسلم فان الحجة من يومئذ وبينة ورحمة لا يشرب احد من ماءها الا حقر
 اي من القرى بالداخلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الدعا برفع الوباء لانه يتضمن الدعاء برفع الموت الموت حتم متضمن فيكون ذلك
 عبثاً وأجيب بان ذلك لا ينافي التعبد بالدعا لانه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر ورفع المصن وقد تواترت الاحاديث بالاستعاذة من
 الجنون والجلام وسبب الاسقام ومكدرات الاخلاق والاهواء والادواء فمن يتكر الدعاوى بالدعا يلزم ان يتكر التلوي بالعقاقير ولم يقل بذلك
 الاشد وذلك لاحاديث الصحة ترد عليهم وفي الانحاء الى الدعاء من فائدة ليست في التلوي وبغيره لما فيه من الخضوع والتذل للرب بجماعه بل منع
 الدعاء من جنس ترك الاعمال الصالحة الخ لا على ما قدر فيلزم ترك العمل بمجدة ورد البلاد بالدعا كره النهر بالترس وليس من شرط الايمان بالقدر
 ان لا يتترس من زوى السم والله اعلم **باب الترغيب في سكنى المدينة** وقصبل الصبر على لاواؤها وشئتها قوله عن مجيش مولى الزبير
 قال النوراني هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وجران والسين هملة وفي الرواية الاخرى عن مولى مصعب بن
 الزبير هو الاصل ما حقيقة ولا آخر عجزاً قوله اقعدى لكاء الخ هي بفتح الهمزة واللام والسين فمبني على الكسر قال اهل اللغة يقال امرأة لكاء ورجل
 لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطبق ذلك على اللثيم وعلى العبد وعلى الغبي الذي لا يعتدى بكلامه غيره وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا الخبر لا عليها
 لا دلالة عليها لكونها من ينتمى اليه ويتعلق به وحنها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الاحاديث المذكورة في الباب مع ما
 سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شئتها وضيق العيش فيها وان هذا الفضل باق مستمر الى يوم القيامة
 وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال ابو حنيفة وطائفة تكثر المجاورة بمكة وقال ابن حنبل وطائفة لا تكثر المجاورة بمكة بل تحت
 وانما كرمها من كرمها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة لانس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب فيها اقبح منه في غيرها كما ان الحسنه فيها اعظم
 منها في غيرها واجتمعت استحقاقها يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتصنيف الفضل من الحسنات وغير ذلك والمختار ان المجاورة بها
 جميعاً مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافاً لاي حصون من سبلت الأمة وخلقها من قبلهم

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشئتها

عن النوراني

باب صيانة المدينة من خوف الطاعون والجلاليلها

[illegible]

يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد **وحدثنا** عمر بن الخطاب قال قال ابن عمر قال لا نسقين
 ح قال **وحدثنا** ابن شبة قال قال نافع بن عدي بن سعيد بهذا الإسناد وقال لا كما ينفي الكير الخبث ولوريد كرا
 الحديد **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا بايع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقم لي بيعة فأتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثجاء فقال قلني بيعتي فأبى ثجاء فقال يا محمد أقم لي بيعة فأتى فخرج الأعرابي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما المدينة كالكير تنفي خبثها

عدنا قلت والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا يصح لقوله تأكل القرى الارحوج فضلها عليها وزيادتها على غيرها
 كذا قال ودعوه المحصر مودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد امتيت مكة امر القرى قال المدن كور المدينة أبلغ منه لأن الامومة لا تنفي اذا وجد
 ما هي له امر لكن يكون حق الامر اظهر وفضلها أكثر كذا في الفقه **قوله** يقولون يثرب وهي المدينة الخ اي أن بعض المنافقين يسميها يثرب اسمها
 الذي يليق بها المدينة وقيل بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين
 وروى احمد من حديث البراء بن عازب رقه من سمي المدينة يثرب فليست بغير الله هي طابة ودوى عمر بن شبة من حديث ابن يرب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمدينة يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطبته
 قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اما من التشريب الذي هو التزيين والملازمة او من الثرب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم
 يحسن الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبيد البكري في مجمعنا استعملنا اسم يثرب باسم يثرب بن قانية بن
 محارب بن عيسى بن ارمين سامر بن نوح لانه اول من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام
 البكري **قوله** ان أعرابيا الخ قال الحفاظ لم اقف على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي
 كبير مشهور صحابته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوفاً فعله آخر وافق اسمه واسم ابيه وفي الزيل لابي موسى
 في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري فيجوز ان يكون هو هذا **قوله** يا بيع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري فبايعه على الاسلام وهو
 ظاهر في ان طلبه الاقامة كان فيما يتعلق بنفس الاسلام ويحتمل ان يكون في شيء من عوارضه كالحجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة وقيل
 على من رجع اعرابيا بعد هجرته ولو كان استقاله من الاسلام كان قتله على الردة **قوله** وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون الميملة
 وقد تفتح بعد كاف الحثي وقيل ألها وقيل ارعادهما وقال الاصمعي اصله شدة الحر فاطلق على حر الحمي وشدة ما **قوله** اقلني بيعتي الخ
 ظنا منه انه يجوز قيا سأل على البيع فان الاقامة من مكارم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من اقال ناد ما اقال الله عثرته
 يوه القيامة **قوله** فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين انما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اقالته لانه لا يعين على
 معصية لان البيعة في اول الامر كانت على ان لا يخرج من المدينة الا بأذن فخروجه عصيان قال وكانت الهجرة الى المدينة فرضاً قبل فتح
 مكة على كل من أسلم ومن لم يحرك يمينه وبين المؤمنين مولاة لقوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ خَشْيَةٍ**
يُحَاجُّونَ ففتح مكة قال صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح في هذا اشعار بان مبايعة الاعرابي المدن كور كانت قبل الفتح وفي عدة القاري
 فان قلت لما قال الاعرابي اقلني ليرتفع قلته لانه لا يجوز من اسلم ان يترك الاسلام ولا من هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك الهجرة
 ويذهب الى وطنه وهذا الاعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عند قال عياض ويحتمل ان بيعته كانت بعد الفتح و
 سقوط الهجرة اليه وانما بايع على الاسلام وطلب الاقامة فلم يقبله وقال ابن بطال والدليل على انه لم يرد الا تلاح من الاسلام انه لم يرد حل ما
 عقده الا بموافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجاً عن الاسلام لقتله حين فاك ولكنه خرج عاصياً ورأى انه
 معد ولم ينزل به من الحثي ولعله لم يعلم ان الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى فيهم **وَأَجْرُكُمْ** **أَنْ لَا يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ**
يُحَاجُّونَ فان قلت ان المنافقين قد سكنوا المدينة واتوا فيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم اصلاً ولم يسكنوها بالاسلام ولا حثاله و
 انما سكنوها فيها من اصل معاشهم ولم يرد صلى الله عليه وسلم بضرب المثل الا من عقده بالاسلام واعتبانيه ثم خبث قلبه، ام **قوله** فخرج
 الاعرابي الخ اي من المدينة راجعاً الى البلد من غير اذنهم صلى الله عليه وسلم **قوله** كالكير الخ جعل مثل المدينة وما يصيب ساكنيها من المحدث
 البلاء كمثل الكير وما يوقد عليه في النار فيزيد به الخبث من الطيب فيذهب الخبث ويبقى الطيب فيه اذكر ما كان واخلص كما في زمان عمر

وينصح طيبها **وحل ثنا** عبد الله بن معاذ العنبري قال نا ابي قال ناشعة عن علي وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد
 عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما طيبة يعني المدينة وانما تنفع الخبيث كما تنفع لنا رخب الفضة
حل ثنا قتيبة بن سعيد وهذا بن السري وابو بكر بن ابي شيبة قالوا نا ابو الاحوص عن سماك عن جابر بن سرة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالنا حجاج بن
 محمد قال **وحل ثنا** محمد بن رافع قال نا عبد الملق كلاهما عن ابن جريح قال اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن ابي
 عبد الله القراظ انه قال شهد على ابي هريرة انه قال قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم من اراد اهل هذه البلدة بسوء يعني الملة
 اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالنا حجاج بن محمد **وحل ثنا** ابن رافع قال نا
 عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال اخبرني عمر بن يحيى بن عمار انه سمع القراظ وكان من اصحاب ابي هريرة يزعم انه سمع ابا هريرة
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهلها بسوء يريد المدينة اذابه الله كما يذو الملح في الماء قال ابن حاتم في حديث
 ابن يحيى يدل قوله بسوء شرعا **حل ثنا** ابن ابي عمر قال نا سفيان عن ابي هريرة عن موسى بن ابي عيسى ح قال وثنا ابن ابي
 عمر قال نا الدار او روى عن محمد بن عمر جميعا سمعا ابا عبد الله القراظ سمع ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**
 قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن عمر بن نبيه قال اخبرني دينار القراظ قال سمعت سعد بن ابي وقاص
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** قتيبة
 قال نا اسمعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكعبى عن ابي عبد الله القراظ انه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثله غير انه قال بل هو او بسوء **وحل ثنا** ابو بكر بن الوشيعه قال نا عبد الله بن موسى قال نا اسامة بن زيد
 عن ابي عبد الله القراظ قال سمعت ابا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اهل المدينة في مدتهم
 وساق الحديث فيه من اراد اهلها بسوء اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** ابو بكر بن الوشيعه قال نا وكيع عن هشام بن

باب تحريم ارادة اهل المدينة بسوء
 وانه من ارادهم بسوء اذابه الله

باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الامصار

ابن الخطاب رضي الله عنه فانه اخرج اهل الكوفة اظهر العدل والاحسان وفي التنزيل اشارة الى هذا التاويل في حق الحق والباطل من جهة
 التمثيل كما قال الزبير بن كعب في حديثه في ذلك يقول رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء اذابه الله
 القاطية وهو التشديد وينصح بفتح الياء والصاد المحملة اي يصغرو ويخلص وتبين والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون اي صافيه
 وخالصه ومعنى الحديث انه يخرج من المدينة من لم يخلص ايمانه ويقيم فيها من خلص ايمانه قال اهل اللغة يقال ناصع الشيء يصغى بفتح الصاد فيه فاصفوا
 اذا خلص ووضم والناصع الخالص من كل شئ قال ابن المنير ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة
 وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعد هذه الفصاحة والجواب ان الذم موم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها كما فعل الاعرابي المذكور واما
 المشا الى يومنا هذا فاحصا المصاحبة كثر العلم وفتح بلاد الشرك والمرا بطة والنغز وجهاد الاعلاء وهو صحيح ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل
 سكنها **قوله** انما طيبة الم هرون شعبة غير منصرف تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون الياء لغة والطيب يقال لها طابة ايضا قال في الفتح
 والطاب الطيب لغتان يجتمع اشتقاقهما من الشئ الطيب وقيل لطهارته تربتها وقيل لطيبها لسكنها وقيل من طيب العيش بها وقال بعض اهل
 العلم وفي طيب ترابها وهو ما دليل شاهد على صحة هذه التسمية لان من اقام بها يجن من تربتها وحيطاتها لاشعة طيبة لا تتجدد توجد في غيرها
 والمدينة اسماء غير ما ذكر حتى قال بعض اهل العلم بلغة ان لها اربعين اسما **قوله** ان الله سمي المدينة طابة الخ فيما استحب تسميتها طابة وليس
 انما لا تسمى بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم ارادة اهل المدينة بسوء وان من ارادهم بسوء اذابه الله **قوله** اخبرني عبد الله بن
 عبد الرحمن بن يحيى نا قال النووي هكذا صوابه اخبرني عبد الله بن عمر بن العيين مكي وهذا هو في جميع بلادنا ومعظم نعيم المغاربة وتقع في بعضها
 عبد الله بن عمر العيين مصغر وهو غلط ويحسن كبير التوفيق فسبق بيان قريتنا في باب الترغيب في سكنى المدينة والقراظ لظا المجهمة منسوب
 الى القراظ الذي يدل على انه كان يسمي الى عبد الله القراظ هذا دينار وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد
 ابن ابي وقاص رضي الله عنه **قوله** من اراد اهل هذه البلدة الخ قيل يجتمل ان المراد من ارادها غاياتا مغيرا عليها ويحتمل غيره لك وقد سبق
 بيان هذا الحديث في باب الترغيب في سكنى المدينة السابقة **قوله** بل هو او بسوء الخ على الشك والذهم بفتح الدال المحملة واسكان الهم اي بخالصة اعظم
 والله اعلم **باب** ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الامصار **قوله** عن هشام بن عمر عن ابيه الخ هو مرة بن الزبير وعبد الله بن الزبير

باب فضل الجنة

باب فضل الصلوة بحجبة وكيلة والدابة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة وحل ثنا زهير بن حرب وعبد بن منته قال أنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن ح قال وحديثنا بن منير قال نا أبي قال نا عبد الله بن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على الحوض وحل ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن أبي يحيى عن عباس بن سهل الساعدي عن أبي محمد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وساق الحديث وفيه ثم قبلنا حتى قدمنا وادى القرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مقرر فسن شاء منكم فليسرع معي من شاء فليمك فخرجنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا احد وهو جبل يحيطنا ونحبه وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي ناقرة بن خالد عن قتادة قال نا أس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحيطنا ونحبه وحل ثنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمار قال ناقرة عن قتادة عن انس قال ناظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أحد فقال ان احدا جبل يحيطنا ونحبه وحل ثنا عمر الناقد وزهير بن حرب اللفظ العرق الا نا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا

قال الزهراني وجوابه انها سبب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الاسباب اوهى سبب لروضة خاصة اجل من مطلق الدخول والتجمع فان اهل الجنة يتفادون في منازلها بقدر اعمالهم وهو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا يحصل اوله العلماء في هذا الحديث وقال في المراهج يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه من الجنة مقتطعا منها كما جاز في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في شئ في المدينة وان من لا نرد كرا لله في مسجد هاهنا الى روضة الجنة وسقى يوم القيمة من الحوض واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه اثبت ان الارض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقلب قوس احدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انها من الجنة عجاذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ان لك لا تجوع فيها ولا تعرى وانما المراد ان الصلوة فيها تؤتى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال الشيوف قال ثوروثب انه على الحقيقة لما كان الفضل الا تلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد ازهر ان يقولوا ان الحقيقة افضل من مكة ولا قائل به كذا في الفقه قلت والحتم ان كونه روضة حقيقة بحيث ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم ترتيب احكام الجنة وآثارها عليه في الحالة الدارونية كما زعمه ابن خزيمة وغيره والله تعالى اعلم بالصواب قولهم ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال الاكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد للمنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاول ظاهر وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عند الملائمة الاعمال الصالحة يورده صاحبه الحوض ويقطع شربه منه والله اعلم باب فضل احد قول حتى قدمنا وادى القرى الخ هي مدينة قد يمة بين المدينة والشام قوله حيتنا ونحبه الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجعه باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة قوله صلوته الخ التذكير للوحدة اي صلوة واحدة قوله في مسجدى هذا الخ اي مسجد المدينة النبوي لا مسجد قباء وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصلحة على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زعم فيه بعد لان التضييع انما ورد في مسجد وقد كره بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعبر بجميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتزله ابن تيمية واطال فيه والمحبت الطبري واورقا آثلا استدل لهما وبأنه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لاجراء غيره من المساجل المنسوبة اليه عليه السلام وبان الامام والكاتب سئل عن ذلك فأجاب بوجوب الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده ونعت له الارض فعلم بما يحدث بعد ولو كان هذا مستحجا لخلخل الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة العصاة ولم يترك ذلك عليهم كما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيارة قال لو انتهى الى الجبانة وفي رواية الى قول الحليفة لكان الكل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد ازيد كان كل مسجد مسجدى وفي رواية لو بوي هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدى هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في المحرم المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم وقال الشيخ بد الدين العيني ما حاصله انه اذا اجتمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم هذا هل تغلب الاشارة او الاسم فيه خلافا لخال النووي في التعليل

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحديثي محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدنا وقال ابن رافع قال
عبد الرزاق قال ناظر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحديثي اسحاق بن منصور قال ناظر عن عبد بن المنذر المحمدي قال
الاشارة واما ما ذهبنا فاذا يظهر من قولهم ان الاسم يليب الاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك الزيادة قال الابن وكان يميننا ابو عبد الله شكى انه كان يقال ان هذا لم يتخذ
المصل فليقال مثلاً ان صلاة زيد الظهري افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهري بمكة وكفره بان صلاة مطلق والمطلق يصح
بصورته قال قولنا مطلق لا ينافي ما ذكره ابن عبد السلام من العموم القرض والنقل ولاش حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي الهيثم
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاة في مسجداً لثلاثين وخمس وعشرين صلاة وصلاة في المسجد
الذي يجتمع فيه خمس مائة صلاة وصلاة في المسجد الاقصى بحسين الف صلاة وصلاة في مسجدى بحسين الف صلاة وصلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة وفيه الخطاب الذي يشق تخرج الى الكعبة وكذا في رواية القاري وفي شرح الشكوة رواه ثقات الا ان ابا الخطاب الدمشقي
لو يحضر في مكان تزيينه ولو يخرج له احد من اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجه كذا قلناه المنهري وقال الذهبي ابو الخطاب ليس بثقة
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني محمول نقله ميرزا وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لانه مختلف لما رواه الثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه
وبين ما رواه بان روايته من صلاة الجمعة تدخل صلاة المنقر بخمس اوسبع وعشرين نخل علان هذا كان او لا تزيد هذا المقدار في المسجد
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصى بالثلاثين الف صلاة في المسجد الاقصى في المسجد الاقصى
او لا تزيد فيها فيجعل الاول خمسين الف صلاة والثاني خمسين الف صلاة ومسجد مكة بمائة الف فلا تنافي بين الروايات
المختلفة والتضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر تفضل الله بالاكثراً شيئاً بعد شيء ويحتمل ان يكون تغايرت لاعتدال ثقات
الاحوال قوله الا المسجد الحرام ام قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه سواء المسجد المدينة او فاضلاً او مقصوداً
والاول ابرح لانه لو كان فاضلاً او مقصوداً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المسأوة انتم، وكما انه لم يفت على دليل الثاني وقد اخرج
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من الف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك افضل من
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه ما حقه وأثبت ومثله لا يقال بالرواية في ابن ماجه
من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه في الاول من هذه فيما سواه الا المسجد الحرام وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال السناد
ثقات لكنه من رواية عطية في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز ان يكون عند عطية في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان
عطاء امام واسع المراتبة معروف بالمراتب عن جابر وابن الزبير وروى ابن عبد البر والطبراني من حديث ابن ابي الدرداء ان رفعه الصلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدى بالثلاثين الف صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة قال ابن ابي اسحاق حسن، فوجه ذلك ان السناد
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يرد على ما قبله عبد الله بن رافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى انه سأل عبد الله
ابن رافع عن ناظر هذا الحديث فقال - معناه فان الصلاة في مسجدى افضل من الصلاة في غيره - فلو كان من حديث ابن ابي رافع لم يفتد من يشغل
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من صلاة في مسجد مكة بتسعين وتسعين صلاة وحديثك يقول يزول الى هذا
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتمل رواية سليمان بن عتيق عن
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتكتب بان المحفوظ بهذا الاسناد بلغة صلاة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانما فضلها عليه بمائة صلاة وروى عبد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني سليمان بن عتيق
وعطاء عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير الى مسجد المدينة والنسائي من رواية موسى
الجهمي عن ناظر عن ابن عمر انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه وروى في الفقه ولكن
قال في المرقاة قد روى احمد والبخاري ومحمد بن حبان من حديث حماد بن زيد عن جبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال

فضل الصلاة في المسجد الحرام

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد في هذا افضل من ان تصلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من الصلوة في مسجد في هذا بمائة الف صلوة واستاد به على شرط الشيخين ولما صحه ابن عبد البر من ائمة المالكية قال انه الحجية عند المتأخرين قال ايضا انه حديث ثابت لا مطعن فيه لاحد الا المتعسف لا يرجع على قوله في حبيب المعلم وقد كان الامام احمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه وكان ابن مهدي ويزيد بن زريع ومحمد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهما ائمة علماء يقتدى بهم وبفقيه رجال استادوه ائمة ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على طوله لان قوما يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن علي بن ابي طالب ومن العلماء من يجعل مثل هذا علة في الحديث وليس كذلك لانه يمكن ان يكون عند علماء عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ الا المسجد الحرام فانها تعدل مائة الف صلوة في مسجد المدينة وهم عن عيسى بن عيسى قال ابن حزم يستل كالمشمس في الصحة انه قال صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشرنا انفا انه لا منافاة بين الزائد الناقص والله اعلم وفي حديث الباب دليل على تفضيل مكة قال لا بى واختاره ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله واسحق ابن رشد بان الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلوة وكعبة الحج وبانه صلى الله عليه وسلم جعل لها منزلة بجزيما لله سبحانه اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد اجتمع اهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولو تجرعوا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة ورأى جماعة ان تغليظ الحد وفي حرم مكة تحريمه ولا تقام فيه لقوله تعالى ومن دخلها كان آثما ولم يقل ذلك احد في حرم المدينة واذا كان تفضيل البقاع ليس لذواتها وانما هو لتضعيف الحسنات السيئات بها وكان الذنب في حرم مكة انما نظمه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها قال ولا حجة في الاحاديث المرغبة في سكنى المدينة على فضلها عليها قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها ما تكون العبادة مرجوحة وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطهر وابن حبيب من اصحابه لكن المشهور عن مالك واكثر اصحابه تفضيل مكة واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقيموا للنقص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث ابن حنبل عن عبد الله بن عدى بن الحارث قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك ما اخرجت وهو حديث صحيح اخرجته اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدل عنه والله اعلم وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحق لا اتفاق على انما افضل البقاع وتعقب بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للمعابد واصحاب القربى بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصنف على سائر الجلود وقال النووي في شرح المذهب لم أر اصحابنا نقلوا في ذلك ام - وكذا قال السروجي من الحنفية لو نجد من تعرض لهذا في مذهبا ولكن في الدار المختارة ومكة افضل منها (اي المدينة) على التراجع الا ما ضمته ضماؤه عليه الصلوة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسى ام وقال في اللباب الخلاف فيما علم موضع القبر المقدس فما ضم اعضائه الشريفة فهو افضل ليقع الارض بالاجماع ام - قال شارحه وكذا في الخلا في غير البيت فان الكعبة افضل من المدينة ما عدا الضريح الا قدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وغدا نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكر بن على ذلك وقد صرح النتائج الفاكهي بتفضيل الارض على السماوات لحولها صلى الله عليه وسلم بها وحكا به بعضهم عن اكثر من خلق الانبياء بها ودفن فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السما على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضائها لانيه للجمع بين قول العلماء وكذا في المختار وقال في الحاشية ابن تيمية في قوله ما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه وما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه احد اليه ولا وافقه احد عليه والله اعلم وقال في موضع آخر من فتاواه واما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم احد من الناس قال انما افضل من المسجد الحرام او المسجد النبوي او المسجد الاقصي الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه احد فيما علمناه ولا حجة عليه بل يدن النبي صلى الله عليه وسلم افضل من المساجد انا ما من خلق او ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو افضل ان يكون ما من خلق افضل فان احدا لا يقول ان يدن عبد الله ابيه افضل من ابيه الا نبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه الملقوق

فضل مكة والمدينة واهما افضل من الاخرين قال الحافظ في تفضيل القبر الشريف

كما فروا إبراهيم خليل الرحمن ابوه أذن كما فروا النصوص الدالة على تفضيل المساجد المطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين
 ولو كان ما ذكره حقا لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت الخلقين أفضل من بيوت الخالق
 التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام - أم - قلت وفي المواهب شرحه واجمعوا على أن
 الموضع الذي ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والياحي أبو الوليد سليمان
 ابن خلف الحافظ الفقيه والقاضي عياض معبرا بقوله موضع قبره والظاهر أن المراد جميع القابر لا خصوص ما لا في الجسد الشريف لأنه يقال عرفا
 للقبر ضم الأعضاء ويؤيد ذلك قول القائل وقصيدة أولها "دار الحب يا حي أن تمواها" إلى أن قال -
 جزرا الجسمين بأن خير الأرض ما + قد حاط ذات المصطفى وحرأها
 ونحوه لقد صدقوا يسكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما وأها
 بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيد السهمودي في قصائد المدينة عن ابن عقيل الحبلى أنها أي البقعة التي قبر فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم
 أفضل من العرش وصريح الفاكهاني بتفضيلها على السموات ولفظه وأقول أنا وأفضل من بقاع السموات أيضا قال ولما رأ من تعرض لذلك
 بالنقص عليه والذي اعتقد أن ذلك لو عرض على علماء الأمة لم يحتفلوا فيه وقد جردان السموات شرفت بمواطن قد ميه بل لو قال قائل
 أن جميع بقاع الأرض أفضل من جميع بقاع السماء لشرفها لكرمه صلى الله عليه وسلم حال فيها لم يعبد بل هو عندى الظاهر المتعين أننى كلام
 الفاكهاني وحكاية أي تفضيل الأرض على السماء بعضهم عن أكثر من العلماء الخلق الأنبياء منهم ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور على
 تفضيل السماء على الأرض أي ما علمنا ضم الأعضاء الشريفة فأما أفضل إجماعا بل قال البرماوى عن شيخه السراج البليقنى الحق أن مواضع جسد
 الأنبياء وأرواحهم أشرف من كل ما سواها من الأرض والسماء ومحل الخلاف غير ذلك أننى، وقال بعض العلماء بسبب تفضيل البقعة التي ضمت
 أعضاء الشريفة أنه رأى أن المرأدين في البقعة التي أخذ منها ترابه عند خلق ربه ابن عبد البر في أوخر تهذيبه من طريق عطاء الخراساني
 موقوفاً على هذا فقد روى الزبير بن بكارة أن جابر بن عبد الله الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي
 ضمت أعضاء من تراب الكعبة فيرجح الفضل المذكور إلى مكة أن صح ذلك والله أعلم - وقال الشهاب الخفافي في شرح الشفاء نعم قد يقال
 تفضيلها على الكعبة والعرش والكرسى إنما ثبت بعد فته فيها لشرفها به لا قبله لا كما حيث ليس فيها إلا أنها جزء من الكعبة مجرد فلا يميز
 على بقية أجزاءها إلا أن يقال إحداهما لدفنه صلى الله عليه وسلم فيها اقتضى منبتها على بقية الأجزاء قبل دفنه فيها أيضاً وهل البقعة
 المذكورة أفضل من منزل عليه الصلوة والسلام في الجنة أو منزل فيها أفضل كما يسبق إلى الفهم وقد يقال هذه أفضل ما دله فيها فإذا
 في الجنة صار منزل أفضل وقد يقال يجوز أن يكون هذه منقولة من منزل في الجنة أو ينقل إليها فلها حكمه فليتأمل - وقال الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام رحمه الله أن الأماكن والأزمان كلها متساوية فيفضلان بما يقع فيها من الأعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلهما
 إلى ما ينيل إلى يحظى الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو أن الله يحور على عباده بتفضيل أجزء العالمين فيها قال وموضع
 القبر الشريف لا يمكن العمل فيه أننى لمختصاً لكن تعقبه تليد الشهاب القرطبي بما تقدم ونقل محصله قريباً في كلام الحافظ، وكذلك تعقبه الشيخ
 تقي الدين السبكي بما حاصله أن الذي قاله لا ينفى أن التفضيل للأمر أخريهما أي الأمانة والأمانة وإن لم يكن على أن قبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة وأسأكنه ما تقتصر العقول عن أدراكه وليس ذلك لمكان غيره
 فكيف لا يكون أفضل والحال أنه ليس على لنا لأنه ليس سبحانه ولا له حكم المسجد بل هو حتى أي حق للنبي صلى الله عليه وسلم وإيضاً وجه
 آخر فهو تكون الأعمال مضاعفة فيه باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وأنه يصلى في قبره بأذان وأقامة وإن أعماله مضاعفة
 فيه أكثر من مضاعفة عمل كل أحد فلا يختص التضعيف بأعمالنا نحن أيها الأمة قال السبكي ومن فهم هذا أنشرح صدره لما قاله القاضي
 عياض تبعاً للباحي وابن عساكر من تفضيل ما ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبارين أحدهما باعتبار ما قيل أن كل أحد فيها
 في الموضع الذي خلق منه ولهذا اشكل قول ابن عباس أصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الأرض بمكة يعني موضع الكعبة وأجاب في
 العوارف بأن الماء أي الذي كان عليه العرش لما تخرج ربي الزبير إلى النواحي فروقت طينة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني أن تنزل
 الرحمة والبركات عليه وأقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك ليعلم فيها الأمة وهي غير متناهية لدوام ترقيات
 صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات أننى، ولا نسلم أن الفضل المكان لذاته ولكن لأجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم أننى، قال

يُحِلُّ مَا أَوْثَقَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَوْ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ أَيْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ هَلَا وَلَا صَالِحًا الْقُلُوبُ رَسَالَتُهُ بَلْ لَهَا مَحَالٌ مَحْصُورَةٌ
لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِهَا وَلَا تَصِلُ إِلَّا لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا الْحَالِ مِنْكُمْ وَلَوْ كَانَتِ الذَّوَاتُ مُتَسَاوِيَةً كَمَا قَالَ هَؤُلَاءُ لَمَكُنْ فِي ذَلِكَ رَدُّ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمَا
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمَا بَعْضُهُمْ رَبٌّ بِبَعْضٍ لَيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِثْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ أَيْ هُوَ سَيِّدُهُمْ أَعْلَمُ مِنْ يَشْكُرُهُ عَلَى
نِعْمَتِهِ فَيَخْتَصُّهُ بِفَضْلِهِ وَعَيْنٌ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَشْكُرُهُ فَلَيْسَ كُلُّ مَحَلٍّ يَصِلُ لَشُكْرِهِ وَاحْتِمَالُ مَنِّهِ وَالتَّخْصِصُ بِكَرَامَتِهِ فَذَوَاتُ مَا اخْتَارَهُ اصْطَفَاهُ
مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَمَّا مَنْ وَالْأَخْطَاصُ وَغَيْرَهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى صِفَاتٍ وَأُمُورٍ قَائِمَةٍ بِهَا لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا وَلَا جِلْهَا اصْطَفَاهَا اللَّهُ وَهُوَ سَيِّدُهُ الَّذِي
فَضَّلَهَا بِتِلْكَ الصِّفَاتِ مَخْصُومًا بِالْإِخْتِيَارِ فَمَا خَلَقَهُ وَهَذَا اخْتِيَارُهُ وَبِهِ خَلَقَ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وَيَأْبِينُ بَطْلَانَ رَأْيِ يَقِيْنِهِ بِأَرْكَانِ الْبَيْتِ
الْحَوَارِ مَسَاوِيًا وَسَائِرِ الْأَهْلِكَةِ وَذَوَاتِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَمَسَاوِيَةِ لِسَائِرِ حَجَرَاتِ الْأَرْضِ فَاتِ الْبَيْتِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ مُسَاوِيَةً لِذَوَاتِ غَيْرِهِ وَأَمَّا
التَّفْضِيلُ فِي ذَلِكَ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِهَا وَهَذَا الْأَقْوِيلُ وَاشْتَاقَ لَهَا مِنَ الْخِيَالِيَّاتِ الَّتِي جَنَاهَا الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ
وَنَشَبُوهَا إِلَيْهَا وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا وَلَيْسَ مَعَهَا كَثْرٌ مِنْ أَشْتَرَاكَ الذَّوَاتِ فِي أَمْرٍ عَمُّوهُ ذَلِكَ لَا يَرْجِبُ تَسَاوِيَهَا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْمُخْتَلَفَاتِ
قَدْ اشْتَرَكَتْ فِي أَمْرٍ عَامٍّ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَمَا سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَوَاتِ الْمَسْكُوتِ وَذَوَاتِ الْمَبُولِ أَيْدًا وَكَأْبَيْنَ ذَوَاتِ الْمَاءِ
وَذَوَاتِ النَّارِ بَلْ وَالتَّفَاوُتَ الْبَيْنَ بَيْنَ الْأَهْلِكَةِ الشَّرِيفَةِ وَأَهْلِهَا وَذَوَاتِ الْفَاضِلَةِ وَأَهْلِهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ بِكَثِيرٍ
فَبَيْنَ ذَوَاتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِرْعَوْنَ مِنَ التَّفَاوُتِ أَكْثَرُ مَا بَيْنَ الْمَسْكُوتِ وَالرَّجِيعِ وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ نَفْسِ الْكَلْبَةِ وَبَيْنَ بَيْتِ السُّلْطَانِ
أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ التَّفَاوُتِ أَيْضًا بَلْ كَيْفَ يَجْعَلُ الْبَقْعَتَانِ سَوَاءً فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّفْضِيلُ بِاعْتِبَارِ مَا يَقَعُ هُنَاكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَذْكَارِ وَ
الدَّعَوَاتِ وَلَمْ نَقْصِدْ اسْتِيفَاءَ الرُّدِّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُرْدُودِ وَالْمُرْوُودِ وَأَمَّا قَصْدُ تَأْصِيرِهِ إِلَى اللَّيْبِ الْعَادِلِ لَعَالَى قُلُوبُ الْخَائِرِ وَلَا يَسْبِيحُ
اللَّهُ وَعِبَادُهُ بِغَيْرِهِ شَيْئًا وَاللَّهُ سَيِّدُهُ لَا يَخْتَصُّ شَيْئًا وَلَا يَفْضُلُهُ وَبِرَجْهِ الْأَلْفِ يَقْتَضِي تَخْصِصَهُ وَتَفْضِيلَهُ نَعَمْ هُوَ مَعْطَى ذَلِكَ الْمَرْجِعِ وَوَاهِبِهِ
فَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ ثُمَّ اخْتَارَهُ بَعْدَ خَلْقِهِ وَرَزَقَهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ أَنْخَرَهُ مَا رَدَّاهُ مِنْ تَخْصِصِ كَلَامِهِ، وَأَدَامَهُ هَذَا فَقَوْلُهُ أَنَّ الْكَلْبَةَ
الشَّرِيفَةَ هِيَ أَشْرَفُ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَأَفْضَلُهَا عَلَى الْأَطْلَاقِ بِحَسَبِ صِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا وَهَذَا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَقْعَةٌ أُخْرَى مِنْ الْأَرْضِ
أَفْضَلُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَرْضَى لَهَا مِنْ أُمُورٍ وَاحْوَالٍ خَارِجَةٍ عَنْ نَفْسِ ذَاتِهَا كَحَوْلِ أَفْضَلِ الْخَلْقَاتِ وَنَزُولِ أَشْرَفِ الْكَلْبَاتِ أَعْنَى سِرِّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فَإِنَّ الْأَفْوَارَ وَالتَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَجْعَلُ بِهَا الْحَقَّ سَيِّدًا وَتَعَالَى لِأَشْرَفِ خَلْقَتِهِ عَلَى الْأَطْلَاقِ أَكْثَرُ مَا عَلَى مَنْ سِوَا شَرِّ
التَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَجْعَلُ بِهَا لَغْوُهُ كَمَا كَانَ وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَحَلٍّ حَلَّ بِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ أَشْرَفُ وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْبَقَاعِ
مِنْ هَذِهِ الْجَمْعَةِ إِلَى أَنْ يَفَارِقَهُ وَأَمَّا بَعْدُ وَفَاتَهُ فَرُوحُهُ الْمُقَدَّسَةُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى مَعَ أَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامَةُ وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا الْخَارِجِيَّةِ فِي قَبْرِهِ الشَّرِيفِ فَإِنَّ لِرُوحِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَفًا عَلَى الْبَدَنِ الْمُبَارَكِ الْمَطِيبِ أَشْرَفًا وَ
تَقْلَاقًا وَبَدَنُهُ فِي ضَرْبِهِ غَيْرُ مَفْقُودٍ وَأَخَاسِرُ عَلَيْهِ الْمُسْكِرَةُ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحٌ حَقٌّ بِرُقَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا وَدَّ فِي الْحَدِيثِ وَلَوْ بَقِيَ رَقُّ الْمَلَأُ
الْأَعْلَى وَمَنْ كَثُرَ أَدْرَاكُهُ وَغَلِظَتْ طِبَاعُهُ عَنْ هَذَا الْأَدْرَاكِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ فِي مَحَلِّهَا وَتَعَلَّقْهَا وَتَأْثِيرَهَا فِي الْأَرْضِ وَحَيَاةِ الْفَنَائَةِ
الْحَيَوَانِ بِهَا هَذَا وَشَأْنُ الْمَرْجِعِ فَوْقَ هَذَا فَلَهَا شَأْنٌ وَالْإِدْرَاكِ شَأْنُ فَشَأْنِ الْمَرْجِعِ وَلَا سِيَمَا رُوحَ الْأَرْوَاحِ الْعُلَى مِنْ ذَلِكَ وَالطُّفْ، وَالْحَاصِلُ
أَنَّ اللَّهَ سَيِّدُهُ وَتَعَالَى أَقْبَالَ أَحَاطًا عَظِيمًا عَلَى رُوحِهِ الْكَرِيمَةِ الْمَشْرِفَةِ عَلَى بَدَنِهِ الْمُبَارَكِ الْحَالِ بِقَبْرِهِ الشَّرِيفِ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَأَمَّا
الْمَرْيَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لِمَوْضِعِ قَبْرِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الْأَقْبَالِ الْأَكْثَرِ بِتِلْكَ الْوَسَائِطِ هَلْ هِيَ أَزِيدُ وَأَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ لِلْعَرْشِ الْكَرِيمِ مِنَ التَّجَلِّيِ
الرَّحْمَانِ بِإِلَاسِطَةٍ فَإِنَّ لِأَجْزَرِ نَيْفِهِ وَلَا أَشْيَاءَ وَاللَّهُ سَيِّدُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِقَادِرِ الْفَضْلِ وَتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ الْأَنْوَاعِ التَّجَلِّيَّاتِ وَتَأْثِيرِهَا نَعَمْ
لَوْ كَانَ الْعَرْشُ مُسْتَوًى الرَّفْعَيْنِ يَجْعَلُ أَنْ ذَاتَهُ سَيِّدُهُ وَتَعَالَى تَدْحُلُ بِهِ حُلُولُ الْمَلِكِينَ بِالْمَكَانِ (تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) وَتَقْدَسُ نَقِصَتَانِ بِأَنْعَرِشِ
أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ حَتَّى ضَرْبِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظْمُهُ وَإِنْ شَدَّ الْفَكَانَ عَلَى قَدْرِ شَرَفِ الْمَلِكِينَ وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ
وَالْأَسْتَوَادُ بِالْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ مَحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي الْفَتْوَحَاتِ أَنَّ اللَّهَ سَيِّدُهُ وَتَعَالَى لِمَا كَانَ هُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ
لَا يَدُ الْمَلِكِ مِنْ مَكَانٍ يَقْصِدُ فِيهِ عِبَادَهُ لِحَوَائِجِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ فَاتَهُ تَعَالَى لَا تَقْبَلُ الْمَكَانَ قَطْعًا اقْتَضَتْ الْمَرْتَبَةَ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ عَرْشًا وَأَنْ يَتَذَكَّرَ
لِعِبَادِهِ أَنَّهُ أَسْتَوًى عَلَيْهِ لِيَقْصِدَ بِالْإِدْعَاءِ وَطَلَبِ الْحَوَائِجِ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِلَّةِ مَرْجَتِهِ لِعِبَادِهِ وَالتَّنَزُّلُ لِعَقُولِهِمْ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَبَقِيَ صَاحِبُ
الْعَقْلِ حَاشَا لِأَيْدِي رَحْمَانٍ يَتَوَجَّهُ بِقَلْبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ فَاجْهَةً مِنْ أَمْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ فِي جِهَةٍ مَا حَادَ عَقْلُهُ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ
فَإِنْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالْكَفَالِ وَأَنْ يَدْرَجَ نَزْدَ عَقْلِهِ فِي تَوْرِيخِهَا نَحْوَ مَا تَنْحَاةً عِنْدَ الْجَهَاتِ فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى عَلَيْهِ تَحَقُّقُ أَنَّ الْحَقَّ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْجَهَةَ

ناصح بن حرب قال قال الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وإني عبد الله الأعمش عن أبي الجهمين وكان من أصحاب
 أبي هريرة أنهما سمعا أبا هريرة يقول صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من ألف صلوة فيما سواه من المساجد إلا
 المسجد الحرام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر الأنبياء وأن مسجد آخر المساجد قال أبو سلمة وأبو عبد الله لو نشك أن أبا هريرة
 كان يقول عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسنعنا ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث حتى إذا توفي أبو هريرة
 تذكرنا ذلك وتلاومنا أن لا نكون كلمنا أبا هريرة في ذلك حتى يستك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان سمعه منه فبينما
 نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرطنا فيه من نص إلى هريرة عنه فقال لنا
 عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أشهدني سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الأنبياء وأن مسجد آخر
 المساجد **ح** حدثنا محمد بن مثنى وابن أبي عمير جميعاً عن الثقف قال ابن مثنى سمعت أبا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول سألت
 أبا صالح هل سمعت أبا هريرة يذكر فضل الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن أخبرني عبد الله بن إبراهيم
 ابن قارظ أنه سمع أبا هريرة يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا خير من ألف صلوة أو ألف صلوة
 فيما سواه من المساجد إلا أن يكون المسجد الحرام **وحل** ثنية زهير بن حرب عبد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا نا يحيى القطان
 عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد **وحل** ثنى زهير بن حرب محمد بن مثنى قال نا يحيى وهو القطان عن عبد الله قال أخبرني
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلوة فيما سواه إلا المسجد الحرام
وحل ثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن نمير وأبو أسامة **ح** قال حدثنا ابن نمير قال نا يحيى **ح** قال حدثنا محمد بن مثنى
 قال نا عبد الوهاب كلهم عن عبد الله بهذا الإسناد **وحل** ثنى إبراهيم بن موسى قال أخبرني ابن أبي زائدة عن موسى الجهمي
 عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **وحل** ثناه ابن أبي عمير قال نا عبد الرزاق قال نا نا عمر
 عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحل** ثناه قتيبة بن سعيد ومحمد بن زعيم جميعاً عن

ولا التميز وإن العلويات كالسفلية في القربى تعالى قال تعالى ونحن أقرب إليه من حيث يؤيد وقال صلى الله عليه وسلم لا يكره
 العبد من ربه وهو ساجد، أم - فان قلت فما وجه الحكمة في كون الاستواء لمحمد في الكتاب السنة إلا للاسماء الرحمن قال الجواب كما قال الشيخ في الباب
 الثامن والتسعين ومائة أن وجه الحكمة في ذلك إظهار الحق تعالى لنا أنه لم يرد لنا إلا ما لا يحاد ولا حجة الموجودين كل واحد بما يناسبه من رحمة لا مرد
 أو رحمة الأمهال أو عدم المعالجة بالعقوبة لمن استحقها أو نحوه لك فعلم أن الاسم الرحمن من أعظم الأسماء حكماً في الملكة وبالله الاسم الرب
 ولذلك لم يرد لنا أن الحق تعالى ينزل السماء الدنيا إلا بالاسم الرب المحتوي على حضرات جميع المرويين انقضى وقال الشيخ صف الدين بن أبي
 في رسالته يجب اعتقاد أن الله تعالى ما استوى على عرشه إلا بصفته الرحمانية كما يليق بجلاله كما قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولا يجوز
 أن يطلع على الذات المحل أنه استوى على العرش وإن كانت الصفة لا تفارق الموصوف في جانب الحق تعالى لأن ذلك لم يرد لنا التصريح به
 في كتاب ولا مئة فلا يجوز لنا أن نقول على الله ما لا نعلم فكأنه تعالى استوى على العرش بصفته الرحمانية كذلك العرش وما حواه به استوى
 وقد أشد الشيخ الأكبر رحمه الله العرش والله بالرحمن محمول وحامله وهذا القول معقول قال الحافظ واستدل به رأي محمد بن
 الباب على تضعيف الصلوة مطلقاً في السجدين وقد تقدم النقل عن الطحاوي وفيه أن ذلك مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم
 أفضل صلوة المرأ في بيته إلا المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلوة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف
 على صلاتها في البيت بغيرها وكذلك في السجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً ثم إن التضعيف كما كوريج إلى الثواب لا يتعدى إلا إلى آخره
 باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصل في أحد السجدين صلوة لم تحزه إلا عن واحدة والله أعلم أم قلت ولكن مضى
 الأجر في السجدين لا تستلزم المضاعفة في البيوت والله أعلم وتخصيص الحديث بالفرائض هو مذهب الحنفية ومقتضى مذهب أهل المدينة
 قولنا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر الأنبياء الخ قال عياض ظاهر في تفضيل مسجد صلى الله عليه وسلم لهذه العلة، قال القرطبي لأن ربط
 الكلام بهذا التعليل يشير بأن مسجد صلى الله عليه وسلم أفضل على المساجد كلها لأنه متأخر عنها ومنسوب إلى نبي متأخر عن الأنبياء كلهم
 فتدبره فانه واضح، قوله وتلاومنا أن لا نكون كلمنا الخ قاله لا يرمي رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بل يثبت بقول الصحابي قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم راعى من أن يكون سمعه منه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز أن يرفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالصحابي

الليث بن سعد قال قتيبة تاليث عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس انه قال ان امرأة اشكت شكوى فقالت ان شقائي الله لاخر حجت فلا أصلي في بيت المقدس فبرأت ثم تجهرت تريد الخروج فجاوت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عليها فأخبرها ذلك فقالت اجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلوة فيه افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة **والمسجد الثاني** عمر الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عمر ناسفتان عن الزهري عن سعيد بن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد هذا ومسجد الحرام ومسجد لا قصه **وحديثه** ابو بكر بن ابي شيبة قال قال علي بن معمر عن الزهري بهذا الاسناد وغيره قال تشد الرحال الى ثلاثة مساجد **وحديثه** هرون بن سعيد لا يلق قال تالين وهب قال حدثني عبد الحميد بن جعفر بن عمران بن ابى لس حدثه ان سليمان الاغر حدثه انه سمع ابا هريرة يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يسافر الا لثلاثة مساجد

الله عليه وسلم فتلا ومنا ان كان على فوت العلم بالرفع يقول ابن قارظ مقيد بالنسبة الى ذلك وان كان تلا ومنا على فوت العلم فهل سمعه ابو هريرة فتقول ابن قارظ غير مقيد الا على القول بان قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على السماع منه وان كان تلا ومنا على عدم حصول احكامه من اعنى السماع او الرفع وهو الظاهر فتقول زقارظ مقيد ايضا **قوله** عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال النوى هذا الحديث مما انكر على مسلم بسبب استاده قال للحفاظ ذكر ابن عباس فيه وهو وصوابه عن ابراهيم بن عبد الله عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من رواية الليث ابن جريح عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس وكذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن ابراهيم بن ميمونة ولم يذكر ابن عباس قال الدارقطني في كتابه لعل وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس بثبت وقال البخاري في تاريخه الكلبى ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريح ولم يذكر فيه ابن عباس ثورقلى وقال لنا المكي عن ابن جريح انه سمع نافعا قال ان ابراهيم بن معبد حدث ان ابن عباس حدثه عن ميمونة قال البخاري ولا يصح فيه ابن عباس قال للقاضي عياض قال بعضهم هو صوابه ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس انه قال ان امرأة اشكت قال للقاضي وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر هذا مما استدل به الدارقطني على مسلم وقال ليس بمحفوظ عن ابوب وعلى الحديث عن نافع بذلك قال قد خالفهم الليث وابن جريح فروياه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وقد ذكر مسلم الرازيين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه وقد ذكر البخاري في تاريخه رواية عبد الله وصحى عن نافع قال والاول اصح يعنى رواية ابراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني والله اعلم قلت ويحتمل صحة الرازيين جميعا كما فعله مسلم وليس هذا الاختلاف المذكور مانعا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بالاختلاف والله اعلم **قوله** فقالت اجلسي الخ وذكرت لها الحديث قال المازري ذهب بعض شيوخنا الى ما ذهب اليه ميمونة ان المكي المدي ان اذا نذر احدهما الصلوة في مسجد بيت المقدس لا يخرج اليه لان مسجد افضل واث المقدس اذا نذر الصلوة بمسجد احدي الحرمين يأتيه لا غنى افضل وقياس قول مالك على هذه الطريقة ان المدي اذا نذر مسجد مكة لا يأتيه لان المدينة عند افضل وان نذر المكي مسجد المدينة آتاه وقال بعض شيوخنا الاول المدي والمكي ان يأتي كل واحد منهما مسجد الاخر فيخرج من الخلاف الواقع في تفضيل احدهما على الاخر قلت ليس في الحديث نص في قضية المرأة التي اشكت وانما اخذت ذلك ميمونة من انك لا يخرج من الافضل الى المفضل وهو مستند اجتهادها ولكن لا يعارض اجتهادها لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وظاهر انما تشد لها ولو من بعضها الى بعض الا ان تخصص ذلك بما اذا كان المفضل اليه افضل كذا في اكمال اكمال المعلم للأبي ر. قلت وليؤيد ما ذهب اليه ميمونة ما في حديث جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت ان فقم الله علي ان اصلي في بيت المقدس قال صل ههنا قال الحفاظ واستدل بحديث شد الرحال على ان من نذر احد هذه المساجد لم يزد ذلك وبه قال مالك واحمد الشافعي والبيهقي واختاره ابو اسحق المروزي قال بروحيفة لا يجب مطلقا وقال الشافعي في الامرجب في مسجد الحرام لتعلق النية به بخلاف المسجدين وهذا هو المصنوع لاصحاب الشافعي قال ابن المنذر يجب الى الحرمين واما الاقصه فلا واستأنس حديث جابر باب فضل المساجد الثلاثة **قوله** ومسجد الحرام ومسجد الاقصه قال النوى هكذا وقع في صحيح مسلم ومسجد الحرام ومسجد لا قطع وهو من اضافة الموصو الى صفته وقد حازه الخويزن الكوفيون وتأوله البصريون على ان نية عمر فاقديره مسجد الحرام والمسجد الاقصه ومنه قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي اي المكان الغربي في نظرنا

باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد أبي بكر

مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد ايلياء وحلثنى محمد بن حاتم قال قال يحيى بن سعيد عن حميد الخياط قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال قال مربي عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري قال قلت له كيف سمعت اباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى قال قال ابى دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت يا رسول الله اتى المسجد الذي أسس على التقوى قال فآخذ كفا من حصبة فضر به الارض ثم قال هو مسجدكم هذا لمسجد المدينة قال فقلت أشهد انى سمعت اباك هكذا يذكره وحلثنا ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن عمرو الاشعثي قال سعيدنا وقال ابو بكرنا حاتم بن اسماعيل عن حميد عن ابى سلمة عن ابى سعيد عن ابى النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يذكر عبد الرحمن بن ابى سعيد في الاسناد قوله ومسجد ايلياء الخ قال النوى وانا ايلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات انصحن واشهرهن هذه الواقعة هنا ايلياء بكسر الهمزة واللام والميم والثانية كذلك الا انه مقصور والثالثة ايلياء محذوف الياء والميم والهمزة لا تحذف لبعده من المسجد الحرام وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شد الرحال اليها لان معناه عند جمهور العلماء لافضيلة في شد الرحال الى مسجد غيرها وقال الشيخ ابو محمد الحلي من اصحابنا جرح شد الرحال الى غيرها وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرء مع محرم الى الحج وغيرها **باب بيان ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قوله** فضر به الارض الخ قال النوى فضر به الارض بالخصة مباغتة للبيان ولا يضركم والخصة بالمدينة الضيقة الضيقة قال لا في ولا يقال فيه تأخير البيان لانه لم يثبت الا الآن لجواز تقدم البيان وانما تأخير النسبة الى هذا السائل الخاص وليس التأسيس على التقوى خاصا بمسجد المدينة وانما سئل عنه من حيث المراد به في الآية **قوله** مسجد المدينة الخ قال عياض نعم فانه مسجد المدينة ورد على من زعم انه مسجد قباء ام - وقد ورد في حاشي عاتشة الطويل في الحجة عند البخاري فليتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنى عمر بن عوف بضع عشرة ليلة واسكن المسجد الذي أسس على التقوى اي مسجد قباء وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عمر قال الذين بنى فيه المسجد الذي أسس على التقوى هو بنو عمر بن عوف وكذا في حديث ابن عباس عن ابن عائد ولفظه وسكت في بنى عمر بن عوف ثلاث ليال واخذ مكانه مسجدان كان يصلي فيه ثمانية بنو عمر بن عوف فهو الذي أسس على التقوى وروى يونس بن بكير في زيارات المغازي عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فقبله قال عمار بن ياسر ما الرسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يجعل له مكانا يستظل به اذا استيقظ ويصلي فيه فجمع حجارة فبنى مسجد قباء فهو اول مسجد بنى في المدينة وهو التحقيق اول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه باصحابه جماعة ظاهرة واول مسجد بنى جماعة المسلمين عامة وقد اختلف في المراد بقوله تعالى **الْحُجَّةُ الْاُولَى** على التقوى من اولى يؤمر بالجمهورية على المراد به مسجد قباء وهذا هو ظاهر الآية وروى مسلم عن طريق عبد الرحمن بن ابى سعيد عن ابيه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجدكم هذا ولاحد والتمذي من وجه آخر عن ابى سعيد اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال احدهما هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر هو مسجد قباء فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال هو هذا وذلك يعني مسجد قباء خير كثير ولاحد عن سهل بن سعد نحوه واخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن ابى بن كعب مرفوعا قال القرطبي هذا السؤال صدر من من ظهرت له المسألة بين المسجدين في اشتراكهما في ان كلا منهما بناء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجد وكان المزية التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر جبر من الله لتبنيه او كان رأيا رآه بخلاف مسجد او كان حصل له او لا صاحبه فيه من الاحوال القلبية ما لم يحصل لغيره انتم ومجمل ان تكون المزية لما اتفق من طول قائمته صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما اقامه الا اياما قلائل وكفى هذا مزية من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي والحق ان كلا منهما أسس على التقوى وقوله تعالى في بقية الآية **فِيهِ رِجَالٌ مُّخْلِجُونَ أَنْ يَنْظُرُوا** يؤيد كون المراد مسجد قباء وعند ابى داود بأسناد صحيح عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت فيهم رجال يخرجون أن ينظروا في اهل قباء وعلى هذا فالسفر في جوارهم صلى الله عليه وسلم وان المسجد الذي أسس على التقوى مسجد رفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء والله اعلم قال الداودي وغيره ليس هذا اختلافا لان كلاهما أسس على التقوى وكذا قال المهيلي وزاد غيره ان قوله تعالى **مِنْ أَوَّلِهِ** يقتضي انه مسجد قباء لان تأسيسه كان في اول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول يومه كذا قال الحافظ في التكملة وما ذكره من رفع توهم الاختصاص بقباء نظيره ما قال بعض المحققين **فَأَيُّهَا** التكملة

باب فضل مسجد نبينا وفضل الصلوة فيه وزيارته

وحدثنا ابو جعفر احمد بن منيع قال نا اسمعيل بن ابراهيم قال نا ايوب عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء راكباً وماشيّاً **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن نعيم واواسامة عن عبد الله بن جابر**
قال وحدثنا ابن نمير قال نا ابي قال نا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء راكباً
وماشيّاً فيصلي فيه ركعتين قال ابو بكر في روايته قال ابن نمير فيصلي فيه ركعتين **وحدثنا محمد بن مثنى قال نا يحيى قال نا عبد الله بن**
زيد بن يزيد الثقفي بصري ثقة قال نا خالد يعني ابن الحارث عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
يمثل حديث يحيى القطان **وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيّاً **وحدثنا يحيى بن ابيو قتيبة وابن حجر قال ابن ابيو جندب**
اسماعيل بن جعفر قال اخبرني عبد الله بن دينار انه سمع عبد الله بن عمر يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي قباء
راكباً وماشيّاً **وحدثنا زهير بن حرب قال نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار ان ابن عمر كان يأتي قباء كل**
سبوت وكان يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيه كل سبوت **وحدثنا ابن ابي عمير قال نا سفيان بن عيينة**
صلى الله عليه وسلم فاطمة وعلياً وابنيه ما رضى الله عنهم بكساء كان عليه مع قوله صلى الله عليه وسلم لا رسالة عند الترمذي انت على مكانك
وانك على خير فقالوا ان عددا دخلها تحت الكساء ليس لا لها ليست من اهل البيت اصلا بل لظهورها عما منهم حيث كانت من الازواج اللاتي
يقطنن سياق الآية وسبقها دخولهن فيهم بخلاف من ادخلوا تحتها رضى الله عنهم فانه عليه الصلوة والسلام لولم يرد ظهروهم فيقال نا قال الترمذي
عدهم دخولهم في الآية لعدم اقتضاء سياقها وسبقها ذلك ، ثم يقول العبد الضعيف عفا الله عنه لاشبهة في ان كل واحد من المسجدين
مؤسس على التقوى من اول يوم روي فيه واغادار المذبح والثنية على هذا الوصف العام الشامل الحكيم الا ان المسجد النبوي لعله لمحوظ في قوله
تعالى **المسجد آتس على التقوى اولاً ومسجد قباء ثانياً فالحكم بكون المسجد المؤسس على التقوى احق ان يقوم فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثبت**
باعتبار تحققه في فردى المسجد النبوي والاخبار عن كون اهل بيته يجيئون الظهور لزيادة على المعتاد وقعبا اعتباراً فرداً خروجه مسجد قباء وهذا
يشبه ما قال ابن كثير في قوله تعالى **وَجَعَلْنَا هَاهُنَا رُجُومًا لِلشَّيْطَانِ عاد الضمير فيه على جنس المصائب لا على عينها واما قوله تعالى فيما بعد**
اقمتم آسنان نبينا كذا على تقوى من الله ورضوان خير الآية فهو ايضا وان كان بعمومه شاملاً للمؤسس المسجد بن كليهما الا ان اهل محمد
قباة الذين هم بنو عمر بن عوف لعلمهم ومحظون هنا اولاً وسائر المؤسسين ثانياً ولعل قوله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك خير المسجد قبله اشارة
الى الخير الذي وقع في هذه الآية المتأخرة اى قوله سبحانه وتعالى **اقمتم آسنان نبينا كذا على تقوى من الله ورضوان خير الآية والله سبحانه**
وتعالى اعلم بعباده وعبراد رسوله صلى الله عليه وسلم باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته قوله كان يزور قباء اذ يعظم لقاها
يعد وليقصر ويذكر ويؤنس ويضمر وينم موضع قرب المدينة وهو محل بني عمر بن عوف من الانصار نزل به صلى الله عليه وسلم اول ما هاجر صلى
فيه ثلاث ليال بمحل المسجد ثم وضع أسسه بيده وتمت بناءه بنو عمر ، وللطبراني برجال ثقات عن الشمر بن بنت النعمان قالت نظرت اليه على
الله عليه وسلم حين قدم ونزل اسس مسجد قباء فرأيتة يأخذ الحجر او الصخرة حتى يصير اى عميله وانظر الى التراب على بطنه وشره فياى الرجل فيقول يا ابي
انت وامى يا رسول الله اكنيك فيقول لاخذ مثله حتى آتس **قوله راكباً وماشيّاً اى تارة كذا وتارة كذا بحسب ما تيسر الواو عجز او**
****قوله فيصلي فيه ركعتين** اى قال ابن عبد البر اختلفت في سبب آتيانه قباء فقليل لزيارة الانصار وقيل للتفرج في سياطينه وقيل للصلوة**
في مسجد وهو الاشبه قال ولا يبارضه حديث لا تعمل المظن الا لثلاثة مساجد لان معناه عند العلماء للتذناذات احد الثلاثة لزمه
اما آتيان مسجد قباء او غيره تقوياً بلانذرنه فيجوز وقال الباجي ليس آتيان مسجد قباء من المدينة من اعمال المظن لانه من صفات الاسقاء العبيد
ولا يقال لمن خرج من داره الى المسجد راكباً انه اعلم المظن ولا خلافت في جواز كونه الى مسجد قريب منه في جمعة او غير ها ولو اتى احد الى قبله
من بلد بعيد لا يكتب النبى **قوله قال ابن نمير فيصلي فيه ركعتين اى وقال ابو بكر بن ابي شيبة في مسنده حدثنا عبد الله بن نعيم واواسامة**
عن عبد الله بن نعيم بالزيادة وادعوا لها اى انها مدرجة وان احد المرأة قاله من عنده لعله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من عادته ان
لا يجلس حتى يصلى **قوله كل سبوت اى خصته لاجل مواسلته لاهل قباء وتقديره حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه صلى الله عليه وسلم**
وسلم في مسجد بالمدينة قاله الحافظ وغيره وقال الزين العراقي ومن حكته انه كان يوم السبت يتفرغ لنفسه ويشغل بقية الجمعة

ابن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت كان يأتيه راكباً وماشيّاً قال
 ابن دينار وكان ابن عمر يفعلوه وحمل ثنيه عبد الله بن هاشم قال ناو كيع عن سفيان عن ابن دينار بهذا الاسناد لم يذكر كل سبت
 من أول الأحد بمصالح الأئمة، ومن حكمتها أيضاً انما اليهود واظهار مخالفتهم في ملازمة بيوتهم، قال الحافظ وفي حديث الباب
 فضل قباء ومسجدها وفضل الصلوة فيه لكن لم يثبت في ذلك تصنييع بحالات المساجد الثلاثة وروى عمر بن شبة في اخبار المدينة
 باسناد صحيح من سعد بن ابى وقاص قال لان أصلي في مسجد قباء ركعتين احب الي من اتي بيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قباء لضربها
 اليه اكباد الابل، ومنه لما تروى وابن ماجه والبيهقي من حديث أسيد بن ظهير الانصاري يرفعه صلوة في مسجد قباء كعشر اى
 في الفضل قال الترمذي حسن غريب وقال المعارق رعايته كلهم ثقات وقال المنذرى لا نعرف لاسيد حديثاً صحيحاً غير هذا وبذلك جزم
 الترمذي ورواه احمد وابن ماجه من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ من تطهر في بيته ثم اتي مسجد قباء فخطب فيه صلوة كان له كاجر
 عشر حج وصححه الحاكم قال العبد الضعيف لعل فيه ايماء الى ان تفاوت ما بين حضور المسجد النبوي وحضور مسجد قباء كالتفاوت بين الحج والعمرة
 في الاجر والله سبحانه وتعالى اعلم، تركت ابى والحج والله المحل والمنة وبه التوفيق والعصمة، **كتاب النكاح**
 قال العلامة الزبيدي رحمه الله في شرح الاحياء النكاح بالكسر في كلام العرب الوطى وقيل العقد له وهو التزويج لانه سبب الوطى
 المباح وفي الصحيح النكاح الوطى وقد يكون العقد في الحكم النكاح البضع وذلك في نزع الانسان خاصة واستعمله ثلث في الدياب
 وقال شيخنا في حاشية القاموس واستعماله في الوطى والعقد ما وقع فيه الاختلاف هل هو حقيقة في الكل وعجاف في الكل او حقيقة في احدهما
 عجاف في الآخر قالوا لم يرد النكاح في القرآن الا بمعنى العقد لانه في الوطى صريح وفي العقد كناية عنه قالوا وهو اوفق بالبلاغة والادب كما ذكره
 المنحشري والراغب وغيرهما وقال ابن فارس يطلق على الوطى وعلى العقد دون الوطى وقال ابن القوطية نكحتا اذا وطنتها وتزوجتها
 وقره ابن القطاع ورافقهما السرقسطي وفي المصباح هو من نكحه الدواب اذا خامع وعليه او من تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض
 او من نكح المطر الارض اذا اختلط بثرها وعلى هذا يكون النكاح عجافاً في العقد الوطى جميعاً لانه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول بانة
 حقيقة فيما ولا في احدهما ويؤيده انه لا يفهم العقد الا بقرينة نحو نكحتك بنى فلان ولا يفهم الوطى الا بقرينة نحو نكحت زوجتك وذلك من علامات المجاز
 وان قيل غير مأخوذ من شئ فليتعين التواطؤ ولا اشتراك واستعماله لغة في العقد اغلب، ام - وفي نسخة من الصحيح في تزويج الاشراك لانه
 لا يفهم من قصيده الأبقريته قال شيخنا وهذا من المجاز اقرب وتقول صاحب المصباح واستعماله لغة في العقد اغلب هو ظاهر كلام جماعة وظاهر
 سياق القاموس كالجوهري عكسه لانه قد مر الوطى ثم ظاهر الصحيح ان استعماله في العقد قليل وعجاف وكلام صاحب القاموس يدل على تساوئهما
 وفي موضع الختار لبعض اصحابنا النكاح يذكر ثلاث اشياء للعقد الوطى والحلال والمصلحة الذي ترتب عليه احكام هذا العقد كملك متعة البضع
 وفي القيد الاخير احتراز عن البسغ وغوه لان المعقود فيه عقل الرقبة وملك المتعة داخل فيه صفتاً، وقال فخر الاسلام البردوي النكاح اسم
 للعقد الشرعي الذي ترتب عليه احكام ومقاصد قد يذكر ويراد به الوطى وقيل ان حقيقته لهما لانه عبارة عن الضم والاجتماع وعلى الضم
 موجود في العقد والوطى فكان حقيقة لهما والا صرح انه حقيقة للوطى خاصة لانه لما كان للضم فحقيقته لما فيه من الضم ابلغ وهو
 الوطى اولى ولا يجوز ان يكون حقيقة لهما لانه يؤدى الى الاشتراك، ام - وفي شرح البخاري للقسطلاني اختلاف اصحابنا في حقيقة النكاح على
 ثلاثة اوجه خالصا القاصي حسين في تعليقه اصحتها انه حقيقة في العقد عجزا في الوطى وهو الذي صححه القاضي ابو الطيب قطع به المتولى وغيره
 واسخيه بكثرته وروده في الكتاب السنة للعقد والثاني انه حقيقة في الوطى عجزا في العقد وهو ذهب الحنفية والثالث انه حقيقة فيهما
 بلا اشتراك ويتعين المقصود بالمقارنة، ام - وفي الدر المختار وهو عند الفقهاء عقل يقيده ملك المتعة اى حلى ستمتع الرجل من امرأة لم يمنع
 من نكاحها مانع شرعى قصداً وعند اهل الاصول واللغة حقيقة في الوطى عجزا في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة محمداً عن القرائن يراى
 به الوطى، ام - والله اعلم - ثم اعلم ان النكاح هو اعظم اركان الحكمة المنزلية واساس الحياة الاجتماعية وهو معين على الدين عجزا للشيطان
 وحسن دون عبد الله حصان وسبب للتكثير الذي به مباحة سيد المرسلين لسائر النبيين فما احرأه بان يتجرب اسبابه وتحفظ سنته وآدابه
 وتشرح مقاصد وآرأيه وتفصل فصوله وابوابه فلتنقذ من قبل شرح احديث الباب بيان بعض الاصول المهمة الكلية الجوهريه ليكون كالنوطنة
 والتمهيد لاسيما في املاك الحكماء في تضاعيف احديث خيالنا فليدليه الف الف تحية وسلام قال العاروف الكبير الشيخ ولى الله الداهلي قدس
 الله روحه ولاصل وفلك ان حاجة الجماع اوجبت ارتباطاً واصطفاً با بين الرجل والمرأة ثم الشفقة على المولود اوجبت تعاوناً بينهما

فقط لفظ النكاح ومعناه لغة وشبهة

في النكاح ومعناه لغة وشبهة

في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للضمان بالطبع وأخفها عقلاً وأكثرها انجذاباً من المشاق وأنتهأ حياءً ولزوماً للبيت وأخذت ما سعى
 في محقرات الأمور وأوفرها انقياداً وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذماً عن الزمار وأجراً لها على الاقتحام في المشاق وأتمتها تيمناً وتسلياً
 ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا يتم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذه وأوجبت مناجات الرجال على النساء وغيرهم عليهم أن لا يصيغر أمرهم
 إلا بتصحيح اختصاص الرجل بنوجه على رؤس الأشهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكرامتها على وليها وذبه عنها أن يكون مهر وخطبة و
 تصلي من الولي وكان لو فخر رغبة الأولياء في المحارم ففسد ذلك الضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب
 عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بنزاعات الضلّات ونحوها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في
 التي نشأ منها أو نشأت منه أو كانا كخصني دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن يجعل مدبوساً في عنق عروج يتوقع لها كأنه
 الغاية التي وجب لها وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزلي عرجاً أن يجعل ولية يدعى الناس إليها ودفع وطرب وبالحيلة فلا حجة بقتة
 ما ذكرنا وما حذفنا اعتماداً على ذلك كان النكاح باهية المعتادة اعني نكاح غير المحارم ومحض من الناس مع تقدير مهر وخطبة
 وملاحظة كفاءة وتصلي من الأولياء ووليّة وكوث الرجال توايين على النساء متكفلين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات
 سنة لازمة وأمراسماً عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يجتهدون في ذلك عرهم ولا يحرمهم ولا يمكن بذل المهر منها في التعاون بحيث
 يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالراجح لنفسه إلا بان يوطئ انفسهما على دامة النكاح ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطاوعا ولم
 يتراضيا وإن كان من البعض المباحات يجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذا في وفاته عنها تعظيماً لأمر النكاح في النفوس وأداء لبعض
 حتى الادامة ووفاء للمهر الصحبة ولشأن تشبه الانساب، أم وقد عقدت الامامة محبة الاسلام او حاملاً للغزالي قدس الله روحه في الأحياء فضلاً
 نفياً جامعاً يحتوي على بيان حكم النكاح ومقاصد وفوائده وآفاته فاشيع فيه واتقن دها أنا التحصن لك كلام المتين حسبي يا مولاي
 في هذا المقلم وهي قطرة من بحره قال رحمه الله وفي النكاح فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدبير المنزل وكثرة العشير ومجاهدة النفس
 بالقيام من الفائدة الأولى وهو الاصل وله وضع النكاح والمقصود ابقاها النسل ان لا يخلو العالم عن جنس الانس وانما الشهوة خلقت
 يا عشة مستقيمة كالموكل بالفعل في اخراج البذر ويلاثن في التمكن من الحورث تلطفاً بهما في السياقة الى اقتناص الولد بسبيل التلطف
 بالطير في بث الحب الذي يشتهي ليساق الى الشبكة وكانت القدرة لازلية غير قاصرة عزاء تراعى الاشخاص ابتداءً من غير حرائق
 وازدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المستببات على الاسباب مع الاستغناء عنها اظهاراً للقدرة وانما العجائب الصنعة وتحقيقاً لما
 سبقت به المشيئة وحققت به الكلمة وجرى به القلم وفي التوصل الى الولد قرية من اربعة اوجه هي الاصل في التزويج فيه عند الامن من
 غوائل الشهوة حتى لم يجب احد هجران يلقي الله عزرا الاول موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لا بقاء جنس الانسان الثاني طلب
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من يه مياهاته والثالث طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعد الرابع طلب الشفاعة بموت الولد
 الصغير اذ مات قبله اما الوجه الاول فهو اذق الوجه وأبعد هاجن افعالها الجاهيل وهو احقها واقواها عند ذوي البصائر النافذة في عجا
 صنع الله تعالى ومجاوى حكمه وبنيانه ان السيد اذا اسلم الولد البذر وآلات الحورث وهياً له ارضاً مهتية للحراثة وكان العبد قادراً
 على الحراثة وكل به من يتقاضاه عليها فان تهاسل وعطل آلة الحورث وترك البذر رضناً حتى فسد ودفع الموكل من نفسه بنوع من الحيلة
 كان مستحقاً للقت والعتاب من سيده والله تعالى خلق الزوجين وخلق الذكر والأنثيين وخلق النطفة في الفقار وهياً لها في الأنثيين عرجاً
 ومجاوى وخلق الرحم قراراً واستودعاً للنطفة وسلط متقاضي الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثيين فرباه الافعال والآلات تشهد
 لبسان ذوق في الاعراب عن مرادها لفظاً وتنادى ارباب الابواب بتعريف ما اعتدت له هذا ان لم يصير به اغنى تعالى على سائر سواه صلى الله
 عليه وسلم بالمراد حيث قال تناكحوا تناسلوا فكيف وقد مترج بالأمور وبأح بالسرف كما تمتنع عن النكاح معرض عن الحداثة مضيق للبذر معطل
 لما خلق الله من الآلة المعتدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الحاجة المستتوية على هذه الاعضاء بخلافه ليس يرقم
 حروف واصوات يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكم الازلية ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للاولاد في الوأد
 لانه منع لتمام الوجود واليه اشار من قال العزل احد الوادين فالنكاح سابع في تمامه يا احب الله تعالى تمامه والمرعص معطل ومضيع لما كرهه
 حنياه ولاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أمر بالاطاعة وحق عليه وعبر عنه بعبارة القرض فقال من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً
 فان قلت قولك ان بقاء النسل والنفس محبوب ليهuman فذوها مكروه عند الله تعالى وهو فرق بين الموت والحياة بالاضافة الى رادة الله تعالى

ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وإن الله غني عن العالمين فمن أين يتميز عند لا موقر عن حياهم أو نقادهم عن قنادهم فاعلموا أن هذه الكلمة حق لا يرد بها ما يطل فان ما ذكرناه لا ينافي إضافة الحكامات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضافان وكلها لا يضافان إلا إرادة فرب مراد مكره ورب مراد محبوب فالمراد مكره وهو جمع الكراهة مرادة والطاعات وهي جمع كرها مرادة محبوبة ومرضية أما مرادة الكفر الشر فلا نقول أنه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكيف يكون المغناة بالإضافة إلى محبة الله وكراهته كالبقاء اه - وإيضاح الحق في هذا يستحق معنى الإرادة والمحبة والكراهة وبما نرى حقا نقول لكن المقام لا يحيط به وقد سبق منا الإشارة إلى بعض أجزاء في كتاب الإيمان من هذا الشرح فلا يرشح، قال الغزالي رحمه الله تعالى ولنفترض على ما تبناه عليه من الفرق بين الأقدام على النكاح والاحتجاج عنه فان أحدهما مضيق نسلا وأما الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انفجرت إليه فالمتمتع عن النكاح قد حسوا وجود السلام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات أبتر لا عقب له الوجه الثاني السعي في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ما به مباحاته إذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك جديلاً على مراعات أمر الولد بجملة بالوجه كلها ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يتكلم كثيراً ويقول أنا أنكم للولد، الوجه الثالث أن يبقى بعد ولد صانعاً يدعوله كما ورد في الخبر ما معناه أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاث فذكر الولد الصالح وقول القائل أن الولد ربنا لو لم يكن صالحاً لا يؤثر فانه مؤمن والصالح هو الغالب على الولد وذو الدين لا سيما إذا عزم على تربيته وحمله على الصلح وبالجمله دعاء المؤمن لابن بويه مفيد بل كان أوفاً جراً فهو مثاب على وعده وحسناته فانه من كسبه وغيره ما أخذ بسببنا فانه لا تنزله أزقة وذرة أخرى ولذلك قال تعالى التحقنا بهم ذرية لهم وما كنا لننقضيهم من شيء إلا ما نقصناهم من أعمالهم وجعلنا أولادهم من ذرية أحسانهم الوجه الرابع أن يموت الولد قبله فيكون له شفيعاً فقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الطفل يحبر بأبويه إلى الجنة وفي بعض الأخبار يأخذ بثوبه كما أنا الآن أخذ بثوبك اه - وللنساء من حديث أبي هريرة يقال لهن ما دخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل أبائنا فيقال ادخلوا انتم وآبائكم قال العرق وسأله جدي وقد ورد في الخبر أنه من مات له ثلاثون سنة لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياها هو قيل يا رسول الله وأثنان قال وأثنان قال قال العرق روى البخاري من حديث انس دونه ذكر الاثنين وهو عند أحد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد بلنظ إياها امرأة بخومنه اه - قال الغزالي رحمه الله فقد ظهر بهذا الوجع أربعة ان أكثر فضل النكاح لإجل كونه سبباً للولد، الفائدة الثانية التحصن عن الشيطان وكسر التوقان ودفع غوائل الشهوة وغض البصر وحفظ الفرج - وهذا السعي ذوون الأول لان الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يجيب مولاه رغبة في تحصيل دفء كس يجيب لطلب الخلاص من غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقدران وبينهما ارتباط وليس يجوز أن يقال المقصود اللذة والولد لا يرضى منها كما يرضى مثلاً قضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته بل الولد هو المقصود بالبطون والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري في الشهوة حكمة أخرى سوى الإرهاق الذي لا يلد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازي اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان إذا الترغيب في لذة لو يحيد لها ذوقاً لا يمنع فلو رغب العنين في لذة الجماع والصبى في لذة الملك والسلطنة لم ينفع الترغيب إحدى فوائد الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة ليكون باعثاً على عبادة الله فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة ثم إلى التعبية الألفية كيف عبت تحت شهوة واحدة حياً تان حياة ظاهرة وحياة باطنة فالحياة الظاهرة حياة المرء بمقتضى نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخروية فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصراف تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام فتستحث على العبادة الموصلة إليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى نعيم الجنان وما من ذرة من ذلات بدن الإنسان باطناً وظاهر بل من ذلات ملكوت السماوات والأرض لا وتحتها من لطائف الحكمة وعجايبها ما يجاد العقول فيها ولكن أنها ينكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاها وبقدر رغبتها عن زهر الدنيا وغرورها وغوائلها فالنكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكن من لا يؤتي عن محرم وعنة وهو قال الخلق فان الشهوة إذا غلبت ولزقاً ومهاقوة التقوى جرت إلى تفحام الفواحش وإليه أشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير وإن كان لهما طبعاً للتقوى فغايته أن يكف الجوارح عن إجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فأما حفظ القلب عن الوسواس الفكر فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تمحاذبه وتحذله بأمر الوقوع ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس إليه في أكثر الأوقات وقد عجز له ذلك في أشغال الصلح حتى يجري على خاطره من أمور الوقائع ما لو صرح به بين يدي أخن الخلق لاستحياء منه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الحق ورأس الأمور للمريد في سلوك طريق الآخرة قلبه

والحفاظية على الصورة لا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضات اليه صنعت في البدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عباس
رضي الله عنهم لا يتم نسك الناس إلا بالكفاح وهذه عنة مامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبة إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا
دين وجميع أفعالها لحة لأن تكون باعثة على الحياتين بحاسبتن في أقوال آلة الشيطان على بني آدم وزايله أشار عليه السلام بقوله ما رأيت
من ناقصات عقل ودين أغلب لذو الألباب متكن وإنما ذلك لحيضان الشهوة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم اني أعوذ بك من
شرهمي وبصري وقلبي وشرهمني وقال أسالك أن تطهر قلبي وتحفظ فرجي ما يستعبد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يحوز التساهل
فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثر الكفاح حتى لا يجاد يجاد من اثنين وثلاث فأنكره بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منكم أحد جلس
بين يدي الله تعالى جلسة أو وقت بين يديه مرتقا في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو رضيت وعمري
كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلي عن حالي إلا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومثلا أربعين سنة
ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجحش كما احتاج إلى القوت فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب فلهذا
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما خطر على قلبه من وقع نظره على امرأة فتأقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يرفع الوسواس عن النفس فاذن في
الكفاح فضل من هذا الوجه ولكن هذا لا يعبر الكل بل الأكثر في شخص فتوت شهرته لكبر سن أو مرض أو غيره فينعدم هذا الباعث في
حقه وينبغي ما سبق من أمر الولد فإن ذلك عامر للمسوح وهو نادر ومن الطبع ما تغلب عليها الشهوة بحيث لا تحصى المرأة الواحدة
فيحتجب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، الفائدة الثالثة تزوج النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر الملائمة لراحة القلب لغوية
له على العبادة فإن النفس ملول وهو عن الحق نفور لا نزاع على خلاف طبعها فلو كلفت المداومة بها كراه على ما يجافيها تحت وثابت إذا روت
باللذات وبعض الأوقات قويت ونشطت والاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لغيره
استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى لستم كن أيها وقال علي رضي الله عنه روي القلوب ساعة فأنما إذا أكرهت عمت في الخمر
على العاقل أن يكون له ساعات ساعته يناجي فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتخلو فيها بطعمه ومشربه فان في هذه الساعات عونا
على تلك الشغلات ومثله لم يظف آخر لا يكون العاقل طامعا إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مومة لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلاة و
السلام لكل عمل شرة ولكل شرة فترة فمن كانت فترته إلى سنتي فقد أهدى الشريعة والهدى والهدى والهدى وذلك في ابتداء الأداة
والفترة الوقوت للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجور نفسي بشئ من اللهو لا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله
صلى الله عليه وسلم حثب الي من ذنبا كره النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلوة قال الغزالي فهذه أيضا فائدة لا يتركها من جرب
اتعاب نفسه في الإكثار والادكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين حتى أنما تطرد في حق المسوح ومن لا شهوة
له إلا أن هذه الفائدة تجعل للكفاح فضيلة بالإضافة إلى هذه النية وقل من يقصد بالكفاح ذلك وأما قصد الولد وقصد دفع الشهوة
وأما كمالها فهو متاكثر ثمره يتنحصر يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمحاذرة النساء ولا يحتمل
فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل العظم والكسب والقرش
وتنظيف الأواني وتهئية أسباب المعيشة فإن الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لنقد عليه العيش في منزله وحده أذ لو تكفل بجميع اشغال
المنزل لصاعا كثر أوقاته ولم يتفرغ للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عورت على الذين بهذه الطريق واختلال هذه الأسباب
شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال الرسول سليمان الداراني رحمه الله النروجة الصالحة ليست من الدنيا فأنما تفرغك
للآخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعا وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وقال للمرأة الصالحة
وقال عليه الصلاة والسلام ليتخذ أحدكم قريبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر
والشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيبه حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى الصديق
عبدا إيمان بالله خير من امرأة صالحة وإن منهن غما لا يجدي منه ومنهن غلا لا يفدي منه، فهذه أيضا من القوام التي يقصد بها
الصالحون إلا أنها تنحصر لبعض الأشخاص الذين لا كافي لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى أمرأتين بل الجمع رتبة ينقص المعيشة ويضطر به
أمور المنزل ويدخل وهذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيرة كما يحصل من القوة بسبب تدخل العشائر فإن ذلك مما يحتاج إليه في دفع
الشح وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من لا ناهله ومن وجد من يدفع عنه الشروع وسلو حاله وفقر قلبه للعبادة وأن الذل مشوش

للقلب والعز بالكثرة دافع للذل، الفائدة الخامسة بما هذه النفس ورياضتها بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على خلافتهن
واحتفال الأذى منهن والسعي في إصلاحهن وإرشادهن إلى طريق الدين والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهن والقيام بترتيبتهن لأولاده فكل
هذه أعمال عظيمة الفضل فاتها رعاية وولاية والأهل والولد رعية وفضل الرعاية عظيم وإنما عجزت عنها من يعجز خيفة من القصور عن
القيام بحقوقهم ولا فقد قال عليه الصلوة والسلام يوم من دال عادل فضل من عبادة ستين سنة ثم قال ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
وليس من اشتغل بأصلاح نفسه وغیره كن اشتغل بأصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الأذى كن ربه نفسه وأراحها فمقاساة الأهل و
الولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله، قال وفي الصبر على ذلك رياضة للنفس وكسر للغضب وتحسين الخلق فإن المنفرد بنفسه أو المشرك لمن خلقه
لا تترشح منه خباياث النفس الباطنة ولا تشكك بواطن عيوبه فحق على سالك طريق الآخرة أن يجرب نفسه بالقرص لأمثال هذه المحركات
واعتياد الصبر عليها لتعتد أخلاقه وترتاض نفسه ويصفو عن الصفات الذميمة باطنه والصبر على الصيال بحاله رياضة ومجاهدة تكفل لهم
وقيامهم بعبادة في نفسها فهذه أيضاً من الفوائد ولكنه لا ينتفع بها إلا أحد رجلين إما رجل قصد المجاهدة والرياضة وتغلب الأخلاق الكوثر
في بداية الطريق فلا يبعد أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وترتاض به نفسه وإما رجل من العابدين ليس له سير بالباطن وحركة الفكر والقلب إنما
غله عمل الجوارح بصلوة أو حج أو غيره فعمله لأهله وأولاده كسب الحلال لهم والقيام بترتيبتهما أفضل له من العبادات اللازمة لبدنهما التي
لا يتعدى خيرها إلى غيره فاما الرجل المذهب الأخلاق ما بكفاية فاصل الخلقة وأما المجاهدة سابقة إذا كان له سير بالباطن وحركة الفكر والقلب
فوالعلوم المكاشفات فلا ينبغي أن يتزوج لهذا الغرض فإن الرياضة هو مكسب فيها وأما العبادات في العمل بالكسب لهم فالعلم أفضل من ذلك لأنه
أيضاً عمل وفائده أكثر من ذلك واعتوا واشتغل لسان الخلق من فائدة الكسب على العيال فهذه فوائد النكاح في الدين التي بها يحكم له بالفضل
أما فائدت النكاح ثلاث الأولى وهي اقترانها بالجزع طلب الحلال فإن ذلك لا يتيسر لكل أحد لا سيما في هذه الأوقات مع اضطراب المعاش
فكيف النكاح سبباً في التوسيع للطلب ولا طعم من الحرام وفيه هلاكه وهلاك أهله والمتعرب في أمن من ذلك ولما المتزوج ففى الأكثر يريد خل
في مداخل الشهوة فيتبع هوى زوجته ويبيع آخرته بدينها، فهذه آفة عامة قل من تخلص منها إلا من لم يخال سرور أو مكسب من حلال
يفى به وبأهله وكان له من القناعة ما يمتنع من الزيادة، الآفة الثانية القصور عن القيام بحقوقهم والصبر على خلافتهن واحتمال الأذى منهن
وهذه دون الأولى في العموم فإن القدرة على هذا أيسر من القدرة على الأولى وتحسين الخلق مع النساء والقيام بحقوقهن أهون من طلب
الحلال وفي هذا أيضاً خطر لأنه راع مسئول عن رعيته، وقال عليه الصلوة والسلام كفى بالمرء أثماً أن يضع من يقوت وقال الله تعالى فؤا
أنفسكم وأهليكم نارا أما أن نقيم النار كما نقي أنفسنا ولا نسان قل يعجز عن القيام بحق نفسه وإذا تزوج تصاعف عليه الحق وانضافت إلى
نفسه نفس أخرى والنفس أماراة بالسوء أكثر من كثرة الأمر بالسوء غالباً ولذلك اعتد بعضهم عن التزويج وقال أنا مبتلى بنفسي فكيف أضيق
إليها نفساً أخرى، فهذه آفة عامة أيضاً وإن كانت دون عموم الأولى لا يسلم منها إلا حكيم عاقل حسن الخلق بصير بعبادات النساء صبور
على لسانهن وقاوت عن اتباع شهواتهن حريص على الوفاء بحقوقهن يتعافى عن زللهم ويؤذى بعقله أخلاقتهن ولا غلب على الناس السفة
والفقاظت والحدة والبطش وسوء الخلق وعدم الاعتصام مع طلب تمام الانصاف ومثل هذا يزاد بالنكاح فساداً من هذا الوجه لا محالة
فالوحدة أسلم له الآفة الثالثة وهي دون الأولى والثانية أن يكون الأهل والولد شاعلاً له عز الله تعالى وجازباً له الطلب الدنيا وحسن
تدبير المعيشة للأولاد بكثرة جمع المال وإدخاره لهم وطلب التغاخر والتكاثر به وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو شوم على حصيه
ولست أعني بهذا أن يدعو إلى محظوظان ذلك مما اندرج تحت الآفة الأولى والثانية بل أن يدعو إلى التبع بالمباح بل إلى الإغراق في ملاعبة
النساء وموانستنهم ولا معان في التمتع بهن ويشور من النكاح أنواع من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب فينقض الليل والنهار ولا يتفرغ
المرء فيها للتفكير في الآخرة والاستعداد لها - قال رحمه الله فهذه عبا جميع الآفات والفوائد المحككة على شخص واحد فإن الأفضل له النكاح أو
العزوبة مطلقاً فيصور عن الحاجة بما مع هذه الأمور بل تتخلل هذه الفوائد والآفات معتبراً ومحتجاً ويعجز المرء عليه نفسه فإن انتفت
في حقه الآفات اجتمعت الفوائد بأن كان له مال حلال وخلق حسن وجل في الدين تأثر لا يشغله النكاح عن الله وهو مع ذلك شاب محتاج
إلى تسكين الشهوة ومنفرد يحتاج إلى تدبير المنزل والتحصن بالعشيرة فلا يمارى في أن النكاح أفضل له مع ما فيه من السعي في تحصيل الولد فإن
انتفت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة أفضل له وإن تقابل الأمران وهو الغالب فينبغي أن يوزن بالميزان القسط حظ تلك الفائدة
في الزيادة من دينه وحظ تلك الآفات والنقصان منه فإغلب على النظر رجحان أحدهما حكمه وأظهر الفوائد الولد وتسكين الشهوة

فأثله وجهه حل ثمان عثمان بن أبي شيبة قال ناجر بن عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال قال النبي لا مشي مع عيال الله
فلا احسن له من ان يزوجه فان التزوج اغضى البصر واحصى للفرج من حيث انه سبب لكثرة افراخ النسل ومن لم يستطع ذلك فعليه
بالصوم فان سحر الصوم له خاصية في كسر سورة الطبيعة وكبحها عن غلوائها لما فيه من تقليل ماؤها فيتغير به كل خلق فاسد نشأ من كثرة
الاخطا في قوله بالصوم قال الأبي رحمه الله كان من الظاهر في الاصل ان يقول فمن لم يستطع فعليه بالجوع والامتناع عما يزيد الشهوة طمئينا
الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأيه وليؤذن ان المطلوب من الصوم انما هو الجوع ولا فكر من صائرا على وعائه واستدل به الخطابي
على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية وحكاة البغوى في شرح السنة وينبغي ان يحل على ذلك ليسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لانه
قد يقدر بعد فئدة لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بانه لا يكرهها بالكافور ونحوه والحجة فيه انها تعقروا على منع الجنب و
الخصم فيلحق بذلك ما في معناه من التلاويح والقطع أصلا وقال ابن بركة فيما قاله الخطابي نظر فان نقائل ان يقول قطعه بالصوم فيقطع
عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية قال الحافظ واستدل بحديث اليك بعض المالكية على تحريم الاستمنا لانه أرشد عند
الجزع عن التزويج بالصوم الذي يقطع الشهوة ولو كان الاستمنا مباحا لكان الاشارة اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان التزويج
اسهل من الفعل وقيل بباح الاستمنا طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة ام - قلت وقد عد صاحب
الدر المختار الاستمنا بالكتف من المكروه تحريما وقال ولو خاف ان يزوجه ان لا يزال عليه قال ابن عابدين رحمه الله وفي السراج ان أراد
بذلك تسكين الشهوة المفردة الشاغلة للقلب وكان عزيا لادرجة له ولا امة او كان لانه لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابو الليث
أروان لا يزال عليه واما اذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو اثر ام - بقى هنا شئ وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك استمنا أم هي رفع
الماء وتجميع الشهوة في غير محلها غير محلها لو اراد من صرح بشئ من ذلك والظاهر لا خير ويبدل على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدلى على عدل
حله بالكتف بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الآية وقال فلو لم يستمتنع الا بها اي بالزوجة والامة ام - فأقار عدل
الاستمنا اي قضاء الشهوة بغيرها هل ما ظهر لي والله سبحانه اعلم ام - وفي شرح الاحياء ناقلا عن كتاب اختلاف الفقهاء لابن جرير
الطبري رحمه الله من قال يقول الشافعي الاستدلال يقول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على أنفاسهم وما ملكت أيمانهم
فأفهم غير مكلفين فمن ابتغى ذلك فاولئك هم العادون فأخبر جلد تناوذه ان من لم يحفظ فرج غير زوجته وملك يمينه فهو
من العادين والمسئوم عاد بفرجه عنهما ام - وفي شرح الرسالة القيرانية للشيخ سيدي احمد زروق نفع الله به من قال مباشرة الفرج زنا
ولو اوطأها محرمان استمنا واختلت فيه فذهبا الجبر هو المنع وقال احمد هو كالفصاحة ولما احتكم ابن العربي في احكام القرآن على هذه
الآية ذكر مذهب الامام احمد ثورا قال وهذه من الخلات الذي لا يجوز العمل به ولعمري لو كان فيه نكح صريح بالجماع كان ذوهية برضاه لنفسه
ما يذكر فيه من الاحاديث ليس فيها ما يساوى بسماعه وقد علة البلا في مختصر الاحياء من الصنعاء والله اعلم ام - وسئل ابن نجيم (صنا الجبر)
عن استمنه بكف في رمضان فأجاب بليزته القضاء والكفارة لفساد صومه والشهور عندنا وجوب القضاء دون الكفارة كما في اللؤلؤ المختار
والله اعلم - قوله فانه له وجاء الم بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وجب في عنقه اذا غمزها واقبل له وجاء بالسيف اذا طعن به وجاء
أنثيه غمزها حتى رطبهما ودفع في رعايته ابن حبان المذكورة فانه له وجاء وهو الاخصاء وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في ظن ابن
ابن ابي انيسة هذا وتفسير الوجاء بالاخصاء فيه نظر فان الوجاء رضى الانثيين والاخصاء رطبتهم واطلاق الوجاء على الصياح من مجاز المشابحة
وقال ابو عبيد قال بعضهم وجاءهم الطوم مقصور والاول اكثر وقال ابن زيد لا يقال وجاء الا فيما لم ير او كان قريب العمل بذلك واستدل
بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجوع فالمطلوب منه ترك التزويج لانما ارشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه واطلق بعضهم انه يكره في
حقه وقد سمر العلماء المرحل في التزويج الى اقسام الاول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب لما لم يخلع عند الجميع
وزاد ما يحتنبه في روايته انه يجب وبذلك قال ابو عوانة لاسفرايئي من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصيصي في شرح مختصر الجويني
وجها وهو قول حاد واتباعه ورواه عليه عياض ومن تبعه بوجهين احدهما ان الآية التي احتجوا بها خبرت بين النكاح والتسرى يعني قوله
تعالى فاحل حلة او ما ملكت أيمانكم قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لم يقع التحديد بين واجب مندوب هذا
الرد متعقب فان الذين قالوا بوجوبه قتلوه بالامر فايندفع التوقان بالتسرى فاذ لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال
وفرض على كل قادر على الوطئ ان يجعل ما يزوجه به او يتسرى ان يفعل احدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف

هذا كلام الجاهل الذي يزعم انه عالم بالعلم فان
من حجب عليها السكاح ومن ينزله في حقه -

فجئت فقال له عثمان الان زوجك يا ابا عبد الرحمن جارية بكرا اكمل به رجلك من نفسك ما كنت تعلم فقال عبد الله لئن قلت ذاك فذكر بمثل حديث ابي معاوية حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا ابو مغيرة عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباكاة فليتزوج فانه اغض للبصر اخضر للمفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجلة **حل ثنا عثمان بن ابي شيبة** قال نا جابر عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت انا وعتي علقمة والاسود على عبد الله بن مسعود قال انا شاب يومئذ فذكر حديثا رويته انه حدث به من اجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابي مغيرة وذا قال فلما لبثت حتى تزوجت **حل ثنا** عبد الله بن سعيد الاشج قال وكيع قال نا الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال دخلنا عليه انا احداث القوم بمثل حديثهم ولم يذكر فلما لبثت حتى تزوجت **وحديث** ابو بكر بن نافع الجدي قال نا جابر قال نا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عملهن في السر

له حاجة يسرها قال اذن يا علقمة فانهيت اليه وهو يقول الا تزوجك ، فالظاهر ان عبد الله فاعل رأى والضمير في ليست له عائد على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود ان ليست لعثمان حاجة الا الترغيب في النكاح وهو ليس بما يحتاج الى الاسرار والتخفية قال اذن يا علقمة فكان هذا القول وقع في مقابلة قول عثمان حين استخلاه ان الىك حاجة والله اعلم **قوله** فاجئت فقال له عثمان الخ وهكذا هو في رواية زيد المذكورة آنفا ان مراجعة عثمان لابن مسعود في امر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فانهيت اليه هو يقول اما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب الحديث وهذا يشعر بان مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له ليعلم ان استدعى علقمة لكونه فهم منه راحة اعلام علقمة بما كان فيه ام - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع الا بالنكاح والله اعلم **قوله** وعني علقمة والاسود الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاضى ووقع في بعض الروايات انا وعامي علقمة والاسود وهو غلط ظاهر لان الاسود اخو عبد الرحمن بن يزيد كاعه وعلقمة عمها جميعا وهو علقمة بن قيس **قوله** رويته انه حدث به من اجلي الخ قال النووي هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها رويته وهي صحيحة ان الاول من الظن والثاني من العلم **قوله** ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كذا في رواية ثابت وفي رواية حميد الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط الى بيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما اسرجع لا واحد له من لفظه ووقع في نسخة مسند سعيد بن المسيب عند عبد المطلب ان الثلاثة المذكورين هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن البصري ان علي بن ابي طالب كان في بيت عثمان المشهورات فنزلت الآية في المائدة ووقع في اسباب الواحدى بقدر استاذان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهو ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالمون الى حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمر بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان ابن مظعون فاتفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يتأمر على الفرس ولا يأكلوا اللحم ولا يقر بها النساء ويحبوا ملاكبره فان كان هذا محفوظا احتمل ان يكون الـرهط الثلاثة هم الذين باشر السؤل فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع كاشدرا كهم ظهير ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعد بن هشام انه قدم المدينة فاراد ان يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله فيجاءه من الروم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة فتموه عن ذلك واخبروه ان رهطاً ستة ارادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفوا عنه ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في حديث عبد الله بن عمرو معهم نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يهاجر عبد الله فيما احسب **قوله** عن عمله في السر الخ اي عبادته في البيت والمراد معرفة قد عاده وظانقه في كل يوم ليلة حتى يفعلوا ذلك ، كذا في المرفوعة ، زاد في البخاري مع تحييد الطويل فلما اخبروا كما هم تفقا لهما اي رأى كل منهم قلة قليلة ، قال الباقي انما تفقا لهما بالنسبة الى قلة اي قليلة عند شخص كثيرة في نفسها ، وفي البخاري ايضا فافقوا واوين عن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر والمضى ان من لم يعمل بمثل ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادات عسى ان يحصل جلات من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فاشارة الى هذا بانه أشد خشية وذلك بالنسبة لقام العبودية في جانب البرية واشارة في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا آكل اللحم وقال بعضهم لا أتأكل من فرائش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصلي وإنا وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني **وحدثنني أبو بكر** ابن أبي شيبه قال سألت أبا عبد الله بن مبارك عن رجل قال لا آكل اللحم واللفظ له قال لا آكل من فرائش عن محمد بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون النبي إلى متى أخر بقوله أفلا أكون عبداً شكوراً أم - قال وفي الحديث من الفوائد تتبع أحوال الأكارم للتأسي بأفعالهم وإعنا فانعزمت معرفتهم من الرجال جازاً استشفاه من النسك **قوله لا أتزوج النساء** إن قال الأبي يحتل أن ذلك زهد منه لما يرى أنه شاعل عن كمال الحق قال المجتهد ما بال أقوام تزوج في حق حاله **قوله لا آكل اللحم** إن يحتل أنه كناية عن الزهد عموماً وفي المستلزمات فقط قاله الأبي **قوله لا تأكل من فرائش** إن ولو قيل لا تأكل **قوله** فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا وفي رواية البخاري فحمد الله وأثنى عليه فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحفاظ وجميع بائنه منع من ذلك عموماً جازاً مع عدم تعيينهم خصوصاً فيما بينه وبينهم فقاموا وسائرهم **قوله** ولكني أصلي في رواية البخاري أما والله إني لأخشى الله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر قال الحفاظ فبما أشارة إلى رد ما بنا عليه أمرهم من أن المغفرة لا لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقاكم له دون وأما كان كذلك لأن المشقة لا ياب من الملل بخلاف مقتضاه فإنه ممكن لا يستمره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفته ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية والله أعلم قال البخاري قوله لكني أصوم إلى آخره في رواية البخاري استدراك عن محمد بن أبي نعيم فبينما عز عن كذا وفي الحقيقة إن أقوم في الرياضة إلى أقصى ماله لكن اقتصد في الصوم في وقت أفطر في آخر وأصل بعض الليل وأرد في بعضه وأتزوج النساء ولا زهد فيهن وكما الرجل إن يقوم بمحقق مع القيام بحق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض إليه وهذا كله ليتقدي إلى الأمانة **قوله** وأصوم وأفطر **قوله** قال الأبي روى في جواب من قال لا آكل اللحم بيان مطابقتها أنه جعل قوله لا آكل اللحم كناية لإدامة الصوم فقال في الرد عليه لكني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني **قوله** قال الحفاظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء لا عارض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولعل ذلك إلى طريق الرهبانية فاحتمل الذين ابتدوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأفعالهم وأخبروا بالترس وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحنفية السمحة فيفطر ليتقوا على الصوم وينام ليتقوا على القيام ويتزوج كسر الشهوة وأغافل النفس فكثير النسل قوله فليس مني إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يندرج صاحب فيه فليس مني على طريقتي ولا يلزم أن يخرج من الملة وإن كان أعرافاً وتنطفاً فيضاً إلى اعتقاد دار حجة عمله فحسب فليس مني على طريقتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر **قوله** قال الأبي وهو يحسن اللفظ المذكورين أن لم يقصدوا إبطالهم ولا إخراجهم من الملة صلى الله عليه وسلم لم يرضه لهم جعله رغبة عن سنته فليس مني لا بآثارها ولا بغيرها باعتبار قصد وقال عياض لقد علم أنه أجبرهم من واجب الكساح والحجة فيه أنه رد لقول كل أحد من الثلاثة وليس كل اللحم الصوم بواجب إنما يكون فيه حجة لو كان رد العبد الكساح فقط قلت أما الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد لعدم الكساح فقط لا نه إنما دل على تركه فإن تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على إبطال الكساح أفضل من إبطال العبادة فنسأل الله أن يوفقنا لذلك والنبي صلى الله عليه وسلم أكد ذلك بأن خلافة رغبة عن السنة وفي الفقه وقال الطبري في رد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأكثر غليظ الثياب وخشن المأكل قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فمنهم من نحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس اتجاه بقوله تعالى أذهبندو طيبات وكفى في خياراً لك إنما قال الحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأميرين قلت لا يدل ذلك لأجل الفرقين أن كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تقتضي إلى الترفه والبطر ولا ياب من الوقوع في الشهوات لأن من اعتاد ذلك فلا يجد أحياناً فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحياناً يفيض إلى التطعم المنهي عنه ويرد عليه مريم قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباد الله والطيبات من الزينة قل ما كان الله ليضل عن ما له من الحق أن لا يضل إلى الملل القاطع لاصطحابها ولازمة لا تقتصر على الفرائض مثلاً وترك التفتل يفضي إلى إشارات البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمر الوسط وفي قوله إن لا خشية الله مع ما أنعم الله عليه إشارة إلى ذلك **قوله** رسول الله أي لم يأت له في التبتل بل نهاه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون إن كان عثمان من السابقين إلى الإسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل إن قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مريد التبتل وقاطعة التبتل لا تقطعها عن نساء زمانها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة ومنه صدقة بئلة أي منقطعة

ولو اذن له لاختصمينا وحل شئني ابو عمران محمد بن جعفر بن زياد قال نارا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد علي عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصمينا حل شئنا محمد بن ابي قال ناهجين بن المثنى قال ناليت عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابي وقاص يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك لاختصمينا

من تصرف ما لكم قال الطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ولا تقطاع الى الله تعالى بالتفرغ لعبادته وقوله ربه عليه التبتل معناه
تفاه عنه، قال تق الدين غي عن التبتل هنا وأمره في قوله تعالى وَتَبْتَغِلْ إِلَىٰ يَتَبَيَّنْ لَكَ وَجْهَ الْجَمْعِ ان المني عنه غير المأمورية فلا تقارض
فالمني عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين ما هو داخل في جنب التنطع والمأمورية ملازمة العبادة ولا كثار من قيام الليل وتزيتل
القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان الكناج موجعا مع ذلك، ام - وقد نشر الآية عياها قد نقال اخلص له اخلاصا وهو تفسير معني
ولا فاصل التبتل بالانقطاع والخبر انقطاع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تقع باخلاص العبادة له فشرها بذلك
واما ربه صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاص فقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم انه كانت الممانرية والمترهبة من النصاري
يتقربون الى الله بترك الكناج وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الطبيعة ورفع اعوجاجها
لاسلخها عن مقتضياتها، قال وليس الامر كما ظنته قوم فروا الى الجمال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحش
ولذلك دعا النبي صلى الله عليه وسلم على من اراد التبتل وقال ما بعثت بالرهباية وانما بعثت بالملة الحنيفية السخية لكن الانبياء عليهم السلام
أمرها بتدليل الاتفاقات وان لا يبلغ بها حال المتعمقين في الرفاهية كملوك العجم ولا ينزل بها الى حال سكان شواحق الجمال للاحقين بالوش
وههنا قياسان متعارضان احدهما ان التزقه حسن ليعممه المزاج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي استأزبه الادعي من سائر
جنسه والغاية والعجز وشوخوا تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان التزقه تقيم لاحتياجه الى منازعات ومشاركات وكذا تعب اعراض حرجها
الغيبه اهل لتدبير الآخرة ولذلك كان المرضي بالتوسط وابقاء الاتفاقات وضمت الاذكار معها والآداب وانما زمر من للتزقه المالحين ام
وهذه هي الطريقة المثلى والسبيل التي هي قوم قوله ولو اذن له لاختصينا الخ من الاختصاص وهو الشق على الانثيين والتواضع، والاختصاص في
الادعي حرام صغيرا كان او كبيرا واماني غير بنى آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان كالمفحة حاصلة في ذلك كتطبيع الخمر لقطع ضرر عنه وقال
النوري يحرم خصاء الحيوان غير الماكول مطلقا واما الماكول فيجوز في صغيرة وذو كبريه، قال المحافظ وما اطلق يدغ ما ذكره القرطبي من اباحة
ذلك في الحيوان الكبير عند الله انظر - واما قوله في حديث الباب ولو اذن له لاختصينا وكان الظاهر ان يقول لتبتلنا فقال المحافظ يحتمل
ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فبصر عنه الراوي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو
ان المراد بقول سعد ولو اذن له لاختصينا الفعلنا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون
تحريم النساء والطيب كل ميلتس به فلهذا نزل في حقه يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات مما أحل الله لكم وقد تقدم في الحديث السابق
قبل هذا تسميته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومواقفه وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا
لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة في التبتل حتى يفضي بنا الأمر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص
لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيد توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما واما كان التمييز بالخصاء ابلغ من التمييز بالتبتل لان وجود الكافة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة
ينافي المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه الماعظيما والعاجل يعترف في جنب ما يندفع به في الاجل فهو
كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد كالحكمة صيانة لبقية اليد وليس المهلاك بالخصاء محققا بل هو ادنى هذه لكثرة وجوده في الجوارح بقاءها على
هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار والآلواذن في ذلك لا وشك توارد هو عليه فينقطع النسل فيقتل
المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاص المقصود من العجزة المبررة، وكذا في الفهم، قلت والمتعين عندي في شرح الحديث هو الاحتمال الاول
الذي ذكره المحافظ اعني ان الراوي قد عبر عن الاختصاص بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني عن المحافظ العلوي في حديث قال وقال شيخنا
زين الدين رحمه الله بل الجوارح الصم انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لجاز لهم الاختصاص لان
استئذان عثمان في التبتل كانت صورية استئذانا في الاختصاص كما هو مبين في حديث عائشة بنت قدامة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا حارب بن ابي العلاء قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رأى امرأة فذكر مثلها غير انه قال فأتى امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر تذكر في صورة شيطان فحدثني
 سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا
 احكموا عجبته المرأة فوقعت في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه **باب** شأه بن عبد الله بن
 منير الهذلي قال نا ابي وكيع وابن ابي شير عن اسماعيل بن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ليس لنا نساء فقلنا الا نستخصه فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان نكح المرأة بالثوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقعت في نفسي فمهر يزواجها قال قد ذكرت الحديث فقلت بمد قوله فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها
 والحديث يدل على راجحية النكاح لان به تحصل الملكة من مدلول الحديث لعدم تفصيل الصورة ذلك وكان الشيخ يقول اذا واقع الرجل اهله لذلك
 فلا ينبغي ان يستخص التي رأى ولا يتخيّلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهب ما يجد في نفسه من الذي رأى فاما قصورها وتخيّلها فربما
 ثلاثة تعلّقوا **قوله** اعجبته المرأة اي استحسنها لان غاية رؤية المتعجب منها استحسانه **قوله** فليعمل الخ بكسر الهمزة ياء طيقص **باب** كساح
 المتعة وبيان انه ايجز ترسخ ثوابه ترسخ واستقر تحريمه الى يوم القيامة **قوله** عن اسماعيل الخ هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله
 هو ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ليس لنا نساء الخ اي ونحن نشتبههم وهذا يدل على كمال شجاعتهم وجوليتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على
 ربهم **قوله** الاستخص الخ اي الا نستدعي من يفعل بنا النكاح ونعالج ذلك بانفسنا اي حتى نتخلص من شهوة الفسق وسوسة الشيطان
قوله فنهانا عن ذلك الخ هو تحريم بلاء خلاف في نهي آدم لما تقدم في الباب السابق قال المحافظ وفيه ايضا من الفاسد تعذيب النفس للتشويه
 مع ادخال الضرر الذي قد يفضي الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر بالنعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا
 ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال **قوله** ان نكح المرأة بالثوب الخ يعني المتعة فيه اطلاق النكاح على المتعة في الجملة
 وهكذا ورخ اطلاق التزويج والنكاح عليها في غير صحتها كما يظهر من مراجعة كثر العمال وغيره والعلماء ايضا لا يجازون عز التزويج بملك المتعة
 فالصواب عندي ان المتعة هي النكاح الموقت كمانه عليه صفة البدائع من اصحابنا حيث قال فلا يجوز النكاح الموقت وهو نكاح المتعة
 وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ المتعة والثاني ان يكون بلفظ النكاح والتزويج وايقوع مقدمهما اما الاول فهو ان يقول اعطيك كذا عطان
 اتمتع منك يوما او شهرا او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند مائة العلماء واما الثاني فهو ان يقول اترؤجك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند
 اصحابنا الثلاثة وهو الجهمي وقال زفر النكاح جائز وهو مؤبد الشرط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكرنا من المدة مقدر
 ما يعيشتان الى تلك المدة فالنكاح باطل وان ذكرنا من المدة مقدر ما لا يعيشتان الى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كأهنا ذكرنا الابن وجه **قوله**
 انه ذكر النكاح وشرط فيه شرطا فاسدا والنكاح لا تبطله الشرط الفاسد فيبطل الشرط وبقي النكاح صحيحا كما اذا قال اترؤجك الى ان
 اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد لكان لا يجوز ما ان يجوز موتها بالمدة المذكورة واما ان يجوز مؤبدا لا سبيل الى الاول لان هذا صنف
 المتعة الا انه عبر عنها بلفظ النكاح والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا اللفاظ كالكفالة بشرط اداء الاصيل فانما حاله اجرة ومضى الى الجحالة
 وان لم يؤبد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اتي بالنكاح شرأ دخل
 عليه شرطا فاسدا فهو منوع بل اتي بنكاح مؤقت والنكاح المؤقت نكاح متعة والمتعة منسوخة ام - وتعقبه الشيخ ابن القيم ويرجح قول زفر
 حيث قال ومقتضى النظر ان يترجح قوله لان فاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذي
 كانت الشرعية عليه وهو ما ينتج القدر فيه بانتهاء المدة ويتلواشي وانما لا نقول به كذلك وانما نقول ينعقد مؤبدا ويلغو شرطا التوقيت فحقيقة
 الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واداد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضره الشهود لانه لا يفيد ملك
 المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلا يصح مما راى من معنى النسخ كما مر - ام طحطا ، قلت لم يظهر الجواب عن قول البذلح
 ان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وايضا قول الشيخ ابن القيم ان الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ يرد قوله صلى الله عليه وسلم من
 كان عند منهن شيء فيدخل سبيلها في حشره الربيع بن سبرة عن ابيه عبد المؤلف ولم يعرف في شيء من الاثار ان استتمت عنهم رضي الله عنهم كان
 مضمرا في لفظ المتعة ونحوه بل حدث ابن مسعود ظاهرا في ان المتعة التي باشرها من باشر من الصحابة انها كانت نكاحا او اجلا عن النكاح للمؤقت
 وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جرير بلفظ فترؤجتها ببردى كما في الكثر وفي احكام القرآن للخصاص باسناده من حديث سبرة ولا يستلزم

باب كساح المتعة وبيان انه ايجز ترسخ ثوابه ترسخ واستقر تحريمه الى يوم القيامة

قوله النكاح في الخراج الموقت انه فاسد او لا بل ينعقد صحيحا وبطل الشرط

الترجيح عندنا، والله أعلم، أن يقال إن أثر المنع المذكور وهو إلغاء شرط الترتيب إنما يظهر في تلك المدة الموقوتة التي تنعقد بعد نفي المتعة لا قبله والله أعلم، قال صاحب العناية واستشكل هذه المسئلة يعني إبطال النكاح الموقوت رأساً كما هو مذهب الجاهليين إذا شرط وقت العقد أن يطلقها بعد شهر فإن النكاح صحيح والشرط باطل ولا فرق بينهما وبين ما نحن فيه وأجيب بأن الفرق بينهما ظاهر لأن الطلاق قاطع للنكاح فاشتراطه بعد شهر لينقطع به دليل على وجود العقد مؤثراً ولهذا لم ينعقد النكاح في تلك المدة فكان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً وأما صورة النزاع فأن شرط أنما هو في النكاح لا في قاطعه ولهذا لو صح الترتيب لم يكن بينهما بعد من المدة عقد كالأجارة، أم - فالأجارة عقد موقت بدليل أن المتأجير يبطلها والنكاح عقد مؤثراً فالترتيب يبطله لأن انعقاد العقد بلفظ يتضمن المنع من الانعقاد معتنع كما أفاده صاحب البدائع وبالجملة فالمتعة التي أياها الشارع في الأول ثم حرمها ثم حرمها مؤثراً كان هو النكاح الموقوت بخضرة الشهود كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي شيبة عن رجل من أصحاب أبي النبي صلى الله عليه وسلم في قصة له عند ابن جرم في فيه فشارطها واشهد على ذلك عدلاً ثم قال في آخره فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل يثبتهما عنه كما في كتب الرجال، وذكر الأئمة في شرح صحيح مسلم في قضية عمر بن حريث أنه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة ذلك حتى لحقها فمعه فبلغه ذلك فندعها فأسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطله فألأها قالت أمها وأخوها فقال فهل غيرهما فنفى عن ذلك ويظهر قليل كما يشير إليه قول ابن مسعود في حديث الباب أن نكح المرأة بالثوب وكذا وقع المتعة بالثوب في قصة سبرة بن معبد الكلبية في الباب وسأني أيضاً في حديث جابر كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق، وهذا التعلل في المهر إنما هو مقتضى قلة الانتفاع بها، قال الإمام الحصاص رحمه الله دما كانت المتعة اسماً للمنع لقليل كما قال تعالى إنما نفوذ الحيوة الدنيا متاع يعني نفقاً قليلاً وسمى الواجب بعد الطلاق متعة بقوله فتمتعوا به وقال تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف لأنه أقل من المهر علماً أن ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فقد أريد به التقليل وأنه نزر يسيراً لا إضافة إلى ما يقتضيه العقد يوجب فاشترط الموقت والمتعة عند مرتبة نزع خيعة بين النكاح المطلق و السفاح المحض واليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريفي سألت ابن عباس عن المتعة أسفح هي أم نكح فقال لا نكح إلا سفح قلت فما هي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا، ولو أفقه في الاعتداد بالحيضة ما في مصنف عبد المطلب عن جابر قال كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نفي مهرنا حتى كنا نعتد من المستمتع منهن بحيضة وعلى هذا فالمتعة أو النكاح الموقت لم يكن سفاحاً عصياً وإن كان قريباً منه ولا نكاحاً مطلقاً كما هو الظاهر فإن النكاح ما شرع لا يقتضيه الشهوة بل لا غرض ومقاصد يتوصل به إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد وسر المسئلة كما قال بعض فضلاء عصرنا المصريين إن الفطرة تسوق كل ذكر لإحبة النسل إلى الاتصال بالأنثى وكل أنثى إلى الاتصال بالذكر ليزدوجا وينجبوا ولا احصان عبارة عن الاختصاص الذي يمنع هذه الداعية الفطرية أن تهبط كل مذهب فيتصل بكل ذكر بآية امرأة وأنته وكل امرأة بأخي رجل وأنها بان يكون غرض كل منهما المشاركة في سخم الماء الذي تفرزه الفطرة لا يثار اللذة على الصلحة فإن مصلحة البشران تكون هذه الداعية الفطرية سائلة لكل فرد من أفراد الجنس لأن يعيش مع فرد من الجنس الآخر عبثة الاختصاص لتتكون بذلك البيت ويتعاون الزوجان على تربية أولادهما فإذا انتفى قصد هذا الاحصان انحسرت طاعة الداعية الفطرية في قصد سخم الماء وذلك هو الفساد العام الذي لا تتحصر مصائبه في مجموع الأمة نعم إن الرجل فاعقد على امرأة خلية نكاحاً مؤقتاً وأقام معها ذلك الزمن الذي عتيه ذلك أهو من تصد به للزنا بآية امرأة يمكنه أن يستقيها، فالمتنع بالنكاح الموقت لا يقهر بالاحصان وقت المسافة بل يكون قصد الأول المسافة فإن كان هناك نوع ما من احصان نفسه ومنعها من التعلل في ومن الزنا فإنه لا يكون فيه شيء ما من احصان المرأة التي توجب نفسها كل طائفة من الزمن لرجل فتكون كما قيل مرة حدثت بصو الحاجة فتلقفها رجل رجل، أم - وحينئذ فالمتعة أو النكاح الموقت كان نكاحاً قائماً قد حرم تحريم مؤثراً بعد الإباحة وكان لا يفيد الاحصان ولا يثبت به أحكام الطلاق والموارثة الحقوق التي تثبت بالنكاح وإن كان له شبه بالنكاح من وجه وهكذا المرأة المستمتع منها كانت زوجة ناقصة لا يثبت لها جميع أحكام الزوجة الكاملة ومن ههنا يظهر لك أن قوله عز وجل لا على أدواً محرراً وأما ملكك أيما فهو فأنهم غير مملوكين فمن البتة ذلك فأولئك هم العادون لم يكن صريحاً في إبطال المتعة وتحريمها فإن المرأة المستمتع منها لا يمتنع أن تكون آخلة في الأنواع لبعض معاني الزوجية كما قررنا من إطلاق النكاح والترجيح على المتعة وتلبسها بأمر تفرق بها الزنا المحرم وكيف يقال إن الآية المذكورة صريحة في تحريم المتعة مع أن الآية مكية ولم يقل أحد من العلماء فيما بلغنا بتحريم المتعة قبل خيبر وإن اختلفت أقوالهم فيما بعدها وأما ما أخرجه الترمذي وغيره من طريق محمد بن كعب عن

[illegible]

كُتِبَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ بِنُحَاسٍ بْنُ الرَّزْدِ أَخْتَلَفَا فِي الْمُنْتَعِنِ فَقَالَ جَابِرٌ فَعَلْتُ كَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ خُفَّاهَا عَمَّا عَمِلُوا لَهَا حُلَّةً ابْنُ بَكْرٍ إِلَى شَيْبَةَ قَالَ نَابُوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَأْبِدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ
 نَابُوسٌ عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْوَطَاءِ فِي الْمُنْتَعَةِ ثَلَاثًا تَرْخِي عَنْهُمْ
 وَحُلَّةً تَقِيَّةً بِنُ سَعِيدٍ قَالَ نَالِثُ

عن جابر قال قد مررت بن حريث الكوفة فاستمتع بجملة فاق بجاءه من حيلة من
 الفقه وسأني تفصيله **قوله** اختلفا في المتعين الى اى متعة النساء ومتعة الحج وسأني بيان ما جرى بينهما رضى الله عنهما **قوله** فعلتاها ما مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لا يقتضيه تعميم جميع الصحابة كما زعم ابن حزم بل يصدق على فضل نفسه وحده او فعله وفعل اخروعه قال
 الحافظان كان قوله فعلتا يعم جميع الصحابة فعوله فلم تعد لهما يعم جميع الصحابة ايضا فيكون اجماعا ومستند الاحاديث الصحيحة المتفق
 البلب **قوله** فلم تعد لهما الى فيه رد على ابن حزم حيث عد جابرا فمن ثبت على تعليمها وقال الشيخ محل عابا السندى وقد اخرج الطبراني في
 الاوسط عن جابر بسند فيه صدقة بن عبد الله وثقه ابو حاتم وغيره وضعفه جماعة وبقيته رجاله الصحيح وفيه اغما سميت شنية الوداع
 لان النبي صلى الله عليه وسلم حرمت المتعة عند ما فودعتنا النساء عند ذلك قال ولعل جابرا لم يذكر النبي الا عند محرم عنها ولا فجابرا من جملة
 من روى في تحريمها وحديثه حسن صحيح به وعلى هذا يمشى قوله في الرواية الاخرى حتى عمر في شأن عمر بن حريث **قوله** ما موطاس الى هذا
 نصير يا غا ابيحت عامر موطاس وسأني الكلام عليه عن قريش ووطاس ما بال طائف ويصير ولا يصير فمن صرفه اراد الودى والمكان ومن
 لم يصرفه اراد البقعة كما في نظائره واكثر استئصالهم له في مصر في كذا في الشرح **قوله** في المتعة ثلاثا الى اى شخص في المتعة في هذا الغزو
 ثلاث ليال **قوله** ثم نفي عنها الى قال الحافظ في بفتح النون وروايته في رواية معتمة نفايا لالت قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهي
 في حديث سلة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع بن سبرة عن معبد عن ابيه
 بعد الاذن فيه ولم نجد عنه الاذن فيه بعد النبي عنه ففي عمر ثمواتي لضعفه صلى الله عليه وسلم قلنا وتما معان يقال لعل جابرا ومن نقل عنه
 استمراره على ذلك بعد صلى الله عليه وسلم الى ان نفي عنها عمر لم يبلغه النبي وما يستفاد ايضا ان عمر لم يبين عنها اجتهادا وانما نفي عنها مستندنا
 الى نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما اخرجه ابن ماجه من طريق ابى بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطيب
 فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثا فحرمتها واخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سأل عن عبد الله بن عمر عن ابيه
 قال صدق عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال يتكلمون هذه المتعة بعد نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ام - قال حصة تفسير
 المنابر في بيان وجوه تحريم المتعة وثالثها نفي عمر عنها في خلافته واشادته بتحريمها على المنبر واقرار الصحابة له على ذلك وقد علموا انه ما كانوا
 يقولون على منكره وانما كانوا يرجعون اذا اخطأوا منه ما مرق في تفسير قوله تعالى **وَأَنذِرْهُمْ إِلَىٰ أَخْلَافِهِمْ وَمَنْ يَسْتَلِمْ أَفْوَاجًا وَيَسْتَخِفُّ أَمْرًا** (ص ٢٦٤)
 ج ٢ من التفسير فقد خطأوا امرأة فرج الى قولها واعتزت بخطأه على المنبر ومثل هذا ينقض قول من يقول من الشيعة انهم سكتوا تقية
 وقد تعلقوا بما ورد في بعض الروايات من قول عمر **انا محرموا فقالوا** انه حرمتها من قبل نفسه ولا يعتد بتحريمه ولو نفي ذلك على نص لذكره لاجب
 عن ذلك بانه استدل التحريم الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية ابن ماجه وابن المنذر والبيهقي فيظهر ان من روى عنه ذلك اللفظ رواه بالضعف
 فانهم انه لفظه فمعناه انه مبين تحريمها او منفذ له وقد شاع عند الفقهاء والعلماء استناد التحريم والايجاب والا باحة الى مبين ذلك فاذا
 قالوا حرم الشافعي النبيذ واحله ابا جاحه ابو حنيفة لم يعينوا انهما شرعا ذلك من عند انفسهما وانما يعينون انهم يثبتونه بما ظهر لهم من الدليل
 ١٠ - وقال الطحاوي خطيب عمر في من المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر عليه في ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له في
 ما نفي عنه ام - وقال الشيخ ابوبكر الرازي المحضاص فلم يذكر هذا القول عليه منكر لا سيما في شيء قد علموا ايا حته واخباره باغا كانت على عهد رسول
 صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ذلك من احد وجين اما ان يكونوا قد علموا بقاء ايا حتها فانفقوا معه في حظرها وحاشاهم من ذلك لان ذلك
 يوجب ان يكونوا مخالفين لامر النبي صلى الله عليه وسلم حيا نا وقد وصفهم الله تعالى **بأعمق خير أمة اخرجت للناس** يأمرون بالمعروف وينهون
 عن المنكر فغير جائز منهم التواطؤ على مخالفة امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك يؤدى الى الكفر والى الانسلاخ من الاسلام لان من علموا باحة
 النبي صلى الله عليه وسلم المتعة ثم قال هي محظورة من غير نهي لها فهو خارج من الملة فاذا لم يجز ذلك علمنا انهم قد علموا حظرها بعد الاباحة
 ولذلك لم يتركوه ولو كان ما هتال عمر من منكره ولم يكن النسخ عند هو ثابتا لما حاز ان يقاروه على ترك التكليف عليه وفي ذلك دليل

عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه سبرة أنه قال اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت انا ورجل الى امرأ
من بني عامر كانها بكرة عيطاء فعرضنا عليها انفسنا فقالت لا تعطى فقلت ردائي وقال صاحبي ردائي وكان رداء صاحبنا جود
من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الى رداء صاحبنا عجبها واذا نظرت الى عجبها ثقلت انت ردائك فكيف ينبغي
فمكثت معها ثلاثا ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عند شيء من هذه النساء التي يتمتع فلينخل سبيلها حلثنا
ابو كل فصيل بن حسين المجدي قال ناشر بن ابي مفضل قال نا عمار بن عزة عن الربيع بن سبرة ان اباة غزاة مع رسول
صلى الله عليه وسلم فتم مكة قال فاقمن بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة
النساء فخرجت انا ورجل من قومي ولي عليه ففضل في الحال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد قيردي خلق واما
برد ابن عتي قيرد جديد غص حتى اذا كنا بأسفل مكة اوبأعلاها فلتقتنا فتاة مثل البكرة العظيمة فقلنا هل لك ان
يستمتع منك احدنا قالت ما ذلتين لان فشر كل واحد يرد ففعلت تنظر الى الرجلين ويراها صاحبي ينظر الى عطفها فقال
ان يرد هذا خلق قيردي جديد غص فتقول يرد هذا الأيسر به ثلاث مرار او مرتين ثم استمتعت منها فلم اخرج حتى
حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلثنا احمد بن سعيد بن مخر الدارمي قال نا ابو النعمان قال نا وهيب قال نا عمار
ابن عزة قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح الى مكة فذكر لي مثل
حديث بشر زاد قالت وهل يصح ذلك وفيه قال ان يرد هذا خلق ثم حلثنا محمد بن عبد الله بن غدير قال نا ابي قال نا
عبد العزيز بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي ان اباة حدثنا انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس
اني قد كنت اذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك اليوم القيامة فمن كان عند شيء منهن شي فليخل سبيله

على اجماعهم على نسخ المتعة اذ غير جائز حظه اياه النبي صلى الله عليه وسلم الامن طريق النسخ ام قوله عن الربيع بن سبرة انه هو يفتح
السين المملة واسكان الياء الموحدة قوله كانه بكرة عيطاء اما البكرة في الغنية من الابل اي الشابة القوية واما العيطاء فبفتح
العين المملة واسكان الياء المثناة تحت ويطاء مملة وبالماء وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام والعيطاء بفتح العين والياء طول العنق
قوله من النساء التي يتمتع اي يتمتع بها فخذ بها لذلك الكلام عليه او وقع يتمتع موقع يباشرها ويأشهرها وحدث المفعول قال المصنف
قوله فليخل سبيلها ام قال السدي روى بالتدكير اي سبيله على اعتبار لفظ شي والتأنيث على اعتبار ان المراد به المرأة قوله وهو
قريب من الدمامة ام بفتح الدال المملة وهي القير والصوره قوله قيردي وخلق في بفتح اللام اي قريب من الهالي قوله جديد غص ام هو
قوله الضنطة ام بفتح العين مملة مفتوحة وبوزن مفتوحين ويطاين مملتين الاولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين والطاء
الغنى مع حسن قوام في بفتح العيطاء قوله ينظر الى عطفها ام بكسر العين اي جانبها وقيل من رأسها الى وركها قوله عام الفتح ام صحيح في
ان تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسياتي بسط الكلام عليه فانظر قوله خلق ثم ام بفتح مفتوحة وحاء مملة مشددة وهو الهالي ومنه
في الكتاب اذ ابل ودرس قوله وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة ام في هذا الحديث التصريح بالمنسوخ والتأنيث في حديث واحد من كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزورها وفيه التصريح بتحريم يحتاج المتعة الى يوم القيامة وانه يتعين
تاويل قوله في الحديث السابق انهم كانوا يتمتعون الى عهد ابي بكر وعمر على انهم لم يبلغوهما التأنيث كما سبق وقيل خلت السلف في سباح المتعة قال
ابن المنذر رحمه الله عن الاول الرخصة فيها ولا أعلم اليوم احل يحرمها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واحتم
المجيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتموه منهن فآنوهن اجور هن فزوهن ولا استدلال بها من ثلاثا ووجه احدها انه ذكر الاستمتاع
ولم يذكر النكاح والاستمتاع والتمتع واحد والثاني انه تعالى امر بايتاء الامور وحقيقة الاجارة والمتعة عقد الاجارة على منفعة البضع
والثالث انه تعالى امر بايتاء الاجر بعد الاستمتاع وذلك يكون في عقد الاجارة والمتعة فالما المهر فاما يجب في النكاح بغير العقل فيخذ
الزوج بالمهر ولا يشترط من الاستمتاع فذلك الآية الكريمة على اجازة عقد المتعة وايت واستدلوا لهم بما تأخر في قراءة آي فما استمتعتم
به منهن فآنوهن الى اجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم قال صاحب البلاغ ولنا الكتاب السنة والاجماع والعقول
اما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على افواحهم اوتوا سكنتا بما عظم حرمه تعالى اجمع الا واحد شينين
والمتعة لم يست بخل ولا يملك يمين فيبقي على التحريم والدليل على ما ليس يحتاج انما ترفع من غير طلاق ولا فرقة ولا جري التوارث

هذا الكلام في الدليل على تحريم المتعة
والجواب عما استدل به الشيعة

قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل ساءه رجل فاستغتفاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمير الانصاري مهلا قال أي والله لقد فعلت في عهد أمة المؤمنين قال ابن أبي عمير أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم والحمل الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب أخبرني ربيع بن سبرة الجعفي أن أباة قال قد كنت استمعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من بني عامر يدعى احمر بن ثور غانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحده حتى سلمته بن شبيب قال نا الحسن بن عمار قال نا معقل بن ابن أبي عمير عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال ألا إنها حرام من يومك هذا إلى يوم القيمة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه **حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النسوة يوم خيبر**

ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله تعالى عنه وهو افتراء عليه بل هو كغيره من الأئمة قائل بحرمها بل قيل أنه زاد على القول بالحرمية وجوب الحد على المستمتع ولو بوجبه غيره من العقابين بالحرمية لكان الشبهة أم قال الحافظم واختلوا أهل محل نكح المتعة أو يعزى على قولين مأخذها أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم **قوله** خالد بن المهاجر بن سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وتوفي بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيف من سيوف الله سلم الله على الكفار وتحتيته بذلك مشهورة قاله عياض **قوله** فقال له ابن أبي عمير الانصاري أي قال لذلك الرجل الملقب وهو ابن عباس كما صرح به البيهقي في روايته **قوله** كالميتة أي ويؤتى ما أخرجه الخطابي في الفقاكي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيان الركب قال فيها الشعر أي في المتعة فقال والله ما بهذا أفنت شيئا ما هي أمة كالميتة لا تحل إلا للضطر وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره ألا إنها هي كالميتة والدم والحمل الخنزير أخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من أخبار أبا سنا أحسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد أخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ أنما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدا ثم نهى عنها فنهى أخيارا ثم نهى بعضا ببعض وأصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود والمصنف في أوائل الباب وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر يأسنا وحسن إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا كذا في الفقه وقال الشيخ أبو بكر الرازي ثروى عنه أبي بن عبيد أنه جعلها بمنزلة الميتة والحمل الخنزير والدم وإنما لا تحل إلا للضرر هذا محال لأن الضرورة البسيطة للحوائك لا توجد في المتعة وذلك لأن الضرورة البسيطة لا تبيح والدم هو الميتة يات معهما تلف النفس أن لم يأكل وقد علمنا أن الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه التلغ بترك الجمع وقد علمنا وإذا لم تحل في حال الرفاهية والضرورة لا تقع إليها فقد ثبت حظرها واستحال قول القائل أنها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل وأخلاق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواها لأنه كان رحمه الله أفاقه من أن يخفف عليه مثله فالصحيح إذا ما روى عنه من حظرها وتخريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها **قوله** عن عبد الله والحسن بن محمد أي أبو محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأما عبد الله فهو أخوه عبد الله بن محمد كنيته أبو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أوفى وأحمد عن شفيان وكان الحسن أرضاها إلى أنفسنا وكان عبد الله يتبع السبئية أم والسبئية بجملة ثم موعدة ينسبون إلى عبد الله بن سيار وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رليه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحيته الشيعة ثم فارقته أكثر شهر لما ظهر منه من الأكاذيب وكان من رأى السبئية مولا لا محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أن ذلكم وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من أقر بعمرته وزعم أن الأمر يعود صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين **قوله** يوم خيبر أي قال الحافظ هكذا جميع الرواة عن ابن شهاب الزهري خيبر بالمهجة أوله والرواة آخوه ألا ما رواه عبد الوهاب الشافعي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حين بمهجة أوله وفونين أخرجه الزهري خيبر بالمهجة أوله والرواة ونسبها على أنه وهو تفرده به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأخرى من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبول عن نخل المتعة وهو خطأ أيضا أم وقال الشيخ محمد عبد الله السدي وأما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال تكلم علي وابن عباس في متعة النسوة فقال له علي أنك امرأتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة

وعن اكل لحوم الحمير النسبية وحديثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال ناجويرية عن مالك بهذا الاسناد
قال سمع علي بن ابي طالب يقول لفلان انك رجل تائيه فحكي رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث يحيى عن مالك حديثنا
ابوبكر بن ابي شيبة وابن غير وذهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير بن اسحق بن عيينة عن الزهري عن حسن
عبد الله بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يحيى عن مالك حديثنا
وحديثنا محمد بن عبد الله بن غير قال نا ابي قال نا عبد الله بن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن ابيهما
عن علي انه سمع ابن عباس يدين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث يحيى عن مالك حديثنا
وعن لحوم الحمير النسبية وحديثنا ابو الطاهر وحديثنا قالانا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب عن ابيهما انه سمع علي بن ابي طالب يقول لابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خيبر وعن اكل لحوم الحمير النسبية

النساء في حجة الوداع وان كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمخارضة ما ثبت عن علي عند الشيخين انه حكي عنها يوم خيبر وكون رجال الحاش
رجال الصحيح لا يقتضيه صحة الحديث من كل وجه فان صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلالة والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما
لا يخفى فتعين القول بصحة ما خرج الشيخان وعدل الالتفات الى ما اخرج الطبراني والله اعلم **قوله** وعن اكل لحوم الحمير النسبية
قال النوري ضبطه بوجهين احدهما كسر الهنزة واسكان النون والثاني فتحهما جميعا وصرح القاضي بترجيح الفتح وانه رواية اكثر من دفعها
لحوم الحمير النسبية وهو مذهبنا ومنه هب العلماء كافي الاطرافة يسيرة من السلف فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف باسنادهم وروى
عنهم تخريجه ودوى عن مالك كراهته وتخريجه **قوله** يقول لفلان انك رجل تائيه فحكي رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث يحيى عن مالك حديثنا
عن الطبراني المستقيم قال الحافظ تائيه بثنائية فوقانية وياء آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك اشارة الى انه
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ **قوله** في رواية ابن عيينة عن من سلك المتعة يوم خيبر الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند
البخاري يلفظ عن من المتعة وعن لحوم الحمير النسبية ومن خيبر قال الحافظ قوله زمن خيبر الظاهر انهم لم يظفروا باللامين وحكي اليه في صحيح
ابن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر يتعلق بالحمير النسبية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وما غيره فصرح
ان الظاهر يتعلق بالمتعة ام - كما هو الواضح الجلي في احاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لاحد
من طريق معمر الدارقطني من طريق اسامة بن زيد عن الزهري مثله قال الحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن ابيحان الحميدي وذكر عن
ابن عيينة ان النبي صلى الله عليه وسلم في غير يوم خيبر راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن ابيحان الحميدي عن
ابن اسمعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني انه حكي عن لحوم الحمير النسبية ومن خيبر ولا يعني سلك المتعة قال ابن عبد
وعلى هذا اكثر الناس وقال البيهقي يشبه ان يكون كما قال لصحة الحديث في انه صلى الله عليه وسلم بحديث يحيى عن مالك حديثنا
علي الا اذا وقع النبي صلى الله عليه وسلم في غير يوم خيبر في صحيحه سمعت اهل العلم يقولون معنى حديث علي انه حكي يوم خيبر
عن لحوم الحمير ولما المتعة فسكت عنها وانما حكي عنها يوم الفتح ام - والحامل لهذا على هذا ما ثبت من الرخصة فيما بعد زمن خيبر كما اشار
اليه البيهقي لكن يمكن الاتصال عن ذلك بان عليا لم يلبه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النبي صلى الله عليه وسلم عنها عن قريب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديث
علي ما اخرج ابو عروبة وصححه من طريق سالم بن عبد الله ان رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال ان فلانا يقول فيها فقال والله لقد
علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر وما كنا سائحين قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الامام الا عظم لم يرد من المتقدمين
الا ابن عيينة فقد نحا الى انها لم تمنع يوم خيبر وتبعه ابن عبد البر واثبت البيهقي وابن القيم في الهدى والنوى والحامل لهذا على ما ذكرنا
هو ما ثبت من استمالة الصحابة يوم الفتح يعني انه لم تحرم يوم خيبر ما سألهم لان انما يحرم يوم الفتح ولا يمكن ان يقال ان الصحابة لم تعلم
بالمنع يوم خيبر فانه قد ورد من حديث سلمة بن الاكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا وطاس في المتعة ثلاثا فحكي عنها
وقالوا وما جمع علي بن ابي طالب بين الاخبار بتجريمها وتخريم الحمير النسبية لان ابن عباس كان ينجيهم ففرض له على تجريمها عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان تحريم الحمير يوم خيبر بلا شك فذكر يوم خيبر في التحريم الحمير اطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خيبر لو كان النسبة
فيها مسلمات انما هن هجديات واباحة نسك اهل الكتاب لو كان ثبت بعد وانما ارجح بعد ذلك في سورة المائدة بقوله والمحصنات من

يخبر عن المتعة متى حرمت وهل رافع
الاباحة والتحريم فيها مرة اخرى

الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَهَذَا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَمَا كَانَ هَذَا إِلَّا فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ فَلَمْ يَكُنْ
أَبَاحَةً الْكِتَابِيَّاتِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا الصَّحَابِيَّةِ رَغْبَةً إِلَيْهِنَّ وَلَا نَقْلَهُ أَحَدٌ قَطُّ فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ وَلَا كَانَ فِيهَا لِلْمَتْعَةِ ذِكْرٌ أَلَيْسَ لَا مَعْلُومًا وَلَا تَحْرِيمًا جَلَّالًا
غَزَاةَ الْفَتْحِ فَإِنَّ قِصَّةَ الْمَتْعَةِ فِيهَا مُعْلَلًا وَتَحْرِيمًا مُشْهُورًا وَمَنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَ يَقُولُ أَنَّ الْمَتْعَةَ حُرِّمَتْ يَوْمَ خَيْبَرَ لَوْ بَحِثْتَ ثُمَّ حُرِّمَتْ لِدَلَالَةِ
قَالَ الْمَأْمُورُ فِي الْحَاوِي نَحْوًا أَبَحَّتْ مَرَّةً وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ "إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ الْمَاضِي كَانَ مُشْعِرًا بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ
تَعْبِدُ بِجَلَّالٍ هَذَا فَانْهَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ لَا تَعْقِبُهُ إِبَاحَةٌ أَصْلًا وَقَالَ الْفَوْرِيُّ وَالصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِبَاحَتَهَا وَقَعَا مَرَّتَيْنِ فَكَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلَ خَيْبَرَ
ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ أَبَحَّتْ عَامُ الْفَتْحِ وَهُوَ عَامُ أُوطَاسٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا قَالَ وَلَا مَانِعَ مِنْ تَكْرِيرِ الْإِبَاحَةِ وَنَقْلَ غَيْرِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَتْعَةَ
سُخِّتْ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا حُرِّمَ ثُمَّ أَبَحَّ إِلَّا الْمَتْعَةَ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ وَلَوْ زَمَّ النَّسَمُ مَرَّتَيْنِ لَا يَحْدُثُ لَمْ يَحْدُثْ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يَقَعُ مِثْلُهُ
فِيهَا وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَرَفْنَا بِهِ فِي لِسَنِ عِزِّ الْمَتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَوْلُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَتَابِلَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ
الْمَصْرُوعَةُ بِجُودِ أَدْنَى اشْكَالٍ مَا لَا يَلِيقُ بِفَعْلِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ يَوْمَ خَيْبَرَ هُوَ ظَرْفٌ لِلْحُجَّةِ الْحَمْدُ الْهَلِيَّةِ دُونَ الْمَتْعَةِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْأَمْعَالِ فَإِنَّ
أَكْثَرَ رِوَايَاتٍ حَدِيثٍ عَلَى مِطْلَقٍ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ رِوَايَةِ تَمَّالٍ أَوْ مِنْ رِوَايَةِ بَرِّ عَصِيَّةٍ أَمَّا هِيَ بَلْفُ نَحْوِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مَتْنِ النَّسَائِيِّ عَنْ
الْحَمْدِ الْهَلِيَّةِ بِرِوَايَةِ الْبَغَاوِيِّ فِي الْمَغَازِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمِلَ عَلَى عِزِّ مَتْنِ النَّسَائِيِّ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَمِلَ الْحَمْدُ الْهَلِيَّةُ الْأَسِيَّةُ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَشْتَبِهُ
شَيْءٌ مِنْ تَابِلٍ وَلَا يَحْدُثُ مَا كُنَّ نَسَائِلُ الْكِتَابِ لَوْ تَحَلَّى يَوْمَ خَيْبَرَ بِدَلَالَةِ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَهِيَ أَنَّ نَزَلَتْ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ فَأَعَايَتْ وَجْهَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْحَدِّ مَا يَصِحُّ بِهَا
تَمْتَعُوا بِنِسَاءِ الْيَهُودِ وَعَمَلِكُمْ أَنْ تَكُونَ مَعَ الصَّحَابَةِ نِسَاءً يَسْتَمْتَعُونَ بِهَا وَلَا سَفَا وَلَا عِلَافَةً فِي الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ حُلَّ الْكِتَابِيَّاتِ أَشْيَاءٌ مَخْرُوجَةٌ حَصْلُ ذَلِكَ الْيَوْمُ فَكَانَ
لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا عَمَّا هُوَ بِرَأْسِ الْأَمْتَانِ وَالْمُتَّعَةِ بِتَحْلِيلِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَقُولُ أَنَّ فِي حِلِّهِ الْآيَةَ
الْيَوْمَ حُلَّ كَلِمَةِ الظُّبَيْدِ هَذَا أَيْضًا يَشْعُرُ بِجَلَّتْهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهِيَ لَمْ تَكُنْ مَحْرُومَةً قَبْلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ سَخَاحِ الْمَسْلُومِ الْيَهُودِيَّةِ وَالْمَصْرَاطِيَّةِ فَقَالَ تَزَوَّجْنَاهُنَّ زَمَنَ الْفَتْحِ وَنَحْنُ لِإِسْحَادِ خِيَالِ الْمُسْلِمَاتِ كَثِيرًا فَلَمَّا رَجَعْنَا طَلَقْنَاهُنَّ
قَالَ وَنِسَاءُ هَوْلُنَا حَلَالٌ وَنِسَاءُ تَزَوَّجْنَاهُنَّ حَرَامٌ وَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ الْكِتَابِيَّاتِ فِي زَمَنِ الْفَتْحِ وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ حُجَّةِ
الْوُدَّاعِ فَطُلَّ قَوْلُهُمْ وَلَا الصَّحَابِيَّةِ رَغْبَةً إِلَى الْكِتَابِيَّاتِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَوْ كُنَّ لِلْمَتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ذِكْرٌ مُعْلَلًا وَلَا تَحْرِيمًا فَهَذَا وَكَانَ ثَبُتٌ مِنْ عَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا يَكُونُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بَعْدَ الْإِبَاحَةِ وَالْفَعْلُ تَأْتِلُ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَوْ يَجْعَلُ فِي الشَّرِيعَةِ حَصُولُ النَّسَمِ
مَرَّتَيْنِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْفَائِدَةِ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ ثَبِتَ صَرِيحًا بِمَا ذَكَرْنَا الْأَمْرَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمِلَ يَوْمَ خَيْبَرَ ثُمَّ رُفِصَ بِهَا
يَوْمَ الْفَتْحِ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا وَهَذِهِ شَرْعِيَّةٌ مَصْرُوفِيَّةٌ كُنْتُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ وَكُلُّ شَرْعِيَّةٍ لَهَا نَظَائِرُ مُتَّعِدَةٌ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَبْلَةَ سُخِّتْ
مَرَّتَيْنِ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْكُعْبَةِ ثُمَّ أُمِرَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ ثُمَّ صُرِفَ عَنْهُ إِلَى الْكُعْبَةِ فَإِنَّ قُلْتَ لَوْ كَانَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ الْفَتْحِ لِمَا سَلَّحَ لِعَلِّيٍّ أَنَّ
يَكُنْ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا تَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ رِيَاءُ بَعْدَ رُخْصَةِ يَوْمَ الْفَتْحِ وَلَوْ ذَكَرَ عَلَى ابْتِدَاءِ يَوْمِ الْفَتْحِ لَكَانَ مِثْلًا قُلْنَا
لَمَا كَانَتْ رُخْصَةُ الْفَتْحِ مَحْصُورَةً فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَوْ طُلِعَ عَلَيَّ عَلَيْهَا وَبَقِيَ فِي ذَهْنِهِ الْمَنْعُ أَصْلًا فَهَذَا وَنَحْنُ كَلَامُ الشَّيْخِ السَّيْدِيِّ قَالَ الشَّيْخُ يَوْمَ
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي زَمَنِ تَحْرِيمِ سَخَاحِ الْمَتْعَةِ فَأَعْرَبَ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ رِوَايَةً مِنْ قَالَ فِي غَزْوَةِ بَرِّ عَصِيَّةٍ الْحَسَنُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ
الْمَشْهُورِ فِي تَحْرِيمِهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سَدْرَةَ عَنْ أَبِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الرَّبِيعِ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ
كَانَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ قَالَ وَمَنْ قَالَ مِنَ الرِّقَاةِ كَانَ فِي غَزْوَةِ أُوطَاسٍ فَهُوَ مَوْاقِفُ مَنْ قَالَ عَامُ الْفَتْحِ أَمْ يَعْنِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طُلُوعُ عَامِ الْفَتْحِ
عَامُ أُوطَاسٍ لِنَقَارِ هَبَاءٍ قَالَ الْحَافِظُ فَتَحْتَمِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سِتَّةُ مَوَاطِنَ خَيْبَرَ ثُمَّ عَمْرَةُ الْقَضَاءِ ثُمَّ الْفَتْحُ ثُمَّ أُوطَاسٍ ثُمَّ بَرِّ عَصِيَّةٍ ثُمَّ حُجَّةُ الْوُدَّاعِ وَ
بَقِيَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ لَهَا وَقَعَتْ فِي رِوَايَةٍ قَدْ نَجَّهَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ مَا أَنَّ يَكُونُ فِيهَا عَمَلٌ مُخْطَأٌ رِوَايَاتُهَا أَوْ لَوْ أَنَّ غَزْوَةَ أُوطَاسٍ وَحِينَئِذٍ حُلَّ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ نَقْلِ الْحَرَايَاتِ وَالْكَوْلَامِ عَلَيْهَا وَإِذَا تَعَرَّفَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الرِّوَايَاتِ شَيْءٌ بِإِغْرَافَةِ الْغَزْوَةِ الْفَتْحِ وَأَمَّا غَزْوَةُ خَيْبَرَ وَأَنَّ كَانَتْ طَرَفَ
الْحَدِيثِ فِيهَا صِحَّةٌ فِيهِمَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَقْدَمُ وَأَعَمُّ الْقَضَاءُ فَلَا يَصِحُّ الْأَشْرَفُ بِمَا كُنْتُ مِنْ قُرْسِلِ الْحَسَنِ وَمُرَاسِيلِهِ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّهُ
كَانَ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى تَقَرُّبِ ثَبُوتِهِ فَلَعَلَّهُ إِرَادَ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَهَا كَانَتْ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَا فِي الْفَتْحِ وَأُوطَاسٍ سَوَاءً وَأَمَّا قِصَّةُ بَرِّ عَصِيَّةٍ فَلَيْسَ بِحِلٍّ
إِلَى هَرِيرَةِ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ اسْتَمْتَعَ مِنْهُنَّ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَتْ قَدِيمًا ثُمَّ وَقَعَتْ التَّوْبَةُ مِنْهُنَّ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ فَتَقَدَّمَ
فَلَوْ بَلَغَ بَعْضُهُمْ فَاسْتَمْتَعَ عَلَى الرُّخْصَةِ لَكَ قَرْنُ النَّبِيِّ بِالْغَضَبِ لِنَقْدَرِ النَّبِيُّ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُحْدِثَ إِلَى هَرِيرَةٍ مَقَالًا وَإِبَاحَةً الْوُدَّاعِ فَهِيَ
اخْتَلَفَ عَلَى الرَّبِيعِ بْنِ سَدْرَةَ وَالرَّحْمَةُ نَدَبًا فِي الْفَتْحِ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ فَإِنَّ كَانَ حِفْظُهُ فَلَيْسَ فِي سِيَاقِ ابْنِ دَاوُدَ سِوَى مَجْرَدِ النَّبِيِّ فَلَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابي
أمانة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة وحدثني حرملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جميع الرجل بين المرأة و
عمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزى خالة ابيها وعمه ابيها بتلك المنزلة وحدثني ابو يعقوب الرقاشي قال
نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وحدثني اسحق بن منصور قال نا عبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال
حدثني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم
على سوم اخيه ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكتفي صحفها

والاب وان علت فكلهن باجماع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ وفي الله الدهلوي قدس الله روحه الاصل في هذا التحريم الاحتراز عن
 قطع الرحم بين الاقارب فان الضررتين تتحسنان ويخرج البعض الى اقرب الناس منها والحسد بين الاقارب اخف واشنع وذكره جماعات من
 السلف ابنتي عمك فاما طاعتك بامرأتين ايها فرض ذكره اخرجت عليه الاخرى كالاختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقد اعتبر البعض على
 الله عليه وسلم هذا الاصل في تحريم الجمع بين بنت النبي صلى الله عليه وسلم وبنت غيره فان الحسد من الضررة واستيثارها من الزوج كثير ما يخرج
 او بعضها وبغض أهلها وبغض النبي صلى الله عليه وسلم ولو بحسبه لا نور المعاشية يقضي الى الكفر قوله قال ابن مسلمة مدني من الانصار اذ بينه
 قال عبد الله بن مسلمة شيخ مسلمان عبد الرحمن بن عبد العزيز مدني من الانصار قوله لا تنكح العمة على بنت الاخ الخ ظاهره تحصيله في غير ما
 اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعد بطلا او ميتا بطل الثاني قوله فزى خالة ابيها ارم
 النون اي نظن ويفتحها اي نعتقد قوله بتلك المنزلة الخ اي من التحريم قوله لا ينكح الرجل على خطبة الخ اما حكمه المخطبة فمسيق في نكاحها
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك السوم في كتاب البيع قوله ولا تسأل المرأة طلاق اختها الخ وفي بعض الروايات لا يصط المرأة ان تستمر
 طلاق اختها وفي بعضها لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها قال الحافظ هذا ظاهره في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز
 ذلك كسببة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكره ذلك على سبيل النصيحة المحض او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها
 او يكون سؤا لها ذلك بعض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن جديب قال العلماء هذا
 النبي على الندب فلو فعل ذلك لم يفهم النكاح وتعقبه ابن بطلان في الحل حريم في التحريم ولكن لا يلزم منه فتح النكاح وانما فيه التعليل على
 المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها قوله اختها الخ قال النووي مدني من هذا الحديث في المرأة الاجنبية ان تسأل طلاق
 زوجها وان يتزوجها في نصيبها من نفقة ومعرفه ومعاشرته ما كان للمطقة فصار عن ذلك بقوله تنكح ما في صحفها تارة ارم اخيتها
 غير هاسر ان كانت اختها من السبب الرضاع او الدين وليحيى بذلك الكافة في الحكم وان لم تكن اختها في الدين لان المراد العالي ان اختها
 في الجنس لا دمي وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرر فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق ضررها لتفرد به و
 هذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انما هي الاجنبية ويؤثر في ذلك ما في المتن
 اي لتزويج الزوج المترك من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت لاخت في الدين ويؤثر في زيادة ابن حبان في آخره من
 طريق ابي كثير عن ابي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستقر صحفها فان المسلمة اخت المسلمة قوله لتكتفي صحفها الخ
 بالمرء اختال من كفالت الاء اذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكاف وهو يفتح اوله وسكون الكاف وباهمة وجاد كفات الاء اذا املته وهو
 رواية ابن المسيب تنكح يضم اوله من كفالت وهو يفتح املته وبأل يخفى كالبينة ايضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم مرعاة
 النووي وقال صاحب النخبة الصحفة انا كالقصعة المبسوطة قال وهذا مثل يري للاستئثار عليها بحفظه فكون كمن قلب انا غيره في انا
 قال الطيبي هذه استدارة مستحقة تمثيلية شبه النصيب البحت بالصحفة وحفظها وتعتاقها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وشبه
 الاقتران السبب من الطلاق باستقرار الصحفة عن تلك الاطعمة ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه

باب في ما لا يكره من طلاق

ولتكن فأنشأها ما كتب الله لها وحل ثني محرزين عون بن أبي عون قال ناعلى بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها أو تسأل المرأة طلاق أختها لتكن في صفحتها فان الله رزقها حل ثنا ابن مشن وابن بشار وابكر بن نافع واللفظ لابن مشن وابن نافع قالوا نأين إلى عدى عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وحل ثني محمد بن حاتم قال ناشبابة قال حدثني ورقاء عن عمرو بن دينار بهذا الأسناد مثله حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ثبكي بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوجه طلحة ابن عمر بنت شيبة بن جابر فأرسل إلى أبان بن عثمان فحضره لك وهو أمير الحج فقال أبان سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح حل ثنا محمد بن أبي بكر المقدسي قال قال حماد بن زيد عن أبي

لذا في الفتح وقيل أنه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الأولاد قوله ولتكن ثم كسر اللام واسكانها وبسكون الحاء على اللام ويحتمل أن ينصب عطفا على قوله لتكن فيكون قليلا لسؤال طلاقها ويتبين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد بـ"لتكن" ذلك الرجل من غير أن تتعرض لإخراج الضر من عصمته بل تحل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فأنشأها ما قد رآها إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فأنشأها ما يقع من ذلك إلا ما قد رآه الله فينبغي أن لا تتعرض في هذا المحدث والذي لا يقع منه شيء يجرد أرائها وهذا ما يؤيد أن الأخت من النسب الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد ولتكن غيره وتعرض عن هذا الرجل والمراد ما يشمل الأمرين والمخنة ولتكن من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتنكح الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتنكح غيره والله اعلم، كذا قال الحافظ في الفتح قوله فأنشأها ما كتب الله لها ثم إلى المرأة التي تسأل طلاق أختها ما قد رآها في الأثر إن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فأنشأها ما قد رآه الله قال ابن العربي في هذا الحديث من أصول الدين الشلوكة في مجازي القدر وذلك لا يتقاضى العمل في الطاعات ولا يمنع الفحوت في الأكاسيس والنظر لقوت غير أن كان لا يتحقق أنه يبلغه وقال ابن عبد البر هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم ما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من تطلق أنما تزاحمها في ذلك فأنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجبها وهو قول الله تعالى في الآية الأخرى قل كن لي صبيبا لا ما كتب الله لنا، وقال الشيخ ولي الله الدهلوي السرفيه رأى النبي عن سؤال طلاق أختها أن طلب طلاقها اقتضاب عليها وسعى في إبطال معيشتها ومن أعظم أسباب فساد المدنية أن يقتضب واحد من الآخر وجه معيشتها وإنما المراد عند الله أن يطلب كل واحد معيشتها بغير الله من غير أن يسل في أنالة معيشة الآخر باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبة قوله بنت شيبه ابن جبير ثم قال النووي ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن نبيه قال بعثني عمر بن عبد الله من معمر وكان يحط بـ بنت شيبه بن عثمان على ابنه هكذا قال أحمد عن أيوب في روايته بنت شيبه بن عثمان وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمر القرشي زعم أبو داود في سننه أنه الصواب أن مالك وهو فيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الصواب فأنما بنت شيبه بن جبير بن عثمان الجبلي كذا كاه الدارقطني عن رواية الأكثرين، قال القاضي ولعل من قال شيبه بن عثمان نسيه إلى جده فلا يكون خطا بل المراد إتيان صحيحتان أحدهما حقيقة والأخرى مجاز وذكر الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد قوله لا ينكح المحرم ثم بفتح الياء وكسر الكاف وتخريك الحاء بالكس لا لتقاء الساكنين على الأصح من النسخ أي لا يزوجه لنفسه امرأة من نكح، قوله ولا ينكح ثم بضم الطاء من الخطبة بكسر الخاء أي لا يطلب امرأة لنكاح ودروى الكلمات الثلاث بالنق والنبي وذكر الخطابي أنها على صيغة النبي أصح علان النسخ بمعنى النبي أيضا بل بلغ والأولان للتحريم والثالث للتنزيه عند الشافعي ثم ذاهم نكاح المحرم ولا انحاحه عند الكل للتنزيه عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال الطبري رحمه الله أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود وأبو يعيسى وأبو عبد الرحمن في كتبهم والذي وجدناه الأكثر فيما يعتد عليه من الروايات الأثبات وهو أن رفع في تلك الكلمات زاد ابن حبان في صحيحه ولا يخطب عليه، قال أصحابنا حل تزويج المحرمة ولو كان المترجم بها محرما أو الولي المترجم بها محرما وهو قول ابن مسعود وابن عباس وأنس ومعاذ بن جبل كما ذكره ابن خزيمة وإبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكمين عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومشرق قال الزبيدي في شرح الأحكام وجهه للتابعين، وسياق ما احتجوا به من تزويجه صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرر والبحث فيه وقال سعيد ابن المسيب يسألوا فاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد واسحق لا يجوز للمحرر أن ينكح ولا ينكح غيره فأن فعل

عن نافع قال حدثني ثوبان بن وهب قال حدثني عمر بن عبد الله بن مكرم كان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه فادلى
الى ابان بن عثمان وهو على الموسم فقال لا اراه اعراييا ان المحرم لا يتكلم ولا يتكلم انا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحدثني ابو عثمان الميموني قال ناعبد الله على ح قال وحدثني ابو الخطاب زياد بن يحيى قال ناعبد الله بن سواد قال لا
جميعا حدثنا سعيد بن مطر بن عيسى بن حكيم عن نافع عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يتكلم المحرم ولا يتكلم ولا يخطب وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب جميعا
عن ابن عيينة قال زهير بن اسفان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا يتكلم ولا يخطب وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني ابي عن جدي
قال حدثني خالد بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابي هلال عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله بن مكرم اراد ان يتكلم ابنه
طلحة بنت شيبه بن جابر في الحج وابان بن عثمان يومئذ امير الحاج فارسل الى ابان اني قد اردت ان اتكلم طلحة بن عمر فاجبت
ان تحضر ذلك فقال له ابان لا اراك عراقيا جافيا في سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يتكلم المحرم وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير واسحاق بن عمار جميعا عن ابن عيينة قال ابن نمير بن اسفان عن عمر
ابن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو مخرم زاد ابن غير فحدثت بالزهرى
فقال اخبرني يزيد بن الاصم انه تكلم وهو حلال وحدثنا يحيى بن يحيى قال نادى اود بن عبد الرحمن عن عمر بن
دينار عن جابر بن زيد عن ابي الشعثاء عن ابن عباس انه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو مخرم وحدثنا
ابو بكر بن ابي شيبة قال ناعبد الله بن ادم قال ناعبد الله بن ادم قال ناعبد الله بن ادم قال ناعبد الله بن ادم قال ناعبد الله بن ادم
الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال كان شيخا في وخالة ابن عباس

ذلك فالحاج باطل وهو قول عمر بن عبد الله رضي الله عنهما واحتجوا بحدث عثمان هذا واجاب الا قالون عنه بان حديث عثمان قد ضعفه البخاري
كما في شرح الاحياء وفي عمدة القاري قال ابن العربي ضعف البخاري حديث عثمان وصح حديث ابن عباس في الآتي في الباب لث سلتنا صحته
كما هو اوضح فقال الشيخ عمل عابد السند رحمه الله اما حديث عثمان فيمكن ان يكون المراد من النهي نهي التحريم فيكون المراد من قوله لا يتكلم
المحرم ان لا يجامع ولا يتكلم اي لا تمكن الحرمة نفسها من الجماع زوجها والتكبير باعتبار الشخص وهذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله ولا يخطب
قالوا في ان يقال النهي للكرهية جمعا بين الدلائل وذلك لان المحرم يشغل عن مباشرة عقود الكحة لان ذلك يوجب شغل خاطر عما
هو يصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم لذلك وانما قلنا انه الاولى لانه لا قائل بعد جواز الخطبة للمحرم وذلك ما لو خطب محرم امرأة
ثرجاء رجل وخطبها قبل ان يدعى المحرم خطبته وقبل ان يأذن في النظر الى جوارحه خطبة المحرم لا يكون هذا الخطاب الثاني اشياء لان ما سمع
في محل فارغ عن الخطبة والنظر الى جوارحه يكون الثاني اشياء وبه قالت الأئمة فليس النهي بالكرهية فافهم والله تعالى اعلم قال الشيخ
ابن المصنف ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم يباشر المكره (اي في قصة تزويج ميمونة محرما) لان المحرم المنوط به الكراهة وهو عليه الصلوة
والسلام ومنه عنه ولا يبعد في اختلاف حكمه في حقه لا اختلاف المنطوق فيه كالأوصال فاما عنه وتعلقه، ام - قول حماد بن زيد
عن ايوب عن نافع الخ قال النوري وقع فيه رواية اربعة تابعيين بعضهم على بعض وهو ايوب السخيتي ونافع ووثبه وابان بن عثمان قد
نهجت على نظائر كثيرة لهذا الكتاب وقد افرغنا في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم قوله لا اراك عراقيا
جافيا الخ قال النوري هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقيا وذكر القاضى انه وقع في بعض الروايات عراقيا وفي بعضها اعراييا قال وهو الصواب
اي جاهلا بالسنة والاعراي هو ساكن البادية قال وعراييا هنا خطأ لان يكون قد عرفت من مذهب اهل الكوفة حينئذ جواز تزويج المحرم فصح
عراقيا اي اخذنا مذهبهم في هذا جاهلا بالسنة والاعراي - قوله وهو مخرم الخ قد اتفقوا على كراهة عن ابن عباس في قوله وهو مخرم له شاهد
من حديث ابي هريرة وعائشة فاما حديث عائشة فقد اخرجها النسائي والحاوي واليزار من حديث ابي عوانة عن ميمونة عن ابي القاسم عن عيسى بن
عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو مخرم قال الطحاوي ونقله هذا الحديث كله وثقات يحتمل برواية من اتفق
قال الحافظ ابن حجر وهو شاهد قوي قال الشهابي اما ارادت ميمونة ولكنها لم تتكلم، قلت وروى لها الطبراني في الاوسط فسميها ميمونة
كما في مجمع الزوائد ما حدثت ابي هريرة فأخرجها النراقطي من حديث كامل بن الحلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة قال تزوج رسول الله صلى

الله عليه السلام ميمونة وهو محرم قال الحافظ وكامل وان كان ضيقاً لكنه يتقرب بحدوثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس تفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وعبد الله بن مسعود لا مثله اخرجه ابن ابي شيبة وقال العيني رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطلة قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم في الطبقا لابن سعد أنبأنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالساً عند عطاء فسأل الرجل هل يتزوج المحرم فقال عطلة ما حرم الله النكاح منذ أسلمة قال ميمون فذكرت له حديث يزيد بن الأصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطاء ما كنت تأخذ هذا إلا عويصاً وكذا نفع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم وأول ما نرى قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في المحرم أو الشهر الحرام فإنه يقال أخطأ إذا دخل أرض نخل أو أرض نخل أو أرض الحرام قال الأعمش سقتلوا كسرى بليل محرم، أي والشهر الحرام وقال آخره قتلا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي في البلد الحرام قال ابن الهيثم وهذا تأويل بعيد ينفيه قول ابن عباس عند النخاض تزوجها وهو محرم وفيها وهو حلال، كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى على أنه قد نقل الشيخ الأتوم قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البغدادي أن في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وجرى الكلام في سقتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، فقال الكسائي أنه يحسنه الداخل في حرمة المدينة قال الأصمعي لا تصح أنك لا تدري بل معناه قتله وهو ذو دم محقق وذو دم متواتر بشعره قتلا كسرى بليل محرمًا أم والأصمعي هو عبد الملك بن قريش من رواية مسلم وكان حافظ اللغة، أم - قلت وفي شرح القاموس وقال أبو عمر في قوله قتلا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي صائمًا ويقال أراد لو يحرم من نفسه شيئاً يوقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرمًا في البيت المذكور من الأحرار ولا من الدخول والشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الإسلام وذمة لم يحل من نفسه شيئاً يوقع به، أم - قال الشيخ الأتوم قدس الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن مثير فحدث به الزهري فقال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلمها وهو حلال فأوقع الرازي المقاتلة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال يحسنه الداخل في حرمة المدينة وأيضاً روى عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بلنظ محرم فكيف اجتمع زعماء وعائشة وأبو هريرة على لغة غريبة أي المحرم يحسنه الداخل في حرمة المدينة والشهر الحرام، أم - وما أجابهم إلى هذا التأويل البعيد إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فجزأ ابن عباس وعائشة وأبو هريرة أنه كان محرمًا يومئذ وجزأ يزيد بن الأصم وميمونة بنفسها وأبو رافع أنه تزوجها وهو حلال وأما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلمها وهو حلال وأخرجه مسلم أيضاً من طريق جريش بن حازم عن أبي قزارة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسنداً قال أبو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد من هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مسنداً، قال ابن حزم وما ترجعهم ابن عباس على يزيد بنتم والله لا يعرف يزيد بعبد الله ولا كرامة وهذا تأويل منهم لأن يزيد إنما رآه عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس ونحوه لا تفرق ابن عباس صغير من الصحابة إلى ميمونة أم المؤمنين لكن نعدل يزيد إلى أصحاب ابن عباس ولا نقطع بفضله عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهو لا شك فيه لأنها هي أعلم بنفسها منه وأنها كانت إذا كانت امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فين الضبطين فرق لا يفتي، أم - قال العلامة العيني رحمه الله ولما قلنا أن يقول إن كان يزيد رآه عن خالته فابن عباس من الجائز غير المنكر أن يرويه عنه صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة عن أبيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ومروى أو يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأياً ما كان فليس صديقاً فروايته مقدمة على روايته يزيد الأصم وكيف يحكم بأن ميمونة اعترفت بالقضية من ابن عباس مع أنه لم يثبت حضورها عند العقد احتمال بلوغ الخبر إليها حين كونه صلى الله عليه وسلم حلالاً ولا لحق ميمونة ابن عباس وهذه القضية وفي غيرها، وإن لعبد الله بن عباس متابعاً عن ميمونة وهو عطلة بقوله يستد صحيح ما كنا تأخذ هذا إلا عن ميمونة كما مر قريباً وحديثه شاهد من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما وأما قول ابن حزم نعدل يزيد إلى أصحاب عبد الله ولا نقطع بفضله عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء وعبد الله بن مسعود بن جابر أو الشفاء وعكرمة في آخرين من أصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال الطحاوي والذين رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أهل علوم وثبت أصحاب ابن عباس سعيد بن جبير وعطلة بن أبي رباح وطائوس وعطاء بن عكرمة وجابر بن زيد وزلاء كلهم فقهاء عجمية يرواياتهم وأدعاهم والذين نقلوا منهم فكل ذلك أيضاً منهم عمر بن دينار ويزيد بن الحارثي وعبد الله بن أبي نجيح فلهذا أيضاً أئمة يفتقد على يرواياتهم وحديث ميمونة الذي أخرجه مسلم وفيه يزيد بن الأصم وقد ضحقه عمر بن دينار في خطابه الزهري وذلك الزهري الكناز عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله إعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصده من هذا الكلام نسبة إلى الجمل السنية، ولو سلم صحته فيحتمل أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بما عايناه لانه سببه فجاز إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فاخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والتزويج من طريق مطر الوفاق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبني عليها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحداً أسند غير حماد بن زيد عن مطر قلت ومطر وإن كان صدقاً فكثير الخطأ قال الحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلاً، قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لمطرحه ما رواه مالك أولى والعجب من البيهقي يعرف هذا المقدار في هذا الحديث ثم يسيك عنه ويقول مطر بن طهمان الوفاق قد اتجه به مسلمون الحجاج ولكن تعقبه الحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديثاً سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسلاً كذا قال، وحديثه عنه في مسند وصرح بسامعه منه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجملة فمطر الوفاق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منهم وأما المرسى فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موكلاً ورجلاً من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسى ومع ذلك يرويه ما ثبت أنه فوض أمرها إلى العباس وأحكمها فقد قال في المختصر من المختصر لشكل الآثار للطحاوي؟ فان قيل فيجوز عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجها إياه فيحتمل أنه ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عنداً فوضت إلى العباس أمراً فلم تشعراً في الوقت الذي بنى بها فيه وعله ابن عباس لحضرة وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت فبعد هذا معنى قوله فزوجاه ميمونة أي قبلناه رضى ميمونة بتزوجها به بالمدينة، وقال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله فالخلاص أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دل على أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وأخرى دلت على أنه تزوجها وهو محرم وقد كثرت الروايات في كل من المجتنبين فالشافعية والمالكية والحنابلة حكموا باین هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسلم وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح فتمنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بابطال العقد وقد ثبت أن عمر علياً وغيرهما من الصحابة فروا باین محرم نكح وبن امرأته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لاحتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول فانه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الروث لكونهم من دواعي الجماع والعقد ليلزم ما روي في دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم أملاك الناس لا ربه فما كان النكاح في حقه صلى الله عليه وسلم من باب الروث بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض الميم والمحرم حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى فلا رثت والحنفية حكموا بالقياس بين المتعارضين وقالوا لا شاك أن عقد كسراً للعقد الذي يتلف بهما من شراء الأمة للتسرى وغيره كما ذهب إليه الشافعية أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن نكاح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال الحافظ وأسناده قوى ولا يمنع شى من العقود بسبب الأحرار وما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمن فروى بأن القياس أغا احتجيم إليه هنا تقوية لاحد المتعارضين من النص فمنها هو لا عمل بالنص لاصحير إلى القياس ولا الركون إليه وما قولهم بآبائه من باب الرث يقتضيه منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصداً في حال حره ولا قال به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أوائل الباب قليلاً ذكر وأما شيخنا المحمود قدس الله روحه في قصة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان النكاح وزمانه فالذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة الصريحة إنما هو وقوعه بسراً فكما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بسراً، وقال ابن سعد حدثنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسراً وبني بها في تبة لها وماتت بسراً ودققت في موضع قبورها وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسراً وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجملة فقد اتفق الفقهاء على وقوع النكاح بسراً وسراً من المشاهير المشهورة بين المحرمين

قريب مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اميال من مكة وقال المقاري الضحى ثمة على ستة اميال والله أعلم والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطعا وقد ثبت في صحيح البخاري مثله انشدنا احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمر الحادية المتقدمة على عمر القضاء التي وقع فيها تزويجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهره ان تزويجها انما وقع قبل عتبة مكة المتقدمة على عمر القضاء خلا لما حكى الاثر عن احمد انه وقع ما حجة الوادي، قال شيخنا وحيد بن الجراح في حديث الباب على ان سماحة صلى الله عليه وسلم بميمونة هل وقع بسرها فاهبا الى مكة او آتيا منها فان ثبت الاول ثبت سماحة في حالة الاحرام البيتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والروايات ان النكاح وقع بسرها فاهبا والبناء به آتيا فقد روى الطحاوي عن طريق محمد بن اسحق عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة بنت الحارث وهو حرام فاقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد انقضت حلك فخرج عتقا فقال وما عليكم لو تركوني فعرست بين اظهمكم فصنعنا لكو طعنا فحضرتهوه فقالوا الاحاجة لنا في طعناك فخرج عتقا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج بميمونة حتى عرس بها بسره ونقل ابن القيم في الهدى عن معاذ بن موسى بن عقبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثا فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس لانصار يتحدث مع سعد بن عباد فصار حويطب يناشدك الله والعقد المخرج من ارضنا فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عباد كذبت لا املك ليست بأرضك ولا ارض آباءك والله لا يخرج ثوادي رسول الله صلى الله عليه وسلم حويطيا او هيليا فقال الى قل نكحت منك امرأة فما يضر كره ان امكحت حتى ادخل بها ونصنع الطعام فتأكل وتأكول معنا فقالوا اننا نشارك الله والعقد المخرج عتقا فامروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرفع فاذن بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطريق بسره فاقام بها خلعت ابارا فاعلج ميمونة اليه حين عسى فاقام حتى قدمت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين وصبيان قبي بنى بسره ثرا ولم يسأرح حتى قد علم المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسره حيث بنى بها، فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع النكاح بسره محرما ذاهبا الى مكة والبناء به حلالا راجعا منها واليه يشير ما حكى آتيا في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها وصدق التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة اربعة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اختلف بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد تنشأ الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرم وبني بما بعد ان أحل من عمره بالتعميم وهو حلال في الحل وذلك باين من سياق القصة عند ابن اسحاق، ام - ولعله اطلق التعميم على سرت توسعا للمقاربة وبهذا التفسير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي من بعضهم ان معنى قوله تزوجها وهو محرم اي ظهر أمر تزويجها واشتهر حال كونه محرما وان كان وقوع العقد قبل الاحرام، وهذا باطل بالبلاهة لما ذكرنا من وقوعه بسره ذاهبا الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام لا محالة وحيد بن الجراح في الصحة ان يأول حديث يزيد بن الأصم وميمونة بما أوله به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرما ولكن ظهر وفشا أمر تزويجها وهو حلال حين بنى بها بسره راجعا من مكة الى المدينة او حين اراد العودة بمكة وهكذا قول من قال ان معنى تزويجها وهو محرم اي داخل الحرم او في الشهر الحرام مع اياه سياق الروايات عنه ظاهر البطلان فان سرت ليس من المحرم والنكاح والبناء كلاهما قد تعا في موضع واحد وسرت وشهر واحد وهو هذا العقد المحرم فكيف يستقيم قوله تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمر القضاء القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما حوزة الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلد الهدى يصير محرما والبنى صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اي عقد عليها بعد ان قلد الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد صح احرامه من ذي الحليفة في عمرة الحديبية قبل عمر القضاء بعام كما نقل على ان الحافظ نفسه صرح في الفتح ان حدث ابن عباس حياء مثله صحيحا عن عائشة الى هرة وجاء عن الشعبي ومجاهد مسلا مثله، ان يقال انه لم يهرأ تفقوا على اشبات الاحرام بمجرد تقليد الهدى واطلاق لفظ المحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام فربنا والله ما يرد المؤول ايضا فارجع الى وجدانه وتبينه له ومن ههنا يظهر ان نسبة الغلط او الذهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيب وهو في سائر ابي داود وجرأة عظيمة لا يقبلها قلب منصف بمعن خصوصنا على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل المحرر قدس الله روحه بل نسبة الوهم او الغلط الى يزيد بن الأصم محتمل

باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أبوه

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نايل ح قال واحد شافع بن زعم قال أنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثني** زهير بن حرب عن محمد بن مشني جميعاً عن يحيى القطان قال زهير نايل ح عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه

من نسبته إلى ابن عباس كما نبه عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم ينكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أبوه **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيل أو فسخ لا يبيعك بأشقص أو يقول للبائع أفصح لا تشترى منك بأزيد وهو مجمع عليه كذا في الفتح وقد عده الحنفية مأكراً حراماً في رد المحتار في قريب إلى معنى التحريم **قوله** على خطبة بعض الخ بكسر الخاء أي بعد التوافق على الصداق كما في المراقبة وساقى الكلام عليه **قوله** على بيع أخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي أبو عبيد بن حروبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم عن طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سؤم المسلم وقال الجمهور ولا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الأثر خرم للغالب فلا مفهوم له **قوله** على خطبة أخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند الجمهور لا يبطل العقد بل يحكم النوى أن النهي فيه للتحريم بالأجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والحنابلة على التحريم ما إذا صرح بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون أو غامضاً معتبراً بالإجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لأن الأصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وإن وقعت الإجابة بالتمريض كقولها لا رغبة عنك فهو لأن عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً وإذا لم ترد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خاتمة معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليه بل خطبها لأسامة وأشار النوى وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خطباً معاً ولو لم يعلم الثاني خطبة الأول والنهي صلى الله عليه وسلم لما أشار بأسامة ولم يخطب على تقدير أن يكون خطباً فحاشاً لما ذكر لها ما في معاوية وأبو جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة وحكى القرظي عن الشافعية أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته فإذا لم يعلم رضاهما ولا ركنهما فلا بأس أن يخطبها والحجة فيه قصّة فاطمة بنت قيس فاتها لم يخبر برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونص الشافعي في المبكر على أن سكوتها رضا بالخطاب عن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق وإذا وجدت شرطاً للتحريم وقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول ويعد وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور أن النهي في الخطبة والنخبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصريح بعض الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزاً فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو أصح لأن الأول لم يثبت له ذلك حتى واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلماً فلو خطب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن حويز وخطابي ويؤيد قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخ المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبيع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذروا وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيلاً بالمسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذمي بالسلم في ذلك وإن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله في تحريمكم وهو ذلك وبناه بعضهم على أن هذا المنهى عنه هل هو حقوق العقد احترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلاف في ثبوت الشفعة للكافر من جعلها من حقوق الملك أثبتها له ومن جعلها من حقوق المالك منع وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطيب الأول إذا كان فاسقاً جاز للعفيف أن يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كقولها فتكون خطبة كلاً خطبة

سلك كذا في الأصل ولعل الصحيح فعل الثاني وكذا في قوله وعلى الثاني يشبه أن يكون وعلى الأول ١٢

الأان يأذن له **وحدثناه** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد **وحدثناه** أبو كامل قال نا حماد قال نا أيوب عن نا فجع بهذا الاسناد **وحدثناه** عمر بن الناقذ وزهير بن حرب ابن أبي عمر قال نا زهير نا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى ان يسبح حاضر ليلاد

ولم يعتبر الجمهور ذلك اذ صدرت منها علامة القبول وقد اطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول فتحقق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز
اذا امكن الخطاب الاول اهلاً في العادة فخطبة تلك المرأة كمال الخطب متى بنت ملك وهذا يرجع الى التكاثر واستدل به على تحريم خطبة المرأة
على خطبة امرأة أخرى المحقق المحرم النساء بحكم الرجال وصورتها ان ترغب امرأة في رجل وتدعوه الى تزويجها فيجبها كسما لتقدم في تزويجها امرأة
أخرى فتدعوه وترغبه ونفسها وتزهد في التي قبلها وقد مر جوازا استحباب خطبة اهل الفضل من الرجال ولا يخفى ان محل هذا اذا كان
المخطوب عازماً لا يتزوج الا واحدة فاما اذا جمع بينهما فلا تحريم **قوله** الا ان يأذن له ان يحتفل ان يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة
الثاني ويحتمل ان يختص بالاخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في المنكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نعم ان يبيع الرجل على بيع اخيه
ولا يخطب له رجل على خطبة اخيه حتى يترك الخطيب قبله او يأذن له الخطيب من ثمنه خلافاً للشافعية هل يختص ذلك بالمنكاح او يلحق به
البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد اخرجاه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه حتى يباع او يذر وقال
الحافظ واستدل به على ان الخطيب الاول اذا اذن للخطيب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له او يتعدى لغيره
لان مجرد الاذن الصادر من الخطيب الاول حال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعرضه يجوز لغيره ان يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز
للمأذون له بالتخصيص ولغيره بالمأذون له بالاجماع **قوله** ان يبيع حاضر لباد اي يبيع في بلد في لبادي والحاضر من كان من اهل المحضر خلاف البادي
فالبادي من كان من اهل البادية اي البرية ويقال حضره كبدوي نسبة الى المحضر البدي قال الصحابي وكرو سيج الحاضر لبادي وهذا في حالة
خطو وعز بجريك الواو اي الحاجة والالا لانعدام الضرر قيل الحاضر المالك والميلوي المشتري، شئ عليه في البادية حيث قال وهو ان يبيع
من اهل البلد طمعا في الثمن الغالي لما فيه من الاضرار ربحاً ام اي باهل البلد قال الخبير الرملي ويشهد صحة هذا التفسير ما في الفصول العلمية
عن ابن يوسف لو ان اعراباً قد سوا الكوفة وارادوا ان يعتادوا منها ويضرب ذلك يا اهل الكوفة قال امنعهم عن ذلك قال لا ترى ان اهل البلدة
يمنعون عن الشراء المحركة فهذا اولى والا صح ان الحاضر السمسار والبادي الباشع لموافقة آخر الحديث اي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض
الروايات دعوا الناس يزرقي الله بعضهم من بعض ولو وافقته لتفسير راوي الحديث كما في الصحيحين قلت لابي عباس ما قوله حاضر لباد
قال لا يكون له سمساراً قال في فتح القدير قال المحوا في هو ان يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع انت انا اعل بذلك
فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس وقال غير الحنفية صورتان يحج غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت
في الحال فيأتيه بلدي فيقول له ضعه عندي لا يبيعه لك على التدبير باع من هذا السعر فاحلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شكره فمعتاً
قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فاحتج به من يشأه في عدم معرفة السعر الحاضر اضرار اهل البلد بالاشارة عليه بان لا يباد
بالبيع وهذا تفسير الشافعية والمختلطة وجعل للملكية البداة قيلاً وعن مالك لا يلتحق بالبادي في ذلك الا من كان يشبهه قال فاما اهل
القرى الذين يعرفون اشنان السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النبي فاجمهورانه على التحريم بشرط
العلم بالنبي وان يكون المتاع المطلوب ما يحتاج اليه وان يعرض الحضرى ذلك على البدي فلو عرض البدي على الحضرى لم يمنع وزاد بعض
الشافعية عموم الحاجة وان يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في ذلك البلد قال ابن دقيق العيد اكثر هذه الشروط تدويراً في ابتاع المتاع واللفظ
والذي ينبغي ان ينظر في المحنة الى الظهور والخفاء فحيث يظهر بخصيص المتص او يعمد وحيش يخفى فاتباع اللفظ اولى فاما اشتراط ان يتيسر
البلدي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور الحنفية فان الضرر الذي على بالنبي لا يقتضي الحال فيه بين سؤال البلدي او
عرضه واما اشتراط ان يكون الطعام مما تنوع الحاجة اليه فمتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك ايضاً لاحتمال ان
يكون المقصود مجرد تغذية الرعي والزرع على اهل البلد واما اشتراط العلم بالنبي فلا اشكال فيه قال العيني رحمه الله وقال الكرماني ولو كان
النبي وباع الحاضر لبادي صح البيع مع التحريم قلت هذا عجيب منه لان النبي عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون صح البيع مع التحريم وهذا
لا يمشي الا على اصل الحنفية وقال ايضاً قال ابو حنيفة يجوز بيع الحاضر لبادي مطلقاً الحديث الذين النصيحة قلت ليس على الاطلاق بل
انما يجوز اذا امكن فيه ضرب واحد المتعاقدين قال الحافظ وقد اجاز لا زاعى ان يشير الحاضر على البادي وقال ليست الاشارة ببيعاً وعلل

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي ما في ألتأها او ما في
صحتها زاد عمر في روايته ولا يسهر الرجل على سوم أخيه وحل شئ حرمة بن يحيم قال انا ابن وهب قال أخبرني يونس
عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ليا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع
أخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق لأختها لتكتفي ما في ألتأها وحل شئ ابوبكر
ابن ابي شيبة قال تابعنا لا على ح قال وحدثني محمد بن رافع قال لعبد المولى جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله
غير ان في حديث معمر لا يزاد الرجل على بيع أخيه حل شئ يحيى بن ايوب قتيبة بن سعيد ابن حجر جميعا عن اسمعيل
ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال أخبرني العلاء عن ابيه عن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم
على سوم المسلم ولا يخطب على خطبته وحل شئ احمد بن ابراهيم الدارقى قال تابعنا الصمد

والى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منها الجواز لانه انما نهي عن البيع له ليست
الاشارة بيضا وقد ورد الامر بصحة فدل على جواز الاشارة ام قلت ولكن فيها ترك النعم لاهل البلدا فانضروا بها والله اعلم قول يتناجشوا
الخ من النجش بفتح النون والجيم وقيل بسكونها بعد هاء مجته وهو في اللغة تنفير الصيد واستشارته من مكانه ليصايد يقال نجشت الصيد
أجشته بالنعم نجشنا وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة
ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتري كان في الأشم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وفي الدار المختار وكبره النجش ان يزيد لا يريد
الشراء او يمنع منه باليس فيه ليروجه ويحرم في النكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاصي يفعل ما اختلقوا في البيع
اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ودواية عن مالك وهو المشهور عند
الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صناعته والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قيا على المصتراة
والاصح عندهم صحة البيع مع الاثر وهو قول الحنفية ولفظ الشك في رحمه الله النجش ان يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشئ وهو لا يريد
شراءها ليقصد به السوم فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لولا يسعوسومه فمن نجش فهو عاصي بالنجش ان كان عالما بالثمن والبيع جائز
لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم
بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلان رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لئلا تنهى الى قيمتها لم يكن ناجشا
عاصيا بل يؤمر على ذلك بنيه وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدار المختار ثرو المني محمول على ما اذا
كانت السلعة بلغت قيمتها لما اذا ارتفع لا يكره الانتقال الخلاف ام بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة محمود قال المحافظ
وفيه نظر لا يرتفعين النصيحة في ان يؤمر انه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه ان يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد ان يشتري به
فلذا يريد النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك أكثر من ذلك فهو باختياره بعد ذلك ويجعل ان لا يتبين عليه علامه
بذلك حتى يسأله الحديث الآتي ودعا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصحا احدكم أخاه فليصحه والله اعلم قوله ولا تسأل المرأة
طلاق أختها لم تقدم بيانه قريبا في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها فربحه قوله لا يسم المسلم الخ قال المحافظ وذكر المسلم كونهم اقرب
الى امتثال الأمر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله قوله على سوم المسلم الخ صورته ان يأخذ شيئا ليشتره
فيقول له ردّه لا يبيعك خيرا منه بثمنه او مثله بل يخص ويقول للمالك استردّه لا اشتريه منك بأكثر مما عجله بعد استقر الثمن وكون احدهما
الى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ
الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فمن يزيد لا يحرم تخافا كما نقله
ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم واقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الأعمام اذا لم يكن
المشتري مغبوا غبتا فاحتجابه قال ابن حزم واجه حديث الذين النصيحة لكن لم تحصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرف ان قيمتها كان
وانك ان بعتهما بكذا مغبوا من غير ان يزيد فيها فجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجهور الى صحة البيع المذكور مع تأشير على عدم التكية
والاحتالة في فساد روايتان وبه جزأ اهل الظاهر والله اعلم وكذا في الفقه قال في الدار المختار والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستأما ذكر
الآخر في الحديث ليس قيدا بل لزيادة التنفير وهذا اجل اتفاق على صحة الثمن والا لا يكره لانه بيع من يزيد ام قال ابن عابدين ح قوله بل لزيادة

قال ناشئة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا محمد بن مشن قال
 تأعيد الصمد قال ناشئة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا على سؤخيه
 وخطبة أخيه وحديثنا أبو الطاهر قال تأعيد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي جيب عن عبد الرحمن
 ابن شماس أنه سمع عقبه بن عامر على المنبر يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون فلا يحل للمؤمن
 أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذرحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق
 وحديثنا زهير بن حرب ومحمد بن مشن وعبيد الله بن سعيد قالوا نأحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بمثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار وحديثنا يحيى بن يحيى قال أنا حماد بن زيد عن عبد
 السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار وحديثنا محمد بن رافع قال تأعيد المثلث قال أنا
 معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال
 أنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاذ
 ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجت ابنتي وزوجت أختك وزوجت أختي وحديثنا
 أبو كريب قال نأعيد عن عبيد الله بهذا الأسناد ولم يذكر زيادة ابن نمير وحديثنا هارون بن عبد الله قال نأحاجج بن محمد
 قال قال ابن جرير ح قال وحديثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد المثلث قال أنا ابن جرير قال خبرني أبو الزبير
 التفسير أن السور على السور يجب إجماعاً وأصلها وهو في حق الآخر أشد منقاً قال في التفسير كقولها في الغيبة ذكر لك أخاك بما يكره إذا قلنا
 في منع غيبة الذي قولنا عن العلاء وسهيل عن أبيهما قال النوى هكذا صورته في جميع النسخ وأبو العلاء غير أبي سهيل فلا يجوز أن يقال عن
 أبيهما قالوا وصوابه أبو يحيى قال القاضي وغيره ويعمر أن يقال عن أبيهما بغير الباء على لغة من قال في تشية الأب أبان كما قال في تشية اليد يدا
 فتكون الرواية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم قوله حتى يذراخ أي يترك وفي البخاري من حديث أبي هريرة ولا يخطب الرجل على خطبة
 أخيه حتى يتكلم أو يترك قال الحافظ أي حتى يزوجه الخطاطب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاطب الأول الذي يعجز فيه زوجة
 للثاني الخطبة فالناتيان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء ونظير الأولى قوله تعالى أختي بك في سورة الحجاب
 باب تحريم تلحج الشغار وبطلانه قوله في عن الشغار قال العلماء الشغار يكسر الشين المعجمة وبالغين المعجمة أصله في اللغة الرفع
 يقال شغرت الكلب إذا رضع جله لم يبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى يرفع رجل بنتك وقيل هو من شغرت البلد إذا خلاخله عن الصداق يقال
 شغرت المرأة إذا رفعت رجليها عند الحاجة كذا في الشرح وسيأتي تفسيره الشرعي قوله على أن يزوجه ابنته الخ ذكر البنت في تفسير الشغار مثال
 وسيأتي في رواية أخرى ذكر الأخت قال للنوى إجماعاً على أن غير البنات من الأخوات بنات الأخ وغيرهن كالبنيات في ذلك والله أعلم
 قوله قلت لنافع ما الشغار الخ قال الحافظ قال أبو الوليد الباقى الظاهر أنه (أي تفسير الشغار المذكور في الرواية السابقة) من جملة الحديث
 وعليه يحل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفع في نفس الأمر مرفوعاً فقد ثبت
 ذلك من غير ما أئنه فصد مسلمون رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضاً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال
 وزاد ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجت ابنتي وزوجت أختك وزوجت أختي وهذا يحتمل أن يكون من كلام
 عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني ورود في حديث أس وجابر وغيرهما أيضاً تأخير
 عبد المثلث عن معمر عن ثابت وأبان عن أنس مرفوعاً لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوجه الرجل الرجل أخته بأخته وروى عليه في طريق نافع
 ابن يزيد عن ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نعى عن الشغار والشغار أن يتكلم هذه هذه بغير صداق بضع هذا هذا بضع هذا هذا بضع هذا هذا بضع
 هذا وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذا
 وهذا من هذا بل أمره قال المقرط في تفسير الشغار صحيح ما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الأصحاب في مقبول
 أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقرب بالحال أم وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصفيين أحدهما
 تزويج كل من الوليين وليته للأخر بشرط أن يتزوجه وليته والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع

ما استعملته الفروج هذا لفظ حديث إلى بكر وابن شنيعة غير أن ابن شنيعة قال الشرط **لحدثنى** صبيد الله بن عمر بن ميسرة القواري قال ناخدا بن الحارث قال نا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال نا أبو سلمة قال نا أبو هريرة قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح إلا بغير

عنه بالتأمل ولا معان في كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى **باب** الوفاء بالشرط في النكاح قوله ما استعملته الفروج أي الشرط التي يشترطها الناس في معاملاتهم بالوفاء بالشرط لان امره أحوط وبابه اضيق قال اللقاع في المراء بالشرط هو ما لا يفسد الشرط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فان الزوج التزمها بالعقد كما تلتزمه في الشرط وفيه وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن العقد فيبعضهم يسميه المحلوان فقل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مشرق وعلى بن الحسين وقيل يقتصر في ذلك على ما لا يفسد من غير ذلك عليه وقال الشافعي ان وقع في نكاح العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان وقع خارجاً عنه لم يجزيب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملة المهر واخرجنا عنه فهو لمن ذهب له وجاء ذلك في حديث مروى عن اخيه التماسي من طريق ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما امرأة تكنت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه وافق ما كرمه الرجل ابنته او اخته واخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجه والعمل على هذا عند بعض اهل الحل من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط ان لا يخرجها من زوجه يقول الشافعي واحملوا على كذا قال والنقل في هذا من الشافعي غير بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشارة العشرة بالمعروف والانفاق والكسوة والسكنى وان لا يقتصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها ان لا يخرجها الا باذنه ولا تمنعه نفسها ولا تمنع في متاعه الا بضرراً وهو ذلك واما شرط ينافي في مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها او لا يتسرى عليها او لا ينكح او نحو ذلك فلا يجزيب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد لم يفسد النكاح بمهر مثل وفي وجهه يجب المسمى ولا اثر للشرط وفي قول الشافعي يبطل النكاح وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً قال الترمذي وقال على سبيل شرطها قال وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط المجازة لا المنهي عنها - ام - وقد اختلفت عن عمرو بن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السباق ان رجلاً تزوج امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها فان تفعلوا انزع فوضع الشرط وقال المرأة سمع زوجهما قال ابو عبيد تضادوا في الروايات عن عمر فلهذا قد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس ابو الشعثان وهو قول الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حق لو كان صداق مثلها ما ثمة مثلاً فرضيت بخمسين عثمان لا يخرجها فله اخرجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها ان ترجع عليه بما اقتضته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يعمر وتستحب اكل وقال ابو عبيد الذي نأخذ به انا امره بالوفاء بشرطه من غير ان يحكم عليه بذلك قاله جمهورنا على انها لو اشترطت عليه ان لا يطأها لم يجز الوفاء بذلك الشرط فكل ذلك هذا وما يقتضي حل حديث عقبة على النكاح ما سألني في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طعن ولا سكان وغيرها من حقوق الزوج اذا شرطه عليه اسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً او حرم حلالاً وايضاً ورد في المسلمون عند شروطهم وافق الحق واخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب امر مبرهة بنيت البراء بن معمر فوفقا اني شرطت لزوجي ان لا تزوج بعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا لا يصح - **باب** استبدال الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت قوله حدثنا هشام عن ابي حنيفة هو الذي استأثر به لا تنكح الا بغيره على صيغة المجهول ولا يثبت بدالها المكسورة امرأة لانكاحها قال الحافظ وظاهر هذا الحديث ان الاية هي الثيب التي فارت زوجاً بموت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الاية ومنه قوله الغزو ما يميته أي يقتل الرجال فتصير النساء اياماً وقد تطلق عليهن لا زوج لها اصلاً ونقله عياض عن ابراهيم الحري واسماعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكرة كانت او ثيباً وحكي ما ورد في القولين لاهل اللغة وقد وقع في رواية الاوّل عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني لا تنكح الثيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن ابي سلمة عن ابيه في هذا الحديث الثيب تشاور - ام - قلت وهذا هو القوي عندى وفي شرح هذا الحديث الا انه محمول عندنا على ما بالغ في كلا الشقين من ان الثيب

حق تستأمر ولا تتكلم البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذنها قال لا تشكك حديثي زهير بن حرب قال قال اسمعيل ابن ابراهيم قال نا الحجاج بن ابى عثمان قال وحديثي ابراهيم بن موسى قال انا عيسى بنى ابن يونس عن الاوزاعي قال قال وحديثي زهير بن حرب قال نا حسين بن محمد قال نا شيان قال وحديثي عمر والناس قد عجزوا عن دفعه قال نا عبد الرزاق عن معمر قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال انا يحيى بن حسان قال نا مغيرة بن كاهل عن يحيى بن ابى كثير عن شبل عن حديث هشام واستاده والتقى لفظ حديث هشام وشيبان ومعاوية بن رسلهم في هذا الحديث وحديثنا ابو بكر بن

اذلا من لا يستأذن من لا يدرى بالاذن ومن يستوى سكوتهما ومخطئها كيف ولا رأى لها وفي المواهي اللطيفة قال في البحر والمواهي اللطيفة في قوله ولا تتكلم الشيب حتى تستأذن انما هو الالفه اذا الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها كما في المعراج - قوله حتى تستأمر اصل الاستأمر طلب الامر لا يعقل عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقل الا بعد ان تأمر بذلك قوله ولا تتكلم البكر حتى تستأذن كذا وقع في هذه الرواية المتفرقة بين الشيب المبكر فعبير للشيب بالاستئثار والبكر بالاستئثار فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستئثار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى المستأمر ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن واثار بين القتل والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحيى ان تقهر هكذا والفقر قال الشوكاني ويكر عليه ما في رواية حديث ابن عباس من ان البكر يستأمرها ابوها وان اليتيمة تستأمر وصمتها اقرارها وفي حديث عائشة ان البكر تستأمر وكذا في حديث ابى موسى وابى هريرة قوله قالوا يا رسول الله ان سأتى في حديث عائشة التصريح بانها هي السائلة عن ذلك - قوله وكيف اذنها في حديث عائشة فانها تستحيى قوله ان تشكك الخ قد تقدم منا ان الحديث محمول عندنا على الالفه ثبينا كانت امر بكذا ففيه دلالة على نفوق ولاية الاجار على الالفه ومخفى ولاية الاجار تنفيذ القول على الغير شاء او ابى كما في الدليل المختار - قال في البداية والولاية بالنسبة الى المولى عليه نوعان ولاية حتم واجباب وولاية تدب واستحباب وهذا على اصل ابى حنيفة وابى يوسف الاول واما على اصل محمد ففى نوعان ايضا ولاية استبداد وولاية شركة ومحى قول ابى يوسف الاخر وكذا يقول الشافعى الا ان بينهما اختلاف في كيفية الشركة على ما ذكر ان شاء الله واما ولاية الحتم والاستحباب والاستبداد فشرط ثبوتها على اصل اصحابنا كون المولى عليه صغيرا او صغيرا او مجنوناً كبيراً او مجنوناً كبدية سواء كانت الصغيرة بكرة او ثيباً فلا تثبت هذه الولاية على البالغ العاقل ولا على العاقلة البالغة وعلى اصل الشافعى شرط ثبوت ولاية الاستبداد في العاقل هو الصغر في الجارية البكرة سواء كانت صغيرة او بالغة فلا تثبت هذه الولاية عندنا على الشيب سواء كانت بالغة او صغيرة والاصل ان هذه الولاية على اصل اصحابنا تدور مع الصغر وجوداً وعدماً في الصغير والصغيرة وعندنا في الصغير كذلك اما في الصغيرة فاذا تدور مع البكارة وجوداً وعدماً وفي الكبير والكبيرة تدور مع الجنون وجوداً وعدماً وعلى هذا يفتى ان الاب والجد لا يمكن الخراج البكر بالالفه بغير رضاها عندنا وقال الشافعى يملكانه ولا خلاف في انهما لا يملكان الخراج الشيب بالالفه بغير رضاها وجد قوله ان البكر وان كانت عاقلة بالغة فلا تعلم بمصالح النكاح لان العلم بما يتوقع على التجربة والممارسة وذلك بالثبوت ولم توجد فالتحقق البكر الصغيرة فثبتت ولاية الاستبداد عليها ولهذا ملك الاب قبض صداقها من غير رضاها بخلاف الشيب البالغة لانها علمت بمصالح النكاح بالمراسمة ومصاحبة الرجال فانقطعت ولاية الاستبداد عنها ولنا ان الشيب البالغة لا تزوج الا برضاها فكلنا البكر البالغة والجامع بينهما وجهان احدهما طريق ابى حنيفة وابى يوسف الاول والثاني طريق محمد وابى يوسف الآخر اما طريق ابى حنيفة فهو ان ولاية الحتم والاستحباب في حالة الصغر انما تثبت بطريق النياية عن الصغيرة لعجزها عن التصرف على وجه النظر المصلحة بنفسها وبالبلوغ والعقل زال العجز وثبتت القدرة حقيقة ولهذا صارت من اهل الخطاب في احكام الشرع الا انما مع قدرتها حقيقة عاجزة عن مباشرة النكاح عجز تدب واستحباب لانها تحتاج الى الخروج الى محافل الرجال والمرأة عذرة مستورة والخروج الى محافل الرجال من النساء عيب في العادة فكان عجزها عجز تدب واستحباب لا حقيقة فثبتت الولاية عليها على حسب العجز وهو ولاية تدب واستحباب لا ولاية حتم واجباب اثنائاً الحكم هو قل العلة واما طريق محمد فهو ان الثابت بعد البلوغ ولاية الشركة لا ولاية الاستبداد فلا بد من الرضا كما في الشيب البالغة على ما ذكره ان شاء الله تعالى في مسئلة النكاح بغير رضى وانما ملك الاب قبض صداقها لوجود الرضا بذلك منها دلالة لان العادة ان الاب يضم الى الصديق من خالص ماله ويجوز بنته البكر حتى لو نكحت عن القبض لا يملك بخلاف الشيب فان العادة ما جرت بتكرار الجواز وانما كان التضايف في نكاح البالغة شرط الجواز فاذا زوجت بغير اذنها توقفت التزوج على رضاها فان رضيت جاز وان ردت بطل ثوبان كانت ثيباً فرضاها يبرهن بالقول تارة وبالفعل أخرى اما القول

بأن الخراج الكلية وأحوال العمل في حالة موت الكلية وعلى من تثبت

ابن شيبه قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الرزاق قال انا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يتكلمها اهلها استأمر ملا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقال لها فاعلمت له فاعلمت له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذا هي سكنت حديثنا سعيد بن منصور وقيس بن سعيد قالنا لا نألفه قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حديثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يترأخى بنفسها من ولها

فهو التخصيص على الرضا ويجرى مجراه نحو ان نقول رضيت او اجزيت وتوذلك، واما الفعل فتكون المتكلم من نفسها والمطالبة بالمهر والنفقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنقض مرة وبالدليل اخرى وان كانت بكرا فان رضاها يعرف بهذين الطريقين وبذلك هو السكوت ا- لما في الأحاديث الصحيحة قال الحافظ واليكرا البالغ بزوجه ابوها وكذا غيره من الأولياء واختلعت في استئثارها والحديث مال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاها الترمذي عن ابي اسحق عن اهل العلماء - قال صاحب البلاغ واما اذا زالت عذرتها بالزنا فاعلمت تزوج كما تزوج الابكار في قول ابن حنيفة وعنده ابن يونس ومحمد الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ابكر تستأمر في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسانها وهذه ثيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرتها وهذا كذلك فيجرب عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بغير اذن نكاحها فلا يكتفي بسكوتها ولا في حنيفة ان علة وضع النطق شرعا واثامة السكوت مقلدة في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمعقول انا الاول فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضي الله عنها ان ابكر تستحي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله عليه السلام قال الاستدلال به ان قوله صلى الله عليه وسلم لا نكحها ما خرج جوازا لغيره عائشة رضي الله عنها ان ابكر تستحي اي عن الاذن بالنكاح نطقا والجواب بتقيضه اعادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم الله عليه السلام اذا كانت ابكر تستحي عن الاذن بالنكاح نطقا فاذنهما صماهما فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصمات مقام الاذن علة منصوبة وعلة النص لا تنقضي بجل النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحياء في البكر نكح من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبة في الرجال لان النكاح سبب الوطء والناس يستقيمون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الوقاحة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهو محتاجة الى النكاح فلو شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لفات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت ثيبا حقيقة لان زوال بكرا رزقا ليرى للناس فيستقيمونها الاذن بالاذن ولا يعد عيبا بل الامتناع عن الاذن عند استئثار الولي بعد رخصة منها للحصول العلم للناس بظهور غيتها في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس ثيبا لان مطلق الكلام ينصرف الى المتعارف به من الناس ولهذا لم يدخل البكر التي زالت عذرتها بالطفرة والوشية والحيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت ثيبا حقيقة والله اعلم قوله عن الجارية يتكلمها اهلها والمراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب قوله اذا هي سكنت ا- في الدار المختارة فان استأذنها فسكنت عذرة غتارة او غتكت غير مستهزئة وتبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن فلو بصوت لم يكن اذنا ولا رقة احتج بورضيته بعد انعقد قال ابن الهمام في المعجم بعد حكاية الروايات والمحول اعتبار قرآن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت او اشكل احتيط، ا- قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان البكر اذا اعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان اعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشدة بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضا وتوقفا عند ظاهر قوله واذن ان تسكت قوله الا يترأخى ا- اي من لا زوج لها بكرا كانت او ثيبا ذكره ابن الهمام ومع هذا لا بد من قبل البلوغ والعقل كما هو الظاهر قال الشيخ بدر الدين العيني الا يترأخى لفظ عام متين اول البكر والثيب المطلقة والمتن في عنها زوجها ويجب العمل به يوم العاوانه ولا يجب العمل فيها يتناولها قطعاً وتخصيصه بالثيب هنا اخراج الكلام عن عمومته فان قلت جاءت الرواية الثيب احتج بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية قلت لا يحمل فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منهما فيعمل برواية الا يترأخى على عمومها ورواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين ا- واما مقابلة الا يترأخى بالبكر فسياق توجيهه في كلام الشيخ ابن الهمام تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال الترمذي قال الكوفي

علاء الدين قال ان النكاح هل يتقيد بغيره او لا قالوا لا يتقيد بغيره
وسبط الكوفي قال لا يلزم ما هو المختار في النكاحية بغيره

وزفر الايه هنا كل امرأة لازوج لها بكرة كانت او ثيبا كما هو مقتضى في اللغة وكل امرأة بلغت في حق نفسها من وليها وعقدها على نفسها
 بالنكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من اركان صحة النكاح بل من تمامه وقوله حق بنفسها يحتمل ان يراد به من وليها في كل
 شيء من العقد وغيره كما قال ابو حنيفة ودأود ويحتمل انها الحق بالرضا حتى لا تزوج الا ان تأذن بالنطق بجلات البكر ولكن لما صح قوله صلى الله
 عليه وسلم لا نكاح الا بولي مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني فانه اذا تقر هذا فبعض الحق وهو يقتضي المشاركة
 ان لها في نفسها في النكاح حقا ولو لها حقا وحقا أكد من حقه فانه لو اراد تزويجها كفوا وامتنعت لم تجبر ولو ارادت ان تزوج كفوا وامتنعت الولي أجبر
 ولو اراد تزويجها القاضى فدل على تأكيد حقا ورضاه، ام - وقال الشيخ ابن الهمام انه صلى الله عليه وسلم اثبت لكل منها ومن الولي حقا
 في ضمن قوله حق ومنه ليس للولي سوى مباشرة العقد اذا رضيت فقد جعلها حق منه به، فدل على صحة عقد هاء على نفسها بالنكاح،
 والله اعلم - قال الامام ابو بكر الرازي الجصاص رحمه الله واختلفت الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال ابو حنيفة لهما ان تزوج نفسها
 كفوا وتستوفي المهر ولا امر اض للولي عليها وهو قول زفر وان زوجت نفسها غير كفوا فالنكاح جائز ايضا وللأولياء ان يفروا بينهما وروى عن عائشة
 انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر من المزد بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهذا يدل على ان من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى ومثله ام - قلت وقد روي ابن ابي شيبة عن الحكم قال كان على امرأه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة
 بغير ولي فدخل بها مضاه كما في كثر الحال يعني مع انه رضى الله عنه كان ممن يشدد في النكاح بغير ولي حتى كان يضرب فيه او سدا لباب
 هذا العقد المستحسن عنده الا انه كان يعضيه بعد الدخول فلو كان العقد باطلا لعضه لم يكن لامضاه ولو بعد الدخول معني وفي الموطأ من
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصح لامرأة ان تنكح الا باذن وليها او ذى الرأى من اهلها او السلطان، قال الامام محمد رحمه الله فاما
 ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في صدق فالنكاح جائز ومن حجته قول عمر في هذا الحديث او ذى الرأى من
 اهلها انه ليس بولي وقد جاز نكاحه لانه انما اراد ان لا تقصر بنفسها فاذا فعلت هي ذلك جازها عليه بنى ابن القاسم قوله فان بد للسلطان
 او ذى الرأى من اهلها اى مع وجود الولي فانكحها ففي المدونة يخفى ورأى حديث عمر على المساواة وذكر ابو عمر اختلاف اصحابه المالكين
 في قول عمر هذا فقد حملوه بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - واما ما روي عن حكومة بن خالد قال جمعت الطريق ليكيا فجعلت امرأة
 منهم ثيب امرها بيد رجل غير وليها فانكحها فبلغ ذلك عمر فجعلها النكح والمنكح وردد نكاحها وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن ابي شيبة
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لان حكومة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التخصيص خلاف اجماع المسلمين كما قال الجصاص فان تزويجها نفسها
 ليس بزيادة عند احد من المسلمين والوطي غير من كور فيه فان حملته على انها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا ايضا اخلاف فيه انه ليس بزيادة
 لان من لا يجيزه انما يجعله نكاحاً فاسداً يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب افا وطئ وقال ابو يوسف لا يجوز النكاح بغير ولي فان سلم
 الولي جاز وان ابى ان يسلم والزوج كفوا جاز القاضى وانما يتو النكاح عند حين يجيزه القاضى وهو قول محمد وقد روي عن ابي يوسف
 غير ذلك والمشهور عنده ما ذكرناه، قال في البذلح واما ولايت النكاح والاستقبال فهي الولاية على الحرية البالغة العاقلة بكرة كانت او ثيبا في
 قول ابي حنيفة وزفر قول ابي يوسف الاول وفي قول محمد ابي يوسف الاخر لولاية عليها ولا يترشكة وعند الشافعي هي ولا يترشكة ايضا
 لاف الجارية فانها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على اصل اصحابنا هو رضا المولى عليه لا غير وعند الشافعي هذا وعبرة الولي ايضا
 وعلى هذا يبنى الحرية البالغة العاقلة اذا زوجت نفسها من رجل او وكلت رجلاً بالتزويج فان تزوجها او زوجها فصولي فاجازت جاز في قول ابي حنيفة
 وزفر ابي يوسف الاول سواء زوجت نفسها من كفوا او غير كفوا بمهر وافر او قلص غير انها اذا زوجت نفسها من غير كفوا فلا ولي له حتى لا يعتزم
 وكذا اذا زوجت بمهر قاصر عند ابي حنيفة خلافا لهما وفي قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحاكم فلا يحل للزوج وطؤها قبل الاجازة
 ولو وطئها يكون وطئا حراما ولا يقع عليها طلاقه وظهاره ولا زناه ولو مات احد هما لم يرثه الاخر سواء زوجت نفسها من كفوا او غير كفوا
 وهو قول ابي يوسف الاخر روي الحسن بن زياد عنه وروي عن ابي يوسف رواية اخرى انها اذا زوجت نفسها من كفوا ينفذ وتثبت سائر
 الاحكام وروي عن محمد انه اذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها الا باذنه وان لم يكن لها ولي جاز نكاحها على نفسها وروي عن محمد انه رجع الى
 قول ابي حنيفة وقول الشافعي مثل قول محمد في ظاهر الرواية انه لا يجوز نكاحها بدون الولي الا انها اختلفوا فقال محمد بن عبد الله بن كمال
 وينفذ باذن الولي واجازته وينفذ بغيره والى وينفذ باذنها واجازتها، ام - وقال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمها ثمانية روايات
 لعائشة عن ابي حنيفة رحمه الله احدها تجوز مباشرة العاقلة اليها لغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقا الا انه خلاف المستحب وهو ظاهر

المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفؤ جاز مع غيره لا يصح واخبرني الفتوى لما ذكر من ان كومن واقع لا يرفع وليس كل ولي حين
المرافعة والمقصود ولا كل قاض يعدل ولو احسن الولي وعدل القاضي فقد يتركه انفة للتردد على ابواب الحكام واستثقالا لنظر الخصومات
فيتقرب الضرر فكان منعه دفعا له ويخفى تقييد عدم الصحة المفقود به بما اذا كان لها اولياء احياء لان عدم الصحة انما كان على ما روجه به هذه
الرواية دفعا للضرر لهم واما ما يرجع الى حقها فقد سقط بضررها بغير الكفؤ - ام - وعند الشافعي لا عارية للنسوة في باب النكاح اصلا حتى لو توكلت
امرأة بكناح امرأة من وليها فزوجت لم يحز عند وكذا اذا زوجت بنتها باذن القاضي لم يحز وقال الا وراعي اذا ولت امها رجلا فزوجها كنفوا
فالنكاح جائز وليس للولي ان يفرق بينهما وذهب مالك الى انه لا يكون نكاح الا بولي وانما شرط في الصحة في رواية اشهب عنه كما قال الشافعي، قال
ابن رشد ويخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول آخر ان اشتراطها سنة لا فرض وذلك انه روى عنه انه كان يروى الميراث بين
الزوجين بغير ولي وانه لا يجوز للمرأة غير الشريفة ان تستخلف رجلا من الناس على نكاحها وكان يستحب ان تقدم الشيب عليها ليعقد عليها فكانت
عنده من شروط التمام لا من شروط الصحة بخلاف عبارة البخاريين من اصحاب مالك اعني انهم يقولون انها من شروط الصحة لا من شروط
التمام وقال الليث في المرأة تزوج بغير ولي ان غيره احسن منه يرفع امرها الى السلطان فان كان كفؤا اجازة ولم يفسخه وذلك في الشيب وقال
في السوءاء تزوج بغير ولي انه جائز قال واليكرا اذا زوجها بغير ولي والولي قريب حاضر فهذا الذي امر الى الولي بفسخه له السلطان ان رافى
لذلك وجها والولي من قبل هذا اولى من الذي انكحها وفرق حاذبين البكر والشيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الشيب -
قال عياض رحمه الله احاديث الباب ردود وفيها المطلق الى المقيّد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض اصله من وجهين الاول ان
اصله في الظاهر اذا تعارضت ان يطرحها ويرجع الى استحباب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيّد
والثاني ان مذهبه في مسألة احداث قول ثالث انه لا يجوز زواجه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الشيب والبكر قول لم يقله غيره قبله
ام - واحتمل الجصاص كابن حنيفة بقوله تعالى فلا اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان يتكنن أزواجهن ذلك فانكرا صوابا
بالمعروف، معناه لا تمنعهن ولا تضيقوا عليهن في التزويج قال وقد دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح اذا عقدت على نفسها
بغير ولي ولا اذن وليها، احدها اضافة العقد اليها من غير شرط اذن الولي، ام - قال ابن رشد انا اضافة النكاح اليهن فليس فيه دليل على
اختصاصهن بالعقد لكن الاصل هو الاختصاص الا ان يقول الدليل على خلاف ذلك، ام - فهذا استدلال بظاهر الآية على ما هو الاصل
وسياق الكلام على الحجج الدالة على خلاف ذلك، قال الجصاص والوجه الثاني نهي عن العضل اذا راضى الزوجان فان قيل لو كان الولي
يسلك منعها عن النكاح لما ناهى عنه كما لا ينهى الاجنبي الذي لا ولاية له عنه قيل له هذا غلط لان النهي يمنع ان يكون له حق فيما نهي عنه
فكيف يستدل به على اثبات الحق، ام قلت وظاهر ما في النساء يا أيها الذين آمنوا لا تيركوا النساء كرهات ولا تعضلوهن لئن كنتم قبض
كما أنتم قبضون، ان يقال انهم يكرهون كرهات وعضلهم لا ذهاب المآل لتصوير المنهي عنه، كلا بل رد الله سبحانه عليهم ما كانوا يزعجون
وقلعه من اصله ونهى ان يكون لهم حق في ذلك، وهكذا قوله فلا تعضلوهن ان يتكنن أزواجهن الآية رد على منعهن من ان الولي هو
المالك لامرهن مطلقا كما يظهر من قول معقل الذي نزلت فيه الآية والله لا تعود اليك ابدا نادى بهم الله سبحانه بانه ليس لكم حق في منعهن
والتضييق عليهن اذا كنن أزواجهن اي عقدن على أنفسهن بشرط التراضي بينهما بالمعروف اي فكفاءة ومهر غير قاصر لو كان فيه فعل
للاولياء لكان الواضح ان يقال فلا تمتنعوا من النكاح، نعم لما نهي الولي عن العضل او التضييق والتشديد على تقدير افتتاح المرأة عليه في
مباشرة العقد واستبدادها برأيها فله تقدير عدم استبدادها واحالتها العقد على الولي هو اولى بالنهي عنه ولهذا لما سمع معقل الآية الكريمة
من نبي الله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام اباد الى الامثال وقال سمعنا لربي وطاعة فزوج أخته وقال الطحاوي يحتل ان يكون عضل معقل كالتزويج
لاخته في المراجعة فتفتت عندك فامر بترك ذلك وبهذا التقرير يندفع كل ما اوردوه ابو بكر بن العربي في الاحكام وغيره من المفسرين ما يناقض
تقرير الجصاص رحمه الله - ولا يتصور من هذا التعزير ان تستحسن ذلك الافتيات والاستبداد من المرأة وشخصه بل المقصود ان النظام
الازدواجي لا يتم الا براعاة الجانبين، جانب النساء وجانب الاولياء واقامة الميزان بالتوسط والعدل بينهما سيما تقتضية الفطرة السليمة
واعطال كل ذي حق حقه وترجيح الحق على المستحق فهذه المسئلة عندنا على طراز خروج النساء الى المساجد حيث قال غير النبي صلى الله
عليه وسلم لا تمتنعوا نساءكم المساجد ويموتن خير لهن اخرجيه ابو داود في سننه فانظر كيف منع الرجال من منعهم الخروج ومع ذلك تجتهدون
على ان الخير في قرارهن في البيوت لا في الخروج وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان الشارع قد منع الاولياء من عضل النساء في طرقت على ما

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرقت آخر واغلق فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الياطل كما
سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جلب احد الفريقين ولنعلم حقيقة
العوارث الكبرى التي ولي الله لها على قدام الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث الامام في الامام قوله لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء
خاتمة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يجتهدن في المعصية ولعدم حماية الحسب منهن غالباً فربما رغبن في غير الكفو وفي ذلك عار
على قومها فوجب ان يجعل للاولياء شيء من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جلية ان يكون
الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم المحل والعقد وعليهم النفقات وانما النساء عواناً يدين بهن وهو قوله تعالى اكره لرجال قوا مؤمنين على
النساء بما فضّل الله لبعضهم الآية وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه امرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلها لحياء
واقضاب على الاولياء وعدم احتراث لهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من انساج بالتشهير واحق التشهير بالانكاح من ان يجرى اولياءها واد قال
عليه السلام لا يتكلم الشيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وادها الصموت وفي رواية البكر يستأذن لها زوجها اقول لا يجوز ايضاً ان
يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حال العقد وقاره راجعان اليها والاستيلاء طلب ان يكون هي الامرة صريحاً
والاستيلاء طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استيذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأي لها، امر قلنا ولهذا
حلنا الآية في قوله صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من وليها على البالغة التي لا زوج لها شيئاً كانت ام بكر كما تقدم ولفظ الاحق يدل
على ان حق المرأة ازيد وارجح من حق الولي والله اعلم ولا زجالي كلام المختص في توجيه عضل النساء قال رحمه الله وايضاً فان الولي
يمكنه ان يمنعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فحاشا ان يكون النهي عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع لا تخاف الا غلب
تكون في يد الولي بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من دلالة الآية على ما ذكرناه وهو انه لما كان الولي منهيّاً عن العضل اذا زوجت هي
نفسها من كفوف الحق لك في ذلك كما لو نهي عن الرأى والعقد الفلسفة لو يكن له حق فيما قد نهي عنه فلم يكن له منعه واذا اختصموا الى الحاكم فلو
منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً مما هو معظوم عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في الفسخ فيبطل العقد لاحقاً لاحد في فسخه فينفذ ويجوز
ان قيل انما نهي الله سبحانه الولي عن العضل اذا تزواها بغيره بالمعروف فدل ذلك على انه ليس بمرء فبإذ عقدت غير الولي قيل له قد علمنا
ان المعروف مما كان من شيء فخير جائز ان يكون عقداً للولي وذلك لان في نص الآية جواز عقدها ونهي الولي عن منعها فخير جائز ان يكون
ممنوعاً بالمعروف ان لا يجوز عقدها لما فيه من نفي موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ في خطا
واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل ثبت بذلك ان المعروف المشرط في تراخيها ليس هو الولي وايضاً فان الية
نصيب الابلا فانما انصرفت ذلك الى متلا والمهر وهو ان يكون مهر مثلها لانقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انما اذا نقصت من مهر المثل
قللا وليا ان يفرقوا بينهما ام - قال العلامة ابن رشد في بلاية المتجهين فاما قوله تعالى فاذا يكنن اجلهن فلا تغضلوهن فليس فيه اكثر من نهي
قراية المرأة وعصبتها من ان يمنعهما النكاح وليس نهيهم عن العضل ما يفهم منه اشتراط اذ فهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعني
بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهر والنفق بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم ام قال
الخصاص رم ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولي قوله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا فليكن بينهما
أن يتراجعا قد حوالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقد النكاح اليها في قوله حتى تتكبر زوجاً غيره والثاني فلا جناح عليهما
أن يتراجعا فنسب التراجع اليهما من غير ذكر الولي ومن ذلك دلالة القرآن على ذلك قوله تعالى فاذا يكنن اجلهن فلا جناح عليهما فليكن بينهما
بالمعروف فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي وفي اثبات شرط الولي في صحة العقد نفى لموجب الآية فان قيل انما اراد بذلك اختياراً لا زواج
وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختياراً لا زواج وفي غيره والثاني ان اختياراً لا زواج لا يجعل
لها به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقل الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله اذا تزواها بغيره
بالمعروف، طلقت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسمية فقالت امسلة ولدت سبيعة الاسمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان
احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيع لم تحلى بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثر بها فقامت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال قد حلت فاعلم من شئت ، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقد المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولي
واذنه فكأنه تفسير لقوله عز وجل فلا جناح عليهما فليكن بينهما فليكن في انفسهم بالمعروف قال العلامة ابن رشد وانما اوجب بالعرف في الآخر

من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلت في أنفسكم بالعرفت فان المقهور منه النبي عن التثريب عليهم فيما استبدوا بفعله دون
اولياهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبد به المرأة دون الولي لا العقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح والاولياء
النفخ اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع الا ان هذا لم يقبل به احد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهل عن مذهب أبي حنيفة وزنه وهذا
الذي ذكره هونديهما بعينه - ثوقه ولا احتجاج بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلت في أنفسكم من معروف، هو اظهر في ان المرأة متى
العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يولي العقد قال وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا
هو ان يكون خطبا لا ولي الامر من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطبا لا لاولياءه وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطبا
لا لاولياءه او لا ولي الامر من احتج بمفعول الآية فعليه البيان انه اظهر في خطاب الاولياء منه في اولى الامور فان قيل ان هذا عام والعام يشمل
دفع الامر الاولياء قيل ان هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشهر فليس في اولياءه رويهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب
له ولا يترتب خاصة في الاخر ام - وكذا يقال في قوله تعالى ولا تنكحوا الاكياتي وتكفوا الاكياتي فليس خطابا لا لاولياءه خاصة وقال صاحب البدائع واما
الآية فالخطاب لا لاولياءه بل لا جناح ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفائق العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين
النكاح بانفسهن عادة لما فيه من الحرج الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الوقاحة بل لا لاولياءه هم الذين يتولون ذلك علمهم
برضا من فخرج الخطاب بالامر بالانكاح مخزج العرف والعادة على الندب والاستحباب دون الاحتكام والاحتكام والدليل عليه ما ذكره سبحانه
وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والصالحين من عبادنا وكذا ربنا يكثرون لم يكن الصلاح شرط الجواز ونظيره قوله تعالى تكفوا ربواكم ان عليكم فيهم
حكرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يحمل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فتكلم منها
نكاح الناس اليوم فخطب الرجل الى الرجل وليته او ابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قالت بعد ذكر الاشياء الاربعة فلما بحث محمد صلى الله عليه وسلم
بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم فلا شك ان نكاح الجاهلية كله معدوم ولم يبق من الاعشاء المذكورة في الحديث الا
النكاح المعروف اليوم وليس في الحديث تعرض لنحو ذلك الصور من النكاح واشترط اذن الولي او عيانه له لصحة العقد - والله اعلم واستدل
صاحب البدائع لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان ينكحها بان الآية اشرفية
نص على انعقاد النكاح بغيرها وانعقادها بلفظ الهبة قال فكانت حجة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائص صلوات الله
عليه وسلم كما دل عليه قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فهو باعتبار اسقاط المهر كما قرره ابن الهيثم في فتح القدير - قال الامام
البحصاص وم جميع ما قلنا من دلائل الآي الموجبة لجواز عقد ما قلنا بجملة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن جهة السجدة
ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرحمن بن عوف قال حدثنا محمد بن كيسان
عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن حنبل
وعبد الله بن مسلمة قال حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يترحق
بنفسها من وليها فقله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله الا يترحق بنفسها من وليها يمنع ان يكون له حق في منعها
العقد على نفسها وان كان له حق في بعض متعلقات العقد كقوله صلى الله عليه وسلم الجارح بصحبته وقوله لامر الصغير انت احق به
ما لم تنكح فنفى بذلك كلفه ان يكون له معها حق ويدل عليه حديث الزمري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال صلى الله عليه وسلم ما لي في النساء من ارب فقام رجل فسأله ان يزوجه فزوجها ولم يسألها هل لها ولي ام لا ولم يشترط الولي في جواز
عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امرئ فقلت ما احد من اوليائها شأه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احد من اوليائك شأه
ولا فاني يكرهني فقالت لا ينها وهو غلام صغير فزوج امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها صلى الله عليه وسلم فغير ولي فان قيل لكن
النبي صلى الله عليه وسلم كان وليها وولي المرأة التي وهبت نفسها له لقوله تعالى التي اولي بالمومنات من أنفسهن قتل له هو ولي جده فيا يزوج
من اتباعه وطاعته فيما يأمرهم فاما ان يتصره عليهم في أنفسهم واما المهر فلا الا ترى انه لو قيل لها حين قالت له ليس احد من اوليائي
شاهد وما عليك من اوليائك وانا اوليك منهم بل قال ما احد منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لها في النكاح، ام - 2 حدث
امرأة اخرجه الطحاوي قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت في نفسي فقلت يا رسول الله انه ليس احد
من اوليائي شأه فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت قريأ عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها وفي رواية احمد

الذي من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية
من ان الولي ليس بشرط في انعقاد النكاح

والنساء فقالت لا ينها يا عمر ثم فزج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه ، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اولياؤها فلما قالت له انه ليس احد من اوليائي شأهكذا قال انه ليس منهم فتأهد ولا غائب يكره ذلك فقالت توابعهم فزوجه النبي عليه السلام وعمرها ابنتها وهو يومئذ طفل صغير بالغ لا تخاف قد قالت النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ان امرأة ذات ايتام تعني عمر ابنتها وزينب بنتها والطفل كولاية له فولته هي ان يعقد النكاح عليها ففعل فرأه النبي صلى الله عليه وسلم جاثرا وكان عمره بثلث الوكالة فامر مقام من وحله فصارت امسلة رضى الله عنها كما هو عقد النكاح على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور اولياؤها دل ذلك ان بصرها اليها ذوهم ولو كان لهم حتى في ذلك او امرها اقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لم يقل اياهم ذلك له فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى به من نفسه بطبعه في أكثر ما يطبع فيه نفسه فاما ان يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امر من بيع او نكاح او غيره لك فلا وانما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بعده ولو كان ذلك لك كانت وكالة عمرها تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل امسلة لانه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة اقامت من قبل امسلة فعقد بها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتجليك امسلة اياه لا بحق ولاية كانت له في بصرها أو كما ترى انها قد قالت له انه ليس احد من اوليائي شأهكذا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس احد منهم شأهكذا ولا غائب يكره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها انا وليك ذوهم ولكنه لم يتكروا ما قالت وقال لها انك تكرهون ذلك ام وقد ردت البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم يكن فيه حجة لانه لو كان جاثرا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها ، انقح - قال العلامة الزبيدي ر في عقود الجواهر المنقبة ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم تزوج امسلة ستة اربع وكان ابنها عمر جفينة ابن ثلاث سنين والصغيرة لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلم هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه ابن ستة فالولاية حيثئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يجتعل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امسلة منه له فلما ذلك علم ان عقود الصبيان بأمر الياخين جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه فلا اعتبار بالشأن في غيره فعل المصبي وبعض الاحوال فخيروه بين ابويه واجاز مالك رحمه وصية الصبي الذي لم يبلغ ، انقح - وقيل اما رواية قريظة فزوجه أمك فلا اصل لها ، وبعضهم اعلى الحديث بان عمر المدكود كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه صغيرا له من العمر سنتان ولعل اعلا له يرجع الجملة الاخيرة من الحديث اي توابعهم فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الى سائر الحديث ، قال الشوكاني ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول امسلة ليس احد من اوليائي شأهكذا انها حاضرة ولم يتكر عليها صلى الله عليه وسلم ذلك لم يقتل ، ثم قال المحض اصح ويدل عليه (اي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل اذا كان جائزا انفق في ماله كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على ان العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا ان الرجل اذا كان محجورا غير جائز التصرف في ماله لم يحز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا ، ام - قال ابن الملم فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انما تصرف في خالص حقها وهو نفسها وهي من اهلهم كالمال فيجب تصحيحه مع كونه خلافا لأولى ، ام - وفصله صاحب البدر فيقال وانما الاستدلال فهو انما ما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت ولية نفسها في النكاح فلا تيق موليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجماعان ولاية النكاح انما تثبت للاب على الصغيرة بطريق النيابة عنها شرعا لكون النكاح تصرفا ناقضا متصفا بمصلحة الدين والدنيا واجبا اليه حالا ومأكلا وكوفا عاجزا عن احراز ذلك بنفسها وكون الاب قادرا عليه وبالبلوغ عن عقل نال العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولاية الغير عنها وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة نظرا فتزول بزوال الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية للحر على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في ماله وتثبت الولاية لها كذا هذا - ام - وقال ابن رشد واما احتياج الفريقين من جهة المعاني فمحتمل ذلك انه يمكن ان يقال ان الرشد اذا وجد في المرأة اكتمت به في عقد النكاح كما يكتفي به في التصرف في المال ويشبه ان يقال ان المرأة ماثلة بالطبع الى الرجال اكثر من ميلها الى التباير الاموال فاحتاط الشرع بان جعلها محجورة في هذا المعنى على التأبيد مع ان ما يلحقها من العار في القاء نفسها في غير موضع كفاة يتطرق الى اولياؤها

لكن يكفي في ذلك ان يكون للاولياء الغم والاحسبة والمسألة محتملة كما ترى، ام - وفي البداية ما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فتقول الحق في النكاح لها على الولي لا الولي عليها بدليل انها تزوج على الولي، فانها غبية منقطعة واذا كان حاضرا يجب على التزويج اذا ابى وعضل تزويج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا أبى ولا اذا ابى فدل ان الحق لها عليه ومن تزوج حق نفسه في عقد له قبل غيره لم يجب ذلك فسادا على انه ان كان الولي فيه ضرب حتى لكن اشره في المنع من التزويج اذا زوجت نفسها من غير كفوف في المنع من النكاح لان حق الاولياء في النكاح من حيث صيانتهم على محققهم من الشين والعار بنسبة ماعدا الكفو اليهم بالظهرية فان زوجت نفسها من كفوف فقل حصلت الصيانة فزاد المنع من التزويج فيلزم ان تزوجت من غير كفوف في النكاح فان كان ضربا بالاولياء وفي عدم النكاح ضربا بما باطال اهليتها والاصل في الضربين اذا اجتمعا ان يدل نعمانا امكن وههنا امكن دفعا بان نقول بنفاذ النكاح دفعا للضرب عنها وبعد للزوم وثبوت ولايت الاعتراض للزولم دفعا للضرب عنها - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لبيّن جنس الاولياء واصنافهم ومراتبهم فان تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسكينة تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عزم البولي في هذه المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم فواترا او قريبا من التزويج لم ينقل فقل يجب ان يعتقد احد المرين اما ان لا ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما للاولياء الحسبة في ذلك واما ان كان شرطا فليس من صحتها تمييز صفات الولي واصنافهم مراتبهم ولذلك يصنع قول من يجعل عقدا للولي الا بعد مع وجود الاقرب، ام - وانما من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح محمد بن ابي موسى مرفوعا لا النكاح الا بولي اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلفت في وصله وارساله وبجرح الطحاوي وارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابيه ومن جملة من رسله شعبة وسفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا ام هو موصوف في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابي اسحاق لكنهما سمعا في وقت واحد ثورساق من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق سمعت ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل شيت في ابي اسحق ثورساق من طريق ابن مهدي قال ما فاعني الذي فاعني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا ما امكنك به على اسرائيل لانه كان يأتى به اتورا وخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق النخعي والذهلي وغيرهما نعم محجوا حديث اسرائيل، كذا في الفقه - وقال ابن قدامة في المغني قال للمرحوم زكريا سأل احمد وصفي عن حديث النكاح الا بولي فقا لا يصح، ام - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن اذواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرهما ثلثين صحابيا وقد جمع طرقه الدمشقي من المتأخرين، ام - ومن تأمل ما ذكرته عرفت ان الذين صححو اوصاله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل الملائمة المذكورة المقتضية لتزويج رواية اسرائيل الذي وصله على غيره، قال الحافظ على ان في الاستدلال بحجة الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظر الانما تحتاج الى تقدير فمن قدر نفى الصحة استقام له ومن قدر نفى الكمال عكر عليه، ام - قلت ويكفي لتأييد الاحتمال الثاني وترجيحه ما قد مر من الالة على عدم اشتراط الولي وقد اختار بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال والسنة وحمل الولاية على ولاية النذب والاستحياب وأحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي (دون قوله صلى الله عليه وسلم) عائشة اي امرأة تكنت بغير اذن وليها الحديث كما سألني من له ولاية اي نفاذ قول فيخرج نكاح العبد والامة والمجنونة والمعتوه والصغير اذا المكن بأذن من تزوجت صحة النكاح على اذنه عز الصحة اذ لا ولاية له ويريد خل في الصحة نكاح الحرة بالغة العاقلة لان لها ولاية تروا دل الادلة السابقة الصحيحة على صحة مباشرة الحرة المذكورة للنكاح لزوم الحديث اي لا نكاح الا بولي لاخراج الامة والعبد والمرأة والمعتوه وغاية ما يلزمه تخصيص العباد وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من عام لا وقد خص منه البعض ولا سيما قولنا بما اليه الدليل فيتعين، قلت كذا حرم النبي بن الهمام في تحريمه وقرأ تليدة ابن امير النكاح في تقريره ولكن الذي يظهر للجد الصديق - والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص بل العام فان اول كلامها ظاهر في ان المراد بالولي من له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فلم يصح نكاح من لا كنهة الا بولي وبفاذ قوله ولهذا قال الجصاص وقوله لا نكاح الا بولي لا يعتد على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولي لان المرأة ولي نفسها كما ان الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصريح على نفسها في مالها فذلك في بعضها، ام - وفي كلام الجصاص تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

يحيى حاشي لا يخرج الا بولي صحيف
اي امرأة تكنت بغير اذن وليها

أزيد من عموم على شرح الشافعية ومن وافقهم لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحه فانه يختص بالنساء كما لا يخفى واحتملوا
أيضاً بما أخرجه أصحاب الشنن إلا النسائي عن عائشة مرفوعاً ايئاً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل الحديث
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن عدى كله من طريق سليمان بن موسى عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عن عائشة قال
في رواية ابن عدى قال ابن جريح فلقيت الزهري فسالته فقال اخشى ان يكون سليمان وهو وأخرجه أحمد لكن قال فيه لقيت الزهري فسالته
فلو يعرفه وذكر الترمذي ان ابن معين طعن في هذا الكلام المحكي عن ابن جريح وقال لم يذكر هذا عن ابن جريح إلا ابن علية وسامع ابن علية عن
ابن جريح فيه شيء لأنه صححه على كتب ابن أبي رواد قال الترمذي وصنعت ينجي بن معين رواية سماعيل هذه وقال ابن حبان ليس
ما يقدر في صحة الخبر لأن الضابط قد يحدث ثوبني فاداسئل عنه لو يعرفه فلا يكون نسيانه والاطع البطلان الخبر قال ابن الهيثم لكن
قوله في رواية ابن عدى اخشى ان يكون وهم على تصحيح الزهري على الكلام ومثل هذا اللفظ في عرف المتكلمين من أهل العلم الخارج من
رواية لا شك فيها حق لا يقدر في الحديث قال العلامة ابن امير الحاج فينتف ما ذكر الترمذي فان ابن علية امام محجة حافظ فقيه كبير القدر
وقال ابو داود ما حدث من الحديث ان ابن علية وقد اخطأ ابن علية وبشرز المفضل الى غير ذلك من النسخ عليه فكيف يجوز عليه ان يقول لقيت
الزهري فسالته عن هذا الحديث كذا بل ما في الحديث ان ابن معين كان ابن علية ثقة ورعاً ثانياً بعد هذا عن ابن معين وابن جريح
أحد الاعلام الثقات مجمع على ثقته كما لا يقدر في هذا ايضاً ما عن أحمد انه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح له كتب مذكرة ليس هذا
فيها فان عدم ذكره فيها لا يمنع صحته عنه في نفس الامر مع ثقة الراوي عنه فليتا مل نعم لا يجدان يقال الاشباه ان اخشى ان يكون وهم
على ليس جزءاً يتكذب به كما ان مجرد نفي معرفته ليس صريحاً فيه فلا يجزى فيه ما يجزى في المحرم الصريح بل ما يجزى في النسيان على انه تابع
سليمان عن الزهري فيه الحجاج بن أرطاة عنه عند ابن ماجه وابن طيبة عن جعفر بن ربيعة عنه عند ابى داود وهما وان ضعفاً فتايعهما
لا تقرى عن تأييد لكون ذلك الاخبار نسياناً والله سبحانه وتعالى اعلموا - وقد عد ابو القاسم بن صدقة عدة من رواه عن ابن جريح
فبلغوا عشرين رجلاً وذكر ان معمر بن عبيد الله بن زهرى تابعاً ابن جريح على روايته اياه عن سليمان بن موسى وان قرع وموسى بن عقبة و
محمد بن اسحاق وابوبن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه ابو مالك الجعفي وروى جديج و
مندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وأعل بعض الحنفية هذا الحديث بان الزهري وهو راوى الحديث
لو كان يشترط الولاية ولا اشتراط الولاية من مذهب عائشة كما تقدم قال البيهقي في المعرفة وأعله بعض الناس بان عائشة زوجت حفصة
بنت عبد الرحمن اخيها عن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم غضب ثم اجاز ذلك أخرجه مالك بأسنا وصحيح وأجاب البيهقي عن ذلك
بان قوله في هذا الاثر زوجت اى كملت اسباب التزويج لانها وليت عقد الكناح واستدل لتأويله هذا بما استدل عن عبد الرحمن بن القاسم
قال كانت عائشة تخطب اليها المرأة من اهلها فتشهد فاذا بنيت عقد الكناح قالت لبعض اهلها زوج فان المرأة لا تلى عقد الكناح قلت
ولكن سياق الطحاوي بظاهره يأبى هذا التأويل فانه قد روى من طرق انما زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن
غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلى يصنع به هذا ويفتات عليه فكلبت عائشة المنذر فقال المنذر ان ذلك بيد عبد الرحمن
فقال عبد الرحمن ما كنت أئذ امرأ قضيت حفصة عنداً ولم يكن ذلك طلاقاً فالأخبار يفرض حفصة عند المنذر مع ردها لطلاق
لا يستقيم الا اذا كان الطلاق محتملاً وهو لا يتصور الا بعد انشاء العقد فدل على وقوع العقد قبل قدوم عبد الرحمن ولو سلم انها كانت
مباشرة العقد على رجل من رجال اهلها فلا يفيد القاكين بأشراط الولي شيئاً فان هؤلاء الرجال لم يكونوا اولياء وكلامنا في الاولياء -
والله اعلم وقال بعض الحنفية بحمل قوله صلى الله عليه وسلم ايأمرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الصغيرة والامة والمكاتبه
ومن جرى مجراهن او يقال ان قوله باطل معناه على شرت البطلان وصدره كافي قول لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل (اي قال ناسبهم)
اي يؤل الى البطلان غالباً لا اعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة او قصير فاجش عن هذا المثل والباطل بغيره لا فائدة فيه (ديكار) كما في
رَبِّنا خَلَقَتْ هُنَا باطلاً قال المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير واعلم ان ظاهر هذا كما شبه عليه المحقق التفاتاً الى انه قالوت
اما بحمل عموم ايأمرأة على خصوص منه وهو الامة فانه كانت او مدبرة او ام ولد او مكاتبه والحرقة الصغيرة والمعطوبة والمجنونة
مع ابقاء باطل على حقيقتهم واما بأبقاء عموم ايأمرأة على ما هو عليه مع حل باطل على ما يؤل اليه لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وتعقب بان كناح الامة بأصنافها والصغيرة العاقلة ليس باطلاً عند الحنفية بل صوفى فالوجه ان يكون باطلاً على هذا التقدير محملاً

والبكر تستأذن في نفسها

أيضا على ما يؤول اليه وهو أن ما عدا المجنونة والمحتومة لافيها كان عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والحجبان لله
منه كما يلزم أيضا في إبقاء أيما امرأة على العوم وإبقاء باطل على حقيقة، أم - والشيوخ ابن الهمام قد مال إلى أن يترك حديث عائشة أيما امرأة
نكحت بغير إذن وليها الحديث لمعارضته ما هو أصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم إلا بإذن من نفسها من وليها ويتبرج هذا بقوة السند لا تفلق
على صحته وتأنيده بأدلة أخرى كما قررنا سابقا ونحش حديث أيما امرأة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على قول من لم يصح ما
بشرته من غير كفو وأحكمه على قول من يصح ويثبت للولي حق الخصوصية فيفسخه كل ذلك شائع في اطلاعات المخصوص ويجب استحبابه لدفع
المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الانور قدس الله روحه عجيبا عن حديث أبي موسى وعائشة رضي الله عنهما أن حديث النكاح الأول مصادق
على مذهب أبي حنيفة فأنها ان نكحت في غير كفوها أو بتفويض المهر فالحكم مرد أن نكحت في كفوها وتكمل المهر ولم يأذن لها الولي فيجب إبطاله على
أن يأذنها وأيامه الشرعية بالأذن لحدوث على ربه والإيماء إذا وجدت لها كفو الأم والأبيرة ولا تفضلوهن أن يتيكهن أنرا وأجتن فان أذن الولي فيها
فصدق أنه يحتاج بأذن ولي وان كان الأذن لاحقا ولا ضير في هذا فانا نعمت الأذن وان لم يأذنها فقد عاقب امر الشارح فالسلطان ولي من لا ولي له
فما حصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه ، وما يدل على أن المقصود هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث امرأة من قريظة
الله عليه وسلم ليس أحد من أولادك شاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من أن النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو
يدل على أنه لا بد من إرفاق الولي وهذا من ذهب إلى توسيع محل رحمة الله - وحديث عائشة كالصريح في أن المقصود هو أذن الولي فقط فإذا
ثبت أن الحديث يدل على أذن الولي فينظر الفقيه أن أذن الولي هل يكون أذنه حق الولي أو لاحق له وأذنه إنما هو نظر إليها فزعم الشافعية
ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقا قلنا قلنا أنه نظر إلى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمه الله
في الموطأ من قوله فاما البرهينة فقال إذا وضعت نفسها في كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالنكاح جائز، ثم ان قيل ان تخصيص الحديث العام
بالرأي قصر على من خاص ابتداء غير جائز قلت أو لا ان تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيد العبد في أحكام الأحكام
ولذا تجد أكثر أحداث الأخلاق تخصص بالرأي الوجه ان الوجه فيها يكون جليا وأقول ثانيا أن تخصيص ليس بالرأي بل بالنظر كما سبق في أوائل هذا
البحث والله أعلم - ونافع صاحب المغني من الحنابلة فيما ذكرنا وقال تخصيص ههنا رأي في حديث عائشة خرج مخرج الغالب فان الغالب إنما لا يخرج
الباقي فاذن وليها والعلة في منعها صحتها ما يشعروا محتاجا ودعوتها وميلها إلى الرجال وذلك يستأني حال أهل العصانة والمروءة والله أعلم
أم - وبعد للثبوت والحق فالذي يظهر للعباء الضعيف بالنظر في مجموع الأدلة بعين الانصاف من غير تعسف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة
والكبيرة بأشياء الأجير في الأولى حوث الثانية وبين البكر واليتيم البالغين بأشراط أذن الولي في البكر لصحة النكاح دون اليتيم كما
قال به داود وان المراد بأذن الولي هو رضاه أي عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بتصريحه أو بما يقوم مقامه من قرائن الأحوال بحيث
يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا أني من المقلدين الغاصرين الذين لا يؤثرون بأمر في الدين ولا يسمعون مخالفة الأئمة
المجتهدين وان هذا القول لم يمتنع اليه أحد من السالكين لقلت به واختيرته وكنت أسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ وعنا
عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين هو سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها أم ظاهر حديث الباب أن البكر
البالغة إذا زوجت بغير أذن المهر الحقن اذ وجوب الاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من أن الاجبار لانه طلب الأمر والأذن
وفائده الظاهر ليست ألا يستعمل رضاه أو علمه فيجعل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب إبقاء معه واليه ذهب
الأوزاعي والثوري والحنفية وحكاة الترمذي عزاء أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز
للأب أن يزوجهما بغير استئذان ويرد عليهم في حديث الباب من قوله "والبكر يستأمرها أبوها" ويرد عليهم أيضا حديث عبد الله بن بريدة
عن أبيه قال جاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني تزوجني ابن أخيه ليرفع بي خبيثته قال فنجعل الأمر ليا فقالت
قد أجزت ما صنع أبي ولكن اردت ان أعلم النساء ان ليس إلى الأب من الأمر شيء رواه ابن ماجه بأسناد رجاله رجال الصحيح وأخرجه النسائي
أيضا ويؤيد حديث ابن عباس ان امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت ابنها وهو كاهن فخيرها النبي صلى الله
عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني أيضا عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤذون من أحمق
قال الشوكاني وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة قال لحافظ ورجاله ثقات وأعل بالاصال وتفرع جري بن حازم عن أيوب وتفرع حسين

باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة

وَأَذْهَابًا قَالَتْ نَعَمْ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ تَأْسُفِيَانِ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ مَعَ نَافِعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ إِذَا دَخَلَ سَكُونَهَا وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ تَأْسُفِيَانِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهَا وَإِذَا دَخَلَ سَكُونَهَا وَرَوَاهُ قَالَ وَصَحَّفَهَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ تَابُوا أَسَامَةَ قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتِينَ

عن جرير وأجيب بن أيوب بن شويل ودواء عن الثوري عن أيوب موصولا وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولا وإذا اختلفت في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بن جرير أجمع عن أيوب كما ترى وعن الثاني بن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل البیهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجهما من غير كفو، أ- قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فإنها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فإن طرقة تقرى بعضها ببعض، أ- وهذا هو الجواب عن حديث ابن بري المذکور أن قولها فيه ليرفعني محبته مشعر بأنه غير كفو لها ولهذا أورد صاحب المختار في باب الكفاة والله اعلم وإما ما احتجوا به من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الثيب احق بنفسها من وليها ذلك على أن ولي البكر احق بها منها فيجواب عنه بأن المفهوم لا ينهض للمقتضى في مقابلة المنطوق، قال الحافظ في التلخيص راية واجاب بعض من لا يقول بالأجبار بأن الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمفهوم لا عم له فيحمل على من دون البلوغ وأيضا فقد خالفه المنطوق فانه قال إن البكر تستأذن ولو كانت تجبر لم يحتمل الاستئذان ويحتمل أن يكون المترقي بينهما بسبب أن الثيب تخطب إلى نفسها فتأمر وليها أن يزوجهما والبكر تخطب إلى أبيها فاحتمل إلى استئذانها فمن أين وقع لهما أن التفرقة لأجل الأجبار وعدمه، أ- قال ابن الهمام والحاصل حينئذ من اللفظ اثبات الأحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم اثبات مثله للبكر حيث اثبت لها حق أن تستأمر وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الثيب والبكر بلفظ يحضها مكانه قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها أيضا غير أنه أفاد أحقية البكر بأخراجه في ضمن اثبات حق الاستئثار لها وسببه أن البكر لا تخطب إلى نفسها عادة بل إلى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال أنهما احق بنفسها وخطبتهما تقع للولي صرح بإيجاب استئثارها إياها فلا يفتات عليها بزوجها قبل أن يظهر رضاهما بالخطاب، أ- قال الحافظ رد المحتاج إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها إجماع إلا ما نقل عن الحسن والخضر (وفيه حديث خنسا، بنت خدام عبد الجبار وغيره) واختلفوا إذا وقع العقد بخير رضاها فقالت الصغية إن أجازته جاز وعن المالكية إن أجازته عن قريب جاز ولا فلا ورده الباقر مطلقا قوله صحتها ثم بضم الصادى سكوتها وتقدم المسألة فريتا قوله يسأذنها أبوها ثم قال البيهقي زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر القاسم وسالم يزجون الأبحار لا يستأمر ونحو قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيم تستأمر وكذلك رواه البرد عن أبي موسى وعمر بن عمرو عن أبي حنيفة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر البتية قلت وهذا لا يرفع زيادة الثقة الحفظ بلفظ الأب ولو قال فائل بل المراد باليتيم البكر لم يرفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين المزايا وبين النظر فإن الاستئثار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطاعة النفس كما قال الشافعي كل من الأمرين محتمل، كذا في فخر الباري باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة قوله وجدت في كتابي عن أسامة أم قال النووي معناه أنه وحده في كتابه ولم يذكره سمعه ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعه لغية، أ- قال الألباني رحمه الله لم يذكره في الاتباع بل صدر به قوله تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى محقق على قوله لست سنين ثم أخرجه لا يعيلى عن طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه أنه كتب إلى الوليد أنك سألتني متى توفيت خديجة وأنها توفيت قبل عروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة بثلاث سنين وأقرب من ذلك ونكح النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد موت خديجة وعائشة بنت ست سنين ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها بعد أن أمه المدينة وهو بنت تسع سنين قال الحافظ بعد الكلام الكثير وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال أنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر وقد رواه النووي في تحصيله ولبس بواه إذا عد ذلك من يسع الأول وجرم من دخلها في السنة الثانية يخالف ما ثبت أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين وقال الدرمياطي في السيرة له ماتت خديجة في رمضان وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة ودخل بسودة قبل عائشة، أ- قال النووي هذا

وبني بي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منا المدينة فوكلت شهراً فوفى شعري فجمعت فأتتني امرؤمان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصرخت بي فأتيتها وما أدري ما تريد بي فأخذت بيدي فأوقعتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذن لانه لا إذن لها والجد كالأب عندنا، أم قال المصنف اجمعوا انه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا توطأ وكل ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصهم قال صاحب التلويح وهذا لم يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشدة هذه وعما لفته دليل الكتاب السنن ومقبلة تجوز الحسن م والنسخ م الأب اجبار بنته بكراً كانت أو صغيرة بكرة كانت أو ثيباً قال ابن الهيثم م ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى والآن لا يحضن ثابتة للعدالة للصغيرة وهي فرع تصور كحاشا شرعاً فيطلب به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست نص قريب من المتعارف وتزويج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة نص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي واجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وأما بلغت فلا خيار لها في فتحه عندك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار وأما غير الأب والجد من الأهل فلا يجوز أن يزوجهما عند الشافعي وبالك والتوري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال لا خيار لها، كذا في المرقاة وقال في الدائم المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً ولزما النكاح (أي لا ترقه) على اجازة أحد بلا ثبوت خيال ولو بغين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره أو بغير كفوان كان الولي أباً أو جداً لم يرع منها شيئاً ولا اختيار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرها لا يصح النكاح من غير كفواً وبغين فاحش أصلاً وإن كان من كفواً وبمهر المثل صح ولكن لهذا أي صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أبي أي دخل محي وزوت بي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهلك بناءً أي زفها والعامة تقول بني بأهلك وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهلك كان يضرب عليها قبة ليلة نكاحه بها فيقل لكل داخل بأهلك يان وعليه كلام الشيخ الترمذي والقاضي وأما في الخطبة حتى تجاوزنا إلى تحطش الراوي قال للطبري أن استعمال بني عليها يحسن زفها في بدع الأمر كناية فلما كثرت استحالته في الزفات فهم منه محض الزفات وإن لم يكن ثمة بناء فأي بعد فأي قيل من المعنى الثاني إلى ثالث فيكون يحسن أمر بني ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأصله أن المعرس كان يبنى على أهلك ليلة الزفات فخبلة ثم كثر حتى كثر به عن الوطء، أم - وفيه أن كلام الشراح إنما هو في صحة تعدية البناء بالباء وهو لا ينفون تعدية قرادفه بها فالأولى أن يقال بالتضمن نعموا نقل عن ابن دريد بني بامرأته بالياء كأعرس بها لوصح من غير المولدين فقيه لغتان ويؤيد ما في القاموس بنحو الرجل على أهله ومخارقاتها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضاً قوله وأنا ابنة تسع سنين إلخ واختلت العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلت الزوج وأهل المرأة فقالوا ثلثة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهي بنت تسع اتباعاً للحديث عائشة وعن أبي حنيفة تأخذ بالتسع فإذا أنقلنا أن بلغت التسع ولو تقدرت على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وكان مالك يقول لا نفقة لصغيرة حتى تدرك الأنطق الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تحتل الجماع فلزوجهما أن يدخل بها أو لا منعها أهلها حتى تحتل أي الجماع، كذا في عمدة القاري - قوله فوكلت إلخ على صيغة الجعول أي حثيت من الوعك وهو الخلق زاد في رواية البخاري بعد قوله فوكلت فتمتق شعري بالزاي أي تقطع وفي رواية فتمتق بالراء أي تنتف قوله فوفى شعري إلخ أي كثروا الكلام حدثت تقديره ثم وصلت من الوعك فتمتق شعري فكثير قوله جمعة إلخ مصغر بجمعة بتشديد الميم والجمعة من شعر الرأس ما سقط على المستكين وإذا كان الشحمة الأذنين يسمى وفرق أي صار إلى هذا الحد بعلان كان قد ذهب بالمرض قوله فأتتني امرؤمان إلخ كناية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عويمر قاله الذهبي م وقال أبو عمر امرؤمان يقال بفهم الراء وضمها بنت عامر لم يذكر لها اسماً ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة بيت من الهجرة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لم تحث عليك ما لعت امرؤمان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة بضم الهزنة خشبة يلعب عليها الصبيان والبحار الصغيرة يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويحركونها فيرفع جانب منها وينزل جانب قاله النووي قوله فقلت هذه أم باسكان الهاء الثانية في هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهوداي منقطع النفس لاجل التريح

نا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تزوجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثلاثين بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **حل** ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ نزهير قالنا وكيع نا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ونسأ في شوال فأنى نسأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظ عنده منى قال وكانت عائشة تسحب أن تدخل نسأها فوشوال **وحل** ثنا ابن غير قال نا أبي قالنا سفيان بهذا الإسناد ولويد كرفعل عائشة **حل** ثنا ابن أبي عمير قال نا سفيان عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فاخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظري إليها قال لا قال فاذهب فانظري إليها

واستحياب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال **قوله** قال عياض كانت العرب تكرر أن تزوج فيه ويتطهرون به لقوله شالت نعمته شالت النوق بأوثانها، قال القرطبي تطيروا بذلك لأن شوال من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق بأوثانها أي رفعت وتدل جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعمته فبعناه هلكوا عز آخرهم فكانوا يتوهمون أن المتزوجين فيقع بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوظهما من عند الزوج. **قوله** كان أحظ عنده منى أي اقرب إليه وأسهل به أو أكثر نصيباً منى، قال القرطبي قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكرر وتطير من الزواج فيه فالحجة أن تزوجت فيه ولم يضر في ذلك بل كنت عند أحظ من غيره، **ام** وفي شرح النقاية لأبي المكارم بعض الروافض المكيين وقال السيوطي في حاشيته على مسلم روى ابن سعد في طبقاته عن أبي حنيفة قال إنما كره الناس أن يتزوجوا في شوال لطافون وقمع الزمن الأول، **ام** **قوله** وكانت عائشة تسحب أن تدخل في شوال في شوال فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول وشوال وقد نظر أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام رداً ما كانت الجاهلية عليه وما تخيل بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزوج والدخول وشوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك لما فيهم شوال من الأثالة والرفع، **ام** قلت نعم قصدت عائشة رضي الله عنها صحيحاً وأنا استحباب التزويج البناء في شوال مطلقاً فقال الشوكاني الحديث إنما يدل على ذلك إذا تباين أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت خصوصية له لا توجد في غيره لا إذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق وكونه بعض أجزاء الزمان فإنه لا يدل على الاستحباب لأنه حكم شرعي يحتاج إلى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم نساءه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق ولم يحرز وقتاً مخصوصاً ولو كان مجرد الوقوع فييد الاستحباب لكان كل وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم، **ام** وقريب منه ما نقلنا في **باب** عن أبي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم - **باب** ندب من أراد نكاح المرأة أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها **قوله** أنه تزوج امرأة من الأنصار **قوله** قال السدي كان المراد من خطبتها أو أراد تزويجها ونحو ذلك إذا لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى أعلم ثم الظاهر أن هذه المرأة والمرأة التي هي محمودة على الوقتين لرجلين والله تعالى أعلم. **قوله** فانظر إليها **قوله** قال القرطبي هذا أمر إرشادي مصلحة لا أمر وجوب وقال الشوكاني الأمر هنا للإباحة بقرينة قوله في حديث أبي حميد عند أحمد فلا جناح عليه أن ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند أحمد بن ماجه فلا بأس أن ينظر إليها **ام** وقيل أنه أمر ندب للأحد يشكك في أمره بغير ذلك بما إذا رجا الإجابة وأما لو لم يرجها فلا. وأما في لباس والجناح فاشأهول لم ينعى أن يتوهم متوهم فيه البأس والجناح لكونها امرأة أجنبية فلا ينافي الاستحباب وورد في حديث جابر عند أبي داود مرفوعاً إذا خطب أحدكم المرأة فاستطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند أحمد والترمذي وغيرهما فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤذم ببيكها، قال القاري في المرقاة فإنه مندوب لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحصيل المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في النكاح والتي أن يكون المقصود الجمال فقط كما ذكر ابن الملك وفيه أن قصد الجمال مباح والنهي لأنه خلاص الأولي لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة، قال الطيبي قد مر أن الداعي إلى النكاح إما المال أو الحساب الجمال والدين فمن غرضه الجمال فيلحق في النظر إلى ما قصد به أن ينظرها احتفاء بنفسه أو بان يبحث من نفعها وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يحمل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فيحتمل أن يكون الجمال مطلوبه أذ به يتحصل التحصيل والطبع لا يكتف بالدعوة غالباً كيت والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفتقران وأن ما روي أن المرأة لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو نزع عن النكاح لاجل الجمال المحض مع الفساد في الدين، **ام** وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزوج في شوال
باب ندب من أراد نكاح المرأة أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها

باب الصدقات وجواز تعليم قرآن وخارجة رجل وغير ذلك
من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة ورواها لا يحجب به

فان في اعيان الانصار شيئا وحديثي يحيى بن معين قال نامروان بن معاوية الفزاري قال تاييز بن كيسان عن ابي حاتم
عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كثر تزوجتها قال على اربع اواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على اربع اواق كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان نبعثك في بعث تصيب منه قال
فبعث بعثا الى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم رجل ثنا قتيبة بن سعيد الثقفي قال تاييز بن كيسان عن ابي حاتم عن ابي حاتم
عن ابي حاتم عن سهل بن سعد قال وحدثنا قتيبة بن سعيد عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن سهل بن سعد عن سهل بن سعد عن سهل بن سعد
قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهديك لنفسك فظفر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
قدس الله روحه السبب في استحباب النظر الى المخطوبة ان يكون للترتيب على رواية وان يكون اربع من النكاح الذي يلزمه ان افصح في النكاح و
لم يافقه فلم يرد واسهل التلافي ان ارد وان يكون تزوجا على شرف ونشاط وان واقفه والرجل الحكيم لا يهرع حتى يتبين خيرة وشره قبل ولوجه
ام - قال الحافظ في الفقه قال الجمهور لا بأس ان ينظر المخطوب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر الى غير وجهها وكفيها وقال لا ولا داعي يجتهد وينظر الى ما
يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها وما اذ برمتها وعن احمد ثلاث روايات الاولى بالجمهور والثانية ينظر الى ما يظهر غالبها
والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور ايضا يجوز ان ينظر اليها اذا اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الاطراف عن قوم انه
لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لانها حينئذ اجنبية ورد عليها ما لا حد له المذكورة ام - قال النووي قال اصحابنا يستحب ان يكون
نظر اليها قبل الخطبة حتى انكرها تركها من غير اذنها بخلاف ما اذا تركها بعد الخطبة والله اعلم قال اصحابنا واذا لم يكن له النظر استحبابان
يبعث امرأة يشق بها ينظر اليها ويخبره ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه وقال واغنياح له النظر الى وجهها وكفيها فحسب لاهما ليسا بعورة في
حقه فيستدل بالوجه على الجمال وضوء الكفين على سائر اعضائها بالدين والحشونة قوله فان في اعيان الانصار شيئا اي في اعيان
بعضهم وشيئا مما ينفر عنه الطبع ولا يستحسنه لانه رآه في الرجال فحاس النساء عليه ولا تخفى شقائق الرجال ولذلك اطلق الانصار او
لتحديث الناس به او انه علم بالوحى قوله شيئا قيل عيش وقيل صغر قيل زرقة قال الحافظ الثاني وقع في رواية ابي عوانة في مستخرجه
فهم والمعتد قال عياض وليس هذا من الخفية لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من النصيحة للمأمور بما حقه على اربع اواق
جمع اوقية والاوقية اربعون درهما قوله كأنما تختون الفضة اي بكسر الحاء ما في نقش من وتقطعون قوله من عرض هذا الجبل اي العرض
رضم العين واسكان الراء هو الجانب والناحية قال عياض وعرض الجبل والحائط ما واجهك منه واما العرض بعينه العين فهو ضد الطول ام
قال القرطبي في هذا الكلام منه صلى الله عليه وسلم ليس بالكافي في المغالاة في الصداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم اصدق نساءه فسمات
درهم والاربع اواق انما هي مائة وستون درهما واما هو انكرا بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة
يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيك ثم انه صلى الله عليه وسلم كرم اخلاقه جارا نكسا قلبه بقوله ولكن عسى ان نبعثك في بعث
اي سرية للغزو فتصيب منه فيبعثه فاصاب ببركته صلى الله عليه وسلم باب الصدقات وجواز كونه تعليم قرآن وخارجة رجل وغير ذلك
من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة درهمين لا يحجب به قوله عن ابي حاتم عن سهل بن سعد ان هذا الحديث ملأه على ابي حاتم
ابن دينا والمدني وهو من صغير التابعين حدث به كبار الائمة عنه قوله جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
الحافظ في حلفت مضات تقديره امر نفسي او نحوه والافا حقيقة غير مرادة لان رتبة الحر لا تملك نكاحا قالت ان تزوجك من غير عرض قال
وفيك الهبة في النكاح خاتمة النبي صلى الله عليه وسلم يقول الرجل نكحنيها ولم يقل هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على
ذلك قدل على جواز له خاصة مع قوله تعالى خاتمة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ودفعه
من الامة على احد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح او التزويج موسيا في البحث فيه اي تحت قوله فقد ملكتها بما معك من القرآن
وقال السدي رحمه الله هبة الخرة نفسها لا تصح فتعمل على التزويج نفسها منه بلامه رجاء او تفويض الامر اليه والثاني اظهر وانسب بتزويجه
صلى الله عليه وسلم اياها من غيره ام قنت ولؤيد المعنى الثاني ما وقع في رواية حماد بن زيد انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله فعمل الهبة على
معنى التزويج لا لزيادة قوله الله كما هو الظاهر وفي روح المعاني استدلال الشافعية رحمهم الله بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت
نفسها للميتي ان اكلها الميتي ان يمشيها خاتمة لك من دون المؤمنين على ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة لان اللفظ تابع للمعنى وقد خص

الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام يلحقه فيختص باللفظ وقال بعض أجلة اصحابنا في ذلك ان المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بل هو عرض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التملك بهذا اللفظ لم يصح لان يكون مناط الخلاف في انعقاد النكاح بلفظ الهبة ايجابا وبلفظ وجع خلوص الاجلال للمذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حقهم اذ لا بد في الاجلال لهم من مثل وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال في الفقه قد ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال ولا اصل عندنا بخصوصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصة لك يرجع الى عدم المهر بقرينة اعقابه بالتعليل بنفى المهرج فان المهرج ليس في ترك لفظ الى غير خصوصية بالنسبة الى اقبح العرب بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة المؤثى اجورهن نصا لما حصل اجلائنا لك الا نزوج المؤثى مهرهن والى هبت نفسها لك فلم تأخذ مهرها خالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين اما هم فقد علمنا ما فخرنا عليهم في اذواهم من المهر وغيره وأبدي صدقنا بالشرعية جواز كونه متعلقا باجلنا قيدا في احلال انواجه له صلى الله عليه وسلم لان اذنا عدم حلهم لغيره صلى الله عليه وسلم اشترى وفيهم من الحديث ان من رغب في تزويج من هو على قدر امته لا لوم عليه لانه يصدر ان يجاب الا ان كان ما تقطع العادة برودة كالمسوق في خطبة السلطان يفته او اختاروا من رغبته في تزويج من هو على منها لا عار عليها اصلا ولا سيما ان كان هناك غرض معهم او قصد صالح اما الفضل جنى في الخطبة او لم يدرى فيه فيحتمل من السكوت عند الوقوع في محذور قوله فصعد النظر فيها وصوبه الم هو تشديد العين من صعدا واوا من صوب والم مراد انه نظر علاها واسفلها والتشديد اما للمبالغة في التأمل اما للتكرير وفيه جواز تأمل حاسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة منه تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولم يقصد انما ذارأى منها ما يجبه انه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها قائلة ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل الصمتة والذي تحرر عن انما صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الاجنبات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال يحتمل ان ذلك قبل المحجوب او بعد لكنها كانت متلفعة وسيان الحديث يبعد ما قال كذا في العنق، قوله ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه الم هو يحسن قوله فصمت في رواية معمر الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وفي بعض الروايات فلم يجعها شيئا ووقع في رواية شفيان عند البخاري انها اعادت الطلب ثلاثا ووقع في رواية حماد بن زيد انها وهبت نفسها لله ولم يرد له فقال ما لي في النساء حاجة قال لما فظ وجع بينهما وبين ما تقدم انه قال ذلك في آخر الحال فكانه صمت أو كما تفهم انه لم يرد لها فلما اعاد الطلب اقصم لها بالواقع ووقع في حديث ابن هريزة عند النسائي جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك اما نحن فلا حاجة لنا بك فيؤخذ منه وفورادب المرأة مع شدة رغبته انها لم تبلغ في الاجحاح في الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لم تتكلم من الرد جلست تنظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم احياء ما احيته من مواجعتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديدا لحياء رجلها ورد في صفته انه كان اشد حياء من العذراء في خدرها واما انظارا للوحى واما تفكرا في جواب يناسب المقام وفيه ان الهبة لا تمتد الا بالقبول لا بما قالت وهبت نفسها لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجا لذلك لو ينكر على القائل زوجنيها قال المنزوي وفيه انه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاءها ان يسكت سكوتا يفهم السائل منه ذلك ولا يجله بالمنع الا اذا حصل الفهم الا يصير المنع فيه صريح قوله فقام رجل الم قال الحافظ لما وقع على اسمه وكان من الانصار كما في رواية الطبراني قوله ان لم تكن لك بها حاجة الم ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز ان تحجب الرغبة فيها ببلان لم تكن رغبة ان الصحابي لقوم من النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكل من فهم ان له رغبة في تزويج امرأة لا يصح لغيره ان يزوجها فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها انا ما لتصرح انا في حكمه قوله فزوجنيها الم فيه ان الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به اذا كان رجلا للمهر و كان عاجزا عن غيره من الحقوق لان المراجعة وقعت في وجبات المهر فقد لا في قدر زائد خاله الياسي وتعقب باحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم الما لم يطلع من حال الرجل على انه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه اهل ذلك العصر من قلة الشيء القناعة باليسير قوله فهل عندك من شيء تصدقها وقد اجعوا على انه لا يجوز الاجلال يطا قرحا وهب له دون المربة بغير صدق وفيه ان لا يولى من الصدقات لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقد اجعوا على انه لا يجوز الاجلال يطا قرحا وهب له دون المربة بغير صدق وفيه ان لا يولى

فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا ففتى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر لو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد فذكر هذا اثنى
 ان يذكر الصداق في العقد لانه اقسط للنزاع وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر امثل بالدخول على العيم وقيل بالعقد
 وجه كونه انفع لها انه يثبت لها نصف المهر ان لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تجهيل تسليم المهر ام - قوله لا اثم زاد في رواية هشام
 ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الامام علي عليه السلام شيء قال لا قال انه لا يصلح وتقع في حديث ابى هريرة عند النسائي بعد
 قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني امرئ قالت نعم فنظر في وجه القوم فدعا رجلا فقال اني اريد ان ازوجك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي
 فقد رضيت وهذا ان كانت القصة مستحقة يحتمل ان يكون وقع نظره في وجه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه فاسترضاها او لا شر
 تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متعذرة فلا إشكال **قوله** والله اثم فيه جواز الحلف بغير الاستحلاف للتأكيد لكنه يكره بغير ضرورة
 قاله الحافظ **قوله** اذهب الى اهلك اثم وتقع في حديث ابى هريرة قال قال لي النساء فقاموا يمين فلم يجد عند من شيئا والمراد بالنساء
 اهل الرجل كما دل عليه رواية الباب **قوله** ولو خاتم من حديد اثم فيه تقليدية قاله الحافظ وقال النووي قوله ولو خاتم هكذا هو
 في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتم وهذا واخره والاول صحيح ايضا اي ولو خاتم من حديد ثم قال وفي هذا الحديث جواز اتخاذ
 خاتم الحديد وفيه خلاف للسلف حكاه القاضى ولا يصح ما ينفى كراهته وهما اصحما لا يكره ام - وفي الدار المختار ولا يثبت كراهية النكاح بالفضة فيجوز
 بغيرها كالحجر وذهب وحدين ام - قال ابن عابدين وفي الجوهرة والفقهاء بالذهب والحديد والفضة الرصاص مكروه للرجال النساء
 وفي التتارخانية لا بأس بان يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واليس بفضة حتى لا يرى ام - قال الحافظ وما استدلل به حديث الباب على
 جواز لبس خاتم الحديد ولا حاجة فيه لانه لا يضر من جواز اتخاذ جواز اللبس فيحتمل انه اراد وجوده لتشفيع المرأة بغيرته ام - وقال فقهاءنا
 فاذا ثبت كراهية لبسها للفقهاء ثبت كراهية لبسها لما فيه من الاكراهة على ما لا يجوز قال ابن عابدين الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس اذ يمكن
 الانتفاع في غير ذلك ويكن سبكها وتغيير هيئتها ام - واخرج ابو داود والنسائي من طريق اياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال كان
 خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوئا عليه فضة فرمى كان في يده قال وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 وهذا يدل على الحاجة قال الحافظ وما اخرج اصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن ابيه ان رجلا جاء
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال مالي اجل منك ريع الا صنام فطرجه فطرجه وعليه خاتم من حديد فقال لي ارى عليك
 حلية اهل النار فطرجه فقال يا رسول الله من اتي شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمه شقلا وفي سند ابو طيبة بغير المطلة وسكون
 الاحتثانية بعدها مخرجة اسم عبد الله بن مسلم المروزي قال ابراهيم الرازي يكتب حديثه ولا يحجبه وقال ابن حبان في الثقات يخطئ و
 يخالف فان كان محفوظا حل المنع على ما كان حديثا ام - فاذا قد قال التيفاشي في كتاب الاحبار خاتم الفولاذ مطردة للشيطان اذ لوى عليه
 فضة فهذا يؤيد المخيرة في الحكم ام - قلت والظاهر لا حوط تقدم الاباحة على التحريم ما لم يعلم التأخير والله اعلم قال النووي وفي هذا الحديث
 انه يجوز ان يكون الصداق قليلا وكثيرا ما يتحول اذا تراضى به الزوجان لان خاتم الحديد في نهاية من الفضلة ام - قلت ليس حاله كالحال
 في البيوعات بل هو متردد بين ان يكون عوضا من الاموال يعتبر فيه التراضي بالقليل كان او بالكثير وبين ان يكون عبادة فيكون موقفا
 ذلك انه من جهة انه يملك به على المرأة مناقعها على الدوام يشبه العرض ومن جهة انه لا يجوز التراضي على اسقاطه يشبه العبادات فيجوز
 التوقيت فلهذا ينبغي قبل الخوض في هذا البحث ان نتفكر في حكمة مشروعية المهر في النكاح وما ورد في ذلك من الايات والا حادوث قال
 العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكانوا (اي اهل الجاهلية) لا يأنكحون الا بصداق لا مور يفتنهم على ذلك وكان فيه
 مصالح منها ان الكساح لا يتم فائده الا بان يوطن كل واحد نفسه على المعاونة الدائمة ويتحقق ذلك من جانب المرأة برفق امرها من يدها
 ولا جائز ان يشترط في المهر ايضا من يده والا استد بالطلاق وكان اسير في يدها كما انما عادية بيده وكان الاصل ان يكونوا قواوين
 على النساء ولا جائز ان يجعل امرها الى القضاة فان مراعاة القضية المهر فيها حرج وهو لا يعرفون ما يعرف هو من خاصة امر فتعين ان يكون
 بين عينيته خسارة قال ان اراد قلت النظم اعلا يجترئ على ذلك الا عند الحاجة لا يجب منها بل ان كان هذا نزاعا من التوطين وايضا فلا يظهر
 الاهتمام بالكساح الا بما لا يكون عوضا بل يوضع فان الناس لما تشاءوا بالاموال شحوا لم يشاءوا في غيرها كان الاهتمام لا يتم الا ببدل لها ولا اهتماما
 تقرر امين الاولياء حين يملك هو فلهذا اصحابنا وهو به يتحقق التميز بين النكاح والتفاح وهو قوله تعالى ان تبشعوا اموالكم تحشون عتير

اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتم الحديد

اقوال العلماء في ان اقوال المهر هل هو وقت من التراجع
 الكساح مفوض الى ابي التراجع

مُسَاوِينَ، فذلك أبقى النبي صلى الله عليه وسلم وجوب المهر كما كان، إء - قال العبد الضعيف عفا الله عنه فالنظر إلى هذا الحكم التشريعي
 يقتضيان أن يكون المال في قوله مَرْدَجَلْ أَنْ تَبْتَئُوا بِأَمْوَالِكُمْ عَلَى صَافِيَةٍ لِّغَةِ وَأَطْلَاقِهَا فَإِنَّ الْمَالَ فِي الْغِنَى مَا مَلَكَتْهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ
 والمختص لابن سيرة وغيرهما وهذا يشمل حبة من الشعير ونواة من التمر وغيرهما من كل شيء جليل أو حقير ومن أجل البدحيات أن مثل هذا
 لا يعني بشيء من فوائد تشريع الصداق في النكاح ولا يلائم التعبير بقوله تعالى أَنْ تَبْتَئُوا بِأَمْوَالِكُمْ فَا لَا يَتَغَاوَى كَمَا قَالَ الرَّاعِبِيُّ خَصَّ بِالْجَهْدِ
 في الطلب وهذا يشعر بأن الأموال التي يبتغي بها النكاح لا بد أن تكون ما يعتد ويعتبه في الجاهلية قال بعض العلماء قوله تعالى وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ
 طَوْلًا يَدِلْ عَلَى أَنَّ صَدَاقَ الْحُرَّةِ لَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ مَالٍ لَهُ قَدْرٌ لِيُجْزَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَهْرِ الْأَمَةِ، وأيضًا فلو كان الطول فليس
 أو فليسين أوجبة من العبد والشعير ونحو ذلك ما تعدى على أحد كما أشار إليه ابن العربي، وهذا على تقدير أن يراد بالطول المهر فقط وهكذا قوله
 تعالى لِيَكُنْ لَكُمْ بَيِّنَةٌ يَوْمَ تَكُونُ عَلَيْكُمْ فَتَحَرَّجُ بَعْدَ ذِكْرِهِ وَابْتِغَاءِ النَّفْسِ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ مَقْدَارًا يَكُونُ خَرَجُ الْخُرُوجِ فِيهِ وَقَالَ الْمَافِظُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 للرجل في حديث الباب هل عندكم شيء فقال لا والله يا رسول الله دليل على تخصيص العموم بالقرينة لأن لفظ شيء يشمل المخطير والتافه وهو كما
 لا يعدم شيئًا تافهًا كانواة وخوها لكنه فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فذلك نفى أن يكون عنده ونقل عما مضى بالإجماع على أن مثل الشيء الذي
 لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صداقًا ولا يحل به النكاح فان ثبت نقله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيئًا ولو كان حبة
 من شعير ويؤيد ما ذهب إليه الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاف من حديثي لأنه أورد مودد التقليل بالنسبة لما فوقه ولا شك أن المخرج
 من الحديث بل له قيمة وهو على خطر من النواة ووجه الشعير وساق الخبز يدل على أنه لا شيء دونه يستعمل به البضع وقال بعض المالكية إن قوله
 ولو خافا من حديثي خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولو تروى عن الحديثين لو خافا من الحديثين ولا قدر قيمته حقيقة لأنه لما قال لا أجل شيئًا
 عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقليل له ولو اقل ماله قيمة كما ترا الحديث ومثله تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بقر من شاة مع أن الظلف
 والقر من لا ينتفع به ولا يتصدق به وغيره من هذا صكه أن المراد بالأموال في الآية ماله بالقدرة وما يتشأن الناس فيه لا الشيء التافه الحقيقير
 بمرح كما قلنا نصيفه مثلاً وكون المال تافهًا أو خطيرًا غير محدد والقد في نفسه وإنما هو حسب الحاجة فاشئ الواحد يعد تافهًا بالنسبة إلى ما
 فوقه وخطيرًا بالنسبة إلى ما تحته فالذين من انضباط الصداق في جانب القلة شرعًا حتى يتحقق خروجه من التافه الذي لا يعا به ودخوله في الماله
 قدره وبالعكس والخطير في الجملة ولو في أدنى مراتبه عند الشرح حتى يستباح به البضع ولا سبيل إلى معرفة هذا الضرب من المقادير من طريق الاجتهاد
 والرأي وإنما طريقها التوقيف والاتفاق كما هو الظاهر ثم رأينا أن الله عز وجل لما ذكر أهل الكتاب أميين وخاتمهم في كتابه وقال قَسْرُ
 أَهْلًا لِكَيْتَبَ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقَوْلِ كَذِبٍ يُكْفَرُوا إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقَوْلِهِمْ يَكْفُرُوا إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ أَوْ
 فليس ونحوها فقابل بين القطار والدينار في كثرة المال وقلته اشعًا بأن الدينار كأقل ماله خطير يعتد ويعتبه، قال العلامة
 النعماني في الجواهر الحسان القطار في هذه الآية مثال للمال الكثير يدخل فيه أكثر من القطار وأما الدينار فيصحت أن يكون كذلك
 مثلاً لما قل ويجعل أن يرى أن منه طبقة لا تخون إلا في دينار فما زاد ولم يعن لذكر الخافعين في أقل أذهروا حشالة، إء وكيف ما كانت
 فاختيار الدينار في مقام قصد فيه التقليل دليل على أن الأقل منه كانه ليس له بالقدرة أصلاً فالدينار أدنى مراتب المال الذي له خطر
 وهو في القراءات الشرعية يقابل بعشرة دراهم إلا في الجزية فانه يقابل بأشئ عشر درهما صرح به الشيخ ابن الهمام في باب الجزية من فتح القدير
 فينبغي أن يكون هذا المقدار هو أدنى ما تقطع فيه يد السارق وأدنى ما يبتغيه النكاح من الصداق فقليل المهر الدينار وكثيره الذي كثير
 إليه في قوله تعالى وَأَتَيْتُمُوهُنَّ حَتَّى قَطِئْتُمُوهُنَّ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِنَّ أَمْرٌ مِنْ قَرْنِشٍ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍو الخطاب رضى الله عنه وقصة مشهورة قال
 أبو عبيد القطار وزن لا يوجد وهذا هو الذي ذهب إليه أصحابنا رحمهم الله في المسئلتين وعلى كل منهما المهر كالمثل من السنة أما مسألة قطع اليد
 فسيأتي تحقيقها في محله إن شاء الله تعالى وأما مسألة الصداق فقد ورد في حديث جابر الألبين زوج النساء ألكا الأولياء ولا يزوجن إلا من ألكا
 ولا مهر أقل من عشرة دراهم رواه الدارقطني والبيهقي، قال المحمداثر أنه حديث ضعيف لأن في سنة مبشرين عن عبيد عن الحجج بن رطاة والحجج
 مختلف فيهم ومبشرين ضعيف متروك نسبه أحمل إلى الوضع لكن البيهقي رواه من طرق وضعفها والضعيف إذا روى من طرق يصير في عداد ما يحجج
 به ذكره النووي في شرح المحذب، قال الشيخ ابن الهمام في قوله تعالى في شرح البخاري للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر ابن الهنوي قال أنه حسن وقال فيه
 رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسند ثور وجدنا بعض أصحابنا صورة السند عن الحاذق حقه القضية العسقل
 الشهير ابن حجر قال ابن أبي حاتم حله شاعر بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور قال حدثنا القاسم بن محمد قال سمعت جابرًا

رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحدي في الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه ، ام - وقد حسنته الحق بن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال محمد بن رحمه الله بلغنا ذلك عن علي بن عبد الله بن عمر بن عامر بن ابراهيم ورواه باسناد الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدرات لا يريد الاسماء واخرجه الدارقطني في مسنده عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوران الشيعة لم يسمع من علي قلت وهذا الاسم اورد داود الاودي يطابق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوي في الحديث بل خلافه لان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا احاد ولا محد اذا روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة والاشترام المذكور في رايه عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان ، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقه احمد وابن معين ورواه داود وابن شاهاين وغيرهم من الثقات وقال النسائي ليس به بأس ولم يتحقق لي الى الآن انهما اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد ثم بعد كتابة هذه السطور رأيت فيما نقله العيني من كتاب ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم ولما ارسال الشيخ فلا يضربنا ، قال العيني مرسل الشيخ صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشيخ احب الي من مرسل الضعيف ، وذكر المزي ان الشيخ يسمع من علي بن ابي طالب ، قال الحافظ لم يرو في حديث الباب ان احدا لا نقل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال اللادري نقلت به من اجاز السكاج باقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في الشقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن ابي حنيفة لكن مستندة الى الثقات الى قوله تعالى ان تبتغوا يا مومنين ما يكثر ويقول تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدرك على ان المراد مال بال مال واقله ما استيجر به قطع العضو المحترق قال واجازه الحافظ بما تراضى عليه الزوجان او من القدر اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهميه قال يحيى بن سعيد الانصاري وابو الزناد وربيعة وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والاذاعي في اهل الشام والدي في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير ابي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقها واصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثين او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدارودي مال مالك لما سمع يذكركم هذه المسئلة تعرفت يا ابا عبد الله اي سلكت سبيل اهل العراق في قياسهم مقلدا للصدوق على مقدار نصاب الشقة وقال القزطبي استدل من قاسه بنصاب الشقة بان عضو آدمي محترق فلا يستباح باقل من كذا قياسا على اليد السارق وتعبه الجمهور بانه قياس في مقابل النقص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين وكذلك القزطبي وبان القدر المسرق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصدوق وضعف جماعة من المالكية بما يفتوا هذا القياس فقال ابو الحسن الغني قياس قدر الصدوق بنصاب الشقة ليس باليمن لان اليد انما قطعت في ربع دينار بخلاف اليد للعضوية والسكاج مستباح بوجه جائز ونحوه لابي عبد الله بن الفخار منه قول حدثنا بعض المالكية بما تجب فيه الزكوة وهو اقوى من قياسه على نصاب الشقة واقوى من ذلك ردة الى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو ما لا جواب عنه ولا غدر فيه فالظاهر عدم التحديد في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد بوجوبه منها ما تقدم قريبا من ان قوله ولو خاتما من حديد خرج مخرج المبالغة ولم يريد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يحتمل نفع قبل الدخول لان ذلك جميع الصدوق وهذا جواب ابن القفصا من المالكية ، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله ولما حديث سهل بن سعد (اي حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتعجيل شيء لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لا كتبه بأشياءه فذمتهم ما يجوز به العقد عن السؤال عما يحتمل فدل ذلك على انه لم يريد به ما يصح معه الا ترى انه لما لم يجد شيئا قال زوجتها بما معك من القرآن وما معه من القرآن لا يكون مهر فذلك ذلك على صحة ما ذكرنا ، ام وقال الشيخ ابن الهيثم بعد بسط الادلة من الجانبين فوجب الجمع فيجعل كل ما افاد ظاهرا كونه اقل من عشرة دراهم على انه المجل وذلك لان العادة عندهم كانت تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها فنقل عن ابن عباس وابن عمر والنخعي وقتادة تسميها بمنهم صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فتمنعته صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها ذلك فاعطها درعه ثم دخل بها لفظا الى داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصدوق كان ربيعا درهم وهي فصنة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يقارب في اللفظ وحديثه خلف بن هشام قال أجاد ابن زبير قال وحديثه زهير بن حرب قال أنس بن عيينة ح قال وحديثنا اسحاق بن إبراهيم عن الدرازمي ح قال وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناسح بن علي عن زائدة كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بعضهم على بعض زوجهما وانهما كانوا حفظا وقال بعض المتأخرين يحفل صحة اللفظين ويكون قال لفظا التزييم أو لا ثم قال أذهب فقد ملكتها بالتزييم السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لا تعدها وانما هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جدا وأيضا فخصمه ان يعكس يدعي ان العقد وقع بلفظ التخليك ثم قال زوجهما بالتخليك السابق قال ثمره لم يتعرض لرواية أمكنها مع ثبوتها وكل هذا يقتضي تعيين المصير إلى التزويج ام - وأشار إلى التوقي فانه كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القليل في تزييم رواية التزييم اميل لكونها رواية الأثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجهما رسول الله وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلا لأن هذه اللفظة عندهم مترادفة ما عدا ما قد دل على ان كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بلفظة منها إلا ان ذلك لا يدفع مطالب التمهيد بليل المحصر للفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا يحصر في التزييم وقد ذهب جمهور العلماء إلى ان النكاح ينقذ بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وأحمد والشافعية والربيعيين عن أحمد واختلف التزييم في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه الرامية إلى موافقة الشافعية واستدل ابن عقيل منهم بصحة التزويج الأولى وحديث اعني صغية وجعل عتقها صداقها فان أحمد منقضى على من قال ائمتنا امتى وجعلت عتقها صداقها انه ينقذ كاحكامها بذلك واشترط من ذهب إلى التزويج الأخرى بأنه لا بد ان يقول في مثل هذه الصورة تزوجهما وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بان العقود تنقذ بما يدل على مقصودها من قول او فعل قول الله بما معك من القرآن قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله في رواية والظاهرية على ان التزييم على سورة من القرآن مسماة جائز وعليه ان يعلم وقال الترمذي وعقوب الحديث المذكور قد ذهب الشافعية إلى هذا الحديث فقال ان لم يكن شيء يصدقها وتزوجهما على سورة من القرآن فالنكاح جائز ويملكها السورة من القرآن وقال بعض اهل العلم النكاح جائز ويحل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة وأحمد استحق قلت وهو قول الليث بن سعد إلى حنيفة وإبي يوسف ومحمد مالك وأحمد في ائمة الربيعيين واسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل على ان تعليم القرآن يجوز ان يكون صداقا وهو أحدى الربيعيين عن أحمد والأخرى لا يجوز وانما جاز لذلك الرجل خاصة وأجابوا عن قوله قد زوجهما كما بما معك من القرآن انه ان حمل على ظاهره يكون تزويجها على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالاجماع فحينئذ يكون المعنى زوجهما بسبب ما معك من القرآن وبكرهه فيكون الباء للبيانية كما في قوله تعالى إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْلِتُوا بَعْدَ الْمَوْدِعَةِ كُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ خَلْفًا أَخَذَ تَأْيِيدًا نَبِيًّا وَهَذَا لَا يَنَاقِ تَسْمِيَةَ الْمَالِ فَإِنْ قُلْتَ جَاءَ فِي رَوَايَةٍ عَلَيَّ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي مَسْنَدِ إِسْلَامِ السَّنَةِ مَعَ مَعْنَى مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ قُلْتُ أَمَا عَلَيَّ فَإِنَّهُ جَاءَ لِلتَّعْلِيلِ أَيْضًا كَالْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَلَنْ تَنَالُوا اللَّهَ بِمَا كُفَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَالْمَعْنَى هَذَا أَيْ كَمَا يَكُونُ الْمَعْنَى زَوَّجْتُهَا لِأَجْلِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ يَعْنِي لِأَجْلِ حُرْمَتِهِ وَبِرَكْعَتِهِ وَلَا يَنَاقِ هَذَا أَيْضًا تَسْمِيَةَ الْمَالِ أَمَا تُخَيَّرُ فَإِنَّهَا لِلْمَصَاحِبَةِ وَالْمَعْنَى زَوَّجْتُهَا لِمَصَاحِبَتِكَ الْقُرْآنَ فَالْكُلُّ يَعُودُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ التَّزْوِيْجَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى حُرْمَةِ السُّورَةِ وَبِرَكْعَتِهَا لَا أَنَّمَا صَارَتْ مَهْرًا لِأَنَّ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا تَكُونُ مَهْرًا بِالْإِجْمَاعِ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ قُلْتَ الْأَصْلُ فِي الْبَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُقَابَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا فِي مَحْذُوقِكَ بَعَثْتُ ثَوْبِي بِدَيْنَا وَقُلْتَ لَا تَسْلُو أَنْ الْأَصْلُ فِي الْبَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُقَابَلَةِ بَلْ الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّمَا مَوْضُوعُهُ لِلْإِلْصَاقِ حَتَّى قِيلَ أَنَّهُ مَعْنَى لَا يَفَارِقُهَا وَلَوْ كَانَتْ لِلْمُقَابَلَةِ هُمَا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ كَالْمَوْهُوبَةِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ فِي أَحَدِي رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَالتَّعْلِيكُ هِبَةٌ وَالْهِبَةُ فِي النِّكَاحِ اخْتِصَاصُهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنْ قُلْتَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ بَانَ تَعْلَمُهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مَقْلًا زَامَنَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ صَلَاحًا أَيْ تَعْلِيمًا أَيْ هِبَةً وَالْإِلْصَاقُ عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي رَوَايَةِ لِسَلَمَةَ أَنْطَلَقَ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا فَتَعْلَمُهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ عَطَاءٍ فَعْلَمُهَا عَشْرِينَ آيَةً قُلْتُ هَذَا عَدْلٌ عَنْ ظَهْرِ اللَّفْظِ بغير دليل لأن سَمَنًا هَذَا فَمِنْ الْأَيْنِاقِ تَسْمِيَةُ الْمَالِ فَكَيْفَ تَكُونُ قَدْ زَوَّجْتُهَا مِنْهُ مَعَ تَضَرُّعٍ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَهْرَ مَسْكُوتًا عَنْهُ أَمَا لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صَدَّقَ عَنْهُ كَأَكْفَرِ الْوَاطِئِينَ فَرَضْنَا أَنْ أَدْلُمُكِنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَوَدَى الْمُقْتُولَ بِخَيْرٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كُلُّ ذَلِكَ رَفْعًا بِأَمْتِهِ وَرَحْمَةً لَهُمْ أَوْ يَكُونُ أَبْقَى الصَّلَاقِ فِي ذِمَّتِهِ وَأَتَمَّهَا نَحَاجَ تَفْطِيضٍ حَتَّى يَتَقَيَّ لَهُ صَدَاقٌ أَحَقُّ بِكَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ صَدَاقًا فَعَلَّ جَمِيعَ التَّقْدِيرِ لِيَكُنْ نَبِيًّا

هو يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقا واختلاف العلماء في ذلك

حجة على جواز النكاح بغير صداق من المال، وهو يؤيد الأخير ما في حديث ابن مسعود قد تكلمنا على أن تقرئها وتعلمها وإذا رزقتك الله فحقها فتزوجها الرجل على ذلك، هكذا ذكره الحافظ في الفتح من مسند ابن مسعود ثم قال بعد ورقتين وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقتك الله فحقها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت، وهو الظاهر أنه حديث ابن مسعود كما أخرجه الدارقطني ونسبته إلى ابن عباس من أغلاط النسخين والله أعلم. وأما وقوع قوله صلى الله عليه وسلم فقد ملكتها بما معك من القرآن بعد سؤاله هل عندك من شيء أي مال تصدقها فقد تقدم توجيهه على هذا التقدير قريباً في شرح قوله ولو خاتم من حديد ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صدقاً في هذه القصة فنقول أنه معمول على خصوصية ذلك الرجل للأدلة الدالة على أن الصداق إنما يكون مالا متقوماً ونظيره قصة ابن طلحة مع أبي سلمة وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سلمة فقالت والله ما مثلك يرزقك ذلك كافر وإن أسلمة ولا يهل لي أن أتزوجك فان تسلف ذلك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان الصداق ما بينهما من ذلك صدقاً ما بينهما ترجع عليه النسائي التزويج على الإسلام ثم ترجع على حديث سهل الترمذي على سورة من القرآن فكانت مالاً المتشابهة للقصة من حيث أن كلا من الإسلام والقرآن لا يصح أن يكون مهر في قواعد الشريعة فالحال في ذلك كالحال في الأول والله أعلم ويقال كما قال الطحاوي والداودي وغيرهما إن النكاح كان بلا مهر وهو خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له سبلخ الواهبه فكذلك يجوز له أن يتكهنها لمن شاء بغير صداق ولا أول اقرب ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور من مهمل إلى النعمان الأزدي قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون لأحد بعدك مهر لكن قال الحافظ وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، قال الحافظ ومضى حديث الباب جواز كون الأجرة صدقاً ولو كانت المصدوق وقتة المستأجرة فتقوم المنفعة من الأجرة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وإجازه في العبد إلا في الأجرة في تعليم القرآن فمنعه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال تزوجه على أن يعلمها من القرآن فكانت أجرة وكانت أجرة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعد قال الصحيح جاز به التعليم وقد مر في صحيح بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وإسحاق ولا إذا جاز أن يؤخذ عنه عوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازه مالك من إحدى المجتهدين فيلزم أن يجازيه من المحجة الأخرى، وهو أن قال الإمام المحض أص رحمه الله وأما التزويج على تعليم سورة من القرآن فإنه لا يصح مهر من وجهين أحدهما ما ذكرنا من أنه لا يستحق بتسليم مال كخدمة الحر وقوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم قد اقتضت أن يكون بدل للبضع ما يستحق به تسليم مال لأن قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم يحمل معنيين أحدهما تمليك المال بدلًا من البضع والآخر تسليمه لاستيفاء منافعه فدلت على أن المهر الذي يملك به البضع ما أن يكون مالاً أو منافع في مال يستحق بها تسليمه إليها إذا كان قوله أن تبتغوا بأموالكم يشتمل عليهما ويقتضيها والوجه الآخر أن تعليم القرآن فرض على الكفاية فكل من علم شيئاً من القرآن فأنما قام بفرض وقد روي عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بلغوا عني ولو آية فكيف يجوز أن يجعل عوضاً للبضع ولو جاز ذلك لحاز التزويج على تعليم الإسلام وهذا باطل لأن ما أوجب الله تعالى على الإنسان فعله فهو وفعله فعله فرضاً فلا يستحق أن يأخذ عليه شيئاً من أحوال الدنيا ولو جاز ذلك لحاز للحكام أخذ الرشي على الحكم وقد جعل الله ذلك مستحقاً محرمًا، وهو في الدنيا المختار لكن في المهر ينبغي أن يصح على قول المتأخرين، وهو قال ابن عابدين وأصله لصاحب الجرح حيث قال وسأيت أن شاء الله تعالى في الأحاديث أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرًا لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صدقاً كما قد مناه عن المذاهب ولهذا ذكر في فتح القدير هنا أنه لما جاز الشافعي أخذ الأجرة على تعليم القرآن صح تسميته مهرًا فكذلك نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صدقاً لا مهرًا من تعرض له والله الموفق للصواب، وهو في فتح القدير واختلاف الروايات في روى عنها وزايعاً لغيره في تحضها خلصة وعدمه وكونه الوجه الصحة لفقهاء سيجئ به قصة شعيب ومضى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم لو كانت النعم ملك البنت دون شعيب وهو منتف، وهو قلت وهذا لا منتف وهو مقتضى الظاهر ولا فيجوز أن يكون انتفاء ما قلنا في نفسه في قوله على أن تأجرني مما نكح لانه هو المتولى للعقد أولاً مال الولد منسوب إلى الولد كقوله صلى الله عليه وسلم

غير أن في حديث زائدة قال إن طلق فقد زوجتكم نكاحاً من القرآن حل شئنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد قال حدثني محمد بن أبي عمر المكي واللفظ له قال أنا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقة لا زوجة قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحل شئنا يحيى بن يحيى التميمي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى أنا وقال الأخران نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أشر صفرقة قال ما هذا قال يا رسول الله ما في تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

أنت ومالك لأبيك والله أعلم - قوله فقد زوجتكم الخ فيه أن الإمام يزوجه من ليس لها ولي خاص لمزيلة كفها لها ولكن لا بمن رضاهما بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى أُولَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْتُمْ عَنِ فِكْرٍ خَصَّابِهِ صلى الله عليه وسلم أنه يزوجه من شاء من النساء بغير استئذانها لمن شاء وبوجه قال ابن أبي زيد وإجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالإذن منها في تزويجها لمن أراد لأنها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن تصرف في تزويجي، أم لا لورا جعنا حديث أبي هريرة لما احتاج إلى هذا التكلف فإن فيه كما قد تمتع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة أن أريد أن أنفجك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقورح حدث ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامم ولي من لا ولي له، هذا كله في الفقهاء

قوله ثنتي عشرة أوقية الخ الأوقية بضم الهنزة وتشديد الياء والمراد أوقية الحجاز وهو أربعون درهماً **قوله** ونشأ الخ بزمن مفتوحة ثورين محجمة مشددة **قوله** فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الثوري استدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يجمل ذلك فإن قيل فصلدق امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم أدارع مائة دينار فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله أكرأنا للنبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمه أو عقد به والله أعلم - **قوله** لأزواجه الخ قال الشوكاني ظاهره أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صداقهن ذلك المقدار وليد لمصر كذلك وإنما هو محمول على الأكثر فإن أمر حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن إسحاق عزى إلى جعفر أصدقها أربع مائة دينار أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه وأخرج الطبراني عن أنس أنه أصدقها مائتي دينار واستأذنه ضعيف وصنفية كان عتقها صداقها وخديجة وجويرية لم يكونا كذلك كما قال المحاذير - **قوله** أشر صفرقة الخ الطيب الذي استعمل عند الزفاف وفي رواية في البخاري وعليه ومنه من صفرقة بفتح الواو والضاد المعجمة هو السطر مخلوق أو طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بأنه أشر صفرقة فإن قلت جاء النبي عن التزعم فما الجمع بينهما قلت كان سيرا فلم يكره وقيل إن ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في أول الإسلام إن من تزوجه لبس ثوباً مصبوغاً لونه وواجه وقيل كانت المرأة تكسوه أياه وقيل إنه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وقال ابن عباس أحسن الألوان الصفرقة وقال عز وجل صفرراً قارِعَ لَوْنُهَا تَسْمَرُ الْقَائِظِينَ قال فقرن السمر بالصفرقة وما سئل عبد الله عن الصبغ بما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فانا أصبح بها وأحبها وقال أبو عبيد كانوا يبرخصون في ذلك للشباب أيام عمر وقيل يجمل أن ذلك كان في ثوبه دون بللار ومذهب مالك جرازه وحكاية عز على بيلة وقال الشافعي أبو حنيفة لا يجوز ذلك للرجال كذلك في عدة القاري **قوله** ما هذا الخ فيه سؤال الإمام والكبير أصحابه واتباعه عن أحوالهم ولا سيما إذا رأى منهم بالبيع والبيع وجواز خرايم العرف وعليه أشر العرب من خلوق وغيره **قوله** على وزن نواة من ذهب الخ في المرأة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كان الفس اسم عشرين درهماً والأوقية اسم أربعين درهماً وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساعد اللفظ وقيل المراد النواة نواة التمر - والأخير هو الظاهر المتبادر أي مقدارها من الذهب وهو سدس مثقال تقريباً وقد يوجد بعض النوى أن يكون ربع مثقال أو أقل وقيمتها تساوي عشرة دراهم ويمكن أن يحمل على المعنى الأول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزناً من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

قال فبارك الله لك أولم

ونصفاً ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفقه - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقبيل الصديق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من صحابة الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه ووزن نواة من ذهب وتقبيل بان ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل لما ليس بعد ذلك من ملازمة التجار حتى ظهرت منه من الامانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **قوله فبارك الله لك** الخ فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك انما اللفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره وفي بعض الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفت حجج الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكانه قال ذلك إشارة الى اجابة الدعوة النبوية بان يبارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيتني قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة الف قلت مات عزرا يع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثه آلاف اثني الف والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان في صحيحه من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رفاً انساناً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينهما في خير قوله رفاً بفتح الراء وتشديد اللام معناه دعاءه في موضع قولهم الرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها اهل الجاهلية فورد النبي عنها ودل حديث ابي هريرة ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى لم يبق كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علة النسيب فلا يقبل لانه لا يحد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة الى بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر اما الرفاء فمعناه الائتلاف من رفاً تشوب ورفوته رفاً ورفاء وهو دعاء للزوج بالائتلاف فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظنه انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لا أنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لا دعاءً فيظهر انه لوقيل للمتزوج بصيغة الدعاء لم يكره كما يقول الموهوب بينهما وانما بين صالحين مثلاً او ائت الله بيمينكما ورازقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك كذا في الفقه - **قوله اولم** الخ قال المنوي قال العلماء من اهل اللغة والفقه وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الزواج وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهر وغيره وقال الانباري اصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها اذ لو قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية انواع الوليمة للعرس والخمس بضم الخاء المجمية ويقال الخمر ايضاً الضاد المحملة للولادة والاعدا ربكسر الهجاء والعين المهملة والذال المجمية للختان والكثرة للبنات والنقبة لقدوم المسافر مأخوذة من المنقع وهو الغيار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره وله والعقيقة يوم سابع الولادة والوصيمة بفتح الواو كسر الضاد المجمية الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والله اعلم، ام قال الحافظ وقد فاقهم ذكر الخناق بكسر الميملة وتخفيف الذال المجمية وآخرة قات الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبان في الشامل وقال ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قيد ويحتمل ختم قد مقصود منه ويحتمل ان يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة، قال وفي حديث عثمان بن ابي العاص عند احمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث ابي هريرة مرفوعاً عند الطبراني في الاوسط الوليمة حق وستة نمن دعى فلم يجب فخذ عصبه قال ابن بطلال قوله الوليمة حتى اى ليست بباطل بل يندب اليها وهي ستة ففيلة وليطرد بالحق الوجوب ثوقاً ولا اعلم احالاً أو جهاً كذا قال وغفل عن روايته في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال ان مشهور المذهب انما مندوبة وابن التين عن احمد لكن الذي في المصنف انها ستة بل وافق ابن بطلال في نفي الخلات بين اهل العلم في ذلك قال وقال بعض الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة واجاب بانها طعام ليس به حادث فاشبهه سائر الاطعمة والامر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه وكونه امره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً وبها وبالوجوب قال اهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي ان الاصح عند مالك وغيره انه يستحب فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد والدخول واختلفت السلف في تكرارها اكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب اصحاب مالك للموسى كونهما اسبوعاً، قال القاضي في المختار انه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال العمراني انما تكره اذا كان المني عوف في الثالث هو المندوب الاول والله اعلم - اما المصلحة في مشروعية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قد مر الله روحه وكان الناصر ينادي بالوليمة قبل الدخول بما وفي ذلك مصالحة كثيرة منها التلطف باشاعة الكناج وانه على شرف الدخول بما اذا لم يزل الاشاعة لئلا يبيت محل لوهو لو اهرم في النسب ليمتيز الكناج عن الشفاح بأدى الرأي وتحقيق اختصاصه بما على اعيان الناس ومنها شكر ما اولاه الله تعالى

ولوبشة وحلثنا محمد بن عبد الله الغري قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولو له ولوبشة وحلثنا اسحق بن ابراهيم قال انا وكيع قال ناشبة عن قتادة وحديث عن انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أولو له ولوبشة وحلثنا ابن مشن قال نا ابو داود ح قال وحلثنا محمد بن رافع وهارون بن عبد الله قال نا وهب بن جرير ح قال وحلثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كله عن شعبة عن حميد بن عمار عن غير ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحلثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قال نا النضر بن شميل قال ناشبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاشة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصاء فقال كم اصدقتموها فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحلثنا ابن مشن قال نا ابو داود قال ناشبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحلثني ابن رافع قال نا وهب قال ناشبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب لحلثني زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلتينا عندها صلوة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة انا رديت الى طلحة

باب فضيلة اخذاته الله تبارك وتعالى

من انشأه تدبير المنزل بما يصرفه الى عباده وينفعهم به ومنها البذر بالمرأة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عند مثل هذه الامور لا بد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لا سيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجود النعمة حيث ملك ما لم يكن مالك له يورث الفرج والنشاط والسرور ويحج على صرف المال وفي اتبع تلك الداعية التمرن على سخاوة وعصيان داعية الشح الى غير ذلك من الفوائد والمصالح فاعلم ان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وقد يلحق بالاحسان وجب ان يبقيا النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هو بها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحل بمثل ما ذكرنا في المهر واحد الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ولوبشة الخ لوقليدية، واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزى عن الموصى لو لا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم اكله على بعض نسائه باقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزى في الرمية ومع ذلك فلا بد من تفصيله بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم ولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الرمية فجعل ذلك مستندا ان يكون الرمية ليست بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الرمية لمن يقدمه قال عياض واجمعوا على ان لاحد الاكثرها واما اقلها فكل ذلك ومهما تيسر اجزا والسقط انما على قدر حال الزوج وقد تيسر على الموصى الشاة فما فرقها، قوله وعلى بشاشة العرس الخ قال الحفاظ بشاشة العرس اثره وحسنه وفرجه وسوره يقال بش فلان يفلان اي قبل عليه فرحاه مطقابه - قوله كم اصدقتموها الخ استدل به على ان المخلوح لا بد فيه من صداق لاستفهامه عن الكمية ولم يقل هل اصدقتموها ولا - باب فضيلة اعتناقه أمته ثم يزوجها قوله غزا خيبر الخ يعني غزا بلدة سمي خيبر وخيبر بلدة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة عترتهم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على شاة مراحل وكانت لها نخيل كثير وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير كذا في عدة القاري قوله فصلتينا عندها الخ اي خارجا منها قوله بغلس الخ يفهم الغين واللام وهما ظلمة آخر الليل وتقدم الكلام على استعجال الغلس او لا سفار الفجر في كتاب الصلوة مبسوطا وفي حديث الباب اشارة الى تعيين المباشرة الى الصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدة قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم اي ركب مركبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة والنضير على حمار يوم خيبر على حمار مخطوم بر من ليعث تحته امان من ليعث رواه البيهقي والترمذي وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عند البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجرى في زقاق خيبر حتى انهم لا زارعت فخره فالظاهر ان كان يومئذ على فرس لا على حمار ولعل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركب في بعض الايام وهو محاصرهما - قوله وركب ابو طلحة الخ وكان انس ربيبة قوله وانا رديت الى طلحة الخ فيه جواز الارواق ومحله ما اذا كانت الدابة مطيقة

فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وإن ركبتى لتمش فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانحسر الأزارع
فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وإن لأرى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم

قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم الخ من الأجزاء أى أجرى مركوبه ، قال النووي دليل الجواز ذلك وأنه لا يسقط المروءة ولا يحل عبث
أهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو بياض الدابة أو تدريب النفس ومعاينة أسباب الشهادة قوله في زقاق خيبر الخ بضم الزاي و
بالقافين وهو السكة يذكر ويؤتى والجمع انقة وزقان بضم الزاي وتشديد القاف وبالنون قوله وانحسر الأزارع هكذا وقع في رواية
مسلم وانحسر في البخاري من طريق يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن علية ثم حسله الأزارع فخذة قال العيني رحمه الله على صيغة المجهول والدليل
على صحة هذا ما وقع في رواية أحمد في مسنده من رواية اسمعيل بن علية فانحسر كذلك وقع في رواية مسلم وكذلك رواه الطبري في الفقه الطبراني
عن يعقوب بن إبراهيم ثم البخاري في هذا الموضع وروى الاسماعيلي هذا الحديث عن القاسم بن زكريا عن يعقوب بن إبراهيم ولفظه فأجرى نبي
الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر إذ خرا الأزارع ولا شك أن الخمر وهننا بمنع الوقوع فيكون لازما وكذلك الانحسار في رواية مسلم وهذا هو
الأصوب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكشف الأزارع عن فخذه قصدا وإنما اكتشف عن فخذه لأجل الزحام وكان ذلك من قوة أجرائه صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم الصواب أنه عند البخاري بفحنتين يعني أن حصر على صيغة الفاعل ، ثوابت عليه بما ذكره البخاري في أوائل باب ما يذكر في
الفخذ تعليقا قال نس حسله النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذه قلت اللاتي بحاله الكريمة أن لا ينسب إليه كشف فخذه قصدا مع ثبوت قوله صلى
الله عليه وسلم الفخذ عورة ، ثم قال ويحتمل أن أنس لما رأى فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مكشورا ظن أنه صلى الله عليه وسلم كشفه فأسند
القول إليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من أجل الزحام ومن قوة الجري على ما ذكرناه ، وقال السدي الأقرب رواية مسلم ولعل رواية
البخاري من تصريف بعض الرواة قلت ولكن ورد في حديث أبي موسى عن عبد البخاري في المتأنيب في قصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قائدا في
مكنا فيه ما قد اكتشف عن ركبتيه أو كتيبه فلما دخل عثمان غطاهما وقد روى مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مضطجعا في بطني كاشفا عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحد يلفظ كاشفا عن فخذه من غير تردد وله من
حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق أبي جريح قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذي فدخل أبو بكر الحديث ففهما قصتان متغايرتان في أحدهما
كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والاولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتا حفصة وهذا كله يؤيد ما ثبت
في حديث أنس من كشف الفخذ وإن وقوعه عن غير مستبعد فهم روى عن ابن عباس مرفوعا الفخذ عورة أخرجه الترمذي قال هذا حديث
حسن غريب في أسانده أبي يحيى القتات وهو ضعيف روى عن جرهد أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف عن فخذه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام غط فخذك فانما من العورة وهذا موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه البخاري في التلخيص
للإضطراب في أسانده وروى أحمد والبخاري في تاريخهم والحاكم في المستدرک كلها من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير
مولي محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على معمر بن جهم ففخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط عليك فخذيك فان الفخذ
عورة رجاله رجال الصيحه غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم يجد فيه تصريحاً بتعديله ومعه المثار إليه هو جهم بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدوي وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلا بالجميعين من أئمتنا ثم إلى أنهما ثم وقد
أمليته في الأربعين المتباينة ، قال البخاري في الصحيح وحديث أنس (المذكور قبل) أسند أي أهم أسندا وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من
اختلافهم قال القرطبي حديث أنس ومعه أنه ورد في قضايامعينة فأوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو التبعاء على أصل
الاباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وبامعه لا يتضمن إعطاء حكم قطعي وأظهره شارح عمارة العلي به أولى - واختلف العلماء في كون الفخذ
عورة أما القوم الذين ذهبوا إلى أن الفخذ ليس بعورة فهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب واسماعيل بن علية وداود الظاهري وأحمد في رواية ربيعة
ذلك أيضا عن الأصمغري من أصحاب الشافعي حكاه الرافعي عنه وقال ابن حزم في المحلى والعورة المفروض سترها عن الناظر في الصلوة من
الرجال الذكر وحلقه الذكر فقط وليس الفخذ منه عورة وهو من المرأة جميع جسدها حاشا الوجه والكفين فقط الحرة والعبد المحرة والإمته سواء
في ذلك ولا فرق ثوقا لبلان روى حديث أنس الذي أخرجه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ففخذة ثم حسله الأزارع فخذة فخذة
إني أنظر إلى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فصم أن الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من رسول المظهر المعصوم

والله أعلم بالصواب

فلما دخل القرية قال الله اكبر خرجت خيبرانا افا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا لمحمد قال عبد العزيز وقال بعض صحابنا والخميس قال اصابتها عنوة وتجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال ذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا اراها اش بن مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال اللصيا وقبل النبوة واما الآخرون الذين هربوا فلهوهم قالوا الفخذ عورة فهو جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم ابو حنيفة ومالك في اصح اقوالهم والشافعي احمد في اصح روايته وابو حنيفة وعمر بن زفر بن الهذيل وقال في الهداية ان الركبة ملقبة عظم الفخذ والساق واجتمع الحرم والمبهم وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة أخفت منه في الفخذ أخفت منه في السواة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشفت الفخذ بعنف عليه كاشف السواة يؤذنه ان تجرح قال العيني واما الجواب عن حديث اش فهو انه محمول على غير احتياط الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب ازدهار الناس يدل عليه مشروكية انس فخذ صلى الله عليه وسلم ونظر فيه الحافظ فقال ظاهره ان المس كان يدين الحائل ومثل العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه فان الازار لم تكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على ان الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم ترق على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان فكنا لكان فيه نظر من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية الشهوة في الصلوة، ام قلت ولكن الفرق بين قضية الشهوة في الصلوة وبين انحصار الازار يظهر بادي تأمل والله اعلم **قوله** فلما دخل القرية اي خيبر وهذا مشعر بان ذلك الزقاق كان خارج القرية **قوله** قال الله اكبر اي قال الحافظ انما التكبير فلا بد ذكر ما ثور عند كل ام محمول وعند كل حادث سرور شكرا لله تعالى وتبرئ له من كل ما نسب اليه العارضة ولا سيما اليهود لتجهم الله تعالى، ام وقال النووي فيه دليل لاستجاب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا اقيمت الصلاة فاثبتوا واذا كبروا الله كثيرا ولهذا قالها ثلاث مرات ويؤخذ منها ان الثلاث كثير **قوله** خرجت خيبر اي صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبرية فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب او يكون ذلك على جهة الدعاء عليهم او على جهة التناؤل لما راكهم خرجوا بمساجيرهم وبكاملهم وذلك من آلات الحرات والهدم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك **قوله** بساحة قوم قال الجوهري ساحة الدار باحتوائها واصل الساحة الفضل بين المنازل ويطلق على الباحة والجمعة والبناء - كذا في عمدة القاري **قوله** وقد خرج القوم الى اعمالهم قال الكرماني اي مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة ال تأتي بمعنى الامر كذا في عمدة القاري وحكي الواقدي ان اهل خيبر سمعوا بقصد لهم فكا ان يخرجوا في كل يوم مسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون تأموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبين مزارعهم فوجدوا المسلمين **قوله** فقالوا لعجل اي جاء عجل وارتقاؤه على انه فاعل لفعل عجلت ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا عجل **قوله** قال عبد العزيز اي هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس **قوله** وقال بعض صحابنا اي اشار بهذا الى انه لم يسمع هذه اللفظة من اش انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن الجمهور اذ لم يعين هذا البعض من هو، والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاء عجل فقط وقال بعض اصحابه قالوا لعجل الخميس ثوبش عبد العزيز في بعض الروايات الخميس بقوله يعني الجيش ويجوز ان يكون التقدير من دونه وعلى كل حال هو مدبر كذا في عمدة القاري **قوله** والخميس اي بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدمة وساقة وقلب وجناح ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناح وقال ابن سيدة لانه خمس ما وجلا وقال الازهرى الخمس انما ثبت بالشرع وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثوارتفاع الخميس بكونه عطف على عجل ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء عجل مع الجيش **قوله** عنة اي بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عنة اي قهره وقيل اخذته عنة اي عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشيء عنة اي قهرته في عنف واخذته عنة اي صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزافي حاميه قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من الاضداد وقال برعم الصيحي في ارض خيبر كلها عنة وقال المنذري اختلفوا في فتح خيبر كانت عنة او حلا او حلا اهلها عنها بخير قتال او بعضها صلحا وبعضها عنة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وبهذا ايضا تدفع التضاد بين الاثار **قوله** فجاءه دحية اي ابن خليفة بن فرقة الكلبي وكان اجمل الناس وجها وكان جبريل عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته **قوله** فخذ جارية اي قال الكرماني فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاء اهل حية قبل

حتى اذا كان بالطريق جهز قاله امر سليم

انه جعل نفس الحق المهر لكنه من خصائصهم ومن جزم بذلك الماوردى وقال بعضهم يحتمل ان يكون اعتقها بشرط ان يتكلمها بغير مهر فلزمها
الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم عليه لم دور غيره، وقال كثير منهم انه اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال
قال ابن الصلاح معناه ان الحق يجعل محل الصداق وان لم يكن صداقا قال وهذا كقولهم الجرح نكاح من لا زاد له قال وهذا الوجه اصح الا
واقرهما الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الرخصة ومن المستغربات قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الشافعي واحمد والحق
قال كرم بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صداقا حتى يجعل لها مهر مزاى وسوى الحق والقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف
عند الشافعية ان ذلك لا يصح قاله الحافظ - وهكذا قال الليث بن سعد ابن شبرمة وجابر بن زيد ابو حنيفة ومحمد بن زفر قال ليس لأحد
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فيتم له النكاح بغير صداق وانما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم خاصة لان الله تعالى
لما جعل له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق ثوران فعل هذا وقع العتاق ولها عليه مهر المثل فان ابتات
تتزوج به تسعة لم في قيمته عند ابى حنيفة ومحمد قال مالك وزفر لا شيء له عليها، وقال ابن دقيق العيد الظاهر مع احمد ومن واقفه والقياس
مع الآخرين فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف
الاصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وامرأة مؤمنة
ان وهبت نفسها للنبي امارة ومن جزم بان ذلك كان من الخصائص يحجب بن اكتم فيما اخرجه البيهقي قال وكذا نقله المنزعي عن الشافعي قال و
موضع الخصوصية انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر لا اول ولا شهود وهذا بخلاف غيره، ام وسأق ما يعكر على بعضهم من رواية الطبراني
فانتظم منقفا، قال الشيخ ابراهيم الرازي قوله تعالى ان يتزوجوا ما لم يملكوا من عتق الامه لا يكون صداقا لها اذ كانت الاميرة مقتضية لكون
يدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها وليس في الحق تسليم مال وانما فيه استقاط الملك من غير ان استحققت به تسليم مال اليها الا ترى ان الرأى الذي
كان المولى يملكه لا ينتقل اليها وانما يتلف به ملكه فاذا حصل لها به مال او لم تستحق به تسليم مال اليها لم يكن مهرها وارادى ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتق صفيه وجعل عتقها صداقا فلان النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم كان له ان يتزوج بغير مهر وكان محصورا به دون الامه قال الله تعالى
وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النكاح ان يستكملها خالصه لك من دون المؤمنين فكان صلى الله عليه وسلم عليه لم محصورا بحجوز
ملك البضع بغير يدل كما كان محصورا بحجوز تزويج التمتع دون الامه وقوله تعالى واتوا النساء صدقتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه
نفسا تكفوه هنيئا مريئا يدل ايضا على ان الحق لا يكون صداقا من وجوه احدها انه قال "واوهن" وذلك امر يقضي لا يجازي اعطاء الحق
لا يصح والثاني قوله تعالى ان طبن لكم عن شيء منه نفسا والحق لا يصح فمخه بطيب نفسها عن شيء منه والثالث قوله تعالى تكفوه هنيئا
مريئا، وذلك محال في الحق، قال الشيخ ابن الهيثم وقول الرازي وجعل عتقها صداقا "كناية عن عدم المهر يعني اعتقها وتزوجها ولو كان
شي غير الحق والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم عليه لم دور غيره وغاية ما فيه ان ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي فيجب حمله عليه دفعا للمحافظة
بنيته وبين الكتاب، ام - والالطف عند المير الضمير عفا الله عنه ان يجعل قوله جعل عتقها صداقا من قبل قوله صلى الله عليه وسلم فوضا لير
الايل معها حذامها وسقاهما اراد ان تعزى على المشى وقطع الارض وعلى قصد المياه وعلى ورودها وعلى الشجر والا متناع عن السبلع
المفترسة شتهها بمن كان معه حذاه وسقاه في سفره وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان قوله جعل عتقها صداقا محمول على التشبيه فكأنه
شبهه نكاحه صلى الله عليه وسلم عليه لم بغير الاحسان اليها بالعتاق بالنكاح على الصداق العظيم فان هذا العتق كان عندها شرف وافضل من المال
الكثير والله اعلم وروى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم عليه لم اني بصفية يوم خير وانه قتل اباها واخاها وان بلا امرعا بين المقتولين وان صلى
الله عليه وسلم عليه لم خيرا بين ان يعتقها فترجع الى من بقي من اهلها او تسلم فينخذها لنفسه فقالت اختا لله ورسوله خرج في الصفة واخرج علم
في فوائده من حديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم قال لها هل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت اعمى ذلك في الشك فكيف اذا مكنت
الله في الاسلام واخرج ابراهيم بن طريق بن عمر بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم بغير صفة خضرة فقال ما هذه الخضرة فقالت كان اعمى
في حجر ابن ابي الحقيق وانا ثائمة فرائيت قد رقع في حجرى فاخبرته بذلك فلطمني وقال عنيين ملك يثرب، قال الزرقاني روى اوله بخصيص وهو
النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم لانه انما هو الظاهر عندهم ظهور القمر اليهم ان حجرة في الظاهر والماء والاهم مستيقنون بنبوته والله سبحانه وتعالى علوه
قوله جهز قاله امر سليم الا يضم السين للمهلة وهو امر ارض رضى الله عنهما، اي زينتها وجملتها على عادة العرب من يابى عن من رشم

فأهدتها له من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عنده شيء فليجيئ به قال وبسط يظفها
قال فجعل الرجل يجيئ بالاقط وجعل الرجل يجيئ بالتمر وجعل الرجل يجيئ بالسمن فحاسبوا حاسباً فكانت وليمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم **وحل شئ** أبو الربيع الزهراني قال ناسخاً يعني ابن زيد عن ثابت وعبد العزيز بن مصعب عن أنس
قال وحدثناه قتيبة بن سعيد قال ناسخاً عن ثابت وشعيب بن جحباب عن أنس ح قال وحدثنا قتيبة قال أبو عروبة
عن قتادة وعبد العزيز عن أنس ح قال وحدثنا محمد بن عبيد الغبري قال نا أبو عروبة عن أبي عثمان عن أنس ح قال
وحل شئ زهير بن حرب قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن شعيب بن الجحباب عن أنس ح قال وحدثني
محمد بن لافع قال نا يحيى بن آدم وعمر بن سعد وعبد الزلق جميعاً عن سفيان عن يونس بن عبيد عن شعيب بن
الجحباب عن أنس ح قال عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن
أبيه تزوج صفيّة وأصل صداقها عتقها وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن
عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها له ما جاز
حل شئ أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عفان قال نا حماد بن سلمة قال نا ثابت عن أنس قال كنت ردت إلى طلحة
يوم خيبر وقد عفى عن قدام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيناهم حين بزغت الشمس وقلنا خروا صواشيمهم خروا
بقؤ سهم ومكائيلهم ومروهم فقالتوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خربت خيبر أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال وهزمهم الله

ووصل وغير ذلك من المتن عنه قوله فأهدتها له أي أهدت أم سليم صفيّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زفتها **قول** عروسة
على وزن فعول يستوي فيه الرجل والمرأة ما دام في اعراسهما **قول** فليجيئ به أي فيه أدلال الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا ويجوز
لأصحاب الزوج وجازاً أنه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم **قول** وبسط يظفها أي فيها أربع لغات مشهورات فتح النون وكسرها
مع فتح الطاء واسكانها أفصح من كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نظير وانطاع **قول** فحاسبوا حاسباً أي أحسب هو الأقط والتمر والسمن
يخلط ويصنع ومعناه جعلوا ذلك حيساً ثم أكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقوله حاسباً أي خلطوا وقالوا الشاع
س وإذا تكون كرهية أدعى لها وأدعى حس الحيس يدعى جناب **قول** فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاشياء
الثلاثة التي اتخذ منها الحيس فحيزه ان الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بخير الحيم - قال العين وفيه دلالة على
مطلوبية الوليمة للعرب وانما يعدل لدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والشهور عندنا ناهما ستة وقيل واجبة وعندنا جالبة بالدعوة
سنة سواء كانت وليمة أو غير هاوية قال احمد ومالك في رواية وقال الشافعي واجبة وليمة العرب واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في
رواية **قول** له اجزان أي هذا الحيس سبق بيانه وشرحه وأصح في كتاب الإيمان حيث ذكره مسلم وانما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي صلى
الله عليه وسلم فعل ذلك في صفيّة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي رواية عندنا في حاد الطيالسي إذا اعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا
جديدًا كان له اجزان واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجزان المذكوران
وليس قيداً في الجواز **قول** فأتيناهم حين بزغت الشمس أي بفتح الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها، ووقع في رواية عند البخاري
فما أصبح خرجت يهود خيبر ومساحيهم ويجمع باهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا ففصلوا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم
حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول المحصورين حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً أي قرب منها وذكر ابن إسحاق أنه نزل بوادي يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لثلاثي عدهم وكانوا حلفاءهم
قال فبلغني أن غطفان تجمهروا وقصدوا خيبر فسمعوا حشاً خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفهم في دارهم فخرجوا فأقاموا ودخلوا أهلهم
قول بقؤ سهم أي بمهزة مدودة على وزن فعول جمع فأس يالهزم وهي معروفة **قول** ومكائيلهم أي جمع مكئل وهي القفزة الكبير إلى الخيل
التي يحول فيها القلاب وغيره **قول** ومروهم أي المروير جمع مَرَّ بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها يقال لها المساحي هذا
هو الصبح ومعناه وحكى القاضى قولين أحدهما هذا والثاني المراد بالمروير هنا الجبال كما في بعض من عا إلى الخيل قال واحد ها مَرَّ
بفتح الميم وكسرها لأنه يروح حين يقتل وعند احمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة حتى إذا كانت السحور ذهب ذو النزع إلى

ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم
تصنعها ونهت بها قال وأحسبه قال وتعتل في بيتها وهي صنية بنت حنن قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليمتها التمر والأقط والسمن فحصرته الأرض فاحيص وحي بالانطاع فوضعت فيها وحي بالأقط والسمن
فشیخ الناس قال وقال الناس لا ندرى أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان حجها فمضى امرأته وان لم يحجبها
فمضى أم ولد فلما اراد ان يركب حجها فقعدت على عجز البعير فعرفوا انه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة دفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعنا قال فعثرت الناقة العصباء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذر رسول الله
فسترها وقد شرفت النساء يقلن لعلى الله اليهودية قال قلت يا ابا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله
زرعه ودعا الضرع الى ضرعه أغار عليهم قول وقعت في سهم دحية الخسرت في شرح رواية عبد العزيز بن مهيبي ان أخذ دحية كان
بأنه صلى الله عليه وسلم قبل القسم فالاول في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بهمة هنا نصيبه الذي احتاره لنفسه وذلك انه سأل
النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاخذ صنية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم
ظهوره انها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنية في نقاستها فلو
خصه بها لا يمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان ذلك رضا
الجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء واما اطلاق الشلاء على العرض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها
فلو طب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم
صارت صنية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى بها دحية ما رضى قول واحسبه قال تعتد في بيتها
اي في بيت ام سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سدا المرء وحلت فبقي بها قال الحافظ المراد بقوله حلت اي طهرت من حيضها
وقدرى البيهقي بأستاذين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنية بحيضة واما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم
ترك صنية عند ام سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راوية عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظر لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها
منصرفه من خير بعد قتل زوجها ببسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملا فحمل العدة على طهرها من الحيض
هو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث ابى سعيد مرفوعا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة قاله في سبيل
او طاس اخرجه ابو داود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مجاز عن الاستبراء والله اعلم قول غصت
الأرض فاحيص الخ هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة الخففة اي كشفت التراب من اعلاها وحفرت شيئا يسيرا ليحبل الانطاع والخف
ويصيب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها واصل الفحص الكشف وفحص عن الامر وفحص الطائر لبيضه الا فاحيص جمع افحوص
قول لا ندرى أتزوجها الخ قال الأئمة يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التتري لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة
بالكاح لاكتفوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحقر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو تكلمها على ان عتقها صداقها
كما يقوله الخالف ظنة انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا ايضا يدل انه لم يبين لهم امرها ولا اشهر
على كاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد الكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وابو حنيفة
واحمل لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدل ام - فهو يحملون القضية على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روى
الطبراني باسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه ما تقولون في هذه الجارية قالوا نقول انك اول الناس بها واختم
قال فاني عتقها واستنكحها وجعلت عتقها مهرها، حينئذ قولهم لا ندرى أتزوجها الخ لعله صدر من البعض وهم الذين لم يلقوا على
خلية الحال والله اعلم قول وان لم يحجبها فمضى أم ولد الخ اي سرية وفي رواية في ما ملكت يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الحرائر
لا على الاماء قول فعرفوا انه قد تزوجها الخ اي عرفت الخاص والعامة انها زوجته قول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي اسرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بمطيته واسرعنا بغيرنا قول فندرس رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ معناه السقوط قال عياض واصل المندوم والخروج ومنه
نوادى الكلام قال ابى وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامام من البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت ان نذر رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا ان يكون خزاننا لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قول فقالت يا ابا حمزة الخ القائل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشبع الناس خبزا ولحمنا وكان يجئن فادعوا الناس فلما فرغ قام وتبعته فتخلف رجلان استأنس بهما الحديث لم يخرجوا فجعل يمر على نساءه فيسلم على كل واحدة منهم سلاما عليكم كيف انتم يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجعو رجعت معه فلما بلغ الباب اذ هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث فلما رايه قد رجع قاما فخرجوا فوالله ما درى انا اخبرته ام انزل عليه الوحي يا نعمما قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب ارخى الحجاب ببني وبينه وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا شيبه قال نا سليمان قال نا سليمان عن ثابت عن انس قال وحل شيبه عبد الله بن هاشم بن حبان واللفظ له قال نا بهز قال نا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال صارت صفيية لدحية في مقبمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في النبي مثلهما قال فبعث الى دحية فاعطاه بها ما اراد ثم دفعها الى امي فقال اطلعي بها قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبحت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فلينا بنا به قال فجعل الرجل يخي بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سوادا احيسا فجعلوا ياكلون من ذلك الحبيش يشربون من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت حتى اذا رأينا جدر المدينة هشنا اليها فرفعنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيئته قال وصفيية خلفه قلا ردفها قال فعثرت مطيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فاتيته فقال لم نظرك قال قد خلنا المدينة فخرج جوارى نساءه يتراءيهن ويشمن بهن بصرعتهما حل شي محمد بن حاتم ميمون قال نا بهز قال وحل شي محمد بن رافع قال نا ابو النضر هاشم بن القاسم قالا جميعا نا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

قولنا استأنس بهما الحديث الم يقال استأنس به اي انس به ومعناه الفه وسكن قلبه به ولم يفر منه قولنا فيسلم على كل واحدة منهم قال النووي في هذه القطعة فوائد منها انه يستحب للانسان اذا أتى منزله ان يسلم على امرأته وأهله وهذا ما يتكرره كثير من الصحابة والمتابعين ومنها انه اذا سلم على واحد قال سلاما عليكم او السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتنا وله وملكه ومنها سؤال الرجل اهل بيته عن حالهم فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتسبحي ان تبدي في بها فاذا سألها انبسطت لذكر حاجتها ومنها انه يستحب ان يقال للرجل عقبه خوله كيف حالك ونحو هذا - قولنا في اسكفة الباب الم يضم الهمزة وسكون السين وضم الكاف تشديد الفاء وهو العتبة التي يوطأ عليها قوله وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل كذا اتفق عليه الرواة وخالفهم عمر بن علي القلاس عن محمدر فقال فانزلت لا تدخلوا بيوتنا غير بيويتكم حتى نشتا نسوا اخرجه الاسماعيل واشاد الشذوذ فقال جاء بآية غير الآية التي ذكرها الجماعة قولنا سوادا احيسا الم السواد بفتح السين واصل السواد الشخص ومنه في حديث الاسراء اي آدم عن عيينة اسودة وعزيسارة اسودة اي اشخاصا والمراد هنا حق جعلوا من ذلك كوما شاخصا مرتفعا فخطوة وجعلوا احيسا قوله هشنا اليه الم قال النووي هكذا هو في النسخ هشنا بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم نون وفي بعضها هشنا بشينين الاولى مكسورة مخففة ومعناها نشطنا وخففنا وانبعثت نفوسنا اليها يقال مند هشنا بشين بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع وذكر القاضى الروائين السابقتين قال والرواية الاولى ملو الادغام لا لقاء المثلين وهو لغة من قال هزنت سفي وهو لغة بكرين واعل قال ودواء بعضهم هشنا بكسر الهاء واسكان الشين وهو من هاشم بن عبيد هاشم قوله فصرع الم بالبناء للمفعول قوله ينظر اليه ولا اليها الم اجلا واحدا قوله فقال لم تنصرا الم اي ما أصابنا ضرر قوله فخرج جوارى نساءه الم اي صغيرات الاسنان من نساءه قوله يتراءيهن الم اي ينظرن اليها قوله ويشمن الم بفتح الياء وليم اي يفرحن بسقوطها - باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واشتات وليمة العرس قوله لما انقضت عدة زينب الم قال في الموهب شرحه واما المؤمنين زينب بنت جحش واما اميمة بالتصغير بنت عبد المطلب بن هاشم عمته صلى الله عليه وسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من حبه ومولاة زيد بن حارثة وقد روى الطبراني بسند صحيح عن قتادة وابن جبر عن ابن عباس قال اخطب النبي صلى الله عليه وسلم زينب وهو يريد ها لزيد فطلعت انه يريد ها لنفسه فلما علمت انه يريد ها لزيد ابت واستنكفت وقالت انا خير منه حسبا فانزل الله وما كان مؤمنا ولا مؤمنة الآية كلها فوضيت وسلمت فمكثت عنده

باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب بابايات الحديث

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد فاذا ذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخمر عينيها قال فلما رايتها عظمت في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فويلتها ظهرى وكصبت على عقيبى فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركك قالت ما انا بصراعة شيئا حتى ادا امرى حتى فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال ولقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة والقي الله في قلبه كراهتها فجاء يشاورها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فنزلت وتخي في نفسك ما الله مبديلها اى علمك يا لوى انك سيطلقها وانك تزوجها كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها لكرهته لها لمعاضها عليه بشر فها لا لرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت عدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو هذا كورنى حديث الباب **قول** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد لا اظها لك لزيد حبها له وقوة ايمانه حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقه الله عليه السلام قال البيضاوى وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه **قول** فاذا ذكرها الخ اى فاخطبها الى من نفسها فيه دليل على ان كياس ان يبعث الرجل لخطبة المرأة من كان زنيها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى انه قال له ما اجد نفسي اوثق منك فاخطب زينب حتى **قول** فلما رايتها عظمت في صدرى الخ قال النووي معناه انه ها بها واستجلبها من اجل راحة النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها فاعلمها معاملة من تزوجها صلى الله عليه وسلم في الاعظام والاحلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهمزة من ان اى من اجل ذلك وقوله تكصت اى رجعت وكان جاء اليها لخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته وهذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهره اليها لئلا يسيقه النظر اليها ام - وقال القرطبي توليته اياها ظهوره مع ان الحجاب لو كان نزل صيانة لقلبه من الغلق بها ام - فهذا من مزيد ورعه رضى الله عنه **قول** حتى ادا امرى الخ بضم الهمزة وفجر الواو او بفتحين مضارع امر اى استخير **قول** فقامت الى مسجد ها الخ اى موضع صلاتها من بيتها وفيه استقباب صلاة الاستخارة لمن هم يأمر رسول كان ذلك الامر ظاهر الخيرا وما وهو موافق لحديث جابر بن سمير البخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعكنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم احدكم بالامر فليركم ركعتين من غير الفريضة الى اخره ولعلها استخارت لحرفها من تفصيل في حق صلى الله عليه وسلم **قول** ونزل القرآن الخ وهو قوله تعالى قلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد على الصواب الذى لا يجوز غيره فانها كانت تفخر بان الله هو الذى ذرجهما وقل بن اسحاق زوجها اخوها ابو احمد يمكن تأويله بانه لما رآه اقر منزلها رضىه وفرج به اذ لا كلام له ولا خيرة مع الله **قول** فدخل عليها بغير اذن الخ لان الله تعالى روجه اياها بالآية امكن كونه واقا كلمة من كلمات الله التى يستعملها النساء كما فى خطبة حجة الوداع اعلى واقوى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف الانبياء فى اعظم كتبه وهو قوله **زوجناكم** وعند ابن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذ اخذت غشيته فسرقتا وهو يتعمد ويقول من يذهب الى زينب فيبشرها وتلا **واذ نقول للذين اعلم الله عليه الآية** قالت عائشة فخذنى ما قرب وما بعد لما يبلغنا من جمالها واخرى هى اعظم واشرف ما صنع لها تزوجها الله من السماء وعند بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بتزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المتأفقون حرم عن نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنة لانه كان يتناه فانزل الله تعالى ما كان **عجل** اياك احد من رجالكم الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذا الآية ما وقع فى نفوس المتأفقين وغيرهم من تزوجه نوجة **دعيت** ففى تلك البتة واعلم انه فى حقيقة امره لم يكن اباحدا من المعاصرين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج فى امر بنيه انهم كانوا ماتوا ولا فى امر الحسن والحسين بائنايته ومن قال ذلك تأول معنى البتة على غير ما قصد بها النحوي وهو حسن فقيس وقد صرح بان القول ليس من المتأفقين فقط واخرج الترمذى عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حليلة ابنه فنزل ما كان محمد الآية وكانت زينب تفر على ازواج النبى صلى الله عليه وسلم **لم** تقول زوجتك اياك وكن وزوجنى الله من فوق سبع سموات رواه الترمذى وصححه من حديث انس وفى رواية غير هذا كانت تقول ان اياك كن وان الله اكلمنى اياه من فوق الخ وليس هذا من الخبر المنهى عنه بل من التحدث بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقروها فروى ابن سعد عن عبد الواحد بن ابي عون قالت زينب يا رسول الله انى والله ما انا كاحد من نساك ليست امرأة من نساك الا تزوجها ابوها او اخوها اداها غيرى زوجنيك الله من السماء وعن الشعبي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اول عليك بثلاث من نساك

امرأة تدل بمن ان جدتي وجدتك واحد وان الله اكملك اياي من السماء وان الساعي في ذلك جابر بن زيد عبد المطلب لانه ابو اطفاله فهو نحو
رواية انا بنت عمك **قوله** حين امتد النهار الى اى ارتفاع هكذا هو في النسخ حين بالنون **قوله** يسلم عليهم الخ سبق شرحه في الباب قبله
وفي رواية حميد ثم خرج الى امهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بناءهم فيسلم عليهم ويسلمن عليه ويدعون له ويدعون له وفي رواية عبد العزيز
فمن قلن له كيف وجدت اهلك بارك الله لك **قوله** ادا خبرني الخ يعني ادا خبر هو صلى الله عليه وسلم اياي باخبار الله سبحانه وتعالى اياه
وفي رواية عبد العزيز فما ادرى اخبرته او اخبر وهو مني للجهول اى اخبر بالوحى ، هكذا وقع في هذه الروايات بالشك وسياق في الروايات
الآتية في الباب الجزم بانه الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم جزمه قال الحافظ و هذا الشك قريب من شك انس في تسمية الرجل
الذي سأل الدعاء بالاستسقاء فان بعض اصحاب انس جزم عنه بانه الرجل الاول وبعضهم ذكر انه سأل عن ذلك فقال لا ادرى كما تقدم
في مكانه وهو محمول على انه كان يذكره ثم عرض لما الشك فكان يشك فيه ثم ذكر في غير **قوله** ونزل الحجاب الخ وروى البخاري عن انس
قال عمر قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلوامرت امهات المؤمنين بالحجاب فانزل الله آية الحجاب واخرج الطبراني بسند صحيح
عن عائشة كنت اكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في قبة فمر عمر فذمناه فاكل فاصاب اصبعه اصبع فقال اوه لو اطلع فيكن مارا كنت
عين فنزلت آية الحجاب واخرج ابن مادي عن ابن عباس دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فاطال المجلس فخرج صلى الله عليه وسلم ثلاث
مرات ليخرج فلم يفعل فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال عمر لعلى اذيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لقد قسمت
ثلاثا لكل بيتي فلم يفعل فقال عمر يا رسول الله واتخذت حجابا فان نساءك لسن كسا نساء النساء وذلك اظهر لقلوبهم فنزلت آية الحجاب
قال الحافظ يمكن الجمع بان ذلك وقع قبيل قصة زينب فلقب به منها اطلاق نزول آية الحجاب بهذا السبب وكما منع من تعدد الاسباب او المراد
بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى **يَذَكِّرُنَّ عَلَيْكُم مِّنْ جَلَالِ يَتَذَكَّرُ** واما ما وقع من الاشكال في قصة خروج سورة امر المؤمنين لحاجتها وقول عمر
لها قد عرفناك يا سودة كما في البخاري فراجع لحجة الفقيه من باب خروج النساء الى البراز مع **قوله** ومن تفسير الاحزاب مع **قوله** ما اؤلف
على زينب الخ اى شكر الله حيث زوجة اياها بالوحى كما قال الكرماني او وقع اتفاقا لا قصد كما قال ابن بطال وليس ان الجواز كما قال غيره
قوله حتى تركوه الخ يعني شعبا وتركوه لشبههم **قوله** وجد ثنا ابو يعلى الخ هو بكسر الميم واسكان الجيم وقبح اللام وبعد ها ذى وحكى بفتح الميم المشهور
الاول واسمه لاحق بن حميد قيل وليس في الصحيحين من اقل اسمه لام الف غير **قوله** كانه يتهب للقيام الخ لئيتفطنوا المرادة فيقوموا القيام
قوله فلما رأى ذلك قام الخ قال الابن ناقلا عن عياض وفي خروجه صلى الله عليه وسلم ودولته على نساءه حتى يقوم المجلس حسن الادب واحتمال
الادى وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره جلوسهم فلما رآهم بالقيام لم يتلطف فاهم بالخروج فتلطف اولاً بالتهب للقيام ليقوموا فلما
رأهم لم يتهبوا تلطف بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العرس وعند من يعلم ان له شغلا **قوله** فلما قام فامر من قام من القوم
قال ابن بطال في هذا الحديث انه لا ينبغي لاحد ان يدخل بيت غيره الا باذنه وان المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما اذن له فيه

من القوم نادى عاصم وابن عبد الله على في حديثهما قال فقعد ثلاثة وان النبي صلى الله عليه وسلم لم جاءه ليدخل فاذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فاطلقوا قال فحدثت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم انهم قد انطلقوا قال فجاء حتى دخل فلما هبت ادخل فالتقى بالحجاب بيني وبينه قال وانزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تدرجوا في الدين شيئا الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه الى قوله ان ذلكم كان عندك عظيمًا وحديثي عن الناقدا قال نايعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح قال ابن شهاب ان انس بن مالك قال نا اعلم الناس بالحجاب لقد كان ابي بن كعب يسكنه عنه قال انس اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عرسًا بزينب بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم طرقت انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضربت بيني وبينه الستر وانزل آية الحجاب وحديثنا قتيبة بن سعيد قال نا جعفر يعني ابن سليمان عن ابن الجعد ابي عثمان عن انس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال فصبرت حتى ام سليم حياء فجلست في ثوب فقالت يا انس اذهب بهذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا اليك اتي وهي ثقب ثوبك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان اتي ثقب ثوبك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل فقال ضربه ثوب قال اذهب فادع لي فلا تا ولا تا ولا تا ومن لقيت وسمي رجالا قال فذهبت من سمعي ومن لقيت قال قلت لانس

لثلاثي اذى اصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم وفيه ان من فعل ذلك حتى تغرب ربه صاحب المنزل ان لصاحب المنزل ان يظهر التشاقل به وان يقوم بغير اذن حتى يتفطن له وان صاحب المنزل اذا خرج من منزله لم يكن للمأثورة في الدخول ان يقيم الا باذن جديد والله اعلم قوله فقعد ثلاثة في رواية حماد بن سلمة اذا هو بالرجلين قد استأسن بها الحديث قال الحافظ وجمع بين الرأيتين بانهم اول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في اثناء ذلك فصادوا اثنين وهذا اول من جزم بين التين بان احدهما الرأيتين وهو وحزوا لكرامتي ان يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنًا فمن ذكر الثلاثة تحت الاشارة من ذكر الرأيتين تحت سبب القعود ولم اقف على تسمية احد منهم قوله غير ناظرين اناه في معنى ناظرين وانه بكسر الهجزة وفتحها وتحت جيمها ومستأسنين هو من الاس والناس بالحديث ومعنى لا يستحي من الحق لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتنع ما يمتنع به من العاري وذكر الجمهور لقولهم وتلوهم اي ائتمروا بالنهي والنهي ولا ان تنكحوا الزواجه قيل نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم لا تزوجن بها بعد فلزات الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا بالمدققين كما في الاحكام كمال المعلم للأبي رحمه الله قوله انا اعلم الناس بالحجاب اخ اى بسبب نزوله واطلاق مثل ذلك جاء في كلامه في الاحجاب قوله لقد كان ابي بن كعب يسكنه عنه في قوله اشارة الى اختصاصه بمعرفة لانس بن كعب اكبر من علمنا وسنا وقد رآه قوله فصنعت امي ام سليم حياء ثم وقد استحل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة بزينب بنت جحش كانت من الحيس الذي اهدته ام سليم ان المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشيع المسلمين خبرًا وحبًا وقد في حديث البخاري ان انسًا قال لي اذ بع رجالا سماهم وادمع من لقيت لانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وسمي بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهو من راويه وتركيب قصته على اخرى تعقب القرطبي بانه لا مانع من الجمع بين الرأيتين والاولى ان يقال لا وجه في ذلك فلعن الذين دعوا الى الخبز واللحم فاكلوا حتى شبعوا وذهبوا الى الخبز ولما بقوا النمل الذين كانوا يتخذون جاء انس بالحيسة فأمر بان يدعوا سائر الآخرين ومن لقي فدخلوا فاكلوا ايضا حتى شبعوا واستمر اولئك النمل يتخذون وهو جميع كاياس به واولى منه ان يقال ان حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فاكلوا كلهم من ذلك وعجبت من اخبار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انسًا يقول انه اولم عليها بشاة ويقول انه اشيع المسلمين خبرًا وحبًا وما الذي يكون قد رآه الشاة حتى يشبع المسلمين جميعًا وهو يومئذ نحو الالف لو كان البركة التي حصلت من حيلة آياته صلى الله عليه وسلم فتكثير الطعام قوله في قوله بناء مشاة فوق مفتوحة ثوروا وساكنة انا مثل القدر سبق بيانه في باب الوضوء قوله ان هذا لك منا قليل الخ قال لنوى فيه انه يستحب لاصدقائه

عد ذكر كانوا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التور قال قد خلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلى عشرة عشرة وليأكل كل إنسان مما يليه قال فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى أكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما أدرى حين وضعت كانت أكثر أم حين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتخجلون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها إلى الخائط فنقلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على نسائه ثم رجع فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع طئروا أنهم قد نقلوا عليه قال فابتدوا لياب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليهم حتى أريحى الستر ودخل أنا جالس في الشجرة فلم يلبث إلا يسيراً حتى خرج علي وكبرت هذه الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهون على الناس يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ولكن إذا دُعيتُم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستنابيسين الحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي إلى آخر الآية قال الجعد قال انس أنا أحدث الناس عهداً بهذه الآيات وتجبين نساء النبي صلى الله عليه وسلم حل شي

محمد بن رافع قال ناعبد الرزاق قال ناعم عن أبي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب أهدت له أم سليم حبشاً في تور من حجارة فقال انس فقال للنبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع لي من لقيت من المسلمين قد عوت له من كقيت فجمعوا يدخلون عليه فيأكلون ويخرجون ووضي النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعاه وقال فيه ما شاء الله أن يقول ولم أدر أدر ألقينه إلا دعوته فأكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقى طائفة منهم فأطالوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحي منهم أن يقول لهم شيئاً فخرج وتركهم في البيت فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه قال قتادة غير متعينين طعاماً ولكن إذا دُعيتُم فادخلوا المتزجر ان يبعثوا إليه بطعام يساعده نكبه على وجهه وقد سبق هذا في الباب قبله وسبق هناك بيان الحيس وفيه الاعتذار إلى المبعوث إليه وقول الإنسان نحو قول أم سليم هذا لك من قليل وفيه استعجاب بعث السلام إلى صاحب وإن كان أفضل من الباعث لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه أوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة ثم بضم الزاي وفيه الهاء وبالمد ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن المرسول فناس معينين وفي معنى قوله من لقيت من أوردت وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما أوضحه في الكتاب قوله هات التوراة بكسر التاء من هات كسرت اللام كما تكسر الطاء من أعط قوله الصفة والحجرة ثم الصفة السقيفة والحجرة الدار قوله ليتخلى عشرة عشرة ثم فيه من آداب الأكل أن أكثر ما يدور على القصبة عشرة والأكل مما يليه إذا كان الطعام نوعاً واحداً، قاله الأقبى ثم قوله وزوجته مولىة وجهها إلى الخائط قال النوى هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حدثها قوله أنهم قد نقلوا عليه ثم نقلوا بضم القاف الخففة قوله فابتدوا لياب ثم أخرجنا مسرعين، قال الحافظ ومحصل القصة أن الذين حضروا والوليمة جلسوا يتجدون واستحي النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فتهيأ للقيام ليفطنوا المرادة فيقوموا بقيامه فلما ألهو الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه إلا الثلاثة الذين لم يفتطوا لذلك لشدة شغلهم بالهم بما كانوا فيه من الحديث وفي غصون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يقوموا من غير مواعظهم بالامر بالخروج لشدة حياءه فيطيل الغيبة عنهم بالتشاغل بالسلام على نسائه وهو في شغل بالهم كان أحدهم في أثناء ذلك اتفاق من غفلته فخرج وفق الاثنين فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزله قرأها فخرج فرأى ما رجع فحينئذ قطعنا فخرجنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فأمر الستر بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله رجع حين نساء النبي صلى الله عليه وسلم فيه مشروعية الحجاب لأئمة المؤمنين قال عياض فرض الحجاب مما اختصصن به فهو فرض ملين بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كسفت ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظهرا وتخوضهن وإن كن مستترات إلا ما دعت إليه ضرورة من يراز ثم استدلل بما في الوطأ أن حفصة رد لما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها وإن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها انتهى، وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهم وقد كنت بعد النبي صلى الله عليه وسلم تحجج ويظن وكان الصحابة ومن بعدهم يمحون متهم الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص وقد تقدم في الحج قول ابن جريم ليعطاء لما ذكر له طواف عائشة رة أقبل الحجاب أو بعده قال قد أدركت ذلك بعد الحجاب، كذلك في فتح الباري

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حل** شايحي بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليمة

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة قوله إذا دعى أحدكم إلى الوليمة أو تقدم مع الوليمة وأقسامها في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قوله صلى الله عليه وسلم أولو ولادة وفي الغم قال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من سحاح أو ختان وغيرهما لكن الأشهر استعملها عند الإطلاق في الكساح وتقييد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهري الوليمة مأخوذة من الولد وهو الجمع وزنا ومعنى لان الزوجين يجتمعان وقال ابن العربي أصلا من تميم الشيء واجتماعه وجزءه لما ورد في الثور القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعساو العرب التي بقرنية وأما الدعوة فهي اعتراف من الوليمة وهو يغني الدال على الجمهور وضمها فظرب في مثلثه فطو في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بضم الراء ففتح إذا دال دعوة النسب وكسر إذا دال دعوة الطعساو فتحه وأما نسبة لبني تميم الريباب نسبة صاحبنا الصمخاج والحكم لبني عدى الريباب فالله أعلم - وقد نقل ابن عبد البر ثمر عياض ثور النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة للجمعة العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك ومن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر الشافعي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرفت من قاعدةهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وكل ابن دقيق العيد في شرح الامام ان محل ذلك إذا جمعت الدعوة أو لو خسر كل واحد بالدعوة فان الإجابة تتعين، قال المحافظ وشرط وجوبها ان يكون الداعي مكلفا حرا راشيدا وان لا ينحصر الأغنياء دون الفقراء كما سياتي وان لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رغبة منه وان يكون الداعي مسلما على الأصح وان لا يشق فمن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني وان جاء متأخرا لم يقرب رجلا على الأقرب جواز على الأصح فانه استويا أقرع وأكبر يكون هناك ما ينادى بحضوره من منكر وغيره وان لا يكون له عذر، وضبطه الماوردي بما يخص به في شرك الجماعة، ام - وقال العلامة ابن عابد بن وفي الهندية عن التمر تاشي اختلفت في إجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا فضل ان يجيب اذا كانت وليمة ولا فخر بخير ولا إجابة افضل لان فيها ادخال الشر في قلب المؤمن واذا أجاب فعل ما عليه كل اولاد الا فضل ان يأكل لو غير صائم وفي البنائية إجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وأما دعوة يقصد بها التطاول وإنشاء المحل وما أشبهه فلا ينبغي إجابتهما الا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصبة غيره الا ذل له، ام لمخصا - وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبهما أثر لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عص الله ورسوله فان كان صائما أجاب ودعا وان لم يكن صائما أكل ودعا وان لم يأكل ولم يجب أو وجفا لانه استهن أو لم يصبه وقال عليه الصلوة والسلام لو دعيت الى كراع لأجبت، ام ومقتضاها انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شرح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التتارخانية عن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعى الى دعوة فالواجب الإجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة ولا منكر استباح اسلام في زماننا الا اذا علم يقينا ان لا بدعة ولا معصية، ام - ولا يظهر له غير الوليمة ان تحق وفي الاختيار دعى الى وليمة وثمة لم يأت غناء تعد وأكل والمنكر في المنزل فلو علم المائدة لا ينبغي ان يقبل بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابن عابد بن م اى يجيب عليه قال في الاختيار لا استماع اللهم حرام والإجابة سنة والاستماع عن المحرام اولى، ام - وكذا اذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يقبل فالغيبة أشد من اللهو واللعب، ام - قال في الاختيار فان قدر على المنع فعل وان لا يقدر صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقبل لان فيه شيان الدين وان علم ان لا باللعب الا بحضور صلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله، ام - قال ابن عابد بن م قوله صبر اى مع الاحتياط لقلبه قال عليه الصلوة والسلام من رأى منكروا فليغيره بيد فان لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فليقلبه وذلك اصعب الايمان، ام اى اصعب احواله في ذاتها وانما يكون ذلك اذا اشتد منهف الايمان فلا يجزئ انما على ازالة المنكر، ام - وهذا لان إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن بمنزلة من غير كسالة الجنان واجبة الإقامة وان حضرها نياحة (هداية) وقاسا على الواجب لانها قريبة منه لو ردد الوعيد بتركها، ان تحق - قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين اى لم يجعل الوليمة وقتا معينتا يختص به الا يجاب او الاستحباب لا اخذ ذلك من اطلاق الاحاديث وقد اقصم بمراده في تاريخه فأنه اورد في ترجمة زهير بن عثمان المحشي الذي أخرجه ابوداود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقف عن رجل من ثقيف كان يثنى عليه ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول قتادة

باب الأمر بأجابة الداعي إلى الدعوة

أقوال العلماء في أن إجابة دعوة الوليمة واجبة أو سنة

فليأتها **حدثنا** محمد بن مثنى قال ناخالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجيب قال خالد فاذا عبيد الله يئزله على العرس **حدثنا** ابن ميثاق قال نا إلى قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجيب **حدثني** أبو الربيع وأبو كامل قالنا نأحمد قال نا أبو جرح قال **حدثنا** قتيبة قال نا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دُعيتُم **وحدثني** محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال نا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعا أحدكم أخاه فليجيب عرساً كان أو نحوه **وحدثني** إسماعيل بن منصور قال نا عيسى بن المنذر قال نا بقرية قال نا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعي إلى عرس أو نحوه فليجيب **حدثني** حميد بن مسعدة الباهلي قال نا بشر بن الفضل قال نا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دُعيتُم **وحدثني** هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال نا في موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة إذا دُعيتُم لها قال وكان عبد الله يأتى الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائر **وحدثني** حريصة بن يحيى قال نا ابن هب قال **حدثني** عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دُعيتُم إلى كراع فأجيبوا **وحدثنا** محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن بن مهيدي قال **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير قال نا أبي قال نا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة أول يوم حتى والثاني معرف والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناد ولا يصح لوجه يعني لزهيد قال الحافظ وقد جدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذلك الشواهد وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يحتج به عن مقال فتجسسها يدل على أن الحديث أصلاً، ثم قال بعد البحث وإذا سلمنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وبأبعد كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم **قولنا** فليأتها أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها ولا يضتر إعادة الضمير مؤنثاً **قولنا** رياء وسمعة أي على وليمة العرس كما ياتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالذكري قال النووي **قوله** إلى وليمة عرس أي قال النووي قد يجزى به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة لقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية التي بعد هذا إذا دعي أحدكم أخاه فليجيب عرساً كان أو نحوه ويحتمل هذا على الغالب أو نحوه من التأويل، أم - قلت ويمكن حمل الروايات المتقدمة على زيادة تأكيد الإجابة فيها والله أعلم **قولنا** تتو الدعوة أي والذي يظهر أن الأمر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد ويحتمل أن تكون الأمر للعموم وهو الذي فهمه داود والحديث فكان يأتى الدعوة للعرس أخيراً كما سيحكي **قوله** إلى عرس أو نحوه أي هذا يؤيد أن الأمر بالإجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً عرساً كان أو غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العبدي قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاصي هو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها لكن يمكن أن انفصال عندنا ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا لطعام فقال رجل من القوم أعفني فقال ابن عمر أنه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعا فقال إلى مشغول وإن لم أعفني جئتكم وخمير يعدم الوجوب في غير وليمة الكراح المأكلية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الإجماع ولفظ الشافعي أتيان دعوة الوليمة حتى والوليمة التي تعرف بوليمة العرس وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا ترخص لأحد في تركها ولو تركها لم يثبت له أنه عاص في تركها حكماً تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفقه **قوله** إذا دُعيتُم إلى كراع أي انضم الكراع وتخفيف الراء وآخره عين مهملة هو مستند الساق من الرجل ومن حاد المرسخ من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيفة من الفهر البعير قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراع الشاة وغلطوا من حمله على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدنية على مراحل من المدينة، أم - قال الحافظ وأغرب الغزالي في الأحياء قد كرا الحديث بلفظ ولو دُعيت إلى كراع الغنم ولا أصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه مرفوعاً لو أهدى إلى كراع لقبيل ولو دُعيت لمثله لأجبت والمقصود بالمبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء وفيه دليل على خفة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ولم يذكر ابن شق إلى طعام **وحدثنا** ابن نمير قال نا أبو عامر عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الاسناد مثله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول بشر الطعام الوليمة يدعى اليه الأغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عصا الله ورسوله **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الأغنياء فصحك فقال ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنياً فافزعني هذا الحديث حين سمعت به فسألت عنه الزهري قال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر مثل حديث مالك **وحدثنا** محمد بن رافع وعبد ابن حميد عن عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن الأعرج عن أبي هريرة قال شر الطعام طعام الوليمة نحو حديث مالك **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو ذلك **وحدثنا**

صلى الله عليه وسلم ونواضعه وجارو لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولوعلم أن الذي يدعوه إليه شيء قليل قال المحلب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة ومن بالداعي يأكل المدعو من طعامه ويتحجب اليه بالمواكلة وتوكيد الزمان معه بما فذل لك حتى صلى الله عليه وسلم على الإجابة ولو نزل المدعو اليه وفيه التحض على المواصلة والتحاب والتألف **قوله** وإن شئت تركه الخ قال المزوءي في الرواية الأخرى فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم والمفطر في الرواية الثانية أمر بالاكل في الأولى غير واضح واختلف العلماء في ذلك والأصح في مذهبي أصحابنا أنه لا يجب الاكل في وليمة العرس ولا في غيرها فمن أوجه احتمال الرواية الثانية وتأول الأولى على من كان صائماً ومن لم يوجب اعتدلت التصريح بالتحضير في الرواية الأولى وحمل الامر في الثانية على الندب وإذا قيل بوجوب الاكل فأقله لقمة ولا تروى الزيادة لأنه يسمى اكلاً ولهذا لو حلف لا يأكل حثت بلقمة وكأنه قد تخيل صاحب الطعام أن اشتد له لشبهه يعتقد ما في الطعام فإذا أكل لقمة زال ذلك التحيل هكذا صرح باللقمة جماعة من أصحابنا وأما الصائغ فلا خلاف أنه لا يجب عليه الاكل لكن إن كان صائماً فرضاً لم يجز له الاكل لأن الفرض لا يجوز التحريم منه **قوله** وإن كان مفطراً فليطعم تركه فان كان يشق على صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر إلا أن تمام الصوم والله أعلم به - وقد أخرج الطيالسي الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم أخوك ويكلفكم افطرا ومن يوم ما كانه ان شئت في اسناده رايه ضعيف لكنه توبخ والله أعلم **قوله** فليصل الخ وفي حديث عبد الله بن داود وان كان صائماً فليصم فاصلاة في حديث الباب هو الذي علمه قال الحافظ وحمله بعض الشراح على ظاهره فقال **قوله** ركعتان فليستغفر بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والمأخضين بركتها وفيه نظر لم يروى قوله الاصلوة بحضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائغ وقد تقدم في باب حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائغاً شق ودعا وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر إذا دعى لأجاب فان كان مفطراً أكل وإن كان صائماً دعا لهم ثم ترك ثم انصرف وفي الحضور فواكلاً أخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به والانتقال بإشارته والصيابة عما لا يحصل له الضيامة لولي حضره في الإخلال بالإجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الإجابة بذلك وإن المدعو لا يجب عليه الاكل - **قوله** قال لقاري وروى مسلم وابو داود والترمذي وابن ماجه بلفظ إذا دعى أحدكم وهو صائغ فليقل اني صائم واجمع بين الحديثين أنه يعتد رداً فان أبي فليحضر ليدع له بالبركة - **قوله** وفي الفسخ نعم لو اعتذر به المدعو قبل الداعي عذره لكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذراً له وإن تأخر **قوله** عن أبي هريرة أنه كان يقول بشر الطعام الخ قال النووي ذكره مسلم ورواه علي أبي هريرة ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق أن الحديث إذا روي مرفوعاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح لأنما زيادة ثقة ومعرفة هذا الحديث الأخبار بما يقع من الناس بعد صلى الله عليه وسلم من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة وإشادهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديهم بغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان **قوله** يدعى اليه الأغنياء الخ الجملة في موضع الحال لطعام الوليمة أي إنما تكون شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا حضر الغنى وترك الفقير أمرنا أن لا نحجب قال ابن بطال وإذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس وقد علمه ابن عمر **قوله** شر الطعام طعام الوليمة الخ قال البيضاوي من مقدم كما يقال شر الناس من أكل وحده أي من شتمه وانما سماه شراً لما ذكر عقبه فكانت قال شر الطعام الذي شأنه كذا **قوله** سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج الخ هو عبد الرحمن الأعرج

ابن ابي عمر قال ناسفیان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتاً الاخرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من ياتئها ويدعى اليها من ياباها ومن لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وحل ثنائاً ابو بكر بن ابي شيبة وعمر التاقدم اللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقتني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما مع مثل هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد من ان تزوجني في رفعه لاختي بل وقفت عليك ودين وقفت عليك

قوله سمعت ثابتاً الاخرج الا حفت القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن الاحنف بن عياض والله اعلم كذا في الشرح **قوله** من لم يجيب الدعوة الا ولفظ البخاري شر الطعام طعام الوليمة يدعى بها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطبري الا في الوليمة للعهد الخ اذا كان من عادة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى الى آخره استنثاء وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعاقل يدعى بايدي الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون عاؤه سبباً لا كمال المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطال ان ابن جبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون والله عز وجل قد عاون من لا ياتي بي بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء، ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك الى آخره حالاً انما يستقيم اذا كان الرأية بالورع واما اذا كان بالفاء كما تقدم في رواية مالك فمن لم يات الدعوة الا فعدم صحته ظاهر والله اعلم **قوله** لم يترك هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب، قاله الحافظ **باب** لا تحل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تكفر زوجها غيره ويطلقها ثم يفرقها وتنقض عدتها **قوله** جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقتني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير نفسها تيممة بنت وهب هي بمشاة واختلت هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح، **قوله** كنت عند رفاعة الا هو رفاعة القرظي ابن سموأل بفتح المهلة والميم وسكون الواو بعد هاء هزنة ثم **قوله** رفعت طلاق الا قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو ايم من ان يكون طلقها ثلاثاً مجموعة ومفرقة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات، **قوله** فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الا هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن مصابياً والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي هو الذي ذكره ابو عمر بن عبد البر والمحققون، كذا في الشرح، **قوله** مثل هذبة الثوب الا بفتح الهاء وسكون المهلة بعد هاء موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينجس من هذب العين وهو شعر الجفن واذا ردت ان ذكره يشهد الهذبة والاسراع وعدم الانتشار، وقال الداودي يحتمل تشبيهها بالهدبة انكساره وانه لا يخرق وان شدته لا تشتت ويحتمل انها كانت بذلك عن فخافته او وصفته بذلك بالنسبة للاول قال ولهذا يستحب بخلاف البكر لانها تظن الرجال سواء بخلاف الثيب **قوله** فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجباً منها انما لتعجبها بما تستحي النساء من التصريح به عائلاً واما الضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني وعحتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستغفاد منه حجاز وقوع ذلك **قوله** لا الا اى لا ترجين اليه، وفي بعض الروايات لا تخلين لزوجك الاول، واخرج البخاري في اللباس من طريق ابوب عن عكرمة ان رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمارا خضر فشكت اليها وأرقها خضرة بجلدها فلما اجاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرون بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها، قال وسمعنا قد أمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة ومعه ابنان له من غيرها قالت الله مالي اليه من ذنب الا ان ما ليس بأغنى مني من هذبة واخذت هذبة من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا نفضها نفص الا وفيه لكها ما شئت تريد رفاعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلى له او لم تصلى له حتى يذوق من عسيلتك قال واصرعه ابنتين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعين ما تزعين فوالله كبراً شبه به من الغراب بالغراب، قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلى اول تصلى له الا وعزت بهذا الجواب وجه الجمع بين قوله ما معه الا مثل الهذبة وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته وحاصله انه رد عليها دعواها اما اولاً فليطريق صدق زوجها فيما زعم انه ينفضها نفص الا دليلاً واما ثانياً فلا استدلال على صدقه بل يديه الذين كانا معه، ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سياق الخبر يعطى بانما شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق لانه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لهما من ارادة الرجوع الى رفاعة من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك **قوله** حتى تذوق عسيلته الا بفتح العين

باب التحلل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تكفر زوجها غيره ويطلقها ثم يفرقها وتنقض عدتها

وفهم السين المهملتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الهاء إذا صغر كقولك ثيبس ثيبس
وقيل إنما أنثه لأنه أراد النطقة وضيقه النوى لأن الأنزال لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبهت بذلك العسل وحلوه وقال الجوهري صغرت
العسلة بالهاء لأن التأنيث على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لا لأن أريد به العسلة وهي القطة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبية والمسراد
بالعسلة هنا الجماع لأن الأنزال وقد جاء ذلك من قولنا من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعسيلة بالجماع رواه الدارقطني وفي أسناده أبو عبد
الله القمي يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقالت ابن التين يربد الوطئ وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عدة القاري من كتاب الشها
وفيه من كتاب الطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم قال جهم العلماء
ذوق العسيلة كناية عن المجامعة وهو تعذيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الأنزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله
ابن المنذر وأخرون وقال ابن بطال ثلث الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحمل ويحصن الشخص ويوجب حكمال
الصلح ويقسد الحج والصوم قال أبو عبد الله العسيلة لغة الجماع والعرب تسمى كل شيء عسلًا وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في
الرخصة قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للأول والأسيد بن المسيب، قال وهذا القول لا تعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من
المخوارج ولعله لم يلفظ بالحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي وقد
نبه عليه النسائي ومكان في الفقه وحكى ابن الجوزي عزه وأداه وافق سعيد بن المسيب على ذلك قال العيني وم ذكر في كتاب القنية لأبي الرجاء فحتمًا من حديث
أن سعيد بن المسيب رجح عن من عساه هذا فلو قضى به قاض لا يفتن قضاؤه وإن أتى به أحد هزم، أم - قال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا
الحديث عن عائشة وهو ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيزعمون أنها أخذ به وترك
حديث الباب وأجابوا بأن الكناج عندهم حقيقة والوطئ بالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفتح - قال العيني وم وفيه نظر لأن لفظ الكناج
في الآية) أسند إلى المرأة فلا يربد به الوطئ لأن المعنى حتى تطأ زوجها غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطوءة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضًا العقد
وجوب الوطئ بطل العسيلة فانه خبر مشهور يجوز به الزيادة على النص، أم - وأفاد الحفاظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافة نسخا
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن خبر الواحد الله أعلم - قال المقرئ ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق
بما قل ما ينطق عليه الاسم خلافا لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قول حتى تذاق عسيلة إلى آخره أشعاراً بامكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخافة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها
للاول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد ولا خلاف، والتفوق على أنه إذا كان في كناج فاسد لم يحلل وشدة الحكم فقال يكفي، وفي عدة القاري قال ابن بطال
اختلفوا في عقد كناج المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بكناج رغبة فان قصد التحليل لم يحلها ومروا علم الزوجان بذلك ولم يعلموا ويفتح قبل الدخول بعد
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد الأوزاعي أحمد قال أبو حنيفة وأصحابه والثقات في الكناج جائز وله أن يقيم على كناجه أولا وهو قول عطاء والحكم وقال
القاسم وسالم وعروة والشعبي لأب أن يزوجهما ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو ما جوب بذلك وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد وذهب الشافعي إلى بطلان
إلى أن الكناج الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد الكناج أنه إنما يزوجهما ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضًا عن محمد بن علقمة عن أبي حنيفة أنه إذا تزوج الثانية فحلها للأول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يزوجهما ليحلها للأول فانه كناج صحيح ويجهل أن به ويبطل
الشرط وله أن يمسهما فان طلقها حلت للأول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في الد المختار وكما التزويج للثاني تحريمًا
لحديث لعن المحلل والمحلل له كما أخرجه الترمذي وغيره بشرط التحليل كتزويجك على أن أحللك وإن حلت للأول لصحة الكناج وبطلان الشرط،
أم - أي لأن الكناج لا يبطل بالشرط القاسد بل يبطل بالشرط ويصح بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قولة وكما التزويج للثاني إن كذا في البحر، لكن
في القهستاني وكذا للأول والثاني وعزاه محشي مسكين إلى المحوى عن الظهيرية ويجهل أن يولد المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول سلك في ذلك ومنسب إلى المباشرة أوفى من المنسب لفظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على
المرأة أيضًا، أم - ثم قال في الد المختار ما إذا ضمنا ذلك لا يكره وكان الرجل ماجورًا لقصد الأصلح، أم - أي إذا كان قصد ذلك لا مجورًا وقضاء
الشهوة ونحوها وأورد السرموي أن الثابت عادة كالثبات نعتًا أي يصير بشرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فكريه وأجاب في الفقه بأنه لا يلزم
من قصد الزوج ذلك أن يكون معترفًا به بين الناس إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرًا به، أم - كذا في رد المحتار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد كناج المحلل هل يصح أم لا وهل يثبت به التحليل
الأول ويشترط له الكناج القاسد ومن رغبة

التحليل في العقد بين إظهاره عند العقد يشبه الفرق بين التعريض بخرطية المعتد أو الكتمان في النفس بين المواعدة سراً أو عزمه عقد النكاح قبل بلوغ
الأجل فإن الأول مباح والثاني حرام كما نص عليه في القرآن الكريم والله أعلم قال في الفقه وهذا قول آخر وهو أنه ما جاز أن شرط لعقد المصاهرة وتأويل اللعن
عند هؤلاء إذا شرط الإجماع ذلك إم - قلت واللعن على هذا الحمل الظاهر لأنه لا يخلو الإجماع على عيب الميت وهو حرام ولا يغير به إجماعه على المصاهرة والسلامة التي يستلزمها
في حد ابن ماجه) وأورد على التأويل الأول أنه مع اشتراط التحليل مكره تحريماً وفاقاً على الحرام لا يستوجب اللعن فعلى المكره أولى، أم قال المصنفين ما يدل على
حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون إلا الكافر ولهذا لم تحرم على معين لم يعلم موته على الكفر بل ليل وإن كان فاسقاً مشهوراً كيزيد بن علي المصنف
بغلات نحو المدين إلى لحي إلى جمل فيجوز وبغلات غير المعيار كالظالمين الكاذبين فيجوز أيضاً لأن المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافراً فيكون اللعن لبيان
أن هذا الوصف وصف الكافرين للتفريق عنه التحذير من لا قصد اللعن على كل فرد من هذه الجنس لأن لعن الواحد المعين كعزل الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من
أفراد الظالمين وإذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير التحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراماً على الكافر خلافاً لما ناط اللعن بالكافراً فإنه ورد اللعن في
غيرها كلعن المصورين ومن أمروهم وأمره كارهون ومن سئل سمعت أبا يعقوب على الطريق والمرأة السليمة إياها لا تخضب يديها والمرءة التي لا تتكلم والمرأة
إذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها وأكرم الدين زائرات القبور ومن جلس على سطح المحلقة وغير ذلك ومن رآها هذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعينين
مشرقة اللعان وفيه لعن معينين نعم بحسب بانه معلوق على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يضر عن لعن معينين تأمل ثم رأيت في لعان القويستاني قال اللعن في الأصل
وشرعاً في حق الكفار لا يباد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الأسقاط عن وجه الإبراهيم - وفي لعان الجحمان قلت هل يشترط لعن الكاذب المعين قلت
قال في غاية البيان من باب العقد وعن ابن مسعود أنه قال من شام ياهلته والمياهلة للملاعة وكانوا يقولون إذا اختلفوا في شيء بجملة الله على الكاذب متا قالوا
هو مشرقة في زماننا أيضاً إم - وعن هذا قيل إن المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازلة الإبراهيم من رحمة العزيز الغفار وقيل إن الأشبهان حقيقة اللعن
هنا ليست بقصود بل المقصود إظهار رخصاسة المحلل بالباشرة والحمل له بالعول إليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال فيه كلام فتأمل
إم - ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرهاً تحريماً، انظر كلام ابن عابدين إم - وفي فقه القديري قال الزبيري في التحريم المصنف (أي صاحب الهداية)
استدل بهذا الحديث (أي حديث اللعن) على كراهة النكاح المشرط به التحليل وظاهره التحريم كما هو من
أحمد لكن يقال لما سمي محلاً دل على صحة النكاح لأن المحلل هو المثلث للمحل فلو كان فاسداً لما سمي محلاً، انظر
وظاهره أنه اعترض ثروايه أما اعترض فنيثوه عدم معرفة اصطلاح اصحابنا وذلك أنهم لا يطلقون اسم المحلل إلا على منع ثبت بقطعة فإذا ثبت بظني
ستوه مكرهاً وهو مع ذلك سبب للعقاب أما الجواب فكل ما فيه يقتضي تلازم المحرم والفساد ليس كذلك وقد يحكم بالصحة مع لزوم الأثر في العبادات فضلاً
عن غيرها خصوصاً ما لا يعطى كلامه من أهمية المنع الثابت بظنه حراماً إم - قلت وأما الاستدلال بسمية محلاً وحمل حادث اللعن على المحلل المشروط كما زعمه
المخففة فقد ناقش في الحفاظ ابن تيمية بوجه في مصنف فمجم أفرد لهذه المسئلة فقال أما تسمية وجده محلاً فلا تصد التحليل ونواه ولم يقصد حقيقة النكاح
مع أن الحل لا يحصل بهذه النية ولأنه حلل المحرم أصحله يستحل المحلل ومن أياح المحرمات وحلها بقوله أو فعلم يقال له محلل المحرم ذلك لا بد
التحليل والتحريم في الحقيقة هو الله وإنما يضاف على وجه المحلل من فعل سبب يجعل الشارح الشيء حلالاً ومحرمات ولكن لما كان التحريم جعل الشيء محرمات محظوراً
والتحليل جعله محلاً لا مطلقاً كان كل من أطلق الشيء وأباحه بحيث يطلق في ذلك يسمى محلاً ومنه قوله سبحانه: **أَيُّهَا النَّبِيُّ زَيِّدٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا**
يَعْلَوْنَ عَمَّا وَعَدْنَاهُ وَإِنَّا لَبَاطِلُونَ **عِدَّةٌ مَّا حَزَمْتَ اللَّهُ فَعَلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ** لما أطلقوه لمن أطاعهم تارة وحظره عليه أخرى كانوا محرمين وكذلك قوله سبحانه
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَا تَحَرَّمَ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ لما منع نفسه من الأمة أو الأصل باليمين بالله أو المحرم صادرة تحريماً وكذلك قوله سبحانه: **قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا**
لَا تَزِفُوا لَكُمْ مَنَافِعَ حَرَامًا وَلَا حَلَالًا وقوله سبحانه: **وَقَالُوا إِنَّا فِي بُكُورٍ هَذِهِ لَآتَاءٍ مَّا يَكُونُ لَنَا وَلَا لَكُمْ أَثَرٌ** وقوله سبحانه: **وَقَالُوا إِنَّا فِي بُكُورٍ هَذِهِ لَآتَاءٍ مَّا يَكُونُ لَنَا وَلَا لَكُمْ أَثَرٌ**
إني خلقت عبادة حنيفة فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحلت لهم قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في قوله: **أَتَأْتِي دُونَ رُفْهَاتِهِمْ أَرَبَابًا**
من ذنبي الله قال أنا هم ما عبدوا الله كنههم أحلوا المحرمات وحرما عليهم المحلل قال صلى الله عليه وسلم لا تركبوا ما ركبت اليهود ففتحلوا محرمات الله يادى التحليل
وقول ابن مسعود **يُسَوِّدُ نَجَسٌ وَلَا يَكُونُ يَحْرُمُونَ حَرَامَهُ** ويحلون حلاله وهذا باب واسع فلما كان هذا الرجل قصداً يحلها للأول وقد يجعلها في ظن من أطاعه
حلالاً وهي حرام متى علم ذلك بين ذلك أن لعنته صلى الله عليه وسلم التحلل دليل على أن الحل إذا ثبت له يطلق على صراحة محلل ولا يكون كل ما لم يطلقه ثلاثاً
محلاً وإن كان نكاحاً رغبة فيدخل في اللعنة وهذا باطل قطعاً فعلم أن المحلل لا يملك قصد التحليل وجعلها حلالاً ولا وليست بحلال لأن محل ما حرم الله به ليس
ووليسته وقصد التحليل فليس له أن يترجمها فاصلاً التحليل ثم قال والكلام هنا في مقامين أحدهما أن اسم المحلل يعلم القاصد الشارع في العقد قبله فيجوز أن
لفظ المحلل يقع على هذا كله والثاني أنه يجب إيراد الحديث على عمومته وأن عمومته مراد أما المقام الأول فالدليل عليه من وجوه أحدها أن السلف كانوا يسمون

القاصد التحليل محلاً وان لم يشترطه والاصل في الاطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان اطلاقه على غير الشارط بطريق الاشتراك والاحتياط
وهذا لا يجوز المصدر اليه لا الموجب الا موجب مثل ما ساق عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن المحلل والمحلل له قال لا يزالان زانيين ان مكثا عشر سنين اذ اعلم
الله سبحانه انهما اراد ان يحللاها ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل وان لم يشترط فانه اجاب عن ذلك وقد سئل محلاً وفي لفظه عن اهل الله انهما محلاً لان
لا يزالان زانيين فاطلق على القاصد المحلل وفي رواية عنه انه سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها الزوج فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زانيان فسنل عن
قصد التحليل فاجاب بلجنة المحلل والمحلل له فعله وعمل القاصد في اسم المحلل واللازمين قلل جاب وهذا موجود في كلام غير واحد ومن تأمل لفظ السلف علم
بالاصطلاح انهم كانوا يسمون القاصد التحليل محلاً ويدخل عندهم في الاسم ما كان هو الذي يسمونه محلاً لعدم الشارط في العقد عند من اولئك الثاني انه قد قال
اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي تزوج المطلقة ثلاثاً حتى تحل للمزيج الاول فحسبوا كل من تزوجها تحل الاول محلاً في اللغة الثالث استعمال الخاصة العامة
والرابع فانه يسمون كل من تزوج المرأة ليحلها محلاً وان لم يشترط التحليل في العقد قال كذلك هو عرف الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح
المحلل باطل فاشترط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منه على ان المحلل يقسم القاصد شارط وليس صحيح بعضهم نكاح القاصد نكاحاً من ان يسمي محلاً
كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محلاً اذ الفقهاء اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالنقل استعمال القاصد العامان هذا يسمي محلاً قال اما القائلان
فنفرد بالدليل على ان الحديث يعني بكل محلل ظاهر التحليل واضم وان لا يجوز قصره على من شرط التحليل وحده ووجه عشرة منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل المشروط
في العقد خاصة والتحليل الذي توطئوا به في العقد لكانت الزوجة والاولى كالعن اكل الربا وهو كونه شاهداً في كتابه ولعن في الخبر ما صدر هو ومعتصمها وحاملها والمجتمعة
اليه رباعها وكل ثمنها وشاربها وساقها بل كانت المرأة احق باللعن من الزوجين لانها شاركت كلامها فيما يفعله فصارت اثمها بمنزلة اسمي جميعاً واذا كان يلعن الشاهد
الكتاب فالولي العاقل أولى فلما خصص باللعنة الزوجين علم ان معنى التحليل المقصود المكثوم من المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صديقته عند الطلاق من تزوجه
بالمطلقة ليحلها له وهما قد علمنا ذلك والمرأة وأهلها لا يلعن ذلك ومنها انه لعن شاهدها الربا وكلمته وقد تقدم هذا الحديث انه لعن شاهدها الربا وكلمته اذ علموا به لعن
المحلل والمحلل له مع ان الشاهدين في النكاح اؤكد فلو كان التحليل ظاهر للعن الشاهدين فعلوا ان يحللوا ليعلم بان المحلل لو كان يظهر تحليله لأحد ومنها ان التحليل المشروط
في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحصا فانه حينئذ شهد بالشيء فيظهر للناس فيكفرون ذلك ويجعلون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد
ان يتزوج امرأة يقول هو اخت ابنته او ربيته فانه قد ابدان تكلم بكلمة فاسداً وظاهر فساد له لم يجله ذلك فلما لعن المحلل زجراً عن ذلك علموا من الاموال التي تحق على
العامة كاستمرا والزنا وغير ذلك بين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل عنه انه لعن من تكلم بكلمة خاطئة في المحلل والمحلل له سائر الامور ككلمة المحرمه مثل نكاح ذوات المحارم
ونحوه من مثل نكاح المحلل فاطلاق ذلك (والله اعلم) لان القاصد اظهر اللعن بيان العقوبة لتنزيل النفوس بذلك وسائر الامور ككلمة المحرمه لا يمكن مرادها من فعلها لالت
شاهد في العقد والولي وغيرهم يظهر على السبب المحرم فلا يمكنه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حق باطن ثرك المذاكم قد ظهر تخبرها فلا يشبه حالها محلاً
نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورة صورة النكاح الصحيح وهذا بين انما قصد باللعنة من اسم التحليل ثم كبر هذا استنباطاً على من اظهرو
ومنها ان الاشتراط في العقد نادراً او للفظ العام الشامل لصورة كثيرة نعم بما البلوى لا يجوز قصره على الصور القليلة دون الكثيره فلان هذا في حق الله والى الله
الشارع منزه عنه ومنها انه لو كان التحليل هو المشروط في العقد فقط لكان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المحلل من حيث انه نكاح موقت او مشروط فبطلت او
الفرقة وحينئذ لكان يجب ان يباح لما كانت المتعة مباحة وان يكون نكاح التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولم يذكر عنه المتعة
ولم يقل عنه انه يسم التحليل في الاسلام قط بل هذا ابن عباس وهو من يري اباحة المتعة ويقتى بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له
يلعن هو من فعل ذلك ولفق بغيره ويقول ان التحليل المكثوم محادثة لله وانه من يباح ح الله يجحد عه علم ان التحليل حرم لقل زائد على المتعة وما ذاك
الا لان المستمتع له رغبة والمرأة وقصدان كانت الى اجل والمحلل لا رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيس المستعار فان صاحبه لا يشبه
يستعير التيس لاجل الملك والقنية ولكن لا يزيه على غنمه قل ذلك المحلل لا رغبة للمرأة ووليها في مصارته ومن كتمته واتخاذ ختنا وانما يستعيرونه ليزنوا
على فسادهم واذا كان كذلك فلهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشترط فان قيل فسميته تيساً مستعاراً دليل على اشتراطه على التحليل لان غيره انما يكون
استمارة اذ اتفق جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المحرمة قلنا المستعير له هو المطلق فان المطلق كان يحق الى بعض الناس فيطلب
منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيس الذي استعير ليزنوا على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة
صاحب الشاة الذي له غرض في انماء التيس على شاة فيستبقى منه الوطئ كما ينبغي من التيس النورفا كانت العادة ان المستعير له انما هو
المطلق لم يلزم من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فلعن ان هذا الاستعارة انما صدرت منهما والله اعلم انتهى ما اردنا تلخيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويترواح في نظري صحته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى اعلم ان المراد بالطلاق في
احاديث اللعن قاصدا لتحليل ونأويه دون المشارط فقط ولا اقل من ان يكون بخارج التحليل مكرها قهريا وهذا هو محل حديث ابن مسعود
وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة ألا أخبركم يا تيسر المستعار قالوا بلى يا
رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزجاني ثنا ابن ابي مراح ثابا ابراهيم بن اسمعيل
ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا نكاح رغبة
لا نكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم روى عن الحسين بن غراب الشنن والد لسته من التذليل ليس هو الكلمة ان
والنقطة للعيوب والملا لسته الخادعة يقال فلان لا يلد السك اى لا يخادعك ولا يخف عليك الشئ فكأنه ياتيك في الظاهر والدلس
بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصدا التحليل فقد دلس مقصوده الذي يبطل العقد وكنم النية الردية بمنزلة المحل مع المرسل الذي
يكتم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد لا ابراهيم بن اسمعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو
صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذمة وقال عبد بن سعد كان مصليا عابدا صام ستين سنة وقال ابن
في رواية الدارمي ليس بشئ وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحاق بن عدى هو صالح في باب الرمي ايتي وكنيت
حديث على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدى عدل من القول فان في الرجل صنعة الاعماله وضعفه انما هو من جهة الحفاظ وعدم الاتقا
لا من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاستاد روى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث
مهمل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي الفرات عن عمر بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته
فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فتردتها لعلها له فقال لا تتردنا ان النبوة صلى الله عليه وسلم سئل
عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكلم امرؤها لنفسه حتى يتردتها امرؤها لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحلل له حتى تذكروا العيلة وهذا المرسل
حجة لان الذي أرسله احتجاجهم ولو لا بثبوت عند لما جاز ان يحتج بهم من غير ان يبينه واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت
عندي كفى ذلك لانه اكثر ما يكون قد سمع من بعض التابعين عن صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم بثقة
الراوي وموسى بن ابي الفرات هذا ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة
وذكر عن ابيه الى حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تركيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد
ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرف بالاراضي من مشايير العلماء الثقات وابن ابي شيبة احدا لا يثقة فهذا المرسل حجة جديفة في
المسئلة ثرا الحمد ثبات اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفاظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقتين
مختلفتين عضدا أحدهما الآخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث اصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هنا ان عمر اكثر
علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس يكون الحديث اصله عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب
حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسل لا يثبتما وقول ابن عباس وفتياه توافق هذا وقد روى عن نافع عن ابن عمر
ان رجلا قال له امرأة تزوجتها اكلها لزوجها لم ير في ولم يعلم قال لا الا نكاح رغبة ان اعجبك امسكتها وان كرهتها فادقتها قال
وان كنا نعتد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سقا لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق النخعي والامام ابو محمد
المقدسي يعبه واحد واللفظ فيه اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن له اتم على اسناده ثم وقنت على اسناده روى في
ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن طليقة امرأته ثلاثا فتردتها لعلها له فقال لا
غيره وامرأة منه اتحل لمطلقها قال ابن عمر لا الا نكاح رغبة كنا نعد سقا لعن الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد
جيد رجاله مشايير ثقات وهو نص في ان التحليل المكتوم كانوا يعدونه على عهد محمد صلى الله عليه وسلم سقا لعن الله
ابن تيمية ثم قلت قوله لا في حديث ابن عباس وفي مرسل عمر بن دينار محمول على النبي صلى الله عليه وسلم في نكاح التحليل او نفى الانبغاء عنه وهذا
لا بناء في انعقاد النكاح وصحته على اصول الحنفية كما مر في كلام ابن الهمام بل الاجتماع الصحة مع الكراهة لانه نظائر عند غيرهم ايضا
كما لا يخفى على المنتبذ، وهكذا كراهة التحليل لا تمتنع من صحة نكاح التحليل وحل المرأة لزوجها الاول بعد ذوق العيلة ثم ايقاع
الطلاق ومضت العدة لوجود اركان العقد وشرطه وخلوه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد مر في عيدا لمرلق ان امرأة ارسلت

قالت واوبكر عنده وخالد بن سعيد بالبواب ينتظران يؤذن له فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذه ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثني ابو الطاهر حملة بن يحيى واللفظ حملة قال ابو الطاهر نادى فقال حملة انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رفاعة القرظي طلق امرأته فبثت طلاقها
 الى رجل فزوجه نفسها ليجعلها لزوجها فامر عمر بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يجاقبه ان طلقها فصيح بكاحه و
 لم يأمره باستينافه، ام - وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فندم وكان بالمدينة رجل من الاعراب
 عليه رقتان رقة يورى بها عورته ورقة يورى بها سواته فقال له هل لك تزوج امرأة فتبث عندك ليلة وتجعل لك جعلا قال
 نعم فزوجه منه فلما دخل فبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فداها فقالت لا تطعنني فان
 عمر بن عبد العزيز على طلاق فلما اصبحوا لم يبق لهم الباب حتى كادوا يكسر من الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال لا امر اليها فقالوا لها فقالت
 اني اكره ان لا يزال يدخل على الرجل فارتفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرقع يده وقال اللهم انت رزقت ذال الوقتين
 اذ جعل عليهما عرقا فقال له لئن طلقها فأودع رواء سعيد بن منصور وحرب عنه بهذا اللفظ ولفظه في سنن سديدان رجلا من اهل البادية
 طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقتل له انظر رجلا يجعلها لك وكان رجلا من اهل البادية له حسب اقحم الى المدينة
 وكان محتاجا ليس له شيء يتوارى به الا رقتين رقة يورى بها فرجه ورقة يورى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان
 تزوجه امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها وتجعل لك على ذلك جعلاً قال نعم فزوجه فدخل عليها وهو شارب
 الخصب فلما دخل المرأة فاصابها فاعجبها فقالت له اعندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فداها وذكر الحديث ورواه ابو
 العكرى في كتابه عن ابن سيرين قال قد مر رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقة ومن خلفه رقة
 فسأل عمر فلم يعطه شيئا فبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تعطيني
 ذال الوقتين شيئا ويحك لي قالت نعم ان شئت فاعبروه ذلك قال نعم فزوجه فدخل بها فلما أصبحت ادخلت اخوتها الدار فجاء القرشي
 بجوهر حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأته فأتى عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذال الوقتين قال فادخلوا
 اليه فلما جاءه الزهرى قالت له المرأة كيف موضعك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك اطلق امرأتك
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذال الوقتين فدخل عليه فقال له
 اطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط، ام - وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن
 ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته وأمر رجلا يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليجعلها له نمكة ثلاثا لا يخرجها ثم يخرج وعليه ثوب فقال له
 الرجل اين ما قالوا لك عليه فأتى ان يطلقها فأتى في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذال الوقتين وامضه بكاحه فهذا صريح في صحة
 نجاح التحليل وانقاده عند عمر رضي الله عنه وأن يطلق التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية
 وفيه دليل على ان ما رووه انه قال لا أوتي بحلل ومحلل له الا رجسهما هو محمول على الزجر والتشديد في التعليق كخوماهة يبيد نار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بؤيته كما قاله الطحاوي وكذا ما روى عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق
 التسامح على نجاح التحليل وقد اجاب الحافظ ابن تيمية عن قصة ذال الوقتين من سنته اوجه كلها مدخولة او مكلفة سوى الوجه
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان زاهدا لم يرع شرا ولم يدركه، قاله ابو عبيد اليه اشار احمد فيما روى ابو حفص عن
 ابي النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في الحلل والحلل له انه ينسخ نكاحه في المحال قلت او ليس يروى عن عمر بن الخطاب في ذال الوقتين حيث
 أمره عمر بن الخطاب لا يلقاها قال ليس له اسناد، ام - قلت اي اسناد متصل والسؤال يشعربان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم
 والله اعلم قول ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم زاد البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على التيسر قال الحافظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكاره على من خالفه في ذلك
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا انتهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان
 يكون هناك ما يمنع من مباشرتها بنفسه فامر به ابا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال ولذلك
 لما رأى ابا بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتيسر عند مقالتها لم يجزها، قول ابن رفاعة القرظي الخ اي من بني قريظة قال ابن عبد البر

باب جواز جامعہ اہل سنت فی قتلہا ومن ورائہا
من عند تفریح اللہ

[illegible]

الدليل على صحة الوطن في الدبر

قيلها من دبرها لما رواه النسائي عن علي بن عثمان التميمي عن سعيد بن عيسى عن الفضل بن فضالة عن عبد الله بن سليمان الطويل عن كعب بن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال لنا فع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه اقضى أن تؤذي النساء في أديارهن قال كن جوار على ولكن سأحدثك كيف كان الأمر أن ابن عمر عرض المصنف يوماً وأنا عنده حتى بلغ نساءً أو أكثر حرثت لكم فأؤخرنكم أو في شئتم فقال يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية قلت لا قال أنا كنتا معشر قرش نجى النساء فلما دخلنا المدينة ونكحتنا نسله إلا نصاراً ردتا منهن مثل ما كنا نريد فاذا هن قد كرهن ذلك وأعظمته وكانت نساءً إلا نصاراً قد أخذن بحال اليهود اسمها يوتين على جنوبهن فانزل الله نساءً أو أكثر حرثت لكم فأؤخرنكم أو في شئتم وهذا اسناد صحيح وقد رواه ابن مردويه عن الطبراني عن الحسين بن الصالح عن زكريا بن يحيى كاتب العمري عن مفضل بن فضالة عن عبد الله بن عباس عن كعب بن علقمة فذكره وقد مرنا عن ابن عمر خلافة في كصريحاً وأنه لا يباح ولا يحل، وهو ثابت بلا شك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه يحرمه قال أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي في مسنده حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار إلى الحبيب قال قلت لابن عمر يقول في الجوارى ما يحض منهن قال وما التحميص فذكر الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين وكذا رواه ابن وهب وفتية عن الليث به وهذا اسناد صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك فكل ما ورد عنه مما يحتل ويحتل فهو مردود إلى هذا الحكم قلت ويرد التأويل المذكور ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى نساءً أو أكثر حرثت لكم فقال ما تدري يا نافع فيما أنزلت هذه الآية قال قلت لا قال لي في رجل من الأنصار أصاب امرأة في دبرها فأعظم الناس ذلك فانزل الله تعالى نساءً أو أكثر حرثت لكم قال نافع قلت لابن عمر من دبرها في قبلها قال لا إلا في دبرها روى نحوه ذلك عنه الطبراني والحاكم وأبو نعيم وروى النسائي والطبراني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نحوه ولم يذكر قوله إلا في دبرها - ورواية الدارقطني المذكورة إنما هي من طريق عبد العزيز بن داود وهو أن كان ثقة لكنه سمي بالحفظ كما قال أبو زرعة كثير الوهم كما قال النجاشي كثير الحديث يغلط كما قال ابن سعد بالجملة فقد اختلف من عبد الله بن عمر في هذه المسئلة ولا يصح عند الجواز كما جزم إليها الحافظون والمنع كما صرح به العيني رحمه الله والله سبحانه وتعالى أعلم والجواز مال بعض السلف كابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم وعبد بن كعب القرظي وسعيد بن يسار ومن الأئمة مالك بن النضر رحمه الله مع اختلاف عنه قال أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن المشهور عن مالك الإباحة ذلك وأصحابه ينقون عنه هذه المقالة لتعجبها وشذاعتها وهي عند أشهر من أن تعدد نفع بنفيعهم عنه وقد روى محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك ابن أنس فسئل عن النكاح في الدبر فضرب بيده إلى رأسه وقال الساعة اغتسلت منه - ورواه عنه ابن القاسم ما ذكرت أحداً اقتدى به في دبري يشك فيه أنه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرأ نساءً أو أكثر حرثت لكم فأؤخرنكم أو في شئتم قال فأى شئ أبين من هذا وما أشك فيه، أم - وروى الخطيب في المرأة عن مالك من طريق أسباط بن روح قال سألت مالكاً عن ذلك فقال ما أنت قومه عرب هل يكون الحرث الموضع الزرع وعلى هذه القصة ما عمل المتأخرون من المالكية ففعل بالكلام عن قوله الأول وكان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلا يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه أنه روى الجواز عن مالك أهل مصر وأهل المغرب ورواه عنه أيضاً ابن رشد في كتاب البيان والتحصيل وأصحاب مالك العراقيون لم يشذوا هذه الرواية وقد رجع متأخرو أصحابه عن ذلك وافتوا بتحريمه. وإلى الإباحة ذهب بعض الأمامية لأحكامهم كما يظنه بعض الناس ممن لا خبرة لهم بمذاهبهم قال في روح المعاني والليت شعري كيف يستدل بالآية على الجواز مع ما ذكرناه فيها ومع قياها الاحتمال كيف ينتهض الاستدلال لا سيما وقد تقدم قبل وجوب الاعتزال في المحيض وعلى ما تقدم مستفاد من تنقيطهم ١١٠ بامته عنه وهو يقتضيه وجوب الاعتزال عند الأئمة في الإداب لا شتراك العلة ولا قياس ما في الحاش من الفضل بدو الاستمالة ومن فاس فقد أخطأت استمالة الحفرة لظهور الاستفاد والغرة ما في الحاش دون دم الاستمالة وهو دم العرق كما المخرج وعلى فرض تسليم أن آتى تدل على تعميم مواضع الاتيان كما هو الشائع يجاب بأن التقييد بمواضع الحرث يلغى ذلك فقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس ثم أفا أتاه رجل فقال لا تشفييني من آية أخصيض قال بل أفقرأ ويسألونك عن الحيض إلى فأومع من حيث أمركم الله فقال ابن عباس من حيث جاء الدم من ثمارت أن تأتي فقال كيف بالآية نساءً أو أكثر حرثت لكم فأؤخرنكم أو في شئتم فقال ويحك وفي الدبر من حرث لو كان ما تقول حقاً لكان المحيض منسوخاً إذا شغل من ههنا جئت من ههنا ولكن

عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول إذا أتييت المرأة من دبرها في قبلها ثم حلت
كان ولدها آخول قال فانزلت نسألكم خبركم كركم فأنو آخركم أتي شتم وحلثا فتبين سعيد قال نا أبو حازم
رح قال وحلثا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أبي حازم قال وحلثا محمد بن منة قال حدثني
وهب بن جبر قال نا شعبة رح قال وحلثا محمد بن منة قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان رح قال وحلثا عبد الله بن سعيد
وهارون بن عبد الله وابو معن الرقاشي قالوا نا وهب بن جبر قال نا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري
أن شتم من الليل والنهار وما قيل من أنه لو كان في الآية تعيين الفرج لكونه موضع الحرث لزم تحريم الوطئ بين الشاقيين في الأعيان
لا تخالفت موضع حرث كالحاش مد فرج بأن الامانة فيما صد الصاميان لا يعد في العرف جملة ووطئا والله تعالى قد حرم الوطئ الجماع
في غير موضع الحرث لا الاستمناة فحرم الاستمناة بين الشاقيين وفي الأعيان لم تعلم من الآية إلا أن يعد ذلك إتياء ووطئا واني به
ولا اظنك في مزية من هذا وبه يعلم ما في مناظرة الامام الشافعي والامام محمد بن الحسن فقد اخرج الحاكم عن عبد المحكم أن الشافعي ناظر
محمد في هذه المسئلة فاستجابه عليه ابن الحسن بان الحرث انما يكون في الفرج فقال له أفكرت ما سوى الفرج محررا فالترمه فقال أرأيت لو
وطئا بين ساقها أو في عكها أو في ذلك حرث قال لا قال أفهم وقال لا قال فكيف تخبر بما لا تقول به وكأنه من هنا قال الشافعي فيما
حكاه عنه الطحاوي والحاكم والخطيب لما سئل عن ذلك ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال
وهذا خلاف ما نعرفه من مذهب الشافعي فان رواية التحريم عنه مشهورة فلعله كان يقول ذلك في القديم ورجع عنه في الجديد لما صرح
من الاخبار واظهر له من الآية ام - وقد روى الماوردي في الحاروي وابو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما عن الربيع أنه قال كذب الله
يعني ابن عبد الحكم فقد نصر الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتحقيب الحافظ في التلخيص فقال لا يصح هذا التكرار فان ابن عبد الحكم
لم يفرده بذلك بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله اخوه عن الشافعي ثم قال أنه لا خلاف في ثقة ابن عبد الحكم وامانته ام -
وقال في الفهم ويحتمل ان يكون الزم محتملا بطريق المناظرة وان كان لا يقول بذلك وانما انصرف اصحابه للمدنيين والحنابلة عند التحريم
غير المسالك الذي سلكه عمل كما يشير اليه كلامه في الامم ام والتحريم هو مذهب الجماهير من الصوابية والتابعين والائمة المتبوعين
كما في عمدة القاري واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة قد ساق جملة منها الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره فليراجع وقال
المازني اختلف الناس في هذه المسئلة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية وانفصل عنها من قال يحرمها نزلت بالسبب الوارد في حل
جابر بن الرذ على اليهود يعني كما في حديث الباب قال والعموم انا اخرج على سبب قصر عليه عند بعض اليهوديين وعند اكثر العرب
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذا يقتضي ان تكون الآية نكحة في الجواز لكن وردت احاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصوصة لعموم الآية
وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الاحاد خلافت ام وذهب جماعة من ائمة الحديث كالبخاري والذهلي والبرز والنسائي وداود
النسائي وروى الى انه لا يثبت فيه شيء قلت لكن طرقها كثيرة فنجتمعها لصالح الاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم انا لو قد منا احاديث
الاباحة الزم انه ابيح بعد ان حرم والا صل عدمه كذا في الفهم - قال الشوكاني وايضا الدبر في اصل اللفظة اسم لخلاف الوجه لا اختصا
له بالخروج كما قال تعالى وَمَنْ يُولَدْ يُولَدْ يُولَدْ فليراجع ما ورد من الادبار على الاستمناة بين الأليتين وايضا قد حرم الوطئ
في الفرج لاجل الأذى فما الظن بالخش الذي هو موضع الذي لا لزوم له زيادة المفسدة بالتمتع بالنسل الذي هو العلة
الغائية في مشروعيتها السكاح والذرية القريبة جدا الحاملة على الانتقال من ذلك الى ادبار المرء وقد ذكر ابن القيم لذلك
مقاسد دينية ودنيوية فليراجع وكفى مناديا على خصاصته انه لا يرعى احد ان ينسب اليه - ر الى امامه تجوز ذلك وفي عمدة القاري
ذكر ابو الحسن المرغيناني ان من اتى امرأته في المحل المكروه فلا حد عليه عبد الامار حنيفة ويمنه وقال هو كالزنا وقال ابو زكريا
اتفق العلماء الذين يعتقد هم على تحريم وطئ المرأة في دبرها قال وقال اصحابنا لا لاجل الوطئ في الدبر في شيء من الأدميين ولا غيرهم
من الحيوان على حال من الاحوال ام - قولنا ان يهودا هكذا هو في التسمية يهود غير مصرح لان المراد قبيلة اليهود فامتنع من
للتأنيث والعلمية كذا في الشرح قولنا ثم حلت الخ هذا صريح في ان المراد الايتان في الفرج كافي الدبر وهذا كله يؤيد تأويل
ابن عتاش الذي رده على ابن عمر (كما في سنن ابى داود) و (الكذب الله اليهود في زعمهم وواباح للرجال ان يمتنعوا بفساد
كيعت شاء واذا تعارض الجمل والمفسر قد مضى - ر - باب مفسر وهو دلي ان يجعل به من حديث ابن عمر والله اعلم

فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لأنسأله فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم أن لا تفعلوا

في الاقلال على الوطئ قيل الاسلام لا يقيض على ظاهره في القدر عليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل في الجميع
وذكر عبد الملك ما يدفع الاشكال عن الامرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نغزو مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انزلنا
احد منهم ان يصيب الجارية من الفئ أمرها ففصلت ما بها ثم اغتسلت ثم عليها الاسلام وامرها بالصلاة واستبرأها بحضرة ثم اصابها وتال
عياض وفيه حجة للجمهور في منع بيع ام الولد لأن الفداء بيع وقد امتنعوا منه لاجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حاملة من السيد
وهو مجمع عليه خوف ارقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع **قول** فطالت علينا العزبة الخ يضم العين اي قلة الجماع اي تعدد علينا
النكاح لتعدد راسيا به وليس المراد انه طالت العزبة لطول اقامته فان غيبته عن المدينة لم تطل قاله القرطبي **قول** ورغبنا في الفداء الخ
اي رغبنا في اخذ الفداء وخفتا ان وطئنا ان نحمل النساء فيتعذر الفداء لاجل الحمل فسالوا هل يجوز لهم العزل **قول** فقلنا نفعل الخ هذا
بتقدير حرث الاستقها ما اى نفعل ولعل هذا كان بجلان فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية والله تعالى اعلم
ويحتمل ان يكون معنى قلنا نعزل في الرواية الآتية عزما على ذلك فيرجع معناها الى الاول **قول** فسالنا الخ قال الماتري سألوه فلا بد وقوع
في نفوسهم ان ذلك من جنس الموطوءة كما في الامر بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك الوأد الخفي لانه كالغفران من القدر **قول** لا
عليكم ان لا تفعلوا الخ وسيأتي للمؤلف من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن ابن سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كره قلنا
هو القدر قال محمد يعني بن سيرين وقوله لا عليكم اقرب الى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال
ابن عون تحدثت به الحسن فقال والله لكأت هذا زجبر قال القرطبي كأت هؤلاء فهموا من لا النهى عما سألوه عنه فكان عندهم
بعدا لا حذرا فتدبره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيد للنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير
وانما معناها ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي نساوه ان لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا
نفية نفى الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفى الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الا ان
ادعى ان لا زائدة فيقال الاصل عدم ذلك وفي رواية عجبا هذه الآتية عند المؤلف في الباب ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فاشار الى انه لم يصح لهم بالنهي وانما اشار الى الاول ترك ذلك لان العزل انما
كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله تعالى ان كان قد رخص الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل
فيحصل العلوق ويحققه الولد ولا راد لما قضى الله والقراء من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لتلاصيص
الولد رقيقا وخشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او قرأ من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلدا
فيرغب عن قلة الولد لتلاصيصه ويحصل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئا وفي العزل ايضا ادخال ضرر على المرأة لها فيه من تقويت
لذتها وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه واجبا سوى الصورة الآتية في رواية عبد الرحمن بن بشر عن ابن سعيد
وهي خشية ان يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما جرب فضرر غالبا لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان العزل بسبب ذلك لا يفيد احتمال
ان يقع الحمل بغيا لا اختيارا كما ثبت وقوعه في بعض الاحاديث الآتية فالذي يترجم من مجموع الأدلة كراهية العزل وكونه غير مريض من
غير تحریم، قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسبب في ذلك ان المصالح متعارضة فالمصلحة الخاصة بنفسه
في السبي مثلا ان يعزل والمصلحة النوعية ان لا يعزل ليتحقق كثرة الاولاد وقيا من النسل والنظر الى المصلحة النوعية ارجح من النظر الى
المصلحة الشخصية في عامة احكام الله تعالى التشريعية والتكوينية علما ان العزل ليس فيه ما في اتیان الدبر من تغيير خلق الله ولا الاضرار
من التمتع بالنسل وبه صلى الله عليه وسلم يقول لا عليكم ان لا تفعلوا على ان الحوادث مقدرة قبل وجودها وان الشيء اذا قل لم يكن
له في الارض الا سبب ضريع فمن سنة الله عز وجل ان يبسط ذلك العيب الضعيف حتى يفيد المقابلة التامة فالانسان اذا قارب
الانزال واداد ان يزوج ذكره كثيرا ما يتقاطر من احليل قطرات تكفي في مادة ولده وهو لا يدري وهو ستر قول عمر رضي الله عنه بالحاق الولد
بمن اقترانه مشما لا يمنع من ذلك العزل، ام - وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن
الزوجة الحرة الا بأذن الجماعة لان الجماعة من حقها ولها المطالبة به وليس للجماع المعروف الا بالحق يعزل ولو افقه في نقل هذا الاجماع ابن هبار

ما كتب الله خلقاً سمعة هي كائنة الى يوم القيامة الاستكون **حدثني** محمد بن الفرير مولى بني هاشم قال قال محمد بن
 الزبير قال قال موسى بن عقبة عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاسناد في معنى حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب
 من هو خالق الى يوم القيامة **وحدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الطيب قال نا جويرية عن مالك عن الزهري عن
 ابن عبيد بن ربيعة عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال اصبنا سبياً فكتنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة **وحدثنا**
 نصر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انيس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري
 قال قلت لابي سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر **وحدثنا**
 محمد بن مسلمة وابن بشار قال نا محمد بن جعفر قال **وحدثني** يحيى بن حبيب قال نا خالد بن عيسى ابن الحارث **قال** **وحدثني**
 وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لا حق لها في الجماع اصلاً ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز
 العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المعصوم عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا
 بأذنها وان الامتري يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزدوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراحم عن احمد
 وقال ابو يوسف وعبد الله بن ابي حنيفة وعنه باذنها وعنه يباح العزل مطلقاً وعنه المنع مطلقاً والذي اوجب من حنفي الى
 التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه السرية فان كانت امه
 تحت حر فعليها ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعاً لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخبره احمد وابن ماجه
 بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن لهيعة، وعنه ابن حزم يتحرى العزل واستند الى حديث جلامه بنت وهب وسيأتي
 الكلام عليه في باب جواز النكاح ان شاء الله تعالى واختلفوا في علة النهي عن العزل فقول لفقير حق المرأة وقيل لمعاندة القدر
 وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاقول مبنى على صحة الخبر المرفوع بين الحرة والامة وقال امام الحرمين
 موضع المنع انه يترفع بقصد الانزال خارج الفرع خشية العلوق ومتى فقد ذلك لم يمنع وكأني لراي سبب المنع فاذا فقد بقي اصل الاباحة
 فله ان يترفع متى شاء حتى لو تزعم فانزل خارج الفرع اتفاقاً لما يتعلق به النهي والله اعلم ويتزعم من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط
 النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذا اولى ومن قال بالجواز فيمكن ان يلحق به هذا ويمكن ان يفرق بأنه أشد لان العزل
 لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ويلحق بهذه المسئلة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من اصله وقيل فتوى بعض
 متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقاً والله اعلم، كذا في فتح الباري، وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة
 بأذنها لكن في الحانية انه يباح في زماننا لفسادها قال الكمال فليعتبر عندنا اسقاطاً لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر لولبلا اذن
 الزوج، ام قال العلامة ابن عابد بن قال في التهرق هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد
 مائة وعشرين يوماً وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتحليق نفخ الروح ولا فهو غلط لان التحليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفقه
 واطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الحانية ولا اقول بالحل اذا المحرم لو كسر بعض الصيد
 صغره لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا اقل من ان يلحقها اثنان اذا اسقطت بغير عذر ام قال ابن وهبان ومن لا يضر
 ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس كذا في الصبي ما يستأجر به الظئر ويحذف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الا لقاء قبل مضى
 زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة
 فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانما لا تأثر
 أثر القتل، ام **قول** خلق نسمة الخ النسمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد مر كونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده
 لا يمنع العزل، **قول** هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي تقديراً وقوله الاستكون اي وجوداً، **قول** جويرية عن مالك الخ جويرية هو ابن
 اسماء الطيب يشارك ما كان في الراية عن نافع وتفرغ عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الاثبات **قول** وانكم لتفعلون الخ قالها ثلاثاً
 وظاهر الانحاز كما قاله الأثر في **قول** الا هي كائنة الخ اي كل نسمة كائنة تقديراً كائنة وجوداً فلا إشكال **قول** لا عليكم ان لا تفعلوا فانما
 هو القدر الخ قال الأثر في معناه عند المجاز لاضرر عليكم في ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون له ولد

بسم الله الرحمن الرحيم

أن الجارية قد حبلت فقال قدا خبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها حل ثنا سعيد بن عمر الأشعثي قال تأسفني بن عبيدة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سألت رجلاً من بني النضر فقال إن هدي جارية لي أنا عزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله قال فبأمر الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يريد أن يعبد الله ورسوله وحديثي حجاج بن الشاعر قال ثنا أبو حمزة الثماللي قال قال سعيد بن حسان قاض أهل مكة قال أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن أبي الخير التوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهن حبل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أنا وقال أبو بكرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كنا نغزل القرآن ينزل إذا سحاق قال سفيان لو كان شيئاً في عنه لهما ناعنه القرآن وحديثي سلمة بن شبيب قال قال الحسن بن عمار قال قال عطاء قال سمعت جابراً يقول لقد كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثي أبو عثمان المشمعي قال قال معاذ بن يحيى ابن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهاه عنه حدثني محمد بن صنفه ومحمد بن بشار قال لا نأخذ بن جعفر قال نأشعبه عن يزيد بن خير قال سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

كما يظهر من التعليل بقوله فإنه سيأتيها ما قدر لها الخ أي من الحمل وغيره سواء عزلت أو لا وفيه من كذا أت وقصير الشأن وسين الاستقبال قول قد حبلت الخ كفرج على ما في القاموس وغيره قول قد أخبرتك أنه سيأتيها الخ في المرافقة قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل، أم - لأن الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم إذا عزل بأذن أو بغيره وظاهر ما حبل هل يحل نفسه قالوا لا لو قبلها أو عادوا لكن بال قبل العزل ففيه وإن لم يزل لا يحل، كذا روى عن علي رضي الله عنه لأن بقية المني في ذكره يسقط عنها وكذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج المني وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضين أن رجله جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وأكبر ظنم أنه ليس من مكان فسخ من نفية وإن كانت محصنة لا يسحقه نفية لأنه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتدل على العزل قوله إن الله يريد أن يعبد الله ورسوله الخ معناها هنا أن ما أقول لكم حتى فاعلموه واستيقنوه فإنه يأتي مثل قول الصبي كذا في الشرح، قول أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن أبي الخير التوفلي الخ قال المازري كذا هو عروة بن عياض فذكر عروة وقال الجارية الخشي أن لا يكون عروة محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه، قول عن عمرو بن عطاء عن جابر الخ هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار فإنه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، قوله والقرآن ينزل الخ جملة حالية يعني ولو لم ينعنا والله تعالى أعلم بأحوالنا فيكون كالالتقرير للأفعالنا، قوله لهما ناعنه عنه القرآن الخ قال الحافظ هذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً وأهو كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدحا وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المساميد خرجت أكثر رواياتهم عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بطله بذلك الخ، وكيف في علم به قول الصحابي أنه فعله ففهمه والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عنده لا كثر لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك واقروه لتوفر دواعيهم على سؤالها إياه عن الأحكام وإذا لم يصره فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابراً صرح بوقوعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصريح بإطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأه أعوام من المتعبين بلادهم أو غيره ما يروى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقرأه عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كنا نقرأه بالليل والأنساب إلى نساء عاهية أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وأنسبنا أخرجه الجاهلي وفي طرق الباب السابقة واللاحقة ما أغنى عن الاستنباط فان في بعضها التصريح بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي أخرى أنه في ذلك وإن كان مرجوحاً، والله أعلم، قوله فلم ينهاه عنه الخ أي لم يصرح لنا بتحريمه باب تحريم وطئ الحامل المسبية قوله عن يزيد ابن عبد الله بن خير الخ خير هذا بضم الخاء المجهمة هو خير النجاشي بفقر الرأ والحاء المهملة بعدها ياء موحدة من أسفل منسوب إلى نوحية

انه أنى بامرأة فجعل على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلومها فقالوا ان عرفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد همت ان
ألغنه لعلنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخذه وهو لا يحل له **وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة**
قال يزيد بن هارون **قال** وثنا محمد بن بشر قال نا ابروؤ وجيئة عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثناه** خلف
ابن هشام قال نا ملك بن النضر **قال** وحدثننا يحيى بن يحيى واللفظ له **قال** قرأت على ملك عن محمد بن عبد الرحمن بن
نوفل عن عروة عن عائشة عن جلالة بنت وهب الأسدي أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد همت ان
أخني عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا اولادهم واما خلف فقال عن جندب الأسدي
قال مسلم والصحيح ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة **حدثننا** عبيد الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر **قالا** نا المقرئ
قال ناسع بن أبي أيوب **قال** حدثني أبو الاسود عن عروة

بطن من حمير وهو ربيعة بن زغبة بن سبا الأصغر بن كعب بن زيد بن شهل **قال** عياض وجدت هذا الاسود مضبوطاً بالثخين المجعنة
وأراه الصحيح **قول** أنى بامرأة الخ **قال** لا في ضبطنا لا فيجوز الهمزة أي من امرأة **قول** لم يجز الخ **بضم الميم** وكسر الجيم بعد واو جملته مشددة
هي القرية الوضع وترك التاء فيه لأنها من الصفات المخصوصة بالنساء كما نض وطاهر حامل ونحوها **قول** على باب فسطاط الخ **اللفظ**
المخباء وهو بيت الشعر فيه ست لغات فسطاط بطاين وباب دال الأولى تاء ويجوز فهاجمة لكن مع شذ السنين بضم الفاء وكسر هاء في
الثلاث **قول** ان يلومها الخ أي يطؤها وكانت حاملاً لأسبعية لا يحل لجماعها حتى تضع وتدفق في حدثها أبي سعيد مرفوعاً عند أبي حنيفة **قال**
في سببها أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة **قول** لقد همت ان الغنة الخ وإنما لم يوقع ما همت به لأنه لو كان
تقدم منه شيء في ذلك وأما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبره حتى يوصله إلى جحيم **قول** يدخل معه قبره الخ أي يوصله إلى جحيم
العياذ بالله **قول** كيف يورثه وهو لا يحل الخ **قال** النووي معناه انه قد تناخروا ولا تهاستة أشهر حيث يحتفل كون الولد من هذا السبب ويحتفل
انه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السبب يكون ولد له ويؤثران وعلى تقدير كونه من غير السبب لا يتوارثان هو ولا السبب لعدم القرابة
بل لما استخدمه لأنه مملوكه فتقدير الحديث انه قد يستلحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع انه لا يحل له يورثه لكونه ليس منه ولا يحل توارثه
ومنا احتته لباقي الورثة وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبداً يملكه مع انه لا يحل له ذلك لكونه منه اذا وضعت المرأة محتملة كونه
من كل واحد منها فيجب عليه الاستئذان من وطئها خوفاً من هذا المحذور وهذا هو الظاهر في معنى الحديث **ام** ثم ذكر ما قاله عياض في شرح
الحديث ورد عليه **باب** جاز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل **قول** عن جندب بن وهب الخ ذكر مسلم اختلاف المرأة فيها
هل هي بالدال المحملة أم بالدال المجعنة **قال** والصحيح أنها بالدال بمعنى المهلة وهكذا قال جمهور العلماء ان الصحيح أنها بالمهلة والجيم صفوة بل لا خلاف
وقال الدارقطني جندب بالدال المجعنة تصحيف **قول** لقد همت ان الغيلة الخ **قال** اهل اللغة الغيلة هنا بكسر الغين ويقال لها
الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء والغيل بكسر الغين كما ذكره مسلم في الراية الأخيرة **وقال** جماعة من اهل اللغة الغيلة بالفتح المرة الواحدة
واما بالكسر فهي الاسوس الغيل وقيل ان أريد بها وطئ الموضع جاز الغيلة والغيلة بالكسر اللفظ واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث
وهي الغيل فقال مالك في الموطأ والأصح وغيره من اهل اللغة ان يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه اغال الرجل وأغيل اذا فعل ذلك
وقال ابن السكيت هو ان ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت وأغيلت وعلى الأول فوجه كراهة خوف مضرت بلان الماء يكثر اللبن وقد يغيره
والأطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تتقيه ولأنه قد يكون عند حمل ولا يقطن له ولا فيرجع إلى ارضاع الحامل المتغنى على غيره
قال ابن جبيب سواء انزل الرجل اولاً لم ينزل لانه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك باللبن **قال** عياض وفي الحديث من الفقه جوز ذلك
أي وطئ الموضع لانه لم ينه عنه لان رأى الجمهور لا يضروا وان اضربوا بالليل واخذ الجوز أيضاً من قوله في الآخر لو كان ضارباً الضربة نازلاً
والمرء **قال** لا في وجه الاحتجاج فيه انه لما علم يرى أو استفاضته انه لا يضروا فارس والفرق قاس العرب عليهم للاشتراك في الحقيقة **ام**
وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه بعد ذكر حديث الباب **وحدثننا** لا تقتلوا اولادكم سراً فان الغيل يدرى الفارس فيقتله
اقول هذا اشارة الى كراهية الغيلة من غير تحريم وسببه ان جعل الموضع يفسد لبنها وينتفع الولد وضعفه في أول غلته يدخل في جندب
مراجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا التحريم كونه مظنة الغالب للضرر ثم انه لما استقر وجدان الضرر غير مطرد وان لا يصح
للمظنة حتى يدرى عليه التحريم وهذا الحديث احد دلائل اشتباهه من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد وان اجتهدا في معرفة المصالح

عن عائشة عن جدامة بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس وهو يقول لقد هممت ان اتخى عن الخيلة فنظرت في الرزم وفارس فاذا هم يغفلون اولادهم فلا يضرون اولادهم ذلك شيئا ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبدا لله في حل شره عن المقرئ وهي واذا المؤودة مسكت وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نايجي بن ابيحاق قال نايجي بن ايتوب عن محمد بن عبيد الرحمن بن نوفل المقرئ عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب الاسدي عن ابنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بمثل حديث سعيد بن ابي ايوب العزلي والخيلة غير انه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قالنا عبد الله بن يزيد قال نا حيو قال حدثني

والمطمان وادارة الضمير والكراهية عليها، ام قول جدامة بنت وهب اخت عكاشة الخ قال عياض قال بعضهم انها اخت عكاشة على قول من قال انها جلا مترنت وهب بن محسن وقال آخرون هي اخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جدامة بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار انها جدامة بنت وهب الاسدي اخت عكاشة بن محسن المشهور الاسدي وتكون اخته من امه وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الايمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد ناعم واشهر وكذا في الشرح، قوله فاذا هم يغفلون هو بضم الياء لانه من اغفل يغفل كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرافة قال اللخوي الواد دفن البنت حية وكانت العرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعارام شبه صلى الله عليه وسلم اضا غتا النطفة التي اعد لها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لانه يسهل في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله ام - قال الحافظ واصل بن حذاف بن حزم في تحريم العزل الى حديث الباب اي حديث جدامة بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النساء وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جوارى كنا نعزل فقلت اليهود ائلك المؤودة الصغرى فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب اليهود لو اراد الله خلقه لم تستطع رقه وجمع بينه وبين حديث جدامة بحديث جدامة على التنزيه ومنهم من ادعى انه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل ان يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الامر او لا من موافقة اهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولون لعقبة بن رشد ثور بن العربي بانه لا يجوز شيء تبعا لليهود ثم بصرت بتكذيبهم فيه وخرج ابن حزم العزل بحديث جدامة بان احاديث غيرها موافقا اصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى انه آيهم بعد ان منع فعليه البيا وتعب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تسميته واذا خفي على طريق التشبيه ان يكون حراما، قال القاضي وانما جعل العزل واذا خفي لانه في اضاغة النطفة التي هيها الله لان تكون ولد اشبه اهلاك الولد ودفنه حيا لكن لا شك في انه دون ذلك جعله خفيا واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف اذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقة حرمة ما يضا هيده بوجه ولا يشادكة فيما حرمه الحرمة وهي انها قتل الروح وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقول الرأ الشريك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم ان العزل لا يتصور معه الحمل اصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالواد فاكن بهم اخبرانه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يريد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفيا في حديث جدامة لان الرجل انما يعزل هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن انفرق بينهما ان الواد ظاهر بالباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد هربا فلذلك وصفه بكونه خفيا، قال ابن الهمام وخرج عن ابن مسعود انه قال هو المؤودة الصغرى وخرج عن ابي امامة انه سئل عنه فقال ما كنت ارى سلفي فعله وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيه وعن عمرو عثمان انهما كانا ينهايان عن العزل، ام - وعند عبد الوارث عن ابن عباس انه انكر ان يكون العزل واذا وقال المنى يكون نطفة ثمعلقة ثم مضغة ثم فعلا ثم يركب ثم يحما قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الهمام ان عمر عليا اتفقا على انها لا تكون مؤودة حتى تمر عليه التأت السبع اسند ابو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاعه عن ابيد قال جلس الى عمر علي والزبير وسعد في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم انهم يزعمون انها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظما ثم تكون لحما ثم تكون عرقا فقال آخر فقال عرقا قلت اطال الله بقاءك قوله وهي واذا المؤودة سئلت الخ معناه ان العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية قوله نا حيو الخ قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي كني ابرار

عياش بن عباس ان ابا النضر حدثه عن عامر بن سعد ان أسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وعلى اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً فاضراً فارس والرمح فقال زهير في روايته ان كان لذلك فلا ما ضار ذلك فارس ولا الرمح

قوله حدثني عياش بن عباس ام الاول بالشين المعجمة وابوه بالسين المعجمة وهو عياش بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب الى قتيبان بطن من رعين قوله اشفق ام بضم الهنزة وكسر الفاء اي اخاف قوله على ولدها الخ قال القاري اي الذي في البطن لئلا يصير توأمان فيضعف كل منهما او على ولدها الذي ترضعه لما سبق ان الجماع يضره ام وهذا الثاني هو الرابع وقيل اخاف ان لم يعزل عنها الحملت وحينئذ يضر الولد الاضغ في حال الحمل قوله ضراً فادرس والرمح الخ اي اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ما ضار ذلك فارس الخ هو تخفيف الراء اي ما ضارهم يقال ضارهم يضرهم وضرراً وضرراً والله تعالى اعلم

ثم بفضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اوله كتاب الرضا

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبر المحقق الناقد صاحب التصانيف والماثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن علي الكوشري نزيل القاهرة اطل الله بقاءه واحسن اليه في دنياه وآخرته افاض علينا من شأبيب علمه وفضله

الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البارع العالم الرباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شبيب احمد العثماني اطل الله بقاءه في صحة وعافيه ووفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظي ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المنتدبين من قبل الجليل العلي

الموقر لطبع كتب خاصة بمصر القاهرة فانشرح صدرى جداً لما علمت من حضراتهما من احوال اخواننا في الهند في سبيل احياء معالم العلم بما يرضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن اينما كنا نعلمه مما استفدنا من حضراتهما في هذا الصدد وبالأخص شرفاً منزلي وقرباً الى فتح الملهم في شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم مروى وابتهاج بذلك جداً وكنت درسه زدت عجايباً بكتب راتته

يسر لاني فخر اعنيت في قدر الغصيف ابد يتو بشرح صحيح مسلم هذا عن صدقته وفضل فياض في هدايته وموسيت كماله في كل خير ورجو كما هو شأنه بعبء من شمس الهدى في شكركم بكم بسم الله اعلم على مسامحة هذا في شكركم عظيم شكر عمو هديتكم اتيتم هذه وادعوا لشيء قد نرى فكم لا مثلاً مثلاً من النماذج فنانة في خير عافيه ذوا على هذا جزير تقع في حياة عيشة عيشة على دسدهم ويحبه صحبه بيوت في ذخر آخر في ونوب

لقلبي، ونظرة عجلي في الكتاب اظهرت لي عن كنز ثمين وكر كان سروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة صحيح مسلم فانها ما لوارده مسطراً في موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقته المبدئية في شرح الكتاب ما يخضع لبالغ استقامته كبراهيل العلم سلفاً وخلفاً فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلم سوى الاكبار والاجلال، اطل الله بقاءه في عافية كاملة وصحة تامة ونفع بعلمكم المسلمين، وفي الختام أرجو من مولانا الداعى بحسن الخاتمة،

من الداعى المخلص

محمد زاهد بن الحسن الكوشري

خادم العلم بدار الخلافة العثمانية

سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشابع

العباسية بمصر القاهرة

ثم قرأ حضرة العلامة الممدوح في مجلة "الاسلام" المصرية بكلمات حليلة مانحة بها

"فتح الملهم في شرح صحيح مسلم"

لاهل العلم بالحدث عناية خاصة بصحيح مسلم علماً منهم في زلته اعلياً بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه و منهم من الف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً او متناً، ومنهم من عني في ايضاح غمضات معانيه وشرحه وجوه دلالته وكشف ما غلق في اسانيد، فمن جملة الشاكرين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن علي المازري صاحب المعلى

في شرح صحيح مسلم ومنتزه القاضى عياض بن موسى الجصين ثلث
 احوال المعلق في شرح صحيح مسلم ومنتزه ابو العباس احمد بن عمر القرطبي
 مصنف المفعول ليا الشكل من تلخيص كتاب مسلم ومنتزه ابو ذكريا
 محي الدين يحيى النورى صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلمين البخاري
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الاعلام ومعالر
 السنن الخطابي، وشرح النورى هذا هو اول شرح برز في عالم المطبوعات
 من شرح صحيح مسلم الا انه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب
 ثم ظهر في عالم الوجود احوال احوال المعلق لابن عبد الله محمد بن خليفة
 الابن الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه اكمل احوال الاكامل لاوي عبد
 محمد بن محمد السقوي وقد جمعا فيها صفة ما في الشرح السابقة من الفها
 مع استدراكها ما تيسر لها وكان سره اهل العلم بما عطاها بالقران فيها
 من نوع من البسط بالنظر الى شرح النورى المطبوع فيما سبق ولكن الحق
 يقال انه لو كان شرح من تلك الشروح لفي صحيح مسلم حقه من الشرح
 والا يفيها من جميع النواحي التي تعد الباحثين المتعطين والكتابه
 ما في الكتاب من الخبايا فان اجاد احدا لشرور في الغمهمات او
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلاً تجد يغفل شرح
 ما يتعلق بسائر المذاهب علماً واعتقاداً وهذا لا يروى ظلاً الباحث او
 تراه يميل شرح مقدمته معاً فاما من اقدم ما سطر ائمة الحديث في
 التمهيد لقواعد المصطلح لكتاب التبيين لمسلم وحق مثلها ان يشرح شرحاً
 واقعياً، وغد بين الشرح من يترك الكلا على الرجال بالمره مع ان
 الباحث في حاجة شديدة الى ذلك في مواضع النقد المحرفة فاذا
 اعجبك احد تلك الشرح من بعض الوجوه تجد لا يشفي غلتك من وجوه
 أخرى وهذا سائر الشرح، وهذا فراغ لموسى كفا في غاية الشوق الى
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات يملأ هذا الفراغ وهذا هو
 قد ظفنا بضاللتنا المنشودة ببرز فتح الملهو في شرح صحيح مسلم بوشيه
 القشيب حله المستمحة في عالم المطبوعات الهندية، وقد صدر
 الى الآن مجلدات ضخمة منه عدد صفحات كل مجلد منها خمسمائة صفحة
 وعدد اسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطرًا ولو كان الكتاب طبع بحبر
 لكان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير وقما. الكتاب في خمسة مجلدات
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا حين الاعتباط
 بهذا الشرح الضخم الفهم صرة ومعنى حيث وجدناه قد شفى وكفى من

كل ناحية وقد ملأ بالخط الصميم ذلك الفراغ الذي كنا نشتد اليه
 فيجد الباحث مقدمة كبيرة في اوله تجمع شتات علماء اصول
 الحديث بتحقيق ياهر يصل آراء المحدثين المتقلة في هذا العدد
 بما قرره علماء اصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق
 دون فريق، فهذه المقدمة البداية تكفي للمطالع مؤثر البحث في
 مصادره لا تخاف لها، وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلي الباحث
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً يشرح له صدر الفاحص حيث لا يتكبح
 الشارح المجهول موضع اشكال منها اصلاً بل بان مالها وما عليها
 بكل انصاف ثم شرح الاحاديث في الابواب بقافية من الأثران فيتميز به
 بحثاً فقهياً من غير تحييد بل سرد ادلة المذاهب في المسائل وتارة
 بينها وقوى القوى ومن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يميل
 الشارح المفضل امراً يتعلق بالحديث في الابواب كلها بل وفاته
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الاسماء وشرح الغريب و
 الكلا على الرجال وتحقيق مواضع اورد عليها بعض ائمة هذا الشأن
 وجوهاً من النقد من حيث الصناعة غير مستيعب اتخاذ قول من قال
 مكل من اخرج له الشيخان فقد قفر القنطر "ذريعة للتقليد لا اعلى
 وكردي في شرحه هذا على صنوف اهل النزاع، وله نزاهة بالغة في
 دوده على الخالفين من اهل لفقة والحديث، وكراماً من ثناب
 الاحاديث المشرحة فواشدا شاردة وحقائق عالية لا ينتبه اليها
 الا افاذا الرجال وارباب القلوب ولا عجب ان يكون هذا الشرح كما
 وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك المجهول
 المحبة الجامع لاشتات العلوم محقق العصر لمقتدر الحديث الفقيه
 البارز النقاد القراص مولانا شبيب رحمة الله عليه شيخ الحديث
 بالجامعة الاسلامية في داجيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم
 الديوبندية (ازهر لاقطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين اطال الله بقاءه
 في خير وعافية ووفقه لاستمرار طبع هذا الشرح الثمين ولنا فيه كثير
 من امثاله ما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين ومشارق
 الارض ومغاربها، انه قريب عجيب.

محمد زاهد الكوثري

طبع بالمطبعة الشهيرة بمآنة برس الوراق في بلدة جالندهر

غلام صادق بنگل

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (شوال 1387)

15/8/1387

To: www.al-mostafa.com